الإمام الترمذي

ومنهجه في كتابه الجامع

تأليف

الدكتور عداب محمود الحمش

القسم الأول

مصطلحات الترمذي الحديثية

□ الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه (الجامع).
تأليف: الدكتور عداب محمود الحمش.
الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٧/ ١/ ٢٠٠١
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر: ٩/ ١/ ٢٠٠٢
رقم التصنيف : ٢٣٤,٣ حمش
عدد الصفحات : ١٤٥٦
قياس القطع : ١٧ × ٢٤ سم
تصميم الغلاف : إياد الغوج
الرقم المعياري الدولي: ISBN 9957-23-036-0



عمّان ، العبدلي ، عمارة جوهرة القدس ، ط١ ، مكتب ٥١٨
ص. ب ١٨٣٤٧٩ ، عمّان ١١١١٨ الأردن
هاتف وفاكس: ٤٦٤٦١٩٩ (٦ ٠٠٩٦٢)
البريد الالكترونيّ: info@alfathonline.com
موقعنا على شبكة الإنترنت: http://www.alfathonline.com

الإمامُ التِّرمِذيُّ

ومَنهجُهُ في كِتابِهِ الجامِع

أصل هذا الكتاب أطروحة علمية
تقدم بها المؤلف إلىٰ كلية العلوم الإسلامية
بجامعة بغداد لنيل درجة دكتوراه فلسفة
في الدراسات الإسلامية «الحديث الشريف وعلومه»
وقد حصلت من اللجنة الفاحصة علىٰ تقدير «امتياز»
بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٩٨م

الإهـداء

إلىٰ إمام الأنبياء، ونبراس الأتقياء، وقدوة الأولياء . .

إلىٰ صاحب المقام المحمود، والحوض المورود، واللواء المعقود . .

إلىٰ نبي المرحمة، والملحمة، والشفاعة العظمىٰ . .

إلىٰ من جعل الله حُبّه مَهوىٰ، واتِّباعه ديناً، وطاعته فرضاً . .

إلىٰ من أهتدي بِهَدْيه، وأشتغلُ بسُنَّته، ويلهج لساني بذكره . .

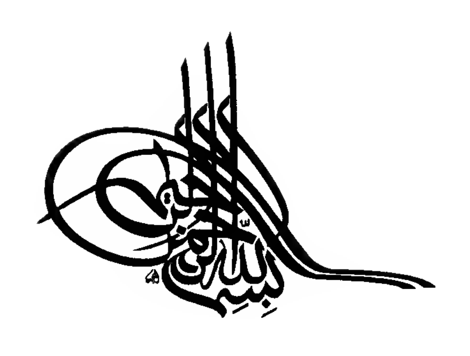
إلىٰ أنبل عابد، وأكرم مُحْسن، وأغلىٰ حبيب . .

إلىٰ قرَّة عيني، ويقين قلبي، ونور دربي . .

سيّدي النبيّ الأعظم محمد بن عبد الله، صلىٰ الله عليه وآله وسلم

محمد فيصل

(عداب)



﴿ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾

﴿ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآۖ ﴾

الافتتاحية

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمّداً عبده ورسوله وصفيّه وخليله، صلواتُ الله وسلامه عليه، وعلىٰ آله الطيّبين الطّاهرين، وصحابته المتّقين. . **قال الله تبارك وتعالىٰ**:

ـ ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

ـ ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

وقال رسول الله ﷺ:

ـ «نضَّر الله امرءاً سمع منّا حديثاً فحفظه حتىٰ يُبلّغه، فربَّ حامل فقهٍ إلىٰ مَن هو أفقه منه، وربّ حامل فقهٍ، ليس بفقيه»[1].

ـ «إذا سمعتم الحديثَ عنّي تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنّه قريبٌ منكم فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديثَ عنّي تُنكره قلوبكم وتنفر عنه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيدٌ فأنا أبعدكم منه»[2].

ـ «من حدّث عنّي حديثاً وهو يَرىٰ أنَّه كَذِبٌ فهو أحد الكاذبين»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود في العلم (٣٦٦٠) واللفظ له، والترمذي في العلم (٢٦٥٦) وقال: حسن، وابن ماجه في المقدمة (٢٣٠) من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً، وأخرجه الترمذي (٢٦٥٧، ٢٦٥٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢٣٢) من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً، قال الترمذي: وفي الباب عن معاذ بن جبل، وجبير بن مُطعم، وأبي الدرداء، وأنس.

(٢) أخرجه ابن حبّان في العلم (٦٣)، وأحمد في «المسند» (٣: ٤٩٧) و(٥: ٤٢٥)، (٣: ٤٩٧ و٥: ٤٢٥)، وإسناده حسن.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (٤)، والترمذي (٢٦٦٢)، وقال: حسن صحيح.

وثيقة عرفان

عندما يصاب المرءُ بالعُجب؛ تستروح نفسه المريضة إلى التُّكران، وعندما يَألفُه يستحذي به، حتىٰ يستشريَ إلىٰ داء الكِبْر، الذي يستهوي صاحبَه إلىٰ التَّعدِّي علىٰ الناس وظلمهم، والتعالي عليهم بالباطل، وكم يقود هذا الدّاء الخبيث أهلَه إلىٰ دفع الحقِّ وإنكاره في صُورٍ من البغي والبَطَر وغمط النّاس، و«الكِبْر: بطر الحق، وغمط الناس»[١].

وحين يبصر الإنسان حقيقتَه، ويستيقظ قلبُه، وتشرق بذكر الله روحُه، لا يجدُ لنفسه من ذاته شيئاً ألبتّة.

ـ فهو مَدينٌ لربّه تعالىٰ بوجوده وقوّته، وصحَّة عقله وبدنه، ولا بدَّ يوماً أن يستوفي الله دينه: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

ـ ومَدينٌ لأبويه بسبب وجوده ورعايته، وتربيته وإرشاده.

ـ ومدينٌ لكلِّ من يُقدِّم إليه من أسباب مَعاشه شيئاً، لأن جميعَهم أصحابُ فضل عليه في قِوام بدنه، وإكمال مسيرته.

ـ ومدينٌ لهذا الوجود كلّه بجماده، وحيوانه، ونباته، بأن كلاًّ منها يؤدي دوراً من أدوار خدمته في نظام هذا الكون الرَّحيب: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ﴾ [الجاثية: ١٣].

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان (٩١)، وأبو داود في اللّباس (٤٠٩١)، وابن ماجه في المقدمة (٥٩) والزهد (٤١٧٣)، والترمذي في البرّ والصلة (١٩٩٨، ١٩٩٩)، وقال: حديث حسن صحيح، جميعاً من حديث عبد الله بن مسعود، مرفوعاً بأتَمَّ منه وفيه قصة، ورواه غيرهم عن غيره، وانظر «الجامع الصغير» (٢: ١٦٤).

وإنّ القيام بواجب الشّكر؛ يعني أنّ الإنسان رقىٰ إلىٰ مرتبة الإذعان لله تبارك وتعالىٰ، فأقرّ له بألوهيّته وربوبيّته واعترف بين يَديه بعبوديته وذلّته، فمن تمثّل هذا؛ سارع إلىٰ شُكر كُلّ ذي فَضل وإحسانٍ بأداءِ حقّه، وذاك أدنىٰ مقام الشّاكرين، «من لم يشكرِ النّاس لم يشكرِ الله»[١].

وإنّ لربّي ـ تعالىٰ ـ منّي أَكْملَ الحمد، وأوفرَ الشّكر، وأتمّ الإخبات علىٰ نِعَمِه التي غَمرني بها ظاهراً وباطناً، وفي طليعتها نِعمة الإيمان، ونعمة الإسلام، ونعمة الانتساب إلىٰ سيد بني الإنسان ﷺ.

وإن لسيّدي الرّسول الأعظم محمّد بن عبد الله ﷺ المنَّة الدائمة، والفضل المحيط، فجزاه الله خيرَ ما يجزي نبياً عن أمتّه، ووالداً عن ذريته.

وأعبّر عن كبير ولائي، بين يدي أمّنا كليّة العلوم الإسلامية بجامعة بغداد؛ فقد فسحت لنا في رحابها الغالية ما مكّننا من كتابة هذه الأطروحة وتقويمها؛ فلا زالت عامرةً بالعلم والفضل والأدب، سائرةً في طريق العطاء والبناء والإبداع.

أما أستاذي النّبيل الأريب، والعالم المحقق، والأصوليّ البارع، والعاقل المنصف، الأستاذ الدكتور مصطفىٰ إبراهيم الزّلَمي، فله منّي خضوعُ وَلدٍ عَرف قدرَ والده، ومُريدٍ تعرّف إلىٰ مقامِ شيخه، وعرفانُ طالبِ علمٍ، نهل من مَعِين أستاذه ووفاءُ رفيقٍ صغيرٍ لرفيقٍ كبير، علىٰ طريق إعداد هذه الدّراسة المتخصصة ومراجعته الدقيقة لها، والتي رشَّحت كاتبَها لاستكمال متطلَّبات الإجازة العلمية الشاملة بالمعقول والمنقول، التي حَظِيَ بها من فضيلة الدكتور مصطفىٰ الزلمي، جزاه الله كلَّ خير، وأمتع بحياته وبقائه.

وإلىٰ أخي وزميلي وأستاذي، ورئيسِ القسم الذي عملت فيه أربع سنواتٍ كانت من أكرم سنواتِ عطاء عمري العلمي، الأستاذِ الدكتور عبد الحكيم عبد الرحمٰن

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢:٢٥٨)، والترمذي في البر والصلة (١٩٥٥)، وقال: حسن صحيح، من حديث أبي سعيد الخُدْريّ مرفوعاً، وأخرجه أحمد في مواضع (٤:٢٧٨، ٣٧٥) نحوه، وأبو داود (٤٨١) والترمذي (١٩٥٤)، وقال: حسن صحيح، كلّهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

السعدي، الذي سعدت بإشرافه علىٰ القسم التطبيقي الثاني من هذه الأطروحة (أقوال الترمذي في نقد الرجال)، فله وافرُ شكري، وعظيمُ امتناني، أطال الله تعالىٰ بقاءه ونفع به.

وأتقدم بوافر شكري وعظيم تقديري إلىٰ السادة أعضاء لجنة المناقشة علىٰ تفضُّلهم بدراسة هذه الأطروحة وتقويمها، معترفاً بأنني أفدتُ من ملاحظاتهم في تكميلها؛ بما أسأل الله تعالىٰ لهم عليه خيرَ الجزاء.

ومثل هذا الدرس النقدي في عمقه، واتّساع دوائره بين: مصطلحات الترمذي الحديثية وأقواله في علل الأحاديث، ونقد الرجال؛ يحتاج إلىٰ تضافر الجهود، وتعاون الأحباب المخلصين وقد قام تلامذتي النجباء في بغداد بذلك خير قيام، وأعانوني بإعداد إحصاءات استقرائية لكل لفظة نقدّية أطلقها الترمذي، قبل أن نعرف عن الموسوعات الحديثية في العراق شيئاً.

ولما جاءت الموسوعات المخزونة علىٰ الأقراص؛ أفدنا منها في تكميل جوانب من استقرائنا لكنّ جوانب عديدة من إحصاءاتنا، لم تتطرّق إليها الموسوعات أصلاً، وبعض ما تطرّقت إليه كانت إحصاءات هؤلاء الإخوة فيه أشمل وأدقّ.

وعقب انتهاء عملنا العلمي الذي استغرق منّا ثلاثة عشر شهراً؛ جاء دور طباعة الأطروحة وتصحيح تجارب الطباعة، والتنضيد، والتصوير، والفهارس المتنوّعة، وفي جميع تلك الاتجاهات وهذه الأدوار؛ كانوا أعواناً كراماً، وتلامذة نبلاء؛ استحقوا منّي أن أجيزهم إجازة حديثية[١] علميّة تتكافىء مع عشر سنوات من مصاحبتهم لي، وقراءتهم عليّ، وتأليفي في تعليمهم ثلاثة كتب من أفضل ما كتبتُ في علوم الحديث:

- محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده.
- الأمالي العراقية في رواية الكتب الحديثية.
- المهدي المنتظر في روايات أهل السنّة والشيعة الإماميّة.

---

(١) ذكرت أسماءهم في الإجازة التي أعددتها من أجلهم، وسمّيتها «المنحة المرضيّة في الإجازة العراقية» وقد كانوا خمسةً وعشرين تلميذاً؛ أجزت سبعة منهم بتخريج الحديث ونقده!

ناهيك عن قراءة كتاب اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ومحاضرات كثيرة أمليتها عليهم في هذا الاتّجاه.

ولا يفوتني أن أتقدّم باعتذاري إلىٰ جميع أفراد أسرتي، كفاء صبرهم عليّ، وتحمّلهم إيّاي طيلة عمري العلميّ، الذي حرمهم مما يصبو إليه أمثالهم من تفرّغ والدهم لهم، وطول لقائه إيّاهم.

وقد مضت سنوات عديدة لم نتمكن خلالها من طباعة هذا الكتاب الذي نؤمّل فيه خير الباحثين وطلبة العلم حتىٰ انبرىٰ إلىٰ تمويل طباعته الأخوة النبلاء الأفاضل:

- فضيلة الشيخ صالح سليمان الحمد القحطاني.
- فضيلة الشيخ عدنان جمعان القريشي.
- والمحسن الكريم عبد الله صالح العثمان البدر.

وقد بذلت مؤسسة دار سراج للنشر والإعلان جهوداً مشكورة في تنضيد هذا الكتاب وإخراجه علىٰ هذه الصورة الجميلة الماثلة، فلمديرها الفاضل، ومنسوبيها الأكارم خالص تقديري، وعميق شكري، وامتناني.

جزىٰ الله خيراً كُلَّ من أحسنَ إليّ، ولو ببسمةٍ رضاً حانية، وغفر ربّي لجميع من أساء إليّ، وإنّي لمعترفٌ بأنّني لا أملك لهم إلاّ الدعاء والحبّ: «مَن صُنع إليه معروفٌ فقال لفاعله: جزاك الله خيراً؛ فقد أبلغَ في الثناء»[1].

هذا.. وصلّىٰ الله علىٰ رسول الله سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلّم تسليماً

والحمد لله ربّ العالمين

أعطي صورته الماثلة في يوم الاثنين
١٢ ربيع الأنور ١٤٢٢هـ
الموافـــق ٤/٦/٢٠٠١م

كتبه
نور الدين أبو محمود محمد فيصل
(عداب) بن محمود الحمش الحسيني الحموي
بغداد ـ دار السلام ـ العراق

---

(١) أخرجه الترمذي في البرّ والصلة، باب المتشبّع بما لم يعط (٢٠٣٥) من حديث أسامة بن زيد مرفوعاً، وقال عقبة: حديث حسن جيد غريب...

تنويهٌ .. للأستاذ المشرف

من البدهيّ، أنَّ السنّة النبويّة تحتلّ المركز الثاني بعد القرآن الكريم، في مَصدريّة الأحكام والقوّة الالزاميّة، وأنّ المصدر الأول، لا يمكن الوصول إلىٰ كُنهه والإحاطة بأبعاده، واكتشاف مكنوناته؛ إلا عن طريق المصدر الثاني، فهو المخصّص لعمومه، والمقيّد لإطلاقه، والمبيّن لمجمله، والمؤكّد لأحكامه، والموضح لما سكت عنه بمقتضىٰ التخويل الإلٰهي ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

غير أنّه لم يحظَ بميزة التواتر في نقله، كما حظي بها القرآن الكريم. ومَرَدُّ ذلك إلىٰ عدم تدوينه في عصر الصحابة، وكبار التابعين؛ خشيةَ اختلاط بعض نصوصه بالقرآن من جهة، ولسعة حفظ الحافظين له، وأمانة الرّواة في ذلك العصر، من جهة أخرىٰ!

ومن الطبيعي أن يتعرّض بعد ذلك للزيادة والنقص، والخلل في الرواية لفظاً أو معنىٰ، ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل نالته يد الاختلاق، بسوء النية أو حسنها مما جعل الوقوف علىٰ الحقيقة أمراً صعباً، إن لم يكن متعذّراً.

وكادت تحلّ هذه الكارثة بالأمة الإسلامية، لولا جهود الأبرار من رجال الحديث، ومن هؤلاء في هذا المضمار الإمام أبو عيسىٰ الترمذي، رحمه الله تعالىٰ.

ومما أثلج صدر كلّ مؤمن بأهميّةِ معرفة السنة النبوية الحقيقية، وإعادةِ فتح باب الأصالة في النقد والتمحيص، لدى شباب عصرنا؛ أن سارع ـ على توفيقٍ من الله وهَدْي السّلف الصّالح ـ الدكتور الشيخ عداب محمود الحمش، فاختار لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف وعلومه، موضوعَ: أقوال الترمذي في نقد الرجال، دراسة تطبيقية في كتابه «الجامع»، الذي طوّره باقتراحي إلىٰ: مصطلحات الترمذي الحديثية في كتابه «الجامع»، دراسة نقدية تطبيقية.

إنّه كان ـ بحق ـ أصيلاً في بحثه، لم يُعْوِزه توجيه، ولا إرشاد، بل جمع بجدّه كلّ ما احتاج إليه بحثه المترامي هذا، ووظّفه في مواضعه المناسبة، في مدّةٍ زمنيّةٍ قياسية.

وقد كان باحثاً ألمعياً، دقيقاً أميناً، محلّلاً معلّلاً، مستنتجاً بعقله السليم وفكره الثاقب، متسماً بالنزاهة والصدق والأمانة، وهو لا يخشىٰ لومةَ لائمٍ في سبيل النّطق بالحقّ، وإبراز الحقائق، واستجلاء الغوامض، وتذليل العويصات، هذا ما لمسته منه طيلةَ فترة لقاءات الاشراف، ولقاءات إكماله متطلّبات الإجازة العلميّة الشاملة عليّ.

وبهذا الجهد العظيم، انضمّ إلىٰ محبيّ السنّة النبوية ومحييها، الذين بشّرهم الرسول العظيم ﷺ بالجنة قائلاً: «من أحيا سنّتي فقد أحبّني، ومن أحبّني كان معي في الجنة»[١].

هذا قليلٌ من كثير... سائلاً المواليٰ عزّ وجلّ أن ينفعَ الإسلام والمسلمين بمؤلَّفه هذا، وأن يجعلَ من شبابنا نخبةً صالحة، لا تَخدَعُهم مظاهر المدنية الحديثة المزيّفة ولا يضلّلهم التقليد الأعمىٰ، إنّه نعم المولىٰ ونعم النّصير.

الدكتور مصطفىٰ إبراهيم الزَّلَمي
الأستاذ المتمرّس
في كلية الحقوق ـ جامعة صدام

بغداد في العاشر من محرم الحرام ١٤٢٠هـ
٢٦/ ٤/ ١٩٩٩م

---

(١) طرف من حديث أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٨) وقال: حسن غريب من هذا الوجه، وانظر منه رقم (٥٨٩) و(٢٦٩٨)، وقد تكلم الترمذي علىٰ هذا الحديث كلاماً يحسن الرجوع إليه، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣:٣٤٩) وابن عديّ في «الكامل» (٧:٢٠٢) في ترجمة كثير الناجي، والطبراني في «الصغير» (٢:١٠٠ برقم ٨٥٦)، وفي «الأوسط» (٥٩٨٨)، والحديث حسنٌ في بابه، كما قال الترمذي ولمعناه شواهد صحيحة، والله تعالىٰ أعلم. (عداب)

.. وللمشرف الأول كلمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة، وأتمّ التسليم على سيّدنا محمّد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فلقد سعدتُ بصحبة العالم المحدّث الناقد فضيلة الشيخ الدكتور عداب محمود الحمش أربعَ سنوات، يوم أن كان أستاذ الحديث الشريف والعلوم الشرعيّة الأخرىٰ في كليّتنا التي كنتُ يومئذٍ عميدَها[1]، وكان هو رئيسَ اللجنة العلميّة فيها.

وكان له عطاءٌ مشهودٌ متميز، وكان مثالاً للنشاط العلميّ، والمتابعة الجادّة والابتكار، والتجديد.

ثمّ شاءت إرادة الله تعالىٰ أن أشْرُفَ، بإشرافي علىٰ القسم الثاني الموسوم: بـ «أقوال الترمذي في نقد الرجال» من رسالة الدكتوراه التي تقدّم بها إلىٰ كليّة العلوم الإسلامية بجامعة بغداد؛ فوجدته العالم المدقّق، والفاهم المحقّق الذي لا يعرف المَلَل، ولا يعتريه الكَلَل، في الدّرس والبحث والمتابعة.

أدعو الله تعالىٰ له بالتوفيق، وأن ينفع به الأمّة، وأن يجعله خادماً لشريعته ويمنحه ما يمنح عباده الصالحين، إنّه سميعٌ مجيب، وهو وليّ التوفيق.

حرّر في مدينة عمّان ـ الأردن
٧ جمادىٰ الأولىٰ ١٤٢٠هـ
١٨/٨/١٩٩٩م

الدكتور عبد الحكيم السعدي
رئيس قسم الشريعة بكليّة الشريعة والقانون
مسقط ـ سلطنة عُمان

---

(١) جامعة صدّام للعلوم الإسلامية فيها ثلاثة أقسام كل قسمٍ بمنزلة كليّة، ورتبة رئيس كلّ قسم (رئيس قسمٍ بدرجة عميد) فلزم التنويه. (عداب)



تقديمٌ للأستاذ رئيس لجنة المناقشة

حين طلب إليّ الأخ الصديق فضيلة الشيخ الدكتور عداب محمود الحمش أن أعطي رأيي بأطروحته الموسومة: بـ«أقوال الإمام الترمذي في نقد الرجال، دراسةٌ تطبيقية في كتابه الجامع»[١] بصفتي رئيس اللّجنة المناقِشَة، سررتُ كثيراً، وقد دفعني إلىٰ ذلك عدة عوامل:

ـ منها ما أُحِسُّه من شعورٍ بالزمالة الكريمة مدة أربع سنوات في جامعة صدام للعلوم الإسلامية، حيث كان الشيخ عداب أحدَ علمائها الأجلّاء، وأساتذتها الأفاضل مما رشّحه لعضوية مجلس الجامعة، علاوةً علىٰ رئاسته اللّجنة العلمية في قسم الفكر الإسلامي والعقيدة الإسلامية، وعضويته مجلس القسم طيلة تلك الفترة.

وكان رئيس قسمه الدكتور عبد الحكيم السعدي يعتمد عليه في القضايا العلمية والأنشطة الجامعية: من إقامة الندوات، وإجراء المقابلات، والمسابقات العلمية والثقافية، وشتىٰ المناسبات، مما يدل علىٰ نشاطه الفكري الواسع، وقدرته العلمية الفذة، وقابلياته النادرة في هذه الأمور.

ـ ومنها إعجابي بجهده المؤلَّف، وصبره الطويل، وعمله المتواصل المثمر في خدمة السنة النبوية المطهَّرة، من خلال دراسته لأقوال الإمام الترمذي في نقد الرجال الذي اضطلع بإخراجه في صمت المؤمن، القائم بأداء واجبه، المستشعر مسؤليته أمام الله تعالىٰ، ثُمّ أمام ضميره، وكان لي الشّرف في مناقشة هذا الجهد المبارك.

---

(١) كان هذا هو عنوانَ الأطروحة عند تسجيلها، ولكن الأستاذ المشرف طلب إضافة فصول جديدة ووعد بتغيير العنوان، وكتب بذلك إلى لجنة الدراسات العليا، ولكنها رفضت تغيير العنوان بحجة أن الوقت قد انتهىٰ، فنوقشت الرسالة تحت هذا العنوان الذي ذكره السيد رئيس لجنة المناقشة من دون تغيير أيّ كلمة في الأطروحة، سوىٰ صفحة الغلاف، وبعد المناقشة وسمنا الكتاب بالعنوان اللائق به. (عداب).

وقد امتاز الباحث في عرضه برصانة الأسلوب، وجودة السبك، ودقة العبارة، والنقد الموضوعي، والمهارة في الحكم على الرجال، الذين اختلف علماء الجرح والتعديل فيهم، وله باع في الاستقراء والتطبيق، وهي محاولة جديدة أصيلة لم ألحظها في رسالة جامعية سبق لي مناقشتها.

والكتاب يحدّث عن نفسه، وما تضمّنه من علوم حديثية، سواء أكان من الناحية الموضوعية، أم المنهجية.

وقد يختلف قرّاؤه من حيث النقد، أو الاستصواب حسب ميولهم، ولكني أعتقد أنَّ من يقرأ هذا الكتاب سيشاركني الإعجاب بما تضمّنه من جهود كبيرة ودراسة عميقة، لموضوع طويل وشائك ذي مزالق قل أن ينجو منها، إلا من توفّرت لديهم إمكانات متميزة في العلوم الحديثية، واطّلاع واسع في السنة النبوية الشريفة ونقد رجالها.

ولا يسعني في ختام هذه التقدمة، إلا أن أدعو الله عز وجل أن يخرجَ هذا الكتاب سليماً من كل عِوَج، معافًى من كلّ نقد، إلا نقداً بناءً هادفاً.

وفق الله المؤلف الدكتور الشيخ عداب، وكلّ العاملين في ميدان العلوم الإسلامية، وسدّد خطاهم، إنّه سميع مجيب.

الأستاذ الدكتور عبد الستار حامد الدباغ

رئيس لجنة المناقشة

رئيس قسم الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية

جامعة صدام للعلوم الإسلامية ـ بغداد

السابع من محرم الحرام ١٤٢٠هـ

٢٣/٤/١٩٩٩م

مقدمة الكتاب

إنّ السنّة النبويّة المطهّرة، هي الركيزة العلميّة الثانية الكبرىٰ في التّشريع الإسلامي؛ لأنّ القرآن الكريم تناول في الجانب التشريعيّ الثوابتَ التي لا تتغيّر من أحكام الله تبارك وتعالىٰ من المواريث والحدود والعقود، وغيرها من الثوابت المطلقة.

والسنّة النبوية الشريفة وحيٌ من الله تعالىٰ إلىٰ النبي ﷺ بإحدىٰ وسائل الوحي الكثيرة؛ فهي والقرآن الكريم من مشكاةٍ واحدة وإن اختلفت طريقة الايحاء.

وقد أكّد القرآن الكريم علىٰ هذا المعنىٰ في آياتٍ كريماتٍ منها قول الله الكريم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣-٥].

وقوله تباركت أسماؤه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۝ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

وقوله جلّت قدرته: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقوله تعالت كلماته: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فهذه الآياتُ الكريمات تتعانق دلالاتها لتؤكّد علىٰ أن أمرَ رسول الله ﷺ من أمر الله تعالىٰ، وأنّ نهيه من نهيه، وليس شيئاً إضافياً عليه، وأنّ هديه ﷺ هديٌ معصومٌ مضبوطٌ بالتسديد الإلٰهي، والتعليم الربّاني.

وقد أكّد النبي ﷺ علىٰ هذا المعنىٰ ـ أيضاً ـ شفقةً علىٰ أمّته، ونصحاً لها في أحاديثَ كثيرة.

ومن الأحاديث الشريفة الواردة في التأكيد علىٰ واحديّة مصدر القرآن الكريم والسنّة المطهّرة، ما أخرج أحمد، ومسلمٌ، والدّارمي، والترمذي ـ واللفظ له ـ من حديث زيد بن أرقمٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدُهما أعظمُ من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السّماء إلىٰ الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا، حتىٰ يردا عليّ الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[1].

قلت: إنّ كتابَ الله تعالىٰ لا يقترن مع أشخاص؛ لأنّ الشخصَ ـ كائناً من كان ـ ليس من دين الله عز وجلّ رُكناً ولا بعضاً، وإنما عبّر النبيّ ﷺ باقتران أهل بيته مع الكتاب لأن أهلَ بيتِ الرَّجل أعلمُ الخلقِ بهديه وسنَّته وأخلاقه.

ومِنْ ثَمَّ كان الحديث الثاني الواردُ عن النبيّ ﷺ يفسّر بعض ما تقدّم، فقد أخرج مالكٌ في «الموطأ» بَلَاغاً من غير إسناد، وأخرج الحاكم في «المستدرك» من حديث عِكرمةَ عن ابن عبّاس رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ خطبَ الناسَ في حجة الوداع فكان مما قال: «يا أيُّها الناس، إني قد تركتُ فيكم ما إن اعتصمتم به؛ فلن تضلّوا أبداً: كتاب الله، وسنَّة نبيّه. . .» الحديث.

ثمَّ قال أبو عبد الله الحاكم: «هذا الحديث لخطبة النبي ﷺ متّفقٌ علىٰ إخراجه في الصحيح: «يا أيّها الناس، إنّي قد تركتُ فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله. وأنتم مسؤولون عنّي، فما أنتم قائلون؟». . . الحديث».

قال: وذِكْر الاعتصام بالسنّة في هذه الخطبة غريب، ويُحتاج إليها.

---

(١) أخرجه أحمد (٤: ٣٦٦) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٨)، والدّارمي في فضائل القرآن (٣٣١٦) والترمذي في المناقب (٣٧٨٨)، وقال: حسن غريب، وقال عَقِبَ حديث جابر (٣٧٨٦): وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد رضي الله عنهم. وانظر «شرح السنّة» (١٤: ١١٩).

وقد وجدتُ له شاهداً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وساقه بسنده. . . عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم شيئين، لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله وسنّتي، ولن يفترقا، حتى يَردا عليّ الحوض» انتهىٰ.

قلت: أما مالكٌ فاقتصر علىٰ حديث: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيّه»[1].

ولست الآن بصدد تخريج هذا الحديث؛ لأنّه إن صحّ ببلاغ مالكٍ وحديثَي ابن عبّاس وأبي هريرة رضي الله عنهما ـ علىٰ ضعفهما ـ فهو المراد، وإلا فالحديثُ السّابقُ شاهَدٌ له بالمعنىٰ، ومعناه صحيحٌ بكل تقديرٍ، إن شاء الله تعالىٰ.

وأخرج أبو داود وابن حبان والترمذي ـ واللفظ له ـ من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا هل عسىٰ رجلٌ يبلُغُه الحديثُ عنّي، وهو متكىءٌ علىٰ أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً؛ استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً؛ حرّمناه، وإنّ ما حرّم رسولُ الله ﷺ كما حرّم الله».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه»[2].

قلتُ: ففيما مَضىٰ من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ما يشير إلىٰ عناية الله تعالىٰ وعناية رسوله الأعظم ﷺ بترسيخ عقيدة وحدة مصدر الوحي في دين الله تعالىٰ وضرورة الالتزام بالثّابت عن النبيّ ﷺ من السنّة، مثل الالتزام بالقرآن الكريم.

وقد عَلِم الصحابة الكرام رضوان الله عليهم هذا وأيقنوه؛ فكان وُقُوفهم علىٰ حديثٍ للنبيّ ﷺ يرفع الخلافَ بينهم وبه يقضون، وأدلة هذا أشهرُ من أن تُذكَر.

---

(١) أخرجه مالك في القدر، باب النهي عن القول بالقدر (٢٨٨٥) (٢: ٨٩٩)، و«المستدرك» (١: ٩٣) وانظر في «المستدرك» آثاراً عديدة، حيال هذا الموضوع (١: ٩٣-٩٦)، وانظر «جامع الأصول» (١: ٢٧٧-٢٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود، في السنّة (٤٦٠٤)، وابن حبان في المقدمة، باب الاعتصام بالسنة (١٢)، والترمذي في العلم، باب ما نهي عنه أن يُقال عند حديث النبيّ (٢٦٦٤)، و«جامع الأصول» (١: ٢٨١)، وله غير شاهد ينظر ثمة (١: ٢٨٣-٢٨٩).

وتَبِعهم علىٰ هذا المنهج القويم علماء هذه الأمّة كابراً عن كابر، حتىٰ توضّعت المدارس الفكريّة والكلاميّة، فنشأت فكرة الاعتماد علىٰ القرآن وحدَه في أصول الدِّين، وعدم الاحتجاج بخبر الواحد في هذه الدائرة.

ومن خلال تتبّعي لهذه القضيّة، وجدت مفكّري الأمّة الذين رفضوا الاحتجاج بخبر الواحد في أصول الاعتقاد إنما ذهبوا هذا المذهب عندما يقرّر خبرُ الواحد غيرُ المحفوفِ بقرائن تعضّد صحته عقيدةً تُخالف ظاهر القرآن الكريم، أو لم يَرِدْ فيه ما يشهد لهذا الحديث الوارد بصحّة معناه.

فهم ـ والحالة هذه ـ يُرجّحون عدم صحة نسبة الحديث إلىٰ النبي ﷺ، بهذه العلّة لا أنهم يقِرّون بصحة الحديث ثمّ يَرفضون الاحتجاج به.

وقد أودع كثيرٌ من المحدّثين في مُصنّفاتهم أحاديثَ ظاهرُ حال إسانيدها الصحة مع أن في متونها نكارةً مؤذيةً في الاعتقاد والأخلاق، وقد أوضحتُ ذلك في بحثٍ خاص[١].

وإنما ذهبتُ هذا المذهبَ؛ لاعتقادي أنه لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأتيه حديثٌ صحيحٌ ـ بضوابط الصحة الحقيقية ـ ثم يقول: لا أرىٰ الاحتجاجَ به! وحاشا لواحدٍ من علماء الإسلام أن يقول ذلك: سواء في جانب الاعتقاد، أم في جانب الأخلاق، أم في جانب التشريع.

وواقعُ حال كتب العقائد ـ لدىٰ جميع الفرقاء ـ الاستدلالُ علىٰ مَذاهبهم بخبر الواحد من الحديث الشريف.

وقد ساهم علماء الحديث في القرونِ الثلاثةِ الأولىٰ ـ عصر الرواية الأصلية ـ في خِدمة سنّة النبي ﷺ مساهماتٍ فاعلةً عظيمة، كان أعظمها في القرن الثالث الهجري حيث صنّف العلماءُ عشراتِ المُصنّفات العلمية القيّمة التي لا يزال كثيرٌ منها ينابيع ثرّةً لهدي النبيّ ﷺ.

---

(١) هو «ضرورة الاقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة في العملية التربوية»، وهو تحت الطبع.

وفي مَعرض تعدادِ طبقات نُقّاد الحديث وإبرازِ جهودهم في خِدمة السنّة النبوية الشريفة يقول الحافظ ابن حِبّان: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلكَ الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرِّجال في الآثـار جماعـةٌ منهم: محمّد بن يحيىٰ الذُّهليّ النَّيسابوريّ، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الدّارميّ، وأبو زُرْعةَ عُبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد الرّازيّ، ومحمّد بن إسماعيلَ الجُعفيّ البُخاريّ، ومسلم بن الحجّاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني، في جماعةٍ من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا من الكتابة وأفرطوا في الرّحلة، وواظبوا علىٰ السنّة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتىٰ أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتىٰ إنّ أحدهم لو سُئل عن عدد الأحرفِ في السُّنَن، لكل سنّةٍ منها؛ عدّها عدّاً، ولو زِيد فيها أَلِفٌ.

أو واوٌ؛ لأخرجها طَوعاً، ولأظهرها ديانةً، ولولاهُم لدَرست الآثار، واضمحلّت الأخبار وعلا أهل الضلالة والهوىٰ، وارتفع أهل البِدَع والعناد، فهم لأهل البدع قامعون وبالسُّنَن شأنَهم دافعون.

حتىٰ إذا قال وكيع بن الجَرّاح: حدّثنا النضر، عن عِكرمة؛ مَيّزوا حَديث النَّضر ابن عربي، من النَّضر الخزّاز: أحدهما: ضعيفٌ والآخر ثقة، وقد رَوَيا جميعاً عن عِكرمة، ورویٰ وكيعٌ عنهما.

وحتىٰ إذا قال حفص بن غياث: حدّثنا أشعث، عن الحسن؛ ميّزوا حديثَ أشعث ابن عبد الملك، من حديث أشعث بن سوّار، وأحدهما ثقةٌ والآخرُ ضعيف، وقد رَوَيا جميعاً عن الحسن، ورویٰ عنهما حفصُ بن غياث. .

وإذا عَظُمت الياء من شيبان ـ يعني بالخطّ ـ حتىٰ صار شبيهاً بسفيان قالوا: «هذا من حديث شيبان لا من حديث سفيان. . . إلخ»[١].

وقد عَهدت إليَّ إدارة مدرسة الحديث الخيريّة في مكة المكرّمة بتدريس جامع الترمذي، وفق المنهج الذي أختاره، في ثلاث سنواتٍ متتالية[٢]، فأُعجبتُ بهذا

---

(١) مقدمة كتاب «المجروحين» (١: ٥٧-٥٩)، مقتطفات بحروفها.

(٢) الأعوام (١٤٠٤-١٤٠٧هـ).

الكتاب غايةَ الاعجاب، وكنت يومها أكتب عن الحافظ ابن حِبّان، ويوم أنجزتُ الكتابةَ عنه قلتُ في مقدمة تلك الرسالة ما نصّه: «وقد كان أكثر ما يسترعي انتباهي في دراساتي الحديثيّة أمران:

الأول: اختلافُ العلماء المتأخرين في شخصية ابن حِبّان، ومنهجِه في الجرح والتعديل، واضطرابُهم في فهم مَنهجه في كتابه «الأنواع والتقاسيم»، ثم طَعْنُ بعضهم في رِجال كتابه «الثقات».

والثاني: اختلافُ العلماء في دلالات مصطلحات الإمام الترمذي في كتابه الجامع مع عدم تصريح أو تلميح واحدٍ منهم؛ بأنه قام بإحصائيةٍ عِلميّةٍ لهذه المصطلحات، ثمّ توفّر علىٰ دراستها دراسةً علميّةً ناقدةً متحرّرة، علىٰ ضوء شجرة رواة الترمذي وتخريجِهِ لهم، وتوافقِ أحكامه أو اختلافِها بين حديثٍ وآخر للرّاوي الواحد، وبيان ذلك بالأدلّة الواضحة، التي تقيم الحجّة وتُلزم بالتسليم، بغرض الافادة من هذه المصطلحات التي لم تُستخدَم بعدَ صاحبها إلا لِماماً، وكيف؟

وقد اخترتُ في هذه المرحلة العلميّة التخصصية الأولىٰ (الماجستير)، دراسةَ: «الإمام ابن حِبّان ومنهجه في الجرح والتعديل»، وأرجو أن أوفَّق إلىٰ دراسة: «الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثية في كتابه الجامع»، في بحثٍ علميّ آخر، وما ذلك علىٰ الله بعزيز»[1] انتهىٰ.

وفعلاً فقد قرنت القول بالفعل، وسَجّلت في جامعة أم القرىٰ أطروحةَ الدكتوراه بالعنوان ذاته، ثمّ اعتذرتُ عن الموضوع بعد الموافقة عليه، لاعتقادي أن دراسة جامع الترمذي يجب أن تُسبَق بخطواتٍ واسعةٍ ثلاث:

الخطوة الأولىٰ: تحقيق نصّ كتاب الجامع، وفق مَنهجٍ علميٍّ دقيقٍ علىٰ نسخٍ مخطوطةٍ قديمةٍ وثيقة، علىٰ نحو ما أوضحت في أطروحتي هذه، وسيأتي.

---

(١) «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» (ص١١).

الخطوة الثانية: تخريج أحاديث الكتاب كاملاً، مع الاستئناس بنقد العلماء الآخرين، من غير إلزامٍ للترمذي بمذهب غيره.

الخطوة الثالثة: تخريج الأحاديث الواردة تحت قول الترمذي (وفي الباب).

ثمّ تكون الدراسة العلميّة المنشودة.

فتقدّمتُ إلىٰ جامعة أم القرىٰ بمشروع بحثٍ يحمل عنوان الخطوة الثالثة: الأحاديث الواردة تحت قول الترمذي: (وفي الباب)، حصرٌ وتخريجٌ ودراسة.

وتمّت الموافقة عليه، إلا أنّ أحد أعضاء لجنة الدّراسات العليّا، اقترح أن يُقسم الموضوع علىٰ أربعة طلاَب، يخرِّج كُلّ طالبٍ ألفَ حديث، فاعتذرتُ عن المشاركة في هذا الموضوع، وأُلغي تسجيله.

ثم عيّنتُ مدرساً مُساعداً (محاضراً) في جامعة أم القرىٰ، فعُلّق انتسابي إلىٰ مرحلة الدكتوراه، لأن نظام الجامعة لا يسمح أن يكون الباحث أُستاذاً وطالباً معاً.

وحين غادرتُ الحجازَ الشريف وقدمتُ إلىٰ العراق، تهيَّبتُ الكتابةَ في موضوع الترمذي، للأسباب ذاتها؛ فكتبتُ رسالةَ الوحدان من رواة الصَّحيحين، وهيَ إحدىٰ مشاريعي العلميّة المقرّرة سابقاً، بيد أنّ هذه الرسالة ردّت؛ لأسباب معلومة[1]، لكن وزارةَ التعليم العالي أمرت بمنحي فرصة إعادةِ صياغةِ الرّسالة من جديد، أو كتابة رسالةٍ أخرىٰ، فاخترتُ الخِيار الآخر؛ لأنني لستُ مقتنعاً بتغيير كلمةٍ واحدةٍ من الرسالة، لا أنا ولا المشرف الفاضل الذي تعامل مع أعضاء لجنة المناقشة بمنتهىٰ المثاليّة فتقدمتُ إلىٰ كليّة العلوم الإسلامية بثلاثة مشروعاتٍ مع كلّ مشروعٍ خطّته التفصيلية، مُرتّبةً علىٰ النحو الآتي:

ـ مسند الإمام أبي حنيفة، برواية أبي نُعيم الأصبهاني، تحقيق ودراسة[2].

---

(١) أوضحت تفاصيل ذلك في كتاب أكتبه بعنوان: «في سبيل العلم ـ صفحات من السيرة الذاتيّة».

(٢) وقد شارفت علىٰ إنجاز تحقيقه ودراسته، وهو في طريقه إلىٰ الطباعة، بإذن الله تعالىٰ.

ـ الإمام أبو نُعيم وجهودُه في كتابه «المستخرج علىٰ صحيح مسلم».

ـ أقوال الإمام الترمذي في نقد الرجال، دراسة تطبيقية في كتابه «الجامع».

فوافقت لجنة الدراسات العليا في الكلّية علىٰ هذا الموضوع الثالث، وشرعتُ بالكتابة فيه، وفق منهج علميّ علىٰ ما سيأتي في المَدخل إلىٰ هذه الدّراسة، حتى أكرمني الله تعالىٰ فأنجزتُ هذه الدّراسة علىٰ أحسن ما قدرتُ عليه في ظروفٍ قاسيةٍ مُرَّة، وفي إطار الإمكاناتِ العلمية المتاحة، والمدّة الزمنية التي مُنِحَت لي، والتي لم تتجاوز ثمانيةَ عشرَ شهراً والحمدُ لله علىٰ ما أنعمَ وتفضّلَ وأكرم.

وقد رأيتُ أن يكونَ مخطّط الدّراسة العام علىٰ النحو الآتي:

تنقسم هذه الدّراسة علىٰ قسمين: نظري، وتطبيقي.

القسم الأول: الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثية في كتابه الجامع.

ويشمل هذا الجانب النّظري مدخلاً عاماً وبابين اثنين:

الباب الأول: حياة الإمام الترمذي العلمية.

الباب الثاني: منهج الإمام الترمذي في تصنيف كتابه «الجامع».

القسم الثاني: الجانب التطبيقي لأقوال الترمذي في نقد الرَّجال.

ويشتمل هذا القسم التطبيقي علىٰ تمهيدٍ وبابين اثنين:

الباب الأول: الرُّواة الموثّقون، ومروياتهم في جامع الترمذي.

الباب الثاني: الرُّواة المضعّفون، ومرويّاتهم في جامع الترمذي.

وتحت كلِّ بابٍ من هذه الأبواب فصولٌ تتناسب مع طبيعة المادة العلمية الموفورة، وتتواءم مع أهداف هذه الدراسة.

وزيادةً في الايضاح وضعتُ جريدةً تفصيليةً لفصول ومباحث كُلّ باب في صدره ورأيتُ أن أضع هاهنا رموزاً لأسماء الكتب التي اختصرتُ تسميتَها في القسم التطبيقي من هذه الدّراسة، نظراً لسعة الموضوع، وكبر حجمه، وتكرار مصادره كثيراً في كلّ

وحدةٍ من وحداته، واستخدامُ الرموز بدل الأسماء والألقاب يساعد علىٰ تقليص حجم الدّراسة، ويَبْعُدُ بها عن كثرة التكرار من غير فائدة، مع كامل التقدير لكلّ من رمزنا عن اسمه ولقبه العلمي أو نسيناه:

(١) الرموز المعبِّرة عن أعلام: واستخدمت هذه الرموز غالباً للمحقّقين وتعليقاتهم التي يضيفونها علىٰ النص المحقّق، مثال ذلك:

ـ محقّقا «شرح السنّة» = أعني به الأستاذين الفاضلين: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط.

ـ محقّق «تحفة الأشراف»، و«النكت الظراف» = أعني به الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الصمد شرف الدين.

ـ محقِّق «الجرح والتعديل»، و«الإكمال» لابن ماكولا = أعني به الشيخ الفاضل عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المعلِّمي اليماني.

ـ محقّق «ت. الكمال» = أعني به المحقّق د. بشار عوّاد معروف.

وهكذا كلّ من حقق كتاباً بمفرده أو كانا اثنين، أما إذا كثر المحقّقون لكتابٍ واحد، مثل: «سير أعلام النبلاء» فإنني أذكر الجزءَ واسمَ المحقّق، وقد لا أذكر اسمَ الشيخ شعيب الأرنؤوط بصفته المشرفَ علىٰ العمل كلّه.

أما المحقِّقون الذين لم أنقل أقوالاً لهم في هذه الدِّراسة، فأكتفي بذكر أسمائهم في مصادر البحث.

(٢) المصطلحاتُ الخاصّة بالكتب والمصادر:

ـ الكبير = «التأريخ الكبير» للامام البخاري.

ـ الصغير = «التأريخ الصغير» له.

ـ البخاري = «الضعفاء» له، فإذا كان العزو إلىٰ «الصحيح» قلت: أخرجه البخاري.

ـ الجرح = «الجرح والتعديل» لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي.

ـ تقدمة الجرح، أو التقدمة = مقدمة كتاب «الجرح والتعديل».

ـ علل الرازي = «علل الحديث» له .

ـ مراسيل الرازي = كتاب «المراسيل» له .

ـ خليفة = طبقات خليفة بن خياط العُصفري .

ـ ابن سعد = «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد .

ـ ابن سعد (الجزء الساقط) = جزء من طبقة التابعين حققه الزميل د. زياد منصور، وطُبع بمطابع الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وأشير إليه برمز (٥أ).

ـ ابن معين = كتاب «التأريخ» برواية الدُّوري، فإذا نقلت من غيرها بيّنت .

ـ العُقيلي = كتاب «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر العقيلي .

ـ المجروحين = كتاب «المجروحين من الضعفاء والمحدثين» للحافظ ابن حبّان البُسْتي .

ـ الثقات، أو ثقات ابن حبّان = كتاب «الثقات من المحدثين والرواة» له .

ـ المشاهير = كتاب «مشاهير علماء الأمصار» له .

ـ الكامل = «الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني الحافظ .

ـ النسائي = كتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي .

ـ الدارقطني = كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني، فإذا عزوتُ إلىٰ كتابيهما في السنن، قُلت: أخرجه النسائي وأخرجه الدارقطني .

ـ ثقات ابن شاهين، أو ابن شاهين = كتاب «تاريخ الثقات» لأبي عمر بن شاهين .

ـ العجلي، أو ثقات العجلي = كتاب «الثقات» لأحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي الكوفي .

ـ أبو نُعيم، أو الأصفهاني = كتاب «الضعفاء والمتروكين» للحافظ أحمد بن عبد الله الأصفهاني .

ـ ابن عبد البر، أو الكنىٰ = كتاب «الاستغناء في معرفة المشهورين بالكنىٰ من حملة العلم» للحافظ أبي عمرَ بن عبد البرّ القرطبي .

ـ بغداد = «تاريخ بغداد» للحافظ أحمد بن ثابت البغدادي الخطيب.

ـ الموضح = كتاب «موضّح أوهام الجمع والتفريق» له.

ـ الإكمال = كتاب «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب» للأمير الحافظ علي بن هبة الله بن علي العجلي المعروف بابن ماكولا.

ـ ابن القطان، أو الوهم والإيهام = كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لأبي الحسن ابن القطان الفاسي.

ـ جامع التحصيل = كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للحافظ صلاح الدين العلائي.

ـ ت. الكمال = كتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي الحجّاج المزي، فإن قُلت: خرّجه المزي، فأعني أنه ساق الحديث بإسناده في هذا الكتاب.

ـ النبلاء، أو السير = «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي.

ـ التذكرة = «تذكرة الحفاظ» له.

ـ الميزان = «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» له.

ـ الكاشف = كتاب «الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستة» له.

ـ ت. التهذيب = كتاب «تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني.

ـ اللسان = كتاب «لسان الميزان» له.

ـ التقريب = كتاب «تقريب تهذيب التهذيب» له.

ـ التعجيل = «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» علىٰ الكتب الستة له.

ـ النكت = كتاب «النكت علىٰ علوم الحديث لابن الصّلاح» له.

ـ التقييد = كتاب «التقييد والايضاح لما أطلق وأغلق من كتاب علوم الحديث لابن الصلاح» للحافظ زين الدين العراقي.

ـ التدريب= «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، للحافظ السيوطي.

وهناك كتبٌ ربما ندّت عن خاطري، فتقاسُ علىٰ ما ذكرت، مع التقدير والامتنان لكل من أفدتُ منه، أو نقلتُ عنه.

(٣) وقد اعتمدتُ رموزَ الحافظ المزي في «تهذيبه»، والحافظ ابن حجر في «تقريبه» التي وضعاها رموزاً عن المصنفات الحديثية للأئمة الستّة.

هذا، وأنا لا أدّعي لعملي هذا الكمال، ولا ما يُقاربه، فإن الكمالَ لله تعالىٰ وحده والكمالُ البشري لأنبيائه المُجْتَبَيْن: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقصارىٰ ما أدّعيه في هذا البحث هو أنني بذلتُ في إنجازه قصوىٰ طاقتي، علىٰ إعوازٍ شديدٍ في المصادر اللازمة لإعداد بحث مثله في مكتبتي، وفي العراق كله.

وأرجو أن أكون نقلتُ الدراسات الحديثية فيه من الجانب النّظري الوصفي إلىٰ الجانب التطبيقي ولو في جانبٍ من جوانب هذه الدّراسة، وهذا منتهىٰ قصدي في هذه المرحلة الدراسية، والله هو المستعان، وهو حسبي ونعم الوكيل.



ملخّص الكتاب

يُعدّ «جامع» الإمام أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سَورة السُّلَمِي الترمذي (٢١٠-٢٧٩هـ) من أبرز مصنفات الحديث النبوي، التي عُنِيت بالجوانب التطبيقيّة النقدية لعلوم مصطلح الحديث.

وقد كُتِبَت دراساتٌ عديدةٌ عُنِيَت بالترمذي قبلَ دراستي هذه، بيد أن الجوانب النقدية في علم الجرح والتعديل، وفي تفسير مصطلحاته الحديثة في علوم الرواة، وفي علل الحديث، وأحكامه علىٰ أحاديث كتابه بقيت في حاجةٍ إلىٰ دراسةٍ تطبيقية فاخترتُ لها عنوان: «الإمام الترمذي، مصطلحاته الحديثية وأقواله النقدية في كتابه الجامع دراسة حديثية تطبيقية ناقدة».

وقد كان الجانب التطبيقي في الجرح والتعديل والتخريج والنقد الحديثي يشكّل شطرَ الرسالة الأعظم، بينما كان الشطر الأوّل يتناول بالدرس الاستقرائي التطبيقي جميعَ مصطلحاتِ الترمذي الحديثية في كتابه «الجامع».

وقد تناولَت الدراسة في جانبها التنظيري، الوصفَ العام لجامع الترمذي وعلوم الرواة، ومنهج تَقويم روايات المحدثين عند الاختلاف في الجانبين الإسنادي والنصِّي (المتن).

وتناولَت ظاهرةَ الانقطاع في الأسانيد، ونظريةَ الاختبار التي اكتشفها المصنف من وراء دراساته التطبيقية المتعددة، وكانت التطبيقاتُ علىٰ نظرية الاختبار قد تناولت أثرَ التفرّد، والمخالفةِ على مرويّات الرواة، مُبْرزةً مباحث الشذوذ والنكارة والاضطراب علىٰ ساحة التطبيق الاستقرائي في «الجامع»، ومتوصلةً إلىٰ نتائج برهانية تؤكد ما أطلقه علماءُ الحديث السابقون في بعضها، ونتائجَ أخرىٰ مغايرةً لبعض ما كان سائداً نظرياً في كتب المصطلح، مستنداً في ذلك كله إلىٰ كتب النقد التطبيقي لدىٰ المحدثين: كتب العلل، وكتب الضعفاء المعلّلة، وكتب التخريج.

وتناولت الدراسةُ تفسيرَ مصطلحاتِ الترمذي في أحكامه علىٰ أحاديث كتابه، وكانت أحكامه منقسمةً إلىٰ ثلاثة أقسام:

ـ فأحكامٌ يطلقها علىٰ الحديث، ويريد بها السند والمتن معاً.

ـ وأحكامٌ يطلقها، ويريد بها المتنَ فقط، مع أنّ ظاهر السند لا يحتمل ذلك الحكمَ أحياناً.

ـ وأحكامٌ يطلقها ويريد بها السند.

وكانت أحكامه متنوعةً ومتعددةً في جانبَي قبول الأحاديث وردّها.

وسوف يتوضح للقارىء أن الباحثَ توصّل إلىٰ نتائجَ مغايرةً لما هو شائعٌ في كتب المصطلح من ترتيب أحكام الترمذي المشهورة علىٰ أحاديث كتابه إلىٰ:

ـ صحيح، ثم حسن صحيح، ثم حسن، ثم حسن غريب، في جانب القبول فكانت عندَ الباحث مرتبةً إلىٰ:

ـ حسن صحيح، ثم حسن صحيح غريب، ثم صحيح، ثم حسن غريب، ثم حسن.

وأقام الباحثُ الأدلةَ المتضافرةَ علىٰ صحة نتائجه هذه، بما لم يتناوله أيّ واحدٍ من مقوِّمي الأطروحة بالنقد، بل ولم يتطرق إليه أحدٌ، إلا بكلمةٍ عابرةٍ تعني استعظامَ مخالفة الشائع.

ومثل ذلك كانت نتائج الدراسة في الأحكام علىٰ الأحاديث غير المقبولة لديه.

وكانت الجدَّة مطلقةً في تفسير مصطلح «جيد» عند الترمذي، توضح فيه أنّ استعمال المعاصرين له خطأ محض.

أما الجانب التطبيقي لأقوال الترمذي في نقد الرجال فقد ترجمتُ لجميع الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بالنقد، ترجمةً علميةً مبتكرة، وفق منهجٍ نقديٍ سميته «الترجمة الحديثية الناقدة»، لا أعرفُ أحداً في المعاصرين استخدمه من قبل، مع أنه منهجُ المحدثين الأقدمين، علىٰ تفاوتٍ بينهم في دقة الالتزام بأركانها.

وخرّجت مئات الأحاديث تخريجاً نقدياً مبتكراً، وفق منهج التخريج النقدي الذي استنبطته من تتبع صنيع الحفّاظ المتقدمين في عصر الرواية، وهو منهجٌ اختزاليٌ يختصر تسويد الصفحات الكثيرة[١]، في صفحةٍ نقديةٍ متوازنةٍ واحدة، أو صفحتين.

واقتضت طبيعة الدراسة في الجانب التطبيقي أن تكون في بابين:

الأول: تناول الرواة الموثقين ومروياتهم في «الجامع»، في مرتبتي الاحتجاج والاختبار.

والثاني: تناول الرواة االمضعَّفين ومروياتهم في جامع الترمذي في مرتبتي الاعتبار والترك.

وكان لي في هذا الجانب التطبيقي تأكيداتٌ كثيرةٌ علىٰ بعض ما قاله علماؤنا السابقون، ونقدٌ لجوانب عديدة مما قاله علماء المصطلح المتأخرون، وإضافاتٌ في جوانب عديدة، سواءٌ في دلالات مصطلحات التوثيق، أو في دلالات مصطلحات التضعيف.

وقد تتبعتُ بعض الدّراسات المعاصرة، التي تناولت مصطلحات أصحاب الصحاح في الجرح والتعديل، وبيّنت خطأها فيما ذَهَبت إليه، من تقرير قواعدَ ينتج عنها الطعنُ في كثيرٍ من رواة الصحيحين ومرويّاتهم فيهما، من غير قصدٍ منهم.

ويكفي أن أشيرَ إلىٰ أن بعض الباحثين جعل مصطلح (صدوق) ومصطلح (لا بأس به) ومصطلح (مقارب الحديث) من مصطلحات مرتبة الاعتبار، بينما توصلتُ بالدراسة الاستقرائية الدقيقة إلىٰ أن ثلاثتَها من مصطلحات درجة الاختبار، في مرتبة الاحتجاج الثانية عندَ البخاري تحديداً!

وجعل بعضهم مصطلح: (ضعيف، وليس بالقوي، وليس بالحافظ، ومنكر الحديث) من مصطلحات مرتبة الترك، بينما توصّلتُ إلىٰ أنها عند أكثر النقّاد ـ والبخاري منهم ـ من مصطلحات مرتبة الاعتبار، علىٰ تفاوتٍ بينها في هذه المرتبة.

---

(١) وقد أصَّلْته في كتابي: «محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده» فينظر!

وبذلك أكون قد أجبتُ إجاباتٍ علميةً مدلّلة علىٰ اعتراضاتٍ تَرِد علىٰ صنيع بعض أصحاب الصحاح، وهذا الجانب التطبيقي مما لم يُعترض على شيءٍ منه البتّة أيضاً.

وآمل أن يكون هذا الكتاب قد أجاب إجاباتٍ شافيةً علىٰ منهج الترمذي في نقد الرجال، ومنهجه في نقد الحديث، ومفهوم أحكامه علىٰ أحاديث كتابه «الجامع»، وأن تكون أنموذجاً يحتذىٰ في النقد الحديثي التطبيقي المختصر.

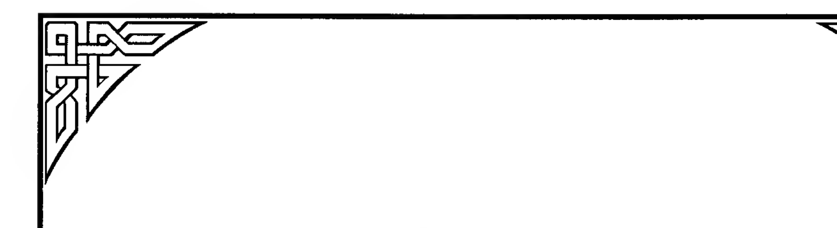
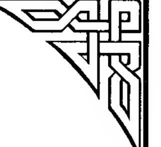
والله من وراء القصد، وهو الهادي إلىٰ سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل

هذا، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمّدٍ وعلىٰ آله وصحبه وسلّم تسليماً

والحمد لله رب العالمين

الباحث

عداب محمود الحمش

القسم الأول

الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثيّة في كتابه الجامع

وقد حوىٰ هذا القسم مدخلاً، وبابين:

- المدخل: موقع هذه الدّراسة في خدمة جامع الترمذي.
- الباب الأول: حياة الإمام الترمذي.
- الباب الثاني: منهج الترمذي في تصنيف كتابه الجامع.

المدخل

موقع هذه الدّراسة في خدمة جامع الترمذي

وقد حوىٰ هذا المدخل جانبين اثنين:

- **الجانب الأول**: الجهود والدّراسات السابقة في خدمة الجامع.
- **الجانب الثاني**: التصوّر العام للبحث موضوع هذه الرسالة.

الجانب الأول

الجهود والدراسات السابقة في خدمة الجامع

إنَّ لكل إمامٍ من أئمة الحديثِ المُصنّفين منهجَه الخاص به وأهدافَه المتميّزة التي أراد تحقيقها من تصنيفه، ولكلِّ مصنَّف من المُصنّفات الحديثيّة مزاياه التي يتفرّد بها وليس غرضُ جمع السنّة في كتاب واحدٍ سوىٰ غرضٍ من أغراضٍ كثيرةٍ لهم. وعلىٰ عظمة كتب الحديث، وكثرةِ فوائدها، وتنوّع معارفها، بيد أنّه: «ليس فيها مثل كتاب أبي عيسىٰ حلاوةَ مقطع، ونفاسة منزع[١]، وعذوبة مشرع[٢]، وفيه أربعة عشر عِلماً فوائد صنف، وذلك إلى العمل أقرب، وأسند وصحّح، وحكم، وعدّد الطرق وجرّح، وعدّل، وأسمىٰ وأكنىٰ، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيّن اختلاف العلماء في الرّد والقبول لآثاره، وذكر اختلافَهم في تأويله، وكلّ علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه[٣]، فالقارىءُ له لا يزال في رياضٍ مونقة، وعلومٍ متّفقة متّسقة...»[٤].

والعلماء الذين تناولوا «جامع الترمذي» بالشَّرح والاختصار وبَحْثِ جوانبَ تتعلّق به؛ يتعذرُ حصرهم في هذا الموجز، وسوف أحاول تتبّعَ أبرز هذه الجهود حسب التّسلسل التاريخي قدر الإمكان، ليتوضّح موضع بحثي هذا بين هاتيك الجهود المثمرة الكثيرة الخيّرة.

---

(١) نفاسة منزع الأمر: جودة نهايته وصواب نتيجته، القاموس والمصباح (نزع).

(٢) المشرع: مورد الشارعة من الماء، القاموس والمصباح (شرع).

(٣) النصاب: الأصل، القاموس والمصباح (نصب).

(٤) «عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي»، لأبي بكر ابن العربي المالكي (١: ٦).

أ ـ شروحُ جامع الترمذي:

١ ـ **عارضةُ الأحوذي**[١] **شرح جامع الترمذي**: للإمام الفقيه أبي بكر محمّد ابن العربي المُعافِريّ[٢] (ت ٥٤٣هـ)، وقد طُبع في كوانبور الهند عام ١٢٩٩هـ، ولم أره[٣]، وطُبع في القاهرةِ عام ١٣٥٠-١٣٥٢هـ في ثلاثة عشر مجلّداً، وصوّرته دار الكتب العلميّة في بيروت من غير ذكر تاريخ الطّبع، وطبَعتُه المصريّة رديئةٌ كثيرةُ الأغلاطِ والتّصحيف.

وشرحُ ابن العربيّ هذا وجيزٌ جدّاً، يهتمُّ مصنفه بشرح أقوالِ الترمذيِّ الفقهية أو التعليقِ عليها، أكثر من عنايته بتلك الجوانب النقْديةِ الفريدةِ التي صدّر بها شرحَه كتابَ الترمذي.

٢ ـ **شرح جامع الترمذي**: للإمام الحسين بن مسعود بن مودود البغويّ (ت ٥١٠هـ) توجد قطعة منه في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنوّرة، قسم مخطوطات المكتبة المحمودية، رقم (٣٥)، اطّلعت عليها، ولم أعثر علىٰ ملاحظات تفيد وتشمل جزءاً من كتاب المناقب[٤].

٣ ـ **النفح الشّذيّ شرح جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي الفتح، محمّد بن محمّد بن محمّد اليَعمُريّ، المعروف بابن سيّد النّاس الأندلسيّ الأصل المصريّ (ت

---

(١) العارضة: السحاب المعترض في الأفق، المُحمّل بالمطر، القاموس (عرض)، والأحوذي: الحاذق المشمّر للأمور القاهر لها، لا يشذ عليه شيء، القاموس (حوذ).

(٢) المُعَافِري ـ بضم الميم وفتح العين، وكسر الفاء ـ بطن من قبيلة همدان اليمانية، القاموس (عفر).

(٣) انظر كلاماً مفيداً عن مخطوطاته في «تاريخ التراث العربي»، للدكتور محمّد فؤاد سزكين (ص٣٩٥).

(٤) اطلعت عليها عام ١٩٨٦م، وسجلت ملاحظات عامة تشمل بداية المخطوط ونهايته وطريقة شرح البغوي، لكنني لم أقف عليها في أوراقي التي حملتها إلىٰ العراق، وما سجّلته عالياً من الخطّة المذكورة.

٧٣٤هـ) شَرحَ من الكتاب قطعةً من أوّله إلىٰ: «ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد، فليركع ركعتين. . .»، وهي في جملتها (٣١٦) ستة عشر حديثاً وثلاثمئة حديث فقط وقد صدر منه ثلاثة مجلّدات عن مكتبة دار العاصمة في الرياض[١].

قال الحافظ ابن حجر: «لو اقتصر علىٰ فنّ الحديث من الكلام علىٰ الأسانيد لَكَمُل؛ لكنّ قصده أن يتبع شيخه ابن دقيق ـ يعني في كتابه «الإمام في أدلّة الأحكام» فوقف دون ما يريد»[٢].

٤ ـ **تكملة النفح الشّذي**: للحافظ زين الدين عبد الرّحيم بن الحسين العراقي الكرديّ (ت٨٠٦هـ)، ذكره الحافظ ابن فهد في ذيله علىٰ تذكرة الحفاظ، فقال وهو يعدِّدُ مصنفات العراقي: ومما لم يكمل تكملة شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس وهي من «باب ما جاء أنَّ الأرضَ كلَّها مسجد إلا المقبرة والحمام» [حديث (٣١٧)] إلىٰ قوله في أثناء كتابِ البرّ والصلة: «باب ما جاء في الستر علىٰ المسلمين» [حديث (١٩٣٠)]. . .[٣]، ثلاثة عشر مجلداً، خرَّج من ذلك إلى أثناء كتاب الصيام، قريباً من ستةِ مجلّدات، قرأ عليه ابنه شيخُنا الحافظُ أبو زرعة من ذلك بحثاً وتدبراً بحضرةِ جماعةٍ؛ نحواً من خمسة مجلداتٍ، انتهاؤها في أثناءِ باب ما جاءَ في الصوم بالشهادة [حديث (٦٩١)][٤].

قال الشمس ابن طولون: «ويظهر من الجزء الأخير أنَّ العراقيَّ مات قبل أن يكمل التكملة»[٥].

---

(١) في فهرس مكتبتي الحجازية أنَّها كذلك، ولم أكتب اسم المحقق ولا سنة الطبع، ولم أقف على المطبوع عند أحد في بغداد، ينظر (ص١٢) منه.

(٢) نقلاً عن «ذيل تذكرة الحفاظ» لأبي المحاسن الحسيني (ص١٧) هامش (٢).

(٣) كذا في لحظ الألحاظ للحافظ تقيّ الدين بن فهد (ص٢٣٢)، والصواب باب ما جاء في الستره علىٰ المسلم (٤: ٢٨٧).

(٤) ما سبق (ص٢٣٢).

(٥) «ذيل التذكرة» للحسيني (ص١٧).

وقال فؤاد سزكين: «والمرجَّح أنه ـ يعني الحافظَ العراقي ـ ألَّفَ شرحين:

ـ **أولهما**: تكملة لشرح ابن سيد الناس، وذكر أنّ في الاسكوريال (١٧٢) ورقة منه وفي دار الكتب (٢٥٠) ورقة.

ـ **وثانيهما**: في عدةِ مجلداتٍ، بعنوان «شرح سنن الترمذي».

وأشار إلىٰ وجودِ المجلدِ السابع في مكتبة فيض الله بتركيا، وأشارَ إلىٰ مجلد آخر[(١)].

قلتُ: يبدو أن سزكين لم يقف علىٰ هذا، ولا ذاك؛ لأنَّ المجلّدات الثّلاثة عشر كلّها شرحٌ لألف وستمئةٍ وثلاثة عشر حديثاً (١٦١٣)، كانت المجلداتُ الخمسةُ الأولىٰ منها شرحاً لثلاثمئةٍ وستةٍ وسبعين حديثاً (٣٧٦).

٥ ـ شرح جامع الترمذي: للحافظ الواعظ زين الدِّين عبد الرّحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبليّ (ت ٧٩٥هـ).

قال ابن فهد: «له المؤلفات المفيدة، والمُصنَّفات السّديدة، منها «شرح علىٰ صحيح البخاريّ» لم يكمل، وصلَ فيه إلىٰ كتابِ الجنائز، و«شرح علىٰ الجامع» للحافظ أبي عيسىٰ الترمذي»[(٢)].

قال السّيوطي: «صنف شرح الترمذي»، و«شرح علل الترمذي»، وشَرَحَ قطعةً من صحيح البُخاري»[(٣)].

وذكر سزكين: «أن قطعةً منه في مكتبةِ أحمد الثالث، وأخرىٰ في دار الكتب المصريّة»[(٤)].

---

(١) «تاريخ التراث العربي» لسزكين (ص٣٩٥).
(٢) لحظ الألحاظ لابن فهد (ص١٨١).
(٣) ما سبق (ص٣٦٧).
(٤) «تاريخ التراث» (ص٣٩٦).

ولو تسنّىٰ لي الاطّلاع عليها لوصفتها، وقد وصفها محقّقُ «شرح علل الترمذي» وصفاً عاماً[١].

٦ ـ **شرح جامع الترمذي**: لسراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير المصريّ الكنانيّ العسقلاني، أبي حفص البُلقيني (ت ٨٠٥هـ).

قال الحافظ ابن فهد: «والذي وُجِدَ من مؤلّفاته: «قطعةٌ علىٰ البخاري» بلغ فيها إلىٰ أثناء كتاب الإيمان، أطال النَّفَس فيه جداً، جاء في نحو مجلَّد؛ فلو قُدّر إكماله لبلغ مئتي مجلّد، لكنّه لا يسلم من تكرير، وشرحان علىٰ الترمذي أحدهما: صناعة والآخر فقه»[٢].

قال السّخاوي: «ولم يكمل من مصنّفاتِهِ إلاّ القليل؛ لأنَّه كان يشرعُ في الشيء فلسعة علمه يطول عليه الأمر، حتى إنَّه كتبَ من «شرح البُخاريّ»، علىٰ نحو عشرين حديثاً مجلّدين»[٣].

قلتُ: ولم أقف علىٰ شيء من شرحيه علىٰ كتاب الترمذي، ولم أقرأ لأحد تعريفاً بهما.

٧ ـ **شرح زوائد الترمذي علىٰ الثلاثة**: للحافظ سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الأنصاري الأندلسي الأصل، المصريّ، المعروف بابن الملقّن (ت٨٠٤هـ).

قال ابن فهد: «بلغت مصنفاته في الحديث والفقه قريباً من ثلاثمئة مؤلف منها «شرح البُخاريّ» في عشرين مجلداً، وهو في أوّله أقْعدُ منه في آخره»[٤]، قال السّخاوي: «وشرح زوائد مسلم على البُخاريّ» في أربعةِ أجزاء، «وزوائد أبي داود علىٰ الصَّحيحين»

---

(١) انظر مقدمة د. همام عبد الرحيم سعيد لتحقيق «شرح علل الترمذي» (١: ٢٧٨-٢٨٤) لمعرفة منهج ابن رجب في «شرح جامع الترمذي»، و(١: ٢٨٥-٣٠١) لمعرفة منهجه في «شرح صحيح البخاري».

(٢) لحظ الألحاظ (ص٢١٦ و٣٧٠)، وقصد بالصناعة: علم الحديث رواية ودراية.

(٣) ما سبق (ص٢١٦).

(٤) ما سبق (ص١٩٩).

و«زوائد الترمذي علىٰ الثلاثة»، كتبَ منه قطعةً صالحة، و«زوائد النّسائي عليها» كتبَ منه جزءاً، و«زوائد ابن ماجه علىٰ الخمسة» في ثلاثة مجلّدات»[١].

قال ابن فهد: «سمع منه الأئمّةُ والفضلاء، وكان كثير الكتبِ جدّاً فاحترق غالبها قبل موته»[٢].

قلتُ: لا أعرفُ عن كتب ابن الملقّن هذه شيئاً، ولعلّها مما احترق، رحمه الله تعالىٰ.

٨ ـ **قوتُ المغتذِي شرحُ جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدِّين عبدالرحمٰن بن أبي بكر ابن محمّد السّيوطي المصريّ (ت ٩١١هـ).

ذكر سزكين مخطوطاته في مكتبة مراد مُلا وغيرها، وذكر أنّه طُبعَ عام ١٢٩٩هـ في كوانبور، ولم أقف علىٰ شيءٍ من المطبوع والمخطوط[٣].

٩ ـ **شرح جامع الترمذي**: للشيخ سراج أحمد السَّرْهَندي، طبع عام ١٢٩٩هـ في كوانبور.

١٠ـ **شرح جامع الترمذي**: للمحدّث محمد بن الطيّب السّندي، ثم المدني (ت١٣٦٣هـ) يوجد منه قطعةٌ في مخطوطات الجامعة الإسلامية «مخطوطات مكتبةِ عارف حكمت» ولم يتسنّ لي الاطّلاعُ عليها.

١١ـ **العَرفُ الشذي علىٰ جامع الترمذي**: تأليف محمّد أنور شاه الكشميري، طبعةٌ هندية علىٰ الحجر عام ١٢٤٤هـ.

١٢ـ **الطيِّبُ الشذي في شرح الترمذي**: تأليف إشفاق الرحمٰن كَنْدهلوي، طبع في دلهي عام ١٩٣٤م[٤].

---

(١) ما سبق (ص١٩٩) وانظر حاشية (٢) منه.

(٢) لحظ الألحاظ (ص٢٠٢).

(٣) سزكين (ص٣٩٦).

(٤) الشروح (٩-١٢) نقلاً عن سزكين (ص٣٩٦)، ولم أقف علىٰ شيء منها.

١٣ـ **الكوكبُ الدرّيّ شرحُ جامع الترمذي**: للمحدّث رشيد أحمد الكنكوهي الهندي (ت ١٣٢٣هـ)، طبع في الهند.

١٤ـ **تحفة الأحوذي علىٰ جامع الترمذي**: للعلامة المحدّث محمّد بن عبد الرحمٰن بن عبد الرّحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، وقد طبع الكتاب طبعة هندية، وصُوّر في دار الكتب العلمية ببيروت، ثم طُبعَ في مصرَ طبعةً مليئةً بالتّحريف والتّصحيف في ثلاثة عشر مجلداً، منها مقدمة نفيسة لهذا الشّرح في مجلّدين.

١٥ـ **شرحُ جامع الترمذي**: تأليف عبد القادر بن إسماعيل الحسني القادري، ومنه نسخة في دار الكتب.

١٦ـ **شرحُ الشَّيخ أحمد محمد شاكر علىٰ جامع الترمذي**: وقد شرح في مجلدين ستمئة وستة عشر حديثاً فقط[١]، وشرحُه مفيدٌ يدل علىٰ باع طويلة في علم التّخريج والنَّقْد، وعليه فيه ملاحظ ومؤاخذات.

هذه الشروح التي وقفت عليها، أو عرفت شيئاً عنها، ولو توفّرت في مكتبة طالب علم؛ لكانت ثروةً مباركةً نافعة.

ب ـ المختاراتُ والمختصراتُ من جامع الترمذي:

١٧ـ **مختصرُ جامعِ الترمذيّ**: للحافظ نجم الدين سليمان بن عبد القويّ بن عبدالكريم البغدادي، المعروف بابن الصّرصري (ت ٧١٦هـ)، ذكر سزكين وجوداً لشيء منه في دار الكتب المصرية[٢].

١٨ـ **مختصرُ جامع الترمذيّ**: للشيخ محمد بن عقيل البالسي، الشافعي (ت٧٢٩هـ) ذكر سزكين وجودَ مجلّدين منه في مخطوطات باريس[٣].

---

(١) وقد أكمل طبعه الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي، ثمّ الأستاذ كمال يوسف الحوت، من غير شرح ولا نقد.

(٢) «تاريخ التراث» (ص٣٩٧).

(٣) ما سبق (ص٣٩٧).

١٩ـ مختصرُ جامع الترمذيّ: لأبي الفضل، تاج الدين محمد بن عبد المحسن القلعي (ت ١١٤٧هـ)، ذكر سزكين وجودَ فوائد عنه في مخطوطاتِ دار الكُتب المصرية، ومخطوطات الموصل[١].

٢٠ـ رباعياتُ جامع الترمذيّ (٢٣ ورقة): لم يذكر سزكين كاتباً لهذا الكتاب وواضحٌ من عنوانه أنَّه يدخلُ في باب الإسناد العالي.

٢١ـ ثلاثياتُ جامع الترمذيّ (ورقتان فقط): ولم يذكر سزكين مصنِّفاً لهذا الجزء، وأشارَ إلىٰ موضع وجوده والذي قبله.

٢٢ـ نفعُ قوت المغتذي: تأليف علي بن سليمان الدمنتي البُجُمْعَوي[٢] (ت١٣٠٦هـ) طُبعَ علىٰ هامش طبعةِ دلهي لجامعِ الترمذي عام ١٣٤٢هـ وطبعَ في القاهرة عام ١٢٩٨هـ[٣].

٢٣ـ الأحاديثُ المستغربةُ الواردةُ في الجامع الكبير للترمذي: للشيخ أحمد بن عليّ بن العلائي الشافعي (في القرن الثامن الهجري)، له مخطوطٌ في شهيد علي بتركيا حوالي (١٥٠) ورقة كتبت (٩٠٤هـ) قاله سزكين.

أقول: تقع مخطوطة شهيد عليّ في (١٨٩) ورقة بما فيها ورقة الغلاف وفي مكتبتي صورةٌ عنها، قال في خطبته: «أعرضت فيه ـ يعني في الاختيار ـ عن ذكر ما هو حسن صحيح، وما هو حسن صحيح غريب، وانتقيتُ ما هو حسن غريب، وما هو غريب بغير حسن، واسم الصحابيّ رضي الله عنه بغير سند، وأثبت الكلام علىٰ الحديث. . .»[٤].

والمخطوط بخطّ مؤلّفه، وقد ذكر تاريخ انتهائه منه، لكن الذي استطعت قراءته منه قوله: نجز ما علّقه بخطّه الفقير إلىٰ رحمه ربه. . . بحمد الله تعالىٰ في الثاني عشر

---

(١) «تاريخ التراث العربي» (ص٣٩٧).

(٢) البُجمْعوي: يبدو أنه منسوب إلىٰ بو جُمعة، وانظر: «الأعلام» للزركلي (٥: ١٠٤)، حيث قال ثمة: إنه ولد في مدينة دمنات من بلاد المغرب العربي.

(٣) «تاريخ التراث» ص٣٩٦-٣٩٧.

(٤) وانظر «تاريخ التراث» ص٣٩٦.

من شهر ما وراء ذلك طلاسم استحال عليّ قراءتها، فلا أدري من أين جاء الدكتور سزكين بأن وفاة المصنف في القرن الثامن، وأن كتابة المخطوط في (٩٠٤هـ) وليس في خاتمة الكتاب ولا طليعته ما يشير إلىٰ شيء من هذا، فالله أعلم[1].

قلتُ: وفائدةُ هذا الكتاب ـ فيما ظهر لي ـ تنحصرُ في ضبطِ بعض مصطلحات الترمذي فحسب!

٢٤ـ رشّ السحاب لإكمال ما يقول فيه الترمذي: «وفي الباب»: للشيخ أبي الفضل فيض الرحمٰن الثّوري الباكستاني (معاصر).

تتبع فيه الأحاديث التي لم يتمكّن العلامة المباركفوري من تخريجها من شواهد أبواب الترمذي، وقد طُبعَ هذا الكتاب، على هامش الطبعة الباكستانية من تحفة الأحوذي.

وقد بقيَ عليه أعدادٌ غير قليلة من الأحاديث التي لم يتمكن من معرفةِ مواضع تخريجها، وقد عمل في آخر طبعة باكستان ثَبَتاً بأسماء الصحابةِ الذين ذكرهم الترمذيُّ تحت قوله: «وفي الباب» فبلغ عددهم (٤٤٨) أربعمئة وثمانية وأربعين صحابياً وصحابيّة وفيه نظر، فقد قمت بهذه الإحصائية، فبلغ عدد الصحابة (٤٣٨) صحابياً، وقمت بإحصاء أحاديثهم فبلغت (٣٨٨١) حديثاً، خرَّج الترمذي عدداً غير كبير منها.

٢٥ـ كشفُ النقابِ عما قال فيه الترمذيُّ: «وفي الباب»: للشّيخ محمّد حبيب الله مختار (معاصر).

ذكر في مقدمة المجلّد الأول منه أنّه استفاد من عمل الشَّيخ المباركفوري وعمل الثّوري، لكنّ عمله توثيقي تفصيلي نَقْدي، لا يقتصر علىٰ مجرّد العزو كما يفعل الشَّيخان المذكوران «حديث عمر رضي الله عنه أخرجه أحمد وأبو داود وحديث زيد رضي الله عنه أخرجه الطّبراني في الصّغير...» ونحو ذلك، وإنما يقومُ بتخريجِ

(١) لم أستطع الوقوف علىٰ ترجمة أحمد بن العلائي الشافعي في شيء من الكتب المتيسرة لديّ فيراجع مع التقدير، وانظر النجوم الزاهرة (٢: ٧٠) والله أعلم.

الحديث تخريجاً علمياً استقرائياً، ثم يحكمُ علىٰ الحديث الذي لم يخرجه الشَّيخان أو أحدهما، وهو تخريجٌ مطوّل، لا حاجةَ إلىٰ أكثره والله أعلم.

وقد صدر من الكتاب حتىٰ عام ١٤١١هـ ثلاثةُ مجلدات عن مجلس الدعوة الإسلامية بكراتشي، وأتوقّع أن يزيد علىٰ عشرة مجلّدات، إن أتمّ الشيخ عمله[١].

٢٦ـ فضائل الكتاب الجامع: للحافظ أبي القاسم، عبيد بن محمّد بن عبّاس الإسعردي (ت ٦٩٢هـ).

وفي كتاب «الأعلام» للزّركلي، وفهرس مخطوطات صائب بأنقرة فوائد عنه[٢].

هذه هي الجهودُ العامَّة التي تعرَّفتُ إليها عن قربٍ أو بالواسطة.

جـ ـ الرسائل العلمية:

وقد كانت هنالك رسائلُ علميّة متخصِّصةٌ معاصرةٌ تناولتْ جوانب من جامع الترمذي، سأذكر ما وقفت عليه منها[٣]:

الرسالة الأولى: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصَّحيحين»: لأستاذي د. نور الدِّين عتر، نال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام (١٣٨٤هـ)، وهي أحسنُ الرسائل السبع الأولىٰ مع أنَّها أولهنَّ في الكتابة، وقد وقعت الرسالة في اثنتين وخمسين وأربعمئة صفحة (٤٥٢):

١ ـ تكلَّم علىٰ النواحي الفقهية عند الترمذي في مئة وعشرين صفحةً (٢٩٩-٤١٩).

---

(١) نقل الدكتور بشار عوّاد في مقدمة تحقيقه جامع الترمذي (١: ٢٥) عن صديقه الدكتور عبدالرزاق اسكندر خان أن الشيخ محمد حبيب مختار لم يكمل عمله في الكتاب؛ لانشغاله بعمل إداريّ.

(٢) «تاريخ التراث العربي» (ص٣٩٣).

(٣) كل الفوائد عن هذه الرسائل العلمية أوردتها في خطة الرسالة لأطروحة الدكتوراه التي تقدمت بها إلى جامعة أم القرىٰ عام ١٤٠٧هـ، بعنوان: الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثيّة في كتابه الجامع، ولم أتمكّن في العراق من إضافة علىٰ ما سبق!

٢ ـ ووَصَفَ كتابي «العلل الكبير» و«الشمائل المحمدية»، وختمَ الرّسالةَ بالصّفحات الثّلاثين الباقية.

٣ ـ وترجم للأئمةِ البُخاريِّ ومسلم والترمذي، وعرَّف بكتابه تعريفاً إجمالياً بتسع وأربعين صفحة (١٩-٦٨).

٤ ـ ثمّ وَصَف صنعةَ الإسناد في الكتب الثلاثةِ وصفاً ظاهرياً جيداً حتىٰ (ص١٠٤) من الرسالة.

٥ ـ وتكلّم علىٰ طريقةِ الترمذي في تخريج أحاديث: «وفي الباب» حتىٰ (ص١٢٠).

٦ ـ وتكلَّم علىٰ الموازنةِ بين جامع الترمذي والصَّحيحين في الفوائد الإسنادية حتىٰ (ص١٥٢).

٧ ـ وتكلَّم علىٰ أنواع الحديث في الجامع حتىٰ (ص١٨٤)، تكلّم فيها علىٰ الصَّحيح والحسن والغريب.

٨ ـ أما الاصطلاحات المركّبة؛ فقد تكلّم عليها حتىٰ (ص٢٢٩)، ونقل أقوال العلماء في تفسيرها.

٩ ـ وتكلّم علىٰ علوم الرُّواة في الجامع حتىٰ (ص٢٥١)!

١٠ـ وتكلّم أخيراً علىٰ المكانة العلميّة لعملِ الترمذيِّ في الصناعة الحديثيّة حتىٰ (ص٢٩٨).

ولا ريب أن الرّسالةَ قد وصفتْ مَنهج الترمذي وصفاً جيّداً، بَيْد أنّها لم تفسِّر أيّ مصطلح من مصطلحات الترمذي تفسيراً علميّاً استقرائيّاً، ولم تتدخَّل في قضايا النّقْد الحديثي قطُّ، أضف إلىٰ هذا أن الرّسالة خالية من الملاحق العلميّة الضّروريّة.

الرسالة الثانية: كانت من جامعة الاسكندريّة، اعتمدَ فيها الباحثُ علىٰ كتاب الدكتور العتر اعتماداً ظاهراً، وقد كانت بعنوان «منهج الترمذي في نَقْد الخبر» تقدّم بها الباحث كمال الدِّين عبد الغني مرسي شرابي، إلىٰ كلّية الآداب بجامعة الاسكندريّة قسم اللُّغة العربيّة، وقد بلغت صفحات هذه الرّسالة سبع صفحات وأربعمئة صفحة (٤٠٧) موزّعة علىٰ النّحو الآتي:

١ ـ كانت ترجمةُ الترمذي في مئة وستّ وثلاثين صفحة (١٣٦).

٢ ـ وكانت خطّته للاستفادة من الحاسوبِ الآليّ من الصّفحات (٢٨٨-٣٨٦) والفهارس حتّى النّهاية.

٣ ـ وتكلّم علىٰ منهج المسلمين في نَقْد الخبر في ثلاثين صفحة.

٤ ـ أمّا مَنهج الترمذي في نَقْد الخبر؛ فقد كان في عشرِ صفحاتٍ ومئة صفحة درس تعريفَ الحديث الصَّحيح والحسن والغريب والمشهور والمصطلحات المركّبة منها في (١٩) تسع عشرة صفحة.

وهذا يعني أن الرّسالةَ مقترحات للإفادة ـ نظريّاً ـ من الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) من جهة، وهي أوصافٌ لمنهج الترمذي في نَقْد الخبر ـ تجوزاً ـ وليست دراسَة في المنهج.

ومع هذا كلِّه؛ فإنني أُكْبِرُ الباحثَ الفاضلَ لجرأته العلمية علىٰ الولوج في ساح الدّراسات الحديثيّة، وهو من قسم اللُّغة العربية[1].

الرسالة الثالثة: «المتروكون ومرويّاتهم في جامع الترمذي»: تقدَّم بها الطالب موسىٰ سكر بوقس الأندونيسي لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرىٰ.

وجاءت صفحات الرسالة في إحدى وسبعين صفحة وثلاثمائة صفحة جمع فيها الباحث الرُّواة الذين حكم الحافظ ابن حجر بأنَّهم من مرتبة متروك، فكانوا ثلاثةً وستين رواياً، وكانت أحاديثهم ثلاثةً وثمانين حديثاً.

وجملةُ الرسالة تخريجٌ لهذه الأحاديث، التي كان أكثر من نصفها صحيحاً وحسناً ومقبولاً علىٰ حدّ تعبيره.

ولا أُريدُ توجيهَ النَقْد العلميّ إلىٰ هذه الرسالة؛ لأنّ هذا سابقٌ لأوانه وإن كنت أرى أن في منهج الرسالة نظراً؛ لأننا إنما نحاكم الترمذي إلىٰ مَنهجه في المتروكين

---

(١) تفضل بإحضار هذه الرسالة المصرية الأخ الزميل محمّد خير عَدَويّ الفلسطيني، فجزاه الله خيراً.

أوّلاً، الترمذي ثمّ نقارنه بمناهج الآخرين، فمن الذي يجزم بأن ما قرّر الحافظ تَرْكَه؛ هو متروك عند الترمذي وفي الأمر نفسه؟

إن التسليم بهذه النتيجة ابتداءاً، ثُمّ بناءَ دراساتٍ عليها من أغرب ما أراه في الدّراسات المعاصرة.

الرسالة الرابعة: «دراسات حول ما يقول الترمذي فيه: حديث صحيح»: وهي رسالة تقدّم بها الباحث محمّد عليّ محمد صالح عام (١٤٠٠هـ) إلىٰ كلية الحديث في الجامعة الإسلامية لنيل درجة الماجستير.

وكان عدد صفحات الرسالة أربعاً وأربعين وستمائة صفحة (٦٤٤) خرَّج الطالب فيها اثنَين وتسعين حديثاً فقط، ووصل فيها إلىٰ النتائج الآتية:

١ ـ الأحاديثُ الصّحيحة لذاتها كان عددها (٦٩) تسعة وستّين حديثاً.

٢ ـ الأحاديثُ الصّحيحة لغيرها والحسنةُ لذاتها كانت (١٥) خمسة عشر حديثاً.

٣ ـ الأحاديثُ الحسنةُ لغيرها كانت سبعة أحاديث، صحّحها الترمذي لضعفاء توبعوا.

٤ ـ الأحاديثُ الضعيفة، وكانت حديثاً واحداً لم يجد الباحث ما يعضده.

ثم ماذا عن الدراسة في الرسالة، وبيان دقة مَنهج الترمذي، أو تناقضه ومقارنة تصحيحه بتصحيح من اشترط الصّحة في كتابه؟ لا شيء أبداً، مع أن هذا وغيره أهمّ من تخريج الأحاديث ذاته.

الرسالة الخامسة: «الأحاديثُ الغريبة في جامع الترمذي»: للباحث السابق نفسه حصل بها علىٰ درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥هـ، وكانت الرسالةُ في ثلاثةِ مجلدات ضخمةٍ بلغ عدد صفحاتها (١٦٥٣) صفحة.

وقد ذكر الباحثُ أنّه أحصىٰ الأحاديث التي قال فيها الترمذي: «غريب» مجرداً فكانت (٤٥٠) أربعمئة وخمسين حديثاً، إلاّ أنّ فضيلته استكثر العدد؛ فاقتصر علىٰ

تخريج (٢٣٣) ثلاثة وثلاثين حديثاً ومائتي حديث، حتى لا تتضخم الرسالة، وسأل الله تعالىٰ أن يعينه علىٰ إتمام تخريج أحاديث مصطلح غريب، ونحن نقول: آمين!

وقد كان الباحث صادقاً معنا ومع نفسه، فلم يدّع أن معنى قول الترمذي «غريب» كذا أو كذا؛ لأنَّه لمّا ينته من عمله بعد، وإنما قال: «والذي أودّ أن أقوله هنا: إنَّه لا ينبغي إطلاقُ الضّعف علىٰ جميع الأحاديث التي استغربها الترمذي في جامعه إلا بعد الفحص والتحرّي، بل يجبُ علىٰ كلِّ من أراد أن يحكم حكماً صحيحاً ناشئاً عن خبرة، أن ينظر في أسانيدها ومتونها معاً لئلا يقع في محظور»[1] .

قلت: دراسة بلغت (١٦٥٣) ولم يستطع صاحبها تفسير مصطلح «غريب» فما قيمتها العلمية؟

الرسالة السادسة: «الأحاديثُ التي حسَّنها الترمذي وانفرد بإخراجها مما قال فيه: حسن»: تقدم بها الباحث عبد الرحمٰن صالح محيي الدِّين لنيل درجة الماجستير في الشريعة من الجامعة الإسلامية عام ١٤٠١هـ.

وقد كان عدد صفحات الرسالة (٣٥٥) خمساً وخمسين صفحة وثلاثمائة صفحة وخرّج فيها الباحث (٥٦) ستة وخمسين حديثاً، قال الترمذي عقب كلّ منها: هذا حديث حسن، وانفرد بإخراجها عن بقية الستّة.

وقد توصّل الباحثُ في نهاية بحثه إلىٰ أن ما قال فيه الترمذيُّ: «حسن»؛ هو من قسم الحسن لغيره إلا أربعةَ أحاديثَ ضعافاً لم يجد الباحثُ ما يعضدها به.

وأنا لست أدري لِمَ اختار الطالبُ تخريجَ هذا العدد من أحاديثَ مصطلح «حسن» التي يزيد عددها علىٰ ثلاثمائة حديث؟! وهل العبرة بتفرّد الترمذي بإخراجها أو بموافقة الأئمة له؟ وما قيمة ذلك أيضاً؟ ومهما يكن من أمر فالرسالة تنفع في تخريج ستةٍ وخمسين حديثاً.

---

(١) الأحاديث الغريبة في جامع الترمذي (ص١٦٠٥).

الرسالة السابعة: «سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي»: تقدم بها الباحث يوسف بن محمّد الدّخيل لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٠هـ.

وقد جاءت الرسالة في مجلدين ضخمين، خَرّج فيها الباحث (٣٣) ثلاثة وثلاثين حديثاً تخريجاً موسعاً جداً، وتكلَّم فيها علىٰ علل هذه الأحاديث مقارنة، وشرح ألفاظ الترمذي والبُخاريّ في أثناء تخريجه، ناهيك عن ترجمة الإمام الترمذي وترجمة البُخاريّ، والحديثُ العام عن علل الحديث، وغير ذلك مما ينفع لو كان بغير صُورة البحث هذه.

الرسالة الثامنة: «الرجال الذين تكلَّم فيهم الترمذيُّ في جامعه تجريداً وتحقيقاً»[١]: وهي رسالة تقدم بها الباحثُ حسن بن غانم بن دخيل الغانم، إلىٰ قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصوله الدين بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، سنة ١٣٩٩-١٤٠٠هـ لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف، وهي من مخطوطات المكتبة المركزية في الجامعة المذكورة تحت رقم (٥٠١٣٨)، وبعد سنتين من المراسلة حصلت علىٰ مقدمة هذه الرسالة من (ص١-٥)، وفهرسها من (ص٤٣٨-٤٤٧) والفهرس المعجمي للرجال الذين تكلم فيهم الترمذي.

ولم يتنبه مرسلها الفاضل إلىٰ ضرورةِ الخاتمةِ فيما يبدو؛ ففاتنا معرفة النتائج التي توصّل إليها الباحث.

واستطعت أن أتبين من مقدّمة الرسالة، وهذين الفهرسين الأمورَ الآتية:

الأول: أنَّ هذه الرسالة مقصورة علىٰ «الرواة الذين تكلَّم فيهم الترمذي بالضعف وإحصائهم، وموضع كلامه فيهم، وتراجم لأولئك الرجال المحكوم عليهم، ومناقشة ما يحتاجُ إلىٰ مناقشة ممن حكم عليهم بالضعف، وتحقيقُ الحكم عليهم، وإيراد

---

(١) ينظر دليل الرسائل الجامعية في السعودية (٤٠٦١) (ص٢٦٤).

نماذج من الأحاديث لكل راو من هؤلاء الرواة في جامع الترمذي، وبيان رأي أهل العلم في ذاك الحديث إذا وجد، والمناقشة إذا دعت الحاجة، وبيان الغايةِ من إخراج الترمذي هذه الأحاديث في جامعه مع علمه بضعفها. . .» ص٤ من المقدمة.

الثاني: كان عدد الرّواة الذين حكم عليهم الترمذي بالضعف (١٥٧) مائة وسبعة وخمسين راوياً، أوّلهم في هذه الرسالة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة كما في الفهرس (ص٤٠١)، وآخرهم حفصة بنت أبي كثير، كما في الفهرس (ص٤٠٧).

الثالث: اتّبع الباحث في أطروحته الكلامَ علىٰ الرواةِ حسب ترتيبهم في الفهرس المعجمي، ولم ينظر إلىٰ الترتيبِ الموضوعي للرواة، على حسب الألفاظ النقدية الموجهة إليهم، كما في فهرس الرجال، وفهرس الرسالة.

وسوف يأتي في المدخل بيانُ مزايا أطروحتي هذه وتشعّب موضوعاتها وشمولها لدراسة (٤٠٣) أربعمئة راوٍ وثلاثة رواةٍ تكلّم عليهم الترمذي بالجرح والتعديل واستعراض جميع أحاديثهم، ببيان موقف الترمذي منها، وأحكامه عليها.

الرسالة التاسعة: «مصطلح «حسن غريب» دراسَة استقرائية تَطبيقيّة في جامع الترمذي»: تقدم بها الباحث أسامة نمر عبد الكريم عبد القادر إلىٰ كلية الدّراسات العليّا في الجامعة الأردنية بعمّان عام ١٤١٥هـ.

وقد جاءت هذه الرسالة في (٢٣٧) مئتين وسبع وثلاثين صفحة، تعرّض فيها الباحثُ لثلاثمئة وسبعة وستين حديثاً، حكمَ عليها الترمذي بقوله «حسن غريب» مما اتفقت عليه نسخة أحمد شاكر، وتحفة الأحوذي، وتحفة الأشراف.

وما اختلفت فيه هذه النسخ بعضها عن بعض؛ فلم يدخله في الدراسة[١].

ولم يأل الباحث جهداً في بيان وشرح مصطلحي «حسن» و«غريب»، وتطبيق الدراسةِ النّظرية علىٰ واقع الجامع، واستخلاصِ الأحكام النّظرية من الوقائع التطبيقيّة.

---

(١) انظر الصفحة (ي) من المقدمة، و(ص٢٢٧) من الرسالة.

وسواء وافقتُ الباحثَ علىٰ أكثر ما توصَّل إليه من نتائج، أو خالفته في بعضها فإن بحثه يُعدُّ ـ في نظري ـ جهداً عِلمياً طيباً في جانبيه النّظري والعملي[١] وسيأتي تعريف عام بهذه الرسالة عند مصطلح «حسن غريب».

الرسالة العاشرة: «الأحاديثُ التي سكت عليها الترمذي في كتابه الجامع تخريج ودراسة»: سجّلها الزّميلُ الباحث عبد الحميد مجيد العاني، لنيل درجة الدكتوراه في أصول الدِّين من كليّة العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، وقد أنجز الزميل الباحث عمله.

وجاءت جملة أطروحته في (٣٥٤) صفحة كان الإهداء والشكر والمقدمة في أربع عشرة صفحة (١-١٤) وجاءت خاتمة أطروحته بعنوان (أهم النتائج) في صفحة واحدة (٣٤٤) بينما جاءت مصادر البحث في إحدىٰ عشرة صفحة (٣٤٥-٣٥٤).

وقد جاءت هذه الأطروحة في أربعة فصول:

ـ الأول: التعريف بالإمام الترمذي وجامعه.

ـ الثاني: دراسة أحاديث أبواب كتب العيادات.

ـ الثالث: دراسة أحاديث أبواب الأحوال الشخصية والمعاملات.

ـ الرابع: دراسة أحاديث أبواب كتب الرقائق والتفسير وغيرها إلىٰ نهاية الجامع.

وكانت جملة الأحاديث التي خرّجها الزميل الفاضل (٨٩) تسعةً وثمانين حديثاً، اختلفت أحكامه عليها ما بين صحيح لذاته، وحسن لذاته، وصحيح لغيره، وحسن لغيره، إلىٰ ضعيف وإلىٰ الضعف أقرب، وعبارات كثيرة أخرىٰ لا حاجة بي إلىٰ سردها.

وكانت أهم نتائج دراسته كما سطره في أطروحته ص(٣٤٤) ما يأتي:

١ ـ الإمام الترمذي علم من أعلام الحديث رواية ودراية. وكتابه له مكانته السامية بين كتب الحديث، وهو شاهد على مكانة هذا الإمام العلَمَ.

---

(١) وقد أهدىٰ إليّ نسخة من هذه الرسالة، وأرسلها مع الأخ د. محمّد سعيد حوّىٰ إليَّ في بغداد بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٩٦م، فلهما تقديري وشكري.

٢ ـ وتميّز كتابُه الجامعُ بمميزات عدة شخّصها علماء هذا العلم، منها اشتماله علىٰ أنواع كثيرة من علوم الحديث، والتي كانت رافداً لهذا العلم بأمور لم يسبق إليها في هذا المجال.

٣ ـ بيّن الإمام الترمذي درجة الأحاديث في جامعه وتكلّم عن عللها ولكنه مع ذلك اشتمل علىٰ بعض الأحاديث التي سكت عن الحكم عليها، ولم يبيّن لنا سبب ذلك، ولم يترجّح لدينا أيّ سبب مما اجتهده البعض، إي تبيّن من خلال دراستنا عدمُ وجود قاعدة يمكن أن تصاغ في سبب سكوت الترمذي.

٤ ـ إن ما سكت عنه الترمذي يتنوع إلىٰ الصحيح والحسن والضعيف ومنها ما هو متردد بين هذا وذاك.

٥ ـ تبين أن من الأحاديث المسكوت عنها ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، ومنها ما انفرد به الترمذي عن أصحاب الكتب الستة.

٦ ـ تبين لي خطأ من نظر إلىٰ أسانيد الأحاديث المسكوت عنها عند الترمذي، دون النظر في روايات الحديث وطرقه المختلفة، حيث قد جاءت النتائج التي اعتمدتْ هذا المنهجَ غيرَ دقيقة في غالب الأحيان.

٧ ـ قد يكون الإسناد الذي يسوقه الإمام الترمذي متصلاً، مرجوحاً بما يذكره عقب الأحاديث من مخالفات معلّقة، نحو الإرسال أو الانقطاع أو الوقف وغير ذلك.

٨ ـ رأىٰ أخيراً ضرورة الدراسات الفنية الميدانية لكتب الحديث وموضوعاتها المختلفة التي لا زالت بحاجة إلىٰ عناية المتخصصين بها، وعدم الاكتفاء بالدراسات الوصفية الخارجية المتعلقة بالكتب ومؤلفيها وما إلىٰ ذلك.

قال عداب: وأنا أرجو من الزميل الكريم أن يتابع دراساته التطبيقية حتىٰ يتعلم أكثر، وعليه مراجعة تخريجاته للأحاديث التي سكتَ عليها الترمذي وفق منهجنا في نقد الحديث، وليحذر الاقتصار علىٰ أحكام ابن حجر والمعاصرين، سائلاً الله تعالىٰ له كل التوفيق والعناية.

الرسالة الحادية عشرة: «الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي»: تقدّم بها الباحث عمّار جاسم العبيدي، إلىٰ جامعة صدّام للعلوم الإسلامية، لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، الحديث الشريف، وقد أنجز عمله تحت إشرافي ونوقشت الرسالة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٩٧، وسيأتي تعريفٌ بهذه الرسالة عند كلامي علىٰ مصطلح «غريب» عند الترمذي.

الرسالة الثانية عشرة: الإمام الترمذي ومصطلحاته الحديثية في كتابه الجامع: وهي هذه الرسالة التي منَّ الله تعالىٰ عليَّ بإنجازها علىٰ الصورة الماثلة وسيأتي بيان منهجي في إعدادِها في الجانبِ الثّاني من هذا المدخل: التصوّر العام لموضوع الدّراسة.

❑ ❑ ❑

الجانب الثاني

التصوّر العام لموضوع الدّراسة

لقد خَطَت الدّراساتُ الحديثية في هذا العصر خطوات جادّة، وكُتبت أبحاث علميّة نافعة، وحُقّقت كتبٌ وموسوعاتٌ في شتىٰ العلوم، بما يعدّ ثروة هائلة لبناء نهضة عِلمية جديدةٍ بعد ركود طويل حصر طاقات وجهود الباحثين في كثرة الشروحِ والحواشي والتعليقات والتحريرات.

بيد أنَّ الجانبَ التطبيقي في علوم الحديث لا يزال يحبو ويتعثّر، نتيجة اصطدام الباحثين ببعض العقول التي لا تعرفُ عن علم الحديث إلا مصطلحات عامة، تردّدها دون وَعْي لحقائقها ومن غير نظر إلىٰ توافقها مع تطبيقات المحدِّثين حتىٰ نهاية قرون الرواية الثلاثة، بل الخمسة!

وربما كانت رسالتي الأولى «الإمام ابن حبّان ومنهجه في الجرح والتعديل» من أوائل الرسائل الجامعية الحديثية، التي اعتمدت الإحصاء والاستقراء في استنباط المنهج النقدي النّظري من الواقع التطبيقي لدى الحافظ ابن حبّان.

وقد استغرق منهج ابن حبان النّظري التقعيدي في الجرح والتعديل المجلدَ الثّالثَ من الرسالة (ص٧٢٠-١٣٠٥) فقط، بينما جاءت الإحصاءات في المجلدين الرابع والخامس (١٣٠٦-٢١٢٠) ما عدا الفهارس المتنوعة طبعاً.

وقد لَقِيتْ الرسالةُ قَبولاً من المختصين، وتوالت الرسائل الجامعية التي تبعت ذلك المنهج في جامعة أم القرىٰ، فكان من تلك الرسائل «الإمام ابن عبد البّر ومنهجه في نقد الحديث، دراسة تطبيقية علىٰ كتابه التمهيد»، للزميل الباحث محمد عبد رب النبي الجزائري، و«الإمام أبو نعيم الأصبهاني، ومنهجه في نقد الحديث دراسة تطبيقية علىٰ

كتابه حلية الأولياء»، للزميل الباحث محمود مغراوي الجزائري، و«الرواية علىٰ الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي» للزميل الباحث عبدالرزاق موسىٰ أبو البصل الأردني، وغير ذلك كثير.

وكنتُ ذا اهتمامٍ خاص بجامع الإمام الترمذي، فأحببت أن أكتب عنه أطروحةً تستوعب خير ما كتبه أصحاب الرسائل التي ذكرتُها، وتضيف إليها منهجَه في الجرح والتعديل، وفي العلل، وفي تقويم أحاديثه، وأحكامه عليها.

لكنّ خروجي من الحجاز حال دون هذا، فلم أستطع إحضارَ رسالةٍ حجازية واحدة، فضلاً عن هذه الرسائل الكثيرة، وحين قرّرتُ الكتابةَ عن الترمذيّ ووافقتْ كلية العلوم الإسلامية بجامعةِ بغداد علىٰ ذلك، حاولت الحصول علىٰ نسخة مخطوطة لجامع الترمذي فلم أفلح، فرأيتُ الاعتماد علىٰ المتيسر بين يديّ؛ لأن نسبةَ الخطأ في المطبوعات لا أظنها تصل إلى خمسة من كل مائة من أحكامِ الترمذي خاصة.

فاعتمدتُ في الأحاديثِ التي خرَّجتها علىٰ طبعةِ أحمد شاكر، و«تحفة الأحوذي» طبعة الهند، و«تحفة الأشراف»، و«النكت الظراف»، و«تهذيب الكمال»، فإذا اختلفتْ هذه النسخُ في الحكم رجّحتُ كلام الحافظ المزي، إلاّ أن يخالفه ابن حجر فعندها أناقش المسألة.

هذا في الأحاديثِ التي خرَّجتها في هذه الدّراسة، وفي عددٍ قليل من الأحاديث خالفتُ المزّي، لرجحان قول غيره عليه في نظري.

أما دراسةُ المصطلحات أو التعريف بها علىٰ الأصحّ فاعتمدتُ مطبوعة أحمد شاكر؛ لأنه يصعبُ استقصاء مقارنة الكتاب كلّه من جهة، ولأنَّ جملةَ الصحيح من الإطلاقات كافية في توضيح دلالة المصطلح[١].

---

(١) تمَّ طبع «جامع الترمذي» في صيف عام ١٩٩٨م بضبط وتخريج بشار عواد معروف، بعد مناقشة هذه الأطروحة بأشهر، وفوجئت بأن طابع الكتاب صدّر الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م يعني قبل أن أسجل هذه الأطروحة أصلاً، ولا ريبَ أن هذا تجاوزٌ غير مشروع من طابع الكتاب، أو من غيره؛ لأن بشاراً نفسه قال علىٰ منصّة مناقشة إحدىٰ الرسائل الجامعية في بغداد بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٧م بأنه عمّا =

وقد وضعتُ في منهجي للسير في هذا الموضوع المعالم الرئيسة الآتية:

الأول: جمع الرُّواة الذين تكلَّم عليهم الترمذيُّ بجرح، أو تعديل، وجمع أقواله المتعددة في مواضع من الكتاب في الرّاوي الواحد في ترجمة ذلك الرّاوي من هذه الدّراسة.

الثاني: تتبعُ الأحاديثِ التي خرَّجها الترمذيُّ لهؤلاء، فأُخرِّجها جميعاً لهم فلما قطعت خطوةً في الإحصائيات؛ تبيّن لي أنني سأخرّج لكل هؤلاء الرُّواة أكثر من ألفي حديث!

فعدلت عن هذا، وقررتُ أن أخرّج لكلِّ راوٍ الحديثَ الذي تكلَّم عليه الترمذي بالنقد عنده، فإذا تكرّر كلامه فالحديث الأوّل، فإذا اختلفت أقواله في الرّاوي خرّجت لكل قول حديثاً واحداً.

ثم عدلتُ عن هذا بعد أن صنفت الرُّواةَ حسب الألفاظ النقدية، وحاولت قدر الإمكان وضعَ الراوي في المكان الأنسب من هذه المصطلحات، وعندها قررتُ تخريجَ حديثٍ واحدٍ لكلِّ راو من الرواة المضعفين فقط، مع الإشارة إلىٰ درجات أحاديث الرّواة الثقات، أو بعضِها بالقدر الذي يوضّح تعامل الترمذيّ مع كل رواته لضيق الوقت، وسعة الموضوع، وكثرة الأحاديث التي يتعين تخريجها ونقدها مما يستحيل معه إنجاز الرسالة في موعدِها المحدّد.

=قريب ينتهي من تخريج أحاديث كتاب الترمذي وفي غضون شهور سيطبع، وحين فَرَض علىٰ الطالب نفسه إصلاحات أرجع الطالب إلىٰ تخريجاته علىٰ «جامع الترمذي»، وأمره أن يكتب بأن الكتاب طبع عام ١٩٩٧م، وصدر عن دار الجيل (انظر ص١٣٨) من رسالة الطالب عمار العبيدي، الموسومة «الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي»).

وكتب في ختام مقدمة الطباعة: «كتبه بمدينة السلام بغداد في غرّة جمادىٰ الآخرة ١٤١٥هـ، ويبدو أن هذا تجاوز آخر من الطابع أو من غيره، فقد قرأت في نسخة أحد المشاركين في تخريج الكتاب (١٤١٨هـ) فوق رقم ١٤١٥هـ، وحين سألته عن الصواب، قال: «١٤١٨هـ» هو الصحيح، وقد أنجزنا تخريج الكتاب في أحد عشر شهراً».

وقد كنت في غنىٰ عن مثل هذا الكلام التاريخي الوثيق، لولا مغبّةُ الاستدراك عليّ.




الباب الأوّل

حياة الإمام الترمذي

ويندرج تحت هذا الباب فصلان اثنان:

- الفصل الأوّل: حياة الإمام الترمذي العلمية.
- الفصل الثاني: مصنّفات الامام الترمذي.




الفصل الأول

حياة الإمام الترمذي العلمية

ويندرج تحته مبحثان:

- المبحث الأول: ترجمة الامام الترمذي الشخصية.
- المبحث الثاني: شخصية الإمام الترمذي العلمية.



المبحث الأوّل

ترجمة الإمام الترمذي الشخصية

لقد سبقني إلىٰ الكتابة عن الامام الترمذي كثيرون، وكان يمكنني أن أُعرضَ عن تَرجمته مُطلقاً بهذا السبب، بَيْد أنني فضّلت كتابة هذا المبحث لأن لي بعض الإضافات العلميّة، والاستدراكاتِ المفيدة في شُيوخه، وتلامذته خاصة إضافة إلىٰ مُناقشة مسألة تجهيل ابن حزم إيّاه، ناهيك عن بداية رحلاته العلميّة.

هذه المسائل مُفيدة في رسم صورة صحيحة، أو قريبة من الصحّة، حيال أيّ شخصيّة يُريد الباحثُ دراستَها، ويطمح إلىٰ نتائج مقبولة عِلميّاً حيالها.

وسوف تكون ترجمةُ الترمذي مُختصرةً جداً، فأقول:

هو «محمّد بن عيسىٰ بن سورة بن موسىٰ ابن الضحّاك.

وقيل: إنّ عيسىٰ هو ابن يَزيد بن سَوْرة بن السَّكَن السُّلمي، أبو عيسىٰ الضّرير الحافظ، صاحب «الجامع»، وغيره من المصنّفات، أحد الأئمّة الحفّاظ المُبْرزين ومن نَفع الله به المسلمين.

قيل: إنه كان أكمه، طاف البلاد، وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيّين والحجازيّين، وغيرهم وقد سمَّيناهم في مَواضعهم من كتابنا هذا»، قاله المزِّي...[1]

---

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ أبي الحجّاج المزّي (٢٦: ٢٥٠-٢٥٢) وقارن «بالنبلاء» للذهبي (١٣: ٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٩: ٣٨٧)، وقد قمتُ بإعداد ملحق بأسماء شيوخ الترمذي يعدّ تكميلاً لترجمة الترمذي عند المزي.

وقال الذهبي في «النبلاء» نحو ذلك، ثُمّ عقّب بقوله: «اختُلِفَ فيه فقيل: وِلِد أعمىٰ، والصّحيح أنّه أضرّ في كِبَرِهِ، بعد رحلتِهِ، وكتابته العلم، ولد في حدود سنة (٢١٠هـ) عشر ومئتين.. ومات في ثالث عشر رجب سنة (٢٧٩هـ) تسع وسبعين ومئتين»[١].

قلتُ: ومما يُرجِّح ما صحّحه الذهبيُّ النصّوص الآتية:

ـ قال أبو أحمد الحاكم: سمعت عِمران بن عَلاّن يقول: مات محمّد بن إسماعيل البخاري، ولم يُخلّف بخراسان مثل أبي عيسىٰ في العلم والورع، بكىٰ حتىٰ عَمي!

ـ وقال يوسف بن أحمد البغداديّ الحافظ: أضرّ أبو عيسىٰ في آخر عُمره.

ـ وقال الإدريسي الحافظ: سمعت أبا بكر أحمد بن محمّد بن الحارث المروزيّ الفقيه يقول: سمعتُ أحمدَ بن عبد الله بن داود المروزيّ التّاجر يقول: سمعت أبا عيسىٰ الترمذي يقول: كُنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جُزأين من أحاديث شيخ فمرّ بنا ذلك الشيخ... إلخ القصة[٢].

فهذه النصوصُ تُرجِّح أنَّ أبا عيسىٰ أضرّ في آخر عُمره، مع ورود احتمال ضعيف علىٰ النصّ الثالث.

أقول: لم يتعرَّض أحدٌ ترجم للإمام الترمذي إلىٰ عروبته أو عُجمته، فكل من ترجمه، إمّا أن يقول: الترمذي ويسكت، وإما أن يقول السلمي ويسكت.

وقد قال الترمذي: كان جدّي مَرْوَزيّاً، انتقل من مرو أيّام اللّيث بن سيّار[٣].

قلتُ: لا نَدري أيّ جدوده الذي كان مَروزياً، أهو جدّه الأدنىٰ أم أبو جدّه ويبدو أن جدّه انتقل من مرو الشّاهْجان، إلىٰ تِرمذ، هَرباً من الصّراعات السّياسيّة التي كانت تجري، والتي كان اللّيث بن سيّار الصّفّار، والد عمرو بن الليث طرفاً فيها.

---

(١) «النبلاء» (١٣: ٢٧٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩: ٣٨٨-٣٨٩).

(٣) «جامع الأصول» (١: ١٩٤).

ومَرْوُ الرّوْذ ومرو الشّاهْجان من مدن خراسان، وخُراسان فُتحتْ قديماً في عهدِ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، سنة ثمان عشرة من الهجرة، فما بعدها.

قال ياقوت: «أنفذَ عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه الأحنفَ بن قيس في سنة (١٨هـ) فدخلها [يعني خراسان] وتملك مُدنها، فبدأ بالطَبَسَين[١]، ثُم هراة، ثم مَرو الشّاهجان، ونيسابور في مدة يسيرة...» اهـ[٢].

ومن المعروف تاريخيّاً، أنَّ الفاتحين العرب قد استوطنوا في خراسان والمشرق الاسلاميّ، وكانوا سادةَ تلك البلاد قروناً متطاولة، ولم أقف علىٰ من عدّ الترمذي من مَوالي سُلَيم، وكُل الذين نَسبوه إلىٰ سُلَيم، أطلقوا النسبة، وإذا لم تُقيّد النسبة بالولاء فهذا يَعني أنّه سُلَمي صَليبة، ويساعدُ علىٰ ترجيحِ ذلك أسماءُ جدوده فكلّها أسماءٌ عَربيّة، ولو نحن جمعنا بين الروايتين الواردتين في سياق نسبه لكان تمام نسبه علىٰ النحو الآتي ترجيحاً: محمّد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن الضّحاك بن يزيد بن السّكن السُّلميُّ فهولاء الجدود يوصلونه إلىٰ عهد الرسالة، وربّما إلىٰ ما قبلها بقليل فلا يعودُ لدينا أيّ مبرر لدعوىٰ أعجمّيته التي قال بها بعض العلماء المعاصرين.

وقد وُصِف الإمام أبو عيسىٰ الترمذي بالزّهد والورع ورقّة القلب، يَدلّ علىٰ ذلك قول الحافظ عُمر بن عَلَّك: «مات محمد بن إسماعيل البُخاري ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسىٰ، في العلم والورع، بكىٰ حتىٰ عمي»[٣].

---

(١) الطَبَسَين ـ بفتحات ثلاث ـ وهي قريتان متقابلتان تسمىٰ كل منهما طبس، وتسميها العرب باب خراسان، «معجم» (٤: ٢٠).

(٢) «معجم البلدان» (٢: ٣٥١-٣٥٢) وانظر منه (٥: ١١٢-١١٣).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٩: ٣٨٧)، وتنظر ترجمة الإمام الترمذي في المصادر الآتية: ثقات ابن حبّان (٩: ١٥٣)، «الإرشاد إلىٰ معرفة علماء البلاد» (٣: ٩٠٤) (٨٢٩)، «الأنساب» للسمعاني (٣: ٤٥) «الكامل في التاريخ» (٧: ٤٦٠)، «جامع الأصول» (١: ١٩٣-١٩٤)، «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧٨) «تهذيب الكمال» (٢٦: ٢٥٠-٢٥٢)، «النبلاء» (١٣: ٢٧٠) «تذكرة الحفّاظ» (٢: ٦٣٣-٦٣٥) =

قُلت: وإنما يَبكي من خَشية الله وحبّه، الربّانيّون الكبار، وظنُّنا بأبي عيسىٰ أنّه واحد من أولئك الربانيين الأبرار، رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه.

وقد سكتت المصادرُ سُكوتاً مُطبِقاً عن حياة الترمذي الاجتماعيّة والعائليّة ويبدو أنه لم يُخلّف ولداً طلب العلم وأحيا ذكر والده، ونحن ـ علىٰ أيّ حال ـ لا نعرف عن حياته الاجتماعيّة والبيتيّة شيئاً، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

=«الكاشف» (٣: ٧٧)، «تهذيب التهذيب» (٩: ٣٨٧-٣٨٨)، «التقريب» (٦٢٠٦)، «شذرات الذهب» (٢: ١٧٤)، وينظر «معجم البلدان» (بوغ) و(ترمذ) (١: ٥١٠) و(٢: ٢٦-٢٧).

المبحث الثاني

شخصيّة الترمذي العلميّة

إن الحياةَ العلميّة لأيّ شخصيّةٍ تأريخية أو معاصرةٍ موازيةٌ لحياة هذه الشخصيّةِ الحيويّة والاجتماعيّة، ولا تختلفُ عنهما إلا بامتدادها عقب انتهاء حياته الدنيا.

وحياةُ العالم العلميّة تبدأ بطلبه للعلم ورحلته فيه، مروراً بمناصبه العلميّة والتّعرف إلىٰ شيوخه، وتلامذته، ومصنّفاته.

المطلب الأول

نشأته ورحلاته في طلب العلم

جاء في «الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين» ما نصه: «ليس بين أيدينا توقيت لمراحل حياةِ أبي عيسىٰ؛ فلا نجدُ بياناً عن بَدء تلقيه علىٰ الشيوخ في العلم ورحلته في البلاد... إلخ.

والذي يدلنا عليه الاستقراءُ، أنّ الترمذيَّ بدأ طلبه للعلم ورحلته، حوالي سنة خمس وثلاثين ومئتين ـ وقد جاوز العشرين من عمره ـ لأنا نجدُه روىٰ بالواسطة عن شيوخ تُوُفّوا قبل هذا التاريخ كعلي ابن المديني المتوفى بسامراء (٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير الكوفي (ت ٢٣٤هـ)، وكذلك روىٰ بالواسطة عن إبراهيم بن المنذر المدني (ت ٢٣٦هـ).

وأقدمُ شيوخه وفاةً: محمد بن عمرو السوّاق البلخي، توفي سنة (٢٣٦هـ) ثم محمود بن غيلان في مرو (ت ٢٣٩هـ)، ثم قتيبة بن سعيد المدني (ت ٢٤٠هـ)، مما يدل علىٰ أنّ تلقّيه العلم ورحلته إليه، كان في ذلك الوقت حوالي سنة (٢٣٥)» اهـ[1].

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين» لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر الحلبي ص٢٣.

قلتُ: في بعض هذا الكلام نظرٌ من جهتين اثنتين:

الجهةُ الأولىٰ: ضرورة الفصل بين بداية طلب العلم والرحلة؛ فإنّ أستاذنا الكبير د. نور الدين عتر قد جعلَ طَلب العلم وبدايةَ الرحلة شيئاً واحداً: إما بالنص، أو بالأمثلة التي ساقها دليلاً على ذلك، وهذا خلافُ منهجِ المحدثين ـ بل وسائر العلماء ـ في طلب العلم.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: «وإذا أَخَذَ فيه ـ أي في سماع الحديث ـ فليشمِّر عن ساق جدِّه واجتهاده، ويبدأَ بالسماع مِنْ أَسْنَدِ شيوخ مصره، ومن الأولىٰ فالأولىٰ: من حيثُ العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك، وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلىٰ غيره.

روينا عن يحيىٰ بن معين أنه قال: أربعةٌ لا تأنسُ منهم رشداً: حارس الدرب ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث»[1].

ونقل ابن الصلاح عن أبي عبد الله الزبيري ـ شيخ البخاري ـ قوله: «يستحبُّ كتابة الحديث في العشرين لأنها مجتمع العقل، وأحبُّ أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض»، ونقل أنَّ أهل البصرة يُكتّبون أولادهم الحديث لعشر سنين وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين[2].

أقولُ: هذا يشير إلىٰ أنَّ لكل بلد عُرْفاً في بدايةِ كتابة الحديث، خاصة وأنَّ ذلك يكون بعد حفظ القرآن، ومعرفة الفرائض، وأنَّ الرحلة لا تكون، إلا بعد استجماع علم المِصْر الذي يقطن فيه طالب العلم.

فالترمذيُّ ـ علىٰ ما يبدو ـ إنما رحل بعد أن تأهَّل للقاء العلماء، وتملَّك القدرةَ علىٰ الفائدة من الرحلة.

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٢٢-٢٢٣، وانظر «الرحلة في طلب الحديث» ص٨٩.
(٢) «علوم الحديث» مع «التقييد والإيضاح» ص١٣٨.

الجهة الثانية: متىٰ كان طلبه العلم، ومتىٰ كانت رحلته؟

إنّ تواريخَ رحلات العلماء تفيدُ يقيناً لتاريخ طلب العلم العالي، لكنها لا يمكن أن تحدِّد بداية الطلب، كما أنّ وفيات الشِّيوخ الذين رحَل إليهم، لا تحدِّد بدايةَ لقائه مع ذلك الشيخ، فربَّما لقية قبل ذلك بسنوات، وصَحِبَه حتىٰ تُوفي.

وقد ادّعىٰ أستاذُنا الموقَّر الاستقراءَ في تتبع ذلك، والاستقراءُ لا يفيد العلم إلا إذا كان تاماً، وقد استقرأتُ شيوخ الترمذي استقراءً تاماً في «الجامع» و«العلل الكبير» و«الشمائل» مع احتمال وقوع الخطأ مني، فوجدت الترمذي قد لقي شيخين قبل عام (٢٣٥هـ) بسنوات.

قال الترمذي: حدثنا يوسف بن يعقوب: حدثنا حفص بن عمر...، وساق الحديث (٣٣٨٠).

وإذا كان المزيُّ والحافظُ ابن حجر لم يرمزا برمز الترمذي في ترجمته، فإن هذا النص يُستدرك عليهما أيضاً، ويتعيَّن أن يصبحَ رمزُ هذا الشيخ (خ م ت).

وقد نصَّ كلاهما علىٰ أنَّ هذا الشيخ كوفي توفي سنة (٢٣١هـ) إحدىٰ وثلاثين ومئتين[1].

ومقتضىٰ هذا أن تكونَ رحلةُ الترمذي إلىٰ العراق في هذا العام، أو قبله.

أمّا شيخُه صالح بن عبد الله الباهلي، أبو عبد الله الترمذي، نزيل بغداد فهو ترمذي رحل ونزل بغداد، وتوفي فيها سنة إحدىٰ وثلاثين ومئتين (٢٣١هـ)، فيما قاله ابن حبان، وقال غيره غير ذلك، فإن كان الترمذي لقيه ببغداد فرحلته في هذا العام أو قبله، وإن كان لقيه في تِرمذ قبل رحلة صالح إلىٰ بغداد فهذا يعني أنّه طلب العلم قبل هذا العام في بلده ترمذ[2].

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٤٣٠) و«تهذيب الكمال» (٣٢: ٣٨٤-٤٨٦) و«التقريب» (٧٨٩٧)، وملحق الشيوخ في آخر الأطروحة (٢١٠).

(٢) ملحق الشيوخ (٧٣) و«تهذيب الكمال» (١٣: ٦١)، و«التقريب» (٢٨٧١).

ومما يحسُنُ ذكره أنّ الترمذيَّ خرَّج عن هذا الشيخ ثلاثةَ عشر حديثاً في «الجامع»، وحديثاً واحداً في «العلل الكبير»، أودعتُ أرقامها في الملحق.

ولقيَ شيخَه أحمد بن محمد بن موسىٰ السمسار، المعروف بمردويه، وروىٰ عنه أكثر من ثلاثين حديثاً، وقد توفي شيخه هذا في عام (٢٣٥هـ)[1].

فليس أقدمَ شيخٍ للترمذي وفاةً محمّدُ بن عمرو بن السواق (ت٢٣٦هـ) كما ذكر أستاذُنا الفاضل.

وهناك شيوخٌ عديدون لا يعرف لهم تاريخ وفاة؛ فلو بحثنا بدقة في تواريخ حياتهم؛ فلربما وقفنا علىٰ شيء تقريبي يوضِّح لنا شيئاً عن هذه الفترة الغامضة من حياة الترمذي العلمية.

وقد وقعتْ أخطاءُ في تواريخِ بعض الوفيات أصلحتُها في موضعها من الملحق لكنَّني أشيرُ إلىٰ ترجمةِ الشيخ محمد بن جعفر القُوْمَسي السمناني (١٣٧) فقد نصَّ الحافظُ أنه ماتَ قبل العشرين ومئتين، ولو صحَّ هذا لكان فتحاً مبيناً في حياة الترمذي، ولقلنا: إنّ الترمذي طلب العلم وهو دون العاشرة.

ولكنَّ هذا الخطأ ـ ولو كان ظاهره في صالح كتابي هذا ـ لا أجوّز السكوت عليه وقد بينتُ في موضعه أنَّ من الرواةِ عن هذا الشيخ ابنُ خزيمة وابنُ بجير البجيري، وقد ولدا بعد تأريخ الحافظ لوفاة هذا الشيخ بثلاثِ سنواتٍ فقط، فأوضحتُ ما يمكن أن يكون صواباً مع دليله في الملحق ثمة، هذا ما استطعتُ استنتاجه حيال نشأة الترمذي ورحلته في طلب العلم مع التذكير بأنَّ القضية تحتمل أكثر مما ذكرت، ويمكن استنباط معالم إضافية من تتبع حياة شيوخه، والله المستعان.

وعلىٰ هذا فإننا يمكننا القول: إنّ بداية طلب الترمذي العلم كانت علىٰ حسب سنة أهل بلده لكن رحلته كانت سنة ثلاثين، أو إحدىٰ وثلاثين ومائتين، وهو ابن عشرين عاماً تقريباً.

---

(١) الملحق (١٩).

المطلب الثاني

شيوخ الإمام الترمذي

وأتحدَّث في هذا المطلب علىٰ شيوخ الترمذيِّ في الفقه والرواية والنقد، وعلىٰ شيوخه الضعفاء، في مسائل متعدّدة.

المسألة الأولىٰ: طبقات شيوخ الترمذي:

من المعروف في تاريخ علم الحديث الشريف؛ أن قضية علوّ الإسناد أخذت من المحدثين مأخذاً عجباً، وصار علوّ الإسناد من الدّين، والسنّد الأعلىٰ أقلّ عللاً، فوق أنه محلّ افتخار المحدّث في الطبقات المتأخّرة.

وزيادةً في الإيضاح؛ فقد قسّمتُ شيوخَ الترمذي حسب تواريخ الوفيات علىٰ طبقاتٍ وأشرتُ إلىٰ أرقامها في الملحق، لمن أراد زيادةَ المعرفة بشيوخه، ومنزلة كل واحد منهم في جامعه وفي أي الشيوخ كان عالي الإسناد.

فمن شيوخه الذين ماتوا بين سنة ثلاثين ومئتين، وتسع وثلاثين ومائتين ثمانيةُ شيوخ فقط هم: (١٩، ٦٨، ٧٣، ٩٧، ١٤٠، ١٦٠، ١٧٩، ٢١٠).

والذين ماتوا بين سنة أربعين وتسع وأربعين كانوا تسعة وثمانين شيخاً، هم: (٣، ٦، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٨، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١).

وكان شيوخُه الذين ماتوا ما بين سنةِ خمسينَ وتسعٍ وخمسين ومائتين، اثنين وسبعين شيخاً، هم: (١، ٢، ٥، ٧، ١٠، ١٥، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٥، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٩).

ـ وكان عددُ شيوخه الذين ماتوا بين سنة ستين وتسع وستين ومائتين خمسةَ شيوخٍ، هم: (٤٣، ١٠١، ١٠٢، ١١٨، ١٨١).

ـ وكان عددُ شيوخه الذين ماتوا بين سنة سبعين وتسع وسبعين ومائتين خمسة شيوخٍ أيضاً، هم: (٦٧، ٧٧، ١٣١، ٢٠٥، ٢١٣).

وتأخَّرتْ وفاةُ شيخه محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي (١٣٦) إلىٰ سنة ثمانين ومئتين، مع أن الترمذيَّ قد روىٰ عنه ثلاثين حديثاً.

أما الشيوخُ الذين لا تُعرف تواريخ وفياتهم، فكانوا تسعة وعشرين شيخاً، هم: (٤، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٦٠، ٦٤، ٦٩، ٩٥، ١١٢، ١١٧، ١٢٩، ١٣٩، ١٥٧، ١٦١، ١٦٤، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٤).

وتحرير وفيات هؤلاء قد يضيف شيئاً ذا بال في ترجمة الإمام الترمذي.

المسألة الثانية: شيوخُ الترمذي الذين أثّروا في تكوينه العلمي:

إذا تذكَّرنا كلامَ ابن الصلاح في بداية ترجمة الترمذي؛ فيكونُ شيوخ تِرْمذ هم الذين أثّروا باديءَ الأمر في توجُّه الترمذي العلمي، وقد وقفتُ له علىٰ ثمانية شيوخ ينسبون إلىٰ ترمذ، وهم:

١ ـ (١٠) أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي (ت٢٥٠هـ) (خ ت).
٢ ـ (٣٢) الجاورد بن معاذ السّلمي الترمذي (ت ٢٤٤هـ) (ت).
٣ ـ (٧٣) صالح بن عبد الله بن ذكوان الترمذي (ت ٢٣١هـ) (ت).
٤ ـ (١٢٩) محمد بن أحمد بن الحسين الترمذي، من الحادية عشرة (ت).
٥ ـ (١٣٥) محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي (ت ٢٨٠هـ).
٦ ـ (١٨٣) مكتوم بن العباس الترمذي، ويقال: المروزي، من الثانية عشرة، وأنا أرجِّح أنه ترمذي لأنه لم يرو عنه من الستة سوىٰ الترمذي.
٧ ـ (١٨٤) موسىٰ بن حزام أبو عمران الترمذي (ت بعد ٢٥٠هـ) (خ ت س).
٨ ـ (١٩٢) هريم بن مسعر الأزدي، أبو عبد الله الترمذي، من العاشرة (ت).

هؤلاء هم الشيوخ الذين نُسبوا صراحةً إلىٰ ترمذ، ولو تتبعنا حياة جميع شيوخه؛ فلربما وقفنا علىٰ أسماء شيوخ أقاموا في ترمذ ولم ينسبوا إليها.

ومهما تكن أحوال هؤلاء الشيوخ؛ فهم شيوخ أهل بلده في ذلك العصر وعليهم تلقَّىٰ مبادىء العلوم وبهم تخرَّج في بلده، وهذا لا يمنع أن يكون التقاهم في أسفاره أو بعد عودته من رحلته.

وقد ذكر المزيُّ والذهبيُّ وابن حجر أنَّ الترمذيَّ روىٰ عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ورمزوا له برمز الترمذي.

بيد أنني لم أقفْ علىٰ رواية مباشرةٍ للترمذيّ عنه، نعم هو روىٰ عنه بواسطة إسحاق بن منصور الكوسج، أضف إلىٰ هذا أنَّ الترمذيَّ نفسه يصرح بغير ما قال هؤلاء الحفاظ الثلاثة.

قال في «العلل الصغير»: «وما كان من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق، إلا ما في أبواب الحج والديات والحدود؛ فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور، وأخبرني به محمد بن موسىٰ الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

وبعضُ كلام إسحاقَ أخبرنا به محمد بن أفلح، عن إسحاق، وقد بيّنا هذا علىٰ وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف[١].

المسألة الثالثة: شيوخ الترمذي في الفقه:

من المعروف أنّ كثيراً من علماءِ الحديث هم من كبار الفقهاء، من أمثال البخاري، والدارميّ وأبي داود السجستاني وابن خزيمة وابن حبان لكن غَلَبَ عليهم الحديثُ واختصّوا بهذه الصنعة؛ فَعُدّوا بين نقّاد الحديثِ وحفَّاظه لا بين الفقهاء فلا يُستغرب عدم ذكر بعضهم في الفقهاء.

وقد ملأ الترمذيُّ شطرَ كتابه الأول بأقوال الفقهاء[٢] الذين بيّن مذاهبهم وشيوخه الذين حدثوه بها عنهم، فقال رحمه الله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء:

ـ فما كان منه من قولِ سفيان الثوري؛ فأكثرُه ما حدَّثنا به محمد بن عثمان الكوفي: حدثنا عبيد الله بن موسىٰ، عن سفيان[٣].

ـ ومنه ما حدَّثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي: حدّثنا محمد بن يوسف الفريابي[٤]، عن سفيان.

---

(١) «العلل» المفرد مع «الجامع» (٥:٦٩٣) وانظر كلام هؤلاء الحفّاظ في «تهذيب الكمال» (٢:٣٧٦) و«النبلاء» (١٣:٢٧١) و«تهذيب التهذيب» (١:٢١٧)، وهذا من الأوهام التي يتابع الخالف فيها السالف تحسيناً للظن به.

(٢) ينتهي هذا الشطر عند الحديث (٢١٣٢) من ختام كتاب الهبة، وما وراء ذلك من الكتاب فذكر الفقه فيه نادر.

(٣) محمّد بن عثمان: ثقة (ت ٢٥٦هـ) (خ د ت ق)، «التقريب» (٦١٣٤)، وعبيد الله بن موسىٰ العبسي: ثقة كان يتشيع، استصغر في سفيان الثوري (ت ٢١٣هـ) (ع)، التقريب (٤٣٤٥).

(٤) قال الحافظ في مكتوم: مقبول من الثانية عشرة (ت)، «التقريب» (٦٨٧٤)، وقال في الفريابي: (٦٤١٥): ثقة فاضل يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان (ت ٢١٢هـ).

ـ وما كانَ فيه من قولِ مالك بن أنس؛ فأكثرُه ما حدثنا به إسحاق بن موسىٰ الأنصاري: حدثنا معن بن عيسىٰ القزاز، عن مالك[١].

ـ وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به أبو مصعب المدني، عن مالك بن أنس[٢].

ـ ومنه ما أخبرَنا به موسىٰ بن حزام، قال: حدثنا عبدُ الله بن مَسْلمة القعنبي، عن مالك[٣].

ـ وما كانَ فيه من قولِ ابن المبارك؛ فهو ما حدّثنا به أحمدُ بن عبدة الآملي، عن أصحابِ ابن المبارك عن ابن المبارك[٤].

ـ منه ما روىٰ ـ يعني أحمد بن عبدة ـ عن أبي وهب محمّد بن مزاحم، عن ابن المبارك . . .[٥].

ـ ومنه ما روىٰ عن علي بن الحسن بن شقيق، عن عبد الله بن المبارك . . . .[٦].

ـ ومنه ما روىٰ عن عبدان، عن سفيان بن عبد الملك، عن ابن المبارك . . .[٧].

---

(١) قال الحافظ في الأنصاري «التقريب»: ثقة متقن (٢٤٤هـ) (م ت س ق) (٣٨٦) وقال في القزاز «التقريب» (٦٨٢٠): ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك (ت ١٩٨هـ) (ع) (٦٨٢٠).

(٢) أبو مصعب الزهري المدني، صاحب رواية الموطأ المشهورة، قال في «التقريب» (١٧): فقيه أحد كبار رواة «الموطأ».

(٣) قال في موسىٰ بن حزام «التقريب»: ثقة فقيه عابد توفي بعد الخمسين ومئتين (خ ت س) (٦٩٥٦)، وقال في القعنبي «التقريب»: ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني، لا يقدِّمان عليه في الموطأ أحداً (ت٢٢١هـ) (خ م د ت س) (٣٦٢٠).

(٤) قال في «التقريب» (٧٤) عن الآملي: صدوق، من الحادية عشرة (د ت).

(٥) قال في «التقريب» (٦٢٨٦٥) عن المروزي: صدوق، من كبار العاشرة (ت٢٠٩هـ) (ت).

(٦) قال في «التقريب» (٤٧٠٦) عن ابن شقيق: ثقة حافظ، من كبار العاشرة (ت ٢١٥هـ) (ع).

(٧) قال في «التقريب» (٣٤٦٥) عبدان: هو عبد الله بن عثمان، ثقة حافظ، من العاشرة (ت ٢٢١هـ) (خ م د ت س).

ـ ومنه ما رویٰ عن حبان بن موسیٰ، عن عبد الله بن المبارك. . .[١].

وله ـ أي لأحمد بن عبده ـ رجال مسمَّون سویٰ من ذكرنا، عن عبدِ الله بن المبارك. . .[٢].

ـ وما كان فيه من قول الشافعي؛ فأكثرُ ما أخبرني به الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي. . .[٣].

ـ وما كان من الوضوء والصلاة فحدثنا به أبو الوليد المكي، عن الشافعي. . .[٤].

---

(١) قال في «التقريب» (١٠٧٧): ثقة، من العاشرة (ت ٢٣٣هـ) (خ م ت س).

(٢) قرأ مصحح الجامع: ومنه ما روي عن أبي وهب، وكذلك قرأها محقق «العلل» د. همام سعيد فأوقعانا في إشكالٍ حيال إبهام شيوخ الترمذي في أربع روايات متتالية، ولم يتنبّها إلىٰ عود الضمير في قول الترمذي: وله رجال مسمون سویٰ من ذكرنا، فجعلاه يعود علىٰ عبد الله بن المبارك بينما الضمير يعود علىٰ أحمد بن عبدة الآملي؛ فكأن الترمذي قال: حدثني أحمد بن عبدة، عن أصحاب ابن المبارك، فبعضه رواه أحمد، عن فلان، وبعضه عن فلان، وهكذا، ومما يؤكد صحة قراءتي، أن المزي قال في ترجمة أحمد بن عبدة الآملي: «روىٰ عن. . . . حبان بن موسیٰ (ت)، وعبد الله بن عثمان بن جبلة (عبدان) (د ت)، وعلي بن الحسن بن شقيق (ت)، وأبي وهب محمد بن مزاحم (ت). . . .» اهـ. «تهذيب الكمال» (١ :٣٩٩)، فالحمد لله رب العالمين!

(٣) قال في «التقريب» (١٢٨١): صاحب الشافعي، ثقة من العاشرة (ت ٢٦٠هـ) (خ٤).

(٤) قال في «التقريب» (٦٩٥٣): موسیٰ بن أبي الجارود، أبو الوليد المكي الفقيه، صاحب الشافعي صدوق من صغار العاشرة (ت).

وقد غلط محقق «شرح علل الترمذي» الدكتور همام سعيد فأسقط من النص كلمة (أبو) وسمیٰ شيخَ الترمذي الوليدَ المكيَّ، ثم ترجمه فقال ما نصه: «الوليد بن عبد الله بن جُميع الزهري المكي، الكوفي، يروي عن وكيع، ويحییٰ القطان، وثّقه ابن معين، والعجلي، وقال البزار: احتملوا حديثه، وكان فيه تشيع»، «التهذيب» (١١ :١٣٨) اهـ.

وقد وقع هذا المحقق المتخصص بأخطاء عديدة أبرزها:

ـ التصرف بالنص الذي بين يديه عندما عجز عن تمييز الرواة.

ـ جعلَ تلامذةَ الوليد بن عبد الله شيوخَه ليقرّبَ الزمنَ من الترمذي، والوليدُ إنما يروي عن عكرمة ومجاهد وإبراهيم النخعي، ومن أَوْرَدَهم المحقق الفاضل تلامذة المترجَم، لا من شيوخه.

ـ إن الترمذي يقول: حدثنا به أبو الوليد المكي، والوليد بن عبد الله الزهري هذا توفي قبل ولادة الترمذي بدهر.

ـ ومنه ما حدثنا به أبو إسماعيلَ الترمذي[١]: حدثنا يوسف بن يحيىٰ القرشي البويطي[٢] عن الشافعي، وذكر منه أشياء عن الربيع[٣]، عنالشافعي[٤] وقد أجاز لنا الربيع ذلك، وكتب به إلينا.

= قال ابن حجر في ترجمته من «التقريب» (٧٤٣٢): صدوق يهم ورمي بالتشيع من الخامسة. (بخ م د ت س).

وقال في مقدمة «التقريب»: (وأما الطبقات. . . والخامسة: الصغرىٰ منهم ـ يعني التابعين ـ الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماعُ من الصّحابة كالأعمش (ص٧٥)، وقال فيها: وذكرت وفاة من عرفتُ سنةَ وفاته منهم: فإن كان من الأولىٰ والثانية؛ فهم قبل المئة، وإن كان من الثالثة إلىٰ آخر الثامنة، فهم بعد المئة، وإن كان من التاسعة إلىٰ آخر الطبقات فهم بعد المئتين» اهـ.

وفي ترجمة الوليد بن عبد الله، نقل المزي عن عمرو بن علي الفلاس ـ شيخ الترمذي ـ قال: «وكان يحيىٰ بن سعيد لا يحدثنا عن الوليد بن جميع، فلما كان قبل موته بقليل حدثنا عنه» «تهذيب الكمال» (٣١: ٣٧).

ومعنىٰ ذلك أن الوليد بن عبد الله هو من شيوخ يحيىٰ بن سعيد القطان الذي عدّه الحافظ من كبار الطبقة التاسعة، وكانت وفاته سنة (١٩٨هـ)، فإذا علمنا أن الترمذي يروي عن عمرو بن علي الفلّاس، عن يحيىٰ بن سعيد، عن الوليد بن عبد الله بن جميع؛ توضح لنا كم أبعد النّجعة محقق العلل في فعلته تلك!

بقي أن أشير إلىٰ أنّ المزيّ قد نصّ في «التهذيب» علىٰ تخريج الترمذي له في جامعة (م د ت) بينما نصّ في التحفة علىٰ تخريجه له في الشمائل (م د تم)، وما في التحفة (٤: ٢٣٤) هو الحقّ فليس له في «الجامع» أيّ ذكر، فيستدرك علىٰ المزيّ ومن تبعه.

ومما سبق يتوضح لنا أن أبا الوليد المكّي شيخ الترمذي وتلميذ الشافعي هو موسىٰ بن أبي الجارود، وليس الوليد بن عبد الله، فتأمّل!

(١) أبو إسماعيل الترمذي: هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، نزيل بغداد، ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٨٠هـ)، (ت س) قاله في «التقريب» (٥٧٣٨).

(٢) البويطي قال فيه الحافظ في «التقريب» (٧٨٩٢): صاحب الشافعي ثقة فقيه من أهل السنة، مات في المحنة في بغداد (ت٢٣١ أو ٢٣٢هـ) (ت). قلت: يقصد محنة القول بخلق القرآن المشؤومة.

(٣) الربيع: هو ابن سليمان بن عبد الجبار المرادي المؤذن، صاحب الشافعي ثقة من الحادية عشرة (ت٢٧٠هـ) وله ست وتسعون سنة (٤)، قاله في التقريب (١٨٩٤). قلت: وليس هو بالربيع بن سليمان الجيزي، فذاك لا رواية للترمذي عنه، انظر «التقريب» (١٨٩٣) اهـ.

(٤) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥: ٦٩٣).

ـ وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم ـ يعني ابن راهويه ـ:

فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور الكوسج عن أحمد وإسحاق، إلا ما في أبواب: «الحج والديات والحدود»[1] فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور وأخبرني به محمد بن موسى الأصم[2] عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق، وأخبرني به محمد بن أفلح[3] عن إسحاق، وقد بينا هذا على وجْهه في الكتابِ الذي فيه الموقوف» اهـ.

من هذا النصِّ المطول نَستجْلي بعض الأمور المهمة:

الأول: أنّ الترمذي تلقىٰ فقه الأئمة المتبوعين مكتوباً، علىٰ شيوخٍ أكثرهم يجمع بين الفقه والرواية.

الثاني: كان فقهُ ابن المبارك وفقهُ سفيانَ الثوري مجموعين مكتوبين في عهد الإمام الترمذي، وكان تحت يد الترمذي كلا الفِقْهين.

الثالث: لم يذكر الترمذيُّ أسانيده في فقه الإمام أبي حنيفة، مع أنه في تضاعيف الكتاب يعرض آراء الحنفية تحت عنوان أهل الكوفة، لكنه كثيراً ما كان يقرن بين عنوان أهل الكوفة وغيرهم.

الرابع: يبدو أنَّ فقه أحمد وإسحاق كان يمثّل مدرسةَ فقهاء أهل الحديث وقلّما كانا يختلفان في الفقه، وهذا يدلّ على أنهما من مدرسة واحدة.

الخامس: لم تظهر للترمذي ترجيحاتٌ فقهية واضحة، مما يجعله ناقل فقه، لا مرجّحاً ولا مجتهداً، ولم أقف له علىٰ شيء استقلّ به!

---

(١) ما بين هلالين « » سقط من مطبوعة شرح علل الترمذي، بتحقيق الدكتور همام سعيد فاستدركناه من «الجامع».

(٢) قال الذهبي: فيه جهالة، ما حدّث عنه في علمي سوىٰ الترمذي، الميزان (٤: ٥١) وانظر «الكاشف» له (٣: ٨٩) و«تهذيب التهذيب» (٩: ٤٨٣)، و«التقريب» (٦٣٤١) وقال: صدوق من الثانية عشرة، وقارن بحاشية «شرح علل الترمذي» (١: ٣٣٦)، حيث نقل كلام الذهبي مبتوراً، وعزاه إلىٰ كتاب ابن حجر.

(٣) محمد بن أفلح بن عبد الملك النيسابوري يعرف بالترك، مقبول من الحادية عشرة (ت) قاله الحافظ في «التقريب» (٥٧٤٤).

المسألة الرابعة: شيوخ الترمذي في الرِّواية:

إنَّ كلَّ الرواةِ الذين روىٰ عنهم الترمذي يُعَدُّون شيوخَه في الرواية، سواء قَلَّت روايته عنهم أم كثرت، فلكثرة الرواية وقلّتها اعتباراتٌ عند المحدثين، من أبرزها طلب عُلُوّ السند، والحرصُ على رواية الأحاديث المصنفة في الكتب، لأنها قد حررت وتناولها النقاد المعاصرون لكتّابها والذين جاؤوا بعدهم بنقدهم وتقويمهم.

وكلُّ من ترجَم للترمذيِّ فإنّه يسوقُ أسماءَ بعضِ شيوخه مساقاً واحداً: الحفّاظ والثقات والضعفاء دونَ تمييز بينهم، ويسوقُ أسماءهم دون تمييز بين من أكثر عنه ومن لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً، والملحقُ الذي أعددته لشيوخ الترمذي يجيب علىٰ ذلك كله من أقصر سبيل.

ومن التتبعِ والاستقراء وجدتُ الترمذي روىٰ عن بعض الشيوخ الضعفاء حديثاً أو حديثين من مثل: (١، ٤٧، ٥٢، ٦٤، ١١٢، ١١٥، ١١٧، ١٤٠...).

وروىٰ نحو ذلك عن بعضِ المجاهيل والمستورين والمقبولين ـ في مصطلح ابن حجر ـ من أمثال: (٤، ٦٠، ٨٩، ٩٢، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٩، ١٤١).

ومن الشيوخ من لم يرو عنهم إلا حديثاً واحداً من مثل: (١، ٤، ١١، ٣٥، ٣٨، ٧٠، ٧٥، ٧٨، ٨٥، ٩٣، ٩٧، ١١٧، ١٤١...).

لكن الذين أدار عليهم كتابَه وخرّج عنهم الكثير من الأحاديث؛ فهم دون عشرين شيخاً، من مثل: (٢٢، ٢٦، ٢٧، ٤٤، ٦٤، ٧٢، ٩٩، ١٠٥، ١٢٥، ١٣٦) ولا عيبَ علىٰ الترمذي أن يديرَ كتابَه علىٰ عشرين شيخاً، كما لا يعاب عليه إخراج أحاديث شيوخ ضعفاء ومتروكين ومجهولين؛ هذا إن كان من وصف بهذه الأوصاف أو أحدها في الأمر نفسه، أو في نقد الترمذي، وإلا فلا يلزم أن يكون الضعيف والمتروك والمجهول عند غير الترمذي، ضعيفاً أو متروكاً أو مجهولاً عنده...! لأنّ جامع الترمذي كتـاب نقد لا كتاب رواية، في أول مقاصده.

وسوف أترجم لخمسةٍ من شيوخ الترمذي، هم الأكثرُ روايةً في جامعه محاولاً الوقوف على أبرز الأسباب التي جعلتْ الترمذي يكثر من التخريج عنهم أكثرَ من تخريجه عن البخاري ومسلم وأبي داود والذهلي وأبي زرعة والدارمي والفلاس ويعقوب الفسوي.

بل لا بدَّ من توضيحِ سببِ تخريجه عن محمد بن حيان الرازي (٢٥) خمسة وعشرين حديثاً، وعن سفيان بن وكيع بن الجراح (٥٥) خمسة وخمسين حديثاً، ولم يخرج عن البخاري سوى (١٠) عشرة أحاديث، ولا عن مسلم إلاّ حديثاً واحداً، ولا عن أبي داود سوى ثلاثة أحاديث.

والشيوخُ الذين أكثرَ الترمذيُّ من تخريج أحاديثهم فخرَّج عن أحدهم زيادةً على مئة حديثٍ كانوا تسعةَ شيوخ، هم على الترتيب الآتي:

١ ـ قتيبة بن سعيد، خرج عنه (٦٠١) ستمئة حديث وحديثاً واحداً.

٢ ـ محمد بن بشار (بندار)، خرج عنه (٤٤٢) أربعمئة واثنين وأربعين حديثاً.

٣ ـ محمود بن غيلان المروزي، خرج عنه (٢٩٢) مئتين واثنين وتسعين حديثاً.

٤ ـ هناد بن السري، خرج عنه (٢٨٠) مئتين وثمانين حديثاً.

٥ ـ أحمد بن منيع البغوي، خرَّج عنه (٢٤٩) مئتين وتسعة وأربعين حديثاً.

٦ ـ محمد بن يحيىٰ العدني، خرج عنه (١٨٠) مئة وثمانين حديثاً.

٧ ـ محمد بن علاء الهمداني، خرج عنه (١٧٦) مئة وستة وسبعين حديثاً.

٨ ـ علي بن حجر السعدي، خرج عنه (١٦٣) مئة وثلاثة وستين حديثاً.

٩ ـ عبد بن حميد الكشي، خرج عنه (١٥٨) مئة وثمانية وخمسين حديثاً.

فإذا نظرنا إلىٰ جملةِ أحاديثِ هؤلاءِ الشيوخِ التسعة التي بلغت (٢٥٤٧) ألفين وخمسمئة وسبعة وأربعين حديثاً، فعلمْنَاها تزيدُ علىٰ نصف حجم الكتاب؛ تبيَّن لنا دقة اختيار الترمذيِّ، وحسن صنيعه.

الشيخُ الأول: قتيبة بن سعيد الثقفي:

قتيبةُ بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي ـ مولاهم ـ أبو رجاء البلخي البغلاني، وبغلان: قرية من قرىٰ بلخ[1]، وقد ذكر في اسمه أقوال، ولدَ سنة (١٤٨ أو ١٥٠هـ) ثمان وأربعين أو خمسين ومئة، وتوفي سنة أربعين ومئتين رحمه الله تعالىٰ عن أكثر من تسعين سنة.

روى عن (١١٧) مئةٍ وسبعةَ عشر شيخاً منهم أفذاذ العلماء، وقدماؤهم من بينهم: سفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وأبو عوانة الوضاح اليشكري ووكيع.

وروىٰ عنه (٥١) واحد وخمسون راوياً، منهم: الأئمةُ الخمسة ـ سوىٰ ابن ماجه ـ وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، ويحيىٰ ابن معين.

لم يترجمه أحدٌ في الضعفاء ولا الذهبي في «الميزان»، وإنما ذكروا له حديثاً واحداً أخطأ فيه هو أو شيخُه الليث بن سعد، قال الذهبي في «النبلاء»: لا أعلمهم نقموا عليه إلا هذا الحديث الواحد! ووثّقَه جماهيرُ الحفّاظ النقاد، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ ثبت من العاشرة، مات سنة أربعين عن تسعين سنة (ع).

فإذا أراد الترمذي أن يروي «موطأ مالك»، فلا يكون بينه وبين مالك إلا قتيبة، ويكون قد شارك شيوخه الحفاظ من أمثالِ البخاري ومسلم في هذا السند العالي ناهيك عن الإتقان.

قال الذهبيُّ في «التذكرة»: الشيخ الحافظ، محدث خراسان... كان ثقةً عالماً صاحب حديث ورحلات.

وقال في «النبلاء»: شيخُ الإسلام، المحدث الإمام، الثقة الجوّال، راويةُ الإسلام.. وذكر له الحديثَ الذي أخطأ فيه، ثم نقل أنَّ بعضهم اتهم خالداً المدائني أنه أدخله علىٰ الليث وسمعه قتيبة منه.

---

(١) بلخ إحدىٰ مدن خراسان، وبغلان إحدىٰ قراها الجميلة النَّزِهَة، «معجم البلدان» (١: ٤٦٨ و٤٧٩).

قال الذهبي: «هذا التقريرُ يؤدي إلىٰ أنَّ الليث كان يقبل التلقين ويروي ما لم يسمع، وما كان كذلك، بل كان حجة متثبتا، وإنما الغفلةُ وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخَ صدقٍ قد روىٰ نحو مئة ألف حديث، فيغتفر له الخطأ في حديثٍ واحد» رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه[١].

الشيخ الثاني: محمد بن بشار العبدي (بُندار):

هو محمد بن بشار بن عثمان بن داود العبدي، أبو بكر البصري (بندار)، وإنما قيل له: بندار لأنه كان بُنداراً في الحديث، والبندار: الحافظ؛ لُقِّبَ بذلك لأنه جمع حديث بلده.

روىٰ عن سبعين شيخاً فيهم أساطينُ العلماء والمحدّثين من مثل عبد الرحمٰن بن مهدي، ومحمد بن جعفر (غندر)، وأبي الوليد الطيالسي، ووكيع بن الجراح ويحيىٰ ابن سعيد القطان.

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وثلاثون راوياً، منهم الأئمة الستّة، وإبراهيم الحربي، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وأبو خليفة الجُمَحي، وابن خزيمة، وابن السراج.

اختلفَ العلماء فيه؛ فكذبه عمرو بن علي الفلاّس، وعرّض به أبو موسىٰ العَنْزي، وعبد الله بن محمد بن سيّار بأنه يسرق الحديث إذا تمكَّن من ذلك، وقال عبد الله ابن الدورقي: كنّا عند يحيىٰ بن معين، وجرىٰ ذكر بندار، فرأيت يحيىٰ لا يعبأ به ويستضعفه، ورأيت القواريري لا يرضاه وقال: كان صاحب حَمام. اهـ.

نقل هذا أبو الفتح الأزدي، ثم قال: (بندار) كتبَ عنه الناسُ وقبلوه، وليس قول يحيىٰ والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحداً ذكره إلا بخير.

---

(١) مصادر ترجمته مودعةٌ في «أعلام النبلاء» (١١: ١٣) و«تهذيب الكمال» (٢٣: ٥٢٣)، وانظر «تذكرة الحفاظ» (٢: ٤٤٦)، و«التقريب» (٥٥٢٢).

قال أبو داود السجستاني: كتبتُ عن بندار نحواً من خمسين ألف حديث وكتبتُ عن أبي موسىٰ شيئاً، وهو أثبتُ من بندار، ولولا سلامةٌ في بندار؛ تُرِكَ حديثه.

قال محقق «تهذيب الكمال» د. بشار عواد: «يعني: إذا سها أو غلط؛ يحمل ذلك علىٰ سلامة نيّته، وعدم تعمده». اهـ.

قلتُ: بل أزيد أنَّ فيه غفلة، بدليل الروايةِ التي ساقها المزيُّ عَقِبَ كلام أبي داود، فقد أسند من طريق الخطيب إلىٰ إسحاق بن إبراهيم القزاز أنه قال: كنا عند بندار؛ فقال في حديثٍ عن عائشة رضي الله عنها قال: قالت رسول الله ﷺ ـ هكذا ـ فقال له رجل يسخر منه: أعيذك بالله ما أفصحك[١].

فقال: كنا إذا خرجْنَا من عند روح ـ يعني ابن عبادة ـ دخلنا إلىٰ أبي عبيدة ـ يعني معمَر بن المثنىٰ ـ؛ فقال الرجل: بان عليك ذلك!

قال الذهبي: كذَّبه الفلاَّس، فما أصغىٰ أحد إلىٰ تكذيبه، لتيقنهم أن (بنداراً) صادق أمين.

قال ابن خزيمة: سمعتُ (بنداراً) يقول: اختلفت إلىٰ يحيىٰ بن سعيد القطان نحواً من عشرين سنة.

وقال: حدثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار، محمد بن بشار (بندار)، وذكر حديثاً من طريقه، وقال الحافظُ ابن حجر: ثقة ثبت مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين وله بضع وثمانون سنة. اهـ[٢].

قلتُ: هذا الكلام المتدافع يحتاج إلىٰ توضيح؛ فإن النقاد الذين أثنَوْا لم يبيّنوا أسباب الثناء، والذين جرحوا لم يوضِّحوا أسباب الجرح.

---

(١) قلت: إن العجم عامة يذكرون المؤنث والعكس في الخطاب، فلعل بنداراً كان لا تزال لديه عجمة من أثر البيئة التي ولد ونشأ فيها؟

(٢) مصادر ترجمته: «تاريخ بغداد» (٢:١٠٣)، و«تهذيب الكمال» ومصادره (٢٤:٥١١) و«النبلاء» ومصادره (١٢:١٤٤)، و«الميزان» (٣:٤٩٠).

وقول القائل: احتجَّ به العلماء وقبلوه، يقودُنا إلىٰ التقليد من غير معرفة الدليل، وهذا ليس شأنَ أهل العلم، فلا بدَّ إذن من بيان دفع الاعتراض؛ لتسلم الموافقة فأقول:

إنّ مما استقرّ عليه الأمرُ عند المحدّثين أنّ أسبابَ التعديل كثيرةٌ جداً، ولهذا فلا يُسأَل المعدِّل عن أسباب التعديل، ولكن يُسأل الجارح عن أسباب الجرح، ويطالب بتفسير الجرح إذا كان غير مفسَّر.

والحافظُ (بندار) كتبَ عنه أبو داود السجستاني الناقد خمسين ألف حديث، وقال هو عن نفسه فيما رواه الخطيب البغداديُّ من طريق ابن خزيمة عنه: ما جلستُ مجلسي هذا ـ يعني للتحديث ـ حتىٰ حفظتُ جميع ما خرّجته[1].

وجملةُ التهم الموجَّهة إليه: الكذبُ، وسرقةُ الحديث، والتحديث من كتب الآخرين، والغفلة.

ـ أما عن الكذب: فقد اتَّهمه به عمرو بن علي الصيرفي الفلاس.

ـ وأما سرقةُ الحديث: فقد اتّهمه بها قرينه أبو موسىٰ، محمد بن المثنىٰ العنزي.

ـ وأما التحديثُ من كتب الآخرين: فقد اتهمه بها عبد الله بن محمد بن سيار.

ـ وأما الغفلة: فقد اتهمه بها تلميذه أبو داود السجستاني.

ـ وزاد القواريريُّ، فقال: كان صاحب حَمَام.

وكلُّ الجارحين من معاصري الحافظ (بندار)، وكلُّهم أئمةٌ كبار، لا يجوز إغفال كلامهم بمثل هذه الاطلاقات العامّة التي تقدمت.

وإن أوّلَ ما يجب أن يُنْظَر فيه حيالَ المعاصرين، قضية الحسد والنفاسة، فهل كان شيء من هذا في واقعة (بندار)؟

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢: ١٠٤).

قال الحافظُ في التقريب: محمد بن المثنىٰ بن عبيد العنزي أبو موسىٰ البصري المعروف بالزَّمِن: ثقة ثبت، من العاشرة، كان هو و(بندار) فرسي رهان، وماتا في عامٍ واحدٍ![١].

وقال أبو الحسين عبد الله السمناني: كان أهل البصرةِ يقدِّمون أبا موسىٰ علىٰ (بندار)، وكان الغرباء يقدمون بنداراً علىٰ أبي موسىٰ.

وقال محمد بن المسيب الأرغياني: لما مات (بندار) جاءَ رجلٌ إلىٰ أبي موسىٰ فقال: يا أبا موسىٰ البشرىٰ مات (بندار)! قال: جئت تبشرني بموته؟! عليّ ثلاثونَ حجة إن حدَّثت أبداً بحديث! فبقي أبو موسىٰ بعد (بندار) تسعين يوماً ـ ولم يحدث بحديث ـ ومات[٢].

قال أبو عبد الرحمٰن السُّلَمي: سألت الدارقطنيَّ عن أبي موسىٰ محمد بن المثنىٰ فقال: أحد المحدّثين الثقات، وسألته من يقدّم من أبي موسىٰ وبندار؟ فقال: أبو موسىٰ؛ لأنه أسنُّ وأسند!

وسئل عمرو بن علي الفلاّس عنهما: أبي موسىٰ وبندار؛ فقال: ثقتان، يُقْبل منهما كل شيء إلا ما تكلَّمَ أحدُهما في صاحبه، وكان أبو موسىٰ فيه سلامةٌ، وكان يقول: لنا شرفٌ، قيل: أيُّ شرف؟

قال: نحن من عترة النبي ﷺ، صلىٰ الله علينا، يعني به قولَ النبي ﷺ «من صلَّىٰ علي صلاة، صلىٰ الله عليه بها عشراً». اهـ[٣].

قلتُ: يبدو أن هذا تفسيرٌ من عمرو بن علي؛ فأيُّ مناسبةٍ بين قوله: نحن من عترة النبي ﷺ، والصلاة عليه؟

---

(١) «التقريب» (٦٢٦٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢: ١٠٤).

(٣) «سؤالات السلمي للدارقطني» رقمي (١٦، ٣١٧)، والحديث صحيح أخرجه ابن حبان في صحيحه (٩٠٣)، وانظر تخريجه الموسع في «الإحسان» (٣: ١٨٦).

ولكن لعلَّه يريد أنه عدناني، وعدنان يتشعَّب منه مضر الحمراء، وربيعة الفرس وعنزة من ربيعة، فيصدق عليه أنه من عترة النبي ﷺ ومن آله بالمعنىٰ الأعم؛ فإن النبي الأكرم يقول معلماً: «اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد»[١]، ودعاء النبي ﷺ مجابٌ فيدخل فيه أبو موسى.

أو يريد الحديثَ الوارد: «صلّىٰ رسول الله ﷺ إلىٰ عَنَزَة» فحمله أبو موسىٰ العنزي علىٰ أنه شرف لقبيلتهم!

ومهما كان تأويل قوله؛ فإن الذي يعنينا من هذه النصوص أن أبا موسىٰ وبنداراً كانا فَرَسَيْ رِهان وبينهما نفاسة؛ فلا يُقبل قول أحدهما في الآخر.

وقول أبي موسىٰ: منّا قومٌ لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه، يعني به أنَّ بنداراً من هذا القبيل؛ فتسقطُ تُهمة سرقة الحديث بما تقدم.

وبقول علي الفلاس: أبو موسىٰ وبندار: ثقتان، يقبل منهما كل شيء؛ يسقط قوله هو: كان (بندار) يكذبُ علىٰ يحيىٰ بن سعيد القطان[٢].

فهذه الدعوىٰ لم يفسّرها الفلاس، ويبدو أنَّ (بنداراً) حدث عن يحيىٰ بن سعيد بما لم يعلمه هو، وهو ملازم للقطّان فقال ما قال، أو لعلَّه كان يريد أن بنداراً يخطىء علىٰ يحيىٰ بن سعيد، وحتىٰ هذه أو تلك؛ فهما دون ما بين الفلاّس الناقد، و(بندار) الحافظ الراوية من نفاسة، إذ كلاهما تلميذُ القطّان، وكلٌّ يزعم الاختصاصَ به، وطولَ الصحبة.

ـ وقضيةُ التحديث من كتب ـ يعني صحف وأوراق الآخرين ـ فقد أجاب الخطيب البغدادي عنها بقوله: «وإن كان يقرأ من كلّ كتاب؛ فإنه كان يحفظ حديثه» وساق بسنده النصَّ السابق بذلك.

---

(١) حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وابن حبان وغيرهم، انظر تخريجه الموسع في «الإحسان» (٣:١٩٣-١٩٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤:٥١٥).

فمن كان يحفظُ حديثَه، فلا يضرّه أقَرأَ من كُلِّ كتاب أم لم يقرأ إلا من كتابه، بل لعلَّ من يقرأ من كلّ كتاب ثم يميّزُ حديثَه من حديث غيره؛ أقدرُ ممن لا يجرؤ علىٰ هذا، خوف التخليط، لكن يجب عليه بيان ذلك؛ حتىٰ لا يتّهم كما هي الحال هنا.

ـ وأما الغفلة التي اتّهمه بها أبو داود فقد تعتري كبارَ السن، وقد يكون في الرجل سلامةٌ، ولا يكون كثيرَ الفطنة، فهذا لا يضيره بعد أن يكونَ ضابطاً لحديثه وهذا أبو موسىٰ العنزي كانت فيه سلامة، ولم يتركه أحد.

ـ وأما مسألة «الحَمَام» فقد ترجح عندي أنها الطيور، وليس «الحمّام» لأن بنداراً كان حائكاً، لا حمّامياً.

وقضية تربية الحمام يعدّها كثير من المحدثين والعلماء مما يخلّ بمروءة العالم قديماً وحديثاً.

ـ والحقُّ أنَّ تربيةَ الحمام للتمتع بالنظر إلى جمالها وأصواتها وتسبيحها، يدلّ علىٰ ذوقِ مربّيها ورقّةِ طبعه، ما لم يفعل ما يفعلُه السّفهاء من تطييرها والتلويح لها والزعيق والصفير، ورمي الحجارة، فمن فعل هذا؛ ثُلمت مروءتُه، لكن لا يَسقطُ حديثُه كما بينت في بحث سابق[1].

فهذه التّهم كلُّها قد سقطت، وبقي بندار الثقة الحافظ، راوية الإسلام الذي احتجّ به البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من أصحاب الصحاح.

أقول: بنحو هذا تُناقش التُّهَمُ الموجهةُ إلىٰ الرواة، لا بما قيل: كذّبه الفلاس فلم يلتفت إلىٰ تكذيبه أحد ـ مع جلالة قدر قائليه ـ، والله تعالىٰ أعلم.

واختيار الترمذي (بنداراً) للرواية عنه إنما كان لعلو إسناده وحفظه حديثَه، وكثرةِ حديثه الذي كتبَ منه أبو داود وحده خمسين ألف حديث، ويبدو أن أبا موسىٰ لم يكن مكثراً كذلك.

---

(١) «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل»، الباب السادس العدالة.

فلو ذهبنا إلىٰ أنّها خمسون ألف طريق لخمسة آلاف حديث، أو ألف حديث مثلاً؛ فإن بين يدي الترمذيِّ خياراتٍ هائلةً لانتقاء السّند الذي يريد الاحتجاج به، أو توجيه النقد إليه، كما سيأتي.

الشيخ الثالث: محمود بن غيلان المروزي:

هو محمود بن غيلان العدوي ـ مولاهم ـ أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد. قيل: إنه توفي سنة تسع وأربعين ومئتين، وصحّح الذهبيُّ أنه توفي سنة تسعٍ وثلاثين في رمضان، قاله البخاري والنسائي.

رویٰ عن ثمانيةٍ وخمسين شيخاً، منهم: حماد بن أسامة، وأبو عاصم وسفيان بن عيينة، والفضل بن دكين، وعبد الرزاق، والطيالِسِيّان.

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرون راوياً، منهم: الجماعة سوىٰ أبي داود، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، وابن خزيمة، وابن السراج.

لم يترجمه أحدٌ في الضعفاء، ولم يذكره الذهبي في الميزان، ووثّقه أحمد وأبو حاتم والنسائي وابن حبان ومَسْلَمة بن قاسم، وقال الحافظ (٦٥١٦): ثقة.

وقال الذهبي: الإمام الحافظ الحجة، من أئمة الأثر، وفرسان الحديث[١].

قلتُ: مثل محمود بن غيلان قليل في المحدثين، فما أقل من لم يُحْصِ له النقّاد زلّةً يذكرونه من أجلها في كتب الضعفاء.

فاختارَ الترمذيُّ الروايةَ الكثيرة عنه بسبب هذه الوثاقة المتناهية، وعُلوّ الإسناد والمعرفة بالحديث وعلله، وإلا لما وصفه الذهبي بأنه حجة من أئمة الأثر، وفرسان الحديث، رحمه الله تعالىٰ.

---

(١) مصادر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢٧: ٣٠٥) ومصادره، «النبلاء» (١٢: ٢٢٣) ومصادره.

الشيخ الرابع: هناد بن السَّرِي التميمي:

هو هناد بن السري بن مصعب التميمي الدارمي، أبو السَّرِيّ الكوفي، ولد سنة اثنتين وخمسين ومائة، وتوفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين ومئتين (عخ م ٤) وعاش إحدىٰ وتسعين سنة.

روى عن تسعةٍ وثلاثين شيخاً، منهم: أبو أسامة، وابن عينية، وشريك، وابن المبارك، وهشيم، ووكيع، وأبو معاوية الضرير.

وروى عنه سبعةَ عشر راوياً، منهم: البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» اتفاقاً، لا اجتناباً ـ كما قال الذهبي ـ وبقية الجماعة، وبقيّ بن مَخْلَد الأندلسيّ، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وأبو العبّاس السرّاج.

لم يترجمه أحدٌ في الضّعفاء ولا الذهبي في «الميزان»، وأوصىٰ أحمد بالكتابة عنه، وكان وكيع يعظّمه ـ وهو شيخه ـ ووثّقه النسائي وابن حبان، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال في «التقريب» (٧٣٢٠): ثقة.

قال الذهبي: الإمامُ الحجة القدوة زين العابدين مصنّف كتاب «الزهد» وغير ذلك، كان من الحفّاظِ العباد.

ومثلُ هنّاد في سنّه وعلو سنده وورعه وتقواه، وكونه صاحبَ مصنّفات، هل يسألُ الترمذي عن سبب إكثاره عنه، فعمن يكثر إذن؟! رحمه الله تعالىٰ[١].

الشيخ الخامس: أحمد بن منيع البغوي:

هو أحمدُ بنُ منيع بن عبد الرحمٰن البغوي، أبو جَعْفَر البغدادي، أصلُه من مرو الرَّوْذ، وهو جَدّ أبي القاسم البغوي لأمّه، ولد سنة ستين ومائة، ومات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (ع)، ونقل ابن أبي حاتم، أنَّ كنيته أبو عبد الله.

---

(١) مصادر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٠: ٣١١) ومصادره، «النبلاء» (١١: ٤٦٥) ومصادره.

رویٰ عن سبعةٍ وأربعين شيخاً، منهم: إسماعيلُ ابن عُلَيّة، وابن عيينة، وابن المبارك، وأبو معاوية الضرير، وهشيم، ووكيع، ويزيد بن هارون.

وروىٰ عنه عشرون راوياً، منهم: الجماعة لكن البخاري بواسطة، وأبو يعلىٰ الموصلي، وابن خزيمة، وأبو العباس السراج، وحفيده أبو القاسم البغوي.

لم يترجمه أحدٌ في الضعفاء، ولا الذهبي في «الميزان»، ووثقه النسائي، وصالح ابن محمد البغدادي، وابن حبّان، ومسلمة بن قاسم، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: لا بأس به.

قال الذهبي: الإمام الحافظ الثقة، رحَلَ وجمعَ وصنَّف المسند، وكان ورعاً عابداً يختم كُلَّ ثلاث.

قلتُ: وصفَه بذلك أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الأصبهاني، وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ من العاشرة مات سنة أربعٍ وأربعين، وله أربع وثمانون سنة (١١٤)[١].

قلتُ: فمثلُه حريٌّ بالترمذي أن يعتمدَه رُكناً من أركان كتابه، ويحرصَ علىٰ كثرة التخريج عنه، رحمه الله تعالىٰ.

هؤلاءِ خمسةُ شيوخٍ خَرَّج عنهم الترمذيُّ في «العلل» و«الجامع» قرابة ألفي حديث، وخرَّج عن مئتي شيخ وعشرة شيوخ الألفين الأُخَر!

وقد تبين مما سبق علوُّ منزلتهم، ودقة اختيار الترمذي لهم، رحمه الله تعالىٰ وإياهم أجمعين.

المسألة الخامسة: شيوخ الترمذي في دراية الحديث (النقد الحديثي):

إنَّ الشيوخَ الذين قدَّمتُ ذكرهم في شيوخِ الترمذيِّ المكثرين من الرواية، ليسوا بعيدين عن درايةِ الحديث ونقده؛ لأن الحافظَ الذهبي ترجم جميعهم في تذكرته التي ذكر فيها أسماء:

---

(١) مصادر ترجمته: «تهذيب الكمال» (١: ٤٩٥) ومصادره، «النبلاء» (١١: ٤٨٣) ومصادره.

«معدِّلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف» اهـ[١].

بيدَ أنني أعني شيوخَه المختصّين في هذا العلم، علم نقد الحديث بفرعيه: الجرح والتعديل والعلل.

ومن الشيوخِ النقاد الذين لقيهم وأخذ عنهم العلم: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمٰن السمرقندي، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني وعمرو بن علي الفلاّس البصري، ومحمد بن عبد الرحيم البغدادي المعروف بصاعقة، وأبو زرعة الرازي... إلخ.

فهؤلاء جميعاً من علماءِ رواية الحديث، ودرايته، وقد اطّلع الترمذي علىٰ مصنّفاتهم في الرواية، ومصنّفاتهم في الدّراية، وكلُّهم يُعَدُّ من مصادر الترمذي في نقد الحديث، من وجهة نظري.

غير أننا رأينا الترمذيَّ سطَّر شهادةً راقيةً لثلاثةٍ منهم دون غيرهم فقال: «وما ذكرنا في كتابنا هذا من اختيار الفقهاء...، وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو مما استخرجته من كتاب التاريخ.

وأكثرُ ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمٰن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقلُّ شيء عن عبد الله وأبي زرعة.

ولم أر أحداً بالعراق، ولا بخراسان في معنىٰ العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل، رحمه الله تعالىٰ»[٢].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١: ١).

(٢) «العلل» المفرد بآخر «الجامع» (٥: ٩٣-٦٩٤) و«شرح ابن رجب» (١: ٣٣٧).

قال الحافظ ابنُ رجب: «اعلم أنَّ أبا عيسى ـ رحمه الله ـ ذكر في هذا الكتابِ مذاهبَ كثيرٍ من فقهاء أهل الحديث المشهورين كسفيان، وابن المبارك، ومالك والشافعي، وأحمد وإسحاق.

وذكرَ فيه كثيراً من العلل والتواريخ والتراجم، ولم يذكر أسانيدَ أكثر ذلك فذكر ههنا أسانيد مجملة، وإن كان لم يحصلُ بها الوقوف علىٰ حقيقة أسانيد ذلك، حيث ذكر أنَّ بعضه عن فلان وبعضه عن فلان، ولم يبين ذلك البعض ولم يميّزه، وقد ذكر أنه بيّن ذلك علىٰ وجهه في كتابه الذي فيه الموقوف.

وكأنه ـ رحمه الله ـ له كتاب مصنَّف أكبرُ من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة مذكورةٌ كلُّها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلاً من الموقوفات.

وأما التواريخ والعلل والأسماء ونحو ذلك فقد ذكر أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب تاريخ البخاري، وهو كتابٌ جليل، لم يسبق إلىٰ مثله ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وهو جامع لذلك كله»[1].

قلتُ: لي مع كلام الحافظ ابن رجب عدة وقفات عجلى:

١ ـ عدمُ تبيين أبي عيسىٰ الترمذي نسبةَ كلِّ قول إلىٰ صاحبه بالإسناد لا يضر إذا كانت الأقوال المنسوبة في كتاب مصنَّف.

وهؤلاء العلماء الذين نقل الترمذي أقوالهم الفقهية كلُّهم أصحاب مذاهب دونوها بأنفسهم، أو دوَّنها تلامذتهم عنهم، ففي كتاب سماه: «الجامع الكبير المختصر» لا يحتاج الترمذي إلىٰ أكثر من هذه الإشارة السريعة، لوجود هذه الأقوال في كتب أولئك العلماء، لمن أراد الاطلاع.

٢ ـ كتاب الآثار الموقوفة: يريد به الترمذي ما هو أشمل من المعنىٰ الاصطلاحي الحديثي ـ أعني أقوال الصحابة وأفعالهم رضي الله عنهم ـ وإنما يعني به كل ما ليس

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١: ٣٣٧-٣٣٨).

مرفوعاً إلى النبي ﷺ بدليل أنه ذَكَر ذلك عقب عَرْضه أسانيدَه إلىٰ مذهب أحمد وإسحاق.

فأقوالُ أحمدَ وإسحاق والشافعي فمن فوقَهم من المقطوعات، وليست من الموقوفات الاصطلاحية.

فقول الحافظ ابن رجب: «يذكر فيه قليلاً من الموقوفات» غيرُ دقيق، بل غير مرادٍ للترمذي أصلاً.

٣ ـ نسبَ الحافظُ ابن رجب إلىٰ الترمذي أنه ذكرَ أنّ أكثرَ كلامه النقدي استخرجه من كتاب تاريخ البخاري. . .، وهو جامع لذلك كلّه، وهذا كلام غير صحيح؛ فإن كل إمامٍ من الأئمّة الستة وغيرهم لا يمكن أن يصنف كتاباً في الرواية حتىٰ يصنِّف قبله كتاباً في تاريخ الرواة وكتاباً في علل الأحاديث: إما مرتباً علىٰ الرواة، أو علىٰ الموضوعات.

قال الحافظ الإدريسي: «كانَ الترمذيُّ أحدَ الأئمة الذين يقتدىٰ بهم في علمِ الحديث، صنّف «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجل عالم متقن».

وقال الحافظُ الذهبي: «مصنف «الجامع» و«العلل» وغير ذلك».

وقال الحافظ ابن حجر: «ولأبي عيسىٰ كتاب «الزهد» مفرد لم يقع لنا، وكتاب «الأسماء والكنىٰ». . .»[1].

وقد بيّن محقّق «العلل الكبير» بالأدلة الكثيرة، أن الترمذي صَنّف العلل قبل الجامع[2].

فكتاب «العلل الكبير» للترمذي، وكتاب «التاريخ» وكتاب «الأسماء والكنىٰ» هي مواطن المادة النقدية لكتاب «الجامع» وليس تاريخ البخاري[3]، والترمذي يقول:

---

(١) انظر في هذا كله «النبلاء» (١٣ : ٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٩ : ٣٨٨-٣٨٩).

(٢) «العلل الكبير» تحقيق الدكتور حمزة ذيب مصطفىٰ (ص٣٧، ٣٩-٤٠).

(٣) وكل الذي فعله محقق «شرح علل الترمذي» الدكتور همام سعيد حيال ما تقدم أنه قال لنا بأن «التاريخ الكبير» للإمام البخاري مطبوع في الهند (١ : ٣٣٨) فقد أوفىٰ علىٰ الغاية، جزاه الله خيراً!

ذاكرتُ، ولم يقل وجدت في تاريخ البخاري، علىٰ أنّ كثيراً من المادة العلميةِ في كتاب «الجامع» أوسع بكثير مما في كتاب «التاريخ» للبخاري، مع عدم التنكر لإفادة الترمذي من البخاري، وإكباره له أيّما إكبار.

وعودٌ علىٰ بدء.. يحسنُ أن أعرض سريعاً لشيوخِ الترمذيِّ النقاد معرّفاً بهم أدنىٰ تعريف لأقفَ وقفةً متأنّية مع الإمام البخاري رحمه الله تعالىٰ فأقول: كان من شيوخ الترمذي في الرواية الحافظ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) صاحب «أحوال الرجال» المشهور.

وسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) له في الرجال والعلل «سؤالاته لأحمد بن حنبل» و«سؤالات الآجري» وله غير ذلك، وله مقولات كثيرة في النقد ضمّنها كتابه السنن[١].

والإمام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدّارمي (ت ٢٥٥هـ) لم يصلنا من كتبه المصنّفة في النقد ـ في حدود علمي شيء ـ لكن في كتاب «الجامع» للترمذي عدّة نصوص، وفي «العلل الكبير» له عدّة نصوص أيضاً، سنفيد منها في مصادر الترمذي في النقد، إن شاء الله تعالىٰ.

ومحمد بن يحيىٰ بن عبد الله بن فارس الذهلي، عالم أهل المشرق، صاحب كتاب «علل حديث الزهري» المشهور، تكلّم فيه علىٰ العلل والجرح والتعديل كلامَ خبير متمكن، وكتابُه هذا لم يَصل إلينا ـ في حدود علمي ـ ولكنه كان بين يدي الترمذي والأجيال التي بعده.

وشيخُه عمرو بن علي الصيرفي الفلاّس (ت ٢٤٩هـ) له كلام في الجرحِ والتعديلِ كثير، «وسؤالات ليحيىٰ بن سعيد»، وكلامُه منثور في كتب الرجال والعلل.

---

(١) كتب فيها الدكتور محمد سعيد حوىٰ رسالة بعنوان: «مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن» وهي من أجود الرسائل المعاصرة في علم الحديث في تقديري.

وأبو زرعةَ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت ٢٦٨هـ) له كلامٌ كثير منثور في كتابَي «الجرح والتعديل» و«العلل» كلاهما لابن أبي حاتم، وله كتاب «الضعفاء» و«سؤالات البرذعي» في الجرح والتعديل[١].

هذه الثروةُ العلمية وغيرُها كثير كانتْ بين يدي الترمذيِّ قبل أن يصنِّف كتبه، أو حينها؛ فماذا عن شيخه الكبير الإمام البخاري؟

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ـ مولاهم ـ البخاري (ت ٢٥٦هـ) صنَّف كتابه «الجامع الصحيح» من جملةِ مروياته التي بلغت مئات الألوف من الرواياتِ والطرق، وبذلَ جهدَه في تحريره وتنقيته، حتىٰ خرّج فيه أصحَّ الأحاديث المروية عن النبي ﷺ حسب اجتهاده، لكن كلامنا هنا ليس فيما يخص الصحيح، وإنما في قضايا العلل والرجال.

وقد صنَّف البخاري في ذلك «التاريخ الكبير»، و«التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير»، و«الضعفاء الكبير» و«الضعفاء الصغير»، ولو جمعت مادة هذه الكتب العلمية كلها وصُنِّفَت تصنيفاً موضوعياً لكانت ثروة ضخمة.

لكن أسلوب الإمام البخاري في كتبه هذه كلِّها غامض، يعتمد الإيجاز الشديد والإشارة السريعة، فكان كثيـر من ذلك الغموض يفسره الأئمـة: العقيلي، وابن حبّان، وابن عدي في كتبهم، وهذا يعني أنه لا غنىٰ عن هذه الكتب لفهم كتب البخاري[٢].

وقد كانت عناية الترمذي بأقوالِ شيخه البخاريِّ فائقة، وكان اهتمامُه بها كبيراً؛ لأنه في نظره سيد المحدثين النقاد في عصره، ولكنّ هذا لا يعني أنّه استخرج مادّة النقد الضخمة في كتابه الجامع، من كتاب التاريخ للبخاري.

---

(١) وقد درس ذلك كلَّه دراسة جيدة الأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي ضمن رسالته لنيل درجة الدكتوراه، بعنوان: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية».

(٢) وقد كتب الشيخ محمد سعيد حوىٰ رسالته الموسومة «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» لنيل درجة الدكتوراه من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، وهي رسالة علمية متينة، لا غنىٰ لباحث في نقد الإمام البخاري عنها.

وسيأتي الكلامُ علىٰ مدى تأثر الترمذي بالبخاري عند حديثنا علىٰ مصادر الترمذي في النقد.

المسألة السادسة: شيوخ الترمذي الضعفاء:

خرَّج الترمذيُّ في كتابيه «الجامع» و«العلل» عن مائتين وأربعة وعشرين شيخاً، انتقد الحفاظ عدداً منهم، ومن قبيل تقريبهم بين يدي هذه المسألة؛ عرضتهم علىٰ «تقريب التهذيب» لابن حجر فكانوا عشرين شيخاً، وتنتظمهم الألفاظ النقدية الآتية:

ـ مقبول:

١ ـ سِبَاع بن النَّضْر السَّمَرْقندي: له حديث واحدٌ متابعة في قصة حجته من أجل سماع حديث (٣١٤٩).

٢ ـ عبد الله بن الوضَّاح الكوفي اللؤلؤي: له حديثان (١٩٨٩، ٣٢٠٧).

٣ ـ عبد الرحمٰن بن الأسود بن المأمول الهاشمي: له خمسةُ أحاديث (١٠٥٢، ١٤٢٤، ٢٨٣٣، ٣٢٥٧، ٣٤٤٩).

٤ ـ علي بن عيسىٰ الكَرَاجِكي: له أربعة أحاديث في الجامع (٤٧٩، ١٦٠٩، ١٧٩٧، ٢٠٠١)، وواحد في العلل (٢٨٦).

٥ ـ محمد بن الحسين بن أبي حَلِيمَة القَصْري: له حديثٌ واحد (٣٦٣٨).

٦ ـ محمد بن عَمرو بن نَبْهان البصري: له حديثان (٢٣٥٠، ٣٢٧٩).

٧ ـ مَكْتوم بن العبّاس الترمذي ويقال: المروزي: له حديث واحد (١٠٧٠).

٨ ـ هُرَيم بن مِسْعَر الأَزْدي: له حديثان (٢٦١٣، ٢٨٩٢).

والمقبول من الرواة هو المعتبر به عند المتابعة في نظر الحافظ ابن حجر، فإن لم يتابع فهو ليِّنُ الحديث.

ـ ليّن الحديث:

١ ـ الحسينُ بن يزيد الطحان: له ستة أحاديث في «الجامع» (٢٥٣٦، ٣٠٩٥، ٣٥٥٩، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٨٧٤)، وواحد في «العلل» (٢٦٠).

٢ـ محمّد بن موسىٰ الحَرَشي: له تسعةُ أحاديث، انظر رقم (١٧٣) من الملحق.

٣ ـ يحيىٰ بن طلحة اليَرْبُوعي: له حديثٌ في «الجامع» (١٦٤٠)، وحديثان في «العلل» (٣٣، ٢٩٣).

ـ ضعيف:

١ ـ محمد بن حميد بن حيان الرازي: له خمسة وعشرون حديثاً، انظر رقم (١٤٥) من الملحق.

٢ ـ محمد بن سنان القزاز: له حديثٌ واحد في «العلل» (١٩٣).

ـ مستور:

١ ـ إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي: له حديث واحدٌ في «الجامع» (٢١٥٦).

٢ ـ الحسين بن محمد الجريري البَلْخي: له أربعةُ أحاديث في «الجامع» (٧٤٨، ٢٢٨٥، ٢٢٩٣، ٢٦٨٩).

ـ مجهول:

ـ علي بن الحسن الكوفي: وليس باللآني، له حديثان في الجامع (٥٢٨، ٣٦٦١).

ـ ليس بالقوي:

ـ محمد بن يزيد العجلي: له أربعة عشر حديثاً انظر رقم (١٨٧) من الملحق.

ـ متروك:

١ ـ سفيان بن وكيع بن الجراح: له خمسةٌ وخمسون حديثاً، انظر الملحق (٧١).

٢ ـ عمر بن إسماعيل الهمداني: له خمسة أحاديث (٢٣٦٥، ٢٥٠٦، ٣٢١٩، ٣٤١٧، ٣٦٦٩).

٣ ـ العلاء بن مسلمة الروّاس: له حديثٌ واحد (١٩١٣).

هؤلاء عشرون شيخاً من الضعفاء، خرّج الترمذي عن بعضهم حديثاً واحداً وعن بعضهم عدّةَ أحاديث، وخرّج عن بعضهم أضعافَ ما خرّج عن البخاري ومسلم والدارمي وأبي داود وأبي زرعة مجتمعين، فما سببُ ذلك وكيف خرّج عنهم؟

قبل أن أعرضَ لنماذجَ من المقلّين، ثم أتوقفَ وقفةً وئيدة عند المكثرين، أذكرٌ بأنني دائماً أقول: **كتابُ الترمذي كتاب نقدٍ بالدرجة الأولىٰ، وكتابُ روايةٍ بالدرجة الثانية.**

وسوفَ أبدأُ بالمتروكين لأنّهم الأسوأُ حالاً، وعسىٰ أن نكتفي بالتمثيل بهم عن التطويل.

ـ خرّج الترمذي عن ثلاثةٍ من المتروكين في «الجامع» واحداً وستين حديثاً:

ـ أما العلاء بن مسلمة الرواس: فليس له في «الجامع» سوىٰ حديث عائشة في فضل تربية البنات (١٩١٣)، وقال: هذا حديث حسن[1]، وإنّما خرّجه الترمذي لعلوّ سنده عنه، وهو عند البخاري ومسلم[2] من غير هذه الطريق، لكن المزيّ عزاه إلىٰ الترمذي وحده؛ لأن الترمذي خرّج هـذه الطريق المتكلَّم عليها لبيان أن الحديث إذا كان محفوظاً؛ فلا يضر أن يرويه المحدّث من طريق شيخ عالي الإسناد وإن كان ضعيفاً، وسيأتي تفصيل ذلك عند كلامنا علىٰ التخريج أصلاً ومتابعة في مبحث التخريج.

ـ وخرّج لعمر بن إسماعيل خمسة أحاديث:

الأول: (٢٣٦٥) في الزهد، وقال: حسن صحيح غريب من حديث بيان، ثم ساقَه من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس، وقال: حسن صحيح؛ فعمر فضلةٌ في السند ليس غير.

الثاني: (٢٥٠٦)، وقال حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمداني: حدثنا حفص بن غياث (ح).

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٢: ٩٦)، و«جامع الأصول» (١: ٤١١)، وعزاه للبخاري ومسلم والترمذي.

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة، «باب اتقوا النار ولو بشق تمرة» (١٣٥٢) ومسلم في البر والآداب «باب فضل الاحسان إلىٰ البنات» (٢٦٢٩-٢٦٣٠).

وأخبرنا سلمة بن شبيب: حدثنا أمية بن القاسم الحذاء البصري: حدثنا حفص بن غياث، فلا يخفىٰ أن عمر بن إسماعيل فضلةٌ في الإسناد؛ لأن مدار الحديث علىٰ حفص بن غياث.

الثالث: (٣٢١٩)، وقال الترمذي: حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد: حدثني أبي عن بيان عن أنس بن مالك.

قلتُ: هذا سند عالٍ جداً بالنسبة للترمذي، فقال الترمذي: حسن غريب من حديث بيان وروىٰ ثابت عن أنس هذا الحديث بطوله اهـ.

وهذا يعني أنَّ بياناً تُوبع علىٰ الحديث متابعةً تامةً من ثابت البناني، فصار كلُّ مَنْ دونه فضلةً في السند، إذ أخرجه البخاري من طريق قبيصة عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير؛ فلو أراد إخراجَه من طريق البخاري لاحتاج إلىٰ واسطةٍ رابعة، ولما أضاف جديداً[١].

الرابع: (٣٤١٧) خرَّج له حديثاً عن أبيه، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعّي بن حِراش، عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً، وقال: حسن صحيح.

الخامس: (٣٦٦٩) خرَّج له حديثاً عن سعيدِ بن مسلمة، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، وقال: سعيد بن مسلمة ليس عندهم بالقوي، وقد روي هذا الحديث أيضاً من غير هذا الوجه عن نافع عن ابن عمر.

هذه خمسةُ أحاديثَ أيضاً احتج الترمذيُّ بأربعة منها، ونبه إلىٰ أن ضَعْفَ الخامس هذا ليس من قِبَل عمر بن إسماعيل، وإنما الضّعفُ من غيره.

وكأنه يريد أن يقول: عمر بن إسماعيل ليس متروكاً، بل هو في مرتبة الاعتبار يحتج بما توبع عليه من حديثه.

---

(١) «تحفة الأشراف» (٢: ٢٣).

فإذا كان هذا شأن المتروكين فكل من فوقهم أحسنُ حالاً منهم، فسوف أقصر الحديث علىٰ ترجمة سفيان بن وكيع، ثم محمد بن حميد بن حيّان الرازي، وأنهي الكلام علىٰ طبقة الشيوخ؛ لأنّ مبنى كتابنا هذا علىٰ الاختصار، ولا يحتمل كلَّ هذا.

الشيخ الأول: سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي:

سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي، أخو مليح بن وكيع وعبيد بن وكيع، توفي سنة سبع وأربعين ومئتين (ت ق).

روىٰ عن ستة وأربعين شيخاً، منهم: إسماعيل ابن عُليّة، وحماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأبوه وكيع، ويحيىٰ بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون.

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرون راوياً، منهم: الترمذي، وابن ماجه، وبقي بن مخلد وأبو عروبة الحراني، وزكريا الساجي، والطبري، وابن خزيمة. . .

قال الحافظُ ابن حبان: «كان شيخاً فاضلاً صدوقاً، إلا أنه ابتلي بورَّاق سوء كان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، وكان يثق به؛ فيجيب فيما يُقْرأ عليه.

وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يرجع عن التحديث بها؛ فمن أجل إصراره علىٰ ما قيل له؛ استحق الترك.

وكان ابن خزيمة يروي عنه، وسمعته يقول: حدثنا بعض من أمسكنا عن ذكره وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً، أن لو خرَّ من السماء فتخطفه الطير؛ أحب إليه من أن يكذب علىٰ رسول الله ﷺ.

وما كان ابن خزيمة يحدِّث عنه إلا بالحرف بعد الحرف، وما سمعت منه عن سفيان بن وكيع إلا حديثاً «لأشعث بن عبد الملك فقط».

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قصةَ مراجعته إيّاه بشأن طرد وَرّاقه؛ فوعد بذلك لكنه لم يفعل، وحدَّث بأحاديثَ انتُقِدَتْ عليه، ونقل عن أبي زرعة أنه قال: كان يكذب

وقال أبو حاتم: ليّن، وقال البخاري: يتكلّمون فيه لأشياء لقَّنوه إياها وقال مرة: رأيتهم مجمعين علىٰ ضعفه.

وقال الذهبي في «النبلاء»: الحافظُ ابن الحافظ محدّث الكوفة، كان من أوعية العلم علىٰ لِين لَحِقَه.

وقال في الميزان: ساقَ له ابن عدي خمسةَ أحاديثَ منكرة السند لا المتن، ثم قال: له حديثٌ كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لُقِّنَ، يقال: له ورَّاقٌ يلقِّنه من حديثٍ موقوفٍ فيرفَعه، أو مرسلٍ فيوصِله، أو يُبدلَ رجلاً برجل.

وقال الحافظ في «التقريب»: (٢٤٥٦) «كان صدوقاً إلا أنه ابتليَ بورَّاق فأدخل في حديثه، فنصح؛ فلم يقبل؛ فسقط حديثه»[1].

قلتُ: فالرجل إذاً كان عالماً، بل من أوعيةِ العلم، وكان حافظاً وابنَ حافظ، وهو محدّث الكوفة، غاية ما هنالك أنَّ ورَّاقه ـ المسؤول عن أوراقه ودفاتره ـ لم يكن مرضيّاً عند أهلِ الحديث؛ فدسَّ في هذه الأوراق عدَّة أحاديثَ حدَّث بها سفيان، فلم يَفْطِنْ لها، فنصحه أهل الحديث بذلك؛ فلم يقبل منهم اتّهامَ ورّاقه بالتلقين وسرقةِ الحديث، ولم يقبل اتهامهم إياه بالغفلة وقبول التلقين؛ فسقَطَ حديثُه، حتىٰ قال البخاري: رأيتهم مجمعين علىٰ ضعفه.

فلماذا خرَّج الترمذي عنه، ولم يلتفت إلىٰ إجماع معاصريه علىٰ ضَعفه؟

وجوابُ ذلك علميّاً يحتاج إلىٰ رسالة علميةٍ في ميدان الترجمة المعللة؛ يتتبع فيها الباحثُ أحاديث سفيان عند الترمذي وابن ماجه والعقيلي وابن عدي وغيرهم ويخرجها تخريجاً علمياً نقدياً، ليحكُمَ بعد ذلك علىٰ سفيان أو له، وعلىٰ الترمذي بالخطأ أو الصوابِ في تخريجه لشيخه سفيان.

---

(١) مصادر ترجمته تأتي في الدراسة، ويكفي الإشارة هنا إلى «المجروحين» (١: ٣٥٥) و«تهذيب الكمال» (١١: ٢٠٠)، و«النبلاء» (١٢: ١٥٢).

وحتىٰ تقوم هذه الدراسة، فكيف نعرفُ منزلة سفيان عند الترمذي؟

والجوابُ: أنَّ الترمذيَّ حكم علىٰ الأحاديثِ الصحيحة عنده بحكم «حسن صحيح»، وعلىٰ الأحاديث التي دونها في الصحة بحكم «صحيح» وعلىٰ الأحاديث التي دونها بحكم «حسن».

وهذه الدرجات الثلاث تُعدُّ في حيز الاحتجاج عند الترمذي وعند جميع المحدثين؛ فإذا وجدنا الترمذيَّ أطلق علىٰ بعض أحاديث سفيان مثل هذه الأحكام فمعنىٰ هذا أنه ليس متروكاً عنده.

ثم ننتقلُ بعد ذلك إلىٰ كيفيةِ تخريجه عنه، أهي في الأصولِ أم في المتابعات؟

نظرتُ في أحاديث سفيان، فرأيته روىٰ عن أبيه وكيع ثمانية عشر حديثاً: (٩٦٦، ٩٩٢، ١٤٤٢، ١٩٠٤، ٢١٨١، ٢٥٣٤، ٢٥٥٨، ٣٠٧١، ٣١٧١، ٣٥٦٢، ٣٦٣٧، ٣٨١١، ٣٧١٥، ٣٧١٦، ٣٧٦٥، ٣٧٩٧، ٣٨٠٩).

فهذه الأحاديث كلُّها من مصنّف وكيع بن الجراح، وإنما خرجها الترمذي لعلو سندها، وكل ما يترتَّب علىٰ هذه الأحاديث من نقدٍ فإنه يلحق مَنْ بعد سفيان وأبيه وكيع، فقد قال له أبو حاتم الرازي: «إن حقك واجبٌ علينا في شيخك ـ يعني والدك ـ وفي نفسك، ولو صُنْتَ نفسك وكنت تقتصرُ علىٰ كتب أبيك ـ لأنها معروفة عندهم ـ لكانت الرحلة إليك في ذلك»[1]؛ فهذه الأحاديثُ لن أتعرض لها بشيء، وسأختارُ من الشيوخ الذين لم يخرِّج الترمذي لسفيان عنهم إلا رواية واحدة.

أخرجَ الترمذيُّ حديثَ أبي أيوب الأنصاري (١٠٨٠)، وقال: حسن غريب علىٰ النحو الآتي:

ـ قال الترمذي: حدثنا سفيانُ بن وكيع: حدثنا حفص بن غياث، عن الحجّاج، عن مكحول، عن أبي الشمال.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١١: ٢٠٢-٢٠٣).

ـ حدثنا محمود بن خداش البغدادي: حدثنا عباد بن العوام، عن مكحول، عن أبي الشمال.

فمدارُ الحديثِ علىٰ مكحول، وكلٌّ من دونه فضلة في السند.

وخرج له الترمذي حديث (٢٤٥٩) شداد بن أوس الأنصاري، وقال:

ـ حدثنا سفيانُ بن وكيع: حدثنا عيسىٰ بن يونس عن أبي بكر ابن أبي مريم (ح).

ـ وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدرامي ـ: أخبرنا عمرو بن عون: أخبرنا ابن المبارك، عن أبي بكر ابن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، عن شداد به، وقال الترمذي: حديث حسن.

فمدار الحديث علىٰ أبي بكر ابن أبي مريم، ومن دونه فضلةٌ في السند تابع بعضهم بعضاً، وقدَّم الترمذي روايةَ شيخه سفيان علىٰ رواية شيخه الدّارمي لأنها أعلىٰ إسناداً، كما هو واضح.

وخرج له الترمذي حديث (٢٧١٠)؛ فقال:

ـ حدثنا سفيان بن وكيع: حدثنا روح بن عبادة: عن ابن جريج: أخبرني عمرو ابن أبي سفيان، أنَّ عمرو بن عبدالله بن صفوان أخبره، أن كَلَدة بن حنبل أخبره، أن صفوان بن أمية. . . الحديث، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن جريج ورواه أبو عاصم عن ابن جريج أيضاً مثل هذا» اهـ.

قلتُ: قول الترمذي: لا نعرفه إلا من حديثِ ابن جريح، يعني أن الحديثَ يدور عليه، رواه عنه أبو عاصم، وروح بن عبادة، فأين روايةُ أبي عاصم لنستيقن؟

قال المزي في «تحفة الأشراف»: رواه النسائي في «الكبرى» وفي «عمل اليوم والليلة» عن يوسف بن سعيد، عن حجاج الصواف، عن ابن جريج[١].

وأما رواية أبي عاصم، فأخرجها أحمد في المسند عن أبي عاصم وعن عبد الله ابن الحارث، وعن روح بن عبادة، ثلاثتهم عن ابن جريج»[٢]. اهـ.

---

(١) «تحفة الأشراف» (٨: ٣٢٧).

(٢) «النكت الظراف» لابن حجر مع «التحفة» (٨: ٣٢٧) و«مسند أحمد» (٣: ٤١٤).

وهذا يعني أن الحديثَ دارَ علىٰ ابن جريج رواه عنه أبو عاصم النبيل، وعبد الله ابن الحارث، وروح بن عبادة، ويوسف بن سعيد فمن دون هؤلاء نقلة فقط لا عُمَد في الأسانيد.

الشيخ الثاني: محمد بن حُمَيد بن حيان الرازي:

محمد بن حميد بن حيان التميمي، أبو عبد الله الرازي، توفي سنة ثمان وأربعين ومئتين.

روىٰ عن خمسةٍ وعشرين شيخاً، منهم: جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي، وأبو داود الطيالسي، وابن المبارك، ويعقوب بن عبد الله القُمِّي، وهو أكبر شيخ له، قاله الذهبي[١].

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرون راوياً، منهم: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد ابن حنبل، ومحمد بن جرير الطبري، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، ويحيىٰ بن معين.

اختلفت أقوال النقاد فيه:

ـ فاتهمه بالكذب: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وإسحاق الكوسج، وصالح بن محمد الأسدي (جَزْرَة)، ومحمد بن عيسىٰ الدامغاني، وعبد الرحمٰن بن خراش.

ـ وقال أبو أحمد العسال: سمعت فَضْلك الرازي يقول: دخلتُ علىٰ ابن حميد وهو يركِّب الأسانيد علىٰ المتون.

قال الذهبيُّ: هذه آفته، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنىٰ قولهم: فلانٌ سرق الحديث.

قلتُ: ونقل المزيّ عن أبي حاتم الرازي: أن محمد بن حُمَيد كان يستعير كتب الناس فينسخها، ثم يرويها عن شيوخ أصحابها دون سماعها منهم.

---

(١) «النبلاء» (١١: ٥٠٣)، قلتُ: وشيخه يعقوب القمي توفي (١٧٤هـ) كما في «التقريب» (٧٨٢٢) وعلىٰ هذا تكون ولادة محمد بن حميد في حدود (١٦٠هـ) وربما قبل ذلك.

قال أبو زرعة الرازي قبل ظهورِ ما تقدَّم: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل إسناده في عشرة آلاف حديث، وكان أحمدُ بن حنبل يثني عليه ثم تركه، وقال ابن معين: ثقة ليس به بأس رازيٌّ كيِّسٌ، وقال الترمذي: كان محمد بن إسماعيل البخاري حسن الرأي في محمد بن حميد، ثم ضَعَّفَه بعد[١].

وقال الذهبي في «النبلاء»: العلامة الحافظ الكبير. . .، وهو مع إمامته منكر الحديث. . .، قد أكثر ابن جرير عنه في كتبه، ووقع لنا حديثه عالياً، ولا تركَنُ النفس إلىٰ ما يأتي به، والله أعلم[٢].

وقال في «الميزان»: من بحور العلم، وهو ضعيف، ولم يكن يحفظ القرآن فقد صحَّ عن محمد بن جرير أنه قال: قرأ علينا محمد بن حميد الرازي: (ليثبتوك أو يقتلوك أو يجرحوك) بدلاً من (يخرجوك)[٣].

أقول: إن هذا الرجل كان ولوعاً بالكثرة والإغراب ـ فيما يبدو ـ وكان حديثه الذي سمعه من شيوخه في زمن الطلب يزداد، وهذا هو الكذب بعينه، وإن لم يكن كذباً في الأحاديث نفسها؛ فإن نقاد الحديثِ يجعلون سرقة الحديث وانتحال رواياتٍ لم يتحملْها الراوي بأحدِ أوجه التحمُّل المعتبرة في تلك العصور من الوضع والكذب علىٰ النبي ﷺ.

فكيف خرّج الترمذي له؟ هل عدّ ما قيل فيه من قبيل الحسد والنفاسة، أو اعتبر كلام أحمد وابن معين والبخاري وأبي زرعة الأول هو الصواب، وأن في القول المتأخر تحاملاً لم يقنع به؟

ليست الإجابة علىٰ هذا يسيرة، وهي تحتاج إلىٰ بحث علمي مفرد، لكننا نجيب إجابة تتناسبُ مع هذا المقام، عسىٰ أن توضّح لنا وجهة نظر الترمذي بعض إيضاح.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥: ١٠٧)، وانظر «الجامع» (١٦٧٧).

(٢) «النبلاء» (١١: ٥٠٣، ٥٠٥).

(٣) «الميزان» (٣: ٥٣٠).

لقد خرّج الترمذي لمحمد بن حميد خمسةً وعشرين حديثاً في «الجامع» سوىٰ ما خرّجه له في «العلل»:

١ ـ أخرج له حديثَ حُمَيد عن أنس (٥٨)، وقال: غريب من هذا الوجه والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصاري، عن أنس[١].

قلت: روىٰ هذه الرواية وضعّفها، ثم خرَّج الرواية الصحيحة برقم (٦٠)، وقد أخرج الأولىٰ الترمذي وحده؛ ليبيّن عللها، وخرَّج الثانية وقال: حسن صحيح، وقد أخرجها البخاري[٢].

٢ ـ وأخرج من طريقه حديثَ جابر الجعفي عن مجاهد عن ابن عباس (٢٠٦) وقال: حديث ابن عباس غريب، وجابر الجعفي ضعّفوه، تركه يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمٰن ابن مهدي. اهـ.

٣ ـ وأخرج من طريقه حديثَ معاذ بن جبل (٥١٤)، وقال: هذا حديثٌ حسن.

قلت: أخرجه أبو داود (١١١٠) عن محمد بن عوف عن المقرىء وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن حميد وعباس الدوري عن المقرىء، فدار الحديث علىٰ المقرىء، وتابع محمد بن عوف وعباس الدوري ابن حميد علىٰ حديثه، فهو فضلةٌ في السند...

٤ ـ وأخرج من طريقه حديثَ علي بن أبي طالب (٦٠٦)، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بذاك القوي، ولم يبين أيَّ علةٍ مع أن فيه الحكمَ بنَ عبد الله النصْري، قال الذهبي في «المغني»: مجهول.

قال محقق «تهذيب الكمال»: «لم أفهم كيف جهَّله، وقد روىٰ عنه خمسة منهم السفيانان، فضلاً عن توثيق ابن حبان؛ فلعله من سبق القلم»[٣].

---

(١) «تحفة الأشراف» (١ : ٢٠١).

(٢) ما سبق (١ : ٢٩٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٧ : ١٠٦).

قلت: لم يرو عنه في الكتب الستة إلا خلاد بن عيسىٰ الصفار، وله حديثٌ واحدٌ فقط، ورواياته الأخرىٰ أين هي، لنعلم ما إذا كان يصح ذلك أم لا؟

فإن صحت رواياته فهو مجهول الحال، وهذا ما يريده ابن حجر عندما أعطاه درجةَ مقبول.

وقد ذهب الشيخ أحمد شاكر إلىٰ تصحيح الحديث فقال: «نحن نخالف الترمذي في هذا، ونذهبُ إلىٰ أنه حديث حسن إن لم يكن صحيحاً، وقد ترجمنا رواته، وبينا أنهم ثقات»[١].

قال محقق «تهذيب الكمال»: «كذا قال ولا ندري كيف وثّق شيخ الترمذي محمد ابن حميد». اهـ.

قلت: وطوّل الدكتور بشار عواد في تعليقه بما ليس علةً حقيقية؛ لأن محمد بن حميد ليس علة الحديث كما تقدم؛ وإنما علته في جهالةِ حالِ الحكم هذا والراوي عنه خلّاد الصفار؛ فمع أن الصفار أحسن حالاً من الحَكَم؛ إلا أن أياً منهما لا يُحْتَمل منه تفرُّدُه والله أعلم.

فنحن نوافق الدكتور بشاراً في اعتراضه علىٰ صنيع الشيخ شاكر، لكننا نخالفه في تحديد علة الحديث.

ومحمد بن حميد الرازي ـ بكل المقاييس ـ أحسنُ حالاً من الحَكَم وخلّادٍ في هذا الحديث علىٰ الأقل.

٥ ـ وأخرج من طريقه حديثَ جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (٦١٢) فقال: حدثنا قتيبة: حدثنا خالد بن زياد، عن مقاتل بن حيان، عن شهر بن حوشب قال: رأيت جرير بن عبد الله توضأ. . . الحديث.

ـ حدثنا محمد بن حميد الرازي قال: حدثنا نعيم بن ميسرة النحوي، عن خالد ابن زياد نحوه.

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٥٠٤).

قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ غريب، لا نعرف مثل هذا إلا من حديث مقاتل، عن شهر بن حوشب. اهـ.

قلت: قولُ الترمذي الأخير يدلُّ علىٰ أن مدارَ الحديث هو مقاتل، فهل هذا الفهم صحيح؟

أخرج الترمذي هذا الحديث في جامعه (٩٤)، وقال: ورواه بقية عن إبراهيم بن أدهم، عن مقاتل بن حيان[١].

هذه خمسةُ أحاديث متواليةٍ خرجها الترمذي لمحمد بن حميد، اعتمدت فيها تواليها في جامع الترمذي، دون اختيار أو انتقاء.

وأظن هذه النماذج كافية لبيان كيفيةِ تخريجِ الترمذيِّ عن شيوخه المتكلم فيهم وهي تدلنا علىٰ جملة أمور مهمة في قضية نقد الحديث:

الأول: حرصُ أئمة الحديث البالغ علىٰ حياطة السنة والتشدّد في روايتها حتىٰ إنهم أسقطوا علماء أمثال الجبال؛ لأن لهم بعض تهاون في التحديث، أو حيازة الكتب من أمثال سفيان بن وكيع.

الثاني: إن عصرَ الرواية قد انتهىٰ ـ عملياً ـ وقد دُوّنت السنة في مصنفات يتبع بعضها بعضاً، حتىٰ غدتْ الكتب المتأخرة بمثابة مستخرجاتٍ علىٰ الكتب المتقدمة ولم يعد بإمكان أي عدو أن يدخل في السنن شيئاً.

وعليه: فيجب ألا ينظر علماءُ الحديث المعاصرون إلىٰ أقوال النقاد المتقدمين علىٰ أنها نهائية لا يجوز النظر فيها، إذا وردت علىٰ أمثال سفيان بن وكيع، وسليمان الشاذكوني، ومحمد بن حميد الرازي، وأبي العباس بن عقدة.

فهؤلاء جبالٌ في علم الحديث، وتشدّد الحفاظ معهم كان سبباً في إهمال العلماء إيّاهم لكن ما تَبَقّىٰ من رواياتهم يجبُ أن يخضع للمنهج النقدي، ولا يصح أن نقول:

---

(١) رواية بقية عن إبراهيم بن أدهم عند البيهقي في «الكبرىٰ» (١: ٢٧٣-٢٧٤).

تركهم المتقدمون فنحن لا ننظر في أمرهم؛ فزمن الاحتياط قد انتهىٰ، وعلينا أن نحكم اليوم علىٰ الواقع الذي بين أيدينا.

الثالث: إن الترمذيَّ لم يلتفت إلىٰ أقوال النقاد جميعهم؛ فخرج عن شيخه سفيان ابن وكيع (٥٥) خمسة وخمسين حديثاً، لتيقنه بأنه لا يلحقه إثم شرعي من روايته عنه، والكتاب نقدي بكل اعتبار.

الرابع: تبين لنا من الأمثلة المعروضة أنَّ الترمذي يركِّز علىٰ موضع التفرد في السند، ثم يطلقُ حكمَه عليه، وكل النماذج التي سقتها قال فيها الترمذي: «حسن غريب».

أما أنها غريبة؛ فلأن المدار فما علا يرويه واحدٌ عن واحدٍ عن واحد وهذا معنىٰ الغريب، وأما كونها حسنةً؛ فلأن الرواةَ دون المدار تابع بعضهم بعضاً علىٰ روايتها؛ وهذا مفهوم الحسن عند الترمذي.



المطلب الثالث

تلامذة الإمام الترمذي

تقدم الحديث على شيوخ الإمام الترمذي بإيجازٍ شديد، وذكرت أنه روىٰ عن مئتين وأربعةٍ وعشرين راوياً، منهم ثلاثةٌ خرَّج عنهم في «العلل» دون «الجامع».

وقد نصَّ المزيّ على أن الترمذي روىٰ عنه ستة وعشرون راوياً وهم:

١ ـ أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي[١].

٢ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر[٢].

٣ ـ أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرىء النيسابوري.

٤ ـ أحمد بن يوسف النسفي.

٥ ـ أبو الحارث أسد بن حمدويه النسفي.

٦ ـ الحسين بن يوسف الفِرَبْري.

٧ ـ حماد بن شاكر الوراق النسفي، صاحب البخاري (ت ٣١١هـ)[٣].

٨ ـ داود بن نصر بن سهيل البزدوي[٤].

٩ ـ الربيع بن حيان الباهلي.

١٠ ـ عبد الله بن نصر بن سهيل البزدوي[٥].

---

(١) لعله أحمد السمرقندي الذي ترجمه الذهبي في «الميزان» (١: ١٦٦).

(٢) نقل في «الميزان» (١: ١٢١) أن المترجم شيخ الحاكم قال تلميذه: لو اقتصر على سماعاته الصحيحة كان أولى به، وقال الخطيب: لم يكن بثقة.

(٣) ترجمته في «الإكمال» (٤: ٣٩٤-٣٩٥)، و«النبلاء» (١٥: ٥)، وينظر منه (١٤: ٣٨٢).

(٤) له ذكر في «الإكمال» (١: ٤٧٣).

(٥) له ذكر في ترجمة أخيه داود في «الإكمال» (١: ٤٧٣).

١١ـ عبد بن محمد بن محمود النسفي.

١٢ـ أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوذاري[١].

١٣ـ الفضل بن عمار الصرام.

١٤ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبيّ المروزيّ، راوية الجامع[٢].

١٥ـ أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي.

١٦ـ أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي، المعروف بالأمين.

١٧ـ أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القراب الهروي وقيل: السجستاني (ت ٣٢٤هـ)[٣].

١٨ـ أبو الفضل، محمد بن محمود بن عنبر النسفي، قال الأمير: روى الجامع عن أبي عيسى الترمذي[٤].

١٩ـ محمد بن مكي بن نوح النسفي.

٢٠ـ محمد بن المنذر بن سعيد الهروي (شكر) (ت ٣٠٣هـ)[٥].

٢١ـ محمود بن عنبر بن نعيم النسفي (ت ٣١٤هـ)[٦].

٢٢ـ أبو الفضل المَسيح بن أبي موسى الكاجري (ت ٣٢٠هـ)[٧].

---

(١) في حاشية «الإكمال» (١:٣٤٦): قال ابن نقطة في «إكمال الإكمال»: روىٰ عن الترمذي مصنَّفه روىٰ عنه أبو علي الحسن بن الحسين الطَّبَسي.

(٢) «النبلاء» (١٥ :٥٣٧) و «الشذرات» (٢ :٣٧٣) و«تذكرة الحفاظ» (٢ :٦٣٣).

(٣) له ذكر في إكمال ابن ماكولا (٧:٥٩).

(٤) له ذكر في ترجمة والده في «الإكمال» (٦ :١٠٣).

(٥) ترجمته في «النبلاء» (٤ :٢٢١) و«الشذرات» (٢ :٢٤٢).

(٦) ترجمته في «الإكمال» (٦:١٠٣)، ونص الذهبي في «النبلاء» (١٤ :٤٦٧) علىٰ تاريخ وفاته من غير ترجمة.

(٧) قال في «الإكمال» (٧:٢٤): «وأما مَسِيح، بفتح الميم وكسر السين وبالياء المعجمة باثنتين. . .، والمسيح ابن أبي موسىٰ، اسمه الحواري النسفي، يكنىٰ أبا الفضل، روىٰ عن محمد بن إسماعيل الصايغ، وأبي قلابة الرقاشي، وأبي عيسى الترمذي» اهـ. وبه يظهر خطأ محقق «تهذيب الكمال» بضبطه مسبح (٢٦ :٢٥١).

٢٣ـ أبو مطيع، مكحول بن الفضل النسفي[١].
٢٤ـ مكي بن نوح المقرىء النّسفي[٢].
٢٥ـ نصر بن محمد بن سبرة الشيركي.
٢٦ـ الهيثم بن كليب الشاشي[٣].

وقد نقل الحافظُ الذهبي أسماء هؤلاء التلامذة في ترجمة الإمام الترمذي لكنه لم يترجم في «النبلاء» منهم إلا لخمسة: (٧، ١٤، ٢٠، ٢٣، ٢٦) وأشار إلىٰ وفاة تلميذ آخر دون ترجمته (٢١).

وقد استعرضت كتب التراجم المتوفرة عندي ومنها: «الإكمال» لابن ماكولا و«النبلاء» و«الميزان» و«المشتبه» للذهبي، و«معجم الشيوخ» للإسماعيلي، و«ضعفاء العقيلي»، و«المجروحين»، و«لسان الميزان» و«تبصير المنتبه»، و«معجم البلدان»، فما استطعت أن أضيف مادةً علمية، علىٰ هذا القدرِ الضئيل، الذي أودعتُه في الحواشي.

ويحسنُ أن نترجم بإيجاز لأولئك الستة الشيوخ، لنتيقن من روايتهم عنه من جهة ونعرف منزلتهم العلمية من جهة أخرىٰ.

١ ـ **حماد بن شاكر بن سوية، أبو محمد النسفي**، توفي سنة إحدىٰ عشرة وثلاثمائة قال الذهبي: حدَّث عن عيسىٰ بن أحمد العسقلاني، والبخاري والترمذي وطائفة. . .، وحدث عنه غير واحد.

قال الحافظ جعفر المستغفري صاحب «تاريخ نسف»: «هو ثقة مأمون، رحل إلىٰ الشام، حدثني عنه بكر بن محمد بن جامع بصحيح البخاري. . .، ونحوه». قاله ابن ماكولا.

---

(١) ترجمته في «النبلاء» (١٥:٣٣).
(٢) هو والد محمد بن مكي المتقدم (١٩).
(٣) ترجمته في «النبلاء» (١٥:٣٥٩) و«تذكرة الحفاظ» (٣: ٨٤٨-٨٤٩) و«الشذرات» (٢:٣٤٢).

٢ ـ محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي، أبو العباس المروزي (٣٤٦هـ) راوي جامعِ أبي عيسىٰ عنه.

قال الذهبي: سَمِع من سعيد بن مسعود ـ صاحب النضر بن شميل ـ ومن الفضل ابن عبد الجبار الباهلي، وكانتْ رحلته إلىٰ ترمذ لِلُقيّ أبي عيسىٰ، في سنة (٢٦٥) خمس وستين ومائتين، وهو ابن ست عشرة سنة، وسماعه مضبوط بخط خاله أبي بكر الأحول، قال الحاكم: سماعه صحيح.

حدَّث عنه أبو عبد الله ابن منده، وأبو عبدالله الحاكم، وإسماعيل بن ينال المحبوبي ـ مولاه ـ الذي أجاز لأبي الفتح الحداد مروياته.

٣ ـ محمد بن المنذر بن سعيد بن رجاء بن عبد الله بن الصحابي العباس بن مرداس السلمي، أبو عبد الرحمٰن، وأبو جعفر الهروي (شكر) (ت ٣٠٣هـ)، أو التي قبلها؟

سمع محمد بن رافع القشيري، وعلي بن خشرم، وعمر بن شبة، وخلقاً كثيراً.

حدَّث عنه أبو الوليد حسان بن محمد، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو بكر أحمد ابن علي، وآخرون.

قال الذهبي: الإمام الحافظ المتقن، كان واسع الرواية جيد التصنيف، وأظنه يسافر في التجارة.

٤ ـ محمود بن عنبر بن نعيم بن حبيب الأزدي، أبو العباس النسفي، توفي سنة أربع عشرة وثلاثمئة.

روىٰ عن محمودِ بن المهدي، ومحمد بن أبان البلخي، والبخاري، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

وروىٰ عنه عبدالله بن أحمد بن إدريس، وعلي بن الحسن الكندي البخاريان، قاله الأمير، ونصّ الذهبي في «النبلاء» على وفاته بمثل ما ذكر الأمير[1].

---

(١) ذكرتُ المصادر في عرض أسماء التلاميذ أولاً فلا حاجة بنا إلىٰ التكرار.

٥ ـ مكحول بن الفضل، أبو مطيع النسفي، توفي في صفر سنة ثمانٍ وثلاثمئة، وذكره المستغفري في «تاريخ نسف»، وذكر أنَّ اسمه محمد بن الفضل ومكحول لقبه.

رویٰ عن داود الظاهري، وأبي عيسىٰ الترمذي، ومحمد بن أيوب بن الضُّرَيْس وغيرهم.

وروىٰ عنه أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل، شيخ لجعفر المسغفري.

قال الذهبي: رأيتُ له مؤلَّفاً مخروماً عند الشيخ عبد الله الضرير، وله لفظٌ حسن وقال: الحافظ الرّحال الفقيه، صاحب كتاب «اللؤلؤيات» في الزهد والآداب. اهـ.

٦ ـ الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي، أبو سعيد التركي، توفي بسمرقند سنة خمس وثلاثين وثلاثمئة.

روىٰ عن عيسىٰ بن أحمد العسقلاني، وأبي عيسىٰ الترمذي، وعباس بن محمد الدوري، وآخرين.

وروىٰ عنه أبو عبد الله ابن منده، وعلي بن أحمد الخزاعي، ومنصور بن نصر الكاغدي، وآخرون.

قال الذهبي: الإمام الحافظ الثقة الرحال، صاحب «المسند الكبير»[١].

هؤلاء أبرز تلامذة الإمام الترمذي، ولو توفّرت تواريخ بلدان المشرق الإسلامي من مثل: تاريخ مرو، وهراة، ونسف، وترمذ؛ لوجدنا فيها فوائدَ طيّبة عن كثيرين منهم.

ويمكننا القول: إن البخاريَّ ما خلّف بعده مثل أبي عيسىٰ الترمذي، لكننا لا نستطيع القول: إن الترمذي خلف بعده مثله، وراوي جامعه أبو العباس المحبوبي وراويه الثاني أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النسفي، كلاهما ليسا من المشهورين

---

(١) ذكر محقق الجزء (١٥ : ٣٥٩) من «النبلاء» الأستاذُ إبراهيم الزيبق وجود عدة أجزاء حديثية من «المسند الكبير» في ظاهرية دمشق.

في العلم، علىٰ أن الحافظ أبا بكر بن خير (ت ٥٧٥ هـ) ذكر راويين آخريين كل منهما روىٰ «الجامع» عن الترمذي، هما[١]:

ـ أبو ذر، محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي.

ـ وأبو محمد، الحسن بن إبراهيم القطان.

وساق أسانيده إليهما وإلىٰ المحبوبي وابن التاجر، ويترجَّح أن هناك رواة آخرين لجامع الترمذي غير هؤلاء؛ فقد وقفت على كتاب «الإخبار بفوائد الأخبار» المشهور «بفوائد الأخبار» للإمام أبي بكر الكلاباذي (ت ٣٨٥هـ) علىٰ روايته سبعة وثلاثين حديثاً من طريق شيخٍ واحد، قال في جميعها: حدثنا أبو الليث نصر بن الفتح، قال: حدثنا أبو عيسىٰ محمد بن سورة الحافظ[٢]، ولم يرو الكلاباذي من طريق أبي الليث نصر بن الفتح ـ هذا ـ أيَّ حديث عن غير الترمذي، مما يؤكِّد أنه أحدُ رواةِ «الجامع» وعليه فيحسن أن أترجمه في تلامذة الترمذي فأقول:

هو أبو الليث، نصر بن الفتح بن حمد الإشتيخَني:

روىٰ عن عمران بن إدريس الخثعمي، ومحمد بن سليمان الباغندي، وإسماعيل القاضي، وغيرهم.

وروىٰ عنه محمد بن أحمد بن موسىٰ البزاز، وأبو بكر الكلاباذي وغيرهما[٣].

ولم أقف على إضافةٍ علميةٍ فوق ما تقدم، وسيأتي زيادة بيان عند الكلام على جامع الترمذي، إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) «فهرست ابن خير» (١ :١١٧-١٢١).

(٢) انظر الجزء الأول من «معاني الأخبار» للكلاباذي بتحقيق الباحث عصام حاتم الموصلي، رسالة ماجستير من جامعة أم القرىٰ عام ١٤١٣هـ، الصفحات (٧٧،٧٩،٩٩،١٠٣،١٣١). وانظر الجزء الثاني بتحقيق الباحث هشام حاتم الموصلي الصفحات (٥٩، ١٦٣، ٤٧٩، ١٨٤، ٢٠٦) ومواضع أخرىٰ.

(٣) انظر «الإكمال» لابن ماكولا (٢ :٥٢٨) و«الأنساب» للسمعاني (١ :١٦٤٤)، و«معجم البلدان» (إشْتِيخَن) (١ :١٩٦) ومقدمة تحقيق «معاني الأخبار» الجزء الأول ص١٠، والجزء الثاني ص٩.

المطلب الرابع

منزلة الترمذي بين علماء الحديث

في موضع آخر من كتبي تكلمت علىٰ أنواع الترجمة الثلاثة: المعرفية، والمنقبية، والعلمية النقدية[١].

وأنا هنا سأتحدث عن منزلة الإمام الترمذي المنقبية، ثم أتبعها بالانتقادات التي وجهوها إلىٰ الجانب العلمي في شخصيته.

وحين أنقل نصاً من نصوص الإطراء المبالغ فيها، فيحسُن تصورُ النسبية في تلك النصوص، ذلك أنَّ بعض هذه النصوص من بابة: «وعين الرضا عن كل عيب كليلة» وبعضُها من بابة: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساويهم»[٢].

وسأذكر أبرزَ النصوص الواردة في الثناء علىٰ شخصيته وعلومه.

وقبل الولوج في ذلك تحسنُ الإشارة إلىٰ أن الترمذي ترجموه في كتب الرجال والأعلام وكتب التاريخ العام إضافة إلىٰ طبقات المحدثين، ولم يترجموه ـ في حدود علمي ـ في طبقات الأصوليين، ولا المتكلمين، ولا الأدباءِ، ولا اللغويين، ولا الشعراء ولا المؤرخين، ولا الفلاسفة، ولا الحكماء، ولا الفقهاء، ولا المفسرين، مثلما ذكروا ابن جرير الطبري مثلاً، في كثير من طبقات علماء هذه العلوم، وهذا يعني أنّ الترمذي محدث كبير، وناقدٌ من أفراد النقاد، لكنه لم يصل إلى مستوىٰ الإمامة في أيّ علم آخر، في ضوء المصادر التي بين أيدينا.

---

(١) صدر لنا كتاب بعنوان «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» فيه كلام موسع علىٰ هذه الأنواع من التراجم.

(٢) لفظ حديث ضعيف أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٠٢٠)، وانظر تخريجه الموسع في «الإحسان» (٧: ٢٩٠).

وبالتالي فكل الإطلاقات الكبيرة والألفاظ العامة ينبغي أن تخصَّصَ عقلياً في دائرة علوم الحديث:

١ ـ قال الإمام الترمذي: قال لي محمد بن إسماعيل البخاري: «ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعت بي»[١].

٢ ـ وأخرج الترمذي حديث عليّ في «الجامع» (٣٧٢٧)، ثم قال: سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه اهـ[٢].

قلت: كان الشيخ إذا وثق من علم تلميذه وتمكُّنه من علم الحديث يسمع منه حديثاً، ويرويه عنه اعترافاً منه بتقدُّمه في هذا العلم.

٣ ـ وقال أبو أحمد الحاكم النيسابوري: سمعت عمر بن أحمد بن علي الجوهري المعروف بابن عَلَّك[٣]: «مات محمد بن إسماعيل، ولم يخلِّف مثل أبي عيسىٰ في العلم والورع، بكىٰ حتىٰ عمي، وبقي ضريراً سنين»[٤].

٤ ـ وقال الحافظ ابن حبان: «كان ممن جَمَعَ وصنَّف، وحفِظ وذاكر»[٥].

٥ ـ وقال الحافظ أبو سعد، عبد الرحمٰن بن محمد الإدريسي: «كان الترمذيُّ أحد الأئمة الذين يُقتدىٰ بهم في علم الحديث، صنّف «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجل عالم متقن»[٦].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٩ : ٣٨٩).

(٢) **قلت**: بل سمع عنه حديثين اثنين وليس واحداً، انظر تصريحه بذلك في «الجامع» برقم (٣٧٢٧) و «العلل الكبير» رقم (٤٠٠).

(٣) انظر ترجمته في «النبلاء» (١٥ : ٢٤٣).

(٤) «التذكرة» (٢ : ٦٣٤) «النبلاء» (١٣ : ٢٧٣) «التهذيب» (٩ : ٣٨٩) ومما يحسن التنبيه إليه أن عمر بن أحمد الجوهري هنا، وعمران بن علان (ص٣٧)، وعمر بن عَلّك (ص٣٩) شخص واحد، وهذه نصوص نقلتها، وليس من حقي التصرف في عبارتها؛ فلزم التنويه.

(٥) «الثقات» (٩ : ١٥٣).

(٦) «التهذيب» (٩ : ٣٨٩).

٦ ـ وقال الحافظ الخليلي في «الإرشاد»: «حافظ ثقة متفق عليه، مشهور بالأمانة والعلم له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل» انتهىٰ بتصرف يسير[(١)].

٧ ـ وقال الحافظ ابن الأثير الجزري: «أحد الأعلام العلماء الحفّاظ، وله في الفقه يد صالحة»[(٢)].

٨ ـ وقال الحافظ المزي: «أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين»[(٣)].

٩ ـ وقال الحافظ الذهبي: «الحافظُ العلم الإمام البارع مصنف «الجامع» و«العلل» وغير ذلك»[(٤)].

١٠ـ وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٦٢٠٦): صاحب الجامع أحد الأئمة.

قلت: هذه شهادات تقديرية من كبار مترجمي الإمام الترمذي، هو خليق بها جزاه الله كلَّ خير.

أما عن منزلة الترمذي في نقدِ رواةِ الحديث وقيمة كتابه «الجامع» فيأتي الكلام عليه بعد.

❑ ❑ ❑

(١) «الإرشاد» (٣: ٩٠٤) (٨٢٩).

(٢) «جامع الأصول» (١: ١٩٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٦: ٢٥٠).

(٤) «النبلاء» (١٣: ٢٧٠) وله ثناء عليه في كل موضع ترجمه فيه.

الفصل الثاني

مصنفات الإمام الترمذي

ويحوي هذا الفصل تمهيداً وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول :** مصنّفاته في رجال الحديث.
- **المبحث الثاني:** مصنّفاته في علل الحديث.
- **المبحث الثالث:** مصنّفاته في رواية الحديث.

تمهيـــد

إن آثار العالم الدينية تنحصر في ثلاثةِ جوانبٍ، تُعَدّ استمراراً لحياته ومضاعفةِ حسناته ويجمعها قول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عَمَلُه إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم يُنْتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[١].

والعلم النافع قد يودِعُه الإنسان في صدور تلامذةٍ ينقلون علمه إلىٰ الأجيال التالية فيبقىٰ له أجره، وقد يبقىٰ ذكره مع الأجر إن شاء الله تعالىٰ.

وقد يُودعه في بطون المصنّفاتِ العلمية النافعة؛ فيفيد منها طلبة العلم في الأجيال التالية، ويبقىٰ له ذخره وذكره بين الناس إلى أمدٍ يعلمه الله.

وقد يُرزق الإنسان القدرةَ والتوفيق إلى تربية تلامذةٍ علماء، وتأليف كتبٍ نافعةٍ محررة.

ويبدو أن الترمذيَّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من العلماء الذين رزقوا جودةَ التصنيف ولم يقدَّر لهم وجودُ تلامذة نابهين بقيت علومهم ممتدة إلىٰ أجيال تالية، باستثناء رجلين أو ثلاثةِ رجال رووا عن الترمذي مصنفاته، وحفظها الله تعالىٰ بهم من الضياع.

ولهذا فإنني سأعرِّف بمؤلفاته تعريفاً نافعاً فأقول: ذكر مترجمو الترمذي والمهتمّون بأصحابِ المصنفات من الأعلام للترمذي كتباً عديدة له، وهم لا يختلفون في نسبة كتاب «العلل المفرد» و«العلل الكبير» و«الجامع» و«الشمائل» وكتاب «الموقوف» له.

وذكروا له سوىٰ ما تقدم كتاب «التاريخ» و«أسماء الصحابة» و«الأسماء والكنىٰ» وكتاب «الزهد المفرد»، ويحسُن أن نعرِّف بكتبِ الرجال علىٰ حدة، وكتب العلل علىٰ حدة، وكتب الرواية علىٰ حدتها.

---

(١) أخرجه مسلم في الوصية ـ واللفظ له ـ باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (١٦٣١) وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، انظر «الجامع الأصول» (١١ : ١٨٠).

المبحث الأول

مصنفاته في رجال الحديث

إن في «الجامع» جميعَ فنون الكلام علىٰ الرواة: تسميةً وتكنيةً ونسبةً وجرحاً وتعديلاً وكتابا «العلل الصغير» و«الكبير» كذلك، والكلام علىٰ الرواة في «الشمائل المحمدية» أقل ممّا في هذه الكتب.

لكنني أقصد الكتب التي تخصَّصت بهذا الشأن دون سواها، وهي كتب «التاريخ» و«أسماء الصحابة» و«الأسماء والكنىٰ».

أ ـ كتاب التاريخ:

قال الترمذي في كتاب «العلل الصغير» المفرد بآخر «الجامع»: «وما كان فيه ـ يعني «الجامع» ـ من ذكر العلل في الأحاديث والرجال، فهو ما استخرجته من كتاب «التاريخ»»[١].

ونقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ الإدريسي قوله: «كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدىٰ بهم في علم الحديث: صنف «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجلٍ عالم متقن...»[٢].

والذي يجعلني أرجِّح نسبة كتاب «التاريخ» للترمذي ما رأيته من صنيع الحفاظ المصنفين أقرانه وشيوخه وتلامذته فمن بعدهم، وكان المصنِّف في علم رواية الحديث

---

(١) وقع في مطبوعة بيروت من كتب التاريخ (٥: ٦٩٣) ولكن ابن رجب قال: استخرجه من كتاب تاريخ البخاري (١: ٣٣٨) وهو موافق لمطبوعة مصر.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩: ٣٨٨) وانظر «الفهرست» لابن نديم (١: ٢٣٣) و«هدية العارفين» (٢: ١٩) و«الموازنة» ص٣٧.

يصنف قبل ذلك علل الأحاديث وتواريخ الرواة، حتىٰ تكون جاهزةً بين يديه عندما يريدُ اختيار مرويّات كتابه.

وربما كان اسم التاريخِ شاملاً للعلل وتاريخ الصحابة وتاريخ الشيوخ وتاريخ الرواة والأسماء والكنىٰ، ثم يعمد المصنِّف إلىٰ تخصيص هذا الكتاب العام وفرزه علىٰ موضوعات متخصصة.

أما ما ذهبَ إليه ابن رجب من أنَّ هذه العلوم استخرجها من كتاب «التاريخ» للبخاري، وكلُّها موجودة فيه؛ فكلامٌ غير دقيق كما أشرت إلىٰ ذلك عند كلامي علىٰ شيوخ الترمذي في نقد الحديث.

ب ـ كتاب أسماء الصحابة:

وممن ذكر له هذا التصنيف الحافظ ابن كثير في بدايته[١].

وقال في «تاريخ التراث العربي» وهو يعدد مصنفات الترمذي: «تسمية أصحاب رسول الله ﷺ»: «لاله لي ١/٢٠٨٩، الأوراق ١-١١أ» كُتبت في القرن السابع الهجري.

«شهيد علي ١/٢٨٤٠، الأوراق ١٠-٦٢» كُتبت عام ٧٧٦هـ[٢].

أقول: لو قام باحث بجمع الصحابة الرواة من كتبِ الترمذي المطبوعة وألحَقَ بكل صحابيّ كلامَ الترمذي عليه لخرج بمصنف بديع، عظيم الفائدة، وعسىٰ أن يوفقني الله تعالىٰ لذلك.

جـ ـ الأسماء والكنىٰ:

قال الحافظ ابن حجر: ولأبي عيسىٰ كتاب «الزهد» مفرد، لم يقع لنا، وكتاب «الأسماء والكنىٰ».

---

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (١١: ٦٦).

(٢) «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١: ٤٠٥).

وإشارةُ النص ـ علىٰ الأقل ـ أن كتاب «الأسماء والكنىٰ» وقع له واطّلع عليه[1].

ومن ينظرُ في كتب الترمذي يجدُ عجباً من تسمية المشهورين بالكنىٰ، وتكنيةِ المشهورين بالأنساب، وسياقته الاسمَ واللّقب والكنية والنسبة والمهنة، إذا رأىٰ في ذلك فائدة ومصلحة، وسوفَ أشيرُ إلىٰ بعض ذلك في مبحث علوم الرواة في جامع الترمذي إن شاء الله تعالىٰ.

هذه هي الكتب التي ذكروا أن الترمذي صنّفها في علوم الرواة سوىٰ ما أودَعه في كتاب «الجامع» وفي «العلل»، وسيأتي كلامٌ عنها عند الحديثِ علىٰ علوم الرواة في «الجامع».

❑ ❑ ❑

(١) «تهذيب التهذيب» (٩ : ٣٨٩).

المبحث الثاني

مصنفاته في علل الحديث

نصَّ الحاكمُ في معرفة علوم الحديثِ له علىٰ أنّ «علم علل الحديث: هو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، وأنَّ الحديث إنما يعلَّل من أوجه ليس للجرح فيها مدخل»[١].

وقال الحافظُ ابن الصلاح: «المعلَّل هو الحديث الذي اطُّلع فيه علىٰ علة قادحة مع أن ظاهره السلامة، ويتطرق ذلك إلىٰ الحديث الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[٢].

قلتُ: تكلَّم عدد من الباحثين علىٰ الصلة بين علم العلل وعلم الجرح والتعديل محاولين التوفيق بين كلام الحاكم النيسابوري وواقعِ حال كتب العلل جميعها.

وقد تكلمت علىٰ هذه المسألة ـ في بحث آخر[٣] ـ لكن الذي أوقع الباحثين هؤلاء جميعاً في تناقضات حيال هذه القضية، هو أنَّ مفهوم الثقة عند المتقدمين يختلف عن المفهوم النظري الذي ذكره ابن الصلاح ومن جاء بعده.

والحاكم النيسابوري الذي نصَّ علىٰ أنَّ الحديث يعلَّل من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، هو نفسُه الذي جعل الحديثَ الصحيح عشر مراتب، وهل يروي الصحيحَ إلا الثقاتُ؟

والحاكم نفسه ترجم في كتابه «المدخل إلىٰ الصحيحين» مائتين وواحداً وأربعين راوياً، قال بأن هؤلاء هم المجروحون الذين لا يُروىٰ عنهم.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص١١٢.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٨١.

(٣) «مناهج المصنّفين في الجرح والتعديل».

فحين يقول الحاكم: ليس للجرح فيها مدخل، وأنَّ التعليلَ في أحاديث الثقات؛ فصحيحٌ لكن علىٰ مفهوم الثقة عنده وعند من تقدمه.

وسيأتي عند كلامي علىٰ مدلولِ كلمة «ثقة» عند الترمذي إيضاحُ ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وقد سبقَ الترمذي إلىٰ التصنيف في علم العلل عديدون، وتبعه كثيرون.

وقد صنَّف الترمذي كتابين في العلل: «العلل الصغير» و«العلل الكبير».

أما «العلل الصغير» فهو بمنزلة مقدمة لجامع الترمذي، وقد وضعه الترمذي في آخر «الجامع» ـ في تقديري ـ تورعاً عن تقديم كلامه علىٰ كلام رسول الله ﷺ.

وإن كان واقعُ حال جميع المصنفين أنهم يكتبون مقدِّمات كتبهم بعد الانتهاء من جميع مباحثها، غير أن الذي يظهر لي في هذه المسألة، هو أن للترمذي كتاباً واحداً يُعَدّ استعراضاً لأحاديثَ معللة، والمواضعُ القليلة التي ساق فيها بعض الأحاديث فإنما ساقها استدلالاً بها علىٰ ما يريد، ولم يسقها لتعليلها، والموازنةُ بين سياقته لها في «العلل الصغير» وسياقتها في «العلل الكبير» أو «الجامع» تُظهر هذا الأمر جلياً، ولا أدري من الذي سمّاه بالصغير وهو عظيم نفيس؟!

أ ـ العلل الصغير:

يشغل كتابُ «العلل الصغير» ثلاثاً وعشرين صفحةً من المجلد الخامس الأخير من «الجامع»[1]، فيبدو أن سبب تسميته جاءت من بعض علماء الحديث نظراً لصغر حجمه بالنسبة «للعلل الكبير».

وقد اشتمل الكتابُ علىٰ مباحثَ متعددةٍ يصلح كل واحدٍ منها أن يكون بحثاً برأسه.

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٦٩٢-٧١٥).

وقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب سببَ تصنيفه لكتابه «الجامع» علىٰ هذا النحو المبتكر، معتذراً عن مخالفته في منهجه بعض الذين يكرهون جمع أقوال الرجال مع السنن فقال: «وإنما حملنا علىٰ ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث ـ يعني عقب الأحاديث ـ لأنا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فَعلناه لما رجَونا فيه من منفعة الناس؛ لأنا قد وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمة تكلَّفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه، منهم: هشام بن حسان، وعبد الملك ابن جُريج ـ وذكر أئمة عديدين ـ ثم قال: وغيرُهم من أهل العلم والفضل صنّفوا، فجعل الله في ذلك منفعةً كبيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع الله به المسليمن»[١].

قال الحافظُ ابن رجب: «ومنهم ـ أي المصنفين ـ من لم يشترط فجمع الصحيح وما قاربه، وما فيه بعض لين وضعف، وأكثرهم لم يكتبوا ذلك، ولم يتكلّموا علىٰ الصحيح والضعيف.

وأول من علمناه بيَّن ذلك؛ أبو عيسىٰ الترمذي ـ رحمه الله ـ وقد بيَّن في كلامه هذا أنه لم يُسبق إلىٰ ذلك، فإذا زيد في التصنيف ببيانِ العلل ونحوها؛ كان فيه تأسٍّ بهم في تصنيف ما لم يسبق إليه.

وقد صنّف ابن المديني ويعقوبُ بن شيبة مسانيدَ معلّلة، وأما الأبواب المعلّلة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء وهذا كان سبق إليه مالك في «الموطأ» وسفيان في «الجامع» اهـ[٢].

وذكر الحافظُ ابن رجب كراهيةَ الإمام أحمد كتابة الفقه أو النقد عقب الأحاديث الشريفة وإباحةَ غير أحمد ذلك، ومالَ إلىٰ مخالفة أحمد، وموافقة جماهير العلماء.

وكانت جملة البحوث التي ذكرها الترمذي في مقدمة الجامع «العلل الصغير» ما يأتي:

---

(١) ما سبق (٥: ٦٩٤).

(٢) «شرح ابن رجب» (١: ٣٤٥-٣٤٦).

١ ـ البحوث المتعلقة بالرواية:

ـ تكلَّم الترمذي علىٰ أنواع التحمُّل وخصَّ الإجازةَ بتوسع نسبي.

ـ وتكلَّم علىٰ مسألة الروايةِ باللفظ والروايةَ بالمعنىٰ، وتكلَّم علىٰ زيادة الثقة أيضاً.

٢ ـ البحوث المتعلقة بالرواة:

نقل اختلاف العلماء في جواز الكلام علىٰ الرجال جرحاً وتعديلاً، ثم رجّح وجوب نقدِ الرجال؛ لأنه السبيلُ الوحيد إلىٰ معرفةِ الصحيح من الضعيف من السنن.

وقسمَّ الترمذي الرواةَ علىٰ أربعةِ أجناس:

ـ الحفاظُ الثقات الذين يندر الخطأ في أحاديثهم، وقد أحصىٰ العلماء أحاديثهم التي أخطأوا فيها، وهذا الجنس يُحتجُّ بأحاديثهم التي تدور عليهم مطلقاً إلا الأحاديث التي نبَّه الحفاظ علىٰ خطئهم فيها.

ـ الثقاتُ الذين كَثُر الخطأ في أحاديثهم، ولكنه لم يفحُش؛ بحيث يغلب علىٰ صواب حديثهم، وهؤلاء الذين نسمّيهم رواةَ مرتبة الاختبار، الذين يُقبل من أحاديثهم ما توبعوا عليه وما انفردوا به، دونَ ما خالفوا فيه من هو أحفظ منهم أو أكثر عدداً إضافةً إلىٰ اجتناب ما نبَّه الحفاظ على أنهم أخطأوا فيه.

ـ قومٌ من العلماء الفقهاء والرواة والمفسرين غلبَ علىٰ حديثهم الخطأ فهؤلاءِ لا يقبل من أحاديثهم إلا ما توبعوا عليه، أو صححَّه بعض الحفاظ الكبار مبيّناً دليل تصحيحه.

ـ قومٌ من أصحاب الغفلة والمتهمين والمتروكين وهؤلاءِ لا يحتج بهم ولا يعتبر بحديثهم.

٣ ـ البحوث المتعلقة بأحكامه علىٰ أسانيده:

وقد تكلَّم علىٰ بحثين اثنين: مفهوم الحديث الحسن عنده، ومفهوم الحديث الغريب، وليته تكلَّم علىٰ مصطلحاته الكثيرة الكثيرة، التي لم يُفضَّ الخلاف فيها بعد ولم يستعملها سواه!

٤ ـ البحوث المتعلقة بالفقهيات:

ساق أسانيده إلىٰ العلماء الفقهاء الذين جُمِعتْ أقوالُهم الفقهية، واعتذر عن سياقة المسائل كلّها بالأسانيد؛ لأنه بَيَّنَ ذلك كلَّه في كتاب «الموقوف».

٥ ـ البحوث المتعلقة بالعلل:

وضَّح الترمذي في مقدمته «العلل الصغير» أن كتابه هذا كتابُ عللٍ، وتحدَّث علىٰ الحديث المرسل وذكر بعضاً من أسباب ردِّ المحدثين له.

هذه جملة المباحث ـ أو البحوث ـ التي أوجز الترمذي الحديث عليها في مقدمة «الجامع»، ولو تتبع الباحثون هذه المباحث في «الجامع» لجاؤوا بعدة مصنفات نافعةٍ قيِّمة، والله أعلم.

ب ـ العلل الكبير:

يبدو أن هذه التسمية وصفية لم يُطلقها الترمذيُّ علىٰ كتابه هو، وإنما لقَّبه بذلك بعضُ من جاء بعده، بل إنني لم أقف علىٰ نص في «الجامع» أو «الشمائل» أو «العلل الصغير» الملحق «بالجامع» يذكره؛ لأن الترمذي ـ فيما يبدو ـ كان معرضاً عن ذكر مصنفاته في كتبه، لا كما كان يفعل الطبري وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان فإنَّ هؤلاء الأئمة وأمثالهم تَعرَّفنا إلىٰ كثيرٍ من مصنفاتهم عن طريقِ ذكرهم إياها بعضها في بعض، وأنا أميلُ إلىٰ رأي الذين يذكرون مصنفاتهم في كتبهم الأخرىٰ تعريفاً بها، رغم أنّ بعض أهل عصرنا يعدّ ذلك من التشبّع والغرور، وللأسف!

وقد حُقِّق الكتاب في جامعةِ أم القرىٰ، وقَدَّم له محقّقه بمقدمةٍ وجيزة ترجم فيها للترمذي في ثلاث صفحات (٨-١٠)، وتكلَّم علىٰ مؤلفاته الأخرىٰ في صفحة واحدة، وتناول كتاب «العلل الكبير» في بابٍ كاملٍ سماه: دراسة الكتاب[١].

---

(١) «العلل الكبير» تحقيق الزميل الفاضل الدكتور حمزة ذيب مصطفىٰ، وقد طُبع الكتاب في مطابع الأقصىٰ عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

وقد جاءت هذه الدراسة في ستة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب مع ذكر منهجه وموضوعه وجاء في ثماني صفحات (٣٧-٤٤).

المبحث الثاني: صحةُ نسبة الكتاب إلىٰ المؤلِّف، وجاء في أربع صفحات (٤٥-٤٨).

المبحث الثالث: علاقةُ «العلل الكبير» «بالجامع»، وجاء في خمس صفحات وأسطر (٤٨-٥٣).

المبحث الرابع: وصف النسخة الخطية التي حقق عليها الكتاب في صفحة واحدة (٥٣).

المبحث الخامس: الترجمةُ لرواةِ الكتاب، وجاء في أربع صفحات (٥٤- ٥٨).

المبحث السادس: عملُه في الكتاب، وجاءَ في أربع صفحاتٍ وأسطر (٥٨-٦٣)[١].

ومع تقديري الكبير للزميلِ الفاضل محقق الكتاب، فإن كتابه الذي جاء تحقيقه بما يقرب من ألف صفحةٍ مطبوعة كان بحاجة إلىٰ:

ـ دراسةٍ عميقة شاملة، وفهارسَ إضافيةٍ سوىٰ فهرس الصحابة، وفهرس رواة الأسانيد.

ـ بيانِ الأحاديث التي انتقدها الترمذيُّ أو نقدها مما لم يخرّجه في «الجامع».

ـ إحصائيةٍ للرواة المنتقدين في ملحق خاص في «الجامع» وفي «العلل» لبيان الإضافات العلمية التي سوغت إفراد الترمذي هذا العمل بكتاب.

ـ ترقيم الأحاديث بدلاً من ترقيم الأبواب، أو إعطاء رقم متسلسل للأحاديث حتى يُسهِّل البحثَ عن الراوي المتكلَّم عليه، وحتى نوازن بين صنيع الترمذي في «الجامع» و «العلل» في الأحاديث المشتركة والرواةِ الواردين في الكتابين معاً.

---

(١) ما سبق (١ :٣٧-٦٣)، والعنوانات بقلم الزميل محققه.

ـ دراسةٍ علمية لألفاظه في الجرح والتعديل، بعيداً عن ألفاظ شيوخه الذين نقل عنهم، أو دراسةِ هذه نفسها مع بيان كيفية تطبيقاتِ الترمذي لها.

ـ توضيحِ سبب إهمال الترمذي استعمال مصطلحات «الجامع» في كتاب «العلل».

ـ إحصائيةٍ دقيقة للأحاديث المشتركة بين «الجامع» و«العلل»، ومدىٰ توافق أحكامه عليها هنا وهناك، وحصر الأحاديث التي خرّجها في «العلل» ولم يخرّجها في «الجامع» للإفادة منها في ترجيح الاختلافات بين النسخ المرويّة من جامع الترمذي.

ـ إبراز شخصية الترمذي النقدية من خلال أسئلته للبخاري، ومن خلال موافقاته أو مخالفاته له.

فالترمذيُّ عالمٌ ناقد بارع، وسؤالاته للبخاريِّ والدّارمي وأبا زرعة؛ كانت نوعاً من تلاقح الأفكار، وتعليماً علىٰ الشورىٰ العلمية، فكم من موضعٍ خالف فيه الترمذي شيخه البخاري، بل كم من موضع بين فيه أن البخاري لم يقضِ فيه بشيء أو لم يعرفه، ونحو ذلك من العبارات.

وإن أمدَّ الله بعمري فسأقوم بكل هذه القضايا، وغيرها مما تحتاجه كتب الترمذي من دراساتٍ وعناية.

وإذا كان الواجبُ العلمي يقضي بإنصاف العاملين؛ فقد كان المبحث الثالث لدىٰ محقق «العلل الكبير» جيداً نافعاً وإن كان قاصراً.

وبعد أن أُعرِّف بكتاب «العلل الكبير» تعريفاً عاماً. سأذكر الإضافات التي قمت بها زيادة علىٰ المحقق.

قال القاضي أبو طالب، محمد بن علي بن أبي طالب الأصبهاني (ت ٥٨٥هـ): «هذا كتاب قصدت فيه ترتيب كتاب «العلل» لأبي عيسىٰ الترمذي ـ رحمه الله ـ علىٰ نسق كتاب «الجامع» له، حتىٰ يسهل فيه طلب الحديث، إذ الأحاديثُ فيه منثورة، فلا تضبطها أبوابٌ تذكر فيها.

ـ فرددتُ أحاديثَ الطهارة في كتاب الطهارة، وأحاديثَ الصلاة في كتاب وهكذا إلىٰ آخر «الجامع».

ـ إلا أن يكون كتابٌ لم يكن فيه من كتاب «العلل» شيء فإني أسقطه.

ـ وأدخلتُ أحاديثَ هذه الكتب تحت أبوابها التي هي تبويب الترمذي علىٰ ما أذكره، وذلك إما بأن يكون الحديث المذكور في «العلل» مذكوراً بعينه في ذلك الباب من كتاب «الجامع»، وإما بأن يقول: وفي الباب عن فلان من الصحابة، ويكون الحديث في «العلل» مجرداً عن ذلك الصحابي. . . ، وإمّا بأن يكون مطابقاً للحديثِ الذي تضمنه الباب أو في معناه، فعلىٰ هذا النحو جعلتُ الأحاديث تحت الأبواب.

ـ وأسقطتُ من تراجم الأبواب ما لم يكن في كتاب «العلل» أحاديثُ لا يذكرها أبو عيسىٰ في كتاب «الجامع»[1]، ولا يبوب فيه باباً يقتضي أن تجعل فيه، فأفردت لما كان من هذا النوع فصولاً في أواخر الكتب التي تكون هذه الأحاديث منها، ونبّهت علىٰ أنها ليست في «الجامع».

ـ ولم أنبه بذلك علىٰ ما أدخلته من الأحاديث في الأبواب، مما ليس في «الجامع» إذ يتبين من مطالعة الكتابين ما زاد كتاب «العلل» علىٰ كتاب «الجامع» وذلك هو الأقل.

ـ وما كان فيه من الكلامِ علىٰ رجالٍ جرىٰ ذكرهم في سندِ حديثٍ؛ فإني سقته حيث سقت الحديث.

ـ وما كان من الكلامِ علىٰ رجال لم يقع ذكرهم في حديث، وإنما جاء ذلك منثوراً في أثناء الكلام؛ فإني ذكرتُ ذلك في آخر الكتاب في بابٍ جامع.

ـ ولقد كان يتجّه أن يَسقط من كتاب «العلل» كلُّ ما هو مذكورٌ في «الجامع» حتىٰ لا يُذْكَر فيه إلا ما ليس في «الجامع»، غير أنّا كرهنا أن نُسقط منه شيئاً فتركناه علىٰ ما

---

(١) في العبارة اضطراب، حاولت إزالته.

هو عليه، فربما يجيءُ الباب الذي فيه الحديث الذي في ذلك الباب من «الجامع» بنحو الكلامِ الذي تكلَّم عليه بما لا مزيدَ علىٰ ذلك.

ـ ولعلَّ الناظر في هذا الكتاب يرىٰ فيه بعضَ المواضع تُرجم تحتها حديث لا يناسبها فيستبعد ذلك، فليعلم أنَّ ذلك إنما وقع في كتاب «الجامع»، في ذلك الكتاب ولم نر أن نبوِّبَ عليه باباً آخر، بل ذكرناه حيث ساقه أبو عيسىٰ، في أي باب كان»[1].

أقول: كلامُ أبي طالب القاضي واضحٌ لا يحتاج إلىٰ مزيد بيان، وقد كان علىٰ محقق كتاب «العلل» أن يتتبّع المواضعَ التي لفت أبو طالب الأنظارَ إليها حتىٰ يستفيدَ مطالعُ كتابه دون تتبع كبير، وهو من تمام عمل المحقق.

ولقد جاء الكتابُ في مجلَّدين اثنين، تضمَّن الأول منهما (٢٢٩) مائتين وتسعة وعشرين باباً، وعددُ صفحاته (٥٧٤) صفحة لكننا لا نعرفُ عددَ الأحاديث الواردة في هذا المجلد.

وشغل المجلدُ الثاني الصفحات (٥٧٥-٩٨٢)، تضمَّنت (١٩٧) مائة وسبعة وتسعين باباً؛ فيكون مجموع أبوب كتاب «العلل» (٤٢٨) أربعمائة وثمانية وعشرين باباً.

وجاءت الخاتمة في صفحةٍ واحدة هي (٩٨٣).

وصنع المحقق فهرساً للأحاديث علىٰ الأطراف، وفهرساً لها علىٰ أسماء الصحابة، وفهرساً للرواة، وآخر لمصادر البحث، وفهرساً للموضوعات، وقد جاءت هذه الفهارس في (١٦٢) مائةٍ واثنتين وستين صفحة.

وجاءت الإحالاتُ كلُّها إلىٰ أرقام الأبواب لا إلى الصفحات، ولا إلىٰ أرقام الأحاديث؛ لأنها غير مرقمة.

وقد كان عمل المحقق جيداً في عزو الأحاديث، ونقلَ أقوال العلماء في نقدها.

---

(١) «العلل الكبير» (١: ٧٣-٧٤).

والذي أضفتُه علىٰ عمله إعدادَ ملحقٍ للرواة الذين تكلَّم عليهم الترمذي بجرح أو تعديل في كتاب «الجامع»، وملحقاً آخر للرواةِ الذين تكلَّم عليهم الترمذي في «العلل» دون «الجامع»؛ فكان عدد زوائد كتاب «العلل» (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين راوياً وليس هذان الملحقان آخر ما يحتاجه كتاب العلل الكبير من خدمة.

وهذا العددُ يقرب من ثلثِ عدد الرواة الذين تكلَّم عليهم في «الجامع» وليس قليلاً.

وقد كان عددُ الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي في «الجامع» دون «العلل» (١٧٦) مئة وستةً وسبعين راوياً.

فالقول بأن معظم كتاب «العلل» منتزع من كتاب «الجامع» غيرُ صحيحٍ لأنه دعوىٰ بنيت علىٰ غير إحصاء[1].

وسوف أتتبع الأبوابَ الخمسة الأولى من كتاب العلل الكبير ليتوضَّح الفرق بين «الجامع» و«العلل».

١ ـ قال أبو عيسىٰ الترمذي ـ رحمه الله ـ: سألتُ أبا عبدالله محمد بن إسماعيل عن حديث مالك. . . ، فقال: مالك بن أنس وهم في هذا الحديث.

قلت: الحديثُ أخرجه مالك في «الموطأ»، ولم يخرّجه الترمذي في «الجامع»[2].

ـ قال أبو عيسىٰ: «قلت لمحمد: كم روىٰ الصنابح بن الأعسر عن النبي ﷺ؟ قال: حديثين:

---

(١) ذهب محقق «شرح العلل الصغير» د. همام سعيد إلىٰ أن معظم كتاب «العلل» منتزع من كتاب «الجامع» وردّ عليه محقق «العلل الكبير» بكلام عام، وهذه الإحصائية التي قمت بها هي قول جهيزة، انظر «العلل في الحديث» للدكتور همام سعيد (ص٧٨)، ومقدمة «العلل الكبير» (ص٥١).

(٢) الحديث في «العلل الكبير» (١: ٧٧-٧٨) وأخرجه مالك في موضعين من الموطأ (١: ٣١، ٧٤).

أ ـ حديثه عن النبي ﷺ «إني مكاثرٌ بكم الأمم»[١].

ب ـ وحديثٌ آخر ـ حديث الصدقة ـ وليس هو عندي بصحيح، رواه مجالد، عن قيس عن الصنابح[٢].

قلتُ: يريد أن إسماعيلَ خالف مجالداً فرواه مرسلاً، وهذان الحديثان أوردهما الترمذي له في «العلل الكبير» باختصار ومن غير سند.

وقد أخرجَ ابن حبان وغيرُه الأولَ موصولاً، وأخرجَ البيهقيُّ وغيره الثاني موصولاً ومرسلاً.

فهذا بابٌ واحد من كتاب العلل خرّج الترمذي فيه ثلاثة أحاديث ليست في «الجامع»[٣] سوىٰ أنه أشار إلىٰ حديث المكاثرة تعليقاً، عقب حديث من الجامع رقم (٢).

٢ ـ قال أبو عيسىٰ في العلل الكبير: سألتُ محمداً عن عبد الله بن محمد بن عقيل؟

قلت: فأجابه البخاري، وقد خرَّج الترمذي حديثه في «الجامع» ولم يخرِّجه في «العلل»[٤].

٣ ـ قال أبو عيسىٰ بعد روايته حديثاً في «باب ما يقول إذا دخل الخلاء»: سألت محمداً عن هذا الحديث. . .

---

(١) حديث الصنابح بن الأعسر في العلل الكبير (١ :٧٩) أخرجه ابن حبان في صحيحه، في كتاب الجنايات، ذكر العلة التي من أجلها نُهي عن قتل المسلمين رقم (٥٩٨٥)، وتمامه عنده «إني فَرُطكم علىٰ الحوض وإني مكاثر بكم الأمم؛ فلا تقتتلن بعدي»، وانظر تخريجه الموسع في «الإحسان» (١٣ : ٣٢٤).

(٢) حديث الصدقة أشار إليه الترمذي في العلل الكبير (١ :٧٩) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» في موضعين (٣ :١٢٥) و (٤ :١١٣) وأخرج البيهقي الحديثَ المرسل في كتاب الزكاة (٤ :١١٤) فانظر وقارن!

(٣) «العلل الكبير» (١ :٧٧-٨٠).

(٤) ما سبق (١ :٨١)، والحديث في الجامع برقم (٣).

قلت: فأجابه، والحديثُ خرَّجه في «العلل» من حديث زيد بن أرقم، ولم يخرِّجه في «الجامع» من حديثين.

ـ قال أبو عيسىٰ معقباً: ولم يقض محمّد في هذا بشيء!

وأورد الترمذيُّ هذه الرواية في «الجامع» تعليقاً وقال: في إسناده اضطراب، ولم يشر إلىٰ أن البخاريَّ لم يقضِ فيه بشيء[١].

٤ ـ خرَّج الترمذيُّ في «العلل الكبير» رواياتِ حديث استقبال القبلة عند الغائط أو البول عن جابر وعن عائشة رضي الله عنها من طرقٍ، ثم قال: سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطرابٌ، والصحيح عن عائشة قولها[٢].

قلتُ: حديث جابر خرّجه في «الجامع» ولم يخرِّج حديثَ عائشة[٣] وإنما أشار إليه في الباب.

٥ ـ ورویٰ أبو عيسىٰ في «العلل الكبير» حديثَ المغيرة بن شعبة في البول قائماً، ولم يَنقل عن البخاري فيه شيئاً، وحكىٰ الخلافَ فيه، ثم قال: والصحيحُ ما روىٰ منصور والأعمش.

وهذا الحديثُ أخرجه البخاريُّ ومسلم عن منصور، والبخاريُّ ومسلم والترمذي عن الأعمش[٤].

فهذه توضيحاتٌ سريعةٌ تؤكد استقلالية كلٍّ من الكتابين عن الآخر، وقد أوضح محقق «العلل الكبير» أن كتاب «العلل» صُنِّف قبل كتاب «الجامع»، وساق أدلته علىٰ ذلك مفنداً ما ذهبَ إليه محقق شرح «العلل الصغير» فتنظر، وهناك أدلة أقوىٰ مما أورده دليلاً علىٰ ما ذهب إليه، لكن بحثنا لا يتّسع لذلك، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) ما سبق (١ : ٨١)، والجامع برقم (٥).

(٢) «العلل الكبير» (١ : ٨٥-٩١).

(٣) ما سبق (١ : ٩٠-٩١).

(٤) ما سبق (١ : ٩٢-٩٤)، وانظر تخريج الطريقين في هامش (٤) و(٥) في الموضع نفسه.

المبحث الثالث

مصنفاته في رواية الحديث

ذكر المصنفون في تراجم العلماء للترمذي كتاب «الجامع» وكتاب «الشمائل المحمدية»، ونصَّ هو علىٰ كتاب «الموقوف».

فيحسُن أن نعرّف بكتاب الشمائل أولاً تشرفاً بنسبةِ الكتاب، ثم نعرف بكتاب «الموقوف»، ثم نعرف «بالجامع»؛ لأن التعريف «بالجامع» هو المقصودُ الأهم بين مصنفات الترمذي.

١ ـ الشمائل المحمدية:

كتاب «الشمائل المحمدية» من أشهر الكتب التي صُنفت في خصال النبي ﷺ وصفاته، وهو كتابٌ يشتمل علىٰ خمسةٍ وخمسين باباً:

ـ أولها بابُ ما جاء في خَلْق رسول الله ﷺ، وفيه أربعة عشر حديثاً.

ـ وآخرها بابُ ما جاء في رؤية رسول الله ﷺ في النوم، وفيه سبعةُ أحاديث.

ـ وأول حديث في «الشمائل» حديثُ مالك بن أنس عن ربيعة أبي عبد الرحمٰن ـ المعروف بربيعة الرأي ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنها، في صفةِ جسم النبي ﷺ.

ـ وآخر حديثٍ فيها حديثُ عبد العزيز بن المختار، عن ثابت عن أنس (٣٩٤) أن النبي ﷺ قال: «من رآني في المنام، فقد رآني، فإن الشيطان لا يتخيّل بي» وقال: «رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» وهي جملة أحاديث الكتاب.

ثم ختم الترمذيُّ كتابه بأثرين:

الأول: قول عبدُ الله بن المبارك: «إذا ابتليتَ بالقضاء فعليكَ بالأثر» (٣٩٥).

والثاني: قول محمد بن سيرين: «إن هذا الحديثَ دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم» (٣٩٦).

ـ وأول شيخ رویٰ عنه في «الشمائل» قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي برقم (١) وآخر شيخٍ رویٰ عنه حديثاً مرفوعاً هو عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٣٩٤).

ومن كتاب «الشمائل» مخطوطاتٌ كثيرة في مكتبات العالم، أوردَ العشرات منها صاحبُ تاريخ التراث العربي، وأوردَ له ثلاثين كتاباً من الشروح والمختصرات.

والملفتُ للنظر أنه ليس فيها شرحٌ قديم، وأقدمُ شرحٍ علىٰ «الشمائل» هو: «نشر الفضائل في شرح الشمائل» تأليف أبي الخير، فضل الله بن روزبهان بن فضل الله الشيرازي وقد كتبه سنة ٩٠٩هـ، ثم شرحٌ كتبه شمس الدين مولوي محمد عاشق بن عمر الحنفي (ت ٩٣٥هـ) وقد ألّفه سنة ٩٢٩هـ[١].

والذي طُبع من هذه الشروح الكثيرة ـ في حدود معرفتي القاصرة ـ كتاب ملاّ علي القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ) طُبع بالقاهرة عام ١٣١٧هـ، و«شرح الشمائل» للحافظ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، طُبع بالقاهرة سنة ١٣١٧هـ، وشرح «المواهب اللدنية علىٰ الشمائل المحمدية»، للشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري (ت ١٢٧٦هـ) طُبع بمطابع بولاق في القاهرة ما بين عامي «١٢٧٦-١٣٢٠هـ» طبعات كثيرة.

وكتاب «الشمائل» يحتاج من وجهة نظري إلىٰ خدمات متعددة:

ـ تحقيقُ نصّه وضبطه ليطبع طبعةً دقيقة علىٰ نحو متن للحفظ، مع شرح وجيزٍ دقيق للألفاظ الغريبة فيه، حتىٰ يحفظه أبناء المسلمين، ويكون منهجاً للحفظ في جملة مراحل التعليم.

ـ تخريجُ أحاديثه ونقدها نقداً علمياً، لتكون بين أيدي الباحثين والعلماء ليميزوا بين ما صحَّ؛ فيحتج به، وما لم يصح؛ فللنّظر والاعتبار.

---

(١) «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١: ٤٠٢-٤٠٣) وتنظر كافة الشروح فيه (١: ٣٩٨-٤٠٥).

ـ جَمعُ هذه الشروح جميعاً ـ إن أمكن ـ واستخلاصُ شرحٍ يجمع شتاتها ويقرِّب موضوعاتها ويستبعد التكرار، ومالا حاجة بنا إليه.

ولا أدعو إلىٰ تحقيق وطباعة هذه الشروح جميعاً؛ لأن ذلك تضخيم للمكتبةِ الإسلامية من غير كبير فائدةٍ، ذلك أن الاضافاتِ العلمية التي يضيفها المتأخرُ علىٰ المتقدم غالباً ما تكونُ قليلةً جداً.

نعم، لو حققت هذه المصنفاتُ تحقيقاً علمياً، وضُبطت نصوصُها فقط وطُبع من كل كتابٍ منها نسخٌ متعددة لتكون في المكتبات العامة؛ لكان في ذلك محافظة علىٰ هذا التراث العظيم.

والترمذيُّ في كتابه «الشمائل» لم يلتزم ما التزمه في «الجامع» أو «العلل» من الحكم علىٰ الأحاديث والرجال والفقه؛ فينبغي لمحققِ الكتاب أن ينقل في الحاشية كلامَ الترمذي في «الجامع» و«العلل» ـ إن وجد ـ تتميماً للفائدة.

٢ ـ كتاب الموقوف:

الموقوفُ في اصطلاح المحدثين: هو الحديثُ الذي انتهىٰ نصّه إلىٰ من دون رسول الله ﷺ سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً.

لكن المتأخرينَ اصطلحوا علىٰ تخصيص الموقوف بما انتهىٰ متنه إلىٰ الصحابي والمقطوع بما انتهىٰ متنه إلىٰ التابعي أو من دونه من العلماء[١].

وقد أشار الترمذيَّ إلىٰ كتابه هذا في «العلل الصغير» فقال: «وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء، فما كان منه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد ابن عثمان الكوفي» إلىٰ أن قال: «وبعضُ كلام إسحاق بن إبراهيم أخبرنا به محمد بن أفلح عن إسحاق، وقد بيّنا هذا علىٰ وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف»[٢].

---

(١) انظر «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٣٢٦-٣٢٧).

(٢) «علل الترمذي» مع «الجامع» (٥:٩٢-٥٩٣).

قال الحافظ ابن رجب: «قد ذكر أنه بيَّن ذلك ـ يريد تفصيل أسانيد الروايات ـ علىٰ وجهه في كتابه الذي فيه الموقوف، وكأنه ـ رحمه الله ـ له كتاب مصنَّف أكبر من هذا ـ يعني «الجامع» ـ فيه الأحاديثُ المرفوعة والآثار الموقوفة مذكورةٌ كُلها بالأسانيد، وهذا الكتابُ وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلاً من الموقوفات»[1].

قلتُ: في هذا الكلام نظرٌ من جهات ثلاث:

الأولىٰ: أن الحافظَ ابن رجب لم يرَ كتابَ «الموقوف» هذا.

الثانية: أن احتمال وجود كتاب للترمذي كبير في الأحاديث المرفوعة والموقوفة عقلي، احتمال ليس له ما يسنده، اللهم إلا إذا أُخذ ذلك من تسمية الترمذي كتابه الجامع: «الجامع الكبير المختصر».

والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن كتابَ «الموقوف» هذا صنفه الترمذي لأسانيد أصحاب الأقوال دون النبي ﷺ سواء كانوا من الصحابة أو من شيوخ الترمذي نفسه وكل هذه الطبقات ينطبق على أقوالها وأفعالها اسم الموقوف.

الثالثة: نصَّ ابن رجب علىٰ أن في جامع الترمذي قليلاً من الموقوفات وهذا حكمٌ غير دقيق؛ ففي جامع الترمذي آلاف النصوص عن الصحابة فمن دونهم في الفقه والتفسير والغريب وكلّها موقوفةٌ وسيأتي مزيد بيان لذلك، إن شاء الله تعالى.

وحيثُ إن الترمذيَّ ساق هذا الكلام بصدد الاعتذار عن الإجمال الذي ساقَ به أسانيد الروايات الفقهية إلىٰ سفيان ومالك وابن المبارك فمن بعدهم، فيتعين حملُ كلامه علىٰ سياق الكلام الذِّكْري، لا علىٰ معنىٰ ذهني في مصطلح الموقوف، وقد وقفتُ علىٰ نص عند الإمام البيهقي ذكرَ فيه الترمذيَّ والبخاري معاً، والنصُّ النقدي للبيهقي: «وحديثُ علي الموقوف عليه ليس لهما ذكر في كتابَيْ «العلل» وكتاب «الجامع»، فيترجَّح أنه في كتاب «الآثار الموقوفة»»، والله أعلم[2].

---

(١) «شرح ابن رجب علىٰ العلل» (١: ٣٣٨).

(٢) أوضحت ذلك بأدلته في مبحث وجيز بعنوان صلة البيهقي بمصنفات الترمذي، وسيأتي مزيد توضيح.




الباب الثاني

منهج الترمذي في تصنيف كتابه «الجامع»

ويحوي هذا الباب أربعة فصول:

- الفصل الأول : التوصيف العام لجامع الترمذي.
- الفصل الثّاني: علوم الرّواة في جامع الترمذي.
- الفصل الثّالث: علل الحديث في جامع الترمذي.
- الفصل الرابع: أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه «الجامع».




الفصل الأول

التوصيفُ العام لجامع الترمذي

ويحوي هذا الفصل خمسةَ مباحث:

- **المبحث الأوّل** : تاريخ جامع الترمذي.
- **المبحث الثّاني**: الوصف الظاهر لجامع الترمذي.
- **المبحث الثّالث**: طرق الرواية في جامع الترمذي.
- **المبحث الرابع**: ظاهرة التكرار في جامع الترمذي.
- **المبحث الخامس**: منزلة جامع الترمذي عند العلماء.

المبحث الأول

تاريخ جامع الترمذي

إن تاريخَ أي كتابٍ من الكتب يشمل زمنَ تصنيفه، ومتىٰ أعطي صورته الأخيرة وما الاسم العَلَمي والوَصْفي له، ومن الذي نقله عن مؤلفه، وما منزلتهم العلمية ومدىٰ الوثاقة بهم، وماذا تبقّىٰ لنا من نسخه الموثقة المعتمدة، وماذا يتداولُ الناسُ في عصرنا من هذه النسخ. . .

المطلب الأول

تحقيقُ الاسم العلميّ لجامع الترمذي

صنَّف الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ في السنوات الأخيرة رسالةً حملت ترجمة: «تحقيق اسمي الصّحيحين واسم جامع الترمذي»، وجاءت رسالته هذه بما يقرب من مئة صفحة، خصَّ جامعَ الترمذي منها بخمس وثلاثين صفحةً ملأها بالفوائد النّفيسة وانتقدَ فيها جمهرةً من شيوخنا ومعاصرينا، بدءاً بشيخه العلاّمةِ أحمد شاكر ومروراً بالعلامة الشّيخ محمّد يحيى الكاندهلوي صاحب «الكوكب الدّري علىٰ جامع الترمذي»، والعلاّمة الشيخ عبد الرحمٰن المباركفوري في شرحه «تحفة الأحوذي» والشيخ محمّد بن جعفر الكتاني، والعلامة حاجي خليفة، والشيخ محمّد يوسف البنوري، والشيخ أحمد معبد، والشيخ نور الدين العتر، والشيخ أكرم ضياء العمري، إلىٰ الشيخ ناصر الألباني الذي «قطّع كتاب الترمذي، فإنه خاضَ في موضوع اسمه طويلاً وأسهب وأطنب، وجال وأطال، وخرجَ من هذه المخاضة كما دخلها بغير شيء» على حدٍّ قول الشيخ أبي غدَّة.

هؤلاء وغيرهم ممن تقدموا عليه أو عاصرهم لم يحققوا اسم جامع الترمذي مع أن ذلك «من أهمِّ المباحث، وأولاها عناية لدارسِ جامع الترمذي، لأنه قد يسوغ التساهل عند العزو، أن تقول جامع الترمذي، أو سنن الترمذي، أما عند الحديثِ عن الكتاب، فيتعين صناعةً ذكر اسمه وعنوانه الذي وضعه المؤلف لتعرف خطته ومنهجه فيه»[١].

قلت: هذا ما قاله شيخُنا ـ بل بعضُ ما قاله ـ في هؤلاء الذين لم يهتموا باسم جامع الترمذي.

ونحن يسعنا أن نختصر من كلامه المسهب جداً تسمية جامع الترمذي الراجحةِ عند من اعتمدهم شيخنا، معقبين بما نراه صواباً من ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

قال الحافظ أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) في «فهرست ما رواه عن شيوخه» في تسمية جامع الترمذي: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل».

قال الشيخُ أبو غدة: «وهذا الاسم مطابقٌ لمضمون الكتاب، ووقفت عليه بعينه مثبتاً علىٰ مخطوطتين قديمتين كُتبت إحداهما قبل سنة (٤٧٩هـ) وقبل ولادةِ الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة، والنسخةُ الأخرىٰ كُتبت في سنة (٥٨٢هـ)»[٢].

وقد نقل فضيلته ـ رحمه الله تعالىٰ ـ صورةَ ما هو مكتوب علىٰ صدر كلٍّ من هاتين المخطوطتين فكان علىٰ النحو الآتي:

١ ـ النسخةُ الأولىٰ كتبت بخطٍ مشرقيٍ[٣] فصيحٍ جميل، ولم يُذْكَرْ عليها اسمُ كاتبها إذ عليها سماعاتٌ متعددة أقدمها سماعٌ في رمضان (٤٧٩هـ)، وقوبل الأصل

---

(١) هذه النصوص ثلاثتها من الكتاب المذكور ص٥٨-٥٩.

(٢) «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي» ص٥٥.

(٣) الأستاذ عبد الحميد حمد شهاب عضو لجنة المناقشة مختص في فن الخط العربي، وقد اعترض علىٰ ما جاء في كلام شيخنا أبي غدة ـ رحمه الله ـ من وصفه للخط بأنه مشرقي أو مغربي وعدَّ هذه الأوصاف دخيلة علىٰ ألقاب الخطوط، وأنا لا أتدخل بينهما لعدم معرفتي بفن الخط العربي وللأسف!

بنسخة ابن خلّاد الرامهرمزي، صاحب كتاب «المحدّث الفاصل»؛ فهي أقدم كتابةً من النسخة الثانية التي يأتي الحديث عنها قريباً بأكثر من مائة سنة.

وسندُ هذه النسخة إلىٰ المؤلِّف يختلف عن سند النسخة الثانية اختلافاً بيّناً واتفقت النسختان في العنوان علىٰ عبارة واحدة وهي: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل» إلا أن في هذه النسخة نقصَ جملةِ: «عن رسول الله»[١].

قال الشيخ: «وهذا مثالُ ما جاء في الصفحةِ المصوّرة عن المخطوطةِ في الموضع المذكور، وفيه السندُ من سامع هذه النسخة إلىٰ المؤلِّف الإمام الترمذي رحمه الله تعالىٰ: «الجزءُ التاسع من كتاب «الجامع المختصر من السنن، ومعرفة الصحيح والمعلول،وما عليه العمل»، تصنيفُ أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة الحافظ الترمذي، رحمه الله». . سماعاً لداود بن محمد بن يوسف نفعه الله بالعلم، حدَّثه به أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشافعي في المسجد الحرام، عن أبي بكر أحمد بن إبراهيم المروزي الفقيه، عن أبي زيد محمد بن أحمد المروزي الفقيه، عن أبي حامد أحمد بن عبد الله المروزي، عن أبي عيسىٰ الحافظ الترمذي.

وحدَّثه به أيضاً عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد العطّار، عن أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، عن أبي عيسىٰ الترمذي» اهـ[٢].

٢ ـ النسخةُ الثانية: محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي ـ رحمه الله تعالى في إستنبول برقم (٣٤٤) في مجلَّد واحد، وهي نسخة تامة في (٢٦٧ ورقة) بخط مغربي فصيحٍ، فُرِغ من نسخها في شوال من سنة (٥٨٢هـ) ولم يُذْكَر عليها اسمُ كاتبها وعلىٰ الزاويةِ اليسرىٰ العليا من الصفحةِ السابقة لصفحة العنوان تملُّكٌ لها بخط مالكها فيض الله أفندي، وهذا نص ما جاء علىٰ وجه هذه النسخة:

---

(١) «تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي» ص٧٩.

(٢) ما سبق ص٨٣.

«الكتاب الجامع المختصرُ من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، تصنيفُ الإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي، رحمةُ الله عليه، ومغفرته ورضوانه لديه».

وسندُ سامع هذا النسخة إلىٰ المؤلِّف مكتوبٌ في أول الكتاب كما يلي: «قال محمد بن علي بن حَسْنون: أخبرنا الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي المعافري رضي الله عنه، قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا الشيخُ الصالح أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي رضي الله عنه قراءةً وأنا أسمع، فأقرَّ به في شوال سنة تسعين وأربعمئة، قال: أخبرنا أبو يعلىٰ أحمد ابن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جعفر قراءةً عليه فأقرَّ به، قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن محمد بن أحمد بن شعبة المروزي السنجي قراءةً من أصله في منزلِهِ في المحرَّم سنة إحدىٰ وتسعين وثلاثمئةٍ، قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوبٍ، قال: قرىء علىٰ أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة بن موسىٰ ابن الضحاك السلمي الحافظ وأنا أسمع، قال أبو عيسىٰ: كان جدِّي مروزياً انتقل من مرور أيام الليث بن سيار، قال: حدثنا أبو رجاء قتيبة بن سعيد»[١].

قلت: هذا التحقيق العلمي جيدٌ ـ علىٰ طوله ـ لكن بين أيدينا مخطوطةٌ بعنوان: «الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الكبير المختصر للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي»، انتقاء العبد الفقير إلىٰ رحمة ربه الراجي عَفْوَهُ وغفرانَه: أحمد بن العلائي الشافعي لطف الله به . . . إلخ.

وفي الصفحة اليمنىٰ التي تلي صفحة الغلاف قال مصنفه:

«بسم الله الرحمٰن الرحيم وسلامٌ علىٰ عباده الذين اصطفىٰ، الحمد لله رب العالمين، وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

---

(١) ما سبق ص٨٤، وتنظر صورتا المخطوطتين ص٨٥-٨٧.

فإنه لما استمعتُ كتابَ «الجامع الكبير» للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة السلمي الترمذي رضي الله عنه بالرواق المنجلي بحرم القدس الشريف زاده الله شرفاً وتعظيماً؛ وردت عليَّ أحاديثُ غريبةٌ، اخترت انتقاءها. . .».

قلت: فالذي اتفق عليه كلام المؤلف على صفحة الغلاف، وفي خطبة الكتاب أن اسمه «الجامع الكبير».

وهذه المخطوطةُ وردَ ذكرها في «تاريخ التراث العربي» وقال: إنها في مكتبة شهيد علي رقم ٣٥٣، وهي حوالي (١٥٠) ورقة، كتبت (٩٠٤هـ).

وقد حصلتُ على نسخةٍ مصورةٍ عن هذه المخطوطة، فجاءت في (١٨٩) مائة وتسع وثمانين لوحة[١].

ومهما يكن من أمرٍ فلا يصحُّ إطلاق اسم «الجامع الصحيح»، أو «المسند الصحيح» علىٰ كتاب الترمذي:

- لأنه هو لم يسمِّه بهذا الاسم.
- ولأن واقعَ حاله ينافي هذا الاسم.

والاسم الذي نقلناه عن ابن خيـر وعن المخطوطتيـن اللتين أتحفنا بهما شيخُنا عبد الفتاح؛ تعبيرٌ صادق عن مضمون الكتاب.



(١) «الأحاديثُ المسغربة» (ق١/ ب و ق٢/أ) وانظر تعريفاً بالمخطوط فيما تقدم تحت عنوان: «الجهود السابقة علىٰ هذا البحث»، و«تاريخ التراث» (١ : ٣٩٦).

المطلب الثاني

رواة جامع الترمذي ونسخه الموثَّقة

المسألة الأولىٰ: أبرز رواة «الجامع»:

ليس بين أيدينا نصٌ واضحٌ يحدِّد زمن تأليف الترمذي كتابه «الجامع» لكن المقطوع به أنه كان يهيىء مادةَ هذا الكتاب في حياة شيخِه البخاري المتوفىٰ (٢٥٦هـ).

ولا أدل علىٰ ذلك من كثرةِ الأسئلة التي وجهها إلىٰ البخاري ودوَّنها عقب كثيرٍ من أحاديث «الجامع»، ومثلُها الروايات التي دوَّنها عن الدارمي، وغيره.

لكن من الراجحِ أنه قد أنهىٰ الجامع قبل عام خمسة وستين ومئتين؛ لأن المحبوبي رحل إلىٰ ترمذ للُقيّ أبي عيسىٰ الترمذي وسماعِ مصنفاته، في سنة خمس وستين ومئتين، وكان عمرُه ستَّ عشرة سنة، وسماعه مضبوط بخطّ خاله أبي بكر الأحول، قال الحاكم: سماعُه صحيح[1].

ويحسن الإشارة إلىٰ رواةِ جامع الترمذي عنه؛ ليزداد المرء طمأنينةً إلىٰ صحة نسبة جامع الترمذي إليه:

١ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر، قاله ابن خير وغيره.

٢ ـ أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوذاري، قال ابن نقطة: «روىٰ عن الترمذي مصنَّفَه».

٣ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوية «الجامع»، قاله المزي.

---

(١) «النبلاء» (١٥: ٥٣٧)، و«شذرات الذهب» (٢: ٣٧٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٢: ٦٣٣).

٤ ـ أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النسفي، قال الأمير ابن ماكولا: روىٰ «الجامع» عن أبي عيسىٰ الترمذي.

٥ ـ أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي روىٰ «الجامع» عن أبي عيسىٰ الترمذي، قاله ابن خير.

٦ ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان روىٰ الجامعَ عن أبي عيسىٰ الترمذي.

٧ ـ أبو الليث نصر بن الفتح الإشتيخَني: روىٰ عنه الكلاباذي نصوصاً في «معاني الأخبار»، وقد تقدَّم ذكر ذلك في الكلام علىٰ تلامذته.

هؤلاء السبعة الرواة الذين وقفت علىٰ نصوصٍ تثبتُ روايتهم «الجامع» عن الترمذي، وقد ذكر ابن خير أسانيدَه إلىٰ روايات: أبي حامد التاجر، وأبي العباس المحبوبي، وأبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، وأبي محمد الحسن بن القطان، فلا حاجةَ بنا إلىٰ نقلها هنا[١].

وههنا يأتي التساؤل: كيف قال ابن حزم عن الترمذي. مجهول؟!

الجوابُ يحتاج إلىٰ بحثٍ علميٍ خاص، لكن تفسير ذلك عندي أن رواية المغاربة لجامع الترمذي جاءتْ متأخرة، ولم تصل إلا من رواية المحبوبي ـ وحده ـ فكأن ابن حزم أراد أن يكون مجتهداً في تطبيقِ القواعد الحديثية فقال: مجهول، لأنه لا يُعرَفُ كتابه إلا من طريق المحبوبي عندهم، والله أعلم[٢].

المسألة الثانية: حاجةُ جامع الترمذي إلىٰ عناية وتحقيق:

ذكرتُ في مبحثٍ مضىٰ الجهودَ السابقة علىٰ بحثي هذا في خدمة جامع الترمذي فكانتْ جهوداً ضخمةً تزيد أحجامها علىٰ أضعاف حجم كتاب جامع الترمذي بمرات كثيرة.

---

(١) انظر «فهرست ابن خير» (١: ١١٧-١٢١).

(٢) وقد أوضحت ما يمكن أن يكون صواباً في بحث وجيز خاص بعنوان: صلة ابن حزم بمصنفات الترمذي.

بيد أن من المحزن حقاً، أنَّ كل هذه الدراسات ـ ومن ضمنها دراستي هذه ـ قامتْ علىٰ طبعاتٍ غير محققة تحقيقاً علمياً سليماً.

قال الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري الموصلي: «الحاجةُ إلىٰ تحقيق علمي لكتاب «الجامع الصحيح»»[١]: لقد طُبعَ «الجامع الصحيح» للترمذي عدةَ طبعات، في الهند ومصر وإستنبول، وإنَّ مقارنة الطبعات التي صدرت من «الجامع الصحيح» للترمذي، مع نصوصِ الترمذي في «تحفة الأشراف» للمزي ومع النصِّ الذي اعتمده المباركفوري صاحب «تحفة الأحوذي»، ومع ما نقله الطوسي في مستخرجه علىٰ الترمذي من أحكامٍ علىٰ الأحاديث؛ تدلُّ علىٰ اختلاف بين النسخ، وخاصة الحكم علىٰ الأحاديث.

وكان ابن حجر قد أشار إلىٰ اختلاف مخطوطاتِ جامعِ الترمذي في أحكامه علىٰ الأحاديث، كما في «التقريب» ص٢٣٠ ـ كذا قال ـ وتدلَ أيضاً علىٰ سقوط بعض الأحاديثِ من النسخ المطبوعة، مما يوضِّحُ أهميةَ إعادة نشر «الجامع الصحيح» للترمذي، بالاعتماد علىٰ النسخ الخطية القديمة بعد القيام بدراسةِ النُّسخ، وتحديد الأصول الصالحة منها للمقابلة ببعضها، واختيار النسخة الأمّ؛ لاعتمادِها في النسخ وقد ذكر فؤاد سزكين نُسَخاً عديدةً ترقىٰ إحداها إلىٰ القرن الخامس الهجري، وتاريخ ست نسخٍ أخرى منها إلى القرن السادس الهجري»[٢]. اهـ.

قلتُ: في كلام الأفاضل السادة: عبد الفتاح وأكرم وفؤاد علىٰ النسخ المخطوطة إضافاتٌ من المتأخر علىٰ المتقدم، وقد ذكر فؤاد سزكين زيادةً علىٰ ثلاثين نسخة مخطوطة لجامع الترمذي في مكتبات العالم، وذكر الدكتور العمري نسخاً لم يشر إليها الدكتور سزكين، وأضافَ الشيخُ عبد الفتاح نسخةً مغربية أشار إلىٰ بعض وصفها.

---

(١) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في «التحقيق» ص٦٠: «سبق أن أشرت إلىٰ انتقاد هذه التسمية (الصحيح) في كلام شيخنا أحمد شاكر ومن سبقه، وفي كلام الدكتور أكرم العمري؛ فإن مؤلفه لم يسمه بلفظ الصحيح، ولا هو في الواقع متصفٌ بالصحيح».

(٢) «تراث الترمذي العلمي» ص١٥١، نقلاً عن «التحقيق» لأبي غدة ص٦٠.

وسوفَ أختارُ سبع نسخٍ هي الأقدم مما ذكروا وأترك لمريد تحقيق «جامع الترمذي» تتبع ذلك في مواضعه عندهم:

١ ـ نسخة عاطف رقم (٤٢٤) تقعُ في (٢٨٨) ورقة، تاريخها (٤٢٤هـ)، قاله د. سزكين.

٢ ـ نسخة محمد مصطفى الأعظمي المقابلة علىٰ نسخة أبي بكر بن خلاد الرامهرمزي وعدد صفحاتها (٦٤٨) كُتبت عام (٤٧٩هـ)، قاله الشيخ عبد الفتاح.

٣ ـ نسخة الجامع الأعظم بتازا في المغرب، علىٰ أوّلها خطّ الحافظ أبي علي الصدفي المتوفى سنة (٥١٤هـ)، والسماع المذكور مؤرخ سنة (٥٠٦هـ). وتتضمن الجزءَ الأول من جامع الترمذي، قاله الشيخ عبد الفتاح.

٤ ـ نسخةٌ تامة بخط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي محفوظة في «لاله لي» رقم (٤٦٣)، وتقع في (٣٠٥) ورقات، قال د. العمري: وقد اطّلعت عليها وتاريخ نسخها (٥٣٦هـ). ومنها نسخةٌ أخرىٰ في مكتبة سليم آغا، تمّ نسخها عام (٥٣٦هـ) أيضاً قال د. العمري: وقفت علىٰ صورتها.

٥ ـ وقد أوضحَ أيضاً الأستاذ عزّت عبيد الدّعّاس في مقدمة تحقيقه «جامع الترمذي» أن اعتماده علىٰ نسخة المكتبة الظاهرية التي كتبت عام (٥٣٩هـ)، قاله د. العمري.

٦ ـ نسخة ليدن الجزء الأول فقط، تقع في (١٩٥) ورقة، وتاريخ نسخها (٥٤٠هـ) قاله د. سزكين.

٧ ـ نسخةُ باريس وتقع في (٢٧٢) ورقة، وتاريخ نسخها (٥٤٧هـ).

والنسخُ التي تعود إلى القرن السابع والثامن فما فوق، كلُّها يحتاج إليها المحقق لكن النسخ العُمَد الأصول؛ هي هذه النسخ السبع، ومن ملكها فقد أوتي خيراً كثيراً[١].

---

(١) ينظر فيما تقدم: «تاريخ التراث العربي» (١: ٣٩٣-٣٩٤)، و«تراث الترمذي العلمي» (ص١٥١-١٥٤) و«تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي» (ص٦١ و ٧٨-٧٩).



المبحث الثاني

الوصف الظاهر لجامع الترمذي

لم أستطع الوقوفَ علىٰ طبعة بولاق، ولا علىٰ طبعة دار إحياء التراث ولا علىٰ طبعة حمص في العراق، ولم يتسنّ لي الحصول عليها، أو علىٰ بعضِها من خارج القطر، وسوفَ أعتمدُ في وصف الكتاب علىٰ طبعةِ دار الكتب العلمية المعروفة بطبعةِ أحمد شاكر وعلىٰ «تحفة الأحوذي» الطبعة الهندية.

ـ وصف الطبعة الهندية:

«تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» هو الاسم الذي اختاره الشيخ عبد الرحمٰن المباركفوري لكتابه الذي يعدُّ من أحسنَ ما بين أيدينا من شروحٍ حديثيةٍ لجامع الترمذي.

وقد قدَّم له المصنّف بمقدمةٍ ضافيةٍ جمع فيها كلاماً في حلّ مصطلحات الترمذي وترجمةً له، وأسماءَ رواةِ كتابه، مع ذكر موضعٍ أو أكثر من مواضع ورود كل راو منهم في الكتاب.

أما جامعُ الترمذي مع الشرحِ فيقعُ في أربعةِ مجلداتٍ من القطع الكبير.

وقد قمنا بترقيمِ أحاديث جامع الترمذي في «تحفة الأحوذي»، فبلغت (٤٢١٥) أربعة آلاف ومائتين وخمسةَ عشر حديثاً.

ـ حوىٰ المجلدُ الأول منها الأحاديث من (١-٥٨٥).

ـ وحوىٰ المجلد الثاني الأحاديث من (٥٨٦-١٦٥٠).

ـ وحوىٰ المجلد الثالث الأحاديث من (١٦٥١-٢٨٦٦).

ـ وحوىٰ المجلد الرابع الأحاديث من (٢٨٦٧-٤٢١٥).

وختم شرحَه الحديثيَّ علىٰ جامعِ الترمذي بشرحٍ وجيز علىٰ كتاب «العلل الصغير» من ص(٣٨٣-٤٠٣) ، ويلاحَظُ أن المجلدَ الأول يقعُ في (٤١٧) صفحةٍ لم يشرحْ فيه إلا دون ستمئة حديث، وسببُ ذلك هو أنَّ أسماء الرجال وتوضيح العلل والمصطلحات كان يشرحُها في أول موضعٍ تُذكر فيه ثم يحيل عليه في الأجزاء التالية أو يقول: تقدَّم وقد لا يقول شيئاً، والحديثُ الأول في جامع الترمذي ـ حسب طبعة الهند ـ هو حديث ابن عمر رضي الله عنه: «لا تقبل صلاة بغير طهور»، وأول شيخ ذكره في «الجامع» هو قتيبة بن سعيد.

والحديثُ الأخيرُ في كتاب «الجامع» ـ حسب طبعة الهند ـ هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «قد أذهب الله عنكم عبية الجاهلية»، وشيخُه فيه هو هارون بن موسىٰ ابن أبي علقمة الفروي المديني.

ـ وصف طبعة أحمد شاكر:

هذه الطبعة اشترك في تحقيقها ـ إن جاز هذا التعبير ـ ثلاثةٌ من المشتغلين بالسنة النبوية: الشيخ أحمد شاكر، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والأستاذ كمال يوسف الحوت، وقد جاءت الطبعةُ موزعةً علىٰ خمسةِ مجلدات.

ـ كان تحقيقُ وشرحُ الأول والثاني بقلم الشيخ أحمد شاكر، وكان جملةُ أحاديث المجلدين هذين (٦١٦) ستمئة وستةَ عشر حديثاً فقط!

ـ وكان المجلدُ الثالث: «تحقيق وتخريج وتعليق خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي»، وهو يَشمل الأحاديث (٦١٧-١٣٨٥)، وقد خرَّج هذا الجزء تخريجاً وجيزاً، ووقعتْ له فيه هنات، لكن عمله في نظري جيّد، ونصّه أحسنُ ضبطاً من نصِّ الشيخ أحمد شاكر.

ـ وكان المجلدان الرابع والخامس من تحقيق كمال يوسف الحوت ـ مركز ـ الخدمات والأبحاث الثقافية ـ في دار الكتب العلمية ببيروت، وهذان المجلدان يَشملان الأحاديث (١٣٨٦-٢٦٠٥)، و(٢٦٠٦-٣٩٥٦).

وسار الأستاذ الحوتُ مسيرةَ الأستاذ عبد الباقي في التخريج المختصر لكثير من أحاديث الكتاب، وقد وضع لنا في نهاية الكتاب ملحقين:

الأول: الأحاديثُ الموجودة في طبعة الأستاذ أحمد محمد شاكر، وهي ساقطةٌ من كتاب «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ودار الفكر ببيروت، وكان عدد الفروق بين هاتين الطبعتين (٦٦) ستة وستين حديثاً[١].

الثاني: الأحاديثُ الموجودة في «تحفة الأحوذي» طبعة المدينة المنورة والساقطة من طبعة أحمد شاكر وآخرين، وهي عشرةُ أحاديث توضع في طبعة أحمد شاكر بعد حديث (٣٦٠٤)[٢].

وهذا يعني أن عدّةَ أحاديث طبعة أحمد شاكر تصبح (٣٩٦٦)، ومع هذا فيبقىٰ الفرق كبيراً بين عدة طبعة أحمد شاكر، وعدتنا لجامع الترمذي مع شرحه «تحفة الأحوذي» الطبعة الهندية (٤٢١٥).

ويحسُن أن نقرّر ابتداءً بأن عدتنا «لتحفة الأحوذي» كانت علىٰ طريقة المحدثين من غير نظر إلىٰ سياقة الحديث تاماً أم مختصراً، والطريق الثانية نعدها حديثاً أيضاً.

ـ وحدثني المحقق الأستاذُ الدكتور بشار عوّاد معروف بأنه أنجز تحقيق وتخريج «جامع الترمذي»، وسوف يدفعه إلى المطبعة في غضون عدّة أشهر[٣].

وعقب خروجي من العراق وقفت على نشرة الدكتور بشار عوّاد، وعلى نشرة دار السلام في الرياض، وسوف أقوم بوصفهما باختصار توّاً.

ـ وصف نسخة الدكتور بشّار عوّاد:

الأستاذ الدكتور بشار عوّاد معروف العبيدي محقّق كبير، حقّق وطبع قرابة مائة مجلّد في خدمة السنة النبوية، والرجال، والتاريخ الإسلامي ـ كما قال في إحدىٰ مقالاته ـ

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٧٥٩-٧٧٦).

(٢) ما سبق (٥: ٧٧٩-٧٨٢).

(٣) كان هذا تحديداً في ٢٧/ ٩/ ١٩٩٧م، لكن الكتاب تأخّر صدوره إلى صيف عام ١٩٩٨م.

بيد أنّ تحقيقه كتاب «الجامع الكبير» للترمذي جاء غريباً، على خلاف ما اشتهر عنه من دقّة في التحقيق، واعتماد على عدد من النسخ الخطيّة، ومحافظة على نصّ المؤلّف قدر الطاقة.

جاء كتاب الجامع الكبير بتحقيق الدكتور بشار في ستة مجلّدات، جاءت أعداد صفحاتها على النحو الآتي:

ـ المجلّد الأول كانت صفحاته (٦٢٢) ستمائة واثنتين وعشرين، وعدد الأحاديث فيه (٦١٦) ستمائة وستة عشر حديثاً.

ـ المجلّد الثاني كانت صفحاته (٦١١) ستمائة وإحدى عشرة صفحة، وعدد الأحاديث فيه (٧٠٥) سبعمائة وخمسة أحاديث (٦١٧-١٣٢١).

ـ المجلد الثالث كانت صفحاته (٦٥١) ستمائة وإحدى وخمسين صفحة، وعدد الأحاديث فيه (٨٠٣) ثمانمائة وثلاثة أحاديث (١٣٢٢-٢١٢٤).

ـ المجلد الرابع كانت صفحاته (٥٧٥) خمسمائة وخمسة وسبعين صفحة، وعدد الأحاديث فيه (٧٤٩) سبعمائة وتسعة وأربعين حديثاً (٢١٢٥-٢٨٧٤).

ـ المجلد الخامس كانت صفحاته (٥٧٥) خمسمائة وخمسة وسبعين صفحة وعدد الأحاديث فيه (٨٢٩)، ثمانمائة وتسعة وعشرين حديثاً (٢٨٧٥-٣٦٠٤).

ـ المجلد السادس كانت صفحاته (٩٠٩) تسعمائة وتسع صفحات، منها (٦٥٢) ستمائة واثنتان صفحة كانت جملة فهارس الكتاب، وعدد الأحاديث فيه (٣٥١) ثلاثمائة وواحداً وخمسين حديثاً (٣٦٠٥-٣٩٥٦)، وكان في خاتمته كتاب «العلل الصغير» الذي اسغرق (٣٠) ثلاثين صفحة (٢٢٧-٢٥٧).

وتخريج الدكتور بشار لكتاب الترمذي جيد، وإن كنّا لا نرى الاقتصار في التخريج على الأرقام فحسب، وإنما نرى إحياء منهج المحدثين في العزو إلى الكتاب والباب والترجمة.

أما أحكامه على الأحاديث، وتنقيداته على العلل والرجال، فليس من حقّنا أن نوجّه إليه هنا أيّ نقد؛ لأن توجيه انتقادات قليلة أو كثيرة على مدى رسوخ المحقق في علوم الحديث؛ لا معنى له في أثناء الكلام على قيمة النسخة المطبوعة.

فالتحقيق إخراج نصّ الكتاب على نحو ما كتبه مصنِّفه، وجميع ما وراء ذلك من خدمات للنصّ، فهي جهد يشكر عليه المحقق.

بيد أننا نوجّه إلى الأستاذ الدكتور بشار عواد ثلاث تنقيدات أساسية في تحقيقه:

ـ الأولى: عدم اعتماده على أي نسخة خطيّة من مخطوطات الكتاب التي ملأت مكتبات العالم وقد أشرت إلى سبع نسخ أصيلة منها.

وقد حدّثني المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط عام (١٩٩١م) أنه جمع عدداً من نفائس مخطوطات جامع الترمذي، وسوف يشرع في تحقيقه عقب انتهائه من مسند الإمام أحمد.

وصلة الأستاذ الدكتور بشار بالشيخ شعيب وطيدة جدّاً، وكان يسعه أن يحصل على عدة نسخ من الشيخ شعيب، أو من مصادر المخطوطات التي صوّر الشيخ شعيب نسخه المصورة منها، أو أن يترك تحقيق كتاب الترمذي لزميله الشيخ الأرناؤوط، وهو يعلم بيقين أنه بصدد تحقيقه.

وقد أبلغني أحد تلامذة الشيخ شعيب أنه الآن (٢٠٠١م) يقوم بتحقيق جامع الترمذي وتخريجه علىٰ عدة نسخ خطية وثيقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لم تكرار هذه الجهود، وإهدار كلّ هاتيك الطاقات، وإرهاق الباحث، والمثقّف بنفقات مالية متكرّرة، من غير كبير طائل؟

الثانية: نصّ الدكتور بشار في مقدمة تحقيقه على أنه أخرج من جامع الترمذي اثنين وثلاثين حديثاً لاعتبارات قامت لديه حيال ذلك[1].

---

(١) مقدمة التحقيق (١ : ١٧).

ونحن لا نشكّ بمقدرة الدكتور بشار، وفريق العمل في مكتبه، وإنما نستغرب مثل هذا الصنيع دون الرجوع إلى مخطوطات متعددة أصيلة تثبت ذلك، ونحن وهو وجميع الباحثين يعلمون كثيراً من السهو والغلط والخطأ عند المزّي، وعند غيره في العَزْو والرَقْم والتخريج، وقد ذكر هو بعض ذلك في مواضع من المقدمة، وهوامش الكتاب!

الثالثة: حذف الدكتور بشّار من متن كتاب الترمذي جملة: «قال أبو عيسى» التي وردت في الكتاب (٦٥١٤) ستة آلاف وخمسمئة وأربع عشرة مرة، حيث كان يصدر بها أقواله النقديّة، وسؤالاته لشيوخه، كما حذف عدداً غير قليل من النصوص من غير برهان.

ولست أجد أيّ مبرّر لمثل هذا العمل، مع أن أكثر علمائنا الأقدمين يفعلون مثل هذا فالبخاري يقول: قال أبو عبد الله، ومسلم يقول: قال أبو الحسين، وابن جرير يقول: قال أبو جعفر، وابن حبان يقول: قال أبو حاتم في سائر كتبه.

بل إن الدكتور بشّاراً نفسه يستعمل مثل هذه الصيغة، فمرة يقول: قال أفقَر العباد بشار بن عواد، وأخرىٰ يقول: قال محققه أبو محمد بشار عواد.. فما الذي ساءه من هذه الجملة حتى حذفها، دون أن يبرّر لنا ذلك، ولو بكلمة واحدة؟ ألأنه يعلم أن كل تبرير مرفوض؟.

وما وراء ذلك من انتقادات توجّه إلى صنيع الدكتور بشّار، فموضعها الدراسات الناقدة، وليس موضعها توصيفَ نسخته، وربما أشرت إلى بعض ذلك في القسم الثاني قسم التخريج والنقد في هذا الكتاب.

علىٰ أن الإنصاف يوجب علينا القول بأن نسخة الدكتور بشار من جامع الترمذي هي أفضل نسخ الجامع المطبوعة قاطبة، وأكثرها فوائد للباحث، والقارىء المثقّف ـ مع تقريرنا بأنها لا تعتمد! ـ.

وليت غيرنا يحرّكه يقينه إلى بعض الإنصاف، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ـ وصف طبعة الرياض:

عقب عودتي إلى عمّان عام (١٩٩٩م) وقفت على نسخة من جامع الترمذي نشرتها دار السلام في الرياض في إبريل عام (١٩٩٩م)، فرأيت من المناسب أن أعرّف بهذه الطبعة الأخيرة فيما اطّلعت عليه.

ـ جاءت هذه الطبعة في مجلّد واحد من القطع المتوسّط (١٧×٢٤سم) بلغ عدد صفحاته (١٠٥٦) ألفاً وستاً وخمسين صفحة، انتهى نص الكتاب عند الصفحة (٩٠١) تسعمائة وواحد وما وراء ذلك فهارس الكتاب.

وقد نصّ ناشر الكتاب «دار السلام» على أنه اعتمد في نشر الكتاب على ثلاث نسخ: والنسخة المطبوعة بدهلي مع تحفة الأحوذي، والنسخة المطبوعة مع عارضة الأحوذي، ونسخة أحمد شاكر التي اعتمدوا ترقيمها في نشرتهم هذه.

وكان من منهجهم مقارنة هذه النسخ، واختيار ما هو أصحّ وأوفق. .

لكنهم لم يبينوا لنا ميزان الاختيار، ولا أوضحوا لنا سبيل الترجيح عندهم!

وعلى هذا فيمكن القول: إن هذه الطبعة تجارية، لا يمكن الاعتماد عليها في البحث العلمي وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقامت لجنة الشركة العالمية فأدخلت الكتبَ التسعةَ الأصول في جهاز الحاسب الآلي؛ فكانت إحصاءاتُهم مفيدة، وهي أدقُّ من الإحصاءات التي قمت بها، وإن كان بعضُ الإحصاءات التي قمت بها لا وجود لها في الحاسب الآلي من مثل: الرواة من الصحابة، والصحابة الواردة أسماؤهم تحت قول الترمذي: «وفي الباب»، وشيوخ الترمذي، والوحدان من الصحابة، والوحدان من الرواة، ومع هذا فإن قوائمَ كثيرة يمكن الإفادة منها، أحببتُ تسجيل بعضها، في هذه الرسالة.

ـ كان عددُ أحاديث جامع الترمذي مع المكررات (٣٨٩١) حديثاً في الحاسب وليس (٣٩٥٦) حديثاً، كما في طبعة أحمد شاكر، وليس (٤٢١٥) حديثاً كما في

عدِّنا، ولا مسوغ لذلك فيما أرىٰ، إلا أنهم عدوا الطرق حديثاً واحداً، بعد تصحيحهم أخطاءَ طبعة شاكر في العدِّ.

ـ كان عددُ أحاديثِ «الجامع» من غير تكرار (٣٣٦٧) حديثاً، ويبدو أن هذا العددَ للأحاديث المرفوعةِ المتصلة؛ لأنّ التكرار في جملةِ الأحاديث لا يزيد علىٰ مائة حديثٍ في تقديري.

ـ كان عددُ الأحاديثِ المنقطعة في «الجامع» (٢١٠) مئتي حديث وعشرة أحاديث.

ـ وكان عدد الأحاديث المرسلة في «الجامع» (١٢٨) مائة وثمانية وعشرين حديثاً.

ـ وكان عددُ الأحاديثِ المعلقة في «الجامع» (١١٠٢) ألفاً ومئة حديث وحديثين.

ـ وكان عدد الأحاديث الموقوفة (٨٤) أربعة وثمانين حديثاً.

ـ وكان عددُ الأحاديثُ المقطوعة (١٦) ستة عشر حديثاً.

ـ وكان عدد أحاديثِ الرواة الثقات مع التكرار (١٦٠٠) ألفاً وستمائة حديث.

ـ وكانت أحاديث الثقات من غير تكرار (١٣٤٧) ألفاً وثلاثمائة وسبعة وأربعين حديثاً.

ـ وكانت الأحاديثُ القدسية (٥٥) خمسة وخمسين حديثاً في «الجامع».

ـ وكانت الأحاديث المتواترة فيه (٣٠٩) ثلاثمئة وتسعة أحاديث.

ـ وكانت جملةُ أقوال الترمذي (قال أبو عيسىٰ) (٦٥١٤) ستة آلاف وخمسمئة وأربعة عشر قولاً نقدياً في الأحكام والتعليل والجرح والتعديل.

مما سبق يتوضّح لنا أنّ جامع الترمذي لا يزال بحاجة إلى طبعة محقّقة يقصد القائم بها وجه الله تعالى، ولا يكون للربح المادّي، والطلب التجاري أثر على ذلك والله هو المعين والهادي.

❏ ❏ ❏

المبحث الثالث

طرقُ الرواية في جامع الترمذي

تكلَّم الترمذي علىٰ مسألة السماع من المحدِّث والقراءة عليه، وعلىٰ المناولة والإجازة العامة وعلىٰ تنوّع صيغ الأداء؛ فكان مما قال في ذلك: «والقراءةُ علىٰ العالم إذا كان يحفظُ ما يُقرأ عليه، أو يُمسك أصله ـ فيما يقرأ عليه ـ إذا لم يحفظ؛ هو صحيح عند أهل الحديثِ مثل السّماع». وروىٰ في ذلك آثاراً عن ابن عباس، وعطاء وسفيان، ومالك، وأبي عاصم النبيل، والبخاري، كلهم قالوا: القراءة علىٰ العالم مثلُ السماع منه.

ثم قال: كنا عند أبي مصعب المديني، فقُرِىء عليه بعضُ حديثه؛ فقلتُ له: كيف نقول؟ فقال: قل حدَّثنا أبو مصعب»[1].

وقد أخرجَ من طريق شيخه أبي مصعب ـ أحمد ابن أبي بكر الزهري ـ سبعَ روايات، قال في واحدة منها (٣٧٤٧): حدثنا أبو مصعب قراءة، وقال في الست الباقية (٨٠٤، ٨٢٠، ٨٦٩، ١٠١٢، ٢٣٠٦، ٣٨٠٠): حدثنا أبو مصعب.

ويبدو لي أن الترمذي يسوي ـ عملياً ـ بين السماع من الشيخ والقراءة عليه، وإلا فمن العسير أنْ يكونَ كلُّ شيوخه يقرؤون هم له؛ لأنَّ من النادر أن يبدأَ الترمذيُّ روايته بغير صيغة: «حدثنا».

وقد وقفتُ علىٰ موضعين اثنين قال في أحدهما: أخبرنا، وفي الآخر: أخبرني وأشارَ المحقق إلىٰ أنَّ النسخ الأخرىٰ في الموضعين (٦، ١٥٠) حدثنا.

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥: ٧٠٥-٧٠٦).

ـ فأحمد بن عبدة الضبي خرّج له الحديث (٦) بصيغة أخبرنا، وأشار المحقق إلىٰ الخلافِ بين النسخ وبالعودة إلىٰ أكثرَ من ثلاثين موضعاً من أحاديثِه منها: (٢٤٥، ٢٨٢، ٤٢٩) وجدتُه يقول فيها: حدثنا.

ـ وأحمد بن محمد بن موسىٰ خرّج له الحديثَ (١٥٠) بصيغة: أخبرني، وأشار المحقّقُ إلىٰ الخلافِ، وبالعودة إلىٰ مواضعَ كثيرة خرّجها الترمذي له منها: (٢٧٩-٢٨٩-٣٠٠) وجدته يرويها بصيغة: حدثنا.

وهذا لا يعني أنَّ الترمذيَّ لا يفرّق بين صيغ الأداء في غير طبقة شيوخه، فقد كان يحافظ علىٰ صيغ التحمّل والأداء كما تحمّلها، وكان غايةً في الأمانة والدقّة في ذلك؛ فقد روىٰ عن عبد الله بن وهب أنه قال:

ـ ما قلتُ: حدَّثنا، فهو ما سمعت مع الناس.

ـ وما قلتُ: حدثني، فهو ما سمعت وحدي.

ـ وما قلتُ: أخبرنا، فهو ما قُرِىء علىٰ العالم وأنا شاهد.

ـ وما قلتُ: أخبرني، فهو ما قرأتُ علىٰ العالم.

وسمعت أبا موسىٰ محمد بن المثنىٰ يقول: سمعتُ يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: حدثنا وأخبرنا واحد[1].

قال أبو عيسىٰ: «وقد أجاز بعضُ أهل العلم الإجازةَ: إذا أجاز العالم لأحد أن يرويَ عنه شيئاً من حديثه؛ فله أن يروي عنه.

وروىٰ في ذلك آثاراً عن أبي هريرة، والحسن البصري، والزهري، وهشام بن عروة[2]، يجوّزون فيها ذلك، ثم قال: «قال علي ـ يعني ابن المديني ـ: سألت يحيىٰ ابن سعيد القطان، عن حديثِ ابن جريح، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف! فقلتُ: إنه يقول: أخبرني؛ فقال: لا شيء إنما هو كتاب دفَعَه إليه ـ يعني مناولةً ـ.

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٧٠٦).

(٢) ما سبق (٥:٧٠٧).

حدثنا سويد بن نصر: أخبرنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن منصور بن المعتمر قال: إذا ناول الرجل كتابَه آخرَ فقال: اروِ هذا؛ فله أن يرويه»[1].

قلتُ: المناولَةُ المقرونةُ مع الإجازة؛ أقوىٰ من الإجازة المجرّدة كما هو مقرر عند أهل العلم.

وكل هذه النصوص التي رواها الترمذيُّ مبنيّة علىٰ ثقةِ الشيخ بتلميذه، لأنَّ الشيوخَ لا يجيزون كلَّ أحد، ولا يدفعون كتبهم ـ مرويّاتِهم ـ إلىٰ كلِّ أحد.

ولقد أدركنا نحن في هذا الزمان المتأخر ـ وجلُّ قيمةِ اتصالِ الأسانيد من أجل بركة العلم والحفاظ علىٰ مزية هذه الأمة ـ شيوخاً أفاضلَ لا يجيزون الإجازة العامةَ فضلاً عن الخاصة إلا لمن وثقوا من دينه ونزاهته وفهمه لهذا العلم.

ويحسُن بعد هذا أن أعرض نماذجَ من تطبيق الترمذي لما تقدّم من طرق روايته وألفاظها. . .، سواء في أدائه هو عن شيوخه أو في أداءِ الطبقات الأعلىٰ من رواته.

ـ سبق أن ذكرتُ بأن الترمذي يسوّي بين حدثنا وأخبرنا فيما تحمَّله هو، ومن الأحاديث ما تحمَّلَه عن شيخ واحد، ومنها ما تحمله عن شيوخٍ كثيرين، أو علىٰ الأصحِّ من الأحاديث ما رواه عن شيخٍ واحد، ومنها ما رواه عن شيوخٍ كثيرين لاحتمال أن يكون تحمّل الحديثَ عن شيوخٍ كثيرين، ثم اختار للرواية واحداً فقط لاعتبارات لم يصرِّحْ لنا بها، ولم نستطع اكتشافها.

والأحاديثُ التي رواها عن شيخٍ واحدٍ هي الغالبيةُ العظمىٰ من أحاديث الكتاب فلا حاجة بي إلىٰ الإشارةِ إليها، فهي مبثوثةٌ في معظم صفحات الكتاب.

ـ ومن الأحاديث التي رواها عن شيخين (٢١) و(٢١١) و(٣٠٤):

(٢١) حدثنا علي بن حجر، وأحمد بن محمد بن موسىٰ مردويه، قالا: أخبرنا عبد الله بن المبارك. . .

---

(١) «العلل الصغير» (٥: ٧٠٧).

(٢١١) حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، وإبراهيم بن يعقوب، قالا: حدثنا علي بن عياش الحمصي. . .

(٣٠٤) حدثنا محمد بن بشّار، ومحمد بن المثنىٰ، قالا: حدثنا يحيىٰ بن سعيد القطان. . .

ـ ومن الأحاديث التي رواها عن ثلاثةِ شيوخ (٧٠-٧٧-٣٠٥):

(٧٠) حدثنا هناد، وقتيبة، وأبو كريب، قالوا: حدثنا وكيع، عن الأعمش. . .

(٧٧) حدثنا إسماعيل بن موسىٰ كوفي، وهناد ومحمد بن عبيد المحاربي المعنىٰ واحد، قالوا: حدثنا عبد السلام بن حرب. . .

(٣٠٥) حدثنا محمد بن بشار، والحسن بن علي الخلال، وسلمة بن شبيب وغير واحد[١]، قالوا: حدثنا أبو عاصم النبيل. . .

ـ ومن الأحاديث التي رواها عن أربعةِ شيوخٍ هذا الحديث:

(٢٦٨) حدثنا سلمة بن شبيب، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، والحسن بن علي الحلواني، وعبد الله بن منير، وغير واحد، قالوا: حدثنا يزيد بن هارون. . .

ـ ومن الأحاديث التي رواها عن ستةِ شيوخ هذا الحديث:

(٨٦) حدثنا قتيبة، وهناد، وأبو كريب، وأحمد بن منيع، ومحمود بن غيلان، وأبو عمار الحسين بن حريث، قالوا: حدثنا وكيع، عن الأعمش. . .

وقد كان اختلافُ ألفاظِ الأداءِ واضحاً في جامع الترمذي، بيد أن الألفاظ الأكثر شيوعاً هي: حدثنا وأخبرنا وعن، ثُمَّ: حدثني وأخبرني وسمعت.

وقد كان الترمذيُّ حريصاً علىٰ ارتفاع طبقات السماع، والتقليل من العنعنة ما أمكنه؛ لأن تصريحَ الثقة بالتحديثِ يعني الجزمَ بالسماع، وقول الثقة: عن؛ إذا لم يكن مدلِّساً؛ يعني ترجيح السماع. وفرق ما بين الحالين لا يخفىٰ علىٰ أهلِ الاختصاص.

---

(١) غير واحد لا تعني عدداً معيناً، ولهذا عددنا المذكورين دون المبهمين الذين لا نعرف عنهم ولا عن أعدادهم شيئاً.

ـ من الأحاديث القليلة التي ارتقىٰ فيها التصريح بالسماع إلىٰ طبقات عالية هذه الأحاديث الآتية: (٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٨٨، ٤٢١، ٤٨٤) علىٰ تفاوت بينها في اختلافِ الصيغ في الطبقاتِ العليا ما بين العنعنة والأنانة إلىٰ التصريح التامّ بالسماع.

(٣٠٣) حدثنا محمد بن بشار: حدثنا يحيىٰ بن سعيد القطان: حدثنا عبيد الله بن عمر: أخبرني سعيد بن أبي سعيد ـ يعني المقبري ـ عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه . . . الحديث.

(٤٨٤) حدثنا محمد بن بشار (بندار): حدثنا محمد بن خالد بن عَثْمة: حدثني موسىٰ بن يعقوب الزمعي: حدثني عبد الله بن كيسان، أن عبد الله بن شداد أخبره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال . . . الحديث، ونحوه الحديث (٤٣٠).

(٣٠٤) حدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن المثنىٰ قالا: حدثنا يحيىٰ بن سعيد القطان: حدثنا عبد الحميد بن جعفر: حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي حميد الساعدي، قال ـ يعني محمد بن عمرو ـ: سمعته وهو في عشرة من أصحاب النبي ﷺ أحدهم أبو قتادة رضي الله عنه . . . الحديث.

(٣٠٥) حدثنا محمد بن بشار، والحسن بن علي الخلال الحلواني، وسلمة بن شبيب، وغير واحد قالوا: حدثنا أبو عاصم النبيل: حدثنا عبد الحميد بن جعفر: حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمعت أبا حميد السّاعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو قتادة بن ربعي رضي الله عنه.

(٣٨٨) حدثنا أبو عمار: حدثنا الوليد (ح) وحدثنا أبو محمد رجاء قال: حدثنا الوليد ابن مسلم، عن الأوزاعي قال: حدثني الوليد بن هشام المعيطي قال: حدثني معدان بن طلحة اليَعْمَري قال: لقيت ثوبان رضي الله عنه . . . الحديث.

(٤٢١) حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا روح بن عبادة: حدثنا زكريا بن إسحاق: حدثنا عمرو بن دينار قال: سمعت عطاء بن يسار يحدث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.

فهذه نماذجُ لها مثيلاتها في جامع الترمذي، توضِّحُ حرصَ المحدثين علىٰ إزالة شبهة التدليس في (عن) و(أن) الواردةِ في النماذج (٣٠٣) و(٤٠٤) و(٤٢١)، وسوف أستعرضُ صوراً متعددةً من طرق الأداء مترتبةً من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ في التصريح بالسماع.

(٢٨٧) حدثنا علي بن حجر: أخبرنا هشيم، عن خالد الحذاء... بالعنعنة إلىٰ آخر السند. ومثله الحديث (٣٧٠).

(٥) حدثنا قتيبةُ وهناد، قالا: حدثنا وكيع، عن شعبة...، إلىٰ آخر السند بالعنعنة ونحوُها الأحاديث: (١٧، ١٩، ٢٥، ٣٨، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٦٤، ٧١، ٧٤، ٩٠، ٩٩، ١٣١، ١٧٨).

(٩) حدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن المثنىٰ قالا: حدثنا وهب بن جرير قال: حدثني أبي، عن محمد بن إسحاق، ونحوه (٣٣٥-٣٥٦).

(٤٠٨) حدثنا أحمد بن محمد بن موسىٰ الملقّب مردويه، قال: أخبرنا عبدُ الله ابن المبارك قال: أخبرنا عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم: أنَّ عبد الرحمٰن بن رافع وبكر ابن سوادة أخبراه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه... الحديث.

(٤١٨) حدثنا يوسف بن عيسىٰ المروزي: حدثنا عبد الله بن إدريس، قال: سمعتُ مالك بن أنس، عن أبي النضر... الحديث.

(٣٢١) حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الزهري عن سالم... الحديث، ونحوه (٣٢٨، ٣٧٥، ٣٨٤، ٤٢٠).

(٣٠٩) حدثنا عبدة بن عبد الله الخزاعي البصري: حدثنا زيد بن حباب: حدثنا حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة... الحديث، ونحوه (٣٧٣، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٤٧، ٤٩٠، ٥٠٧).

(٣٨٥) حدثنا سويد بن نصر: حدثنا عبد الله بن المبارك: أخبرنا الليث بن سعد: أخبرنا عبد ربه بن سعيد، عن عمران بن أنس... الحديث، ونحوه الأحاديث (٣٢٨، ٣٧٥، ٣٨٤).

والمتتبّعُ لصنيع الترمذي يجدُه حين يجمع بين الشيوخ يُلمح إلىٰ اختلاف ألفاظِهم، ويؤكّد علىٰ أنّ معنىٰ حديثِهم واحدٌ، مثال ذلك:

(٧٧) حدثنا إسماعيل بن موسىٰ كوفي، وهناد، ومحمد بن عبيد المحاربي، المعنىٰ واحد قالوا: حدثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني . . .

وهذا يشيرُ في نفس الوقت إلىٰ أنَّ عبد السلام بن حرب يحدِّث من حفظه لا من كتاب؛ فيحدث باختلاف اللفظ والمعنىٰ واحد، دليلُ ذلك أنَّ الترمذي حين يروي عن شيوخ كثيرين عن مصنف لا يشير إلىٰ مثل هذا أبداً، وهذا مثال علىٰ ذلك:

(٧٠) حدثنا هناد، وقتيبة، وأبو كريب قالوا: حدثنا وكيع، عن الأعمش قال: سمعت مجاهداً يحدث . . .

(٨٦) حدثنا قتيبة، وهناد، وأبو كريب، وأحمد بن منيع، ومحمود بن غيلان، وأبو عمار الحسين بن حريث قالوا: حدثنا وكيع، عن الأعمش . . .

فلما كان وكيع مصنِّفاً وهو إنما يحدِّث الناس من مصنَّفه؛ فلا حاجةَ بالترمذي إلىٰ قول: المعنىٰ واحد أو اللفظُ واحد، لأنه من تحصيل الحاصل . . .

وجرتْ عادةُ الترمذي أن يسوقَ الإسنادَ قبل الحديث الذي يريد الاستدلال به أو نقده، لكنه قد يعدِلُ عن ذلك فيقدّم الحديثَ معلّقاً ثم يعقبه بإسناده، وهذه أمثلة توضّح ذلك:

١ ـ أخرج الترمذيّ حديث محمود بن لبيد، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من بنىٰ لله مسجداً صغيراً أو كبيراً بنىٰ الله له بيتاً في الجنة» (٣١٨).

وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من بنىٰ لله مسجداً صغيراً أو كبيراً؛ بنىٰ الله له بيتاً في الجنة».

حدثنا بذلك قتيبة: حدثنا نوح بن قيس، عن عبد الرحمٰن مولىٰ قيس، عن زياد النميري، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ بهذا (٣١٩).

٢ ـ أخرجَ حديثَ عيسىٰ بن يونس: حدثنا حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: سألتُ رسولَ الله عن صلاةِ الرجل وهو قاعد؟ فقال: «من صلّىٰ قائماً؛ فهو أفضل، ومن صلّىٰ قاعداً؛ فله نصف أجر القائم، ومن صلىٰ نائماً؛ فله نصفُ أجر القاعد» حديث عمران: حسن صحيح.

وقد رُويَ هذا الحديثُ عن إبراهيم بن طهمان بهذا الإسناد، إلا أنه يقول: عن عمران بن حصين قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن صلاةِ المريض؛ فقال: «صلِّ قائماً فإن لم تستطع؛ فقاعداً، فإن لم تستطع؛ فعلىٰ جَنب».

حدثنا بذلك هناد: حدثنا وكيع، عن إبراهيم بن طهمان، عن حسين المعلم.. بهذا الحديث.

قال أبو عيسىٰ: ولا نعلمُ أحداً روىٰ عن حسين المعلم نحو روايةِ ابن طهمان.

وقد روىٰ أبو أسامةَ وغيرُ واحدٍ، عن حسين المعلم نحو روايةِ عيسىٰ بن يونس ـ يعني عنه ـ ومعنىٰ هذا الحديث عند بعض أهل العلم: في صلاة التطوع.

٣ ـ أخرج حديثاً (٤٥٣) من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه، قال: الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة ولكن سنّةٌ سنّها رسولُ الله ﷺ وقال: «إن الله وتر يحب الوتر».

وروىٰ سفيان الثوري وغيره عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: الوترُ ليس بحتم كهيئةِ صلاتِكُم المكتوبة، ولكن سنّةٌ سنّها رسول الله ﷺ.

حدثنا بذلك محمدُ بن بشار: حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، وهذا أصحُّ من حديث أبي بكر بن عياش اهـ. (٤٥٤). وانظر (٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥).

قلتُ: سببُ الترجيح أنَّ أبا بكر بن عياش جمعَ بين حديثين فجعلهما واحداً.

وهذه الأحاديثُ كما هو واضحٌ تبين أنَّ سبب تعليقه الحديث هو الاستدلالُ به علىٰ المراد، وسياقةُ الإسناد لا حرجَ من مجيئها بعدَ ذلك.

المبحث الرابع

ظاهرةُ التكرار في جامع الترمذي

المطلبُ الأول

ظاهرةُ التكرار عند بعض المصنفين

الأصلُ في التصنيف عند المحدثين ألا يكرروا الحديثَ الواحدَ في أبواب متعددة؛ لأنَّ بناء الكتابِ الحديثي الأهم علىٰ جمعِ الأحاديث ذات الدلالة المتقاربة في أبوابٍ تخصها؛ ليفيد منها الفقيهُ والمفكرُ والباحثُ عند طلب الدليل في أقرب مظانه.

ولكننا رأينا عدداً من المصنفين في الحديثِ النبوي يكرّرون بعضَ الأحاديث لاعتباراتٍ فقهية أو حديثية، في أبوابٍ متعددة، أو في باب واحد.

وأكثرُ من رأيناه فعلَ ذلك الإمامُ البخاري في كتابه «الجامع الصحيح»، وكان من منهجه أنه إذا وجد المسألةَ تحتاجُ إلىٰ حديثٍ مضىٰ تخريجه ولو في طرف من ذلك الحديث، فإنه إما أن يختصر ذلكَ الحديث فيُعيدَ ذلك الطّرف منه، وإما أن يعيدَ الحديثَ كلَّه إذا كان الاختصار متعذراً. وهذا من منهج البخاري واضحٌ معروف[1].

ولكن الإمامَ ابن حبّان يكرّرُ الحديثَ الواحدَ عدّة مرات في بابٍ واحدٍ، أو في أبواب متعددة، ليخدِمَ بذلك الناحيةَ الصناعية أو الفقهية في الحديث.

---

(١) انظر «صحيح البخاري» الحديث الأول وأطرافه: (٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، والحديث الثاني مواضع تكراره (٣٢١٥) فقط، والحديث الثالث كرّره ستّ مرات أيضاً، أما الحديث السابع فكرّره إحدىٰ عشرة مرة: (٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

قال رحمه الله: «وأتنكبُ عن ذكر المعاد فيه إلا في موضوعين:

ـ إما لزيادةِ لفظةٍ لا أجد منها بداً.

ـ أو للاستشهاد به علىٰ معنىً في خبرٍ ثان.

فأما في غير هاتين الحالتين فإني أتنكب ذكر المعاد في هذا الكتاب»[١].

بيد أن مما ينبغي التنويه به، بخصوص صحيح ابن حبان؛ أنّ مؤلّفه صنفه علىٰ تقسيمات الحكم الشرعي؛ فجعل قسماً للأوامر، وآخر للنواهي، وثالثاً للإباحات ورابعاً لأفعال النبي ﷺ، وخامساً للتاريخ.

فجاء الأمير علاءُ الدين ابن بَلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) فرتَّبه علىٰ الأبواب الفقهية؛ فغدا من العسير ـ اليوم ـ الوقوفُ علىٰ ما كرّره ابن حبان في الباب الواحد، أو في أكثر من بابٍ مع تفريعه علىٰ النقطتين اللتين ذكرهما ابن حبان.

وقد تكرر الحديثُ الأول عنده مرتين: المرةُ الأولىٰ في القسم الأول من النوع الثاني والتسعين (١: ٩٢) وكرره في القسم الثالث من النوع السادس والستين (٣: ٦٦) بينما تجد الآن المتأخّر منهما قبل المتقدّم في باب الابتداء بحمد الله تعالىٰ، وهما في ترتيب علاء الدين الفارسي يأخذان رقمي (١ و٢).

وأخرجَ ابنُ حبّان حديثَ عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه في القسم الأول من النوع الثاني (١: ٢) أحدهما وراء الآخر.

ـ فأخرجَهُ من طريق عبد الله بن المبارك، عن موسىٰ بن علي بن رباح، عن أبيه عن عقبة بن عامر، وساقه مطولاً.

ـ ثم أخرجه من طريق زيد بن حباب، عن موسىٰ بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر وساقه بلفظٍ آخر، وكأنه لا صلةَ بين هذا الحديث وذاك، وهذا منه ـ في تقديري ـ

---

(١) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (١: ١٦٣).

ليوضّحَ اختلافَ الرواةِ علىٰ موسىٰ بن علي من جهة، وليستدلَّ به علىٰ الترجمة التي ساقه تحتها من جهة أخرىٰ.

والحديثان في المطبوعِ يحملان رقمي (١٥) و(١١٩) من ترتيب الفارسي.

ونحن نسأل الله تعالى أن يوقفنا على نسخة كاملة من الأنواع والتقاسيم ليتبيّن للباحثين فحش الخطأ الذي يرتكبه المتصرّفون في كتب العلماء المتقدمين، مهما كانت الأعذار التي يبدونها.

وقد ذكر الإمامُ مسلم خطّته في الابتعاد عن التكرارِ إلا لضرورةٍ في مقدمة صحيحه[1].

وقد كرَّر الإمامُ الترمذيُّ عدداً من تراجم الأبواب، وعدداً أكثرَ من الأحاديثِ المروية لكنني لم أستقِص هذا وذاك، وسأضربُ نماذجَ لكلٍّ واحدٍ من الأمرين لئلا يعد ذلك استطراداً مخلاً ببنية هذه الأطروحة.



(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١: ٤-٥).

المطلب الثاني

تكرار تراجم الأبواب في الجامع

لم أقم بإحصائيةٍ دقيقةٍ لتراجم الأبواب التي كرّرها الترمذي، واقتصرتُ علىٰ توثيق ما ذكره صاحبُ «تحفةِ الأحوذي» من ذلك لكفايته في هذا الجانب.

ومن خلال تتبعي للمواضع العشرةِ التي ذكرها المباركفوري، تبيَّن لي أن سببَ تكرار الأبواب عند الترمذي في موضعين أو أكثر هو الحاجةُ إلىٰ الصيغة الفقهية المحددة المشيرة إلىٰ الحكم، وغالباً ما يكرّر مع تكرار الأبواب الأحاديثَ المخرَّجة فيها. فمن الأبوابِ المكرّرة عنده:

١ ـ باب (٥٤) ما جاءَ في نضح بول الغلام قبل أن يطعم؛ فإنه أورده أولاً في كتاب الطهارةِ بهذا اللفظ، ثم كرره في كتاب الصلاة، باب (٤٣٠) ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع.

وكان قد أخرج في الطهارة حديث أم قيس بنت محصن (٧١)، بينما أخرج في الصلاة حديثَ علي (٦١٠).

فحيثُ لزم التدليلُ علىٰ هذه المسألةِ في كتاب الطهارة، أخرجَ حديثاً، وأخرج في لواحق كتاب الصلاة الحديث الآخر.

٢ ـ باب (٦٨) ما جاء فيمن أحبَّ لقاء الله؛ أحب الله لقاءه، فإنه أورده أولاً في الجنائز، ثم أعادَه بنفس الصيغة في كتاب الزهد، وأخرجَ في الموضعين حديثَ عبادة ابن الصامت، وقال في الموضعين: حسن صحيح[1].

---

(١) «الجامع» (٣: ٣٧٩) و(٤: ٤٨٠).

٣ ـ باب (٣) ما جاءَ في الستر علىٰ المسلم، أوردَه أولاً في كتابِ الحدود، ثم أعاده في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في السترة علىٰ المسلم[١].

وقد أخرجَ في الموضع الأول حديثين:

الأول: حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه (١٤٢٥) وتكلَّم علىٰ اختلاف الرواة فيه ورجَّح ما في سنده مبهم «عن الأعمش قال: حُدثت عن أبي صالح»، وأعاده في البر والصلة (١٩٣٠) من الطريق المبهمة، وقال: حسن.

الثاني: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (١٤٢٦) وقال: حسن صحيح غريب. ولم يخرِّج في الموضع الثاني حديثَ ابن عمر، واقتصَرَ علىٰ حديث أبي هريرة، وأشار إلىٰ حديثِ ابن عمر تحتَ قوله: وفي الباب.

٤ ـ باب (٤) الرخصة في الثوب الأحمر للرجال؛ فإنه أورده بهذا اللفظ في كتاب اللباس، ثم أورده مرةً أخرىٰ في كتاب الأدب، باب (٤٧) ما جاء في الرخصة في لبس الحُمْرة للرجال[٢].

وأخرج في الموضعِ الأول حديثَ البراء بن عازب (١٧٢٤) وقال: حسن صحيح.

وأخرجَ في الموضع الثاني حديثَ جابر بن سمرة (٢٨١١) وقال: حسن غريب ثم قال: سألتُ محمداً قلت له: حديث أبي إسحاق عن البراء أصح، أو حديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما؟ فرأىٰ كلا الحديثين صحيحاً.

٥ ـ باب (٢٢) ما جاء في حفظ العورة، أورده في كتابِ الأدبِ مرتين وفي الموضعين أخرج حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وقال عنه: حسن[٣]، وجدّ بهز اسمه معاوية بن حيدة القرشي رضي الله عنه.

---

(١) «الجامع» (٤: ٢٦)، و(٤: ٢٨٧).

(٢) ما سبق (٤: ١٩١)، و(٥: ١٠٩-١١٠).

(٣) ما سبق (٥: ٩٠، و١٠٢).

٦ ـ باب (٣٨) ما جاء في شرب أبوال الإبل، فقد أورده أولاً في كتاب الأطعمة، ثم أوردَه في كتابِ الطب، باب (٦) ما جاء في شرب أبوال الإبل، وفي الموضعين أخرجَ حديثَ أنس رضي الله عنه، وقال: حسن صحيح[1].

٧ ـ باب (٤٠٧) ما يقول في سجودِ القرآن؛ فإنه أوردَه أولاً في كتاب الصلاة، ثم أعاده في كتاب الدعوات، باب (٣٣) باللفظ ذاته.

وكان أخرجَ في الموضع الأول: حديث ابن عباس (٥٧٩) وحديث عائشة (٥٨٠) رضي الله عنهم، وقال عن الأول: غريب، وقال عن الثاني: حسن صحيح وكررهما تماماً في الموضع الثاني[2].

٨ ـ باب (٥) ما جاء في الحثِّ علىٰ الوصية؛ فإنه أورده أولاً في كتاب الجنائز، ثمَّ أورده ثانياً في كتابِ الوصايا، باب (٣) باللفظ نفسه، وأخرجَ في الموضعين حديثَ نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: حسن صحيح[3].

٩ ـ باب (٢٠) كراهية بيع الولاء وهبته، أوردَه في كتاب البيوع أولاً، ثم أورده في كتاب الولاء والهبة، باب (٢) باللفظ نفسه[4].

وقد أخرجَ في الموضعين حديثَ عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما وأشار إلىٰ تفرده بالحديث، وقال: حسن صحيح.

١٠ـ باب (٥) كراهية المعصفر للرجال، فأنه أوردَه أولاً في اللباس، ثم أعاده في الأدب، باب (٤٥) بلفظ: «ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقَسِيّ» وأخرجَ في الموضع الأول حديثَ علي رضي الله عنه (١٧٢٥)، وقال: حسن صحيح[5].

وأخرج في الموضع الثاني حديثَ علي (٢٨٠٨) وحديثَ ابن عمر (٢٨٠٧) وحديثَ البراء بن عازب رضي الله عنهم (٢٨٠٩)، وبين لفظي حديث علي اختلافٌ.

---

(١) «الجامع» (٤: ٢٤٧، و٣٣٧).
(٢) ما سبق (٢: ٤٧٢)، و(٥: ٤٥٥).
(٣) ما سبق (٣: ٣٠٤)، و(٤: ٣٧٥).
(٤) ما سبق (٣: ٥٣٧)، و(٤: ٣٨٠).
(٥) ما سبق (٤: ١٩١)، و(٥: ١٠٧).

المطلب الثالث

تكرار الأحاديث الواردة في الجامع

تزيدُ الأحاديث المكررة في جامع الترمذي علىٰ مئةِ حديث، منها ما كرره الترمذيُّ في باب واحد أو بابين متواليين، وقليلٌ منها الذي كرّره بعد أبواب قليلة وأكثر المكرّرات متباعدة المواضع.

وقد عقدَ الشيخ المباركفوري مبحثاً للأحاديث المكرّرة، ذكر فيه زيادةً علىٰ أربعين حديثاً كرَّرها الترمذيُّ في الأبواب، غيرَ أنه لم يُشِرْ إلىٰ أيّ تعليلٍ علمي لهذا التكرار، وقد تتبعتُ تلك المواضعَ التي ذكرها المباركفوري، وتتبعت «الجامع» كلّه من غير قصد الاستقراء، فوقفتُ علىٰ جملة الأحاديث المكررة ـ في تقديري ـ مع احتمال السهو والخطأ.

وهذه الأحاديث بعضُها كُرر مرتين، وبعضها ثلاثَ مرات، والقليلُ منها كرره الترمذيُّ أربعَ مرات.

وسوف أحاولُ الوقوفَ علىٰ أسبابِ تكرار الترمذي لهذه الأحاديث المتوالية والمتقاربة والمتباعدة، مرتباً الأحاديث علىٰ أسماء الصحابة، حسب حروف الهجاء.

أ ـ تكرار الأحاديث المتوالية:

١ ـ أخرجَ حديثَ أنس بن مالك رضي الله عنه (٥) من طريق شعبة، عن عبد العزيز ابن صهيب، عن أنس، قال: كان رسول الله. . . وساق الحديث.

ثم أخرجه (٦) من طريق حماد بن زيد، عن العزيز بن صهيب. . به مثله، إلا أنَّ فيه: عن أنس؛ أن رسول الله ﷺ كان. . . الحديث.

٢ ـ وأخرج حديثَ البراء رضي الله عنه (٥٢٨) من طريق إسماعيل بن إبراهيم التَّيْمي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن البراء، ثم أخرجَه (٥٢٩) من طريق هشيم عن زياد وقال: بهذا الإسناد نحوه.

٣ ـ وأخرجَ حديثَ جابر بن سمرة رضي الله عنهما (٢٧٧٠) من طريق إسحاق بن منصور الكوفي، عن إسرائيل بن يونس، وقال: حسن غريب، ثم أعاده (٢٧٧١) من طريق وكيع، عن إسرائيل، وقال: صحيح.

٤ ـ وأخرجَ حديثَ جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما (٥٤) من طريق شريك عن ثابت بن أبي صفية، قال: قلتُ لأبي جعفر ـ يعني الباقر ـ حدَّثك جابر . . . الحديث.

ثم أخرجَه من طريق وكيع، عن ثابت قال: قلتُ لأبي جعفر . . . ، مثله.

قال أبو عيسىٰ: هذا أصحُّ من حديث شريك.

قلتُ: وكيع أحفظُ من شريك، ولفظا حديثيهما مختلفان، فحكَم الترمذي لوكيع لأنه أحفظ.

٥ ـ وأخرجَ حديث جابر أيضاً (١٩٥) من حديثِ عبد المنعم صاحب السِّقاء، رواه عنه المعلّى بن أسد، ثم أخرجَه (١٩٦) من طريق يونس بن محمد، عن عبد المنعم نحوه، وضعّفه من هذه الطريق به، وقال: إسناد مجهول.

٦ ـ وأخرجَ حديثَ زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه (١٣٧٢) من طريق يزيد مولىٰ المُنْبَعِث عنه، وقال: حسن صحيح، وقد رُويَ عنه من غير وجه.

ثم أعاده في (١٣٧٣) من طريق بسر بن سعيدَ، عن زيد بن خالد، وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

٧ ـ وأخرجَ حديث زيد بن خالد (٢٢٩٥) من طريق معن، عن مالك، ثم أعاده من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك (٢٢٩٦)، ثم أعاده (٢٢٩٧) من حديث أبي بكر بن محمد بن حزم، وقال عقب الحديث الثاني: هذا حديثٌ حسن، واختلفوا علىٰ مالك في رواية هذا الحديث:

ـ فرویٰ بعضهم عن أبي عمرة.

ـ وروىٰ بعضهم عن ابن أبي عمرة، وهو عبد الرحمٰن بن أبي عمرة الأنصاري وهذا أصحُّ؛ لأنه قد رويَ من غير حديث مالك، عن عبد الرحمٰن بن أبي عمرة، عن زيد بن خالد، وقد رويَ عن ابن أبي عمرة، عن زيد بن خالد غير هذا الحديثِ وهو حديثٌ صحيح أيضاً.

وأبو عمرةَ مولىٰ زيد بن خالد الجهني له حديث الغلول، وأكثر الناس يقولون: عبد الرحمٰن بن أبي عمرة، ثم ساقَ الحديث من غير طريق مالك وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

قلتُ: واضحٌ أن تكرار الترمذي طرق هذا الحديث ليبين عِلَلَها، ويعرِّف القارىءَ بوجه الصواب فيها.

٨ ـ وقد أخرجَ حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه (٥٦٥) في صلاة الخوف وَبَيَّن عِلَله بعد حديث (٥٦٥) وفي (٥٦٦-٥٦٧)، وقال عنه: حسن صحيح، مع أنه موقوفٌ من وجهٍ، وفيه إبهام الصحابي (٥٦٧) من وجه آخر.

٩ ـ وأخرج حديثَ ابن عباس (٥٥٨-٥٥٩) في صلاة الاستسقاء من طريق حاتم ابن إسماعيل، عن هشام بن إسحاق بن عبد الله بن كنانة، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم أعادَه من طريق الثوري، عن هشام به، وزاد فيه «متخشّعاً» وقال عن كليهما: حسن صحيح.

ونقل في ذلك مذهبَ الشافعي ثم مالك ثم مذهب أبي حنيفة؛ أنّه قال: «لا تصلّىٰ صلاةُ الاستسقاء، ولا آمرهم بتحويل الرداء، ولكن يدعون ويرجعون بجملتهم. قال أبو عيسىٰ: خالف السنة»[١].

قلتُ: حاشا لأبي حنيفة أو أي واحد من علماء الإسلام أن يخالف السنة عامداً؛ ولأبي حنيفةَ أدلته علىٰ ما ذهب إليه، ومن كانت له أدلة لا يقال: خالف السنة حتىٰ ولو

---

(١) وقد حذف الدكتور بشّار عواد من طبعته التي لم يعتمد فيها علىٰ مخطوطة واحدة أصيلة جميع ما نقله الترمذي من مذهب أبي حنيفة (١:٥٥٨)، ولا أعلم له حجّة في هذا؟!

أخطأ، وقد أخرج الطحاويُّ جملةً من أدلة أبي حنيفة وأدلة غيره فتنظر ثمة[١].

١٠ـ وأخرجَ حديث ابن عباس رضي الله عنهما (١٧٠٨) في كراهية التحريش بين البهائم، ثم أورد له طريقاً أخرىٰ، ثم بين علَلَه من تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع؛ فتنظر ثمة (١٧٠٩).

١١ـ وأخرج حديثَه في السعوط وغيره (٢٠٤٧) من طريق عبد الرحمٰن بن حماد بن عباد بن منصور، ثم أعاده (٢٠٤٨) من طريق يزيد بن هارون، عن عبّاد وفي متن حديث عبد الرحمٰن زيادةٌ علىٰ متن حديث يزيد، ولأجل بيان هذه الزيادة ساقَ الروايةَ الثانية هذه.

١٢ـ وأخرجَ حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (٨٢٥) في تلبية الإحرام بالحج، ونقلَ مذهبَ الشافعيِّ في جواز الزيادة علىٰ التلبية المأثورة؛ لأن ابن عمر زاد في التلبية، ثم أعادَ حديث ابن عمر من طريق أخرىٰ، ونصَّ فيها (٨٢٦) علىٰ أنها زيادةُ تعظيم من ابن عمر، وهي ليست بدعة!

١٣ـ وأخرجَ حديثَ ابن مسعود (١٩٩٨) في تحريم الكبر، وقال: حسن صحيح، ثم أعاده علىٰ إثره (١٩٩٩) وفيه زيادةٌ طويلة، وقال: حسن صحيح غريب.

هذه أمثلةٌ وضَّحت لنا كيفيةَ تخريج الترمذي الحديثَ المكرر في الباب الواحد.

ويندرج تحت ما مضىٰ حديثُ عبد الرحمٰن بن يعمر (٨٨٩-٨٩٠) وحديثا عمران ابن حصين (٢٢٢١-٢٢٢٢) و(٢٣٠٢-٢٣٠٣)، وحديث علي بن طلق (١١٦٤-١١٦٦) وحديثُ فيروز الديلمي قاتِلِ الأسود العنسي الملعون (١١٢٩-١١٣٠) وحديثُ أبي رافع مولىٰ رسول الله ﷺ (٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤)، وحديث أبي رزين العقيلي (٢٢٧٨-٢٢٧٩)، وأحاديث أبي هريرة (٦٨٤-٦٨٥) و(٧٠٠-٧٠١) و(٧٥٧-٧٥٨)، و(١٢٥١-١٢٥٢) و(٢٠٤٣-٢٠٤٤) و(٢٦٠٦-٢٦٠٧)، وحديث

(١) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١: ٣٢١-٣٢٦) ورأي أبي حنيفة في ص٣٢٣ منه.

زينب امرأة ابن مسعود (٦٣٥-٦٣٦)، وأحاديث عائشة أم المؤمنين (٩٤-٩٥-٩٦) و(١٠٨-١٠٩، ١٠٠٤-١٠٠٦) و(١٥٢٤-١٥٢٥)، ونحو ذلك أحاديثها المتقاربة (١٢٥، ١٢٩) و(١٩١٣، ١٩١٦)، وانظر حديثَ فاطمة بنت قيس (٦٥٩-٦٦٠) وحديثَ أم سلمة أم المؤمنين (٣٨١-٣٨٢)، و(١٧٦٢-١٧٦٣) رضي الله عنهم أجمعين.

هذه جملة الأحاديثِ المتوالية والمتقاربةِ، التي وقفتُ عليها في جامع الترمذي وأصبح منهج الترمذي واضحاً في هذا الجانب، لا يحتاج إلىٰ مزيد بيان.

ب ـ تكرار الأحاديث في أبواب متباعدة:

وتكرار هذا النوع من الأحاديث كان الترمذيُّ يريدُ به الاستدلال الفقهي لا الصنعة الحديثة، وسأوردُ عدداً من الأمثلة علىٰ ذلك، ثم أسردُ أرقام الأحاديث المكررة في أبوابٍ متباعدةٍ لمن أراد التتبع والاستقصاء.

١ ـ أخرجَ حديثَ أُبيّ بن كعب رضي الله عنه في تعيين ليلة القدر، في كتاب الصوم، باب ما جاء في ليلة القدر (٧٩٣)، ثم أعادَه في تفسير سورة القدر (٣٣٥١) وقال في الموضعين: حسن صحيح.

٢ ـ وأخرجَ حديثَ أنس بن مالك رضي الله عنه، في قصة العُرَنيّين، في الطهارة باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه (٧٢) مطولاً، وقال: حسن صحيح، ثم أعادَه في الأطعمة، بابُ ما جاء في شرب أبوال الإبل مختصراً (١٨٤٥) وقال: حسن صحيح غريب، ثم أعاده ثالثةً في الطب، باب ما جاء في شرب أبوال الإبل مختصراً (٢٠٤٢)، وقال: حسن صحيح.

فكانَ يحكم علىٰ كل طريق بما يناسبها من حكمٍ، لا علىٰ مجموعِ الطرق.

٣ ـ وأخرجَ حديثَ أنس في قصةِ أخيه عُمَير وطيرِه النُّغَير[1] في الصلاة، باب

---

(١) النُّغَير: تصغير النُّغْر، وهو طائرٌ يشبه العصفور أحمر المنقار، تنظر «النهاية» (٥: ٨٦) و«معجم الحيوان» (٦: ٧٤).

الصلاة علىٰ البسط (٣٣٣)، ثم أعادَه في البِرّ والصلة، باب ما جاء في المزاح (١٩٨٩) وقال في الموضعين: حسن صحيح.

٤ ـ وأخرجَ حديثه في الكبائر في البيوع، باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه (١٢٠٧) ثم أعادَه في تفسير سورة النساء (٣٠١٨)، وقال في الموضعين: حسن صحيح غريب.

٥ ـ وأخرجَ حديثه في المِزاح، في البر والصلة (١٩٩٢)، ثم أعاده في مناقب أنس (٣٨٢٧)، وقال: حسن صحيح غريب، زاد في الموضع الثاني: من هذا الوجه.

٦ ـ وأخرجَ حديثَ البراء رضي الله عنه، في تحويل القبلة، في أبواب الصلاة (٣٤٠)، ثم أعادَه في تفسير سورة البقرة (٢٩٦٢)، وقالَ في الموضعين: حسن صحيح.

٧ ـ وأخرجَ حديثه في صفة النبي ﷺ، في كتاب اللباس (١٧٢٤)، ثم أعاده في المناقب باب صفة النبي ﷺ (٣٦٣٥)، وقال في الموضعين: حسن صحيح.

٨ ـ وأخرجَ حديثَه في الجهاد، باب من يستعمل علىٰ الحرب (١٧٠٤)، ثم أعادَه في مناقب علي (٣٧٢٥)، وقال فيهما: حسن غريب.

٩ ـ وأخرجَ حديثَه في أذكار النّوم (٣٣٩٤)، ثم أعاده في (٣٥٧٤) من كتاب الدعوات وقال: حسن.

١٠ـ وأخرجَ حديثَ بُريدة بن الحُصَيْب رضي الله عنه، في الصدقة (٦٦٧)، ثم أعاده في الحج عن الغير (٩٢٩)، وقال في الموضعين: صحيح.

١١ـ وأخرج حديثَه في النهي عن المُثْلة (١٤٠٨) وقال: في الحديث قصةٌ، ثم أعاده في السير (١٦١٧) بأتمَّ وأطول منه، وقال في الموضعين: حسنٌ صحيح.

١٢ـ وأخرجَ حديثَ جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، في الطواف بالصفا والمروة (٨٦٢)، ثم أعاده في تفسير سورة البقرة (٢٩٦٧)، وقال في الموضعين: حسن صحيح.

١٣ـ وأخرجَ حديثه في صيد المحرم الضَّبُعَ (٨٥١)، ثم أعادَه في الأطعمة (١٧٩١) وقال فيهما: حسن صحيح.

١٤ـ وأخرجَ حديثه في عيادةِ النبي ﷺ إيّاه (٢٠٩٧)، ثم أعادَه في التفسير (٣٠١٥) وقال في الموضعين: حسن صحيح.

١٥ـ وأخرجَ حديثه في قراءةِ السجدة وتبارك في الصلاة (٢٨٩٢)، ثم أعاده في الدعوات (٣٤٠٤).

١٦ـ وأخرجَ حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، في المسحِ علىٰ الخفين (٩٣-٩٤)، ثم أعادَه في أبواب الصلاة (٦١١-٦١٢)، وقال: حسن صحيح في الأول (٩٣)، وقال: غريب عن ثاني الأول والثاني.

١٧ـ وأخرجَ حديثَ خبّاب بن الأرَتّ رضي الله عنه، في النهي عن تمني الموت (٩٧٠) ثم أعادَه في صفة القيامة (٢٤٨٣)، وقال فيهما: حسن صحيح.

١٨ـ وأخرج حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، في نسخ الكلام في الصلاة (٤٠٥)، ثم أعادَه في تفسير سورة البقرة (٢٩٨٦)، وقال فيهما: حسن صحيح، وتكلَّم في الموضع الأول علىٰ فقه الحديث دون الثاني.

١٩ـ وأخرجَ حديث سمرة بن جندب في أبناء نوح عليه السلام (٣٢٣١)، ثم أعادَه في فضل العرب من المناقب (٣٩٣١)، وقال في الموضعين: حسن، وزاد في الثاني يقال: يافث، ويافت، ويَفْت.

٢٠ـ وأخرجَ حديثَه في المراد من الصلاة الوسطىٰ في أبواب الصلاة (١٨١)، ثم أعادَه في تفسير سورة البقرة (٢٩٨٣)، وقال فيهما: حسن صحيح.

هذه عشرون مثالاً توضح كيفية إخراج الترمذي الأحاديثَ المكرّرة في أبواب متباعدة، وقد ظهرَ أنَّ المناسبة الفقهية ـ أو المعنوية ـ هي التي كانت السبب في هذا التكرار.

ويلتحقُ بهذه الأمثلة حديثُ صفوان بن عسّال (٢١٤٤) حيث كرّره في (٢٧٣٣،٣١٤٤)، وحديث عامر بن ربيعة (٣٤٥) أعاده في (٢٩٧٥)، وحديثُ ابن عمر (١٩٨٦) أعاده في (٢٥٦٦)، وحديثُ ابن مسعود (٢٩٠) أعاده في (١١٠٥) وحديث عدي بن حاتم (٢١٣٦) أعاده في (٢٤١٥)، وحديث علي بن أبي طالب (٧١) أعاده في (١٠٧٥)، وحديثه (٣٥٧) أعاده في (٣٠٨٨)، وحديثه (١٠٢١) أعاده في (١٧٩٤)، وحديث معاوية بن حيدة (٢٧٦٩) أعاده في (٢٧٩٤)، وحديث النعمان بن بشير (٢٩٦٩) أعاده في (٣٢٤٧) و(٣٣٧٢)، وحديث أبي أمامة الباهلي (١٢٨٢) أعاده في (٣١٩٥) وحديث أبي بكرة الأسلمي (١٩٠١) أعاده في (٣٠١٩) وحديث أبي ثعلبة الخشني (١٥٦٠) أعاده في (١٧٩٦)، وحديث أبي حميد الساعدي (٢٩٣) أعاده في (٣٠٤)، وحديث أبي ذر الغفاري (١١٦) أعاده في (٧٦١) و(٢١٨٦)، وحديث أبي سعيد الخدري (٢٤٣١) أعاده في (٣٢٤٣)، وحديث أبي موسىٰ الأشعري (٢٥٠٤) أعاده في (٢٦٢٨)، وأحاديث أبي هريرة (١٤٢٥) أعاده في (١٩٣٠-٢٩٤٥)، وحديثه (٤٩١) أعاده في (٢٩٠٨) وحديثه (٦٤٢) أعاده في (١٣٧٧)، وحديثه (١٩٠٥) أعاده في (٣٤٤٨)، وحديثه (١٤٣٣) أعاده في (٣٩٥٠)، وحديثه (٢٥٤٩) أعاده في (٢٥٦)، وحديثه (٢٤١٨) أعاده في (٢٤٩٢)، وحديثا عائشة أم المؤمنين (٥٨٠) أعاده في (٣٤٢٥)، وحديثه (٣٤٩) أعاده في (٢٧٠١).

هذه جملةُ ما وقفتُ عليه من الأحاديث المكررة في جامع الترمذي، وتقدم بيان أسباب هذا التكرار.

والرقمُ الأول من كل حديث مكرّر هو الذي يدخل في عدة أحاديث «الجامع» والأعدادُ المرقومة لما تكرر من الأحاديث تنقص من العدّةِ عند عدِّه الدقيق، والله المعين والهادي.

❑ ❑ ❑

المبحث الخامس

منزلة جامع الترمذي عند العلماء

لقد ذهب بعض العلماءِ إلىٰ أن جامع الترمذي أنفعُ من كتاب البخاري ومسلم لأنهما لا يقف علىٰ الفائدةِ منهما إلا المتبحّر، و«الجامع» يصلُ إلىٰ فائدته كلُّ أحد[١].

أقول: يصعبُ عليَّ قبول هذا الكلامِ علىٰ إطلاقه، إذ لستُ أدري كيف يصل إلىٰ الفائدة من «الجامع» كلُّ أحد.

ولي دراساتٌ متخصّصة عديدةٌ علىٰ صِحاح البخاري ومسلم وابن حبان، ودراسات عامة علىٰ معظم كتب السنّة الأصول وهذه الدراسة عن التّرمذي، فقد رأيتُ في كلٍّ واحد من هذه المصنفات صعوبات، لكنني وجدت كتابَ الترمذيّ أصعبَ هذه الكتب جميعها، لكثرةِ ما حوىٰ من العلوم صراحةً أو ضمناً ولاختصاره السنّةَ في هذا الكتاب، ولغموضِ منهجه في قَبول روايات المجروحين من الرواة، ولكثرةِ مصطلحاتهِ التي زادتْ علىٰ ثلاثمائة مصطلح، كما سيأتي.

نعم إذا قصدَ الشيخُ أبو إسماعيل الهروي ـ صاحبُ هذا القول ـ سهولةَ الوقوف على آراء الفقهاء مشاراً إلىٰ أدلتها تحت قوله: وفي الباب، أو فيما خرَّج لها من أحاديث؛ فقد يصح بعضُ قوله؛ إذا اعتبرنا كلمة كلّ أحد، يعني من أهل العلم.

وسوف أعرض بعض أقوال العلماء في منزلة «الجامع» بين كتب الحديث الشريف.

ـ قال الترمذي: «صنّفتُ هذا الكتاب وعرضْتهُ علىٰ علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب في بيته؛ فكأنما في بيتهِ نبيٌّ يتكلَّم»[٢].

ـ وقال ابن الأثير الجزري: «أخذَ عنه ـ يعني الترمذي ـ خلقٌ كثير، وهذا كتابه الصحيح ـ كذا ـ أحسنُ الكتب، وأكثرُها فائدةً، وأحسنُها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه

---

(١) «النبلاء» (١٣ : ٢٧٧).

(٢) «التذكرة» (٢ : ٦٣٤)، «والنبلاء» (١٣ : ٢٧٤).

ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرحٌ وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل» قد جمعَ فيه فوائدَ حسنة، لا يخفىٰ قَدْرها علىٰ من وقف عليها»(١).

ـ وقال أبو بكر ابن العربي المالكي: «ليس فيها ـ يعني كتب الحديث ـ مثل كتاب أبي عيسىٰ الترمذي: حلاوةَ مقطع، ونفاسة مَنْزَع، وعذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعة عشر علماً.

ـ فوائد: صنف، وذلك إلىٰ العلم أقرب، وأسندَ وصحَّحَ، وحكم وعدد الطرق وجرح وعدَّل، وأسمىٰ وأكنىٰ، ووصل وقطّع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه؛ فالقارىء له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة متسقة»(٢).

ـ وقال الحافظ الذهبي: ««جامِعُه» قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، وفيه علمٌ نافع، وفوائدُ غزيرة، ورؤوس المسائل؛ لكنّه يترخص في قَبول الأحاديث ولا يشدّد وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديثَ واهية، بعضها موضوعٌ، وكثير منها في الفضائل، ونَفَسُه في التضعيف رِخْو»(٣).

ـ وقال الحافظ عبد الرحيم بن عبد الخالق اليوسفي (ت ٥٧٤هـ)(٤): « «الجامع» على أربعة أقسام:

ـ قسمٌ مقطوع بصحته.
ـ وقسمٌ علىٰ شرط أبي داود والنسائي.
ـ وقسمٌ أخرجه للضديّة، وأبان عن علَّته.

---

(١) «جامع الأصول» (١ :١٩٣-١٩٤).
(٢) «عارضه الأحوذي شرح جامع الترمذي» (١ :٦).
(٣) هذا الكلام نصان في الأصل حذفت المكرر ودمجت بينهما، وصيّرتهما نصاً واحداً فلزم التنويه انظر النبلاء (١٣ : ٢٧٤، ٢٧٦).
(٤) ترجمته في النبلاء (٢١ : ٤٩).

ـ وقسم رابع أبان عنه؛ فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا، إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء سوىٰ حديث: «فإن شرب الرابعة؛ فاقتلوه». وحديث: «جمع رسول الله بين الظهر والعصر بالمدينة، من غير خوف ولا سفر»»[١].

وقال الحافظُ ابن رجب في تقويم صنيع الترمذي في جامعه: «اعلم أن الترمذيَّ ـ رحمه الله ـ خرَّج في كتابه: الحديثَ الصحيح، والحديثَ الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديثَ الغريب كما سيأتي.

والغرائبُ التي خرّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عليه، ولا أعلمه خرَّج عن متهمٍ بالكذب متفقٍ علىٰ اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مرويّاً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، أو في بعض طرقه متهم، وعلىٰ هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

نعم، قد يخرِّج عن سيِّء الحفظ، وعمّن غَلَب علىٰ حديثه الوهم، ويبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عليه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثيرٍ من هذه الطبقة، مع السكوت علىٰ أحاديثهم كإسحاق ابن أبي فروة، وغيره. . .

والترمذي ـ رحمه الله ـ يخرّج حديثَ الثقة الضابط، ومن يَهِم قليلاً، ومن يَهِم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم يُخرِّج حديثه نادراً، ويبين ذلك ولا يسكت عليه»[٢].

وقال الحافظ ابن رجب أيضاً: «وقد اعتُرِض علىٰ الترمذي ـ رحمه الله ـ بأنه في غالب الأبواب يبدأُ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب فإنه يبين ما فيها من العِلل، ثم يبيّن الصحيحَ في الإسناد، وكان مَقْصِدَه ـ رحمه الله ـ ذكرُ العلل ولهذا تجدُ النسائي إذا استوعَب طُرق الحديث، بدأ بما هو غلطٌ، ثم يذكرُ بعد ذلك الصوابَ المخالف له»[٣].

---

(١) انظر هامش «النبلاء» (١٣ : ٢٧٤)، للوقوف علىٰ توجيه هذين الحديثين.

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢ : ٦١٢٦١١).

(٣) ما سبق (٢ : ٦٢٥).

قال عداب: وللحافظِ ابن رُشَيد الفهري كلامٌ طيب نقله السيوطي في «قوت المغتذي»، وأضافَ ابنُ سيد الناس إلىٰ كلام ابن رشيد طيباً، وللعلامة البيجوري، وشاه ولي الله الدهلوي، والشاه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين» والقطب القسطلاني وغيرهم كلامٌ مفيدٌ في ذلك؛ ـ يتعذَّر عليّ جمعه هنا ـ فيُحسنُ الرجوعُ إليه في مواضعه(١).

وأقول: إن منزلة جامع الترمذي عند العلماء عظيمة؛ لكن النظرة إليه تختلفُ من ناظر إلى آخر: فمن نَظر إلىٰ أدلّةِ الفقه الصحيحة كثرةً وقلة، وتجريداً وتوضيحاً؛ رتَّب الكتبَ الستةَ علىٰ النحو الآتي:

ـ البخاري، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم ابن ماجه.

ومن نظَرَ إلىٰ القيمةِ العلمية العالية، وقَبول علماءِ الأمة لهذه الكتب؛ جعل أبا داود ثالثاً وجعل الترمذيَّ رابعاً، ومنهم من عكس المسألة فثلَّث بالترمذي وأتبعه بأبي داود.

ومن نظر إلىٰ جُملة العلوم التي حواها كلُّ كتابٍ من هذه الكتب، جعلَ كتابَ الترمذي أنفَعها، ومن نَظر إلىٰ قضايا العِلل، وجمع طرقها، وإبراز الراجح منها؛ قدّم «المجتبى» للنسائي علىٰ الجميع.

والصوابُ من ذلك في نظري أن نقول: لكل كتاب من الكتبِ الستة مزايا ينفردُ بها، وصفاتٌ يشتركُ فيها مع غيره من الكتب.

ـ فكلُّ الكتبِ الستةِ فيها الحديثُ الصحيح، ويتصدَّر هذه الكتب من حيث كثرةُ عدد الصحيح كتابُ البخاري، وكتاب مسلم، ثم كتابُ النسائي، ثم كتابُ أبي داود، ثم كتابُ الترمذي، ثم كتاب ابن ماجه.

وإنّ لكلِّ كتابٍ من كتب السنة أهدافاً قصدَها مؤلفه؛ قد يكون جَمعُ السنةِ الصحيحة أو مطلقاً واحداً منها، وقد لا يكون أصلاً، وبين هذه الكتب قدر مشترك

---

(١) ينظر في مقدمة «تحفة الأحوذي» (١: ١٧٥-١٧٧).

ولا بد، لكن بينهما تمايزاً هو الذي قصدَه المصنّف عند تصنيفِ كتابه، والترمذيُّ واحدٌ من أولئك الأعلام.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ «إنما حَمَلنا علىٰ ما بيّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث؛ لأنا سُئلنا عن هذا زماناً؛ فلم نفعله، ثم فعلناه؛ لما رجَونا فيه من منفعةِ الناس؛ لأنا قد وجدنا غير واحدٍ من الأئمة تكلّفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه منهم: هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد ابن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحمّاد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنّفوا فجعل الله في ذلك منفعةً كثيرة، نرجو لهم بذلك الثوابَ الجزيل عند الله؛ لما نفع الله به المسلمين، فبهم القدوة فيما صنّفوا» اهـ[1].

قال الحافظُ ابن رجب ـ وهو يعقّب علىٰ هذا الكلام ـ: «ومنهم من لم يشترط الصحةَ، وجمع الصحيح وما قاربه وما فيه بعض لين وضعف، وأكثرُهم لم يكتبوا ذلك، ولم يتكلّموا علىٰ الصحيح والضعيف، وأول من علمناه بيّن ذلك أبو عيسىٰ الترمذي، وقد بين في كلامه هذا أنّه لم يُسبق إلىٰ ذلك، واعتذر بأن هؤلاء الأئمة الذين سماهم صنفوا ما لم يسبقوا إليه؛ فإذا زيد في التصنيف ببيان العلل ونحوها كان فيه تأسٍّ بهم في تصنيفِ ما لم يُسبق إليه. . .»[2].

وهذا واضحٌ فيما قصدتُ إليه، من أنَّ لكل مصنِّف منهاجاً مستقلاً، يجب أن يستنبط بعيداً عن المقررات سابقاً، وبعيداً عما تواضع عليه الناس، وسيجد الباحث يومها، أن «صحيح البخاري» له منهجٌ مستقل، و«صحيح مسلم» له منهج مستقل وكذلك «جامع الترمذي» له منهجه المستقل الجديد[3].

---

(١) جامع الترمذي (٥: ٦٩٤).

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١: ٣٤٤-٣٤٥).

(٣) تحت الطبع كتاب «مناهج المصنفين في الحديث النبوي الشريف» للباحث عداب ـ يسر الله إخراجه ـ فصَّلتُ القول فيه علىٰ هذا الموضوع.

الفصل الثاني

علوم الرواة في جامع الترمذي

ويضم هذا الفصل ثلاثةَ مباحث:

- **المبحث الأول** : معرفة الصحابة في جامع الترمذي.
- **المبحث الثانـي**: معرفة التابعين في جامع الترمذي.
- **المبحث الثالث**: معرفة الأسماء والكنىٰ في جامع الترمذي.

تمهيد

إنَّ أهمَّ العلومِ المتعلقةِ بالرواة: علمُ الجرحِ والتعديل، وتاريخ الرواة وطبقاتهم ويتفرَّعُ عن هذين العلمين فروع شتىٰ، أكثرُها يندرجُ تحت تاريخ الرواة، وأقلُّها يندرج تحت علم الجرح والتعديل.

ومما يندرج تحتَ علمِ الجرح والتعديل: معرفة الصحابة من الرواة، ومعرفة الوحدان من الصحابة، ومعرف المبهمين من الصحابة، وبالوقوف علىٰ ذلك ينتهي البحث في الجرح والتعديل بالنسبة إليهم.

ويأتي بعد ذلك بالنسبة للصحابة وغيرهم علمُ تاريخ الرّواة وطبقاتهم، ويندرجُ تحتَ هذا العلم: معرفةُ الصحابة، ومعرفةُ التابعين، ومعرفةُ رواية الأكابر عن الأصاغر ومعرفةُ المدبَّج، وروايةُ الأقران بعضهم عن بعض، ومعرفةُ الإخوة والأخوات ومعرفةُ رواية الآباء عن الأبناء وعسكه، ومعرفةُ السابقِ واللاحق، ومعرفةُ الوحدان ومعرفةُ الأفراد من الرّواة، ومعرفةُ من ذكر بأسماء متعددة، أو نعوت متعددة، ومعرفةُ الأسماء والكنىٰ، ومعرفةُ ألقاب المحدثين، ومعرفة المؤتلف والمختلف، ومعرفةُ المتفق والمفترق، ومعرفةُ الرّواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديمِ والتأخير بالابن والأب، ومعرفةُ المنسوبين إلىٰ غير آبائهم ومعرفة الأنساب التي باطنها علىٰ غير ظاهرها، ومعرفةُ المبهمين من الرّواة، ومعرفةُ تواريخ الرّواة: الولادة والوفاة، ومعرفةُ طبقات الرّواة في الصّحبة واللقيّ، ومعرفة الموالي من الرّواة والعلماء ومعرفة أوطان الرّواة وبلدانهم.

هذه المباحث كُلُّ واحدٍ منها عِلْمٌ قائمٌ برأسه، وما من علم إلاّ صُنِّف فيه كتابٌ أو أكثر، ثم تأتي علومُ معرفة الثقات والضعفاء من الرّواة ـ غير الصحابة ـ ومعرفةُ

المخلِّطين من الرّواة، وهذان العلمان يتّصلان بعلم الجرح والتعديل، بل هما من صلب هذا العلم وأصله[١].

ومما لا أرتاب فيه أنَّ كُلَّ واحدٍ مِن هذه العلوم له حضورٌ في جامع الترمذي لكن تتبع ذلك سيصرفنا عن هذا الهدفِ الأساس لهذه الدراسة، وهو الدراسة التطبيقية لعلم الجرح والتعديل في جامع الترمذي.

❑ ❑ ❑

(١) ذكر هذه العلوم كلها مختصرة ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» من (ص٢٥١(حتىٰ ٤١٩) وانظر الفهرس (ص٤٢٠)، وما شئت من فهارس كتب علوم الحديث.

المبحث الأوّل

معرفة الصحابة في جامع الترمذي

إن من أهمِّ مباحث علوم الإسناد عند المحدّثين معرفة الصحابة الكرام، ذلك أن الصحابةَ رضي الله عنهم هم الذين شهدوا الوحي، وعاصروا التنزيل، ووقفوا علىٰ إجابات القرآن الكريم علىٰ حوادثَ كانوا هم شخوصها، وكانوا في مدرسة النبي ﷺ التي خرّجت خير أمة أخرجت للنّاس.

وقد أمرهم النبيّ ﷺ بحمل الأمانة وتبليغِ الرسالةِ إلىٰ الأجيال اللاحقة فمعرفتهُم تعني الوقوفَ علىٰ أحوال حملة العلمِ النبوي، ما رووه عن النبي ﷺ وما رواه بعضُهم عن بعض، وما فعلوه هم أو اجتهدوا في بيانِ حكمه الشرعي.

وإنَّ أحكامَ الصحابيِّ الحديثية كثيرةٌ جدّاً، كُتبت فيها رسائلُ علمية.

بيد أن الذي نحتاجه في أطروحتنا هذه كيفيةَ تعامل الترمذي مع هذه الطبقةِ العليا من أجيال المسلمين، وكيف أدار كتابَه عليهم؛ لأنّ مباحث الصحابةِ الأخرىٰ لا تخصّ بحثنا هذا إلاّ من بعيد، وقد قدمتُ في توطئة هذا الفصل بعض ذلك.

ولو نظرنا إلىٰ الصحابةِ الذين خرّج لهم الترمذي أحاديثَ في كتابه «الجامع» لرأيناهم متفاوتين في الشهرة والمعرفة والعلم، مثلما نراهم متفاوتين في كثرة الرواية وقلّتها، ومن وراء الإحصائية الاستقرائية التي قمت بها؛ رأيتُ أنَّ من العسير جدّاً القولُ بأنَّ عددَ الصحابة الذين خرّج عنهم الترمذي في جامعة كانوا (٣٦٩) ثلاثمائة وتسعة وستّين صحابيّاً، منهم (٤٦) ستّ وأربعون امرأة؛[١] لأنّ هذا يتطلّب البحثَ في ثبوت صحبتهم، والترمذيُّ لم يصرّح ببحثه في هذا الجانب، وإنما صحَّحَ أحاديث

---

(١) انظر ملحق شجرة الرواة من الصحابة في آخر الكتاب.

بعضهم أو حسّنها أو ضعفّها، فما صحّحه أو حسنّه فقد أثبتَ لصاحبه الصُّحبة، وما ضعّفه لا يمكننا الجزم بأنّه صحابيّ ولا أنّه غير صحابيّ؛ لاحتمالِ أن يكونَ معروفاً في غير رواية الحديث، أو ثمّةَ ما يعرف به عند غير الترمذي.

وقد خرّج الترمذيُّ أحاديثَ عن الصحابة المشهورين، وعن المعروفين غير المشهورين، وعمّن لم يُعرَف إلاّ من طريقِ راوٍ واحد، وضعّف بعض أحاديث هؤلاء جميعاً لضعف بعضِ رواةِ الأسانيد، وصحّح بعضَ أحاديثِ هؤلاءِ جميعاً إذا صحّ الإسنادُ إليهم في نظره، من غير التفات إلىٰ كثرة الرّواة عن الصحابي أو قلّتهم.

وهذا يعني أن كُلَّ من ثبتت صحبته؛ فهو عدلٌ مقبول الرواية عند الترمذي حتىٰ لو لم يُعرف إلاّ من طريق الرّاوي عنه، وهذا من الترمذي تطبيق لقاعدة المحدثين: كُلّ صحابيّ عدل، وجهالة الصحابيّ لا تضرّ.



المطلب الأوّل

طبقات الصحابة في جامع الترمذي

ومن المفيدِ أن أشيرَ إلىٰ رواياتِ بعض طبقات الصحابة في جامع الترمذي:

١ ـ مرويّات العشرة المبشرين رضي الله عنهم:

روىٰ الترمذي لأبي بكر، عبد الله بن عثمان التّيمي ثلاثةً وعشرين حديثاً (٢٣) وروىٰ لعمر بن الخطاب العدوي (٦٨) ثمانية وستين حديثاً، وروىٰ لعثمان بن عفّان الأموي (٢٠) عشرين حديثاً، وروىٰ لعليّ بن أبي طالب الهاشميّ (١٤٠) مئة وأربعين حديثاً، وروىٰ لطلحة بن عبيد الله التيمي (٦) ستة أحاديث، وروىٰ للزّبير بن العوام الأسدي (٥) خمسةَ أحاديثٍ، وروىٰ لسعد بن أبي وقاص الزهري (٢٨) ثمانيةً وعشرين حديثاً، وروىٰ لسعيد بن زيد العدوي (٨) ثمانية أحاديث، وروىٰ لعبد الرحمٰن بن عوف الزهري (٨) ثمانيةَ أحاديث، وروىٰ لأبي عبيدة عامر بن الجراح الفهري حديثاً واحداً هو (٢٢٣٤).

فمجموعُ رواياتهم (٣٠٧) ثلاثمئة وسبعة أحاديث، وقد خرّج لسيدة نساء هذه الأمة فاطمةَ الزهراء ـ عليها السلام ـ حديثاً واحداً (٣١٤).

٢ ـ مرويات أمهات المؤمنين رضي الله عنهنّ:

روىٰ الترمذي لعائشة (٢٧٢) مئتين واثنين وسبعين حديثاً (انظر الملحق)، وروىٰ لجويرية بنت الحارث حديثاً واحداً (٣٥٥٥)، وروىٰ لحفصةَ حديثين (٣٧٣، ٧٣٠)، وروىٰ لأم حبيبة رملة بنت أبي سفيان أربعةَ أحاديث (٤١٥، ٣٢٧، ١١٩٥، ٢٤١٢) وروىٰ لزينبَ بنت جحش حديثين اثنين (١١٩٦، ٢١٨٧)، وروىٰ لصفية بنت حيي ثلاثة أحاديث (٢١٨٤، ٣٥٥٤، ٣٨٩٢)، وروىٰ لميمونة بنت الحارث أربعةَ أحاديث

(٢٦، ١٠٣، ٨٤٥، ١٧٨٩)، وروىٰ لأم سلمة، هند بنت أبي أمية أربعةً وأربعين حديثاً، ومجموعُ مروياتهن (٣٣١) حديثاً.

٣ ـ المكثرون من الصحابة رضي الله عنهم في جامع الترمذي، ممن روىٰ له زيادةً علىٰ مائة حديث:

كان أكثرُ الصحابة حديثاً في جامع الترمذي أبو هريرة؛ فقد بلغت مروياته (٥٧٣) خمسمئة وثلاثة وسبعين حديثاً، ثم عبد الله بن عباس؛ فقد بلغت مروياته (٣٠٣) ثلاثة أحاديث وثلاثمائة حديث، ثم عبد الله بن عمر؛ فقد بلغت مروياته (٢٨٦) مائتين وستة وثمانين حديثاً، ثم جابر بن عبد الله الأنصاري؛ فقد بلغت مروياته (١٧٢) مائة واثنين وسبعين حديثاً، ثم عبد الله بن مسعود؛ فقد بلغت مروياته (١٥٣) مائة وثلاثةً وخمسين حديثاً، ثم سعد بن مالك أبو سعيد الخدري؛ فقد بلغت مروياته (١٤٥) مائة وخمسة وأربعين حديثاً انظر (الملحق) في ذلك كلّه.

وقد رتبتُهم علىٰ هذا النحو؛ لأنَّ العشرةَ المبشرين أفضلُ الخلق بعد الأنبياء وثنيت بأمهاتِ المؤمنين لأنهنَّ أفضلُ نساءِ هذه الأمة، ثم أتبعتُ ذلك بالمكثرين من الصحابة رضي الله عنهم؛ فيكون مجموع مروياتهم (٢٢٧٨) ألفين ومائتين وثمانية وسبعين حديثاً، وبذلك تكون مرويات هؤلاء المشهورين الذين لا يزيدون علىٰ ثلاثين صحابياً أكثر من نصف مرويات جامع الترمذي.

٤ ـ معرفة الأفراد من الصحابة:

الأفراد من الرواة هم الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحد مطلقاً، أو في كتاب واحد[1].

والصحابةُ الأفراد في جامع الترمذي هم الأكثرونَ عدداً من الصحابة الرواة عنده ومن هؤلاءِ من ليس له إلا حديث واحد عن النبي ﷺ، ومنهم من ليس له عند الترمذي إلا حديث واحد، حسب الإحصائية التي قمت بها.

---

(١) «فتح المغيث» (٤ :٣) وقارن بمبحث أفراد العلم (٤ :٢٠٧-٢١٢).

وقد نصَّ الترمذي علىٰ جمهرةٍ من الصحابة بأن ليس للواحد منهم إلا حديثٌ واحد، منهم آبي اللحم الغفاري (٥٥٧)، وأسيد بن ظهير (٣٢٤) وأنس بن مالك الكعبي (٧١٥)، وصخر الغامدي (١٢١٢)، وعكراش بن ذؤيب السعدي (١٨٤٨)، وعلي بن طلق الحنفي (١١٦٤)، وقيس بن أبي غرزة (١٢٠٨)، وأبو ثعلبة الخُشَني (١٠٦٠)، وأبو الجعد الضمري (٥٠٠)، وأبو حاتم المزني (١٠٨٥).

ومن الصحابةِ الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحد عند الترمذي في «الجامع» سوىٰ من نصّ الترمذي علىٰ ذلك: أهبان بن صيفي الغفاري (٢٢٠٣)، وإياس بن عبد المزني (١٢٧١)، وأيمن بن خريم بن فاتك، ولا تصح له صحبة (٢٢٩٩)، وبلال بن الحارث المزني (٢٣١٩) وغيرهم كثير. .

وهناك رواةٌ كثيرون من غير الصحابة، نصَّ الترمذي علىٰ أنه ليس لهم إلا حديث واحد، منهم رواةٌ في الأحاديث التالية: (٨٨، ٥٤٢، ٧٢٣، ١١٨٢، ١٤٨١، ٢١٧٨).

وإنما خصصت هذا التعريف بالصّحابة دون غيرهم؛ لأن شأن الصحابة لا يعدله شأن غيرهم من الرواة، وثبوتُ حديثٍ واحد عن معاصر للنبي ﷺ يعطي ذلك الصحابيَّ شرفَ الصحبة، واستحقاقاتها من الفضيلة والعدالة وعدم التفتيش في الرواية، لكن غيرهم من الأفراد أو المكثرين لا بدَّ من البحث عن أحوالهم في ضوء قواعد النقد.



المطلب الثاني

الوحدان من الصحابة

الوحدان: هم الرواةُ الذين لم يُعرف أحدهم إلا من طريقِ راوٍ واحد[١].

وهم غير الأفراد الذي تقدَّم ذكرهم، فقد يكون الراوي معروفاً لكن ليس له إلا حديثٌ واحد فهذا من الأفراد، وقد يكون له أحاديث عديدة لكنها جميعاً مرويةٌ من طريقِ راوٍ واحد، وهذا من الوحدان.

وفائدةُ معرفة الوحدان تمييز المجهولين عن المعروفين، من أجل الاحتجاج بالمعروف والتوقُّفِ في رواية المجهول، ما عدا الوحدان من الصحابةِ رضي الله عنهم لأن الصّحابة كلَّهم عدول؛ فإذا صحَّ الإسناد إلىٰ الصحابي؛ حكمَ المحدّثون بصحة الحديث، سواء روىٰ عن هذا الصحابي عشرةُ رواة أم روىٰ عنه راو واحد، وسواء كان الراوي عنه صحابياً أم تابعياً عالماً، أم تابعياً راوياً، ثقةً أم صدوقاً.

أما إذا لم يصحَّ السندُ إلىٰ الصحابي من الوحدان؛ فلا يُصحِّح العلماء حديثه من غير نفي الصحبة عنه، لأن ثبوتَ الصحبة شيءٌ، وثبوتَ الحديث شيء آخر.

وكلُّ أصحابِ الصحاح: البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان خرَّجوا للوحدان من الصحابة واحتجوا برواياتهم إلا عند المعارضة؛ فيكونُ ثمّةَ نظرٌ آخر هو من اختصاص الأصوليين والفقهاء.

وقد تتبعتُ الصحابةَ الوحدان في جامع الترمذي، وأشرت إلىٰ أحاديثهم في «الجامع» وإلىٰ توثيقها في «تحفة الأشراف»، وموضع ترجمةِ الراوي من «تهذيب الكمال» في ثبت خاص ألحقتُه في آخر هذا المبحث تقريباً للفائدة منه، وقد كنتُ

---

(١) «فتح المغيث» (٤:١٩٨-٢٠١).

جعلته أحدَ ملاحق هذا الكتاب كما هو المتعارف عليه عند الباحثين، لكنني وضعته هنا؛ لأنّه بمثابة دراسة موجزة عن مسألة «الوحدان» من الصحابة عند الترمذي.

وقد كان عدد الوحدان من طبقة الصحابة واحداً وأربعين رجلاً، وعشر نسوة.

ـ أطلق الترمذي حكم: «حسن صحيح» علىٰ أحاديث لتسعة عشر من الصحابة الوحدان: (٣، ٤، ٨، ١٤، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٤٨)، وهذه أعلىٰ درجةٍ في الصحة يطلقها الترمذي وكان جميع هؤلاء الوحدان من الأفراد الذين ليس لهم إلا حديث واحد، ما عدا (١٧) عبد الرحمٰن بن يَعْمُر الدِّيلِي؛ فله حديثان: (٨٨٩-٨٩٠)، و(٢٤) عمرو بن الأحوص الجُشَمِي؛ فله ثلاثةُ أحاديث: (١١٦٣، ٢١٥٩، ٣٠٨٧) كان الثالثُ منها مكرَّر الأول وكلُّها أخذت درجة حسن صحيح، و(٢٥) عمرو عوف المزني؛ فقد كان له عندَ الترمذي خمسةُ أحاديث كلُّها حسنةٌ إلا واحداً منها: (١٣٥٢) فحسن صحيح.

ـ وأطلق الترمذي حكم: «صحيح» علىٰ حديث اثنين من الوحدان فقط: آبي اللحم الغفاري (١) وحجّاج بن مالك الأسلمي (٥).

ـ وأطلق حكم: «حسن» و«حسن غريب» علىٰ أحاديث عشرة من الوحدان: (٩، ١١، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٨).

وقد كان جميع هؤلاء من الأفراد أيضاً، باستثناء عمرو بن عوف الأنصاري (٢٥) الذي روىٰ له الترمذي خمسةَ أحاديث، حكم علىٰ أربعةٍ منها بأنها من رتبة «حسن» كما أسلفت توّاً، ومعاذ بن أنس الجهني (٣٣) الذي خرَّج له الترمذي ستةَ أحاديث حسّنها جميعاً ما عدا الأول منها فضعّفه برشدين (الملحق).

ـ وقد ضعَّف الترمذيُّ بقية أحاديث الوحدان، إما لوجودِ راوٍ ضعيفٍ في السند أو للإرسال أو للجهالة أو لاضطراب أحاديث هؤلاء الوحدان، الذين لم يتكرر للواحد منهم إلا حديثٌ واحد: (٢، ٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١).

فهؤلاء تسعة عشر راوياً، لم يصحَّ السندُ إلىٰ واحد منهم، لكن هذا لا يعني أنهم جميعاً لم تصحَّ صحبتهم.

فقد نقل ابن عساكر أن أبا سعد بن أبي فضالة (٣٩) حضرَ فتوح الشام، ونقل المزّي عن أبي أحمد الحاكم أنَّ أبا عامر الأشعري (٤٠) مات في دولة عبد الملك بن مروان، وسلمىٰ أم رافع هي زوجة أبي رافع مولىٰ رسول الله ﷺ.

وقَيْلة بنت مخرمة العنبرية (٤٤)، وأم أيوب الأنصارية؛ هي زوجة أبي أيوب (٤٧) فهؤلاء الوحدان، وإن لم تصحَّ الأسانيدُ إليهم، وضعَّف الترمذي الأحاديث المروية عنهم لضعفِ راوٍ أو علة، لكن صحبتهم ثابتة أو راجحة من غير ذلك الإسناد.

والذي نحبُّ الانتهاء إليه هو أن الترمذيَّ كان علىٰ منهج المحدثين في نظرته إلىٰ الصحابة جميعاً، وتضعيفُه لبعض أحاديث الوحدان من الصحابة كتضعيفِه لبعضِ أحاديث المشهورين منهم مثل الراشدين، والمبشرين، وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم، فإذا وجدَ في سند الحديث راوياً ضعيفاً، أو وجد فيه علةً قادحةً؛ ضعَّفه، وإذا سلم سنده؛ قَبِلَه من الوحدان مثلما يقبله من حديث هؤلاء[1].

ثبت الوحدان من طبقة الصحابة في جامع الترمذي:

١ ـ آبي اللحم الغفاري (ت س)، روىٰ عنه مولاه عمير حديثاً واحداً عن النبي ﷺ (٥٥٧)، وقال الترمذي: صحيح[2].

٢ ـ أسامة بن عُمير بن عامر الهذلي، روىٰ عنه ابنه، أبو المليح بن أسامة (١٧٧١) ورواه من طريق آخر مرسلاً، وقال: هذا أصح[3].

---

(١) لنا بحثان في مسألة «الوحدان» أحدهما: «الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في الكتب الستّة» وهو رسالتي الأولىٰ للدكتوراه. والثاني: «الوحدان من رواة الأئمة الستة» للحافظ المزّي ـ جمع وتحقيق ودراسة، وقد أوضحت في الأوّل منهجي في قضية الجهالة بجميع فروعها، فينظر ثمة.

(٢) انظر «التحفة» (٣: ١٧-١٨).

(٣) انظر «التحفة« (١: ٦٣-٦٤).

٣ ـ إياس بن عبد المزني (٤)، روىٰ عنه أبو المنهال عبد الرحمٰن بن مطعم البناني (١٢٧١)، وقال الترمذي: حسن صحيح[١].

٤ ـ الحارث بن الحارث الأشعري (ت س)، روىٰ عنه أبو سلام ممطور الحبشي (٢٨٦٣-٢٨٦٤)، وقال الترمذي فيهما: حسن صحيح غريب، قال محمد بن إسماعيل: الحارثُ الأشعري له صحبة، وله غير هذا الحديث[٢].

قلتُ: أما في الستة؛ فلا!

٥ ـ حجاج بن مالك الأسلمي، والد حجاج بن حجاج (د ت س) روىٰ عنه ولدُه (١١٥٣) وقال الترمذي: صحيح[٣].

٦ ـ زياد بن الحارث الصُّدائي (د ت ق) روىٰ عنه زياد بن نعيم الحضرمي حديثاً واحداً (١٩٩) قال الترمذي: حديثُ زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي والإفريقي ضعيف عند أهل الحديث، ضعّفه يحيىٰ القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتبُ حديثه، ورأيتُ محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث.

قلتُ: إذا لم يرو إلا هذا الحديث، فالحديث ضعيف، فلا بد لإثبات صحبته من دليل خارجي سوىٰ هذا الحديث[٤].

٧ ـ سَخْبَرَة والد عبد الله بن سخبرة (ت)، روىٰ أبو داود الأعمىٰ (نفيع) عن عبد الله بن سخبرة عن أبيه هذا الحديث الواحد (٢٦٤٨)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ ضعيفُ الإسناد؛ أبو داود واسمُه نفيع الأعمىٰ يضعَّف، تكلَّم فيه قتادة وغير واحد من أهل العلم، ولا نعرف لعبد الله بن سخبرة، ولا لأبيه كبير شيء[٥].

---

(١) انظر «التحفة» (٢: ١٠).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٣:٣).

(٣) انظر «التحفة» (٣: ١٧-١٨).

(٤) انظر «التحفة» (٣: ١٩٠) و«تهذيب التهذيب» (٩: ٤٤٥).

(٥) انظر التحفة (٣: ٢٦٨)، و«تهذيب الكمال» (١٠: ٢٠٨) وقال المزّي فيه: يقال له صحبة.

قلتُ: هذا الحديث كسابقه.

٨ ـ سويد بن قيس، أبو مرحب، ويقال: أبو صفوان (٤)، روىٰ عنه سِماك بن حرب (ت) وقيل: سماك عن مالك أبي صفوان (س) وقيل: عن أبي صفوان بن عميرة له هذا الحديث الواحد عندهم (١٣٠٥)، وقال الترمذي: حسن صحيح[١].

٩ ـ شَكَل بن حُمَيد العبسي (بخ د ت س)، والد شُتَير بن شَكَل، روىٰ عنه ولده شُتير حديثاً واحداً (٣٤٩٢)، ولم يرو عنه غيره، وقال الترمذي: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه اهـ.

وقال المزّي: له صحبةٌ وكتبنا حديثه في ترجمة سعد بن أوس العبسي[٢].

قلت: تحسين الترمذي له؛ ميلٌ منه إلىٰ إثبات صحبته.

١٠ـ شهاب بن المجنون الجرمي (ت) ويقال: شهاب بن كليب بن شهاب ويقال غير ذلك، روىٰ حفيده عاصم بن كليب عن أبيه عن جده حديثاً واحداً (٣٥٨٧) وقال الترمذي: غريب من هذا الوجه.

وقال في «التهذيب»: يقال له صحبة وليس بمشهور في الصحابة؛ بينما قال المزّي: له ولأبيه صحبه[٣].

١١ـ صخر بن وداعة الغامدي الأسدي (٤)، روىٰ له الأربعة هذا الحديث الواحد (١٢١٢)، رواه عنه عمارة بن حديد. قال الترمذي: حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث[٤].

١٢ـ طلحةُ بن مالك الخزاعي ويقال: الليثي (ت)، له حديثٌ واحد خرّجه له الترمذي (٣٩٢٩) من حديث أم الحُرَير، عن مولاها، عن النبي ﷺ.

---

(١) انظر «التحفة» (٤ : ١٣٤) و«تهذيب التهذيب» (١٢ : ٢٦٩) وقال ثمة: له صحبةٌ، سكن الكوفة.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٢ : ٥٥٩) و«التحفة» (٤ : ١٥٦).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٤ : ١٥٦) و«تهذيب الكمال» (١٢ : ٥٧٦)، و«التهذيب» (٤ : ٣٦٨).

(٤) انظر «التحفة» (٤ : ١٦٠) و«تهذيب الكمال» (١٣ : ١٢٥) وقال: له صحبةٌ، سكن الطائف.

قال الترمذي: مولاها طلحة بن مالك، وهذا حديث غريبٌ إنما نعرفه من حديث سليمان بن حرب[(١)].

١٣ـ عبد الله بن أنيس الأنصاري (د ت)، روىٰ له الترمذي هذا الحديث الواحد (١٩٩١) من طريق ولده عيسىٰ، وقال: ليس إسناده بصحيح، وعبد الله بن عمر العمري يضعّف في الحديث، ولا أدري سمع من عيسىٰ أم لا[(٢)]؟

قلت: وهذا يعني أن صحبةَ عبد الله بن أنيس، تحتاج إلىٰ دليل غير هذا لإثباتها.

١٤ـ عبد الله بن أبي الجَدْعاء التميمي، وقيل: غير ذلك (ت ق) أخرج له الترمذيّ هذا الحديثَ الواحد (٢٤٣٨) من طريق عبد الله بن شقيق عنه، وقال: حسنٌ صحيح غريب، وابن أبي الجدعاء اسمه عبدالله، وإنما يُعرف له هذا الحديث الواحد[(٣)].

قلت: هذا صحابي من الوحدان ومن الأفراد الذين لم يرووا إلا حديثاً واحداً.

١٥ـ عبد الله بن حَنْطَب بن الحارث المخزومي (ت)، روىٰ له الترمذي هذا الحديثَ من رواية عبد العزيز بن المطلب عن أبيه عن جده عبدالله، «أن رسول الله ﷺ. . .» الحديثَ (٣٦٧١)، وقال: هذا حديث مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ﷺ[(٤)].

قلت: تُنظر حواشي «تهذيب الكمال» ففيها مزيد نفع، وتُنظر «التحفة» كذلك.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٤:٢٢٣)، و«تهذيب الكمال» (١٣:٤٣٢)، وقال: معدود في الصحابة وهو مولىٰ أم الحرير من فوق. وضعّفه الترمذي بقوله: غريب، لتفرد محمد بن أبي رزين به وهو مجهول ـ عن أمه ـ ولم أجد لها ترجمةً ـ عن أم الحرير ـ وهي مجهولة ـ لا لتفرد سليمان بن حرب به، وعليه ففي ثبوت صحبةِ هذا الرجل نظرٌ، وانظر لمزيد فائدة «تهذيب الكمال» (٣٥:٣٤٤) و(١٣:٤٣٢).

(٢) انظر «التحفة» (٤:٢٧٦)، و«تهذيب الكمال» (١٤:٣١٦).

(٣) انظر «التحفة» (٤:٢٩٨)، و«تهذيب الكمال» (١٤:٣٥٩).

(٤) انظر «التحفة» (٤:٣١٤) و«تهذيب الكمال» (١٤:٤٣٥)، وقال: عداده في الصحابة، وقيل لا صحبة له.

١٦ـ عبد الله بن سنان بن نَبِيشَة المزني (د ت ق) روىٰ له الترمذي هذا الحديثَ الواحد (١٨٣٢) من حديث علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ. . . وقال: حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث محمد بن فضاء المعبر، وقد تكلَّم فيه سليمان بن حرب، وعلقمةُ بن عبد الله هو أخو بكر بن عبد الله المزني[١].

قلت: ضعّف الترمذيُّ الحديثَ بمحمد بن فضاء، قال الحافظ (٦٢٢٣): ضعيف، وعليه فنحتاج إلىٰ دليل آخر لإثبات صحبة هذا الرجل.

١٧ـ عبد الرحمٰن بن يعمر الديلي البكري (٤)، روىٰ له الترمذي حديثين أحدهما في «الجامع» (٨٨٩-٨٩٠)، وكرره في (٢٩٧٥)، والثاني في «العلل الصغير» في آخر «الجامع» (٥:٧١٣)، قال الترمذي عن الأول فيما نقله عن ابن عُيينة: هذا أجودُ حديث رواه سفيان الثوري، وهذا حديث حسن صحيح، قالها في التفسير (٢٩٧٥).

أما الحديثُ الذي أخرجه في «العلل»؛ فقال عنه: هذا إسنادٌ غريبٌ من قبل إسناده، لا نعلمُ أحداً حدَّث به عن شعبة غير شبابة، وحديثُ شبابة إنّما يستغرب؛ لأنه تفرَّد به عن شعبة، وقد روىٰ شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد «الحجُّ عرفة»، فهذا هو الحديثُ المعروف بهذا الإسناد[٢] اهـ.

١٨ـ عُروة بن مُضَرِّس بن أوس بن حارثة بن لام الطائي (٤)، روىٰ له الترمذي من حديث الشعبي عنه حديثاً واحداً (٨٩١) وافقه عليه أصحاب السنن، ثم قال: حسن صحيح[٣].

---

(١) انظر «التحفة» (٦:٤٠١) و«تهذيب الكمال» (٤:٢١٦) و(١٥:٦٦)؛ فقد جعلهما المزي في التحفة واحداً هو عبد الله بن عمرو بن هلال والد علقمة، ورأيتَ ما ترجمه في تهذيبه عالياً، ولم يترجم ابن هلال في «تهذيب الكمال».

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٧:٢١٨) و«تهذيب الكمال» (١٨:٢١).

(٣) انظر «التحفة» (٧:٢٩٦) و«تهذيب الكمال» (٢٠:٣٥-٣٧)، و«التهذيب» (٧:١٨٨-١٨٩).

١٩ـ عصام المزني (د ت س)، روىٰ الترمذي من طريق عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عصام المزني عن أبيه ـ وكانت له صحبة ـ حديثاً واحداً (١٥٤٩) وقال: حسن غريب[١].

٢٠ـ عِكْراش بن ذُؤيب بن حرقوس التميمي (ت ق) روىٰ عنه ابنه عبيد الله بن عِكراش هذا الحديثَ الواحد (١٨٤٨) قال الترمذي: غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث العلاء ابن الفضل، وقد تفرّد العلاء بهذا الحديث، ولا نعرف لعِكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث[٢].

٢١ـ عكرمة بن أبي جهل المخزومي (ت)، روىٰ له الترمذي ـ وحده ـ هذا الحديثَ الواحد (٢٧٣٥) وقال: ليس إسناده بصحيح. . .، وموسىٰ بن مسعود ضعيفٌ في الحديث[٣].

قلت: لكن صحبةُ عكرمةَ ثابتةٌ من غير هذا الحديث.

٢٢ـ علي بن طَلْق اليمامي الحنفي (د ت س)، روىٰ عنه مسلم بن سلام هذا الحديثَ الواحد (١١٦٤-١١٦٦) وقال الترمذي: حديث حسن، وسمعت محمداً يقول: لا أعرف لعلي بن طلق غيرَ هذا الحديث، ولا أعرفُ هذا الحديث من حديث علي بن طلق السُّحَيْمي، فكأنه رأىٰ أن هذا رجلٌ آخر من أصحاب النبي ﷺ[٤].

٢٣ـ عُمارة بن شَبيب السبائي (ت سي)، روىٰ عنه عبد الرحمن الحُبُلِّي هذا الحديثَ الواحد (٣٥٣٤)، وقال عنه الترمذي: غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد، ولا نعرف لعمارة سماعاً من النبي ﷺ[٥].

---

(١) انظر «التحفة» (٧: ٢٩٦) و«تهذيب الكمال» (٢٠: ٦١-٦٢).

(٢) انظر «التحفة» (٧: ٣٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٠: ٢٤٦)، وخرَّج حديثَه في ترجمة ابنه، وضعف الترمذي الحديث بالعلاء.

(٣) انظر «التحفة» (٧: ٣٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٠: ٢٤٧).

(٤) انظر «التحفة» (٧: ٤٧١)، و«تهذيب الكمال» (٢٠: ٤٩٤).

(٥) انظر «التحفة» (٧: ٤٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٢١: ٢٤٨)، وتعليقات محققه.

٢٤ـ عمرو بن الأحوص الجشمي (٤)، روىٰ عنه ابنه سليمان، وقد أخرج له الترمذي حديثاً واحداً قطعه ـ هو وغيره ـ إلىٰ ثلاثةِ أحاديث (١١٦٣، ٢١٥٩، ٣٠٨٧) قال عقب جميعها: حسن صحيح[1].

٢٥ـ عمرو بن عوف المزني الأنصاري (خت د ت ق)، روىٰ أحاديثه كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وجملتُها خمسةُ أحاديث: (٤٩٠، ٥٣٦، ١٣٥٢، ٢٤٦٢، ٢٦٧٧)، قال عن الأول: حسن غريب، وعن الثاني: حسن وهو أحسن شيء في الباب، وعن الثالث: حسنٌ صحيح، وعن الرابع: حسن وعن الخامس: حسن أيضاً[2].

٢٦ـ قُرَّة بن إياس بن هلال المزني، أبو معاوية البصري (بخ ٤)، أخرج الترمذيُّ عن ولده معاوية بن قرة عنه هذا الحديثَ الواحد (٢١٩٢)، وقال عنه الترمذي: حسنٌ صحيح، وله أحاديثُ أخر في السنن[3].

قلت: قرة المزني صحابيٌّ معروفٌ بغير الرواية، وقد كان والياً لعثمان علىٰ كرمان، وقتلته الأزارقة من الخوارج، أفاده المزي.

٢٧ـ قيس بن أبي غرزة الغفاري، ويقال: الجهني، ويقال: البجلي (٤)، روىٰ عنه أبو وائل شقيق بن سلمة هذا الحديثَ الواحد في البيوع (١٢٠٨)، قال الترمذي عقب تخريجه: حسن صحيح[4].

٢٨ـ كعب بن عياض الأشعري (ت س)، روىٰ عنه جبيرُ بن نفير هذا الحديثَ الواحد (٢٣٣٦)، وقال الترمذيُّ عقبه: حسن صحيح غريب[5].

---

(١) انظر «التحفة» (٨: ١٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٢١: ٥٣٩).

(٢) انظر «التحفة» (٨: ١٦٦)، «تهذيب الكمال» (٢٢: ١٧٣).

(٣) انظر «التحفة» (٨: ٢٨٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٣: ٥٧٢).

(٤) انظر «التحفة» (٨: ٢٩٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٤: ٧٤-٧٥).

(٥) انظر «التحفة» (٨: ٣٠٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤: ١٨٧).

٢٩ـ مالك بن صعصعة الأنصاري (خ م ت س)، روىٰ عنه الصحابي الجليل أنس بن مالك هذا الحديثَ الواحد (٣٣٤٦) قال الترمذيُّ عقبه: حسن صحيح، وقد أخرجه البخاريُّ ومسلم والنسائي أيضاً[١].

٣٠ـ مالك بن نَضْلَة الجشمي، والد أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة (عخ ٤) روىٰ عنه ولده أبو الأحوص صاحبُ ابن مسعود عدّةَ أحاديث، خرَّج الترمذي هذا الحديثَ الواحد منها (٢٠٠٦) وقال عقبه: حسن صحيح[٢].

٣١ـ مُحَرِّش الكعبي الخزاعي ـ ويقال: مخرش بالخاء ـ (د ت س)، روىٰ عنه عبد العزيز بن عبد الله الأموي هذا الحديثَ الواحد (٩٣٥) في عمرة الجِعْرانة، وفيه أن النبي ﷺ خرج من بطن سَرِف حتىٰ جاء مع الطريق...» الحديث. قال الترمذي: ويقال: جاء مع الطريق موصول. وقال عقبه: حسن غريب، ولا نعرف لمحرّش الكعبي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث[٣].

قلت: قوله الأخير هذا معناه أن هذا اللفظ غير مدرجٍ وهو من أصل الحديث، بدليل عدم إخراج أبي داود جملةَ: «حتىٰ جاء مع الطريق»، طريق جمع ببطن سرف (١٩٩٦).

٣٢ـ مَطَر بن عُكامِس السلمي (ت)، روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي هذا الحديثَ الواحد (٢١٤٦)، قال الترمذي عقبه: حسن غريب[٤].

٣٣ـ معاذ بن أنس الجهني الأنصاري (بخ د ت ق)، روىٰ عنه ولده سهل بن معاذ ابن أنس أربعةَ عشر حديثاً كما في «تحفة الأشراف» (٨: ٩٣-٣٨٦)، خرَّج الترمذي له

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٨: ٣٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٧: ٤٧-١٤٨).

(٢) انظر «التحفة» (٨: ٣٤٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٧: ١٦٣).

(٣) انظر «تحفة الأحوذي» (٢: ١١٥)، و«التحفة» (٨: ٣٥٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٧: ٢٨٥).

(٤) انظر «التحفة» (٨: ٣٨٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٨: ٥٦)، ولا يعرف لمطر بن عكامس، عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

منها ستةَ أحاديث: (٥١٣، ٥١٤، ٢٠٢١، ٢٤٨١، ٢٥٢١، ٣٤٥٨)، والحديث (٢٤٩٣) مكرر الحديث (٢٠٢١).

وقد حسّن الترمذي هذه الأحاديثَ جميعاً ما عدا الأول فقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث رِشْدين؛ فضعّفه برشدين[١].

٣٤ـ نِيار بن مُكْرَم الأسلمي (ت)، روىٰ حديثه الواحد (٣١٩٤) أبو الزناد عن عروة بن الزبير عنه، قال الترمذي عقبه: حسنٌ صحيح غريب من حديث نيار بن مكرم، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمٰن ابن أبي الزناد[٢].

٣٥ـ هُلْب الطائي، والد قبيصة بن هلب (د ت ق)، روىٰ عنه ولده قَبيصة ثلاثةَ أحاديث خرَّجها الترمذي (٢٥٢- ٣٠١- ١٥٦٥) وقال عقب جميعها: حسن.

وقال الترمذي عقب الأول: واسم هلب: يزيد بن قنافة الطائي[٣].

٣٦ـ وهب بن حذيفة الغفاري (ت)، روىٰ عنه واسع بن حَبّان حديثاً واحداً، أخرجه الترمذي (٢٧٥١) وقال: حسن صحيح غريب[٤].

٣٧ـ يزيد بن الأسود الخزاعي العامري (د ت س)، روىٰ عنه ابنه جابر بن يزيد بن الأسود حديثاً واحداً في الصلاة، أخرجه الترمذي (٢١٩)، وقال عقبه: حسن صحيح، وقد خرَّج له أبو داود حديثين[٥].

٣٨ـ يزيد بن سعيد الكندي (بخ د ت)، روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً (٢١٦٠) من طريقٍ لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب، وقال الترمذي: السائب بن يزيد له صحبة

---

(١) انظر «التحفة» (٨:٣٩٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٨:١٠٥)، وقال ثمة: روىٰ عنه ابنه سهل، ولم يرو عنه غيره، وهو لين الحديث؛ إلا أن أحاديثه حسان في الرغائب والفضائل.

(٢) انظر «التحفة» (٩:٦٥)، وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠:٧٢): له صحبة، وهو أحد الأربعة الذي دفنوا عثمان رضي الله عنه وأرضاه.

(٣) انظر «التحفة» (٩:٧٣)، وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠:٢٩٦): وفد علىٰ النبي ﷺ وهو أقرع فمسح رأسه؛ فنبت شعره.

(٤) انظر «التحفة» (٩:٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٣١:١٢٥).

(٥) انظر «التحفة» (٩:١٠٤)، و«تهذيب النهذيب» (٣٢:٨٢).

قد سمع من النبي ﷺ أحاديث، وقُبض النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين، ووالده يزيد له أحاديث وهو من أصحاب النبي ﷺ، وهناك كلام جيد طويل ينفع[١].

المعروفون بالكنىٰ من الوحدان في جامع الترمذي:

٣٩ـ أبو سعد ابن أبي فضالة الأنصاري الحارثي (ت ق)، روىٰ عنه زياد ابن مينا هذا الحديث الواحد (٣١٥٤)، أخرجه الترمذي وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن بكر البرساني[٢].

قلت: نقل المزي عن ابن عساكر أن المترجم قَدِم الشام وشهد الفتوح بها؛ فالله أعلم.

٤٠ـ أبو عامر الأشعري (ت)، روىٰ عنه ابنه عامر حديثاً واحداً في مناقب قومه (٣٩٤٧)، أخرجه الترمذي وقال: غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث وهب بن جرير[٣].

قلت: فيه عبد الله بن ملاذ: مجهول، لكن ذكر أبو أحمد في «الكنىٰ» أن أبا عامر الأشعري مات في زمن عبد الملك بن مروان، فالله أعلم.

٤١ـ أبو المُعلّىٰ بن لوذان الأنصاري (ت)، روىٰ عبد الملك بن عمير عن ابن أبي المُعَلَّىٰ، عن أبيه هذا الحديث الواحد (٣٦٥٩) أخرجه الترمذي، وقال: غريب[٤].

قلت: علةِ الإسناد الكبرىٰ في ابن أبي المعلىٰ، قال الحافظُ في «التقريب» (٨٤٨٨): لم يسمَّ ولا يعرف وهناك عللٌ أخرىٰ.

---

(١) انظر «التحفة» (٩: ١٠٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٢: ١٤١).

(٢) انظر «التحفة» (٩: ١٢٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٣: ٣٤٣)، ونقل عن ابن المديني أنه سئل عن هذا الحديث فقال: رب إسناد صالح يقبله القلب، ورب إسناد ينكره القلب، وزياد ابن مينا مجهول اهـ، وفي إسناد الترمذي: وكان من الصحابة، يعني المترجم.

(٣) انظر «التحفة» مع «النكت الظراف» (٩: ٢٣٠-٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤: ١٣)؛ ففيهما كلامٌ مفيد.

(٤) انظر «التحفة» (٩: ٢٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٤: ٣٠٩).

النساء من الوحدان:

٤٢ـ سلمىٰ أم رافع مولاة النبي ﷺ (د ت ق)، روىٰ عنها حفيدها عبيد الله بن علي ابن رافع عِدّةَ أحاديث أخرج الترمذي في «الجامع» واحداً منها (٢٠٥٤)، وقال: غريب إنما نعرفه من حديث فائد ـ يعني مولىٰ آل أبي رافع[١].

قلت: حديث سلمىٰ لم يصحَّ، لكن صحبتها صحيحةٌ من وجوه أخرىٰ وفي «تهذيب التهذيب» ما يشير إلىٰ ذلك.

٤٣ـ الفُرَيْعَة بنت مالك بن سنان الخدرية الأنصارية، وهي أخت أبي سعيد الخدري (٤)، روىٰ حديثَها سعدُ بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة عن عمته زينب بنت كعب بن عُجْرة ـ وكانت زوجة أبي سعيد ـ أن الفريعة أخبرتها بالحديث (١٢٠٤) أخرجه الترمذيُّ وأصحاب السنن من هذا الطريق، ثم قال: حسن صحيح[٢].

٤٤ـ قَيْلَةَ بنت مخرمة العنبرية (بخ د ت)، روىٰ حديثَها عبدُ الله بنُ حسّان العنبري عن جدتيه صفية بنت علية، ودحيبة بنت علية ـ وكانتا ربيبتي قيلة ـ وكانت قيلة جدة أبيهما عليبة ـ أم أمه ـ قاله الترمذي، وأخرجَ حديثها البخاري في الأدب وأبو داود والترمذي (٢٨١٤) وقال عقبه: لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان[٣]. اهـ.

قلت: قول الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن حسان يعني أنَّ الحديث غريبٌ، وجدّتا عبد الله بن حسان مجهولَتان وهو مقبولٌ، فالحديث ضعيفٌ بذلك، لكن ضعفَ حديث قَيْلة لا ينفي صحبتها، فلها وفادة علىٰ النبي ﷺ تحتاجُ إلىٰ تحقيق.

---

(١) انظر «التحفة» (١١ : ٣٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥ : ١٩٦-١٩٨).

(٢) انظر «التحفة» (١٢ : ٤٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥ : ٢٦٧).

(٣) انظر «التحفة» (١٢ : ٤٧٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٥ : ٢٧٥-٢٨٨)، وقد طوّل المزي في العناية بحديثها شرحاً وسياقة.

٤٥ـ كَبْشة بنت ثابت بن المنذر الأنصارية (ت ق)، وهي أخت حسان الشاعر، وقيل: غير ذلك، روىٰ حديثَها عبدُ الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري وأخرجَه الترمذي (١٨٩٢) وقال: حسن صحيح غريب[١].

٤٦ـ يُسَيْرة ـ ويقال: أُسَيرَة ـ أم ياسر، وكانت من المهاجرات (د ت)، روىٰ حديثَها هانىءُ بن عثمان، عن أمّه حميضة بنت ياسر، عن جدتها حميضة وأخرجه الترمذي (٣٥٨٣) وقال: غريب إنما نعرفه من حديث هانىء بن عثمان، وقد روىٰ محمد ابن ربيعة عن هانىء[٢].

قلت: يريد الترمذي أن يقول: هانىء ليس مجهولاً، فقد أخرج له هذا الحديثَ من طريق محمد بن بشر العبدي عنه، ثم نصَّ علىٰ رواية محمد بن ربيعة الكلابي عنه أيضاً، فهو ليس مجهول العين، وقد استغربَ الترمذيُّ هذا الحديث يعني ضعّفه لأن هانئاً مقبول ولم يتابع فحديثُه لين يعني ضعيفاً، وأمه كذلك[٣].

وقد وقع في تهذيب المزي: «أم ياسر الأنصارية لها صحبة وكانت من المهاجرات»، وهذا لا ينسجم بعضه مع بعض؛ فلعل القراءة الصحيحة: أم ياسر الأنصاري، وكانت من المهاجرات، فيكون زوجها أنصارياً وهي مهاجرة، وابنها ياسر يتبع أباه في النسب، والله أعلم.

٤٧ـ أم أيوب بنت قيس بن سعد الأنصارية (ت ق)، زوج أبي أيوب، روىٰ حديثَها عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه عنها، وقد أخرجه الترمذي (١٨١٠) وقال: حسن صحيح غريب[٤].

---

(١) انظر «التحفة» (١٢: ٤٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٢٨٩).

(٢) انظر «التحفة» (١٣: ٦٧) و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٢٥) و (٣٠: ١٤١).

(٣) انظر «التقريب» (٧٢٦١-٨٥٧٠).

(٤) انظر «التحفة» (١٣: ٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٣١).

٤٨ـ أم بُجَيد الأنصارية (د ت س)، روىٰ حديثَها حفيدُها عبد الرحمٰن بن بُجَيد عنها، أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح[١].

٤٩ـ أم فروة الأنصارية (د ت)، روىٰ حديثَها عبد الله بن عمر العمري، عن القاسم بن غنام، عن عمّته أم فروة. أخرجه الترمذي (١٧٠)، وقال: حديث أم فروة لا يُروىٰ إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث واضطربوا عنه في هذا الحديث، وهو صدوقٌ وقد تكلّم فيه يحيىٰ بن سعيد من جهة حفظه[٢].

٥٠ـ أم مالك البهزية (ت)، روىٰ حديثَها محمد بن جُحادة، عن رجل، عن طاوس عن أم مالك البهزية، ورواه الليث بن أبي سليم عن طاوس عنها، قاله الترمذي (٢١٧٧) وقال أيضاً: غريبٌ من هذا الوجه[٣].

٥١ـ أم المنذر بنت قيس الأنصارية (د ت ق)، روىٰ حديثَها فليح بن سليمان، عن عثمان بن عبد الرحمٰن التيمي، عن يعقوب بن أبي يعقوب، عن أم المنذر، أخرجه الترمذي (٢٠٣٧) وقال: حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فليح[٤].

هؤلاء هم الرواة الوحدان من الصحابة، ومن في طبقتهم في جامع الترمذي، والله الموفق والمعين.

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر «التحفة» (١٣: ٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٣٢).

(٢) انظر «التحفة» (١٣: ٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٧٨)، وشرح الشيخ شاكر علىٰ الترمذي (١: ٣٢٣)-٣٢٥)، فقد طول في تخريج هذا الحديث ونقده.

(٣) انظر «التحفة» (١٣: ١٠٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٨٤).

(٤) انظر «التحفة» (١٣: ١٠٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٥: ٣٨٨)، وقد نقل المزي عن الترمذي أنه قال: هي أم المنذر بنت قيس بن عمرو. . .، ونسبها إلىٰ عدي بن النجار، وهذا النص غير موجود في «الجامع» فلعله في كتاب «الأسماء والكنىٰ» للترمذي، وهناك كلام آخر يقال.

المطلب الثالث

المبهمون من الصحابة في جامع الترمذي

إنَّ الكلامَ في المبهمين من هذه الطبقة فرعٌ عن الكلام في الوحدان؛ لأن المبهمين وحدان، غايةُ ما هنالك أن الصحابيَّ من الوحدان مسمّىٰ لم يرو عنه إلا واحد، والمبهمُ مثله لكنّه غير مسمَّىٰ، وتطبيقاً للقاعدة المقررة عند المحدثين: جهالة الصحابي لا تضر؛ فقد صحَّح الترمذي وحسَّن عدة روايات لصحابة مبهمين مثلما صحَّح وحسَّن لثلاثين راوياً من الوحدان.

بيد أن الذي ينبغي قوله هو أن الترمذيَّ حَرَص غاية الحرص علىٰ إزالة الإبهام وأرانا نماذج عديدة من ذلك لنعذره في عدم استطاعته إزالة الإبهام عن القلة القليلة التي سأذكرها ههنا عقب هذه التقدمة.

ومن المفيد أن أذكر نماذج من الصحابة الذين أزالَ الترمذيُّ عنهم الإبهامَ ونماذج من الرواة الذين اختلف العلماءُ في تسميتهم وإبهامهم؛ لأن أحاديثَ هؤلاء وأولئك بعد إمكان المعرفة أو الترجيح لا يضرها ذلك الإبهام بشيء.

المسألةُ الأولىٰ: اختلافُ الرواة في الإبهام والتسمية:

١ ـ أخرجَ الترمذيُّ حديث أبي معاوية الضرير عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم، ثم قال: وهكذا روىٰ مالك بن أنس ويحيىٰ بن سعيد وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم (١٤٢)، وقال: حسن صحيح.

وروىٰ وهيب وغيره عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل، عن عبد الله بن الأرقم. اهـ.

وسقتُ هذا المثالَ لاحتمال أن يكون المبهم صحابياً؛ لأن عبد الله بن الأرقم صحابي، وروىٰ عنه وعن غيره من الصحابة عروة.

٢ ـ أخرج الترمذيُّ حديث معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن ابن عباس مرفوعاً (٣٢٢٤) وقال: حسن صحيح.

وروىٰ الأوزاعي عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس، عن رجال من الأنصار، قالوا: كنا عند النبي ﷺ. . . الحديث.

المسألة الثانية: المبهمون الذين أوضح أسماءهم بسند آخر:

١ ـ أخرج الترمذيُّ حديثاً (٦٣) من طريق سليمان التيمي، عن أبي حاجب ـ سوادة بن عاصم ـ عن رجل من بني غفار، قال: نهىٰ رسول الله ﷺ. . . الحديث.

ثم أعقبه بروايةٍ أخرىٰ (٦٤) من طريق شعبة عن عاصم، عن أبي حاجب، عن الحكم بن عمرو الغفاري أن النبيَّ ﷺ. . . الحديث، ثم قال: حديث حسن.

قلت: أوضَحت الروايةُ الثانيةُ اسمَ الرجل المُبْهم الذي نسيه سليمان التيمي، أو رجل آخر في السند قبله.

٢ ـ أخرج الترمذي حديثاً (٢٧٢١) من رواية خالد الحذّاء عن أبي تميمة الهُجَيمي عن رجلٍ من قومه، قال: طلبتُ النبي ﷺ، فلم أقدر عليه؛ فجلستُ فإذا هو فيهم. . . الحديث.

ثم أعقبه بروايةٍ أخرىٰ فقال: وقد روىٰ هذا الحديثَ أبو غفار المثنىٰ بن سعيد الطائي عن أبي تميمة الهجيمي، عن جابر بن سليم، قال: أتيتُ النبي ﷺ. . . الحديث، وهذا حديث حسن صحيح.

٣ ـ أخرجَ الترمذيُّ حديثاً (٣٢٧٣) من رواية سفيان بن عيينة، عن سلام أبي المنذر، عن عاصم ابن أبي النجود، عن أبي وائل، عن رجل من ربيعة، قال: قدمتُ المدينة فدخلتُ علىٰ رسول الله ﷺ؛ فذكرت عنده وافد عاد. . . الحديث.

ثم أعقبه بقوله: وقد روىٰ غيرُ واحدٍ هذا الحديث عن سلام، عن عاصم، عن أبي وائل، عن الحارث بن حسان، ويقال له: الحارث بن يزيد.

ـ حدثنا عبدُ بن حميد: حدثنا زيد بن حباب: حدثنا سلام بن سليمان النحوي أبو المنذر: حدثنا عاصم بن أبي النجود: عن أبي وائل، عن الحارث بن يزيد البكري. . . ، وساق الحديث.

فهذه أمثلةٌ لما اختلف فيه الرواة، وأمثلة لما أزال فيه الترمذي الإبهامَ.

المسألة الثالثة: المبهمون من طبقة الصحابة:

الإبهام إذا أطلق في علم الحديث فإنما ينصرف إلىٰ الرواة غير المسمَّيْن مطلقاً دون الذين ورد من الروايات ما يزيلُ عنهم الإبهام، وهؤلاء هم الذين عَقَدْتُ هذا المبحث من أجلهم، وإنما مهّدتُ بما سبق للإيضاح.

وقد كان عدد المبهمين من طبقة الصحابة أحدَ عشر رجلاً، لهم أحد عشر حديثاً بداهة، حكم الترمذي علىٰ ثلاثة منها: (١، ٥، ٩) بقوله: حسن صحيح، وهي أعلىٰ درجة تعطىٰ للحديث عنده.

وحكم علىٰ واحدٍ منها (٦) بأنه صحيح، وعلىٰ آخر (٣) بأنه حسن، وسكتَ علىٰ ثلاثةٍ منها، وضعَّف ثلاثةً أيضاً: (٢، ٧، ١١).

ومن تصحيحِ الترمذي لحديثٍ واحد فقط نطمئنُّ إلىٰ أن مذهبَ الترمذي في الوحدان والمبهمين من جيل الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قَبولُ روايتهم إذا صحَّ الإسناد إليهم تحسيناً للظن بذلك الجيل الذي ربَّاه النبي ﷺ، ولندرة الكذب في ذلك الجيل حتىٰ عند الكافرينَ من العرب، ولأنَّ قوةَ الإيمان التي كانوا عليها تنأىٰ بهم عن الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، ناهيكَ عن نور النبوةِ الفيّاض، الذي يجعلُ من أسلمَ يفتدي النبيَّ ﷺ بدمه وماله وأهله، ومن كان هذا حالَه؛ يبعدُ به أن يكذب علىٰ رسول الله ﷺ.

والمتتبعُ لسيرة العرب في ذلك الجيل يجد الكذبَ منبوذاً يأنفه حتىٰ الكافرونَ من العرب، وحديث أبي سفيان مع هرقل شاهدٌ علىٰ ذلك، وقد قرّر ابن الوزير الصنعاني في «العواصم والقواصم» والأمير الصنعاني في «توضيح الأفكار» و«ثمرات النظر» هذه القضيةَ بأدلتها المتكاثرة.

وقال السخاوي: «وذهب الجمهورُ من المحدثين والأصوليين وغيرهم إلىٰ الاكتفاء بمجرد الرؤية لثبوت الصحبة ولو لحظة واحدة، وإن لم يقع معها مجالسةٌ ولا مماشاة ولا مكالمة، لشرف النبي ﷺ؛ فإنه ـ كما صرح به بعضهم ـ إذا رآه مسلم أو رأىٰ مسلماً لحظةً طُبع قلبُه علىٰ الاستقامة؛ لأنه بإسلامه متهيء للقَبول، فإذا قابل ذلك النورَ العظيم أشرق عليه؛ فظهرَ أثره علىٰ قلبه وعلىٰ جوارحه»[1].

قلت: هذا الذي قاله السخاوي ونقله يصوّر أثر الحال الروحيّ النبويّ علىٰ مقابله. بيد أنّ استمرار هذا الأثر بحيث يبقىٰ مقابله علىٰ الاستقامة المطلقة فيه نظر لا يخفىٰ وموضع بيان ذلك بحثنا الموسوم بـ «الحياة الروحيّة للنبيّ ﷺ بعد الفتح».

ثبت المبهمين من طبقة الصحابة في جامع الترمذي:

١ ـ ثُوَير بن أبي فاختة، عن رجل من أهل قُبَاء، عن أبيه وكان من أصحاب النبي ﷺ (٥٠١) قال الترمذي: هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ.

قلت: ولم يورده في «تحفة الأشراف»، وقال الشيخ شاكر: هذا الرجل المبهم الذي روىٰ عنه ثوير مجهولٌ، وبه ضُعِّف الحديث.

قلت: يريدُ وليسَ بالصحابي المبهم.

٢ ـ جابر بن سمرة قال: فسألت الذي يليني؛ فقال... الحديث (٢٢٢٣)، قال الترمذي: حسنٌ صحيح[2].

---

(١) «فتح المغيث» (٤ : ٧٧) بتصرف يسير لتنسجم العبارة.

(٢) انظر «التحفة» (٣ : ١٥٩).

٣ ـ جُرَيّ بن كُلَيب النّهدي عن رجل من بني سليم (٣٥١٩) قال الترمذي: حسن[١].

٤ ـ عبد الله بن سعد الرازي الدشتكي: أن أباه أخبره، أن أباه رحمه الله أخبره ـ كذا قال أخبره مرتين ـ قال: رأيتُ رجلاً ببخارىٰ علىٰ بغلة وعليه عمامة سوداء ويقول: كسانيها رسول الله ﷺ (٣٣٢١) وسكتَ الترمذي[٢].

٥ ـ صالح بن خَوّات عَمّن صلّىٰ مع النبي ﷺ (٥٦٧) وقال الترمذي: حسن صحيح[٣].

٦ ـ عمر بن ثابت الأنصاري: أنه أخبرَه بعضُ أصحاب النبي ﷺ (٢٢٣٥) وقال الترمذي: صحيح[٤].

٧ ـ المهلب بن أبي صفرة عمن سمع النبي ﷺ (١٦٨٢)، وحكىٰ الترمذي أنه رواه المهلب مرسلاً أيضاً[٥].

٨ ـ يحيىٰ بن وثاب، عن شيخٍ من أصحاب النبي ﷺ (٢٥٠٧) قال الترمذي: وكان شعبةُ يرىٰ أنه ـ أي المبهم ـ ابن عمر، وسكت.

٩ ـ أبو إبراهيم الأشهلي عن أبيه أنه قال: كان النبي ﷺ. . . الحديث (١٠٢٤). وقال الترمذي: حسن صحيح[٦].

١٠ـ أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن بعضِ أصحاب النبي ﷺ (٢٢٨٥) وسكت الترمذي، ولم يذكره المزي في «التحفة».

---

(١) انظر «التحفة» (١١: ١٣٢-١٣٣).

(٢) انظر «التحفة» (١١: ٥٤).

(٣) انظر «التحفة» (١١: ١٦٣).

(٤) انظر «التحفة» (١١: ١٩٢).

(٥) انظر «التحفة» (١١: ٢٠٩).

(٦) انظر «التحفة» (١١: ٢١٦).

١١ـ أبو العُشَراء الدارِمي عن أبيه أنه قال: يا رسول الله. . . الحديث (١٤٨١)، قال الترمذي: واختلفوا في اسم أبي العشراء؛ فقال بعضهم: اسمه أسامة بن قَهْطَم ويقال: يسار بن بَرْز أو بَلْز ويقال: عُطارد، ونسب إلىٰ جدّه، وقال: غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العُشَراء، عن أبيه غير هذا الحديث.

قلتُ: مقتضىٰ هذا أنّه ضعَّف الحديثَ بأبي العُشَراء؛ لأنه مجهول، لا بأبيه.

قال الحافظُ ابن حجر في «النكت الظراف» (١١ :٢٢٣): جاءت عن أبي العشراء عن أبيه عدةُ أحاديثَ لا يثبت منها شيء، جمعها تمام الرازي في جزء مفرد.



المطلب الرابع

الصحابة الذين أشارَ الترمذيُّ إلى رواياتهم تحت قوله: «وفي الباب»

إن من أبرز مزايا كتاب الترمذي الحديثية، محاولته حصر أكبر قدر ممكن من الأحاديث المتشابهة الموضوعات في أبوابها، تذكيراً لمطالع الكتاب، بضرورة وقوفه علىٰ جميع هذه الأحاديث قبل تبنيه مذهباً من المذاهب في تلك المسألة التي يترجم لها بما يُسمى ترجمة باب.

وفي صدر هذا الكتاب تكلَّمتُ علىٰ الجهود السابقة علىٰ بحثي، وذكرت ما خُدم به هذا الموضوع، وقد عملت إحصائية استقرائيةً للصحابة الذين ذكر الترمذي أنَّ لهم أحاديثَ شواهد في الباب؛ فبلغَ مجموعُهم (٤٣٣) أربعمائة وثلاثة وثلاثين صحابياً وصحابية، منهم (٣٨١) ثلاثمائة وواحد وثمانون رجلاً، كان عدد المبهيمن منهم (١٢) اثني عشر صحابياً. أما النساءُ الصحابيات؛ فكنّ (٥٠) خمسين امرأةً، منهنّ صحابيتان مبهمتان فقط.

وقد كان لأبي هريرة من هذه الشواهد (٣٤٨) ثلاثمئة وثمانية وأربعون حديثاً.

وكانت مروياتُ أنس (٢٦٧) مئتين وسبعة وستين حديثاً.

وكانت مروياتُ ابن عباس (٢٥١) مئتين وواحداً وخمسين حديثاً.

وكانت مروياتُ جابر (٢٤٠) مئتين وأربعين حديثاً.

وكانت مروياتُ ابن عمر (٢٣٠) مئتين وثلاثين حديثاً.

وكانت مروياتُ أم المؤمنين عائشة (٢٢٢) مئتين واثنَين وعشرين حديثاً.

وكانت مروياتُ أبي سعيد الخُدّري (١٣١) مئة وواحداً وثلاثين حديثاً.

وكانت مرويات عبد الله بن عمرو (١٢٤) مئةً وأربعةً وعشرين حديثاً.
وكانت مروياتُ علي بن أبي طالب (١٢٢) مئةً واثنَين وعشرين حديثاً.
وكانت مروياتُ ابن مسعود (١١٣) مئة وثلاثة عشر حديثاً.

وكان مجموع مرويات هؤلاء الصحابة المكثرين العشرة رضي الله عنهم (٢٠٤٨) ألفي حديث وثمانية وأربعين حديثاً، من مجموع شواهد الباب البالغة (٣٨٨١) ثلاثة آلاف حديث وثمانمئة وواحداً وثمانين حديثاً.

وقد كان للترمذي أهداف كثيرة من وراء الاشارة إلىٰ شواهد الباب سوى مسألة اختصار السنة في كتاب، ويصعب استخلاص هذه الأهداف في مثل هذه العجالة لكن نشير إلىٰ بعض ذلك إشارت سريعة، تُقَرِّبُ بعض هذه الأغراض، وبتخريج بعض شواهد الباب يتبين كثير مما نحن بصدده.

وحتىٰ نكون موضوعيين فإننا نأخذُ عدة أحاديث من عدة أبواب، علىٰ أن يكون الحديث الأول من كُل باب هو المختار.

أخرج الترمذي الحديث الأول (١) في كتابه من حديث مصعب بن سعد عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تقبل صلاة بغير طُهور، ولا صدقة من غلول»، وقال: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

وفي الباب: عن أبي المليح عن أبيه، وأبي هريرة، وأنس.

وأبو المليّح بن أسامة اسمه: عامر، ويقال: يزيد بن أسامة بن عمير الهذلي.

قُلت: كلام الترمذي يُفيد جملة أمور.

الأول: أن هذا الباب، جاء فيه عدة أحاديث، عن النبي ﷺ خرَّج الترمذي منها في هذا الباب حديث عبد الله بن عمر فقط. بينما خرَّج حديثي أنس وأبي هريرة في مواضع أخرىٰ، وسيأتي.

الثاني: أوضح الترمذي أن العلماء اختلفوا في اسم أبي المليح علىٰ أَقوال وهذا يدخل في علم الأسماء والكنىٰ.

الثالث: جعل الترمذي حديث ابن عمر هذا أَصح أحاديث الباب وأحسنها. والحديث خرجه مسلم وابن ماجه مع الترمذي[١].

وخرَّج حديث أبي المليح، عن أبيه أسامة بن عمير الهذلي، أبو داود والنسائي وابن ماجه، ولفظه: «لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور»[٢].

وخرج ابن ماجه حديث أنس بن مالك بمثل لفظ حديث ابن عمر، وهو حديث ضعيف لأنه من رواية سنان بن سعد، وهو مجهول[٣].

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود (١٠١) من حديث يعقوب بن سلمة عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»[٤].

وأخرج الترمذي (٦٧) والبخاري (١٣٥) ومسلم (٢٢٥) وأبو داود (٦٠) حديث أبي هريرة من رواية همام بن منبه، عنه، بلفظ: «لا تقبل صلاة من أحدث حتىٰ يتوضأ»[٥]. وقال الترمذي: حسن صحيح.

قُلت: توضح لنا من تخريج شواهد الباب مايأتي:

١ ـ خرَّج الترمذي في جامعه حديث ابن عمر وأبي هريرة وأنس، ولم يخرج حديث أبي المليّح فقط مع اهتمامه بشخص أبي المليح.

٢ ـ حكم الترمذي علىٰ حديث ابن عمر بأنه أَصح شيْء في الباب وأحسن، مع أن حديث أبي هريرة خرّجه البخاري والترمذي، وحديث ابن عمر خرّجه مسلم والترمذي.

---

(١) «جامع الأصول» (٥: ٣٨)، «تحفة الأشراف» (٦: ٥٠).
(٢) «جامع الأصول» (٥: ٣٩). «التحفة» (١: ٦٤).
(٣) «السنن لابن ماجه» (١٠: ١٠٣) (٢٧٣).
(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١٠: ١٠٣).
(٥) انظر «تحفة الأشراف» (١٠: ٣٩٧).

وحديث أبي هريرة من رواية همام أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي.

وعند العلماء أن ما خرّجه الشيخان معاً، مقدم علىٰ ما خرّجه البخاري وحده وما خرجه البخاري مقدم على ما خرجه مسلم.

وضيع الترمذي هذا مصير منه إلىٰ ترجيح ما أخرجه هو ـ حديث ابن عمر ـ علىٰ ما أخرجه البخاري مرّة، وترجيح ما خرّجه هو ومسلم علىٰ ما اتفق عليه هو مع الشيخين مرّةً أخرىٰ.

قال الشيخ شاكر: «سيأتي قريباً أن في الباب عن أبي هريرة، وهو ما أخرجه البخاري ومسلم وهو أَصح من حديث ابن عمر هذا فوصف الترمذي له، بأنه أَصح شيء في الباب: فيه نظر»[١].

٣ ـ شواهد الباب لا يَصح أن تضاف إلىٰ عدة أحاديث الترمذي، ليقال: أن الترمذي اختصر ثمانية آلاف حديث في هذا الكتاب، لكن بعد تخريجها جميعاً، يمكن أن نعرف عدة الشواهد التي لم يخرجها الترمذي في كتابه.

٤ ـ خرّج الترمذي حديث أنس من طريق حُمَيد الطويل (٥٨) وضعّفه، وخرّجه من حديث عمرو بن عامر (٦٠)، وقال: صحيح، وهذا يعني عدم تقوية الحديث بالمتابعة فما سبب ذلك؟

ـ أخرج الترمذي في باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة (٣) ثلاثة أحاديث (٥٨، ٦٠)، وضعّف الأول والثاني منها، وصحّح الثالث؛ فهل اهتمامه بتقديم الحديث المعلّ لينبه عليه؟ وهو ينسجم مع ما نقوله من أن كتاب الترمذي كتاب علل في الدرجة الأولىٰ.

ـ وأخرج الترمذي الحديث الأول (١٤٩) من أبواب الصلاة، من حديث نافع بن جبير بن مطعم، قال: أخبرني ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «أمَّني جبريل عند

---

(١) شرح شاكر علىٰ الترمذي (١:٦).

البيت مرتين. . .»[١]، وساق حديث المواقيت بطوله، ثم قال: «وفي الباب عن أبي هريرة، وبريدة، وأبي موسى، وأبي مسعود الأنصاري، وأبي سعيد، وعمرو بن حزم والبراء، وأنس رضي الله عنهم».

ثم ساق حديث وهب بن كيسان، عن جابر رضي الله عنهما وقال: حديث ابن عباس حديث حسن، وقال محمد ـ البخاري ـ : أَصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي ﷺ، وحديث جابر في المواقيت، قد رواه عطاء بن أبي رباح وعمرو ابن دينار وأبو الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ نحو حديث وهب بن كيسان، عن جابر[٢].

ثم ساق حديث الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وساق حديث محمد ابن فضيل عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال: سمعت محمداً يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أَصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل، وساق حديث أبي إسحاق الفزاري، عن الأعمش عن مجاهد قوله[٣].

قُلت: يعني أخطأ ابن فضيل في رفع الحديث، بينما هو مقطوع عليه بلفظ: كان يقال: إن للصلاة أولاً، وآخراً.

ثم ساق حديث علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنهم عن النبي ﷺ، وقال: حسن صحيح غريب[٤].

قُلت: خرّج الترمذي من أحاديث المواقيت في بابها حديثَ ابن عباس وقد وافقه علىٰ تخريجه أبو داود، وحديث جابر الذي وافقه علىٰ تخريجه النسائي، وحديث أبي هريرة، وافقه علىٰ تخريجه مالك والنسائي، وحديث بُريدة بن الحصيب، وقد وافقه علىٰ تخريجه مسلم والنسائي.

---

(١) انظر: «تحفة الأشراف» (٥:٢٥٩).

(٢) «تحفة الأشراف» (٢:٣٨٦).

(٣) ما سبق (٩:٣٦٧).

(٤) ما سبق (٢:٧١-٧٢).

ولم يخرج حديث أبي موسى، وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم.

ولم يخرّج حديث أنس، وقد أخرجه النسائي.

ولم يشر إلى حديث أبي برزة الأسلمي، ولا إلىٰ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم[١].

وهذا يعني أن الترمذي خرّج في جامعه أربعة أحاديث، وترك أكثر مما خرج فلا يَصح أن نضيف عدة شواهد الباب إلىٰ عدة أحاديث الكتاب.

وخرّج الترمذي حديث جابر (١٥٠)، ونقل عن شيخه البخاري أنه أَصح شيء في المواقيت، مع أن مسلماً خرّج حديث أبي موسى وحديث بريدة، وخرّج البخاري ومسلم حديث أبي برزة في وصف أوقات صلاة النبي ﷺ.

والتساؤل الذي يحتاج إلىٰ جواب علمي: إذا كان حديث جابر أَصح حديثٍ في المواقيت؛ فلماذا لم يخرّجه الشيخان، وخرّجا حديث أبي برزة، وخرّج مسلم حديثين آخرين، ولم يخرّج حديث جابر، وإذا كان مسلّماً عند أهل الحديث - كما تقول كتب علوم الحديث أن ما اتفق عليه الشيخان هو الدرجة العليا في الصِحة فأين يذهب كلام البخاري، في ترجيح حديث جابر، وكيف جاز للترمذي مخالفة هذه القاعدة ؟

- وأخرج الترمذي الحديث الأول (٦١٧) في كتاب الزكاة، من حديث الأعمش عم المعرور بن سويد عن أبي ذر في التشديدِ علىٰ مانع الزكاة، ثم قال: «وفي الباب عن أبي هريرة مثله، وعن علي بن أبي طالب لعن مانع الصدقة، وعن قبيصة بن هلب عن أبيه وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

وقال أبو عيسىٰ: حديثُ أبي ذر حديثٌ حسن صحيح، واسم أبي ذر جندب بن السكن ويقال: ابن جنادة» اهـ.

---

(١) انظر فيما تقدم كلّه «جامع الأصول» (٥:٢٠٦-٢٢٢).

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وقال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة مثله فاختار حديث أبي ذر لأنه أقدم صحبة، ولأن في حديثه تصريحاً بسماعه من النبي ﷺ، وليس ذلك في حديث أبي هريرة[١].

- وحديث جابر أخرجه مسلم، والنسائي[٢].

- وحديث عبد الله بن مسعود، أخرجه الترمذي في التفسير (٣٠١٦) والنسائي أيضاً[٣].

فهذه ستة أحاديث أشار الترمذي إليها تحت قوله: وفي الباب، ولم يخرج منها في جامعه إلا حديثين.

ومن خلال اشتغالي بجامع الترمذي سنوات عديدة، رأيت الترمذي يرجح في الحديث الواحد عن صحابي واحد رواية علىٰ أخرىٰ ويقول: حديث فلان أَصح من حديث فلان، مع أنهما طريقان لحديث واحد.

ووجدته يصحح الحديث بالمتابعة التامة، أو القاصرة، ووجدته أحياناً يصحح بالشاهد وسيأتي[٤].

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر تخريجه في «جامع الأصول» (٤:٥٥٤) فما بعد.

(٢) جامع الأصول (٤:٥٦٥) فما بعد.

(٣) النسائي في الزكاة، باب التغليط في حبس الزكاة (٥:١١-١٢). وانظر: «جامع الأصول» (٤:٥٦٨).

(٤) انظر: الفصل الثالث: علل الحديث، المبحث الثالث: اعتبار روايات المحدثين، والمسألة الثانية: من المطلب الثاني: تطبيقات الترمذي علىٰ نظرية الاعتبار.



المبحث الثاني

معرفة التابعين في جامع الترمذي

من المعروف لدى أهل العلم أن التابعي هو: من لقي صحابياً واحداً وسمع منه حديثاً واحداً، وبعض أهل العلم يجعل رؤيته الصحابي، كافية في إثبات تابعية الرائي[١].

وحين أحصيت طبقة التابعين من الرواة عن الصحابة، وبعضهم عن بعض ، كان عددهم يزيد علىٰ نصف مجموع رواة الترمذي، ولم يكن الترمذي يطلق وصف التابعي، علىٰ كل راو من التابعين، ولم يفعل ذلك مع الصحابة أيضاً، وإنما كان الترمذي يصرح بتابعية بعض كبار فقهاء التابعين، عند نقله الأقوال الفقهية الواردة عقب حديث من أحاديث الأحكام، ويطلق هذا الوصف علىٰ بعض الرواة عند التعريف بهم.

وقد أطلق الترمذي مصطلح «التابعين» ستاً وخمسين مرة في كتاب «الجامع»، بينما جاوز عدد التابعين ألفاً وخمسمئة راوٍ.

وقبل أن أبدأ الكلام علىٰ نصوص الترمذي التي أطلقها علىٰ فقهاء التابعين والنصوص التي أطلقها علىٰ رواة الحديث، أحب أن أذكر بأن التابعين من الرواة عند الترمذي اعتمدنا في إحصائهم علىٰ طبقات ابن حجر، فكل من كان من الطبقة الثانية وحتىٰ الخامسة تتبعنا أحاديثه في جامع الترمذي، وكان لهؤلاء روايات عن الصحابة وهم الأكثر وبعضهم ليس له رواية عن أحد من الصحابة في جامع الترمذي، لكن لهم روايات عند غيره.

---

(١) «نزهة النظر» ص٥٦.

المطلب الأول

فقهاء التابعين في جامع الترمذي

لا أريد أن أستقصي المواضع التي نقل فيها الترمذي أقوالاً فقهية عن فقهاء التابعين دون أن يصفهم بالتابعين، فهذا هو الأكثر من صنيعه، ولكنني أريد نقل نماذج مما صرح فيه بتابعية بعض الفقهاء:

١ ـ قال عقب حديث (١٣٧): «وقد روي نحو قول ابن المبارك عن بعض التابعين، منهم: سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي» اهـ.

٢ ـ وقال عقب حديث (١٤٤): «وهو قول غير واحد من أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، منهم: علي وعمار وابن عباس وغير واحد من التابعين، منهم: الشعبي وعطاء ومكحول» اهـ.

٣ ـ وقال عقب حديث (٢٥٦): «وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن التابعين: الحسن البصري وعطاء وطاوس ومجاهد ونافع وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير، وغيرهم» اهـ.

٤ ـ وقال عقب حديث (١١٠٢): «وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا: «لا نكاح إلا بولي» منهم: سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم» اهـ.

٥ ـ وقال عقب حديث (١٤٥٦): «وقال بعض أهل العلم من التابعين، منهم: الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح...»، وينظر في هذا الاتجاه الفقهي الأحاديث الآتية: (١١٨١، ١٢٧٠، ١٣٧٠، ١٤١٤، ٢٦٣٨).

ونفيد من وصف الترمذي هؤلاء الرواة بالفقه، وهم جميعاً من ثقات رواة الحديث، أن هؤلاء الرواة من الطبقة العليا من ثقات التابعين لأنهم يجمعون بين الفقه والحديث، ومن يجمع بين الفقه والحديث، أكبر في العلم ممن يقتصر على الحديث وحده، فضلاً عمن هو من رواة الحديث المقلّين. ومعرفة هذه الأمور ضرورية لمعرفة مراتب الحديث المروي من جهتهم.

وقد كان اهتمام الفقهاء بتمايز نقلة الحديث في العلم كبيراً، بينما كان اهتمام المحدثين - عملياً ـ دون ذلك.



المطلب الثاني

رواة التابعين في جامع الترمذي

كان عدد الرواة من التابعين عن الصحابة، وبعض التابعين عن بعض في جامع الترمذي يزيد قليلاً علىٰ ألف وخمسمئة راو، وهذا التقدير يشمل رواة الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة والمعلقة، وهذه نماذج من نصِّ الترمذي علىٰ تابعية بعض الرواة:

١ ـ قال عقب حديث (١٣): «عَبيدة بن عمرو السلماني، من كبار التابعين، يُروىٰ عنه أنه قال: أسلمت قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين، روىٰ عنه إبراهيم النخعي».

٢ ـ وقال عقب حديث (٤٤٩): «العلاء بن عبد الرحمٰن هو ابن يعقوب وهو مولىٰ الحُرَقة. والعلاء: هو من التابعين، سمع من أنس بن مالك وغيره، وعبد الرحمٰن ابن يعقوب ـ والد العلاء ـ هو أيضاً من التابعين، سمع من أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عمر، ويعقوب جد العلاء، هو من كبار التابعين أيضاً، قد أدرك عمر بن الخطاب، وروىٰ عنه».

٣ ـ وأخرج من حديث (٥٧٤) ابن عيينة، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن محمد بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث عن أبي هريرة، ثم قال: في هذا الحديث أربعة من التابعين بعضهم عن بعض.

قلت: هم مَنْ بين سفيان وأبي هريرة.

٤ ـ وأخرج من حديث الليث بن سعد (١٠٤٤) عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن نافع بن جبير، عن مسعود بن الحكم، عن علي بن أبي طالب، ثم قال: «هذا حديث علي حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وفيه رواية أربعة من التابعين بعضهم عن بعض..» اهـ.

قُلت: هم مَنْ بين الليث، وعلي بن أبي طالب.

٥ ـ وقال عقب حديث (١٤٤١): «والسدي اسمه: إسماعيل بن عبد الرحمٰن وهو من التابعين، وقد سمع من أنس بن مالك، ورأى حسين بن علي رضي الله عنهم».

٦ ـ وقال عقب حديث (٣٠٣٣): «مروان بن الحكم: لم يسمع من النبي ﷺ، وهو من التابعين» اهـ.

٧ ـ وقال عقب حديث (٣٠٣٧): «وثوير يكنى أبا الجهم، وهو رجل كوفي من التابعين، وقد سمع من ابن عمر، وابن الزبير» اهـ.

٨ ـ وقال عقب حديث (٣٠٨٦): «يزيد الفارسي، هو من التابعين، وقد روىٰ عن ابن عباس غير حديث، ويقال: هو يزيد بن هرمز، ويزيد الرقاشي: هو يزيد بن أبان الرقاشي، وهو من التابعين، ولم يدرك ابن عباس، إنما روىٰ، عن أنس بن مالك، وكلاهما من أهل البصرة » اهـ.

قُلت: يعني أنساً والرقاشي.

٩ ـ وقال في العلل الصغير: «قد عاب من لا يفهم علىٰ أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين، قد تكلموا في الرجال منهم: الحسن البصري وطاووس تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير، في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي في الحارث الأعور»[1].

وقد وضح من هذه النصوص، أن الترمذي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ علىٰ دراية بأحوال رواة كتابه، وعلىٰ معرفة بطبقاتهم.

وأكتفي بهذه الإشارة السريعة، فالموضوع يحتمل كثيراً من الكلام علىٰ المخضرمين، وتحديد معيار كبار، وأوساط، وصغار التابعين، وحكم المجهول من التابعين وخاصة الكبار منهم، وغير ذلك.

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥: ٦٩٤).

المبحث الثالث

الأسماء والكنىٰ في جامع الترمذي

بين يديّ أكثر من ألف بطاقة، تحمل فوائد أودعها الترمذي جامعه، منها ما يخص تسمية المشهورين بالكنى، ومنها تكنية المعروفين بالأسماء، ومنها تسمية المشهورين بالألقاب، ومنها من كان له أكثر من كنية، ومنها من كان له أكثر من اسم أو اشتهر بكنية، وذكروا له أكثر من اسم.

ولو قدر الله لي وأعانني؛ فربما صنفت بحثاً بعنوان: «الأسماء والكنىٰ للامام الترمذي» يكون لي فيه جمعه وترتيبه، والتعليق عليه.

ويحسن أن أقدم بين يدي هذا المبحث المهم بالنسبة لجامع الترمذي بكلمات تعرّف بهذا الفن وتذكّر أبرز الكتب المُصنّفة فيه قبل الترمذي وبعده.

ثم أستعرض طائفةً من النماذج التي ساقها الترمذي في كتابه «الجامع».



المطلب الأول

تاريخ علم الأسماء والكنىٰ

المسألة الأولىٰ: معنىٰ الاسم والكنية:

قال في القاموس: «اسم الشيء ـ بالكسر والضم ـ علامته، واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز، والجمع: أسماء وأسماوات، وجمع الجمع: أسامي وأسام.

وسميك: مَن اسمه اسمك، ونظيرك. وتسمىٰ كذا وبالقوم وإليهم: انتسب»[(١)].

قُلت: فإذا كان الناس قد تعارفوا على إطلاق لفظ خاص (الاسم) علىٰ كل أحد من الناس للتمييز؛ فإن تمييز أعيان المسَمَّين باسم واحد من الرواة أكثر ضرورة.

والتسمية: النسب أيضاً، وهذا يعني أن الاسم يشترك بين السميين، وفي الأنساب وفي تمييز الأعيان.

وجاء في لسان العرب: «الكنية على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يُكْنىٰ الشيءُ الذي يستفحش ذكره».

زاد في النهاية: «الكنى: جمع كنية، كنيت عن الأمر، وكنوت عنه: إذا وريت عنه بغيره».

وفي حديث بعضهم: رأيت عِلجاً يوم القادسية، وقد تكنّىٰ، وتحجّىٰ، أي: تستر، من كنىٰ عنه إذا ورّىٰ، أو من الكُنية، كأنه ذكر كنيته عند الحرب ليعرف، وهو من شعار المبارزين في الحرب. يقول أحدهم: أنا فلان، وأنا أبو فلان.

---

(١) «القاموس المحيط» (سمو) ص١٦٧٢.

ومنه الحديث ـ الموقوف ـ : «خذها مني، وأنا الغلام الغفاري»، وقول علي: «أنا أبو حسن القَرْم»، وهذا المعنىٰ الثاني هو الذي قال عنه ابن منظور: «الثاني ـ من المعاني ـ : أن يكنى الرجل باسمٍ توقيراً أو تعظيماً».

قُلت: يعني ينادىٰ أبا أحد أولاده، أما أكبرهم سناً، أو أحبُّهم إليه.

والثالث: «أن تقوم الكنية مقام الاسم، فيعرف صاحبها بها، كما يعرف باسمه. . . ، ويقال: كنيته وكنوته وأكنيته وكنّيته»[١].

وقال الراغب وابن جُزَي، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ [الأعراف:١٩٨]، قالا: كني بذلك ـ تغشاها ـ عن الجماع يقال غشاها وتغشّاها[٢].

أقول: إن الكُنية تعبيرٌ ينادى به الرجل، عِوَضاً عن اسمه العَلَم الذي يعرف به فهي عدولٌ عن الاسم بالتورية، لغرض التعظيم والتوقير، أو لغرض التدليس وإخفاء شخصية المكنىٰ.

المسألة الثانية: المصنفون في الكنىٰ قبل الترمذي:

ذكر الزميل محقق الاستغناء في الكنىٰ[٣] لابن عبد البر عشرة مصنفات في الأسماء والكنىٰ سبقت الترمذي إلىٰ التصنيف في هذا الفن من الرواة، وأنا أنقل أسماءها وأسماء مصنفيها تاركاً توثيق ذلك للعودة إلىٰ كتابه، فقد تكفل بذلك مشكوراً.

١ ـ «الكنىٰ» لابن الكلبي، هشام بن محمد السائب بن بشر (ت ٢٠٤هـ) وقيل: (ت ٢٠٦هـ).

---

(١) «القاموس المحيط» ص١٧١٣، و«لسان العرب» (١٥: ٢٣٣)، و«صحاح الجوهري» (٦: ٢٤٧٧) جميعاً في (كنى) وذكر العدناني في معجم الأغلاط اللغوية ص٥٨٧: آراء العلماء في أفصح الاستعمالات من هذه الكلمات الأربع. وانظر «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٢٠٧).

(٢) «المفردات» ص٣٦١ و«التسهيل» ص(٢٥١).

(٣) هو الأخ الدكتور عبد الله مرحول السوالمة.

٢ ـ «كنىٰ الأشراف» للهيثم بن عدي (ت ٢٠٧هـ).
٣ ـ «الأسماء والكنىٰ» ليحيىٰ بن معين (ت ٢٣٣هـ).
٤ ـ «الكنىٰ» لعلي ابن المديني (ت ٢٣٤هـ).
٥ ـ «الأسماء والكنىٰ» لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ).
٦ ـ «الأسماء والكنىٰ» لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ).
٧ ـ «الأسماء والكنىٰ» لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
٨ ـ «الكنىٰ» لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).
٩ ـ «الكنىٰ والأسماء» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).
١٠ـ «الكنىٰ» لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ).

ثم يأتي كتاب الترمذي «الأسماء والكنىٰ» الذي تقدمت الإشارة إليه في مصنفات الترمذي. وهذا يعني أن بين يدي الترمذي ثروة وافرة من المصنفات في هذا الفن، ولو كان كتاب الترمذي بين أيدينا لعرفنا ما الذي صنعه الترمذي في تصنيف كتاب جديد في الأسماء والكنىٰ.

ولعل فيما أسوقه من نماذج في المطلب التالي، يوضح بعض ذلك.

أقول: يبدو أن كل عالم من العلماء المصنفين في السنة النبوية كان يصنف كتاباً في تاريخ الرجال قبل ذلك، بيان ذلك أنه ما من عالم صنف في السنة النبوية في القرن الثالث، إلا كان له تصنيف في الرجال، وإن اختلفت المسميات، ولا معنىٰ لتكرار التأليف في علم محدود إذا لم يكن هذا التأليف بمنزلة تحضير المادة العلمية المدروسة لمشروع أكبر.

المسألة الثالثة: المصنفون في الكنىٰ بعد الترمذي:

أما العلماء الذين صنفوا في الكنىٰ بعد الامام الترمذي، فأوصلهم المحقق الفاضل إلىٰ واحد وأربعين مصنفاً، أقتصر علىٰ ذكر الموجود من هذه الكتب. أما الكتب المفقودة فيمكن التعرف إلىٰ أسمائها بالعودة إلىٰ الأصل، لمن أراد التتبع.

١ ـ «الكنىٰ والأسماء» لأبي بشر الدولابي (ت ٣١٠هـ)، وهو مطبوع في الهند عام (١٣٢٢هـ) في مجلدين.

٢ ـ «الكنى» لعبد الرحمٰن بي أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، وهو مطبوع في آخر المجلد التاسع من كتاب الجرح والتعديل له، وعدة تراجم كتاب «الكنىٰ» (١٤٥٠ ـ ٢٣٨١) تسعمئة وثلاثون ترجمة.

٣ ـ «من وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة» لأبي الحسن، محمد بن عبد الله بن زكريا بن حَيوة (ت ٣٦٦هـ)، وقد طبع بمجلة اللغة العربية بدمشق مجلد (٤٧) الجزء الرابع عام (١٩٧٢).

٤ ـ «الكنىٰ» لأبي أحمد، محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي، المعروف بالحاكم الكبير (ت ٣٨٧هـ)، وقد حقق كتابه رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية.

قُلت: وفي مكتبتي صورة من المخطوطة.

٥ ـ «الاستغناء في معرفة المشهورين، من حملة العلم بالكنىٰ» لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، وقد حقق الكتاب رسالة دكتوراه في جامعة أم القرىٰ ونشرته دار طيبة في الرياض عام ١٩٨٥م.

٦ ـ «فتح الباب في الكنىٰ والألقاب» لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن منده (ت٤٧٠هـ)، وقد حقق الكتاب رسالة دكتوراه في جامعة أم القرىٰ.

٧ ـ «المقتنىٰ في سرد الكنىٰ» للحافظ الذهبي، وقد حقق الكتاب رسالة ماجستير في جامعة محمد بن سعود، وطبع في مطابع الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٨٨م.

٨ ـ «تحرير الأسماء والكنىٰ» لأبي القاسم الفراء، وتوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص (١٣٤).

٩ ـ «أسماء المكنين من رجال الصحيحين» لمحمد بن هارون المغربي، وتوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية في الجامعة الاسلامية[١].

قُلت: الذي اطلعت عليه، واقتنيته من هذه الكتب: كتاب البخاري، وكتاب مسلم، وكتاب الدولابي، وكتاب ابن أبي حاتم، وكتاب الكرابيسي، وكتاب ابن عبد البر وكتاب الذهبي. وأوسعها ـ في تقديري ـ كتاب ابن عبد البر.

المسألة الرابعة: أهمية علم الكنىٰ وفوائده:

تبرز أهمية كل علم في آثاره الطيبة التي يتركها من جلب منفعة، أو دفع مضرة.

قال الحافظ ابن عبد البر: «ونذكر في هذا الكتاب من التابعين، ومن بعدهم من اشتهر بكنيته، أو عُرف بها، ممن قد وقف العلماء علىٰ اسمه، ولكنه لم يعرف به وإنما عرف واشتهر بكنيته، أذكرهم بعون الله ذكراً يوقَف به علىٰ منازلهم ومعرفة أحوالهم وأزمانهم، وعمن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم.

وهو باب من فنه طريف مستحسن، لم يزل أهل العلم بالسنن، يُعْنَون به ويحفظونه، ويرسمونه في كتبهم ويتطارحونه، رغبة في الوقوف عليه والمعرفة به وينتقصون من جملة»[٢].

ونقل الحافظ ابن الصلاح، بعض كلام ابن عبد البر مع تغيير طفيف[٣].

وقال الحافظ العراقي: «معرفة الأسماء لذوي الكنىٰ، ومعرفة الكنىٰ لذوي الأسماء، نوع مُهم ومن فوائده، الأمن من ظن تعدد الراوي الواحد، المسمىٰ في موضع، والمكنىٰ في آخر».

---

(١) انظر «كنى ابن عبد البر» (١: ١٢: ١٥) وقد وثق كل ما ذكره ثمة، وليس لي في ذلك أي جهد.

(٢) ما سبق (٢: ٢٨٤) مقدمة كتاب «أسماء من يعرف بالكنىٰ».

(٣) «علوم الحديث» مع «التقييد والإيضاح» ص٣٢٢.

ونقل السخاوي كلام العراقي، وقال: «وربما ينشأ عن إغفاله زيادة في السند، أو نقص منه وهو لا يشعر.

فقد رویٰ الحاكم من حديث أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسىٰ بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدّاد، عن أبي الوليد، عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من صلّىٰ خلف إمام؛ فإن قراءته له قراءة» ثم قال: عبد بن شدّاد هو نفسه أبو الوليد، ومن تهاون بمعرفة الأسماء؛ أورثه مثل هذا الوهم»[١].

قُلت: يريد الحاكم أن يقول: إنّ عبد الله بن شدّاد هو أبو الوليد، فجاء راو غيرُ ضابط إلىٰ إسناد فيه: عبد الله بن شداد أبي الوليد عن جابر، فجعله وهماً: عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر، فغدا الإسناد موصولاً ظاهراً بعد أن كان منقطعاً.

قال السخاوي: «وعكسه أن تسقط «عن» كما اتفق للنسائي مع جلالته حيث قال: «عن أبي أسامة حماد بن السائب»؛ لأن أبا أسامة هو حماد بن أسامة وشيخ حماد: هو محمد بن السائب، أبو النضر الكلبي».

وقد نقل علي ابن المديني، عن زائدة قوله: «من تهاون بمعرفة الأسامي، أورثه مثل هذا الوهم » اهـ[٢].



(١) تنظر هذه المسألة في «فتح المغيث» للسخاوي (٤:٢١٣)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٧٧)، و«تهذيب الكمال» (١٥:٨١-٨٤)، وقد اقتصر البيهقي في كتاب «السنن الكبير» (٢:١٦٠) علىٰ رواية عبد الله بن شداد عن الرسول ﷺ مرسلاً وساق حديث جابر من طريق أبي الزبير المكّي وقال: جابر الجعفي، وليث بن أبي سليم؛ لا يحتجّ بهما، وكلّ من تابعهما علىٰ ذلك؛ أضعف منهما، أو من أحدهما. وساق الدارقطني في السنن (١:٣٢٣) رواية عبد الله بن شدّاد عن جابر، من غير أبي الوليد بينهما.

(٢) «فتح المغيث» (٤:٢١٣).

المطلب الثاني

تطبيقات الترمذي في فروع علم الكنىٰ

الفرع الأول: فروع علم الكنىٰ في نظر ابن الصلاح:

يحسن قبل عرض نماذج من تطبيقات الترمذي لعلم الكنىٰ، أن ألخص ما قاله الحافظ ابن الصلاح في فروعيات هذا العلم.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «وقد ابتكرت فيه تقسيماً حسناً؛ فأقول: أصحاب الكنىٰ فيها علىٰ ضروب:

أحدها: الذين سموا بالكنىٰ فأسماؤهم كناهم، لا أسماء لهم غيرها، وينقسم هؤلاء إلى قسمين:

ـ **أحدهما**: من له كنية أخرىٰ، سوىٰ الكنية، التي هي اسمه فصار كأن للكنية كنية، وذلك طريف عجيب.

وهذا كأبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي، أحد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له: راهب قريش، اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمٰن»[1].

قُلت: قال ابن عبد البر: «قيل: اسمه المغيرة ولا يصح، والمغيرة أخوه، وهو أصغر سناً منه، والصحيح أن اسمَه كنيتُه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمٰن»[2].

وأخرج له الترمذي سبعة أحاديث، ولم يتعرض لاسمه وكنيته بشيء.

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٣٢٢.

(٢) «كنىٰ ابن عبد البر» (٢:٣٥١)، وذكر ابن عبد البر ثمة عدداً ممّن يسمىٰ أبا بكر، ممن لا يوقف له علىٰ اسم.

وكذلك أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، يقال: إن اسمه أبوبكر وكنيته أبو محمد، ولا نظير لهذين في ذلك. قاله الخطيب[١].

وقال ابن عبد البر «قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو محمد»[٢].

قُلت: خرج له الترمذي تسعة أحاديث، ولم يتعرض إلى اسمه وكنيته بشيء.

ـ **وثانيهما**: «من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه. مثاله: أبو بلال الأشعري الراوي عن شريك وغيره، روي عنه أنه قال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد»[٣].

قُلت: قال ابن عبد البر: «قيل: اسمه عبد الله ولا يصح، وقد روي عنه أنه قال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد»[٤].

قُلت: هذا الذي ذكره ابن عبد البر، وابن الصلاح بصيغه التمريض، موجود في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، حيث قال: «سمعت أبي يقول: سألته عن اسمه فقال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد»[٥]. وليس لأبي بلال هذا رواية في الكتب العشرة.

«وهكذا أبو حصين بفتح الحاء ابن يحيى بن سليمان الرازي، روىٰ عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازي، وسأله: هل لك اسم؟ فقال: لا. اسمي وكنيتي واحد»[٦].

زاد في «الجرح والتعديل» قال له أبو حاتم: «فأنا أسميك عبد الله؛ فتبسم. وسئل عنه أبي؛ فقال: صدوق ثقة»[٧]، وليس له إلا حديث واحد عند أبي داود (١٣٢٩).

---

(١) «علوم الحديث» ص٣٢٢.

(٢) «كنىٰ ابن عبد البر» (٣: ٩٠٣) (١٣٢٩).

(٣) «علوم الحديث» ص٣٢٣.

(٤) «كنىٰ ابن عبد البر» (٤٨٣).

(٥) «علوم الحديث» ص٣٢٣.

(٦) «الجرع والتعديل» (٩: ٣٦٤)، وانظر «كنىٰ ابن عبد البر» (١٥٥٠).

(٧) «الجرح والتعديل» (٩: ٣٦٣)، انظر «كنىٰ ابن عبد البر» (١٥٥٠).

والضرب الثاني: الذين عرفوا بكناهم، ولم يُوقَف على أسمائهم، ولا علىٰ حالهم فيها: هل هي كناهم، أو غيرها. مثاله من الصحابة: أبو أناس الكناني ويقال: الديلي من رهط أبي الأسود الديلي»[١].

وزاد ابن عبد البر: «كان من أشراف قومه، وكان شاعراً، وله في النبي ﷺ شعر حسن، قد ذكرته في الاستيعاب، منه قوله فيه:

وما حملت ناقة فوق رحلها   أبر وأوفىٰ ذمة من محمد»[٢]

قُلت: وليس من رواة الكتب الستة، ولم يتعرض له الترمذي بذكر.

«ومن غير الصحابة: أبو الأبيض الراوي عن أنس بن مالك، وأبو بكر بن نافع مولىٰ ابن عمر روىٰ عنه مالك وغيره»[٣].

قُلت: أبو الأبيض هذا لا يعرف اسمه ـ كما قال أبو زرعة الرازي ـ، لكن حصل في كتاب الجرح والعديل اضطراب تعقبه لأجله الحافظ ابن عساكر والحافظ العراقي؛ فينظر[٤].

وقال في التقريب (٧٩٢٣): ثقة، ووهم من سماه عيسىٰ (س).

قُلت: لم يتعرض الترمذي لذكره.

وأما أبو بكر بن نافع مولىٰ ابن عمر فقد ذكره ابن عبد البر فيمن لم يذكر له اسم سوى كنيته (١٣٦٠). وقد خرج له أصحاب الكتب العشرة ثمانية أحاديث، واحد منها عند مسلم (٢٥٩)، وآخر عند الترمذي (٢٧٦٤)، وقال عنه: ثقة، ولم يتعرض لتسميته بشيء.

---

(١) «علوم الحديث» ص٣٢٣.

(٢) «كنىٰ ابن عبد البر» (٨).

(٣) «علوم الحديث مع التقييد» ص٣٢٣، «الجرح» (٧: ٢٩٣) و(٩: ٣٣٦). و«كنىٰ ابن عبد البر» (١٣١٣).

(٤) المصدر السابق.

«**الضرب الثالث**: الذين لقبوا بالكنىٰ، ولهم غير ذلك كنىٰ، وأسماء مثاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلقب بأبي تراب ويكنىٰ أبا الحسن، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمٰن، وأبو الزناد لقب»[(١)].

«**الضرب الرابع**: من له كنيتان، أو أكثر. مثال ذلك عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج كان له كنيتان: أبو خالد، وأبو الوليد... وكان لشيخنا منصور بن أبي المعالي النيسابوري حفيد الفراوي، ثلاث كنىٰ: أبو بكر، وأبو الفتح، وأبو القاسم»[(٢)].

قُلت: لم يذكره ابن عبد البر في «الكنىٰ»، ولا ذكر له في «التقريب» (٤١٩٣) كنيته أصلاً، وقال الذهبي: في النبلاء: «أبو خالد، وأبو الوليد القرشي الأموي المكي...»[(٣)].

ومنصور بن أبي المعالي، ذكر له تلميذه ابن الصلاح ثلاث كنىٰ، وذكر له الذهبي كنيتين.

«**الضرب الخامس**: من اختلف في كنيته، فذكر له علىٰ الاختلاف كنيتان، أو أكثر واسمه معروف. ولعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهروي من المتأخرين فيه مختصر[(٤)].

مثاله: أسامة بن زيد، حِبّ رسول الله ﷺ، قيل: كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة...»[(٥)].

قُلت: خرّج الترمذي له ثمانية أحاديث، منهما: (١٠٦٥، ٢٠٣٥، ٢١٠٧) وفي كلها سماه ولم يتعرض لكنيته قط.

---

(١) «علوم الحديث» ص٣٢٤، وقال في «التقريب» (٣٣٠٢): أبو عبد الرحمٰن، المعروف بأبي الزناد.

(٢) «علوم الحديث» ص٣٢٥.

(٣) «النبّلاء» (٦ : ٣٢٥).

(٤) له ذكر في موضعين من «النبلاء» (١٨ : ٢٢٦و٤٥٢) وذكر هنا أنه توفي سنة ست وسبعين وأربعمئة ولم أقف على اسم مختصره هنا.

(٥) «علوم الحديث» ص٣٢٥.

«**الضرب السادس**: من عرفت كنيته، واختلف في اسمه. مثاله من الصحابة أبو بَصرة الغفاري ـ علىٰ لفظ البصرة البلد ـ قيل: اسمه جميل بن بَصْرة، وقيل: حُميل ـ بالحاء المهملة والمضمومة ـ وهو الأصح. . .».

قُلت: ليس له عند الترمذي ذكر.

ومن غير الصحابة أبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري. أكثرهم علىٰ أن اسمه عامر وعن ابن معين أن اسمه الحارث»[(١)].

قُلت: خرج له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً، منها: (٧، ١١٠١، ١١٠٢، ١١١٦، ١٤٥٩)، وقد سماه الترمذي في أول حديث: «عامر بن عبد الله بن قيس».

«**الضرب السابع**: من اختلف في كنيته واسمه معاً، وذلك قليل.

مثاله: سفينة مولىٰ رسول الله ﷺ، قيل: اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران. وكنيته: أبو عبد الرحمٰن، وقيل: أبو البختري، والله أعلم»[(٢)].

قُلت: خرج له الترمذي ثلاثة أحاديث: (٥٦، ١٨٢٨، ٢٢٢٦)، ولم يتعرض لاسمه، وكنيته في شيء.

«**الضرب الثامن**: من لم يختلف في كنيته واسمه، وعُرِفا جميعاً، واشتهر.

ومن أمثلته أئمة المذاهب: أبو عبد الله مالك، ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد ابن حنبل، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، في خلق كثير»[(٣)].

«**الضرب التاسع**: من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث، ولابن عبد البر تصنيف مليح، فيمن بعد الصحابة منهم»[(٤)].

---

(١) ما سبق ص٣٢٥-٣٢٦. و«التقريب» (٣٢٦)، قال: «أبو محمد، وأبو زيد» فقط.

(٢) «علوم الحديث» ص٣٢٦. انظر «التقريب» (٢٤٥٨)، فقد نص علىٰ الخلاف في اسمه.

(٣) «علوم الحديث» ص٣٢٦.

(٤) ما سبق ص٣٢٦.

قُلت: قال ابن عبد البر في مقدمة كنىٰ الصحابة: «فرأيت من كمال فائدة هذا الكتاب، أن أذكر فيه من الصحابة رضي الله عنهم من عرف منهم ـ أيضاً ـ بكنيته واشتهر بها، ولم يوقف علىٰ اسمه أو عرف اسمه، علىٰ اختلاف فيه، كما فعلت في التابعين ومن بعدهم» اهـ[١].

وهذا يعني أن منهجه في التابعين مثل منهجه في الصحابة فكأن ابن الصلاح، لم يقف علىٰ كنىٰ الصحابة له، والله أعلم.

قال ابن الصلاح: «مثاله: أبو إدريس الخولاني، اسمه عائذ الله بن عبد الله»[٢].

قُلت: ذكره ابن عبد البر في كنىٰ التابعين وطول في ترجمته، وقال: وقد ذكرناه في الصحابة[٣].

وخرج الترمذي له اثني عشر حديثاً، وقال مرةً (١٤٦٤) عائذ الله، هو أبو إدريس الخولاني.

أقول: ومثاله من الصحابة: أبو أمامة الباهلي، اسمه صُدَيّ بن عجلان. قال ابن عبد البر: «لم يختلفوا في اسمه، واختلفوا في نسبه إلىٰ باهلة بن يعصر»[٤].

«**الضرب العاشر**: كنىٰ المعروفين بالأسماء، دون الكنىٰ.

قال ابن الصلاح: وهذا من وجه، ضد هذا النوع الذي قبله، ومن شأنه أن يبوب علىٰ الأسماء، ثم تُبين كناها بخلاف ذلك.

ومن وجه آخر: يصلح أن يكون قسماً من أقسام ذاك، من حيث كونُه قسماً من أقسام أصحاب الكنىٰ، وقل من أفرده بالتصنيف، وبلغنا أن لأبي حاتم بن حبان البستي فيه كتاباً...»[٥].

---

(١) «كنىٰ ابن عبد البر» (١:١).

(٢) «علوم الحديث» ص٣٢٦، و«كنىٰ ابن عبد البر» (٣٥٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «كنىٰ ابن عبد البر» (٣). وانظر لمعرفة هذا النسب في «تاج العروس» (١٣:٦٨-٦٩).

(٥) «علوم الحديث» ص٣٢٧.

قال ابن كثير: ينبغي أن يكون هذا النوع قسماً عاشراً، ووافقه السخاوي[١].

الفرع الثاني: صنيع الترمذي في الكنىٰ:

تقدم الكلام في صدر هذا الفصل أن علوم الرواة متشعبة ومتكاثرة، وليس علم منها أولى من علم، وإنما اخترت تطبيقات الترمذي علىٰ علم الكنىٰ من بينها لأن مترجميه ذكروا له كتاباً في الكنى، هو مفقود ـ في حدود معرفتي ـ عسى أن نتعرف إلىٰ طبيعته من خلال النماذج المعروضة هنا، وحتىٰ تكون هذه النماذج دليلاً علىٰ معرفة الترمذي برواة كتابه، باستقلالية كاملة.

وقد جاء تناول الترمذي مسألة الكنى علىٰ أنحاء شتىٰ، فتارة يسوق اسم الراوي ثم يكنيه، وتارة يسوق الكنية، ويقول في أثناء السند ـ هو فلان، أو فلان بن فلان ـ وتارة يسوق الكنية، ويقول: اسمه فلان، وإذا كان لا يعرف له اسم؛ فيقول: لا يعرف له اسم، أو لا نعرف اسمه.

وسوف أعرض هذه القضايا تباعاً مبتدءً بما أخَّره ابن الصلاح.

المسألة الأولى: كنىٰ المعروفين بالأسماء:

قال أبو عيسىٰ: إسماعيل بن أبي خالد (٢٣٢٣): يكنىٰ أبا عبد الله، وتليد بن سليمان (٣٦٨٠): يكنىٰ أبا إدريس، وثوير بن أبي فاختة، واسم أبي فاختة سعيد ابن علاقة (١٥٧٦، ٣٣٣٠)، وثوير: يكنىٰ أبا الجهم، والزبير بن عربي كوفي (٨٦١): يكنىٰ أبا سلمة، وزر بن حبيش (٣٣٥١): يكنىٰ أبا مريم، وسعيد بن يزيد (٢٥٨٢): يكنىٰ أبا شجاع، وهو مصري، وقد روىٰ عنه الليث بن سعد، والسكن ابن المغيرة (٣٧٠٠): يكنىٰ أبا محمد، مولىٰ لآل عثمان ـ يعني: ابن عفان رضي الله عنه ـ وشداد ابن عبد الله (٢٣٤٣): يكنىٰ أبا عمار، وعبد الله بن مسلم (١٧٨٥) يكنىٰ أبا طيبة

---

(١) «اختصار علوم الحديث» ص٢١٩، و«فتح المغيث» (٤: ٢١٥).

وعبد الله ابن أبي مليكة، هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة (١١٥٠): يكنىٰ أبا محمد، وكان عبد الله ـ يعني: ابن الزبير ـ قد استقضاه علىٰ الطائف. وعبيدة هو ابن مُعتّب الضبي الكوفي (٧٨٧): يكنىٰ أبا عبد الكريم. وعمار الدهني هو عمار بن معاوية الدهني (١٦٧٩): يكنىٰ أبا معاوية، وهو كوفي. وعمران القطان (٣٣٧٠): يكنى أبا العوام، وعمرو بن مرة الجهني (١٣٣٢): يكنىٰ أبا مريم، ومحمد بن كعب (٢٩١٠): يكنىٰ أبا حمزة، ومحمد بن يحيىٰ العدني المكي (١٥٤٩) يكنىٰ أبا عبد الله وهو ابن أبي عمر، ومكحول الشامي (٢٥٠٦): يكنى أبا عبد الله، وكان عبداً؛ فأعتق ومنصور بن المعتمر (١٢٥٦): يكنىٰ أبا عتاب، وموسىٰ بن عبيدة الربذي (٣٣٣٩): يكنى أبا عبد العزيز، وهشام بن عروة (١١٥٣): يكنىٰ أبا المنذر.

وليست هذه جميع البطاقات، ولكن ما سطرته يكفي في بيان أسلوب الترمذي في تكنية من عرفوا بالأسماء.

المسألة الثانية: تسمية المعروفين بالكنىٰ:

قال أبو عيسى: «أبو إسحاق المخزومي (٣٧٦٦) هو إبراهيم بن الفضل المدني وأبو الأعور (٣٧٤٨) هو سعيد بن زيد بن عمرو، وأبو حمزة (٣٥٥٢) هو ميمون الأعور، وأبو سريحة (٣٧١٣) هو حذيفة بن أسيد الغفاري، صاحب النبي ﷺ.

وأبو العباس هو الشاعر المكي الأعمىٰ (٧٧٠) و(١٦٧١)، وأبو عبد الرحمٰن الحبلي (٢٥٠١) هو عبد الله بن يزيد، وأبو عثمان (٢٨٣١) هو الجعد بن عثمان ويقال: ابن دينار، وهو بصري.

وأبو عبيدة بن أبي السفر(٨٧)، وهو أحمد بن عبد الله الهمداني الكوفي، وأبو عروة (١٤٠) هو معمر بن راشد الأزدي، وأبو معاذ (٥٣) يقولون: هو سليمان بن أرقم».

وقال أبو عيسىٰ أيضاً: «أبو إسحاق (١٧): اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني، وأبو برزة (٢٤١٧): اسمه نضلة بن عبيد، وأبو بَلَج (١٠٨٨): اسمه يحيىٰ

ابن أبي أسلم، ويقال: ابن سُليم أيضاً، وأبو تميمة (١٣٥): اسمه طريف بن مجالد وهو الهجيمي (٢٨٦١)، وأبو ثفال المري (٢٥): اسمه ثمامة بن حصين، وأبو الجحاف (١١٢): اسمه داود بن أبي عوف، وأبو الجعد (٣٣٠٠): اسمه رافع، وأبو جناب (٣٣١٦): اسمه يحيىٰ بن أبي حية، وأبو حازم الذي روىٰ عن سهل بن سعد هو أبو حازم الزاهد مدني (٢٤٠٩): واسمه سلمة بن دينار، وأبو حازم الذي روىٰ عن أبي هريرة (٢٤٠٩): اسمه سلمان مولىٰ عَزة الأشجعية، وهو كوفي (٢٥٧٩) و(٣٠٧٢)، وأبو حسان الأعرج (٢٩٨٤): اسمه مسلم، وأبو حصين (٢٣٧٣): اسمه عثمان بن عاصم الأسدي، وأبو حيان التميمي (٢٤٣٤): اسمه يحيىٰ بن سعيد بن حيان كوفي، وأبو خالد (٧٧): اسمه يزيد بن عبد الرحمٰن، وأبو رجاء العطاردي (٢٦٠٠): اسمه عمران بن تيم، ويقال: ابن ملحان، وأبو الزعراء الذي روى عنه شعبة، والثوري، وابن عيينة حديث برقم (٣٨٠٥): اسمه عمرو بن عمرو، وهو ابن أخي أبي الأحوص صاحب عبد الله بن مسعود، وأبو الزعراء الراوي عن ابن مسعود: اسمه عبد الله بن هانيء.

وأبو زميل (٣٠٨١): اسمه سماك الحنفي، وأبو الزناد (٢٣٦): اسمه عبد الله ابن ذكوان، وأبو السفَر (٢٣٣٥): اسمه سعيد بن محمد، ويقال: ابن أحمد الثوري وأبو سلَمة (٣٣٢٥): اسمه عبد الله، وأبو سلمة (٢٠): اسمه عبد الله بن عبد الرحمٰن ابن عوف الزهري.

وأبو ظلال (٢٤٠٠): اسمه هلال، وأبو عبد الله الجدلي (٩٥): اسمه عبد بن عبد، ويقال عبد الرحمٰن بن عبد. وأبو عمرو الشيباني (٢٩٨٦): اسمه سعد بن إياس، وأبو العميس (٢٤١٣): اسمه عتبة بن عبد الله، وهو أخو عبد الرحمٰن بن عبد الله المسعودي.

وأبو عياش الزرقي (٣٠٣٥): اسمه زيد بن صامت، وأبو الغيث (٣٣١٠): اسمه سالم.

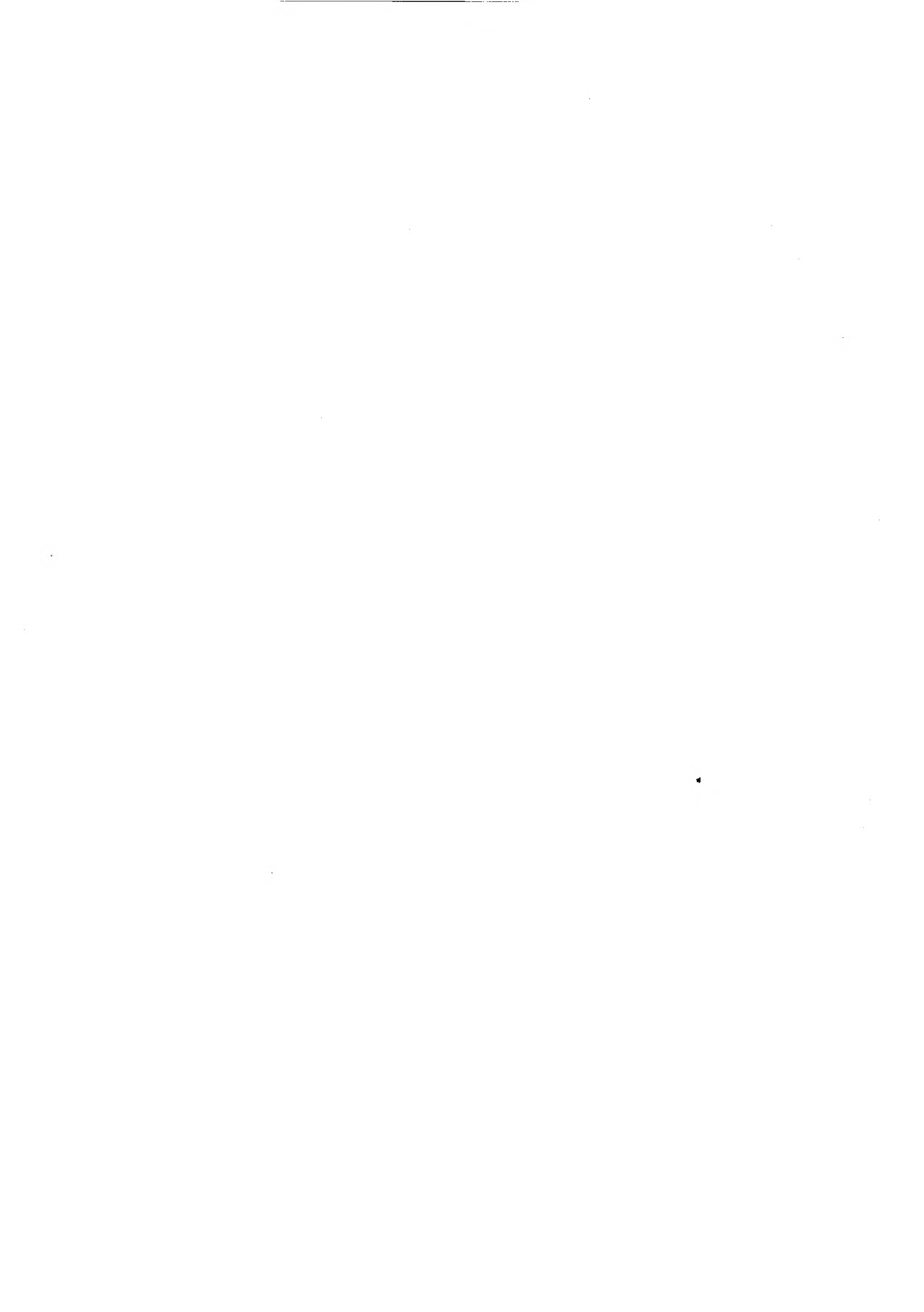
وأبو فاختة (٣٣٣٠): اسمه سعيد بن علاقة، وأبو مسلم الخولاني (٢٣٩٠): اسمه عبد الله بن ثوب، وأبو هاشم (٣٨): اسمه إسماعيل بن كثير المكي، وأبو الهيثم (٢٥٨٧): اسمه سليمان بن عمر بن عبد العتواري، وكان يتيماً في حجر أبي سعيد الخدري.

وقال أبو عيسىٰ أيضاً: «أبو إبراهيم المدني (٢١٥١) هو محمد بن أبي حميد ويقال له أيضاً: حماد بن أبي حميد. وأبو أمامة الأنصاري (٣٠٢٠) هو ابن ثعلبة ولا نعرف اسمه ـ كذا ـ ، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث.

وأبو بَلَج (٣٤٦٠): اسمه يحيىٰ بن أبي سليم، ويقال أيضاً: يحيىٰ بن سليم، وأبو حذيفة كوفي من أصحاب ابن مسعود (٢٥٠٣) يقال: اسمه سلمة بن صهيب، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود (١٧): لا يُعْرَف اسمه، وأبو غالب (١٠٣٤): اختلفوا في اسمه فقال بعضهم، ويقال: رافع» اهـ.

قُلت: أكتفي بهذا القدر من النماذج، مع اعترافي بوجود نماذج تطبيقية علىٰ فروع كثيرة من علم الكنىٰ وعلوم الرواة.





الفصل الثالث

علل الحديث في جامع الترمذي

علل الحديث، جمع علة، والعلة في اصطلاح المحدثين: سبب غامض قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه[١].

والحديث المعل، أو المعلول: هو الحديث الذي اطلع فيه علىٰ علة تقدح في صِحته، مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلىٰ الاسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصَحة، من حيث الظاهر[٢].

أقول: إذا قسمنا الرواة إلىٰ ثِقَة، وضعيف، أو إلىٰ مقبول الحديث، ومردوده فيستقيم كلام المحدثين جميعاً، حين يقيدون العلل في أحاديث الثقات، لأن ساحة الوثاقة تشمل ساحات الاحتجاج والاختبار والاعتبار، وساحة الضعف تبقىٰ للمتروكين الذين لا يلتفت إلىٰ رواياتهم أصلاً، وترد رواياتهم بمطلق جرحهم؛ لأن كُل أسباب العلة التي يذكرها المحدثون، من الوهم، والخطأ، والغفلة، والاختلاط، واحتراق كتب من لا يحفظ، والعمىٰ، وعدم التثبت في التحمل والأداء، والتدليس، والتشاغل عن حفظ الحديث بالقضاء أو التفقة أو العبادة، لا يمكن أن يقال للمتصف بأكثرها إنه ثِقَة بالمفهوم المتأخر لكلمة ثِقَة[٣].

---

(١) «التقريب» للنووي مع شرحه «تدريب الرَّاوي» للسيوطي (١: ١٦١).

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح مع نكت العراقي ص٩٦.

(٣) انظر في بيان ذلك، علل الحديث ماهيتها وأنواعها للزميل عبد الحميد العاني، ومقدمة شرح علل الحديث لابن رجب للدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ومقدمة علل الترمذي الكبير للزميل د. حمزة ذيب مصطفىٰ، ومقدمة كتاب علل الدارقطني للزميل محفوظ الرحمٰن الهندي، ثم سائر كتب علوم الحديث.

وجامع الترمذي في نظري، كتاب نَقد ـ كما تقدم ـ جمع جُل علوم الرواة والجَرّح والتعّديل والعلل، ولا يحتمل بحثي هذا أن أتكلم علىٰ أسباب العلل في نظر الترمذي، ولا على أنواع العلل، ولا علىٰ رصد العلل القادحة، وغير القادحة، ولا علىٰ علل السند، وعلل المتن، وإن كانت أنواع هذا كله موجودة في جامع الترمذي وسأقتصر علىٰ عرض القضايا الواضحة الظاهرة في تعليل الترمذي الأحاديث، بما يصلح أن يعطي صورة شاخصة عن اهتمام الترمذي بإبراز علل الحديث؛ لأن علل الحديث في جامع الترمذي تستحق رسالة دكتوراه ضخمة جداً.

ويتناول هذا الفصل عدة موضوعات، سأتناول كُل موضوع منها بمبحث مستقل:

المبحث الأول: مَنهج تقويم روايات المحدثين عند الاختلاف. وتحته مطلبان.

المبحث الثاني: أنواع الانقطاع في روايات المحدثين. وتحته مطلبان أيضاً.

المبحث الثالث: اعتبار روايات المحدثين. وتحته مطلبان أيضاً.

المبحث الرابع: أثر التفرد والمخالفة علىٰ مرويات الرواة. وتحته أربعة مطالب.



المبحث الأول

مَنهج تقويم روايات المحدثين عند الاختلاف

إن مما لا يختلف عليه اثنان من أهل العلم، أن البشر ليسوا قوالب صناعية متماثلة، بل كُل واحد منهم وحدة ذاتية مستقلة تتفق مع الذوات الانسانية الأخرىٰ في الصفات الانسانية الكلية، وتختلف كُل ذات عن الأخرىٰ في تفاصيل كُل صفة من هذه الصفات.

وعدالة الرّواة وضبطهم، من هاتيك القضايا الكثيرة التي يتفاوت البشر في التحقّق من كل منها، ومصطلحات نقاد الحديث ـ وخاصة المتأخرين ـ حين تطلق إنما تعني تلك الكليات، بعيداً عن التفاصيل الجزئية، التي لا تتوضح إلا من خلال التطبيق العملي الذي لا يُغفِل كتبَ علل الحديث، وكتب التخريج، وكتب الأدلة المقارنة وكتب الضعفاء والمجروحين المعللة القديمة، وكتب التواريخ المعللة أيضاً؛ فإن الباحث في تضاعيف هذه الكتب عند دراسَته التطبيقية في تخريج حديث سيجد أوهام الحفاظ والثقات وأهل الصدق، ونسيانهم، وأخطاءهم، مما لا يجد كثيراً منه في كتب المتأخرين الوجيزة.

فحين يقول يحيى بن معين مثلاً: زيد ثِقَة، قد يكون مراده الثقَة في اصطلاح المتأخرين الذي يجمع بين تمام العدالة، وتمام الضبط، وقد يكون مراده أن الثقَة عدل الدين، أو صادق اللّهجة، يتبين ذلك من اختلاف أَقواله في الراوي الواحد فهو يقول مثلاً: زيد ثِقَة فيقال له: من أوثق زيد أم عمرو؟ فيقول: لا، عمرو أوثق، زيد لا بأس به فيقال له: ما تقول في حديثه الفلاني؟ فيقول: حديثه ضعيف خالف فيه فلاناً وفلاناً زيد يكتب حديثه. ولا يحتج به!

وهذا النمطُ كثير جداً في كتب المتقدمين، مما يؤكد ضرورة الدراسات التطبيقية لمناهجهم، وعدم الاكتفاء بتنزيل إطلاقاتهم علىٰ ما يسمونه استقرار المصطلح؛ فإن هذا بدوره يشوش علىٰ عملية التقويم الحديثي العملية، ويجعل الباحث غير قادر علىٰ الوصول إلىٰ نتائج صحيحة في أي بحث.

وسوف تأتي مباحث عديدة في التفرد والمخالفة والموافقة، ومباحث في أضرب الانقطاع التي يحصل فيها تعارض الوقف والرفع، وتعارض الوصل والإرسال والانقطاع والاتصال، ومباحث أخرىٰ تترتب علىٰ التفرد والمخالفة، من أبحاث الشذوذ والنكارة والاضطراب وزيادات الرواة، وهذه كلُّها ناتجةٌ عن اختلاف الرواة في رواياتهم؛ فيحسن تقديم منهج تقويم الروايات عند الاختلاف قبل تناول هذه المباحث العويصة.

وإن أسس تقويم روايات الرواة تنقسم إلىٰ اختلاف في الأسانيد، واختلاف في المتون. وقد رأيت الحافظ ابن حجر تناول هذه الأسس تناولاً بديعاً، لخصه من كلام الحافظ العلائي في «نظم الفرائد»[1] وزاد إيضاحاً واستدلالاً.

وأنا بدوري سوف ألخص كلام الحافظ ابن حجر ـ علىٰ طوله ـ في مطلبين اثنين:

الأول: اختلاف الرواة في أسانيد الأحاديث.

الثاني: اختلاف الرواة في متون الأحاديث.



---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢:٥٥٦)، فما بعد، نقلاً ومهذباً عن «نظم الفرائد» للعلائي ص٢٥٦-٢٦٥.

المطلب الأول

اختلاف الرواة في أسانيد الأحاديث

قال ابن حجر: «الاختلاف يكون تارة في السند، وتارة في المتن، فالذي في السند يتنوع أنواعاً:

أحدها: تعارض الوصل والارسال.

ثانيها: تعارض الوقف والرفع.

ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع.

رابعها: أن يروي الحديث قوم مثلاً عن رجل، عن تابعي، عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل، عن تابعي آخر، عن الصحابي بعينه.

خامسها: زيادة رجل في أحد الإسنادين.

سادسها: الاختلاف في اسم الراوي ونسبه، إذا كان متردداً بين ثِقَة وضعيف.

قال: فأما الثلاثة الأول فقد تقدم القول فيها.

وأما المختلفون: فإما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أو لا فالمتماثلون: إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء، أو لا، فإن استوى عددهم، مع استواء أوصافهم وجب التوقف، حتىٰ يترجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدىٰ الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كُل حديث يقوم به ترجيح خاص.

ولا يخفىٰ ـ هذا ـ علىٰ الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق، ولأجل هذا، كان مجال النظر في هذا النوع أكثر من غيره.

وإن كان أحد المتماثلين أكثرَ عدداً؛ فالحكم لهم على قول الأكثر، وقد ذهب قوم إلى تعليله، وإن كان من وصل، أو رفع أكثر، والصحيح خلاف ذلك.

فإن تساووا في الوثاقة، فإن كان من وصل، أو رفع أحفظ؛ فالحكم له، ولا يلتفت إلى تعليل من عَلَّله بذلك أيضاً، وإن كان العكس؛ فالحكم للمرسل والواقف.

ـ وإن لم يتساووا في الثقَة، فالحكم للثِقَة، ولا يلتفت إلى تعليل من علله برواية غير الثقَة إذا خالف، هذه جملة تقسيم الاختلاف.

وبقي ما إذا كان أحد رجال الاسنادين أحفظ، ورجال الآخر أكثر، فقد اختلف المتقدمون فيه:

ـ فمنهم من يرىٰ قول الأحفظ أقوىٰ، لاتقانه وضبطه.

ـ ومنهم من يرىٰ قول الأكثر أولىٰ، لبعدهم عن الوهم...» اهـ[١].

ثم ذكر الحافظ ابن حجر اختلاف يحييٰ بن سعيد القَطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي في اختلاف سفيان الثوري مع أربعة من الثقات هم: زائدة، وأبو الأحوص وإسرائيل وشريك فرجح القَطان رواية الثوري، ورجح ابن مهدي رواية الأربعة مع اعترافه بأن سفيان أثبت منهم، ثم عَقبَ الحافظ بقوله: «ولا شك أن الاحتمال منَقدح قوي من الجهتين، لكن ذاك، إذا لم ينته عددُ الأكثر إلىٰ درجة قوية جداً بحيث يبعد اجتماعهم علىٰ الغلط، أو يندر، أو يمتنع عادة؛ فإن نسبة الغلط إلىٰ الواحد ـ وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان ـ أقرب من نسبته إلىٰ الجمع الكثير...» ا.هـ[٢].

ثم قال: «وأما النوع الرابع وهو الاختلاف في السند، فلا يخلو:

إما أن يكون الرجلان ثقتين، أو لا، فإن كانا ثقتين، فلا يضر الاختلاف عند الأكثر، لقيام الحجة بكل منهما فكيفما دار الاسناد دار علىٰ ثِقَة، وربما احتمل أن

---

(١) «النكت» (٢: ٥٥٦-٥٥٩).

(٢) المصدر السابق.

يكون الراوي سمعه منهما جميعاً، وقد وجدَ ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك ـ إنما يعتد به ـ إذا كان الراوي الذي ورد عنه الاختلاف ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق»[١].

«وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث، من أن الاختلاف ـ علىٰ الراوي ـ دليل علىٰ عدم ضبطه في الجملة فيضر ذلك، ولو كان رواته ثقات، إلا أن يقوم دليل علىٰ أنه عند الراوي المختلف عليه، عنهما جميعاً، أو بالطريقين جميعاً؛ فهو رأي فيه ضعف لأنه كيفما دار الاسناد، دار علىٰ ثِقَة، وفي الصحيحين من ذلك جملة أحاديث، لكن لا بد في الحكم بصِحة ذلك سلامته من أن يكون شاذاً أو معللاً»[٢].

«وأما النوع الخامس ـ وهو زيادة رجل بين رجلين في السند ـ فسيأتي تفصيله في النوع السابع والثلاثين ـ يعني المزيد في متصل الأسانيد ـ فهو مكانه»[٣].

قُلت: وتفصيله في الأطروحة في مبحث زيادات الرواة.

وأما النوع السادس: وهو الاختلاف في اسم الراوي ونسبه؛ فهو علىٰ أربعة أقسام:

الأول: أن يُبْهم في طريقٍ، ويسمى في أخرىٰ، فالظاهر أن هذا لا تعارض فيه لأنه؛ يكون المبهم في إحدىٰ الروايتين، هو المعين في الأخرىٰ.

وعلىٰ تقدير أن يكون غيره، فلا تضرّ روايةُ من سمّاه وعرفه، روايةَ من أبهمه إذا كان المسمىٰ ثِقَة.

الثاني: أن يكون الاختلاف في العبارة فقط، والمعنى بها في الكل واحد، فإن مثل هذا لا يُعدّ اختلافاً أيضاً، ولا يضر إذا كان الراوي ثِقَة.

الثالث: أن يقع التصريح باسم الراوي ونسبه، لكن مع اختلاف في سياق ذلك كأن يروى الزهري حديث ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، فيُختلف عليه في ذلك:

---

(١) «النكت» (٢: ٥٦٠-٥٦١).

(٢) ما سبق (٢: ٥٦٣)، وللكلام بقية مفيدة ثمة.

(٣) لم يتيسَّر للحافظ ـ رحمه الله ـ أن يكمل كتاب «النكت»، ولا أن يصل إلىٰ هذا الموضع.

ـ فرواه مالك عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل.

ـ ورواه ابن إسحاق، عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل.

ـ ورواه يونس، عن الزهري، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل.

فمثل هذا الاختلاف لا يضر، والمرجع فيه كتب التاريخ وأسماء الرجال، فيحقق اسم ذلك الراوي، ويكون الصواب فيه، مع من أتىٰ به علىٰ وجهه.

والصحيح هنا قول مالك. قاله أبو داود وغيره. ويمكن الجمع بين روايتي يونس ومالك، بأن يكون يونس نسبه إلىٰ جده، وأسقط اسم أبيه. وأما رواية ابن إسحاق فوهم في تسميته محمداً.

الرابع: أن يقع التصريح به من غير اختلاف في اسمه ونسبه، لكن يكون ذلك من توافق اسم ثِقَة وضعيف، أو يكون أحدهما يستلزم الاتصال، والآخر يستلزم الارسال.

ومن خفي ذلك ماحكاه ابن أبي حاتِم في «العلل»، أنه سأل أباه عن حديث رواه أحمد بن حنبل وفضل بن سهل الأعرج، عن هشام بن سعيد الطالقاني، عن محمد بن مهاجر، عن عقيل بن شبيب، عن أبي وهب الجشمي ـ وكانت له صحبة ـ قال: قال رسول الله ﷺ. . . الحديث.

قال: فقال أبي: سمعته من فضل الأعرج، وفاتني عن أحمد بن حنبل، وأنكرته في نفسي، وكان يقع في نفسي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول.

قال أبو حَاتِم: وكان أَصحابنا يستعملون هذا الحديث، ولا يمكنني أن أقول فيه شيئاً، لكون أحمد رواه، فلما قدمت حمص حدثنا ابن مصفّى[1]: عن أبي المغيرة ـ عبد القدوس بن الحجاج الحمصي ـ عن محمد بن المهاجر: حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي، قال: قال رسول الله ﷺ. . . الحديث.

---

(١) وقع في «النكت» (٢:٥٦٦): ابن الصفىٰ، وأشار المحقق إلىٰ أنه في «العلل» ابن المصفى ولم يعرّف به، وهو الحافظ محمّد بن مصفى بن بهلول الحمصي (ت٢٣٦هـ)، انظر «الجرح والتعديل» (٨:١٠٤)، و«النبلاء» (١٢:٩٤).

قال أبو حاتِم: وحدثني به هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة، عن أبي وهب عن سليمان بن موسىٰ عن النبي ﷺ؛ فعلمت أن ذلك باطل، وأبو وهب الكلاعي من طبقة الأوزاعي، وهو دون التابعي.

قال أبو حَاتِم: فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل، كيف خفي عليه ذلك، فإني أنكرته حين سمعته، قبل أن أقف علىٰ علّته» اهـ[١].

أقول: استشهد الحافظ بهذا المثال لما اتفقوا علىٰ التصريح باسم الراوي ونسبه لكن أحدهما ثقة، والآخر ضعيف. والمثال الذي ساقه لا يفيد هذا، فأبو وهب الكلاعي اسمه عبيد الله بن عبيد، وأبو وهب الجشمي الذي قيل: له صحبة، لم يذكر مترجموه له اسماً فلزم التنبيه إلىٰ قصور المثال عن مدّعى الحافظ ابن حجر[٢]

قال الحافظ: «وهذه هي الأنواع الستة التي يقع فيها التعليل، وقد بينت كيفية التصرف فيها وما عداها إن وجدَ لم يخفَ إلحاقه بها»[٣]، ثم ختم هذا الفصل بقوله: «ثم إن الاختلاف في الاسناد إذا كان بين ثقات متساوين، وتعذر الترجيح؛ فهو في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث، والحكمِ بصحته؛ لأنه عن ثِقَة في الجملة. ولكن يضر ذلك في الأصحية عند التعارض مثلاً، فحديث لم يختلف فيه على راويه أصلاً أَصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان الاختلاف في نفسه يرجع إلىٰ أمر لا يسلتزم القدح، والله أعلم»[٤].

❑ ❑ ❑

---

(١) «النكت» (٢: ٥٦٤-٥٦٦).

(٢) انظر ترجمة الجشمي في الإصابة (٧: ٣٧٤)، وترجمة الكلاعي في تهذيب الكمال (١٩: ١١١).

(٣) ما سبق (٢: ٥٦٦).

(٤) ما سبق (٢: ٥٨٦-٥٨٧).

المطلب الثاني

اختلاف الرواة في متون الأحاديث

قال الحافظ ابن حجر: «وأما الاختلاف الذي يقع في المتن فقد أعل به المحدثون والفقهاء كثيراً من الأحاديث، وأمثلة ذلك كثيرة، وللتحقيق في ذلك مجال طويل، يستدعي تقسيماً وبيان أمثلة، ليصير ذلك قاعدة يرجع إليها؛ فنقول:

إذا اختلفت مخارج الحديث، وتباعدت ألفاظه، أو كان سياق الحديث في حكاية واقعة يظهر تعددها؛ فالذي يتعين القول به أن يُجعلا حديثين مستقلين.

مثال الأول ـ يعني اختلاف مخارج الحديث ـ: حديث أبي هريرة في قصة السهو يوم ذي اليدين، وحديث عمران بن حصين في سهو النبي ﷺ بصلاة العصر وحديث معاوية بن حُديج فهذه الأحاديث الثلاثة ليست لواقعة واحدة بل سياقها يُشعر بتعددها، وقد غلط بعضهم فجعل حديث أبي هريرة، وعمران بن حصين رضي الله عنهم بقصة واحدة، ورام الجمع بينهما علىٰ وجه من التكلف»[1].

قُلت: ورجح الحافظ أن هذه وقائع ثلاث لا واحدة.

«**ومثال الثاني** ـ يعني ظهور تعدد الواقعة من السياق ـ حديث علي بن رباح قال: سمعت فضالة بن عبيد رضي الله عنه يقول: أُتي رسول الله ﷺ وهو بخيبر بقلادة فيها خرز وذهب تباع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة؛ فنزع وحده، ثم قال: «الذهب بالذهب، وزناً بوزن».

---

(١) انظر تخريج روايات حديث السهو في «جامع الأصول» (٥:٥٣٧-٥٤٦)، وانظر منه (٥:٥٣- ٥٣٦) أيضاً.

وحديث حنش الصنعاني، عن فضالة قال: اشتريت يوم خيبر قلادة فيها ذهب باثني عشر ديناراً فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ؛ فقال: «لا تباع حتى تُفصل»، ثم ذكر الحافظ ثلاثة ألفاظ أخرىٰ لرواية حنش، ثم قال: وهذه الروايات كلها في صحيح مسلم(١).

قال البيهقي وغيره: هذه الروايات محمولة علىٰ أنها كانت بيوعاً شهدها فضالة وحنش أداها متفرقة(٢).

قُلت ـ والقائل ابن حجر ـ: بل هما حديثان، لا أكثر، رواهما جميعاً حنش بألفاظ مختلفة، وروى علي بن رباح أحدهما».

ثم راح الحافظ يفصل في بيان ذلك وترجيحه(٣)، وختم بقوله: «فهذان المثالان واضحان فيما يمكن تعدد الواقعة فيه، وفيما يبعد.

فأما إذا بعد الجمع بين الروايات، بأن يكون المخرج واحداً؛ فلا ينبغي سلوك تلك الطريق المعسفة. . . ؛ لأن الغالب أن هذا الاختلاف من الرواة، في التعبير عن صورة الجواب، ولا يلزم من ذلك تعدد الواقعة».

قال العلائي: وهذه الطريق يسلكها الشيخ محيي الدين، توصلاً إلىٰ تصحيح كُل من الروايات صوناً للرواة الثقات، أن يتوجه الغلط إلى بعضهم حتى إنه قال في حديث ابن عمر رضي الله عنه: إن عمر كان نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية؛ فسأل النبي ﷺ عن ذلك فأمره أن يفي بنذره، وفي رواية اعتكاف يوم، وكلاهما في الصحيح(٤).

فقال الشيخ محيي الدين ـ يعني النووي ـ : هما واقعتان، كان على عمر نذران ليلة بمفردها ويوم بمفرده فسأل عن هذا مرة، وعن الآخر أخرىٰ.

---

(١) انظر «صحيح مسلم» كتاب المساقاة (١٥٩١)، وانظر عدداً من أحاديث هذا الموضوع في «جامع الأصول» (١: ٥٥٢-٥٦٢).

(٢) «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٥: ٢٩٣).

(٣) انظر ما تقدم كله في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢: ٥٦٧-٥٧٢) مقتطفان بحروقها.

(٤) انظر تخريج حديث ابن عمر في هامش «النكت» (٢: ٥٧٤-٥٧٥).

وفي هذا الحمل نظر لا يخفى؛ لأنه من البعيد ألا يفهم عمر رضي الله عنه من الإذن بالوفاء بنذر اليوم الوفاء بنذر الآخر، حتى يسأل عنه مرة أخرى، لا سيما والواقعة في أيام يسيرة، يبعد النسيان فيها جداً؛ لأن في كُل من الروايات، أن ذلك كان في أيام تفرقة السبي، عَقِبَ وقعة حنين.

ففي هذا الحمل من أجل تحسين الظن بالرواة، يطرق الخلل إلىٰ عمر رضي الله عنه، إما بالنسيان في المدة اليسيرة أو بأن يخفى عليه إلحاق اليوم بالليلة في حكم الوفاء بنذره في الاعتكاف، وهو من الأمر البين الذي لا يخفىٰ علىٰ من هو دونه فضلاً عنه؛ لأن سبب سؤاله، إنما هو عن كون نذره صدر منه في الجاهلية فسأل: هل يفي في الإسلام بما نذر به في الجاهلية ؟ فحيث حصل له الجواب عن ذلك كان عاماً في كُل نذر شرعي.

ولكن التحقيق في الجمع بين هاتين الروايتين، أن عمر رضي الله عنه، وكان عليه نذُر اعتكاف يومٍ بليلته، سأل النبي ﷺ عنه، فأمره بالوفاء به، فعبر بعض الرواة بيوم وأراد: بليلته، وعبر بعضهم بليلة، وأراد: بيومها.

والتعبير بكلٍّ واحد من هذين عن المجموع، من المجاز الشائع، الكثير الاستعمال فالحمل عليه أولىٰ من جعل القصة متعددة»[١].

وقال الحافظ أيضاً: «ومما يبعد فيه احتمال تعدد الواقعة، ويمكن الجمع فيه، بين الروايات ولو اختلفت المخارج، ما يكون الحمل فيه على طريق من المجاز، كما في حديث عمر المتقدم.

أو يتقيد في الاطلاق، كما في حديث يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه في النهي عن مس الذكر باليمين؛ فإن بعض الرواة عن يحيى أَطلق وبعضهم قيده بحالة البول.

أو بتخصيص العام، كما في حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه في زكاة الفطر وقوله فيه: من المسلمين.

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢: ٥٧٤-٥٧٦).

أو بتفسير المبهم، وتبيين المجمل، كما في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه في قصة صاحب النسعه، والنسعه: الحَبل.

فإن في رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي إبهام كيفية القتل، وفي حديث وائل بن حجر عند مسلم بيانها»[١].

«وأما ما يبعد فيه احتمال التعدد، ويبعد ـ أيضاً ـ فيه الجمع بين الروايات، فهو على قسمين:

أحدهما: ما لا تتضمن المخالفة بين الروايات اختلافَ حكم شرعي؛ فلا يقدح ذلك في الحديث وتحمل تلك المخالفات على خلل وقع لبعض الرواة، إذ رووا بالمعنىٰ، متصرفين بما يخرجه عن أصله.

مثاله: حديث جابر رضي الله عنه في وفاء دين أبيه، فإنه مُخرَّج في الصحيح من عدة طرق وفي سياقه تباين لا يتأتّىٰ الجمع بينها إلا بتكلف شديد؛ لأن جميع الروايات عبارة عن دَيْن، كان على أبيه ليهود؛ فأوفاهم من نخله ذلك العام.

ففي رواية وهب بن كيسان، أنه كان ثلاثين وسقاً، وأن النبي ﷺ كلَّمه في الصبر فأبى فدخل النبي ﷺ النخل فمشىٰ فيها، ثم قال لجابر: جدَّه فجدَّه[٢] بعدما رجع النبي ﷺ[٣].

وفي حديث عبد الله بن كعب ـ يعني ابن مالك الأنصاري ـ عن جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ سألهم أن يقبلوا ثمرة الحائط، ويحللوه فأبوا[٤].

---

(١) «النكت» (٢: ٥٧٧-٥٧٨)، وتخريج الأحاديث ثمة.

(٢) الجداد ـ بالفتح والكسر ـ صرام النخل، وهو قطع ثمرتها، ويقال: جدَّ الثمرة يجدها جداً «النهاية» (١: ٢٤٤) (جدد).

(٣) رواية وهب بن كيسان أخرجها البخاري في الاستقراض، باب إذا قاص أو جازف رقم (٢٢٦٦).

(٤) رواية ابن كعب أخرجها البخاري في الاستقراض، باب إذا قضىٰ دون حقه أو حلله، فهو جائز (٢٢٦٥).

وفي رواية الشعبي عن جابر أن النبي ﷺ قال: «اذهب فبيدر كل ثمر على ناحية وأنه ﷺ طاف في أعظمها بيدراً، ثم جلس فقال: ادع أصحابك: فما زال يكيل لهم حتىٰ أدىٰ الله تعالىٰ والدي. . . ، وفي آخر فسلم الله البيادر كلها. .»(١).

قال الحافظ ابن حجر: «ففي كل هذه الروايات اختلاف شديد ـ ما ترىٰ ـ وفي حملها علىٰ التعدد بُعد وتكلف. والأقرب حملها علىٰ ما أشرنا إليه، أن المقصود من جميعها البركة بسبب النبي ﷺ، وأن الاختلاف وقع من بعض الرواة. . .»(٢).

وقال أيضاً: «ومن ذلك حديث الواهبة نفسها فإن مداره علىٰ أبي حازم عن سهل ابن سعد ـ يعني الساعدي رضي الله عنه .

واختلف الرواة علىٰ أبي حازم: فقال مالك وجماعة معه: «فقد زوجتُكَها»، وقال ابن عيينة: «أنكحتُكَها»، وقال ابن أبي حازم ـ يعني عبد العزيز ـ ويعقوب بن عبد الرحمٰن: «مَلَّكْتُكَها»، وقال الثوري «أمْلَكْتُكَها»، وقال أبو غسان: «أَمْكَنّاكَها».

وأكثر هذه الروايات في الصحيحين؛ فمن البعيد جداً أن يكون سهل بن سعد رضي الله عنه شهد هذه القصة من أولها إلىٰ آخرها مراراً عديدة فسمع في كل مرة لفظاً غير الذي سمعه في الأخرىٰ.

بل ربما ذلك بطريق القطع، وأيضاً فالمقطوع به أن النبي ﷺ لم يقل هذه الألفاظ كلها في مرة واحدة، تلك الساعة، فلم يبقَ إلا أن يقال: إن النبي ﷺ قال لفظاً منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنىٰ، والله أعلم»(٣).



(١) رواية الشعبي أخرجها البخاري في البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي (٢٠٢٠)، وانظر أطراف هذا الحديث ثمة، فقد أخرجه البخاري في ثمانية مواضع من صحيحه.

(٢) «النكت» (٢: ٥٧٩-٥٨١)، وتخريج الأحاديث هناك.

(٣) ما سبق (٢: ٥٨٥-٥٨٦)، وانظر «شرح ابن رجب» (٢: ٦٣٤-٦٣٧)، ففيه كلام نافع حيال الاختلاف في المتون.

المبحث الثاني

أنواع الانقطاع في مرويات الرواة

الاتصال في السند يعني تحقُّقَ سماع كلٍّ راوٍ من شيخه، من بداية السند عند المُصنِّف حتىٰ نهايته بالنبي ﷺ، أو بمن انتهىٰ إليه القول دونه.

وإذا كان الاتصال يتناول أحاديث النبي ﷺ، فإن الموقوف علىٰ الصحابي والمقطوع علىٰ التابعي ليسا من الحديث الشريف المرفوع، لكن قد يشتبه بعض ذلك علىٰ الرواة فيرفعون الموقوف، ويصلون المقطوع فيصبح الوقف والقطع ضربين من ضروب الانقطاع بهذا المعنىٰ.

وأضرب الانقطاع بالمعنىٰ الأشمل هي: الوقف والإرسال والقطع والانقطاع والإعضال والتدليس والإرسال الخفي والتعليق.

ويترتب عليها مباحث من تعارض الوقف والرفع، وتعارض الإرسال والاتصال والمزيد في متصل الأسانيد، وزيادة الثقَة: والشذوذ، والنكارة، والتفرد.

والترمذي تكلم علىٰ ذلك كله باستفاضةٍ في كتابيه «الجامع» و«العلل الكبير». لكن هذه المصطلحات لا يذكر كثيراً منها، وإنما يستعمل عباراتٍ أخرىٰ تؤدي معناها.

غير أن كلمة «مرسل» و«منقطع» هما الأكثر استعمالا في التعبير عن الانقطاع ولم يتعرض الترمذي للحديث المعلق؛ لأنه هو علق أحاديث كثيرة اختصاراً، هي موصولة من طرق أخرىٰ.

ومما يحسن التذكير به ابتداء، أن الترمذي يستعمل كلمة «الارسال» في موضع «الانقطاع»، و«الانقطاع» في موضع «الارسال» الاصطلاحيَّين أحياناً، وإنما ذكرت هذا

لأنني سأضرب عدداً من الأمثلة، ثم أحيل علىٰ أرقام الأحاديث التي أَطلق فيها كلمة: مرسل، أو منقطع مثلاً من غير تميز بين ما يريد به الإرسال، وما يريد به الانقطاع؛ لأن طبيعة الدارسة لا تسمح بمثل ذاك التتبع الطويل.

وسوف أتناول مصطلحات الانقطاع، التي أوردها الترمذي، مشيراً إلى معالجاته بعضَ أضربِ الانقطاع من غير تسميته ذلك منقطعاً.

وإذا كانت أنواع الانقطاع كلها أثراً من آثار عدم تحقق السماع؛ فإن من المناسب تقديم الكلام على قضية السماع في صدر هذا المبحث.



المطلب الأول

اهتمام الترمذي بقضية «السماع»

إن تحقُّقَ سماع الراوي عن شيخه في الرواية يقتضي تحقق المعاصرة بينهما أولاً ثم التصريح بالسماع، ولو مرة واحدة، وعدم الطعن في السماع[١].

لأن مجرّد المعاصرة لا تعني اللقاء، وبالتالي لا تعني السماع، ويبقى الأمر علىٰ الاحتمال، ويبدو أن الامام الترمذيَّ يتبع مَنهج شيخه الإمام البخاري في اشتراط الشروط السالفة الذكر، حتى في طبقة الصحابة، وإن اعتماد البخاري، ومن تبعه في إثبات سماع الراوي، عن شيخه، هو صيغة الأداء مثل: «حدثنا، سمعت، أخبرنا» أما مجرد المعاصرة، مع إمكان اللقاء، فلا يكفي في إثبات السماع عنده، ويكفي عند الإمام مسلم ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ ذلك إذا كان الراوي ثِقَة، غير مدلس[٢].

أخرج الترمذي في الطب (٢٠٧٢) حديث محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ عن أخيه عيسىٰ، قال: دخلت على عبد الله بن عُكَيم أبي معبد الجهني أعوده، وبه حُمرة فقلنا: ألا تعلق شيئاً؟ قال: الموت أقرب من ذلك، قال النبي ﷺ: «من تعلق شيئاً وُكل إليه».

قال أبو عيسىٰ: «حديث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ. وعبد الله بن عكيم، لم يسمع من النبي ﷺ وكان في زمن النبي ﷺ يقول: كتب إلينا رسول الله. . .» اهـ.

---

(١) تكلمت علىٰ استنباط شرط البخاري ومسلم في كتابي «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل» ص٣٣-٣٥ الطبعة الثانية.

(٢) مذهب مسلم صرح به في مقدمة «صحيحة» (١: ٢٨-٣٣).

وقال في موضع آخر (٢٢٩٩): لا نعرف لأيمن بن خريم سماعاً من النبي ﷺ.

وقال (٣٦٥٢): ولا يصحُّ لدَغفل سماع من النبي ﷺ .

وقال (٢): الصُنابحي لم يسمع من النبي ﷺ، وهو صاحب أبي بكر.

وقال (٢٣٩٢): لا نعرف ليزيد بن نعامة سماعاً من النبي ﷺ.

وقال (٧٩٧): هذا حديث مرسل، عامر بن مسعود، لم يدرك النبي ﷺ وهو والد إبراهيم بن عامر القُرشي. . . اهـ.

وقال (٣٦٧١): هذا حديث مرسل. عبد الله بن حنطب، لم يدرك النبي ﷺ.

قلت: في هذه الأحاديث كلها كانت صيغة: «قال» أو صيغة «عن» هي صيغة الأداء، وهي تحتمل السماع ولا تفيده، فحكم الترمذي بالارسال، أو ما يقوم مقامه عندما ما لم يثبت لديه تحقق السماع «من طريق أخرىٰ» دفعاً للبس!

أما عندما تقوم لديه البينة على تحقق السماع، ولو في الصغر فإنه يثبت الصحبة قال (٢١٦٠): «السائب بن يزيد، له صحبة، قد سمع من النبي ﷺ أحاديث وهو غلام، وقُبض النبي ﷺ، وهو ابن سبع سنين. ووالده يزيد بن السائب له أحاديث وهو من أَصحاب النبي ﷺ. . .» اهـ.

وانظر علىٰ سبيل المثال: (٢٣٠٠) و(٢٣٤٦).

وقد كان للترمذي في قضية ثبوت السماع وعدمه مصطلحات، منها ما يجزم فيه بالسماع، أو الادراك، ومنها ما يقول: لا نعلم له سماعاً، ومنها ما يحيل علىٰ شيخه البخاري، ويحسن أن نفرد مصطلحاته في تحقق السماع، ونورد نماذج من طبقة التابعين، فمن بعدهم، ومِن ثم نفرد مصطلحاته في عدم تحقق السماع، ونورد عليها نماذج أيضاً. ونعرض لبعض الرواة المختلف في سماعهم وعدمه، من غير تطويل.

الفرع الأول: مصطلحات تحقق السماع عند الترمذي:

تكلم الترمذي كثيراً في قضية ثبوت السماع، إلا أنه لم يستعمل إلا مصطلح «أدرك» ومصطلح «سمع». وهذه نماذج توضح ذلك:

١ ـ أخرج الترمذي حديث ابن عمر (٨٦١) في تقبيل الحجر الأسود، من طريق الزبير ابن عربي قال: أنّ رجلاً سأل ابن عمر عن تقبيل الحجر... الحديث. وقال: الزبير بن عربي كوفي يكنىٰ أبا سلمة سمع من أنس بن مالك، وغير واحد من أَصحاب النبي ﷺ، روىٰ عنه سفيان الثوري، وغير واحد من الأئمة، وحديث ابن عمر: حسن صحيح... اهـ.

٢ ـ وأخرج حديث ابن عباس (١٦٧٧) من طريق محمد بن إسحاق عن عكرمة عنه ثم قال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه وقال: محمد بن إسحاق سمع عكرمة... اهـ.

٣ ـ وأخرج حديث (٨٠٢) عائشة من طريق معمر، عن محمد بن المنكدر، عن عائشة...، ثم قال: سألت محمداً قلت له: محمد بن المنكدر سمع من عائشة؟ قال: نعم يقول في حديثه: سمعت عائشة...، وهذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه... اهـ.

٤ ـ وأخرج حديث واثلة بن الأسقع (٢٥٠٦)، من طريق بُرد بن سِنان، عن مكحول عنه، وقال: هذا حديث حسن غريب، ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع وأنس بن مالك، وأبي هند الداري رضي الله عنهم، ويقال: إنه لم يسمع من أحد من أَصحاب النبي ﷺ إلا من هؤلاء الثلاثة، ومكحولٌ شامي يكنى أبا عبد الله كان عبداً فأعتق... اهـ.

ـ وقال في موضع آخر (١٥٧٩): كثير بن زيد، قد سمع من الوليد بن رباح والوليد بن رباح قد سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث... اهـ.

ـ وقال في موضع آخر (١١٢٦): أدرك الشعبي أبا هريرة وروىٰ عنه، وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا، فقال: صحيح. قال أبو عيسىٰ: وروىٰ الشعبي عن رجل، عن أبي هريرة.

ـ وقال في موضع آخر (١١٥٣): هشام بن عروة يكنى أبا المنذر، وقد أدرك جابر بن عبد الله، وابن عمر، وفاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام رضي الله عنه.

وقبل أن أترك مسألة تحقق السماع، التي لا أحب الاطالة عندها، يحسن أن أُذَكِّرَ بما سبق في المثال الثالث، أن البخاري أثبت سماع محمد بن المنكدر من عائشة بقوله: سمعت عائشة.

وقال الترمذي في العلل الكبير: «قلت لمحمد: يقولون الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث. قال: ريح، ليس بشيء لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين، أو أقل، أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد» ا هـ[1].

قُلت: إن الصدق أحد مقومات العدالة أو الوثاقة فإذا قال الثقَة: حدثنا أو سمعت فيجب التسليم بلقائه وسماعه، وإلا كان تكذيباً له، ونحن قد حكمنا بأنه ثِقَة، فيكون هذا تناقضاً غير مقبول.

الفرع الثاني: مصطلحات عدم تحقق السماع:

استعمل الترمذي في هذه القضية مصطلحات «لم يدرك»، و«لم يسمع» و«لا نعرف له سماعاً»، وسأعرض نماذج من كُل واحد من هذه المصطلحات من طبقة التابعين، ثم أتبع ذلك بنماذج قليلة من الطبقات التي تليهم.

ـ أخرج الترمذي حديث علي بن أبي طالب (١٥١٩) في العقيقة، من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن حسين ـ يعني الباقر ـ، عن علي، ثم قال:

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٨٦٠).

هذا حديث حسن غريب، وإسناده ليس بمتصل، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يُدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه. . . اهـ.

قُلت: إذا كان منقطعاً، فكيف حسنه الترمذي؟[١].

وأخرج حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه (١٥٤٨) من طريق عطاء بن السائب عن أبي البختري، أن جيشاً من جيوش المسلمين، كان أميرهم سلمان الفارسي حاصروا قصراً. . . الحديث.

قال أبو عيسىٰ: حديث سلمان حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب وسمعت محمداً يقول: أبو البختري لم يدرك سلمان؛ لأنه لم يدرك علياً، وسلمان مات قبل علي. . . ا هـ[٢].

قُلت: وهذا كسابقه في مسأله تحسينه.

ـ وأخرج حديث النعمان بن مُقَرِّن (١٦١٢) من طريق معاذ بن هشام العنبري عن أبيه، عن قتادة، عن النعمان، في الغزو، ثم قال: روي هذا الحديث عن النعمان ابن مقرن بإسناد أوصل من هذا، وقتادة لم يدرك النعمان بن مقرن، ومات النعمان في خلافة عمر رضي الله عنه . . . ا هـ .

قُلت: وساق الحديث من طريقٍ آخر أحسن من هذا، وقال: حسن صحيح (١٦١٣).

وانظر نماذج أخرىٰ شواهد علىٰ صيغة: «لم يدرك» وراء الأحاديث الآتية: (٢٤١، ١٦٦٦، ٢٣١٨، ٢٥٠٥، ٢٥٣٠، ٢٨٦٠، ٣٠٨٣، ٣٠٨٦، ٣٨٤٥).

وأما صيغة لم يسمع من هذا الصحابي، أو ذاك شيئاً، فهذه أمثلة عليها:

---

(١) للتوثيق انظر «تحفة الأشراف» (٧: ٤٤٠).

(٢) انظر «الأشراف» (٤: ٢٧).

ـ أخرج من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن حكيم بن حزام (١٢٥٧) أن رسول الله ﷺ بعثه يشتري لـه أضحيـة. . . الحديث، ثم قال: حديث حكيم بن حزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وحبيب بن أبي ثابت، لم يسمع عندي من حكيم بن حزام. . . اهـ.

ـ وأخرج من حديث سعد بن إبراهيم الزهري، عن أبي عُبَيدة بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه. . .، في تخفيف التشهد الأول (٣٦٦) ثم قال: هذا حديث حسن، إلا أن عبيدة لم يسمع من أبيه. . .ا هـ.

وقال مثل ذلك عقب حديث (١٠٦١).

قلت: حسّن الحديث مع أنه منقطع لثبوت ذلك عن ابن مسعود وغيره من الصحابة موقوفاً، ولأن الحديث إرث عائلي في نظري[1].

ـ وأخرج أحاديث من طريق الحسن البصري، عن أبي هريرة (٢٣٠٥) وأبي موسى الأشعري (٢٤٢٥) وعتبة بن غزوان (٢٥٢٧)، وقال عقب جميعها: لم يسمع الحسن من أبي موسى، ولم يسمع من أبي هريرة، ولم يسمع من عتبة بن غزوان. وانظر شواهد أخرىٰ في أعقاب الأحاديث الآتية: (١٤، ١٧، ٥٥، ١٩٤، ٢٠١، ٦٢٢، ١٤٤٦، ١٤٥٣، ١٥٦٠، ١٧١٤، ٢٧٠٣، ٢٨٨٩، ٣٠٣٣، ٣٠٨٤، ٣١١٣، ٣٢٩٨، ٣٦٠١، ٣٦٦٥).

وهذه نماذج من صيغة «لا نعرف له سماعاً من هذا الصحابي»:

ـ أخرج من حديث المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ في صيد البر (٨٤٦) الحديث، وقال: حديث جابر مفسر، والمطلب لا نعرف له سماعاً من جابر. قال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس، والعمل على هذا. . . اهـ.

---

(١) انظر شرح شاكر علىٰ الترمذي (٢ : ٢٠٢).

ـ وأخرج حديث ربيعة بن سيف، عن عبد الله بن عَمرو، قال: قال رسول الله ﷺ في الموت يوم الجمعة... (١٠٧٤) الحديث، ثم قال: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، ربيعة بن سيف إنما يروي عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو ا هـ.

١ ـ وأخرج حديث الأسود بن يزيد النخعي، عن أبي السنابل بن بَعْكك، في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (١١٩٣) وقال: «حديث أبي السنابل حديث مشهور من هذا الوجه، ولا نعرف للأسود سماعاً من أبي السنابل، وسمعت محمداً يقول: لا أعرف أن أبا السنابل عاش بعد النبي ﷺ..» ا هـ.

قُلت: يريد أن يقول: إن أبا السنابل صحابي قديم الوفاة، والأسود بن يزيد ـ وإن كان من كبار التابعين ـ إلا أنه لو أدرك أبا السنابل لكان صحابياً، لأن أبا السنابل توفي في حياة النبي الأكرم ﷺ[١].

وانظر نماذج أخرى لهذا المصطلح الأحاديث الآتية: (٨٦، ٥٣٣، ١٢٩٦ ،١٣١٢، ١٤٢٣، ١٧٨١، ١٩١٠، ١٩٨٣، ٢٦١٢، ٢٦٧٨، ٢٩٤١، ٣٨٢٢، ٣٨٤٦).

أما في رواية التابعين بعضهم عن بعض، ورواية أتباع التابعين عن التابعين؛ فقد كان الترمذي حَفِياً بنفي السماع كلياً، أو جزئياً؛ لأن عدم تحقق السماع كليّاً؛ يجعل الحديث منقطعاً، ونفي سماع حديثٍ بعينه؛ يكون تنبيهاً علىٰ الإرسال الخفي[٢]، أو التدليس.

١ ـ أخرج الترمذي عدة أحاديث (٨٦، ٩٣٦، ٣٤٨٠) من حديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير، وقال في جميعها: سمعت محمداً يقول: لم يسمع حبيب من عروة بن الزبير شيئاً... اهـ.

---

(١) انظر ترجمة أبي السنابل بن بعكك ـ زنة جعفر ـ في «أسد الغابة» (٥:٢٢٠) و«التقريب» (٨١٤٩) وقد حكى ابن الأثير الخلاف في شخصه، فانظر وقارن.

(٢) يُعرِّفون المرسل الخفي بأنه الحديث الذي يرويه راو عن شيخ لم يلقه، بصيغة توهم لقيَّه إياه وسماعه، بيد أنني أرى قضية الإرسال أشمل، وانظر «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» ص١٢٥-١٣٨ فمذهبه أعم مما ذكرت.

٢ ـ وأخرج حديثاً (٣٠٥٩) من رواية سالم أبي النضر المدني عن أبي صالح مولى أم هانىء، وقال: لا نعرف لسالم رواية عن أبي صالح. . . اهـ.

٣ ـ وأخرج حديثاً (٣٢٩٩) من رواية سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر، ثم قال: سليمان بن يسار، لم يسمع ـ عندي ـ من سلمة بن صخر.

٤ ـ وأخرج حديثاً (١٩٤) من رواية محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، ثم قال: كان محمد قاضي الكوفة، ولم يسمع من أبيه شيئاً، إلا أنه روىٰ عن رجل عن أبيه اهـ.

وانظر نماذج أخرىٰ رواة الأحاديث الآتية: (٨٤، ٤٢٢، ٧٣٩، ٨٢٨، ٢٦٨٣).

ـ نماذج التنبيه علىٰ الإرسال الخفي:

قال الترمذي عقب حديث (٩٦): «روى الحكم بن عتيبة وحماد، عن إبراهيم النخعي، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت، ولا يَصح.

قال علي ابن المديني: قال يحيىٰ بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح.

وقال زائدة، عن منصور: كنا في حجرة إبراهيم التيمي، ومعنا إبراهيم النخعي فحدثنا إبراهيم التيمي، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت. .» اهـ.

ـ أخرج الترمذي (٥٢٧) من حديث الحكم بن عتيبة، عن مقسم بن بجرة، عن ابن عباس، في قصة سرية عبد الله بن رواحة وسفرها يوم الجمعة. . الحديث.

ثم قال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قال علي ابن المديني: قال يحيىٰ بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم بن مقسم إلا خمسة أحاديث وعدها شعبة، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة فكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم» اهـ.

وانظر من رواية الحكم عن مقسم الحديث (٨٨٠).

ـ وأخرج الترمذي (٣٠) من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حسان بن بلال قال: رأيت عمار بن ياسر توضأ... الحديث، ثم قال: «سمعت إسحاق بن منصور يقول: قال أحمد بن حنبل: قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث تخليل اللحية» اهـ.

الفرع الثالث: الرواة الذين اختُلف في سماعهم، أو اضطربوا هم فيه:

اختلف علماء النقد في تحقق سماع بعض الرواة من شيوخهم نتيجة اختلافهم في قواعد الاثبات، أو لوجود دليل خارجي رجَّحَ لدى بعضهم عدم تحقق السماع.

وثمة رواة اضطربوا هم في سماعهم من شيوخهم فاختلط عليهم ما سمعوه من حديث شيوخهم بما لم يسمعوه، ويحسن تناول هذا الفرع في مسألتين:

المسألة الأولى: نماذج من الرواة الذين اختلف النقاد في تحقق سماعهم:

ـ أخرج الترمذي حديث (٣٢٢) عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في إنشاد الشعر في المسجد، ثم قال: «حديث حسن. وعمرو بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال محمد بن إسماعيل: رأيت أحمد وإسحاق يحتجون بحديث عمرو بن شعيب.

قال أبو عيسىٰ: من تكلم في حديث عمرو بن شعيب، إنما ضعفه لأنه يحدث عن صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده. وقال علي بن عبد الله المديني: وذكر عن يحيى بن سعيد أنه قال: حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ..» اهـ.

ـ وأخرج حديث (١٥٢١) المطلب، عن جابر في الأضحية، ثم قال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، يقال: إنه لم يسمع من جابر» اهـ.

ـ وأخرج حديث (١٤١١) منصور بن إبراهيم، عن عُبَيدة بن نضلة، عن المغيرة ابن شعبة في دية الجنين، ثم قال: هذا حديث حسنٌ صحيح.

قُلت: ونقل في «العلل الكبير» عن البخاري أنه قال: لا أدري عبيد بن نضلة سمع من المغيرة بن شعبة، أم لا[١]. . .، وهذا مصير من الترمذي إلى مخالفة رأي شيخه، بإثبات سماع عبيد من المغيرة.

المسألة الثانية: اضطراب الرواة أنفسهم في سماعهم:

ـ أخرج الترمذي (٩٢٨) من حديث سليمان بن يسار عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس في مسألة المرأة الخثعمية المسفرة في الحج. . .، ثم قال حديث الفضل بن عباس حديث حسن صحيح، وروي عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، سألت محمداً عن هذه الروايات؛ فقال: أَصح شيء في هذا الباب ما روي عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ.

قال محمد: ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره، عن النبي ﷺ، ثم روى هذا عن النبي ﷺ وأرسله، ولم يذكر الذي سمعه منه.

ـ وأخرج حديث أبي إسحاق السبيعي (١١٠١) عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»، وقال: هذا حديث حسن. وقد روىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ويحيىٰ بن أيوب، وسفيان الثوري، وغيرُ واحد من الحفاظ، عن ابن جريح نحو هذا.

ثم ذكر من هؤلاء الحفاظ إسرائيل، وشريكاً، وأبا عوانة، وزهير بن معاوية وقيس ابن الربيع، وقال: وروىٰ أسباط بن محمد، وزيد بن حباب، عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ رضي الله عنه.

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٥٠٢).

وروىٰ أبو عُبَيدة الحداد، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه: عن أبي إسحاق.

وقد رُوي عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى والذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ عندي أَصح؛ لأن سماعهم في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد. ومما يدل علىٰ ذلك ما حدثنا به محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود ـ يعني الطيالسي ـ قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟ قال: نعم.

فدل هذا الحديث علىٰ أن سماع شعبة والثوري من أبي إسحاق كان في وقت واحد، وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق. . .اهـ. ملخصاً.

قُلت: الذي يريد أن يقوله الترمذي: إن أبا إسحاق قد اضطرب في رواية هذا الحديث، وإن كان الترجيح لرواية الاتصال، لكثرة رواتها، وتعدد مجالسهم، وإنما رَجَحَت؛ لأن شعبة والثوري سمعا الرواية المرسلة في مجلس واحد، يبدو أنه مجلس مذاكرة، والله أعلم.

ـ وأخرج الترمذي (١١٠٢) من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسىٰ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. . . في بطلان نكاح المرأة من غير إذن وليّها، ثم قال: هذا حديث حسن عندي، رواه ابن جريج، عن سليمان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ورواه الحجاج بن أرطأة وجعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن عروة عن عائشة. وروي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله.

وقد تكلم بعض أَصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة. قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره؛ فضعفوا هذا الحديث من أجله، وذكر عن

يحيى بن معين أنه لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم ـ يعني ابن عُلية ـ.

قُلت: إن الحديث عند الترمذي من رواية سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسىٰ، فالوهم إما من سليمان بن موسى، وهو لم ينفرد، وإما من الزهري نفسه فيكون ممن حدث ونسي، وهو الراجح عندي، لاتفاق هؤلاء الرواة في رواية هذا الحديث عنه.

وانظر في سماع الزهري من عروة موضعاً آخر (٧٣٥). ومن هذه البابة انظر الحديثين: (٢٧٤٧) و(٣١٧٣).

وأكتفي بهذا القدر في قضية السماع لأن الكلام علىٰ الانقطاع والإرسال سيزيد الأمر وضوحاً، إن شاء الله تعالىٰ.



المطلب الثاني

تعارض الوقوف والرفع في جامع الترمذي

أَطلق الترمذي مصطلحات متعددة في التعبير عن اختلاف الرواة في رفع الأحاديث ووقفها. وكان ترجيحه أحد الاحتمالين علىٰ الآخر صريحاً حيناً، وضمنياً حيناً آخر، ومستفاداً من حكمه علىٰ الأحاديث في كثير من الأحيان.

وسوف أعرض لهذه القضايا في مسائل متعددة:

المسألة الأولىٰ: مصطلحات الترمذي في بيان تعارض الرفع والوقف:

قد يطلق الترمذي مصطلحاً يفيد اختلاف الرواة في الوقف والرفع ومع هذا يصحح الحديث أو يحسنه، وقد يضعفه، وأنا في هذه المسألة، إنما أُسجل مصطلحاته تسجيلاً فقط.

١ ـ (٣٢٩٥) حسن صحيح غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث فلان.

٢ ـ (١٢٢٨) حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث فلان.

٣ ـ (٢١) غريب لا نعرفه مرفوعاً، إلا من حديث فلان. وانظر (١٠٧٣، ٣٢٩٦).

٤ ـ (٣٢٥٥) غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وانظر (٣٣٦٩).

٥ ـ (٣٢٧٥) غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه من حديث فلان.

٦ ـ (٣٣٢٦) غريب إنما نعرفه مرفوعاً من حديث فلان.

٧ ـ (١٣٧) حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً.

٨ ـ (٢٤١) وروي هذا الحديث عن أنس موقوفاً، ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روىٰ سَلم ابن قتيبة عن طعمة بن عمرو، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس.

وإنما يروى هذا الحديث عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنس بن مالك قوله.

حدثنا بذلك هناد: حدثنا وكيع، عن خالد بن طهمان، عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنس نحوه، ولم يرفعه.

٩ ـ (٣٤٩): حديث إسرائيل عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ حديث غريب، ورواه إسرائيل عن حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً ولم يرفعه.

١٠ـ (٤٠٦) حديث علي حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث عثمان بن المغيرة.

وروىٰ عنه شعبة وغير واحد، فرفعوه مثل حديث أبي عوانة.

ورواه سفيان الثوري ومسعر فأوقفاه، ولم يرفعاه إلى النبي ﷺ.

هذه بعض الإطلاقات التي كان يطلقها الترمذي للتعبير عن الرفع والوقف.

وسوف أعرض لبعض النماذج التطبيقية في عرضه الاختلاف في ذلك وطرقه في التعبير عن ترجيحه أحد الوجهين علىٰ الآخر.

المسألة الثانية: موقف الترمذي من التعارض بين الوقف والرفع:

١ ـ (٤٥٠): أخرج الترمذي من حديث عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن سالم أبي النضر، عن بشر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ. . . الحديث.

قال أبـو عيسىٰ: «حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وقد اختلف الناس في رواية هذا الحديث؛ فرواه موسىٰ بن عُقْبَة وإبراهيم بن أبي النضر، عن أبي النضر مرفوعاً.

وروىٰ مالك بن أنس عن أبي النضر، ولم يرفعه، والحديث المرفوع أَصح.

قُلت: رجح ما رواه موسىٰ بن عَقِبَة وإبراهيم بن أبي النضر علىٰ ما رواه مالك، وهذا يعني أن الترجيح ليس للأحفظ دائماً كما يقولون. وهو يقصد بالأصحية هنا قبول الحديث، بدليل أنه حسنه، ولا يريد مطلق الموزانة.

٢ ـ (٥٩٧): أخرج من حديث شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

ثم قال أبو عيسىٰ: «اختلف أَصحاب شعبة في حديث ابن عمر فرفعه بعضهم وأوقفه بعضهم.

والصحيح ما روي عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى».

وروىٰ الثقات عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار.

وقد روي عن عبيد الله بن عمر العُمري ـ المُصَغَّر ـ، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنىٰ مثنىٰ، وبالنهار أربعاً» اهـ.

قُلت: رجح الترمذي رواية الرفع علىٰ الوقف، ورجح الرواية التي تخالف بين صلاة الليل وصلاة النهار، لرواية الثقات ذلك من جهة، ولفعل عبد الله بن عمر ذاته وهو معروف رضي الله عنه بشدة متابعته النبي ﷺ من جهة ثانية.

٣ ـ (٥٦٥، ٥٦٦): أخرج من حديث يحيى بن سعيد القَطان عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن صالح بن خوات بن جبير، عن سهل بن أبي حثمة، أنه قال في صلاة الخوف... الحديث.

قال أبو عيسى: «قال محمد بن بَشار: سألت يحيىٰ بن سعيد القَطان عن هذا الحديث؛ فحدثني عن شعبة، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي ﷺ بمثل حديث يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وقال لي يحيىٰ ـ يعني القَطان ـ: أُكْتبه إلىٰ جنبه، ولست أحفظ الحديث ولكنه مثل حديث يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن صحيح، لم يرفعه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد. وهكذا روىٰ أصحاب يحيىٰ الأنصاري موقوفاً. ورفعه شعبة عن عبد الرحمٰن بن القاسم بن محمد» اهـ.

قُلت: يريد الترمذي أن يقول: إن المرفوع صحيح؛ لأن شعبة ثِقَة حافظ، وقد رضيه يحيىٰ القَطان إمامُ هذه الصنعة.

٤ ـ (٦٢١): أخرج من حديث سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه ـ يعني ابن عمر ـ أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة... الحديث.

قال أبو عيسىٰ: حديث ابن عمر حديث حسن...

وقد روىٰ يونس بن يزيد، وغير واحد، عن الزهري، عن سالم، هذا الحديث ولم يرفعوه وإنما رفعه سفيان بن حسين اهـ.

قُلت: سفيان بن حسين: ثِقَة ثبت لكنه استضعف في الزهري، ويبدو أن الترمذي حسن حديثه ولم يصححه لذلك.

٥ ـ (٣٢٥٥) أخرج حديث موسى بن عُبَيدة الربذي، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث.

ثم قال أبو عيسىٰ: هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً، إلا من هذا الوجه. وموسى بن عُبَيدة، ويزيد بن أبان يُضَعَفَّان في الحديث اهـ.

٦ ـ (١٠٧٣) أخرج من حديث علي بن عاصم، عن محمد بن سوقة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ... الحديث.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم، عن محمد بن سوقة، بهذا الإسناد مثله موقوفاً، ولم يرفعه.

ويقال: أكثر ما أبتلي به علي بن عاصم هذا الحديث، نقموا عليه اهـ.

يعني رفعه إياه.

قُلت: علي بن عاصم بن صهيب الواسِطي: صَدُوق يخطىء ويُصِرُ. قاله الحافظ في «التقريب» (٤٧٥٨). ومن علائم إصراره قوله في رواية هذا الحديث: حدثنا ـ والله ـ محمد بن سوقة.

٧ ـ (٣٣٢٦): أخرج من حديث عبد الله ابن لهيعة، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: . . . الحديث.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث غريب، إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لهيعة، وقد روي شيء من هذا عن عطية، عن أبي سعيد، قوله موقوفاً.

قُلت: في سند الحديث المرفوع: عبد الله بن لَهيعة، ودرّاج أبو السَّمْح.

وعبد الله بن لهيعة قد احترقت كتبه؛ فخلَط، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. قاله الحافظ (٣٥٦٣).

ودراج أبو السمح السهمي ـ مولاهم ـ صَدُوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف «التقريب» (١٨٢٤)، ومع أن الكلام في دراج وابن لهيَعة أكثر مما قاله الحافظ، غير أن هذا وحده كاف لنكارة ما يتفرد به كُل منهما، وقد كان حكم الترمذي بالغرابة متسقاً مع حال هذا الإسناد.

وتنظر الأحاديث (١١٨٢، ٢٥٧٦، ٣٢٦٥)، وهناك أكثر من تسعين حديثاً آخر عالج الترمذي فيها تعارض الوقف والرفع.

ويلاحظ علىٰ مَنهج الامام الترمذي في هذه القضية ما يأتي:

ـ إن مجرد الاختلاف في الوقف والرفع، ليس علّةً قادحة بعد الترجيح، بدليل أنه أعطى درجة: حسن صحيح، لبعض هذه الأحاديث.

ـ إن اختلاف حافظين، أو أكثر في الوقف والرفع يجعل الترمذي يحكم علىٰ الحديث بأنه حسن غالباً، لكنه يرجّح الرفع، ويعدّ الرفع زيادة من ثِقَة، وترجيح جانب

الرفع علىٰ جانب الوقف، هو مَنهج شيخه الامام البخاري كما نص عليه كثير من المُصنفين في علوم الحديث[1].

قال البخاري عَقِبَ حديث أخرجه (١٤١٢): «هذا تفسير الأول؛ لأنه لم يوقت في الأول، وبين في هذا ووقّت، والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي علىٰ المبهم إذا رواه أهل الثبَتِ. . . ».

وقال عَقِبَ حديث (١٤١٣) أيضاً: «هذا تفسير الأول، ويؤخذ أبداً في العلم بما زاد أهل الثبت أو بيّنوا » اهـ.

قُلت: أما إذا رفع الحديثَ الضعفاءُ فإن الترمذي يضعّف الحديث، ويقول: «غريب» أو «غريب مرفوعاً».

- وترجيح الترمذي الوقف، أو الرفع قد يكون صريحاً أو شبه صريح، وقد يفهم من حكمه على الحديث بالصِحة، أو الحُسْن، أو الغرابة؛ لأن قبول الحديث لا يعني إلا ترجيحَ الرفع، وإن لم يصرّح به.

والأمثلة التي ذكرتها توضح هذا كلّه، ولزيادة الايضاح تنظر في جامع الترمذي الأحاديث الآتية: (٥٩٧، ٧٤٦، ٩٩٣، ١٢٥٤، ١٤٤٥، ٢١٦٢، ٢٦٤٧، ٣١١٩، ٣٣٢٠، ٣٤٦٠).

❑ ❑ ❑

---

(١) «نزهة النظر» ص٣٤.

المطلب الثالث

تعارض الوصل والإرسال

إن الكلام علىٰ تعارض الوصل والإرسال، يستدعي تعريف الحديث المرسل والحديث المتصل في اصطلاح المحدثين، ويتطلب كذلك الكلامَ علىٰ إطلاق الترمذي هذا المصطلح، ثم عرض نماذج من تطبيقات الترمذي لتعارض الوصل والإرسال بالمفهوم الاصطلاحي، وسوف أتناول كُل واحدة من هذه القضايا في مسألة:

المسألة الأولىٰ: المرسل والمتصل في اصطلاح المحدثين:

الحديث المتصل، أو الحديث الموصول: هو الذي اتصلَ سنده من لدن المصنف إلىٰ نهايته سواء كان مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ أو كان موقوفاً علىٰ الصحابي، ولا يطلق المتصل علىٰ ما اتصل إسناده إلىٰ التابعي، أو من بعده، إلا مقيّداً[١].

والحديث المرسل في اصطلاح المتأخرين هو الحديث الذي يرويه التابعي، عن النبي ﷺ من غير ذكر الصحابي الذي حدثه به.

والمشهور ـ كما قال ابن الصلاح ـ التسوية بين التابعين جميعاً في ذلك. من غير تفرقة بين التابعي الكبير، مثل: سعيد بن المسيب، أو الصغير مثل: الزهري، ويحيى ابن سعيد الأنصاري[٢].

قال الإمام الترمذي: «الحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، قد ضعفه غير واحد منهم...، ومن ضعّف المرسل، فإنه ضعفه من قِبل

---

(١) «التقييد والأيضاح على علوم الحديث لابن الصلاح» ص٥٠.

(٢) ما سبق ص٥٥.

أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات، وغير الثقات، فإذا روىٰ أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثِقَة وقد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روىٰ عنه.

وقد احتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضاً، حدثنا أبو عُبَيدة بن أبي السفر الكوفي: حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سليمان الأعمش فقال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود؛ فقال إبراهيم: إذا حدثتك عن رجل عن عبد الله؛ فهو الذي سميت، وإذا قلت لك: قال عبد الله؛ فهو عن غير واحد عن عبد الله اهـ[١].

المسألة الثانية: إطلاق الترمذي المرسل علىٰ الحديث المنقطع:

إن اسم الإرسال عند متقدمي المحدثين، ومنهم الشافعي والترمذي أنّ الإرسال اسم شاملٌ للإرسال الاصطلاحي وللمنقطع وللمعضل وللمدلّس وغير ذلك من أضرب الانقطاع التي يُسقط الراوي فيها اسم محدثه[٢].

وقد وقفت للترمذي علىٰ نصوصٍ كثيرة استعمل فيها المرسل بمفهومه الاصطلاحي عند المتأخرين، ونصوصٍ استعمل فيها المرسلَ بمعنى المنقطع.

وسوف أسوق بعض الأمثلة علىٰ استعمال المرسل بمعنى المنقطع، دون تعليق لأن الكلام علىٰ ذلك سيأتي في موضعه، إن شاء الله تعالىٰ.

قال أبو عيسىٰ:

١ ـ (١٤) كلا الحديثين مرسل، ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس، ولا من أحد أصحاب رسول الله ﷺ، وكان حديث الأعمش عن أنس، وعبد الله ابن عمر اهـ.

٢ ـ (٢٤١) هذا حديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل، وعمارة بن غَزِية لم يدرك أنس بن مالك اهـ.

---

(١) «علل الترمذي» في آخر «الجامع» (٥: ٧٠٧-٧٠٩) مقتطفات بألفاظها.

(٢) انظر تفصيل ذلك في «جامع التحصيل» للعلائي ص٢٥-٣٧ وانظر منه ص٩٦ فما بعد.

٣ ـ (٤٢٢) إنما يروىٰ هذا الحديث مرسلاً . . . وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل محمد بن إبراهيم التيمي، لم يسمع من قيس اهـ.

٤ ـ (٧٣٥) روىٰ صالح بن أبي الأخضر، ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ورواه مالك بن أنس، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، وزياد بن سعد، وغير واحد من الحفاظ، عن الزهري، عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه: «عن عروة» وهذا أَصح اهـ.

هذه الأمثلة كافية لإثبات إطلاق الترمذي المرسل بمعنى المنقطع، ومن أراد المزيد؛ فليراجع الأحاديث ذات الأرقام الآتية: (٢٨٥، ١٠٨٤، ١٢٣٤، ١٢٧٠، ١٣٤٥، ٢٠٣٦، ٢٦٨٣، ٢٧٣٥، ٢٨٦٠، ٣٠٢٢، ٣٤٥٢، ٣٨٤٦).

المسألة الثالثة: موقف الترمذي من تعارض الوصل والارسال في الجامع:

أطلق الترمذي مصطلح «المرسل» علىٰ بابه الاصطلاحي في مواضع كثيرة تزيد علىٰ خمسين موضعاً في كتابه الجامع، منها الأحاديث ذات الأرقام الآتية: (٢٧٨، ٣١٧، ٣٥٨، ٤٤٧، ٤٩٧، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٦٩، ٦٩١، ٧٩١، ٨٤١، ٨٤٥، ٢١١١).

وقد وجدته استعمل المرسل علىٰ واحد من المعضلات عند مالك (٢٢٦١) فقط.

وكان أحياناً يحكم علىٰ الحديث بأنه مرسل ولا يزيد ـ والمرسل ضرب من أضرب الضعف عنده كما تقدم ـ وتارة يحكي في الحديث الوصل والإرسال ويترك لقارىء كتابه الترجيحَ، وتارة يرجح الوصل علىٰ الإرسال بتصحيحه للحديث أو تحسينه، وتارة يضم وصفه الحديث بالإرسال حكمه عليه بالغرابة، أو تضعيف سنده بعدم الاتصال، أو جرح أحد رواته. وأحياناً يرجح الوصل علىٰ الارسال إذا كان الواصل ثِقَة، ولو خالفه جماعة من الثقات، ويعد ذلك زيادة ثِقَة، وأحياناً يرجح المرسل إذا لم يكن لدىٰ الواصل من الاتقان ما يؤهله لمثل هذه الزيادة، أو قامت القرائن علىٰ عدم ضبط الواصل.

وسوف أعرض نماذج توضّح ذلك كلَّه، مع التذكير بأن بعض النماذج يمكن أن يجيب علىٰ أكثر من حالة من هذه الحالات السابقة.

الفقرة الأولىٰ: إطلاق المرسل بمعنىٰ المعضل:

ـ (٢٢٦١) قال: «وقد روىٰ مالك بن أنس هذا الحديث، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري مرسلاً، ولم يذكر فيه، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر».

قُلت: وكان الترمذيُّ قد أخرجه مسنـداً من طريق موسىٰ بن عُبَيدة الربذي عن عبد الله بن دينار به، وقال: هذا حديث غريب.

الفقرة الثانية: حكمه علىٰ الحديث بالإرسال فقط:

لم أقف للترمذي إلا علىٰ موضعين، كان حكمه الوحيد علىٰ الحديث هو الإرسال لعدم الادراك.

١ ـ (٧٩٧): أخرج حديث عامر بن مسعود، عن النبي ﷺ، ثم قال: «هذا حديث مرسل، عامر بن مسعود لم يدرك النبي ﷺ» اهـ.

٢ ـ (٣٦٧١): أخرج حديث عبد الله بن حنطب أن رسول الله ﷺ الحديث، ثم قال: «هذا حديث مرسل، عبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ﷺ».

وفي هذه الحالة يكون الانقطاع «الارسال» بين التابعي والنبي ﷺ هو العلة التي أبرزها.

الفقرة الثالثة: حكايته الوصل والإرسال من غير ترجيح:

١ ـ (٦٩١): أخرج من حديث الوليد بن أبي ثور، وزائدة بن قدامة، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً في رؤية الهلال. ثم قال: «وروىٰ سفيان الثوري وغيره عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك، عن عكرمة، عن النبي مرسلاً» اهـ.

٢ ـ (٧٩١): أخرج من حديث أبي معاوية، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ الحديث، ثم قال: «وقد رُوي هذا الحديث عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة، عن النبي ﷺ رواه مالك وغير واحد عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة مرسلاً.

ورواه الأوزاعي وسفيان الثوري، وغير واحد، عن يحيىٰ بن سعيد، عن عمرة عن عائشة. والعمل علىٰ هذا عند بعض أهل العلم» اهـ.

٣ ـ (٢٨٣٩): أخرج من حديث عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ . . . الحديث، ثم قال: «قال أبو بكر بن نافع: وربما قال عمر بن علي في هذا الحديث: هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسل ولم يذكر فيه عن عائشة». اهـ.

٤ ـ (٣٣٧٧) أخرج من حديث عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن زياد مولى ابن عياش عن أبي بحرية، عن أبي الدرداء: قال النبي ﷺ . . .، ثم قال: «وقد روىٰ بعضهم هذا الحديث، عن عبد الله ابن سعيد، مثل هذا، بهذا الاسناد، وروىٰ بعضهم عنه فأرسله» اهـ.

المسألة الرابعة: ترجيح الترمذي الوصل علىٰ الإرسال:

سلك الترمذي في ترجيحه الوصل علىٰ الإرسال مسلكاً واحداً في جميع المواضع التي وقفت علىٰ صنيعه ذلك فيها.

وقد كان مسلكه هذا حكايةً للخلاف بين الوصل والإرسال، بعد حكمه علىٰ الحديث بالصِّحة أو الحسن، ومعلوم أن الحديث المرسل عند الترمذي ضعيف فتصحيحه الحديث أو تحسينه، مصير منه إلىٰ ترجيح الوصل علىٰ الإرسال. وسوف أسرد أرقام الأحاديث التي رجح فيها الوصل علىٰ الارسال، ثم أتبعها بالنماذج: (٤٩٧، ٦٦٩، ٦٩٢، ٧٩١، ٨٤١، ١٠٢٤، ١٣٧٠، ٢٠٩٨، ٢١٠٤، ٢٣١٠،

٢٣٨٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٨٧٦، ٢٩١١، ٣٠٤٧، ٣٠٥٤، ٣٠٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧٩، ٣١٨٤، ٣٢٦٢، ٣٢٦٦، ٣٢٩٧، ٣٣٠٣، ٣٤٨١، ٣٨٨٠، ٣٨٩٥).

١ ـ (٤٩٧) قال: «حديث سمرة حديث حسن، وقد رواه بعض أصحاب قتادة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جُندب، وقد رواه بعضهم عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسل» اهـ.

٢ ـ (٦٦٩) قال: «هذا حديث حسن. وقد روىٰ بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً» اهـ.

٣ ـ (١٠٢٤) قال: «حديث والد أبي إبراهيم ـ ولا يعرف اسمه ـ: حديث حسن صحيح، وروى هشام الدستوائي وعلي بن المبارك، هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن النبي ﷺ مرسلاً» اهـ.

٤ ـ (١٣٧٠) قال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه بعضهم مرسلاً عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ» اهـ.

٥ ـ (٢٠٩٨) قال: «هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم، عن ابن طاووس، عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً» اهـ.

قُلت: هذه خمسة أمثله توضح ترجيحه الوصل علىٰ الإرسال بقرينة الحكم علىٰ الحديث.

المسألة الخامسة: ترجيح الترمذي الإرسال علىٰ الوصل:

سلك الترمذي في ترجيح الوصل علىٰ الإرسال مسلكاً واحداً، هو ترجيح الوصل بقرينة تصحيح الحديث أو تحسينه. أما ترجيحه الإرسال علىٰ الوصل، فقد سلك مسالك متعددة، سوف أتناول كُل واحد منها علىٰ حدته في فقرة:

الفقرة الأولىٰ: ترجيح الإرسال بقرينة الغرابة:

يعبر الترمذي بمصطلح «غريب» غير مقترن بالصِحة أو الحسن، ويريد به الضعف فحين يضيف الارسال إلى الغرابة، بعد حكاية الوصل والإرسال يكون هذا ترجيحاً منه

للإرسال على الوصل، وقد جاء ذلك عَقِبَ الأحاديث ذات الأرقام الآتية: (٤٤٧، ٧٥٨، ٨١٥، ٨٤٥، ١٩٥٢، ١٩٦١، ٢٠٢٢، ٢٣٦٢، ٢٤٤٣، ٣٠٣٦، ٣١٨٦)، ويكفي اختيار خمسة نماذج لتوضيح ذلك.

١ ـ (١٩٥٢) قال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عامر بن أبي عامر الخزّاز، وهذا عندي حديث مرسل» اهـ.

٢ ـ (٢٢١٢) قال: «هذا حديث غريب، وقد روي عن الأعمش، عن عبد الرحمٰن بن سابط، عن النبي ﷺ مرسلاً» اهـ.

قُلت: ضعف المتصل بغريب، ووصف الطريق الأخرىٰ بالإرسال، ورجّحها ضمناً.

٣ ـ (٢٣٦٢) قال: «هذا حديث غريب، وقد روي هذا الحديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً» اهـ

٤ ـ (٢٤٤٣) قال: «هذا حديث غريب، وقد روىٰ الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم يذكر فيه: (عن سمرة) وهو أَصح».

٥ ـ (٣١٨٦) قال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أبي موسى. وقد رواه بعضهم عن عوف، عن قَسامة بن زهير، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم يذكروا فيه: (عن أبي موسىٰ) وهو أَصح، ذاكرت فيه محمد بن إسماعيل فلم يعرفه من حديث أبي موسىٰ» اهـ.

الفقرة الثانية: ترجيح الإرسال بقرينة تضعيف الإسناد:

سلك الترمذي هذا المسلك في عدة أحاديث، أحببت إيرادها جميعاً، لقلتها: (٣٥٨، ٦٣٨، ٧١٩، ٣١١٣، ٣٥٢٣).

١ ـ (٣٥٨) قال: «حديث أنس لا يَصح؛ لأنه قد روي هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلٌ، ومحمد بن القاسم ـ أحد رواة الإسناد ـ تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ» اهـ.

٢ ـ (٦٣٨) قال: «إسناد هذا الحديث ليس بصحيح، وليس يَصح في هذا الباب ـ يعني زكاة الخضروات ـ عن النبي ﷺ شيء، وإنما يروىٰ هذا الحديث عن موسىٰ بن طلحة، عن النبي ﷺ مرسلاً . . . ، والحسن بن عُمارة ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك » اهـ.

٣ ـ (٧١٩) قال: «حديث أبي سعيد الخُدْري غير محفوظ. وقد روىٰ عبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد العزيز بن محمد ـ يعني الدراوردي ـ وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلاً، ولم يذكروا فيه: (عن أبي سعيد) وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث» اهـ.

٤ ـ (٣١١٣) قال: «هذا حديث ليس إسناده بمتصل، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقُتِلَ عمرُ وعبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ غلام صغير ابن ست سنين، وقد روى عن عمر.

وروىٰ شعبة هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ عن النبي ﷺ: مرسلٌ» اهـ.

٥ ـ (٣٥٢٣) قال: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، والحكم بن ظهير، قد ترك حديثَه بعض أهل الحديث، ويروىٰ هذا الحديث عن النبي ﷺ مرسلاً من غير هذا الوجه» اهـ.

٦ ـ (٣٥٧١) قال: «هكذا روىٰ حماد بن واقد هذا الحديث، وقد خولف في روايته وحماد بن واقد هو الصفار، ليس بالحافظ.

وروى أبو نعيم ـ يعني الفضل بن دكين ـ هذا الحديث عن إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن رجل، عن النبي ﷺ: مرسل، وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أَصح» اهـ.

الفقرة الثالثة: ترجيح الإرسال علىٰ الوصل بصيغة التفضيل «أَصح»:

رجَّح الترمذي الإرسال علىٰ الوصل بصيغة «أصح» في سبعة أحاديث تحمل الأرقام الآتية: (٢٧٨، ١٠٠٩، ١٣٧١، ١٨٩٥، ٢١٥٤، ٢٣١٨، ٣٨٦٥).

وقال: كأنه أَصح في حديث واحد (٦٣٩)، وحكم على حديث آخر بالاضطراب مع الإرسال (٣١٧)، ورجح رواية حماد بن زيد علىٰ رواية حماد بن سلمة في موضع واحد أيضاً (١١٤٠)؛ لأن ابن زيد أحفظ.

وسوف أعرض عدداً من النماذج لاستعماله صيغة التفضيل في ترجيح الإرسال علىٰ الوصل، تاركاً الاستيعاب لمن يريده.

١ ـ (٢٧٧) أخرج حديث وهُيب بن خالد العجلاني، عن محمد بن عجلان عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه: أن النبي ﷺ. . . الحديث.

وأخرج من طريق حماد بن مسعدة ويحيى القَطان وغير واحد، عن محمد بن عجلان، عن محمد ابن إبراهيم، عن عامر بن سعد أن النبي ﷺ . . . : مرسلٌ، وهذا أَصح من حديث وهيب.

قُلت: وهيب: ثِقَة ثبت إلا أنه تغير قليلاً في آخره، قاله في «التقريب» (٧٤٨٧). وقد خالف يحيىٰ بن سعيد القَطان، وحمادَ بن مسعدة، وغير واحد؛ فوصَلَه وهيبٌ وأرسلوه.

ومقتضىٰ صنيع الترمذي في قبول الوصل من ثِقَة؛ أن يصحّح الحديث الموصول لكن حال دون ذلك أمران:

الأول: مخالفته يحيىٰ القَطان، ومن يخالف يحيىٰ القَطان يسقط حديثه.

والثاني: أن وهيباً كان يملي حديثه من حفظه، ولا يرجع إلىٰ كتابه، ومن يحدث من حفظه يخطىء، ويرجح عليه حديث من يحدث من كتاب، ولو كان واحداً فكيف ومخالفوه جماعة؟!

فالإرسال أَصح، ومقابله شاذ، حسب قواعد علوم الحديث، وليس صحيحاً كما ذهب إليه بعض العلماء[1].

---

(١) انظر تعليقات شاكر علىٰ الترمذي (٢:٦٨).

٢ ـ (١٠٠٩) أخرج حديث همام عن منصور، وبكر العوفي، وزياد، وسفيان، كلهم يذكر أنه سمعه من الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. . .، ثم قال ما خلاصته:

رواه معمر عن الزهري، قال: كان رسول الله ﷺ . . . الحديث. قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة.

وقال أيضاً: حديث ابن عمر هكذا:

رواه ابن جريج، وزياد بن سعد، وغير واحد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه نحو ابن عيينة.

وروىٰ معمر، ويونس بن يزيد، ومالك، وغير واحد من الحفاظ، عن الزهري أن النبي ﷺ . . . الحديث.

وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح. . .، قال ابن المبارك: حديث الزهري في هذا مرسل، أصح من حديث ابن عيينة. . . انتهىٰ باختصار.

قلت: هذا حديثٌ مضطرب رويَ مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً، وحكىٰ الترمذي عن أهل الحديث كلهم أنّ المرسل في ذلك أصح؛ فمن هم أهل الحديث الذين يعنيهم؟ يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنه يقصد طبقةَ شيوخه وأقرانه من الحفاظ، وإلا فالخلاف عند المتقدمين قائم[١].

٣ ـ (١٣٧١) أخرج حديث أبي حمزة السكري عن عبد العزيز بن رفيع، عن عبدالله ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ. . . الحديث، ثم قال: «هذا حديثٌ لا أعرفُه مثل هذا إلا من حديث أبي حمزة السكري، وقد روىٰ غيرُ واحد عن أبي حمزة عن عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهذا

---

(١) انظر «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٤: ٢٣-٢٤) وتنقيدات ابن التركماني عليه.

أصحُّ من حديث أبي حمزة السكري، وأبوحمزة ثقةٌ، يمكن أن يكون الخطأ من غير أبي حمزة. . » انتهىٰ باختصار.

قلتُ: نقل البيهقيُّ عن علي ابن المديني قوله: «خالف أبا حمزة السكري شعبةُ وإسرائيل، وعمرو بن أبي قيس، وأبو بكر بن عياش؛ فرووه عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة مرسلاً، وهو الصواب، ووهم أبو حمزةَ في إسناده»[1].

٤ ـ (١٨٩٥، ١٨٩٦) أخرجَ حديثَ سفيان بن عيينة عن معمر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة، قالت: كان أَحبُّ الشراب إلىٰ رسول الله ﷺ الحلو البارد. . . الحديث، ثم قال: هكذا روىٰ غير واحد، عن ابن عيينة مثل هذا ـ يعني موصولاً ـ.

والصحيح ما روي عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً. . .، وقال: هذا أصحُّ من حديث ابن عيينه اهـ.

قلت: سفيان بن عيينة ثقةٌ إمام، لكنه أخطأَ في هذا الحديث؛ فلم يَعُدَّ وصلَه زيادةَ ثقة، بل عدَّه شاذاً، حسب قواعد النقد، وحكَمَ للمرسل بأنه أصحُّ مع أنّ المرسلَ غيرُ صحيحِ النسبة إلىٰ النبي ﷺ.

وأقول: أحبّ التذكير بأن بعض الأمثلة السابقة يمكن توظيفه في أكثر من فقرة ممّا تقدّم، ولكننا مثّلنا بها في أوضح مواضعها في تقديرنا.



(١) كتاب السنن الكبير للبيهقي (٦:١٠٩).

المطلب الرابع

تعارض الانقطاع والاتصال

تقدم الكلام علىٰ أنّ أضرب الانقطاع كثيرة، وذكرتُ أن الترمذي عالجها أو عالج أكثرها في جامعه، دون استعماله أكثرَ مصطلحاتها.

وقد تكلّمت علىٰ تعارضِ الوقف والرفع، وتعارض الوصل والإرسال؛ لأن لهذه المصطلحات ذكراً، ومن المصطلحاتِ التي ذكرها في جامعه مصطلح «الانقطاع» وقد كان استعمالُه هذا المصطلح تطبيقياً أحياناً دون نصّ عليه، وأحياناً كان يستعمله بمعنىٰ المرسل، وأحياناً يطلقُ المرسل علىٰ المنقطع، وحديثنا ههنا عن تصريحه بالانقطاع.

والمشهورُ عند المتأخرين من المحدثين أنّ المنقطع هو الحديثُ الذي سقط من إسنادِهِ راوٍ واحد في أي موضعٍ من مواضع السند سوىٰ الصحابي[١] ؛ فإذا سقط اثنان من الرواةِ علىٰ التوالي؛ فهو المعضل، وإن كان الساقط شيخَ المصنف؛ فهو المعلّق، فإن سقط الصحابيُّ؛ فهو المرسل.

وهذه كلُّها مصطلحاتٌ متأخرة لم يعرف المتقدمون أكثرَها، وعند الاستعمال لم يفرِّق بعضُهم بين أضرب الانقطاع هذه، بل كانوا يقولون: مرسل أو منقطع في أي موضعٍ كان الانقطاع.

وقد تقدّم معنا نماذجُ كثيرةٌ استعمل فيها الترمذيُّ مصطلح عدم السماع دلالةً علىٰ الانقطاع، واستعمل المرسل بمعنىٰ المنقطع واستعمل مصطلح «لم يدرك فلاناً» تعبيراً عن الانقطاع.

---

(١) «التقييد والإيضاح» ص٦٣، و«تدريب الراوي» (١: ٢٠٧-٢١٠).

وفي مسألةِ تعارض الانقطاع والاتصال التي نحن بصدد الحديث عنها، لم يستعمل الترمذي كلمة «منقطع» إلا مرتين اثنتين (٢٠٣، ٣٦٩٨)، ولكنه استعمل مصطلح «هذا حديثٌ ليس بمتصل» أو «إسناده ليس بمتصل» مراتٍ عديدة.

وكان استعماله هذا المصطلحَ علىٰ ضربين:

الأول: مع التنصيصِ علىٰ موضعِ العلة في السند، وذلك في الأحاديث ذات الأرقام الآتية: (٢٦١، ٤٢٢، ١٠٧٤، ١٣١٢، ١٤٥٣، ١٥١٩، ٢٦٨٣، ٣١١٣، ٣٦٠١، ٣٨٤٥) سوىٰ ثلاثة مواضع من هذه، جمع فيها بين وصفي الإرسال وعدم الاتصال (٤٢٢، ٢٦٨٣، ٣١١٤).

الثاني: من غير تنصيصٍ علىٰ موضعِ العلة، اعتماداً منه علىٰ معرفةِ أهل الحديث بذلك، وذلكَ في الأحاديث ذات الأرقام التالية: (١٣٢٢، ١٣٢٨، ١٤٤٦، ٢٥٢٦، ٢٦٨٢)، ويحسُن أن أتناول هذه القضايا في مسائل متعددة.

المسألةُ الأولىٰ: تنصيصُ الترمذي علىٰ مصطلح «منقطع»:

١ ـ (٢٠٣) قال: «رويَ عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع: أن مؤذناً لعمر أذّن بليل؛ فأمره عمرُ أن يعيد الأذان وهذا لا يصحّ؛ لأنه عن نافعٍ عن عمر منقطع» اهـ.

قلت: يعني أن نافعاً لم يدرك عمر بن الخطاب.

٢ ـ (٣٦٩٨): أخرج حديثَ يحيىٰ بن اليمان عن شيخ ابن بني زهرة، عن الحارث بن عبد الرحمٰن بن أبي ذباب، عن طلحة بن عبيد الله، قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث، ثم قال: «هذا حديثٌ غريب، ليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

قلت: فيه رجل مبهم بين يحيىٰ بن اليمان والحارث بن عبد الرحمٰن، ثم إن الحارثَ بن عبد الرحمٰن ليس بالقوي، ولم يدرك طلحةَ بن عبيد الله[1].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥: ٢٥٤) و«جامع الأصول» (٨: ٦٣٧).

أقول: هذان المثالان اللذان وقفتُ عليهما في جامع الترمذي يصرّح فيهما بمصطلح منقطع.

لكن قوله: ليس إسنادُه بمتصلٍ ظاهرُ الدلالة علىٰ الانقطاع، وسيأتي.

المسألة الثانية: مصطلح «ليس إسناده بمتصل» مع التنصيص علىٰ العلة:

١ ـ (٢٦١) قال: «حديثُ ابن مسعودٍ ليس إسناده بمتصل، عون بن عبد الله بن عتبة لم يلقَ ابن مسعود» اهـ.

٢ ـ (٤٢٢) قال: «إسناد هذا الحديث ليس بمتصل، محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس» اهـ، يعني جدّ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

٣ ـ (١٠٧٤) قال: «هذا حديثٌ ليس إسناده بمتصل. . .، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو» اهـ.

٤ ـ (١٣١٢) قال: «هذا حديثٌ إسناده ليس بمتصل. .، وسليمان اليشكري لم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر، إنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتابٌ عن جابر» انتهىٰ ملخصاً.

٥ ـ (١٥١٩) قال: «هذا حديثٌ غريب، وإسنادُه ليس بمتصلٍ، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ـ يعني الباقر ـ لم يدرك عليَّ بن أبي طالب» اهـ.

هذه خمسةُ نماذجَ توضّح منهج الترمذي في التنصيصِ علىٰ علةِ الإسناد غير المتصل.

المسألة الثالثة: مصطلح «ليس إسناده بمتصل» من غير تنصيصٍ علىٰ العلة:

١ ـ (١٣٢٢) أخرجَ حديثاً من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن موهب: أن عثمان قال لابن عمر. . . الحديث، ثم قال: «حديثُ ابن عمر حديثٌ غريب، وليس إسناده عندي بمتصل» اهـ.

قلتُ: عبد الملك بن أبـي جميلـة مجهولٌ، لم يرو عنـه إلا معتمرُ بن سليمان ولا يعلَم له سماعٌ من عبد الله بن موهب، وعبد الله بن موهب لم يدرك تميماً الداري (ت ٤٠هـ)، وبالتالي فلم يدرك عثمان بن عفان (ت ٣٥هـ)[١].

٢ ـ (١٣٢٨) أخرج من حديث شعبة عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو الثقفي ـ ابن أخٍ للمغيرة ـ عن أناس من أصحاب معاذ: أن رسول الله ﷺ بعثَ معاذاً إلىٰ اليمن. . . ، الحديث.

وأخرجه بالإسناد نفسه عن أبي عون، عن أناسٍ من أهل حمص، عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ نحوه. . . ، ثم قال: «هذا حديثٌ لانعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل، وأبو عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله» اهـ.

قلت: أصحابُ معاذ، وأناسٌ من أهل حمص، هذا إبهامٌ في السند، وهو يفيد الانقطاع.

٣ ـ (٢٥٢٦) أخرجَ حديث زياد الطائي عن أبي هريرة قال: قلنا يا رسول الله. . . الحديث.

ثم قال: «هذا حديثٌ ليس إسناده بذاك القوي، وليس هو عندي بمتصل. . .».

قلت: زياد الطائي مجهولٌ من أتباع التابعين أرسل عن أبي هريرة، قاله الحافظُ في «التقريب» (٢١٠٧)، يعني روىٰ عن أبي هريرة ولم يلقه؛ فحديثه منقطع.

٤ ـ (٢٦٨٢) أخرج حديثَ عاصم بن رجاء بن حيوة، عن قيس بن كثير، قال: قَدِمَ رجلٌ من أهل المدينة علىٰ أبي الدرداء. . . الحديث، ثم قال: «لا نعرفُ هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل هكذا. . .

---

(١) انظر ترجمة عبد الملك في «تهذيب الكمال» (١٨: ٢٩٦)، وترجمة تميم في «التقريب» (٧٩٩) وترجمة عبد الله بن موهب في «تهذيب الكمال» (١٦: ١٩١).

قال أبو عيسىٰ: ولا نعرف هذا الحديث، إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حَيْوة وليس هو عندي بمتّصل، هكذا حدثنا محمود بن خداش بهذا الإسناد.

وإنما يروىٰ هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن الوليد بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، وهذا أصح من حديث محمود بن خداش ورأي محمد بن إسماعيل هذا أصح.

قلتُ: الصوابُ أن اسمه كثير بن قيس، كما رجّحه البخاري وتبعه الترمذي في «الجامع» (٢٦٨٢)، والحافظ في «التقريب» (٥٦٢٤)، وهو ضعيف، بل مجهولٌ لم يرو عنه إلا عاصم بن رجاء بن حيوة[١] فمن أين يُعلم لقاؤه أبا الدرداء ؟ ولهذا قال الترمذي: ليس إسناده بمتصل.

هذه نماذجُ توضح الانقطاع الذي يعنيه الترمذي، وهو أعمّ من سقوط رجلٍ من السند، بل إنّ وجودَ مبهم أو غير مسمىٰ بما يميزه أو مجهول يجعلُ الإسناد عنده منقطعاً غير متصل، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

---

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤: ١٤٩).

المبحث الثالث

اعتبار روايات المحدثين

إن عمليةَ اعتبار روايات المحدثين في أيسر معانيها هي: البحثُ عن المتابع للراوي في حديثه، ومن وراء عملية الاعتبار هذه تظهر قضايا المتابعة والتفرد والمخالفة، وهذه العمليةُ ذات شقين: نظريٌّ عام، وتطبيقيٌّ عند الترمذي، وسأتناول كلاًّ منها علىٰ حدته في مطلبٍ مستقل:

المطلب الأول

نظريةُ الاعتبار عند المحدثين

إن كلَّ طبقةٍ من طبقات الرواة منذ عصر الصحابة وحتىٰ عصر التدوين تشترك في رواية الجمّ الكبير من الأحاديث، ثم ينفردُ بعضُ هؤلاء الرواة عن بعضٍ في بعض ما يروون عن شيوخهم، ويوجدُ قليلٌ من أولئك الرواة يخالفون جمهرةَ زملائهم في بعضِ ما اشتركوا في روايته؛ فنشأ عن هذه الأحوال ما يسمَّىٰ بطريقة سبر أحاديث الرواة للوقوف علىٰ ما وافق فيه الراوي الثقات من الرواة، وما انفردَ به مما لم يروه غيرُه عن شيخه أو غير شيخه من طبقاتٍ أعلىٰ، أو ما خالفَ به في الإسناد، أو في المتن أقرانَه.

ويحسُن تناول هذه القضايا الثلاث كل واحدة بمسألة مفردة، بعد تصوير هذه الأسس بمثالٍ تقريبي افتراضي:

صورةُ مسألة التفرد، كأنّنا جئنا إلىٰ الإمام الزهري، وهو من الشيوخ الذين أخذ عنهم جماهيرُ غفيرةٌ من العلماء؛ فرأيناه روىٰ حديثاً عن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم عن أبيه، عن النبي ﷺ.

فنظرنا إلىٰ الرواة عنه، فرأينا سفيان بن حسين وسفيانَ بن عيينة والأوزاعي وعبد الملك بن جريج وفليح بن سليمان، رووا هذا الحديثَ فجعلوه هكذا: من مسند عبد الله بن عمر مرفوعاً.

فجاء مالكُ بن أنس؛ فروىٰ الحديثَ عن شيخه الزهري، عن سالم بن عبد الله ابن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وجاء إسحاقُ بن عبد الله بن أبي فروة؛ فروىٰ هذا الحديثَ عن الزهري، عن نافع ابن أبي أنس، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وجاء الحجاجُ بن أرطأة؛ فروىٰ عن الزهري، عن نافع مولىٰ أبي قتادة، عن أبي قتادة.

وجاء عبد السلام بن أبي الجنوب؛ فرواه عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وجاء موسىٰ بن علي اللخمي؛ فروىٰ عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب علىٰ المنبر يقول: كيت وكيت، قولَه.

والنظرةُ إلىٰ هذا الحديث الافتراضي ينبغي أن تلاحظ ما يأتي:

أولاً: الوقوفَ علىٰ مكانة هؤلاء الرواة جميعاً في الجرح والتعديل.

ثانياً: تمييزُ المرويات التي يمكنُ الجمع بينها، أو تفسير بعضها ببعض عن غيرها.

ثالثاً: وصفُ كل رواية بما تستحقُ من موافقةٍ أو تفردٍ أو مخالفةٍ، مع تعليل ذلك الوصف.

رابعاً: الحكم علىٰ كلِّ روايةٍ بما تستحقّه من الصحة، أو الحسن، أو الضعف.

ـ الوقوف علىٰ مكانةِ هؤلاء الرواة عن الزهري من مصدر مقرب، مثل «التقريب» للحافظ ابن حجر.

١ ـ سفيان بن حسين بن حسن الواسطي: من السابعة (خت م٤) ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم.

٢ ـ سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي: من رؤوس الثامنة (ع) ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حجة.

٣ ـ عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي الشامي: من السابعة (ع) ثقة فقيهٌ جليل.

٤ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي من السادسة (ع) ثقةٌ فقيهٌ فاضل وكان يرسل ويدلِّس.

٥ ـ فليح بن سليمان الخزاعي: من السابعة (ع) صدوقٌ كثير الخطأ.

٦ ـ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي: من السابعة (ع) إمامُ دار الهجرة، الفقيه رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

٧ ـ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الفروي الأموي ـ مولاهم ـ: من السابعة (د ت ق) متروك.

٨ ـ الحجاج بن أرطأة بن ثور النخعي: من السابعة (بخ م٤) صدوق كثير الخطأ والتدليس.

٩ ـ عبد السلام بن أبي الجنوب المدني: من الثامنة (ق) ضعيف.

١٠ـ موسىٰ بن علي اللخمي المصري: من السابعة (بخ م ٤) صدوق ربما أخطأ[١].

هؤلاء الرواة جميعاً رووا هذا الحديث عن الزهري؛ فكيف نفهم مروياتهم؟

إن هذا يتطلب منا وقفتين اثنتين:

---

(١) تراجمهم في «التقريب» علىٰ حسب ترتيبهم هنا: (٢٤٣٧، ٢٤٥١، ٣٩٦٧، ٤١٩٣، ٥٤٤٣، ٦٤٢٥، ٣٦٨، ١١١٩، ٦٩٩٤).

الوقفة الأولىٰ: تمييز المرويات:

إن روايةَ الجماعةِ الذين وافق بعضُهم بعضاً ـ يعني تابع بعضهم بعضاً متابعةً تامة ـ تشيرُ إلىٰ أنّ الحديث رواه الزهري عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقد روىٰ هذا الحديثَ عنه خمسةُ رواةٍ (١-٥) كما تقدم، وفي بعضهم كلامٌ لا يضرُّ حال الموافقة.

وقد تفرد الإمام مالك؛ فروىٰ هذا الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عن جده مرفوعاً؛ فهل تعدّ روايةُ مالكٍ ـ وهو إمامٌ حافظ ـ من المزيد في متصل الأسانيد أو تعدُّ شاذة؟

من العلماء المحدثين من يعدَ مثل هذه الرواية شاذةً لمخالفة مالك الثقة لمن هم أكثر عدداً من الثقات.

ومنهم من يعدّ هذا صحيحاً وهذا صحيحاً؛ فيكونُ حديث مالك من المزيد في متصل الأسانيد، والأمرُ يسير سواء كان الحديث من مسند عمر أم كان من مسند عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما إذا كان متنه واحداً، لكن الإشكال يظهر في ما لو روىٰ مالك متناً بهذا الإسناد فيه زيادةٌ يثبت بإثباتها حكمٌ شرعي.

وتفرد إسحاق بن أبي فروة؛ فروىٰ هذا الحديثَ عن الزهري عن نافع بن أبي أنس عن أبي سعيد الخدري؛ فروايةُ إسحاقٍ منكرةٌ؛ لأن تفرّد المتروك يجعلُ الحديثَ منكراً، ثم هو خالف أيضاً جملةَ ثقاتٍ في جعله الحديثَ من مسند أبي سعيد الخدري، وهذا يعدُّ سرقةً للحديث وهماً أو تعمداً؛ فإن كان وهماً؛ فالحديثُ منكر جداً، وإن كان تعمداً؛ فهذا الإسنادُ موضوعٌ، ويتهم الراوي بالكذب والوضع.

وحديثُ حجاج بن أرطأة شاذٌ علىٰ رأي الحافظِ ابن حجر الذي يجعل مخالفةَ الصدوق شاذةً لا منكرةً كما يرىٰ الإمامُ الذهبي[١].

---

(١) انظر «فتح المغيث» (١: ٢٣٤-٢٣٦).

وروايةُ عبد السلام بن أبي الجنوب، إما ألا نعتدَّ بها؛ لأنه أسقطَ رجلاً من السند توهماً لأنه ضعيف، أو نعدّها منكرةً لمخالفة الثقات.

وجهُ الأولىٰ أنه لا تنافي بين كونها مرسلةً ومتصلةً، غايةُ ما هنالك أن رواية الثقات لا تعلّها روايةُ ضعيف، ورواية موسىٰ اللخمي الموقوفة في النتيجة مثل روايةِ عبد السلام.

الوقفة الثانية: وصفُ الروايات من حيث التفرّدُ والمخالفة والموافقة:

روايةُ الجماعةِ توافَق فيها الثقات، تابَعَ بعضهم بعضاً، وهي روايةٌ صحيحة.

وروايةُ مالك بن أنس تفرّد بها، وهي علىٰ الاحتمال من الناحية الحديثية.

وروايةُ إسحاق بن أبي فروة منكرةٌ قولاً واحداً لمخالفته رواية الثقات.

ورواية حجاج بن أرطأة شاذةٌ لمخالفة الصدوق لجملةِ من هم أوثق منه وأكثرُ عدداً.

وروايةُ عبد السلام بن أبي الجنوب، ألطفُ وصفٍ تستحقّه أنها خطأٌ لسوء حفظِه فتُهمل وإن كان ظاهرَها تعارضُ الوصل والإرسال.

وروايةُ موسىٰ بن علي اللخمي تُهمل، أو يقال: فيها تعارض الوقف والرفع.

بعد هذا البيان الوجيز يحسُن أن ننظر إلىٰ كيفية تعامُلِ الترمذي مع مثل هذه القضايا.



المطلب الثاني

تطبيقات الترمذي علىٰ نظرية الاعتبار

إنّ حقيقةَ الغرابة والتفرد واحدةٌ، والمخالفةُ اصطلاحيةٌ لا غير، وقد استعملَ الترمذيُّ مصطلح «غريب» مفرداً ومركباً مع الأحكام علىٰ الأحاديث وبدونها زيادةً علىٰ ألفِ مرةٍ في جامعه، وهذه الغرائب في واقع الأمر كلّها أفراد، لكنني في هذا المطلب أريدُ الوقوف علىٰ تطبيقات الترمذي لمصطلحاتِ التفرد، والمخالفة، والموافقة مع إقراري بأن استعمالاته التطبيقية لدلالة هذه المصطلحات أكثرُ عدداً من إطلاقاته النظرية بكثير.

المسألة الأولىٰ: إطلاقات الترمذي مصطلحات «الموافقة» علىٰ المتابعة:

الأصلُ في قوة الحديث عند الإمام الترمذي أن يرويَه عن الصحابي عددٌ من التابعين، وقد كان الترمذي يكثر من مصطلح «رُوِيَ من غير وجه عن فلان» ليؤكّد حكمَه عليه بالصحة.

وسوف أعرضُ نماذجَ يسيرة من ذلك:

١ ـ (٢٢): أخرج حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني، ثم قال: «وكلاهما عندي صحيحٌ؛ لأنه قد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ هذا الحديث وحديث أبي هريرة إنما صحّ، لأنه قد رويَ من غير وجه» اهـ.

٢ ـ (٤٤) أخرج حديث علي، ثم قال: «حديثُ علي أحسنُ شيء في هذا الباب وأَصح؛ لأنه قد رويَ من غير وجه عن علي رضي الله عنه» اهـ.

٣ ـ (٧٢): هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وقد رويَ من غير وجه عن أنس.

٤ ـ (٨٩٣): حديث ابن عباس حديثٌ صحيح رويَ من غير وجه عنه.

٥ ـ (٩٦٩): هذا حديثٌ حسن غريب، وقد رويَ هذا الحديث عن علي من غير وجهٍ، منهم من وقفه ولم يرفعه.

قُلت: حسّنه الترمذي للاختلافِ في وقفه ورفعه، واستغربَه من جهة المتن لا من جهة السند.

٦ ـ (٩٧٥): حديثُ سعدٍ حديثٌ حسن صحيح، وقد رويَ من غير وجه عنه.

٧ ـ (١٢٥٣): هذا حديثٌ حسن صحيح، وقد رويَ من غير وجه عن جابر رضي الله عنه.

لكنّ الصحةَ عند الترمذي لا تتوقف علىٰ هذا؛ فهذا مهما كثرت أمثلته فهي معدودةٌ محدودة، وجمهرةُ السنة النبوية غريبةٌ في طبقة الصحابة وطبقة التابعين.

ولهذا أسبابٌ عديدةٌ مدونةٌ في مباحثِ تدوين هذا العلم، وأبرزُ هذه الأسباب ورعُ الصحابةِ رضوان الله عليهم عن التحديثِ خشية الوهم.

فالصحةُ لا تنافي الغرابة، وقد حكم الترمذيُّ علىٰ مئات الأحاديث بقوله: «حسنٌ صحيحٌ غريب» و«حسنٌ غريب» و«صحيحٌ غريب». . .

ومع هذا؛ فقد كان دأبُ المحدّثين ـ كل المحدثين ـ إزالة الغرابةِ عن السند في أي طبقة من طبقات الرواة استطاعوا ذلك، وكلما كانت الغرابةُ قريبةً من الصحابة اطمأنَّ الناقدُ إلىٰ صحة الحديثِ أكثر.

وقد كان الترمذيُّ حفياً بهذه القضية ينهج من أجل تحقيقها عدةَ مسالك، أوجزُ أبرزها فيما يأتي:

١ ـ عرضُ المتابعات التامةِ في الموضع الذي يجدها فيه، وقد سلك لتحقيق ذلك مسلكين:

أحدهما: جمع الشيوخ في إسنادٍ واحد، ومثال ذلك:

أ ـ (٣) حدثنا قتيبة وهناد ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع، عن سفيان (ح)، وحدثنا محمد بن بشار: حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي: حدثنا سفيان. . . الحديث.

ب ـ (٢٦٨) حدثنا سلمة بن شبيب وأحمد بن إبراهيم الدورقي والحسن بن علي الحلواني وعبد الله بن منير وغير واحد، قالوا: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا شريك. . . الحديث.

قلت: وساق الحديث غريباً إلىٰ نهايته، ثم قال: حسنٌ غريب.

جـ ـ (١٢٦٥) حدثنا هناد وعلي بن حجر، قالا: حدثنا إسماعيل بن عياش. . . الحديث.

قلت: وساقَ الحديث غريباً إلىٰ نهايته، وقال: حسن غريب.

المسلك الثاني: تتبع المتابعاتِ القاصرة إلىٰ موضع التفرد، مثال ذلك:

أ ـ (١) حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب (ح) وحدثنا هناد: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن سماك بن حرب وساق الحديثَ غريباً إلىٰ نهايته ومنه يتبين أن إسرائيل تابع أبا عوانةَ علىٰ روايته متابعةً تامة.

ب ـ (٢) حدثنا إسحاقُ بن موسىٰ الأنصاري: حدثنا معن بن عيسىٰ القزاز: حدثنا مالك بن أنس، عن سهيل بن أبي صالح (ح).

وحدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن سهيل، وساق الحديث غريباً إلىٰ نهايته.

جـ ـ (٤٢) حدثنا أبو كريب وهناد وقتيبة، قالوا: حدثنا وكيع عن سفيان (ح)، وحدثنا محمد بن بشار: حدثنا يحيىٰ بن سعيد قال: حدثنا سفيان. . . وساق الحديث.

فهذه متابعاتٌ قاصرةٌ بالنسبة إلىٰ المدار، لكن تلامذة المدار نفسه تابَعَ بعضُهم بعضاً متابعةً تامة.

٢ ـ عرض المتابعات معلّقة بدون روايةٍ طلباً للاختصار، وعلىٰ هذا أمثلةٌ كثيرةٌ منها:

أ ـ (١٣) هكذا روىٰ منصور وعبيدة الضبي عن أبي وائل عن حذيفة. . . الحديث.

وروىٰ حماد بن أبي سليمان وعاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة. . . الحديث، وحديث أبي وائل عن حذيفة أصحّ، وهذا يصلحُ شاهداً باعتبار ويفيد الاضطراب باعتبارٍ آخر.

ب ـ (٤٢) الصحيحُ ما روىٰ ابن عجلان وهشام بن سعد وسفيان الثوري وعبدالعزيز بن محمد ـ يعني الدراوردي ـ عن زيد بن أسلم، عن عطاء.

جـ ـ (٤٩) حديث علي، رواه أبو إسحاق الهمداني، عن أبي حية والحارث عن علي.

وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحدٍ، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي. وهذا الحديثُ حسنٌ صحيح.

د ـ (٩٩٢) روىٰ حديثاً من طريق خليد بن جعفر، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ثم قال: وقد رواه المستَمِرُّ بن الريّان أيضاً عن أبي نضرة عن أبي سعيد، وقال: حسن صحيح.

هـ ـ (١٢٠٨) حديث قيس بن أبي عرزة حسنٌ صحيح، رواه منصور والأعمش وحبيب بن أبي ثابت وغير واحد، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة، ولا نعرفُ لقيس، عن النبي ﷺ غير هذا.

٣ ـ جمعُ طرق الحديث لترجيحِ أحد طرفي الاختلاف، مثال ذلك:

أ ـ (٤٥) حدثنا إسماعيل بن موسىٰ الفزاري: حدثنا شريك، عن ثابت بن أبي صفية قال: قلتُ لأبي جعفر ـ يعني الباقر ـ. . . الحديث.

وروىٰ وكيع هذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية، وقال: قلت لأبي جعفر . . .

ـ (٤٦) حدثنا بذلك هناد وقتيبة، قالا: حدثنا وكيع، عن ثابت بن أبي صفية، ثم قال أبو عيسى: هذا أصح من حديث شريك؛ لأنه روي هذا من غير وجهٍ عن ثابت نحو رواية وكيع، وشريك: كثير الغلط . . . اهـ.

ب ـ (٦٥٨): أخرج من حديث سفيان بن عيينة، عن عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن عمها سلمان بن عامر . . .، ثم قال أبو عيسىٰ: حديثُ سلمان حديثٌ حسن.

وهكذا روىٰ سفيان الثوري عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن سلمان . . . نحو هذا الحديث.

وروىٰ شعبةُ عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر ولم يذكر فيه: (عن الرباب).

وحديث سفيانَ الثوري وابن عيينة أصحّ.

وهكذا روىٰ ابن عون وهشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب، عن سلمان . . . اهـ.

قلت: اتفق السفيانان وأبو معاوية الضرير علىٰ روايته عن حفصة، عن الرباب، عن سلمان، وتابع ابن عون وهشام بن حسان عاصماً في الرواية ذاتها متابعةً تامة عن حفصة؛ فتكونُ رواية شعبة شاذةً في نظره؛ لمخالفته هؤلاء الثقات عن عاصم، وينظر الحديث (٦٩٥) فهو تكرار لهذا الحديث.

جـ ـ (٧٣٥): أخرج من طريق جعفر بن برقان عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ثم قال أبو عيسىٰ: «وروىٰ صالح بن أبي الأخضر، ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديثَ عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مثل هذا.

ورواه مالك بن أنس ومعمر وعبيد الله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ، عن الزهري عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه: (عن عائشة) وهذا أَصحّ؛

لأنه رويَ عن ابن جريج، قال: سألت الزهري قلتُ له: أحدّثكم عروةُ عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئاً، ولكني سمعتُ في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناسٍ عن بعض من سأل عائشةَ عن هذا الحديث.

حدثنا بذلك علي بن عيسىٰ بن يزيد البغدادي: حدثنا روح بن عبادة، عن ابن جريج فذكر الحديث. . . اهـ.

قلتُ: قوله: «عن عائشة مرسلاً» يعني منقطعاً.

د ـ (٨٩٢): أخرج من حديث حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: بعثني رسول الله ﷺ في ثَقَلٍ من جَمْعٍ بليلٍ، ثم قال أبو عيسىٰ: «حديثُ ابن عباس: بعثني رسولُ الله في ثقل، حديثٌ صحيح رويَ عنه من غير وجهٍ.

ورَوىٰ هذا الحديث مُشاش، عن عطاء، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قدّم ضعفةَ أهله من جمعٍ بليل، وهذا حديثٌ أخطأَ فيه مُشاش وزاد فيه: (عن الفضل بن عباس).

وروىٰ ابن جريج وغيره هذا الحديثَ عن عطاء عن ابن عباس، ولم يذكروا فيه (عن الفضل بن عباس)، ومُشاش بصري، روىٰ عنه شعبة».

قلت: رواية ابن جريج تعدّ متابعةً قاصرةً لروايةِ حماد بن زيد، وعند المدار يكون عطاء تابَعَ عكرمةَ في روايته الحديث عن ابن عباس.

وحماد بن زيد إمامٌ، وعبد الملك بن جريج إمامٌ، ومُشاش قال عنه الحافظ ابن حجر: مقبول[1]؛ فمخالفته منكرةٌ، وروايةُ حماد بن زيد وابن جريج هي الصوابُ الراجحة.

هـ ـ (١٢٣٦) أخرجَ من حديث سفيان الثوري وشعبة عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن بيع الولاء وهبته.

---

(١) «التقريب» (٦٦٧٨).

ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر.

ـ وقد روىٰ يحيىٰ بن سليم هذا الحديثَ عن عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع عن ابن عمر... الحديث.

وهو وهمٌ، وهم فيه يحيىٰ بن سليم.

وروىٰ عبد الوهاب الثقفي وعبد الله بن نمير وغير واحدٍ عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا أصحُّ من حديث يحيىٰ بن سليم» اهـ.

قلتُ: حين يخالفُ مثل يحيىٰ بن سليم عبدَ الوهاب الثقفي وعبدَ الله بن نمير يكونُ حديثُه شاذاً أو منكراً؛ لأنّه من رواةِ مرتبة الاعتبار[1].

وعليه فإنّ قول الترمذي: حديثُ عبد الوهاب وابن نميرٍ أصحّ، علىٰ غير باب «أفعل» التفضيل؛ فلا يصحّ أن يحتجَّ بمثله من يقول: إن أصحّ في مقابلةِ الصحيح بل إن أصحّ لا تعني الصحةَ إلا إذا حكم الترمذي بصحةِ الحديث.

ويلاحَظُ من هذه الأمثلة وكلّ مثيلاتها كذلك ـ أن الترمذي لم يُطْلِق مصطلح «تابعه»، أو وافق فلانٌ فلاناً، لكن دلالة كلامِهِ علىٰ المتابعة التامة أو القاصرة واضحة والله أعلم.

المسألة الثانية: إطلاقُ الترمذي مصطلحات «الموافقة» وهو يريدُ الشاهد:

إنّ موافقة الراوي راوياً آخر في سلسلة الإسناد يسمّىٰ عند المحدثين متابعةً، فإذا كانت الموافقةُ من صحابي لصحابي آخر؛ سَمَّوها شاهداً.

والترمذيُّ استعمل مصطلح الشاهدِ علىٰ وجهين اثنين في كتابه «الجامع»:

---

(١) انظر «التقريب» (٧٥٦٣).

الوجه الأول: قوله عقب أكثر الأحاديثِ في الأبواب الفقهية: «وفي الباب» وقد تكلّمت علىٰ هذا الوجه في شواهدِ الباب، وقد تقدم[١].

الوجه الثاني: قوله عقب كثيرٍ من الأحاديث «ويروىٰ من غير وجه».

وقد بينت قبل قليلٍ أنّ الترمذيَّ يكثرُ من استعمال هذه الصيغة تعبيراً عن المتابعة وعرضتُ الأمثلةَ الكثيرةَ علىٰ ذلك.

ويستعمل الترمذي هذه الصيغةَ نفسَها دلالةً علىٰ وجودِ شاهدٍ أو أكثر للحديث الذي ساقه، وسأضربُ عدداً من الأمثلةِ الموضحة، تاركاً الاستقصاء إلىٰ بحثٍ مفرد إن شاء الله تعالىٰ.

١ ـ أخرجَ حديثَ الرُّبيع بنت معوذ (٣٤) في مسح الرأس، ثم قال: «حديث الرُّبيع حسنٌ صحيح، وقد رويَ من غير وجهٍ عن النبي ﷺ».

٢ ـ أخرج حديثَ عائشة (١٠١٨) في دفن الأنبياء، ثم قال: «رويَ هذا الحديثُ من غير هذا الوجه؛ فرواه ابن عباس عن أبي بكر الصديق».

٣ ـ أخرج حديثَ أبي سعيد الخدري (١٢٦٣) في تحريمِ الخمر، ثم قال: «حسنٌ صحيحٌ، وقد رويَ من غير وجهٍ عن النبي ﷺ».

٤ ـ أخرج حديث جابر في «العُمْرَىٰ» (١٣٥٠)، ثم قال: «رويَ هذا الحديثُ من غيرِ وجهٍ عن النبي ﷺ».

٥ ـ أخرج حديثَ ابن عباس (١٧٥٧) في الاكتحال بالإثمد، ثم قال: رويَ من غير وجهٍ عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكُم بالإثمد. . .» الحديث.

٦ ـ أخرج حديثَ أسامة بن زيد (٢٠٣٥) في شكر المعروف، ثم قال: «حديثٌ حسنٌ جيدٌ غريبٌ لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه، وقد رويَ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله».

---

(١) انظر الفصل الثاني: علوم الرواة في «جامع الترمذي»، في المبحث الأول: معرفة الصحابة المطلب الرابع منه: الصحابة الذين أشار إلىٰ رواياتهم؛ تحت قوله: وفي الباب.

٧ ـ أخرج حديثَ أنس بن مالك (٢٣٨٦) في «المرء مع من أحب»، ثم قال: «حسنٌ غريبٌ من حديث الحسن. . . ، وقد رويَ هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ».

٨ ـ أخرج حديثَ أنس أيضاً (٢٥١٧) في التوكل، ثم قال: «غريبٌ من حديث أنس. . . ، وقد رويَ عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي ﷺ نحو هذا».

٩ ـ أخرج حديثَ أبي هريرة (٢٦٢٥) في سلب إيمان الزاني والسارق، ثم قال: «قد رويَ من غير وجه عن النبي ﷺ».

١٠ـ أخرج حديثَ علي (٢٧٣٦) في حق المسلم علىٰ أخيه، ثم قال: «رويَ من غير وجه عن النبي ﷺ».

هذه عشرةُ أمثلةٍ تكفي لإثبات عنايةِ الترمذي بقضية الشواهد، لكن قضية تصحيح الترمذي الحديثَ بشاهده أو عدم تصحيحه الحديث بذلك مسألةٌ تحتاجُ إلىٰ مزيدِ بحثٍ أرجؤه إلىٰ حينه.

المسألة الثالثة: إطلاقات الترمذي مصطلح التفرّد:

أطلق الترمذيُّ مصطلح (تفرّد فلان) إحدىٰ عشرةَ مرةً في جامعه، سأعرضها بحروفها؛ لأن عرضها يعيننا علىٰ فَهم جملةِ مصطلحاتٍ أخرىٰ عنده. . . ، قال الإمام الترمذي:

١ ـ (٤١١) هذا حديثٌ غريب، تفرّد به عمر بن الرماح البلخي، لا يُعرف إلا من حديثه، وقد روىٰ عنه غيرُ واحدٍ من أهل العلم اهـ.

٢ ـ (٥٥٤) حديثُ معاذٍ حديثٌ حسنٌ غريبٌ، تفرّد به قتيبةُ، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره ـ يعني حديث الليث ـ عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ، والمعروفُ عند أهل العلم ما روىٰ أبو الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ رواه قرةُ بن خالد وسفيان الثوري ومالك وغير واحد عن أبي الزبير المكي.

٣ ـ (١٧٦٢) هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرّد به، وهو مروزي.

وروىٰ بعضُهم هذا الحديثَ عن أبي تُمَيلة، عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله ابن بريدة عن أم سلمة أصحّ، وإنما يذكر فيه أبو تُمَيلة عن أمه (١٧٦٣).

روىٰ الترمذيُّ هذا الحديثَ من طريق أبي تُمَيلة والفضل بن موسىٰ وزيد بن حباب عن عبد المؤمن عن عبد الله بن بريدة، عن أم سلمة. . .

ورواه أبو تُمَيلة وحدَه، فأدخل بين عبد الله بن بريدة وأم سلمة أمه.

٤ ـ (١٨٤٨): هذا حديثٌ غريب لا نعرفُه إلا من حديث العلاء بن الفضل، وقد تفرّد العلاء بهذا الحديث، ولا نعرفُ لعكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث.

٥ ـ (١٩٧٢): هذا حديثٌ حسنٌ جيـدٌ غريب، لا نعرفهُ إلاَّ من هذا الوجهِ، تفرّد به عبد الرحيم بن هارون.

٦ ـ (٢١٢٦): هذا حديثٌ حسن صحيحٌ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وتفرّد عبد الله بن دينار بهذا الحديث.

وروىٰ يحيىٰ بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وهو وهم.

٧ ـ (٢٩٢٩): هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، قال محمد: تفرّد ابن المبارك بهذا الحديث عن يونس بن يزيد.

٨ ـ (٣٠٩٦): هذا حديثٌ حسنٌ صحيح غريب، إنما يُعرف من حديث هَمام تفرد به.

وقد روىٰ هذا الحديثَ حبان بن هلال وغير واحد عن همام نحو هذا.

٩ ـ (٣٣٢٨): هذا حديثٌ غريبٌ، وسَهيلٌ ليسَ بالقوي في الحديث، قد تفرد بهذا الحديث عن ثابت.

١٠ـ (٣٥١٦): هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث، ويقال له: زنفل العرفي، وكان سكن عرفات، وتفرّد بهذا الحديث، ولا يتابع عليه.

هذه جملةُ المواضع التي أطلق فيها الترمذي مصطلح (تفرد) لكن تطبيقاتها كثيرةٌ جداً تظهر مع الإيضاح الآتي:

١ ـ إن التفرّد لا ينافي الصحة؛ فإذا تفرّد الثقةُ بحديثٍ كان حديثه صحيحاً غريباً، أو حسناً غريباً، حسب درجةِ وثاقته، أو حسب درجةِ مخالفته لغيره في روايةِ ذلك الحديث، ومن استذكار الأمثلةِ التي عرضناها يتبيّن أن الترمذي حكم علىٰ ثلاثةِ أحاديث بحكم «حسن صحيح غريب»، وهذا يعني أن مصطلح «حسن صحيح غريب» يدلُّ علىٰ تفرد أحد الثقات بذلك الحديث، وحكمَ علىٰ حديثٍ واحد (٩) بأنه «صحيح غريب»، وهذا يعني أن مصطلح «صحيح غريب» يرادف مصطلح «صحيح، تفرد به فلان».

وحكم علىٰ أربعةِ أحاديث بحكم «حسن غريب» (٧) وهذا يدل علىٰ أن مصطلح «حسن غريب» يدلّ علىٰ تفرد أحد الرواة بالحديث.

وحكم علىٰ أربعة أحاديث بحكم «غريب» (٩) وهذا يدل علىٰ أن مصطلح «غريب» مرادف لمصطلح: تفرد به، وسيأتي مزيد بيان.

ومن ملاحظةِ الأحاديث التي حكم عليها بالغرابة والتفرد، نجدُ أنه لم يحكم بالغرابة المطلقة أو المقيدة من دون إضافتها إلىٰ الصحةِ أو الحسن، إلا كان هذا الغريب ضعيفاً؛ إما بضعف الرجل الذي أبرز اسمه وأضاف التفرّد إليه، أو بغيره ممن فوقه.

١ ـ فعمر بن الرماح الذي تفرّد بالحديثِ الأول «ثقة»: فليس هو علة الحديث وعلة الحديث فيمن فوقه.

قال البيهقي: «في إسناده ضعفٌ، ولم يثبت من عدالةِ بعض رواته ما يوجب قبول خبره»[١].

والحديثُ رواه الترمذي من طريق ابن الرماح هذا عن كثير بن زياد، عن عمرو ابن عثمان بن يعلىٰ بن مرة، عن أبيه، عن جده. . . الحديث.

وعمرو بن عثمان بن يعلىٰ مجهول وأبوه عثمان بن يعلىٰ مجهولٌ أيضاً[٢]. وهذا تفسير قول البيهقي السابق.

ـ والحديث (١٨٤٨) الذي تفرد به العلاء بن الفضل ووصفه الترمذي بأنه «غريب» إنما بذلك؛ لأن العلاء بن الفضل ضعيفٌ، وتفرد الضعيف يجعل الحديث ضعيفاً أو منكراً.

ـ والحديث (٣٣٢٨) الذي تفرد به سهيل بن عبد الله القطعي، بَيَّنَ الترمذي أن علّته تفرد سهيل به، وهو ليس بالقوي في الحديث، وعليه فمن وُصف بأنه ليس بالقوي في الحديث؛ فأحاديثه ضعيفةٌ.

ـ والحديث (٣٥١٦) الذي تفرد به زنفل العرفي، أبرزَ الترمذي أن علته ضعف زنفل العرفي.

٢ ـ إن مصطلحات الترمذي: «لا نعلم أحداً رواه إلا فلان» و«هذا الحديثَ لا يُعرف إلا من حديث فلان» و«إنما نعرفه من حديث فلان» و«لا نعرفه إلا من هذا الوجه» و«هذا الحديث إنما يعرف من حديث فلان»، ونحو ذلك من إطلاقات الكثيرة عند الترمذي، فهي كلها تفيد التفرد مثلما تفيده كلمةُ «غريب» أيضاً.

وسوف أعرضُ بعض إطلاقات الترمذي في هذا من غير تعليقٍ مع الإشارة إلىٰ بعضِ أرقام الأحاديثِ في «الجامع»:

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (٢: ٧).

(٢) ترجمته في «التقريب» (٥٠٧٩) و(٤٥٢٩).

ـ غريبٌ: (١٧٢، ٢٠٦، ٢٨٥، ٣٤٩، ٤١١، ٤٤٧، ٣٨٦٥).

ـ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث فلان: (١٣٩، ٤١٩، ٤٣٥، ٤٥٢، ٥١٣، ٣٩٣٢).

ـ غريبٌ لا نعرفه من حديث فلان إلا عن فلان: (٩٠٧، ١٦٤٠، ٢٤١٦، ٢٩٢٨).

ـ غريبٌ من هذا الوجه من حديثِ فلان: (٢٦٧٠، ٢٨٣٤، ٢٨٤٤، ٣٧٧٢).

ـ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ من حديث فلان: (١٨٣٢، ٢١٣٣، ٣٩٣٩).

ـ غريبٌ من حديثِ فلان: (١٩٠، ٤٨٢، ١٦٢٤، ١٦٧٠، ٣٦٩٤).

ـ لا نعرفه إلا من هذا الوجه: (٤٢٣، ٧١٤، ٧٢٣، ١١٧٧، ٣٣٧٣).

ـ لا نعرفه من حديثِ فلان إلا من حديث فلان: (٢١٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩٩٨).

ـ يُعرف من حديث فلان: (٣١٨٥).

ـ إنما يُروىٰ من حديث فلان: (٣١٩٥).

ـ لا نعرفُ هذا الحديثَ علىٰ هذا اللفظ إلا من هذا الوجه: (٣٣٥٠).

ـ لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه: (٢٤٣، ٦٦٧، ١٠١١).

ـ لا نعرف مثل هذا إلا من حديث فلان: (٤٢٢).

هذه بعض إطلاقات الإمام الترمذي، التي يريد بها «التفرد»، وهناك إطلاقاتٌ أخرىٰ مشابهةٌ، وهي جميعُها من قبيل تنويع العبارات في إطلاق المصطلحاتِ والمدلولُ واحدٌ.

المسألة الرابعة: إطلاقاتُ الترمذي مصطلح «المخالفة»:

تحسنُ الإشارة إلىٰ أنَّ المخالفةَ تبدو من جراء مقارنةِ الروايات بعضها ببعض والترمذيُّ قد تكلَّم في مئات المواضع علىٰ مقارنة الروايات، وسوف أعرضُ المواضع التي نصَّ الترمذي علىٰ مصطلح «المخالفة» فيها، ثم أذكر عدداً من المقارنات التي

أجراها الترمذي، وأشيرُ إلىٰ عددٍ آخر، تاركاً الدراسة المستوعبة إلىٰ أبحاثٍ خاصة؛ لأن الرسالةَ لا تحتمل بعضَ هذا فضلاً عن كله.

وبالتتبع وجدتُ الترمذيَّ استعمل مصطلح «المخالفة» بقوله: خالف فلان فلاناً فلانٌ خُولف في هذا الحديث، أو في هذا الإسناد، أو في بعض هذا الإسناد... وقوله: في هذا الحديث اختلاف.

وسأعرضُ لكلٍّ من هذه الاطلاقات علىٰ حدته، لتكون الصورة التطبيقية أوضح.

الفقرة الأولىٰ: مصطلح «خالف فلانٌ فلاناً»:

لم أقف للترمذي إلا علىٰ موضعٍ واحد (٥٨٧) قال فيه: خالف وكيع الفضل بن موسىٰ في روايته.

ذلك أن الترمذيَّ ساق من طريق الفضل بن موسىٰ عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ حديثاً في السلام، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وقد خالف وكيعٌ الفضلَ بن موسىٰ في روايته.

ـ (٥٨٨) حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا وكيع، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بعض أصحاب عكرمة: أن النبي ﷺ...: فذكر نحوه» اهـ.

قال الشيخ أحمد شاكر: يريدُ الترمذيَّ بهذه الرواية ـ رواية وكيع ـ تعليل الروايةِ المتصلة، وليست هذه علّة، بل إسنادُ الحديثِ صحيحٌ، والرواية المتصلة زيادةٌ من ثقة فهي مقبولة، والفضل بن موسىٰ ثقةٌ ثبت» اهـ[1].

قلت: دارَ هذا الحديث علىٰ عبدِ الله بن سعيد بن أبي هند، رواه عنه وكيعٌ والفضلُ بن موسىٰ، وكلامُ الشيخ أحمد شاكر كان مقبولاً؛ لو كانت العلّةُ في مخالفةِ وكيعٍ للفضل فحسب، وكان الإسناد فوقهما صحيحاً، لكنّ الأمرَ ليس كذلك وإن

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٤٨٣)، حاشية (٣).

ادّعاه الشيخ شاكر، وعلّةُ الحديث هي عبد الله بن سعيد بن أبي هند: فقد وثّقة أحمد ويحيىٰ بن معين، وقال يحيىٰ بن سعيد: كان صالحاً، تَعرف وتُنكر ـ يعنىٰ له أحاديثُ معروفة، وأخرىٰ منكرة ـ وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، ووهّنه أبو زرعة، وقال ابن حبان: يخطىء، وقال ابن حجر: صدوقٌ ربما وهم»[1].

ومما لا ريبَ فيه، أنّ من كان هذا شأنه لا يقال: إسنادُ حديثه صحيح، ووكيع أحفظُ وأرفَع وأفقه من الفضل بن موسىٰ، ووكيع صاحبُ تصانيف وكان يكتب فترجُح روايته علىٰ رواية الفضل بن موسىٰ.

علىٰ أنّ العلةَ علىٰ الراجح هي اضطرابُ عبد الله بن سعيد، وفي حال الاضطراب تعلّ رواية الثقات الأثبات؛ فكيف برواية من ضعّفه أبو حاتم، ووهّنه أبو زرعة ؟!!

وعليه: فكلام الترمذي في تعليلِهِ الحديث وحكمِهِ بغرابته ـ أي ضعفه ـ هو الصحيح، وكلامُ الشيخ أحمد شاكر لا يصلُح معارضاً لكلامِ الترمذي.

الفقرة الثانية: مصطلح «خُولف فلان في حديثه»:

وقد وقفتُ للترمذي علىٰ تسعةِ مواضعَ استعمل فيها هذا المصطلح: (٣٢٩، ٩٤٦، ١٠١٦، ١٠٨٤، ١٩٦١، ٢٦٠٧، ٢٩١٨، ٣٣٠٩، ٣٥٧١).

١ ـ (٦٢٩) قال أبو عيسىٰ: حديثُ ابن عمر في إسناده مقال...، وصدقة بن عبدالله ليسَ بحافظٍ، وقد خُولف في روايةِ هذا الحديث عن نافع، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبيرُ شيء.

حدثنا محمد بن بشار: حدثنا عبد الوهاب الثقفي: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع قال: سألني عمرُ بن عبد العزيز عن صدقةِ العسل؛ فقلت: ما عندنا عسلٌ نتصدق منه، ولكن أخبرنا المغيرةُ بن حكيم، أنه قال: ليس في العسلِ صدقة.

---

(١) انظر هذه الأقوال في «تهذيب التهذيب» (١٥: ٣٩-٤٠)، و«الميزان» (٢: ٤٢٩)، و«التقريب» (٣٣٥٨).

وكان صدقة قد روىٰ عن موسىٰ بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ حديثاً في زكاةِ العسل، ولا ريبَ في أنّ عبد الوهاب الثقفي حافظ ثقة[١] فمخالفةُ صدقة له تجعلُ حديثه منكراً بالاتفاق، وهو ما حكم عليه الترمذي بقوله: «غريب».

٢ ـ (٩٤٦): أخرج الترمذي من حديث الحجاج بن أرطأة عن عبد الملك بن المغيرة عن عبد الرحمٰن ابن البيلَماني عن عمرو بن أوس، عن الحارث بن عبد الله بن أوس قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «من حجَّ هذا البيت أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت»؛ فقال له عمر بن الخطاب: «خررت من يديك، سمعتَ هذا من رسول الله ولم تخبرنا به؟» اهـ.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ الحارث بن عبد الله بن أوس حديثٌ غريبٌ، وهكذا روىٰ غيرُ واحدٍ عن الحجاج بن أرطأة مثل هذا، وقد خولف الحجاج في بعض هذا الإسناد» اهـ.

قلت: لم ينصّ الترمذي علىٰ اختلافِ المتن لأن المعنىٰ متقارب، أما الاختلافُ في الإسناد فإن أبا داود أخرجَ حديث الحارث بن عبد الله من حديث يعلىٰ بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمٰن عن الحارث بن عبد الله (٢٠٠٤).

قال محقق «جامع الأصول»: «إسنادُ أبي داود صحيح، وإسناد الترمذي ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة، وهو صدوقٌ كثير التدليس، وعبد الرحمٰن ابن البيلَماني وهو ضعيف، لكن يشهدُ له حديث أبي داود. . .» اهـ[٢].

قلتُ: إن الترمذي يريد أن يضعّف روايةَ حجاج بن أرطأة، لمخالفته روايةَ الثقاتِ في بعض الإسناد، وهذه قضية نقدٍ وبيان علل، وليست قضيةَ احتجاجٍ فقهي بالمتن؛ لأن الترمذيّ إنما يعنيه بيانُ العلل في الدرجة الأولى.

---

(١) انظر «التقريب» (٢٤١٦).

(٢) «جامع الأصول» (٣:٢٠٧) حاشية (٢).

ولو أمكن أن تكون إحدىٰ الطريقين عاضدةً للأخرىٰ جدلاً؛ لكانت روايةُ أبي داود متابعةً قاصرةً وليست شاهداً.

٣ ـ (١٠١٦) أخرج الترمذي من حديث أسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك في الصلاة علىٰ شهداء أحد رضي الله عنهم، ثم قال: «حديثُ أنسٍ حسن غريبٌ، لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجهِ، وقد خولف أسامة بن زيد في هذا الحديث:

فروىٰ الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك عن جابر ابن عبد الله . . .

وروىٰ معمر عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن جابر.

ولا نعلم أحداً ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسامة بن زيد» اهـ.

قلت: يريدُ الترمذي أن يقول: إنّ حديثَ أسامة بن زيد منكرٌ في جعله الحديث عن أنس بن مالك وهو عن جابر، وحديثُ جابر أخرجه الترمذي برقم (١٠٣٦) من كتاب الجنائز نفسه، وأخرجه البخاري وبقية أصحاب السنن[1].

وكلامُ الترمذي في الجانب الفني من صناعة الحديث يتصل بسند الحديث وما يحوطه من أوهام الرواة، أما متنُ الحديث فصحيحٌ من حديث جابر[2].

٤ ـ (١٠٨٤): أخرجَ الترمذي من حديث عبد الحميد بن سليمان عن محمد بن عجلان، عن زفر بن وثيمة النصري، عن أبي هريرة. . .، ثم قال: «حديثُ أبي هريرة، قد خولفَ عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث، رواه الليثُ بن سعدٍ عن ابن عجلان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

---

(١) انظر تخريج حديث جابر في «تحفة الأشراف» (٢:٢١٦).

(٢) قارن بين حديث أنس وجابر في «تحفة الأشراف» (١:٢٧٦) و(٢:٢١٦)، فقد صححت بعض الأخطاء الواقعة في السند والحكم من هناك.

قال أبو عيسىٰ: قال محمد: حديثُ الليث أشبه، ولم يعدَّ حديث عبد الحميد محفوظاً» اهـ.

قلت: الليثُ بن سعد إمامٌ، وعبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير: ضعيف[١] وقد رواه متصلاً، بينما رواه الليث مرسلاً ـ يعني منقطعاً ـ بين محمد بن عجلان وأبي هريرة.

ذلك أنّ محمَّد بن عجلان اختلطت عليه أحاديثُ أبي هريرة؛ فكان يحدّث مرةً عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ومرةً عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة بعضَ تلك الأحاديث، ثم لم يعدْ يميّز بينها[٢]، والذي يعنينا نحن هنا، أنّ ابن عجلان لم يلق أبا هريرة؛ فالحديثُ منقطعٌ لا مرسل، لكن المتقدمين ربما استعملوا هذا المصطلحَ في محل ذاك والعكس، وتقدّم مزيدُ بيانٍ لذلك.

٥ ـ (٣٥٧١): أخرجَ الترمذي من حديث حماد بن واقد، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث.

ثم قال: «هكذا روىٰ حماد بن واقد هذا الحديثَ، وقد خولف في روايته وحمادُ بن واقد هذا هو الصفّار، ليس بالحافظ عندنا وهو شيخٌ بصري.

وروىٰ أبو نعيم هذا الحديثَ عن إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن رجلٍ، عن النبي ﷺ: مرسل، وحديثُ أبي نعيم أشبهُ أن يكون أصحّ» اهـ.

قلت: الفضل بن دكين: ثقةٌ حافظ، وحماد بن واقد ضعيفٌ[٣]، فيعلّ المتصلُ الذي رواه الضعيف بالمرسل الذي رواه الثقة، ويكون الوصل متكراً، والله أعلم.

وتنظر الأحاديث: (١٩٦١، ٢٦٠٧، ٢٩١٨، ٣٣٠٩) لتمام الفائدة.

---

(١) «التقريب» (٣٧٦٤).

(٢) «الميزان» (٣: ٦٤٤-٦٦٦) ويلاحظ هنا أن الترمذيّ خرج الرواية الضعيفة، وأشار إلىٰ الرواية الراجحة تعليقاً.

(٣) «التقريب» (١٥٠٨).

الفقرة الثالثة: مصطلح «فيه اختلاف»:

استعمل الترمذي هذا المصطلح أربعَ مراتٍ في كتابه «الجامع» صريحاً واستعمله مئات المرات ضمناً، وسوف أعرض هذه المواضع الأربعة، ثم أشيرُ إلىٰ عدد من المواضع الضمنية:

١ ـ (٦٩١) أخرجَ الترمذيّ من حديث الوليد بن أبي ثور، عن سماك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابيّ إلىٰ النبي ﷺ... الحديث.

ثم قال: حدثنا أبو كريب: حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن سماك نحوه بهذا الإسناد.

قال أبو عيسىٰ: حديث ابن عباس فيه اختلافٌ، وروىٰ سفيانُ الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً.

وأكثرُ أصحابِ سماك رووا عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً».

قلتُ: اختلَفَ أصحابُ سماك في وصل هذا الحديث وإرساله، فوصلَه عنه الوليدُ ابن أبي ثور وزائدة بن قدامة.

وأرسلَه سفيان الثوري وأكثرُ أصحاب سماك، والترجيحُ بين روايتي الوصل والإرسال يحتاج إلىٰ وقفةٍ طويلة، سأتناولُ بعضَ نماذجها في مبحثٍ تال، إن شاء الله تعالىٰ.

٢ ـ (١١٠٢) أخرج الترمذيّ من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ حديثاً، ثم قال: «حديثُ أبي موسىٰ فيه اختلافٌ: رواه إسرائيل وشريك وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع، عن أبي إسحاق عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ.

وروىٰ أسباطُ بن محمد وزيد بن حباب، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ.

وروىٰ أبو عبيدةَ الحداد عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه: «عن أبي إسحاق».

وروىٰ شعبةُ والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ، وقد ذكر بعضُ أصحاب سفيان: عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ ولا يصح.

وروايةُ هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقاتٍ مختلفة، وإن كان شعبةُ والثوري أحفظُ وأثبتُ من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأنّ شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من «السبيعي»! في مجلس واحد.

ومما يدلُ علىٰ ذلك؛ ما حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو داود: أنبأنا شعبة، قال: سمعتُ سفيان الثوري يسأَل أبا إسحاق: أسمعتَ أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم؛ فدلّ هذا علىٰ أن سماعَ شعبة والثوري من أبي إسحاق هذا الحديث في وقتٍ واحدٍ، وإسرائيل: هو ثقة ثبتٌ في أبي إسحاق؟» اهـ.

أقول: رجّح الترمذي روايةَ الجماعة علىٰ غيرها ـ علىٰ وجه الإجمال ـ لأنه بنىٰ هذا الكتاب علىٰ الاختصار، والكلامُ علىٰ هذا الحديث طويلُ الذيل، وسأشيرُ إلىٰ بعض الملاحظِ إشاراتٍ عجلىٰ زيادةً في الإيضاح، فأقول:

ـ كل من روىٰ هذا الحديثَ عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ؛ فقد روىٰ حديثاً موصولاً.

ـ وكلُّ من روىٰ الحديثَ عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسىٰ؛ فقد روىٰ حديثاً مضطرباً؛ لأن يونس بن أبي إسحاق لا يحتجّ بما ينفردُ به فضلاً عما يخالفُ فيه الثقات[1] خاصةً أنه روىٰ الحديثَ عن أبيه أيضاً.

---

(١) انظر ترجمة يونس في «تهذيب الكمال» (٣٢: ٤٨٨-٤٩٣)، «التقريب» (٧٨٩٩).

ـ وكلُّ من روىٰ الحديثَ عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ، فيكونُ قد روىٰ الحديث مرسلاً.

والترجيحُ العَجِل بينَ هذه الرواياتِ علىٰ النحو الآتي:

ـ الروايةُ المنقطعة تسقُط، ويُضم يونس إلىٰ قائمةِ رواة الحديث متصلاً.

ـ الروايةُ المرسلة من طريق شعبة والثوري كانت جواباً علىٰ سؤالٍ في مجلس مذاكرة؛ فربما فَهم أبو إسحاق أنهما سألاه عن متن الحديث، ولم يفهم أنهما يريدان أنّ أبا بردة حدّثه بالحديث مرسلاً لا متصلاً.

بينما روىٰ هذا الحديثَ عن أبي إسحاق جماعةٌ فيهم إسرائيل حفيد أبي إسحاق وهو ثقةٌ ثبتٌ في جده، وهؤلاء الرواةُ من بلدانٍ مختلفة وأعمارٍ مختلفة فيكونون قد سمعوا منه في مجالسَ متعددةٍ وهو ضابطٌ مع جميعهم.

فلا يصح تعليل روايةِ هؤلاء الجمع بسؤالِ سفيان لأبي إسحاقَ في مجلس مذاكرةٍ والله أعلم.

٣ ـ (١٩٨٢): أخرج الترمذي من حديث أبي داود الحفري، عن سفيان، عن زياد بن علاقة، قال: سمعتُ المغيرةَ بن شعبة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الأموات؛ فتؤذوا الأحياء»[(١)].

قال أبو عيسىٰ: «قد اختلفُ أصحابُ سفيان في هذا الحديث، فروىٰ بعضهُم مثل رواية الحفري، وروىٰ بعضهُم عن سفيان عن زياد بن علاقة قال: سمعت رجلاً يحدّث عند المغيرة عن النبي ﷺ نحوه.

قلت: يبدو أنّ الرجلَ المبهمَ في الرواية الثانية هو سعيدُ بن زيد، صاحب حديث العشرة المبشرين؛ لأنّ سعيداً رضي الله عنه دخَلَ مجلسَ المغيرة مرةً يوم كان أميراً علىٰ الكوفة؛ فوجدَ رجلاً في مجلسه يسبّ بعض أصحاب النبي ﷺ؛ فغضبَ سعيد

---

(١) انظر «جامع الترمذي» (٣٧٤٧، ٣٧٤٨، ٣٧٥٧)، و«جامع الأصول» (٨: ٥٥٧-٥٦١).

ابن زيد وحدّث بحديث العشرة المبشرة ـ وفيهم من كان يُسب ـ وربما حدث بهذا الحديث أيضاً[١]، والله تعالىٰ أعلم.

٤ ـ (٢٢٩٩): أخرجَ الترمذي من حديث سفيان بن زياد الأسدي، عن فاتك بن فضالة عن أيمن بن خريم: أن النبي ﷺ قام خطيباً. . . الحديث، ثم قال: وهذا حديثٌ غريب، إنما نعرفه من حديث سفيان بن زياد، واختلفوا في روايةِ هذا الحديث عن سفيان بن زياد، ولا نعرفُ لأيمن بن خريم سماعاً من النبي ﷺ».

ثم روىٰ (٢٣٠٠) من طريق سفيان بن زياد، عن أبيه، عن حبيب بن النعمان الأسدي عن خريم بن فاتك: أن رسول الله ﷺ. . .، الحديثَ نفسه، قال: هذا عندي أصحّ، وخريم بن فاتك له صحبة، وقد روىٰ عن النبي ﷺ أحاديثَ، وهو مشهور» اهـ.

هذه هي المواضعُ التي صرّح الترمذي فيها بمصطلحات المخالفة، وقد تبين من سياقة نماذجَ منها: تعارضُ الوصل والإرسال، وتعارض الاتصلال والانقطاع والترجيح بين روايات المختلفين.

لكن الترمذي أشار إلىٰ تعارض الوقف والرفع زيادةً علىٰ مئة مرة في «الجامع» منها: (١٣٧، ٢٤١، ٥٩٧، ٧٤٦، ١٠٧٣، ٣١١٩، ٣١٢٦، ٣٣٢٠، ٣٤٦٠، ٣٩٣٧)، وأشارَ إلىٰ اختلاف الرواة في الوصل والإرسال قريباً من ذلك العدد، فمن ذلك: (١٤، ٢٧٨، ٤٢٢، ٦٦٩، ٧٩٧، ١٠٨٤، ٣١٧٠، ٣٢٦٦، ٣٥٢٣، ٣٨٩٥).

وهذا يعني أن عمليةَ الاعتبار هي العمليةُ التحضيرية الكبرىٰ، التي لا بدَّ منها لمن أراد تقويمَ رواياتِ الرواة والوصولَ فيها إلىٰ حكمٍ صحيح.

❑ ❑ ❑

---

(١) «جامع الأصول» (٨: ٥٥٧-٥٦١).

المبحث الرابع

أثر التفرّد والمخالفة علىٰ مرويات الرُّواة

تقدم الحديث علىٰ الموافقة والتفرد والمخالفة في المبحث السابق، وعرضتُ لمصطلحات الترمذي، التي أطلَقها تعبيراً عن ذلك، وهذا المبحثُ هو التطبيقُ العملي عند الترمذي للتفرّد والمخالفة.

وسوف أتكلّم علىٰ أبرز آثار التفردِ والمخالفةِ في أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الشاذ، وتطبيقاته في جامع الترمذي.

المطلب الثاني: الحديث المنكر، وتطبيقاته في جامع الترمذي.

المطلب الثالث: الحديث المضطرب، وتطبيقاته في جامع الترمذي.

المطلب الرابع: زيادات الرُّواة في الأسانيد والمتون في جامع الترمذي.

المطلب الأول

الحديث الشاذ وتطبيقاته في جامع الترمذي

اختلفَ العلماء في تعريف الحديثِ الشاذ، واختلفوا في تطبيقاته:

فمنهم من جعل كُلّ فردٍ أو غريبٍ شاذاً، وعندَ هؤلاءِ يدخُلُ الشاذ في الصَّحيح.

ومنهم من جعلَ الشاذَ كُلّ حديثٍ يتفرَّد به راويه في أيِّ طبقةٍ من طبقات السند فإن تفرّد به ثقَةٌ فهو مقبول، وإن تفرّد به ضعيفٌ، فهو مردود.

ومنهم مَنْ خصَّ الشذوذَ بمخالفةِ الثِّقَة لمن هو أوثقُ منه، أو أكثر عدداً من الثقات.

ـ ومنهم من خلَط الشاذَّ والمنكر فعبرّ بالمخالفة أو ما يقومُ مقامَها، من غير أن يميزّ بين ما خالفَ فيه الثِّقَة أو ما خالفَ فيه الضعيف ومن يلتحق به باعتبار النتيجة وهي عدمُ قَبول الحديث[١].

والإمام الترمذي لم يستعمل مصطلح «شاذ» في كتابه الجامع قطّ ـ في حدود اطّلاعي ـ وإنما ذكر هذا المصطلح مرةً واحدةً في كتابه «العلل الصغير» فقال عند تعريفه للحديث الحسن عنده: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسن» فإنما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا: كُل حديث يروىٰ، لا يكون في إسناده من يتهم بالكَذِب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروىٰ من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن[٢].

---

(١) انظر في ذلك كتب المصطلح كلها ومن ذلك «التقييد والإيضاح» ص٨٣، «وفتح المغيث» (١: ٢٩٩)، و«النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢: ٤٣٧-٤٥٨)، و«أسباب الاختلاف» ٣٤٤، وانظر أيضاً «النهاية في الغريب» (شذذ) (٢: ٤٥٣)، و(فذذ) (٣: ٤٢٢).

(٢) «العلل» المفرد بآخر «الجامع» (٥: ٧١١)، ومع «تحفة الأحوذي» (٤: ٤٠٠)، ومع شرح ابن رجب (٢: ٦٠٦).

وقد فسر الحافظ ابن رجب كلمة «شاذ» عند الترمذي بقوله: «والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه»[١].

قُلت: الظاهر أن الترمذي حين تكلم علىٰ الحسن لغيره قال هذا الكلام، وهو يريد أن الحديث الحسن لغيره إذا رواه راوٍ غير متهم بالكَذِب ـ عمداً ولا وهماً ـ وجاء من غير وجهٍ نحوه، ولم يكن متن الحديث شاذاً مخالفاً لما روىٰ الثقات.

فكلمة «شاذ» هنا ـ والله أعلم ـ لا صلة لها بالثقات أصلاً في كلام الترمذي وإنما هي في حيز الضعفاء والمجهولين والمستورين الذين لم يتهموا بالكَذِب، ولم يرووا منكراً في المتن.

وعند التطبيق العملي، ظهر مصداق ما فهمت من قول الترمذي، وستأتي أمثلة ذلك موضحة.

بقي أن أشير إلىٰ أن أهل الحديث يقولون: إن مقابل الحديث المنكر: المعروف، ومقابل الحديث الشاذ: المحفوظ، قال الحافظ ابن حجر: «فإن خولف ـ أي الراوي ـ بأرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عددٍ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات؛ فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله ـ وهو المرجوح ـ يقال له: الشاذ»[٢].

قُلتُ: فالشاذ إذن غير محفوظ.

وإذا كان الترمذي لم يستعمل مصطلح «شاذ» فقد استعمل مصطلح «غير محفوظ» وهو الشاذ في الاصطلاح، وإن كان استعماله مصطلح «شاذ» بأوسع مما عرفه به الشافعي بقوله: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقَة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقَة حديثاً يخالف فيه الناس»[٣].

وعليه فقد استعمله الترمذي استعمالاً يشمل «الشاذ والمنكر» أو استعمالاً يشمل كُل ما يندرج تحت المخالفة وتفرد الضعفاء ومن يلتحق بهم.

---

(١) «شرح ابن رجب» (٢: ٦٠٦).

(٢) «نزهة النظر» ص٤٩.

(٣) «الكفاية» للخطيب ص٢٢٣، و«المعرفة» للحاكم ص١٤٨.

وقد أطلق الترمذي مصطلح منكر ثماني مرات في كتابه «الجامع» بينما أطلق مصطلح «غير محفوظ» في ثمانية وعشرين موضعاً هي: (٢٠٣، ٢٤١، ٢٩٠، ٣١٦، ٣٨٦، ٥٩٢، ٦٤٤، ٦٩٤، ٧١٩، ٧٢٠، ٨١٥، ٨٤٩، ٨٥٢، ١٠٠٩، ١٠٢٤، ١٠٨٤، ١١٢٨، ١١٠٤، ١١٥٠، ١١٥٣، ١٣٥٦، ١٣٦٠، ١٧٠٥، ٢٤٩٦، ٢٥٥٤، ٢٥٦٧، ٣١٦٣، ٣٢٣٥) اهـ.

ويحسن استعراض بعض هذه المواضع، مع التعليق الموضح غرض الإمام الترمذي.

١ ـ (٢٠٣) قال: روىٰ حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن بلالاً أذن بليل، فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام.

ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روىٰ عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا، حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم».

ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنىٰ، إذ قال رسول الله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل»؛ فإنما أمرهم فيما يستقبل. . .، ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل: إن بلالاً يؤذن بليل.

قال علي ابن المديني: حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة[1] اهـ.

قلتُ: الحديث الذي قال عنه الترمذي صحيح أو حسن صحيح، رواه الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً، ورواه عُبيد الله بن عمر العُمري عن نافع عن ابن عمر به مثله.

ورواية حماد عن أيوب عن نافع مخالفة في متنها مخالفةً تامة، وحماد بن سلمة ـ وإن كان ثقة ـ فقد خالف من هم أوثق منه وأكثر عدداً ـ معاً ـ فالحديث شاذ غير محفوظ.

---

(١) «جامع الترمذي» (١: ٣٩٥).

٢ ـ (٢٤١): قال رویٰ إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة بن غزية عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ. . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل، وعمارة بن غزية لم يدرك أنس ابن مالك» اهـ.

قلتُ: أخرج هذا الحديث من طريق طعمة بن عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس مرفوعاً، وأخرجه من طريق حبيب بن أبي حبيب البجلي موقوفاً، وأخرجه من طريق عمارة بن غزية عن أنس عن عمر مرفوعاً، فجعله عمارة من مسند عمر، فمرة مرفوع ومرةً موقوف، ومرةً منقطع مرسل؛ لأن عمارة لم يدرك أنساً.

والحق أن طرق هذا الحديث كلها غير صحيحة، وقد خالف عمارة بن غزية الرواة عن أنس فجعله عن عمر، ومثله لا تحتمل منه الزيادة، فحديثه شاذ غير محفوظ، لأن تفرد مثله لا يحتمل، ولأنه لم يسمع من أنس، والله أعلم.

٣ ـ (٣١٦) أخرج حديث مالك بن أنس، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ. . . الحديث، ثم قال: «وحديث أبي قتادة حديث حسن صحيح، وقد رویٰ هذا الحديث محمد بن عجلان وغير واحد عن عامر بن عبد الله بن الزبير، نحو رواية مالك بن أنس.

ورویٰ سهيل بن أبي صالح هذا الحديث عن عامر عن عمرو بن سليم عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، وهذا حديث غير محفوظ، والصحيح حديث أبي قتادة» اهـ.

قلتُ: سهيل وإن كان من الثقات إلا أن حفظه تغير بأخرة[١]، وقد خالف مالكاً ومحمد بن عجلان وغير واحد، فحديثه شاذ أو منكر.

أما أنه شاذ فلا خلاف، وأما أنه منكر، فلأن صنيع الذهبي الحكم علىٰ مخالفات الصدُوق بالنكارة وقد نص علىٰ هذا في غير موضع من «الميزان».

---

(١) انظر ترجمته في «الميزان» (٢: ٢٤٣)، «التقريب» (٢٦٧٥).

ومفهوم الترمذي وسائر علماء الحديث المتقدمين يعدون مثل سهيل بن أبي صالح ثِقَة، فإطلاق اسم الثقَة يشمله عندهم، فيكون حديثه شاذاً لا منكراً بهذا الاعتبار.

٤ ـ (٦٩٤) أخرج من طريق سعيد بن عامر الضبعي، عن شعبة، عن عبد العزيز ابن صهيب، عن أنس بن مالك. . . مرفوعاً، ثم قال: «حديث أنس لا نعلم أحداً رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر، وهو حديث غير محفوظ ولا نعلم له أصلاً من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس.

وقد روىٰ أصحاب شعبة هذا الحديث عن شعبة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي ﷺ، وهو أصح من حديث سعيد بن عامر.

وهكذا رووا عن شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان، ولم يذكر فيه شعبة عن الرباب ـ يعني من هذا الطريق ـ . . .

والصحيح ما رواه سفيان بن عيينة والثوري وغير واحد عن عاصم الأحول عن حفصة عن الرباب عن سلمان بن عامر.

وابن عون يقول عن أم الرائح بنت صليع عن سلمان بن عامر رضي الله عنه والرباب: هي أم الرائح» اهـ.

قُلتُ: الحديث المحفوظ هو حديث الصحابي سلمان بن عامر رضي الله عنه والقدر المتفق عليه بين الرواة عن شعبة ومتابعيه هو هذا، ولم يختلفوا إلا في دخول الرباب في سند الحديث أو سقوطها منه.

وسعيدُ بن عامر الضبعي قد خالف أقرانه عن شعبة، ناهيك عن متابعة الثوري وابن عيينة وابن عون له، فرواية سعيد بن عامر شاذة غير محفوظة.

٥ ـ (١٠١٠) أخرج من حديث محمد بن بكر البُرْساني، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام

الجنازة، وقال: «حديث أنس في هذا الباب غير محفوظ، سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه محمد بن بكر.

وإنما يروىٰ هذا الحديث عن يونس عن الزهري أن النبي ﷺ. . . الحديث.

قال محمد: هذا أصح» اهـ.

قلتُ: محمد بن بكر البرساني[1] لا يحتمل من مثله وصل المراسيل، فكان حديثه غير محفوظ يعني إنه شاذ.

هذه خمسة نماذج أطلق فيها الترمذي مصطلح «غير محفوظ» ويعني بها أخطاء الثقات ومخالفتهم من هو أوثق منهم، أو أكثر عدداً: إما في رفع موقوف، أو وصل مرسل، أو في إبدال سند بآخر وهماً، وهذه كلها تنطبق علىٰ مفهوم الحديث الشاذ عند المحدثين.

وقد أطلق الترمذي المصطلح نفسه: «غير محفوظ» علىٰ أحاديث رواةٍ ضعفاء خالفوا فيها ثقةً، أو ثقات، أو انفردوا بما لا يُحتمل من مثلهم التفرد به، وهذه المعاني تنطبق علىٰ الحديث المنكر.

وسوف أذكر عدداً من النماذج الدالة علىٰ هذا، تاركاً التقصي لمن أراده وراء أرقام الأحاديث التي ذكرت آنفاً.

١ ـ (٨٥٢) أخرج حديث عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «اغتسل رسول الله ﷺ لدخوله مكة بفخّ»، ثمَّ قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غير محفوظٍ، والصحيح ما روىٰ نافع عن ابن عمر: أنه كان يغتسل لدخول مكة. . .، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث، ضَعَّفَه أحمد ابن حنبل، وعلي ابن المديني وغيرهما، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديثه» اهـ.

---

(١) ترجمه في «التقريب» (٥٧٦٠).

قُلت: فهذا حديث غير محفوظ، خالف فيه عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم الحفاظ، فرفع ما حقه الوقوف، فحديثه منكر لا شاذ.

٢ ـ (١٣٦٠) أخرج حديث سويد بن عزيز، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ استعار قصعة، فضاعت فضمنها لهم، ثم قال: «هذا الحديث غير محفوظ وإنما أراد ـ عندي ـ سويد الحديث الذي رواه الثوري، وحديث الثوري أصح».

قُلت: حديث الثوري عن حميد عن أنس في قصة كَسر عائشة رضي الله عنه القصعة (١٣٥٩).

وسويد بن عبد العزيز السلمي (ت ق) قال عنه الترمذي: كثير الغلط[1]، وقال عنه الحافظ في «التقريب» (٢٦٩٢): ضعيف، فمثله إذا خالف الثوري كان حديثه مُنكراً لا شاذاً.

٣ ـ (٣١٦٣) أخرج حديث صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: لما قفل رسول الله ﷺ من خيبر. . . الحديث، في قصة النوم عن صلاة الفجر. . .

ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غير محفوظ، رواه غير واحد من الحفاظ عن الزهري عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ ولم يذكروا فيه: عن أبي هريرة وصالح بن أبي الأخضر يضعف في الحديث، ضعفه يحيىٰ بن سعيد القَطّان وغيره من قبل حفظه» اهـ.



---

(١) «العلل الكبير» للترمذي رقم (٣٢٢).

المطلب الثاني

الحديث المنكر وتطبيقاته في جامع الترمذي

قدمت أن من العلماء من يسوي بين الشاذ والمنكر في الدلالة وفي المآل، وكلام أبي عمرو ابن الصلاح قريب من النص في هذا حيث يقول: «إن كان المنفرد به ـ أي الحديث ـ غير بعيد من درجة الحافظ المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نعده من قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك؛ رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذّ المنكر، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف» اهـ[(١)].

وقال أيضاً: «إطلاق الحكم علىٰ التفرد بالرد والنكارة أو الشذوذ؛ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيّناه في الشاذ، وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين، علىٰ ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه. . . والله أعلم»[(٢)].

وقال الحافظ في نكته علىٰ ابن الصلاح: «هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادفان، والتحقيق خلاف ذلك علىٰ ما سنبينه بعد»[(٣)]، ثم قال في مبحث «المنكر»: وأما قول المصنف: والصواب التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ؛ فليس في عبارته ما يفصل أحد النوعين عن الآخر، نعم هما مشتركان في كون كل منهما علىٰ قسمين، وإنما اختلافهما في مراتب الرواة:

---

(١) «التقيد والإيضاح» ص٨٦.

(٢) ما سبق ص٨٧.

(٣) «النكت» (٢:٤٥٨).

فالصدوق إذا تفرد بشيءٍ لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف مَنْ هذا صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكراً، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته.

وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعّف في بعض مشايخه دون بعض، بشيء لا متابع له ولا شاهد؛ فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني، وهو المعتمد علىٰ رأي الأكثرين.

فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلاً منهما قسمان يجمعها مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة.

وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصه: «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث علىٰ رواية غيره من أهل الحفظ والرضىٰ خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله».

قلتُ ـ والقائل الحافظ ـ : «فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلىٰ هذا رواية المتروك عند مسلم تسمىٰ منكرة، وهذا هو المختار، والله أعلم. . .»[١] اهـ.

هذا ما قاله الحافظ ابن حجر[٢] وذاك ما قاله الحافظ ابن الصلاح، وهذا يعني أن حد المنكر وحد الشّاذ غير متفق عليهما، حتىٰ عصر الحافظ ابن حجر فضلاً عن الفروق المدعاة بينهما.

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصَّلاح» (٢: ٥٨-٥٤٩)، و«صحيح مسلم» (١: ٧)، و«فتح المغيث» (١: ٣٤-٢٣٦).

(٢) ونحن لا نسلّم بما قال، فالنصّ ظاهر في أنّ مطلق المخالفة؛ تجعل حديث المخالف منكراً، ومسلم لم يتعرّض إلىٰ وصف الراوي بضعف، أو ترك، أو غير ذلك وهذا تسمّح من الحافظ غير سديد، ولمناقشة هذا الكلام مقام غير هذا.

وهذا يقودنا إلىٰ ضرورة تتبع صنيع المتقدمين، للوقوف علىٰ تطبيقاتهم في الحديث الشاذ والحديث المنكر، ولا يجوز أن نحكم على المتقدمين، بما رآه المتأخرون وبعد هذا يمكن لنا أن نفهم أين يتنزل كلام الترمذي وصنيعه منه؟

أطلق الترمذي مصطلح «منكر» ثماني مرات فقط في كتابه «الجامع» علىٰ الأحاديث ذات الأرقام الآتية: (٧٨٩، ١٧٨٢، ١٨٥٦، ٢٥١٧، ٢٦٩٩، ٢٧١٣، ٣٧٢٣، ٣٨٦٦).

واستعراض هذه الأحاديث جميعها هو سبيلُ توضيح دلالة كلمة «منكر» عند الترمذي، مع التذكير بأن مباحث زيادات الرواة والاضطراب الآتية، وما تقدم في مباحث الوصل والإرسال والوقوف والرفع والانقطاع والاتصال، كلها ذات صلة وثيقة بالحديث الشاذ والحديث المنكر، بل يسعنا بعد ترجيح أحد الحديثين علىٰ الآخر الحكم علىٰ الراجح بأنه محفوظ أو معروف، والحكم علىٰ المرجوح بأنه شاذ أو منكر.

١ ـ (٧٨٩) أخرج من حديث أيوب بن واقد الكوفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نزل علىٰ قوم، فلا يصومَن تطوعاً إلا بإذنهم»، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روىٰ هذا الحديث عن هشام بن عروة، وقد روىٰ موسىٰ بن داود، عن أبي بكر المَدني عن هشام بن عروة به نحواً من هذا. . .، وهذا حديث ضعيف أيضاً، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث، وأبو بكر المَدني الذي روىٰ عن جابر بن عبد الله اسمه الفضل بن مبشر، وهو أوثق من هذا وأقدم» اهـ.

قُلت: لم ينص الترمذي علىٰ مخالفة قط، وإنما نفىٰ أن يكون روىٰ هذا الحديث ثقة عن هشام، وهذا يشيرُ إلىٰ أن أيوب بن واقد ليس بثقة عند الترمذي، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر في ترجمته من «التقريب» (٦٣٠): متروك، مع الإشارة إلىٰ أن الترمذي لم يضعفه صراحة في أي من كتبه.

ومتابعةُ أبي بكر المدني الضعيف لهذا المتروك لا ترفع الحديث، فيبقىٰ الحديث مُنكراً.

وهذا الاطلاق من الترمذي ههنا يقع علىٰ القسم الثاني من قِسمي المنكر وهو انفراد غير الثقة بحديث، ويحسن التذكير بأن رأي الترمذي مِثل رأي مسلم، فرواية المتروك تعد منكرة عندهما.

٢ ـ (١٧٨٢) أخرج من حديث عبد الله بن بُسر قال: سمعت أبا كبشة الأنماري يقول: كانت كِمام أصحاب رسول الله ﷺ بُطحاً، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث منكر وعبد الله بن بسر بصري، هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيىٰ بن سعيد وغيره» اهـ.

قُلت: هذا الحديث كسابقه، لكن المتفرد به ضعيف لا متروك.

٣ ـ (١٨٥٦) أخرج من حديث عنبسة بن عبد الرحمٰن القُرشيّ، عن عبد الملك ابن علاق، عن أنس. . .الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعف في الحديث، وعبد الملك مجهول».

٤ ـ (٢٥١٧) أخرج من حديث المغيرة بن أبي مرة السدوسي قال: سمعت أنس ابن مالك. . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «قال عمرو بن علي: قال يحيىٰ: هذا عندي حديث منكر. . .، قال: وهذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه» اهـ.

قُلت: المغيرة مجهول أو مستور، قاله في «التقريب» (٦٨٤٩).

٥ ـ (٢٦٩٩) أخرج من حديث عنبسة بن عبد الرحمٰن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر. . . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث مُنكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول: عنبسة بن عبد الرحمٰن ضعيف في الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث» اهـ.

٦ ـ (٢٧١٣) أخرج من حديث حمزة بن عمرو النصيبي، عن أبي الزبير، عن جابر... الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: هذا حديث منكر، لا نعرفه عن أبي الزبير، إلا من هذا الوجه، وحمزة هو عندي: ابن عمرو النصيبي، وهو ضعيف في الحديث» اهـ.

٧ ـ (٣٧٢٣) أخرج حديث محمّد بن عمر الرومي عن شرك عن سلمة بن كهيل... الحديث، ثمَّ قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ منكر، وروىٰ بعضُهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات، عن شريك...» اهـ.

قُلت: الرومي لين الحديث، قاله الحافظ في «التقريب» (٦١٦٩).

٨ ـ (٣٨٦٦) أخرج حديث النضر بن حماد عن سيف بن عمر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع... الحديث، قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن عمرو إلا من هذا الوجه، والنضر مجهول وسيف مجهول» اهـ.

هذه الأحاديث الثمانية هي جملة الأحاديث التي أطلقَ عليها الترمذي مصطلح «حديث منكر».

وخلاصة دلالة هذا المصطلح عنده: أن حديث الموصوف بلين الحديث والضعيف، والمستور، والمجهول، والمتروك يقال له: «حديث منكر»، متىٰ تفرد به راويه أو تابعه عليه مثلُه ممن لا يصلح جابراً.

فالترمذي لم يقع كلامه علىٰ مخالفة قط، كما كان كلامهُ في الحديث الشاذ.

وبالعودة إلىٰ الشواهد التي ذكرتها في مبحث الشاذ وإلىٰ هذه الشواهد، يمكننا القول ـ بكل تأكيد ـ : إن الحديث الشاذ عند الإمام الترمذي: هو الحديث الذي يخالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً، سواء كان الراوي المخالف ثقة أم ضعيفاً، ويطلق عليه الترمذي مصطلح «غير محفوظ».

أما إذا تفرد من لا يقبل حديثهُ في المتابعات، فيكون حديثه منكراً، وعليه فلا يجوز أن نُلزم الترمذي وغيره من المتقدمين بما حدّ به المتأخرون الشاذ والمنكر وغيرهما، والله أعلم.

المطلب الثالث

الحديثُ المضطرب وتطبيقاته في جامع الترمذي

إنَّ الاضطراب في غالب الأحيان اختلافٌ بين الرّواة في رواية حديثٍ، وأحياناً يكونُ في اختلال ضبط الراوي نفسه في روايته الحديث.

ويحسنُ أن نعرّف بالحديث المضطرب ـ أوّلاً ـ ثمَّ نعقّب بما نراه مناسباً.

والحديثُ المضطرب عند المحدّثين هو: «الحديثُ الذي يرويه راوٍ واحد أو أكثر علىٰ أوجهٍ مختلفةٍ متساويةٍ في قوة الرواة، ويتعذر الجمع بين تلك الأوجه»[١].

وهذا يعني أن الاضطراب لا يتحقق إلا بشرطين اثنين بعد وقوع الاختلاف:

الأول: أن يكون الرواةُ المختلفون متساوين في القوة، فإذا كان أحد الراويين ـ مثلاً ـ أحفظ من الآخر وأوثق فحديثه هو الراجح، وحديث الآخر مرجوح، والراجح يسمىٰ محفوظاً، أو معروفاً، والمرجوح يسمى شاذاً، أو منكراً، وهذا أثر عن اختلاف درجة الحفظ.

والثاني: ألا يمكن الجمع بين الروايتين المتعارضتين سنداً أو متناً بما يزيل التعارض بينهما، فإذا أمكن الجمع؛ زال التعارض، وصارت إحدىٰ الروايتين متابعة للأخرى، أو موضحة لها أو قيداً علىٰ إطلاقها، ونحو ذلك[٢].

والاضطراب يكون في السند وهو الأكثر، ويكون في المتن وهو نادر، كما قال السخاوي[٣].

---

(١) «منهج النقد» ص٤٣٣-٤٣٤، و«التقييد والإيضاح» ص١٠٣، و«فتح المغيث» (١: ٢٧٤) فما بعد و«النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢: ٥٥١) فما بعد.

(٢) «منهج النقد» ص٤٣٤.

(٣) «فتح المغيث» (١: ٢٧٥).

قلتُ: هذا التعريف بتلك القيود يندر وجود مثال عليه، فضلاً عن أن يكون ظاهرة في الحديث النبوي يستحق أن يفرد له نوع من أنواع علوم الحديث «المضطرب».

وقبل أن أنتقل إلىٰ استعراض المواضع التي نص الترمذي علىٰ الاضطراب فيها يحسن أن أنقل نصاً وجيزاً للحافظ ابن حجر، ذا صلة فيما نحن بصدده.

قال رحمه الله: «الاضطراب: هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً، واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك لأنه: إن كان الرجل ـ يعني الذي أبدل ـ ثقة فلا ضير، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه، لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه، فتأمل ذلك»[1].

وقد أعلّ الترمذيُّ بالاضطراب خمسة عشر حديثاً تحمل الأرقام الآتية: (١٧، ٥٥، ٣١٧، ٤٠٨، ٩١٤، ١٠٣٢، ١١٧٧، ١٢٧٩، ١٣٨٤، ١٣٩٩، ١٤٥٢، ٢٠٩١، ٢٨٩٦، ٣٤٠٣، ٣٥٦٧).

وقد وقع الاضطراب في هذه الأحاديث علىٰ وجوه: من تعارض الوقف والرفع وتعارض الوصل والإرسال، وتعارض الاتصال والانقطاع، والاضطراب في سياقة الإسناد أو في تسمية الصحابي، وأحياناً وقع الاضطراب من الراوي نفسه أو من اختلاف الرواة عنه، وكان الاضطراب في الإسناد وهو الأكثر، وكان في المتن وهو نادر.

١ ـ (١٧) أخرج من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، ثم قال: «هكذا روىٰ قيسُ بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، نحو حديث إسرائيل.

وروىٰ زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله.

---

(١) «النكت» (٢: ٥٥١-٥٥٢).

ـ وروىٰ زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن الأسود ابن يزيد عن عبد الله.

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديث فيه اضطراب. . .

ـ سألت عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ: أيُّ الروايات في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقضِ فيه بشيء.

ـ وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا، فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأىٰ حديثَ زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله؛ أشبه، ووضعه في كتاب «الجامع».

قال أبو عيسىٰ: وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه علىٰ ذلك قيس بن الربيع. . .

وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأن سماعه منه بأخرة. . .، قال أحمد بن حنبل: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير، فلا تبال ألا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق. . .

قال أبو عيسىٰ: وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، ولا يعرف اسمه» اهـ.

قلت: اتفق الرواةُ علىٰ أن الحديث حديث عبد الله بن مسعود، واتفقوا علىٰ أنه دار على أبي إسحاق السبيعي، ثم اختلف الرواة عليه فيه، ولم يرجح الدارمي أياً من هذه الروايات عندما سأله الترمذي، ولم يخرج هذا الحديث في سننه، وإنما خرج حديث أبي هريرة وغيره في الاستنجاء بثلاثة أحجار رقم (٦٧٤).

ورجح البخاري رواية زهير وهي موصولة، وطول الحافظ في «فتح الباري» في ترجيح صنيع البخاري وأورد المتابعات المقوية لذلك[١].

---

(١) «فتح الباري» (١:٣٠٨-٣١٠).

ورجح الترمذي المنقطعة، يعني رجح ضعف الحديث.

وهذا يعني أن الاختلاف بين الرواة في هذا الحديث في ثلاث نواح:

الأولىٰ: في تعارض الانقطاع والاتصال.

الثانية: في اضطراب الشيخ نفسه في سماع حديثه.

والثالثة: في اختلاف الرواة عنه في ذلك.

ومع هذا وَصَفَ الحديثَ بالاضطراب الترمذيُّ والدارقطني وغيرهما، ورجح العلماء بين رواياته.

٢ ـ (٣٥٦٧) أخرج حديث عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد وعمرو بن ميمون، قال: كان سعد يعلم بنيه... الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «قال عبدالله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ: أبو إسحاق الهمداني مضطرب في هذا الحديث يقول: عن عمرو بن ميمون، ويقول عن غيره، ويضطرب فيه...» اهـ.

قلتُ: أورد الحافظ في «فتح الباري» أوجه اضطراب أبي إسحاق[1].

والذي يعنينا هنا هو أن أبا إسحاق قد اضطرب هو في هذا الحديث، واختلف الرواة عنه فيه نتيجة لذلك.

٣ ـ (٣٤٠٣) أخرج الترمذي من حديث شعبة عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة ابن نوفل، أنه أتىٰ النبي ﷺ... الحديث.

ثم قال أبو عيسىٰ: «روىٰ إسرائيل عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل عن أبيه، أنه أتىٰ النبي ﷺ.

ـ وروىٰ زهير هذا الحديثَ عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل عن أبيه عن النبي.. نحوه، وهذا أشبهُ وأصحُّ من حديث شعبة، وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق عنه في هذا الحديث...

---

(١) «فتح الباري» (١١: ١٧٩).

- وقد رويَ هذا الحديث من غير هذا الوجه، رواه عبد الرحمٰن بن نوفل عن أبيه عن النبي ﷺ، وعبد الرحمٰن هو أخو فروة بن نوفل. . .» اهـ. بتصرفٍ يسير.

قلتُ: رجَّح ههنا الترمذيُّ رواية فروة بن نوفل عن أبيه، لأن فروة لا تثبت له صحبةٌ، بل هو من التابعين، والصحبة لأبيه نوفل الأشجعي[1]، ناهيك عن اتفاق زهير وإسرائيل في روايتهما عن أبي إسحاق.

٤ - (١١٧٧) أخرج حديث الزبير بن سعيد عن عبد الله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده، قال: أتيتُ النبي ﷺ فقلتُ: يا رسول الله، إني طلقت امرأتي البتة، فقال: «ما أردت بها»؟ قلتُ: واحدة. قال: «والله؟» قلت: والله! قال: «فهو ما أردت».

ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب ويروىٰ عن عكرمة عن ابن عباس: أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً» اهـ.

قلت: لم يبين الترمذيُّ في «الجامع» أوجه الاضطراب، سوىٰ أنه أشار إلىٰ الاختلاف في المتن بين «البتة» و«الثلاث»، ولم يبين ذلك في «العلل الكبير» (١٧٥) أيضاً.

لكن أبا داود بيّن أوجه الاضطراب في السند وفي المتن، بما خلاصته:

رواه الشافعي عن عمه محمد بن علي بن شافع، عن عبيد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عُجَير بن عبد يزيد بن ركانة: أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة. . . الحديث.

ورواه الشافعي به عن نافع بن عجير عن ركانة بن عبد يزيد عن النبي ﷺ.

ورواه الزبير بن سعيد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده بمثل إسناد الترمذي ومتنه، إلا أنه جعله عبد الله بن علي بن يزيد، وليس عبد الله بن يزيد بن ركانة، كما هو اسمه عند الترمذي في «الجامع» و«العلل».

---

(١) «جامع الترمذي» (٥:٤٤٢)، و«التقريب» (٥٣٩١).

ثم قال أبو داود: «هذا أصح من حديث ابن جريج: أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً لأنهم أهل بيته وهم أعلم به.

وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس»[١].

أقول: العودة إلىٰ «السنن الكبير» للبيهقي تبرزُ الاضطراب الكبير في سند الحديث وفي متنه، وحديث ابن عباس أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» أيضاً، وقد بيّن ضعف الأسانيد في الحديثين.

وقول أبي داود: هذا أصحّ، ليس تصحيحاً للحديث كما يرىٰ العلامة ابن قَيِّم الجوزية في «تهذيب سنن أبي داود» له، ففيما قاله نظرٌ ليس هنا موضع بيانه[٢].

٥ ـ (١٢٧٩) أخرج من حديث عيسىٰ بن يونس عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر قال. . .، وساق الحديث مرفوعاً، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث في إسناده اضطرابٌ، ولا يصحُّ في ثمن السنَّوْر شيء.

وقد رُوِيَ هذا الحديث عن الأعمش عن بعض أصحابه عن جابر، واضطربوا علىٰ الأعمش في رواية هذا الحديث.

ورویٰ ابن فضيل عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه» اهـ.

قلتُ: هذا اضطراب في سياقه سند الحديث، فمرةً عن أبي سفيان عن جابر ومرةً عن الأعمش عن بعض أصحابه عن جابر، ومرةً عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة.

٦ ـ (١٣٨٤) أخرج من حديث أبي حصين عن مجاهد، عن رافع بن خديج قال: نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً. . .، يعني: كراء الأرض.

---

(١) «السنن» لأبي داود (٢: ٢٦٣-٢٦٤).

(٢) «السنن الكبرىٰ» (٧: ٣٣٩ و٣٤٢)، و«تهذيب السنن» لابن القيم (٦: ٢٩٢).

ثم قال أبو عيسىٰ: «حديثُ رافع بن خديج فيه اضطرابٌ، يرویٰ هذا الحديث عن رافع بن خديج عن عمومته، ويرویٰ عن ظهير بن رافع، وهو أحد عمومته، وقد روي هذا الحديث علىٰ رواياتٍ مختلفة. . . » اهـ.

قلت: بَيَّنَ الإمام مسلم أوجه الاضطراب في الحديث، فتنظر الأرقام (١٥٤٧) رقم فرعي: (١٠٦-١١٢)[١]، والذي يخلص من ذلك أن الرواة اضطربوا في نقل هذا الحديث عن رافع، لكن الثابت هو أن رافعاً حَدَّث بنهي النبي ﷺ عن كراء الأرض سواء كان هو السامع، أم كان عمّه، أم بعض عمومته، أم عمومته!

٧ ـ (١٠٣٢) أخرج من حديث إسماعيل بن مسلم المكي، عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الطفل لا يصلَّىٰ عليه، ولا يرث ولا يورث، حتىٰ يستهل».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث اضطرب الناس فيه:

ـ فرواه بعضهم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ مرفوعاً.

ـ ورواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابرٍ موقوفاً.

ـ وروىٰ محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر موقوفاً.

وكأن هذا أصح من الحديث المرفوع» اهـ.

قلت: الاضطرابات إذاً بين الرفع والوقف، والترجيحُ ممكن، وقد فعل الترمذي ذلك.

٨ ـ (٣١٧) أخرج حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيىٰ ابن عمارة المازني[٢]، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحَمّام» ثم قال أبو عيسىٰ: حديث أبي سعيد قد

---

(١) إن مسلماً والبخاري وسائر أصحاب الصحاح يخرجون طرقاً كثيرة للحديث، وألفاظاً متعددة للموازنةِ بين الراجح والمرجوح منها، وهذا في مسلم واضح، ويتضح الأمر نفسه عند البخاري بعد جمع الطرق من الأبواب المتفرقة.

(٢) ترجمته في «التقريب» (٥١٣٩)، والتوضيح من ثمة.

روي عن عبد العزيز بن محمد روايتين: منهم من ذكره عن أبي سعيد الخدري، ومنهم من لم يذكره ـ يعني أبا سعيد ـ وهذا حديث فيه اضطراب.

وروىٰ سفيان الثوري عن عمرو بن يحيىٰ عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً يعني مثل رواية الدراوردي التي ساقها الترمذي.

ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيىٰ عن أبيه، قال ـ يعني ابن إسحاق ـ: وكان عامةُ روايته عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، وكأن رواية الثوري أثبتُ وأصح مرسلاً.

قال أبو عيسىٰ: وفي الباب عن: علي، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وابن عباس، وجابر وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر، قالوا: إن النبي ﷺ قال: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» اهـ.

قلت: الترمذي أعلَّ الحديث من جهة السند بتعارض الوصل والإرسال، ورجّح المرسل، وأعلّه من جهة المتن بمخالفته لروايات هؤلاء الصحابة جميعاً.

ولم يرتض الشيخُ أحمد شاكر تعليل الترمذي هذا لتضعيف الحديث، ولا يتسع الوقت عندي لعرضه ومناقشته، والذي يعنينا هنا أن الترمذي رجح أحد طرفي الاضطراب في السند وفي المتن.

٩ ـ (١٣٩٩) أخرج من حديث إسماعيل بن عياش، عن المثنىٰ بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة بن مالك بن جعشم، قال: حضرت رسول الله ﷺ يُقِيْد الأب من ابنه، ولا يقيد الابن من أبيه، ثم قال أبو عيسىٰ: هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقة إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بصحيح، رواه إسماعيل بن عيّاش عن المثنىٰ بن الصباح، والمثنىٰ يضعف في الحديث.

وقد روىٰ هذا الحديثَ أبو خالد الأحمر عن الحجاج بن أرطأة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن عمر عن النبي ﷺ.

- وقد روي هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلاً وهذا حديث فيه اضطراب . . » اهـ.

قلتُ: في هذا الحديث اضطرابٌ في سياقته عن هذا الصحابي وذاك، واضطراب في الوصل والإرسال.

١٠- (٩١٤، ٩١٥) أخرج حديث همّام عن قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن علي، قال: نهىٰ رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها.

وأخرجه من طريق همام عن خلاس نحوه، ولم يذكر فيه: «عن علي».

قال أبو عيسىٰ: «حديث علي فيه اضطراب، وروي هذا الحديث عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عائشة: أن النبي ﷺ نهىٰ أن تحلق المرأة رأسها».

قلت: في هذا الحديث من الاضطراب ما في إسناد سابقه، إضافةً إلىٰ تعارض «الوصل والإرسال».

هذه عشرةُ نماذجَ مما أطلق الترمذيُّ فيه مصطلح «الاضطراب» والباقية لا تخرجُ عن هذا الإطار، تركتها للاختصار وخشيةَ التكرار.

وقد توضح من سياقتها - دون دراستها التفصيلية - أن ما حدّه علماء المصطلح المتأخرون من أمثال الخطيب البغدادي وابن الصلاح ومن جاء بعده في معنىٰ الحديث المضطرب وحقيقةِ الاضطراب؛ لا تنطبقُ علىٰ مثالٍ واحد من المواضع التي أطلق الترمذي فيها هذا المصطلح.

وقد ظهر لي أن حدّ الاضطراب عند الترمذي يعني مطلق اختلاف الراوي المدار، أو الرواة عنه في سياقة الحديث سنداً أو متناً، أو جميعهما معاً.

ويبدو لي أن الحافظَ ابن الصلاح تصوَّر المعنىٰ اللغوي في ظلال الفهم الأصولي، فحدّه بتعريفه الذي نقلته آنفاً، وقد يكونُ وجد بعض الأمثلة التي تؤيد فهمه من غير تتبع ولا استقراء لصنيع العلماء المتقدمين أو أحدهم، فجاء التعريفُ غير منطبقٍ علىٰ مفرداته بدليل أمثلته التي ساقها علىٰ الاضطراب فلم يسلّم له بها الحافظان العراقي وابن حجر، ورأياها لا تسعف في التدليل، والله أعلم.

المطلب الرابع

زيادات الرواة في الأسانيد والمتون

إن الذي يرفعُ يزيدُ علىٰ الذي يُوقف في الإسناد رجلاً وربما أكثر، وكذلك الذي يوصل المرسل أو يَصل المنقطع.

والذي يزيدُ المتن جملةً هو في الصورة الظاهرةِ مثل الذي يدرجُ كلاماً في متن الحديث.

لكن علماء الحديث اصطلحوا علىٰ إعطاء كلِّ حالةٍ من هذه الحالات اسماً خاصاً، جعله المتأخرون أحدَ أنواع علوم الحديث التي قاربت مئةَ نوعٍ، وقد تقدّم معنا مباحثُ عديدةٌ في هذه الكتاب.

وزياداتُ الرواةِ في الأسانيد المقصودةِ هنا هي ما يسميه العلماء: المزيد في متصل الأسانيد خاصةً، وزيادتهم في المتون هي ما يسمونه: زيادة الثقة في المتن دون أي زيادات أخرىٰ.

ويحسُن أن أتناولَ كلَّ قضيةٍ من هاتين القضيتين في مسألةٍ مستقلة:

المسألة الأولىٰ: المزيد في متصل الأسانيد:

المزيد في متصل الأسانيد هو: «أن يزيد راوٍ في الاسناد المتصل رجلاً لم يذكره فيه غيره»[1].

---

(١) «علوم الحديث» مع «التقييد والإيضاح» ص٢٤٦-٢٤٨، و«فتح المغيث» (٤: ٧٣)، و«منهج النقد» ص٣٦٤، وانظر الكلام علىٰ الزيادات عامة فيه ص٤٢٣، فما بعد.

وصورةُ المزيد بأيسر بيانٍ كأننا جئنا إلىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، فرأيناه روىٰ حديثاً، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب مثلاً، ثم رأيناه ـ يعني: يحيىٰ بن سعيد ـ روىٰ الحديثَ نفسه عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر مثلاً.

فننظر إن كان يحيىٰ قد سمع من علقمة بدليلٍ آخر؛ فنحكم للروايتين بالاتصال وتكون الروايةُ الأولىٰ من المزيد في متصل الأسانيد.

وإن كان يحيىٰ لم يسمع من علقمة؛ فتكونُ الروايةُ الأولىٰ متصلةً والثانيةُ منقطعةً، ثم ننظر: فإن كان الاختلافُ من يحيىٰ نفسه، فهو خللٌ في الحفظ، وهو نوع من الاضطراب.

وإن كان من بعضِ الرواة عنه، قمنا بعمليةِ الترجيح التي قدّمنا خطواتها في بداية هذا الفصل، والإمامُ الترمذيُّ وازن بين رواياتٍ كثيرة وَضَّحَ فيها تعارضَ الوصل والإرسال، والوقفَ والرفع، والاتصالَ والانقطاع، واختلافَ الرواة في الأسانيد، وهذا كلُّه ذو صلةٍ بزيادات الرواة كما تقدّم، لكنه لم يصرّح بقضية المزيد في متصل الأسانيد إلا في خمسةِ مواضع، استعمل فيها صيغةَ: «زاد بعضُهم في الإسناد رجلاً»، وكان قد حكم علىٰ حديثٍ بأنه «حسن صحيح» وعلىٰ آخر بأنه «حسنٌ»، وعلىٰ ثالث بأنه «حسنٌ غريب»، وسكتَ علىٰ حديثين فلم يحكُم عليهما بشيء.

واستعراضُ هذه المواضع جميعها يوضّح لنا مرادَ الترمذي من مصطلحه هذا، مع بعض الإضافات التوضيحية حين ينفع التوضيح.

١ ـ (١٥٧١): أخرج الترمذي من حديث الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشجع عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة، قال: بعثنا رسول الله ﷺ. . . الحديث.

ثم قال: «حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسن صحيح. . .، وقد ذكر محمد بن إسحاق بين سليمان بن يسار وبين أبي هريرة رجلاً في هذا الحديث، وروىٰ غيرُ واحد مثل رواية الليث وحديثُ الليث أشبه وأصح» اهـ.

قلت: رجّح الترمذيُّ عدمَ الزيادة، لأن الليثَ بن سعد أحفظُ من محمد بن إسحاق بن يسار.

لكن هذا الحديثَ يمكن أن يكونَ من المزيد في متصل الأسانيد من رواية ابن إسحاق، مع إثبات سماع سليمان من أبي هريرة [(١)].

٢ ـ (١٦٣٤) أخرج من حديث الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد أن شرحبيل بن السمط قال: يا كعب بن مرة: حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر. . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «وقد رويَ هذا الحديثُ عن منصور عن سالم، وأدخل بينه وبين كعب بن مرة في الإسناد رجلاً. . .» ولم يحكم علىٰ الحديث.

٣ ـ (١٩١٢) أخرج من حديث سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن عبد الرحمٰن عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: . . . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «وقد زادوا في الإسناد رجلاً» اهـ.

٤ ـ (٢١٩٤) أخرجَ حديث الليث بن سعد، عن عياش بن عباس، عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد أن سعد بن أبي وقاص قال: أشهدُ أن رسول الله ﷺ قال. . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: «وقد رويَ هذا الحديثُ عن سعد عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، وهذا حديثٌ حسن، ورویٰ بعضُهم هذا الحديث عن الليث وزادَ في الإسناد رجلاً» اهـ.

٥ ـ (٣٢٣٣) أخرج من حديث معمر، عن أيوب عن أبي قلابة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. . . الحديث، ثم قال أبو عيسىٰ: وقد ذكروا بين أبي قلابة وبين ابن عباس في هذا الحديث رجلاً، وقد رواه قتادةُ عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس عن النبي ﷺ. . . وهذا حديثٌ حسنٌ غريب من هذا الوجه. . .» انتهىٰ مختصراً.

---

(١) انظر ترجمته وثبوت سماعه في «تهذيب الكمال» (٢:١٠٥)، وانظر «تحفة الأشراف» (٨:٣٢٥).

قلت: هذه خمسةُ أمثلةٍ علىٰ المزيد في متصل الأسانيد في جامع الترمذي تبين لنا من عرضها الأمورَ الآتية:

١ ـ حكم الترمذي علىٰ ثلاثةِ أحاديثٍ بالصحةِ والحُسْن، وسكتَ عن الاثنين الآخرَيَن.

٢ ـ بَيَّن الترمذيُّ في موضع واحد الرجلَ المزيد في الإسناد وموضعَ الزيادة وبين في موضع آخر موضعَ الزيادة دون ذكر اسمِ الرجل المزيد وسكت علىٰ الباقي.

٣ ـ رجّح الترمذيُّ في الحديث الأول الروايةَ غير المزيدة، بينما رجّح في الحديث الثالث الروايةَ المزيدة، وسكتَ عن الترجيح في الأحاديث الباقية، والله أعلم.

المسألة الثانية: زيادة الثقة في الحديث:

تعرف زيادة الثقة: «بأن يروي أحدُ الرواة زيادةَ لفظةٍ أو جملةً في متن الحديث لا يرويها غيره»[1].

وللعلماء كلامٌ طويل الذيل في هذه القضية، وقد لخصت أقوالَ الحافظ ابن حجر في طليعة هذا الفصل في ذلك.

وقد قارنَ الترمذي بين رواياتِ الرواة في أكثر من سبعين موضعاً، وتكلَّم علىٰ أكثر من ألفِ حديثٍ في بيان علل شتىٰ فيها.

أما زيادات الرواة في المتون فقد تعرّض إليها في واحدٍ وثلاثين موضعاً، منها هذه المواضع الآتية: (٢٥٥، ٢٦٨، ٣٠٥، ٦٧٦، ٦٩٥، ٧٨٦، ٨٤٨، ٨٨٦، ١٠٢٩، ١٠٨٩)، وسأقتصرُ علىٰ ذكر خمسةِ نماذجَ أخرىٰ اخترتها لوضوح الزيادة فيها وتنصيصِ الترمذي عليها.

---

(١) «علوم الحديث» مع «التقييد» ص٩٢، و«فتح المغيث» (١: ٢٤٥-٢٥٣)، و«منهج النقد» ص٤٢٥.

١ ـ (٢١٢٩) أخرج من حديث الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة: أن النبي ﷺ دخل عليها مسروراً. . . في قصة مشابهة أسامة بن زيد لأبيه، ثم قالَ الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وقد روىٰ ابن عيينة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة، وزاد فيه «ألم تَري أن مجزِّزاً. . .»، وذكر الحديثَ كاملاً وفيه الزيادةُ، ثم قال: «هكذا حدثنا سعيد بن عبد الرحمٰن وغير واحد عن سفيان بن عيينة هذا الحديثَ عن الزهري عن عروة عن عائشة، وهذا حديثٌ حسن صحيح».

قلت: صحّح حديثَ الليث بن سعد، وقبل زيادةَ سفيان وصححها بالدرجة نفسها من الصحة.

٢ ـ (٢١٨٣) أخرجَ من حديث عبد الرحمٰن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن فرات القزاز، عن أبي الطفيل، عن حذيفةَ بن أَسِيد، قال: أشرف علينا رسولُ الله ﷺ ونحن نتذاكر الساعة . . . الحديث، في أشراطها، ثم قال أبو عيسىٰ:

روىٰ وكيع عن سفيان عن فرات نحوه، وزاد فيه: الدخان.

وروىٰ أبو الأحوص عن سفيان نحو حديث وكيع.

وروىٰ شعبة والمسعودي عن فرات القزاز نحوَ حديث ابن مهدي وزاد فيه: الدجال أو الدخان.

وروىٰ أبو النعمان الحكم العجلي عن شعبة عن فرات نحو حديث الطيالسي عن شعبة وزادَ فيه: «والعاشرة: إما ريحٌ تطرحهم في البحر، وإما نزول عيسىٰ بن مريم» الحديث، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، انتهىٰ باختصارٍ يسير.

قلت: يعني قَبلَ الترمذيُّ كلَّ هذه الزيادات لعدم منافاتها الأصلَ الذي اتفقوا عليه من جهةٍ، ولأنها زياداتُ ثقاتٍ حفاظ من جهة أخرىٰ[1].

---

(١) يحسن التذكير هنا بأننا نستنبط منهج الترمذي في قبول زيادة الثقة وعدمه، ولا يعني عدم مناقشتنا إيّاه في بعضها؛ إقراراً منّا بما ذهب إليه.

٣ ـ (٢٦١١) أخرج من حديث عباد بن عباد المهلبي، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس في قصة قدوم وفد عبد القيس. . ، ثم قال: هذا حديثٌ حسن صحيح، وأبو جمرة الضبعي اسمه نصر بن عمران، وقد رواه شعبة عن أبي جمرة أيضاً، وزاد فيه: أتدرون ما الايمان؟ شهادةُ أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وذكر الحديث» اهـ.

قلت: لم يصرّح بحكمٍ عقب الزيادة، لكنه يقبل زيادةَ شعبة عادةً، وهذه منها والله أعلم.

٤ ـ (٢٩٨٦) أخرج من حديث مروان بن معاوية ويزيد بن هارون ومحمد بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الحارث بن شبيل حدثنا في النهي عن الكلام في الصلاة. . . ، ثم قال أبو عيسى: وروىٰ هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد نحوه وزادَ فيه: ونهينا عن الكلام، وهذا حديثٌ حسن صحيح، اهـ باختصار يسير.

قلت: هذا هشيم زادَ علىٰ ثلاثةٍ من أقرانه؛ فصحّح الترمذي حديثَهم وزيادته جميعاً.

٥ ـ (٣٩٤٨، ٣٩٤٩) أخرجَ من حديث عبد الرحمٰن بن مهدي: حدثنا شعبة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «أَسْلَم: سالمَها الله، وغفار: غفرَ الله لها»، قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ حسن صحيح.

وروىٰ مؤمل عن سفيان عن عبد الله بن دينار نحو حديث شعبة، وزاد فيه: «وعصية: عصتِ اللهَ ورسوله» وهذا حديثٌ حسن صحيح اهـ[1].

قلت: في هذا القدر من الأمثلةِ كفايةٌ للوقوف علىٰ صنيع الحافظ الترمذي في قبول زيادةِ الثقة وأن مذهبه هو مذهب شيخه البخاري الذي نقلته آنفاً، وقد تناولتُ مسألةَ زيادة الثقة عند حديثي علىٰ مفهوم «الغريب» عند الترمذي من الوجهة النظرية ونقلتُ كلامَ الترمذي بتمامه ثمّةَ، فانظره فإنه متمم لما ههنا، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر تصحيح حكم الترمذي في «تحفة الأشراف» (٥: ٤٥٢ و٤٥٦).

الفصل الرابع

أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه «الجامع»

تمهيد: نظرة عامة في أحكام الترمذي.

المبحث الأول: أحكام الصحة العليا (أصح - حسن صحيح - حسن صحيح غريب).

المبحث الثاني: إطلاق الترمذي حكم (صحيح).

المبحث الثالث: إطلاق الترمذي حكم (حسن).

المبحث الرابع: إطلاق الترمذي حكم (حسن غريب).

المبحث الخامس: إطلاق الترمذي حكم (جيّد).

المبحث السادس: إطلاق الترمذي حكم (غريب).

المبحث السابع: إطلاق حكم (لا نعرفه إلا من هذا الوجه) ونحوه.

المبحث الثامن: مصطلحات الترمذي في الحكم علىٰ الأسانيد.

تمهيد

إنّ الخوضَ في هذا الموضوع جللٌ عسير، وإن البتَّ في دلالات المصطلحاتِ التي أطلقها الترمذيُّ في تقويم أحاديث كتابه لا يستقيم إلا بعد تخريج أحاديثِ الكتاب المسندةِ والمعلقة وشواهد الأبواب، لكن تعرضي لهذا الأمر هنا بمنزلة تسجيل إحصائيةٍ استقرائيةٍ لعدد مصطلحات الترمذي في أحكامه علىٰ كتابه.

وإن المتتبعَ لكتبِ علوم الحديث «المصطلح» يجدُها تناولت بالتفسير أو العرض عدةَ ألفاظٍ من أمثال: «حسن صحيح»، و«صحيح»، و«حسن»، و«غريب»، لأنها الركائز الأصلية لمصطلحاتِ الترمذي المركبة في أحكامه علىٰ الأحاديث.

وعند محاولةِ تفسيرها كان كلامُهم لا يدلُّ علىٰ استقراءٍ ولا تتبعِ البتة، وإنما يدلُّ في الغالب علىٰ محاولةِ تفسير المصطلح من عدةِ شواهد، وهذا منهم ـ في تقديري ـ استغناءٌ عن أحكام الترمذي الغامضة بأحكامِ غيرِهِ من الحفّاظ.

أما التخصُّص في دراسةِ الترمذي فيوجبُ التعرضَ لمثل هذه التفاصيل الدقيقة ومحاولةَ الوصولِ إلىٰ نتائج صحيحة تبنىٰ علىٰ استقراءٍ دقيق.

والاستقراءُ الدقيق هذا أوصلنا إلىٰ أن الترمذيَّ حكم علىٰ أحاديث كتابه بستّة وتسعين مصطلحاً ـ إن جاز هذا الإطلاق ـ منها ما استعمله مرةً واحدة، ومنها ما استعمله مراتٍ، ومنها ما استعمله مئاتِ المرات، ومنها ما استعمله ألفاً وستمئة وإحدىٰ وأربعين مرة.

وقد نظرتُ في هذه الإطلاقات الكثيرة، فرأيت من الممكن ـ إن لم يكن من الواجب العلمي ـ تقسيمها إلىٰ وحداتٍ موضوعية، حتىٰ تندرجَ مثل هذه الإطلاقات التي قالها الترمذي مرةً واحدة تحتَ وحدةٍ موضوعية تنتظمها وأشباهها، لأنّ من الخطأ الاعتقادُ أنَّ إطلاقات المتقدمين كانوا يريدون بها الاصطلاح بمعناه الدقيق.

ويحسُن عرضُ أمثلةٍ علىٰ هذا الكلام حتىٰ لا يظل دعوىٰ غيرَ مدلَّلٍ علىٰ صحتها.

أطلق الترمذيُّ مصطلح: «أحسن وأصح» مرةً واحدةً علىٰ الحديث (٢١٠١) وأطلق مصطلح: «أصح وأحسن» مرةً واحدة علىٰ الحديث (٨٥).

وقد كان المفضَّل والمفضَّل عليه في كلٍّ؛ طريقين لحديث واحد، كان الطريقان في الحديث (٨٥) ضعيفين فرجَّحَ إحدىٰ الطريقين علىٰ الأخرىٰ.

وكان المفضَّل عليه في الحديث (٢١٠١) إسنادٌ فيه راوٍ مبهم، بينما حكم علىٰ الإسنادِ المفضَّل بأنه حسن صحيح.

وأطلق مصطلح: «أصحُّ شيءٍ في هذا الباب وأحسن»، أربعَ مراتٍ علىٰ الأحاديث: (١، ٣، ٥، ٣٢)، ومصطلح: «أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصح» خمس مرات: (٨، ١٢، ٤٢، ٤٤، ١٢٠).

وكان استعمالُه هذين المصطلحين واحداً تقريباً: «أصح شيء وأحسن»، مثل قوله: «أحسن شيء وأصح».

فجمعُ النظير إلىٰ نظيره يقرب علينا كثرةَ الإطلاقات المتشابهة، ويزيدنا ثقة بصحة النتائجِ التي نتوصَّل إليها.

ومن الشائعِ في كتب المصطلح أن صيغةَ «أفعل» التفضيل في باب التعديل هي أعلىٰ صيغِ هذه المرتبة ـ وسيأتي ـ.

وذهب صاحبُ «الرفع والتكميل» وغيره إلىٰ أن صيغةَ «أصح» و«أحسن» قد يقابلها الصحيح والحسن، وهذا تقسيمٌ عقليٌّ محضٌ لا يعرفُه أهل الحديث، كما سترىٰ.

ولهذا أدرجتُ صيغَ «أفعل» التفضيل في بدايةِ مصطلحاتِ دائرة الصحة العليا، لا اعتقاداً مني بذلك وإنما تمشّياً معَ ما هو شائع، لنقدِه وتفنيدِه في موضعه من الدرس الحديثي المعتاد.

وباستقراءِ أحكامِ الترمذي علىٰ أحاديثِ كتابه وجدتها بلغت ستةً وتسعين حكماً تتقارب دلالاتُ بعضِها، وتتباعد دلالات بعضها الآخر.

ورأيتُ من المناسب أن أعرضَ هذه الأحكامَ عرضاً سريعاً يتناسبُ مع أهداف هذه الدراسة، مشيراً إلىٰ أرقام الأحاديث التي أطلقَ عليها الترمذيُّ تلك الأحكام إذا كان عدد أحاديثها قليلاً، أما الأحكامُ التي كان عدد أحاديثها كبيراً فقد أعددتُ لها ملحقاً في آخر الكتاب، تحت عنوان: ملحق أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه «الجامع».

وهذا العرض السريع الذي أشرت إليه يأتي توا:

١ ـ «أثبت وأصح» (٦٤٤)، وقال عقب الأصح: حسن غريب.

٢ ـ «أحسن» (٧٣٢) قال: روايةُ شعبة أحسن، مع أنه قال: في إسناده مقال، و(٨٤٦) قال: هذا أحسنُ حديثٍ رويَ في هذا الباب وأقيس، مع أنه قال: المُطَّلِبُ لا نعرف له سماعاً عن جابر، يعني: أن الحديثَ منقطع.

٣ ـ «أصح» (٣١) موضعاً.

٤ ـ «أحسن وأصح» حديث (٢١٠١).

٥ ـ «أصح وأحسن» حديث (٨٥).

٦ ـ «أحسن شيء في هذا الباب وأصح» (٨، ١٢، ٤٢، ٤٤، ١٢٠).

٧ ـ «أصح شيء في هذا الباب وأحسن» (١، ٣، ٥، ٣٢).

٨ ـ «أصح وأوصل إسناداً» حديث (٧٥٦).

٩ ـ «حديث فلان (الأعمش) أصح» حديث (١١٦).

١٠ـ «حديث أبي وائل عن حذيفة أصح» حديث (١٣).

١١ـ «أشبه وأصح» (٣٤٦).

١٢ـ «أشهر حديثٍ في الباب» (٢٤٢).

١٣ـ «حديثٌ مشهور» (١٧٩٦).

١٤ـ «حديث مشهور غريب» (١١٩٣).

١٥ـ «حديث معلول» (٩٧، ١١١٩).

١٦ـ «تفرد به فلان» (شريك) (١٢٦).

١٧ـ «حديث أنكره وضعّفه فلان» (١١٠٢).

١٨ـ «حديث إسناده حسن صحيح» (٤٣، ٢٥٨٨).

١٩ـ «حديث إسناده صحيح» (١٢١٧، ١٩٠٣).

٢٠ـ «أجود إسناداً وأشهر» (٣٥٧)، وقال عقبه: حسن.

٢١ـ «أجود إسناداً وأصح» (٢٣٨)، وهو مكرر الحديث رقم (٣).

٢٢ـ «حديث جيد غريب» (٢٠٣٧).

٢٣ـ «حديث حسن» (٣١٢) حديثاً.

٢٤ـ «حسن الإسناد صحيح» (٣٦٥١).

٢٥ـ «حسن صحيح غريب» (٣٢١) حديثاً.

٢٦ـ «حديث حسن صحيح غريب، وإسنادُه جيد» (١١٨٨).

٢٧ـ «حسن صحيح» (١٦٤١) حديثاً.

٢٨ـ «حديث صحيح غريب حسن» (٢٦٢٨).

٢٩ـ «حديث حسنٌ غريب» (٥٥٧) حديثاً.

٣٠ـ «حديث حسن غريب، وإسنادُه ليس بمتصل» (١٥١٩، ٣٦٣٨).

٣١ـ «حسن جيد غريب» (١٩٧٢، ٢٠٣٥).

٣٢ـ «حديث صحيح غريب» (١٨) حديثاً.

٣٣ـ «حديث غريب صحيح» (١٦٢٠).

٣٤ـ «حديث صحيح» (٩٠) حديثاً.

٣٥ـ «والصحيح» (١٠) عشرةَ أحاديث.

٣٦ـ «الصحيح حديثُ فلان» (الزهري) (٤٩٤).

٣٧ـ «حديث ليس بإسناده بأس» (١٢٣، ١٧٩، ١١٤٣).

٣٨ـ «حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٢٧٤، ٣٦٨، ٦٠٥).

٣٩ـ «حديث حسن، إسناده ليس بذاك» (٢٩١٧).

٤٠ـ «حديث حسن، وإسناده ليس بمتصل» (٣١٤، ٢٧٩٥).
٤١ـ «حديث إسناده ليس بمتصل» (٢٦١، ٤٢٢، ١٣١٢، ٣٦٠١).
٤٢ـ «حديث لا نعرفه، وإسناده ليس بمتصل» (١٣٢٧).
٤٣ـ «حديث إسناده ليس بالقوي، وليس بمتصل» (٢٥٢٥).
٤٤ـ «حديث إسناده ليس بالقوي» (٣٦١٢).
٤٥ـ «حديث إسناده ليس بالقوي ولا يصح» (٧٢٦).
٤٦ـ «حديث إسناده ليس بذاك» (٣٧، ٢٤٥، ٣٤٥، ٣٨١، ٦٦٠).
٤٧ـ «حديث إسناده ليس بصحيح» (٦٣٨، ١٣٩٩، ١٨٩١، ٣٧٣٥).
٤٨ـ «حديث ضعيف» (٧٨٩، ١٩٩٧، ٢٥٩٩).
٤٩ـ «حديث ضعيف الإسناد» (٢٦٤٨).
٥٠ـ «حديث إسناده ضعيف» (٥٩، ٦١، ٥٠١، ٢٦٩٥).
٥١ـ «ضعّف محمدٌ هذا الحديث من قِبَلِ إسناده» (١٣٥).
٥٢ـ «ضعفه لحال إسناده» (٥٠١).
٥٣ـ «يضعّف هذا الحديث» (٨٦، ٥٩٨، ٧٣٩، ١٠١١).
٥٤ـ «حديث خطأ» (٨٩٢، ١٣٦٥).
٥٥ـ «حديث لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٢٠٩) أحاديث.
٥٦ـ «حديث لا نعرفه مرفوعاً» (٧١٨، ٧٣٠، ١١٩١، ١٤٦٠، ٢١٠٢).
٥٧ـ «حديث لا نعرفه مسنداً» (١٣٦٥).
٥٨ـ «حديث لا نعرفه، وإسناده مجهول» (١٩٥).
٥٩ـ «حديث إنما نعرفه من هذا الوجه» (٢٣٩٥، ٢٤٠٣، ٣٥٨٣).
٦٠ـ «حديث غريب» (٣٦٢) حديثاً.
٦١ـ «حديث غريب، في إسناده مقال» (٣٢٦٠).
٦٢ـ «حديث غريب منكر» (٣٧٢٣).
٦٣ـ «حديث غريب، وإسناده ضعيف» (٥٤، ٢٧١٤).

٦٤ـ «حديث غريب، وإسناده ليس بالقوي» (١٤).

٦٥ـ «حديث غريب، وإسناده ليس بالقوي، وهو منقطع» (٣٦٩٨).

٦٦ـ «حديث غريب، وإسناده ليس بذاك» (٨٠١، ٣٦٨٤).

٦٧ـ «حديث غريب، وإسناده ليس بصحيح» (٢٩٠٥، ٣٠٥٩).

٦٨ـ «حديث غريب، وإسناده ليس بمتصل» (١٧٤، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٣٢٢، ١٤٥٣، ٢٥٠٥).

٦٩ـ «حديث غريب، وإسناده مجهول» (٢٧٤٤، ٢٩٠٦).

٧٠ـ «حديث غريب، ولا يصح من قبل إسناده» (٣٥٤٩).

٧١ـ «حديث غريب، وإسناده ليس بالقائم» (١٧٨٤).

٧٢ـ «حديث ليس بالقائم، ولا يصح» (٥٣).

٧٣ـ «حديث غريب، وفي إسناده مقال» (٤٧٩، ٨١٢، ٣٠٣٩).

٧٤ـ «حديث في إسناده مقال» (٦٢٩، ٧٣٢، ١١٤٢، ١٤٥٦).

٧٥ـ «حديث أستغربه جداً» (٦١٤).

٧٦ـ «حديث غريب، وغير محفوظ» (٣٥٢٥).

٧٧ـ «حديث غير محفوظ» (٢٠٣، ٢٩٠، ٣١٦، ٣٨٦، ٦٩٤، ٧١٩، ٨٥٢، ١٠٠٩، ١٣٦٠، ٣١٦٣).

٧٨ـ «حديث غير محفوظ، وهو مرسل» (٢٤١).

٧٩ـ «حديث منكر» (٧٨٩، ١٧٨٢، ١٨٥٦، ٢٥٢١، ٢٦٩٩، ٢٧١٣، ٣٨٦٨).

٨٠ـ «حديث في إسناده اضطراب» (٥، ٥٥).

٨١ـ «حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح» (١٢٧٩).

٨٢ـ «حديث فيه اضطراب» (١٧، ٣١٧، ١٣٨٥، ٢٠٩١).

٨٣ـ «حديث قد اضطرب الناس فيه» (١٠٣٢).

٨٤ـ «حديث فيه اختلاف» (١١٠٢).

٨٥ـ «حديث لا يصح إسناده» (١٢٨١، ١٧٣٦، ٢٢٩٨).

٨٦ـ «حديث لا يصح إسناده، إسناده ضعيف» (٢٨٨٧).

٨٧ـ «حديث لا يصح من قبل إسناده» (١١١٧).

٨٨ـ «حديث لا يصح» (١٥٢٤، ٢١٠٩).

٨٩ـ «لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء» (٥٧، ٥٠١، ٥٠٩، ٦٣٧، ٦٣٨).

٩٠ـ «حديث ليس بصحيح» (٩٧).

٩١ـ «حديث ليس له إسناد صحيح» (٣٠٣٩، ٣٥٠٧).

٩٢ـ «حديث مرسل» (٢٤١، ٧٩٧، ١٢٣٤، ١٢٧٠، ١٤٤٦، ١٩٥٢، ٢٨٦٠، ٣٠٢٢، ٣٤٥٢، ٣٦٧١، ٣٨٢٢، ٣٨٤٦).

٩٣ـ «حديث مرسل، وهذا أصح» (١٧٠٥).

٩٤ـ «الحديث المرسل أصح» (١٠٠٩).

٩٥ـ «حديث مرسل، وفيه اضطراب» (١٣٩٩).

٩٦ـ «حديث هو شبه لا شيء» (٨٦).

هذه جملةُ أحكام الترمذي علىٰ أحاديثِ كتابه «الجامع»، حرَصتُ علىٰ ترتيبها موضوعياً قدر الإمكان، ليتعرف عليها مطالعُ هذا الكتاب من أخصر طريق وأقربه.

وسوف يأتي الكلامُ علىٰ بعضِها في هذا الفصل، وعلىٰ بعضِها عند تناول مباحث العلل بالدرس، وقد نتناول بعض المصطلحات في مواطن عديدةٍ من هذا الكتاب لاعتبارات متعددة، وليس ذلكَ من التكرار أبداً، والله المستعان.

❑ ❑ ❑



المبحث الأول

مصطلحات دائرة الصحة العليا

المطلب الأول

مصطلح «أفعل» التفضيل

مصطلحُ «أصحُ شيء في هذا الباب وأحسن»، قاله الترمذي عقب أربعةِ أحاديث أولها الحديث (١) عند الترمذي، ووافقه علىٰ إخراجه مسلمٌ وابن حبان وابن الجارود ممن شرط الصحة.

وقد رجّحه الترمذيُّ علىٰ حديث أبي هريرة الذي اتفق عليه الشيخان، ونازعه في ذلك العلامةُ المباركفوري في «تحفة الأحوذي» فقال: بل أصحُّ شيءٍ في هذا الباب هو حديثُ أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي، فإنه متفق عليه، وتابعه الشيخُ أحمد شاكر والدكتورُ بشار عواد علىٰ هذا الاعتراض، بناءً علىٰ قاعدة: «ما اتفق عليه الشيخان أقوىٰ مما انفرد به أحدهما».

وقد قال الحافظُ ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة المتفق عليه: «قوله: باب لا تقبل صلاة بغير طهور . . . ، هذه الترجمةُ لفظُ حديثٍ رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر، وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبيه، وله طرقٌ كثيرة لكن ليس فيها شيءٌ علىٰ شرط البخاري، فلهذا اقتصر علىٰ ذكرِهِ في الترجمة، وأوردَ في الباب ما يقوم مقامه»[1] اهـ.

---

(١) «الفتح» (١ : ٢٨٣).

وأقول: إن نظرَ الترمذي أسدّ من نظر المباركفوري، ومن تبعه لعدة أسباب:

الأول: أن عبد الله بن عمر أفقه وأورعُ وأطولُ صحبةً للنبي ﷺ من أبي هريرة رضي الله عنهما.

الثاني: أن مصعب بن سعد عربيٌّ قرشي مدني ملازمٌ عبدَ الله بن عمر وعلماءَ المدينة، وهمامُ بن منبه أَبْناويٌّ فارسي، سمع من أبي هريرة أحاديث.

الثالث: أن سماك بن حرب أدرك مصعب بن سعد إدراكاً بيناً مُثْبتاً، بينما أدرك معمرٌ همام بن منبه كبيراً قد سقط حاجباه، وفي بعض سماعه منه نظر، وسماك إنما ضُعِّفَ في عكرمة خاصة، وهذا ليس من حديثه عنه.

الرابع: روىٰ عن مصعب بن سعد علماء أجلاء من أمثال إسماعيل السدي وسماك بن حرب، وطلحة بن مصرف، وعاصم القارىء، ومجاهد بن جبر، وأبو إسحاق السبيعي، ولم يروِ عن همام بن منبه أحدٌ من المعروفين سوىٰ معمر بن راشد، وقد روىٰ عن مصعب بن سعد عشرون راوياً منهم ثلاثة عشر راوياً في الكتب الستة، بينما روىٰ عن همام بن منبه أربعة رواة فقط اثنان منهم في الكتب الستة: معمر، ووهب بن منبه.

فهذه كلُّها مرجحات، تجعل قول الترمذي أرجح من رأي كل من خالفه، والله أعلم[١].

وكان الثاني الحديث رقم (٣) من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي فقد كان الترمذي يقويه، ولا يلتفت إلىٰ كلام مضعفيه، كما سيأتي في ترجمته، وليس في الباب أقوى منه على كل حال.

---

(١) انظر ترجمة سماك في «تهذيب الكمال» (١٢: ١١٥)، وترجمة معمر فيه (٢٨: ٣٠٣)، وترجمة همام فيه (٣٠: ٢٩٨)، وانظر «فتح الباري» (١: ٢٨٣)، وشرح الشيخ أحمد شاكر علىٰ الترمذي (١: ٦) وتعليقات د. بشار عواد علىٰ «جامع الترمذي» (١: ٥١-٥٢) من طبعته.

وكان الحديثان (٥، ٣٢) مما أخرجه البخاري ومسلم، فمن حقهما أن يكونا أقوىٰ شيء في الباب[١] لكن المقابل في جميعها كان ضعيفاً.

وأما مصطلح «أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصح» فقد استعمله الترمذي خمس مرات، وكان منها ثلاثة أحاديث مما خرَّجه الشيخان: (٨، ١٢، ٤٢).

والرابع (١٢٠) مما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان، وليس في الباب أقوىٰ منه.

والخامس (٤٤) رواه أصحاب السنن من وجوهٍ متعددةٍ عن علي عليه السلام.

وهذه المرات الخمس كان الحديث المفضَّل فيها صحيحاً، والمفضل عليه ضعيفاً أيضاً، فالأحسنية والأصحية في مصطلح الترمذي، يقابلها الضعيف والمنكر وغير المحفوظ، والدعوى بأن مقابل الأحسن الحسن، ومقابل الأصح الصحيح، لا يعرفها الترمذي ولا أهل الحديث جميعاً.

وقد استعمل مصطلح «أثبت وأصح» مرةً واحدةً فقط (٦٤٤)، وكان حكمه علىٰ الحديث المفضل بأنه «حسن غريب»، بينما كان حكمُه علىٰ الحديث المفضل عليه بأنه غير محفوظ.

واستعمل مصطلح «أجود إسناداً وأشهر» مرةً واحدة (٣٥٧)، وازن فيها بين حديث الباب (حديث ثوبان)، وحديث أبي أمامة الذي أشار إليه في الباب، ثم قال: حديث ثوبان حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث ـ يريد المتن ـ عن معاوية بن صالح، عن الشعر بن نسير، عن يزيد بن شريح، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ.

وروي هذا الحديث عن يزيد بن شريح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وكأنّ حديث يزيد بن شريح، عن أبي حي المؤذن عن ثوبان في هذا أجود إسناداً، وأشهر» اهـ.

فهذا الحديث واحد، اختلف فيه على يزيد بن شريح، فجعلوه مرةً من حديث ثوبان، ومرةً من حديث أبي أمامة، وثالثةً من حديث أبي هريرة.

---

(١) انظر: تخريجهما في «جامع الترمذي» طبعة بشار عواد (٥) و(٣٢).

وهذا بلا ريب اضطراب، لكنه قابلٌ للموازنة والترجيح، وعقب هذه الموازنة، حكم الترمذي بأن حديث ثوبان حسنٌ فقط، أما الطريقان الأخريتان فهما طريقان ضعيفتان.

واستعمل مصطلح «أجود إسناداً وأصح» مرةً واحدة فقط (٢٣٨)، وهذا الموضعُ هو مكرر الحديث رقم (٣) الذي قاله عنه ثمةَ: هذا الحديثُ أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وفي الباب عن جابر (٤) وأبي سعيد (٢٣٨)، فهو خرّج الأحاديث الثلاثة ورجح حديث علي عليها، من غير أن يحكم علىٰ الأحاديث الثلاثة بحكمٍ صريح فيكون هذا الحكم ترجيحاً لا حكماً بالصحة، والله أعلم.

واستعمل مصطلح «أصح وأوصل إسناداً» مرةً واحدةً، للموازنة بين رواية الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة، ورواية منصور عن إبراهيم عن عائشة، ولم يذكر فيها الأسود، ورواية منصور عن إبراهيم أن النبي ﷺ، ثم قال: ورواية الأعمش أصحُّ، وأوصل إسناداً، وسمعت محمد بن أبان يقول: سمعت وكيعاً يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم عن منصور.

فهاهنا رجح الترمذي الوصل علىٰ الإرسال، لسببين اثنين:

الأول: لأن الواصل ثقةٌ حافظ، وزيادة الثقة مقبولة.

الثاني: أن الأعمش أحفظ من منصور لحديث شيخهما إبراهيم النخعي، وهذا هو تفسير مصطلحه.

ورجح المرسل علىٰ الموصول بمصطلح «أصحّ» مرةً واحدة (١٠٠٩) فقال: «حديث ابن عمر هكذا، رواه ابن جريج وزياد بن سعد وغير واحد عن الزهري عن سالم عن أبيه، نحو حديث ابن عيينة.

وروىٰ معمر ويوسف بن زيد، ومالك الأنصاري وغيرهم من الحفاظ عن الزهري: أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنازة.

وأهل الحديث كلّهم ـ يعني ممن أدركهم ـ يرون أن الحديثَ المرسل في ذلك أصح. . .» اهـ.

المطلب الثاني

آراء العلماء في تفسير مصطلح «حسن صحيح» عند الترمذي

إن هذا المصطلح يحكم به الترمذي علىٰ الأحاديث التي نالت الدرجة العليا من الصحة، ودليلي علىٰ ذلك الأمور الآتية:

الأول: قال الحافظ ابن رجب: «اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحة، لأن الحسن دون الصحيح، فكيف يجتمع الحُسْنُ والصِحَّة. . .

فمنهم مَن قال: إن مراده أن الحديث حسن لثقة رجاله، وارتقىٰ من الحسن إلىٰ درجة الصِحة لأن رواته في نهاية مراتب الثقَة، فحديثهم حسن صحيح، لجمعهم بين صفات من يحسَّن حديثه، وصفات من يصحَّح حديثه، وعلىٰ هذا فكل صحيح حسن ولا عكس، ولهذا لا يكاد يفرد الصحة إلا نادراً. . .

وذهب ابن الصلاح إلىٰ أن الترمذيَّ إذا جمع بين الحسن والصحة؛ فمراده أنه روي بإسنادين أحدهما حسنٌ والآخر صحيح.

وهذا فيه نظر لأنه يقول كثيراً: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه. . .

وقد أجاب عن ذلك بعضُ أكابر المتأخرين، بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته: إما التابعي أو من بعده.

فإن كانت تلك الطرق كلُّها صحيحة، فهو: صحيح غريب، وإن كانت كلها حسنة فهو: حسن غريب، وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً، فهو: صحيح حسن غريب؛ لأن الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه، وليس فيها متهم، وليس الحديث شاذاً، فإذا قال مع ذلك: غريبٌ لا يعرف إلا من ذلك الوجه، حمل علىٰ أحد شيئين:

إما أن تكون طرقه قد تعدَّدت إلىٰ أحد رواته الأصليين، فيكون أصله كان غريباً ثم صار حسناً.

وإما أن يكون إسناده غريباً، بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه وكان متنه حسناً بحيث روي من وجهين أو أكثر، كما يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان»، فيكون لمعناه شواهد تبيّن أن متنه حسنٌ، وإن كان إسناده غريباً.

وفي بعض هذا نظرٌ، وهو بعيد من مراد الترمذي، لمن تأمّل كلامه.

ومن المتأخرين من قال: إن الحسنَ الصحيح عند الترمذي دون الصحيح المفرد فإذا قال: «صحيح»؛ فقد جزم بصحته، وإذا قال: «حسن صحيح»؛ فمراده أنه جمع طرفاً من الصحة وطرفاً من الحسن، وليس بصحيحٍ محضٍ بل حسن مشرب بصحة كما يقال في المُزّ: «إنه حلو حامض» باعتبار أن فيه حلاوة وحموضة، وهذا بعيدٌ جداً، فإن الترمذيَّ يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق علىٰ صحتها، والتي أسانيده في أعلىٰ درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكادُ الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً، وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوىٰ مما جمع فيه بين الصحة والحسن...»[(١)] اهـ.

قُلت: إن الحافظ ابن رجب قد شرح جامع الترمذي وعرف أسراره وخباياه، ومع هذا فقد أعرض عن تفسير مصطلح «حسن صحيح»، واكتفىٰ بالاعتراض علىٰ من فسره بما لا يوافق عليه.

والصحيح أن مصطلح «حسن صحيح» كما قال ابن رجب يصفُ به الترمذي الأحاديث المتفق علىٰ صحتها غالباً، أما قوله: إن الترمذي لا يكاد يفرد «الصحة» إلا نادراً، فغير دقيق، وسيأتي الكلام علىٰ ذلك.

الثاني: ناقش الحافظ ابن حجر قول ابن الصلاح وقول الحافظ العراقي وقول الحافظ ابن المواق وقول الحافظ ابن كثير المتقدم: «حلو حامض»، ثم عَقبَ عليه

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٦٠٨-٦١٠).

بقوله: «قلت: لكن هذا يقتضي إثبات قسمٍ ثالث ولا قائل به، ثم إنه يلزم عليه ألا يكون في كتاب الترمذي حديثٌ صحيحٌ إلاَّ النادر، لأنه قلّما يعبّر إلا بقوله: «حسن صحيح» ـ يعني عن الأحاديث الصحيحة ـ وإذا أردت تحقيق ذلك فانظر إلىٰ ما حكم به علىٰ الأحاديث المخرّجة من الصحيحين كيف يقول فيها: حسنٌ صحيح غالباً. . .»، وللكلام بقية[1].

قُلت: يريد الحافظ أن يقول: إن الأحاديث المخرَّجة في الصحيحين وخاصة المتفق عليه في الدرجة العليا من الصحة، وما خرّجه الترمذي منها فإنه يحكم عليه بأنه: «حسن صحيح» غالباً، وهذا يدل على أن «حسن صحيح» أعلىٰ رتبة من «حسن» و«صحيح» عند الانفراد.

الثالث: أَطلق الحافظ الترمذي مصطلح «حسن صحيح» مقيداً بوصف الغرابة، أو بدونها علىٰ (١٩٩٥) ألفٍ وتسعمئة وخمسة وتسعين حديثاً كما سيأتي قريباً، وكانت الأحاديث المنتقدة منها قليلة نسبياً بالنسبة لما حكم عليه بأنه «صحيح» مفرداً.

❑ ❑ ❑

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١: ٢٧١).

المطلب الثالث

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح «حسن صحيح»

أ ـ أطلق الترمذي مصطلح «حسن صحيح» عارياً عن قيد الغرابة علىٰ (١٦٤١) ألف وستمئة وواحد وأربعين حديثاً، كان معظمها من غير قيد إضافي، فهو يخرّج الحديث ويقول عقبه: هذا حديثٌ حسن صحيح.

وقد كان للترمذي بعضُ القيود والتصرفات علىٰ هذا المصطلح في بعض الأحاديث.

وحتىٰ يكون كلام الحافظ ابن حجر في المطلب السابق مقروناً بالدليل القوي فقد قمت بإحصاء الأحاديث التي وافق الترمذي البخاري ومسلماً معاً علىٰ تخريجها فوجدتها (١٠٩٦) ألف حديث وستةً وتسعين حديثاً.

فتتبعت الخمسين حديثاً الأولىٰ منها: (٥، ٦، ٨، ١١، ١٣، ١٥، ٢٢، ٢٤، ٣٢، ٣٥، ٤١، ٤٧، ٦٢، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٦، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥)، فكان ستةٌ وثلاثون حديثاً منها قد قال الترمذي عقبه: حسن صحيح، وكان منها أربعة عشر حديثاً فقط لم يحكم عليه بهذا الحكم وهي الأحاديث: (٥، ٨، ١٣، ٢٢، ٢٨، ٣٢، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٢٠، ١٢٩)، وهذا يؤكد أن مصطلح حسن صحيح مع ملحقاته هو الرتبة العليا عند الترمذي.

ب ـ وقد أطلق الترمذي حكم حسن صحيح إطلاقات متعددة، جاءت علىٰ النحو الآتي:

١ ـ حسن صحيح، حكم بها الترمذي على (١٥٩٦) ألف وخمسمئة وستة وتسعين حديثاً منها: (٢، ٦، ٢٠، ٤٧٤، ٩٥٢، ١٤١٦، ١٩٠٨، ٢٥٥٦، ٣١٣٠، ٣٨٤٨، ٣٩٥٢).

٢ ـ «حديث إسناده حسن صحيح» (٢٥٨٨) فقط.

٣ ـ «حسنٌ صحيح من هذا الوجه» (٢٣٨١، ٣٥٦٧) فقط.

٤ ـ «حسنٌ صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (٢٣٤٤) فقط.

٥ ـ «حسنٌ صحيح لا نعرفه إلا من حديث فلان»، حكم بها الترمذي علىٰ أحد عشر حديثاً، منها: (٨٥٩، ١٥٩٧، ٢١٢٦).

٦ ـ «حسنٌ صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (١٦٧٤، ٣٥١٢).

٧ ـ «حسنٌ صحيح لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٨٨٥).

٨ ـ «حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه علىٰ هذا اللفظ» (٧٣٨).

٩ ـ «حسن صحيح إنما نعرفه من حديث فلان» (١٨٠٥، ٣٢٥٣).

١٠ـ «حسن صحيح لا نعرفه مرفوعاً، إلا من حديث فلان» (١٢٥٤).

١١ـ وأطلق الترمذي مصطلح «حسن صحيح غريب» من غير قيود أخرىٰ، أو معها علىٰ (٣٢١) ثلاثمئة وواحد وعشرين حديثاً، وكانت غالبيتها من دون قيود أخرىٰ.

خرّج البخاريُّ ومسلم أو أحدهما منها (١٤٧) مئة وسبعة وأربعين حديثاً، منها: (١٥٠، ٤٤٩، ١٦٢٧، ١٨١٠، ٢٠٢٠، ٣٠٩٦، ٣٦٤٩، ٣٥١٢، ٣٩٤٢)، وانظر ملحق أحكام الترمذي.

١٢ ـ «حسن صحيح غريب من حديث فلان»، حكم بها الترمذي علىٰ (٢١) واحد وعشرين حديثاً، منها: (١٢٨٦، ٢٠٣٠، ٣٩١٨).

١٣ـ «حسن صحيح غريب يستغرب من حديث فلان» (٢٢٢٣).

١٤ـ «حسن صحيح، يستغرب من حديث فلان» (٩٦٤).

١٥ـ «حسن صحيح غريب من حديث فلان، لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٢٢٥٦).

١٦ـ «حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان»، حكم بها الترمذي علىٰ اثني عشر حديثاً، منها: (٢٩٢٣، ٣٧٥٩).

١٧ـ «حسن صحيح غريب، لا نعرفه من حديث فلان، إلا من حديث فلان» (٣٨٣٤).

١٨ـ «حسن صحيح غريب، إنما نعرفه من حديث فلان» (٢٣٣٦، ٣٦٤٠).

١٩ـ «حسن صحيح غريب، لا نعرف كبير أحد رواه غير فلان عن فلان» (١٦٩٣).

٢٠ـ «حسن صحيح غريب من هذا الوجه، من حديث فلان»، حكم بها الترمذي علىٰ تسعة أحاديث، منها: (٦٠٧، ١٢٩٠، ١٧٥٤، ٢٢٧٢، ٢٦٦١، ٣٤٤٣، ٣٤٨٢، ٣٥٣٨، ٣٩٥٣).

٢١ ـ «حسن صحيح غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث فلان» (٢١٦٢).

٢٢ـ «حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث فلان إلا من حديث فلان» (١٨٤٠).

٢٣ـ «حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (٢٢٠٨، ٣١٩٦، ٣٢٧١، ٣٤٢٦).

٢٤ـ «حسن صحيح غريب من حديث فلان لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (١٩٥٧، ٣٦٠٩).

٢٥ـ «حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٣٥٧٨).

٢٦ـ «حسن صحيح غريب، لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» (٣٧٦١).

٢٧ـ «صحيح حسن غريب من هذا الوجه» (٣٨٥٤).

٢٨ـ «صحيح حسن غريب» (١١٥٨، ٢٢٩٢).

٢٩ـ «صحيح حسن غريب من حديث فلان» (١٦٩٩، ٣١٩٤).

٣٠ـ «صحيح حسن غريب إنما نعرفه من حديث فلان» (٩٢١).

٣١ـ «صحيح حسن غريب من هذا الوجه» (١٣٢٠، ٢٤٨٧).

٣٢ـ «صحيح غريب حسن من حديث فلان» (٢٦٢٨).

٣٣ـ «صحيح غريب حسن من هذا الوجه» (٢٦١٣).

٣٤ـ «حسن غريب صحيح»، حكم به الترمذي علىٰ ثلاثة وأربعين (٤٣) حديثاً منها: (١٤٥، ٥٤٣، ٣٩٢٥).

٣٥ـ «حسن غريب صحيح من حديث فلان» (٢٢١٧).

٣٦ـ «حسن غريب صحيح من حديث فلان، ما أقلَّ من رواه عن فلان» (٨٩٥).

٣٧ـ «حسن غريب صحيح، لا نعرفه إلا من حديث فلان» (١٥٩٦، ٢٠٧٩).

٣٨ـ «حسن غريب صحيح، لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» (٣٢٤٠).

٣٩ـ «حسن غريب صحيح، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٣٢٩٥).

٤٠ـ «حسن غريب صحيح من هذا الوجه، من حديث فلان» (٢٩٠١).

٤١ـ «حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث فلان» (١٩٥٣).

٤٢ـ «حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» (٣٤٣٣).

٤٣ـ «غريب حسن صحيح» (٧٦، ٥٤٩، ١٠٠٠، ٢١٤٩).

٤٤ـ «حسن غريب من هذا الوجه صحيح» (٢٥٥٩، ٣٦٤٥).

فهذا مصطلح «حسن صحيح» مع قيوده أَطلقه الترمذي في جامعه (٤٤) أربعاً وأربعين إطلاقة علىٰ (١٩٩٥) ألفٍ وتسعمئة وخمسة وتسعين حديثاً، وقد كان أكثر هذه الألفاظ قيوداً تفيد الغرابة والتفرد وإن شئت فقل: كانت من قبيل تنويع العبارة ولم يكن لأكثرها دلالةٌ تميّزه عن سابقه أو لاحقه، فمصطلح «حسن صحيح غريب» مثل «حسن غريب صحيح» مثل «غريب صحيح حسن»، مثل: «صحيح غريب حسن» ولا فرق، وإن كنت أخشىٰ أن تكون هذه الاطلاقات سوىٰ «حسن صحيح غريب» قد

حيف عليها من تصرف النساخ، لأنني رجعت إلىٰ تحفة الأشراف في بعض ما قيل في جميعها ذلك فوجدت فيه: «حسن صحيح غريب»[١].

ولهذا فإنني أعددت ثبتاً للأحاديث التي حكم عليها بقوله «حسن صحيح غريب» من غير تفصيلٍ بين ما أورد في المطبوع أنه «حسنٌ صحيح غريب» أو «حسن غريب صحيح»، أو «غريب حسن صحيح». . . إلخ، فكلها جعلتُها «حسن صحيح غريب».

مثلما أعددت ثبتاً للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: «حسن صحيح» فلم أفرق بين «صحيح حسن» و«حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث فلان»، وإن كانت قيود التفرد هذه ترشح الحديث لضمه إلىٰ قائمة «حسن صحيح غريب»، بيد أنني آثرت إبقاءَ هذه الاطلاقات في دائرة «حسن صحيح»، حتىٰ لا يأتي من يقول: إن جملة «لا نعرفه من هذا الوجه» وجملة «لا يروىٰ مرفوعاً إلا من هذا الوجه» غرابةٌ احتمالية بينما نصُّه علىٰ الغرابة جزم بذلك، وتقليل اعتراضات الناظرين أولىٰ.

وقد أسلفت في صدد هذا المطلب بأن عدد الأحاديث التي أطلق الترمذي عليها هذا الحكم (٣٢١) ثلاثمئة وواحداً وعشرين حديثاً.

اتفق البخاري ومسلم علىٰ تخريج (٧٤) أربعة وسبعين حديثاً، أرقامها: (١٩٠، ٥٠٨، ٦٠٨، ٧٦٥، ٩٢١، ٩٣٧، ٩٥٦، ١٢٠٧، ١٢٩٠، ١٣٠٣، ١٣٧٣، ١٤٢٦، ١٥٤١، ١٥٥٩، ١٦١٠، ١٦٧٢، ١٦٩٣، ١٦٩٩، ١٧١١، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤٧، ١٧٥٤، ١٨١٩، ١٨٣١، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٩٦٩، ٢٠١٧، ٢٠٣٠، ٢١١٩، ٢١٣٤، ٢٢٢٣، ٢٢٤١، ٢٢٧٢، ٢٣٣٧، ٢٣٦٥، ٢٤٤٢،

---

(١) (٣٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الحديث (١٣٢٠) في المطبوع: صحيح حسن غريب وفي «تحفة الأشراف» (٢:٣٥٩): حسن صحيح غريب.

الحديث (٢٢١٧) في المطبوع: حسن غريب صحيح من حديث ابن عمر، وفي «تحفة الأشراف» (٢:٣٥٦-٣٥٧): حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر.

الحديث (٢١٤٩) في المطبوع: غريبٌ حسن صحيح، وفي «تحفة الأشراف» (٥:١٦٩): حسن غريب.

٢٤٦٨، ٢٥٥٤، ٢٦٢٥، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٦١، ٢٨٦٢، ٢٩٤٦، ٣٠١٤، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٥٦، ٣٠٩٦، ٣١١٠، ٣١٥٠، ٣١٨٠، ٣٢٧٢، ٣٢٧٧، ٣٣١٨، ٣٣٩٤، ٣٤٦٧، ٣٤٦٩، ٣٤٨٧، ٣٥٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٤٣، ٣٦٨٧، ٣٧١٥، ٣٧٢٤، ٣٨٠٦، ٣٨٢٧، ٣٨٥٥، ٣٨٥٦، ٣٨٥٧، ٣٨٧٥، ٣٩٥٣).

ووافقه البخاري دون مسلم علىٰ تخريج (٢٥) خمسة وعشرين حديثاً أرقامها: (٢١٣، ٥٠٥، ٥٤٣، ٥٤٩، ٩٧٧، ٧٥٧، ١٧٥٨، ١٩٥٣، ٢٠٢٠، ٢٢٩٠، ٢٣٦٣، ٢٤٠٨، ٢٦٠٨، ٢٧٢٣، ٣٠٠٥، ٣١٥١، ٣١٧٤، ٣٢٦٢، ٣٣٤٨، ٣٤١٤، ٣٤٤١، ٣٤٥٣، ٣٦٤٠، ٣٧٠٧، ٣٧٧٨).

ووافقه مسلم دون البخاري علىٰ تخريج ثمانية وأربعين حديثاً، أرقامها (١٥٢، ٢١٠، ٢٢٨، ٢٧١، ٢٩٠، ٤٤٩، ٦٩٣، ٩٧٦، ١٠٣٩، ١١٥٨، ١٥٢٨، ١٥٧٤، ١٥٩٦، ١٨٠٣، ١٨٤١، ١٩٩٩، ٢٠٦٢، ٢٠٧٧، ٢١٥٦، ٢١٦٢، ٢٢٤٠، ٢٢٥٣، ٢٣٥٨، ٢٣٦٩، ٢٤٤٥، ٢٥٥٩، ٢٥٧٧، ٢٦٣٨، ٢٧١٦، ٢٧٧٥، ٢٨١٣، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٤٦، ٣٠٨١، ٣٠٩٩، ٣١٥٥، ٣٢٤١، ٣٣٩٦، ٣٤٣٧، ٣٤٩٤، ٣٥٣٨، ٣٥٩٢، ٣٦٠٦، ٣٦٤٩، ٣٧٦١، ٣٩١٨، ٣٩٣٠).

فيصبح مجموع ما خرَّجه الشيخان من أحاديث مصطلح «حسن صحيح غريب» (١٤٧) مئة وسبعة وأربعين حديثاً، وهو عدد يقرُب من نصف مجموع الأحاديث التي أطلق عليها هذا المصطلح.

❑ ❑ ❑

المبحث الثاني

إطلاق الترمذي مصطلح «صحيح»

المطلب الأول

آراء العلماء في مصطلح «صحيح» عند الترمذي

إن الترمذيّ فَسَّر مراده بالحسن، وفسر مراده بالغريب كما سيأتي، لكنه لم يفسر لنا مصطلح «صحيح» في نظره، وجمهورُ المتأخرين من العلماء بعد ابن الصلاح حدّوا الحديث الصحيح بأنه: «الحديث الذي يرويه مُسْنِدُه بنقل العدل الضابط عن مثله، من أول السند إلىٰ منتهاه ولا يكون شاذاً، ولا معللاً»[1] وزاد الحافظ ابن حجر قيد «تمام الضبط»؛ فقال: «وخبرُ الآحاد بنقل عدلٍ تامّ الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته»[2].

قُلت: إن تمام الضبط شرطٌ عسير التحقق، بل إنني لا أعلم حافظاً من الحفاظ تام الضبط، بل لا أعلم حافظاً من الحفاظ لم يخطىء، والرسول ﷺ هو وحده تام الضبط بالمعنىٰ الدقيق لهذه الكلمة، ولا يخفىٰ أن اختصار الحديث وروايته بالمعنىٰ تنقضُ دعوىٰ اشتراط تمامية الضبط، ولو التزمنا بهذا الشرط على كلّ حال؛ فربما لا يتوفّر بين أيدينا حديث صحيح لذاته واحد، فقولُ جمهور العلماء «عدل ضابط» هو الأليق في هذا المقام.

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح مع «التقييد والإيضاح» ص٨، «شرح نخبة الفكر» ص٥١، «فتح المغيث» (١ : ١٤).

(٢) «شرح النخبة» ص٥١.

وشروط العدالة مذكورة في مواضعها، وقد تناولتها بتوسع في غير هذه الدراسة[1]، وبقية شروط الصحة يوجدُ كلامٌ عليها في مواضع من هذه الرسالة.

والإمام الترمذي الذي أَطلق حكم «صحيح» علىٰ أحاديث كثيرة، هل كان يقصد بالصحيح ما حده به المتأخرون؟ وهل تنطبقُ شروط الصحة هذه علىٰ واحد من هذه الأحاديث الثمانية والأربعين بعد المئة؟

وقد قدمت أن أحد الباحثين كتب رسالة لدراسَة ما يقول فيه الترمذي «صحيح» تناول فيها (٩٢) اثنين وتسعين حديثاً فقط، وكانت النتيجة التي توصل إليها ـ حسب مَنهجه في النقد ـ كما يأتي:

ـ بلغ عدد الأحاديث الصحيحة لذاتها (٦٩) تسعة وستين حديثاً.

ـ وبلغ عدد الأحاديث الصحيحة لغيرها، والحسنة لذاتها (١٥) خمسة عشر حديثاً.

ـ وبلغ عدد الأحاديث الحسنة لغيرها (٧) سبعة أحاديث، صححها الترمذي لوجود متابعات للضعفاء في أسانيدها.

ـ وكان فيها حديثٌ واحدٌ لم يجد الباحث ما يعضده.

ولو كانت الرسالة بين يدي لأبرزت مَنهج الرجل النَّقْدي، الذي اعتمد فيه أَقوال الحافظ في «تقريب التهذيب» اعتماداً يكاد يكون تاماً، وعدّ من يقول فيه الحافظ «صدُوق يخطىء» ونحوها حسن الحديث لذاته، ومهما يكن من أمر فإن وجود ثلاثة وعشرين حديثاً لا تبلغ مرتبة «الصحيح لذاته» يكفي للدلالة علىٰ أن مفهوم «الصحيح لذاته» غير وارد علىٰ أذهان المتقدمين ـ ومنهم الترمذي ـ، ولا يمكن القول بأن الترمذي يريد بهذا المصطلح أكثر من «الحديث الصالح للعمل به في بابه»، والحافظ ابن رجب عقد فصلاً طويلاً لتفسير «الحديث الصحيح» لكنه لم يمس تطبيق الترمذي لهذا المصطلح بكلمة واحدة![2].

---

(١) «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» رسالة ماجستير للباحث عداب (٢: ٧٧٢-٨٩٧).

(٢) «شرح ابن رجب علىٰ علل الترمذي» (٢: ٥٧٦-٥٩٩).

المطلب الثاني

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح «صحيح»

تقدم النقل عن الحافظ ابن رجب والحافظ ابن حجر أنّ الترمذي لا يطلق مصطلح «صحيح» إلا نادراً، وسوف يتبين أن الترمذي أَطلقه كثيراً وليس نادراً، وهذا يؤكد ما قلته قبل من أن علماءنا الكرام ـ جزاهم الله خيراً ـ ما كانوا يقومون بإحصائيات علمية ثم يبنون عليها أحكامهم؛ لاستغنائهم بجوانب أخرىٰ عنها، ذلك أن دراسَة «مناهج المُصنفين» حديثة العهد وليست قديمة.

وقد أَطلق الترمذي مصطلح «صحيح» بإطلاقات متعددة، جاءت علىٰ النحو الآتي:

٤٥ـ «صحيح» حكم به الترمذي علىٰ (١٠٨) مئة وثمانية أحاديث، منها: (٢٢، ١٩١، ٨٢٣، ١٥٧٩، ٢٠٧٣، ٢٢٤٢، ٢٤٦٩، ٢٥٦٨، ٣٩١٦).

٤٦ـ «صحيحٌ لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٢٠٩٢).

٤٧ـ «صح عن النبي ﷺ في هذا الباب غيرُ حديث» (٩٢٨).

٤٨ـ «صح حديث فلان في هذا الباب» (٦٣٩).

٤٩ـ «الصحيح حديث فلان» حكم به الترمذي علىٰ (١٣) ثلاثة عشر حديثاً، منها: (٨١، ٨٥٢، ١٣٦٨)، وهذا المصطلح وإن كان فيه موازنة بين حديثين إلا أن حكم «صحيح» يشمل أحدهما.

٥٠ـ «الحديث صحيح في طرقه» (٢٢، ١٥٤٧).

٥١ـ «إسناده صحيح» (١٩٠٣).

٥٢ـ «صحيح غريب» حكم به الترمذيّ علىٰ سبعة أحاديث، منها: (١٦٥٩، ٣١٥٥، ٣٣٨٦).

٥٣ـ «غريب صحيح» (٢٩٢٥، ٣٦١٨).

٥٤ـ «صحيح غريب من حديث فلان» (١٨٨٠، ٢٢٤١، ٢٢٨٩).

٥٥ـ «صحيح غريب إنما نعرفه من حديث فلان» (٢٢٠١).

٥٦ـ «صحيح غريب لا نعرفه من حديث فلان، إلا من حديث فلان» (٢٥٣٨).

٥٧ـ «صحيح غريب، لا نعرفه من حديث فلان، إلا من هذا الوجه» (٢٢٥٩، ٣٦٤٢).

٥٨ـ «صحيح غريب من هذا الوجه» (١٦٢٠، ٢٣٢٠، ٢٥٠٨، ٣٥٨١).

٥٩ـ «صحيح غريب من هذا الوجه من حديث فلان» (٢٥٠٤).

فهذه خمسة عشر لوناً من ألوان إطلاق الترمذي مصطلح «صحيح»، حكم بها الترمذي علىٰ (١٣٨) مئة وثمانية وثلاثين حديثاً، وهو ليس قدراً نادراً، بل يكفي لتقرير قاعدة مصطلح كبير ـ لو استقصي درسها علمياً ـ بعد التخريج والنقد.

وقد خرجت الأحاديث التي قال فيها الترمذي «صحيح» مجرداً فكانت تسعين حديثاً انفرد الترمذي بتخريج ثلاثة أحاديث، منها: (١٥٧٩، ٢١٤٧، ٣٨٧٨).

ووافقه البخاري ومسلم علىٰ تخريج اثنين وأربعين، انظر ملحق الأحكام، منها: (٨٩٢، ١٠٨١، ١١٦٨، ١٢٤٦، ١٤٣٣).

ووافقه البخاري دون مسلم علىٰ تخريج أربعة أحاديث: (١٩٠٤، ٢٤١٣، ٢٤٥٤، ٣٧٧٠).

ووافقه مسلم دون البخاري علىٰ تخريج تسعة أحاديث هي: (١٩١، ٨٢٢، ٩٢٩، ١٠٤٤، ١١٣٥، ٢٥١٣، ٢٥٩٢، ٣٦٩٢، ٣٦٩٦).

وهذا يعني أن خمسة وخمسين حديثاً من التسعين حديثاً التي أعطاها الترمذي درجة «صحيح» هي في الصحيحين.

أما الأحاديث التي حكم عليها بقوله «صحيح غريب» فكانت ثمانية عشر حديثاً وافقه البخاري ومسلم علىٰ أربعة أحاديث منها: (٢٢٨٩، ٢٢٩٢، ٢٥٠٤، ٣٦٧٦).

ووافقه البخاري دون مسلم علىٰ حديثين (: ٤٨٠، ٣٦٥٦)، ووافقه مسلم دون البخاري علىٰ حديث واحد: (٢٢٠١).

وانفرد الترمذي منها بثلاثة أحاديث: (٢٤٢٨، ٢٥٠٨، ٢٥٣٦).

وهذا يعني أن مصطلح «صحيح» عند الترمذي علىٰ شرط البخاري ومسلم؛ لأن أكثر من نصف الأحاديث التي أعطاها هذه الدرجة مما أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما.

وهو يعني: أن جمهرةَ من الأحاديث علىٰ شرطهما في نظر الترمذي ليست عندهما في الصحيح إذ لا فرق بين ما حكم عليه الترمذي بالصحة مما أخرجاه، ومما لم يخرِّجاه في نظره، والله أعلم.



المبحث الثالث

إطلاق مصطلح «حسن» عند الترمذي

لم يختلف العلماءُ في مصطلح، مثلما اختلفوا في حَدِّ الحديث الحسن عند المحدثين عامة وعند الترمذي خاصة إلىٰ درجة أن بعض المحدثين في القرن التاسع أفرده برسالة خاصة، قاله السخاوي[١]. وإذا كان بعض المتقدمين علىٰ الامام الترمذي قد استعملوا مصطلح «الحسن» استعمالاً قليلاً، فإن الإمام الترمذي هو الذي شهر هذا المصطلح بعد تعريفه له فأطلقه علىٰ أحاديث كثيرة، ومن المفيد أن أقول: إن المحدثين المتأخرين ـ ابن الصّلاح فمن بعده ـ كانوا محدّثين وفقهاء وأصوليين، فكانوا إذا أرادوا وضع تعريفٍ لنوع من أنواع الحديث يتصوّرون المعنىٰ اللغوي، ومقاييس الحدّ الأصولي، مع الاستئناس ببعض ظواهر تطبيقات هذا المصطلح عند المحدّثين المتقدمين، ولم يقوموا بعمليات استقراءٍ شاملة لتطبيقات المحدّثين لتلك المصطلحات، ومن ثم فإننا نجد التباين ظاهراً بين تنظيرات المتأخرين وتطبيقات المتقدمين.

قال الامام الترمذي: «ما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديثٌ حسن»، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا، كُل حديث يرویٰ لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويرویٰ من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[٢].

وسوف أتناول موضوعات هذا المبحث في مطالب.

---

(١) «فتح المغيث» (١: ٧٢).

(٢) «العلل الصغير» في آخر «الجامع» (٥: ٧١١).

المطلب الأول

آراء العلماء في تفسير «الحسن» عند الترمذي

قال الحافظ ابن رجب يشرح كلام الترمذي هذا: «إن الترمذي قسم ـ في كتابه هذا ـ الحديث إلىٰ «صحيح» و«حسن» و«غريب»، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد أحدها في بعض الأحاديث.

وقد نسب بعض العلماء الترمذيّ إلىٰ التفرّد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه النسبة، وقد سبقه البُخاريّ إلىٰ ذلك كما ذكر الترمذي عنه في كتابه «العلل» أنه قال في حديث البحر «هو الطهور ماؤه» حسنٌ صحيح، وأنه قال في أحاديث كثيرة: «هذا حديث حسن».

وكذلك ذكر ابن أبي حاتِم عن أبيه، أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حَلْبَس. . . «تجندون أجناداً» الحديث.

قال أبو حاتم: «هو صحيحٌ حسنٌ غريب، وكان أحمد وغيره يقولون: حديثٌ حسن.

وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنّه صحيح أو ضعيف ويقولون: منكر وموضوع وباطل»[١].

وقال في موضع آخر: «وأما الحديثُ الحسن، فقد بيّن الترمذي مراده بالحسن وهو: ما كان حسن الإسناد، وفسّر حسن الإسناد بأن لا يكون في إسناده متّهم

---

(١) «شرح العلل» (٢: ٥٧٤-٥٧٥).

بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروىٰ من غير وجه نحوه، فكلُّ حديث كان كذلك، فهو عنده حديث حسن. . . ».

فعلىٰ ما ذكره الترمذي: كُلّ ما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسنٌ بشرط ألا يكون شاذاً، والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي: وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه، وبشرط أن يروىٰ نحوه من غير وجه، يعني أن يروىٰ معنىٰ ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد.

فعلىٰ هذا: الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلُب علىٰ حديثه الوهم، إذا لم يكن أحدٌ منهم متهماً، كلّه حسن، بشرط ألا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد رويَ من وجوهٍ متعددة.

فإن كان مع ذلك رواية الثقات العدول الحفّاظ؛ فالحديث حينئذ «حسن صحيح».

وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصّدق، الذين في حديثهم وهمٌ وغلط إما كثير أو غالبٌ عليهم؛ فهو حسن، ولو لم يروَ لفظه إلا من ذلك الوجه؛ لأن المعتبر أن يُروىٰ معناه من غير وجه لا نفسُ لفظه.

وعلىٰ هذا، فلا يُشْكِلُ قوله: «حسن غريب»، ولا قوله: «صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه وإن كانت شواهدَ بغير لفظه، وهذا كما في حديث «الأعمال بالنيات» فإن شواهده كثيرة جداً في السنّة. . . ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر رضي الله عنه مروياً من غير حديثه من وجه يصح»[1].

وبمعنى الذي ذكرنا فسّر ابن الصلاح كلام الترمذي في معنىٰ «الحسن» غير أنه زاد: أن لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ، وهذا لا يدلُّ عليه كلام الترمذي؛ لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط.

---

(١) «شرح العلل» (٢: ٦٠٦-٦٠٧)، وانظر كلاماً طويلاً نافعاً حيال هذا الحديث في «فتح الباري» (١: ١٥-٢٥).

لكن قد يؤخذُ مما ذكره الترمذي قبل هذا، أن «من كان مغفلاً كثير الخطأ لا يحتج بحديثه، ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين»[١].

ومن المتأخرين من قال: مراد الترمذي بالحسن أن كلاً من الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في «الحسن» وهي: سلامة الإسناد من المتّهم، وسلامته من الشذوذ، وتعدد طرقه ولو كانت واهية، موجب لحسن الحديث عنده، وهذا بعيد جداً، وكلام الترمذي إنما يدل على أنه لا يكون حسناً، حتى تجتمع فيه الأوصاف الثلاثة، وتسمية الحديث الواهي الذي تعددت طرقه حسناً لا أعلمه وقع في كلام الترمذي، في شيءٍ من أحاديث كتابه. . . »[٢].

وقد تقدَّم في الكلام علىٰ مصطلح «حسن صحيح» بعض ما يخصّ الحسن وسألخصه عند التعليق علىٰ هذه النصوص.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ أبي عبد الله ابن المواق المغربي[٣] أنه قال: «إن الترمذي لم يخصَّ «الحسن» بصفة تميزه عن الصّحيح، وما اعترض به أبو الفتح اليعمري ـ ابن سيد الناس ـ من أنه اشترط في الحسن أن يجيء من غير وجه، ولم يشترط ذلك في الصحيح»؛ قال الحافظ: «هو تعقب واردٌ، وردٌّ واضحٌ علىٰ زاعم التداخل بين النوعين، وكأن ابن الموّاق فهمَ التداخلَ من قول الترمذي: «وألا يكون راويه متهماً بالكذبْ»، وذلك ليس بلازم للتداخل، فإن الصحيح لا يُشترط فيه ألا يكون راويه متهماً بالكذب فقط، بل بانضمام أمر آخر وهو ثبوت العدالة والضبط بخلاف قسم الحسن الذي عرف به الترمذي فبان التباين بينهما[٤].

❑ ❑ ❑

---

(١) «شرح العلل» (٢ : ٦٠٧).
(٢) ما سبق (٢ : ٦١١).
(٣) انظر في تحرير ترجمته «النكت علىٰ ابن الصّلاح» (١ : ٢٧٠).
(٤) «النكت» (١ : ٢٧٠).

المطلب الثاني

تعقيب الباحث علىٰ الآراء السابقة في فهم مصطلح «حسن»

يلاحظ على هذه النصوص ما يأتي:

ـ إن هذه النتائج التي قررها ابن رجب وابن حجر لم تعتمد الاستقراء، وإنما اعتمدت التمثيل بوجود شاهد أو شواهد عديدة لتثبيت قاعدة، يدل على ذلك كثرة الآراء المختلفة في هذه التفسيرات، ولو كانوا جميعاً اعتمدوا مَنهج السبر لقل الخلاف فيما بينهم أو انعدم.

ـ إن مفهوم «حسن» و«حسن غريب» و«حسن صحيح» لا يمكن فهم مراد الترمذي منها إلا إذا وجدنا تصريحاً عنه، أو تتبعنا مَنهجه في الرواة والعلل، والأحكام المقارنة.

ـ يبدو لي أن الترمذي، حيث عرف الحسن، عرفه بحدِّه الأدنىٰ وليس بحده الأعلىٰ، فأقل أحوال الحسن عنده أن تتحقق فيه ثلاثة شروط:

١ ـ ألا يكون راويه متهماً بالكَذِب أو الوضع.

٢ ـ ألا يكون الحديث شاذاً مخالفاً لما هو أَصح منه ـ سنداً أو متناً ـ وليس متناً فقط كما رجَّحه ابن رجب.

٣ ـ أن يأتي من طريق آخر دون مدار الحديث يقوّي مَن به ضعف في السند الآخر، أما صرف ذلك إلىٰ «المتن»؛ فغير صحيح أبداً، وقد رأيت الترمذي لا يعتمد علىٰ الشواهد في تصحيح الأحاديث كثيراً، وإنما يعتمد المتابعات ، والجانب التطبيقيُّ من هذا الكتاب مليء بالشواهد علىٰ هذا.

فإذا جاء الحديث غريباً حكم عليه الترمذي بأنه «حسن غريب» لكن حكمه علىٰ الحديث بأنه «حسن» لا يعني أنه ليس غريباً أيضاً.

والحقيقة التي يجب معرفتها هي: أن السنة النبوية المروية ـ الصحيح منها والحسن ـ جلها أحاديث غريبة، ومتون الأحاديث المروية عن غير صحابي لا تَصِل إلىٰ عُشر الأحاديث الصحيحة المروية، وما يقوله الترمذي تحت قوله: «وفي الباب» لا يعني أن أحاديث هؤلاء الصحابة موافقة في المعنىٰ لمتن الحديث المساق، وإنما يستفاد من الإشارة إلىٰ هذه الشواهد؛ لتقوية ترجمة الباب الذي ساق الترمذي الحديث تحته، أو قد يكون فيها إشارة إلىٰ الأحاديث الواردة في معنىٰ ما يخرجه من أحاديث[١].

فإذا كانت هذه حقيقةً، لكنها تحتاج إلىٰ تدعيم وإحصاءٍ وإبراز لا يتّسع لها صدر هذا الكتاب، فلا أقل من الاستئناس بقول حافظ كبير، عُرِفَ بتتبّع السنة الصحيحة واستقرائها، وعرف باستقراء المرويات الضعيفة والواهية أيضاً.

قال الحافظ ابن حِبان: «فأما الأخبار، فإنها كلها أخبار آحاد ـ يعني غرائب ـ؛ لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين وكُل واحد عن عدلين، حتىٰ ينتهي ذلك إلىٰ رسول الله ﷺ، فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد ـ يعني من رواية واحد عن واحد ـ، وأن من تنكّب عن قبول أخبار الآحاد، فقد عمد إلىٰ ترك السنَن كلها، لعدم وجود السُّنَن إلا من رواية الآحاد»[٢].

قال الحازمي تعقيباً علىٰ هذا النص: «ومن سبر مَطالع الأخبار؛ عرف أن ما ذكره ابنُ حِبّان أقرب إلىٰ الصواب»[٣].

وقال محقق كتاب الإحسان ما خلاصته: هذه الدعوىٰ من المؤلف لا تسلم له لأمور ثلاثة:

---

(١) يرىٰ أحد المناقشين الكرام نقل هذا الكلام إلىٰ دلالة مصطلح «غريب»، ولم يكن هذا خافياً عليّ لكنني آثرت ذكر هذه الحقيقة هنا، لأنني أريد: الغريب المحتج به إجمالاً، أما مطلق الغريب فضعيف غير مراد.

(٢) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حِبان» (١:١٥٦).

(٣) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص٤١، وانظر تعليقات محققه الشيخ الكوثري عليه.

الأول: حديث «من كَذب علي متعمداً» فقد رواه أكثر من خمسة وسبعين صحابياً.

الثاني: صنف الحافظ السيوطي كتاب «الفوائد المتكاثرة في الأحاديث المتواترة» فكان في هذا الكتاب أكثر من مئة حديث.

الثالث: صنف المحدث محمد بن جعفر الكتاني كتاب «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» فيه ثلاثمئة حديث، انتهى ملخصاً[١].

أقول: لو سلمنا بِصِحة ثلاثمئة حديث متواترة، وثلاثمئة حديثٍ مشهورةٍ - وهذا وذاك غير مسلَّمَيْن - فهذه ستمئة حديث، وهي لا تشكل نصف عشر الأخبار الغريبة التي تصلح للاستدلال من السنة النبوية، وابن حِبان - فيما يبدو - قصد هذا المعنىٰ ولم يقصد النفي المطلق، وموضع تفصيل هذا ليس هنا.

وعلىٰ هذا فإن مباحث «الفرد المطلق» و«الفرد النسبي» و«المشهور» و«العزيز» و«المستفيض» كلّها بحوث نظريةٌ في حقيقة الأمر، وربما كانت الأخيرة أوصافاً لبعض الأحاديث التي لا تشكّل حيزاً كبيراً من السنة النبوية الشريفة.

فإذا كان الأمر كذلك، فيجب فهم إطلاقات التفرد، والغرابة التي أكثر منها الترمذي علىٰ «الفرد النسبي» لا علىٰ الفرد المطلق.



---

(١) تعليقات الشيخ شعيب الأرناؤوط علىٰ «الإحسان» (١ : ١٥٦) حاشية (١).

المطلب الثالث

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح «حسن»

وقد كانت إطلاقاتُ الترمذي مصطلح «حسن» مطلقاً ومقيداً كثيرةٌ جاءت على النحو الآتي:

٦٠ـ «حسن» مطلقاً حكم به الترمذيّ على (٣١٩) ثلاثمئة وتسعةَ عشر حديثاً، منها: (٣٣، ١٧٦، ٥٠٠، ١٠٠٥، ١٥٤٤، ٢٦٨٠، ٣١٩٠، ٣٥٣٢، ٣٩٤٦).

٦١ـ «حسن في هذا الباب» (٩٦٦).

٦٢ـ «حسن إنما نعرفه من حديث فلان» حكم به الترمذي على سبعةِ أحاديث، منها: (١٦٢٥، ٣٢٤٤، ٣٧٩٥).

٦٣ـ «حسن لا نعرفه إلا من حديث فلان» حكم به الترمذي على عشرة أحاديث، منها: (٢٧٤، ١٩٩٣، ٣٧١٨).

٦٤ـ «حسن إنما نعرفه من هذا الوجه» (٢٣٩٥).

٦٥ـ «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (٦٠٥).

٦٦ـ «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٤٠٦، ٤٦٤، ١٢٠٩).

٦٧ـ «حسن وليس إسناده بمتصل» (٣١٥)، وهو حديث فاطمة الصغرى عن فاطمة الكبرى عليهما السلام..

٦٨ـ «حسنٌ وليس إسناده بذاك القائم» (٣٧) مع النظر في اختلاف النسخ[1].

قلت: هذه تسعةُ إطلاقاتٍ لمصطلح «حسن» حكم بها الترمذي على (٣٤٤) ثلاثمئة وأربعة وأربعين حديثاً، والجوابُ الصّحيح على مدلول مصطلح «حسن» هو تخريج هذه الأحاديث تخريجاً نقدياً محايداً.

---

(١) إذ ليس في «تحفة الأشراف» (٤: ١٧١) كلمة: حسن.

وإذا كانت دراستُنا هذه لا تحتمل كُلَّ هذا، فيكفي استعراضُ عدة أمثلةٍ متنوعة توضح أن إطلاق الترمذي مصطلح «حسن» ليس إطلاقاً حدّياً أصولياً كما يحاول بعض الناس فهمه:

المثال الأول: أخرج الترمذي (٣٢) من حديث مالك عن عمرو بن يحيىٰ، عن أبيه عن عبد الله بن زيد: «أن رسولَ الله ﷺ مسحَ راسَه بيديه فأقبل وأدبر، بدأ بمقدّم رأسه ثمَّ ذهبَ بهما إلىٰ قفاه، ثمَّ ردّهما إلىٰ المكان الذي بدأ منه، ثمَّ غسل رجليه»، ثمَّ قال أبو عيسىٰ: «حديثُ عبد الله بن زيد أصحّ شيءٍ في هذا الباب وأحسن. . .».

ثمَّ أخرج من طريقي بشر بن المفضّل (٣٣)، ومحمّد بن عجلان (٣٤) عن عبد الله ابن محمّد بن عقيل عن الرُبيّع بنت معوذ بن عفراء: «أنَّ النّبي ﷺ مسحَ برأسه مرتين: بدأ بمؤخّر رأسه ثمَّ بمقدّمه، وبأذنيه كلتيهما: ظهورهما وبطونهما»، ثمَّ قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسن، وحديثُ عبد الله بن زيد أَصحّ من هذا، وأجود إسناداً» اهـ.

قُلت: لم يرتض الشَّيخُ أحمد شاكر تحسينَ الترمذي لهذا الحديث، وزعَمَ أنَّ عبد الله بن محمد بن عقيل: ثقة، و«أن الترمذي إنما اقتصرَ علىٰ تحسينِهِ ذهاباً منه إلىٰ أنَّه يعارض حديثَ عبد الله بن زيد، ولكنهما عن حادثتين مختلفتين، فلا تعارضَ بينهما، حتىٰ يحتاج إلىٰ الترجيح. . .»، وكلامُ الشَّيخ أحمد شاكر في الردِّ على الشَّيخ المباركفوري وعلىٰ الترمذي لم يصب فيه أبداً، بل أخطأَ في الموضعين، للأمور الآتية:

الأمر الأوّل: إنَّ عبد الله بن محمد بن عقيل لا يصل إلىٰ رتبةِ من يقبل تفرّده أصلاً، حتىٰ يعطىٰ درجة «ثقة» ويكون حديثُه صحيحاً.

الثاني: إنَّ تحسين الترمذي للحديث بناءً علىٰ أنَّ الأول «أَصحّ وأجود إسناداً» فالأولُ صحيح والثاني حسن، والترمذيُّ أفقه من أن يستدرك عليه بقول الشَّيخ شاكر: «فكان النّبيّ ﷺ يبدأُ بمقدَّم الرأس، وكان يبدأُ بمؤخره، وكلٌّ جائز»، وتراجم الترمذي واضحة.

الثالث: إن بشر بن المفضّل ومحمّد بن عجلان ـ كلاهما ـ أوثقُ من شيخهما عبد الله بن محمد بن عقيل في الحديث، وكُلٌّ منهما رواه بلفظ، وهذه أمارةُ عدم ضبط ابن عقيل، أفلا يكفي هذا في نزول درجةِ حديثه إلىٰ الحسن؟

الرابع: إن مدار الحديثِ علىٰ عبد الله بن محمد بن عقيل، وإحدىٰ الطريقين لم تروَ من وجه آخر فحسّنها الترمذي، والتي «روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنّه مسح برأسه مرّة واحدة» (٣٤) قال عنها: حسن صحيح.

هذا مثالٌ قال فيه الترمذي: «حسن» فقط، عاريةً عن أيّ قيد أو إضافة.

المثال الثاني: أخرجَ الترمذي (٩٦٦) من حديث أسامة بن زيد عن محمّد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من شيء يصيبُ المؤمن من نصَب ولا حزن ولا وصب حتىٰ الهمّ، إلاّ يكفّر الله به عنه سيئاته»، ثمَّ قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسن في هذا الباب، وسمعتُ الجارود يقول: سمعتُ وكيعاً يقول: لم يُسمع في الهمّ أنّه يكون كفارةً إلاّ في هذا الحديث.

وقد روىٰ بعضُهم هذا الحديث عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ...»[1].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عطاء بن يسار، واختلف عليه فيه:

فرواهُ أسامة بن زيد الليثي عن محمّد بن عمرو بن عطاء بن عياش القُرشي العامري عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، عند الترمذي.

ورواه زهير بن محمّد التميمي عن محمّد بن عمرو بن حلحلة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة، عند البخاري (٥٣١٨).

ـ ورواه الوليد بن كثير عن محمّد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وأبي هريرة، عند مسلم (٢٥٧٣).

---

(١) جامع الترمذي (٣:٢٩٨).

قال الحافظ ابن حجر: «زهيرُ بن محمد هو أبو المنذر التميمي، وقد تكلّموا في حفظه، لكن قال البخاري في «التاريخ الصغير»: ما روىٰ عنه أهلُ الشام ففيه مناكير وما روىٰ عنه أهلُ البصرة فإنّه صحيح. . .، ومع ذلك فما أخرج له البخاري إلا هذا الحديث، وحديثاً آخر في كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر العقدي أيضاً عنه، وأبو عامرٍ بصريٌّ وقد تابعه علىٰ هذا الحديث الوليدُ بن كثير عن شيخه فيه محمّد بن عمرو ابن حلحلة عند مسلم. . .»[١] اهـ.

قلتُ: في بعضِ ما قاله الحافظ نظرٌ، فإنَّ الوليدَ بن كثير إنما رواه عن محمّد بن عمرو بن عطاء، وليس عن ابن حلحلة، فيكون زهير بن محمّد هذا؛ قد وهم في روايته عن ابن حلحلة.

فالترمذي يرىٰ الرواةَ قد اختلفوا في سند هذا الحديث، وبالتتبع وجدتُه يحسّن الحديث إذا اختلف فيه الرُّواة الثقات ولا يُصَحِّحُ[٢].

وهذا الحديث فردٌ ولم ينصّ الحافظ في «الفتح» علىٰ ورود شاهدٍ له، ومع هذا حكم الترمذي بأنّه حسن.

المثال الثالث: أخرج الترمذي (٣١٤) حديثَ ليث بن أبي سليم عن عبد الله بن الحسن المثنىٰ بن الحسن السبط بن عليّ بن أبي طالب عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدّتها فاطمة الزهراء الكبرىٰ قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلّىٰ علىٰ محمد وسلَّم، وقال: «ربّ اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب فضلك» ثمَّ قال أبو عيسىٰ: «وفي الباب عن: أبي حميد، وأبي أسيد، وأبي هريرة، وحديث فاطمةَ حديثٌ حسن، وليس إسناده بمتّصل، وفاطمةُ بنت الحسين لم تدرك فاطمةَ الكبرىٰ، وإنما عاشت فاطمةُ بعد النّبي ﷺ أشهراً»[٣].

---

(١) «فتح الباري» (١٠:١١٠).

(٢) انظر ترجمة ابن حلحلة في «تهذيب الكمال» (٢٦:٢٠٥)، وترجمة ابن عطاء (٢٦:٢١٠) ووازن.

(٣) «الجامع» (٢:١٢٨).

قلت: هذا الترمذي حسّن الحديثَ وهو منقطعٌ، ولم يَرِد من وجهٍ آخر متّصل عن فاطمة، فكيف تمّ هذا التحسين؟

قال في «تحفة الأحوذي»: «الظاهرُ أنَّه حسّنه لشواهده، وقد بيّنا أن الترمذي قد يحسّن الحديثَ مع ضعف الإسناد للشواهد. . . . ؛ فإن قلت: لِمَ أورد الترمذي في هذا الباب حديثَ فاطمة وليس إسناده بمتّصل، ولم يُوردْ فيه حديثَ أبي أسيد وهو صحيحٌ، بل أشار إليه؟

قلت ـ والقول له ـ: ليبين ما فيه من الانقطاع، وليستشهد بحديثِ أبي أسيد وغيره»[١] اهـ.

أقول: لو قال الترمذي هذا الحديثُ حسن، فلربما حسَّن المتن لشواهده، أما عادةُ الترمذي إذا نصَّ علىٰ حديث فلان ـ كقوله هنا: «حديثُ فاطمةَ عليها السلام» مثلاً ـ فهو يريد الحديثَ ذاته المنسوب إلىٰ ذلك الصحابي.

ويترجّح لدي أن الترمذي حسّن هذا الحديثَ وليسَ إسنادُه بمتصلٍ، لأنه رجَّح توارث هذا الحديث في آل البيت، وهناك أحاديثُ مشابهةٌ مثل حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. . . ؛ فقد حسّن الترمذيُّ بعضَها للسبب نفسه كما رجَّحته في القسم التطبيقي من هذا الكتاب.

المثال الرابع: أخرجَ الترمذيُّ (٦٠٥) من حديثِ سفيان الثوري عن الأغر بن الصباح، عن خليفة بن حصين، عن قيس بن عاصم: أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أنَ يغتسل بماء وسدر، ثم قال أبو عيسىٰ: «وفي الباب عن: أبي هريرة، وهذا حديثٌ حسن لا نعرفُه إلا من هذا الوجه»اهـ[٢].

قلت: أمّا حديثُ أبي هريرة فأخرجه البخاريُّ ومسلمُ وابنُ حبان وغيرهم في قصة ثمامة بن أثال[٣]، فلماذا يخرج الترمذيُّ حديثَ قيس ويترك حديث الشيخين إذا لم

(١) «تحفة الأحوذي» (١ : ٢٦٢).

(٢) «جامع الترمذي» (٢ : ٥٠٢).

(٣) انظر تخريج الحديث بتوسع في «الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان» (٤ : ٤١-٤٤).

يكن لبيان علّةٍ معينةٍ فيه، أيسرُها أنَّ حديثَ الصحيحين ليس فيه أن الرسول ﷺ أمره بالاغتسال، ثم إنَّ حديثَ قيس بن عاصم دار علىٰ سفيان الثوري، رواهُ عنه جماعةٌ منهم يحيىٰ القطان عند ابن حبان (١٢٤٠)، وعبد الرحمٰن بن مهدي عند الترمذي وأحمد ومحمد بن كثير عند أبي داود[١]، وسفيان الثوري إمامٌ حافظ، والأغر بن الصباح ثقةٌ[٢]، وخليفة بن حصين بن قيس بن عاصم ثقةٌ من التابعين[٣].

وإنما حسّن الترمذي الحديثَ للاختلاف فيه علىٰ خليفة بن حصين، فمنهم من رواه عنه عن جده قيس بن عاصم، وقد قال فيه بعض العلماء: مرسلٌ، ومنهم من رواه عن خليفة عن أبيه حصين عن جدّه قيس بن عاصم، وحصين هذا لا يُعرف! قال ابن القطان: حاله مجهولة[٤].

فالقول بالتحسينِ لوروده من وجهٍ آخر فيه نظرٌ كبيرٌ علىٰ إطلاقه.

❑ ❑ ❑

---

(١) «تحفة الأشراف» (٨: ٢٩٠)، و«تحفة الأحوذي» (١: ٤١٣).

(٢) «التقريب» (٥٤١).

(٣) ما سبق (١٧٤٢).

(٤) «التاريخ الكبير» (٣: ٣)، و«ثقات ابن حبان» (٤: ١٥٦)، وترجمه الحافظ في «التهذيب» (٢: ٣٣٣) تمييزاً وانظر «الوهم والإيهام» رقم (٤٣٨).

المطلب الرابع

جهودٌ متخصصةٌ في تفسير «الحسن» عند الترمذي

وقد كتبَ أحد الباحثين رسالةً علمية بعنوان: «الأحاديثُ التي حسّنها الترمذي وانفرد بإخراجها، مما قال فيه: حسن ـ كذا العنوان ـ[1].

وقد خرجّ الباحث فيها (٥٦) ستة وخمسين حديثاً، هي الأحاديث التي لم يخرجها أحد من الأئمة الستة سوىٰ الترمذي.

ويبدو أن سببَ اختياره هذه الأحاديثَ ميداناً لدراسته اعتقادهُ أنَّ مصطلح «حسن» دقيقُ الاستعمال عند الترمذي، فتخريجُه ما انفردَ به الترمذي يحقّق مصلحتين:

الأولىٰ: فهمُ المصطلح، ومعرفة مدىٰ التزام الترمذي به.

والثانية: تقويمُ جملةِ زوائدِ الإمام الترمذي عن بقية الأئمة، لما هو شائعٌ في المصنفات من أنّ ما اتفق مصنّفان أو أكثر علىٰ تخريجه أقوىٰ مما انفردَ بتخريجه مصنف واحد.

وقد اعتمدَ الباحثُ في دراسةِ أسانيد هذه الأحاديث أحكامَ الحافظِ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، ولو كلّف نفسَه عناء دراسة هؤلاء الرواة بالمقارنة مع أحكام غير الحافظ عليهم؛ فسوف تتغيّر نتائج دراسته قطعاً.

وقد توصل الباحث في نهاية بحثه إلىٰ: أنَّ ما قال الترمذي فيه: «حسن» هو من قبيل «الحسن لغيره»، إلا أربعة أحاديث ضعيفة لم يجد الباحث ما يعضدها به[2].

---

(١) كتبها الباحث عبد الرحمٰن صالح محيي الدين، وقد تقدمت الإشارةُ إليها في صدر هذه الدراسة ص (٢٢).

(٢) هذا ما سجلته من ملاحظات علىٰ الرسالة يوم اطلعت عليها قبل خمسة عشر عاماً، ولو كانت بين يدي الآن فلربما كانت إفادتنا منها أكبر.

ونحن لو سلمنا بأن نتيجته تَنسحبُ علىٰ جميع أحاديث مصطلح «حسن» فهذا يعني أن نسبةَ ٧٪ من هذه الأحاديث ضعيفةٌ، فهي تَخْرِم حدّية مصطلح «حسن» عند الترمذي.

وممّا يُعكِّر علىٰ هذه النتيجةِ أيضاً ما هو شائع لدىٰ الباحثين في هذا العصر من أنَّ أحاديث الصحيحين هي في دائرةِ الحديث الصحيح لذاته والصحيح لغيره، وقد وجدت في الصحيحين مما حكم عليه الترمذي بأنه «حسن» يعني لغيره الأحاديثَ الآتية: (٣١١، ٣٣٢، ٦٧١، ٧٠٦، ٧٣٤، ٨٥٤، ٩٣٢، ٩٤٧، ٩٦٦، ١٠٣٣، ١٠٤٩، ١١٣٢، ١٣٥١، ١٤١٩، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٧٩، ١٤٩٠، ١٥٣٥، ١٥٤٤، ١٥٦٥، ١٥٨٦، ١٥٨٩، ١٦٢٩، ١٨٢٦، ١٨٦٤، ١٨٦٦، ٢٨١٦، ٣٠١١، ٣٠٣٠، ٣٠٤١، ٣١١٦، ٣٤٠١، ٣٤١٢، ٣٥٤٢).

فهذه أربعةٌ وأربعون حديثاً خرَّجها البخاريَّ ومسلمُ أو أحدهما، وهي وحدها تستحق بحثاً علمياً مفرداً كالذي أفرده صاحب البحث المذكور.

والذي أحبُّ أن أخلص إليه هو أنَّ فهمَ تطبيق المتقدمين للمصطلحات التي أطلقوها لا يكون صحيحاً إلا في إطارِ فهم مناهجهم في «الجرح والتعديل» ومناهجهم في «تعليل الأحاديث» كل واحدٍ علىٰ حدته، وبعد الانتهاء من ذلك كلّه يكتب علم الاصطلاح من جديد.

❑ ❑ ❑

المبحث الرابع

إطلاقُ مصطلحِ «حسنٌ غريب» عند الترمذي

المطلب الأول

رسالةٌ علمية لتفسير هذا المصطلح

قام أحد الباحثين بكتابة رسالةٍ علميةٍ تناول فيها مصطلح «حسنٌ غريب» في «جامع الترمذي» وَسَمَها بـ «مصطلح حسن غريب: دراسة استقرائية تطبيقية في جامع الترمذي»[١]، ومن المفيد إلقاء الضوء علىٰ جهود الباحث في هذه الرسالة في نقاطٍ تقريبية:

١ ـ قسَّم الباحث دراسته إلىٰ مقدمةٍ وفصلٍ نظري وفصل تطبيقي وخاتمةٍ وثبتاً لمصادر البحث في آخر الرسالة وثبتاً لمباحثها في بداية الرسالة.

ولم يعدَّ الباحث ثبتاً بأسماء الأعلام الواردين في الرسالة اكتفاءً منه بورود أسماء معظمهم في ثبت المصادر، ولم يعدَّ الباحث شجرةً لرواة الأحاديث المسندة في رسالته، لأن ذلك يأخذ حيزاً كبيراً من الصفحات غير مأذون به في تلك الجامعة.

٢ ـ كان الفصل النظريُّ يتألف من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصطلح «الحسن» عند الترمذي وجاء في ثلاثة مطالب:

تناول الباحث في أحدها الشرط الأول للترمذي في مفهوم الحُسْن، وهو براءة السند من الكذابين، وتناول في المطلب الثاني الشرطَ الثاني: براءة المتن من الشذوذ أما المطلب الثالث فتناول فيه شرطَ عدم تفرد الراوي.

---

(١) كتبها الباحث الأستاذ أسامة نمر عبد الكريم، لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية.

المبحث الثاني: مصطلح «الغريب» عند الترمذي، وجاء هذا المبحث في ثلاثةِ مطالب أيضاً:

كان الأول في معنىٰ الغريب لغةً واصطلاحاً، وكان الثاني في أنواع الغريب عند الترمذي، وتناول في المطلب الثالث منزلة الغريب عند العلماء.

المبحث الثالث: مصطلح «حسنٌ غريب» عند الترمذي، وجاء في ثلاثة مطالب كذلك:

تناول في المطلب الأول رأيَ ابن سيِّد الناس في فهم هذا المصطلح، وتناول في الثاني رأي ابن حجر، ورجَّح «الرأي المختار» في المطلب الثالث.

وكانت نتيجة هذه الدراسة النظرية التي شملت تسعةَ مطالب، وبلغت (١١٤) مئة وأربعَ عشرة صفحة، إن مصطلح «حسن غريب» ليس مصطلحاً جديداً يختلفُ عن مصطلح «حسن» وحده، ومصطلح «غريب» وحده بمعنىٰ أنَّ اجتماع هذين المصطلحين لا يعني ولادةَ مصطلح جديد، وأوضحُ دليلٍ علىٰ هذا أنَّ الترمذي أراد من «الحَسَن» في ذلك التركيب ما عرفه في كتاب «العلل الصغير»، وكذلك أراد من الغريب في ذلك التركيب ما ذكره في «العلل»، هذا ما يدلُّ عليه الرأي الذي اخترته في الجمع بين «الحسن» و «الغريب».

وحقيقةُ الأمر أنَّ قوله: «حسنٌ غريب» هو من باب عطف كلمةٍ علىٰ كلمةٍ بحرف عطف مقدَّرٍ، والمعنىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ وغريبٌ»، أي أن متن الحديث حسن من حيثُ القَبول، وفي سنده الذي أخرجه الترمذي غرابة.

فهذا التوجيه اللغوي قرينةٌ علىٰ أن اجتماعهما لم يُؤدِّ إلىٰ معنىً جديد. . .

ويجوزُ ـ والحالةَ هذه ـ أنْ يُقال: «حسَّنه الترمذي» دون ذكر الغرابة لما قال فيه الترمذي: «حسنٌ غريب» في حالة بيان حكم الترمذي فقط، ولا يشترط أن يقال: «حسَّنه مع التغريب»، ولا أن يقال: «حسَّنه واستغربه»، ولا أن تُنقل عبارته في ذلك

إلا إذا اقتضىٰ النقلُ بيان الغرابة لذاتها مع نقل حكم الترمذي علىٰ الحديث[١].

٣ ـ وكان الفصل الثاني «التطبيقي» يتألف من ستة مباحث:

المبحث الأول: تخريج ودراسة الأحاديث التي قال الترمذي في كلٍّ منهما «حسنٌ غريب» وبلغت درجة «صحيح لذاته»، وبلغت (٤٥) خمسةً وأربعين حديثاً من جملة أحاديث مصطلح «حسنٌ غريب» التي بلغت (٣٦٧) ثلاثمائةٍ وسبعةً وستين حديثاً، وهي تشكل بالنسبة المئوية ١٢٪.

المبحث الثاني: الأحاديثُ التي قال فيها الترمذي «حسنٌ غريب» وحازت درجةَ «صحيح لغيره»، وبلغت (٣٦) ستةً وثلاثين حديثاً، بنسبة ١٠٪ من جملة الأحاديث ميدان الدراسة.

المبحث الثالث: الأحاديث التي قال فيها الترمذي: «حسنٌ غريب» وحازت درجةَ «حسن لذاته»، وبلغت (١٢) اثني عشر حديثاً فقط، بنسبة ٣٪ من جملة الأحاديث ميدان الدراسة.

المبحث الرابع: الأحاديث التي قال فيها الترمذي: «حسنٌ غريب» وحازت درجةَ «حسن لغيره»، وبلغت (١٢٢) مئةً واثنين وعشرين حديثاً، بنسبة ٣٣٪ من جملة الأحاديث ميدان الدراسة.

وهذا يعني أنَّ جملةَ الأحاديث التي نالت درجةَ الاحتجاج «الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته» بلغت (٩٣) ثلاثةً وتسعين حديثاً، بنسبة ٢٥٪ من جملة الأحاديث ميدان الدراسة.

المبحث الخامس: الأحاديث التي قال فيها الترمذي «حسنٌ غريب» وهي ضعيفة جداً وبلغت (٥٤) أربعة وخمسين حديثاً، بنسبة ١٤٪ ثبتت من وجوه أخرىٰ عن صحابة آخرين.

---

(١) رسالة «مصطلح غريب» ص١١٣-١١٤ مقتطفات.

المبحث السادس: الأحاديث التي قال فيها الترمذي «حسن غريب» ولا تثبت بحالٍ، لا عن صحابتها الرواة عند الترمذي ولا عن صحابة آخرين عند غيره، وقد بلغت (٩٨) ثمانيةً وتسعين حديثاً بنسبة ٢٦٪ من جموع الأحاديث ميدان الدراسة[١]. وبلغ هذا الفصل (١١١) مئة وإحدىٰ عشرة صفحة.

ويرىٰ الباحثُ ـ بناء علىٰ ما تقدم ـ أن «الحسن عند الترمذي يشمل كل مراتب القبول، فهو يشمل: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، ولا يشترط الترمذي ـ عندئذ ـ شواهد أو متابعات لتقويتها بل يكتفي بقوة سندها، ويشمل الحسن لغيره الذي لم يصل إلىٰ هذه المرتبة إلا بشواهد عضدته ورفعت درجته. . .» وهذه النتيجة من أغرب ما في الأبحاث الحديثية من نتائج ومن أبعدها عن الصواب أيضاً.

ويرىٰ الباحث أيضاً أن «الترمذي عنده نوعُ تساهلٍ في حكمه علىٰ الأحاديث ويظهر هذا التساهل مما يأتي:

ـ تحسينه عدداً من الأحاديث الضعيفة جداً أو المعلولة التي كان لها شواهد لكنها لا تكفي لتعضدَها وتجبرَ الضعف الذي فيها.

ـ تحسينه عدداً من الأحاديث الضعيفة جداً أو المعلولة التي وإن ثبتت من وجه آخر، لكنها لا تقوىٰ في نفسها لتكون طريقاً يمكنُ تقويته.

ولهذا التساهل ما يبرّره عند الترمذي فهو قد يحسِّن الضعيف الذي لا شاهد له لأنه لا يرىٰ فيه من الضعف مثل ما نرىٰ.

وهو يحسِّن الحديث الضعيف جداً أو المعلول الذي ثبت من وجه آخر؛ لأنه يرىٰ جواز التعاضد بمثل ذلك ما دام السند ليس فيه من هو متهمٌ بالكذب، فيكون التساهل في أصل المنهج لا في تطبيقه، وهذا المنهج لا يقرُّه جمهور أهل الحديث»[٢].

---

(١) أفدت هذا العرض من ثبت مباحث الرسالة ص (هـ)، ومن خاتمة الرسالة ص٢٢٧.

(٢) خاتمة الرسالة ص٢٢٦-٢٢٧ مقتطفات.

المطلب الثاني

تعقيب الباحث علىٰ هذه الرسالة

أقول: خرَّج الباحث (١٣٠) مئةً وثلاثين حديثاً تخريجاً وجيزاً جداً، رصد فيه نتائج دراسته التفصيلية التي أجراها لنفسه ولم يودِعْها رسالته لعدم قبول ذلك في نظام الجامعة ـ فيما يبدو ـ ويؤخذ علىٰ منهج الباحث ما يأتي:

ـ جعل أحاديث مصطلح «حسن غريب» (٣٦٧) ثلاثمائةٍ وسبعةً وستين حديثاً هي جملة الأحاديث التي اتفقت عليها مطبوعة شاكر وزملائه و«تحفة الأحوذي» و«تحفة الأشراف» قال: «وأما ما اختلفت فيه النسخ فلم أعتمده في البحث لقصوره عن تحقيق النسخة الأصوب»[١]، بينما أحصيت أحاديثِ مصطلح «حسن غريب» بإطلاقاتها الكثيرة فكانت جملتها (٥٥٧) خمسمائة وسبعةً وخمسين حديثاً.

قلت: وقد تتبعت عدداً من المصطلحات؛ فلم أر هذه النسبة الهائلة في الاختلاف بين تلك النسخ التي رجع إليها الباحث.

ـ لم يشر الباحثُ إلىٰ تعدد ألفاظ مصطلح «حسن غريب» عند الترمذي وهذا من جملة اهتمامات رسالته، وقد بلغت جملة ذلك ثلاثين لفظاً ـ كما سيأتي ـ.

ـ لم يبيِّن لنا الباحث منهجه في الترجمةِ ـ إن وجدت ـ والتخريجِ ولا أبرز مصدَرهُ في الحكم علىٰ رواة الأحاديث.

ـ كانت درجات الحديث متفاوتةَ العدد مع ثبات عدد الأحاديث المخرَّجة في أكثرها: فجملة الأحاديث التي حازت عنده درجة «صحيح لذاته» بلغت (٤٥) خمسة وأربعين حديثاً خرَّج منها عشرين حديثاً ذلك التخريج الذي أشرت إليه قبل![٢].

---

(١) رسالة «حسن غريب» المقدمة ص «ي».

(٢) ما سبق ص١٢٨.

وكانت جملة الأحاديث التي حازت درجة «صحيح لغيره» عنده (٣٦) ستةً وثلاثين حديثاً، خرج الباحث منها عشرين حديثاً[١].

وكانت الأحاديث التي حازت درجة «حسن لذاته» اثني عشر حديثاً خرج منها عشرة[٢].

وكانت جملة الأحاديث التي حازت درجة «حسن لغيره» بالمتابعات (٣٣) ثلاثةً وثلاثين حديثاً، خرّج الباحث منها عشرين حديثاً[٣].

والأحاديث التي حازت درجةَ «حسن لغيره» بالشواهد بلغت (٨٩) تسعةً وثمانين حديثاً، خرج منها الباحث عشرين حديثاً.

والأحاديث التي ثبتت من وجوهٍ أخرىٰ وهي ضعيفةٌ جداً أو معلولة بلغت (٥٤) أربعةً وخمسين حديثاً، خرَّج الباحث منها عشرين حديثاً[٤].

وأما الأحاديث التي لا تثبت بوجه من الوجوه ـ في نظر الباحث ـ فكانت (٩٨) ثمانيةً وتسعين حديثاً، خرَّج الباحث منها عشرين حديثاً[٥].

فتخريج عشرين حديثاً من أصل ستةٍ وثلاثينَ أو خمسةٍ وأربعينَ، ليس كتخريج عشرين حديثاً من أصل ثمانيةٍ وتسعينَ حديثاً، ولو كان الأمر كذلك لاكتفينا بتخريج خمسةِ أحاديث فقط من كل مصطلح.

ولست أدري لماذا خرَّج الباحث الفاضل عشرةَ أحاديث وترك حديثين فقط في بعض الدرجات؟

---

(١) رسالة «حسن غريب» ص١٤٥.
(٢) ما سبق ص١٥٢.
(٣) ما سبق ص١٦٩.
(٤) ما سبق ص١٨٦.
(٥) ما سبق ص٢٠٧.

هذه بعض الملاحظات علىٰ المنهج العام للدراسة، أما الملاحظُ العلمية في الجانبين النظري والتطبيقي؛ فلا تحتملها رسالةٌ هي ذاتها ستخضع لمنهج التقويم المنهجي والعلمي في كلية ليس فيها محدّث واحد؛ فضلاً عن ناقد، ولهذا يرىٰ أساتذتها النقْدَ العلمي دليلاً علىٰ غرور الباحث وكبره وخروجه علىٰ اللياقة العلمية والسمت الجامعي الهادىء الوديع جداً!

علىٰ أنَّ مما يمكن قوله هنا هو أن علىٰ الباحث الفاضل مراجعة دراسته كاملة لأن أحكام الحافظ ابن حجر علىٰ الرواة ليست مسلَّمة، ولأن تخريج البخاري ومسلم حديثاً لا يعني أنه صحيح لذاته أو صحيح لغيره، ولأن درجة «حسن» لا تشمل كل مراتب الاحتجاج ـ كما زعم ـ، وقصارىٰ ما يمكن قبوله ـ مع النظر ـ أن درجة «حسن غريب» من بابة «حسن لذاته»، وأن درجة «حسن» من بابة «الحسن لغيره»، وما ادعاه الباحث وراء ذلك بعيد عن الصواب وليس فيه أدنىٰ تحرير.

لكن الرسالة ـ في جملتها ـ من أجود الرسائل العلمية، وأبرز ما فيها بروز شخصية الباحث الفاضل، وقدرته علىٰ تناول مباحث رسالته بغاية الأدب والثقة بالنفس فجزاه الله خيراً.



المطلب الثالث

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح «حسن غريب»

بلغت إطلاقات مصطلح «حسن غريب» عند الترمذي ثلاثين مصطلحاً علىٰ النحو الآتي.

٦٩ـ «حسنٌ غريب» حكم به الترمذي علىٰ (٢٧٧) مئتين وسبعةٍ وسبعين حديثاً، منها: (٩، ٣٢٤، ٦٧٤، ١٠٧١، ٢٦٣٩، ٣٦٢٩، ٣٧٠٥، ٣٨٧٤، ٣٩٥٥).

٧٠ـ «حسنٌ غريب في هذا الباب» (١٠٦٤).

٧١ـ «غريبٌ حسن في هذا الباب» (١٠٨٩).

٧٢ـ «حسنٌ غريب من حديث فلان» حكم به الترمذي علىٰ خمسة وعشرين حديثاً منها: (١٢٢١، ٢٥٩٠، ٣٩١٧).

٧٣ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه من حديث فلان إلا من حديث فلان» (٧٢٠، ٢٣٠٦).

٧٤ـ «حسنٌ غريب لا نعرف أحداً رواه غير فلان» (٨١٩).

٧٥ـ «حسنٌ غريب، لا نعلم أحداً أسنده غير فلان» (١٩٧٨).

٧٦ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه علىٰ هذا اللفظ إلا من حديث فلان» (١٧٥٧).

٧٧ـ «حسنٌ غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث فلان» (١٢٢٨، ٣٣٧٠).

٧٨ـ «حسنٌ غريب ليس إسناده بمتصل» (٣٦٣٨).

٧٩ـ «حسنٌ غريب من حديث فلان لا نعرفه إلا من حديث فلان» (١٥٦٧، ٢٠٦٦، ٢١٣٩، ٢٩٩١، ٣٤٣٨).

٨٠ـ «حسنٌ غريب إنما نعرفه من حديث فلان» حكم به الترمذي علىٰ سبعة أحاديث، منها: (١٧٦٢، ٢٢٠٩، ٣٩٥٤).

٨١ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان» حكم به الترمذي علىٰ خمسة وسبعين حديثاً، منها: (٧، ١٠٦٢، ٢١٨١، ٣٣٨٤، ٣٧٤٢، ٣٩٤٧).

٨٢ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه من هذا الوجه من حديث فلان» (٣٧٩٩).

٨٣ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» حكم به الترمذي علىٰ أربعةٍ وعشرين حديثاً، منها: (٩٦٣، ٢٠٤٠، ٣٢٥٠).

٨٤ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٦١٤-٣٧٨١).

٨٥ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه من حديث فلان لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٣٨٠٥).

٨٦ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» (١٨٤١).

٨٧ـ «حسنٌ غريب من حديث فلان، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (٥٧٩، ٢٤٠٥، ٣٥٥٠).

٨٨ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» حكم به الترمذي علىٰ سبعةَ عشر حديثاً، منها: (٢٩٤، ١٨٦٠، ٣٧٩٠).

٨٩ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث فلان إلا من حديث فلان» (١٣٢٦).

٩٠ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (١٣٦٦).

٩١ـ «حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (١٦٩٥، ١٨٠١، ٢١١٥).

٩٢ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه» حكم به الترمذي علىٰ (٨٤) أربعة وثمانين حديثاً منها: (٥٨، ٦٦٤، ٢٦٦٤، ٣٥٨٨، ٣٧١٧، ٣٩٢٦).

٩٣ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه من حديث فلان» حكم به الترمذي علىٰ (١٤) أربعة عشر حديثاً، منها: (١٦٨١، ٣٤٦٢، ٣٩١٥).

٩٤ـ «حسنٌ غريب إنما نعرفه من هذا الوجه» (٣١٥٣، ٣٣٠٠، ٣٧٣٧، ٣٧٨٩).

٩٥ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث فلان» (٢٤٣٦).

٩٦ـ «حسنٌ غريب من هذا الوجه إنما نعرفه من حديث فلان» (٣٢٠٦-٣٥١٢).

٩٧ـ «حسنٌ غريب إنما نعرفه من حديث فلان من هذا الوجه» (٤٢٦).

ولا ريب أن هذه الإطلاقات منها ما هو تفسير لمصطلح «حسن غريب» ومنها ما هو تعليل لإطلاقه، وقراءة هذه الإطلاقات قراءة حديثية ناقدة؛ يوضّح كثيراً من أوجه دلالة هذا المصطلح التي تحتاج إلىٰ دراسة استقرائية، يمكن للباحث الشيخ أسامة نمر تكميل دراسته الحالية بها.

وقد بلغت الأحاديث التي خرَّجها الشيخان أو أحدهما من مصطلح «حسن غريب» (٨٧) سبعةً وثمانين حديثاً، منها: (٥٨، ٢١١، ٢٩٤، ٤٤٣، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٩٠، ٦١٩)، وانظر ملحق أحكام الترمذي.

وهذا يعني أن الأحاديث التي حسَّنها الترمذي بلغت (٩٠١) تسعمائة وحديثاً واحداً تضاف إلىٰ أحاديث «حسنٌ صحيح» و«صحيح» لتشكل جانب الحديث المقبول في «جامع الترمذي».



المبحث الخامس

إطلاق مصطلح «جيِّد» عند الترمذي

المطلب الأول

دلالة هذا المصطلح عند العلماء

إن إطلاق هذا المصطلح قليل لدىٰ المتقدمين، وأكثر من أطلقه منهم في حدود علمي، هو الإمام الترمذي الذي أطلقه علىٰ خمسة أحاديث في كتابه «الجامع».

وقد أكثر الحافظان ابن كثيرٍ في «بدايته» و«تفسيره» وابن حجر في «الفتح» من إطلاق هذا المصطلح، وتتبُّع كل منهما يحتاج إلىٰ بحث علمي كبير.

ولم أقف للجيِّد علىٰ حدٍّ إلا ما أورده الحافظ السيوطي في خاتمة نوع الحسن من «تدريبه» حيث قال: «من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول من الحديث: الجيِّد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت.

فأما الجيِّد: فقال شيخ الإسلام ـ يعني ابن حجر ـ في الكلام علىٰ أصحِّ الأسانيد لما حكىٰ ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحَّها: الزهري، عن سالم، عن أبيه: عبارة أحمد: أجود الأسانيد، كذا أخرجه الحاكم» اهـ.

قلت: قال ابن الصلاح: «وفيما نرويه عن ابن معين أنه قال: أجودها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود»[١] اهـ.

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح مع «نكت العراقي» ص١١.

قال ـ يعني ابن حجر ـ: «هذا يدلُّ علىٰ أن ابن الصلاح يرىٰ التسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: «من ذلك يُعْلَمُ أن الجودة يعبَّر بها عن الصحة، وفي «جامع الترمذي» في الطب: «هذا الحديث جيد حسن»، وكذا قال: غيره: لا مغايرة بين جيِّدٍ وصحيحٍ عندهم، إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلىٰ جيِّدٍ إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبته من الوصف بصحيح، وكذا القوي»[1].

قلت: يصعب قبول هذا الكلام مع قول الحافظ العراقي: «ومن هذه المرتبة ـ يعني الثالثة في التعديل ـ قولهم: فلان إلىٰ الصدق ما هو، فلان جيد الحديث صويلح، صدوق ـ إن شاء الله ـ، أرجو أنه لا بأس به»[2] ويلاحظ أن الحافظ البلقينيَّ وابن حجر والسيوطي بنوا هذا المصطلح كله علىٰ حكم الترمذي علىٰ حديث، وعلىٰ تغيير ابن الصلاح كلمة «أجود» إلىٰ أصح ـ يعني رواية بالمعنى ـ ثم راح السراج البلقيني يفترض أن الحافظ الجهبذ لا يترك لفظة «صحيح» إلىٰ «جيد» إلا لنكتة، منها تردده في الحكم علىٰ الحديث بالصحة الذاتية بعد بلوغه رتبة «الحسن لذاته»، لكن العلماء المتقدمين كلهم ـ بدون استثناء ـ لم تكن لديهم هذه المقاييس الافتراضية وكل الذي كانوا يعرفونه أن الحديث إما صحيح أو ضعيف، وكل منهما مراتب تظهر فائدتها عند التعارض.

❑ ❑ ❑

---

(١) «تدريب الراوي» (١:١٧٨).

(٢) «التقييد والإيضاح» ص١٦٢.

المطلب الثاني

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح «جيِّد»

وقد استعمل الترمذي مصطلح جيد في جامعه علىٰ النحو التالي:

قال عقب حديث (٢٥) قال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيِّد وقال عقب حديث (٢١٨٧): جود سفيان بن عيينة هذا الحديث ـ يعني حفظ الأسماء فيه جيداً ـ وقال عقب حديث (٦٠): هذا حديث حسن صحيح، وحديث حميد عن أنس حديث جيِّد غريب حسن، وهذه كلها لا تدخل في حسبة المصطلح، والثالث منها فيه نوع اختلاف في اللفظ بين نسخ «الجامع»[١].

٩٨ـ «حسن جيد غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (١٩٧٢).

٩٩ـ «حسن جيد غريب لا نعرفه من حديث أسامة إلا من هذا الوجه» (٢٠٣٥).

١٠٠ـ «هذا حديث جيد غريب» (٢٠٣٧).

وسوف أتناول هذه الأحاديث الأربعة بالعرض السريع لنرىٰ ما إذا كانت بلغت الصحة الذاتية أو الحسن الذاتي، وتردد الترمذي في الحكم عليها بالصحة أم لا:

الحديث الأول: قال الترمذي: حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ، قال: قلت لعبد الرحيم بن هارون الغساني: حدثكم عبد العزيز ابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ قال: «إذا كذب العبد تباعد عنه الملك ميلاً من نَتَنِ ما جاء به»؟ قال يحيىٰ: فأقر به عبد الرحيم بن هارون، فقال: نعم!

---

(١) انظر «الجامع» رقم (٥٨) و (٦٠)، و«تحفة الأحوذي» (١:٦٢)، و«تحفة الأشراف» (١:٢٩٢) للموازنة.

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ جيِّدٌ غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه تفرد به عبد الرحيم بن هارون»[١].

أقول: هذا الحديث مما تفرد به الترمذي عن بقية الأئمة الستة[٢]، وقد نص الترمذي علىٰ تفرُّد عبد الرحيم به، وقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب» (٤٠٦٠): ضعيفٌ كذّبه الدارقطني.

وعبد العزيز ابن أبي رواد الأزدي ـ مولاهم ـ قال فيه أبو حاتم: صدوق متعبِّد، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ضعيف، وقال ابن حبان: روىٰ نسخة موضوعة وقال ابن حجر في «التقريب» (٢١١٢): مقبول[٣].

قلت: فحديثٌ فيه هاتان البليتان، هل يكون حسنا لذاته، ثم تردّد الترمذي في حكمه بالصحة عليه لنكتة، فحكم عليه بأنه «جيد»؟!

الحديث الثاني: أخرج الترمذي من حديث الأحوص بن جوّاب، عن سُعَير بن الخمس، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي ـ واسمه عبد الرحمٰن بن مَل ـ عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صُنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً، فقد أبلغ الثناء»[٤]، ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ جيِّدٌ غريب، لا نعرفه من حديث أسامة بن زيد إلا من هذا الوجه».

وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله، وسألت محمداً ـ البخاري ـ فلم يعرفه» اهـ[٥].

---

(١) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الصدق والكذب، رقم (١٩٧٢).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٦:١١٦).

(٣) انظر أقوال هؤلاء الحفاظ فيه في «الميزان» (٢:٦٢٨).

(٤) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في المتشبع بما لم يعط، رقم (٢٠٣٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (١:٥١). وحُكْم الترمذي ثمة: حسن صحيح غريب.

(٥) «جامع الترمذي» (٤:٣٣٣).

أقول: دار هذا الحديث علىٰ الأحوص بن جواب، رواه عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري عند الترمذي والنسائي، والحسين بن الحسن المروزي عند الترمذي.

والأحوص بن جواب تباينت فيه أقوالُ العلماء، ما بين ثقةٍ وصدوقٍ، إلىٰ ليس بذاك القوي، وقال الذهبي: صدوق مشهور، وقال الحافظ: صدوق ربما وهم[(١)].

وسعير بن الخمس: وثَّقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يُحتَجُّ به، وقال أبو الفضل ابن الشهيد: أخطأ في غير ما حديث مع قلة ما روىٰ، وقال الحافظ: صدوق[(٢)].

قلت: مثل هذا الحديث في درجة الحسن لغيره وليس من الحسن لذاته، فضلاً عن التردد بين ذلك والصحة!

الحديث الثالث: قال الترمذي: «حدثنا محمد بن بشار: حدثنا أبو عامر ـ يعني العقدي ـ وأبو داود ـ يعني الطيالسي ـ قالا: حدثنا فليح، عن أيوب بن عبد الرحمٰن عن يعقوب بن أبي يعقوب، عن أم المنذر الأنصارية... الحديث، ثم قال محمد بن بشار في حديثه: حدثنيه أيوب بن عبد الرحمٰن ـ يعني ابن صعصعة ـ وهذا حديثٌ جيِّد غريب» اهـ[(٣)].

قال المباركفوري: «في كلام الترمذي هذا نظر، فتفكَّر وتأمَّل»[(٤)] اهـ.

قلت: يعني قول محمد بن بشار في حديثه: حدثنيه أيوب؛ فإن محمد بن بشار لم يدرك أيوب بن عبد الرحمٰن.

واعتراض المباركفوري غير واردٍ، فإنَّ للمحدثين من صيغ الاختصار الموهمة الكثيرَ من مثل هذا، والترمذي يريدُ أن يقول: قال محمد بن بشار في سياق حديثه عن فليح، قال فليح: حدثنيه أيوب بن عبد الرحمٰن، بدلاً من صيغة التحمل «عن».

---

(١) «الميزان» (١:١٦٧)، و«التقريب» (٢٨٩).

(٢) «الميزان» (٢:١٦٤)، و«التقريب» (٢٤٣٢).

(٣) أخرجه الترمذي في الطب، باب ما جاء في الحمية، رقم (٢٠٣٧).

(٤) «تحفة الأشراف» (٣:١٥٧).

أقول: إن الترمذي خرَّج هذا الحديث من طريقين:

قال عن الأول منهما: حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث فليح، عن عثمان بن عبد الرحمٰن التيمي.

وقال عن الثاني ـ وهو الذي أوردته هنا ـ: جيِّدٌ غريبٌ، ومدار الحديث فيهما علىٰ فليح، وفليح رواه مرةً عن عثمان بن عبد الرحمٰن التيمي، ومرةً عن أيوب بن عبد الرحمٰن، وبكل الاعتبارات فإن فليحاً عمدة في إسناد الروايتين ولم يتابع علىٰ حديثه.

وفليح: هو ابن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي لم يوثقه أحد من العلماء وضعَّفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وتخريج الشيخين بعضَ أحاديثه إنما هو فيما رجح عندها أنه لم يخطىء فيه، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ[(١)] وحديث هذا لا يكون حسناً لذاته.

وسوف أعرض لحديث سفيان لنرىٰ دلالة قول الترمذي: «جوَّده».

الحديث الرابع: أخرج الترمذي حديث سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة ابن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أم حبيبة، عن زينب بنت جحش ـ أم المؤمنين ـ قالت: استيقظ رسول الله ﷺ من نوم محمرّاً وجهه، وهو يقول: «لا إله إلا الله» يرددها ثلاث مرات «ويل للعرب من شر قد اقترب» الحديث[(٢)].

ثم قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وقد جوّد سفيان هذا الحديث.

هكذا روىٰ الحميدي وعلي ابن المديني وغير واحد من الحفاظ عن سفيان بن عيينة نحو هذا.

ـ وقال الحميدي: قال سفيان بن عيينة: حفظت من الزهري في هذا الحديث أربع نسوة: زينب بنت أم سلمة، عن حبيبة ـ وهما ربيبتا رسول الله ﷺ، عن أم حبيبة وزينب بنت جحش زوجي النبي ﷺ.

---

(١) «الميزان» (٣:٣٦٥)، و«التقريب» (٥٤٤٣).

(٢) أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في خروج يأجوج ومأجوج، رقم (٢١٨٧)، وأخرجه البخاري في مواضع انظر «فتح الباري» (١٣:١٣-١٥و ١١٣)، ومسلم رقم (٢٨٨١).

ـ وهكذا روىٰ معمر وغيره هذا الحديث عن الزهري، ولم يذكروا فيه: عن أم حبيبة.

ـ وقد روىٰ بعض أصحاب ابن عيينة هذا الحديث عن ابن عيينة ولم يذكروا فيه عن أم حبيبة» اهـ[١].

قلت: طوّل في «الفتح» الكلام حول اختلاف العلماء في هذا الحديث، ونقل كلام الترمذي بحروفه محتجّاً به علىٰ حفظ سفيان أربع نسوة[٢].

وجملةُ: «جوّد سفيان هذا الحديث» يعني حفظ الأسماء جيداً، فهذا الحديث لا يدخل في دائرة مصطلح «جيد» علىٰ الصحيح.

وتبقىٰ الأحاديث الثلاثة السابقة ولا يصحّ واحد منها، ولم يبلُغْ أكثر من درجة الحسن لغيره فضلاً عن الحسن لذاته، وكلها جاءت مفردة غريبة، ولهذا فالحديث الجيّد: هو الحديث الصالح للاعتبار به ولم يأت ما يعضده. فرحم الله ابن الملقن وابن حجر والسيوطي، ورحمنا معهم بفضله العميم.



---

(١) «جامع الترمذي» (٤: ١٧)، و«تحفة الأحوذي» (٣: ٢١٦-٢١٧).

(٢) «فتح الباري» (١٣: ١٣-١٥).

المبحث السادس

إطلاق الترمذي مصطلح «غريب»

المطلب الأول

نظرية الغريب عند الترمذي نفسه

أطلق الترمذي مصطلحاتٍ متعددة كلُّها تدلُّ علىٰ الغرابة والتفرد، وقبل عرض هذه المصطلحات يحسن عرض رأي الترمذي في مفهوم الغريب، واستعراض خلاصة الجهود السابقة في هذا الموضوع، حتىٰ لا نقع في تكرار أو إنكار، ويحسن أن أعرض أوجه الغرابة عند الترمذي في مسائل:

المسألة الأولىٰ: رواية الحديث من وجهٍ واحد:

قال الترمذي: «ما ذكرنا في هذا الكتاب «حديثٌ غريب» فإنَّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

رُبَّ حديث يكون غريباً لا يُروىٰ إلا من وجه واحد، مثل ما حدَّث حماد بن سلمة عن أبي العُشَراء عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: «لو طَعَنْتَ في فخذها أجزأ عنك»[1].

---

(١) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة (١٤٨١)، وقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث، واختلفوا في اسم أبي العشراء، فقال بعضهم: أسامة بن قهطم، ويقال: اسمه يسار بن برز، ويقال: ابن بلز، ويقال: اسمه عطارد، نسب إلىٰ جده» «الجامع» (٤:٦٣)، وأخرجه أبو داود في =

فهذا حديثٌ تفرَّد به حماد بن سلمة عن أبي العشراء، ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه إلا هذا الحديث، وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم، وإنما اشتُهر من حديث حماد بن سلمة، لا يعرف إلا من حديثه، فيشتهر الحديث لكثرة من رُوي عنه مثل ما رویٰ عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ «نهیٰ عن بيع الولاء وعن هبته»[١].

وهذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، رواه عنه: عبيد الله بن عمر العمري وشعبة وسفيان الثوري ومالك بن أنس وابن عيينة وغير واحد من الأئمة.

وروىٰ يحيىٰ بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فوهم فيه يحيىٰ بن سليم، والصحيح هو عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

هكذا روىٰ عبد الوهاب الثقفي وعبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر.

وروىٰ المؤمل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: لوددت أن عبد الله بن دينار أذن لي حتىٰ كنت أقوم إليه فأقبل برأسه» اهـ[٢].

قلت: نفيد من هذا النص جملة أمور:

الأمر الأول: الشهرة ليست دائماً دليل صحّة فقد قسم الحافظ ابن رجب الأسانيد علىٰ قسمين:

=الأضاحي، باب ما جاء في ذبيحة المتردية (٢٨٢٥)، والنسائي فيهما (٧:٢٢٨)، وابن ماجه في الذبائح، باب ذكاة النادّ من البهائم (٣١٨٤)، وانظر «العلل الكبير» للترمذي (٢:٥٤٧)..

(١) أخرجه الترمذي في البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته (١٢٣٦)، وقال: حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وساق مثل الكلام السابق، وأخرجه البخاري في العتق، باب بيع الولاء وهبته (٢٣٩٨)، وفي الفرائض (٦٣٧٥)، ومسلم في العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته (١٥٠٦).

(٢) «علل الترمذي» (٥:٧١١-٧١٢).

القسم الأول: أن يكون ذلك الإسناد لا يروىٰ به إلا هذا الحديث الواحد، ومثاله حديث حماد.

والقسم الثاني: أن يكون ذلك الإسناد مشهوراً يروىٰ به أحاديث كثيرة، ولكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد، ومثّله الترمذي بحديث عبد الله بن دينار.

قال ابن رجب: «هذا الحديث معدود من غرائب الشيخين، فإن الشيخين خرجاه ومع هذا فتكلم فيه الإمام أحمد ووهَّنه، ثم قال: لم يتابع عبد الله بن دينار عليه وأشار إلىٰ أن الصحيح ما روىٰ نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الولاء لمن أعتق»[(١)]، ولم يذكر النهي عن بيع الولاء وعن هبته.

قلت: والقائل ابن رجب ـ: وروىٰ نافع عن ابن عمر من قوله النهيَ عن بيع الولاء وعن هبته غيرَ مرفوع، وهذا مما يعلل به حديث عبد الله بن دينار، والله أعلم»[(٢)] اهـ.

أقول: طوّل الحافظ في «الفتح» الكلام علىٰ نقد هذا الحديث بما لا نحتاجه هنا ورجَّح اتصاله[(٣)].

الأمر الثاني: أن مصطلح «غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان» مثل مصطلح «لا نعرفه إلا من حديث فلان» مثل مصطلح «غريب»، لأن الترمذي حكم علىٰ حديث واحد بالمصطلحين ذاتيهما.

الأمر الثالث: أن الغرابة ليست دائماً مدعاةً لضعفٍ في السند وإنما هي وصف للحديث، بدليل أن الترمذي عبَّر بها عن التضعيف في الحديث الأول، وصحح الحديث الثاني والتفرُّد هو هو والصيغة ذاتها.

---

(١) حديث «الولاء لمن أعتق» مشهور في قصة بريرة، انظر كلام الحافظ في «الفتح» عليه (٥: ٢٢٢) و(١٢: ٤٣-٤٦).

(٢) «شرح العلل» ابن رجب (٢: ٦٢٧-٦٢٩).

(٣) «فتح الباري» (١٢: ٤٣-٤٦).

لكننا وجدنا الترمذي إذا أطلق واحداً من هذه المصطلحات من غير قَرْنِه بالصحة أو الحُسْن؛ فيكون الحديث ضعيفاً، وسيأتي.

المسألة الثانية: زيادة الراوي ألفاظاً في المتن:

وقال الترمذي:

«٢ ـ ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد علىٰ حفظه.

مثل ما روىٰ مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان علىٰ كل حُرٍّ أو عبد، ذكر أو أنثىٰ من المسلمين، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير».

قال: زاد مالك في هذا الحديث: «من المسلمين».

وروىٰ أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه: «من المسلمين»، وقد روىٰ بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد علىٰ حفظه، وقد أخذ غير واحد من الائمة بحديث مالك واحتجوا به، منهم الشافعي وأحمد قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك.

فإذا زاد حافظ ممن يعتمد علىٰ حفظه؛ قبل ذلك منه»[1] اهـ.

قلت: صورة زيادة الثقة الغريبة: «أن يروي جماعةٌ حديثاً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة»[2].

وللعلماء كلام طويل في هذه المسألة، ومذهب الترمذي هو قبول زيادة الثقة كما هو صريح قوله، وتتبعي ذلك في «الجامع» أوضح أنّه يقبل ذلك غالباً، لا مطلقاً وكذلك وجدت صنيع شيخه البخاري كما أوضحته في مبحث زيادة الثقة سابقاً.

---

(١) «علل الترمذي الصغير» (٥:٧١٢).

(٢) «شرح ابن رجب» (٢:٦٣٥).

وقد عقدت مبحثاً موجزاً لكيفية الترجيح بين تعارض الروايات في الأسانيد والمتون في فصل: «منهج التخريج المتبع في هذه الدراسة»، والله المستعان.

والمسألة الثالثة: استغراب راوٍ في السند:

وقال الإمام الترمذي:

«٣ ـ وربَّ حديث يُروىٰ من أوجهٍ كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد:

أ ـ حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي وأبو السائب والحسين بن علي بن الأسود قالوا: حدثنا أبو أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد»[1].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب من حديث أبي موسىٰ.

سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، لم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة، فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجب، وقال: ما علمت أن أحداً حدث هذا غير أبي كريب!

وقال محمد ـ يعني: البخاري ـ: كنا نرىٰ أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة»[2].

---

(١) أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» (٥:٧٥٩) وفي «العلل الكبير» (٣٢٦) من حديث أبي موسىٰ، وأخرجه في «الجامع» في الأطعمة، باب ما جاء أن المؤمن يأكل في معي واحد (١٨١٨) من حديث ابن عمر وقال: حسن صحيح، وأخرجه مسلم في الأشربة (٢٠٦٢) شاهداً لحديث ابن عمر.

(٢) «علل الترمذي الصغير» (٥:٧١٣). وأخرجه في «العلل الكبير» (٣٢٦) من حديث أبي موسىٰ أيضاً.

ب ـ حدثنا عبد الله بن أبي زياد وغير واحد، قالوا: حدثنا شَبابة بن سَوّار: حدثنا شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمٰن بن يعمر أن النبي ﷺ: «نهىٰ عن الدُّبّاء والمُزَفَّت»(١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ من قبل إسناده، لا نعلم أحداً حدث به عن شعبة، غير شبابة.

وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهىٰ أن ينتبذ في الدباء والمزفت وحديث شبابة إنما يستغرب؛ لأنه تفرد به عن شعبة.

وقد روي شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمٰن ابن يعمر عن النبي ﷺ، أنه قال: «الحج عرفة»(٢)، فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد.

ـ حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا معاذ بن هشام قال: حدثني أبي، عن يحيىٰ ابن أبي كثير قال: حدثني أبو مزاحم أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «من تبع جنازة فصلىٰ عليها؛ فله قيراط، ومن تبعها حتىٰ يقضىٰ قضاؤها؛ فله قيراطان».

قالوا: يا رسول الله، ما القيراطان؟ قال: «أصغرهما مثل أحد»(٣).

---

(١) حديث عبد الرحمٰن بن يعمر لم يخرجه الترمذي في «الجامع»، وإنما أشار إليه عقب حديث ابن عمر في الأشربة (١٨٦٨)، وأخرجه في «العلل الكبير» (٣٣٦)، ونقل عن البخاري قوله: لا يصح هذا الحديث عندي، وأخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٨: ٣٠٥)، وابن ماجه في الأشربة (٣٤٠٤) بلفظ «الدباء والحنتم».

(٢) حديث عبد الرحمٰن بن يعمر «الحج عرفة» أخرجه الترمذي في الحج من طريق يحيىٰ القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي وسفيان بن عيينة عن سفيان الثوري (٨٨٩-٨٩٠)، ثم قال: وقد روىٰ شعبة عن بكير بن عطاء نحو حديث الثوري، وأخرجه أبو داود في الحج (١٩٤٩) والنسائي في المناسك، باب فرض الوقوف بعرفة (٥: ٢٥٦)، وابن ماجه في المناسك (٣٠١٥) ونقل عن الذّهلي قوله: ما أرىٰ للثوري حديثاً أشرف منه.

(٣) حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة في الجنائز، باب ما جاء=

ـ حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن: أخبرنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سلام: حدثني يحيىٰ بن أبي كثير: حدثنا أبو مزاحم؛ سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من تبع جنازة فله قيراط»، فذكر نحوه بمعناه.

قال عبد الله: وأخبرنا مروان عن معاوية بن سلام قال: قال يحيىٰ: وحدثني أبو سعيد مولىٰ المهري عن حمزة بن سفينة، عن السائب، سمع عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ﷺ، نحوه.

قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن: ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ قال: حديث السائب عن عائشة، عن النبي ﷺ. . .، فذكر هذا الحديث.

وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن.

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديثٌ قد روي من غير وجه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ﷺ، وإنما يُستغربُ هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب عن عائشة عن النبي ﷺ.

ـ حدثنا أبو حفصٍ عمرو بن علي: حدثنا يحيىٰ بن سعيد القطان: حدثنا المغيرة ابن أبي قرَّة السدوسي قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رجل: يا رسول الله: أَعْقِلُها وأتوكَّلُ، أو أُطْلِقُها وأتوكل؟ قال: «اعْقِلْها وتوكَّل»[1].

=في فضل الصلاة علىٰ الجنازة (١٠٤٠)، وقال: حسن صحيح قد روي عنه من غير وجه، وأخرجه من حديث أبي المهزم، عن أبي هريرة في الباب نفسه (١٠٤١)، وقال: هذا حديث غريب، ورواه بعضهم بهذا الإسناد ولم يرفعه، وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان، وضعفه شعبة. .، ولفظ هذا الطريق مغاير للحديث الصحيح، وحديث أبي هريرة الصحيح أخرجه البخاري من وجوه عن أبي هريرة (٤٧، ١٢٦٠، ١٢٦١)، وحديث ابن عمر في تصديق عائشة لأبي هريرة، أخرجه البخاري في الجنائز (١٢٦٠)، ومسلم فيه (٩٤٥)، ورواية السائب عن عائشة أخرجها البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة حمزة بن سفينة من طريق الدارمي (٣: ٥٠)، وانظر تعليقات الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (٢: ٦٥٠-٦٥١).

(١) أخرجه الترمذي في صفة القيامة، باب (٦٠) برقم (٢٥١٧)، وذكر نصّ كلامه ههنا، قال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (٢: ٦٥٣): تفرد به المغيرة عن أنس، ولهذا استغربه الترمذي من حديث أنس، وقال يحيىٰ القطان: هو عندي منكر، فهذا الحديث من الغرائب المنكرة.

قلت: لتفرد المغيرة به، وهو شبه مجهول به.

قال عمرو بن علي: قال يحيىٰ بن سعيد: هذا عندي حديثٌ منكر.

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث أنس بن مالكٍ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي ﷺ، نحو هذا» اهـ(١).

أقول: هذا نوع من الغريب هو غريب من حديث صحابي، مشهور عن صحابة آخرين، وضرب الترمذي لذلك مثالين:

الأول: حديث أبي موسىٰ في «الكافر يأكل في سبعة أمعاء» وهذا الحديث معروف عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وأما روايته عن أبي موسىٰ فهي غريبة، قال ابن رجب: «ما حكاه الترمذي عن البخاري ههنا أنه قال: كنا نرىٰ أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرةِ، فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يَرْوِ عنه أحدٌ من الثقات هذا الحديث غير أبي كريب، والمذاكرة فيها تسامح، بخلاف حال السماع أو الإملاء»(٢).

والثاني: «نهي النبي ﷺ عن الانتباذ في الدباء والمزفت»، صحيح ثابت عنه رواه عنه جماعة كثيرون من الصحابة، وأما رواية عبد الرحمٰن بن يَعْمَر؛ فغريبة جداً، ولا تعرف إلا بهذا الإسناد، تفرّد بها شَبابة عن شعبة. . . ، وقد أَنْكَر هذا الحديثَ على شبابة طوائف من الأئمة، منهم: أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عدي. . . » اهـ(٣).

قلت: فهذا الحديث من جملة الغرائب الشاذة أو المنكرة علىٰ حسب درجة الراوي من الحفظ.

ـ **والنوع الآخر**: ما كان معروفاً عن صحابي واحد من طريق، غريباً من طريق آخر وقد مثّل له الترمذي بحديثين:

---

(١) «علل الترمذي الصغير» (٥:٧١٣).

(٢) «شرح ابن رجب» (٢:٦٤٧).

(٣) «شرح ابن رجب» (٢:٦٤٨).

الأول: حديث «قراريط اتّباع الجنازة» فقد ورد عن عائشة أنها صدقت أبا هريرة في روايته هذا الحديث من طريق صحيحة، كما تقدم.

أما رواية حمزة بن سفينة عن السائب بن يزيد عن عائشة؛ فهي منكرة عند الترمذي؛ لأن حمزة ليس في عداد من يقبل تفرُّده فضلاً عن مخالفته، وحمزة مجهول لم يرو عنه إلا المهري ولم يُوثّقه أحد من الحفاظ، وخالف الثقات في هذا الحديث وأنكر الحفاظ روايته[(١)].

والثاني: حديث أنس بن مالك «اعقلها وتوكل» فهو غريب من حديث أنس بن مالك، معروفٌ من حديث عمرو بن أمية الضمري، وحكم القطان بنكارته من حديث أنس.

وحديث عمرو بن أمية الضمري حديثٌ لا بأس به، أخرجه ابن حبان في صحيحه[(٢)].

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٧:٣٢٨)، و«الميزان» (١:٦٠٨)، و«التقريب» (١٥٢٢).

(٢) أخرجه ابن حبان في الرقائق، باب الورع والتوكل (٧٣١)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣:٦٢٣)، وانظر بقية تخريجه في حواشي «الإحسان» (٢:٥١١).

المطلب الثاني

تعقبات الباحث علىٰ نظرية الترمذي في الغريب

قلت: الذي ظهر لي من تتبع صنيع الترمذي أن الأحاديث التي يحكم عليها بالغرابة دون قيد «صحيح» أو قيد «حسن» هي أحاديثُ ضعيفة، إمّا لضعف راوٍ فيها وإما من جهة علّةٍ من علل الحديث: من الشذوذ، والنكارة، والاضطراب، والإرسال والانقطاع، ونحو ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه ههنا هو أن الترمذي كثيراً ما يقول «حسنٌ صحيحٌ غريب» أو «حسن غريب» أو «صحيح غريب»، فكيف يقرن بين التصحيح والتضعيف في آن واحد؟

أقول: لقد أجاب الباحث أسامة نمر عبد الكريم إجاباتٍ مطولة، ناقش فيها حفاظ الحديث، فقبل بعض كلامهم ورفض بعضه في مفهوم اقتران «حسن» مع «غريب».

ولا تتسع دراستي لنقل بعض ما قال ومناقشته فيه، لكن كثيراً مما قاله طيب نافع، والذي أحب أن أجيب به ههنا يتلخص في النقاط الآتية:

الأولىٰ: إن التتبع الدقيق لنصوص الترمذي في «العلل الصغير» و«العلل الكبير» و«الجامع» يوصل إلىٰ أن مفهوم «الصحيح» عند الترمذي هو الحديث الصالح للعمل به في بابه.

الثانية: إن التتبع لاستعمال الترمذي مصطلح «حسن صحيح» يشير إلىٰ أن هذه الرتبة هي العليا عند الترمذي كما تقدم، وهي شرط البخاري ومسلم في نظره أيضاً.

الثالثة: إنّ التتبُّع لاستعمال الترمذي مصطلح «حسن» و«حسن غريب» يشير إلىٰ أن تجرُّد «الحسن» عن الغريب أو جمعهما معاً لا يعني هذا مصطلحاً وهذا مصطلحاً

آخر، وبمعنىٰ أوضح: إن «حسن غريب» لا يعني الحسنَ لذاته، ولا يعني «الحسن» الحسنَ لغيره، والتداخل بين هذا المصطلح وذاك كبير.

وقد ظهر لي أن تقييد الغرابة عند الترمذي تفيد «التفرُّد» في بعض طبقات الرواة إذا قُيِّدت، لكن عدم تقييد «الصحيح» أو «الحسن» بالغرابة لا يفيد عدم الغرابة عنده.

الرابعة: إن دراساتنا كلّها لا تعتمد الاستقراء التامّ للظروف العلمية المحيطة بنا وبعد أن أخرّج أنا أحاديث الترمذي كلّها، وأخرّج أنا شواهد الباب، وأخرِّج أنا المتابعات كلّها، وأضبط أحكام الترمذي علىٰ أحاديثه وفق نصٍّ صحيحٍ، يومها تكون الكتابة أحسن، فإن كلّ من كتب عن الترمذي شيئاً لا بد أن يجد بعض ما يستدركه علىٰ نفسه، فالبت بأي حكم في دلالة «حسن غريب» أو «صحيح غريب» أو «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ» سابق لأوانه، والأمور ـ الآن ـ تقريبية.

الخامسة: إن كل حديث «غريب» عارٍ من كل قيد هو ضعيفٌ، لكن الترمذي حين يقرن بين الصحة والغرابة فيعني بالغرابة التفرد عندئذ، وهو ما عناه ابن حبان بقوله: «إن السنّة كلُّها أخبار آحاد» وقد تقدم، ولا يجوز إلزام الترمذي بأنه يجمع بين الصحة والضعف، لأن المحدثين، إذا قالوا: «صحيحٌ غريبٌ» ليس كما لو قالوا: «غريب» وهم يفهمون الفرق بينهما جزماً.



المطلب الثالث

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح «غريب»

وسوف أتتبع إطلاقات الترمذي مصطلحَ «غريب» لتتوضحَ الصورة، ونقترب من المنهج.

١٠١ـ «هذا حديثٌ غريبٌ» فقط، أطلقه الترمذي علىٰ مائة وأحد عشر حديثاً منها: (١٧٢، ٥٥٠، ٩٢٤، ١٥٢٥، ٢٤٤٣، ٣٠٨٢، ٣٥٢٥، ٣٨٦٥) (انظر الملحق).

١٠٢ـ «غريبٌ وليس بمحفوظ» (٣٥٢٥).

١٠٣ـ «غريبٌ منكر» (٣٧٢٣).

١٠٤ـ «غريبٌ، إسناده ليس بالقوي والصحيح» (٥٧).

١٠٥ـ «غريبٌ، ليس إسناده بالقوي» (٧٥، ٢٦٣٣، ٣٦١٢، ٣٦٩٨).

١٠٦ـ «غريبٌ، وليس إسناده بمتصل» (٢٥٠٥).

١٠٧ـ «غريبٌ ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٨٠١).

١٠٨ـ «غريبٌ من هذا الوجه» أطلقه الترمذي علىٰ ثمانيةٍ وثلاثين حديثاً، منها: (٤١٤، ١١٨٦، ٢١٣٠، ٣٥١١، ٣٦٨٣، ٣٩١٣).

١٠٩ـ «غريبٌ إنما نعرفه من هذا الوجه» أطلقه الترمذي علىٰ خمسة أحاديث: (٢٥٨٠، ٣١٢٧، ٣٢١١، ٣٥٨٩، ٣٨٧٠).

١١٠ـ «غريبٌ من هذا الوجه من حديث فلان» أطلقه علىٰ سبعة أحاديث منها: (٢٦٧٠، ٣١٨٦، ٣٧٧٢).

١١١ـ «غريبٌ من حديثه فلان» أطلقه علىٰ ثلاثة عشر حديثاً، منها: (١٩٠، ٢٣٩٤، ٣٦٩٤).

١١٢ـ «غريبٌ إنما نعرفه من حديث فلان» (٣٤١٩).

١١٣ـ «غريبٌ إنما نعرفه من حديث فلان» أطلقه الترمذي علىٰ ثمانية أحاديث منها: (٢٢٩٩، ٣٧١٧، ٢٩٢٩).

١١٤ـ «غريبٌ من هذا الوجه، إنما نعرفه من حديث فلان» (١٨٥٣).

١١٥ـ «غريبٌ من هذا الوجه، عن فلان» (٣٥٥٨).

١١٦ـ «يستغرب من حديث فلان» أطلقه الترمذي علىٰ ستة أحاديث، منها: (٢٩٤٦، ٣١٦٦، ٣٧٣١).

١١٧ـ «غريبٌ من حديث فلان، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» (٦٠٤، ٢١٨٥، ٢٢١٣، ٢٥١٧).

١١٨ـ «غريبٌ من حديث فلان، لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٤٣١، ٨١٤، ٢٤٣٢، ٣٧٦٣).

١١٩ـ «غريبٌ من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث فلان إلا من حديث فلان» (٣٧٣٤).

١٢٠ـ «غريبٌ من هذا الوجه وليس إسناده بالقوي» (٣٥١٨-٣٥٢٠).

١٢١ـ «غريبٌ إنما نعرفه مرفوعاً من حديث فلان» (٣٣٢٦).

١٢٢ـ «غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث فلان» (٢١، ١٠٧٣، ١١٨٢، ٢٥٧٦، ٣٢٦٥، ٣٢٩٦).

١٢٣ـ «غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه» (٣٢٥٥، ٣٣٦٩).

١٢٤ـ «غريبٌ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٣٢٧٥).

١٢٥ـ «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه» أطلقه الترمذي علىٰ ثمانية وأربعين حديثاً منها: (٤٧٣، ١٤٠، ٢٥٤٩، ٣٢٢٥، ٣٥٦١، ٣٩٤٣).

١٢٦ـ «غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث فلان» أطلقه الترمذي علىٰ ستين حديثاً منها: (١٣٩، ٩٦٢، ١٨١٧، ٢٤٩٩، ٢٨٧٨، ٣١٢٣، ٣٩٢٨، ٢٩٣٢).

١٢٧ـ «غريبٌ لا نعرف مثل هذا إلا من حديث فلان» (٦١٢).

١٢٨ـ «حديثُ فلانٍ غريبٌ، لا نعرفه إلا من حديثه» (١٠٦).

١٢٩ـ «غريب من حديث فلان، لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٩٠٧، ١٦٤٠، ١٩٦١، ٢٦٨٤، ٢٩٢٨).

١٣٠ـ «غريبٌ لا نعرفه من حديث فلان، إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٣٥٦٦).

١٣١ـ «غريبٌ، لا نعرفه عن فلان بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه» (٣٧٣٢).

١٣٢ـ «غريبٌ لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» (٢٦٩، ١٨٧١، ٢٢١٠، ٢٣١٧، ٣٧٢١، ٣٧٤٠).

١٣٣ـ «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان» أطلقه الترمذي علىٰ عشرة أحاديث، منها: (١٨٣٢، ٣٣٣٨، ٣٩٣٩).

١٣٤ـ «غريبٌ لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه من قبل إسناده» (٣٥٤٩).

١٣٥ـ «غريبٌ لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث فلان» (١٢٧٨، ١٣٣٥).

١٣٦ـ «غريبٌ، لا نعرفه من رواية فلان إلا من حديث فلان» (٦٨٢).

١٣٧ـ «غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث فلان علىٰ هذا اللفظ» (٦٠٩).

١٣٨ـ «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بالقوي» (٦٦، ٣٤٤٨، ٣٥٨٠، ٣٥٨٦، ٣٨٩٢).

١٣٩ـ «غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بذاك» (٣٦٨٤).

١٤٠ـ «غريبٌ لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه» (١٩٧٢).

١٤١ـ «غريبٌ لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من حديث فلان» (٢٥٣٨).

١٤٢ـ «غريبٌ لا نعلم أحداً أسنده إلا ما روي من هذا الوجه» (٥٩١).

١٤٣ـ «مفسّرٌ غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه» (٢٦٤١).

ويلاحظ بدلالة الاقتران أن الحديث الغريب حكمٌ عامٌّ علىٰ الحديث بالضعف الشديد إذا لم يقترن بصحيح أو حسن، ذلك أن الترمذي قرن في كثيرٍ من الأحاديث بين «غريب» وسبب الغرابة، من مثل قوله:

ـ غريبٌ وليس بمحفوظ (٣٥٢٥).

ـ غريبٌ منكر (٣٧٢٣).
ـ غريبٌ ليس إسناده بالقوي (٥٧، ٢٦٣٣...).
ـ غريبٌ ليس إسناده بمتصل (٢٥٠٥).
ـ غريبٌ ليس إسناده بذاك (٨٠١)... إلخ.

قلت: هذه خمسٌ وأربعون حالةً من حالات إطلاق الترمذي مصطلح «غريب» حكم بها علىٰ (٣٧٤) ثلاثمئةٍ وأربعة وسبعين حديثاً ـ حسب إحصائي ـ، وقد لاحظنا أن هذه الاطلاقات كلها تفسيرية توضِّح أسباب الغرابة وتعلل الضعف.

ولم يخرج البخاري ومسلم أو أحدهما من هذه الأحاديث الغريبة مطلقاً سوىٰ ثمانية أحاديث لاعتبارات خاصة عندهما، وهذه الأحاديث هي: (٧٣م، ٦٨٣خ م، ٨٤٥م، ٩٣٦خ م، ١٨٧١م، ٢١٣٠خ م، ٢٨٣٤م، ٣٣١٠خ م).

وبمقارنة ملحق «غريب» مع ملحق الأحاديث التي انفرد الترمذي بتخريجها يتضح أن معظم أحاديث مصطلح «غريب» هي مما انفرد الترمذي بتخريجه وتوضيح علله.

ويكاد يكون النصف الثاني من القسم التطبيقي «الرواة المضعَّفون ومروياتهم في جامع الترمذي» من هذا القبيل، والله أعلم.

وقد تناول قضية «الغريب» عند الترمذي باحثان تقدمت الإشارة إلىٰ رسالتيهما في المدخل، وأود أن أسجل نتائج ما توصل إليه الباحث العراقي في هذه القضية باعتباره تخصص في درس هذا المصطلح تحت إشرافي، والنتائج التي توصّل إليها مرضيّة لديّ.

قال الباحث: «إن مصطلح الغرابة عند الترمذي يرادف مصطلح التفرد بقسميه المطلق والنسبي، وقد أطلق الترمذي وصف الغرابة علىٰ (١٠٨١) ألف وواحد وثمانين حديثاً:

منها ما هو مطلق عن أي قيد.
ومنها ما هو مقرون بمصطلح الصحة والحسن أو أحدهما.
ومنها ما هو تفسير للغرابة، أو قيود إضافية في الحكم علىٰ الحديث.

وبما أن أكثر السنة النبوية غرائب نسبيةً أو مطلقةً فلم يكن بنا حاجةً إلىٰ دراسة استقرائية لما حكم عليه الترمذي بالصحة أو الحسن مع وصف الغرابة، لأن الغرابة ههنا إشارة وصفية وليست عليّةً، إذ لو كانت الغرابة علة؛ لما صحح الحديث وحسنه. . .، وقد اقتصرت في التخريج الاستقرائي علىٰ ما قال فيه الترمذي: «هذا حديث غريب» فقط، لأن هذا الإطلاق هو الأصل في مصطلح الغرابة، وتخريج أحاديثه يكفي لإعطاء حكم دقيق في دلالة هذا المصطلح، وكان التمثيل كافياً فيما عدا ذلك من إطلاقات الغرابة المقيدة.

لقد كانت أحاديث مصطلح «غريب» مطلقاً كلها ضعيفة عند الترمذي إلا خمسة أحاديث:

أحدها أخرجه الترمذي والبخاري ومسلم.

والآخر أخرجه الترمذي ومسلم.

بالإضافة إلىٰ ثلاثة أحاديث خالف الحافظ المزي الجماعة في نقل حكم الغرابة عليها، وكان الصواب مع الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ وإن خالفهما الترمذي علىٰ جلالة قدره. . .

إن الملاحظ من خلال إحصائية تضعيف أحاديث الغرابة المطلقة أن الترمذي أكثر ما يستغرب الحديث مطلقاً بسبب علل الإسناد، بغض النظر عن معنىٰ الحديث الذي أطلق عليه هذا الحكم. . » اهـ[1].

قلت: إن رسالة الباحث عمار العبيدي أتت علىٰ مصطلح «الغريب» بالتتبع الدقيق والتخريج العلمي، وقد بذل فيها جهداً كبيراً مع أنه وقع في بعض الأخطاء العلمية التي لم يتهيأ لأستاذه المشرف[2] النظر فيها بسبب تسليمه الرسالة إلىٰ الجامعة قبل عرضها عليه؛ فاستغلَّ بعضُ أعضاء لجنة المناقشة هذه الأخطاء وتحامل تحاملاً غير علمي؛ ليتشفّى من المشرف وعند الله يجتمع الخصوم. . .

---

(١) «الحديث الغريب ـ مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي» الخاتمة.

(٢) أعد الباحث العبيدي رسالته هذه تحت إشرافي طيلة عامين اثنين، نفع الله به.

المبحث السابع

إطلاقات أخرىٰ تفيد الغرابة

أطلق الترمذي عبارات متعددة، كلها تدل علىٰ الغرابة، وتأخذ حكم مصطلح «غريب» ذاته، وقد قسمتها إلىٰ مجموعات مراعياً اللفظة الأولىٰ من كل عبارة، لأن الدلالات متقاربة:

١٤٤ـ «لا نعلم أحداً روىٰ هذا الحديث غير فلان» (١٣٦٩).

١٤٥ـ «لا نعلم أحداً رواه عن فلان غير فلان» (٤٢٦، ٦٩٤، ٢٢١٠).

١٤٦ـ «لا نعلم أحداً روىٰ عن فلان نحو رواية فلان» (٣٧٩).

١٤٧ـ «لا نعلم أحداً روىٰ هذا الحديث عن فلان بهذا الإسناد» (٤٢٣).

١٤٨ـ «لا نعلم أحداً من الثقات روىٰ هذا الحديث عن فلان» (٧٨٩).

١٤٩ـ «لا نعلم له أصلاً من حديث فلان» (٦٩٤، ١٧٧٥، ٣٠٦١).

١٥٠ـ «لا نعلم في شيء من الروايات أن قال كذا إلا في حديث فلان» (٧٥٢).

١٥١ـ «إنما نعرفه من هذا الوجه» (٩٠٣، ١٢٨٢، ٢٤٠٣، ٣٤٠٧).

١٥٢ـ «إنما نعرفه من وجه واحد» (٩٠٤).

١٥٣ـ «إنما نعرفه من هٰذا الوجه من حديث فلان» (٢٤٥٨).

١٥٤ـ «إنما نعرفه عن فلان» (٢٥٨٦).

١٥٥ـ «إنما أسند هذا الحديث فلان» (١١٤١-٢٥٥٢).

١٥٦ـ «حديث فلان لا نعرفه إلا من حديثه» (١٩١٠).

١٥٧ـ «لا نعرفه من حديث فلان إلا من حديث فلان» (١٣٦٨، ٢١٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩٩٨).

١٥٨ـ «لا نعرفه إلا من هذا الوجه» أطلقه الترمذي علىٰ أحد عشر حديثاً، منها: (٤٢٣، ١٤٦٢، ٣٧٧٣).

١٥٩ـ «لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (٧٣٩).

١٦٠ـ «لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه» (٢٤٣، ٦٦٧، ٦٧٩، ١٠١١، ١٣٩٩، ٢٥٤٤).

١٦١ـ «لا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث فلان» (١٥١٨-١٥٧٨).

١٦٢ـ «لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه» (٢٩٦، ٧١٨، ٧٣٠، ١٤٦٠، ٢١٠٢).

١٦٣ـ «لا نعرفه من حديث فلان مرفوعاً إلا من حديث فلان» (٣٧٨-١٢٠٩).

١٦٤ـ «لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث فلان» (١٤٠١).

١٦٥ـ «لا نعرفه مسنداً إلا من حديث فلان» (١٣٦٥).

١٦٦ـ «لا نعلم أحداً أسنده غير فلان» (٨٤١-٣٠٣٦).

١٦٧ـ «حديث فلان لم يرفعه فلان» (٢٠١)، وهو يريد تفرّد أحد الرواة برفعه.

١٦٨ـ «لا نعرف مثل هذا إلا من حديث فلان» (٤٢٢).

١٦٩ـ «لا نعرف هذا الحديث علىٰ هذا اللفظ إلا من هذا الوجه» (٣٣٥٠).

١٧٠ـ «حديث يعرف من حديث فلان» (٣١٩٥-٣٢٠٢).

١٧١ـ «لا يعرف من حديث فلان إلا من رواية فلان» (١٣٦٦).

١٧٢ـ «لا يصح ولا يعرف إلا من هذا الوجه» (٢١٠٩).

١٧٣ـ «لا يصح من هذا الوجه» (١٢٨١)؛ لأن الذي تفرّد به برفعه ضعيف.

أقول: هذه إحدىٰ وثلاثون حالةً للتفرُّد والغرابة أطلقها الترمذي علىٰ (٦٤) أربعة وستين حديثاً، تضاف إلىٰ جملة مصطلحات «غريب» وعدة أحاديثها.

فتصبح جملة مصطلحات الغرابة (٧٧) سبعاً وسبعين حالة، وتصبح جملة أحاديث الغرابة (٤٣٨) أربعمئة وثمانية وثلاثين حديثاً.

ويلاحظ علىٰ هذه المصطلحات جميعها الترادف والتنويع وعدم الاصطلاحية وكان يمكن أن يختصر جميع هذه المصطلحات في ثلاثة مصطلحات أو خمسةٍ دون تجشُّم كل هذا العناء، غير أن سبب ذلك ـ في تقديري ـ هو الحرية العلمية الكبيرة التي كانت ممنوحة لعلماء الأمة في ذلك العصر، بخلاف عصرنا الذي يسيطر فيه الجهّال علىٰ مقدّرات الأمور أحياناً!

المبحث الثامن

مصطلحات الترمذي في الحكم علىٰ الأسانيد

إن دراسةَ رواةِ الأسانيد إحدىٰ الخطوات الرئيسة من خطوات تخريج الحديث ونقده، وقد كان علماؤنا السابقون الذين كتبوا في «العلل» و«نقد الروايات» يُقوِّمون الحديث ثم يطلقون عليه وصف «صحيح» أو «ضعيف»، وقد يطلقون أحكاماً تنصرف إلىٰ «الأسانيد» وأحكاماً تنصرف إلىٰ «المتون» من وراء نظرتهم الشمولية لطرق الحديث الواحد أو جملة أحاديث الباب.

ومن علمائنا من اشترط الصحة في كتابه فاستغنىٰ عن التعقيب علىٰ أحاديث كتابه فتركه مجرداً عن مصطلحات النقد أو يكاد، من مثل البخاري ومسلم وابن حبان.

والإمام الترمذي من أكثر علماء الحديث تنويعاً في إطلاق المصطلح الواحد وإطلاقه جملة أوصافٍ علىٰ الأسانيد التي لا تبلغ درجة «القبول» ليس إلا تلويناً لمصطلح واحد هو «ليس إسناده بصحيح».

وسوف أستعرض جملة هذه الإطلاقات ثم أعقِّب عليها بما يقتضيه المقام:

١٧٥ـ «حديث ليس إسناده بصحيح» أطلقه الترمذي علىٰ ثمانية أحاديث، منها: (٦٣٨، ٣٠٥٩، ٣٥٠٧).

١٧٦ـ «حديث لا يصح من قبل إسناده» (١١١٧، ٢٢٩٨، ٢٣٧٦، ٢٣٩٢).

١٧٧ـ «ليس إسناده بصحيح، لا نعرف مثل هذا إلا من هذا التوجه من حديث فلان» (٣٧٣٥).

١٧٨ـ «ليس إسناده بذاك» (٢٤٥، ٣٨٢، ٦٦٠، ١٣٢٢، ٢٩١٧).

١٧٩ـ «ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث فلان» (٣٤٥).

١٨٠ـ «ليس إسناده بذاك وقد اضطربوا في إسناده» (٤٠٨).

١٨١ـ «إسناده ليس بذلك القوي» (٩٩، ١٨٠٩، ٢٥٢٦).

١٨٢ـ «إسناده ليس بذلك القائم» (١١١٩، ١٧٨٤، ٢٦٦٦، ٢٨٠٢).

١٨٣ـ «حديثٌ إسناده ضعيف» (١٩٢٠).

١٨٤ـ «حديثٌ ضعيف الإسناد» أطلقه الترمذي علىٰ عشرة أحاديث، منها: (٥٤، ٢٧١٤، ٢٨٨٧).

١٨٥ـ «حديثٌ إسناده مجهول» (١٩٦، ٧٤٤، ٢٩٠٦).

١٨٦ـ «ليس إسناده بمعروف» (٣٥٥٤).

١٨٧ـ «ليس إسناده بمتصل» أطلقه الترمذي علىٰ واحد وثلاثين حديثاً، منها: «٢٦١، ١٣٢٨، ٣٨٤٥).

١٨٨ـ «حديثٌ في إسناده مقال» أطلقه الترمذي علىٰ تسعة أحاديث، منها: (٦٢٩، ١٤٥٦، ٣٢٦٠).

١٨٩ـ «في إسناده اضطراب» (٥٥، ١٤٥٢).

١٩٠ـ «تُكُلِّمَ في إسناد هذا الحديث» (٢٤٢).

١٩١ـ «إنما يُروى بهذا الإسناد عن فلان» (٣٣٤٧).

١٩٢ـ «روي هذا الحديث بخلاف هذا الإسناد» (٣١٠٢).

قلت: هذه ثماني عشرة حالةٍ أو صيغة أطلقها الترمذي علىٰ مصطلح «ليس إسناده بصحيح»، وقد حكم بها الترمذي علىٰ (٨٧) سبعة وثمانين حديثاً بالضعف.

ويحسن أن أشير إلىٰ أنَّ من العلماء من يقول: إنَّ تضعيف الإسناد لا يلزم منه تضعيف المتن، إذ ربما صح الحديث بالمتابع أو الشاهد، فتضعيف الإسناد لا يستلزم ضعف المتن، وصحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن، قاله غير واحد منهم الحافظ ابن حجر[١]، وصنيع الترمذي في التصحيح علىٰ الباب وبالشاهد يؤكد هذا وإن كان عند الترمذي قليلاً، وسوف أمثّل ببعض الامثلة لكل مصطلح؛ ليتوضح أمامنا سبيله.

---

(١) انظر «نكت ابن حجر علىٰ ابن الصلاح» (١: ٣٢-٣٣ و ٦٤و ٢٦٨).

ـ مصطلح: «ليس إسناده بصحيح» أطلقه الترمذي ثماني مرات:

١ ـ (٦٣٨) «إسناد هذا الحديث ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ...، والحسن هو ابن عمارة، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك» اهـ.

٢ ـ (٧٢٠) «روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده» اهـ.

يعني: مع تعدد طرقه فلم يصل إلىٰ درجة القبول.

٣ ـ (١٣٩٩) «هذا حديثٌ لا نعرفه من حديث سراقة إلا من هذا الوجه وليس إسناده بصحيح، رواه إسماعيل بن عياش عن المثنىٰ بن الصباح وهو يضعف في الحديث» اهـ.

ـ مصطلح: «ليس إسناده بذاك».

١ ـ (٢٤٥): «هذا حديث ليس إسناده بذاك».

قلت: فيه أبو خالد الراوي عن ابن عباس وهو مجهول[1].

٢ ـ (٣٨٢) «حديث أم سلمة إسناده ليس بذاك: وميمون أبو حمزة: ضعفه بعض أهل العلم» اهـ.

٣ ـ (٦٦٠) «هذا حديث إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف» اهـ.

ـ مصطلح: «إسناده ليس بذلك القائم».

١ ـ (١١١٩) «هذا حديث إسناده ليس بالقائم؛ لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل» اهـ.

٢ ـ (١٧٨٤) «هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة».

قلت: يعني مجهولان.

ـ مصطلح «ضعيف الإسناد».

---

(١) انظر تعليقات شاكر علىٰ «الجامع» (٢: ١٥).

١ ـ (٥٤) «هذا حديثٌ غريبٌ، وإسناده ضعيفٌ، رشدين بن سعد وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي يضعفان في الحديث» اهـ.

٢ ـ (٥٩) «روىٰ هذا الحديث الإفريقي عن أبي غطيف عن ابن عمر. .، وهو إسناد ضعيف».

قلت: فيه الإفريقي ضعيف، وأبو غطيف مجهول، ومثله حديث (٦١) من الطريق نفسه.

٣ ـ (٥٠١) «هذا حديثٌ إسناده ضعيـفٌ، إنما يروىٰ من حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري، وضعف يحيىٰ بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد في الحديث» اهـ.

ـ مصطلح «في إسناده مقال».

١ ـ (٦٢٩) «حديث ابن عمر في إسناده مقال. . .، وصدقة بن عبد الله ليس بحافظ وقد خولف في رواية هذا الحديث» اهـ.

٢ ـ (٦٤١) «إنما روي هذا الحديث من هذا الوجه وفي إسناده مقال، لأن المثنىٰ ابن الصباح يضعَّفُ في الحديث» اهـ.

٣ ـ (٧٣٢) «حديث أم هانىء في إسناده مقال».

قلت: في سنده أحد بني أم هانىء وهو مبهم، ينوب عن ثلاث شخصيات من غير إمكان التعيين، إضافة إلىٰ عللٍ أخرىٰ.

هذه نماذج لمصطلحاتٍ عدةٍ تبين من خلال استعراضها أنها كلها تؤدي معنىٰ واحداً، هو ضعف الإسناد لوجود راو ضعيف فيه أو أكثر.

وعليه فإن **قلت**: ليس إسناده بصحيح، أو لا يصح إسناده، أو إسناده ضعيف أو في إسناده ضعف، أو في إسناده مقال، أو ليس إسناده بذاك، أو ليس بذاك القوي أو ليس إسناده بالقائم، كلها جمل تؤدي غرضاً واحداً، لكن بعضها أدل علىٰ صفة الضعف من بعض، أما أن يكون لها معانيها الاصطلاحية المحددة عند الترمذي؛ فلا ولا عند غيره، والله تعالىٰ أعلم.

الإمامُ التِّرمذيُّ

وَمَنهَجُهُ في كِتابِهِ الجامِعِ

تأليف

الدّكتور عَدَاب محمود الحَمْش

القِسمُ الثّاني / الجُزءُ الأوّلُ

أقوالُ التِّرمذيِّ في نَقدِ الرِّجالِ

□ الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه (الجامع).
تأليف: الدكتور عداب محمود الحمش.
الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٧/ ١/ ٢٠٠١
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر: ٩/ ١/ ٢٠٠٢
رقم التصنيف: ٢٣٤,٣ حمش
عدد الصفحات: ١٤٥٦
قياس القطع: ١٧ × ٢٤ سم
تصميم الغلاف: إياد الغوج
الرقم المعياري الدولي: ISBN 9957-23-036-0



عمّان، العبدلي، عمارة جوهرة القدس، ط١، مكتب ٥١٨
ص. ب ١٨٣٤٧٩، عمّان ١١١١٨ الأردن
هاتف وفاكس: ٤٦٤٦١٩٩ (٦ ٠٠٩٦٢)
البريد الالكتروني: info@alfathonline.com
موقعنا على شبكة الإنترنت: http://www.alfathonline.com

القسم الثاني

أقوالُ الترمذيِّ في نقدِ الرجال

دراسة تطبيقية في كتابه «الجامع»

توطئة:

تقدَّم الكلامُ في القسم الأوّل علىٰ علوم الرّواة وتشعباتها، وعلل الحديث وتنوعها، وأحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه «الجامع» بشتىٰ مصطلحاتها وإطلاقاتها.

وأرجأتُ الحديثَ علىٰ الجرح والتعديل إلىٰ «الجانب التطبيقي» في هذا القسم لئلا يتكررَ الكلامُ النظريُّ في الجرح والتعديل في فصلِ علوم الرواة؛ فيبعدَ، ونضطرَ إلىٰ التكرار من جهةٍ، ولتتوضَّحَ عمليةُ النقد الحديثي التطبيقي من جهة أخرىٰ.

ذلك أنَّ عمليةَ النقدِ الحديثي تستند إلىٰ علوم الرواة، وأهمُّها الجرح والتعديل وتشتمل علىٰ فروعيات علم العلل الذي هو في جملته أثر من آثار اختلال ضبط الرواة! وما أكثر أحاديث الثقات المعلّة في جامع الترمذي، وتشتمل علىٰ أحكام النقاد المتقدمين علىٰ الأحاديث المضعّفة من جهة الجرح والتعديل، والمضعّفة من جهة العلل؛ وهذا وذاك يمتلىء بهما جامعُ الترمذي.

أمامَ هذا التصور العام للجانب التطبيقي، رأيتُ أن أُمَهِّدَ ببيان خطّتي في ترجمة الرواة وتخريج أحاديثهم، حتىٰ لا يُستدرك عليَّ مَعلَمٌ من معالم الترجمة أو التخريج لست غافلاً عنه، وإنما أعرضت عن تطبيقه: إمّا لأنَّه لا يخدم الهدفَ الذي أُعدّت هذه الدراسة من أجل تحقيقه، أو لأنَّ التوسعَ في الترجمة والتخريج سيضاعفُ حجمها من غير إضافةٍ لازمةٍ لغرض البحث.

ثم جعلت الدرسَ التطبيقي في بابين اثنين:

الباب الأول: الرواة الموثّقون، ومرويّاتهم في جامع الترمذي.

والباب الثاني: الرواة المضعَّفون، ومرويّاتهم في جامع الترمذي.

ويشتمل الباب الأول: على الرواة المحتجّ بهم مطلقاً أو بعد الاختبار، وهذا يستوعب الرواة الذين أطلق عليهم الترمذي مصطلحات مرتبة الاحتجاج العليا، ومرتبةِ الاحتجاج الوسطىٰ، ومرتبةِ الاحتجاج بعد الاختبار؛ لأنَّ المحصِّلة النهائية هي قبول روايات هؤلاء الرّواة؛ إذا سلمت من المغامز.

ويشتمل الباب الثاني: على رواةَ مرتبتيْ الاعتبار والترك، بشتّىٰ المصطلحات التي أطلقَها الترمذي علىٰ رواة كتابه منهم، والجامع المشترك بين رواة هذا الباب أنَّ جميعهم لا يُقبل حديثه منفرداً، وأنَّ الجرح واقعٌ عليهم جميعاً؛ وتفاوتُ درجة الجرحِ الواقع عليهم هو الذي جعلهم في مرتبتي الاعبار والترك، وإلاّ فهم جميعاً مجرّحون مضعَّفون.

تميهد: منهج الترجمة والتخريج المتبع في هذه الدراسة[1]:

إنَّ موضوع هذه الدراسة الرئيس هو حصر أقوال الإمام الترمذي في الجرح والتعديل من مجموع كتبه التي وصلت إلينا، ودراستها دراسةً علمية في ضوء مرحلتين اثنتين:

الأُولىٰ: في ضوء أقوال أئمة الجرح والتعديل الآخرين.

الثانية: في ضوء تطبيقات الترمذي لأقواله هذه في كتابه «الجامع».

ولما كانت ترجمة الرواة تختلف من بحث إلىٰ آخر، ومن كتاب إلىٰ كتاب، علىٰ حسب الأهداف المتوخّاة من وراء تلك الترجمة؛ كان لا بدَّ من تحديدِ منهجٍ في

(١) كنتُ عقدت فصلاً تمهيدياً تحت هذا العنوان، ثم طوّرته إلىٰ كتاب «محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده» وقد طبعته دار الفرقان في عمّان الأردن، ونال استحسان المختصين والحمد لله ربّ العالمين.

الترجمة، يتناسب مع أهداف هذه الدراسة، وتخريج الأحاديث التي رواها أولئك الرواة؛ لمعرفة منهج الترمذي في التخريج لهم؛ بغيةَ الوصول إلىٰ تفسير أقواله في نقدهم مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ التخريجَ يتنوع بتنوع الغرض منه أيضاً.

فالتخريج الذي يُبتغىٰ من ورائه تفسيرُ أقوال الترمذي أو غيره؛ يختلف عن تخريج أحاديث كتابٍ في الأخلاق والزهد أو في التربية أو في غريب الحديث. ويختلف اختلافاً بيّناً عن تخريج أحاديث في الفقه المذهبي أو الفقه المقارن.

ويستتبع ذلك ما إذا قال الترمذي في رجلٍ: «ثقة»، ففي أيِّ الكتب من جامعه يخرِّج حديثه؟

وهل تخريجاته لهؤلاء الثقات متقاربةُ العدد؟ وهل تتنوع أحكامُه علىٰ أحاديثهم؟ وإذا تنوعت فبسبب هؤلاء الرواة أنفسهم أم بسبب رجال آخرين في الأسانيد؟

وبعد حصر أقوال الترمذي في الجرح والتعديل، وجدتُه تكلَّم بالنقد علىٰ أكثرَ من أربعمئة راوٍ، فإذا كان لكل راوٍ حديث واحد عند الترمذي فقط؛ فهذا يحتاج إلىٰ تخريج أربعمئة حديث، وترجمة أربعمئة راوٍ ترجمةً علميةً، إضافة إلىٰ التعريف برواة السند الآخرين، وكل حديث يحتاج إلىٰ أربع صفحات علىٰ الأقل وإذا بنا وصلنا إلىٰ مشارف ألفي صفحة في شطر أُطروحة.

ومثل هذا الحجم الكبير غيرُ متعارف عليه في الرسائل العلمية الجامعية، التي تسعىٰ إلىٰ ضغط المادة العلمية في أقلِّ قدر ممكن واضح من الكلمات؛ فلجأت إلىٰ منهجٍ مختصرٍ وافٍ في الترجمة، ومنهجٍ مختزلٍ في التخريج، لا بُدَّ من توضيحه في هذا التمهيد الوجيز.

خلاصة منهج الترجمة:

إنَّ المطلوب في شخصية الراوي المقبولِ الرواية، أنْ يكون معروفَ العين، عدلَ الدين، مستقيمَ الرواية؛ ذا تحققت هذه الصفات الثلاث؛ فقد حاز الراوي علىٰ درجة الاحتجاج به في الحديث.

ولمعرفة مدىٰ تحقق الرواة بهذه الصفات، كانت الترجمة علىٰ مراحل:

المرحلة الأولىٰ: سياقة اسم الراوي، واسم أبيه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ووطنه وسنة ولادته، وسنة وفاته ـ إن وجدت وإلاّ حدّدتُ طبقته اعتماداً علىٰ «تقريب التهذيب».

المرحلة الثانية: إزالة الجهالة عن الراوي، وذلك بالتنصيص علىٰ عدد شيوخه وعدد تلامذته، واختيار ثلاثة من هؤلاء وأولئك ممّن خرَّج لهم الترمذي إن وجدت.

ذلك أنَّ كثرةَ شيوخه، وكثرةَ تلامذته، تُخرجُه من دائرة الجهالة والجهل، وتنقله إلىٰ دائرة المعرفة والعلم، وتفيده ما لم يُجَرَّحْ جرحاً بيِّناً مفسَّراً، أو يروِ مناكير كثيرة.

المرحلة الثالثة: بيان حاله عند علماء الحديث، وأبتدىء ذلك بالبحث عمَّن ترجمه في كتب الضعفاء، فإن كان من الثقات وترجمه ابن حبان في «المجروحين» أو ابن عدي في «الكامل» أو الذهبي في «الميزان»؛ فإنني أحاول تفسير هذا الجرح.

وإن كان ممن لم يجرح، قلت: لم يجرحه أحد من النقاد، ولم يترجمه الذهبي في «الميزان»، فإذا كان الراوي معروفَ العين، ولم يترجمه الذهبي في «الميزان»؛ فهو من الثقات غالباً، فإذا صرَّح بتوثيقه عدد من الحفاظ أو واحد منهم؛ نقلت ذلك وعددته من الثقات عامّة.

وإن كان الراوي من الضعفاء الذين لم يوثقهم أحد، قلت: لم يوثقه أحد من النقاد، ثم أصنف أقوالَ النقادِ فيه من أعلىٰ الألفاظ إلىٰ أدناها، إذا كان الراوي يتناسب حاله مع أدنىٰ المراتب في تقديري.

وأرتبها من أدنىٰ إلىٰ أعلىٰ، إذا كان الراوي ـ في تقديري ـ يتناسب حاله مع أعلىٰ الألفاظ.

ثم أنقل خلاصةَ رأي الترمذي فيه، وأختم بقول الحافظ ابن حجر، استئناساً؛ وقد أعقب علىٰ قوله.

خلاصة منهج التخريج:

هذه الدراسة مُعدّة لتفسير مصطلحات الترمذي، وليست كتاباً في تخريج أحاديث الأحكام أو العقائد أو الزهد أو التفسير، وتخريج الأحاديث الواردة فيها لم يكن إلا لهذا الغرض فحسب؛ ولهذا اعتمدت تخريجَ الحديث من الكتب العشرة فقط[١] إذا توضَّحَ لديَّ دلالة المصطلح، وقد كان بوسعي أن أتتبعَ مظانَّ الحديث[٢]، غير أن التطويلَ لا يفيدُ دراستي هذه في شيء، إضافةً إلىٰ عدم اتساع صدر مثل هذه الدراسة الوجيزة للتطويل.

وكان منهجي في التخريج، وفق الخطوات الآتية:

ـ تخريجُ الحديث بسنده من الترمذي إلىٰ مَخْرَجه؛ اعتماداً علىٰ الوجادة لعدم شيوع رواية المصنفات بالأسانيد في الجامعات[٣].

ـ ثم أعزو الحديث في الهامش إلىٰ مصادره مبتدئاً بالترمذي، ثم بترتيب المصنفين الستة حسب شهرتهم.

---

(١) الكتب العشرة: هي الكتب الستة المشهورة مضافاً إليها: «موطأ مالك»، و«مسند أحمد»، و«سنن الدارمي»، و«صحيح ابن حبان» علىٰ أنه لا يكاد يوجد حديث صحيح انفرد به كتاب وراء هذه الكتب ـ في تقديري ـ.

(٢) ينظر كتابنا الموسوم: «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» المشار إليه قبل.

(٣) الوجادة: نقل الأحاديث الشريفة من المصنفات من غير تحمل بسماع أو عرض أو إجازة وهي مأخوذة من صيغتها المستعملة عند المحدثين «وجدت في كتاب فلان بخط يده» أو «قرأت في كتاب فلان» إذا كان خط صاحب الكتاب معروفاً لديه. وبعدَ انتشار الطباعة صارت العمدة في نقل المصنفات علىٰ الطبعات المحققة، وبقيت مسألة الإجازة في رواية المصنفات قاصرة علىٰ بعض شيوخ الإجازات للبركة، وبقاء خصيصة الإسناد موجودة في هذه الأمة انظر «فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٢٠-٢٩). وهذا في تقديري غلط فاحش، سببه عدم ممارسة المحاضرين فنّ رواية الحديث بالأسانيد وعدم تحصيل أكثرهم للإجازات العلمية، ولهذا رأينا بعضهم يكذّب بعض الحائزين على ذلك؛ مدّعياً عليه بأنّه يلفق أسانيد من كتب مطبوعة، والله حسيبه وحسيب أمثاله من المفترين الجاهلين!

ـ أكتب أسانيدَ المصنفين علىٰ ورق خارجي؛ ثم أُعيّن مدار الحديث، ثم أستعرض الرواة عن المدار علىٰ «تقريب التهذيب»، فإن كانوا في حيّز المقبول احتجاجاً أو اعتباراً، نظرت في إسنادين أو أكثر فيمن دون الرواة عن المدار؛ ليسلم لي صلاحيتهم للاعتبار، مع الاهتمام الأكيد بمسائل الإرسال والإرسال الخفيّ والتدليس وسرقة الحديث ونحو ذلك مما يؤثّر سلباً علىٰ دعوىٰ المتابعة.

ـ فإذا تحققتُ من ذلك؛ قلت: دار الحديث علىٰ فلان، رواه عنه فلان وفلان وفلان ـ مثلاً ـ، ثم لا ألتفتُ إلىٰ ذكرِ الرواة دونَهم، وهذا منهجُ المحدثين قاطبةً، ناهيك عن الاختصار الشديد الذي نكسبه من وراء هذه العملية الاختزالية وهذا أمر ضروري في الرسائل العلميّة الجامعية.

ـ ثم أدرس الراوي مدارَ الحديث فما علا إلىٰ التابعي دراسةً علميةً نقديةً؛ أضعُ خلاصتَها في الكتاب، وقد تكون هذه الخلاصة جملةَ: «وفلان لا يُسأل عن مثله» فقط، لكنَّ هذه الكلمةَ لا أطلقها إلاّ بعد تحقق منها واقتناع.

ـ ثم أحكم علىٰ إسناد هذا الحديث محاولاً تفسيرَ حكم الترمذي عليه ما أمكن.

ـ ثم أنظر إلىٰ متن الحديث في الباب الذي خرّجه الترمذي فيه، فإن كان معناه قريباً من روح الشريعة وقواعدها ومقاصدها ومكارمها؛ أشرت إلىٰ ذلك بعبارة وجيزة وقلت: الحديث ضعيف الإسناد، لكنَّ متنه غيرُ مستنكر، وهو مقبول في بابه ـ لكن القبول شيء، وصلاحيةِ الحديث للاحتجاج شيء آخر؛ وكم بين الاستئناس والاحتجاج من مفاوز. . . ؟![1].

---

(١) لنا بحث بعنوان: «ضرورة الاقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة في العملية التربوية» حيال هذه القضية الخطرة. وقد وقفت علىٰ عدد من الكتب تطلق كلمة «الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام» وينسب أصحابها ذلك إلىٰ علماء الإسلام، وكان عليهم أن يقيّدوا هذا الإطلاق الموهم بأنّهم يؤسسون علىٰ هذه الأحاديث أحكام الحلال والحرام، فهذا كذب علىٰ العلماء وتلبيس من قائله، غاية ما هنالك أن العلماء يستأنسون بهذه الأحاديث في دائرة المندوب إليه، وخلاف الأوْلىٰ، وما وراء ذلك؛ فتشويش قبيح.

وبعد، فهذا ما أردت تلخيصه هنا في منهج الترجمة والتخريج الذي ينبغي اتباعه في تخريج الحديث ونقده؛ بَيْدَ أنَّ هذا يصعب تحقيق جميعه في هذه الدراسة علىٰ قلّة الجانب التطبيقي فيها.

ذلك أنَّ ميدان علم العلل هو أحاديث الثقات ـ بالمفهوم الأعمّ لكلمة ثقة ـ وكنت قد وضعت في خطّتي أن أخرِّج الحديث أو الأحاديث التي انتقدها الترمذي، ونصَّ عندها علىٰ توثيق راويها، غيرَ أنني خرَّجت أحاديثَ المضعَّفين في مرتبتي الإعتبار والترك أولاً باختصار شديد، فزادت صفحاتُ نقدِ بعض رواياتهم علىٰ أربعمئة صفحةٍ مع أنَّ أكثرَهم ليس له إلاّ حديث واحد أو حديثان.

فعدلت عن فكرة تخريج حديث واحد لكلِّ راوٍ موثَّق، إلىٰ ذكر مروياتهم جميعاً في جامع الترمذي، وتصنيف أحكام الترمذي علىٰ الأحاديث العشرة الأولىٰ لكلِّ راوٍ. بغيةَ الوصول إلىٰ تفسير اللفظ الذي أطلقه الترمذي عليه.

وهذا الصنيع ـ علىٰ جزئيته وعدم استقرائيته ـ يكشف عن شخصية الموثَّق، بأكثرَ ممَّا يكشفه تخريج حديث واحد من جملة عشرات الأحاديث التي رويت من طريقه أحياناً.

وعذري في هذا الاختصار الشديد هو سَعَة الموضوع وتشعب أبحاثه وكثرة تفريعاته، والله المستعان.






البابـ الأوّل

الرّواة الموثقون ومرويّاتُهم في جامع الترمذي

ويندرج تحت هذا الباب تمهيد وثلاثة فصول :

التمهيد : في مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث .

الفصل الأول : رُواة مرتبة الاحتجاج العليا ومزوياتهم في جامع الترمذي .

الفصل الثاني : رواة مصطلحات التوثيق المفردة ومروياتهم في جامع الترمذي .

الفصل الثالث : رواة مرتبة الاختبار ومروياتهم في جامع الترمذي .




البابـ الأوّل

الرّواة الموثقون ومرويّاتُهم في جامع الترمذي

الرواة الموثقون طبقات:

فمنهم من وثِّق بمصطلح «أفعل» التفضيل.

ومنهم من وثِّق بتكرار لفظ توثيق واحد أو أكثر فيه.

ومنهم من وثِّق بلفظِ توثيقٍ عالٍ مفردٍ: «ثقة» و «ثبت» و «متقن» و «حافظ»... إلخ.

ومنهم من وثِّق بمصطلح «صدوق» و «لا بأس به»، و «مقارب الحديث»... إلخ.

وهذه المصطلحاتُ متفاوتةُ المراتب، فمنها ما يحتجُّ بصاحبها مطلقاً ـ هكذا يقولون ـ، ومنها ما يحتجُّ بصاحبها بعد اختبار حديثه.

ويقول نقّاد الحديث: إنَّ الفائدةَ من تنوّعِ ألفاظِ التوثيق تظهرُ عند تعارض رواياتِ الثقات، فالأحفظُ ترجحُ روايتُه علىٰ روايةِ مَن هو دونه في الحفظ، وقد ترجح رواية الأكثر عدداً علىٰ الحافظ الواحد.

وجاء هذا الباب في تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: في مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث.

الفصل الأول: رُواة مرتبة الاحتجاج العليا ومروياتهم في جامع الترمذي.

الفصل الثاني: رواة مصطلحات التوثيق المفردة ومروياتهم في جامع الترمذي.

الفصل الثالث: رواة مرتبة الاختبار ومروياتهم في جامع الترمذي.

التمهيد: مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث:

إنَّ تناولَ مصطلحات الترمذي في الجرح والتعديل يستلزمُ معرفةَ مراتبِ الجرح والتعديل عندَ علماء الحديث عامة، وكيف ينزِّلون ألفاظ الجرح والتعديل علىٰ هذه المراتب، لا احتجاجاً بذلك علىٰ صنيع الترمذي، ولا تعسفاً في تنزيل مصطلحاته عليها وإنما بغرضِ رَصدِ تطور تحديد مراتب الجرح والتعديل عند المحدثين، وتنوع فهمهم لدلالات الألفاظ؛ للموازنة بين ما أطلقه العلماء وبين صنيع الترمذي في كتابه «الجامع».

الفرع الأول: جهود السابقين في دراسة ألفاظ الجرح والتعديل:

إنَّ معرفة مراتب الجرح والتعديل، ثم معرفة مصطلحات كل مرتبة من هذه المراتب ودلالة هذه المصطلحات؛ هي الخطوة الأولىٰ من خطوات الحكم علىٰ الحديث المطروح للتقويم.

وقد أطبق المصنفون علىٰ أنَّ أوّل مَنْ حدد للتعديل مراتب وللجرح مراتب هو الإمام أبو محمد عبدُ الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في مقدمة كتابه في «الجرح والتعديل».

وقد جاء بعدَه عدد من الحفاظ اعتمدوا مراتبه هذه، وزادوا عليها بعض التفريعات أو أضافوا إليها بعض المراتب، منهم الحفّاظ: ابن الصلاح، والنووي، والعراقي والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والصنعاني.

بَيْدَ أنَّ هؤلاء الحفاظَ الأفاضلَ كلَّهم لم يتتبعوا ألفاظَ الجرح والتعديل عندَ علماء الحديث تتبعاً استقرائياً، ولم يفسِّروا تلك الألفاظَ بناءاً علىٰ ذلك الاستقراء عند علماء الحديث قاطبةً أو عند عالم واحد منهم، وإنما كانت ألفاظُ النقدِ معدودةً، والتفسيراتُ غيرَ دقيقة.

بينما يظن كثيرون من أهل العلم أنَّ مَنْ تقدمنا لم يتركوا شيئاً لنا، ويستنكرون علىٰ مَنْ يقولُ بأنَّ ثمةَ أموراً كثيرةً تتطلب دراساتٍ نقديةً استقرائيةً.

ويحسن أن أسطِّر بعضَ النصوص التي تؤكد هذا المعنىٰ؛ حتىٰ نبني علىٰ أرضية ثابتة:

١ ـ قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه، علىٰ المذهب الصحيح...

وأما الجرح فلا يقبل إلاّ مفسراً، مبيَّنَ السببِ؛ لأن الناس يختلفون فيما يَجْرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً علىٰ أمرٍ اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر؛ فلا بدَّ من بيان سببه؛ لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله.

وذكر الخطيب الحافظ أنّه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتجَّ البخاري بجماعة سبق مِنْ غيره الجرح لهم، كعكرمة مولىٰ ابن عباس رضي الله عنه، وإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم.

واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فَعَلَ أبو داود السجستاني، وذلك دال علىٰ أنهم ذهبوا إلىٰ أن الجرح لا يثبت إلاّ إذا فُسِّر سببهُ ومذاهب النقاد للرجال غامضة»[1].

قلت: أنا لا أريد تأييدَ كلامَ ابن الصلاح في جميع ما ذهب إليه، ولا نقده في بعضه، وإنّما أردتُ التأكيدَ علىٰ أنَّ مذاهب النقاد غامضة، تحتاج إلىٰ إيضاح علمي صحيح، وأنَّ إطلاقَ القول بأنَّ دلالة أيِّ مصطلح عند ناقد هي دلالته عند غيره؛ خطأ ظاهر، بل غلط!

٢ ـ وقال الحافظ العراقي في «ألفية الحديث»:

والجرح والتعديل قد هذبه ابن أبي حاتمِ إذ رتّبه
والشيخ زاد فيهما، وزدتُ ما في كلام أهله وجدتُ

(١) «علوم الحديث» مع نكت العراقي (ص ١٧).

قال الحافظ السخاوي شارحاً: «والشيخ ابن الصلاح زاد عليه فيهما ألفاظاً أخذها من كلام غيره من الأئمة، وكذا زدت علىٰ كلٍّ مِنْ ابن أبي حاتم وابن الصلاح ما في كلام أئمة أهل الحديث وجدت من الألفاظ في ذلك، يعني بدون استقصاء.

وإلا فمن نظر كتبَ الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، و«الكامل» لابن عدي، و «التهذيب» وغيرها؛ ظفر بألفاظ كثيرة.

ولو اعتنىٰ بارع بتتبعها، ووضع كلَّ لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً؛ لكان حسناً. وقد كان شيخنا ـ يعني ابن حجر ـ يلهج بذكر ذلك فما تيسّر. والواقف علىٰ عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلىٰ ذلك»[١].

٣ ـ وقال الحافظ ابن حجر: «وإنما أوردت هذا القدر ـ يعني في التدليل علىٰ خطأ مَنْ تقدمه في عَدِّ أحاديث «الجامع» للبخاري ـ ليتبين منه أنَّ كثيراً من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام مَنْ يتقدمهم؛ مقلّدين له، ويكون الأولُ ما أتقنَ ولا حرّرَ، بل يتبعونه تحسيناً للظن به. . .»[٢].

وهذه النصوص كافية للدلالة علىٰ ما يأتي:

ـ أنَّ ما ضمَّنه ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي حتىٰ السخاوي كتبَهم من ألفاظ الجرح والتعديل هي ألفاظ قليلة، وأكثر هذه الألفاظ لم تأتِ تفسيراتها نهائية.

ـ أنَّ أكثر ألفاظ الجرح والتعديل ـ حتىٰ عصر السخاوي ـ لم تجمع، ولم تفسر تفسيراً علمياً.

ـ أن الحافظ ابن حجر ومِنْ بعده الحافظ السخاوي، كان كلٌّ منهما عازماً علىٰ جمعها وتفسيرها تفسيراً عاماً؛ يوضح معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي بما يشبهها من الألفاظ التي صرح الحفاظ بمراتبها.

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢: ١٠٩-١١٠).

(٢) «هدي الساري» (ص ٤٨٩).

أنَّ الحافظ السخاوي يهيب بطلاب العلم الحديثي أن يقوموا بذلك؛ لأنَّه هو لم يتهيأ له ذلك أيضاً.

أنَّ تقليد المتقدم ـ لمجرد تقدمه ـ وتهيّب مخالفته، ليسا من سمات المنهج العلمي الصحيح، لكن يجب أن تكون المخالفة مقرونةً بالأدب والاحترام والاستغفار لمن تقدم من علمائنا الأبرار؛ فقد بذلوا قصارىٰ جهودهم، وقدَّموا في خدمة ديننا الحنيف غاية ما قدروا عليه، فجزاهم الله كلَّ خير.

ولعل رسالتي عن «ابن حبّان ومنهجه في الجرح والتعديل» من أوائل الرسائل العلمية التي بُنِيَتْ علىٰ الاستقراء التام، إن لم تكن هي الأولىٰ.

وقد شرحت في الباب الثامن منها مصطلحات الحافظ ابن حبّان في الجرح والتعديل، والتي بلغت (٢١٩) تسعة عشر ومئتي مصطلح!

أقول: منذ عام (١٤٠٠هـ) حتىٰ يومنا هذا، كتبت رسائل كثيرة في داخل العراق وخارج العراق، تناولت في جانبٍ من جوانبها تفسيرَ ألفاظِ أئمة الجرح والتعديل والرسائل التي اطلعت عليها وقرأتها أو قرأت ما يخصُّ الجرح والتعديل منها كثيرة جداً وسوف أسرد أسماء الرسائل العراقية منها؛ لأن رسالتي هذه تكتب لجامعة عراقية في ظروف لا يتهيأ للعلماء والباحثين الاطّلاع علىٰ الدراسات خارج العراق إلاّ نادراً.

ورسائل علم الحديث العراقية عامةً والرسائل التي تناولت الجرح والتعديل خاصةً رسائل كلُّها جديدة العهد، وأقدمها يرجع إلىٰ عام (١٩٨٨م).

والرسائل التي استطعت الإطلاعَ عليها في هذه العجالة هي:

١ ـ «الإمام شعبة بن الحجاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل» للباحث مكي حسين الكبيسي، رسالة ماجستير، نوقشت عام (١٩٨٨م).

٢ ـ «الإمام يحيىٰ بن سعيد القطان ومكانته بين علماء الجرح والتعديل» للباحث عبد الباسط خليل محمد الدرويش، رسالة ماجستير، نوقشت عام (١٩٨٩م).

٣ ـ «الإمام أبو حاتم الرازي ومكانته بين علماء الجرح والتعديل» للباحث زياد محمود العاني، رسالة ماجستير، نوقشت عام (١٩٩٠م).

٤ ـ «الإمام أبو حنيفة ومكانته في علم الحديث» للباحث عبد العزيز شاكر الكبيسي رسالة ماجستير، نوقشت عام (١٩٩١م).

٥ ـ «الإمام يحيىٰ بن معين ومكانته بين علماء الجرح والتعديل» للباحث أحمد عواد جمعة الكبيسي، رسالة ماجستير، نوقشت عام (١٩٩١م).

٦ ـ «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» للباحث عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، نوقشت عام (١٩٩٦م).

٧ ـ «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» للباحث محمد سعيد حوىٰ النعيمي رسالة دكتوراه، نوقشت عام ١٩٩م.

٨ ـ «الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في الكتب الستة» للباحث عداب محمود الحمش النعيمي، رسالة دكتوراه، وقد ردتها لجنةُ المناقشة بتهمة الطعن في الصحابة وتهمة الطعن في الصحيحين.

هذه هي الرسائل العلمية التي اطلعت عليها فيما هو قريب الصلة بالجرح والتعديل في العراق.

وطالب العلم العراقي نبيه جادّ ذكي، بيد أنّه يفتقر إلىٰ توفّر الدراسات الحديثية السابقة عليه في جامعات أخرىٰ، وقد يستحيل عليه أحياناً الوقوف عليها، كما يفتقر إلىٰ المطبوعات الحديثية التي تصدر عن دور النشر في كل يوم، إضافة إلىٰ حداثة الدراسات العليا الحديثيّة في العراق وعدم وجود أيّ محدّث في الدراسات العليا في العقد الأخير من القرن العشرين، فتأمّل!

وكان المأمول أن تكون الرسالتان الأخيرتان (٦-٧) تطبيقيتين؛ لأنَّ لكلٍّ من الإمامين البخاري وتلميذه ابن خزيمة «صحيح» واسع، يصلح أن يكون ساحة للدراسة

التطبيقيةِ لمصطلحاتهِ الحديثية عامةً، وفي الجرح والتعديل خاصةً، لكنَّ الجانب التطبيقي فيهما خاوٍ خائرٍ هزيل!..[١].

لهذا رأيت أنَّ أركِّز علىٰ الجانب التطبيقي في هذه الرسالة، وفي الرسائل التي أُسْتَشار بكتابتها حتىٰ ننقل علم الحديث خطوة نحو الاستفادة منه في نهضتنا العلمية المعاصرة.

وحتىٰ يتعرَّف طلابُ العلم خاصةً والمثقفون عامةً، أنَّ كثيراً من معتقدات الفرق الإسلامية وأفكارها بنيت علىٰ أحاديث واهية، لم تأخذ حظَّها من العناية والدرس عند أبناء تلك الفرقة أو عند غيرهم[٢].

وفي اعتقادي، أنَّه لا حاجةَ إلىٰ دراسة «علوم الحديث» كلِّها، إذا لم يكن التطبيق العملي هو النتيجةَ المرجوَّةَ من وراء دراستها.

الفرع الثاني: تنزيل ألفاظ الجرح والتعديل علىٰ مراتبها عند العلماء:

عندما نريد دراسةَ مصطلحات إمام من أئمة النقد في تعديل الرجال وتجريحهم فلا يجوز أن نحاكمه ابتداءاً إلاّ إلىٰ منهجه الخاص، ثم نوجّه إليه سهام النقد؛ لنَزِنَ منهجَه هذا في إطار المنهج النقدي العام لعلماء عصره ومَنْ تَقَدّمَهم.

لكننا لا نحاكمَ منهج الترمذي إلىٰ منهج الحاكم النيسابوري، أو منهج أبي نعيم الأصبهاني، أو منهجَ الخطيب البغدادي، فضلاً عن منهج ابن القطان والنووي والذهبي وابن حجر من المتأخرين، وإن كان من حقِّنا الاستئناس بفهومهم لمصطلحات المتقدمين وتقويمهم إياها.

---

(١) نقوم بإعداد بحث عن «تطور الدراسات الحديثية في العراق» وسوف نبرز فيه قيمة جميع هذه الرسائل وغيرها.

(٢) يكفي أن يعرف القارىء الكريم أن مسألة «المهدي المنتظر» قد كتب فيها أكثر من (٧٤٥) كتاباً ولم يصحّ في هذه المسألة حديث واحد، كما أوضحت ذلك بأدلته في كتابي «المهدي المنتظر في روايات أهل السنة والشيعة الإمامية» فانظره!

ومصطلحاتُ الترمذي في نقد الرجال جاءت في كثير من الأحيان مسبّبة معلّلة، فكان لا بدَّ من معرفة دلالات هذه المصطلحات حتىٰ يتكامل لدينا معرفة منهج الترمذي في الرجال ونقد الحديث.

وقد تكلَّم عدد من أئمة الحديث في مراتب التعديل ومراتب الجرح، وتكلَّموا في الألفاظ النقدية التي تتنزل علىٰ كلٍّ مرتبةٍ من هذه المراتب.

وأنا حين ألخِّصُ أقوالَهم في مراتب التعديل والجرح وألفاظ الجرح والتعديل؛ إنّما أريد إلقاءَ الضوء عليها لا محاكمة الترمذي إليها ابتداءً كما قدّمت.

وقد رأيت أن ألخِّصَ كلامَ عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في هذه المسألة موضحاً أو مضيفاً بعضَ الفوائد من كلام ابن الصلاح والذهبي والعراقي وابن حجر والسخاوي؛ لتكملَ الفائدة، وسبب اختياري تقسيمات ابن أبي حاتم الرازي أنّه كان معاصراً للترمذي وهو من طبقة تلامذته، إذ كان الترمذي من طبقة أبي حاتم وأبي زرعة.

إضافة إلىٰ أنَّ دلالات ألفاظه منضبطة غالباً، وأنَّ كلَّ من جاء بعده وتكلَّم في مراتب الجرح والتعديل أو ألفاظ الجرح والتعديل، إنّما اعتمدَ كلامَه وزاد عليه ورتبه ترتيباً قريباً من ترتيبه.

وقد كانت طبقات الرواة عندَه أربعَ طبقات، ثلاث طبقات لمرتبة التعديل ومرتبة واحدة للجرح.

قال ابن أبي حاتم مبيناً طبقات رواة الحديث:

الطبقة الأولىٰ: «من كان عدلاً في نفسه، من أهل التثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة».

الطبقة الثانية: «ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يَهِمُ أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً» بعدَ اجتنابِ ما وَهِمَ فيه.

الطبقة الثالثة: «ومنهم الصدوق الورع، المغفلُ الغالبُ عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام».

قلت: هذه الطبقات الثلاث هم أهل العدالة علىٰ اختلاف درجاتها قال:

«**الطبقة الرابعة**: ومنهم مَنْ قد ألصق نفسه بهم ودلَّسها بينهم، ممن قد ظهر ـ للنقاد العلماء بالرجال ـ منهم الكذبُ، فهذا يتركُ حديثُه، وتطرح رواياتُه ويسقط، ولا يشتغلُ به» اهـ[١].

قلت: فالملاحظ أنَّ ابن أبي حاتم قد جعل ثلاثَ طبقاتٍ لأهل العدالة وطبقةَ واحدةً للترك.

وأهل العدالة أنفسهم عنده علىٰ طبقات ومراتب:

مرتبة الاحتجاج: وهم الثقاتُ المتقنون مطلقاً، الذين لم يرد علىٰ حديثهم أيُّ قيد، وهؤلاء هم الأقلّ في رواة الحديث!

مرتبة الاختبار والنظر: وهم أهلُ الصدقِ والورعِ، الذين يهمونَ أحياناً؛ وهؤلاء يحتجُّ بهم بعد النظر في مروياتهم، واجتناب ما أخطأوا فيه.

مرتبة الاعتبار: الذين غَلبَ علىٰ حديثهم الوهم والخطأ، وهؤلاء يكتب حديثهم للإعتبار به في الترغيب والترهيب والزهد والرقائق، ولا يحتجُّ به في الحلال والحرام.

وفي هذه التقسيمات تبرز النقاط الآتية:

الأولىٰ: سكوت ابن أبي حاتم عمن كثر منه الخطأ ولم يغلب عليه، فأين نضعه؟

الثانية: إنَّ غلبة الخطأ والوهم لا تسوِّغ تركَ حديثِ الرجلِ مطلقاً، وإنَّما يعتبر به فيما ليس فيه حكم عقدي، أو في الحلال والحرام.

الثالثة: إنَّ المتروكين مَنْ هم في دائرة الكذب بشتىٰ فروعها فقط.

---

(١) مقدمة «الجرح والتعديل» (١:٦، ١٠).

وفي القسم التطبيقي من هذه الدراسة رأينا الترمذي يقبل في الزهد والرقائق الموصوفَ بكثرة الخطأ وغلبةِ الوهمِ والغفلة، ورأيناه يترك حديثَ الثقة عندَ المخالفة ويترك مطلقاً من اتهمَ بالكذب والوضع فقط. وسوف تتوضَّحُ المراتب الأربع وهذه النقاط أكثر عند استعراض ألفاظِ الجرح والتعديل وتنزيلِها علىٰ هذه المراتب.

قال ابن أبي حاتم منزلاً ألفاظ النقد علىٰ مراتب الرواة:

أ ـ ألفاظ التعديل:

١ ـ «إذا قيل للواحد: ثقة أو متقن ثبت؛ فهو ممن يحتج به»[١].

قال ابن الصلاح: «وكذا إذا قيل: ثبت أو حجة، أو قيل في العدل: حافظ أو ضابط»[٢].

٢ ـ «وإذا قيل: صدوق، أو محلّه الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية»[٣].

قال الحافظ العراقي: «ومن المرتبة الثانية علىٰ مقتضىٰ عمل ابن الصلاح قولهم: فلان مأمون، فلان خِيار»[٤].

٣ ـ «إذا قيل للرجل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلاّ أنَّه دونَ المرتبة الثانية»[٥].

قال العراقي: «ومن هذه المرتبة قولهم: فلان إلىٰ الصدقِ ما هو، فلان جيدُ الحديث، فلان حسنُ الحديث، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو أنَّه لا بأسَ به»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).
(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١١٠).
(٣) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).
(٤) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١١٠).
(٥) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).
(٦) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).

٤ ـ «وإذا قيل: صالحُ الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار»[١].

قال العراقي: «قولهم: فلان روىٰ عنه الناس، وفلان وسط، مقارب الحديث ما أعلم به بأساً هذه الألفاظُ الأربعُ من المرتبة الرابعة، وهي الأخيرةُ من ألفاظ التوثيق»[٢].

ب ـ ألفاظ الجرح:

قال ابن أبي حاتم:

١ ـ «إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث؛ فهو ممن يُكتبُ حديثُه وينظر فيه اعتباراً»[٣].

قال ابن الصلاح: «سأل حمزُة بنُ يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام فقال له: إذا قلتَ: فلان لين، أَيْش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروكَ الحديث ولكن يكونُ مجروحاً بشيء لا يسقط العدالة» اهـ[٤].

قال العراقي: «ويلتحق بهذه المرتبة: ليس بذاك، ليس بذاك القوي، فيه ضعف في حديثه ضعف، فيه مقال، تعرف وتنكر، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بعمدة ليس بمرضي، فلان إلىٰ الضعف ما هو، سيء الحفظ، طعنوا فيه، تكلموا فيه. . »[٥].

٢ ـ «إذا قالوا في الرجل: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولىٰ في كتابة حديثه إلاّ أنه دونَه»[٦].

قال العراقي: «ومن الرتبة الثانية ـ وهي أشدُّ ضعفاً من الأولىٰ ـ قولهم: فلان واه فلان ضعّفوه، منكرُ الحديث»[٧].

---

(١) «التقييد والايضاح» (ص١٣٦).
(٢) «التقييد والايضاح» (٢: ٣٧).
(٣) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).
(٤) «التقييد والايضاح» (ص١٣٥).
(٥) «التقييد والايضاح» (ص١٣٩).
(٦) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).
(٧) «التقييد والإيضاح» (ص١٣٩).

٣ ـ «إذا قالوا في الرجل: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به»[١].

قال العراقي: «ومن الرتبة الثالثة ـ وهي أشدُّ منهما ضعفاً ـ قولهم: ضعيف جداً واهٍ بمرّة، لا يساوي شيئاً، مطروح، طرحوا حديثَه، ارمِ حديثَه»[٢].

٤ ـ «إذا قالوا في الرجل: متروكُ الحديث، ذاهبُ الحديث، كذّابُ، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة»[٣].

قال العراقي: «ومن الرتبة الرابعة: فلان متهم بالكذب، هالك، ليس بثقة، لا يعتبر به، فيه نظر، سكتوا عنه ـ وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تُرِكَ حديثه»[٤].

ويلاحظ علىٰ تقسيمات ابن أبي حاتم لطبقات الرواة الأربع أنَّه جعل ثلاثاً منها للتعديل وواحدة للجرح.

وقسَّم ألفاظَ الجرح والتعديل إلىٰ ثماني طبقات: أربع للتعديل وأربع للجرح ولم يترك الاعتبار بالراوي إلاّ في المرتبة الأخيرة الدنيا من مراتب الجرح، وهذا يتمشىٰ مع التوثيق بالمعنىٰ العام، والثقة بهذا المفهوم: كلُّ مَنْ لم يتهم بكذب أو وضع. ولا ريبَ في أنَّ هذا التقسيمَ سوف يساعدنا في فهم دلالات ألفاظ الترمذي ومصادره التي نقل عنها، من أمثال البخاري والدارمي وأبي زرعة وغيرهم؛ خاصة في مثل أقوالهم: ثقة لا بأسَ به، ثقة صدوق، ثقة مقاربُ الحديث، ثقة تكلّموا فيه من جهة حفظه... إلخ.

فبين الثقة ومقارب الحديث مفاوز تقطع دونَها أعناقُ الإبل كما يقولون!

وهو يساعد أكثر علىٰ فهم مناهج ابن حبان وابن شاهين والعجلي؛ حيث ترجموا في كتب الثقات رواة هذه المراتب السبع، ونفهم أنَّ مَنْ عابَ عليهم ذلك؛ كان مخطئاً في فهم مناهجهم.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).

(٢) «التقييد والايضاح» (ص١٣٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).

(٤) «التقييد والايضاح» (ص١٣٩).

أقول: تركت التفريع الدقيق لكلِّ مرتبة إلىٰ موضعه المناسب؛ حتىٰ لا يكثر التكرار.

بقي أن أشيرَ إلىٰ أنني اخترت لهذه الدراسة عنوان: «أقوال الترمذي في نقد الرجال» وليس: «منهج الترمذي في الجرح والتعديل»؛ لأنني يوم كتبت كتاب: «مناهج المصنفين في الجرح والتعديل» تبيَّن لي أنْ ليس للترمذي أقوال في مباحثَ كثيرة من منهج الجرح والتعديل، وإنَّما كانت له أقوالُه العديدةُ في وصف الرواة بالجرح التعديل.

وحين نريد أن نوضِّحَ منهجَه في الجرح والتعديل، فإنَّنا سنتكلَّف ذلك تكلفاً ونستعير للترمذي من أقوال العلماء ما يتمم النقصَ الكبيرَ في فروعيات المنهج، كما فعل آخرون في رسائل سبقت!

وهذا قد قمت به في رسالتي عن ابن حبان، ولا حاجةَ بنا إلىٰ تكرارٍ لا يضيف إلىٰ المعرفة جديداً، والله الهادي.





الفصل الأول

رواة مرتبة الاحتجاج العليا ومروياتهم في جامع الترمذي

تقدمت الإشارة إلىٰ أنَّ العلماء الذين تكلَّموا علىٰ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل اختلفت وجهات أنظارهم في مراتب الجرح والتعديل، وفي تنزيل ألفاظ النقد علىٰ هذه المراتب.

ومن الطبيعي في ساحات العلم أن يستدرك اللاحقُ علىٰ السابق، وأن يضيف المتأخر علىٰ المتقدم؛ لهذا كان انسجاماً مع طبيعة العلم أن نعتمدَ تقسيماتِ الحافظ ابن حجر وتلميذه الحافظ السخاوي في مراتب الجرح والتعديل وألفاظها؛ فإذا ظهر لنا تعقب أو استدراك أو إضافة أشرنا إليها.

قال الحافظ في «التقريب» «انحصر لي الكلام علىٰ أحوالهم - يعني الرواة - في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة، فأول المراتب: الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم»[1].

الثانية: من أُكِّد مدحه، إما بأفعل، كـ: «أوثق الناس» أو بتكرار الصفة لفظاً، كـ: «ثقة ثقة» أو معنىٰ، كـ: «ثقة حافظ»[2].

وزاد في «نزهة النظر»: «إليه المنتهىٰ في التثبّت»، وجعل تكرير الصفة رتبة تالية[3].

---

(١) يريد أنّ العدالة تشملهم جميعاً، وهي القدر المطلوب تحققه في الرواية، أمّا مسألة ضبط الصحابة فلها شأن تكلمت عليه في موضع آخر، ولا يَرِدُ علىٰ ذلك تفاوتهم في المعرفة والعلم والتقوىٰ والفضل، رضي الله عنهم.

(٢) مقدمة «تقريب التهذيب» (ص٧٤).

(٣) «نزهة النظر» مع شرح ملا علي القاري (ص٢٣٤).

وقال السخاوي: «وهل يلتحق بها مثل قول الشافعي في ابن مهدي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا؟ محتمل»[(١)].

وقد أطلقَ الترمذي، أو نقلَ ألفاظاً متعددةً سواء مما كان علىٰ «أفعل» التفضيل أم كان بتكرير الصفة.

وسوف أتناول هذه الألفاظَ في مبحثٍ وتلك في مبحثٍ آخرَ؛ مراعاةً لمن جعل ألفاظها مرتبة واحدة ومن جعلها مرتبتين؛ لأن النتيجةَ واحدة، وإنَّما هي اختلاف العبارات ليس غير.



(١) «فتح المغيث» (٣٢:١١).

المبحث الأول

رواة مصطلح «أفعل» التفضيل ومروياتهم في جامع الترمذي

أطلق الترمذي أو نَقَل عمَّن تقدمه من النقاد جملةَ مصطلحات تندرج تحت «أفعل» التفضيل أو تلتحق بها، وهي: «أثبت، أحسن، أحفظ، أرجح، أرضىٰ أشبه، أصحُّ حديثاً، أعلم، أعلىٰ، أفضل، أكبر، أوثق»، وألحقَ العلماء بها مصطلحَ: «ما رأيت مثل فلان».

وبعض هذه المصطلحات أطلقه الترمذي مرّةً واحدة، وبعضه أطلقه أكثرَ من عشر مرات.

وإنَّ قولنا: زيدٌ أثبت من عمرو، يقتضي أن يكون المفضَّل والمفضَّل عليه قد اشتركا في قدْرٍ من «الثبت» وزاد أحدُهما علىٰ الآخر قدراً جعله في الثبت أفضل منه.

والأصلُ في استعمال «أفعل» أن تكونَ للمفاضلةِ بين صفتين خيِّرتين، لكنها استعملت في لغة العرب لذلك واستعملت للموازنة بين صفتين شرِّيرتين كـ «أكذب من»، أو «أكذب الناس»، وللمفاضلة بين ثقتين، وبين ضعيفين، وبين ثقة وضعيف ولمجرد المبالغة كأوثق الناس وأفضل الناس[1].

وسوف أستعرض الرواة الذين أطلق عليهم الترمذي مصطلحات «أفعل» التفضيل، لا إقراراً مني بأنَّ هؤلاء الرواة هم الأعلىٰ ـ فعلاً ـ، وإنَّما تمشياً مع ما قرره العلماءُ في مراتب الجرح والتعديل، ثم أعقِّبُ بما أراه مناسباً في كل موضع يحتاج إلىٰ تعقيب.

---

(١) انظر خلاصة وافية عن اسم التفضيل في معجم قواعد اللغة العربية للأستاذ عبد الغني الدّقر ص٣٤-٣٩.

المطلب الأول

مصطلح «أثبت»

قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (ثبت): «كلمة واحدة تدل علىٰ دوام الشيء ورجل ثبت وثبيت»، زاد في «القاموس»: والأثبات: الثقات اهـ[1].

وقد عدَّ الحافظ ابن حجر ألفاظَ: «ثقة، وثبت، ومتقن» من درجة واحدة من درجات التعديل[2].

وسوف أستعرض الرواة الذين أطلق عليهم مصطلح «أثبت»، وما يلتحقُ به حسبَ تسلسل ورودهم في الكتاب، مشيراً إلىٰ مدىٰ اعتماد الترمذي علىٰ أحاديثهم وما موقفه منها، باختصار.

ـ **قال أبو عيسىٰ** (١٧): «وأصحُّ شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء. . .، وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعَه منه بأخرة. . .» اهـ.

قلتُ: يريد الترمذي بقوله «هؤلاء» من خالف إسرائيل بن يونس في رواية هذا الحديث عن جدّه أبي إسحاق السبيعي، وهم: زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة ومعمر بن راشد، وعمار بن رُزَيق.

فقد رجَّح الترمذي رواية إسرائيل علىٰ رواياتهم التي حكم عليها بالاضطراب؛ فقال: «سألت عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ: أي الروايات في هذا الحديث أصحُّ؟ فلم يقضِ فيه بشيء.

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (ثبت) (١:٣٩٩)، و«القاموس المحيط» (ص١٩٠- ١٩١).

(٢) «تقريب الهذيب» (ص٧٤)، وانظر «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» للباحث عداب الحمش (٣:١٠٣).

وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا، فلم يقضِ فيه بشيء، وكأنه رأىٰ حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ أشبه، ووضعه في كتابه «الجامع» اهـ.

وبين يديَّ نصٌّ ثانٍ يرجِّحُ فيه الترمذي روايةَ الأقلّ حفظاً علىٰ الأحفظ والأثبت لسبب خاص، هو أنَّ هؤلاء الأدنىٰ حفظاً سمع كلٌّ منهم منفرداً من أبي إسحاق، ومع ذلك تطابقت رواياتهم، وهذا دليل علىٰ حفظهم وحفظ أبي إسحاق معاً، بينما كان سماعُ الأحفظ والأثبت في مجلس مذاكرة.

ـ قال أبو عيسىٰ عقب حديث (١١٠٢): «رواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة. . .؛ أصح؛ لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة وإن كان الثوري وشعبة أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء» اهـ.

أقول: رواة حديث (١١٠١) (لا نكاحَ إلاّ بولي)، عن أبي إسحاق، هم: إسرائيل ابن يونس، وزهير بن معاوية، وشريك بن عبد الله، وقيس بن الربيع، وأبو عوانة الوضاح ابن عبد الله، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، كما هو نص الترمذي عقبَ روايته ذلك الحديث. فهاهنا صار أمامنا موازنتان:

الأولىٰ: بين إسرائيل من جهة والمفضَّل عليهم من جهة أخرىٰ.

والثانية: بين الثوري وشعبة من جهة والمفضَّل عليهم، وفيهم إسرائيل نفسه من جهة أخرىٰ، وينتج من هذا كلِّه نتيجتان اثنتان:

الأولىٰ: أنَّ سفيانَ الثوري وشعبةَ أثبتُ من هؤلاء جميعهم علىٰ الإطلاق.

الثانية: أن رواية إسرائيل عن جدّه هي الأثبت، وإن خالفه الثوري وشعبة وغيرهما.

وسوف أترجم لهؤلاء الرواةِ بتراجم وجيزةٍ توضح الصورة النقدية العامة لكلِّ واحدٍ منهم؛ لاعتقادي أنَّ المراد من إطلاق «أفعل» التفضيل هنا، التأكيد علىٰ وثاقة الممدوح به لقبول حديثه، وليس وصفه بالأثبتية المطلقة.

وأبدأ بترجمة المفضَّلين مطلقاً أو نسبياً علىٰ المفضَّل عليهم.

١ ـ **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي**: ثقة حافظ فقيه عابد حجة وكان ربمّا دلَّس، من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة إحدىٰ وستين ومئة (ع). قاله في «التقريب» (٢٤٤٥).

٢ ـ **شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي** ـ مولاهم ـ أبو بسطام الواسطي، ثم البصري: ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أولُ مَنْ فتَّش بالعراق عن الرجال وذَبَّ عن السنة، وكان عابداً. من السابعة، توفي سنة ستين ومئة (ع). قاله في «التقريب» (٢٧٩٠).

٣ ـ **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي**: ثقة تُكلِّم فيه بلا حجة، مات سنة ستين أو إحدىٰ وستين ومئة، من السابعة (ع). «التقريب» (٤٠١).

هؤلاء الثلاثةُ المفضَّلون علىٰ النحو الذي قدّمت واقتصرت علىٰ تراجمهم الوجيزة؛ لأنَّهم أشهر من أن يعرَّف بهم، وستأتي ترجمة إسرائيل المفصّلة في مصطلح «ثقة ثبت».

وقد أخرج الترمذي لسفيانَ (٣٤٨) ثلاثمئة وثمانية وأربعين حديثاً، وأخرج لشعبةَ ابن الحجاج (٢٩٩) مئتين وتسعة وتسعين حديثاً، وأخرج لإسرائيلَ (٨٨) ثمانية وثمانين حديثاً.

وقد تبيَّن لي من منهج الترمذي أنَّه يتقصَّىٰ في تخريج أحاديث الثقات الكبار كلَّ أحاديثهم التي خولفوا فيها؛ ليبيّن وجهة نظره في حسم الخلاف، وقد يخرجَ بعض أحاديثهم الصحيحة ليحتجَ بها علىٰ بيان أخطاء غيرهم وأوهامهم في الرواية.

٤ ـ **زكريا بن أبي زائدة ـ واسمه خالد، وقيل: هبيرة ـ بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحيىٰ الكوفي**: ثقة كان يدلّس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة.

من السادسة، مات سنة سبع وأربعين ومئة أو التي تليها (ع). قاله في «التقريب» (٢٠٢٢).

وقد أخرج له الترمذي في جامعه تسعةَ عشرَ حديثاً يحسنُ عرض أحكامِه علىٰ العشرة الأُولىٰ منها، قال عقب ستة منها: (٨٩١، ١٢٠٥، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٦١١، ١٨٣٠): «حسن صحيح»، وقال عقب واحد (١٤٧١): «صحيح والعمل عليه عند أهل العلم»، وعقب آخر (١٨١٦): «حسن، وسكت علىٰ واحد منها (١٠٧٨)، وذكر اختلافاً كبيراً بين النقاد عقب حديث آخر رواه زكريا (١٧)، ورجَّح رأيَ غيرِ البخاريِّ فيه.

٥ ـ **زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي**، نزيل الجزيرة: ثقة ثبت إلاّ أنَّ سماعَه من أبي إسحاق بأخرة، من السابعة، مات بعد سنة اثنتين وسبعين ومئة (ع). قاله في «التقريب» (٢٠٥١).

وقد خرَّج له الترمذي خمسةَ عشرَ حديثاً، كانت العشرة الأُولىٰ علىٰ النحو الآتي: قال عقب اثنين منها (٤٠٩، ٦٦٧): «حسن صحيح»، وعقب ثلاثة منها (١٧٤٠، ٢٧٢٥، ٢٨٥٠): «حسن صحيح غريب»، وعقب اثنين آخرين (١١٠٢، ٣١٩٩): «حسن»، وعقب واحد (٩٦٣): «حسن غريب»، ورجَّح رواية غيره عليه في حديث (١٧) إذ قال: «زهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه منه بأخرة» وحكىٰ اختلافَ العلماء في نقد حديث (٢٨٩٢)، وكان حديث زهير متابعةً.

٦ ـ **شريك بن عبد الله النخعي الكوفي**، قاضي واسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله: صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاءَ بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً علىٰ أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع ـ أو ثمان ـ وسبعين ومئة (خت م ٤) «التقريب» (٢٧٨٧).

وقد خرّج له الترمذي (٦٤) أربعة وستين حديثاً، كانت العشرة الأُولىٰ علىٰ النحو الآتي:

سكت علىٰ حديثين منها (٤٥، ١٣٦)، وقال عقب اثنين آخرين (١٠٧، ١٢٨): «حسن صحيح»، وقال عقب واحد منها (٢٦٨): «حسن غريب»، وضعَّف واحداً منها (٨٨) براوٍ مجهول، وحكىٰ تفردَ شريك في رواية حديث آخر (١٢٦-١٢٧) ولم يزد وقال عقب حديث واحد (١٢): «أحسنُ شيء في هذا الباب وأصحُّ» وقال عقب آخر (٣٨٦): «حديث شريك غير محفوظ» يعني: هو شاذ.

٧ ـ **عمار بن رُزَيق ـ بتقديم الراء ـ الضبي، التميمي، أبو الأحوص الكوفي**: لا بأس به من الثامنة، مات سنة تسع وخمسين ومئة (م دس ق). «التقريب» (٤٨٢١).

قلتُ: لم يرمز له المزّي والحافظ ابن حجر برمز الترمذي (ت)؛ لأنَّ له متابعةً لمعمر روىٰ فيها الحديث (١٧) عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود، ولم يعدَّ المزي رواةَ المتابعات من رواة الترمذي غالباً[1].

وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذه المتابعةِ، وخرَّج له مسلم ثمانيةَ أحاديث (١٣٢، ٧٤٠، ٨٠٦، ١٤٨٠، ١٥٣٦، ١٦١٨، ٢٠٣٦، ٢٨١٤)، وله في الكتب التسعة (٤٩) تسعة وأربعون حديثاً، فالرجل ـ وإن لم يخرِّج له الترمذي إلاّ هذه المتابعةَ ـ ممن اعتمدَهم مسلمُ والحفاظُ المصنفون.

٨ ـ **قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي**: صدوق تغيَّر لمّا كبر، وأدخلَ عليه ابنُه ما ليس من حديثه فحدّث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين ومئة (د ت س). «التقريب» (٥٥٧٣).

وقد خرَّج له الترمذي ثمانية أحاديث: (١٧، ٤٢٦، ١١٠٢، ١٢٦٤، ١٨٤٦، ٣١١٥، ٣٣٠٨، ٣٥٢٠)، وضعَّفه الترمذي؛ فخرجتُ أحاديثَه في مصطلح «ضعَّفه فلان» وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

٩ ـ **معمر بن راشد الأزدي ـ مولاهم ـ، أبو عروة البصري**، نزيل اليمن: ثقة ثبت فاضل، إلاّ أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا ما حدَّث به

(١) «تهذيب الكمال» (٢١: ١٨٩).

في البصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومئة (ع). «التقريب» (٦٨٠٩).

وقد أخرج له الترمذي (١٦٤) مئة وأربعة وستين حديثاً، كانت العشرة الأُولىٰ منها علىٰ النحو الآتي: قال عقب ستة منها (١٥، ٦٨، ٧٦، ١١١، ١٤٠، ٢٠٨): «حسن صحيح»، وعقب واحد (٢١٣): «حسن صحيح غريب»، وعقب آخر (١٥٦): «صحيح، وهو أحسن حديث في هذا الباب» وعقب آخر (٢٩٤): «حسن غريب»، وضعَّف واحداً (١٧) بالاضطراب، وآخر (٢١) بأشعثَ بن عبدالله الأعمىٰ فقال: «غريب».

١٠ـ وضاح بن عبد الله اليشكري ـ مولاهم ـ الواسطي البزار، أبو عوانة، مشهور بكنيته: ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمسٍ أو ستٍ وسبعين ومئة (ع). «التقريب» (٧٤٠٧).

وقد خرَّج له الترمذي (٧٠) سبعينَ حديثاً، كانت العشرة الأُولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال الترمذي عقب سبعة منها (١٩، ٤٩، ٩٥، ١٧٨، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٦): «حسن صحيح»، وخرَّج واحداً منها (٢٥٩) شاهداً لحديث (٢٥٨) الذي حَكَمَ عليه بأنَّه: «حسنٌ صحيح»، وقال عقب آخر (١): «أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسن»، وعقب آخر (١٦٥) رجَّح رواية أبي عوانةَ علىٰ مخالفه؛ لموافقة شعبة له وسكت.

١١ـ يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي: صدوق يَهِمُ قليلاً، من الخامسة، مات سنة اثنتين وخمسين علىٰ الصحيح (م٤). «التقريب» (٧٨٩٩).

وقد خرَّج له الترمذي (١٤٥) خمسةً وأربعين حديثاً ومئةَ حديث.

قال عقب ثلاثة منها (١٧٠٦، ١٧٦٨، ٢٨٠٦): «حسنٌ صحيح»، وعقب أربعة منها (١٧٠٤، ٢٦٢٦، ٢٦٢٠، ٣٦٢٠): «حسنٌ غريب»، وأخرج له متابعةً (١١٠١) لحديث شريك، وحَكمَ عليه بالاضطراب في حديث (٣٥٠٥)، ورجَّح روايته (١١٠٢) علىٰ رواية شعبة وسفيان لسبب خاص وهو أنَّ إسرائيل ابنَهُ وافقَه، وهما من

أهل بيت أبي إسحاق، وحكم علىٰ حديث (١٣٩٣) بالغرابة؛ لأنَّه منقطع، وسكت علىٰ واحد منها (٢٠٤٥)، وأشارَ إلىٰ اختلاف الرواة في حديث (٢٥٧٢) وكأنَّه رجَّح الرواية التي وافق فيها يونسُ أبا الأحوص عمار بن رزيق.

هؤلاء هم الرواةُ الذين وازنَ الترمذي بينهم وبين شعبة وسفيان، وجعل الثوريَّ وشعبةَ أثبتَ منهم جميعاً في نهاية الأمر.

وقد ظهرَ من هذا العرضِ السريعِ أنَّ غالبَ أولئك حفاظاً ثقات، خرَّج لهم أحاديثَ كثيرةً حاز وصفَ «حسنٌ صحيحٌ» كثيرٌ منها، وفيما عدا قيس بن الربيع، فإنَّ «أفعل» التفضيل جاء علىٰ بابه في المثالين كليهما.

ـ قال أبو عيسىٰ (٣٢٣): «حدثنا أبو بكر ـ يعني عبد القدوس بن محمد ـ عن علي بن عبد الله ـ يعني ابن المديني ـ قال: سألت يحيىٰ بن سعيدٍ ـ يعني القطان ـ عن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلميِّ فقال: لم يكن به بأس، وأخوه أُنَيس بن أبي يحيىٰ أثبتُ منه» اهـ.

قلت: مما لا ريبَ فيه أنَّ «لا بأس به» من ألفاظ التعديل عند النقّاد، لكنها ليست من باب «ثبت» بَيْدَ أنَّ بينهما قدراً مشتركاً من التثبت، فيكون ابن القطان استعمل «أفعل» التفضيل علىٰ بابه وقبل أن ننتقلَ إلىٰ موقف الترمذي من هذين الراويين اللذين نقلَ توثيقَهما عن ابن القطان، يحسن التعريف بهما بإيجاز بادئين بالمفضَّل.

١٢ـ أنيس بن أبي يحيىٰ واسم أبي يحيىٰ: سمعان ـ الأسلمي ـ مولاهم ـ وقيل في ولائه غير ذلك، وهو أخو محمد بن أبي يحيىٰ، وعمُّ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ، وعبد الله بن محمد المعروف بسحبل، من أوساط أتباع التابعين، مات سنة ست وأربعين ومئة ـ وقيل غير ذلك ـ (د ت).

روىٰ عن إسحاق بن سالم (د)، وأبيه أبي يحيىٰ الأسلمي (ت) فقط.

وروىٰ عنه ثمانية رواة، منهم: إبراهيم بن سويد المدني (د)، وحاتم بن إسماعيل (ت)، ويحيىٰ بن سعيد القطان.

وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي والحاكم النيسابوري: ثقة، زاد الحاكم: مأمون، وقال الذهبي: ثقة، وقال الحافظ: ثقة من السابعة[1].

قلت: وقد خرَّجَ الترمذي لأنيس هذا حديثين، قال عقب أحدهما (٣٢٣): «حسن صحيح»، وعقب الثاني (٣٠٩٩): «حسن صحيح غريب» وكان متابعةً.

١٣ـ محمد بن أبي يحيىٰ ـ سمعان ـ الأسلمي ـ مولاهم ـ قيل: إنَّ أصلَهم من أصبهان، وهو والد إبراهيم وعبد الله، من كبار أتباع التابعين، توفي سنة أربع وأربعين ومئة، وقيل غير ذلك (د تم س ق).

روىٰ عن ستةَ عشرَ شيخاً، منهم: عكرمة مولىٰ ابن عباس (دس)، وأبوه سمعان (د س ق)، وأمه (ق) عن أم بلال.

وروىٰ عنه عشرة رواة، منهم: ولداه إبراهيم وعبدالله، وأبو ضمرة أنس بن عياض، وحفص بن غياث (د تم)، ويحيىٰ بن سعيد القطان (د س).

قال أحمد وابن معين والعجلي وأبو داود ويعقوب بن سفيان: ثقة.

زاد أبو داود: يروي يحيىٰ القطان عنهما جميعاً إلاّ أنّه قدَّم أنيساً، وكلاهما ثقة.

وقال أبو حاتم: تكلَّم فيه يحيىٰ القطان، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق من الخامسة[2].

قلت: إنَّ أبا داود فهم من الترجيح أنّه ترجيح بين ثقتين، بينما فهم منه أبو حاتم الرازي أن يحيىٰ بن سعيد حطَّ من منزلة محمد بن أبي يحيىٰ، فتأمل اختلاف الفهوم في إطلاقات النقاد.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١٤٥)، «الكبير» (٢: ٤٢)، «الجرح» (٢: ٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (٣: ٣٨٢)، «الكاشف» (١: ٨٨)، «التقريب» (٥٦٨).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٥)، ابن سعد (٥أ: ٣٥٩)، «علل أحمد» (١: ٢٠٣، ٢٢٠)، «الجرح» (٧: ٢٨٢)، «الثقات» (٧: ٣٧٢)، «تهذيب الكمال» (٢٧: ١١)، «الميزان» (٤: ٦٦)، «الكاشف» (٣: ٩٥)، «التهذيب» (٩: ٥٢٢)، «التقريب» (٦٣٩٥).

أقول: لم يخرِّج الترمذي عن محمد هذا شيئاً، والموازنةُ الدقيقةُ تحتاج إلىٰ تخريج جميع أحاديثهما.

ـ قال أبو عيسىٰ عقب حديث (٣٤٧): «وقد تُكلّم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه وزيد بن جبير الكوفي أثبتُ من هذا وأقدم» اهـ.

قلت: خرَّج الترمذي لكلٍّ واحدٍ منهما حديثاً، وحديث زيد بن جبيرة يأتي تخريجه في ترجمة زيد من مصطلح «تُكُلِّمَ فيه من جهة حفظه»، فنقتصر ههنا علىٰ ترجمة زيد بن جبير الكوفي، ولو أنَّ «أفعل» التفضيل في الموازنة بينهما ليست علىٰ بابه؛ حيث لم يتكلَّم الترمذي علىٰ زيد بن جبير بكلام نقدي آخر نصنفه عنده.

١٤ـ زيد بن جبير بن حَرْمل الجُشَمي الطائي الكوفي، من صغار التابعين ـ إن كان سمع من ابن عمر ـ قال العجلي: ليس في عداد التابعين (ع).

روىٰ عن أربعة من الشيوخ هم: خِشْف بن مالك (٤)، وعبد الله بن عمر الصحابي (خ م س)، وأبو البختري الطائي، وأبو يزيد الضبي (س ق).

روىٰ عنه ستة كلُّهم أئمة حفاظ، منهم: إسرائيل بن يونس (س ق)، وسفيان الثوري (ق)، وشعبة بن الحجاج.

لم يضعِّفه أحد، وقال أحمد: صالحُ الحديث، وقال ابن معين: ثقة، يروي ستة أحاديث أو سبعة، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صدوق، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة من الرابعة[١].

قلتُ: وقد خرّجَ الترمذي لزيد بن جبير الطائي ـ هذا ـ حديثاً واحداً (١٣٨٦) قال عقبه: «حديثُ ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلاّ من هذا الوجه، وقد رُويَ عن عبد الله موقوفاً».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:١٧٩)، ابن سعد (٦:٣٢٩)، ابن معين (٢:١٨١)، الكبير (٣:٣٩٠)، «الجرح» (٣:٥٥٨)، «الجمع» (١:١٤٤)، «النبلاء» (٥:٣٦٩)، «الكاشف» (١:٣٣٧)، «التهذيب» (٣:٤٠٠)، «التقريب» (٢١٢١).

هذا حال زيد بن جبير الفاضل، ويكفي أن تعرفَ بأنَّ زيد بن جبيرة الكوفي المفضول، قال عنه الحافظ في «التقريب» (٢١٢١): متروك من السابعة؛ لتُدرك دقة كلام الترمذي في التاريخ وفي النقد.

ـ وقال عقبَ حديث (١٠١٩): «سمعت محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: عمران ابن أنس المكي: منكر الحديث، وعمران بن أبي أنس مصري أقدم وأثبت من عمران ابن أنس المكي» اهـ.

قلتُ: تأتي ترجمةُ المكي وحديثُه في مصطلح «منكر الحديث»، ونكتفي هنا بترجمةِ المصري والإشارة إلىٰ أحاديثه عند الترمذي، كما هو اصطلاحنا في رواة مراتب التعديل.

١٥ـ عمران بن أبي أنس القرشي العامري ـ من أنفسهم، وقيل: مولىٰ أبي خراش السلمي ـ من صغار التابعين أو كبار أتباعهم، توفي سنة عشر ومئة (بخ م د ت س).

روىٰ عن اثنين وعشرين شيخاً، منهم: سهل بن سعد الساعدي، وعبد الله بن نافع (ت س)، وعبد الرحمٰن بن أبي سعيد الخدري (ت س)، وأبو هريرة.

وروىٰ عنه خمسة عشر راوياً، منهم: عبد الحميد بن جعفر الأنصاري (م س) وعبد ربه بن سعيد الأنصاري (ت س)، والليث بن سعد (م ت س).

لم يضعِّفه أحد، وقال أحمد وابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة من الخامسة[1]، بينما قال ابن حجر عن عمران المكي (٥١٤٤): ضعيف من السابعة.

وقد أخرجَ له الترمذي في جامعه حديثين اثنين: (٣٨٥، ٣٠٩٩) وحكىٰ عقبَ الأول خطأ شعبةَ في هذا الحديث، وقال عن رواية المترجَم من طريق الليث: «هذا

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣٣٩:٣)، «الكبير» (٤٢٣:٦). العجلي (ق ٤٧:أ)، «الجرح» (٢٤٩:٦)، «الثقات» (٢٢٠:٥)، «الجمع» (٣٨٩)، «تهذيب الكمال» (٣٠٩:٢٢)، «الميزان» (٢٣٤:٣)، «الكاشف» (٢٩٩:٢)، «التهذيب» (١٢٣:٨) «التقريب» (٥١٤٥) ووقع فيه بصري وهو تصحيف عن مصر.

حديثٌ صحيح»، وقال عقب الآخر: «هذا حديثٌ حسن صحيحٌ غريبٌ من حديث عمران بن أبي أنس».

ـ قال أبو عيسىٰ عقب حديث (١٢٥٦): «حدثنا أبو بكر البصري، عن ابن المديني قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد ـ يعني القطان ـ يقول: «إذا حدثت عن منصور ـ يعني: ابن المعتمد ـ فقد ملأتَ يدك من الخير، لا تُرِدْ غيرَه»، ثم قال يحيىٰ: «ما أجد في إبراهيم النخعي ومجاهدٍ أثبتَ من منصور» اهـ.

قال الترمذي: «وأخبرني محمد بن عبد الله بن أبي الأسود قال: قال عبد الرحمٰن ابن مهدي: منصور أثبتُ أهل الكوفة» اهـ.

قلتُ: صواب النصِّ الأخير: أخبرني محمد، عن عبد الله بن أبي الأسود ومحمد هو البخاري (ت)، قاله الحافظ في «التقريب» (ص٤٨٦). وانظر ترجمةَ عبد الله ابن أبي الأسود فيه (٣٥٧٨).

قلتُ: في مثل هذا النص ترِدُ القيود الآتية:

الأول: أنَّ المقصودَ من هذا الإطلاق هو طبقة منصور بن المعتمر لا عموم طبقات أهل الكوفة.

الثاني: أنَّ رأيَ يحيىٰ القطان: أنَّ منصوراً أثبتُ أصحاب إبراهيم ومجاهد.

الثالث: أنَّ المقصودَ الأعظمَ من مثل هذا النص المبالغةُ في توثيق هذا الراوي الثقة؛ لأنّه لم يوازنه بأحد.

وإذا كان المقصود هو المبالغة في توثيق منصور، فلا حاجةَ بنا إلىٰ استعراض جميع الرواة من أهل الكوفة من طبقة منصور، ولا استعراض جميع أصحاب إبراهيم ومجاهد، فإنَّ هذا وذاك لا يَتمّان إلاّ ببحث مستقل من غير كبير حاجة إليه.

ولزيادة التأكيد علىٰ أن المقصود هو المبالغة في توثيق هذا الراوي الثقة، أنقلُ ما قاله صالحُ بن أحمد بن حنبل.

قال صالح: قلتُ لأبي: «إن قوماً قالوا: منصور أثبتُ في الزهري من مالك.

قال: وأيُّ شيءٍ روىٰ منصور عن الزهري؟ هؤلاء جُهّال، منصور إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب.

وليس أحدٌ أروىٰ عن مجاهد من منصور إلاّ ابن أبي نجيح ـ يعني المكّي ـ وأما الغرباء، فليس أحدٌ أروىٰ عن مجاهد من منصور».

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي: من أثبتُ الناسِ في إبراهيم؟

قال: الحكم بن عتيبة ثم منصور» اهـ[١].

بعد هذا أعرِّف بمنصور تعريفاً وجيزاً، وأوضِّحُ موقفَ الترمذي من أحاديثه عامةً.

١٦ـ منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي: ثقة ثبت وكان لا يدلِّس، من طبقة الأعمش ـ يعني الخامسة ـ مات سنة ثنتين وثلاثين ومئة (ع)[٢].

وقد خرَّج الترمذي لمنصور بن المعتمر (٦٢) اثنين وستين حديثاً، كانت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي:

قال عقب ستة منها (٢٧، ٧٠، ١٣٢، ٥٧١، ٦٧٢): «حسن صحيح»، وقال عقبَ واحدٍ فيما رواه عن وكيع (١٣): «هذا أصحُّ حديث روي عن النبي ﷺ في هذا المسح» وعقب آخر (٤٥٤): «هذا أصحُّ من حديث أبي بكر بن عياش» وسكت علىٰ واحد منها (٣٥٩)، وضعَّف واحداً (٥٠٩) بتلميذ منصورٍ محمدِ بن الفضل بن عطية فقال: «غريب».

ومنصور بن المعتمر ثبت في جميع الشيوخ لكنه أثبت ما يكون في إبراهيم ومجاهد، ودليل ذلك ما يأتي:

أخرج الترمذي لمنصور حديثاً (٦٧٢) من روايته عن أبي وائل، وقال الترمذي عنه: «حسن صحيح».

---

(١) «المعرفة والتأريخ» (٢: ١٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٨: ٥٥١).

(٢) «التقريب» (٦٩٠٨)، «تهذيب الكمال» (٢٨: ٥٥١).

وأخرج حديثاً آخرَ (٥٧١) من روايته عن ربعي بن حراش، وقال عنه: «حسن صحيح»، وأخرج حديثاً ثالثاً (٣٦٣٣) من روايته عن إبراهيم النخعي، وقال عنه: «حسن صحيح».

ـ قال الترمذي عقب حديث (١٤٢٤): «حديثُ عائشةَ لا نعرفه مرفوعاً إلاّ من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، ويزيد بن أبي زياد الكوفي أثبتُ من هذا وأقدم» اهـ.

قلت: ترجمة الدمشقي وتخريج حديثه الوحيد هذا عند الترمذي، تأتي في مصطلح «ضعيف في الحديث» وأترجمُ هاهنا ليزيدَ الكوفي، وأستعرض موقفَ الترمذي من أحاديثه؛ لدخوله في مصطلح «أثبت».

١٧ـ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي ـ مولاهم ـ الكوفي**: ضعيف، كبُرَ فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومئة (خت م٤). قاله الحافظ في «التقريب» (٧١٧٧).

وقال الحافظ يعقوب بن سفيان: «يزيد وإن تكلَّم الناس فيه لتغيره في آخر عمره؛ فهو علىٰ العدالة والثقة، وإن لم يكن مثلَ منصور والحكم والأعمش؛ فهو مقبولُ القول ثقة» اهـ[1].

وقال ابن حجر في الدمشقي (٦١٧٧): متروك.

قلت: هذا الذي قاله يعقوب الفسوي هو الأليقُ بحال يزيد، فقد أخرج له أصحاب الكتب التسعة (١٧٦) مئة وستة وسبعين حديثاً، وأخرج له الترمذي أربعةَ عشرَ حديثاً، جاءت أحكامُه عليها كما يأتي: قال عقب خمسة منها (١١٤، ٧٧٧، ٢٣٩٣، ٣٧٥٨، ٣٧٦٨): «حسن صحيح»، وعقب واحد (٣٥١٤): صحيح.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢: ١٤٠، ١٤١).

وقال عقب ثمانية منها (٥٢٨، ٨٣٢، ٨٣٨، ٩٣٢، ١٧١٦، ٣٥٣٢، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨): «حسن»، ولم يضعِّف له حديثاً واحداً. وهذا يدلُّ علىٰ استقلال شخصية الترمذي النقدية، ويدلُّ علىٰ اتزان كلام يعقوب الفسوي في يزيد.

ـ قال أبو عيسىٰ عقب حديث (١٩٨٤): «غريب لا نعرفه إلاّ من حديث عبد الرحمٰن ابن إسحاق، وقد تكلَّم بعضُ أهلِ الحديث فيه مِنْ قِبَلِ حفظه وهو كوفي وعبد الرحمٰن بن إسحاق القرشي مدني وهو أثبتُ من هذا، وكلاهما كانا في عصرٍ واحد» انتهىٰ ملخصاً، وكرر الترمذي نحوَ هذا الكلامِ عقبَ حديثٍ آخر هو (٢٥٢٧).

قلتُ: التمييز بين هذين الراويين ـ علىٰ نحو ما صنع الترمذي ـ ضروري؛ لأنهما في عصرٍ واحد، واشتباه أحدهما بالآخر ممكنٌ وكلاهما ممن خرَّج له الترمذي، وقد ترجمت عبد الرحمٰن بن إسحاق الكوفي وتكلَّمت علىٰ أحاديثه في مصطلح «تُكُلِّم فيه»، وهذه ترجمة سميِّه القرشي.

١٨ـ **عبد الرحمٰن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني**، نزيل البصرة يقال له عبّاد: صدوق رميَ بالقدر، من السادسة (بخ م ٤)، قاله في «التقريب» (٣٨٠٠).

قلت: معظم ما عابوه عليه قوله بالقدر، قال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريب من ابن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي، وهو أصلحُ من عبد الرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة ـ يعني الكوفي ـ» اهـ[1].

وقد خرَّجَ الترمذي له أربعةَ أحاديث، سكت عقب واحد منها (١٠٢)، وقال عقب اثنين (١٠٧١، ٣٥٤٥): «حسن غريب»، أمّا الرابع (٢٠٨): فقد رجَّحَ رواية مالك علىٰ روايته.

---

(١) «الجرح» (٥: ٢١٢)، وانظر أقوالَ العلماء فيه في «تهذيب الكمال» (١٦: ٦١٩) وترجمة سميَّه أبي شيبة قبله (١٦: ٥١٥).

ومن الملفت للنظر أنَّ الترمذي خرَّج عن الصدوق هذه الأحاديث الأربعة، بينما خرج للضعيف أحدَ عشرَ حديثاً.

ولا تفسير لهذا وأمثاله عندي إلاّ محاولة استقصاء المرويات المعلّلة لرواة الأحاديث، والله تعالىٰ أعلم.

ـ وقال أبو عيسىٰ عقب حديث (٢٧٤٧): «ابن أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان» اهـ.

أقول: محمد بن عجلان يأتي الحديث عنه في مصطلح «ثقة مأمون»، وأمَّا ابن أبي ذئب فهو قرين مالك، وسوفَ أترجمُ له هنا، وأتعرَّفُ إلىٰ موقف الترمذي من أحاديثه.

١٩ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني: ثقةٌ فقيهٌ فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومئة وقيل بل سنة تسع (ع)، قاله في «التقريب» (٦٠٨٢).

قلت: رأيُ الترمذي هذا تَبِعَ فيه عليَّ ابن المديني الذي نقل عنه هذا القولَ ابنُ محرز في سؤالاته[1].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن ابن أبي ذئب ومحمد بن عجلان في المقبري فقال: ما أقربَهما.

ومهما يكن من أمرٍ فهما ثقة وثقة، وليكن أحدُهما أوثقَ من الآخر في رجل أو مطلقاً فلا ضير.

وقد أخرجَ الترمذي لابن أبي ذئب عشرينَ حديثاً، جاءت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي:

قال عقب واحد منها (٢٣٩-٢٤٠) «حسن، وهو أصحُّ من حديث يحيىٰ بن اليمان، وأخطأ يحيىٰ في هذا الحديث»، وقال عقب آخر (٢٦١): «ليس إسناده بمتصل؛ عون بن عبد الله بن عتبة لم يلقَ ابنَ مسعود».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥: ٦٣٠) هامش (١).

وقال عقب الثمانية الأخر (٥١٦، ٥٧٦، ٧٠٧، ١١٨٩، ١٢٨٥، ١٣٣٧، ١٤٠٦، ١٥٧٩): «حسن صحيح» وهذا يعني أنَّ ابنَ أبي ذئب في أعلىٰ درجات الوثاقة عند الترمذي.

بينما خرَّج لابن عجلان (٣٤) أربعة وثلاثين حديثاً يأتي الكلامُ عليها في موضعها.

ـ وقال عقب حديث (٣١١٨): «سيف بن محمد الثوري هو أخو عمار بن محمد وعمار أثبتُ منه، وهو ابن أخت سفيان الثوري» اهـ.

قلتُ: لم يخرِّج لسيف إلاّ هذا الحديثَ الواحدَ، سيأتي الكلامُ عليه في مصطلحات الترك، وعمار نتكلَّم عليه هنا.

٢٠ـ **عمار بن محمد الثوري، أبو اليقظان الكوفي** ـ ابن أخت سفيان الثوري ـ سكن بغداد: صدوق يخطىء وكان عابداً، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين (م ت ق). «التقريب» (٤٨٣٢).

وقد خرَّج الترمذي لعمار حديثين، قال عقب أولهما (٢٤٤٩): «غريب» بسبب شيخه أبي الجارود الأعمىٰ، بينما قال عقب الثاني (٣٥٢١): «حسن غريب» مع أنَّه من رواية عمار عن شيخه ليث بن أبي سليم، ويبدو أنَّ عماراً في الطبقة الوسطىٰ من الثقات عند الترمذي، والله تعالىٰ أعلم.

ـ وقال أبو عيسىٰ في «العلل الصغير» «حدثنا أبو بكر ـ يعني عبد القدوس بن محمد ـ عن علي بن عبد الله ـ يعني ابن المديني ـ قال: قلت ليحيىٰ بن سعيد القطان: أيهما أثبت، هشام الدستوائي أم مِسْعَر؟ قال ما رأيتُ مثل مِسْعَر؛ كان مسعرُ من أثبت الناس» اهـ[١].

---

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥: ٧٠٣).

قلتُ: إنَّ ترجيح مسعر علىٰ هشام الدستوائي، هو رأيُ القطان ـ وتابعه عليه غيره ـ وله محاملُ مقبولة لكنها ليست مطلقةً؛ بدليل قول ابن معين: كان يحيىٰ بن سعيد إذا سمعَ الحديثَ من هشام الدستوائي، لا يبالي ألاّ يسمعه من غيره[١].

وسوف يأتي الكلام علىٰ ترجمة هشام واستعراض موقف الترمذي من أحاديثه في مصطلح «حافظ» قريباً، وهٰهنا أترجمُ مسعراً وأوضِّحُ موقفَ الترمذي من أحاديثه.

٢١ـ مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي: ثقة ثبت فاضل، من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة (ع). «التقريب» (٦٦٠٥).

وقد خرَّج الترمذي لمسعرٍ ثلاثَ متابعات (٤٠٦، ٥٣٣، ٣٠٠٦) وثمانيةَ أحاديث، قال عقب خمسة منها (٣٠٦، ٤٨٣، ٧٧٠، ٣٠٤٣، ٣١٤٧): «حسن صحيح»، وعقب واحد منها (٢٢٥٩): «صحيح غريب»، وعقب آخر (١٤٤٢): «حسن» وعقب آخرها (٣٥٩١): «حسن غريب».

وهذا يعني أنَّ مسعراً من الطبقة العليا من الثقات، وكان هشام قريباً منه جداً، كما سيأتي.

ولعله غدا واضحاً أن استعمال «أفعل» التفضيل غالباً لمطلق المبالغة في توثيق الراوي، وقضية الموازنة بين ثقتين إنَّما تفيد في مواضع الترجيح عند التعارض.

وقد وقعت الموازنة عند الترمذي بين ثقتين، وبين ضعيفين، وبين ثقة وضعيف وليس كلُّ موضع استعملَ فيه الترمذي هذا المصطلحَ كان فيه المفضَّل من الطبقة العليا في التوثيق، كما هو حدُّ هذا المصطلح عند المتأخرين، والله تعالىٰ أعلم.

❑ ❑ ❑

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠: ٢١٩).

المطلب الثاني

مصطلح «أحب»

أطلق الترمذي هذا المصطلحَ أربعَ مرات كلَّها في «العلل الصغير» الذي هو بمنزلة المقدمة من «الجامع».

الأولىٰ: قال أبو عيسىٰ: «قال أحمد: حدثنا أبو وهب قال: سمَّوا لعبد الله بن المبارك رجلاً يُتّهم في الحديث؛ فقال: لأن أقطعَ الطريقَ أحبُّ إليَّ من أن أحدِّثَ عنه»[1]. وهذا النص نؤخر دراستَه إلىٰ مصطلحات «الترك».

الثانية: قال أبو عيسىٰ: «حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: ليس أحدٌ أحبَّ إليَّ من شعبة ولا يعدله أحدٌ عندي، وإذا خالفه سفيانُ أخذت بقول سفيانَ، قال علي: قلتُ ليحيىٰ: أيهما أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟ قال: كان شعبة أمرَّ فيها، قال يحيىٰ: وكان شعبة أعلم بالرجال: فلان عن فلان وكان سفيانُ صاحبَ أبواب»[2].

الثالثة: قال أبو عيسىٰ: «حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله قال: قال يحيىٰ بن سعيد: مالك، عن سعيد بن المسيب أحبُّ إليَّ من سفيان الثوري، عن إبراهيم النخعي»[3].

الرابعة: قال أبو عيسىٰ: «حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله قال: قال يحيىٰ ابن سعيد: مرسلات مجاهد أحبُّ إليَّ من مرسلات عطاءِ ابن أبي رباح بكثير، كان عطاءٌ يأخذُ عن كل ضَرْب.

---

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥:٦٩٦).

(٢) ما سبق (٥:٧٠٤).

(٣) ما سبق (٥:٧٠٥).

قال علي: قال يحيىٰ: مرسلات سعيد بن جبير أحبُّ إليَّ من مرسلات عطاء قلت ليحيىٰ: مرسلات مجاهد أحبُّ إليك أم مرسلات طاووس؟ قال: ما أقربَهما.

قال علي: وسمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء، والأعمش والتيمي ويحيىٰ بن أبي كثير، ومرسلات ابن عيينة شبه الريح، ثم قال: إي والله، وسفيان بن سعيد ـ يعني الثوري ـ قلتُ ليحيىٰ: مرسلات مالك؟ قال: هي أحبُّ إليَّ. . . ، ليس في القوم أصحُّ حديثاً من مالك»[1].

قلتُ: معظمُ الأئمة المذكورينَ في هذه الفقرات ستأتي تراجمهم في مواضعَ أليقَ وأحسنَ من مجرد الموازنة، بَيْدَ أنّ سعيدَ بنَ جبير، وعطاءً، ومجاهداً وطاووساً، ليس عليهم كلام في موضع آخر، فأُعرِّف بهم تعريفاً وجيزاً ههنا وأقصر الكلامَ عليهم وعلىٰ الموازنة التي أطلقها يحيىٰ بن سعيد القطان.

٢٢ـ سعيد بن جبير الأسدي ـ مولاهم ـ الكوفي: ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسىٰ رضي الله عنهما مرسلة، قُتلَ بين يدي الحجاج سنةَ خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين (ع). «التقريب» (٢٢٧٨).

وقد خرَّج الترمذي لسعيد بن جبير (٦٤) أربعةً وستينَ حديثاً، كانت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها، كما يأتي:

قال عقب ثلاثة منها (٥٢٠، ٥٣٧، ٧١٦): «حسن صحيح»، وعقب اثنين منها (٢٩٠، ٧٥٧): «حسن صحيح غريب»، وعقب واحد (١٨٤): «حسن»، وعقب آخر (٨١٩): «حسن غريب»، وقال عقب آخر (٢٨٤): «غريب»، وسكت علىٰ اثنين منها (١٨٧، ٤٦٢).

ويلاحظ أنَّ الترمذي يحكمُ علىٰ أحاديث سعيد بحكم «حسن صحيح» إذا كان الإسناد إليه صحيحاً، وكلُّ نزول عن هذه الرتبة إنَّما يكون بسبب من بعض رواة السند إليه.

---

(١) ما سبق (٥: ٧٠٧، ٧٠٨).

وخرَّج الترمذي لولده عبد الله بن سعيد بن جبير حديثاً واحداً (٨٦٦) ونقل عن أيوب السختياني: كانوا يعدونه أفضلَ من أبيه، وله أخ اسمه عبد الملك روىٰ عنه أيضاً، وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً أيضاً (٣٠٦٠)، وقال عقبه: «حسنٌ غريب».

قلتُ: يبدو أنَّ مقصودَهم: كان عبد الله أفضلَ من أبيه في العبادة والفضل، أما في العلم فليس له كبير أثر.

٢٣ـ طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمٰن الحميري ـ مولاهم ـ الفارسي يقال: اسمه ذكوان وطاووس لقب: ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومئة، وقيل بعدها (ع). «التقريب» (٣٠٠٩).

وخرَّج الترمذي لطاووس (٣١) واحداً وثلاثينَ حديثاً، كانت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي: قال عقب ثمانية منها (٧٠، ٢٧٣، ٢٨٣، ٥٦٠، ٨٣٩، ٨٦٣، ١٢٩١): «حسن صحيح» وعقب واحد منها (٢٩٠): «حسن صحيح غريب» وحكىٰ الخلافَ في رفع واحد ووقفه (٩٦٠) فقال: «لا نعرفه مرفوعاً إلاّ من حديث عطاء بن السائب»، عن طاووس». وكانت كل هذه الأحاديث من حديث طاووس عن ابن عباس.

قلت: الأمر لا يحتاج إلىٰ أدنىٰ تعليق.

٢٤ـ عطاء ابن أبي رباح ـ واسمه أسلم ـ القرشي ـ مولاهم ـ المكي: ثقة فقيه فاضل لكنه كثيرُ الإرسال من الثالثة، مات سنة أربعَ عشرةَ ومئة ـ علىٰ المشهور ـ وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه (ع). «التقريب» (٤٥٩١).

وخرَّج الترمذي لعطاء بن أبي رباح (٤٧) سبعةً وأربعينَ حديثاً، جاءت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال عقب ثلاثة منها (٧١٦، ٨٠٧، ٨٣٩): «حسن صحيح» وعقب واحد منها (٥٠٨): «حسن صحيح غريب» وكان واحد منها (١٤٩) متابعةً لحديث «حسن صحيح» فتأخذ حكمَه، وضعَّف حديثين اثنين (١٩٥،٤١٤) ضعَّف الأولَ، فقال:

«إسناد مجهول، وفيه عبد المنعم صاحب السقاء» وقال عقب الثاني: «غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد تكلَّم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه».

وحكىٰ مخالفةَ عطاء لغيره من الرواة عن أبي هريرة في تثنية الوضوء وتثليثه (٤٣) عقب حديثٍ «حسن صحيح» وفي حديثٍ آخر (٨٣٥) أورد عدةَ طرقٍ عن عطاء، ثم صحَّحَ إحداها وقال عقب الأخير (٣٧٨): «حديث أبي هريرة لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عسل بن سفيان».

ومن ملاحظة ما تقدَّمَ يظهر أنَّ عطاءً لم يُرزق تلامذةً مثل تلامذة طاووس أو سعيد بن جبير.

٢٥ـ مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي ـ مولاهم ـ المكي: ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات بعد سنة إحدى ومئة، وله ثلاثُ وثمانونَ سنة (ع). «التقريب» (٦٤٨١).

وخرج الترمذي لمجاهد (٤٨) ثمانيةً وأربعينَ حديثاً، حَكمَ علىٰ العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال عقب ثلاثة منها (٧٠، ٥٧٠، ٧١٦): «حسن صحيح» وعلىٰ ثلاثة أخر (٩، ٤١٠، ٤٧٨): «حسن غريب» وسكت علىٰ واحد منها (٤)، وقال عقب آخر (٤١٧): «حسن» وكان واحد (٢١٨) موقوفاً، وحكم علىٰ آخر بأنّه غريب (٢٠٦)؛ لأن فيه جابراً الجعفي، وقد تركه يحيىٰ القطان، وحكىٰ الخلافَ في رفع حديث ووقفه (١٥١).

أقول: هؤلاء الأئمةُ من طبقة واحدة وهم متقاربون من الناحية الحديثية غيرَ أنَّ نقاد الحديث ذكروا بأنَّ عطاءً كان يتحمَّل عن كلِّ أحد، ولا ينتقي شيوخَ الراوية مثلَ انتقاء سعيد ومجاهد، وكانت رواياتُ طاووس أحسنَ من هذه الروايات جميعاً، ولذلك رجَّحَ القطان مراسيلَ طاووس وسعيد ومجاهد علىٰ مراسيل عطاء.

ومعروف أنَّ يحيىٰ القطان يضعِّف كلَّ المراسيل بما فيها مراسيل ابن المسيب ومجاهد وطاووس وسعيد بن جبير وعطاء[١]. ولكنه يوازن بينها بحسب قرب أصولها من الصحة، لا أنَّها عنده صحيحة، وكل ما وراءَ ذلك عندَه شبه الريح.

وقول القطان: «شعبة أحبُّ إليَّ» معتبر؛ لأنَّه تلميذ شعبة وخريجه، لكن من إنصاف يحيىٰ ترجيحه روايات سفيان علىٰ روايات شعبة عند الاختلاف ـ وكلاهما من شيوخه ـ ويبدو لي أنَّ ذلك بسبب رجحان سفيان علىٰ شعبة في الفقه والصلاح، والله أعلم.

بقيت قضيةُ الموازنة بين راويين في شيخين مختلفين: مالك عن سعيد بن المسيب، أحبُّ إلىٰ يحيىٰ القطان من الثوري عن إبراهيم النخعي.

ولقد بحثتُ في الشروح المتيسرة لديَّ، فلم أجد من تطرق إلىٰ هذه الموازنة الغريبة، وسوف أتكلَّف تفسير ذلك، ومن الله العون والتوفيق.

فأقول: إنَّ مالكاً وسعيدَ بن المسيب مدنيان، وقد توفي سعيد في المدينة المنورة بعد سنة تسعين من الهجرة وولد مالك فيها سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، فهو لم يدرك سعيد بن المسيب، وإنّما وُلدَ بعدَ وفاته.

وإنَّ سفيان وإبراهيم النخعي كوفيان، وقد توفي إبراهيم سنة ست وتسعين من الهجرة، وتوفي سفيان الثوري سنة إحدىٰ وستين ومئة، وله أربع وستونَ سنةً، فقد وُلدَ بعدَ وفاةِ النخعي أو في عام وفاته، فهو إذاً لم يدرك النخعي[٢].

ويبدو لي أن يحيىٰ القطان يريدُ أن يقولَ: إنَّ رواية مالك عن سعيد منقطعة ورواية سفيان عن إبراهيم منقطعة، لكنَّ مالكاً أشدُّ تحرياً عن الصحة من سفيان؛ ليخلصَ إلىٰ نتيجة مقرَّرة عنده وعند غيره من تلامذته فمَنْ بعدَهم هي: أنَّ مالكاً مرجَّح علىٰ قرينية سفيان الثوري وشعبة، فإنْ لم يكن هذا ما قصده يحيىٰ القطان، فلا أدري ما قصد، والله المستعان.

---

(١) «شرح علل الترمذي» (١: ٥٣٢-٥٣٣).

(٢) ترجمة إبراهيم النخعي في «تهذيب الكمال» (٢: ٢٣٣) فما بعد، وترجمة سعيد بن المسيب فيه (١١: ٦٦)، وترجمة سفيان الثوري في (١١: ١٥٤)، وترجمة مالك فيه (٢٧: ٩١).

المطلب الثالث

مصطلح «أحفظ»

أطلقَ الترمذي مصطلحَ «أحفظ» أو نقله في كتابه «الجامع» و «العلل الصغير» أكثرَ من عشرينَ مرةً، منها ما قرن بينه وبين مصطلح «أثبت» المتقدم كذا: «أثبت وأحفظ» وذلك في المواضع الآتية: (١٧، ١١٠٢، ٢٧٤٧)، ومنها ما تكرَّر بتكرر راوي الحديث من مثل: (٤٠٩، ٥٦٦، ٧٥٦)، ومنها ما كان استعمالُ الصيغة في متن الحديث مثل: (١١٨٠، ٢٦٦٦، ٣٦٦٧، ٣٨٣٥) إضافةً إلىٰ أربعةِ نصوصٍ في «العلل الصغير» بعضُها مكرَّرُ ما في «الجامع» وسوف أستعرض النصوصِ التي تخص مصطلح «أحفظ» الخاص بالرواة عاماً كان أو خاصاً، وإن كان من المفيد عرضُ النصوصِ العامةِ دونَ تعليق من مثل ما:

ـ أخرج الترمذي (١١٥١) من حديث عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث قال راوي الحديث عن عبيدٍ عبدُ الله ابن أبي مليكة: «وسمعته من عقبة ولكنِّي لحديث عبيدٍ أحفظ» اهـ.

ـ وأخرج الترمذي (٢١٠٠) من حديث سفيان بن عيينة، قال: «حدثنا الزهري مرةً قال: قبيصة، ومرةً قال: رجل عن قبيصة بن ذؤيب. . . ، قال سفيان: وزادني فيه معمر عن الزهري ولم أحفظه عن الزهري، ولكن حفظته من معمر ـ يعني عنه ـ» اهـ.

ـ وأخرج في «العلل الصغير» من حديث سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير المكي قال: «كان عطاء يقدمني إلىٰ جابر بن عبد الله أحفظ لهم الحديث»[١].

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥: ٧١٠).

فهذه النصوصُ تفيدُ في التأكيد علىٰ ورع علمائنا المحدثين حتىٰ في كيفية التحمل، وإن كانت غيرَ داخلةٍ في خصوصية المصطلح.

أما النصوص الخاصة بالرواة؛ فقد:

ـ قال أبو عيسىٰ عقب حديث (١٤٤): «سمعت أبا زرعة عبد الله بن عبد الكريم الرازي يقول: لم أَرَ بالبصرة أحفظ من هؤلاء الثلاثة: علي ابن المديني، وابن الشاذكوني وعمرو بن علي الفلّاس، وروىٰ عفان بن مسلم، عن عمرو بن علي حديثاً» اهـ.

وكرَّرَ الترمذي هذا الكلامَ عقبَ حديث (٤٠٩) سوىٰ روايةِ عفانَ عن عمرو.

قلت: رواية عفّان بن مسلم عن عمرو الفلاس حديثاً بمنزلة شهادة علمية كبرىٰ؛ لأن عفانَ شيخُ الفلاس، وكان الشيخ لا يروي عن تلميذه حديثاً، إلاّ تقديراً له واعترافاً بكفايته العلمية[١]، ويحسن أن أعرِّف تعريفاً وجيزاً بهؤلاء الحفاظ الثلاثة.

٢٦ـ سليمان بن داود بن بشر المنقري، أبو أيوب الشاذكوني البصري: العالم الحافظ البارع، وقد اختلف فيه العلماء ما بين متهم له بالكذب وبين مفضل له بالحفظ علىٰ أحمد بن حنبل وليس له في الكتب العشرة أيُّ حديث؛ لسقوطه عند علماء الحديث بسبب دعابة كانت فيه وبسبب دل على أقرانه، أما قضية الكذب فقد قال ابن عدي: سألت عبدان عن الشاذكوني، فقال: معاذ الله أن يتهم، إنما ذهبت كتبه فكان يحدث حفظاً ـ يعني فيخطىء ـ[٢].

٢٧ـ علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي ـ مولاهم ـ أبو الحسن ابن المديني البصري: ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتىٰ قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني...، والثناء عليه كبير، من العاشرة مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (خ د ت س). «التقريب» (٤٧٦٠).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢: ١٦٣).

(٢) تنظر ترجمته في «النبلاء» للذهبي (١٠: ٦٧٩-٦٨٤)، وقد ذكر الذهبي بعض دعاباته ثمة و«الميزان» (٣: ٨٤).

وطبقة علي ابن المديني أن يكون شيخاً للترمذي، غيرَ أنَّ الترمذي لم يخرّج حديثاً أصلاً من طريقه، وإنَّما خرج له تسعَ متابعاتٍ قوّىٰ حكمَه علىٰ أحاديث رواة نَقَدَهم، وقد جاءت علىٰ النحو الآتي:

خرَّج حديثاً بسنده (٥٥٣) ثم قال عقبه: «رواه علي ابن المديني، عن أحمد ابن حنبل، عن قتيبة، وهو حديث حسن غريب تفرد به قتيبة»، وكانت أربع متابعات أخر (١٠٤٧، ٣٠١٠، ٣٣٨٤، ٣٨٥٨) عقب أحاديث حَكَمَ عليها بحكم: «حسن غريب» واثنتان (٢١٨٧، ٢٨٢٩) عقب ما حكم عليه بحكم: «حسن صحيح» وواحدة (٣١٧٣) بحكم: «هذا أصح» واستدلَّ بموافقة ابن المديني وأحمد، وكان آخرها (٣١٤٩) قصة رحلة عليٍّ إلىٰ مكةَ المكرمة لسماع قصة الخضر من سفيان بن عيينة.

ولعل في عرض فوائد الترمذي من علي ابن المديني ما يوضح تداخل روايات الأحاديث دون مداراتها، بحيث تكثر أعدادها.

٢٨ـ عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص الفلاس البصري: ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (ع). «التقريب» (٥٠٨١).

وقد خرَّج له الترمذي (١٩) تسعةَ عشرَ حديثاً ـ وهو شيخه ـ، وقد جاءت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي:

قال عقب أربعة منها (١٤٤، ٤٠٩، ٢١٩٣، ٢٣١٣): «حسن صحيح»، وعقب اثنين منها (٥٠٥، ١٢١٣): «حسن صحيح غريب»، وسكت علىٰ واحد منها (٢٠٦١): وقال عقب آخر (٧٤٥): «حسن غريب من هذا الوجه» ورجَّح في واحد منها (١٨٩٩) روايةَ خالد بن الحارث المرفوعة؛ لأنه ثقة مأمون، وقال عقب حديث (١٩٦٢): «غريب» لأنَّ فيه ضعيفاً أو أكثر.

وهؤلاء الحفاظُ الثلاثةُ هم أحفظُ أهلِ البصرة في عصرهم ـ في نظر أبي زرعة الرازي ـ فإن تمَّ له ذلك بعد الاستقراء لأحوال ذلك الجيل، وإلاّ فيكون مقصوده المبالغة في التأكيد علىٰ تفوقهم في الحفظ، والله أعلم.

ـ وأخرج أبو عيسىٰ في «العلل الصغير» من حديث عطاء ابن أبي رباح قال: «كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تذاكرنا حديثه، وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث»[١].

قلت: يريد عطاء أنَّ أبا الزبير أحفظُ تلك المجموعة التي كانت تأخذ العلم علىٰ جابر بن عبد الله الأنصاري، ويبدو أنَّ هذا القولَ من عطاء تأكيد علىٰ وثاقة أبي الزبير في مقابل ألفاظ التجريح الكثيرة التي وجهت إليه، ويحسن أن أترجم أبا الزبير ترجمةً وجيزةً، ثم أعقِّب بما يلزم.

٢٩ـ محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي ـ مولاهم ـ أبو الزبير المكي: صدوق إلاّ أنه يدلس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومئة (ع). «التقريب» (٦٢٩١).

وقال سفيان بن عيينة: «كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير، إذا لم نجد عمرو ابن دينار ذهبنا إليه».

وقال الشافعي تلميذ ابن عيينة: أبو الزبير يحتاج إلىٰ دعامة، وقال شعبة لسويد بن عبد العزيز: تأخذ عن أبي الزبير وهو لا يحسن أن يصلي؟! وحين سئل شعبة: لم تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان... إلخ.

قلت: يبدو أنَّ الذي يَطعنُ فيه شعبةُ لا تقوم له قائمة، وما أعدلَ قولَ ابن عدي فيه: «حدَّث عنه شعبة أحاديث أفراداً، كلُّ حديث ينفرد به رجل عن شعبة، وروىٰ عن مالك عن أبي الزبير أحاديث وكفىٰ بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإنَّ مالكاً لا يحدث إلاّ عن ثقة.

ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلاّ وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلاّ أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف ولا يكون من قبله وهو صدوق ثقة لا بأس به»[٢].

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥: ٧١٠).

(٢) انظر ما تقدم كله في «تهذيب الكمال» وحواشيه (٢٦: ٤٠٦-٤٠٩)، وترجمة أبي الزبير فيه (٢٦: ٤٠٢-٤١١).

وقد خرَّج له الترمذي في «الجامع» (٧٣) ثلاثةً وسبعينَ حديثاً منها أكثر من ستينَ حديثاً عن جابر، ومعظم هذه الأحاديث يرويها سفيان بن عيينة والليث بن سعد ومالك ابن أنس والثوري وحماد بن سلمة عن أبي الزبير وليس في جامع الترمذي روايةٌ لشعبةَ عن أبي الزبير، ولست أدري كيف يستقيم قولُ ابن عيينة السابق مع كثرة روايته عن شيخه أبي الزبير المكي؟!

وقد وَضُحَ لي من استعراض جميع أحاديث أبي الزبير أنَّ الإسناد إذا خلا عن ضعيف أو اختلاف بين الرواة؛ حكم الترمذي بأنَّه «حسن صحيح»، وقد جاءت أحكامُ الترمذي علىٰ أحاديثه العشرة الأولىٰ كما يأتي:

قال الترمذي عقب ستة أحاديث (٢٨٣، ٣٥١، ٣٨٧، ٨٦٨، ٨٨٦، ١٢٢٣): «حسن صحيح» ومن الطريف أنَّ هذه الأحاديثَ كلَّها سوىٰ الأول من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزبير المكي، وقال عقب واحد منها (٢٩٠): «حسن غريب صحيح» وكان من رواية الليث عن أبي الزبير.

وضعَّف واحداً منها (٢٥٠١) فقال: «غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن لهيعة.

وقال عقب آخر (١٧٩): «ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع عبد الله»، وقال عقب آخر (٣٣٤): «غريب» وضعَّفه بالحسن بن أبي جعفر.

وقال عقب الأخير (٥٥٣): «حسن غريب تفرد به قتيبة، ولا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، ورواه مالك وسفيان الثوري عن أبي الزبير».

قلت: هذا يعني أنَّ أبا الزبير ثقة جليل عند الترمذي، صحَّحَ له زيادةً علىٰ خمسينَ حديثاً، وكأنه يردُّ بذلك علىٰ من ضعَّفه، والله أعلم.

ـ وقال الترمذي عقب حديث (٧٠): سمعت أبا بكر محمد بن أبان البلخي ـ مستملي وكيع ـ يقول: سمعت وكيعاً يقول: «الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم النخعي من منصور» اهـ.

قلت: تقدم الكلامُ علىٰ حفظ منصور في مصطلح «أثبت» ورأي يحيىٰ القطان أنَّ منصوراً أثبتُ الناسِ في إبراهيم ومجاهد، ونقل الترمذي مثل رأي وكيع عن يزيد بن هارون أيضاً.

وسليمان بن مهران الأعمش ثقة ثبت يحتج بحديثه، وقد خرَّج له الترمذي في جامعة (٢٢١) مئتين وواحداً وعشرينَ حديثاً، منها عن إبراهيم خاصة: (١٦، ٩٣، ١١٦، ١٦٩، ٤٤٣، ٧٢٩)، أطلق عقب جميعها حكم: «حسن صحيح» إلاّ (١٦٩) فقال: «حسن» للخلاف الذي وقع في الإسناد، وقال عقب حديث (٤٤٣): «حسن غريب».

ـ وحكى أبو عيسىٰ عقب حديث (١٧٩٣) اختلاف حماد بن زيد وسفيان بن عيينة في روايته قال: «سمعت محمداً ـ البخاري ـ يقول: سفيان بن عيينة أحفظُ من حماد بن زيد» اهـ.

ـ عقب حديث (٣٣٥٧) حكى اختلاف سفيان بن عيينة وأبي بكر بن عياش في روايته قال: «سفيان بن عيينة أحفظُ وأصحُّ حديثاً من أبي بكر بن عياش» اهـ.

قلت: يحسن الوقوف علىٰ تراجم يسيرةٍ لهؤلاء الأعلامِ الثلاثة؛ أبيِّنُ عقبها رأي الترمذي في أحاديثهم.

٣٠ـ حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري: ثقة ثبت فقيه قيل: إنه كان ضريراً ولعله طرأ عليه؛ لأنَّه صحَّ أنه كان يكتب، من كبار الثامنة مات سنة تسع وسبعين ومئة (ع). «التقريب» (١٤٩٨).

وقد خرَّج له الترمذي في جامعه (٧٨) ثمانيةً وسبعينَ حديثاً، جاءت العشرة الأولىٰ منها في نقد الترمذي كما يأتي:

قال عقب ثمانية أحاديث منها (٦، ٢٧، ١٣٠، ١٧٧، ٢٧٣، ٤٦١، ٥١٠، ٥٨٢): «حسن صحيح»، وعقَّب علىٰ واحد منها: «وليس إسناده بذاك القائم»؛ لأنَّ في الإسناد سنان بن ربيعة وشهر بن حوشب وفي كلٍّ منهما كلام عريض، وقال حماد

نفسه: «لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أم من قول أبي أمامة» وعقب آخرها: «إسناده ليس بذاك، ميمون أبو حمزة ضعَّفه بعض أهل العلم».

٣١ـ سفيان بن عيينة بن أبي عمران ـ ميمون ـ الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي: ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلاّ أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلَّس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبتَ الناسِ في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعينَ ومئة وله إحدىٰ وتسعون سنة (ع). «التقريب» (٢٤٥١).

وقد خرَّج له الترمذي (٢٧٩) مئتين وتسعة وسبعين حديثاً، جاءت العشرة الأولىٰ في نقد الترمذي علىٰ النحو الآتي:

قال عقب أربعة منها (١٥، ٤٧، ٦٢، ١٠٤): «حسن صحيح»، وعقب واحد (٨): «أحسن شيء في هذا الباب وأصحّ»، وكان واحد منها مخالفةً (٣٠) خالفَ خالدُ ابن عبد الله مالكاً وابنَ عيينة، وقال عقب آخر (٢٩): «قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم بن أبي المخارق حديث التخليل» وحكىٰ اختلافَ العلماء في رواية حديث (٨٠)، وسكت علىٰ آخر (٧٩)، وحكىٰ عقب آخر (٧١) عمل أهلِ العلم عليه وسكت.

٣٢ـ أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي المقرىء الحناط مشهور بكنيتة ـ والأصح أنها اسمه ـ وقد اختلف في اسمه علىٰ عشرة أقوال: ثقة عابد إلاّ أنَّه لما كبر ساءَ حفظُه وكتابُه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين ومئةٍ وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المئة (ع). «التقريب» (٧٩٨٥).

وقد قال الترمذي فيه: كثير الغلط لم يروِ عنه يحيىٰ القطان لحال حفظه، ومع هذا فقد خرَّج له الترمذي خمسةً وثلاثين حديثاً في «الجامع» جاءت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي:

حكم علىٰ خمسة منها (٢٥٨، ٣٤٨، ٤٥٦، ٥٩٣، ٧٩٣): «حسن صحيح» وعقب واحد (٤٥٣): «حسن»، وحكىٰ غلطَ أبي إسحاق السبيعي عقب حديث (١١٨) وحكى اختلافَ العلماء في رواية حديث آخر (٤٦٠)، وسكت علىٰ حديث (٦٨٢).

وحقيقةُ الموازنةِ بين هؤلاء الثلاثةِ الأعلامِ لا تتمَّ بهذا العرض السريع، غيرَ أنَّه يعطينا معالمَ علىٰ طريق الموازنة.

ولا ريبَ أنَّ من خرَّج له الترمذي لمئتين وتسعةً وسبعينَ حديثاً أحفظُ ممن خرَّج له ثمانيةً وسبعينَ حديثاً؛ إذ كانت الأحفظية تقتضي الأكثرية العددية، أمّا إذا كان الإنتقاء والنقد هو السمة العليا للحافظ، فإنّ انتقاء حماد بن زيد يبدو أحسنَ من انتقاءِ سفيانَ في الأحاديث المختارة للرواية.

ولا ريبَ أنَّ أبا بكر بن عياش يأتي في المرتبة الثالثة من جهة الحفظ، ومن جهة الأحاديث التي خرَّجها الترمذي له.

ـ وقال أبو عيسىٰ عقب حديث اختلف فيه الثوري وشعبة (٢٩٠٨): «زاد شعبة في هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأنَّ حديث سفيان أصحُّ، قال علي ابن المديني: قال يحيىٰ بن سعيد ـ يعني القطان ـ: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان».

قال أبو عيسىٰ: «سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة: سفيان أحفظُ مني وما حدثني سفيان عن أحد بشيء، فسألته إلاّ وجدته كما حدثني» اهـ.

قال في «العلل الكبير» (٢٣) عقب حديثٍ وَهَّمَ فيه هشيماً: «وقال محمد ـ يعني البخاري ـ: سمعت عبد الله ابن أبي شيبة يقول: سألت يحيىٰ بن سعيد القطان: من أحفظ من رأيت؟ قال: سفيان الثوري، ثم شعبة، ثم هشيم» اهـ.

قلت: الثلاثة يشتركون في أنهم من الحفّاظ الكبار، والمفاضلة بين الأخيار تكلّف في دائرة الفضل، وشعبة وسفيان تقدمت المفاضلة بينهما، واعتراف كلٍّ منها بفضل الآخر دليلٌ علو كعبيهما في العلم والدين والخلق.

٣٣ـ هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية ابن أبي حازم الواسطي: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة، وقد قارب الثمانين (ع). «التقريب» (٧٣١٢).

وقد خرَّج له الترمذي (٥٨) ثمانيةً وخمسين حديثاً، قال عقب سبعة منها (١١٤، ١٤٥، ١٦٨، ١٨٣، ٢١٩، ٢٨٧، ٣٣٨): «حسن صحيح»، وعقب آخر (١٧٩): «ليس بإسناده بأس إلاّ أنَّ أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه»، ورجَّح في واحد منها (١٦٥) رواية أبي عوانة علىٰ رواية هشيم لموافقة شعبة لأبي عوانة، وضعَّف الأخير منها (٣٦٤) بابن أبي ليلىٰ.

ويبدو واضحاً أنَّ الترمذي بتخريجه لهؤلاء الحفاظ يأتي بالدليل العلمي التطبيقي علىٰ منازلهم عنده، وإن لم يصرح به.



المطلب الرابع

المصطلحات المفردة من «أفعل» التفضيل

وأعني بها المصطلحات التي أطلقها الترمذي مرةً واحدةً علىٰ شخص واحد أو مرتين، وفي هذا الإطار أطلقَ الترمذي مصطلحات: «أحسن حديثاً ـ أرجح ـ أرضىٰ ـ أصح حديثاً ـ أصلح ـ أعلم ـ أعلىٰ ـ أفضل».

المسألة الأولىٰ: مصطلح «أحسن حديثاً»:

قال الترمذي عقب حديث (٤١٧): «أبو أحمد الزبيري: ثقة حافظ قال: سمعت بنداراً يقول: ما رأيت أحسنَ حفظاً من أبي أحمد الزبيري، وأبو أحمد اسمه: محمد ابن عبد الله بن الزبير الكوفي الأسَدِيُّ»[1].

قلت: محمد بن بشار العبدي (بندار) يريد المبالغة في توثيق الزبيري ـ فيما يبدو لي ـ ردّاً علىٰ من تكلَّم في حفظه أو ضعَّفه، وما أراه يريدُ الأحسنيةَ المطلقةَ، فمن أقران الزبيري كثيرونَ أحفظَ منه، قال ابن معين والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة وابن خراش: صدوق، وقال أحمد: كان كثيرَ الخطأ في حديث سفيان[2].

أقولُ: من كانت درجته: صدوق، ولا بأس به، وكان كثيرَ الخطأ، كيف يصحُّ وصفُه بأنَّه أحسنُ الناس حفظاً؟! وسيأتي مزيدُ بحثٍ عنه في مصطلح «ثقة حافظ».

---

(١) «جامع الترمذي» (٢ : ٢٧٧).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٥ : ٤٨٠)، و«التقريب» (٦٠١٧).

المسألة الثانية: مصطلح «أرجح»:

قال أبوعيسىٰ عقب حديث (١٨٨٦): «سألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ عن رشدين بن كُرَيْبٍ، قلت: هو أقوىٰ أو محمد بن كريب؟ فقال: ما أقربَهما، ورشدين بن كريب أرجحهما عندي» اهـ.

قال أبو عيسىٰ: «وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا، فقال: محمد بن كريب أرجحُ من رشدين بن كريب».

قال أبو عيسىٰ: «والقول عندي ما قال أبو محمد عبد الله: رشدين بن كريب أرجح وأكبر، وقد أدركَ ابنَ عباس ورآه» اهـ.

وكرَّر الكلامَ ذاتَه عقب حديث (٣٢٧٥)، وضعَّف الحديثين.

قلت: رشدين بن كريب ضعيف من الطبقة السادس (ت ق) قاله ابن حجر في «التقريب» (١٩٤٣)، ومحمد بن كريب ضعيف من الطبقة ذاتها (ق) قاله ابن حجر في «التقريب» (٦٢٥٦) أيضاً.

فالترمذي يرىٰ أن رشدين بن كريب أرجحُ من أخيه في علم الحديث وأكبرُ سناً منه فقد لقي ابن عباس ورآه، وهو يرجِّح بهذا رأي الدارمي علىٰ رأي البخاري، مع أنَّ المفاضلةَ هنا بين ضعيفين عندهما مناكير، علىٰ أنّ المزي لم ينصَّ علىٰ إدراكِ رشدينَ ابنَ عباس في تهذيبه[1].

والحديثان اللذان خرَّجهما الترمذي وعقّب عليهما بهذا الكلام (١٨٨٦، ٣٢٧٥): كان كلاهما من رواية رشدين بن كريبٍ، عن أبيه، عن ابن عباس وكلا الحديثين ضعيف.

ولم يخرّج الترمذي لمحمد بن كريب شيئاً، وخرج له ابن ماجه حديثاً (٢٩٠٨) فقط، وسوف تأتي ترجمة رشدين في مصطلح «منكر الحديث» وأشير إلىٰ قيمة حديثه ثَمّةَ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩:١٩٦).

المسألة الثالثة: مصطلح «أرضىٰ»:

أهل الحديث يطلقون عبارات: «كان فلان رضا ـ كان مرضياً ـ فلان مرضي ـ أنت العدل الرضا، وفلان يرضىٰ فلاناً» وهي عبارات ذات دلالة واحدة، فيحسن أن نلمَّ بشيء من معانيها، ثم نتابع مواضع إطلاقاتها عند الترمذي.

قال الله تعالىٰ في وصف أبينا إسماعيل ثناءً عليه ﷺ: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ۝٥٥﴾ [مريم: ٥٥].

قال الراغب: «رضا العبدِ عن الله ألاّ يكره ما يجري به قضاؤه، ورضا اللهِ عن العبدِ أن يراه مؤتمراً بأمره ومنتهياً عن نهيه» اهـ[١].

وقال الله عز وجل: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن جزي: «قولـه: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] صفة للرجل والمرأتين، وهو مشترَط أيضاً في الرجلين الشاهدين؛ لأن الرضا مشترط في الجميع، وهو العدالة.

ومعناها: اجتناب الذنوب الكبائر وتوقي الصغائر مع المحافظة علىٰ المروءة»[٢].

أقول: إنَّ قوله عز وجل ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيه إضافة الرضا إلىٰ مجموع المخاطبين، ومن يتأتىٰ منهم الخطاب، والذي لا يختلف المسلمون في قبول شهادته وخبره هو المسلم الذي استجمع عامةَ شروطِ العدالة والضبط.

ويترجَّح في فهمي أنَّ هذه الكلمة أخصُّ بجانب العدالة منها بجانب الضبط، فإذا عمَّمناها علىٰ كليهما، فهي تشمل مرتبة الاحتجاج كلَّها، وعليه فهي ليست حديةَ الدلالةِ علىٰ مرتبةٍ معينةٍ من مراتب التعديل.

---

(١) «المفرادات« مادة (رضي) (ص ١٩٧).

(٢) «التسهيل لعلوم التنزيل» (ص٩٦).

ويحسن أن أترجم للرواة الذين أطلقَ عليهم الترمذي صفةَ الرضا.

قال الترمذي عقب حديث (٣٦٨٠): «وأبو الجحاف اسمه داود بن أبي عوف ويروي عن سفيان الثوري: حدثنا أبو الجحاف، وكان مرضياً» اهـ.

وقال أبو عيسىٰ عقب حديث (١٧٩٤): «حدثنا سعيد بن عبد الرحمٰن المخزومي: حدثنا سفيان ـ يعني ابن عيينة ـ عن الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد ابن الحنفية، وعبد الله بن محمد يكنىٰ أبا هاشم.

قال الزهري: كان أرضاهما الحسنَ بن محمد. . .، وقال غيرُ سعيد بن عبد الرحمٰن عن ابن عيينة: وكان أرضاهما عبد الله بن محمد» اهـ.

٣٤ـ داود ابن أبي عوف ـ سويد ـ التميمي البرجمي ـ مولاهم ـ أبو الجحاف الكوفي مشهور بكنيته: وهو صدوق شيعي ربما أخطأ، من السادسة (ت س ق) «التقريب» (١٨٠٥).

قلتُ: لا يظهر أنَّ أبا الجحاف كان علىٰ مستوىً عالٍ من الضبط أو العدالة عند المحدثين، قال تلميذه ابن عيينة: كان من الشيعة، وقال ابن عدي: هو من غالية أهل التشيع، وعامة أحاديثه في أهل البيت، ولم أرَ لمن تكلم في الرجال فيه كلاماً، وهو عندي ليس بالقوي ولا ممن يحتج به في الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: يخطىء.

قال محقق «تهذيب الكمال»: «أبو الجحاف، وثقة أحمدُ ويحيىٰ، وكان سفيانُ يعظمه، ورضيه أبو حاتم والنسائي، فقال الأول: صالحُ الحديث، وقال الثاني: لا بأ س به ولم نَرَ مَنْ ضعَّفه من المتقدمين ـ يعني معاصريه ـ وما قاله ابن عدي عن غلوه في التشيع ليس له فيه سلف بل هو من عنده، فهو كما قال ابن حجر: صدوق شيعي ربما أخطأ»[1] اهـ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤٣٦) حاشية (٦).

قلت: يبدو أنَّ ابن عيينة كان يعظمه لورعه وتقواه ولا إخاله يعظِّمُ غالياً، في بدعته، وغلو التشيع: هو الحطُّ علىٰ الشيخين رضي الله عنهما[١].

وقد خرَّج له الترمذي ثلاثةَ أحاديث، قال عقب واحد منها (١١٢): «لم نجد هذا الحديث إلاّ عند شريك» وعقب الاثنين الآخرين (٣٦٨٠، ٣٨٧٤): «حسن غريب» فيبدو أنه في الطبقة الوسطىٰ من الثقات عند الترمذي، والله أعلم.

٣٥ـ الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني ـ وأبوه ابن الحنفية: ثقة فقيه، يقال: إنّه أولُ من تكلَّم بالإرجاء، من الثالثة مات سنة مئة أو قبلها بسنة (ع). «التقريب» (١٢٨٤).

قلتُ: روىٰ عن عدد من الصحابة، منهم: جابر بن عبد الله، وابن عباس، وعائشة.

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً، منهم: عمرو بن دينار (خ م د ت س) والزهري (خ م ت س ق).

وخلاصة حاله أنه كان سنِّياً يتولىٰ أبا بكر وعمر، وهو أولُ من تكلَّم بإرجاء أمر الصحابة والسكوت عنهم بعد مقتل عثمان، فقد ذكر غيرُ واحد من أهل العلم أنه قال: «لم أَرَ شيئاً أمثلَ من أن يرجأ علي وعثمان وطلحة والزبير فلا يتولوا ولا يتبرأ منهم. . .، فبلغ كلامُه أباه محمد ابن الحنفية فضربه بعصا فشجه، وقال: لا تتولّىٰ أباك علياً؟ قال: وكتب الرسالة التي تثبت فيها الإرجاء بعد ذلك. . .» اهـ. وحكىٰ غيرُ واحد نَدمَه علىٰ كتابة هذا الكتاب في الإرجاء[٢].

وقد خرَّج له الترمذي ثلاثةَ أحاديث فقط (١١٢١، ١٧٩٣، ٣٣٠٥) قال عقب جميعها: «حسن صحيح» وقد خرَّج له البخاري ثمانية أحاديث، منها: (٢٨٤٥، ٣٩٧٩، ٤٠٢٥)، وخرَّج مسلم مثلها ثمانية، منها: (١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤٠٨).

---

(١) تنظر ترجمته في «الكبير» (٣:٢٣٣)، و«الثقات» (٦:٢٨٠)، العقيلي (٢:٣٧)، «الكامل» (٣:٩٥٠)، «تهذيب الكمال» (٨:٤٣٤).

(٢) تنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» وحواشيه (٦:٣١٦).

٣٦ـ عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب العلوي، أبو هاشم ابن الحنفية: ثقة قرنه الزهري بأخيه الحسن، من الرابعة، مات سنة تسع وتسعين بالشام (ع) «التقريب» (٣٥٩٣).

قلت: أجمعُ كلامٍ فيه لابن سعد حيث يقول: «كان صاحبَ علمٍ ورواية وكان ثقةً قليلَ الحديث، وكانت الشيعة يلقونه وينتحلونه، وكان بالشام مع بني هاشم فحضرته الوفاة، فأوصىٰ إلىٰ محمد بن علي بن عباس وقال: أنت صاحب هذا الأمر وهو في ولدك، وصرف الشيعة إليه ودفع كتبه وروايته إليه، ومات بالحميمة[١] في خلافة سليمان بن عبد الملك» اهـ.

وقال العجلي: «الحسن وعبد الله ثقتان، أحدهما مرجىء والآخر شيعي»، وقال النسائي: ثقة[٢].

قلت: قرَنَه الترمذي بأخيه الحسن في حديثين اثنين: (١١٢١، ١٧٩٤) قال عقب كل منهما: «حسن صحيح» وسواء كان الحسن أرضىٰ أم كان عبد الله أرضاهما فكلاهما كان رضا جائزَ الحديث، وأمّا هواهما المرجىء والشيعي؛ فهو اجتهاد في طلب الحق، وطالب الحق مأجور علىٰ الحالين إذا ابتعد عن العصبية والطائفية.

المسألة الرابعة: مصطلح «أصح حديثاً»:

استعمل الترمذي مصطلح «أصح» للمفاضلة بين حديثين أو روايتين لحديثٍ واحدٍ مئتين وإحدىٰ وثمانين مرةً، ومما استعمل فيه الترمذي مصطلح «أصح» للموازنة بين حديثين: (١، ٣، ٥، ٨، ١٠، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٣٩٣٧، ٣٩٤٦، ٣٩٥٦) واستعمل هذا المصطلحَ في تعديل الرواة ثلاثَ مرات فقط، واحدة منها في «الجامع» (٣٣٥٧) حيث ساق حديثاً من طريق أبي بكر بن عياش، عن محمد بن عمرو، ثم

---

(١) الحميمة: بلد من أعمال عمان الأردن «معجم البلدان» (٢: ٣٠٧).

(٢) تنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» وحواشيه (١٦: ٨٥-٨٧).

أشار إلىٰ رواية هذا الحديثِ نفسهِ من طريق ابن عيينة فقال: «وحديث ابن عيينة، عن محمد بن عمرو ـ عندي ـ أصحُّ من هذا ـ يعني من حديث أبي بكر بن عياش ـ وسفيان ابن عيينة أحفظُ وأصحُّ حديثاً من أبي بكر بن عياش» اهـ.

ونقل في موضعين من «العلل الصغير » قول يحيىٰ بن سعيد القطان في مالك بن أنس: «ما في القوم أحد أصحَّ حديثاً من مالك بن أنس، كان مالك إماماً في الحديث»[١].

قلت: إن مالكاً إمام من كبار أئمة الحديث والفقه في القرن الثاني الهجري وسوف يأتي الكلامُ عليه عندَ شرحِ مصطلح «ما رأيت مثل» بَيْدَ أنَّ الإشارة إليه هنا ضروريةٌ بقدر فهم المصطلح «أصح»، ولم يكن مالك حريصاً علىٰ كثرة الرواية حرصه علىٰ الإتقان والتثبت، ورأي يحيىٰ القطان أن مالكاً أحفظُ وأصحُّ حديثاً من رجال طبقته من المحدثين، وقد كرَّر هذا غيرَ مرة.

ورؤوس طبقة مالك علىٰ الإطلاق عند المحدثين هم: مالك وسفيان الثوري وشعبة ونقاد الحديث أكثرُهم علىٰ تقديم مالك مطلقاً، وبعضهم يفصِّل.

قال الحافظ ابن حبان: «ثم أخذ عن هؤلاء ـ يعني طبقة التابعين ـ مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاءِ في الدين، منهم: سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج وعبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، في جماعة معهم، إلاّ أنَّ مِنْ أشدِّهم انتقاءاً للسنن وأكثرهم مواظبةً عليها حتىٰ جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثةَ أنفسٍ: مالك والثوري وشعبة. . .»[٢] اهـ ثمَّ راحَ يبرز منزلةَ كلِّ واحدٍ منهم في مقدمة كتاب «المجروحين» حتىٰ أتىٰ علىٰ خمسَ عشرةَ صفحة[٣].

---

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥: ٧٠٥-٧٠٨).
(٢) «المجروحين» (١: ٤٠).
(٣) ما سبق (١: ٤٠-٥٤).

وكلامُ يحيىٰ القطان سواء حملناه علىٰ عمومه، أو خصصناه في جانب من جوانب علم الحديث؛ فهو رأي يحيىٰ القطان، الذي تَرِدُ عليه مواردُ كثيرة تخصصه والله أعلم.

المسألة الخامسة: مصطلح «أصلح حديثاً»:

إنَّ أساسَ المفاضلةِ في هذا المصطلح مصطلحُ «صالح الحديث» غير تام المعنىٰ، فإذا توضَّحَ لنا مفهومُ «صالح الحديث» فهمنا مصطلحَ «أصلح حديثاً».

قال السخاوي: «ومنها ـ أي المرتبة السادسة من مراتب التعديل ـ صالحُ الحديث بل حكىٰ ابن الصلاح عن أبي جعفر أحمد بن سنان، قال: كان ابن مهدي ربما جرىٰ ذكر الرجل فيه ضعف وهو صدوق فيقول: صالحُ الحديث، وهذا يقتضي أنها هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء»[١].

قلتُ: في استنتاج السخاوي نظر، فإن الرجلَ فيه ضعف وهو صدوق ـ يعني أنَّه صادقُ اللهجة لا يتعمَّد الكذب ـ بعد تحقق عدالته الدينية وفيه ضعف من جهة حفظه والصدوقُ ليس فيه ضعف وإنَّما لديه خفة ضبط نسبي، فلا أرىٰ استنباطَ السخاوي هذا الحكمَ سديداً.

قال السخاوي: «إنَّ الحكمَ في أهل هذه المراتبِ الاحتجاجُ بالأربعِ الأولىٰ، وأمّا التي بعدها فإنّه لا يحتجُّ بأحدٍ من أهلها؛ لكون ألفاظِها لا تشعرُ بشريطة الضبط بل يكتب حديثُهم ويختبر»[٢].

«فمن قيل فيه: صالح الحديث؛ فهو في مرتبة من يكتب حديثه في الشواهد والمتابعات»[٣].

---

(١) «فتح المغيث» (٢:١١٤).

(٢) ما سبق (٢:١١٦).

(٣) ما سبق (٢:١١٤).

وقولهم: «فلان أصلحُ حديثاً من فلان» لا يخرجه عن مرتبة الاعتبار إلىٰ مرتبة الاحتجاج وقد يخرجُه إلىٰ مرتبة الاختبار التي ينجمُ عن صنيعه فيها اختبار الأحاديث الصالحة للاحتجاج دون غيرها.

وصنيع الترمذي مع أصحاب هذه المرتبة يوضح لنا ذلك من جهة نظره علىٰ الأقل.

وقد استعمل الترمذي هذا المصطلحَ في حقِّ راوٍ واحدٍ من رواة جامعه وكرَّر ذلك عدة مرات، قال (١٣١): «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إنَّ إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير ـ كأنَّه ضعَّف روايته عنهم فيما ينفرد به ـ وقال: إنَّما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام.

وقال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن عياش أصلحُ من بقيّة، ولبقية أحاديثُ مناكيرُ عن الثقات.

حدثني أحمد بن الحسن قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول ذلك» اهـ.

وقال في موضعٍ آخرَ ولم ينسبه إلىٰ أحد (١١٧٤): «رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أصلحُ، وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير».

وكرَّر الكلامَ بأطولَ من هذا عقب حديث آخر (٢١٢٠) ونقل عن أحمد قوله: «إسماعيل أصلحُ حديثاً من بقية، ولبقيةَ مناكيرُ عن الثقات».

بينما نقلَ في موضع آخر (٢٨٥٩): «خذوا عن بقيةَ ما حدَّثكم عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيلَ بنِ عياش ما حدَّثكم عن الثقات ولا غير الثقات».

وسوف يأتي التعريفُ بإسماعيلَ بن عياش وبقيةَ بن الوليد في مصطلح «منكر الحديث» وثَمة أعرضُ وجهةَ نظرِ الترمذي في أحاديثهما، إن شاء الله.

المسألة السادسة: مصطلح «أعلم»:

ـ قال أبو عيسىٰ عقب حديث (٢١٤٣): «سمعت محمد بن عمرو بن صفوان الثقفي البصري قال: سمعت علي ابن المديني يقول: «لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أنّي لم أرَ أحداً أعلمَ من عبد الرحمٰن بن مهدي» اهـ.

قلتُ: إنَّ الغايةَ من هذا النص تعظيمُ قدر عبد الرحمٰن بن مهدي، وفي هذا الإطار يجب أن تُفهمَ العباراتُ المنقبيةُ التي يطلقونها، ذلك أنَّ العِلمَ الشرعيَّ قسمان: علمُ الأحكامِ الشرعيةِ الظاهرة، وعلمُ القلوب وعلمُ الشرعِ أنواع من: فقه، وأصول وتفسير، وحديث، وتاريخ، وعلوم العربية وعلي ابن المديني قد رأىٰ مثلَ حماد بن زيد وابن عيينة ويحيىٰ القطان ويزيد بن هارون وروىٰ عنهم، وعاصرَ أمثالَ الشافعي فليس يعقل أنَّ ابنَ مهدي كان أعلمَ من أهل طبقته في جميع الأمور، فينبغي للناظر في مثل هذه الإطلاقات أن يتعرَّف إلىٰ تخصص من أطلقها وتخصص الممدوح بها فغالباً ما يريد بإطلاقه هذا التخصص ذاته.

وعلي ابن المديني يريد ـ والله أعلم ـ أنَّ ابنَ مهدي أعلمُ مَنْ رآهم هو وخبرَ مكانَتهم في علم الحديث أو في جانب من جوانب علوم الحديث المتعددة.

فقد روىٰ الخطيب من طريق زكريا الساجي، عن علي ابن المديني قوله: «ما رأيتُ أعلمَ بالرجال من يحيىٰ بن سعيد القطان، ولا رأيتُ أعلمَ بصواب الحديث والخطأ من عبد الرحمٰن بن مهدي»[1]، ولا ريبَ أنَّ أعلميةَ صواب الحديث من خطئه قيدٌ آخرُ علىٰ إطلاق ابن المديني، فيكون عليٌّ يريد أنَّ يحيىٰ أعلمُ بالرجال وعبدَ الرحمٰن أعلمُ بالعلل.

٣٧ـ عبد الرحمٰن بن مهدي بن حسان العنبري ـ مولاهم ـ أبو سعيد البصري: ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيتُ أعلمَ منه، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومئة، وهو ابنُ ثلاثٍ وسبعينَ سنةً (ع). «التقريب» (٤٠١٨).

وقد خرَّج له الترمذي (١٢١) مئة وواحداً وعشرينَ حديثاً في «الجامع» جاءت العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤: ١٣٨)، وقارن بـ «تهذيب الكمال» (٣١: ٣٣٦).

قال عقب خمسة منها (٦٠، ٦١، ١٣٢، ٢٦٢ متابعة، ٢٨١): «حسن صحيح» وعقبَ اثنين منها (٣، ٤٤) «أصحُّ شيء في هذا الباب، وأحسن»، وقال عقب واحد (١٣٣): «حسن غريب»، وعقب آخر (٢٤٨): «حسن»، ونقل عن البخاري أنَّه ضعَّف حديثاً آخرَ (١٣٥) من قبل إسناده؛ لأنَّ فيه حكيمَ بن الأثرم وهو ضعيف.

ـ وقال الترمذي في «العلل الصغير»: «لم أَرَ في العراق ولا بخراسان في معنىٰ العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل».

قلتُ: شهرةُ البخاري في الحديث واتفاقُ أهلِ هذا الفنِ علىٰ براعته وتقدمه فيه تغني عن الإطناب في وصفه، ويكفينا ما قاله الحافظ ابن حجر في ترجمته من «التقريب» (٥٧٢٧).

٣٨ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي ـ مولاهم ـ، أبو عبد الله البخاري: جبلُ الحفظ وإمامُ الدنيا في فقه الحديث، من الحادية عشرة، مات سنة ست وخمسين ومئتين وله اثنتان وستون سنة (ت س).

قلت: لم ينقل الترمذي عن واحد من العلماء المتقدمينَ أو المعاصرينَ ما نقلَ عن البخاري في الرجال والعلل، وروايته عنه قليلة ـ نسبياً ـ في «الجامع» بسبب اشتراكه معه في كثير من شيوخه أو روايته عن شيوخ أعلىٰ إسناداً من البخاري وأقدم لُقيّاً، والمحدثون يعنون بعلو الإسناد غاية العناية.

وقد روىٰ الترمذي من طريق البخاري أصلاً أو متابعة خمسينَ حديثاً، جاءت العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال عقب خمسة منها (٧، ٣٦٠، ٦١٤، ٦١٩، ٦٩٧): «حسن غريب» وليس منها في الصحيح إلاّ حديث واحد (٦١٩). وقال عقب اثنين (٦٤٥، ٨٠٠): «حسن» وضعَّفت ثلاثة منها فقال عقب واحد (٦٤١): «في إسناده مقال؛ لأنّ المثنىٰ بن الصّباح يضعَّف في الحديث»، وقال عقب الآخر (٦٦٣): «غريب، وصدقة بن موسى ليس

بذاك القوي»، وقال عقب الآخر (٦٩١): «فيه اختلاف» والخطأ من أقرانِ الثوري، ولا علاقةَ للبخاري به.

قلتُ: تحسينُ الترمذي مع استغرابه معظمَ ما رواه من طريق البخاري خارجَ الصحيح دليل آخر علىٰ اختيار الترمذي الروايات التي فيها مقال ليبينَ عللَها، والله تعالىٰ أعلم بالصواب.

المسألة السابعة: مصطلح «أعلىٰ»:

وردَ في جامع الترمذي هذا اللفظُ ثلاثَ مرات: (٩٧، ٢٥٢٩، ٣٦١٢) كانت كلُّها في متون الأحاديث، وورد في «العلل» موضعٌ يخصُّ الجرحَ والتعديل.

قال الترمذي في «العلل الصغير»: «قد تكلَّم يحيىٰ بن سعيد القطان في محمد بن عمرو ثم روىٰ عنه، حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد العطار البصري: حدثنا علي ابن المديني قال: سألت يحيىٰ بنَ سعيد، عن محمد بن عمرو بن علقمة؟ قال: تريد العفوَ، أو تشدد؟ فقال: بل أشدد، قال؟ ليس هو ممن تريد! كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيىٰ بن عبد الرحمٰن بن حاطب. قال يحيىٰ: وسألت مالكَ بن أنس عن محمد بن عمرو؟ فقال فيه نحو ما قلت.

قال علي: قال يحيىٰ: محمد بن عمرو بن علقمة أعلىٰ من سهَيل بن أبي صالح وهو عندي فوق عبد الرحمٰن بن حرملة..» اهـ[1].

قلتُ: الموازنة ههنا بين محمد بن عمرو من جهة وسهيل بن أبي صالح وعبد الرحمٰن بن حرملة من جهة ثانية، وسوفَ أعرِّفُ بكلٍّ من عبد الرحمٰن بن حرملة ومحمد بن عمرو بن علقمة، مرجئاً ترجمةَ سهيل إلىٰ مصطلح «ثقة ثبت»، غير مُغْفل ما تقتضيه الموازنة.

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٦٩٩).

٣٩ـ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقّاص الليثي المدني: صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومئة علىٰ الصحيح (ع)، «التقريب» (٦١٨٨).

وجملة أحاديثه في الكتب التسعة (٥٠٩) خمسمئة وتسعة أحاديث.

وقد خرَّج له الترمذي (٥١) واحداً وخمسينَ حديثاً كانت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال عقب أربعةٍ منها (٢٠، ٦٨٤، ١٠٠٤، ١٠٤٠): «حسن صحيح»، وعقب ثلاثة: (٢٢، ٦٨٣، ٦٨٧): «صحيح»، وعقب اثنين منها (٥٠٠،٧٣٦): «حسن» وقال عقب واحد (٣٤٣): «تكلَّم بعضُ أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه»، وقد خرَّج له البخاري أربعةَ أحاديث: (٧٤٩، ٣١٧٨، ١٩٣٥، ٣٦٤٣) ومسلم سبعةَ أحاديث، منها: (٧٤٢، ١٠٩٦، ١٢٠٨، ٢٤٥٧).

٤٠ـ عبد الرحمٰن بن حرملة بن عمرو بن سنة الأسلمي، أبو حرملة المدني: صدوق ربما أخطأ، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومئة (م٤). «التقريب» (٣٨٤٠).

وقد خرَّج له الترمذي حديثين اثنين قال عقب الأول منها (٢٥): «أحسن شيء في هذا الباب»، وقال عقب الثاني (١٦٧٤): «حسن».

قلتُ: وقد خرَّج له مسلم حديثاً (٦٧٩) والنسائي حديثاً (٢٧٣٣) وأبو داود ثلاثة (٥٨٠، ٢٦٠٧، ٣٢٧٩) وابن ماجه حديثين (٧٠٥، ٩٨٣). وجملة ماله في الكتب التسعة (٣٩) تسعة وثلاثون حديثاً، ولا ريبَ أنَّ عددَها ينقصُ كثيراً إذا علمنا أنَّ الحديثَ الواحدَ قد خرّجه جميعُ هؤلاء أو بعضُهم.

أقول: سهيل بن أبي صالح خرَّج له أصحابَ الكتب الستة (٥٢٨) خمسمئة وثمانية وعشرين حديثاً، منها خمسة عند البخاري: (١٠٣٨، ١٣٤٤، ٢٦٨٥، ٥٩٧٠، ٦٠٤٥)، ومئة وثلاثةَ عشرَ حديثاً عند مسلم.

وقد كانت هذه الأحاديثُ كلُّها إلاّ واحداً (٥٩٧٠) قد خرَّجها الترمذي في جامعه وأعطاها درجة «حسن صحيح»، مع أنَّها من غير طريق سهيل عنده، والبخاري إنَّما خرَّج هذه المواضعَ لسهيل متابعةً ما عدا موضعاً واحداً فقد خرَّج له فيه (٢٦٨٥) مقروناً مع يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وسوف تأتي ترجمته في مصطلح «ثبت» وقد ذكرت ثمةَ أنَّ الترمذي خرَّج له تسعةً وأربعين حديثاً كانت أحكامهُ علىٰ تسعة من العشرة الأحاديث الأولىٰ من أحاديثه: «حسن صحيح»، وكان واحد بدرجة «حسن غريب» وظاهر الحال أن سهيلاً أعلىٰ من الثلاثة.

فيحيىٰ بن سعيد القطان، مع أنَّه لا يرضىٰ محمدَ بن عمرو بن علقمة رضاً تاماً إلاّ أنَّه رفعَه فوقَ قرينيه ابن حرملة وسهيل، وكأني بالترمذي يريدُ أن يؤكِّدَ علىٰ وثاقة الثلاثة، وأنَّهم أهلٌ للاحتجاج بهم، وإن قال يحيىٰ القطان ما قال، أو كأنَّ الترمذي يخالفُ يحيىٰ القطان مخالفةً مهذبة؛ لأن من المسلَّم عندي ـ وفق الإحصاء ـ أنَّ حُكْمَ «حسن صحيح» هو أعلىٰ مراتب الصحة عند الترمذي.

صحيح أنَّ كليهما روىٰ أحاديثَ نالتْ هذا الحكَم، إلا أنَّ من حازَ علىٰ أحاديثَ أكثر من هذه الرتبةِ العليا كان أعلىٰ وأرجحَ ممن لم يحز مثله، ناهيك عن قول سفيانَ بن عيينة الذي نقلَه الترمذي عنه عقب حديث (٥٢٣): «كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث» اهـ.

وأما عبد الرحمٰن بن حرملة فهو دون الرجلين بالتأكيد، فلم يخرِّج له البخاري وخرَّج له مسلم حديثاً واحداً، وخرَّج له أبو داود حديثين ومثلُه ابن ماجه، وخرَّج له النسائي ثلاثةَ أحاديث، فجميع ما له في الكتب الستة عشرةُ أحاديث.

علىٰ أنَّ كثرةَ الرواية وقلَّتها ليست مما يهتمُ به النقادُ غالباً، فربَّ رجلٍ لم يروِ إلاّ حديثين وافقَ فيهما الثقات أعطي درجة ثقة، وربَّ رجلٍ روىٰ خمسةَ آلاف حديث أخطأ في خمسينَ منها لا يعطي إلاّ درجةَ صدوق أو لا بأس به، مع الاحترازات

الكثيرة علىٰ روايته مثل العالم الرباني حماد بن سلمة ـ مثلاً ـ الذي لم يخرِّج له مسلم احتجاجاً إلاّ من حديثه عن ثابت البُناني، وخرَّج له في الشواهد عن طائفةٍ غيرِ ثابت، بينما تحايدَه البخاري فلم يخرِّج عنه شيئاً وخرج عمَّن هو دونَه، فحملَ ابنُ حبان عليه قائلاً: لم يُنصف من جانَبَ حديث حماد واحتج بأبي بكر بن عياش[1].

المسألة الثامنة: مصطلح «أفضل»:

وردت هذه العبارةُ في ثلاثة وسبعين موضعاً، كانت كلُّها في متون الأحاديث منها: (١٩، ٤٤، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤) ولا علاقةَ لها بالجرح والتعديل، ما عدا موضين اثنين: (٣٧٦٤)، والآخرُ في «العلل الصغير».

أما الموضع الأول (٣٧٦٤) فقد قاله أبو هريرة في جعفر بن أبي طالب: «ما احتذىٰ النعالَ ولا ركبَ المطايا ولا ركبَ الكُورَ بعد رسول الله ﷺ أفضلَ من جعفر بن أبي طالب»، قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح غريب، والكُورُ: الرَّحْلُ» اهـ.

قلت: هذه وجهةُ نظر أبي هريرة في تفضيل جعفر علىٰ كل هذه الأمة وهو مخالفٌ في هذا لما هو مقرر عند أهل السنة، من أن أفضل رجال هذه الأمة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم نكف عن المفاضلة، ومخالف لما هو مقرر عند الشيعة الإمامية، من أن علياً هو الأفضل من جميع هذه الأمة رجالاً ونساءً رضي الله عنهم جميعاً، وأبو هريرة لا يُخطَّأ فيما ذهب إليه؛ لأنه رأيٌ بعيدٌ عن الأطر الطائفية.

وما سقت هذا المثال إلا لأوضح أن قضية التفضيل اجتهاد شخصي وحقيقة الفضل لا يعلمها إلا الله تعالى أو يأتي خبر يقطع العذر بذلك.

---

(١) انظر «الثقات» (٦: ٢١٦)، ومقدمة «صحيح ابن حبان» (١: ١٥٣)، «والنبلاء» (٧: ٤٤٤) فما بعد، فقد ذكر الذهبي أقوالَ العلماء في حماد بن سلمة.

والموضع الثاني: قال أبو عيسىٰ في «العلل الصغير»: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو يحيىٰ الحمَّاني قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: ما رأيتُ أحداً أكذبَ من جابر الجعفي، ولا أفضلَ من عطاء بن أبي رباح» اهـ[1].

قلتُ: رأىٰ أبو حنيفة أنسَ بن مالك، وطاووسَ بن كيسان، ومحمدَ الباقر، وجعفرَ الصادق، وهشامَ بن عروة وروىٰ عنهم، ورأىٰ من تلامذته الكثيرَ عبدَ الله بن المبارك وسفيانَ الثوري، ومالكَ بن أنس، والفضلَ بن دكين وعشراتٍ من أقرانه، فلا يمكن حملُ أفضلية عطاء علىٰ إطلاقها، لئلا يلزمَ منه تفضيلُ تابعيٍّ علىٰ صحابيٍّ جليل وهذا خلاف المقرَّر عندَ أهل السنة، فينصرف قولُ أبي حنيفة إلىٰ المبالغة في توثيق عطاء والإشادة بفضله، والتشنيع علىٰ جابر الجعفي.

وقد خرج الترمذي لعطاء (٤٧) سبعةً وأربعين حديثاً منها: (٤٣، ٨٣٩، ٨٧٩، ١٠٨٦، ١١٣٧)، وقد تقدمت ترجمةُ عطاء في مصطلح «أحب» برقم (٢٤) والله أعلم.

❑ ❑ ❑

---

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥: ٦٩٦).

المطلب الخامس

مصطلح «ما رأيتُ مثلَ فلان»

وجدت في جامع الترمذي إطلاقاتِ هذا المصطلحِ علىٰ راوٍ واحد، وعلىٰ اثنين وعلىٰ جماعة (١٨٩٩، ٢٦٠١، ٢٦١١، ٣٧٧٨).

قال أبو عيسىٰ عقب حديث (١٠٠): «سمعت أحمدَ بن الحسن يقول: سمعت أحمدَ بن حنبل يقول: ما رأيتُ بعيني مثلَ يحيىٰ بن سعيد القطان» اهـ.

وقال عقب حديث (١٨٩٩): «سمعتُ محمدَ بنَ المثنىٰ يقول: ما رأيت بالبصرة مثلَ خالدِ بن الحارث، ولا بالكوفة مثلَ عبدِ الله بن إدريس».

وقال عقب (٢٦١١) رواه من طريق عبَّاد بن عبَّاد المهلبي: «سمعتُ قتيبةَ بن سعيد يقول: ما رأيتُ مثلَ هؤلاء الأشرافِ الأربعة: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وعبّاد بن عبّاد المهلبي، وعبد الوهاب الثقفي، قال قتيبةُ: كنّا نرضىٰ أن نرجعَ من عند عباد كلَّ يومٍ بحديثين» اهـ.

قلتُ: أحياناً يتكرَّر اسمُ مترجَم موصوف في أكثرَ من مصطلح فنحتاجُ إلىٰ تكرار بعض الفوائد عنه؛ لضرورة الموازنة.

وقد ترجمت مِسْعَراً وهشاماً في مصطلح «أثبت».

وسيأتي الكلامُ علىٰ خالد بن الحارث في مصطلح «ثقة مأمون»، بقي معنا الليث ابن سعد وعبّاد ومالك وعبد الله بن إدريس ويحيىٰ القطان سأسوق تراجمَ مختصرةً لهم، ثم أوضِّحُ موقفَ الترمذي منهم توطئةً للموازنة بينهم.

٤١ـ عبّاد بن عبّاد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، أبو معاوية البصري:

ثقة ربما وهم، من السابعة «ع». قاله في «التقريب» (٣١٣٢).

وجملةُ ما خرَّجه أصحابُ الكتبِ العشرةِ لعبّاد (٦٤) أربعةً وستينَ حديثاً، خرّج البخاري منها ثلاثةَ أحاديث: (٥٠٠، ٤٥١١، ٦٩٠٩).

وخرَّج مسلمٌ تسعةَ أحاديث له منها: (١٧، ٦٦٣، ١٢١١) وهنا نتساءل لماذا لم يخرِّج الترمذي عبَّادٍ إلاّ خمسةَ أحاديث فقط، إذا كان غرض الترمذي جمع الحديث وليس نقده؟!

٤٢ـ عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمٰن الأودي، أبو محمد الكوفي: ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنتين وتسعين ومئة وله بضعٌ وسبعونَ سنةً «ع». «التقريب» (٣٢٠٧).

وقد خرَّج له الترمذي عشرينَ حديثاً، كانت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال عقب خمسة منها (٣٦، ٢٩٢، ٤١٨، ٧٧٧): «حسن صحيح»، وعقب واحد منها (١٨٦٤): «حسن» وقد رواه من طريق أخرىٰ، ثم قال: «كلاهما صحيح» وفي حديث آخر (١١٩٨) قال: «حسن غريب» لأنَّه فيه عمرو بن عطاء، ورجَّح روايةَ عبد الله بن إدريس علىٰ رواية يعلىٰ بن شبيب (٨٣٥) عن هشام بن عروة، واستغربَ واحداً منها (١٤٣٨) للاختلاف في رفعه ووقفه، وحَكمَ علىٰ رواية ابن إدريس بأنَّها أصحُّ عقب حديث (١١٩٢).

ومن المفيد أن أذكرَ بأنَّ لعبد الله بن إدريس في الكتب العشرة (٢٧٠) مئتين وسبعين حديثاً خرَّج البخاري منها عشرةَ أحاديث، منها: (٢٨٧١، ٣٧٦٢، ٤١٠١) وعندَ مسلمٍ واحدٌ وستونَ حديثاً منها: (٥١، ١٢٤، ٣١٧)، وقلَّة تخريج الترمذي له لاعتبارات نقديةٍ تنسجمُ معَ منهجه في كتابه «الجامع».

٤٣ـ عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري: ثقة تغير قبل موته بثلاث سنوات، من الثامنة «ع». «التقريب» (٤٢٦١).

وقد خرج له الترمذي (٣٧) سبعةً وثلاثين حديثاً جاءت أحكامُه علىٰ الأحاديث العشرة الأولىٰ كما يأتي:

قالَ عقبَ خمسةٍ منها (٢٠، ١٩٣، ٥٨٠، ١٠٢٩، ١٢٢٩): «حسن صحيح» وعقبَ واحد (٣٩٥): «حسن غريب صحيح» ـ وكانت متابعةً ـ وعقبَ واحدٍ آخر (١١٨٧): «حسن»، وسكت علىٰ واحد منها (٦٣٠)، وقال عقبَ حديثٍ آخرَ (٦٣٢): «أصحُّ من حديث عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم» وهذا يوضِّحُ أنَّ عبد الوهاب الثقفي عند الترمذي من الطبقة العليا من الثقات.

٤٤ـ الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي، أبو الحارث المصري: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة «ع». «التقريب» (٥٦٨٤).

وقد خرَّج له الترمذي (١٧٠) مئةً وسبعينَ حديثاً، جاءت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي:

قالَ عقبَ خمسةٍ منها (٨٩، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٥، ٢٠٣): «حسن صحيح» وعقب اثنين منها (٢١٠، ٢٩٠): «حسن صحيح غريب»، وحكىٰ الخلافَ في حديثٍ منها (١٢٩) ولم يُرجِّحْ، والحديث عند البخاري (٣٢١) ومسلم (٣٣٤). وحَكَمَ علىٰ حديث (١٧٤) بأنَّه «حسن غريبٌ وليس إسناده بمتصل»؛ لانَّ فيه إسحاق بن عمر وهو مجهول، وحَكَمَ علىٰ آخرَ (٢٨٦) بأنَّه «غريبٌ» ورجَّحَ رواية جماعة فيهم سفيان بن عيينة علىٰ رواية الليث، مَعَ أنَّ روايةَ الليث موصولةٌ، وروايةَ سفيانَ ومن وافقه فيها مبهمٌ وليسَ الحالُ بحاجة إلىٰ مزيد بيان، فالليث من نبلاء أئمة العلم.

٤٥ـ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي: إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين، من السابعة «ع». «التقريب» (٦٤٢٥).

وقد خرَّج له الترمذي (١٦٥) مئةً وخمسةً وستينَ حديثاً، جاءتْ العشرةُ الأولىٰ منها في نقد الترمذي علىٰ النحو الآتي:

قال عقبَ سبعةٍ منها (٢، ٦٩، ٩٢، ١٤٢، ٢٥٣، ١٨٦، ٢٠٨): «حسن صحيح»، وقال عقب واحد منها (٢٨): «حسن غريب»، ووهّم مالكاً في حديث

(١٤٣) وقال عقب الأخير (٣٢): «أصحُّ شيءٍ في الباب وأحسن» وهو مكرَّر في الحديث (٢٨)، وقد كانت هذه الأحاديثُ كلُّها في الموطأ علىٰ النحو الآتي: (٦٣، ٣٢ مكرر، ٤٣، ٤٤، ٣٨١، ٤٧، ٤، ٥، ١٥، ١٥٠).

وخرَّج البخاري أربعةً منها: (٢٨ ومكرره ١٥٧)، (١٥٣ ومكرره ٣٦٥)، و(١٨٦ ومكرره ٥٥٤)، و (٢٠٨ ومكرره ٥٨٦)، وخرَّج مسلمٌ خمسةً منها هذه الأربعة وواحداً آخرَ (٢) هو عندَ مسلم (٣٤٤).

والأربعةُ الباقيةُ مرتبة عند مسلم (٢٣٥، ٦٤٥، ٦٠٧، ٣٨٣).

وموطأ مالك ورواياته خارجَ الموطأ تحتاجُ إلىٰ دراساتٍ علميةٍ عديدةٍ؛ لأنَّ موطأ مالك من أوائل المصنفات التي وصلتنا.

٤٦ـ يحيىٰ بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد البصري القطان: ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومئة وله ثمانٌ وسبعونَ سنة «ع». «التقريب» (٧٥٥٧).

خرَّج له الترمذي في جامعه (١٠٨) مئةَ حديثٍ وثمانيةَ أحاديث كانت أحكامهُ علىٰ العشرة الأولىٰ منها كما يأتي:

قالَ عقبَ ستةٍ منها (٦٠، ٧٨، ١٠٠، ١٢١، ١٤٢): «حسن صحيح» وعقبَ واحدٍ منها (٢٤٨): «حسن»، وعقبَ اثنين (٤٢،١٢٠): «أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصحُّ»، وقال عقبَ واحدٍ (١٣٥): «ضعَّفه محمد ـ يعني البخاري ـ من قبل إسناده».

قلت: لأنَّ فيه حكيماً الأثرمَ وهو ضعيف.

قلت: معناه في هذه المسألة قيل في كل واحد منهم: «ما رأيت مثله».

فقال أحمدُ بن حنبل: ما رأيتُ بعيني مثلَ يحيىٰ بن **سعيد** القطان، وقد وَضُحَ أنَّ يحيىٰ إمامٌ جبل.

وقال محمدُ بن المثنىٰ العنزي: ما رأيتُ بالبصرة مثلَ خالد بن الحارث ولا بالكوفة مثلَ عبد الله بن إدريس.

وقد بينتُ شيئاً من منزلة عبد الله بن إدريس وأرجأت ترجمة خالد إلىٰ مصطلح «ثقةٌ مأمون»، بَيْدَ أنَّ تفسيرَ المصطلحِ يقتضي كلمات عنه، فقد قال فيه الحافظُ في «التقريب» (١٦١٩): ثقة ثبت من الثامنة، ولم يخرِّج له الترمذي إلاّ ستةَ عشرَ حديثاً وقد أعطىٰ عدداً منها درجة «حسن صحيح».

وخرَّج عن عبد الله بن إدريس عشرينَ حديثاً، فهل يصلحُ قولُ أبي موسىٰ العنزي حكماً عاماً بأنَّ هذين الشيخين هما أمثلُ أهلِ الكوفةِ والبصرةِ في عصرهما؟ يبدو لي أنَّ المرادَ هو التأكيدُ علىٰ وثاقتهما ليس غير.

وقال قتيبة بن سعيد: ما رأيتُ مثلَ هؤلاء الأربعة: مالك، والليث، وعبد الوهاب، وعبَّاد.

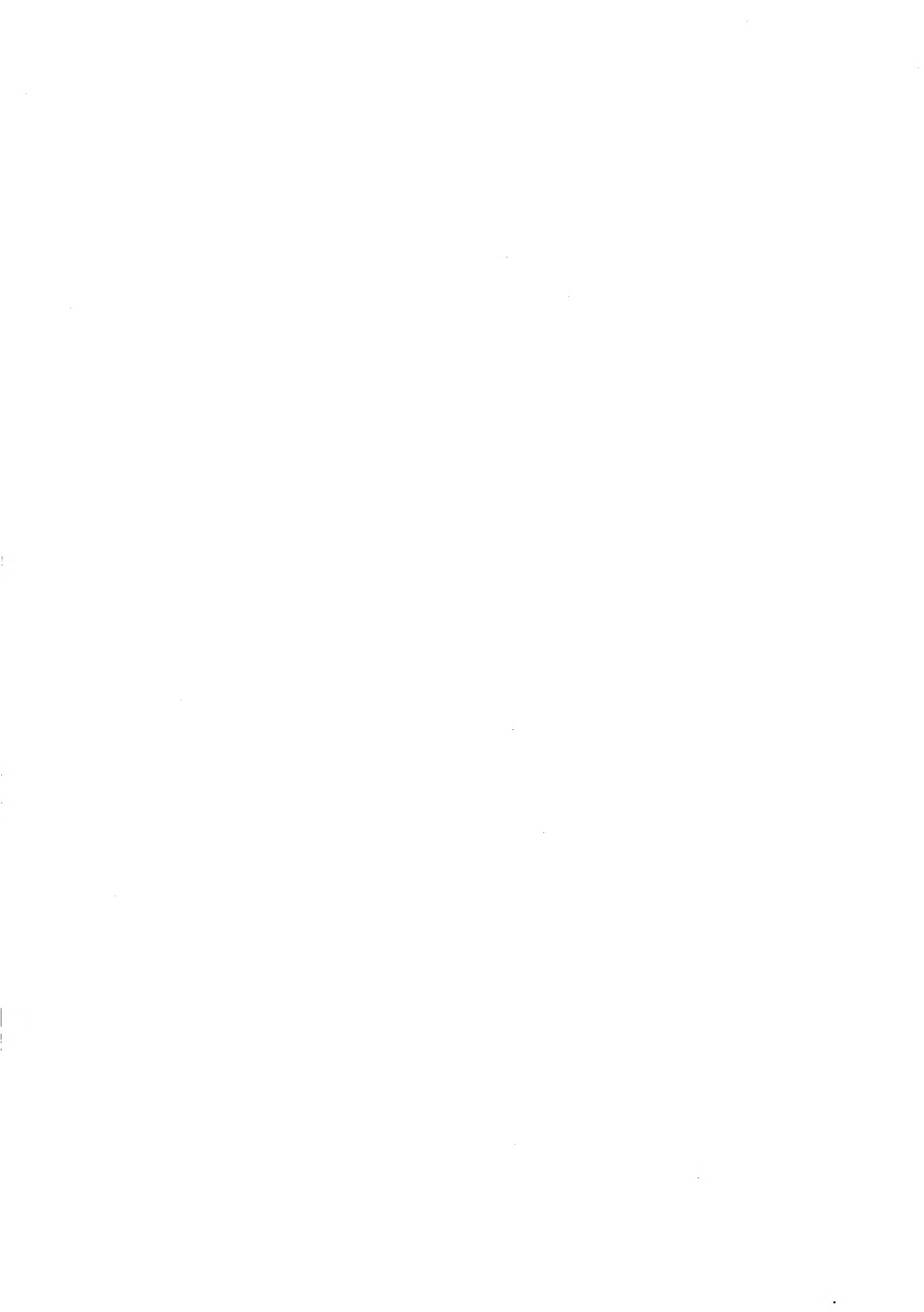
أقول: هؤلاء الأربعةُ وإن كانوا كلُّهم من شيوخ قتيبة، ويمكنُ عدُّهم من طبقةٍ واحدةٍ في اللقي والسماع، لكن لا يمكن عدَّهم من طبقة واحدة في العلم، وداعي الترمذي إلىٰ نقل قول قتيبة ـ والله تعالىٰ أعلم ـ رغبتُه التأكيدَ علىٰ تثبيت عبَّاد بن عبَّاد من عالم جليل روىٰ عنه وعاصره هو قتيبة، وهذا الكلامُ ينبغي تذكره بين يدي الموازنة.

روىٰ قتيبةُ بن سعيد عن أكثر من مئة شيخ في الكتب الستة وغيرها، منهم: إسماعيلُ بن أبي أويس، وإسماعيلُ ابن عُليّة، وجعفرُ بن سليمان الضبعي، والحجاجُ المِصِّيصي، وحمادُ بن زيد، والقاضي شريكٌ، وعبدُ الله بن المبارك وعبدُ الله بن إدريس، وعبدُ العزيز بن محمد الدراوردي، وأبو معاوية الضرير، ومعاويةُ بن عمار وأبو عوانة الوضاح، ووكيعٌ. . . إلخ.

وقد كانَ بعضُ هؤلاء من أكابرِ أولياءِ الله الصالحين، إن لم يكونوا جميعاً وبعضهُم من كبار الفقهاء والقضاة[١].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣: ٥٢٤-٥٢٧).



قلتُ: أثنىٰ سفيانُ بن عيينة علىٰ شيخه عمرو بن دينار وأثنىٰ عليه غيره، وقال فيه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال يحيىٰ القطان وأحمدُ بن حنبل: أثبت الناس في عطاء.

وقال الترمذي: قال البخاري: لم يسمع ابنُ دينار من ابن عباس حديثَه عن عمر في البكاء علىٰ الميت، قال ابن حجر: ومقتضىٰ ذلك أن يكونَ مدلساً[١].

وقالَ تلميذهُ شعبة: جلستُ إلىٰ عمرو بن دينار خمسمئة مجلس؛ فما حفظتُ عنه إلاّ مئةَ حديثٍ في كلِّ خمسة مجالس حديث[٢].

قلتُ: مقتضىٰ قول شعبة أنه قليلُ الحديث أيضاً، فأين نصنف عمرو بن دينار؟ حسب قول ابن عيينة بأنه ثقةٌ تسعَ مرات؟ أم وفقَ كلام أبي حاتم وأبي زرعة من أنّه ثقةٌ فحسب؟ أم حسب كلام البخاري من أنّه دلَّس؟ وعليه فلا نقبلُ منه إلاّ ما صرَّحَ فيه بالسماع.

وأما شعبةُ بن الحجاج فقد قالَ فيه ابنُ سعد: كان ثقةً مأموناً ثبتاً حجةً صاحبَ حديث، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطىء في أسماء الرجال قليلاً...، وقال أبو داود: وشعبةُ يخطىء فيما لا يضرُّه ولا يعابُ عليه ـ يعني في الأسماء ـ اهـ[٣].

فهل نأخذُ برأي ابن سعد أو برأي أبي داود أو العجلي وأين يذهبُ استنباطُ السخاوي من أنَّ ما زادَ علىٰ اثنتين أعلىٰ منهما؟! وهل نأخذُ بزيادةِ مثل ابن سعد علىٰ أبي زرعة وأبي حاتم والنسائي؟

وقد أطلقَ الترمذي في إطارِ تكرارِ صفات التوثيق عدةَ مصطلحات هي: «ثقة ثبت، ثقة حافظ، ثقة فطن كيس، ثقة مأمون، ثقة جليل، ثقة صاحب كتاب، حافظ صاحب حديث، ثبت صاحب حديث، ثقة صدوق، ثقة مقارب الحديث»، وسوفَ أتناولُ كلَّ مصطلح من هذه المصطلحات في مطلب علىٰ حدة.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٨: ١٢٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢: ٥-١٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٢: ٤٩٤)، وترجمة شعبة فيه (١٢: ٤٧٩-٤٩٥).

المطلب الأول

مصطلح «ثقة ثبت»

إنَّ تعريفَ مصطلح «ثقة ثبت» يقتضي التعريفَ بجزئيه المركَّبِ منهما وسيأتي تعريفُ كلٍّ منهما في المطلب التالي، وخلاصة ما أقوله هنا: إن «ثقة» أو «متقن» أو «ثبت» أو «عدل»[١] ممن يحتج بالموصوف بها، وإنَّما هو تنويعٌ في العباراتِ لملامحَ خاصة لكلِّ ناقدٍ عندَ إطلاقها.. فالثقةُ حديثُه صحيح، والمتقنُ كذلك، والثبت مثلُه وقد جعلَ الحافظُ تكرارَ الصفة: ثقة ثقة، مثل: ثقة ثبت، ومثل: ثبت ثبت في الدرجة[٢].

وقد أطلقَ الترمذي أو نقلَ وصفَ عددٍ من الرواة بأنّه «ثقة» فحسب و «ثبت» فحسب، لكنه لم يجمع بينهما إلاّ في راوٍ واحد هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الذي خرَّجَ له في جامعه (٨٨) ثمانيةً وثمانينَ حديثاً، ولننظرْ ما إذا كانَ إسرائيلُ من الطبقة العليا من الرواة الثقات الذين يحتجُّ بهم وفق تعريف «الثقة» و«الثبت» مطلقاً أم لا؟[٣].

٤٧ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو يوسف الكوفي، ماتَ سنةَ ستينَ ومئة وقيل بعدها (ع).

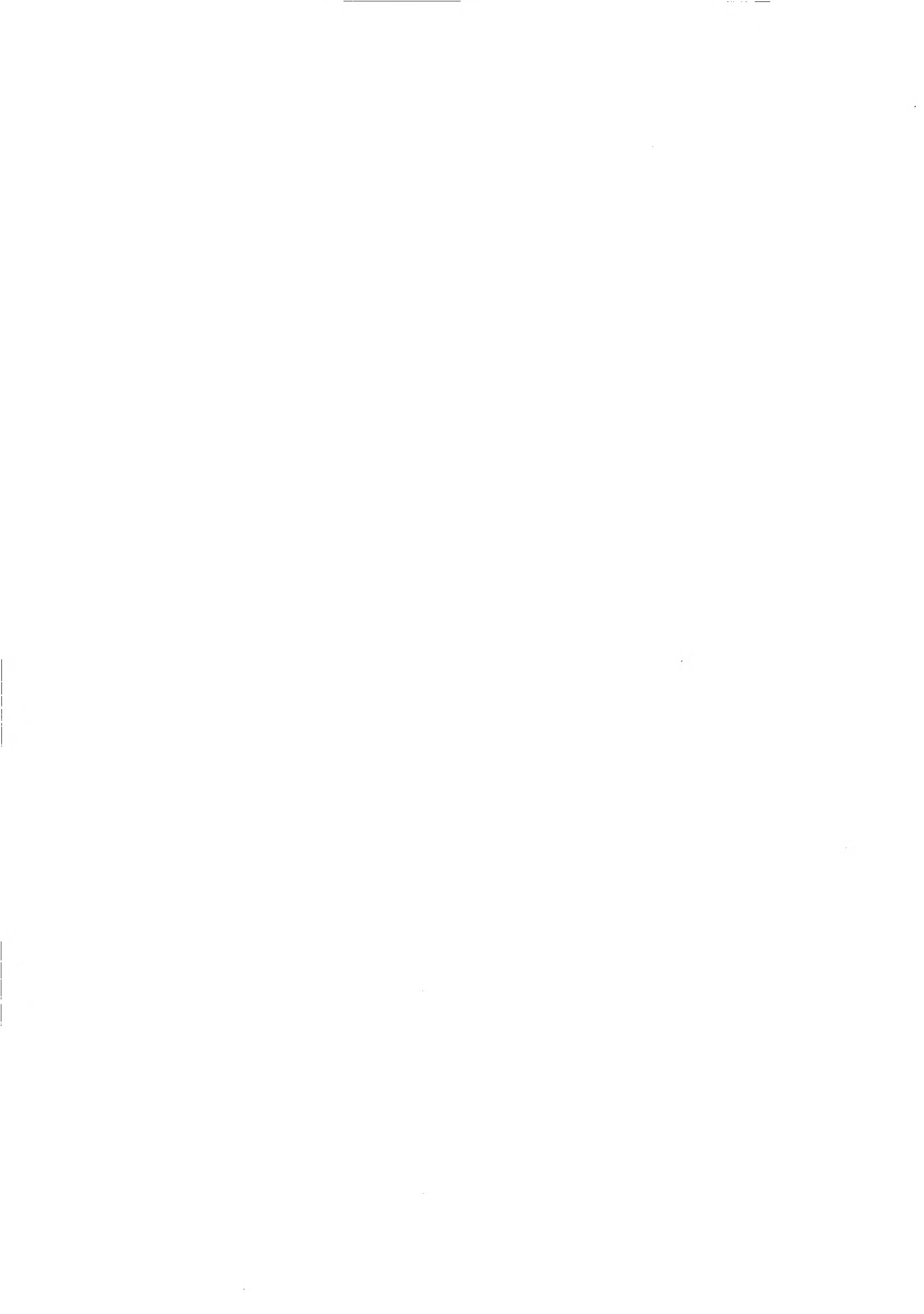
روىٰ عن أكثر من مئة شيخٍ، منهم: الأعمش، وسِماك بن حرب، وعاصم المقرىء، وجده أبو إسحاق السبيعي.

---

(١) «التقريب» (ص٧٤).

(٢) ما سبق الموضع نفسه، و«النزهة» مع شرح القاري (ص٢٣٤).

(٣) وقد رأيت أن يكون الحديثُ المخرَّجُ ـ مثالاً ـ هو الحديث الذي تكلَّم فيه أبو عيسىٰ بالنقد علىٰ الراوي الموصوف بجرح أو تعديل، فإن تعددت مواضعُ نقده خرَّجت الموضع المناسب لعبارة النقد.



المطلب الثاني

مصطلح «ثقة حافظ»

٤٨ـ حجاج بن أبي عثمان ـ ميسرة ـ الصوَّاف، أبو الصلت الكندي ـ مولاهم ـ البصري، توفي سنة (١٤٣) ثلاث وأربعين ومئة (ع).

رویٰ عن عشرة شيوخ، منهم عند الترمذي: حنان الأسدي (ت)، ويحيىٰ بن أبي كثير (م٤)، وأبو الزبير المكي (د ت س).

ورویٰ عنه ثمانيةَ عشرَ رواياً، منهم عند الترمذي: روح بن عبادة (ت) وأبو عاصم النبيل (ت)، ويزيد بن زريع (م ت س).

لم أقف فيه علىٰ جرح، ولم يترجمه الذهبي في «الميزان»، ووثّقه ابن سعد والعجلي وأحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وجمعٌ غيرهم.

وقالَ الترمذي: ثقةٌ حافظ، وقال يحيىٰ القطان: ثقةٌ فطنٌ كيس، وقال الحافظ: ثقةٌ حافظٌ من السادسة[1].

قلت: كذا فلتكن الوثاقة، فرحمه الله تعالىٰ وأجزل مثوبته.

وقد خرَّج له الترمذي سبعةَ أحاديث، خرَّجت الأولَ منها (٩٤٠) ـ في كتابي: محاضرات في تخريج الحديث ونقده[2] تخريجاً موسعاً ـ وقال عقبه: «حسن» كما

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٣:٢٧٧-٤٧١)، ابن سعد (٧:٢٧٠)، علل أحمد (١:٦٤)، ابن معين (٢:١٠١)، «الجرح» (٣:١٦٦)، «الموضع» (٢:٦٠)، «الجمع» (١:٣٨٥)، «تهذيب الكمال» (٥:٤٤٣) «النبلاء» (٧:٥٧)، «الكاشف» (١:١٤٩)، «التهذيب» (٢:٢٠٣)، «التقريب» (١١٣١).

(٢) «تخريج الحديث ونقده» ص٢٠٧-٢٥٠.

حققته ثمة، وليس: «حسن صحيح» كما في مطبوعة شاكر، وحَكمَ علىٰ حديثٍ آخرَ (٣٤٤٨) بأنه: «حسن»، وقال عقب حديثين (٣٤٦٤، ٣٥٩٢): «حسن صحيح غريب» وكان أحدُ هذه الأحاديث (١٩٠٥) متابعةً، وضعَّف حديثاً آخرَ (٢٧٩٠) بضعف شيخ ابن عجلان حنان الأسدي، فقال عقبه: «غريب»، وقال عن الأخير (١١٦٨): «حسن غريب» وما دامَ الترمذي قد حَكمَ علىٰ بعض أحاديثه بحكم: «حسن صحيح» مع الغرابة التي تنفي المتابعةَ فالرجل ثقةٌ حافظ، كما قال الترمذي، وهو عنده في الدرجة العليا من الوثاقة والله تعالىٰ أعلم.

٤٩ـ خالد بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يزيد الطحان، أبو محمد المزني ـ مولاهم ـ الواسطي يقال: إنه مولىٰ النعمان بن مقرن المزني الصحابي (١١٠-١٧٩هـ) (ع).

روىٰ عن واحد وأربعين شيخاً، منهم عند الترمذي: حميد الطويل (د ت)، وعبد الملك بن أبي سليمان (م ت س) وعمرو بن يحيىٰ المازني (خ م د ت ق).

ورویٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً، منهم عند الترمذي: إبراهيم بن موسىٰ الرازي (ت)، وعمرو بن عون (خ م دت س)، وقتيبة بن سعيد (ت س).

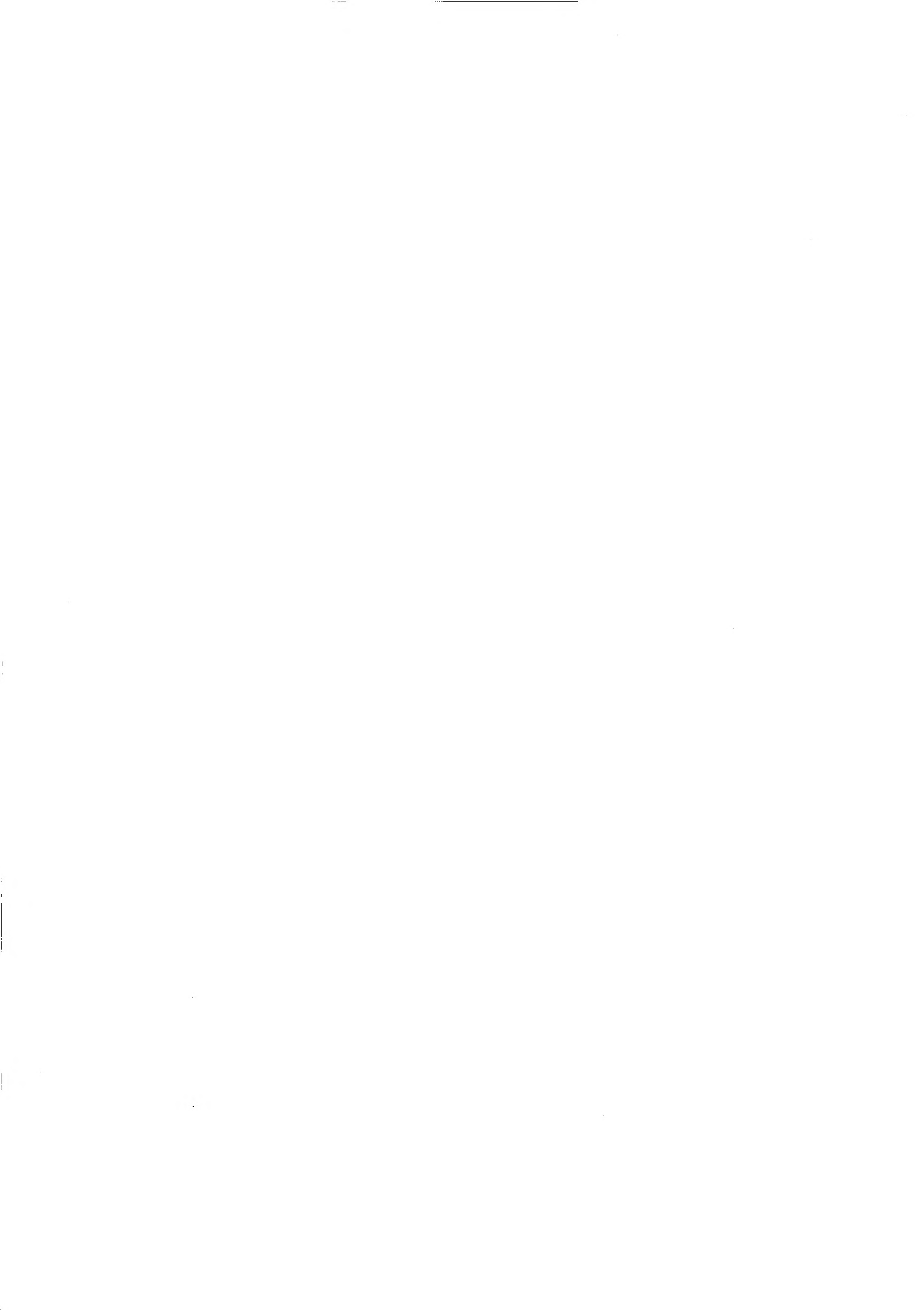
لم يجرحه أحدٌ من النقاد، ولم يترجمه الذهبي في «الميزان» وقال أحمد وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي: ثقةٌ، زاد أبو حاتم: صحيحُ الحديث وزاد الترمذي: حافظٌ.

وترجمه الذهبي في «التذكرة» و «النبلاء» وقال في «الكاشف»: ثقةٌ عابد، وقال الحافظ: ثقةٌ ثبت[1].

قلتُ: نالَ خالدُ الطحان درجةَ عاليةً من الوثاقة والثناء، فشهرته متحققةٌ وصلتُه بهؤلاء الأعلامِ من شيوخه وتلامذته توضِّحُ منزلتَه العلمية، وعدمُ توجيه أيِّ طعن إلىٰ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٤١)، «طبقات ابن سعد» (٧:٣١٣)، «الكبير» (٣:١٦٠) «الجرح» (٣:٣٤٠)، «الجمع» (١:١١٩)، «تهذيب الكمال» (٨:٩٩)، «النبلاء» (٨:٢٤٦) «التذكرة» (١:٢٥٩)، «الكاشف» (١:٢٠٥)، «التهذيب» (٣:١٠٠)، «التقريب» (١٦٤٧).





ابن سعيد الأنصاري؛ لأن المشهورَ روايته من طريق يوسف بن الماجشون، عن محمد ابن المنكدر، عن سعيد بن المسيب وقد أخرجَه مسلمٌ من هذه الطريقِ المشهورة.

والحديثُ مشهورٌ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وليس في سنده علة فأذكرها أو في متنه نكارة فأبينها.

وقد خرَّج الترمذي لعبد السلام بن حرب أحدَ عشرَ حديثاً، قال عقب واحد منها (٣٧٣١): «حسن صحيح»، وعقبَ خمسةٍ منها (٨١٩، ٣٠٠٩ متابعةً، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٨٧٤): «حسن غريب»، وعقبَ اثنين منها (٣٠٩٥): «غريب» وكلاهما ضعَّفه بجهالة أحد رواة سنده، وحَكَمَ علىٰ حديث آخرَ له (١٤) بأنَّه مرسل، وعلىٰ آخر (٦٢٢) بأنَّه منقطعٌ، وقال عن عبد السلام ههنا: إنَّه ثقة حافظ ليبرىء ساحتَه ويدللَ علىٰ أنَّ ضعفَ الحديث ليس منه، والله أعلم.

٥١ـ عمرو بن قيس الملائي أبو عبد الله الكوفي، مات سنة بضع وأربعين ومئة (م٤).

روىٰ عن ثلاثةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم عند الترمذي: الحكم بن عتيبة (م ت س) وعاصم بن أبي النجود (ت س)، وعطية العوفي (ت ق)، وأبو إسحاق السبيعي (٤).

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم عند الترمذي: أسباط بن محمد القرشي (م ت س)، ومصعب بن سلام (ت) وأبو خالد الأحمر (٤).

لم أقف للمتقدمينَ فيه علىٰ جرح، وترجمة الذهبي في «الميزان» تمييزاً، وقال: صدوق، ولم يبيِّن لماذا نزلت درجتُه عنده، وترجمه في «الكاشف» فقال: وثقه أحمد وترجمه في «النبلاء» فقال: الحافظ، من أولياء الله. ولم يبيِّن فيه تلييناً لأحدٍ سوىٰ قوله: ليس بالمكثر.

وقال أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي: ثقةٌ زاد الترمذي: حافظٌ.

قال ابن حبان: كانَ من ثقاتِ أهل الكوفة ومتقنِيهم، وعبّاد أهل بلده وقرائهم. . ، وقال الحافظ في «التقريب»: ثقةٌ متقنٌ عابد[١].

وقد خرّج الترمذي لعمرو بن قيس خمسةَ أحاديث ضعَّف واحداً منها (٣١٢٧) بغيره، فقال: «غريب»، وقال عقبَ آخرَ (٣٤١٢): «حسن»، وقال عقبَ حديثين آخرين (٨١٠، ٢٩٢٦): «حسن غريب»، بينما قال عقبَ أولِ حديثٍ له في «الجامع» (٦٨٦): «حسن صحيح».

فأحاديثُ عمرو بن قيس في الدرجة العالية من الصحة إذا خَلتْ عن المغامز وهو ثقةٌ حافظٌ عابدٌ.

٥٢ـ محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي أبو أحمد الزبيري الكوفي، مات سنة ثلاثة ومئتين (ع).

روىٰ عن سبعةٍ وأربعينَ شيخاً، منهم: إسرائيلُ بن يونس (خ م د)، وحمزةُ الزيات (م)، وسفيانُ الثوري (خ م ت ق)، وشريكُ القاضي (س).

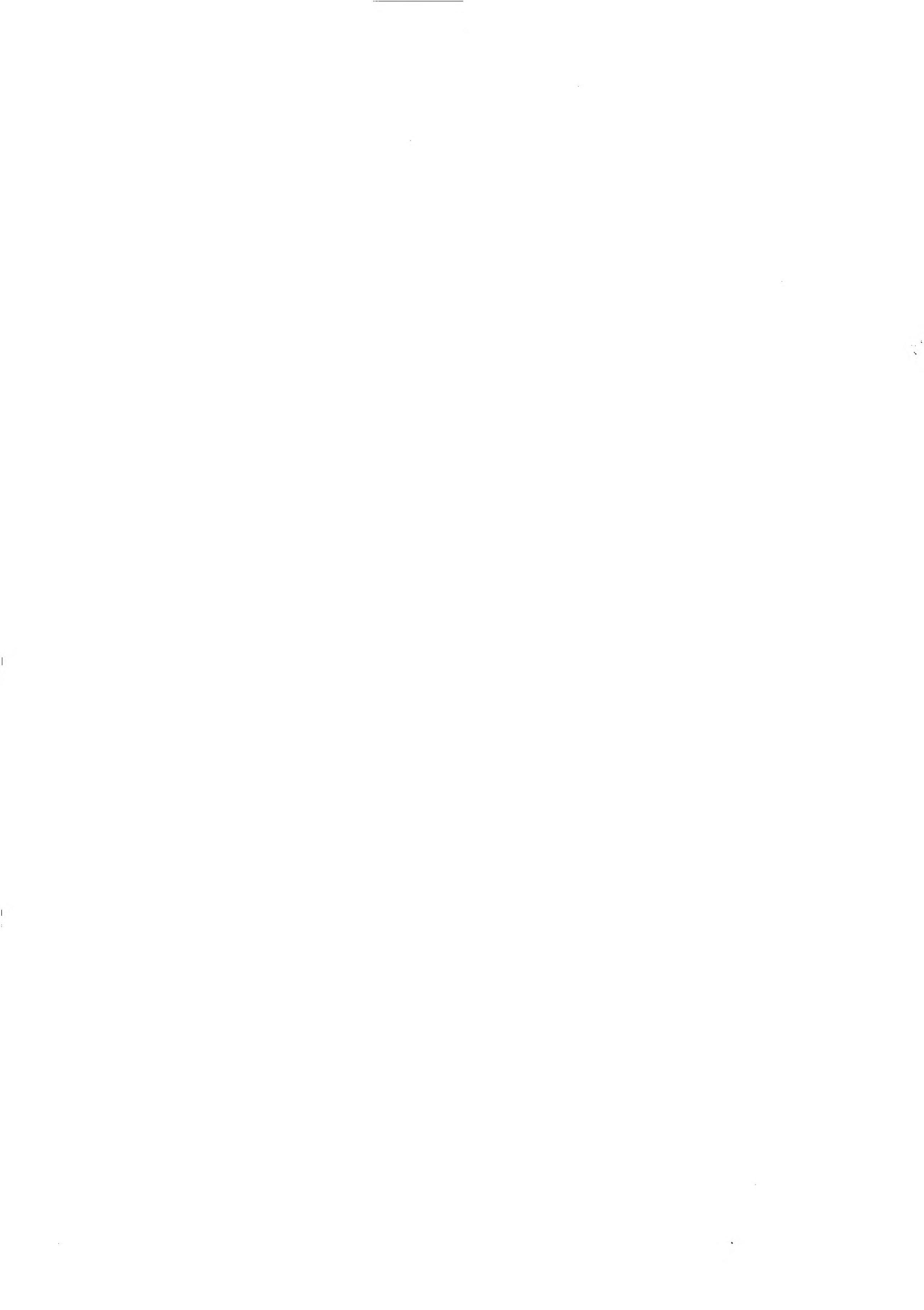
وروىٰ عنه ستةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: حجاجُ الشاعر (م)، وعمرو بن محمد الناقد (م)، ومحمدُ بن المثنىٰ العنزي (س ق)، ومحمودُ بن غيلان (خ ت سي).

وثَّقه وأثنىٰ علىٰ دينه جماهيرُ الحفاظ، وقال أبو حاتم الرازي: حافظٌ للحديث عابدٌ مجتهدٌ له أوهام، وقال أحمدُ: كثيرُ الخطأ في حديث الثوري، وقال الترمذي: «ثقةٌ حافظٌ، سمعت بنداراً يقول: ما رأيتُ أحداً أحسن حفظاً من أبي أحمدَ الزبيري واسمه: محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي الكوفي». وقال الحافظ: ثقةٌ ثبتُ إلاّ أنّه يخطىء في حديث الثوري[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٤٤٦)، «الكبير» (٦:٣٦٣)، «الجرح» (٦:٢٥٤) «الثقات» (٧:٢٢١)، «الجمع» (٣٧٣)، «تهذيب الكمال» (٢٢:٢٠٠)، «النبلاء» (٦:٢٥٠)، «الكاشف» (٢:٢٩٣)، «الميزان» (٤:٢٨٤)، «التهذيب» (٨:٩٢)، «التقريب» (٥١٠٠).

(٢) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٢:٢٧٧)، ابن سعد (٦:٤٠٢)، ابن معين (٢:٥٢٣)، =





وقد خرَّج الترمذي لهمّام (٣٧) سبعةً وثلاثينَ حديثاً، قال عَقبَ خمسةٍ من العيِّنةِ المختارة: (١٩٢، ٨١٥، ١٣٩٤، ١٧٢٢، ١٧٧٢): «حسن صحيح»، وعَقبَ ثلاثةٍ منها (٤٣، ٢٦٨، ١١٧٣): «حسن غريب»، وعَقبَ اثنين آخرين (١٠٣٤، ١١٣٢): «حسن»، وضعَّف حديثاً (٩١٤) بالاضطراب، وآخرَ (٤٢٣): بمخالفة أحدِ رواتهِ للثقات، وعَقبَ حديثٍ آخرَ (١١٤١) قال: «همَّامٌ ثقةٌ حافظٌ».

فهمام: ثقةٌ حافظ ـ كما قال الترمذي ـ يخطىء كما يخطىء غيرُه من الثقات الحفاظ، وما لم ينصَّ حافظٌ علىٰ خطئه في حديث ما فحديثه: «حسن صحيح»، والله تعالىٰ أعلم.

❑ ❑ ❑

المطلب الثالث

مصطلح «ثقة مأمون»

٥٤ـ خالد بن الحارث بن عبيد، ويقال: الحارث بن سليم بن عبيد الهجيمي أبو عثمان البصري، مات سنة ست وثمانين ومئة عن ست وستين سنة (ع).

روىٰ عن زهاء خمسينَ شيخاً، منهم: حُميد الطويل، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وهشام بن عروة، وهشام الدستوائي.

روىٰ عنه قرابة ذلك العدد من الرواة، منهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي ابن المديني، ومحمد بن المثنىٰ العنزي.

لم يترجمه الذهبي في «الميزان» ووثقه القطان وأحمد والنسائي وقال أبو حاتم: إمامٌ ثقةٌ، ووصفه أحمدُ بأنه يؤدِّي الحديثَ كما سمعه، ولم يغمزه أحدٌ، وقال الترمذي: ثقةٌ مأمونٌ، سمعت محمد بن المثنىٰ يقول: ما رأيتُ بالبصرة مثلَ خالد بن الحارث، ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس، وقال الحافظ: ثقةٌ ثبتٌ[(١)].

وقد خرَّج له الترمذي في جامعه (١٦) ستةَ عشرَ حديثاً، كانت الخمسةُ الأولىٰ منها (٥٠٦، ٦٠٠، ٧٧٨، ١٠٦٧، ١٢٠٧) وحَكم عليها بقوله: «حسن صحيح» وزَادَ في الأخير «غريب».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٧٤)، ابن سعد (٧: ٢٩١)، ابن معين (٢: ١٤٢)، «علل أحمد» (١: ١٩٨، ٢٤٤) و (٢: ١٤٩، ٢١٥) «الكبير» (٣: ١٤٥)، «الجرح» (٣: ٣٢٥)، «تهذيب الكمال» (٨: ٣٥)، «النبلاء» (٩: ١٢٦-١٢٨)، «التذكرة» (١: ٣٠٩)، «الكاشف» (١: ٢٠١) «التهذيب» (٣: ٨٢)، «التقريب» (١٦١٩).

وكان السادسُ (١٥٣٧) صحيحاً خرَّجه الشيخان[1]، والسابعَ (١٨٨١) «حسن غريب»، أما الثامنُ (١٨٩٩) فقد حكىٰ فيه الخلافَ في الوقف والرفع وقال بأنَّ الوقفَ أصحُّ، ونصَّ علىٰ أنَّ خالداً ثقةٌ مأمونٌ عَقبَه، إمّا ليصححَ روايةَ الرفع أو ليدللَ علىٰ خطأ خالد مع وثاقته، وقد خرَّجت هذا الحديث ثم حذفته للاختصار[2].

٥٥ـ عبد الملك بن أبي سليمان ـ واسمه ميسرة ـ العرزمي أبو محمد الكوفي، وقيل في كنيته ونسبه غير ذلك، مات سنة خمسٍ وأربعينَ ومئة (خت م٤).

روىٰ عن أكثرَ من عشرة شيوخ، منهم: أنس بن سيرين، وسعيد بن جبير، وعطاء ابن أبي رباح، وأبو الزبير المكي.

ورویٰ عنه زيادةً علىٰ عشرينَ راوياً، منهم عددٌ من كبار الحفاظ، من أمثال: جرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك.

ترجمه الذهبي في «الميزان» لإنتقاد شعبة وتلميذه يحيىٰ القطان إياه في حديث الشفعة، ولم يطلق الضعفَ فيه أحدٌ، ووثقه جمعٌ من نقاد الحديث، منهم: يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل إذ قال: حديثُه في الشفعة منكرٌ وهو ثقة. وكان تلميذُه الثوري يقول: حدثنا الميزان عبد الملك بن أبي سليمان ـ يعني في العلم ـ.

قال الترمذي: عبدُ الملك بنُ أبي سليمان ثقةٌ مأمونٌ عندَ أهلِ الحديث، لا نعلمُ أحداً ضعَّفه غيرَ شعبةَ من أجل هذا الحديث ـ يعني حديث الشفعة ـ.

وقال الحافظ ابن حبان في «الثقات»: «ربما أخطأ، وكان من خيار أهل الكوفة ومتقنيهم، والغالب علىٰ من يحفظ ويحدث من حفظه الوهم، وليس من الإنصاف تركُ حديث شيخ ثبت بأوهام يهم فيها.

---

(١) انظر «الأشراف» (١: ١٣١) و «جامع الأصول» (١١: ٥٤٥).

(٢) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء من الفضل في رضا الوالدين (١٨٩٩) و«العلل الكبير» رقم (٣٤٠)، وابن حبان في البر والإحسان، باب حق الوالدين (٤٢٩) والحاكم في «المستدرك» (٤: ١٥١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣: ١١)، كلُّهم من طريق شعبة، ينظر تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٢: ١٧٣).

والأولىٰ فيه قبول ما يروي بتثبت وترك ما صحَّ أنّه وَهِمَ فيه ما لم يفحش، فمَنْ غلبَ خطؤه علىٰ صوابه استحق الترك».

وقال الحافظ: صدوقٌ له أوهام[١].

وقد خرَّج له الترمذي عشرةَ أحاديث حَكمَ علىٰ ستة منها (٨٠٧، ١٠٨٦، ١٢٠٢، ٢٨١٧، ٢٩٥٨، ٣١٧٨) بقوله: «حسن صحيح»، وحَكمَ علىٰ واحد منها (١٦٢٩) بأنّه «حسن»، وعلىٰ آخر بأنّه «حسن غريب»، ورجَّحَ حديثاً (٨٣٥) علىٰ حديث عبد الملك، وحكىٰ حملهُ شعبةَ علىٰ عبد الله بسبب روايته حديثَ الشفعة (١٣٦٩).

فعبد الملك عند الترمذي: ثقةٌ مأمونٌ وإن أخطأ.

٥٦ـ القاسم بن الفضل بن معدان الحداني الأزدي أبو المغيرة البصري كان نازلاً في بني حدان فنسب إليهم، وهو من بني الحارث بن مالك، توفي سنة سبع وستين ومئة (بخ م٤).

روىٰ عن قرابة خمسةَ عشرَ شيخاً، منهم: ثمامةُ بنُ حزن القشيري، ومحمدُ بنُ سيرين، وأبو نضرة العبدي.

روىٰ عنه قرابة ثلاثينَ راوياً، منهم: الفضلُ بنُ دكين، ووكيعٌ، وأبو داودَ الطيالسي، وأبو الوليد الطيالسي.

وثَّقه جماهيرُ النقاد المتقدمينَ، منهم: يحيىٰ بن سعيد، وعبدُ الرحمن بنُ مهدي وترجمه الذهبي في «الميزان» وقال: صدوق، وذكره العقيلي في «الضعفاء» فما قالَ ما يدلُّ علىٰ لينه، ونقل توثيقَ الحفاظ له، وعن أبي داود قوله: مرجىء، وقال الترمذي: ثقةٌ مأمونٌ عندَ أهل الحديث، وقال الحافظ: ثقة رمي بالإرجاء[٢].

---

(١) «جامع الترمذي» رقم (١٣٦٩)، «ثقات ابن حبان» (٧:٩٧)، «تهذيب الكمال» (١٨:٣٢٢) «تهذيب التهذيب» (٦:٣٩٨)، «الميزان» (٢:٦٥٦)، «التقريب» (٤١٨٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٥)، «ابن سعد» (٧:٥٨٣)، «ابن معين» (٢:٤٨٢) «علل أحمد» (١:١٢٤، ١٥٦، ١٦٤، ٢٤٨) و (٢:٣٦،١١٨)و «الكبير» (٧:١٦٩)، العقيلي (٣:٤٧٧) «الجرح» (٧:١١٦)، «الثقات» (٧:٣٣٨)، «تهذيب الكمال» (٢٣:٤١٠)، «النبلاء» (٧:٢٩٠)، «الميزان» (٣:٣٧٧)، «الكاشف» (٢:٣٣٨)، «التهذيب» (٨:٣٢٩- ٣٣٠)، «التقريب» (٥٤٨٢).

ولم يخرّج له الترمذي إلاّ حديثين اثنين حَكمَ علىٰ الأول منهما (٢١٨١) بأنّه «حسن غريب» وضعَّف الثاني منهما (٣٣٥٠) بغير القاسم فقال: «غريب» وحَكمَ الترمذي علىٰ حديثه بأنّه «حسن صحيح» - يعني أنّه من أصحاب الأحاديث العالية الصحة -، وقد خرّج مسلمٌ للقاسم أربعةَ أحاديث: (١٠٦٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥، ٢٨٨٤) وهذا توكيدٌ علىٰ وثاقةِ الرجل، والله أعلم.

٥٧- محمد بن عجلان القرشي - مولاهم -، أبو عبد الله المدني: عدَّه بعضُ العلماء من صغار التابعين، توفي عام (١٤٨) مئة وثمان وأربعين (خت م٤).

روىٰ عن خمسينَ شيخاً منهم عند الترمذي: سعيدُ بن إبراهيم (ت س)، وسمي مولىٰ أبي بكر بن عبد الرحمٰن (خت م د ت س)، ونافعٌ مولىٰ ابن عمر (م ت س ق).

وروىٰ عنه تسعةٌ وأربعون راوياً، منهم عند الترمذي: بكرُ بنُ مضر (د ت س) وعبدُ الله بنُ المبارك (د ت)، وليثُ بنُ سعد (بخ ٤).

كان عابداً ناسكاً فقيهاً له حلقةٌ في مسجدِ رسول الله ﷺ، ترجمَه الذهبي في «الميزان» وقال: صدوقٌ مشهورٌ.

ومن الناحية الحديثية اختلف فيه نقادُ الحديث، فذهب ابنُ عيينة وأحمدُ بن حنبل ويحيىٰ بن معين ويعقوبُ بن شيبة والعجلي وأبو حاتم والنسائي إلىٰ أنّه ثقةٌ، وقال الترمذي: كان ابن عجلان ثقةً مأموناً في الحديث.

وذهبَ آخرونَ من العلماء إلىٰ جرحه، قال الترمذي - وهو يستعرضُ سببَ تضعيف القطان لمحمد بن عجلان -: « وإنّما تكلَّم يحيىٰ بن سعيد القطان في رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري».

قال أبو عيسىٰ: «أخبرنا أبو بكر - يعني عبد القدوس بن محمد - عن علي بن عبد الله - يعني المديني - قال: قال يحيىٰ بن سعيد: قال محمد بن عجلان: كان عندي أحاديثُ سعيد المقبري بعضها: سعيد عن أبي هريرة، وبعضها سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة، فاختلطت عليَّ فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة، فإنّما تكلم يحيىٰ بن

سعيد في ابن عجلان ـ عندنا ـ لهذا، وقد روىٰ يحيىٰ عن ابن عجلان الكثير»[١].

وقالَ أبو زرعة: ابن عجلان صدوقٌ وسط، وقالَ العقيلي: مضطربٌ في حديث نافع، وقالَ الحاكمُ: أخرجَ له مسلمٌ في كتابه ثلاثةَ عشرَ حديثاً كلَّها شواهدَ، وقد تكلَّم المتأخرونَ من أئمتنا في سوء حفظه.

وقالَ في «التقريب»: صدوقٌ اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[٢].

وقد أخرجَ الترمذي لابن عجلان اثنين وأربعينَ حديثاً، استعرضتُ العشرة الأولىٰ منها، فجاءت علىٰ النحو الآتي:

قال الترمذي عقبَ خمسةٍ منها (٣٤، ١٥٤، ٣١٦، ٥١١): «حسن صحيح» وقال عقبَ حديث (٤٢): «أحسن شيء في هذا الباب وأصح»، وقال عقبَ حديث آخرَ (٢٨٦): «غريب» وكان الخطأ من الراوي عن ابن عجلان، وعقبَ حديث (٢٧٨) رجَّحَ المرسلَ علىٰ المتصل، وخطَّأَ الترمذي وهيباً تلميذَ ابن عجلان، وخطَّأَ الترمذي شريكاً عقبَ حديث (٣٨٦) في روايته إياه متصلاً عن ابن عجلان عن أبيه، وإنَّما هو عن المقبري، عن رجل مبهم عن أبي هريرة، وقال عقبَ حديث آخرَ (٣٢٢): «حسن» للخلاف في عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وعليه فيمكنُ القولُ: إنّ كلَّ حديث صفا سندُه وكان ابن عجلان موضعَ الغمز فيه، فإنَّ الترمذي يحكمُ عليه بأنَّه «حسن صحيح»، وهي أعلىٰ درجة في الحكم علىٰ الأحاديث عند الترمذي، وهي مرتبةُ أحاديث الثقات، وهذا من الترمذي يعني أنَّه لم يلتفت إلىٰ أقوال المضعِّفين، والله تعالىٰ أعلم.

وقد توضَّحَ من هذا الاستعراض السريع لنماذجَ متسلسلةٍ من روايات الموصوفينَ بهذا المصطلح أنَّهم ليسوا دونَ من وصفَهم بمصطلح «ثقة حافظ» والله أعلم.

---

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥: ٧٠٠).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢٤)، ابن سعد (٥: ٣٥٤)، ابن معين (٢: ٥٣٠)، «علل أحمد» (١: ٦٩، ٢٣٧، ٢٩٣)، «الكبير» (١: ١٩٦)، «الجرح» (٨: ٤٩)، «الثقات» (٧: ٣٨٦)، «تهذيب الكمال» (٢٦: ١٠١)، «النبلاء» (٦: ٣١٧)، «الميزان» (٣: ٦٤٤)، «الكاشف» (٩: ٣٤١)، «التقريب» (٦١٣٦).

المطلب الرابع

المصطلحات القليلة الإطلاق مما تعددت فيه ألفاظ التوثيق

المسألة الأولىٰ: مصطلح «جليل ثقةٌ»:

من معاني الجلالة في لغة العرب: الحنكةُ والتمرسُ والعظمة، يقال: «جلَّ يجلُّ جلالةً وجلالاً: أسنَّ واحتنكَ، فهو جليلٌ من جلة وجلالاً: عظم فهو جليلٌ وجَلٌّ»[١].

وفيما يخصُّ موضوعَنا النقدي فإنَّ الراوي الجليل: هو المتمرِس المحنَّك في هذا العلم حتىٰ يصبحَ عظيماً فيه، وقد أطلقَ الترمذي هذا الوصفَ علىٰ راوٍ واحد وهو حبان بن هلال أبو حبيبٍ البصري.

٥٨ـ حبان بن هلال الباهلي ـ ويقال: الكناني ـ أبو حبيب البصري، مات بالبصرة سنة (٢١٦) ستَ عشرةَ ومئتين (ع).

رویٰ عنه خمسةٌ وعشرونَ راوياً، منهم عند الترمذي: أحمدُ بنُ الحسن بن خراش (م ت)، وإسحاقُ بنُ منصور الكوسج (خ م ت ق)، وعبدُ بنُ حميد (م ت).

لم أقف فيه علىٰ جرحٍ ولم يترجمه الذهبي في «الميزان» وقال يحيىٰ بن معين والنسائي: ثقة، وقال ابنُ سعد: كان ثقةً ثبتاً حجةً، وقال أحمدُ: إليه المنتهىٰ في التثبت بالبصرة، وقال الترمذي: جليلٌ ثقةٌ، وثَّقه يحيىٰ بن سعيد القطان، وقال الحافظ في «التقريب»: ثقةٌ ثبتٌ من التاسعة[٢].

---

(١) «القاموس المحيط» (جلل) (ص ١٢٦٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٨٠)، «طبقات ابن سعد» (٧: ٢٩٩)، «الكبير» (٣: ١١٣)، «الجرح» (٣: ٢٩٧)، «تهذيب الكمال» (٥: ٣٢٨)، «التذكرة» (١: ٣٦٤)، «النبلاء» (١٠: ٢٣٩) «الكاشف» (١: ٢٠٠)، «التهذيب» (٢: ١٧٠)، «التقريب» (١٠٦٩).

وقد خرَّجَ له ثلاثةَ عشرَ حديثاً، كان واحدٌ منها (١٢٥٨) متابعةً، وواحدٌ آخرُ (٢٩٣٢) سكتَ عليه، وحَكَمَ بقوله: «حسن صحيح» علىٰ ثلاثة منها: (٨١٥، ١٧٧٣، ٣٥١٧)[١]، وقالَ في واحدٍ آخرَ (٣٠٩٦): «حسن صحيح غريب»، وحَكَمَ علىٰ اثنين منها (١١٣٢، ٣٠١٦) بقوله: «حسن»، وعلىٰ أربعة (١٠٦٢، ١٣٨٧، ٢٠١٨، ٣٢٣٧) بقوله: «حسن غريب»، وضعَّف واحداً منها (٢٩٥٢) بسهيل بن أبي حزم فقالَ: «حديث غريب»[٢].

المسألة الثانية: مصطلح «ثقة صاحب كتاب»:

إنَّ أكثرَ علماء الحديث يفضلونَ أن يروي الراوي من كتابه؛ لأنَّ الذي يحدِّث من حفظه لا يسلمُ من الوهم والخطأ، ومقتضىٰ كلام السخاوي أنَّ «ثقة ضابط» من ألفاظ المرتبة العليا[٣]، ومثله «صاحب كتاب»؛ لأنَّهم لا يطلقونَ هذا الوصفَ إلاّ علىٰ من كان صائناً لكتابه عن عَبث الوراقين والكُتَّاب والمستملين، فحينَ يقولُ الترمذي في راوٍ ولم يطلق هذا المصطلح علىٰ غيره أنَّه ثقةٌ صاحبُ كتاب وهو صحيحُ الحديث وهو ما قالهَ في شيبانَ فإنَّما يعين أنَّه من باب «ثقة حافظ» و«ثقة متقن».

٥٩ـ شيبان بن عبد الرحمٰن النحوي ـ صليبة أو ولاء ـ أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة، من أتباع التابعين، توفي سنة أربع وستين ومئة (ع).

روىٰ عن اثنين وعشرينَ شيخاً، منهم: الأعمشُ (م د ت ق)، وعيسىٰ بن علي العباسي (د ت)، وفراسُ بن يحيىٰ (خ٤)، وقتادة (خ م ت س ق).

وروىٰ عنه اربعةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: الحسينٌ بنُ محمد المروزي (خ م د ت س) وعبيدُ الله بنُ موسىٰ (خ م د ت ق)، ويونسُ بنُ محمد المؤدَّب (خ م ت س).

---

(١) التصحيح من «تحفة الأشراف» (٩: ٢٨٤).

(٢) ما سبق (٢: ٢٤٤).

(٣) «فتح المغيث» (٢: ١١١-١١٢).

لم يترجمه في الضعفاء من المتقدمين أحدٌ وترجمه في «الميزان» لقول أبي حاتم: «صالح الحديث لا يحتج به» فقط.

وقد قالَ أحمدُ فيه: ما أقربَ حديثه، وقال مرةً أخرىٰ: صاحبُ كتاب لا بأسَ به حديثُه صالح، وقال ثالثةً: ثَبتٌ في كلِّ المشايخ.

وقال يحيىٰ بنُ معين: ثقةٌ في كلِّ شيء، وقال ابن سعد والعجلي والترمذي والنسائي والذهبي وابن حجر: ثقةٌ، زاد الحافظ صاحبُ كتاب، من السابعة[1].

أقولُ: إنَّ كلامَ أبي حاتم: صالحُ الحديث لا يحتجُّ به، وقول أحمد: ما أقربَ حديثه، يجب أن يُفهمَ من واقع تطبيقي لروايات شيبانَ كلِّها، وهذا غير ممكن في هذه الدراسة، لكنَّ الوقوفَ علىٰ عدة روايات لشيبانَ توضِّحُ رأيَ الترمذي التطبيقي في وصفه شيبانَ بأنَّه ثقةٌ، وتؤكِّدُ علىٰ أنَّ الثقاتِ ليسوا علىٰ درجة واحدة من الاحتجاج وأنَّ أحاديثَ الثقة تختلفُ باختلاف حاله في الضبط وباختلاف حال شيوخه وتلامذته.

وقد أخرجَ الترمذي لشيبانَ النحوي (٢٣) ثلاثةً وعشرينَ حديثاً، يَحسُنُ استعراضُ أحكامه علىٰ العشرة الأولىٰ منها:

فقد قالَ عقبَ واحد منها (١٢٤١): «حسن صحيح»، وعَقبَ خمسةٍ أخرَ (٩٣٧، ٢٠٦٢، ٢٢١٧، ٢٣٦٩، ٢٣٨١): «حسن صحيح غريب»، وعَقبَ واحد آخرَ (١١٩٣) «مشهورٌ غريبٌ من هذا الوجه»، وقالَ عَقبَ حديث واحد (٢٤٩٦): «حسن» بسبب الخلاف علىٰ الأعمش في وقفه ورفعه، وقالَ عَقبَ حديثين اثنين (٧٤٢، ١٦٩٥): «حسن غريب».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٥٠٤) و(٥: ١٦)، و«علله» (١١٧، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٤١)، ابن سعد (٦: ٣٧٧) و(٧: ٣٢٢)، ابن معين (٢: ٢٦٠)، طبقات خلفية (١: ٣٩٥) و(٢: ٨٥٠) «علل أحمد» (١: ٣٦٩)، «الكبير» (٤: ٢٥٤)، «الجرح» (٤: ٣٥٥)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٥٩٢) «النبلاء» (٧: ٤٠٦)، «التذكرة» (٢: ٤٤٣)، «الكاشف» (٢: ١٥)، «الميزان» (٢: ٢٨٥)، «التهذيب» (٤: ٣٧٣)، «التقريب» (٢٨٣٣).

وقالَ عَقبَ حديث أبي هريرة (٢٣٦٩-٢٣٧٠): وشيبانُ عندَهم ثقةٌ صاحبُ كتاب، وقد رُوي عن أبي هريرة الحديثُ من غير هذا الوجه، وروي عن ابن عباس أيضاً.

وقالَ عقبَ واحدٍ من أطراف هذا الحديث (٢٨٢٢): شيبانُ هو صاحبُ كتاب وهو صحيحُ الحديث. . .

المسألة الثالثة: مصطلح «صاحب حديث» مع لفظ تعديل متنوع:

من المصطلحات التي يطلقها النقاد ولم أقف علىٰ تفسير محدَّد لها مصطلح: «صاحب حديث» ومن معاني الصحبة في لغة العرب: الملازمة والمعاشرة والحفظ يقال: أصحبته الشيء: جعلتُه له صاحباً، وصحب فلاناً حفظه كاصطحبه[١].

ويبدو أنَّ صعوبةَ تحديد دلالته بسبب قلَّة وروده مفرداً، إذ غالباً ما يكون مقروناً مع ألفاظ توثيق أُخَر، مثلما قال ابنُ سعد في شعبةَ بن الحجاج: «ثقةٌ مأمونٌ ثَبْتٌ حجةٌ صاحب حديث»[٢]، وقد وقفتُ لابن حبان علىٰ عشرة رواةٍ أطلقَ عليهم هذا المصطلحَ ولم يذكره عارياً عن القرائن إلاّ مرةً واحدةً وكانوا جميعاً من رواة مرتبة الاحتجاج.

ومن نتيجة دراسة أولئك الرواة العشرة عند ابن حبان، وجدتُ هذا المصطلح عندَه يعني: «أنَّ الرجل من أهل الحديث الجامعينَ له الملازمينَ لحفظه وتعاهده، مما أفادَهم قلَّة مخالفتهم للثقات»[٣]، والترمذي أطلقَ هذا المصطلحَ علىٰ ثلاثة من الرواة بألفاظٍ مقرونة فقالَ في راوٍ: حافظٌ صاحبُ حديث، وفي آخرَ: ثبتٌ صاحبُ حديث وفي الثالث: مقاربُ الحديث. . . صاحبُ حديث.

وسوفَ أترجمُ لكلٍّ واحدٍ منهم باختصار، مبيناً كيفية تخريج الترمذي أحاديثَه في كتابه «الجامع».

---

(١) «القاموس المحيط» (ص١٣٤) (صحب).

(٢) طبقات ابن سعد (٧: ٢٨٠).

(٣) «ابن حبان ومنهجه» للباحث عداب (٣: ١٣٣١)، الملحق الأول (١٣٢-١٤١).

٦٠ـ علي بن نصر بن علي بن نصر الجهضمي الحفيد أبو الحسن البصري الصغير مات سنة خمسين ومئتين (م د ت س).

روىٰ عن أربعةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم عند الترمذي: سهلُ بنُ حماد الدلال (ت) ومحمدُ بنُ عبَّاد الهنائي (ت)، وأبو بكر الحنفي (ت).

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: مسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي والبخاري في «التاريخ».

لم ينقل فيه ايُّ جرح وأطنبَ أبو حاتم الرازي في ذكره والثناء عليه ومثله أبو زرعة.

وقال صالح بن محمد الأسدي «جزرة»: صدوقٌ ثقةٌ، وقالَ النسائي: نصرُ بن علي وابنُه علي ثقتان.

وقال الترمذي: كان حافظاً صاحبَ حديث، وقال في «النبلاء»: الإمام الثقةُ الحافظُ، وفي «التقريب»: ثقةٌ حافظٌ من الحادية عشرة[١].

قلتُ: وعلىٰ جلالة علي بن نصر الجهضمي عند الترمذي فلم يخرِّج له إلاّ أربعةَ أحاديثَ، قال عَقبَ اثنين منها (٤١٣، ٢٦٥٥): «حسن غريب»، وقال عَقبَ الاثنين الآخرين (١١٧٨، ٣٦١٦): «غريب» وزادَ عَقبَ الأول: «وكان عليُّ بنُ نصر حافظاً صاحبَ حديث».

وقد خرَّج له مسلمٌ في صحيحه حديثين (٢٥٥٩، ٢٥٦٣) مما يؤكِّدُ وَثاقتَه وحافظيتَه، ويبدو لي أنَّ قلَّة تخريج الترمذي له بسبب تأخر طبقته ليس غير.

٦١ـ محمد بن يوسف بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني الأعرج ابن بنت السائب بن يزيد، من صغار التابعين، مات في حدود مئة وأربعين (خ م ت س).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٠٣١) و(٤: ١٣٣١)، «الكبير» (٦: ٢٩٩)، «الجرح» (٦: ٢٠٧)، «الثقات» (٨: ٤٧١)، «تهذيب الكمال» (٢١: ١٥٩)، «النبلاء» (١٢١: ١٣٨)، «التذكرة» (٢: ٥٤١)، «الكاشف» (٢: ٢٥٨)، «التهذيب» (٢: ٤٥» (٤٨٠٨).

رویٰ عن سبعة شيوخ منهم: السائبُ بنُ يزيد (خ م ت س)، وعطاءُ بنُ يسار (ت) وسليمانُ بنُ يسار (م س).

وروىٰ عنه أحدَ عشر راوياً، منهم: حاتمُ بنُ إسماعيل (خ ت)، وعبدُ الرحمٰن ابن أبي الزناد، وعبدُ الملكِ ابنُ جريج (م ت س).

لم أقف فيه علىٰ جرح، وأجمعَ نقادُ الحديث علىٰ وَثاقته وتثبته، وقال يحيىٰ بنُ سعيد القطان: «كان محمدُ بنُ يوسف ثبتاً صاحبَ حديث، وكان السائب بنُ يزيد جدَّه، وكان محمدُ بنُ يوسف يقولُ: حدثني السائب بن يزيد وهو جدي من قبل أمي»، وقال الحافظ: ثقةٌ ثبتٌ من الخامسة[1].

وقد خرَّجَ له الترمذي ثلاثةَ أحاديث، قال عَقبَ الأول منها (٩٢٦): «ثقة حسن صحيح»، وعَقبَ الثاني (١٨٢٩): «حسن صحيح غريب»، وسكت علىٰ الثالث (٢١٦١) ونقلَ كلامَ القطان السابق، ويبدو أنَّ الترمذي يريدُ تصحيحَ الحديث الثالث، فرجَّحَ رأيَّه هذا بنقل كلام يحيىٰ القطان، ومهما يكن من أمرٍ فالرجل: ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ وأحاديثُه في الدرجة العالية من الصحة، والله أعلم.

قال الترمذي في عمر بن هارون (٢٧٦٢): «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمرُ بنُ هارون مقاربُ الحديث لا أعرفُ له حديثاً ليس إسنادُه أصلاً أو قالَ: ينفردُ به إلاّ هذا الحديث، يعني: حديث قصِّ اللحية، ورأيتُه حسنَ الرأيِّ في عمر»، وقد ترجمتُه في مصطلح «مقارب الحديث» برقم (١٦٧).

قال أبو عيسىٰ: «وسمعت قتيبةَ يقول: عمرُ بنُ هارون كان صاحبَ حديث».

قلتُ: لم يخرَّج له الترمذي إلا حديثين اثنين هذا أحدُهما (٢٧٦٢) وقالَ: «غريب» والثاني (٦٧٤) كان متابعةً لحديث عمرو بن شعيب، وقال عنه: «حسن غريب» وخرَّج له حديثاً عَقبَ (٢٧٦٢) في حصار أهل الطائف، وعابَه وكيعٌ بهذا الحديث.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤٠٢:٤)، ابن معين (٥٤٢:٢)، «علل أحمد الكبير» (١: ٢٦٤) «الجرح» (١١٨:٨)، «الثقات» (٤٣٣:٧)، ابن شاهين (١١٩٨)، «الجمع» (٢: ٤٥٢)، «تهذيب الكمال» (٤٩:٢٧)، «الكاشف» (٩٨:٣)، «التهذيب» (٣٥٤:٩)، «التقريب» (٦٤١٤).

وخرَّج له ابنُ ماجه حديث (٢١٥١): «الصباغين والصواغين»، وليس له في الكتب العشرة سوىٰ هذه الأحاديث الأربعة، وقد خرّجت واحداً منها في مصطلح «مقارب الحديث».

أقولُ: عمرُ بنُ هارون من العلماء الكبار والقرّاء المتقنين، لكنَّ علماءَ الحديث لم يقنعوا بحديثه ـ كما قال الجوزجاني ـ وكانت له رواياتٌ واهيةٌ وموضوعةٌ في فضائل معاوية، ويدَّعي الروايةَ عن أناس ماتوا قبلَ دخوله بلدهم ولخَّصَ الحافظُ ابن حجر حالَه فقال (٤٩٧٩): متروكٌ وكانَ حافظاً[١].

قلتُ: مصطلحُ صاحبُ حديث بدون قيود، يعني أنَّ الرجلَ من أهل الحديث العارفين به، فإذا قُيِّد بلفظِ توثيقٍ ارتفعَ شأنُ صاحبه، وإذا اقترنَ بلفظ تليين أو تجريح انحطت رتبةُ صاحبه ولم ينفعه علمُه ولا معرفتُه بالحديث.

قلتُ: فشيبانُ عندَ الترمذي ثقةٌ عالٍ، وحتىٰ أحاديثه التي يخالفُ فيها أقرانَه يقبلها الترمذي، وإنّما ينزل درجتَها إلىٰ حسن من أجلِ الخلافِ الواقعِ كعادتهِ في جميعِ أحاديثِ الثقاتِ إذا اختلفوا ولم يكن الرجحانُ ظاهراً، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر بعض حاله في «تهذيب الكمال» (٢١: ٥٢٠-٥٣١).

الفصل الثاني

رواة مصطلحات التوثيق المفردة ومروياتهم في جامع الترمذي

رواة مصطلحات التوثيق المفردة ومروياتهم في جامع الترمذي، أعني بالمصطلحات المفردة أمثال قولهم: « حافظ، حجة، ثبت، ثقة، متقن. . .الخ» فكلُّ واحدةٍ من هذه المصطلحاتِ بمجردِ إطلاقها تدلُّ علىٰ وَثاقةِ صاحبِها وعلىٰ أنَّه من رواة الحديث الصحيح إذا خلا حديثه عن المغامز، وإن كان بعضُها أرفعَ ـ عند بعضهم ـ من بعض.

وقد أطلق الترمذي مصطلحات «حافظ، ثبت، ثقة»، أو نقلَها عمَّن تقدَّمَه من النقاد.

وسوفَ أتناولُ المصطلحين الأولين في مبحث ومصطلحَ «ثقة» في مبحث آخرَ؛ لقلَّة عددِ الرواة الموصوفين بمصطلح «حافظ» ومصطلح «ثبت» مفرداً وكثرة الموصوفينَ بمصطلح «ثقة».





المبحث الأول

رواة مصطلحي «حافظ» و «ثبت» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

مصطلح «حافظ»

كلُّ علمٍ من العلوم يبدأ صغيراً ويكونُ المشتغلونَ فيه قلَّةً، ثم ينمو العلم حتىٰ يكبرَ وينضجَ، فيملأ أقطارَ الأرض ويكثر المشتغلون فيه، حتىٰ يتعذرَ حصرُهم، وعلماءُ الحديث كانوا قلةً قليلةً في عصر الصحابة[١]، ثم تضاعفَ عددُهم في عصر التابعين، حتىٰ إذا طلعت شمس القرن الثالث الهجري كثر التصنيف، وانتشرت الكتبُ والنسخُ والأجزاءُ والمسانيدُ، وصارَ عددُ المحدثين ألوفاً وأعدادُ الرواة أكثر.

وقد ذكرَ المتأخرونَ حدوداً للراوي والمحدث والمسندِ والحافظ، وروىٰ أصحابُ كتب التراجم أنّ الإمام أحمدَ كان يحفظ ألفَ ألفَ حديث، وأنَّ أبا زرعةَ كان يحفظُ سبعمئة ألف حديث، وأنَّ البخاري كانَ يحفظُ ثلاثمئة ألف حديث، مئة ألف منها صحاح!! وقال أبو داود: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمئة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمَّنتُه كتابَ السنن. . . إلخ[٢].

---

(١) في كتاب «مناهج المصنفين في الجرح والتعديل» أوضحت أسماء الصحابة النقاد والصحابة المكثرين من الرواية، وباستعراض ملحقي الصحابة الرواة في جامع الترمذي، وشواهد الباب، يتبين ذلك جلياً، رضي الله عن الجميع.

(٢) جمع حصيلة ذلك كله الحافظ السيوطي في «التدريب» فانظره (١: ٤٣-٥٢).

وإذا نحن نظرنا إلىٰ السّنة النبوية «متوناً»، فإنَّ المتونَ الصحيحةَ لا تتجاوزُ عشرةَ آلافِ حديث بحالٍ من الأحوال، كما هو قول عدد من العلماء[١].

وإذا نحن نظرنا إليها باعتبار رواتها من الصحابة ـ كما هو منهج المحدثين ـ فإنَّ هذا العدد لا يزيد كثيراً؛ لأنَّ الجمهرةَ العظمىٰ من السنة النبوية لا تروىٰ إلاّ عن صحابي واحد، فمن أين جاءت هذه المئاتُ من ألوف الأحاديث النبوية التي سجلت بعضها؟

وجواب ذلك ـ عندي ـ من ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ المحدّثينَ يعدّون الحديثَ الواحدَ إذا رواه خمسةٌ عن صحابي خمسةَ أحاديث، وإذا رواه عن هؤلاء الخمسةِ من التابعين عشرونَ من تلامذتهم فيصبحُ العددُ عشرينَ حديثاً، وهكذا تتضاعف أعدادُ الأسانيد كلما كثرت الطرق، ولو كان الحديثُ واحداً.

الثاني: أنَّ المحدثين يعدونَ أحاديثَ الصحابة والتابعين وفتاوىٰ كبار العلماء في جملة ما يحفظون، فتتضاعف الأعدادُ من جهة أخرىٰ[٢].

والثالث: أنَّ تكرارَ الحديث باختلاف شيخ المصنف أو بدون اختلاف شيخه يجعلُ الحديثَ يتكررُ ويأخذُ في العدِّ أرقاماً جديدةً كلما تكرَّرَ في الباب التالي.

يوضِّحُ هذا أنَّ جملةَ أحاديث صحيح البخاري (٧١٢٤) سبعةُ آلاف حديث ومئةٌ وأربعةٌ وعشرون حديثاً، حسب طبعة دمشق، وهذه عدة الصحيح بمكرراته.

بينما عدةُ أحاديث صحيح البخاري بدونَ تكرار (٢٥١٣) ألفا حديث وخمسمئة وثلاثةَ عشرَ حديثاً، من ذلك مئةٌ وتسعةٌ وخمسونَ حديثاً معلقاً، والبخاري قد لا يكرر الحديث أبداً، وقد يكرره.

---

(١) «النبلاء» (١: ١٨٧)، و«النكت» (٢: ٩٩٢).

(٢) «فتح المغيث» (١: ٣٦).

فالحديث الأول (١) في صحيح البخاري، أخرجَه في صحيحه سبعَ مرات: (١، ٥٤، ٢٣٩٢، ٣٦٨٥، ٤٧٨٣، ٦٣١١، ٦٥٥٣).

والحديثُ الثالثُ والخمسونَ (٥٣) أخرجَه في صحيحه (١٠) عشرَ مرات: (٥٣، ٥٠٠، ١٣٣٤، ٢٩٢٨، ٣٣١٩، ٤١١٠، ٤١١١، ٥٨٢٢، ٦٨٣٨، ٧١١٧).

والحديثُ السابعُ (٧) أخرجَه في صحيحه ثلاثَ عشرةَ مرةً: (٧، ٥١، ٢٥٣٥، ٢٦٥٠، ٢٧٣٨، ٢٧٧٨، ٢٧٨٢، ٢٨١٦، ٣٠٠٣، ٤٢٧٨، ٥٦٣٥، ٥٩٠٥، ٦٧٧١).

والحديثُ (٤٤٤) كرَّره عشرينَ مرةً.

والحديثُ (٤٣٢) كرَّره إحدىٰ وعشرين مرةً.

والحديثُ (٣٦٤) كرَّره اثنتين وعشرينَ مرةً.

والحديث التسعينَ بعدَ المئتين (٢٩٠) كرَّره (٢٣) ثلاثاً وعشرين مرةً: (٢٩٠، ٢٩٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ١٤٤٦، ١٤٨١، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٥٥٧، ١٥٦٧، ١٦٢٣، ١٦٣٣، ١٦٩١، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ٢٧٩٣، ٤١٣٤، ٤١٤٦، ٥٢٢٨، ٥٢٣٩)[١].

وهذا يعني أنَّ حديث عائشة رضي الله عنها (٢٩٠) قد عُدَّ ثلاثة وعشرينَ حديثاً في «صحيح البخاري» ولستُ أدري إذا كان البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يحفظُ مئة ألف حديث صحيح علىٰ اعتبار الصحابي أو المتن، فأين ترك (٩٨٪) من أحاديثه، ولمن؟

وسأزيدُ الأمرَ وضوحاً حتىٰ لا نقعَ في مظنة ضياع السنة النبوية استدلالاً بظواهر بعض النصوص الواردة عن الحفاظ.

نقل البيهقي عن الإمام أحمدَ بن حنبل أنَّه قال: «صحَّ من الحديث سبعمئة ألف وكَسْر، وهذا الفتىٰ ـ يعني أبا زرعة الرازي ـ يحفظ سبعمئة ألف. . .»[٢].

---

(١) اعتمدت علىٰ ترقيم طبعة دمشق في هذه الإحصائية وغيرها.

(٢) «تدريب الراوي» (١ : ٥٠).

وقالَ الحافظُ ابن كثير: «إنَّ الإمامَ أحمدَ قد فاته في كتابه هذا ـ مع أنَّه لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقته ـ أحاديثُ كثيرة جداً».

بل قيل: «إنّه لم يقع له جماعةٌ من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مئتين»[١].

قال الشيخ أحمد شاكر تعقيباً علىٰ هذا النص: «في هذا غلوٌ شديد، بل نرىٰ أنَّ الذي فاتَ المسندَ من الأحاديث شيءٌ قليل، وأكثرُ ما يفوتُه من حديث صحابي معين يكون معناه مروياً عنده من حديث صحابي آخرَ، فلو أنَّ قائلاً قال: إنَّ المسندَ قد جمعَ الكتبَ الستةَ وأوفىٰ ـ بهذا المعنىٰ ـ لم يبعد عن الصواب والواقع»[٢].

قلتُ: إنَّ قولَ الشيخ أحمدَ شاكر قولُ خبير مطلع، والحافظ ابن كثير نقلَ هذا الكلامَ ممرِّضاً مستغرباً له ـ فيما يبدو ـ؛ لأنَّ جملةَ رواة البخاري من الصحابة رجالاً ونساء (١٨٧) مئةٌ وسبعةٌ وثمانونَ صحابياً وصحابية[٣].

فكيف يكون في الصحيحين مئتان من الصحابة لم يخرِّج لهم أحمد؟

إنَّ هذه إطلاقات يطلقُها بعضُ الناس، كمن أطلقَ أنَّ في المسند أربعينَ ألفَ حديث وحقيقة ما في المسند أنَّ أحاديثَه (٢٦٣٦٣) حديثاً حسب ترقيم العالمية، و(٢٧١٠٠) حسب ترقيم دار التراث، لكنَّ أحاديثَه كلَّها من غير تكرار (٩٣٣٩) حديثاً.

والذي أحبُّ أنْ أخلصَ إليه، أنَّ هذه الإطلاقات «منقبيةٌ» بعيدةٌ عن الواقع كثيراً، فإذا كان إمامُ المحدثين أحمدُ يحفظ ألفَ ألفَ حديث، فهو نفسُه القائلُ لابنه عبد الله: «ما اختلفَ المسلمونَ فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا فيه إلىٰ هذا المسند، فإن وجدتموه فيه، وإلاّ فليس بحجة»[٤].

---

(١) «اختصار علوم الحديث» (ص٢٦).

(٢) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (ص٢٦)، وانظر منه (٢٣-٢٤).

(٣) فهرست رواة البخاري من الصحابة في طبعة دمشق (٧: ٣١٥-٣٢٧)، وانظر فهرس الصحابة في «صحيح مسلم» (٥: ٢٢٤-٣٧١)، وفيه تفصيل مروياتهم مقارناً بالبخاري.

(٤) عن «الباعث الحثيث» (ص٣٠).

قال الحافظ الذهبي: «هذا القولُ منه علىٰ غالب الأمر، وإلاّ فلنا أحاديث قويةٌ في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند»[١].

قلتُ: مفادَ كلام أحمدَ، أنَّ كلَّ الأحاديث الصحيحة موجودةٌ في مسنده، وقال الذهبي: بل غالبُ الصحيح.

فلو سلَّمنا بصحة عشرة آلاف حديث باعتبار الصحابي، في «مسند الإمام أحمد» فهي نفسها سبعمئة الألف التي صَحَّتْ من الحديث ـ علىٰ حدِّ قوله ـ لأنَّه ليس مما يقبلُه مسلمٌ أن تكونَ الأمةُ الإسلامية ضيَّعت (٦٩٠) ستمئة وتسعين ألفَ حديث صحيح، ولم تستطع المحافظة إلاّ علىٰ هذه الآلاف العشرة وبنت أحكامَ دينها عليها.

ولعل في النصوص الآتية ما يزيدُ الأمرَ جلاءً ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ قال الذهبي:

١ ـ «وشَرعَ الكبارُ في تدوين السنن، وتأليف الفروع، وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف، وألّفوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص وَدُوِّنت الكتب واتكلوا عليها، وإنَّما كان قبلَ ذلك علمُ الصحابة والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم»[٢].

ونفيد من هذا النص أمرين:

الأول: أنَّ الحفّاظَ المتأخرينَ كانوا يعتمدونَ في حفظ مروياتهم علىٰ الكتب وليس علىٰ الصدور.

والثاني: أنَّ الذهبي يرجِّحُ حفظَ الصدر علىٰ حفظ الكتاب، علىٰ خلاف ما يقرره هو والعلماء قاطبةً من أنَّ ضبطَ الكتاب أوثقُ من ضبط الصدر.

٢ ـ «قال أبو داود الطيالسي: وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري وقتادة وأبي إسحاق والأعمش فكان قتادةُ أعلمُهم بالاختلاف، والزهري أعلمَهم بالإسناد، وأبو

---

(١) «النبلاء» (١١ : ٣٢٩).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١ : ١٦٠).

إسحاق أعلمَهم بحديث عليٍّ وابنِ مسعود، وكان عندَ الأعمش من كلٍّ هذا، ولم يكن عند واحد من هؤلاء إلاّ ألفين ألفين»[١].

ونقل الذهبي عن ابن المديني أنَّ حديثَ الأعمش (١٣٠٠) ألف وثلاثمئة حديث فقط[٢].

قلت: ولا ريبَ أنَّ معظمَ الألفين يشتركون فيها، وينفرد بعضهم عن بعض بعشرات أو مئات الأحاديث، وهؤلاء جميعاً وصفَهم بالحفظ والإمامة معاً.

٣ ـ «شعبة بن الحجاج بن الورد الحجةُ الحافظُ شيخُ الإسلام... قال ابن المديني: له نحو ألفي حديث، وقال الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث»[٣]. فكيف التوفيق بين هذا، والنص الآتي؟

٤ ـ «أبو داود الطيالسي يقول: سمعت من شعبة سبعةَ آلافِ حديث، وسمع غندر سبعة آلافِ حديث، أغربتُ عليه ألفَ حديث، وأغربَ عليَّ مثلها». اهـ[٤].

قلتُ: هذه نصوصٌ لها مثيلاتُها في تكثير روايات المتقدمين، لكن ليس ثمة فوقَها قط! وهذه جملةُ نصوصٍ لحفاظ متواضعين، لم يدَّعوا أو يدَّعِ لهم تلامذتُهم تلكَ الآلاف الكثيرةَ.

قال الذهبي رحمه الله:

١ ـ «حجاج بن أرطاة الإمامُ مفتي العراق... أحدُ الأعلام، قيل: له نحو من ستمئة حديث قال شعبة: عليك بحجاج بن أرطاة وأبي إسحاق، فإنَّهما حافظان»[٥].

---

(١) ما سبق (١: ١٥٥) هكذا النص، والصواب: ألفان.

(٢) ما سبق (١: ١٥٤).

(٣) «التذكرة» المجلد الأول (١٩٣-١٩٥)، وانظر (ص٢٠٢-٢٠٣)، وقارن منه (٢٠٦ و ٢٢٩).

(٤) ما سبق (١٩٥).

(٥) «التذكرة» (١٨٧).

٢ ـ «مسعر بن كدام الإمامُ الحافظُ أحدُ الأعلام. . . قال محمد بن بشر: كان عندَ مسعر نحو ألف حديث، فكتبْتُها سوىٰ عشرة. وقال يحيىٰ القطان: ما رأيتُ أثبتَ من مسعر»[١].

٣ ـ «يحيىٰ بن سعيد بن قيس الأنصاري الحافظُ شيخُ الإسلام. . . قال يحيىٰ القطان: مقدَّمٌ علىٰ الزهري، وقال ابن المديني: له نحو من ثلاثمئة حديث»[٢].

٤ ـ «ثابت بن أسلم الإمامُ الحجةُ القدوةُ، قال ابن المديني: له نحو مئتين وخمسين حديثاً»[٣].

٥ ـ «عمرو بن مرة الحافظُ، كان ثقةً ثبتاً إماماً له نحو مئتي حديث»[٤].

٦ ـ «سليمان التيمي الحافظُ الإمامُ شيخ الإسلام. . . له نحو مئتي حديث»[٥].

٧ ـ «حبيب بن الشهيد أبو محمد الأزدي الحافظُ. . . قال أحمدُ: ثقةٌ ثبتٌ. . .، وقال أبو أسامةَ: كان من رفعاء الناس وإنّما روىٰ مئة حديث»[٦].

إنَّ هذه النصوصَ تؤكِّدُ أنّهم كانوا يقصدون من مصطلح «حافظ» إلاّ ما يقصدونه من مصطلح «ثقة»، مع مَزيدِ عنايةٍ من الحافظ بعلوم أخرىٰ سوىٰ رواية الحديث والتنقير عن رواته وعلله.

أما حفظ مئة ألف وخمسمئة ألف وألف ألف حديث، فهذه كانوا يحفظونَها في دفاترهم ويصونونَها عن أيدي العابثين، مع عدم تسليمي بوجود هذه الأرقام علىٰ كل حال؛ لأن روايات أولئك الحفّاظ المتقدمين، لو جمعناها جمعاً ـ من غير إسقاط المكرّر ـ لما بلغت عشر معشار هذه الأرقام الخيالية.

---

(١) تذكرة الحفّاظ (١٨٨).

(٢) ما سبق (١٣٧-١٣٩).

(٣) ما سبق (١٢٥).

(٤) ما سبق (١٢١).

(٥) ما سبق (١٥٠).

(٦) ما سبق (١٦٥).

وحتىٰ لو كان فيهم من يحفظ ألف ألف طريق وإسناد ـ جدلاً ـ، فقد كانوا يعدُّون هذا حافظاً ويعدون من يحفظ مئة حديث مع الصيانة والإتقان حافظاً. ويؤخذ العلم من عل!

وأنا إنما طوّلتُ في هذا المصطلح؛ لأنني رأيتُ من العلماء والأعيان من يعتقدُ أنَّ السنةَ النبويةَ قد ضاعَ بعضها[١]، وأن المتبقيَ منها هذا النزرُ اليسيرُ بناءً علىٰ هذه التهويلات العددية المخيفة التي أودعَها المترجمونَ كتبَهم بنيّة حفزهم طلبة العلم إلىٰ مزيد التحصيل، ولو درسوا أسانيدها لوجدوا أكثرَها لا يصحُّ وما صحَّ فله محاملُ مقبولةٌ تعقل.

وقد تقدَم في مصطلح «أحفظ» استعراضُ جمهرةٍ من أقوال الترمذي في وصفِه بعضَ رواةِ جامعه بذلك الوصف، ووصف «أحفظَ» ـ كما تقدم ـ لم يطلقه الترمذي ولا مرةً واحدةً علىٰ من لا يستحقُ لقب «حافظ» فما قُلته ثَمَّةَ عن الحفاظ يتساوىٰ مع ما قلتُه في مصطلح «ثقة حافظ» إذ كلُّ رجلٍ وصف بهذا الوصف يجوزُ أن يقالَ عنه: ثقة، ويجوز أن يقال: حافظ.

قال الحافظُ السخاوي: «إذا نَسبَ الأئمةُ الحفظَ أو الضبطَ لعدلٍ، كأن يقال فيه: حافظ أو ضابط إذ مجرد الوصف بهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بين العدل وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ لأنّه يوجدُ ـ يعني العدل ـ بدونهما ويوجدان ـ يعني الحفظ والضبط ـ بدونه، وتوجد الثلاثة.

ويدلُّ لذلك أنَّ ابن أبي حاتم سأل أبا زرعةَ عن رجلٍ، فقال: حافظ، فقال له: أهو صدوق؟

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار، إلاّ أنّه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع، حتىٰ قال البخاري: هو عندي أضعفُ من كلِّ ضعيف»[٢].

---

(١) بناءً علىٰ حديث أبي هريرة في بثه جراب من علمه وكتمه الآخر، انظر «فتح الباري» (١: ٢٦١).

(٢) «فتح المغيث» (٢: ١١١-١١٢).

وهذا القدر كافٍ في تفسير مصطلح «حافظ» إن شاء الله تعالىٰ[١].

وقد أطلقَ الترمذي مصطلحَ «حافظ» في جامعه علىٰ ثمانية من الرواة فقال في واحد منهم (١١٧٨) كان حافظاً صاحبَ حديث، وتقدمَ الكلامُ عليه في مصطلح «صاحب حديث».

وأطلقَ مصطلحَ «ثقة حافظ عند أهل الحديث» مرتين (٢٨، ٩٤٠) وأطلقَ مصطلحَ «ثقة حافظ» علىٰ خمسة آخرين (٤١٧، ٦٢٢، ١١١٤، ٢٨٣٥، ٣٤١٢)، وأطلقَ مصطلحَ «حافظ» مجرداً عن التوابع مرةً واحدةً في «الجامع» (٣٨٦١) علىٰ شيخه الحسنِ بنِ علي الخلّال، ونقلَ إطلاقَه مرةً واحدةً في «العلل الكبير» (٤٩) علىٰ هشام الدستوائي الذي أطلق عليه البخاري هذا الوصف.

وفي مصطلح «ثقة حافظ» قدمتُ الكلامَ علىٰ أولئك الستةِ الموصوفينَ به، بقي معنا ههٰنا أن نترجمَ للحسنِ الخّلال وهشام الدستوائي.

٦٢ـ **الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال أبو علي** ـ وقيل: أبو محمد ـ الحلواني الريحاني، نزيل مكة المكرمة، من شيوخ الترمذي، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (ت ٢٤٢هـ) (خ م د ت ق).

روىٰ عن سبعة وخمسين شيخاً منهم عند الترمذي: أبو عاصم النبيل (م د ت ق) وعبد الرزاق بن همام (م دت ق).

ورویٰ عنه واحدٌ وعشرونَ راوياً منهم الأئمةُ الستة سوىٰ النسائي.

لم يضعِّفه في الحديث أحدٌ، وقال أحمدُ بنُ حنبل: تبلغني عنه أشياء أكرهُها وقال داود بن الحسين البيهقي: بلغني أنَّ الحسنَ بنَ علي الحلواني قال: إنِّي لا أكفِّرُ من وقفَ في القرآن[٢]، فتركوا علمه، وقال: سألت أبا سلمة بن شبيب عن علم

---

(١) وانظر ما كتبته في مصطلح «حافظ» عند ابن حبان (٣: ١٠٢٤) فما بعدها.

(٢) الواقفة: هم الذين يقولون: القرآن الكريم كلام الله ولا يزيدون: مخلوق أو غير مخلوق. انظر تفصيل المسألة في كتاب «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص٢١٥-٢٢٥).

الحلواني، فقال: يُرْمى الحَشّ[١]، من لم يشهدْ بكفرِ الكافرِ فهو كافرٌ.

قلتُ: الذي يقولُ بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ أو هو غيرُ مخلوقٍ أو الذي يقف فيقول: القرآن كلام الله فقط بعد بذل جهدهم واجتهادهم، لا يكفَّرُ واحدٌ من أولئك ولا يفسَّق، وهذ عقيدة بنيت علىٰ اللوازم والصراع الفكري والطائفي بين المسلمين، ولا أظنُ الله تعالىٰ سائلاً أحداً عنها يومَ القيامة، ولا يترتَّبُ عليها أيُّ حُكمٍ شرعيٍّ تكليفي فإلىٰ الله المشتكىٰ.

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقةً ثبتاً متقناً، وقال الخطيب: كان ثقةً حافظاً، وقال النسائي: ثقةٌ، وقال الترمذي: حدثنا الحسن بن علي وكان حافظاً، وقال الذهبي: ثبتٌ حجةٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ له تصانيف.

قال محققُ «تهذيب الكمال»: «هذا الرجلُ مجمعٌ علىٰ توثيقه وما قيل فيه من أجل العقائد لا يؤثِّر فيه»[٢].

قلتُ: وقد أخرجَ الترمذي من طريقه (٨٨) ثمانيةً وثمانينَ حديثاً، قال عَقبَ ثلاثةٍ منها (٣٠٤، ٤٣٣، ٥١٨): «حسن صحيح» وسكتَ علىٰ واحدٍ منها (٤٦٨)، ورجَّحَ رواية الخلّال علىٰ غيرها في ثلاثة أحاديث (٢٥، ١٥٦، ٣٢٧)، وقالَ عَقبَ واحدٍ منها (٦٦): «حسن» وعقبَ آخرَ (٢٦٨): «حسن غريب» وعقبَ واحدٍ (٢٨٤): «غريب».

هكذا كانت العشرةُ الأحاديث الأولىٰ للحسن الخلّال في جامع الترمذي، وهي تدلُّ علىٰ مرتبةٍ عاليةٍ للحسن.

٦٣ـ هشام بن أبي عبد الله ـ سَنبُرَ ـ والد معاذ بن هشام الربعي، من بكر بن وائل الدستوائي أبو بكر البصري، ماتَ سنة أربعٍ وخمسينَ ومئة (ع).

---

(١) الحش: الكنيف، وهو بيت الخلاء.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٦٥٣)، «الجرح» (٣:٢١)، «تهذيب الكمال» (٦: ٢٥٩)، «النبلاء» (١١:٣٩٨)، «التذكرة» (٢:٥٢٢)، «الكاشف» (١:١٦٤)، «التهذيب» (٢:٣٠٢) «التقريب» (١٢٦٢).

روىٰ عن واحدٍ وعشرينَ شيخاً منهم عند الترمذي: أيوبُ السختياني (ت ق)، وقتادةُ (ع)، وأبو الزبير المكي (خت م دت س).

وروىٰ عنه أربعةٌ وأربعونَ راوياً منهم عند الترمذي: إسحاقُ بن يوسف (ت)، وعبدُ الرحمٰن بن مهدي (م ت)، وأبو داودَ الطيالسي (م ت س).

لم أقف فيه علىٰ جرح، وكلامُ الأئمة في إطرائه والثناءِ عليه في دينهِ ووَرِعه وتَثَبُّتِه وحفظِه كثيرٌ، قال شعبة: ما من أحدٍ من الناسِ أقولُ إنَّه طلبَ الحديثَ يريدُ به اللهَ عز وجل إلاّ هشامٌ صاحبُ الدستوائي، وقال شعبة أيضاً: هشامٌ أحفظُ منِّي عن قتادَة، أو يقول: هشامٌ أعلمُ بحديث قتادةَ منِّي وأكثرُ مجالسةً له منِّي.

وقال وكيعٌ: حدثنا هشام الدستوائي وكان ثبتاً، وقال أبو داودَ الطيالسي: كان هشامُ الدستوائي أميرَ المؤمنينَ في الحديث، وقال ابن سعد: هشامُ الدستوائي ـ مولىٰ بني سدوس ـ كان ثقةً ثبتاً في الحديث حجةً إلاّ أنَّه يرىٰ القدر، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ وقد رمي بالقدر[(١)].

وقد خرَّجَ الترمذي لهشام بن أبي عبد الله تسعةً وأربعينَ حديثاً، كانت أحكامُه علىٰ العشرة الأولىٰ منها علىٰ النحو الآتي:

قال عَقبَ سبعةٍ منها (١٨٠، ٣٩١، ٦١٠، ٧٠٣، ٩٠٦، ١٠٢٤، ١٠٤٣): «حسن صحيح» وعَقبَ واحدٍ منها (١١٥٨): «صحيح حسن غريب» وعَقبَ آخرَ (١٠٨٢): «حسن غريب» وعقبِ الأخير (٣٩٦): «حسن».

وهذه درجةٌ عاليةٌ جداً تدلُّ علىٰ حافظية هشام ومنزلتهِ العاليةِ عندَ الترمذي، الذي نقلَ عن شيخه البخاري قولَه فيه: حافظٌ، وارتضاه.

---

(١) مصادر ترجمته: «العلل الكبير» للترمذي (٤٩)، ابن سعد (٧: ٢٧٩)، ابن معين (٢: ٦١٧) «علل أحمد» (١: ٦٩، ١٨٣، ٢٥٦)، «الكبير» (٨: ١٩٨)، «الجرح» (٩: ٥٩)، «الثقات» (٧: ٥٦٩) «الموضح» (٢: ٢٥٥)، «تهذيب الكمال» (٣٠: ٢١٥)، «النبلاء» (٧: ١٤٩)، «التذكرة» (١: ١٦٤) «الميزان» (٤: ٣٠٠)، «الكاشف» (٣: ١٩٦)، «التهذيب» (١١: ٤٣)، «التقريب» (٧٢٩٩).

المطلب الثاني

مصطلح «ثبت»

من معاني «ثبت» في لغة العرب: العقلُ والشدَّة والحجّة والبينةُ ورجلٌ ثبيتٌ: فارسٌ شجاعٌ، وهو ثبتٌ من الأثبات: إذا كانَ حجةً لثقته في روايته ورجلٌ ثَبْتٌ: متثبتٌ في أموره، وقيل للحجة: إنَّه ثبتٌ إذا كان عدلاً ضابطاً قال في «القاموس»: الأثباتُ الثقات[1].

وتقدمَ النقلُ عن الحافظِ ابنِ حجر أنَّه عدَّ «ثقة، ثبت، متقن» من مرتبة واحدة.

وفي مباحث: «أثبتَ» و«ثقةٌ ثبتٌ» و «ثبتٌ صاحبُ حديث» تقدمَ الكلامُ علىٰ أعدادٍ من الرواة الذين وصفوا بالثبت.

والذي يعنينا توضيحُ كيفيةِ استعمالِ الترمذي لمصطلح «ثبت» موازِناً بما أطلقَه غيرُه علىٰ هؤلاء الرواة.

لقد عرضتُ في مصطلح «أثبت» إحدىٰ عشرةَ ترجمةً أطلقَ الترمذي هذا المصطلحَ علىٰ موصوفين بها، كان معنىٰ التثبيتِ والوثاقةِ وترجيحِ الحفظِ واضحاً في جميعِها، وترجمتُ في مصطلح «ثقةٌ ثبتٌ» لإسرائيلَ بنِ يونسَ، وعرضتُ في مصطلح «ثبتٌ صاحبُ حديث» لموقف الترمذي من محمد بن يوسف الذي أَطلقَ عليه هذا الوصفَ.

بقي لدينا بعضُ الرواة الذين وصفَهم الترمذي بالثبت، يحسنُ استعراضُ مروياتهم والتعريفُ بأحوالهم باختصار.

---

(١) «مقاييس اللغة» (١: ٣٩٩)، «القاموس» (ص١٩١)، وحاشية (٢) منه، «المفردات» للراغب (ص٧٨) «النهاية» لابن الأثير (١: ٢٠٥) كلهم في (ثبت).

٦٤ـ الأحوص بن حكيم بن عمير ـ وهو عمرو بن الأسود ـ العنسي الهمداني الحمصي، توفي بعد سنة ثمان وستين ومئة (ق).

روىٰ عن اثني عشرَ شيخاً منهم: أبوه حكيم (ق) وخالدُ بنُ معدان (ق) وعبدُ الأعلىٰ ابنُ عدي (ق).

وروىٰ عنه عشرونَ راوياً منهم: أبو أسامةَ حماد «ق» وابنُ عيينة (ق) والوليدُ بنُ القاسم الهمداني (ق).

اختلف النقادُ فيه اختلافاً بيّناً ما بين ثقةٍ إلىٰ منكرِ الحديث، بل إنَّ بعضَ النقادِ اضطربَ فيه علىٰ هذا النحو، فقال فيه ابن المديني مرةً: ثقةٌ، وقال مرةً أخرىٰ: لا يُكتبُ حديثُه.

وقال العجلي: لا بأسَ به، وقال ابنُ عمّار[1]: صدوق، وقال أحمدُ: لا يساوي حديثُه فلساً، وقال ابنُ معين: ليسَ بشيءٍ.

وقال النسائي: ضعيفٌ، وقال ابنُ حبان: يروي المناكيرَ عن المشاهير وكان ينتقصُ علياً، تركه يحيىٰ القطان.

وقال الترمذي: كان ابنُ عيينةَ يثبته، وقال الحافظ: ضعيفُ الحفظ وكان عابداً[2].

قلتُ: مثله يصلحُ في الشواهد والمتابعات، ولا يحتجُّ به.

ولم يخرِّج له الترمذي في «الجامع» و«العلل» شيئاً، وقد خرَّج له ابن ماجه ثلاثةَ أحاديث: (١٩٢١، ٣٥٥٢، ٣٥٦٣).

وبناءً علىٰ ما سبق، فنكونُ نحنُ قد أفدنا معرفةَ موقفَ الترمذي من هذا الرجل ـ علىٰ غموض الموقف ـ، وأنَّ الترمذي يميلُ إلىٰ توثيقه العام، والله أعلم.

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن عمار المخرمي الأزدي الموصلي الحافظ (ت ٢٤٢هـ)، «التقريب» (٦٢٣٦).

(٢) مصادر ترجمته: «العلل الكبير» للترمذي (٤٢٨)، «الجرح» (٢: ٣٢٨)، «المجروحين» (١: ١٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢: ٢٨٩)، «الكاشف» (١: ٥٤)، «التقريب» (٢٩٠).

٦٥ـ إدريس بن يزيد بن عبد الرحمٰن الأَوْدي الزعفراني أبو عبد الرحمٰن الكوفي، من أتباع التابعين، وهو والد عبد الله بن إدريس الحافظ (ع).

روىٰ عن عشرينَ شيخاً منهم: سماكُ بنُ حرب (م ت)، وعاصمُ ابن أبي النجود المقرىء وأبوه يزيدُ بنُ عبد الرحمٰن (بخ ت ق).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وعشرونَ راوياً منهم: ولدُه عبد الله بن إدريس (بخ م ت ق)، ومحمدُ بنُ عبيد الطنافسي (د ق) ووكيعُ بنُ الجراح (س).

لم أقف فيه علىٰ جرح، ووثقه ابنُ معين وأبو داود والنسائي وذكره ابنُ حبان في «الثقات» وقال في «المشاهير»: من متقني أهل الكوفة، بها مات وكان مُتيقِّظاً، وقال الذهبي وابن حجر: ثقةٌ[1].

وقد نقل الترمذي في «العلل الكبير» (٢٠٠٤) عن البخاري أنّه قال فيه: ثبتٌ صدوقٌ.

وقد أخرجَ له الترمذي حديثين اثنين من رواية ابنه عبد الله عنه، قال عَقبَ الاول (٢١٤): «صحيح غريب» وعَقبَ الثاني (٣١٥٥)، «حسن صحيح غريب لا نعرفُه إلاّ من حديث ابن إدريس»[2].

وحُكمُ الترمذي علىٰ هذا القليلِ الذي خرَّجَه لإدريسَ منسجمٌ مع قول البخاري ومنزلة الرجل عندَ العلماء.

٦٦ـ حماد بن يحيىٰ الأبح السلمي أبو بكر البصري، من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن عشرينَ شيخاً منهم: أيوبُ السختياني، وثابتُ البناني (ت)، وأبو إسحاقَ السبيعي «قد».

---

(١) مصادر ترجمته: «العلل الكبير» للترمذي (٢١٤)، ابن سعد (٦: ٢٥٣)، ابن معين (٢: ٢١) «علل أحمد» (١: ٤١٣) و (٢: ٢٥٠)، «الكبير» (٢: ٣٧)، «الجرح» (١: ٢٧٣)، «المشاهير» (١٦٨) «تهذيب الكمال» (٢: ٢٩٩)، «الكاشف» (١: ٥٤)، «التقريب» (٢٩٦).

(٢) في المطبوع «صحيح غريب»، والتصويب من «تحفة الأشراف» (٨: ٤٨٧).

رویٰ عنه واحدٌ وثلاثونَ راوياً منهم: أبو داود الطيالسي وقتيبةُ بن سعيد (ت)، والفضلُ بن دكين.

قال ابنُ معين مرةً: ثقة، وقال أخرىٰ: ليسَ به بأسٌ، وقال أبو حاتم: لا بأسَ به، وقال أبو زرعة: ليسَ بقوي.

وقال ابنُ مهدي وتبعه الدولابي يَهِمُ في الشيءِ بعدَ الشيءِ، وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطىء ويَهِمُ.

وقال في «الكاشف»: ثقةٌ، قال أبو داود: يخطىء كما يخطىء الناسُ، وفي «التقريب»: صدوقٌ يخطىء من الثامنة[١].

وقد خرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ (٢٨٦٩) وقال عَقِبَهُ: «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه، وروي عن عبد الرحمٰن بن مهدي أنَّه كان يثبتُ حمادَ بن يحيىٰ الأبح، ويقول: هو من شيوخنا».

قلت: حكمُه علىٰ الحديث بأنه «حسنٌ غريبٌ» منسجمٌ مع خلاصة أقوال العلماء في حمّاد، والله تعالىٰ أعلم.

٦٧ـ سهيل بن أبي صالح ـ ذكوان السمان ـ الغطفاني، مولاهم، أبو يزيد المدني مولىٰ جويرية بنت الأحمس الغطفانية، من أتباع التابعين مات في خلافة أبي جعفر المنصور (ع)[٢].

رویٰ عن سبعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: أبوه ذكوان أبو صالح (بخ م٤)، وعبدُ الله ابنُ دينار (ع)، والنعمانُ بنُ أبي عياش الزرقي (خ م ت س ق).

---

(١) مصادر ترجمته: الترمذي (٥:١٥٢)، ابن معين (٢:١٣٣)، «علل أحمد» (١:١٨٥) و (٢:٣٠، ٣٧، ٢٦٦)، «الكبير» (٣:٢٤)، «ضعفاء العقيلي» (١:٣٠٩)، «الجرح» (٣:١٥١) «الكامل» (٢:٦٥٣)، «تهذيب الكمال» (٧:٢٩٢)، «الكاشف» (١:١٨٩)، «الميزان» (١:٦٠١)، «التهذيب» (٣:٢١)، «التقريب» (١٥٠٩).

(٢) ولي المنصور الخلافة سنة ست وثلاثين ومئة وتوفي في سنة مئة وثمان وخمسين، «النبلاء» (٦:٨١) و (٧:٨٣) في ما بعد.

ورویٰ عنه ثمانيةٌ وخمسونَ راوياً منهم: الثوري (بخ م ٤) وابن عيينة (بخ م د ت س) وشعبة (م د ت ق).

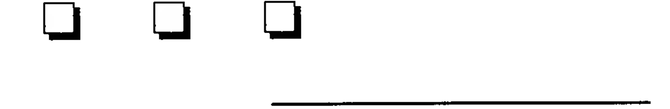
وقد اختلفَ فيه العلماءُ اختلافاً بيّناً فالترمذي نفسُه نقلَ عن سفيانَ بنِ عيينةَ قولَه: «كنّا نعدُّ سهيلَ ابنَ أبي صالح ثبتاً في الحديث» عَقبَ حديث (٥٢٣)، وقال في «العلل الصغير»: «تُكلِّم فيه من قِبل حفظِه» وقد عيب علىٰ البخاري احتجاجه بأناسٍ دونَ سهيل، ولم يخرِّج له إلاّ مقروناً بغيره»[1].

وقال الذهبي: صدوقٌ مشهورٌ ساءَ حفظُه، وقالَ الحافظُ: صدوقٌ تغيَّرَ حفظُه بآخرة[2].

أقولُ: شأنُه شأنُ حّمادِ بن سلمة وداودَ بن حصين وأضرابهما من العلماء والثقات الذين أصابتهم غفلةُ الصالحين أو مصيبةٌ أثرت علىٰ حفظهم.

وقد أخرجَ له الترمذي (٤٩) تسعةً وأربعينَ حديثاً، كان تسعةٌ من العشرة الأحاديث الأولىٰ مما له في «الجامع» (٢، ٤١، ٧٤، ٧٥، ٢٢٤، ٤٤٦، ٥٢٣، ٧٤٧، ٧٦٦، ٩٩٣) بدرجة: «حسن صحيح» وكان أحدُ هذه العشرة (٧٤٧) بدرجة: «حسن غريب».

وهذا منسجمٌ غايةَ الانسجام مع تثبيت ابن عيينة له، وهو يدلّ علىٰ أنَّ الترمذي يميلُ إلىٰ توثيقه مطلقاً وإن تكلَّم فيه بعضُ أهل العلم، والله أعلم.



(١) انظر «النبلاء» (٥: ٤٦٠).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٧٠٠)، ابن سعد (٥أ: ٣٤٥)، ابن معين (٢: ٢٤٣)، «علل المديني» (٦٨، ٨٠)، خليفة (٢: ٦٦٥). «علل أحمد» (١: ٢٣٧) و (٢: ٤٠، ٨٧)، «الكبير» (٤: ١٠٤)، «الجرح» (٢: ٢٤٦)، «الثقات» (٦: ٤١٦)، «الكامل» (٣: ١٢٨٤)، «الموضح» (٢: ١٥٢)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٢٢٣)، «النبلاء» (٥: ٤٥٨)، «التذكرة» (١: ١٣٧)، «الميزان» (٢: ٢٤٣)، «التهذيب» (٤: ٢٦٣)، «التقريب» (٢٦٧٥).

المبحث الثاني

رواة مصطلح «ثقة» ومروياتهم في جامع الترمذي

كانَ هذا المبحثُ يستحقُ أن يكونَ فصلاً مستقلاً، ولكنَّ مراعاةَ الناحيةَ الفنّيةَ في بنية الرسالة تضطرُ الباحثَ إلىٰ وصفِ كلٍّ وحدة موضوعية بمثل الوصف الذي يصف به الوحدة الموضوعية الأخرىٰ.

وقد جاءَ هذا المبحثُ في ستة مطالب:

المطلب الأول : دلالة مصطلح «ثقة» عند الترمذي وعلماء عصره.

المطلب الثاني: الرواة الذين نقلَ توثيقهم عن غيره ومروياتهم في جامع الترمذي.

المطلب الثالث: الرواة الذين وثَّقَهم ونقلَ عن غيره توثيقَهم.

المطلب الرابع: الرواة الذين وصفَهم بقوله: «ثقة عند أهل الحديث».

المطلب الخامس: الرواة الذين وصفَهم بقوله «ثقة» من غير قيد.

المطلب السادس: الرواة الذين وثَّقَهم أو نقلَ توثيقَهم عن غيره في «العلل الكبير».



المطلب الأول

دلالة مصطلح «ثقة» عند الترمذي وعلماء عصره

إنَّ الأصلَ في عملية تقويم الرجال إطلاقُ علماءِ الجرحِ والتعديلِ لفظِ «ثقة» في مراتبِ التعديلِ، ولفظِ «ضعيف» في مراتبِ الجرحِ، وقد صنّفَ أصحابُ الصحاح مصنفاتهم وخرَّجوا فيها للثقات، فيحسنُ أن أُلقيَ الضوءَ علىٰ مفهوم «الثقة» في اللغة والإصطلاح، وأن أُعرِّجَ علىٰ الكتب المصنفةِ في الثقات؛ لأنتقلَ بعدَ ذلكَ إلىٰ دلالة مصطلح «ثقة» عندَ صاحبَي الصحيحين خاصّةً، حيث إنَّ المتأخرينَ حمَّلوا هذا المصطلحَ من الشروط والقيود ما لم يكن يعرفُه المتقدمونَ، أو لعلّهم يعرفونَه، لكنَّهم لا يجدونَ الرواة الذين ينطبقُ عليهم مصطلحُ «ثقة» بدقة، فكانوا يتسامحونَ في إطلاق هذا المصطلح علىٰ من استجمعَ أكثرَ الشروط ولا يتصفُ بما يخرمها غالباً، وسوفَ أعرضُ كلَّ واحدةٍ من هذه القضايا في مسألة خاصة:

المسألة الأولىٰ: مفهوم كلمة «ثقة» في اللغة والإصطلاح:

قال في «القاموس»: وثِق كورِث، ثقةً وموثقاً: ائتمن. . .، ووثَّقه توثيقاً أحكمَه، ووثَّق فلاناً قال فيه إنَّه «ثقة»، زاد في «المصباح»: وَثُق الشيء ـ بالضم ـ وثاقة: قوي وثبت فهو وثيقٌ ثابتٌ مُحكمٌ[١].

قُلتُ: فيمكنُ أن نقولَ إنَّ الثقةَ في كلام العرب: هو المتثبت المؤتمن القوي؛ لذا قال الجرجاني: الثقة هي التي يُعتمد عليها في الأقوال والأفعال[٢].

---

(١) «القاموس المحيط» (وثق) (ص١١٩٧)، و«المصباح المنير» (وثق) (ص٢٤٨).

(٢) «التعريفات» (ص٧٢)، وقوله: هي يريد بها الصفة.

وفي حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أنّه أخذَ بيد مجذوم فأدخلَه مَعهَ في قصعته، ثم قال: «كُلْ بسم الله ثقةً بالله وتوكّلاً عليه»[١].

والمشهورُ عند المحدّثينَ، أنَّ الثقة: هو الراوي الذي تحققت فيه عدالةُ الدين واستقامةُ الرواية، ومختصر ذلك «العدالة والضبط»، وحديث الثقة هو الحديث الصحيح لذاته.

ويطرأ علىٰ العدالة عوارضُ كثيرةٌ منها: الفسق والبدعة، ويطرأ علىٰ الضبط عوارضُ كثيرةُ منها: الغفلة والنسيان والتلقّن وسوء الحفظ والإختلاط.

ولا ريبَ أنَّ الوثاقةَ درجاتٌ والضعفَ دركاتٌ، فما الحدُّ الأدنىٰ الذي بتحققه يحصل الراوي علىٰ درجة ثقة، وهل هذا يتوافق مع مصطلحات المتأخرين؟

تكلَّمت علىٰ هذا المصطلح في بحث آخر بما يعدُّ مطوّلاً[٢]، وتمامُ درس هذا المصطلح ـ في نظري ـ هو نقلُ الكلامِ الذي ذكرتُه ثّمة[٣]، وإضافةُ ما يخصُّ الترمذي إليه.

وهذا تكرارُ الباحث لنفسه وأنا أربأ بنفسي عنه، ولكن لا بُدَّ من اقتطافِ بعضِ ثمارِ تلكَ الدراسةِ ووضعِها هٰهنا؛ لضرورة البناء عليها.

المسألة الثانية: لمحة عن المصنفات في «الثقات»:

تعددت مناهجُ المصنفينَ في الرجال فمنهم من كتبَ في التاريخ عامةً، ومنهم من أفردَ الرواةَ بمصنَّف وتكلَّم علىٰ من عَرفَ حالَه منهم بالنقد، مثل البخاري في تواريخه

---

(١) «جامع الترمذي» (٣: ٢٣٤) وقد روي مرفوعاً ولا يصحّ.

(٢) انظر «ابن حبان ومنهجه» للباحث عداب (٣: ١٠٣٢-١٠٥١).

(٣) «الإمام ابن حبّان ومنهجه في الجرح والتعديل» للباحث عداب (٣: ١٠٣٢-١٠٤٧) رسالة ماجستير عام ١٤٠٦هـ، وإنما قلتُ يعدّ مطولاً؛ لأنَّ أطولَ رسالة تكلمتْ في هذا المصطلح هي: «منهج البخاري في الجرح والتعديل» للزميل الدكتور الشيخ محمد سعيد حوىٰ، كتب فيها صفحتين (ص٣٧٥-٣٧٧) وزميلنا الآخر الدكتور عبد العزيز شاكر كتبَ عدةَ أسطر في رسالته «الإمام ابن خزيمة في كتابه الصحيح» (ص٣٣٨).

الثلاثة، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وقبلهما محمدُ بن سعد في «الطبقات الكبرىٰ».

ومنهم من صنَّفَ في الضعفاءِ والمجروحينَ، مثل البخاري والنسائي والعقيلي وابن حبان وابن عدي والدارقطني وغيرهم.

ـ علي ابن المديني (ت ٢٣٤هـ) في كتابه: «الثقات والمتثبتون» في عشرة أجزاء حديثية[١].

ـ ثم الحافظ أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ) في كتابه «تاريخ الثقات».

ـ ثم الحافظ أبو العرب محمد بن أحمد التميمي (ت ٣٣٣هـ)[٢].

ـ ثم جاء الحافظ ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) فألَّف كتابي «الثقات» و «مشاهير علماء الأمصار».

ـ ثم ألف الحافظ أبو حفص عمر بن بشران السكري (ت ٣٦٧هـ) في الثقات.

ـ ثم ألف الحافظ عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) «تاريخ أسماء الثقات».

والذي بينَ أيدينا من المصنفاتِ في الثقاتِ: كتاب العجلي وكتابا ابن حبّان «الثقات» و «المشاهير» وكتاب ابن شاهين، ويحسنُ أن أختار نماذج من ألفاظ العجلي وابن شاهين في الثقات وأُشيرُ إشارةً سريعةً إلىٰ ثقات ابن حبّان فلعلَّ في ذلك ما يوضِّحُ مفهومَ «الثقة» عند المتقدمين، وينسحب ليوضّح مفهوم «الصحيح» عندَهم أيضاً.

من ألفاظ العجلي في كتابه «الثقات»:

إنَّ النسختين المطبوعتين من كتاب «الثقات» للعجلي حملتا هذا العنوان وعدَّ الدكتور أكرم العمري، والشيخ عبد الفتاح أبو غدّة هذا الكتابَ ضمن الكتب المختصة في الثقات.

---

(١) الجزء الحديثي عشرون ورقة قاله الذهبي في «النبلاء» (٢٠: ٥٥٩) وهو بمنزلة الملزمة الطباعة اليوم.

(٢) كذا قال الدكتور العمري في «تاريخ السنة المشرفة» (ص١٠٠) وحقه أن يذكر فيمن جمع بين الثقات والضعفاء.

بَيْدَ أَنَّ الذي تبيّنَ لي أنَّ الأسمَ الأنسبَ لكتاب العجلي هو: «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث والضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم» وهذا تعبيرٌ صادقٌ عن محتويات الكتاب، حيث إنَّ العجليَّ ترجمَ فيه أناساً من العلماء والفقهاء والمحدثين والحفاظ والمجروحين والمبتدعة.

وهذا يعني أنَّ علىٰ الباحث أن يحققَ اسمَ ومنهجَ كلِّ كتابٍ من مصادره قبل أن ينقل عنه، وعليه فإنَّه لا يمكننا أن نعتمدَ ما في كتاب العجلي علىٰ أنَّه من مضامين كتب الثقات[1].

من ألفاظ ابن شاهين في كتابه «الثقات»:

إنَّ ابنَ شاهينَ في ثقاته ناقلٌ عن نقّاد الحديث المتقدّمين في أغلب تراجم كتابه وبما أنّ الكتابَ في الثقات، فيحسن أن أُشيرَ إلىٰ الألفاظ التي يطلقُها عن «الثقات» من غير حاجة إلىٰ تسمية مَنْ أطلَقها عليه.

نقل في راوٍ (٧٠) أنَّ يحيىٰ قال فيه: ثقةٌ صدوقٌ، وسئلَ عن آخر: أهو حجّة؟ قال: أمّا حجّةٌ فلا! وفي راوٍ آخر قال (٦٤): ثقةٌ صدوقٌ وغيره أثبتُ منه، وقال أيضاً (١٩٧): ثقة ليسَ بحجة، وصدوق (١٠٥)، وليس به بأس (٣٣)، وصاحبُ حديث (٩)، وصالحُ الحديث (٣٨٥)، وصالحُ الحديث ليس به بأس (١٢٧-١٤١)، وثقةٌ مقاربُ الحديث (٢٤٢)... الخ.

هذه نماذجُ من كتاب «الثقات» لابن شاهين توضِّحُ بجلاء مفهومَ الثقة عندَ علماء الحديث حتىٰ نهاية القرن الرابع الهجري.

---

(١) نبّه إلىٰ الخطأ الخبير السرّي الذي قوّمَ هذه الأطروحةَ، لكنّه ادعىٰ أنني بنيتُ علىٰ هذه النقول من كتاب العجلي كلمةَ «ثقة» عندَ المتقدمين، وتبعه بعضُ أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ، وهذا الكلامُ غيرُ صحيح، فأنا بنيتُ مفهومَ كلمة «ثقة» عندَ المتقدمين، علىٰ صنيع أصحاب الصحاح وخاصة البخاري ومسلماً، كما هو مثبت في النصوص التالية التي لم يتعرض الخبيرُ ولا أعضاءُ لجنة المناقشة إلىٰ نصٍّ واحدٍ منها بنقد، رزقنا الله الإنصاف.

أما كتاب «الثقات» لابن حبّان فشأنُه شأن آخر، وهو أجمعُ كتب الثقات وأفضلُها، ومما يجب الإنتباه إليه أنَّ ذكر ابن حبّان راوياً في الثقات شيء وتوثيقه إياه شيء آخر، فتوثيقُه من أدقِّ التوثيق وأعلاه، وقد كتبتُ عن ابن حبّان رسالةً مطولةً جداً إعجاباً مني بشخصيته الفذة. . .

وقد كانَ رواةُ كتاب «الثقات» علىٰ درجاتٍ متفاوتةٍ جداً فمنهم: الحافظ والمصنف والثبت والصدوق ومستقيم الحديث وَمن يخطىء ويغرب ويَهِمُ ويخالف ومنهم: المجاهيل والمستورون والمسكوتُ عليهم، وموضوعُنا هنا لا يتحمَّل الخوضَ في غمار كتاب ثقات ابن حبّان، ويكفي أن أقولَ هنا:

إن الرّواة الذين ذكرهم ابن حبّان في ثقاته علىٰ خمس درجات:

١ ـ الحفّاظ والمصنفون.

٢ ـ الثقات والأثبات ورواة مرتبة الإحتجاج عامةً.

٣ ـ رواة مرتبة الاختبار: الثقات الذين جُرحوا وأهل الصدق ومن لا بأس به.

٤ ـ رواة مرتبة الاعتبار.

٥ ـ الرواة الذين لا تنطبقُ عليهم شروطُ ابن حبّان النقديةُ في قبول الرواية وهؤلاءِ ذكرَهم للمعرفة، والله أعلم[١].

وسوفَ أعرضُ نماذجَ من الرّواة الذين وثَّقَهم البخاري في تاريخه الكبير، ونماذجَ مما نقله عنه الترمذي في كتابه «الجامع» و«العلل الكبير» حتىٰ تتوضح صورة «الثقة» عند البخاري.

أما مسلمٌ فليس له بين أيدينا كتبٌ في الجرح والتعديل، ولم أجده أطلقَ لفظة «ثقة» في كتاب «التمييز» و«الأسماء والكنىٰ» ومقدمة صحيحه إلاّ مرةً واحدةً، وهذه المرّة لا تصلح لدراسة!

---

(١) انظر تعريفاً وجيزاً بثقات ابن حبّان، في كتابي «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل» ط٢ (ص٥٠-٧٢).

المسألة الثالثة: مفهوم كلمة «ثقة» عند البخاري:

ترجمَ البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» أكثرَ من ثلاثةَ عشرَ ألفِ ترجمةٍ وَصفَ تسعةَ عشرَ راوياً فقط بوصف «ثقة»، ونقلَ توثيقَ شيوخه ومَنْ قبلَهم في تسع عشرةَ ترجمةً أُخرىٰ، وتراجمُه التي أطلقَ عليها وَصفَ «ثقة» بنفسه هي التي تعنينا في الدرجة الأولىٰ لفهم اصطلاحه.

جاء في «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» ما نصّه: «وجدتُ في كتب البخاري ثمانياً وثلاثينَ ترجمةً أطلقَ فيها لفظ «ثقة» منها ما هو إطلاقُ البخاري نفسه وعددُها تسعَ عشرةَ ترجمةً، ومنها ما كانَ عن غيره من الشيوخ أقرَّهم أو سكت عن تعقبهم.

١ ـ أطلقَ لفظ ثقة، وكان الراوي عندَ غيره شيخاً يُعتبرُ به أو وثّقه بعضُهم وضعَّفه آخرون، وعدد هؤلاء أربعةُ رواة.

٢ ـ أطلقَ لفظَ ثقة، وكانَ عندَ ابن حجر صدوقاً يخطىء في موضعين.

٣ ـ أطلقَ لفظ ثقةً، وكانَ الراوي ممن يَهِمُ مرةً واحدةً.

٤ ـ أطلقَ لفظ ثقةً، وكانَ الراوي في مرتبة الصدوق عند ابن أبي حاتم والذهبي وابن حجر، وعددُهم سبعةُ رواة.

٥ ـ أطلقَ لفظ ثقةً، وكان الراوي في مرتبة ثقة عند ابن حجر وما يوازيها عند غيره، أربعَ مرات.

٦ ـ «وانفرد مرةً واحدة»[١] اهـ.

ثم أوضحَ الكاتبُ تصنيفَ الرواة الذينَ نقلَهم البخاري عن غيره، ثم قال: «ماذا يعني هذا المصطلحُ عندَ البخاري وأمثالِه من المتقدمين؟؟».

---

(١) «منهج البخاري» (ص٢٧٥-٢٧٧).

نلاحظُ باستثناء بعض الرواة الذين اختلف فيهم وباستثناء راوٍ أو راويين فإنَّ مصطلحَ «ثقة» أُطلقَ علىٰ مَنْ كانَ حَسنَ الحديث لذاته أو صحيحاً لذاته في الأعم الأغلب.

فإن كان في الراوي اختلافٌ وجرحٌ فهي تدلُّ علىٰ أنّه ثقةٌ في دينه، أي إشارةٌ إلىٰ عدالته علىٰ الأغلب، وإن كان الراوي يُعتبرُ به في أقلِّ أحواله.

فنلاحظُ أنَّ الأئمةَ المتأخرينَ كالذهبي وابن حجر قد جعلوا مرتبةَ ثقةٍ لمن يُحتجُّ به مطلقاً، وقد يطلقونها علىٰ من يُختبرُ حديثُه، وربما أطلقَها المتقدمون علىٰ من كان عدلاً في دينه بقطع النظر عن قوة الضبط، ويُعرفُ هذا بقرينة الحال»[١].

هذا كلُّ ما كتَبه الزميلُ الفاضلُ حيال مصطلح «ثقة» عند البخاري، من غير إقامة أيِّ دليلٍ تطبيقي من «صحيح البخاري».

وقد تتبعتُ ملحقَه الذي أحالنا عليه، وكان الثقاتُ في هذا الملحق سبعةَ عشرَ راوياً فقط: (٢١٤، ٢٤٨، ٢٨٤، ٣٧٨، ٦٠٦، ٨٨٤، ٨٩٣، ٨٩٦، ٩١١، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣٣، ٩٣٩، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٥٤، ٩٥٥) ولعلّي وهمت!

وقد وجدتُ الحافظَ ابنَ حجر قال في راويين اثنين ممن وثَّقهم البخاري (٩١١-٩٥٥): ثقة، وقال في ثلاثة (٨٨٤، ٨٩٣، ٩٣٣): صدوق، وفي أربعة (٢٤٨، ٩١٩، ٩٤١، ٩٥٤): صدوقَ يخطىء إلاّ واحداً (٩٥٤) فقال: صدوق يغرب كثيراً، وقال في اثنين (٢١٤،٦٠٦): مقبول.

وهناك من الرواة خارجَ الكتب الستة، لم أتعرَّض لواحدٍ منهم اختصاراً.

ونقل الترمذي عن البخاري أنّه قال: ثقةٌ في عدةِ رواة سوىٰ من تقدم ذكرهم وهم:

---

(١) المصدر السابق، الموضع نفسه.

جعفر بن برقان الكلابي، قاله في «العلل الكبير» (١١٩-١٦٥) وقال في «التقريب» (٩٣٢): صدوق يهم.

وموسىٰ بن علي بن رباح اللخمي، قاله في «العلل» (٤٢٨)، وقال في «التقريب» (٦٩٩٤): صدوق ربما أخطأ.

ويزيد ابن أبي مريم الشامي، قاله في «العلل» (٢٩١)، وقال في «التقريب» (٧٧٧٥): لا بأس به.

وعبد الله بن زيد بن أسلم، قاله في «الجامع» (٤٦٦-٧١٩)، وقال في «التقريب» (٣٣٣٠): صدوقٌ فيه لين.

فالثقة والصدوق والصدوق المقيَّد بقيد جرح ومن لا بأس به والمقبول كلُّهم في إطارِ الثقةِ عندَ البخاري وغيره من المتقدمين، وقد تقدمَ الكلامُ علىٰ ثقات العجلي وابن شاهين وابن حبان.

فالمتقدمونَ حتىٰ نهاية القرن الخامس الهجري ـ علىٰ التحقيق ـ كلُّهم يعدّون هؤلاء في طبقة الثقات، فالقائل حينَ يقول: رواة البخاري كلُّهم ثقاتٌ أو رواة مسلم كلُّهم ثقات، فيجب أن يخليَ ذهنهَ من اصطلاح ابن الصلاح ومن بعده لمدلول «ثقة»، وإلاّ لم يستطعْ فهمَ الكتب الصحاح نهائياً، ووقع في تخبط وتناقض وخوف من دراسة أيِّ حديث في الصحاح تحتَ ذرائعَ واهيةٍ شتّىٰ.

وحيالَ أصناف الرواة الذين خرّجَ لهم الشيخان في صحيحيهما، أنقل ما كنتُ كتبته قبل اثني عشرَ عاماً، وتقدمتُ به إلىٰ جامعة فيها أكثرُ من ثلاثين مختصاً بعلم الحديث النبوي بدرجة «أستاذ».

قلت: «وقد أحصيتُ الرجالَ الذين انتقدَهم الحافظ ابن حجر علىٰ البخاري ومسلم، ممن وصفَهم بقوله: صدوق يخطىء، صدوق يهم، حتىٰ مجهول، فوجدتُ الذين انتقدَهم علىٰ الشيخين مجتمعين أربعةً وتسعينَ رجلاً، بعضهم خرَّجا لهم تعليقاً، وأكثرهم خرَّجا لهم في الاعتبار.

فيهم أربعةُ ضعفاء هم: أسباط أبو اليسع البصري (خ): ضعيف، وعبد الكريم ابن أبي المخارق «خ م ت س ق»: ضعيف، وعمر بن حمزة العمري (خ م د ت ق): ضعيف، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي «خت م ٤»: ضعيف[١].

وكان فيهم ستةُ رواةٍ بدرجة «مقبول»: (٣٤٢٥، ٤٩٢٧، ٤٩٣١، ٥٤٦٥، ٦٧٨١، ٧٩٨١).

وكان عددُ الرواة الوحدان ممن اتفقا علىٰ التخريج لهم في طبقة الصحابة تسعةَ رواة.

وكان عددُ الوحدان من طبقة التابعين سبعةَ رواة.

وكان عددُ الوحدان من طبقة أتباع التابعين أربعةَ رواة.

وكان جملةُ الرواة الوحدان في الصحيحين مئةَ راوٍ فقط وعدداً يسيراً ممن نصَّ الحفَّاظُ علىٰ جهالتهم[٢].

مما سبق نستخلص الآتي:

لا نسلّم بأنَّ قولَ إمامٍ من أئمة النقد: فلان ثقة: يعني أنَّه يُحتجُّ به إلاّ إذا لم نجد فيه جرحاً لغيره، وكان معروفَ العين ولم يروِ متناً منكراً وكانت معطيات التوثيق كافية.

لا نسلِّمُ أنَّ كلَّ من قال فيه إمامٌ من المتقدمين: ثقة، أنَّه ثقةٌ عندَه بالمعنىٰ الإصطلاحي عند المتأخرين.

لا نسلِّم بأنَّ كلَّ من خرّجَ عنه البخاري ومسلم ثقةٌ عندَه، فكيف نسلِّم كونه ثقةً علىٰ الإطلاق، وترجم الذهبي لِمِقْسم الراوي عن ابن عباس فقال: والعجب أنَّ البخاري أخرجَ له وذكرَه في كتاب «الضعفاء» اهـ[٣].

---

(١) تراجمهم علىٰ الترتيب في «التقريب» (٣٢٢)، (٤١٥٦)، (٤٨٨٤)، (٧٧١٧).

(٢) انظر خاتمة رسالة «الوحدان ومروياتهم في الصحيحين» لعداب الحمش (ص٦١١).

(٣) «الميزان» (٤:١٧٦)، وانظر «ابن حبّان ومنهجه في الجرح والتعديل» لعداب (٣: ١٠٤٤-١٠٤٥).

أقول: لا عجبَ ولا عيبَ علىٰ البخاري وغيره في شيء من ذلك، وإنما العيبُ جهلُنا بمناهجِ القوم ثم تعصبُنا لما جهلناه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المسألة الرابعة: دلالة مصطلح «ثقة» عند الترمذي:

بعدَ هذا ننتقل إلىٰ دلالة مصطلح «ثقة» عندَ الإمام الترمذي فأقول:

أطلقَ الترمذي مصطلحَ «ثقة» أو نقله عن غيره علىٰ (٦٤) أربعةٍ وستينَ راوياً في كتبه: «الجامع» و«العلل الصغير» و«العلل الكبير».

وقد استعمل الترمذي أربعَ صيغٍ في هذا الصدد هي:

١ ـ من نقلَ توثيقَهم عن غيره من الحفَّاظ من طبقة شيوخه أو مَنْ تقدمَهم، وكانوا ثمانيةَ رواةٍ في «الجامع» (٦٨-٧٥)[1]، وخمسةَ رواةٍ في «العلل الكبير» (١٢٧-١٣١).

٢ ـ من وثّقَهم ونقلَ توثيقَهم عن غيره «ثقة وثقّه فلان. . .» وكأنَّه يدعِّمُ توثيقَه بتوثيق عالم سبقَه إلىٰ ذلك، وكان عددُ هؤلاء راويين فقط (٧٦-٧٧) وهما في «الجامع».

٣ ـ من عزا توثيقَه إلىٰ أهل الحديث «ثقة عند أهل الحديث» أو «ثقة عند أهل العلم»، وكان عددُ هؤلاء أربعةَ عشرَ راوياً (٧٨-٩١).

٤ ـ من أطلقَ عليهم وصفَ «ثقة» من دون أيِّ قيدٍ آخرَ، وقد كان عددُ هؤلاء خمسةً وثلاثينَ راوياً (٩٢-١٢٦).

ونحنُ إذا نظرنا إلىٰ الإطلاقات الأربع هذه، رأينا الترمذي يتحمّلُ تبعةَ الثلاثة الأخيرة، أما الأُولىٰ، فهو إنَّما نقلَ توثيقَ العلماء في رواتها ليحتجَ بذلك فهو ليس إقراراً فحسب، وإنَّما تبنٍّ واحتجاج، ذلكَ أنَّ من وثَّقَه ونقلَ توثيقَه عن غيره، فهو إنَّما يريدُ زيادةَ التوكيدِ علىٰ وثاقةِ الراوي، وقوله «ثقةٌ عندَ أهلِ العلم أو عندَ أهلِ الحديث»

---

(١) هذان الرقمان والأرقام التالية تشير إلىٰ رقم الترجمة في هذه الدراسة.

لا يريدُ به غيرَ ذلك، فنحنُ نقولُ وثّقَه الترمذي؛ لأنَّ الإحالةَ علىٰ أهلِ الحديث مطلقةٌ أو عامةٌ، فإذا كانت مطلقةً فإنّها تتحققُ بتوثيق واحدٍ من أهلِ الحديث، وإن كانت عامةً، فلا تتحققُ إلاّ بتوثيق جميعهم، والإطلاق ههُنا أولىٰ؛ لأننا لم نجد عدداً كبيراً من هؤلاء وثّقَهم أكثرُ أهل الحديث حتىٰ عصر الترمذي، فضلاً عن جميعهم، وحيث إنَّ الترمذي أبهم أسماءَ الموثّقينَ، فالتوثيقُ ينسب إليه.

وعليه فإنّه يسعُنا القولُ بأنَّ الترمذي وثّقَ (٥٢) اثنين وخمسين راوياً وهو عددٌ يزيدُ كثيراً علىٰ عدد من وثّقَهم شيخُه البخاري وهم (١٩) تسعةَ عشرَ راوياً أو (١٧) سبعةَ عشرَ راوياً.

وسوفَ أقفُ علىٰ أبرزِ الملامحِ العامةِ لدلالة مصطلح «ثقة» عندَ الإمام الترمذي، متَّبعاً الترتيبَ السابقَ ذاتَه؛ تقريباً للفهم وتسهيلاً للدراسة.

الإطلاق الأوّل: «وثّقه فلان»:

الرواةُ السبعةُ الذين نقلَ عن المتقدمين توثيقَهم، وثّقَ واحداً منهم (٦٧) وكيعُ بن الجرّاح، وآخرَ (٦٩) يحيىٰ بن أبي كثير، وثالثَ (٧١) جرير بن عبد الحميد، ووثّقَ يحيىٰ القطّان راويين (٦٨، ٧٣)، والبخاري وثّقَ اثنين أيضاً (٧٠، ٧٢)، وشاركَه ابنُ المديني في توثيقه الأوّلَ (٧٠)، وقد كانَ هؤلاء الرواة جميعاً من المقلّين؛ إذ خرّجَ لثلاثةٍ منهم (٦٧، ٦٨، ٧١) حديثاً، وخرَّج للأربعة الباقين (٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣) لكلِّ واحدٍ حديثين فقط.

ولم يكن هؤلاء جميعاً ممن يبلغُ درجةَ «ثقة» في نفسِ الأمرِ، وكانت أحكامُ الترمذي علىٰ أحاديثهم متباينةً تبعاً لظروفِ الأسانيد التي خرّجَ لهم فيها، لكنَّ بعضَهم كان سيء الحفظ وليسَ بالقوي (٧٠)، وكان آخرَ (٧١) أُتّهمَ بوضع الحديث والكذب، وقال عنه في «التقريب»: متروك، لكنَّ هذا المتروكَ ليس له سوىٰ روايةٍ مقطوعةٍ في تعليل كراهية التنشيف بعد الوضوء.

الإطلاق الثاني: «ثقة وثّقه فلان»:

أطلقَ الترمذي هذا المصطلحَ علىٰ خمسةٍ من الرواة (٥٥، ٥٧، ٧٤، ٧٥، ٧٦).

أمّا الأوّل فدرستُه في مصطلح «ثقة مأمون»، وأمّا الثاني فدرستُه في مصطلح «ثقة جليل»، وقد كانوا جميعاً في مرتبةِ الإحتجاجِ ما عدا عبدَ الرحمٰن بن أبي الزناد، فقد اختلفَ فيه العلماءُ، وقالَ في «التقريب» (٧٦): صدوقٌ تغيّرَ حفظُه، وقد خرَّجَ له الترمذي أربعةَ عشَرَ حديثاً، لم يضعِّف واحداً منها بسببه وحَكَمَ علىٰ أكثرِها بقوله: «حسن صحيح» و «حسن غريب».

أما القاسم بن الفضل (٥٥) فقد خرَّجَ له الترمذي حديثين صحَّحَ أحدَهما وضعَّفَ الآخرَ بغيره.

وأما حبّان بن هلال (٥٧) فقد خرَّجَ له الترمذي ثلاثةَ عشرَ حديثاً نالتْ أكثرُها درجةَ «حسن» و «حسن غريب»، وأربعةٌ منها: «حسن صحيح».

وحنظلة بن أبي سفيان (٧٥) فقد خرَّجَ له ثلاثةَ أحاديث، صحَّحَ واحداً وحسّن الآخر وضعَّفَ الثالثَ بغيره.

ويلاحظُ أنَّ هذه الطبقةَ قريبةٌ من التي سبقتها، وإن كانَ الأكثرونَ أحسنَ حالاً ممن سبق.

الإطلاق الثالث: «ثقة عند أهل الحديث»:

لا يختلفُ هذا المصطلحُ عن سابقيه من جهة كثرة الأحاديث التي خرَّجَها للموصوفين به.

فقد كانَ لأحدِ هؤلاء الثقات (٨٧) حديث واحد ضعَّفَه الترمذي بغيره فلم تتبين لنا الفائدةُ من توثيق الترمذي إياه، إلاّ أنْ يقال: أرادَ أن يشيرَ إلىٰ أنَّ عُهدةَ الحديث لا تقعُ عليه.

وأربعةُ رواة (٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٨) لم يخرِّج للواحد منهم إلاّ حديثين اثنين والذين خرّجَ للواحد منهم ثلاثةَ أحاديث، كانوا ثلاثةَ رواة (٧٩، ٨٠، ٨٥)، وخرَّجَ

لراوٍ واحد (٨٤) أربعةَ أحاديث، ولراوٍ آخرَ (٨٣) سبعةَ أحاديث، ولآخرَ (٩٠) تسعةَ أحاديث، ولآخرَ (٧٨) عشرةَ أحاديث، وخرَّجَ لمعاويةَ بنِ صالحٍ (٨٩)، واحداً وعشرينَ حديثاً، بينما خرَّجَ للعلاء بن عبد الرحمٰن الخرقي (٨٦) اثنين وثلاثين حديثاً.

وكان معظمُ هؤلاء في المرتبة المتوسطة من الثقات، وكان كثيرٌ منهم وصفَه الحافظُ ابن حجر بوصف «صدوق» و «لا بأس به».

الإطلاق الرابع: «ثقة» من غير قيد.

وهؤلاء هم الرواةُ الذين وثَّقهم الترمذي بنفسه، وكانوا ـ كما تقدم ـ الأكثرَ عدداً بالنسبة لمصطلحاتِ التوثيقِ الثلاثةِ السابقة، وكانت أحوالُهم مقاربةً لأحوال الرواة السابقين في الوثاقة، ومقاربةً في قلَّة الأحاديث أيضاً.

وقد كان واحدٌ منهم في نظر الحافظ ابن حجر (١٢٣): لين الحديث وواحدٌ آخرُ (١٢١) مقبولاً.

وكان عددٌ منهم في درجة الاعتبار: صدوق يخطىءُ صدوق يهم، ونحوهما (٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦)، أما صدوق فكانوا ثلاثةً (٩١، ٩٢، ١٢٥)، وكان البقيةُ من الثقات، وقليلٌ منهم وُجدَ قيدٌ علىٰ وثاقته مثل (٩٣، ١١٣، ١١٩).

وأكثرُ الرواةِ في هذا المصطلحِ محمدُ بنُ عبد الله بن المثنىٰ (١١٤)؛ إذ خرَّجَ له الترمذي اثني عشرَ حديثاً، ثم بريد بن عبد الله (٩٣)، وعبيد الله بن زحر (١٠٥)، إذ خرَّجَ لكلٍّ منهما تسعةَ أحاديث، خرَّجَ عن عبد الله بن المثنىٰ (١٠٢) ثمانيةَ أحاديث ومعظمُ الرواة له دونَ أربعةِ أحاديث، وهناك راويان (١٠٧، ١٢٤) ليس لهما روايةٌ عندَ الترمذي، وكلاهما ثقةٌ عندَ ابنِ حجر.

هؤلاء هم الرواةُ الثقاتُ الذين أطلقَ الترمذي عليهم وَصفَ «ثقة» أو نقلَ هذا الوصفَ عمن سبقَه.

ويلاحظُ أنَّ كثيراً من الرواة الذين لم يصفهم الترمذي بأيِّ وصفِ توثيقٍ خرَّجَ عنهم أكثرَ مما خرَّجَ عن هؤلاء الثقاتِ، فهل هذا مؤشرٌ علىٰ أنَّ إصدارَ الترمذي ألفاظَ الجرحِ والتعديلِ غالباً ما يكون لتوكيدِ جرحٍ أو دفعِ شبهته؟ وهل هذا منهجُ شيخه البخاري أيضاً؟

وأقولُ في الختام: نحنُ بحاجةٍ إلىٰ دراساتٍ علميةٍ جريئةٍ متخصصةٍ، حتىٰ يستطيعَ الباحثُ الوصولَ إلىٰ نتائجَ حاسمةٍ، فمصطلحُ «ثقة» أو «صدوق» أو «مقبول» وغيرها تستحقُ كلُّ لفظةٍ منها رسالةً علميةً مستقلةً، كما أنَّ كثيراً من الرواة يستحقُ الواحدُ منهم رسالةً علميةً مستقلةً تتناولُ شخصيتَه ورواياته وفقَ منهجِ نقدٍ حديثي يقرُّه المختصّونَ في هذا العلم.



المطلب الثاني

الرواة الذين نقلَ توثيقَهم عن غيره ومروياتهم في جامع الترمذي

٦٨ـ إسماعيل بن عبد الرحمٰن ابن أبي كريمة السُّدّي أبو محمد القرشي ـ مولاهم ـ وقد اختلف في ولائه لبني جُمَح أو لبني هاشم الكوفي الأعور من التابعين رأىٰ الحسنَ بنَ عليّ وعبدَ الله بنَ عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة، توفي سنةَ سبعٍ وعشرينَ ومئة، وقيل بعد ذلك (خ م د ت ق).

روىٰ عن أربعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: أنسُ بنُ مالك (م ت عس) وباذانُ أبو صالح (ت فق) وسعدُ بنُ عبيدة (م ت س) ويحيىٰ بنُ عبّاد الأنصاري (م د ت).

وروىٰ عنه أربعةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: إسرائيلُ بنُ يونس (م ت) وزائدةُ ابن قدامة «م ت عس» وسفيانُ الثوري (م د ت س) والوضّاحُ (م ت س).

اختلفَ نقّادُ الحديث فيه اختلافاً بيّناً، فذهب أحمدُ بنُ حنبل إلىٰ أنّه ثقةٌ وفي روايةٍ أخرىٰ: مقارب الحديث صالح، وقال يحيىٰ القطان: لا بأسَ به ما سمعتُ أحداً يذكرُه إلاّ بخير وما تركه أحد، وعن عبد الرحمٰن بن مهدي فيه روايتان.

قُلتُ: وأخرجَ له مسلمٌ خمسةَ أحاديث: (٧٠٨، ١٤٨٠، ١٧٠٥، ١٩٨٣، ٢٥٣٦).

وأخرجَ له ابن حبّان ستةَ أحاديث: (١٣٥٦، ١٩٩٦، ٣١١٨، ٥٩٨٢، ٦٦٣٣، ٧٣٤٩)، ومقتضىٰ تخريجهما له أنّه في مرتبة الاحتجاج عندَهما، وقالَ ابنُ عدي: صدوقٌ لا بأسَ به.

وضعَّفَه الشعبي وابن مهدي ـ في روايه ـ وابن معين.

وقالَ أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال النسائي: صالحٌ، وقال الجوزجاني: كذّابٌ شتّام، وقال الترمذي: وثّقه شعبةُ وسفيانُ الثوري وزائدةُ، ووثّقَه يحيىٰ بن سعيد القطان، وقال الحافظ: صدوقٌ يَهِمُ ورمي بالتشيُّع من الرابعة[١].

قُلتُ: هذا الراوي ممن اختلفَ فيه النقادُ، وسبيلُ تقويمِ شخصيتهِ سَبْرُ حديثِه بدراسةٍ علميةٍ مستقلةٍ ويبدو أنَّ الرجلَ كان علىٰ خلافٍ مع عصريّيه الشعبي وإبراهيم النخعي، ومن جرحَهُ واحدٌ منهما فلا تقومُ له قائمةٌ إلاّ أن يتداركَه الله بمثلِ مسلمٍ وابنِ حبّان اللذين سبرا أحاديث الرواة، فترجَّحَ عندَهما إخراجَ صحيح حديثه واجتناب ما سواه، وقد رُمي السدّي بالتشيع، وروىٰ حسينُ بنُ واقد المروزي ـ وهو ثقة ـ أنَّه سمع السدّي يشتمُ أبا بكر وعمرَ رضي الله عنهما.

وقد خرَّجَ الترمذي لإسماعيل السدّي أربعةَ عشرَ حديثاً قالَ عَقبَ خمسةٍ منها (٧٨٣، ١٢٩٤، ١٤٤١، ٣٢١٤، ٣٣١٣): «حسن صحيح» وقال عَقبَ اثنين منهما (٢٩٨٧، ٣١٣٦): «حسن غريب» وعَقِبَ حديثٍ آخرَ (٣١٥٩): «حسن» وسَكتَ علىٰ حديثين (٢٩٩٠، ٣٨٩٧)، وقالَ عقبَ ثلاثة (٣٦٢٦، ٣٧٢١، ٣٨٧٠): «غريب» وضعَّفَها جميعاً بغير السدّي.

ويبدو لي أنَّ الترمذيُ يحسِّنُ للسدّي ما انفردَ به، ويُصحِّحُ له ما تُوبِعَ عليه، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الترمذي لم يلتفت إلىٰ كلِّ هذه الاتهاماتِ التي ألصقوها بالسدّي، وما أبعدَ البونَ بينَ قولِ الترمذي: «ثقة»، وقولِ الجوزجاني: «كذّاب»!

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥٩٥)، «طبقات ابن سعد» (٦: ٣٢٣)، «طبقات خليفة» (١: ٣٧٦)، «الكبير» (١: ٣٦٠)، «الجرح» (٢: ١٨٤-١٨٥)، العقيلي (١: ٨٧)، «الثقات» (٤: ٢٠)، «المشاهير» (٨٤٦)، «الكامل» (١: ٤٤٦)، «المدخل إلىٰ معرفة الصحيحين» (٢: ٥٧٦) «تهذيب الكمال» (٣: ١٣٢-١٣٨)، «النبلاء» (٥: ٢٦٤)، «الميزان» (١: ٢٣٦)، «الكاشف» (١: ٧٥)، «التهذيب» (١: ٣١٣)، «التقريب» (٤٦٣).

٦٩ـ إسماعيل بن مسلم العبدي أبو محمد البصري القاضي، من أتباع التابعين (م ت س).

رویٰ عن أربعةِ شيوخ هم: الحسنُ البصري، وسعيدُ الثوري ـ والد سفيان ـ (م) وأبو المتوكل الناجي (م ت س) ومحمدُ بنُ واسع.

وروىٰ عنه سبعةَ عشرَ راوياً منهم: ابنُ عيينة (م)، وعبدُ الصمد بنُ عبد الوارث «ت» والمعافىٰ بنُ عمران (س) ووكيعٌ (م) ويحيىٰ القطان.

لم يضعِّفه أحد من النقّاد، وقال أحمدُ: ليسَ به بأسٌ ثقة، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صالحُ الحديث، ووثَّقَه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ويعقوب وابن حبّان والدار قطني وابن شاهين وغيرهم، قال الترمذي: قال وكيعٌ: ثقةٌ، وقال الحافظُ: ثقةٌ من السادسة[1].

أقولُ: خرَّجتُ حديثَ إسماعيلَ بنِ مسلم البصريِّ المكيِّ في مصطلح «يضعَّف»، وعندَ هذا الحديث (١٤٦٠) وَازنَ الترمذي بينَ إسماعيلَ المكيِّ والمترجَم، فنقل توثيقَ تلميذِه وكيع له قال: هو ثقة.

لكنني وقفتُ علىٰ حديثٍ آخرَ في «الجامع» (٤٤٨) أخرجَه الترمذي من روايةِ عبدِ الصمدِ بنِ عبد الوارث، عن **إسماعيل بن مسلم العبدي**، وقال عنه الترمذي: «حسن غريب»[2]، وليس له عندَ الترمذي سواه.

وهذا يعني أنَّ المترجَمَ في مرتبة الاحتجاج الوسطىٰ عند الترمذي؛ لأنَّه نقلَ توثيقَ وكيع، فلما خرَّجَ حديثَه لم يعطِه إلاّ درجةَ «حسن»، والله أعلم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٣١١) و (٤: ٤٩)، ابن معين (٢: ٣٨) «الكبير» (١: ٣٧٢)، «الجرح» (٢: ١٩٦)، «تهذيب الكمال» (٣: ١٩٦)، «الميزان» (١: ٢٥٠)، «الكاشف» (١: ٧٨)، «التهذيب» (١: ٣٣١)، «التقريب» (٤٨٣).

(٢) أخرجه الترمذي وحدَه في أبواب الصلاة، باب (٣٣٠) رقم (٤٤٨)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢: ٣٧٩) و «جامع الأصول» (٦: ١٠٥).

٧٠ـ خُلَيد بن جعفر بن طريف الحنفي أبو سليمان البصري، من كبار أتباع التابعين (م ت س).

روىٰ عن: الحسنِ البصريِّ ومعاويةَ بنِ قرةَ المزنيِّ (م) وأبي نضرةَ العبديِّ (م ت س).

وروىٰ عنه: شعبةُ بنُ الحجَّاج (م ت س) وعزرةُ بنُ ثابت.

نقل مُغلطاي[١] في إكماله عن ابن معين أنَّه قال فيه: هو إلىٰ الضعف أقرب، وقال الحافظ: لم يثبت أنَّ ابنَ معين ضعّفَه.

وما سوىٰ هذا النصِّ فلم يترجمه مصنفو الضعفاء في كتبهم، ولم يضعِّفه أحدٌ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وقال يحيىٰ القطّان: لم أره، ولكن بلغني أنَّه لا بأسَ به، ووثَّقَه ابنُ معين والترمذي والنسائي وابن حبّان وابن شاهين والذهبي، وقال الحافظُ: صدوقٌ لم يثبت أنَّ ابنَ معين ضعَّفَه من السادسة[٢].

وليسَ له في الكتبِ العشرةِ إلاّ هذا الحديثُ الواحدُ الذي خرَّجَه الترمذي (٩٩١-٩٩٢) من حديثه، عن أبي نضرة العبدي، عن أبي سعيد الخدري، في «أطيب الطيب المسك» وقال: «حسن صحيح» وقد رواه المُستمرُّ بنُ الريّان أيضاً عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ.

قال علي ـ يعني ابن المديني ـ قال يحيىٰ بنُ سعيد: المستمرُ بنُ الريان ثقةٌ، قال يحيىٰ: خُليد بنُ جعفر ثقةٌ[٣].

---

(١) هو الحافظ مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، انظر «ذيول تذكرة الحفّاظ» (ص١٣٣-١٤٢).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٣١٧)، «الكبير» (٣:١٩٨)، «الجرح» (٣:٣٨٣) «الثقات» (٦:٢٧١)، ابن شاهين (٣٣١)، «الجمع» (١:١٢٩)، «تهذيب الكمال» (٨:٣٠٤) وحواشيه، «الكاشف» (١:٢٨٣)، «التهذيب» (٣:١٥٥)، «التقريب» (١٧٣٨).

(٣) «جامع الترمذي» (٣:٣١٨)، وأخرجَه مسلم في ألفاظ من الأدب (٢٢٥٢)، والنسائي في الزينة باب «أطيب الطيب» (٨:١٥١)، والمزي بإسناده في موضع الترجمة، و«التحفة» (٣:٤٥٤).

قلتُ: خليد بن جعفر مع أنه ثقة، قد تابعه المستمر بن الريان، وهو ثقة، وثقه يحيىٰ بن سعيد القطان[١].

وقد أعطىٰ الترمذي حديثَ خُليد درجةَ «حسن صحيح» بدونَ غرابةٍ؛ لأنَّه توبع والله تعالىٰ أعلم.

٧١ـ سالم بن جعفر البكراوي أبو جعفر الأعمىٰ اليمني، من أتباع التابعين (دت)، روىٰ عن: الحكمِ بنِ أبان العدنِّي (د ت) وسعيدِ بن إياس الجريريِّ والوليدِ بنِ كريز البصريِّ.

وروىٰ عنه: نعيمُ بنُ حماد المروزيُّ، ويحيىٰ بنُ كثير العنبريُّ (د ت).

ترجمه الأزدي[٢] ـ وحدَه ـ في الضعفاء وتعقَّبه ابن حجرٍ فقال: تكلَّم فيه الأزدي بلا حجة، ونقلَ عباسُ العنبريُّ والترمذي عن يحيىٰ بن كثير أنَّه قال: ثقةٌ، وكذلكَ قالَ عليُّ ابن المديني ـ فيما حكاه ابنُ شاهين ـ، وذكرَه ابن حبّان في «الثقات» وقال الحافظُ: صدوقٌ تكلَّم فيه الأزدي بغير حجة، من الثامنة[٣].

وقد وقفتُ له عندَ الترمذي علىٰ حديثين اثنين (٣٢٧٩-٣٨٩١).

أخرجَ الأوّلَ (٣٢٧٩) من طريق يحيىٰ بن كثير العنبريِّ عنه، عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس في رؤية النبي ﷺ ربَّه تعالىٰ، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وأخرجَ الثاني (٣٨٩١) بالإسناد نفسِه في سجودِه لوفاةِ إحدىٰ أزواج النبي ﷺ وقال: «حديثٌ حسنٌ غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه».

---

(١) قال في «التقريب» (٦٥٩١): ثقةٌ عابدٌ.

(٢) هو الحافظ أبو الفتح محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الموصلي، ترجمته في «النبلاء» (١٦: ٣٤٧).

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٦٥)، «الكبير» (٤: ١٥٨)، «الجرح» (٤: ٢٦٥) «الثقات» (٨: ٢٩٧)، ابن شاهين (٤٨٠) «تهذيب الكمال» (١١: ٢١٤)، «الكاشف» (١: ٣٠٢)، «الميزان» (٢: ١٨٤)، «التهذيب» (٤: ١٢٧)، «التقريب» (٢٤٦٣).

قال المزّي: «قوله: لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه:

إن أرادَ أنَّه لا يعرفُه إلاّ من رواية الحكم بن أبان عن عكرمة، فهو صحيح.

وإن أرادَ أنَّه لا يعرفُه إلاّ من رواية يحيىٰ بن كثير عن سالم بن جعفر عن الحكم ففيه نظر؛ لأنَّ إسحاقَ بنَ راهويه قد رواه عن إبراهيمَ بنِ الحكم بن أبان عن أبيه. . »[1].

أقولُ: هو عندَ الترمذي في الدرجة الوسطىٰ من الثقات، وهو صدوق ـ كما قالَ ابنُ حجر ـ وحديثُه حسنٌ لذاته وتفرُّده به من حديث عكرمةَ عن ابن عباس يجعلُه غريباً، والله أعلم.

٧٢ـ عبد الله بن زيد بن أسلم القرشي العدوي أبو محمد المدني ـ أخو عبد الرحمٰن وأسامة ابني زيد بن أسلم ـ مولىٰ عمر بن الخطاب، من أتباع التابعين (ت ١٦٤هـ) (بخ ت س).

روىٰ عن: أبيه زيد بن أسلم فقط (بخ ت س).

وروىٰ عنه: ثلاثةَ عشرَ راوياً منهم: عبدُ الله بنُ المبارك (بخ) وعبدُ الرحمنٰ ابنُ منجي، وقتيبةُ بنُ سعيد (ت).

اختلفت فيه أقوالُ النقّاد، فوثّقَه أحمدُ في روايةٍ ومعنُ بنُ عيسىٰ[2]، وثبَّته ابنُ المديني في رواية، وقال في أخرىٰ: ليس في وَلد زيدِ بنِ أسلمَ ثقةٌ، وقال ابن المديني والبخاري في رواية الترمذي: ثقةٌ (٤٦٦، ٧١٩).

وقال أحمدُ في رواية أخرىٰ وأبو حاتم والبخاري ـ كما نقله الترمذي في «العلل الكبير»: لا بأسَ به، وقال ابنُ معين وأبو زرعة: ضعيفٌ، وقال النسائي: ليسَ بالقويِّ، وقال ابنُ عدي: هو معَ ضعفه يُكتَبُ حديثُه، وقال ابن حبّان: كثيرُ الخطأ

---

(١) «تهذيب الكمال» (١١: ٢١٥)، و«تحفة الأشراف» (٥: ١٢٣).

(٢) هو معن بن عيسىٰ الأشجعي (ت ١٩٨هـ)، «التقريب» (٦٨٢٠).

فاحشُ الوهم، ونقلَ الذهبي في «الميزان» أقوال النقّاد فيه، وقال في «الكاشف»: وثّقَه أحمدُ وضعَّفَه غيرُه، وقال الحافظُ في «التقريب»: صدوقٌ فيه لين من السابعة.

قُلتُ: نستخلصُ مما تقدّمَ أنَّ الرجلَ في مرتبة الاعتبار ـ عامةً ـ وكلمةُ «ثقة» تقعُ عليه في مفهوم العدالة، فقد قالَ ابنُ حبّان: «كان شيخاً صالحاً»، أما قضيةُ الضبط التي يتمايزُ فيها الثقات فهو ليس بالقوي، يُكتبُ حديثُه علىٰ ضعفِه كما قالَ ابن عدي[1].

وقد خرَّجَ الترمذي له حديثين، قال عَقبَ أحدِهما (٤٦٦): «أصحُّ من الحديث الأوّل» يعني من غير تصحيح، بينما قال عن الثاني (٧١٩): «غير محفوظ» ورجَّحَ روايةَ عبد الله المرسلة، ونقلَ في كلا الموضعين توثيقَ عبد الله ليبرِّئَه من عهدة الحديثين، ومهما يكن من أمرٍ فنحنُ لا يمكنُنا بيانُ موقفِ الترمذي العمليِّ من عبد الله ابن زيد دون دراسة نقدية معمقة وإن كانَ من الناحيةِ النظريةِ برّأَ ساحتَه وأعطاه رتبةَ «ثقة».

٧٣ـ عبد الله بن معاوية بن موسىٰ بن أبي غليظ القرشي الجمحي أبو جعفر البصري من الطبقة العاشرة (ت ٢٤٣هـ) وقد جاز المئة (د ت ق).

رویٰ عن ثمانية عشر شيخاً، منهم: حماد بن سلمة (ت)، وصالح المري (ت) وعبد العزيز بن مسلم (ت).

ورویٰ عنه أربعة وعشرون شيخاً، منهم: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

ترجمه ابن حبان في الثقات، وقال فيه الترمذي: رجل صالح. وقال مرةً عن عباس العنبري: ثقة. قال الحافظ: ثقة[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٣٣٠) و (٣: ٩٨)، ابن سعد (٥: ٤١٣)، ابن معين (٢: ٢٢)، «طبقات خليفة» (٢: ٦٧٦)، «علل أحمد» (١: ١٣٢، ١٩٢، ٢٨٦) و (٢: ٢٤٣)، «الكبير» (٥: ٩٤) «التهذيب» (٥: ٢٢٢)، «التقريب» (٣٣٣٠).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٨١) ومواضع أخرىٰ، «الجرح والتعديل» (٥: ١٧٨) «الثقات» (٨: ٣٥٩)، «معجم البلدان» (٤: ٩١)، «تهذيب الكمال» (١٦: ١٦١)، «النبلاء» (١١: ٤٣٥) «تهذيب التهذيب» (٦: ٣٨)، «التقريب» (٣٦٣٠).

وقد أخرج له الترمذي (١٢) اثني عشر حديثاً، قال عقب واحد منها (٢٣٦): «حسن صحيح» وعقب آخر (٢٥٧٤): «حسن غريب صحيح» وقال عقب خمسة منها (٥٨٦، ٢١٦٣، ٢٢٣٤، ٢٢٤٨، ٢٤٠٠): «حسن غريب»، وقال عقب واحد (١٨٦٦): «حسن»، ونصَّ علىٰ تفرّد حماد بن سلمة من غير تنصيص علىٰ حكم ظاهر عقب واحد (١٣٦٥)، وقال عقب اثنين منها (٢١٣٣، ٢١٧٨): «غريب»، وقال عقب الأخير منها (٣٤٧٩): «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وسمعت عباساً العنبري يقول: اكتبوا عن عبد الله بن معاوية الجمحي، فإنه ثقة». وجميع ما أعلّه من أحاديث عبد الله الجمحي؛ كانت العهدة فيه علىٰ غيره، وهو مصير من الترمذي إلىٰ براءة الجمحي مِن عهدته، والله تعالىٰ أعلم.

٧٤ـ علي بن مجاهد بن مسلم بن رُفيع الكابلي الكندي ـ مولاهم ـ أبو مجاهد الرازي قاضي الري، من أتباع التابعين توفي بعد الثمانين ومئة (ت).

رویٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً، كلّهم كانت روايتُه عنهم خارجَ الكتب الستة إلاّ أثراً واحداً مقطوعاً علىٰ الزُّهريِّ، فرواه عن جرير بن عبد الحميد الضبيّ (ت)، ومن شيوخه: حجّاجُ بنُ أرطاة والثوري ومحمدُ بنُ إسحاق بن يسار ومِسْعرُ بنُ كدام.

وروىٰ عنه اثنا عشرَ راوياً منهم: أحمدُ بنُ حنبل، والحسينُ بنُ عيسىٰ بن ميسرة الرازي، ومحمدُ بنُ حميد الرازي.

وقد تفاوتت أقوالُ النقادِ فيه تفاوتاً متبايناً.

فبينما يروي علي بن الحسين بن حبّان[1] عن ابن معين: ما أرىٰ به بأساً ولم أكتب عنه، ويقول أحمد: كتبتُ عنه ما أرىٰ به بأساً.

إذا بيحيىٰ بن الضّريس[2] يقول: كذّاب، ومثله قال أبو جعفر محمدُ بنُ مهران

---

(١) هو علي بن الحسين بن حبّان المروزي (ت ٣٠٥هـ)، ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١: ٣٩٥) وانظر منه (٨: ٣٦).

(٢) هو يحيىٰ بن الضُّرَيْس البجلي الرّازي من أصحاب سفيـان الثوري، له ذكر في ترجمة حفيده محمد بن أيوب في «النبلاء» (١٣: ٤٥٠) وهو من رجال «التهذيب» انظر التحرير مع التقريب (٤: ٨٩).

الجمّال[١]، وقال صالح جزرة[٢] عن ابن معين: كان يضعُ الحديثَ، وكانَ قد صنَّفَ المغازي وكان يضعُ للكلام إسناداً، وقال أبو غسّانَ محمد[٣] بن عمرو: تركتُه، وقال الجوزجاني: غيرُ ثقة، وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وقال الحافظ: متروكٌ[٤].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمدُ بنُ حميد الرازي: حدثنا جرير ـ يعني ابن عبد الحميد ـ قال: حدثنيه علي بن مجاهد عنّي ـ وهو عندي ثقة ـ عن ثعلبةَ عن الزُّهريِّ قال: «إنّما كُرِه المنديلُ بعدَ الوضوء؛ لأنَّ الوضوءَ يوزن»[٥].

أقولُ: تعارضُ الجرح والتعديل في هذا الراوي شديدٌ يستدعي دراسةً متأنّيةً لرواياته المبثوثة في كتب العلل والتواريخ والتراجم، حتىٰ نصلَ إلىٰ رأيٍ صحيحٍ فيه.

أما روايته هذه التي بين أيدينا، فهي تعليلٌ لكراهية ابن المسيب والزهريِّ للمنديل بعدَ الوضوء، وفيها عدَّةُ علل في المتن والسند:

الأولىٰ: «أنَّ هذا التعليلَ غيرُ صحيح، فإنَّ ميزان الأعمال يوم القيامة ليسَ كموازين الدنيا ولا هو مما يدخلُ تحتَ الحسِّ في هذه الحياة، وإنّما هي من أمور الغيب الذي نؤمنُ به كما ورد»، قاله الشيخ أحمد شاكر في شرح «جامع الترمذي».

الثانية: «أنَّ توثيقَ جرير غيرُ معتبر؛ لأنَّ حكايةَ التوثيق هذه حكاها محمد بن حميد الرازي الحافظ، وهو ضعيفٌ عندَ المحدثين»، قاله د. بشار عواد[٦].

---

(١) هو الحافظ أبو جعفر الرازي (ت ٢٣٩هـ) «التقريب» (٦٣٣٣).

(٢) هو صالح بن محمد بن عمر بن حبيب البغدادي الحافظ، الملقب (جَزْرَة) ترجمته في «النبلاء» (١٤ : ٢٣).

(٣) هو الحافظ أبو غسان محمد بن عمرو بن بكر الرازي، الملقب «رنج» «التقريب» (٦٨١٠).

(٤) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١ : ٧٧)، «علل أحمد» (١ : ٣٧٨)، «الكبير» (٦ : ٢٩٧) العقيلي (٣ : ٢٥٢)، «الجرح» (٦ : ٢٠٥)، «ثقات ابن حبان» (٨ : ٤٥٩)، «تهذيب الكمال» (٢١ : ١١٧) «الميزان» (٣ : ١٥٢)، «الكاشف» (٢ : ٢٥٦)، «التهذيب» (٧ : ٣٧٧)، «التقريب» (٤٧٩٠).

(٥) «جامع الترمذي» (١ : ٧٧).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢١ : ١١٩).

الثالثة: أنَّ جريراً لا يذكرُ أنَّه حدَّثَ عليَّ بنَ مجاهد بهذه الرواية أصلاً، وربما كانَ جرير إنَّما عنىٰ بقوله «ثقة» العدالةَ الدينيةَ، وعلىٰ كلِّ حال فلا يسعنا الاعتماد علىٰ هذا التوثيق إلاّ علىٰ معنىٰ أنَّه صادقُ اللهجة لا يتعمَّدُ الكذبَ، علىٰ ارتباك في ذلك كلِّه، والله أعلم.

٧٥ـ كثير بن زياد أبو سهل البرساني الأزدي البصري نزيل بلخ من أتباع التابعين (د ت ق).

روىٰ عن ستةِ شيوخ منهم: الحسنُ البصريُّ وعمرو بن عثمان بن يعلىٰ (ت) ومسةُ الأزديةُ (د ت ق).

وروىٰ عنه خمسةَ عشرَ راوياً منهم: عليُّ بنُ عبد الأعلىٰ (د ت ق) وعمرُ بنُ الرماح البلخي (ت) وأبو مقاتل السمرقندي.

لم يُنقل عن أحدٍ من النقاد تضعيفُه، إلاّ ما وردَ عن أبي حاتم قوله: ثقةٌ لا بأس به من أكابر أصحاب الحسن، وما قاله ابن حبان في «الثقات»: كان ممن يخطىء، وما قاله في «المجروحين»: يروي عن الحسن وأهل العراق الأشياءَ المقلوبةَ، أستحب مجانبةَ ما انفردَ به من الروايات.

وقال ابن معين والبخاري وأبو حاتم والنسائي والحافظ ابن حجر: ثقةٌ[١].

وقد أخرجَ الترمذي من طريق عليِّ بنِ عبدَ الأعلىٰ، عن أبي سهل البرساني، عن مسةَ الأزدية، عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «كانت النفساءُ تجلسُ علىٰ عهد رسول الله ﷺ، أربعينَ يوماً فكنّا نطلي وجوهَنَا بالوَرْسِ من الكلف»[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٢٥٦)، «علل الترمذي» (١:١٢٢-١٢٣)، ابن معين (٢: ٤٩٣)، «الكبير» (٧:٢١٥)، «الجرح» (٧:١٥٠)، «ثقات ابن حبان» (٧:٣٥٣)، «المجروحين» (٢:٢٢٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤:١١٢)، «الميزان» (٣:٤٠٤)، «التهذيب» (٨:٤١٣)، «التقريب» (٥٦١٠).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في كم تمكث النفساء (٣٩)، وأبو داود في الطهارة، باب ما جاء في كم تمكث النفساء (٣١١)، وابن ماجه فيهما (٦٤٨) وانظر «جامع الأصول» =

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أبي سهل عن مسةَ الأزدية عن أم سلمةَ واسم أبي سهل: كثير بن زياد، قال محمدُ بن إسماعيل: علي بنُ عبد الأعلىٰ ثقةٌ، وأبو سهل: ثقة، ولم يعرف محمد بن إسماعيل هذا الحديثَ إلاّ من حديث أبي سهل...».

أقول: رواة هذا الحديثِ كلُّهم محتجٌّ بهم ما عدا مسةَ الأزديةَ، فهي مجهولةٌ الحال، قال ابن القطان: «لا تُعرفُ عينُها ولا حالُها ولم تُذكر إلاّ في هذا الحديث»[1] وهي سببُ تضعيف الترمذي لهذا الحديث بقوله: «غريب»، وعلي بن عبد الأعلىٰ ترجمته في موضعٍ آخرَ من هذه الرسالة.

وأخرجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (٤١١) من رواية عمرَ بن الرماح، عنه عن عمرو بن عثمان... في الصلاة علىٰ الراحلة، ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ تفردَ به عمرُ بن الرماح البلخي، لا يُعرفُ إلاّ من حديثه».

قلتُ: يعني سببُ غرابةِ الحديثِ عمرُ بنُ الرماح لا البرساني؛ فالبرساني ثقة، وهذا جميعُ ما له عندَ الترمذي، وله في الكتب التسعة أحدَ عشرَ حديثاً أخرىٰ.

٧٦ـ المستمر بن الريان الأيادي الزهراني أبو عبد الله البصري، من كبار أتباع التابعين (م د ت س).

روىٰ عن: أبي الجوزاء الربعي وأبي نضرة العبدي (م د ت س).

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ شيخاً منهم: شعبةُ (م س) وعثمانُ بنُ عمر (ت).

=(٧: ٣٨٠) وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١: ١٧٥) والدار قطني في «السنن» (١: ٢٢١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١: ٣٤١) وانظر الكلام علىٰ نقد الحديث في شرح أحمد شاكر علىٰ الترمذي (١: ٢٥٧-٢٥٨).

(١) انظر للوقوف علىٰ حقيقة حالها «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي (٣: ٣٢٨-٣٢٩) و«بلوغ المرام» (ص٣١) و «العلل الكبير» للترمذي (ص١٢٣).

لم يترجمه أحدٌ في الضعفاء ولا الذهبي في «الميزان» ووثّقه أحمدُ وابنُ المديني ويحيىٰ والطيالسي وزاد: صدوقٌ، وقال النسائي: كان ثقةً من الأبدال، وقال الترمذي والحاكم أيضاً: ثقةٌ، وقال الحافظ: ثقةٌ عابدٌ[1].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثين أحدهما معلقٌ عَقبَ حديث (٩٩٢) قال: وقد رواه المستمرُ بنُ الريان ـ أيضاً ـ عن أبي نضرة عن أبي سعيد. . .

قال علي: قال يحيىٰ بن سعيد: المستمرُّ بن الريان: ثقةٌ، وخُليدُ بن جعفر: ثقةٌ.

قلتُ: تكلمتُ علىٰ هذا الحديث في ترجمة خليد من مصطلح «ثقة».

وهذا الحديثُ المعلقُ أخرجَه مسلمٌ في كتاب الألفاظ، باب كراهة قول الإنسان: خبثت نفسي (١٩) (٢٢٥٢): من حديث شعبة عن خليد بن جعفر والمستمر بن الريان ـ مقرونين ـ موصولاً، وقال الترمذي عن هذا الحديث: «حسن صحيح».

وأخرجَ حديثَه الثاني (٣٢٦٩) في تفسير سورة الحجرات، وقال: « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ».

قال علي: «سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن المستمر بن الريان، فقال: ثقةٌ».

قلتُ: وهذا يعني أنَّ المستمرَ في الدرجة العليا من الوثاقة عند الترمذي، والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣١٨:٣) و (٣٦٣:٥)، ابن معين (٥٥٩:٢)، «علل أحمد» (٣٦:٢ رقم ٦١١٦)، «الكبير» (٦٨:٨)، «الجرح» (٤٣٠:٨)، «الثقات» (٤٦٤:٥)، ابن شاهين (١٣٦٧)، «الجمع» (٥٢٧:٢)، «تهذيب الكمال» (٤٣٢:٢٧)، «الكاشف» (١١٩:٣)، «التهذيب» (١٠٤:١٠)، «التقريب» (٦٥٩١).

المطلب الثالث

الرواة الذين وثَّقهم ونقل عن غيره توثيقهم

٧٧ـ حنظلة ابن أبي سفيان بن عبد الرحمٰن القرشي الجمحي المكي أخو عمرو وعبد الرحمٰن، من أتباع التابعين مات سنة إحدىٰ وخمسين ومئة (ع).

روىٰ عن خمسةَ عشر راوياً منهم: سالمُ بن عبد الله بن عمر (خ م ت س) وعكرمةُ بن خالد المخزومي (خ م ت س) ونافعٌ مولىٰ ابن عمر (م س).

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً منهم: حمادُ بن عيسىٰ الجهني «ت» وسعيدُ بن خثيم ووكيعُ بن الجراح «م ت» ويحيىٰ القطان، ونقلَ الترمذي توثيقَه له.

لم يضعِّفه أحدٌ وقد عابَ الذهبي علىٰ ابن عدي ذكرَه في «الكامل» لحديث استنكره وقد بيّن أنَّ العلةَ من الراوي عنه.

ووثَّقَه وكيعٌ وأحمدُ وابنُ معين وأبو زرعةَ، وأبو داودَ والترمذي والنسائي وابنُ حبان وابنُ عدي والذهبي وابنُ حجر وغيرُهم[١].

وخرَّجَ له ابن حبان في صحيحه سبعةَ أحاديث: (١٥٨، ١١٩٧، ١٤٤٦، ٣٢٠١، ٣٢٨٣، ٥١١٣، ٥٤٧٨).

وقد خرَّجَ الترمذي لحنظلةَ ثلاثةَ أحاديث، قال عَقبَ أحدهما (٢٦٠٩): «حسن صحيح» وعَقبَ الآخرَ (٣٤٤٣): «حسن صحيح غريب» وقال عَقبَ الثالث (٣٣٨٦):

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٤٣٣)، وابن سعد (٥: ٤٩٣)، وابن معين (٢: ١٣٩)، «طبقات خليفة» (٢: ٧١٠)، «علل أحمد» (٢: ٥٤)، «الكبير» (٣: ٤٤)، «الجرح» (٣: ٢٤١)، «الثقات» (٦: ٢٢٥)، «المشاهير» (١١٤٣)، «الكامل» (٣: ٣٣٨-٣٤٠)، «تهذيب الكمال» (٧: ٤٤٣-٤٤٧)، «النبلاء» (٦: ٣٣٦)، «الميزان» (١: ٦٢٠)، «الكاشف» (١: ٢٦١)، «تهذيب التهذيب» (٣: ٦٠-٦١)، «التقريب» (١٥٨٢).

«غريب لا نعرفُه إلاّ من حديث حمّاد بن عيسىٰ، وقد تفرد به وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس، وحنظلة بن أبي سفيان ثِقةٌ وثَّقه يحيىٰ بن سعيد القطان».

قلت: تخريجُ حديثه يدلُّ علىٰ أنَّه عندَ الترمذي عالي الدرجةَ في الثقات، والله أعلم.

٧٨ـ عبد الرحمٰن بن أبي الزناد ـ واسمه عبد الله ـ ابن ذكوان القرشي ـ مولاهم ـ أبو محمد المدني الفقيه متولي خراج المدينة، من أتباع التابعين مات سنة أربع وسبعين ومئة وله أربعٌ وسبعونَ سنةً (خت م ٤).

روىٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً منهم: زيدُ بن علي بن الحسين الشهيد وعبدُ الله بن ذكوان «خت د ت س» وعبدُ الرحمٰن بنُ الحارث المخزومي (بخ د ت ق) وموسىٰ بنُ عقبة (خت ٤) وهشامُ بنُ عروةَ (خت د ت ق).

وروىٰ عنه سبعة وستون راوياً منهم تسعةُ رواة عندَ الترمذي: إسماعيلُ ابن أبي أويس (ي ت) وإسماعيلُ بن موسىٰ الفزاري (ت) وعبدُ الحميد بن جعفر (ت س ق) وستةٌ آخرون.

وقد اختلفَ النقادُ في المترجَم، فنقلَ الترمذي في «الجامع» عن مالك أنَّه كان يوثقه ويأمرُ بالكتابة عنه، ونقلَ في «العلل الكبير»: أنَّه كان يشيرُ به، يعني علىٰ من يريد العلم.

ونقلَ صالحٌ «جزرة» عن مالك أنَّـه تكلَّم فيه بسبب روايته كتابَ الفقهاء السبعة عن أبيه، وقال: أين كنا نحن عن هذا؟ وقال صالحٌ: روىٰ عن أبيه أشياءَ لم يروها غيره.

ووثَّقَه العجلي، وقال ابن معين: أثبتُ الناس في هشام بن عروة؛ ابنُ أبي الزناد.

وقال الشافعي: كان ابنُ أبي الزناد يكاد يجاوز القصدَ ـ يعني العدل ـ في ذمِّ مذهب مالك، وقال ابنُ معين: ليس ممن يحتجُّ به أصحابُ الحديث، ليس بشيء،

وقال هو وابن المديني: ضعيفٌ وترَكَه ابنُ مهدي، وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُ به، وذكرَه النسائي والعقيلي وابن عدي وابن الجوزي والذهبي في الضعفاء والمجروحين، وقال الحافظ: صدوقٌ تغيرَ حفظُه لما قدم بغداد وكان فقيهاً من السابعة[(١)].

قلتُ: رجلٌ يروي عنه سبعةٌ وستونَ راوياً، ويشهدُ له مثلُ مالك بالعلم، وكان يتولىٰ أمرَ الحسبة والخراج وقد حمد، لا يكونُ إطلاقُ الضعفِ عليه يدلُّ علىٰ ما تدل عليه ألفاظُه بالنسبة للضعفاء من غير العلماء، غايةُ ما هنالك أنَّ ابن أبي الزناد لا يقارن بمالكٍ وسفيانَ وشعبةَ في حفظِه ومعرفتِه بالرجال.

وقد بيَّن علي بن المديني: أنَّ حديثَه في المدينة صحيحٌ، وأنَّ المحدثينَ البغداديينَ لقنوه عن مشايخهم، فما كانَ من حديثه في المدينة محتجٌّ به ويتوقفُ في حديثه البغدادي حتىٰ تستبينَ حالُه، والله أعلم.

أقولُ: نقلَ الترمذي ثناءَ مالكٍ علىٰ عبد الرحمٰن بن أبي الزناد في موضعين من جامعه (٩٨، ١٧٥٥) وخرَّجَ له في «الجامع» أربعةَ عشرَ حديثاً، قال عَقبَ أربعةٍ منها: (٨٢، ١٤٩، ٢٧١٥، ٣٤٢٣): «حسن صحيح» وعَقبَ خمسة منها: (٦٧، ١٧٥٥، ٢٨٤٦، ٣١٩٤، ٣٣٨٨): «حسن صحيح غريب» وعقب أربعة منها: (٣٩، ٨٣٠، ١٥٦١، ٣٥٣٨): «حسن غريب» وقال عَقبَ واحد منها: (٩٨): «حسن».

وهذه أحكامٌ عاليةٌ جداً، فقلَّما يسلمُ راوٍ من رواية حديثٍ ضعيفٍ يكونُ ضعفُه من غيره أو يكون وهماً منه، ناهيكَ عن السُدّي الذي اختلفَ فيه النقادُ أبينَ اختلاف.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٠٦)، «العلل الكبير» (٢: ٨٦٣)، ابن سعد (٥: ٢١٥) و (٧: ٣٢٤)، «طبقات خليفة» (٢: ٢٨٩)، «علل أحمد» (١: ٥٨)، «الكبير» (٥: ٣١٥) العقيلي (٢: ٣٤٠)، «الجرح» (٥: ٤٩)، «المجروحين» (٢: ٥٦)، «الكامل» (٥: ٤٤٩-٤٥٣)، «تاريخ بغداد» (١٠: ٢٢٨-٢٣٠)، «تهذيب الكمال» (١٧: ٩٥)، «النبلاء» (٨: ١٦٧)، «الميزان» (٢: ١١١) «الكاشف» (٢: ١٤٦)، «تهذيب التهذيب» (٦: ١٧٠)، «التقريب» (٣٨٦١).

وكأنَّ الترمذي انتقىٰ له هذه الأحاديثَ الصحيحةَ؛ ليدلِّلَ علىٰ أنَّ الرجلَ ثقةٌ حافظٌ، وأنَّ الطعنَ فيه كان بسببٍ آخرَ غيرَ المعرفةِ الحديثيةِ.

وأحاديثُ ابن أبي الزناد في كتبُ السنة تستحقُ رسالةً علميةً تنهي النزاعَ في شخصه؛ لأنَّ قولَ ابن حجر: «صدوقٌ تغير حفظه لما قدم بغداد» في مرتبة الاعتبار بينما قولُ الإمام الترمذي: «ثقة، وثقه مالك بن أنس، وكان يأمر بالكتابة عنه» في أعلىٰ مراتب الاحتجاج، وتخريجُ أحاديثه في «الجامع» يتناسب مع قول الترمذي فيه، ولا ينسجم في أكثرِهِ معَ قولِ الحافظ، والله تعالىٰ أعلم.



المطلب الرابع

رواة مصطلح «ثقة عند أهل الحديث»

٧٩ـ أيمن بن نابل الحبشي أبو عمران ـ وقيل: أبو عمرو ـ المكي نزيل عسقلان القرشي التيمي ـ مولاهم ـ، مات سنة بضعٍ وخمسينَ (خ ت س ق)، قال المزي: خرَّج له البخاري متابعةً.

روىٰ عن عشرة من الشيوخ منهم: سعيدُ بنُ جبير وقدامةُ بن عبد الله الكلابي الصحابي (ت س ق) وأبو الزبير المكي (س ق).

وروىٰ عنه ستةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: السفيانان وعبد الرحمٰن بن مهدي ومروان ابن معاوية الفزاري (ت).

اختلفت أنظارُ النقاد فيه بينَ درجة الاحتجاج ودرجة الاعتبار.

فبينما قال العجلي والترمذي وابن معين: ثقةٌ، قال أبو حاتم: شيخٌ، وقال النسائي: لا بأس به، وقال يعقوبُ بن شيبة: صدوقٌ وإلىٰ الضعف ما هو، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق[1].

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين اثنين، قال عَقبَ أحدهما (٩٠٣): «حسن صحيح وإنَّما يُعرفُ هذا الحديثُ من هذا الوجه، وهو حديثُ أيمنَ بن نابل وهو ثقة عند أهل الحديث».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٢٤٧)، «علله» (١:١٥٣-١٥٥)، ابن معين (٢:٤٧) «الكبير» (٢:٢٧)، «الجرح» (٢:٣١٩)، «الكامل» (٢:١٤٥-١٤٩)، «المجروحين» (١: ١٨٣) «تهذيب الكمال» (٣:٤٤٧-٤٥٠)، «النبلاء» (٦:٣٠٩)، «التهذيب» (١:٣٩٣)، «التقريب» (٥٩٧).

وقال عَقبَ الآخر (٢٩٠): «غيرُ محفوظ؛ وذلك لمخالفة أيمنَ الليثَ بنَ سعد، حيث رواه الليث عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس؛ فرواه أيمن عن أبي الزبير عن جابر» وهذا يعني أنَّ أيمنَ الحبشيَّ إذا خالفَ مثلَ الليث بن سعد يكون حديثه شاذاً، وبالتالي فهو من الطبقة الوسطىٰ من الثقات، طبقة صدوق ولا بأس به.

٨٠ـ **بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري أبو عبد الملك البصري**، من أتباع التابعين مات قبل الستين ومئة (خت ٤).

روىٰ عن أبيه عن جده (خت ٤)، وعن زرارةَ بن أوفىٰ (د ت) وهشام بن عروة ـ إن كان محفوظاً ـ.

وروىٰ عنه خمسونَ راوياً منهم: معاذُ بنُ معاذ (ت) ويحيىٰ بنُ سعيد القطان (د ت س) ويزيدُ بنُ هارون (د ت ق)، ويوسفُ بنُ يعقوب السدوسي (ت).

اختلفَ العلماءُ في تعديله وجرحه، ولخَّصَ لنا حاله الإمامان ابنُ حبان وابنُ عدي تلخيصاً حسناً، وسوفَ ألخِّصُ من ترجمته عندَها منزلتهَ في الجرح والتعديل وأعقِّب بما يلزم من عند غيرهما.

قال ابن حبان: «كان يخطىء كثيراً فأما أحمدُ بن حنبل وإسحاقُ بن إبراهيم فإنَّهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعةٌ من أئمتنا، ولولا حديث: «إنا آخذوها وشطر إبله، عزمة من عزمات ربنا» لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخيرُ الله ـ عزَّ وجل ـ فيه»[1].

وقال ابن عدي: «قد روىٰ عنه ثقاتُ الناس، وقد روىٰ عنه الزهري...، وجماعةٌ من الثقات، وأرجو أنَّه لا بأسَ به في رواياته...، ولم أرَ له حديثاً منكراً وأرجو أنَّه إذا حدَّثَ عنه ثقةٌ فلا بأسَ به»[2].

---

(١) «المجروحين» (١ : ١٩٤).

(٢) «الكامل» (٢ : ٢٥٤) ملخصاً.

وقال الحافظ: صدوقٌ من السادسة[١].

قلتُ: لبهز بن حكيم عدةُ شيوخ وهو مقاربٌ في الوفاة لهشام بن عروة، وإنّما أُسقطتْ روايتُه من الصحيح ـ في نظر الحاكم ـ؛ لأنَّ روايتَه عن أبيه عن جده، شاذةٌ لا متابعَ له فيها، وكان من الثقات ممن يُجمعُ حديثُه.

وقال يحيىٰ بن معين: إسنادٌ صحيحٌ إذا كانَ دونَ بهز ثقة، وقال ابن المديني: ثقةٌ، وقال أبو زرعة: صالحٌ وليسَ بالمشهور، وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، ورجَّحَ عليه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وبناءً علىٰ أقوال هؤلاء الأئمة أقولُ: ضعَّفه شعبةُ ثم روىٰ عنه، ورواية شعبةُ عن رجل احتجاجٌ به، وكذلك احتجَّ به ابن المديني وابن معين.

وذهبَ ابنُ عدي وغيرُه إلىٰ أنَّه لا بأسَ به يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ بانفراده، ومفادُ كلامِ ابن حبان أنَّه ينتقدُ عليه حديث: «إنا آخذوها وشطر إبله» فما كانَ سواه فلِمَ تَركَه ما دامَ ليسَ ضمن المنتقدات؟

وقد تعقب الذهبي ابنَ حبان تعقباً شديداً في «تاريخ الإسلام» في ترجمة بهز، وأما الترمذي فقد خرَّجَ له من روايته عن أبيه عن جده تسعةَ أحاديث، وروىٰ له عن زرارةَ بن أوفىٰ حديث «الحال المرتحل» وقال: «غريب»:

وقد خرَّجَ الترمذي لبهز بن حكيم عشرةَ أحاديث، قال عَقبَ اثنين منها (٢١٩٢-٢٤٢٤): «حسن صحيح» وعَقبَ سبعةٍ منها (١٤١٧، ١٨٩٧، ٢٣١٥، ٢٧٦٩، ٢٧٩٤، ٣٠٠١، ٣١٤٣): «حسن» وعقب واحد منها (٦٥٦): «حسن غريب» وقال عَقبَ الأخير منها (١٨٩٧): «تكلَّم شعبةُ في بهز بن حكيم وهو ثقةٌ عند أهل الحديث»

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٣٠٩، ٤٢١)، ابن معين (٢: ٦٤) «الكبير» (٣: ١٤٢)، «الجرح» (٢: ٤٣٠-٤٣١)، «المجروحين» (١: ١٩٤)، «الكامل» (٢: ٢٥٢-٢٥٤)، «الإكمال» (١: ٣٨٠) «تهذيب الكمال» (٤: ٢٥٩)، «الميزان» (١: ٣٥٣-٣٥٤)، «الكاشف» (١: ١١٠)، «النبلاء» (٦: ٢٥٣)، «التهذيب» (١: ٤٩٨)، «التقريب» (٧٧٢).

فبهز كما يبدو من أحكام الترمذي علىٰ أحاديثه من الطبقة الوسطىٰ من الثقات، والله أعلم.

٨١ـ **الجعد بن عثمان** ـ ويقال: ابن دينار ـ اليشكري أبو عثمان الصيرفي البصري يقال له: صاحب الحلي، من صغار التابعين (خ م د ت س).

روىٰ عن: أنس بن مالك (خ م د ت س) والحسن البصري وسليمان بن قيس اليشكري وأبي رجاء العطاردي (خ م س).

وروىٰ عنه اثنا عشرَ راوياً منهم: جعفرُ بن سليمان الضبعي (م ت س) ومعمرُ بن راشد (م س) والوضَّاحُ بن عبد الله اليشكري (م د ت).

لم أقف علىٰ تاريخ ولادته ولا وفاته، ولم أقف فيه علىٰ جرح، وقد وثَّقه ابنُ معين وأبو داودَ والترمذي والذهبي وابن حجر، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطىء[1].

قلت: من قالَ فيه النسائي وابن حبان ما قالا لا يرتفعُ إلىٰ درجة الاحتجاج المطلق، وإنَّما يوضع في ميزان الاختبار؛ لمعرفة ما وافقَ وما انفردَ وما خالف، ويُطبقُ علىٰ أحاديثه موازينُ التفرد والمخالفة، فما كان شاذاً أو منكراً رُدَّ، وما سوىٰ ذلك يُحتجَّ به الاحتجاج بالحسن.

وقد أخرجَ الترمذي له حديثاً في سبب نزول آية حجاب أزواج النبي ﷺ (٣٢١٨) وقال: «حسن صحيح» والجعد بن عثمان هو ثقةٌ عندَ أهل الحديث[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٣٤)، «علل أحمد» (١: ١٨٩) (٢: ٢٦، و ٢١٢)، «الكبير» (٢: ٢٣٩)، «الجرح» (٢: ٥٢٨)، «الثقات» (٤: ١١٦)، «الجمع» لابن القيسراني (١: ٧٨)، «تهذيب الكمال» (٤: ٥٦٠)، «الكاشف» (١: ١٨٣)، «التهذيب» (٢: ٨٠)، «التقريب» (٩٢٤).

(٢) أخرجه الترمذي في تفسير سورة الأحزاب (٣٢١٨)، وأخرجه البخاري في النكاح، باب الهدية للعروس تعليقاً (٤٨٦٧)، ومسلم فيه، باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها (م ١٣٦٥) وفي باب زواج زينب بنت جحش، ونزول آية الحجاب، وإثبات وليمة العرس (١٤٢٨) من طرق عديدة.

سببُ تصحيح الترمذي هذا الحديثَ هو تخريجُ البخاري ومسلم له وتتبعه هو، فلما لم يجد مغمزاً في ضبط الجعد، أعطاه الدرجةَ العليا من الصحة عندَه، والله أعلم.

وقال عقبَ الحديثين الآخرين (٢٨٣١-٣٨٢٧): «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» ويظهرُ من أقوال العلماء أنَّ له أخطاء، أحصاها عليه العلماء، ولم يخرّج الترمذي له شيئاً منها، فلماذا؟

٨٢ـ **خالد بن دينار التميمي السعدي أبو خلدة البصري الخياط**، من صغار التابعين الذين اختلفَ في إدراكهم أنساً، وقال الترمذي: أدركَ أنساً وسمع منه (خ د ت س).

روىٰ عن ثمانية شيوخ منهم: أنسُ بن مالك (خ س) ومحمدُ بن سيرين، وأبو العالية الرياحيُّ (بخ د ت).

وروىٰ عنه خمسةٌ وعشرونَ راوياً منهم: زيدُ بن الحباب (ت) وعبدُ الصمد بن عبد الوارث (ت) ووكيعٌ (بخ) وأبو داودَ الطيالسي (ت)، توفي سنة اثنتين وخمسينَ ومئة أو التي تليها.

قال ابن معين وابن سعد والنسائي ويزيد بن زريع والدارقطني وأبو مسعود الدمشقي والذهبي: ثقةٌ.

وقال ابن مهدي: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقةً؟ فقالَ: كان مأموناً كان خياراً، وثّقه: شعبة وسفيان.

قال ابن عبد البر: هو ثقةٌ عندَ جميعهم، وكلامُ ابن مهدي لا معنىٰ له في اختيار الألفاظ والتأويل فيها علىٰ الهوى، وقال ابن معين ـ في رواية الكوسج ـ: صالحٌ، وقال البخاري: صدوقٌ.

قال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث وقد أدركَ أنساً، وسمع منه[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٢٣١) و (٥:٦٤١-٦٤٣)، ابن سعد (٧:٢٥٧) «طبقات خليفة» (١:٥٣٤)، «علل أحمد» (١٩١، ٢٤٤، ٣٤٩)، «الكبير» (٣:١٤٧)، «الجرح» =

قلت: كلامُ ابن مهدي لا يختلفُ عن كلام ابن معين والبخاري، فلِمَ هذا التشنجُ من ابن عبد البر؟!

وقد أخرجَ الترمذي لأبي خلدةَ حديثاً مرفوعاً في ذمِّ دوس ومدح أبي هريرة (٣٨٣٨)، وقال: «حسن صحيح غريب»[1].

وأخرجَ له حديثاً سألَ فيه أبا العاليةَ الرياحيَّ: أسمعَ أنسٌ من النبي ﷺ؟ قال: خدَمه عشر سنين. . . (٣٨٣٣)، وقال: «حديثُ أنس حسنٌ وأبو خلدةَ ثقةٌ عندَ أهل الحديث» وأخرجَ له حديثاً مقطوعاً علىٰ أبي العالية: «الثوم من طيبات الرزق» (١٨١١).

قلتُ: فقد صحَّحَ له وحسَّنَ وكلاهما في مرتبة الاحتجاج، والاعتبارات فنية، والله أعلم.

٨٣ـ **سعير بن الخمس التميمي أبو مالك** ـ ويقال: أبو الأحوص ـ الكوفي، من أوساط التابعين وهو والدُ مالك بن سعير (م ت س).

رویٰ عن تسعة شيوخ منهم: حبيبُ بن أبي ثابت (ت) وسليمانُ التيمي (ت) ومغيرةُ بن مقسم الضبي (م سي).

ورویٰ عنه واحدٌ وعشرونَ راوياً منهم: الأحوصُ بن جوّاب «ت سي» وابنُ عيينة «ت» وعليُّ بن عثام «م سي».

قال ابنُ معين: ثقةٌ، وقالَ أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال الدارقطني: ثقةٌ، وقال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ومن غرائب أحداث حياته ما رويَ عن الحمَّاني: دفنّا سعيرَ بنَ الخمس فاضطربَ في لحده فأخرجناه، فعاش خمسَ

=(٣:٣٢٧) «الثقات» (٤:٢٠٠)، «الجمع» (١:١٢٢)، «الكنىٰ» لابن عبد البر (٦٦٥)، «تهذيب الكمال» (٨:٥٦)، «الكاشف» (١:٢٦٨)، «التهذيب» (٣:٨٨)، «التقريب» (١٦٢٧).

(١) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب أبي هريرة (٣٨٣٨) ولم يخرِّجه من العشرة غيره «تحفة الأشراف» (٩:٤٤٩-٤٥٠).

عشرةَ سنة! وقال الحافظُ: صدوقٌ من السابعة[١].

وقد خرَّج له الترمذي حديثين اثنين، قال عَقبَ أحدهما (٢٦٠٩): «حسن صحيح» وقال عَقبَ الثاني (٢٠٣٥): «حسنٌ جيدٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أسامةَ ابن زيد إلاّ من هذا الوجه».

٨٤ـ صفوان بن صالح بن صفوان الثقفي ـ مولاهم ـ أبو عبد الملك الدمشقي مؤذن المسجد الأموي الكبير، من طبقة تبع أتباع التابعين توفي سنة تسعٍ وثلاثينَ ومئتين (د ت س).

روىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً منهم: سفيانُ بن عيينة والوليدُ بن مسلم (د ت س).

وروىٰ عنه سبعةٌ وأربعونَ راوياً منهم: أبو داودَ السجستاني وإبراهيمُ بن يعقوب الجوزجاني (ت) والحسنُ بن سفيان النسوي.

لم يضعِّفه أحدٌ من النقاد، ووثقه أبو مسهر الغساني والترمذي ومسلمة ابن قاسم وابن حجر، وقال أبو زرعة الدمشقي: كان يدلِّسُ تدليسَ التسوية، وقال أبو داودَ: حجةٌ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ[٢].

قلتُ: مثله حجةٌ إلاّ إذا دلَّس.

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثَ الأسماء الحسنىٰ الطويل (٣٥٠٧) الذي عدَّ فيه تلك الأسماءَ الكريمةَ وذكرَها، ثم قال: «هذا حديث غريب، حدَّثَنا به غيرُ واحدٍ عن صفوان بن صالح ولا نعرفُه إلاّ من حديث صفوان بن صالح وهو ثقةٌ عندَ أهل

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٧)، ابن سعد (٦:٣٨٦)، «الكبير» (٤:٢١٣)، «الجرح» (٤:٣٢٣)، «تهذيب الكمال» (١١:١٣٠)، «الميزان»، (٢:١٦٤)، «الكاشف» (١:٢٩٩)، «التهذيب» (٤:١٠٥)، «التقريب» (٣٤٣٢).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٤٩٧)، «الكبير» (٤:٣٠٩)، «الجرح» (٤:٤٢٥) «الثقات» (٨:٣٢١)، «تهذيب الكمال» (١٣:١٩١)، «النبلاء» (١١:٤٧٥)، «الكاشف» (٢: ٢٧) «التهذيب» (٤:٤٢٦)، «التقريب» (٢٩٣٤).

الحديث، وقد روي هذا الحديثُ من غير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولا نعلمُ في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلاّ في هذا الحديث.

وقد روىٰ آدمُ بن أبي إياس هذا الحديثَ بإسنادٍ غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكرَ فيه الأسماءَ وليس له إسنادٌ صحيح»[1].

قلتُ: هذا الحديثُ ليس له علّةٌ سوىٰ تفرد صفوان به، وخوف التدليس منه ومن شيخه الوليد بن مسلم منتفٍ؛ لأنّهما صرحا بالسماع، وتفرد الثقة محتجٌّ به وإن كان غريباً، والله أعلم.

وخرَّج له حديثاً آخر (٣١٥٢) وقال عقبه: «غريبٌ» ولم يشر في تضعيفه إلىٰ أحد.

قلتُ: قوله عن إسناد فيه صفوان إسنادٌ صحيحٌ، يقتضي أنّه ثقةٌ عندَه.

٨٥ـ عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي قيل: إنه أخو عبد الله بن ضمرة من أوساط التابعين توفي سنة أربعٍ وسبعينَ (٤) في ولاية بشر بن مروان علىٰ العراق.

روىٰ عن: عليٍّ بن أبي طالب، وحكىٰ عن سعيد بن جبير وهو أكبرُ من سعيد.

وروىٰ عنه ثمانية رواة منهم: حبيبُ بن أبي ثابت (دق) وكثيرُ بن زاذان (ت ق) وأبو إسحاق السبيعي وقال: ما حدثني حديثاً إلاّ عن عليٍّ.

ذكرَه ابنُ حبان وابن عدي وابن الجوزي والذهبي وبرهان الدين الحلبي في الضعفاء والمتروكين، لكنَّ الثوري وأحمد وابن معين وابن عمار وابن حبان نفسه قالوا: عاصمٌ أرفعُ حديثاً من الحارث الأعور.

وخلاصةُ القول في عاصمٍ أنّه كانَ يتفردُ عن عليٍّ بأشياءَ لا يتابعه عليها غيرهُ مما يرويه عنه الثقات، فالبليةٌ منه كما قال ابن عدي.

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (٨٣) رقم (٣٥٠٧)، وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٣: ١٩٥) من طريق الحسن بن سفيان عن صفوان به مثله، وقال: هذا من عيون حديث صفوان وأخرجه البخاري في الشروط (٢٥٨٥)، ومسلم في الذكر والدعاء (٢٦٧٧) بدون سرد الأسماء.

وقال ابن سعد وابن المديني والترمذي وابن شاهين: ثقةٌ، وقال البزار: صالحُ الحديث، وقال الحافظُ ابن حجر: صدوقٌ من الثالثة[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً (٥٩٨، ٥٩٩) في تطوّع النبي ﷺ بالنهار من طريق غندر وهب بن جرير عن شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم عن عليٍّ.

ثم قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ، وقال إسحاق بن إبراهيم: أحسنُ شيءٍ روي في تطوع النبي الكريم ﷺ في النهار هذا، وروي عن عبد الله بن المبارك أنّه كان يضعّفُ هذا الحديثَ، وإنما ضعّفه ـ عندَنا ـ؛ لأنّه لا يروىٰ مثل هذا عن النبي ﷺ، إلاّ من هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن النبي ﷺ، وعاصم بن ضمرة هو ثقةٌ عندَ بعض أهل العلم»[٢].

وقد خرَّجَ له الترمذي ثلاثةَ أحاديث أخر (٤٢٤، ٤٢٩، ٤٥٣) قال عقبها: «حسن» وسكتَ علىٰ حديث خامس (٤٥٤)، وضعَّفَ أحدَ أحاديثه (٢٩٠٥) فقال عقبه: «غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه وليس إسنادُه بصحيح وحفصُ بن سليمان يضعَّف في الحديث» وخرَّج الحديثَ الأخيرَ (٦٢٠) من طريقين، ثم نقل عن البخاري قوله: كلاهما عندي صحيح.

قلت: فعاصم في الطبقة الوسطىٰ من الثقات عند الترمذي وفي نفس الأمر، والله أعلم.

٨٦ـ عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمٰن بن المسور بن مخرمة القرشي الزهري المخرمي أبو محمد المدني من صغار أتباع التابعين توفي سنة سبعين ومئة (١٧٠هـ) (خت م ٤).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٩٥)، ابن سعد (٦: ٢٢٢)، ابن معين (٢: ٩٣)، «علل أحمد» (١: ٧٤)، «الكبير» (٦: ٤٨٢)، «الجرح» (٦: ٣٤٥)، «المجروحين» (٢: ١٢٥)، «تهذيب الكمال» (١٣: ٤٩٦-٤٩٨)، «الميزان» (٢: ٣٥٢)، «الكشف الحثيث» (٣٦١)، «التهذيب» (٥: ٤٥)، «التقريب» (٣٠٦٣).

(٢) «جامع الترمذي» (٢: ٤٩٣-٤٩٥)، وانظر ما كتبه الشيخ أحمد شاكر في مناقشة الجوزجاني ثمة فإنه نافع، ويظهر كثيراً من العصبية المذهبية لدىٰ بعض النقاد.

رویٰ عن اثني عشرَ شيخاً منهم: عثمان بن محمد الأخنسي (٤) ومحمد بن عبد الرحمٰن بن نبيه (ت) و ويزيد بن عبد الله بن الهاد (م ق).

وروىٰ عنه سبعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: إبراهيمُ بن عمر بن أبي الوزير (ت) وإسحاق بن جعفر (ت) ومعلّىٰ بن منصور الرازي (ت ق).

قال أحمدُ وابن المديني: ثقةٌ، وقال البخاري: صدوقٌ ثقةٌ، وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس به بأس، زادَ ابنُ معين: صدوقٌ وليسَ بثبت، وقال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث.

وحَكمَ ابن حبان باستحقاقه الترك وقال في «التقريب»: ليس به بأس من الثامنة[1].

وقد خرَّج له الترمذي أربعةَ أحاديث، قال عَقبَ واحد منها (٣٤٤) «حسن صحيح» وعَقبَ اثنين آخرين (٦٩٧، ٢٥١٩): «حسنٌ غريبٌ» وعَقبَ الرابع (٢٥٠٨): «صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه».

فالمخرمي من الطبقة الوسطىٰ من الثقات، وقد صحَّحَ حديثَه الأولَ «حسن صحيح»؛ لأنَّه جاءَ من طريقٍ أخرىٰ عاضدة، والله أعلم.

٨٧ـ **عبد الله بن عطاء الطائفي المكي** ـ وقيل: المدني والواسطي والكوفي ـ أبو عطاء القرشي ـ مولىٰ المطلب بن عبد الله ـ وقيل: مولىٰ بني هاشم، ومنهم من جعلَه اثنين، ومنهم من جعلَه ثلاثة، من طبقة أتباع التابعين (م ٤).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً منهم: سليمانُ بن بريدة (م س) وعبد الله بن بريدة (م ٤) وعكرمة بن خالد المخزومي (م).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وعشرونَ راوياً منهم: جعفرُ بن زياد الأحمر (ت) وسفيانُ الثوري (م ت س ق) وعليُّ بن مسهر (م ت) وأبو إسحاقَ السبيعي (ق).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٥٧٧)، ابن سعد (٥أ:٤٥٤)، «الكبير» (٥:٦٢) «الجرح» (٥:٢٢)، «المجروحين» (٢:٢٧)، «الإكمال» (٧:٣١١)، «النبلاء» (٧:٣٢٨)، «تهذيب الكمال» (١٤:٣٧٢)، «الميزان» (٢:٤٠٣)، «الكاشف» (٢:٦٩)، «التهذيب» (٥:١٧١)، «التقريب» (٣٢٥٢).

اختلفت أقوالُ النقاد فيه: فوثقه البخاري والترمذي وابن معين، وذكرَه ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال الذهبي وابن حجر: صدوقٌ، وزاد ابن حجر: يخطىء ويدلِّس من الثامنة.

وقال النسائي: ضعيفٌ، وفي موضع آخر: ليس بالقوي[١].

قلتُ: ذكرَ المزيُّ في شيوخه: أبا الطفيل عامر بن واثلة الصحابي، وذكرَ أنَّ العلماءَ قد اختلفوا في شخصه، فمنهم من جعلَ عبدَ الله بن عطاء المكيَّ واحداً والطائفيَّ آخرَ والكوفيَّ ثالثاً ولنا أن نتساءلَ: كيفَ يكونُ من يروي عن أبي الطفيل من الطبقة الثامنة (أتباع التابعين)؟ ثم علىٰ من أوقع الترمذيّ التوثيق؟

إنَّ مثلَ هذه الترجمةِ تحتاجُ إلىٰ دراسةٍ مستفيضةٍ في باب أوهام الجمع والتفريق لا تحتملها دراستنا هذه.

وقد أخرجَ الترمذي له حديثاً، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في العبادة عن الغير من صوم وحج (٦٦٧)، وقال عَقبهَ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا يُعرفُ من حديث بريدة إلاّ من هذا الوجه، وعبد الله بن عطاء ثقةٌ عندَ أهل الحديث، وروىٰ سفيان الثوري وزهير هذا الحديثَ عن عبد الله بن عطاء»[٢].

وقال عَقبَ الآخرَ (٩٢٩): «صحيح» وعَقبَ الثالث (٣٨٦٨): «حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٥٥)، و«علله الكبير» (٢: ٨٦٣)، ابن معين (٢: ٣٢٠) «الكبير» (٥: ١٦٥)، «الجرح» (٥: ١٣٢)، «الثقات» (٥: ٣٣)، «الكامل» (٥: ٢٧٧)، «الجمع» (١: ٢٧٥) «تهذيب الكمال» (١٥: ٣١٢)، «الميزان» (٢: ٤٦١)، «الكاشف» (٢: ٩٨)، «التهذيب» (٥: ٣٢٢) «التقريب» (٣٤٧٩).

(٢) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته (٦٦٧)، ومسلم في الصيام، باب قضاء الصيام عند الميت (١١٤٩).

قلت: وفي الباب عن ابن عباس (١٥٥) وعائشة (١٥٣) عند مسلم، فللحديث شاهدان صحيحان، والحديث نفسه أخرجه مسلم.

ومع اختلاف النقادِ في تحديدِ شخصيته، فقد كان عندَ الترمذي في درجةٍ عالية من الوثاقة.

٨٨ـ العلاء بن عبد الرحمٰن بن يعقوب الحرقي ـ مولاهم ـ أبو شبل المدني، من صغار التابعين توفي سنة اثنين وثلاثين ومئة (م٤).

روىٰ عن خمسةَ عشرَ شيخاً منهم: أنسُ بن مالك (م د ت س) وعبدُ الله بن عمر ابن الخطاب، وأبوه عبدُ الرحمٰن بن يعقوب (م ٤) وأبو السائب مولىٰ هشام بن زهرة (م ٤).

لم أقف فيه علىٰ تضعيفٍ صريحٍ إلاّ عن ابن معين، فقد قال في رواية: ضعيفٌ، وفي أخرىٰ: مضطربُ الحديث، وفي ثالثة: ليسَ بذاك لم يزل الناسُ يتوقونَ في حديثه.

وقد ترجمَه العقيلي وابن عدي وابن الجوزي والذهبي في الضعفاء والمجروحين.

وقال أحمد: ثقةٌ، لم أسمع أحداً ذكرَه بسوء، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوىٰ ما يكون، وقال أبو حاتم: صالحٌ روىٰ عنه الثقات، وقال النسائي وابن عدي: ما أرىٰ به بأساً.

وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبتاً كثيرَ الحديث توفي في أول خلافة أبي جعفر ـ يعني بعد سنة ١٣٦هـ ـ.

وقال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث، وقال الحافظ: صدوقٌ ربما وَهِمَ من الخامسة[١].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٧٤) و«علله الكبير» رقم (٦١، ١٩٨، ٣٧٢)، «طبقات ابن سعد» (١٥: ٣٣٠)، ابن معين (٢: ٤١٥، ٢٤٣)، «طبقات خليفة» (١: ٦٦٤)، «علل أحمد» (١: ١٨٨، ٢٣٧)، «الكبير» (٦: ٥٠٨)، العقيلي (٣: ٣٤١)، «الجرح» (٦: ٣٥٧)، «الثقات» (٥: ٢٤١)، «الكامل» (٦: ٣٧٢)، «الموضح» (٢: ٢٢٢)، «الجمع» (١: ٣٨٠)، «تهذيب الكمال» (٢٢: ٥٢٠)، «النبلاء» (٦: ١٨٦)، «الميزان» (٣: ١٠٢)، «الكاشف» (٢: ٣١٠)، «الكشف الحثيث» (٤٩٤)، «التهذيب» (٨: ١٨٦)، «التقريب» (٥٢٤٧).

قلت: خرَّجَ له أصحابُ الكتب الستة أو بعضُهم من روايته عن أبيه عن أبي هريرة فقط (١٢٥) مئةً وخمسةً وعشرينَ حديثاً حسب إحصاءِ المزيِّ في تحفته (١٣٩٧٤، ١٤٠٩٨).

وهذا يعني أنَّ العلاءَ بن عبد الرحمٰن تحتاجُ دراستُه العلميةُ إلىٰ أطروحة تامة، ومما لا ريبَ فيه أنَّ مسلماً لا يخرِّج أكثر من ثمانين حديثاً من هذه الأحاديث إلاّ وقد درسَها ونقدَها أكثرَ من نقدنا وأدق، وإن كانت دراستُه التفصيليةُ غائبةً عنا.

وقد خرَّج الترمذي للعلاء الحرقي (٣٢) اثنين وثلاثينَ حديثاً، سوف أستعرضُ أحكامَه علىٰ الأحاديث العشرة الأولىٰ منها.

فقد خرَّج له حديثاً (٤٨٧) وقال عقبه: «حسن غريب، والعلاء من التابعين، سمع أنساً وغيرَه، وعبد الرحمٰن ـ والده ـ من التابعين سمع أبا هريرة وأبا سعيد وابن عمر ويعقوب جد العلاء من التابعين أيضاً قد أدركَ عمرَ بنَ الخطاب وروىٰ عنه».

والأحاديث التسعة الباقية: (٥١، ١٦٠، ٢١٤، ٣٧٠، ٣٨٥، ٧٣٨، ١٣١٥، ١٣٧٦، ١٥٣٨)، قال عَقبَ جميعها: «حسن صحيح» وهذه درجةٌ عاليةٌ في الوثَاقة قلَّ من نالَها عندَ الترمذي.

٨٩ـ عمار بن معاوية ـ ويقال: ابن أبي معاوية ويقال: غير ذلك في اسم أبيه ـ. الدهني البحلي مولىٰ الحكم بن نفيل ووالد معاوية بن عمار، توفي سنةَ ثلاث وثلاثين ومئة (م ٤).

روىٰ عن عشرينَ شيخاً منهم: أبو الطفيل عامرُ بن واثلة الليثي وأبو جعفرٍ الباقر وأبو الزبير محمدُ بن مسلم بن تَدْرُس المكيُّ (م ٤).

وروىٰ عنه سبعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: السفيانانَ وشعبة وشريك بن عبد الله (م ٤) وابنُه معاويةُ بن عمار.

ذكرَه العقيلي في «الضعفاء» ولم يذكر جرحَه وساق له حديثاً، وقال: يروىٰ عن غيرِ واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ بأسانيدَ صالحة.

روىٰ القواريري وأبو داود السجستاني عن أبي بكر بن عياش أنَّه نادىٰ عمارَ بنَ معاوية فجاءه فقال: أنتَ سمعتَ من سعيد بن جبير؟ قال: لا، قال: فاذهب، وكانت له سطوة.

وقال علي ابن المديني عن سفيان الثوري: قَطَعَ بشرُ بنُ مروان عرقوبيه في التشيع وقال الدوري: لم يذكره ابن معين إلاّ بخير، وقال الفسوي: لا بأسَ به، وقال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث، وقال الحافظُ: صدوقٌ يتشيعُ، وقال الذهبي: إمامٌ محدثٌ[1].

قلت: إنَّ تشيعَه ـ كنصب غيره ـ يجعلُنا نتوقفُ في أحاديثه التي يتفرَّدُ بها ويرويها مما يؤيدُ بدعَته، وقد أخرَجَ له الترمذي حديثاً عن أبي الزبير عن جابر أنَّ النبي ﷺ «دخل مكةَ ولواؤه أبيضُ»[2]، ثم قال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث يحيىٰ بن آدم عن شريك».

قال الترمذي: وسألت محمداً عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلاّ من حديث يحيىٰ ابن آدم عن شريك، وقال ـ يعني البخاري ـ حدثنا غيرُ واحد عن شريك عن عمار عن أبي الزبير عن جابر «أن النبيَّ ﷺ دخلَ مكةَ وعليه عمامةٌ سوداءُ» قال محمدٌ: والحديثُ هو هذا.

قلتُ: يريد الترمذي أن يقولَ: إنَّ الذي رواه جماعة عن شريك هو حديث العمامة، وقد خالفهم يحيىٰ بن آدم فروىٰ حديث اللواء الأبيض فكان حديثه شاذاً، ولهذا قال الترمذي: «غريب».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:١٦٨)، ابن سعد (٦:٣٤٠)، ابن معين (٢:٤٢٤)، «طبقات خليفة» (١:٣٧٨)، «علل أحمد» (١:١٦٩)، «الكبير» (٧:٢٨)، العقيلي (٣:٣٢٣)، «الجرح» (٦:٣٩)، «الثقات» (٥:٢٦٨)، «الجمع» (١:٤٠٠)، «تهذيب الكمال» (٢١:٢٠٨)، «النبلاء» (٦:١٣٨) «الميزان» (٣:١٧٠)، «الكاشف» (٢:٢٦٨)، «التهذيب» (٧:٤٠٦-٤٠٧)، «التقريب» (٤٨٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي في الجهاد، باب ما جاء في الألوية (١٦٧٩)، وأبو داود في الجهاد باب الرايات والألوية (٢٥٩٢)، والنسائي في الحج، باب دخول مكة باللواء (٥:٢٠٠)، وابن ماجه في الجهاد، باب الرايات والألوية (٢٨١٧).

لكن يشهدُ له حديثُ ابن عباس المفصَّل عند ابن ماجه برقم (٢٨١٨)، ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ منزلةَ عمار الدهني لم تتبين أمامَنا من خلالِ تخريجِ حديثٍ معلولٍ بغيره، والله أعلم.

٩٠ـ قطبة بن عبد العزيز بن سياه الأسدي الحمَّاني الكوفي أخو يزيد بن عبد العزيز ـ وكان الأكبر منهما ـ، من أتباع التابعين ولم أقف علىٰ تاريخ وفاته (م ٤).

روىٰ عن: الأعمش (م ٤) وليث بن أبي سليم ويوسف بن ميمون الصباغ.

وروىٰ عنه أربعة رواة هم: عاصم بن يوسف اليربوعي «ت» وأبو معاوية الضرير ويحيىٰ بن آدم «م ٤» ويحيىٰ بن عبد الحميد الحمَّاني.

لم يضعفه أحدٌ من النقاد ولم يترجمه مصنفو الضعفاء في كتبهم، ووثَّقَه أحمد وابن معين والعجلي وابن حبان وابن شاهين.

وقال البزار: صالحٌ وليسَ بالحافظ، وقال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث، وقال الحافظُ: صدوقٌ من الثامنة[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثَ أبي الدرداء في باب صفة طعام أهل النار (٢٥٨٦)، ثم قال: «قالَ عبدُ الله بن عبد الرحمٰن: والناسُ لا يرفعونَ هذا الحديثَ إنّما نعرفُ هذا الحديثَ عن الأعمش عن شمر بن عطية عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قوله، وليس بمرفوع، وقطبة بن عبد العزيز ثقةٌ عندَ أهل الحديث»[٢].

قلتُ: يريدُ الترمذي أن يقولَ: يروىٰ هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً ورفعَه قطبة بن عبد العزيز ـ وهو ثقةٌ ـ ومقتصىٰ كونه ثقةً، فالرفعُ زيادةُ علم والزيادةُ من الثقة مقبولةً

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤ : ٦١٠)، ابن معين (٢؛٤٨٨) «علل أحمد» (٢ : ٢٩، ٢٩٨)، «الكبير» (٧ : ١٩١)، «الجرح»، (٧ : ١٤)، «الثقات» (٧ : ٣٤٨)، «الجمع» (٢ : ٤٢٥)، «تهذيب الكمال» (٢٣ : ٦٠٧)، «الكاشف» (٢ : ٣٤٥)، «التهذيب» (٨ : ٣٧٨)، «التقريب» (٥٥٥١).

(٢) أخرجه الترمذي ـ وحده ـ في صفة جهنم، باب ما جاء في صفة طعام أهل النار (٢٥٨٦) وانظر «تحفة الأشراف» (٨ : ٢٤١)، «وجامع الأصول» (٢ : ٥٣٩) وضعَّفه المحققُ موصولاً وموقوفاً.

ومذهبُ شيخه البخاريِّ ـ كما تقدم ـ تقديمُ الرفعِ علىٰ الوقفِ مطلقاً، كما هو نصُّ كلامِه.

لكنَّ الذي يعكِّرُ علىٰ هذا الحكم هو ضعفُ شهر بنِ حوشب وكثرةَ تدليسِه فالحديثُ ضعيفٌ، لكنَّ ضعفَه ليسَ من قِبلِ قطبةَ، والله أعلم.

وخرَّجَ حديثاً آخرَ (١٧٠٨) من رواية سفيان ومن رواية قطبة، وضعَّفَه بمخالفة قطبةَ لسفيانَ الثوري، وعليه فلا يمكنُنا الجزمَ بمنزلته الحديثية إلاّ بقولنا: إذا خالفَ قطبةُ أمثالَ الثوري من الحفاظ فيكونُ حديثُه شاذاً.

٩١ـ معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد بن سعد ـ وقيل: صالح بن عثمان بن سعيد ابن سعد ـ الحضرمي أبو عمرو ـ وقيل: أبو عبد الرحمٰن ـ الحمصي، قاضي الأندلس من أتباع التابعين توفي سنةَ ثمانٍ وخمسينَ ومئةٍ وقيل: قبلُ أو بعدُ ذلكَ (م ٤).

روىٰ عن ستينَ شيخاً منهم: ربيعةُ بنُ يزيد (م ٤) وعبدُ الرحمٰن بنُ جبير بن نفير (بخ م د ت س) وعمرو بنُ قيس (٤).

وروىٰ عنه سبعةَ عشرَ راوياً منهم: زيدُ بنُ الحباب (م ٤) وعبدُ الله بنُ صالح (بخ ت فق) ومعن بن عيسىٰ (بخ م ت س).

لم أقف علىٰ من تكلَّم فيه قبلَ يحيىٰ بن سعيد القطان ويبدو أنَّ كلَّ من تكلَّمَ فيه إنّما تبعَ يحيىٰ بنَ سعيد في ذلك.

قال الترمذي: ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ولا نعلمُ أحداً تكلَّمَ فيه غيرَ يحيىٰ بن سعيد القطان، والترمذي يريدُ أن يقولَ: من معاصريه لأنَّه قد قالَ أبو إسحاق الفزاري: ما كانَ بأهلٍ أن يُروىٰ، وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث، حسنُ الحديث، يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به.

وقال يعقوبُ بن شيبة: قد حملَ عنه الناسُ، ومنهم من يرىٰ أنَّه وسطٌ ليس بالثبت ولا بالضعيف ومنهم من يضعِّفه.

وقال محمدُ بن عبد الله بن عمار الموصلي: الناس يروونَ عنه، وزعموا أنّه لم يكن يدري أيَّ شيءٍ الحديثَ.

وقال ابنُ يونس: قدمَ مصر وخرجَ إلىٰ الأندلس فلما دخلَ عبدُ الرحمٰن بن معاوية الأندلسَ وملكَها؛ اتصلَ به، فأرسله إلىٰ الشام بحاجةٍ، فلما رجعَ إليه من الشام ولاّه قضاءَ الجماعة بالأندلس. . .

وقال أبو صالح كاتبُ الليث: مرَّ بنا معاويةُ بن صالح حاجاً سنةَ أربعِ وخمسينَ ومئة، فكتب عنه الثوري وأهلُ مصر وأهلُ المدينة.

وقال موسىٰ بن سلمة: أتيتُه لأكتبَ عنه فرأيت الملاهي، فقلت: ما هذا؟.

قال: شيء نهديه إلىٰ ابن سعيد صاحب الأندلس، فتركتُه ولم أكتب عنه.

وقال العجلي وأبو زرعة والنسائي: ثقةٌ، زاد أبو زرعة: محدثٌ.

وقال الذهبي والحافظ ابن حجر: صدوقٌ، زاد الحافظ: له أوهامٌ من السابعة[1].

قلتُ: يبدو أنَّ سببَ تضعيفه ثلاثةُ أمور:

١ ـ تولّيه القضاءَ وقربه من السلطان وخدمته بالسفارة وغيرها.

٢ ـ إهداؤه بعضَ آلات الطرب التي يراها مباحةً، والمحدثون يشدِّدون في ذلك تشديداً دعاهم إلىٰ تأليف كتب في تحريمها.

٣ ـ عدمُ تضلعه من علم الحديث، يوضِّحُ هذا قولُ ابن عمار السابق: زعموا أنَّه لم يكن يدري أيَّ شيء الحديثَ.

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أنَّ الرجلَ ثقةٌ، يُقبلُ حديثُه ما لم يخالف؛ لأنَّ معظمَ ما حدَّثَ به كان من كتاب، وقد سمعَه منه كاتبُ الليث مرتين، ومثل هذا يكونُ أضبطَ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٢)، ابن سعد (٧: ٥٢١)، ابن معين (٢: ٥٧٣) خليفة (٢: ٧٦١)، «علل أحمد» (٢: ٥٠ و١٧٨و٢٤٨ و٣١٠)، «الكبير» (٧: ٣٣٥)، «العقيلي» (٤: ١٨٣) «الجرح» (٨: ٣٨٢)، «الثقات» (٧: ٤٧٠)، «الكامل» (٨: ١٤٥)، «تهذيب الكمال» (٢٨: ١٨٦) «النبلاء» (٧: ١٥٨)، «الميزان» (٤: ١٣٥)، «الكاشف» (٣: ١٣٩)، «التهذيب» (٤: ٥١)، «التقريب» (٦٧٦٢).

لحديثه ممن يعتمدُ علىٰ حفظه علىٰ أيِّ حال، قال ابن عدي: حدَّث عنه الليثُ وبشرُ بنُ السري وثقاتُ الناس وما أرىٰ بحديثه بأساً، وهو ـ عندي ـ صدوقٌ إلاّ أنَّه يقع في حديثه إفراداتٌ.

وقد خرَّجَ له الترمذي (٢١) واحداً وعشرينَ حديثاً، سوف أستعرضُ أحكامَه علىٰ العشرة الأولىٰ منها.

قال الترمذي عَقبَ اثنين منها (٦١٦، ١٠٢٥): «حسن صحيح» وعَقبَ اثنين آخرين (٤٤٩، ٢٣٣٦): «حسن صحيح غريب» وعَقبَ واحد منها (٣٥٧): «حسن» وعَقبَ اثنين (١٣٣، ٢٣٢٩): «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه» وعَقبَ واحد منها (١٨٤٩): «غريب» بسبب شيخ معاوية أبي طالوت.

وحكم بالمخالفة علىٰ حديثين منها (٥٥-١٦٢٦) كانَ زيدُ بن حباب تلميذُ معاوية هو الذي خُولفَ في إسنادَي الحديثين.

وهذا يعني أنَّ الرجلَ ثقةٌ في ذاته، وقد يقع في أحاديثه تفردٌ فتكونُ حسنةً، وقد يخطىء هو أو الرواة دونَه أو فوقَه في بعضها فتضعَّف بسبب ذلك، وإن لم يقع ذلكَ فأحاديثُه عاليةُ الصحة «حسن صحيح»، والله تعالىٰ أعلم.

٩٢ـ يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المدني أدركَ عميرَ مولىٰ آبي اللحم ـ ولهما صحبة ـ وبسماعه منه عُدَّ من صغار التابعين، ماتَ سنةَ تسعٍ وثلاثينَ ومئة، وكانَ في رجليه كلتيهما عرجٌ (ع).

روىٰ عن سبعةٍ وأربعينَ شيخاً، منهم: سعدُ بن إبراهيم (م ت) وعمرُ بن علي بن الحسين (بخ م ت س) وعميرُ مولىٰ آبي اللحم (ت س).

وروىٰ عنه عشرونَ راوياً منهم: بكرُ بن مضر (م د ت س) والليثُ بن سعد (ع) ومالكُ بن أنس (خ دت س).

قال أحمدُ: لا أعلمُ به بأساً، وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم وابن سعد والترمذي والذهبي وابن حجر: ثقةٌ، بل قالَ الذهبي في «النبلاء»: الإمامُ الحافظُ

الحجةُ يزيدُ. . . ، وترجمه ابن حبان في «الثقات»[(١)].

وقد خرَّجَ له الترمذي تسعةَ أحاديث سكت علىٰ واحدٍ منها (٥٥٧) وضعَّفَ واحداً آخرَ (٩٧٨)، وقال: «غريب»[(٢)].

قلتُ: إنّما ضعَّفه بموسىٰ بن سرجس شيخ يزيدَ في الإسناد، وهو رجلٌ مجهول[(٣)] وقال عقبَ خمسة منها (٢٧٢، ٤٩١، ١٩٠٣، ٢٦٢٣، ٢٨٦٨): «حسن صحيح» وقال عَقبَ اثنين آخرين (١٥٤١، ٣٤٥٣): «حسن صحيح غريب».

وهذا يعني أنَّ يزيدَ بن الهاد في أعلىٰ مراتب التعديل عندَ الإمام الترمذي، والله أعلم.

وأقولُ: هؤلاء أربعةَ عشرَ راوياً أعطاهم الترمذي مرتبةَ «ثقةٌ عندَ أهل الحديث» ما عدا عاصمَ بنَ ضمرة الذي قال عنه: «ثقةٌ عندَ أهل العلم».

وقد تبينَ لنا أنّهم جميعاً في دائرة الإحتجاج، وأنَّ بعضهم أوثقُ من بعض وأكثرُ حديثاً، وقد وجدتُ الترمذي قال عمن خرَّجَ له ثلاثينَ أو أكثرَ مثلما قال عمن خرَّجَ له حديثاً واحداً.

وهذا يؤكِّدُ أنَّ كثرةَ الرواية وقلتَها لا تدخلُ في تقويم شخصية الراوي كثيراً عندَ المحدثين، والله أعلم.



---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٩٧) و (٥: ٤٧١)، «طبقات خليفة» (٢: ٦٥٩) و (٦٦٣) العجلي (٥٩)، «الكبير» (٨: ٣٤٤)، «الجرح» (٩: ٢٧٥)، «الثقات» (٧: ٦١٧)، «تهذيب الكمال» (٣٢: ١٩٦)، «الكاشف» (٣: ١٤٦)، «النبلاء» (٦: ١٨٨)، «التهذيب» (١١: ٣٣٩)، «التقريب» (٧٧٤١).

(٢) في المطبوع «حسن غريب» وهو عجيب والتصويب من «تحفة الأشراف» (١٢: ٢٨٦) و«تهذيب الكمال» (٢٩: ٦٨).

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٩: ٦٨)، و«التقريب» مع التحرير (٣: ٤٣٠)، قال المحرران: بل هو مجهول الحال روىٰ عنه اثنان ولم يوثقه أحد.

قلت: وهو الذي توصلت إليه قبل رؤية التحرير.

المطلب الخامس

رواة مصطلح «ثقة» من غير قيد

٩٣ـ إبراهيم بن عمر بن مطرّف الهاشمي ـ مولاهم ـ أبو عمرو ويقال: أبو إسحاق ابن أبي الوزير المكي نزيل البصرة أخو محمد ابن أبي الوزير، اختلفَ في تاريخ وفاته بين (٢١٢ إلىٰ ٢٣٣هـ) (خ ٤).

روىٰ عن ستةَ عشرَ شيخاً منهم عنـد الترمذي: زنفلُ بن عبد الله العَرَفي (ت) وعبدُ الله بن جعفر المخرميُّ (ت) ومحمد بن موسىٰ الفطري (ت س).

ورویٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً منهم عنده: زيدُ بن أخزم الطائي (ت) ومحمدُ بن بشار العبدي «بندار» (ت س ق).

لم أقف فيه علىٰ تليين لناقد ولم يترجمه الذهبي في «الميزان» وترجمه في «الكاشف» ساكتاً عليه، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس، ولا بأس به، ووثّقَه الترمذي (٦٠٤) والدارقطني وابنُ حبّان والحاكم، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوقٌ من التاسعة[1].

قُلت: قالَ الترمذي في «الجامع» (٦٠٤): حدثنا محمد بن بشار: حدثنا إبراهيم ابن أبي الوزير البصري ثقةٌ. . . الحديث، فلا أدري أكان توثيقُ الرجل من الترمذي أم من شيخه بندار، ولمّا سكتتْ المصادرُ عن نقل توثيق بندار نَسبتْ التوثيقَ إلىٰ الترمذي؛ لأنَّه في كتابه.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٥٠٠)، «التاريخ الكبير» (١: ٣٣٣)، «الجرح والتعديل» (٢: ١١٤)، «تهذيب الكمال» (٢: ١٥٧-١٥٩) وحواشيه، «الكاشف» (١: ٤٤)، «التهذيب» (١: ١٤٧)، «التقريب» (٢٢٢)، وما عزوته إلىٰ غير هذه المصادر؛ فهو من حواشي «تهذيب الكمال» للدكتور بشار عواد معروف.

وقد أخرجَ الترمذي له ثلاثةَ أحاديث، قال عَقبَ واحد منها (٢٥١٩): «حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه» وقال عَقبَ آخرَ (٣٥١٦): «غريبٌ لا نعرفه إلاّ من حديث زنفل العَرَفي ـ شيخ المترجَم ـ وهو ضعيف» وقال عَقبَ ثالث (٦٠٤): «غريب من حديث كعب بن عجرة، والصحيح ما روي عن ابن عمر».

ولا يسعني بناءً علىٰ هذه الأحاديثِ الثلاثةِ تحديدُ مرتبةِ إبراهيمَ بين الثقات، لقلّة رواياته من جهة، ولعدم سلامةِ أسانيدِ أحاديثِه من الضعفاء، ويبدو أنَّه من الطبقة الوسطىٰ من الثقات، ولذلك قال الحافظ ابن حجر: صدوقٌ، والله تعالىٰ أعلم.

٩٤ـ أُمية بن خالد بن الأسود بن هُدبة ـ وقيل: خالد بن هدبة بن عتبة ـ الأزدي الثوباني أبو عبد الله البصري أخو هدبة بن خالد وهو أكبرهما، توفي سنةَ إحدىٰ أو اثنتين ومئتين من الهجرة (م د ت س).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً منهم عند الترمذي: يحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله (ت) وشعبة (م ت س) وأبو الجارية العبدي (ق ت).

وروىٰ عنه عشرونَ راوياً منهم عنده: أحمدُ بن المقدام العجلي (ت) وأبو بكر محمد بن أحمد بن نافع العبدي (ت) ومحمدُ بن عمرو بن نبهان الثقفي (ت).

ترجمه العقيلي في «الضعفاء» ولم يذكر له إلاّ حديثاً اختُلفَ عنه في وصله وإرساله، وسئل عنه أحمد فلم يحمده، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والترمذي (٢٩٣٣): ثقةٌ، وقال الذهبي في «الكاشف»: ثقةٌ، وقال الحافظ: صدوقٌ من التاسعة[1].

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين، قال عَقبَ أحدهما (٢٦٥٤): «حسن غريب لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيىٰ ـ أحدُ رواته ـ ليسَ بذاك القويّ وقال عَقبَ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٧٣)، «التاريخ الكبير» (٢:١٠)، «الجرح والتعديل» (٢:٣٠٣)، «الثقات» (٨:١٢٣)، «تهذيب الكمال»، «الميزان» (١:٢٧٥)، «الكاشف» (١:٨٦) «التقريب» (٥٥٣).

الثاني (٢٩٣٣): «غريب لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وأمية بن خالد: ثقةٌ، وأبو الجاريةَ العبدي شيخٌ مجهول لا نعرف اسمه»(١).

قُلت: فلا يسعني أمامَ ما تقدم إعطاءُ حكمٍ دقيقٍ حيالَ شخصيته لكن أمامَ ما تقدّم من أقوال العلماء فيه وواقع حال روايته، يمكنُ أن يكونَ من الطبقة الوسطىٰ من الثقات كما قال ابن حجر: صدوقٌ.

٩٥- بُريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري، أبو بردة الكوفي، من كبار أتباع التابعين في اللقي (ع).

رویٰ عن ستة شيوخ منهم: الحسن البصري وجدّه أبو بردة (ع).

ورویٰ عنه عشرونَ راوياً منهم: حفصُ بن غياث (خ م ت) وعبد الحميد الحمّاني (خ د ت)، وأبو معاوية الضرير (خ م ت ق)، والسفيانان وابن المبارك.

ترجمه العقيلي وابن عدي في «الضعفاء»، ونقلَ العقيلي عن أحمدَ قوله: بُريد يروي مناكير، وقال ابن حبّان في «الثقات»: يخطيء، وفي «المشاهير»: يَهِمُ في الشيء بعد الشيء.

وقال النسائي وابن عدي: ليسَ به بأس، وقال النسائي مرةً: ليس بالقويّ وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الفلاّس: لم يكن يحيىٰ وعبدُ الرحمٰن يحدّثان عنه بشيء، وقال الذهبي: صدوقٌ موثقٌ إلاّ أنَّ أبا حاتم قال: لا يُحتجُّ به، وقال النسائي: ليس بالقويّ، وقال الحافظ في «الهدي»: احتجَّ به الأئمةُ كلُهم، وأحمدُ وغيرُه يطلقونَ المناكيرَ علىٰ الأفراد المطلقة، وقال في «التقريب»: ثقةٌ يخطيء قليلاً من السادسة(٢).

---

(١) وقد خرجت حديث أبي الجارية في مصطلح «مجهول» وسيأتي.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٨١) و (٥: ٤١) ومواضع، ابن معين (٢: ٥٦)، «علل أحمد» (١: ٢٣٤)، «الكبير» (٢: ١٤٠)، «العقيلي» (١: ١٥٧)، «الجرح» (٢: ٤٢٦)، «الثقات» (٦: ١١٦)، «المشاهير» (١٣١٥)، «الكامل» (٢: ٤٩٩)، ابن ماكولا (١: ٢٢٧)، «الجمع» (١: ٦٢) «تهذيب الكمال» (٤: ٥٠) «النبلاء» (٦: ٢٥١)، «الكاشف» (١: ١٥١)، «الميزان» (١: ٣٠٥)، «التهذيب» (١: ٤٣١-٤٣٢) مقدمة «فتح الباري» (ص٣٩٢)، «التقريب» (٦٥٨)، وانظر «التحفة» (٦: ٤٤٦).

قُلتُ: كلُّ من يخطىء تنزل رتبُته عن درجة الإحتجاج المطلق إلىٰ درجة الاحتجاج المقيّد، وهي درجة الاختبار.

ولأن بريداً لم يروِ في الكتب الستة إلاّ عن جده أبي بردة، فقد رجعتُ إلىٰ «تحفة الأشراف» فوجدتُ له في الكتب الستة (٤١) واحداً وأربعينَ حديثاً (٩٠٣٦-٩٠٧٦)، ووجدتُ الترمذي خرَّجَ له تسعةَ أحاديث، قال عَقِبَ أربعةٍ منها (١٤٥٩، ١٧٠٥، ١٩٢٨، ٢٦٧٢): «حسن صحيح» وعقب ثلاثة منها (١٥٥٩، ٣١١٠، ٣٨٥٥): «حسن صحيح غريب» وقال عَقِبَ واحد منها (٢٥٠٤): «صحيح غريب من هذا الوجه من حديث أبي موسىٰ» وعقب واحد منها (٢٦٢٨): «صحيح غريب حسن من حديث أبي موسىٰ».

مع التذكير بأنَّ حديثَ أبي موسىٰ (١٧٠٥) لم يروه الترمذي أصالةً، وإنَّما رواه عَقِبَ حديث ابن عمر الصحيح، وحكىٰ روايتَه عن أبي موسىٰ موصولاً ومرسلاً، وقال عن المرسل: هذا أصحُّ، وما سواه فقد وافقه عليها البخاري أو مسلم أو كلاهما، فبُرَيد في الدرجة العالية من الوثاقة.

٩٦ـ جعفر بن خالد بن سارة القرشي المخزومي، من أتباع التابعين عدّه الذهبي في الطبقة الخامسةَ عشرةَ الذين توفّوا بين (١٤١-١٥٠هـ) (د ت سي ق).

روىٰ عن: أبيه فقط.

وروىٰ عنه: سفيان بن عيينة (د ت ق) وابن جريج (سي).

له في السنن حديثٌ واحد، وعندَ النسائي في «اليوم والليلة» حديثٌ آخرُ فقط.

لم يضعّفه أحدٌ ـ فيما علمتُ ـ ووثّقَه ابنُ معين والترمذيُ وأبو حاتم والنسائي وابن حبّان وابن شاهين وابن حزم والبيهقي وابن القطان والذهبي وابن حجر[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٣٢٣) و «علل أحمد» (١:١٥٧)، «الكبير» (٢:١٨٩)، «الجرح» (٢:٤٧٧)، «الثقات» (٦:١٣٤)، «تهذيب الكمال» (٥:٢٦)، «الكاشف» (١:١٨٤)، «التهذيب» (٢:٨٩)، «التقريب» (٩٣٧)، وقال: صدوقٌ من السابعة (٤)، قال محقق «الكمال» رقَّمَ له الحافظ برقم الأربعة، وليس بجيّد، فإنَّ النسائي لم يروِ له في السنن «المجتبىٰ» قلت: هو كما قال.

قُلت: هذه واحدةٌ من ألفاظ النقد التي لم يقف عندَها العلماءُ وقفةَ تأمل قطّ في حدود علمي، رجل يروي حديثين اثنين يحفظهما فيُعطىٰ درجة «ثقة»، ورجلٌ يروي ألفَ حديثُ يُخطىء في عشرة أحاديث منها يضعَّف! أو يقال فيه علىٰ أحسن الأحوال: لا بأس به، أو صدوقٌ!! وصاحبنا هذه خرّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (٩٩٨) عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب حديث: «اصنعوا لآل جعفر طعاما...» الحديثَ، وقال الترمذي: «حسن»[١].

ولعلَّ السببَ في تحسين الترمذي هذا الحديثَ، أنَّ خالدَ بن سارة المخزومي لم ينصَّ علىٰ توثيقه أحد، وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وقال ابن القطّان: «لا يُعرفُ حالُه» ولا أعلمُ له إلاّ حديثين»، وذكر الذهبي أنَّ عطاء بن أبي رباح، روىٰ عن خالد هذا فكفاه[٢].

ومهما يكن شأنُ هذا الإسناد، فإنَّه يستأنسُ بمثله في بابه، ومواساة أهل الميّت من المستحبات شرعاً وعرفاً وعقلاً، والله أعلم.

٩٧ـ حميد بن قيس الأعرج المكّي أبو صفوان القارىء الأسدي ـ مولاهم ـ، وقيل في ولائه غير ذلك، وهو أخو عمر بن قيس المكّي «سندل» وحميد: قارىء أهل مكة في زمانه مات سنة ثلاثين ومئة (ع).

روىٰ عن أحدَ عشرَ شيخاً منهم عند الترمذي: مجاهد بن جبر المكي (خ م ت س) وعند غيره: عمر بن عبد العزيز الأُموي الخليفة والزهري (د ق).

---

(١) أخرجه الترمذي في الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت (٩٩٨) ووقع في المطبوع: «حسن صحيح» وهو غير صحيح لما تقدم في أعلاه، ونصّ المزّي في «التحفة» (٤: ٣٠٠) علىٰ الصواب، وأخرجه أبو داود في الجنائز، باب صنع الطعام لأهل الميت (٣١٣٢)، وابن ماجه فيهما (١٦١٠)، والمزّي في موضع الترجمة من «تهذيب الكمال».

(٢) انظر خلاصة ترجمة خالد في «تهذيب الكمال» (٨: ٧٨) ومن المهم ملاحظة تعليقات المحقق المفيدة و«التقريب» (١٦٣٧) فقد قال: صدوقٌ من الثالثة، «الثقات» (٦: ٢٦٤) ومقتضىٰ صنيع ابن حبّان أنه من السادسة أو السابعة، وليس كما قال الحافظ من الثالثة؟!!

وروىٰ عنه واحدٌ وعشرونَ راوياً منهم عنده: سفيان بن عيينة «م ٤» وعند غيره: جعفر الصادق ومالك بن أنس «خ م» وأبو حنيفة النعمان.

اختلفَ فيه النقّادُ، فوثّقَه أحمدُ في رواية أبي طالب، وقال: ليس هو بالقويِّ في الحديث في رواية عبد الله، ووثّقَه ابن معين من طرق عنه وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس وقال أبو زرعة الدمشقي: حميد بن قيس أحدُ الثقات، وقال أبو داود: ثقةٌ، وقال النسائي: ليسَ به بأس، وقال ابن عديّ: هو عندي لا بأس بحديثه، وإنّما يؤتىٰ ما يقعُ في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه وقد روىٰ عنه مالك، وناهيكَ به صدقاً إذا روىٰ عنه مثل مالك.

قُلت: قال الترمذي (١٧٣٤): ثقةٌ، وقال ابن عيينة: كان أفرضَ أهل مكة وأحسبَهم، لا يجتمعونَ إلاّ علىٰ قراءته، وأشار الذهبي إلىٰ أنَّ العملَ علىٰ تصحيح حديثه وقال في «الكاشف»: ثقةٌ، وقال ابن حجر: ليسَ به بأس من السادسة[١].

أقول: لم يخرِّج له الترمذي إلاّ حديثاً واحداً (٩٥٣) قال عقبه: «حسن صحيح».

وخرَّجَ لسميِّه حميد بن علي الأعرج الكوفي حديثاً (١٧٣٤) قال عقبه: «غريب لا نعرفه إلاّ من حديث حميد الأعرج، وهو حميد بن علي الكوفي، سمعتُ محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: حميد بن علي الأعرج: منكرُ الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي، صاحبُ مجاهد: ثقة».

قُلت: ظاهرُ أمر الرجل عندَ الترمذي من الطبقة العليا من الثقات، وإن قلَّتْ روايتُه عندَه وقد خرَّجَ له البخاري ومسلم ولو كان كثيرَ حديث لتوضّحت صورتُه أكثر والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) مصادر ترجمة: «جامع الترمذي» (٤ :١٩٧)، «طبقات ابن سعد» (٥ :٤٨٦)، «تاريخ ابن معين» (٢ :١٣٧)، «التاريخ الكبير» (٣ :٣٥٢)، «الجرح والتعديل» (٣ :٢٢٧)، «تهذيب الكمال» (٧ :٣٨٤-٣٨٩) «الميزان» (١ :٦١٥)، «الكاشف» (١ :١٩٣)، «التهذيب» (٣ :٤٦)، «التقريب» (١٥٥٦).

٩٨ـ خارجة بن عبد الله بنِ سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري النّجاري أبو زيد المدني ويقال: أبو ذّر وقد ينسب إلىٰ جدّه، توفي سنة خمسٍ وستينَ ومئة (ت س).

رویٰ عن تسعة شيوخ منهم: أبوه والحسينُ بن علي زين العابدين الأصغرُ ونافع مولىٰ ابن عمر (ت) ويزيد بن رومان (ت س).

وروىٰ عنه ستةُ رواة منهم: زيد بن الحباب «ت س» وأبو عامر العقدي «ت».

اختلفت أقوالُ النقاد فيه فترجمَه ابن عدي والدارقطني والأزدي في «الضعفاء» وقال أحمد والدارقطني: ضعيفُ الحديث، وقال أبو حاتم: شيخٌ حديثُه صالح، وقال ابن عدي: لا بأس به وبروايته عندي، وإن كان ينفردُ عن يزيد بن رومان بما ذكره البخاري ـ يريد تفردَه بالغرائب ـ، وقال ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية ابن طهمان: ليس بشيء، وترجمه ابن حبّان في «المشاهير» و«الثقات».

قال الترمذي: هو ثقةٌ، وقال الحافظ: صدوقٌ له أوهام من السادسة[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثين اثنين كلاهما من روايته عن نافع مولىٰ ابن عمر في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٣٦٨١) و (٣٦٨٢)، وقال في كليهما: «حسن صحيح غريب».

وأخرجَ له حديثاً ثالثاً من حديث يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها (٣٦٩١) في منقبة لعمرَ رضي الله عنه، وهي فرار شياطين الإنس والجنِّ منه رضي الله عنه وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

وحديث عائشةَ هذا أخرجَه في «العلل الكبير» (٤٢١) وقال: سألتُ محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه واستغربه[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥٧٦ و ٥٨٠)، و«علله الكبير» (٤٢١)، ابن سعد (٩: ٢٥٩)، ابن معين (٢: ١٤٢)، «الكبير» (٣: ٢٠٤)، «الجرح» (٣: ٣٧٤)، «المشاهير» (١٠٧٥) «الثقات» (٦: ٢٧٣)، «الكامل» (٣: ٩٢٠)، الدارقطني (٢٠٧)، «تهذيب الكمال» (٨: ١٥)، «الميزان» (١: ٦٢٥)، «التهذيب» (٣: ٧٦)، «التقريب» (١٦١١).

(٢) انظر أحاديثه هذه كلَّها في «تحفة الأشراف» (٦: ٩٣-٩٤) و (١٢: ١٣٠).

والذي ظهرَ لنا أنَّ الترمذي أعطىٰ خارجةَ الدرجة العليا من الوثاقة مخالفاً في ذلك شيخه، ثمَّ أعطىٰ أحاديثَه درجة «حسن صحيح»، واعتبر وصفَ الغرابةِ مما يتفردُ به كلُّ ثقة مثله ولا ضير، والله تعالىٰ أعلم.

٩٩ـ ذَرّ بن عبد الله بن زرارة الهمداني المرُهبي أبو عمر الكوفي من كبار أتباع التابعين (ع).

روىٰ عن سبعة من الشيوخ منهم: سعيدُ بن جبير (خ ت س) وسعيدُ بن عبد الرحمٰن ابن أبزىٰ (ع) ويُسيع الحضرمي (بخ ٤).

وروىٰ عنه عشرة رواة منهم: حبيبُ بن أبي ثابت (ت سي) والحكمَ بن عتيبة (خ م د س ق) والأعمش (ت س ق) وابنه عمر بن ذر (خ ت س فق)، ومنصور بن المعتمر (بخ د ت س).

لم يضعّفه أحدٌ في الحديث، وخاصَمه سعيد بن جبير لقوله بالإرجاء فكان لا يُسلِّم عليه.

وقال أحمد: ما بحديثه بأس، وقال ابن معين والترمذي والنسائي وابن خراش: ثقة، وقال البخاري وأبو حاتم: صدوقٌ، وقال الحافظ: ثقةٌ عابدٌ رمي بالإرجاء[١].

قال محقق تهذيب الكمال: الإرجاء ليست علَّةً جارحةً. **قُلت**: هو كما قال.

وقد خرَّجَ الترمذي لذرٍّ خمسةَ أحاديث، قال عَقبَ أربعةٍ منها (٢٢٥٢، ٢٩٦٩، ٣٢٧٤، ٣٣٧٢): «حسن صحيح» وعَقبَ واحد منها (٣١٥٨)[٢]: «حسن صحيح» مع أنَّ هذا الأخيرَ قد أخرجَه البخاري في مواضعَ من صحيحه (٣٠٤٦، ٤٤٥٤، ٧٠١٧).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٤٢٦)، ابن سعد (٦: ٢٩٣)، «علل أحمد» (١: ٢٠٦) «الكبير» (٣: ٢٦٧)، «الجرح» (٣: ٤٥٣)، «الثقات» (٦: ٢٩٤-٢٩٥)، «الجمع» (١: ١٣٣)، «تهذيب الكمال» (٨: ٥١١)، «الميزان» (٢: ٣٢)، «الكاشف» (١: ٢٩٧)، «التهذيب» (٣: ٢١٨)، «التقريب» (١٨٤٠).

(٢) انظر في تخريج بعض هذه الأحاديث «تحفة الأشراف» (١: ٣٠) و (٧: ٤٧٩) و (٩: ٣٠).

قُلت: إنَّ الترمذي لم يوثِّق عمرَ بن ذّر، لكنَّ مقتضىٰ تصحيحه أحاديثَ والده ومعظمها من طريقه، أنَّه ثقةٌ أيضاً عندَ الترمذي.

١٠٠- **رَبْعي بن إبراهيم بن مِقْسم الأسدي أبو الحسن البصري** وهو أخو إسماعيل المعروف بابن عُليّة، وهو من أتباع التابعين، توفي سنة سبعٍ وتسعينَ ومئة (بخ قد ت).

روىٰ عن سبعة شيوخ منهم: عبدُ الرحمٰن بنُ إسحاق المدني (بخ ت) وعوفُ الأعرابي ويونسُ بن عبيد.

وروىٰ عنه سبعةَ عشرَ راوياً منهم: أحمدُ بن إبراهيم الدورقي (ت) وأحمد بن حنبل وعبد الرحمٰن بن مهدي ومحمد بن المثنىٰ العنزي.

لم يضعّفه أحدٌ من النقّاد وكان ابنُ مهدي يثني عليه، وقال يحيىٰ القطان: ثقةٌ مأمون، ووثَّقَه الترمذي وابن حبّان وابن شاهين، وقال النّسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي وابن حجر: ثقةٌ، زادَ ابنُ حجر: صالحٌ من التاسعة[١].

قال المزّي: روىٰ له البخاري في «الأدب» حديثاً، وأبو داود في «القدر» حديثاً، والترمذي حديثاً وساق حديثَ الترمذي بسنده، وهو الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٥٤٥) في «الدعوات»، في «برّ الوالدين»، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه»[٢].

قُلت: إنّما حسَّنَ الترمذي هذا الحديثَ للكلامِ في عبد الرحمٰن بن إسحاق المدني، فقد تفرّدَ بالحديث وهو صدوقٌ، فيما قاله الحافظ ابن حجر.

ومن المفيد أن أُشيرَ إلىٰ أنَّ المزيَّ نقلَ في «تهذيب الكمال» عن الترمذي حكمه علىٰ الحديث بأنَّه «حسنٌ غريب» بينما نقلَ في «التحفة» أنه «غريب من هذا الوجه» والحديث من أفراد الترمذي علىٰ كلِّ حال، والله أعلم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥١٤)، «علل أحمد» (١: ٣٠٠) ، «الكبير» (٣: ٣٢٨) «الجرح» (٣: ٥٠٩)، «الثقات» (٨: ٢٤٤)، ابن شاهين (٣٧١)، «تهذيب الكمال» (٩: ٥٢)، «الكاشف» (١: ٣٠٢)، «التهذيب» (٣: ٢٣٦)، «التقريب» (١٨٧٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩: ٥٢)، و«تحفة الأشراف» (٩: ٤٧٥-٤٧٦).

١٠١ـ **سالم أبو الغيث المدني** مولىٰ عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي العدوي من الطبقة الوسطىٰ من التابعين توفي بعد المئة (ع).

روىٰ عن أبي هريرة وحدَه (ع).

وروىٰ عنه سبعةٌ رواة منهم: ثورُ بن زيد الدِّيلي (ع) وسعيد المقبري وعثمان بن عمر التيمي (د).

وقد اختلفت أقوالُ النقاد فيه، فقالَ ابن معين: ثقةٌ يُكتبُ حديثُه وقال النسائي: ثقةٌ وسُئلَ عنه أحمدُ بن حنبل فقال: لا أعلمُ أحداً روىٰ عنه إلاّ ثورٌ، وأحاديثُه مقاربة.

وقال الترمذي (٣٣١٠): مدني ثقة، وقال الذهبي: حجةٌ، وقال في «التقريب»: ثقةٌ من الثالثة[١].

قُلت: قولُ أحمدَ: لا أعلمُ أحداً روىٰ عنه سوىٰ ثورٍ، يشير إلىٰ وجوب التحقق من صِحَّة الأسانيد إلىٰ الرّواة الستةِ الآخرينَ عنه، وقوله: مقاربُ الحديث، يعني أنَّه في أدنىٰ درجات الوثاقة عنده، وكذلك قول ابن معين، ولا يقالُ: إنَّ أحمدَ لم يعرفه فقد خرَّجَ له في مسنده تسعةَ أحاديث.

أقول: لقد خرَّجَ البخاري لسالمٍ خمسةَ عشرَ حديثاً في صحيحه[٢] وخرّج له مسلمٌ تسعةَ أحاديث[٣]، ولم يخرّج له الترمذي إلاّ ثلاثةَ احاديث أحدها مكرر وكلاهما مما خرَّجَه البخاري ومسلم.

أما الأوّل فقد قال عقبه (١٩٦٩): «حسن غريب صحيح» وقال عَقبَ الثاني (٣٣١٠): «غريب» وأبو الغيث: اسمه سالم مولىٰ عبد الله بن مطيع، مدني ثقة وكرَّره

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٣٨٦)، «طبقات ابن سعد» (٥:٣٠١)، «تاريخ ابن معين» (٢:٧٢٠)، «التاريخ الكبير» (٤:١٠٨)، «الجرح» (٤:١٨٩)، «تهذيب الكمال» (١٠:١٧٩) «الميزان» (٢:١١٤)، «الكاشف» (١:٢٧٣)، «التهذيب» (٣:٤٤٥)، «التقريب» (٢١٩٠) وقال: ثقة من الثالثة.

(٢) «صحيح البخاري» منها: (٢٢٥٧، ٢٦١٥، ٣٣٢٩، ٣٩٩٣، ٤١٢٨).

(٣) «صحيح مسلم» منها: (٨٩، ١١٥، ٢٥٤٦، ٢٨٦٣، ٢٩٠٩).

في (٣٩٣٣) وقال عقبه: «حسن» وقد خرَّجَ الحديثَ الأوّل (١٩٦٩) البخاري في «الصحيح» (٥٠٣٨) ومسلم (٢٨٩٢).

وخرَّجا الحديث الثاني (٣٣١٠، ومكرّره ٣٩٣٣) أيضاً، فخرَّجَه البخاري في «الصحيح» (٤٦١٥) ومسلمٌ (٢٥٤٦) وقول الترمذي: «حسن غريب صحيح» منسجمٌ معَ الصحة المشترطة في صحيحي البخاري ومسلم.

وأما حكمُه علىٰ الحديث الثاني بأنّه غريبٌ مرةً، وحسنٌ أخرىٰ، فينسجمُ مع رواية الحديث المخرَّج في الصحيحين من طريق أخرىٰ، فيها عند الترمذي عبد الله بن جعفر السعدي المديني ـ والد عليّ ـ وقد أبانَ الترمذي ذلكَ بقوله (٣٩٣٣): «وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة» والله أعلم.

١٠٢ـ سعيد بن الربيع الحَرَشي العامريّ أبو زيد الهروي البصري كان يبيع الثياب الهروية فنسب إليها وكان جدّه مكاتباً لزرارة بن أوفىٰ الحَرَشي من طبقة تبع أتباع التابعين، توفي سنة إحدىٰ عشرة ومئتين (خ م ت س).

روىٰ عن ستة رواة منهم: شعبة (خ م ت س) وعلي بن المبارك (خ س).

وروىٰ عنه سبعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: البخاري وحجاج بن الشاعر (م)، وعبد الله بن إسحاق الجوهري (ت) وعبد بن حميد (ت).

قال أبو حاتم: صدوقٌ، ووثّقَه أحمدُ والعجلي والترمذي وابن حبّان، ولم يترجمه أحدٌ ممن كتبَ في الضعفاء، وقال الحافظ: ثقةٌ من صغار التاسعة وهو أقدم شيخ للبخاري وفاة[1].

وقد أخرج الترمذي حديثَه في سبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ﴾ [الحجرات: ١١] (٣٢٦٨) وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وأبو زيد سعيد بن الربيع الهروي بصري ثقة».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٦٢)، «علل أحمد» (١: ١٣٧ و ٢٧١ و ٤٠٢)، «الكبير» (٣: ٤٧١)، «الجرح» (٤: ٢٠)، «الثقات» (٨: ٢٦٥)، «الجمع» (١: ١٦٥)، «تهذيب الكمال» (١٠: ٤٢٨)، «النبلاء» (٩: ٤٩٦)، «الكاشف» (١: ٢٨٥)، «التهذيب» (٤: ٢٧)، «التقريب» (٢٣٠٣).

وأخرجَ حديثَه الآخرَ (٣١٨٣) في أعظم الذنوب، ورجَّحَ رواية سفيانَ علىٰ رواية شعبة، وأبو الربيع يروي الحديثَ عن شعبة، وبيَّنَ سببَ ذلك فقال: «حديث سفيان عن منصور والأعمش أصحُّ من حديث واصل ـ يعني من حديث سفيان عن واصل ـ؛ لأنَّه زادَ في الإسناد رجلاً» اهـ.

قُلت: يعني أنَّ الزيادةَ أوثق في الإتصال، وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذين الحديثين، وقد خرَّجَ ابن حبّان له حديثين آخرين أيضاً(١).

قُلت: سعيدُ بن الربيع ثقةٌ، وترجيحُ روايةٍ أُخرىٰ علىٰ روايته لتفاضل الثقات، فسفيان يرجَّحُ في الحفظ علىٰ شعبة، وسعيد بن الربيع يروي عن شعبة ولا ذنبَ له في خطئه أو احتمال خطئه.

١٠٣ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن معمر بن حزم الأنصاري النجّاري أبو طوالة المدني كان قاضياً في المدينة من زمن عمر عبد العزيز حتىٰ مات عمر، وتوفي المترجَم في آخر سلطان بني أمية (ع).

روىٰ عن سبعَ عشرَ شيخاً، منهم: أنس بن مالك (خ م ت س ق) وسعيد بن المسيّب، وعامر بن سعد (م) والزهري.

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً منهم: إسماعيل بن جعفر (م ت) وسليمان بن بلال (خ م) ومالك بن أنس (م د).

لم يضعّفه أحدٌ من النقّاد، وقال ابن خراش: كان صدوقاً، وقال أحمد وابن معين وابن سعد والترمذي والنسائي والدار قطني: ثقةٌ، وذكرَه ابن حبّان وابن خلفون في «الثقات»، وقال الحافظ: ثقةٌ من الخامسة(٢).

---

(١) «صحيح ابن حبّان» (٣٢٢٩، ٣٣٣٨).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٦٦٤)،ابن سعد (٥أ:٢٨٤)، ابن معين (٢:٣١٨) خليفة (٢:٦٦١)، «الكبير» (٥:١٣٠)، «الجرح» (٥:٩٤)، «الثقات» (٥:٣٢)، ابن عبد البرّ (٧٤٤) «الجمع» (١:٢٥٤)، «تهذيب الكمال» (١٥:٢١٧)، «النبلاء» (٥:٢٥١)، «الكاشف» (٢:٩٣) «التهذيب» (٥:٢٩٧)، «التقريب» (٣٤٣٥).

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (٣٨٨٧) في فضل عائشة: «فضل عائشة علىٰ النساء كفضل الثريد علىٰ سائر الطعام» وقال: «حسن صحيح وعبد الله بن عبد الرحمٰن ابن معمر هو أبو طوالة الأنصاري المدني: ثقةٌ».

قُلت: هذا الحديثُ مما خرَّجه (خ م ت س ق)[1]، ولا غبارَ علىٰ إسناده فالحكمُ علىٰ الحديث منسجمٌ تمامَ الانسجام مع الحكم على الراوي، وإن كان لم يخرِّج له سواه، والله أعلم.

١٠٤ـ عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثنىٰ البصري والد القاضي محمد بن عبد الله، من كبار أتباع التابعين (خ ت ق).

روىٰ عن ثمانية شيوخ منهم: ثابت البناني (خ) وعمّه ثمامة بن عبد الله بن أنس (خ ت ق)، وعلي بن زيد بن جُدْعان (ت).

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً منهم: سلم بن قتيبة (ت) وعبد الصمد بن عبد الوارث (خ ت) وابنه محمد بن عبد الله الأنصاري (خ ت ق).

اختلفت أقوال النقّاد فيه، بين موثِّقٍ ومضعِّف:

فقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالحٌ، وزادَ أبو حاتم: شيخٌ، وقال النسائي: ليس بالقويّ، وقال العقيلي: ضعيفُ الحديث، منكرُ الحديث، وقال الدارقطني: ضعيفٌ، وقال في موضعٍ آخرَ: ثقةٌ، وقال ابن حبّان في «الثقات»: ربما أخطأ، وقال أبو داود: لا أخرِّجُ حديثَه، وقال العجلي والترمذي: ثقةٌ وقال الحافظ ابن حجر: صدوقٌ كثيرُ الغلط[2].

قُلتُ: السبيلُ إلىٰ الحكم الصحيح علىٰ من اختلفَ النقّادُ فيه أو تباينت ألفاظهُم في الحكم عليه أن تجمعَ كلَّ أقوالِ النقادِ فيه ـ بعد معرفة دلالة ألفاظ كلِّ ناقد ـ، ثمَّ

---

(١) «تحفة الأشراف» (١:٢٦١-٢٦٢).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:٤٨٤) و (٥:٤٤)، «الكبير» (٥:٢٠٨)، العقيلي (٢: ٣٠٤)، «الجرح» (٥:١٧٧)، «الجمع» (١:٢٦٧)، «تهذيب الكمال» (١٦:٢٥)، «الكاشف» (٢:١١٠) «الميزان» (٢:٤٩٩)، «التهذيب» (٥:٣٨٧-٣٨٨)، «التقريب» (٣٥٧١).

تُجمعُ كلُّ رواياتِه علىٰ سبيل الاستقراء، وتخرَّجُ تخريجاً علميّاً محايداً، فما صحَّ احتججنا به، وما ضعف رددناه، وعلىٰ قدر نسبة الإصابة تكون درجُته في سلَّم الجرح والتعديل.

ومما نجزمُ به ـ بناءً علىٰ ما بين أيدينا من تصريحات العلماء ـ أنّ علماءَ الحديث قاموا بذلك كلِّه، لكنَّ كتبَ العلل الموجودة هي بعضُ ما كتَبه العلماء في العلل، وما هو موجود إشاراتٌ ورموزٌ يفهمون منها حقيقةَ المراد.

وعبد الله بن المثنىٰ وولده ممن خرَّجَ لهما البخاري وغيره من النقّاد فلا ريبَ أن البخاري قد اجتهدَ في تمييز أحاديثهما، فخرّج الصحيحَ وتركَ ما لم يصحَّ عنده، لكنَّ الوقوفَ علىٰ صنيع البخاري يحتاجُ إلىٰ تلك الدراسةِ التي ننشدُها.

وقد خرَّجَ له الترمذي (٨) ثمانيةَ أحاديث، كان خمسةٌ منها من طريق ولده محمد عنه (٥٨٩، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨)، وقد أطلقَ الترمذي علىٰ أربعة أحاديث له (١٧٤٧ ـ ويلتحق به ١٧٤٨، ٢٦٩٨، ٢٧٢٣، ٣٦٤٠) مصطلح «حسن صحيح غريب» وحَكمَ علىٰ ثلاثة (٥٨٩، ٢٦٧٨، ٣٨٥٠) بمصطلح: «حسن غريب» وهذا يعني أنَّ عبد الله بن المثنىٰ عالي الرتبة عندَ الترمذي، ويأتي مزيدُ بحثٍ في ترجمة ولده محمد من هذا المصطلح.

١٠٥ـ عبد الرحمٰن بن زيد ابن أبي الموالي أبو محمد مولىٰ علي بن أبي طالب، من طبقة أتباع التابعين توفي سنة ثلاثٍ وسبعينَ ومئة (خ ٤).

رویٰ عن عشرينَ شيخاً منهم: محمد الباقر والزهري ومحمد بن المنكدر (خ ٤).

ورویٰ عنه ثمانيةٌ وعشرونَ راوياً منهم: الثوري وابن المبارك وقتيبة بن سعيد البغلاني (خ ت س).

قال أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة: لا بأس به زاد أبو زرعة وابن خراش: صدوقٌ، ونقل الكوسج عن ابن معين: صالحٌ، ورویٰ الدوري عن ابن معين والآجري عن أبي

داود وقال الترمذي والنسائي: ثقةٌ، وذكره ابن حبّان وابن شاهين في الثقات، وقال الأوّل: يخطىء، وقال الحافظ ابن حجر: صدوقٌ ربما أخطأ[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثَ جابر في الاستخارة (٤٨٠) عن محمد بن المنكدر عن جابر، ثم قال: «حديث جابر حسن صحيح غريب لا نعرفه إلاّ من حديث عبد الرحمٰن ابن أبي الموالي، وهو شيخ مديني ثقة، روىٰ عنه سفيان حديثاً وقد روىٰ عنه غيرُ واحد من الأئمة، وهو عبد الرحمٰن بن زيد ابن أبي الموالي» اهـ.

قال المزّي: ليس له عندَ الترمذي والنسائي وابن ماجة غيرُه، والله أعلم.

قُلتُ: هذا الحديثُ أخرجَه الجماعةُ سوىٰ مسلمٍ من سبعِ طرقٍ عن عبد الرحمٰن ابن أبي الموالي به، فهو مشهورٌ من حديث ابن أبي الموالي[٢]، وقد روىٰ ابن عدي عن أحمدَ أنّه قال: يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ في الإستخارة، ليس يرويه غيره هو منكرٌ.

قال أبو طالب لأحمدَ: هو منكر؟ قال: نعم ليس يرويه غيره، لا بأس به وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما.

قال ابن عدي: «وقد روىٰ حديثَ الإستخارة غيرُ واحدٍ من الصحابة كما رواه ابن أبي الموالي» اهـ.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:٣٤٦)، ابن سعد (٥:٤١٥)، ابن معن (٢:٣٥٩)، طبقات خليفة (٢:٦٩٠)، «الكبير» (٥:٣٥٥)، «الجرح» (٥:٢٩٢)، «الثقات» (٧:٩١)، «الكامل» (٥:١٩٧٦)، «تاريخ بغداد» (١٠:٢٢٦)، «الجمع» (١:٢٩٤)، «تهذيب الكمال» (١٧:٤٤٦) «الكاشف» (٢:١٦٦)، «الميزان» (٢:٥٩٢)، «تهذيب التهذيب» (٦:٢٨٢)، «التقريب» (٤٠٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٨٢) وفي «الأدب المفرد» (٧٠٣)، وأبو داود (١٥٣٨)، والنسائي (٦: ٨٠) وفي «عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وابن ماجه (١٣٨٣)، وانظر «تحفة الأشراف» (٢:٣٦٩).

قال الحافظ: «يريدُ أنَّ للحديث شواهدَ، وهو كما قال مع مشاححة[١] في إطلاقه. . .، فالتقييد بركعتين خاصٌّ بحديث جابر، ولا يوجدُ في شيء من الشواهد ذكرُ الصلاة إلاّ في حديث أبي أيّوب مطلقةً «صلّ ما كتب الله لك»[٢].

قُلتُ: مرَّ معنا مراراً أنَّ الفردَ المطلقَ يقول عنه أحمدُ: منكرٌ، ولو كان أحمدُ يقصدُ المنكرَ الاصطلاحيَّ، لما جازَ أن يقول: نعم ليس يرويه غيُره لا بأسَ به فالحديثُ صحيحٌ بتفصيلاته اللطيفة ولا تضيره الغرابة ورواته ثقات.

قال الحافظ: «وقد استشكلَ شيخُنا ـ يعني ابن الملقّن ـ في شرح الترمذي هذا الكلامَ ـ كلامَ أحمد ـ، وقال: ما عرفتُ المرادَ به، فإنَّ ابنَ المنكدر وثابتاً ثقتان لا كلامَ عليهما.

قُلت: ـ والقائل ابن حجر ـ: يظهرُ لي أنَّ مرادَهم ـ يعني أهل المدينة والبصرة ـ التهكمُ والنكتةُ في اختصاص الترجمة بالشهرة والكثرة. . .»[٣].

أقول: إنَّ أهلَ المدينة وأهلَ البصرة، إذا سمعوا حديثاً غلطاً تهكَّموا براويه وقالوا: ما شاء الله أو عظيم: هذا مثل حديث ثابت عن أنس أو ابن المنكدر عن جابر، وهم يريدونَ عكسَ ذلكَ تماماً.

وقد وقفتُ لابن أبي الموالي علىٰ حديث (٢١٥٤) آخرَ عن عائشة أم المؤمنين في الستة الذي لعنهم الله. . .، الحديث، أخرجه الترمذي له وقال ما خلاصته: روي موصولاً ومرسلاً والمرسل أصحُّ.

وقد خالفَ ابنَ أبي الموالي في وصله سفيانُ الثوري وحفصُ بن غياث وغيرُ واحد، ولا ريبَ أن أبي الموالي لا يصلحُ حديثُه في معارضة مثل سفيان فيكونُ وصلُه الحديث شاذاً، والمرسلُ أصحّ، والله أعلم.

---

(١) والأصوب لغةً (المشاحّة): وهي الضنّة: يقال: لا مشاحّة في الاصطلاح، يعني: لا ضيق في ذلك، انظر «القاموس» (شحّ) (ص٢٨٩).

(٢) «فتح الباري» (١١: ١٨٧-١٨٩).

(٣) المصدر السابق والموضع نفسه.

١٠٦ـ **عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحرّاني** ـ مولىٰ عثمان بن عفان الأموي رضي الله عنه ـ وقيل في ولائه غير ذلك، أصله من مدينة اصطخر[١]، وقد رأىٰ أنسَ بن مالك وتوفي سنة سبعٍ وعشرينَ ومئة (ع).

روىٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً منهم: عكرمة مولىٰ ابن عباس (خ ٤) ومجاهد بن جبر (ع) ومِقسم مولىٰ ابن عباس (خ ت س ق).

وروىٰ عنه اثنان وعشرونَ راوياً منهم: الثوري (خ م س ق) وابن عيينة (م ٤) وابن جريج (خ م ت س) ومَعْمرُ بن راشد (خ ت ق).

لم يجرحه من النقاد جرحاً عاماً أحدٌ، وإنما ضعَّفه يحيىٰ بن معين في عطاء وعدّه يعقوب بن شيبة وابن حبّان في درجة الاعتبار.

ووثّقه أحمد وابن معين وابن سعد وأبو زرعة الدمشقي والعجلي والرازيان والترمذي والنسائي وغير واحد من الأئمة، وقال الثوري: كان حافظاً من الثقات[٢].

قُلت: صرَّحَ ابنُ حبّان بأنَّ له مفاريدَ منكرةً، ومن كان هذا شأنه ـ وهو من الثقات ـ يجتنبُ من حديثه ما نصَّ الحفّاظ علىٰ خطئه فيه، ويحتجُّ بما عداه، أما عدّه في مرتبة من يعتبرُ به فهو تسويةٌ بين الثقة والضعيف في الاحتجاج.

خرَّجَ له الترمذي ستةَ أحاديث: قال عقب اثنين (٩٥٣-١٨٨٨): «حسن صحيح» وعقب اثنين آخرين (٤٧٨-٣٠٣٢): «حسن غريب»، وسكتَ علىٰ خامس (١٣٧) وقال عَقبَ اخَرِها (٣٣٤٨): «حسن صحيح غريب».

---

(١) اصطخر: مدينة في بلاد فارس غنية في المعادن بينها وبين شيراز اثنا عشرَ فرسخاً، «معجم البلدان» (١: ٢١١).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٢٣)، ابن معين (٢: ٣٦٩)، «طبقات خليفة» (٢: ٨٢٢)، «الكبير» (٦: ٨٨)، «الجرح» (٦: ٥٨)، «المجروحين» (٢: ١٤٥)، «الكامل» (٥: ١٩٧٩) «تهذيب الكمال» (١٨: ٢٥٢)، «النبلاء» (٦: ٨)، «الكاشف» (٢: ١٨١)، «الميزان» (٢: ٦٤٥) «التهذيب» (٦: ٣٧٣)، «التقريب» (٤١٥٤).

وكان قد حكىٰ الاختلافَ في حديث كفارة إتيان الحائض (١٣٧) فقال: «حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً» اهـ.

قُلت: يريدُ الترمذي أن يقولَ: إنَّ اختلافَ الرّواة في الرفع والوقف علَّةٌ، لكنَّ الترمذي لم يرجِّح شيئاً، وقد طوّلَ الشيخ أحمد شاكر في تتبع طرقه ونقل قول الحافظ في «التلخيص»: «الاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثيرٌ جداً. . . وقد أمعنَ ابنُ القطان في تصحيح هذا الحديث، والجوابُ عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه - يعني كتاب «الوهم والإيهام» -، وأقرَّ ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطّان وقوّاه في كتاب «الإمام» وهو الصواب.

فكم من حديث احتجوا به فيه من الإختلاف أكثرُ مما في هذا كحديث بئر بُضاعة، وحديث القلتين، ونحوهما» انتهىٰ المراد[1].

وخرَّجَ الترمذي حديثاً آخرَ (١٧٩٢) من طريق عبد الكريم ابن أبي المخارق؛ وقال: عبد الكريم بن مالك الجزري ثقةٌ.

قُلت: وتخريجُ أحاديثه يدلُّ علىٰ أنه في الدرجة العليا من الوثاقة عندَ الترمذي، والله أعلم.

١٠٧- **عبيد الله بن زحر الضَمْري** - مولاهم - الإفريقي، من كبار أتباع التابعين (بخ ٤).

روىٰ عن سبعةَ عشرَ شيخاً منهم: خالد ابن أبي عمران (ت سي) وعلي بن يزيد الألهاني (ت ق) وأبو سعيد الرعيني (٤).

وروىٰ عنه عشرة رواة منهم: بكر بن مضر (بخ ت سي) ويحيىٰ بن أيوب المصري (بخ ت سي ق) ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري (٤).

---

(١) «جامع الترمذي» (١: ٢٤٤-٢٥٤)، وانظر «تلخيص الحبير» (١: ١٧٤-١٧٦).

اختلف النقادُ في منزلته ما بين قول الترمذي: ثقةٌ، وقول ابن حبّان: يروي الموضوعات، بل قال في «المجروحين»: «إذا روىٰ عن علي بن يزيد الألهاني أتىٰ بالطامّات، وإذا اجتمعَ في إسنادِ خبرٍ عبيد الله وعليّ بن يزيد والقاسم بن عبد الرحمٰن لم يكن ذلكَ إلاّ مما عملته أيديهم» اهـ.

وهذا اتهامٌ صريحٌ للثلاثة مجتمعين، ولهذا المعنىٰ عدَّه برهانُ الدين الحلبي فيمن رمي بوضع الحديث.

وقال البخاري والترمذي: ثقةٌ، وضعَّفه أحمدُ ويحيىٰ بن معين وابن المديني وهم رؤوس طبقتهم، وقال الحافظ: صدوقٌ يخطىء[1].

ومثل هذا الرجل لا يحسنُ التسرُّعُ في إعطاء حكمٍ عام فيه، حتىٰ تُسبرَ أحاديثُه؛ لاتفاقهم علىٰ أنه كان رجلاً صالحاً وكان يطلبُ العلمَ ويسعىٰ في تحصيله فلعله كانَ قد غفلَ عن متابعة العلم فكثرت الأوهامُ في حديثه.

لكن الذي يعنينا في بحثنا هذا موقفُ الترمذي من أحاديثه التي خرَّجَها له لنرىٰ دلالة كلمة «ثقة» في إطلاق الترمذي.

أخرجَ الترمذي حديثاً (٢٧٣١) من رواية عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أُمامة، في عيادة المريض، ثمَّ قال: «هذا إسنادٌ ليس بالقوي، قال محمد: عبيدُ الله بن زحر ثقةٌ، وعلي بن يزيد ضعيفٌ، والقاسم بن عبد الرحمٰن ثقةٌ».

قُلت: في تخريج أحاديث رواة مصطلح «ضعيف» أشرتُ إلىٰ بعض أحاديث عبيد الله بن زحر (١٢٨٢، ٢٣٤٧، ٢٧٣١، ٣١٩٥)، وفي جميعها ينصُّ الترمذي علىٰ أنَّ علّةَ الحديث هو علي بن يزيد الألهاني، وليس عبيد الله ولا القاسم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٧٢)، «علله» (٢٠٠)، ابن معين (٢:٣٨٢) «علل أحمد» (١:٤٢٠)، «الكبير» (٥:٣٨٢)، العقيلي (٣:١٢٠)، «الجرح» (٥:٣١٥)، «المجروحين» (٢:٦٢)، «الكامل» (٤:١٦٣١)، الدارقطني (٣٢٧)، «تهذيب الكمال» (١٩:٣٦)، «الكاشف» (٢:١٩٧) «الميزان» (٣:٦)، «الكشف الحثيث» (٤٧٥)، «التهذيب» (٧:١٢-١٣)، «التقريب» (٤٢٩).

وقد وقفتُ علىٰ ثلاثة أحاديث قال فيها: «حسن» كان أحدُهما من رواية عبيد الله عن أبي سعيد الرعيني (١٥٤٤)، وكان الآخران بعد (٢٣٤٧، ٢٤٠٦) من روايته عن علي بن يزيد، وقال عَقبَ واحد منها (٣٥٠٢): «حسن غريب» وهو من رواية عبيد الله عن خالد ابن أبي عمران، وكان واحدٌ منها (٢٣٤٧) قد سكتَ عليه وهو من روايته عن علي، وكان التاسعُ الأخيرُ (٣٥٦٠) متابعةً لحديثٍ غريبٍ لم يعضِّده بمتابعةِ علي بن يزيد.

وهذا مصيرٌ من الترمذي إلىٰ أنَّ بعضَ أحاديث علي بن يزيد ترتقي إلىٰ الحسن، وهذا مشكلٌ يحتاجُ إلىٰ مزيد بحث ودرس، لا تحتملُهما دراستي هذه.

١٠٨ـ علي بن عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي الكوفي الأحول من أتباع التابعين (٤).

روىٰ عن سبعة شيوخ منهم: أبوه عبد الأعلىٰ بن عامر (٤) وأبو سهل كثير بن زياد البرساني «د ت ق» وأبو النعمان «د ت».

وروىٰ عنه عشرة رواة منهم: إبراهيم بن طهمان «د ت» وحكّام بن سهل الرازي (٤) وأبو بدر شجاع بن الوليد (ت ق).

اختلفت أقوالُ النقاد فيه:

فقال البخاري ـ فيما نقلَه الترمذي عنه في «الكبير» ـ والترمذي: ثقةٌ.

وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم والدار قطني: ليس بالقوي، وقال الذهبي في «الميزان»: صويلح، بينما قال في «الكاشف»: صدوقٌ، وقال في «التقريب»: صدوقٌ ربما وهم[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢١)، «العلل الكبير» له (٤٢)، «علل أحمد» (١: ٢٢٧)، «الكبير» (٦: ٢٨٦). «كنىٰ الدولابي» (١: ١٤٧)، «الجرح والتعديل» (٦: ١٩٥)، «الثقات» (٧: ٢١٤)، «تهذيب الكمال» (٢١: ٤٤-٤٥)، «الميزان» (٣: ١٤٣)، «الكاشف» (٢: ٢٥٢)، «التهذيب» (٧: ٣٥٩)، «التقريب» (٤٧٦٣).

وقد أخرجَ له الترمذي أربعةَ أحاديث، قال عَقبَ اثنين منها (١٠٤٥، ٢٦٣٣): «حسن غريب» وقال عَقبَ واحدٍ منها (٢٦٣٣): «غريب وليس إسناده بالقويّ»، وقال عَقبَ آخرَ (١٣٩): «غريب وعليٌّ ثقة».

قُلت: مقتضىٰ هذا أنَّ علياً من الطبقة الوسطىٰ من الثقات عندَ الترمذي والحديثان المضعَّفان «المستغربان» ضَعْفهما من غيره كما سيأتي في موضعه، والله أعلم.

١٠٩ـ عمر بن نافع القرشي العدوي المدني ـ مولىٰ ابن عمر ـ أخو عبد الله بن نافع وأبي بكر بن نافع، من أتباع التابعين مات في خلافة أبي جعفر (خ م د س ق).

روىٰ عن: أبيه (خ م د س ق) والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصدّيق.

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً منهم: إسماعيل بن جعفر المدني (خ م د س)، وعبيد الله بن عمر العمري «خ م س ق» ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري (س).

قال ابن سعد: كان ثبتاً قليلَ الحديث ولا يحتجّونَ بحديثه، وقال ابن معين وأبو حاتم: ليس به بأس، وقال أحمد: من أوثق ولد نافع، وقال الترمذي والنسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقةٌ من السادسة[1].

ليس له عندَ الترمذي روايةٌ، وإنما ذكرَه عَقبَ أحدِ الأحاديث (٢٧٦٤) في «الجامع» موازِناً بينه وبين بعض إخوته، فيكونُ قد أفادنا بتوثيق راوٍ له عشرونَ روايةً عندَ غير الترمذي.

فقد خرَّجَ له البخاري حديثين (١٤٣٢، ٥٥٧٦)، ومسلم مثله (٢١٢٠، ٢٢٣٣) وخرج له النّسائي ستةَ أحاديث منها (١٧٤٩-٢٤٥٧) وخرَّجَ له أبو داود حديثين

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٨٨)، «طبقات ابن سعد» (٥أ: ٤٠٨)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٤٣٥)، «الكبير» (٦: ١٩٩)، «الجرح» (٦: ١٣٨)، «الثقات» (٧: ١٧١)، «تهذيب الكمال» (٢١: ٥١٢)، «الميزان» (٣: ٢٢٦)، «الكاشف» (٢: ٢٧٨)، «التهذيب» (٧: ٤٩٩)، «التقريب» (٤٩٧٣).

(١٣٧٣، ٣٦٦١)، وأخرجَ له الدارمي حديثاً (١٧٣٠)، وابن ماجه آخرَ (٣٦٣٧)، وخرَّجَ له أحمدُ ستةَ أحاديث.

١١٠ـ عمرو بن يحيىٰ بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني ابن بنت عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري، وجدّه أبو حسن له صحبة واسمه تميم بن عمرو، فيما قاله محمد بن إسحاق، وهو من أتباع التابعين، مات بعد عام ثلاثين ومئة (ع).

رَوىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً منهم: أبوه يحيىٰ بن عمارة (ع) ومحمد بن يحيىٰ بن حبّان (م ت س).

ورَوىٰ عنه سبعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: خالد بن عبد الله الواسطي (خ م د ت ق) والثوري (م ت س ق) وابن عيينة (م ت س) وشعبة (ت س).

اختلفَ فيه قولُ يحيىٰ بن معين فقال مرةً: صالحٌ، وأُخرىٰ: صويلح وليس بالقوي، وفي أُخرىٰ: ضعيفُ الحديث، ونقلَ ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقةٌ إلاّ أنه اختلفَ عنه في حديثين، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صالحٌ.

وقال العجلي وابن نمير والترمذي والنسائي وابن حجر: ثقةٌ[١].

أقول: خرَّجَ الترمذي من حديث عمرو بن يحيىٰ عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ثلاثةَ أحاديث (٣١٧، ٦٢٧، ٧٧٢)[٢].

فأخرجَ الأوّل من رواية عبد العزيز الدراوردي عن عمرو به (٣١٧) وقال: حديث أبي سعيد قد روي عن عبد العزيز بن محمد روايتين: منهم من ذكره عن أبي سعيد،

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٢٩٥)، و«علله» (٦٣)، «طبقات ابن سعد» (٥أ: ٢٩١) «طبقات خليفة» (٢: ٦٦٧)، «علل أحمد» (١: ٦٦ و ٩٩)، «الكبير» (٦: ٣٨٢)، «الجرح» (٦: ٢٦٩) «الثقات» (٧: ٢١٥)، «الكامل» (٥: ١٧٨٩)، «الجمع» (١: ٣٧٠)، «تهذيب الكمال» (٢٢: ٢٩٦) «الكاشف» (٢: ٢٩٨)، «الميزان» (٣: ٢٩٣)، «التهذيب» (٨: ١١٨)، «التقريب» (٥١٣٩).

(٢) وانظر تخريجها في «تحفة الأشراف» (٣: ٤٧٩-٤٨٦).

ومنهم من لم يذكره، وهذا حديثٌ فيه اضطراب: رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيىٰ عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً، وكأنَّ روايةَ الثوري ـ يعني مرسلاً ـ أثبتُ وأصحُّ.

وأخرجَ له ثلاثةَ أحاديث أخر (٢٨، ٣٢، ٤٧) من حديثه عن أبيه عن عبد الله بن زيد الصحابي، وأخرجَ حديثاً واحداً (٢٧٥١) من حديثه عن محمد بن يحيىٰ بن حبّان عن عمّه واسع بن حبّان عن وهب بن حذيفة الصحابي.

وكان قال عَقب حديث واحد (٣٢): «أصحُّ شيء في هذا الباب» وعقب آخر (٢٨): «حسن غريب» وحَكمَ علىٰ حديث واحد (٣١٧) بأنَّ فيه اضطراباً، وقد تقدم الكلامُ عليه.

وقال عَقبَ ثلاثةِ أحاديثَ (٤٧، ٦٢٦، ٧٧٢): «حسن صحيح» وعَقبَ الحديث الأخير (٢٧٥١): «حسن صحيح غريب» فهذه سبعةُ أحاديثَ هي جملةُ حديثه عندَ الترمذي، ولا يخفىٰ أنَّ درجةَ «حسنٌ صحيحٌ» إنّما تعطىٰ لأحاديث الثقات، فالمترجَم من ثقات الرواة ومتقنيهم، والاضطراب الذي وقع في الحديث (٣١٧) المتقدم من الرواة عن الدراوردي أو منه لا من عمرو بن يحيىٰ.

١١١ـ القاسم بن عبد الرحمٰن الدمشقي، أبو عبد الرحمٰن الأموي مولاهم، من أوساط التابعين توفي سنة ثنتي عشرة ومئة (بخ ٤).

روىٰ عن ستةَ عشرَ شيخاً معظمهم من الصحابة، ومن شيوخه عندَ الترمذي: عديّ بن حاتم الطائي (ت) وعنبسة بن أبي سفيان (ت س) وأبو أمامة (بخ د ت ق).

وروىٰ عنه سبعةٌ وثلاثونَ راوياً منهم عند الترمذي: علي بن يزيد الألهاني (ت ق) والعلاء بن الحارث (د ت س) وكثير بن الحارث (بخ ت) والوليد بن جميل (بخ ت ق) ويحيىٰ بن الحارث الذّماري (٤).

اختلف العلماءُ في القاسم، فمنهم من جعلَه ثقةٌ يحتجُّ به ومنهم من يجعلُه في درجة الاعتبار، ومنهم من يحطّه إلىٰ درجة الترك، ومنهم من يجعلُ سببَ ضعفه من

جهة الرواة عنه، وبعضهم يجعل ضعفَه من جهة الانقطاع؛ لأنَّ بعضَ النقّاد يرىٰ أنَّه لم يسمع من هؤلاء الصحابة الذين يروي عنهم، وبعضهم يصحِّحُ روايتَه عن بعض هؤلاء دون بعض.

فممّن وثّقه ابن معين والبخاري والترمذي والعجلي ويعقوب بن سفيان والجوزجاني ويعقوب بن شيبة.

وممن جعلَه في مرتبة الاعتبار: أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي والذهبي وابن حجر.

وممن جعلَه في مرتبة الترك: الغُلّابي[1] والعقيلي وابن حبّان وابن الجوزي.

وأما قضيةُ سماعه من الصحابة، فقد نصَّ البخاري أنَّه سمع علياً وابن مسعود وأبا أمامة، وذهب أبو حاتم إلىٰ أنَّه لم يسمع من علي ولا من ابن مسعود ولا من عائشة، وقال الترمذي في «الجامع»: لم يسمع من ابن مسعود، وأنكرَ أحمدُ أنَّ يكونَ سمع من سلمان، وقال بعض النقّاد: لم يسمع إلاّ من أبي أمامة.

وممن اتّهم الرواةَ عنه: البخاري وأحمد وأبو زرعة الدمشقي وأبو حاتم ويحيىٰ بن معين ـ في رواية ابن الجنيد عنه ـ[2].

أقول: البتّ في حال القاسم دون دراسةٍ معللةٍ لا يصحّ، والذي يعنينا نحن هنا منزلته عندَ الإمام الترمذي؛ لبيان دلالة مصطلح ثقة عنده من جهة، ولمعرفة درجة أحاديث الثقة عندَه أيضاً، أمّا الدراسةُ التقويميةُ العلمّيةُ فلا تستطيعها هذه الدراسة.

---

(١) الغلابي: هو الحافظ محمد بن زكريا، ترجمته في «النبلاء» (١٣: ٥٣٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤٢٨، ١٢٨٢، ١٦٢٤، ٢٦٨٥)، ومواضع «العلل الكبير» له (١: ٤٣٢) و (٢: ٥٥٨ و ٦٠٩)، ابن سعد (٧: ٤٤٩)، ابن معين (٢: ٤٨١)، «علل أحمد» (٢: ١٥)، «الكبير» (٧: ١٥٩)، العقيلي (٣: ٤٧٦)، «الجرح» (٧: ١١٣)، «المجروحين» (٢: ٢١١) «تهذيب الكمال» (٢٣: ٣٨٣-٣٩١)، «النبلاء» (٥: ١٩٥)، «الميزان» (٣: ٣٧٣)، «الكاشف» (٢: ٣٣٧) «التحصيل» (٦٢٥)، «تهذيب التهذيب»]٨: ٣٢٢)، «التقريب» (٥٤٧٠).

وقد أخرجَ الترمذي للقاسم في جامعه ثلاثةَ عشرَ حديثاً، بعضها مكرر: فأخرجَ من طريق زيد بن حباب، عن معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم عن عدي بن حاتم حديثاً (١٦٢٦) في أفضل الصدقة، ثم قال: «قد روي عن معاوية بن صالح هذا الحديث مرسلاً، وخولف زيد في بعض إسناده.

ورویٰ الوليد بن جميل هذا الحديثَ عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ، حدثنا بذلك زياد بن أيوب[١]: حدثنا يزيد بن هارون عن الوليد بن جميل به نحوه برقم (١٦٢٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وهو أصحُّ من حديث معاوية بن صالح»[٢].

أقول: في هذا الحديث عللٌ شتّىٰ:

فقد اختلفَ فيه علىٰ معاوية بن صالح، فروي مرسلاً ومتصلاً.

وخولفَ زيد بن الحباب في بعض إسناده.

ورواه الوليد بن جميل عن القاسم، عن أبي أُمامة، وهذا اضطرابٌ من القاسم أو من الرواة عنه، لكنَّ الترمذي رجحَّ روايةَ الوليد بن جميل وحَكمَ بصحَّتِها، فبقيت الأولىٰ تحتاج إلىٰ مزيد بحث، غير أنَّ متنَ الحديث قد صحَّ، فلا حاجةَ بنا إلىٰ التطويل، ويمكننا القولُ بأنَّ هذا الحديثَ مما اضطربَ فيه الرواة عن القاسم وليس منه.

وأخرجَ من طريقه، عن عنبسة بن أبي سفيان عن أخته أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها (٤٢٨) في راتبة الظهر وقال: «صحيح غريب والقاسم ثقة شامي»[٣].

---

(١) في مطبوعة شاكر خطأٌ في القراءة أدّىٰ إلىٰ جعل يزيد بن هارون شيخ الترمذي وجعل هذا الحديث من ثلاثيات الترمذي، ولم يعدّه أحدٌ منها، وأوهمَ القارىء أنَّ حديث زياد بن أيوب غير حديث يزيد بن هارون، وهما واحد، انظر الحديث (١٦٢٧).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٧: ٢٨٢).

(٣) «جامع الترمذي» (٢: ٢٩٣)، و«تحفة الأشراف» (١١: ٣١٢).

وأخرجَ من حديث القاسم عن أبي أمامة أحاديث منها: (١٢٨٢ وكرره في ١٦٢٤، ١٦٢٧، ١٦٦٩، ٢٣٤٧، ٢٦٨٥، ٢٧٣١)، وتفاوتت أحكامُه علىٰ هذه الأحاديث علىٰ النحو الآتي:

أخرج الترمذي من حديث علي بن يزيد الألهاني (١٢٨٢) عن القاسم عن أبي أُمامة في النهي عن بيع القينات، وقال: إنَّما نعرفُه مثلَ هذا من هذا الوجه، وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في علي بن يزيد وضعّفه، وهو شامي».

وخرَّجَ الحديثَ نفسَه (٣١٩٥) سنداً ومتناً، ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ إنما يُروىٰ من حديث القاسم عن أبي أمامة، والقاسم ثقة وعلي بن يزيد يضعَّفُ في الحديث، سمعت محمداً يقول: القاسم ثقة، وعلي بن يزيد يضعّف».

أقول: ضعَّفَ الترمذي هذا الحديثَ بضعف علي بن يزيد، وهذا يؤكِّدُ نقطتين اثنتين:

الأولىٰ: أنَّ قولَه: هذا الحديث إنما نعرفه من هذا الوجه؛ مثل قوله: غريب، والترمذي لا يطلقُ مصطلحَ «غريب» مجرداً إلاّ إذا كانَ في الإسناد ضعفٌ أو علةٌ ما.

الثانية: أنَّ من تكلَّمَ فيه بعضُ أهل العلم هو الضعيف، وكلاهما حديثه غريبٌ، ولا لومَ علىٰ القاسم في ذلك فهو ثقةٌ وإنما أخطأ تلامذتُه عليه[1].

وأخرجَ الترمذي من حديث الوليد بن جميل عن القاسم عن أبي أمامة في صيام يوم من أيّام الجهاد (١٦٢٤)، وقال: «غريب من حديث أبي أمامة».

وأخرجَ بالإسناد نفسِه (١٦٢٧) حديثاً تقدّم، وقال عنه: «حسن صحيح غريب» فكيفَ استغربَ هذا مع الصحّة، وأطلقَ غرابةَ الأوّل والسندُ ذاتُه تماماً؟!

قال الترمذي: «رُبَّ حديثٍ يُستغربُ، لزيادةٍ تكونُ في الحديث، وإنّما تصحُّ إذا كانت الزيادةُ ممن يُعتمدُ علىٰ حفظه»[2].

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٤: ١٧٥).

(٢) جامع الترمذي «العلل المفرد» (٥: ٧١٢).

قُلت: أخرجَ من طريق زياد بن أيوب، عن يزيد بن هارون، عن الوليد بن صالح، عن القاسم. . . ؛ فجاؤوا في متنه بمبالغةٍ هائلة: «من صامَ يوماً في سبيل الله جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض» ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي أمامة»[١].

وأخرجَ من طريق معاوية بن صالح عن كثير بن الحارث عن القاسم، ومن طريق الوليد بن جميل عن القاسم، هذا الحديث نفسه بلفظ: «أفضل الصدقات ظلُّ فسطاط في سبيل الله، ومنيحة خادم في سبيل الله، أو طروقة فحل في سبيل الله» ثم قال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»[٢].

صحيحٌ أنَّ الترمذي قد حكىٰ الخلاف في حديث معاوية بن صالح في وصلْهِ وإرساله وخالف يزيدُ بن هارون زيدَ بن حباب في الراوي عن القاسم، غيرَ أنَّ الطريقين التقتا في القاسم واتفقتا تقريباً في لفظ الحديث.

فما اتفقَ عليه الطريقان فهو حسن صحيح غريب لا يعرف إلاّ من حديث القاسم عن أبي أمامة، وما انفردَ به زيادُ بن أيوب وجاءَ في متنه بلفظٍ غريبٍ فلا يقبل؛ لمخالفة ما جاءَ به منفرداً لما جاءَ به موافقاً لغيره، في حديثٍ واحدٍ بعينِه، والله أعلم.

وأخرجَ من حديث الوليد بن جميل عن القاسم حديثاً (١٦٦٩) وقال: «حسن غريب» وأخرجَ من حديث عبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم حديثين بإسنادٍ واحد (٢٣٤٧) وقال: «حسن، وعلي بن يزيد ضعيفُ الحديثِ».

قُلتُ: عبيد الله بن زحر ثقةٌ عندَه، وعلي بن يزيد الألهاني ضعيف فيبدو أنَّ الترمذي حسنَّهما بالشواهد الواردة لبعض فقراتهما، والله أعلم.

وأخرج من حديث الوليد بن جميل بن القاسم حديثاً (٢٦٨٥) وقال: «حسن غريب»!

---

(١) «جامع الترمذي» (٤: ١٤٣) (١٦٢٤).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٤٤) (١٦٢٦-١٦٢٧).

قُلتُ: يبدو أنَّ تفرّدَ سلمةَ بن رجاء، وتفرّدَ الوليدِ بهذا الحديث، وكلٌّ منهما وُصفَ بأنه يخطىء أو يغرب، جعلَ الترمذي يضعِّفُ الحديثَ ويحكمُ بغرابته.

وأخرجَ من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم حديثاً (٢٧٣١)، وقال: هذا إسنادٌ ليس بالقوي، قال محمد: عبيد الله بن زحر ثقةٌ، والقاسم ثقةٌ شامي، وعلي بن يزيد ضعيفٌ.

وخرَّجَ حديثين آخرين (٢٤٠٦، ٤٩٨٠) وحسَّنَهما له، وقال عَقبَ الأخير (٣٥٦٠): «غريبٌ» وكان متابعةً.

وهذا يعني أنَّ الدراسةَ الإستقرائيةَ المعلّلةَ هي التي توصلُ إلىٰ النتائج الصحيحة والقاسم ـ كما وضحَ من هذه الأمثلة ـ ثقةٌ عندَ الترمذي، فإذا صحَّ الإسناد إليه ولم يكن وقعَ في وهم؛ فحديثُه صحيحٌ عنده.

واختلافُ أحكام الترمذي علىٰ أحاديثه بسبب اختلاف الرواة[1]، والله أعلم.

١١٢ـ محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التّيمي أبو عبد الله المدني وكان جدّه الحارث بن خالد من المهاجرين الأولين، وهو ابن عمٍّ أبي بكر الصديق وقد رأىٰ محمد بن سعدَ ابن أبي وقاص، وهو من أوساط التابعين مات سنةَ عشرينَ ومئةٍ (ع).

روىٰ عن ثمانيةٍ وثلاثينَ شيخاً منهم تسعةٌ عند الترمذي: عامر بن سعد بن أبي وقّاص (م ٤) وعلقمة بن وقّاص (ع) وعيسىٰ بن طلحة بن عبيد الله التيمي (خ م ت س ق) وغيرهم.

وروىٰ عنه ثمانيةَ رواةٍ، منهم: سعد بن سعيد الأنصاري (د ت ق) وابنُه موسىٰ ابن محمد التيمي (ت ق) ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

ذكره العقيلي وابن عدي في «الضعفاء».

---

(١) تنظر أحاديث القاسم في «تحفة الأشراف» (٤: ١٧٥-١٧٧) و (٧: ٢٨٢) و (١١: ٣١٢).

قال العقيلي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: في حديثه شيء، روىٰ أحاديثَ مناكيرَ أو منكرةً، وقال ابن عدي: لا بأسَ به، ولا أعلمُ له شيئاً منكراً إذا حدّث عنه ثقة، وقد أطلقَ عليه عباراتِ التوثيقِ ابنُ معين والترمذي وأبو حاتم والنسائي وابن خراش ويعقوب بن شيبة وابن حجر.

وقال البخاري: صحيحُ الحديث، وقال ابن المديني: حسنُ الحديث، مستقيمُ الرواية ثقةٌ إذا روىٰ عنه ثقة[1].

أقـولُ: حديث مثل هذا الرجلِ العالمِ الجليلِ صحيحٌ إلاّ ما رواه عنه ابنُه موسىٰ أو غيرُه ممن تَكَلَّم فيهم العلماءُ من الرواة أو نصَّ حافظٌ ناقدٌ علىٰ حديثٍ وَهِمَ فيه.

وقد أخرجَ الترمذي حديثَ محمد عن عائشة (٣٤٩٣)، وقال: «حسن صحيح» وأخرج حديثَ محمد بن أنس (١٢٧٤)، وقال: «حسن غريب».

وأخرجَ حديث (١٨٢٣) موسىٰ بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وقال: «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وموسىٰ بن محمد قد تُكلِّم فيه وهو كثيرُ الغرائب والمناكير وأبوه محمد بن إبراهيم ثقةٌ، وهو مدني»[2].

أقول: صحَّحَ الترمذي الحديثَ الاوّلَ (٣٤٩٣) حيثُ دارَ الحديثُ علىٰ محمد ابن إبراهيم، ورواه عنه غيرُ واحد من الثقات، وحسَّنَ له الحديثَ الثاني (١٢٧٤) مع الغرابة، حيثُ كانَ الإسنادُ غريباً، واستغربَ الحديثَ الثالثَ (١٨٢٣) حيثُ دارَ علىٰ راوٍ ضعيف تفردَ به.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٣٧ و ٤٨٩)، و«علله» (١٠-٢٤٥)، «طبقات خليفة» (٢: ٦٣٩)، «علل أحمد» (١: ١٠٣)، «الكبير» (١: ٢٢)، العقيلي (٤: ٢٠)، «الجرح» (٧: ١٨٤)، «الكامل» (٦: ٢١٢٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤: ٣٠١)، «النبلاء» (٥: ٢٩٤)، «الكاشف» (٣: ١٤)، «الميزان» (٣: ٤٤٥)، «التهذيب» (٩: ٧٠٥)، «التقريب» (٥٦٩١).

(٢) انظر تخريج هذه الأحاديث في «تحفة الأشراف» (١: ٣٦٧) و (٢: ٢٦٧) و (١٢: ٢٩٥-٢٩٦).

ومقامُ محمد بن إبراهيم عندَ الترمذي هو الإحتجاج به إذا صحَّ الإسناد إليه، والله أعلم.

١١٣ـ محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي ـ مولاهم ـ المدني أخو إسماعيل وكثير ويحيىٰ ويعقوب بني جعفر، من أتباع التابعين (ع).

روىٰ عن تسعةٍ وعشريـنَ شيخاً منهم: زيد بن أسلم (خ م ت) وهشام بن عروة (خ م)، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري (خ).

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً منهم: إسحاق بن محمد الفزاري (خ) وسعيد بن أبي مريم (خ م د ت س) وعيسىٰ بن مينا «قالون».

لم يترجمه أحدٌ في الضعفاء ولم أقف علىٰ تضعيفٍ لأحدٍ فيه، وقال ابن المديني: معروفٌ، وقال النسائي: رجلٌ صالحٌ مستقيمُ الحديث، وقال ابن معين والعجلي وابن حجر: ثقةٌ، وترجمَه ابن حبّان في «الثقات»[١].

أقول: ليسَ له عندَ الترمذي إلاّ حديثٌ واحدٌ (٨٠٠) قال عنه الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ ومحمدُ بن جعفر هو ابن أبي كثير، هو مديني ثقةٌ»[٢].

وسببُ تحسين الترمذي هذا الحديثَ مع متابعةِ عبد الله بن جعفر له عن زيد بن أسلم هو وجودُ عبد الله بن جعفر ـ والد علي بن المديني ـ في إسناد حديثه، وقد قال الترمذي: كان يحيىٰ يضعّفه.

وإطلاقُ الترمذي التحسينَ علىٰ هذا الحديث منسجمٌ مع شرطه، والله أعلم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٦٤)، ابن معين (٢: ٥٠٩)، «علل المديني» (٨٥)، «الكبير» (١: ٥٦)، العجلي (٤٧)، «الجرح» (٧: ٢٢٠)، «الثقات» (٧: ٤٠٢)، «الجمع» (٢: ٢٣٦) «تهذيب الكمال» (٢٤: ٥٨٣)، «النبلاء «٧: ٣٢٢)، «الكاشف» (٣: ٢٥)، «التهذيب» (٩: ٩٤- ٩٥)، «التقريب» (٧٥٨٤).

(٢) أخرجه الترمذي ـ وحده ـ انظر «تحفة الأشراف» (١: ٣٧٤).

١١٤ـ محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي، وألهان: أخو همدان، من صغار التابعين (م ٤).

روىٰ عن سبعة شيوخ منهم: أبو أمامة صُديّ بن عجلان الباهلي (خ د ت ق) وعبد الله بن بسر المازني (س) والمقدام بن معدي كرب وثلاثتهم من الصحابة.

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً منهم: ابنُه إبراهيم وإسماعيل بن عياش (بخ ت ق) وعبد الله بن سالم الأشعري (خ).

لم يضعِّفه في الحديث أحدٌ، وقد اتّهِمَ بالنصب ولأجله ذكرَه الذهبي في «الميزان».

ووثّقة أحمد وعلي ويحيىٰ بن معين وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حجر، وترجمَه ابن حبّان في «الثقات»، وقال: لا يُعتدُّ بحديثه إلاّ من رواية الثقات عنه[1].

قُلت: بدعة النصب والرفض والقدر والخارجية وغيرها، لا تؤثِّرُ علىٰ مكانة الإنسان الحديثية إذا كان ثقةً، وإنّما يتوقفُ بحديث المبتدع إذا انفردَ برواية حديثٍ يؤيدُ بدعته أو يُشنِّع علىٰ خصومه.

والألهاني خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (٢٤٣٧) من روايته عن أبي أمامة، وقال: «حسن غريب»[2]، وذكرَه في موضعٍ آخر من «جامعه» (٣٧٠٩) للموازنة فقال: «محمد بن زياد» صاحب ميمون بن مِهران: ضعيف في الحديث جداً، ومحمد بن زياد الألهاني صاحب أبي أمامة: ثقةٌ يكنىٰ أبا سفيان شامي» اهـ.

وقد خرَّج الترمذي له حديثاً في دعاء الصدّيق رضي الله عنه (٣٥٢٩) وقال عقبه: «حسن غريب» وهذا يعني أنَّ الألهاني في الطبقة الوسطىٰ من الثقات، والله أعلم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٥٤٠ و ٥٨٨)، ابن معين (٢: ٥١٦)، «علل أحمد» (١: ٨٠ و ٨٢)، «الكبير» (١: ٣٨)، العجلي (٤٨)، «الجرح» (٧: ٢٥٧)، «الثقات» (٥: ٣٧٢)، ابن شاهين (١١٩٧)، «الجمع» (٢: ٤٦٩)، «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢٢٠)، «النبلاء» (٦: ١٨٨)، «الميزان» (٣: ٥٥١)، «التهذيب» (٩: ١٧٠)، «التقريب» (٥٨٨٩).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٤: ١٨٠).

١١٥ـ محمد بن زياد القرشي الجمحي أبو الحارث المدني ـ مولىٰ عثمان بن مظعون ـ سكن البصرة، من أوساط التابعين (ع).

روىٰ عن ثمانية شيوخ منهم: عبد الله بن الزبير (م)، وأبو هريرة (ع).

وروىٰ عنه أربعةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: ابنُه الحارث بن محمد وحماد بن زيد (م ت س ق) وحماد بن سلمة (بخ م د ت ق).

لم يذكره أحدٌ في الضعفاء، وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق، وهو أحبُّ إلينا من محمد بن زياد الألهاني.

ووثّقه أحمد وابن معين وأبو داود والترمذي والنسائي والحافظ ابن حجر، زاد: ثبْتٌ ربما أرسلَ من الثالثة[١].

أقولُ: يلاحظُ علىٰ ترجمة الجمحي أنَّه روىٰ عن ثمانية شيوخ معظمهم من الصحابة الكرام، وروىٰ عنه زيادةٌ علىٰ أربعةِ أضعافِ هذا العدد، وهذا أمرٌ منسجمٌ مع طبيعة العلم ونشاط العلماء، بَيْدَ أنَّ عدداً من الرواة تنعكسُ عندَهم المسألة بسبب نشاط فكري مخالف لما هو سائد، أو بسبب عدم رضى أهل الحديث عن الراوي، ونحو ذلك.

وقد أخرجَ له الترمذي أربعةَ أحاديث (٥٨٢، ١٢٥٢، ١٨٥٤، ١٩٥٤)، قال عن الأوّل (٥٨٢): «حسن صحيح» وقد وافقَه علىٰ تخريجه مسلم والنسائي وابن ماجه، وقال عن الثاني (١٢٥٢): «حسن صحيح» ولم يخرجه من الستة سواه، وقال عن الثالث (١٨٥٤): «حسن صحيح غريب» ولم يخرجه سواه. وقال عن الرابع (١٩٥٤): «حسن صحيح» ووافقه علىٰ تخريجه أبو داود. وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الرجلَ عندَ الترمذي في الدرجة العالية من الوثاقة، ولِمَ لا وله عند الشيخين ستةٌ وثلاثونَ حديثاً[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٧٦) و (٥: ٥٨٨)، «علل أحمد» (٢: ٣٢)، «الكبير» (١: ٨٣) «الجرح» (٧: ٢٥٧)، «الثقات» (٥: ٣٧٢)، «الجمع» (٢: ٤٣٨)، «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢١٧) «النبلاء» (٥: ٢٦٢)، «الكاشف» (٣: ٣٩)، «التهذيب» (٩: ١٦٩)، «التقريب» (٥٨٨٨).

(٢) «تحفة الأشراف» (١٠: ٣٢٠، ٣٢٨).

١١٦ـ محمد بن عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو عبد الله البصري القاضي، من طبقة أتباع التابعين توفي سنة أربعَ عشرةَ ومئتين (ع).

رویٰ عن ثلاثةٍ وأربعينَ شيخاً منهم: أشعث بن عبد الملك (٤) وحبيب بن الشهيد (ت س) وأبوه عبد الله بن المثنىٰ (خ ت ق).

رویٰ عنه ثمانيةٌ وخمسونَ راوياً منهم: البخاري وأحمد بن حنبل (خ) وقتيبة بن سعيد (خ) وأبو موسىٰ العنزي (خ م د ت س) والذهلي (٤).

لم يطلق أحدٌ من العلماء الضَّعفَ علىٰ مترجَمِنا، بَيْدَ أنَّ أبا داود السجستاني قال: تغيّر تغيّراً شديداً، وقالَ النسائي: ليسَ به بأس، وقال الساجي: لم يكن من فرسان الحديث، وقال ابن سعد وأبو حاتم: صدوقٌ، وقال ابن معين والترمذي وابن حجر: ثقةٌ[١].

أقولُ: ذكرتُ في ترجمة جعفر بن خالد القرشي من رواة مصطلح «ثقة» أنَّ من الأمور المهمة التي تحتاجُ إلىٰ وقفتي تأمّل وئيدتين جداً، هما:

وقفة للاحتجاج بالحديث؛ ووقفة أخرىٰ للترجيح عندَ المعارضة.

فجعفرُ بن خالد ليس له شيوخٌ سوىٰ أبيه المجهول الحال، ولم يروِ عنه إلاّ سفيانُ بن عيينة في الكتب الستة، وعطاء خارج الكتب الستة، وليس لهذا الرجل إلاّ حديثان ومع هذا فقد حظي بحكم «ثقة» من أحدَ عشرَ حافظاً وحديثُه في الستة هو حسنٌ عندَ الترمذي.

ورجلٌ مثلُ محمد بن عبد الله الأنصاري عَلَمٌ من كبار العلماء، وقاضٍ من كبار قضاة المسلمين تلمذَ لأكابر العلماء، وتلمذَ له كبارُ الحفّاظ، وله مئاتُ الأحاديث في

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٨٤) و (٥: ٤٤)، ابن سعد (٧: ٢٩٤)، «علل أحمد» (١: ٧٢و ١٢٢و ٢٤٢و ٣٥٨)، «الكبير» (١: ١٣٢)، «الجرح» (٧: ٣٠٥)، العقيلي (٤: ٩٠)، «الثقات» (٧: ٤٤٣)، «الجمع» (٢: ٤١١)، «تهذيب الكمال» (٢٥: ٥٣٩)، «النبلاء» (٩: ٥٣٢)، «الكاشف» (٣: ٥٧)، «الميزان» (٣: ٦٠٠)، «التهذيب» (٩: ٢٧٤، ٢٧٦)، «التقريب» (٦٠٤٦).

الكتب الستة وغيرها، ولم يحظَ بلقب «ثقة» إلاّ من ثلاثةٍ من الحفاظ وطُعن في حفظه وضياع كتبه وغلبة الرأي علىٰ الحديث عندَه.

ومما لا ريبَ فيه أنَّ تتبعَ الحفاظِ لمثلِ هذا المشهورِ وتنقيرَهم عليه وتشدَّدَهم معه، يدلُّ علىٰ الأمانة التامة والاحتياط الشديد، لكنَّ المحصلةَ النهائية لا ينبغي أن تكونَ في صالح رجلٍ غير معروف بالعلم ولا بالعمل وخدمة الأُمة، غايةُ ما هنالك أن تحصىٰ عليه الأحاديث التي أخطأ فيها ويحتجّ بما سواها، وتبقىٰ مرتبته أعلىٰ بما لا يقاس من ذلك الراوية الذي لا يُعرفُ إلاّ بحديثين وقضيةُ الإحتجاج بحديث العالم علىٰ الراوية نصَّ عليها الأصوليونَ في كتبهم، لكنَّها بقيت خارجَ دائرة تقويمِ المحدثينَ النقاد إلاّ لماماً، لكنّ فقهاءَ المحدثين ومنهم الترمذي أولَوها عنايتَهم الكبيرةَ.

وقد خرّجَ الترمذي لمحمد بن عبد الله الأنصاري القاضي اثني عشرَ حديثاً (١٢) بعضها مكرر، وكانَ خمسةٌ منها ـ كما قدمت في ترجمة والده ـ مشتركةً بينَهما (٥٨٩، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨).

وقال الترمذي عَقبَ أربعةِ أحاديثَ (٩٤٠، ٢٢٥٥، ٢٢٨٧، ٣٧٧٣): «حسن صحيح» وعَقبَ اثنين اخَرين (١٧٤٧) ويلتحق به (١٧٤٨، ٢٦٩٨): «حسن صحيح غريب» وقال عَقبَ خمسة منها (٣٩٥، ٥٩٨، ٧٧٦، ٢٦٧٨، ٣٨٥٠): «حسن غريب».

وهذا يعني أنَّ القاضيَ الأنصاريَّ في درجة عالية من الوثاقة عندَ الإمام الترمذي، ومن المفيدِ أنْ أعرضَ لحديثٍ واحدٍ قطَّعَه الترمذي فجعلَه ثلاثةَ أحاديث (٥٨٩، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨).

قالَ الترمذي (٥٧٩): حدثنا أبو حاتم مسلم بن حاتم البصري حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب قال: قال أنس بن مالك: قال لي رسول الله ﷺ: «يا بنيَّ إياك والالتفات في الصلاة، فإنَّ الالتفات في

الصلاة هَلَكَةٌ، فإن كانَ لا بدَّ ففي التطوّعِ لا في الفريضة» قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث حسن غريب».

ثم أعادَ طرفاً آخر (٢٦٧٨) منه، وقال: «وفي الحديث قصة طويلة، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ثقةٌ وأبوه ثقةٌ، وعلي بن زيد صدوقٌ، إلاّ أنَّه ربما يرفعُ الشيءَ الذي يوقفه غيره، وسمعت محمدَ بنَ بشار يقول: قال أبو الوليد ـ يعني الطيالسي: قال شعبةُ: حدثنا علي بن زيد وكان رفّاعاً ولا نعرفُ لسعيد بن المسيّب عن أنس رواية إلاّ هذا الحديث بطوله.

وقد روىٰ عبّاد بن ميسرة المِنقري هذا الحديثَ عن علي بن زيد، عن أنس، . ولم يذكر فيه: «عن سعيد بن المسيب» ».

قال أبو عيسىٰ: «وذاكرتُ به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه ولم يعرف لسعيد بن المسيب عن أنس هذا الحديثَ ولا غيرَه، ومات أنس بن مالك سنة ثلاثٍ وتسعينَ ومات سعيد بن المسيب بعده بسنتين، مات سنة خمس وتسعين»، ثم كرّر شطراً ثالثاً منه بالسند نفسه (٢٦٩٨) وقال: «حسن صحيح غريب».

قال الحافظ ابنُ حجر تعقيباً علىٰ الحكم: «وقع بخطّ الكرخي: «حسن صحيح غريب» وعليه اعتمدَ النووي في الأذكار، وتصحيحُ مثلِ هذا من غَلطِ الرواة بعدَ الترمذي، فإنَّه لا يقعُ ممن له أدنىٰ معرفة بالحديث»[١].

قُلتُ: هذا الحديثُ الواحدُ جاءَ عندَ الترمذي مقطّعاً ـ كما أسلفت ـ غيرَ أنَّه لم يفُتْه التنبيةَ علىٰ أنّها ثلاثتها حديثٌ واحدٌ في قوله: «وفي الحديث قصة طويلة».

ولي مع هذا الحديث وقفات:

الأولىٰ: جوازُ تقطيع الحديث إذا كانَ ذلكَ لا يؤثّرُ علىٰ بيانه وأحكامِه حتىٰ لا يضطر إلىٰ تكراره في الأبواب ذات الصلة.

---

(١) «النكت الظراف» مع «التحفة» (١: ٢٢٦-٢٢٧).

الثانية: أنَّ الترمذي أشارَ إلىٰ أنّ علةَ الحديثِ هو ذلك الصدوقُ علي بن زيد، فقد كان يرفعُ المرسل ويصلُ الموقوفَ توهّماً، ومثله ينزل حديثُه عن درجة الصحة إلىٰ درجة الحسن إذا لم نتحقق خطأه.

ولهذا قال الترمذي عما تفرّد به علي بن زيد: «حسن غريب».

الثالثة: عبّادُ بن ميسرة المنقري خالفَ عبدَ الله بن محمد الأنصاري غيرَ أنه ليِّنُ الحديثِ ضعيفٌ، فلم تؤثّر مخالفتُه[١].

الرابعة: استدلَّ الترمذي علىٰ صحَّة سَماعِ سعيد بن المسّيب من أنس بن مالك، بأنَّ إسنادَ الحديث ليس فيه مدلّسٌ فتُحْملُ صيغَةُ «عن» علىٰ الإتصال، وسماعُ سعيدٍ من أنس ممكنٌ؛ لأنّهما متعاصران غايةَ المعاصرة، وزيارة أنس للمدينة المنورة ومكة المكرمة في مواسم الحج كثيرة، فما الذي يمنع من اللقاء الذي لم يعرفه البخاري؟ والله أعلم.

١١٧ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن عبيد القرشي، التيمي ـ مولىٰ آل طلحة ـ الكوفي من كبار أتباع التابعين (بخ م ٤).

رویٰ عن عشرة شيوخ منهم: سالم بن عبد الله (م ٤) وسليمان بن يسار (ت) وعيسىٰ بن طلحة (ت س ق).

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً منهم: الحسن بن عمارة والثوري (م ٤) وابن عيينة (م د س ق) وشعبة (ت س).

لم يترجمه أحدٌ في الضعفاء، وترجمه الذهبي في «الميزان»، لقول ابن المديني: كانَ عندنا ثقةٌ أُنكرتَ عليه أحاديثُ.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود: صالحُ الحديث.

---

(١) انظر ترجمة عباد في «التقريب» (٣١٤٩)، وانظر فيما تقدم كله «تحفة الأشراف» (١ :٢٢٦- ٢٢٧).

وقال الدارمي وابن طهمان عن ابن معين: ليس به بأس، وقال الدوري ويعقوب عن ابن معين: ثقةٌ، وذكرَه ابن حبّان في «الثقات» وقال تبعاً للبخاري: كانَ من أعلم الناس بالعربية.

وقال الترمذي ويعقوب بن شيبة وابن حجر: ثقة[1].

وقد أخرجَ الترمذي له حديثاً (١٦٣٣) عنه، عن عيسىٰ بن طلحة، عن أبي هريرة، ثم قال: «حسنٌ صحيحٌ، ومحمد بن عبد الرحمٰن، هو مولىٰ أبي طلحة مدني» وكرَّره في (٢٣١١)، وقال: «حسنٌ صحيحٌ، ومحمد عبد الرحمٰن هو مولىٰ آل طلحة وهو مدني ثقة».

وأخرجَ له حديثاً (٣٥٥٥) عن كريب عن ابن عباس، ثم قال: «حسنٌ صحيحٌ، ومحمد بن عبد الرحمٰن هو مولىٰ آل طلحة، وهو شيخ مدني ثقة، وقد روىٰ عنه المسعودي وسفيان الثوري هذا الحديثَ».

وقد أخرجَ الترمذي حديثاً آخرَ (١١٧٦) وقال عَقبَه: «حسنٌ صحيحٌ» وخرّجَ حديثاً آخرَ (١١٨٥) من طريقين وقالَ عن طريق محمد بن عبد الرحمٰن القرشي: هذا صحيح، وخرَّجَ حديثاً آخراً (٦٣٨) وقال: «إسنادُه ليسَ بصحيح» والعلَّةُ من غير القرشي، وجملةُ أحاديثه في «الجامع» ستةُ أحاديث.

وهذا يعني أنَّ محمدَ بن عبد الرحمٰن القرشي في الدرجة العليا من الوثاقة عند الترمذي، والله أعلم.

١١٨ـ محمد بن عبد الوهّاب القنّاد السكّري أبو يحيىٰ الكوفي أخو فضيل بن عبد الوهّاب ـ وكان محمد أكبرهما ـ مولىٰ بني قيس بن ثعلبة من غطفان، توفي سنة ثنتي عشرةَ ومئتين (ت س ق).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٤٧-٤٨١) و (٥: ٥٢٠)، ابن معين (٢: ٥٢٦) «الكبير» (١: ١٤٦)، «الجرح» (٧: ٣١٨)، «الثقات» (٧: ٣٦٥)، ابن شاهين (١١٩٤)، «الجمع» (٢: ٤٧) «تهذيب الكمال» (٢٥: ٦١٤)، «الميزان» (٣: ٦٢٠)، «الكاشف» (٣: ٦٠)، «التهذيب» (٩: ٢٩٩) «التقريب» (٦٠٧٧).

رویٰ عن: سفيانَ الثوري «ت ق»، ومسعرِ بن كدام (ت س ق)، ومفضّل بن يونس، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت، ووهيب بن الورد المكّي.

وروىٰ عنه خمسة رواة أيضاً، هم: أحمد بن أسد البجلي، وأحمد بن جوّاس الحنفي، والحسن بن الربيع البجلي، ومحمد بن الحسين البُرْجُلاني، وهارون بن إسحاق الهمداني (ت س ق).

لم أقف فيه علىٰ تليينٍ ولم يترجمه الذهبي في «الميزان» وقال أحمد وأبو حاتم والترمذي والعجلي والذهبي وابن حجر: ثقةٌ، ووصفه بالزهد والعبادة عديدون، قال الذهبي: صالحٌ عابدٌ بكّاءٌ ثقةٌ، وقال الحافظ: ثقةٌ عابدٌ من التاسعة[1].

وقد خرّجَ له الترمذي حديثين اثنين (١٤٢٠-٢٢٥٩)، حَكَمَ علىٰ أوّلهما بأنّه «حسن صحيح» وعلىٰ الثاني «صحيح غريب»، وهذا يعني أنّه في المرتبة العليا من الوثاقة عند الترمذي، وإن لم يخرِّج له إلاّ حديثين.

١١٩ـ محمد بن موسىٰ بن أبي عبد الله الفطري المخزومي ـ مولاهم ـ أبو عبد الله المدني، من أتباع التابعين (م ٤).

روىٰ عن سبعةٍ من الشيوخ، منهم: سعد بن إسحاق (د ت س)، وسعيد المقبري، وعبد الله بن عبد الله ابن أبي طلحة (م س).

وروىٰ عنه خمسةَ عشرَ راوياً، منهم: إبراهيم بن عمر (ت س)، وقتيبة بن سعيد (د ت س)، وأبو عامر العقدي.

لم يذكره في الضعفاء أحدُ من المتقدمين وترجمه الذهبي في «الميزان»، لقول أبي حاتم: صدوقٌ يتشيّع، وقال الطحاوي: محمودٌ في روايته، وذكرَه ابن حبّان وابن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:١٢-٢٢)، «الكبير» (١:١٦٩)، «الجرح» (٨:١٢) «الثقات» (٧:٤٤٣)، «تهذيب الكمال» (٢٦:٣٤)، «الكاشف» (٣:٦٥)، «التهذيب» (٩: ٥٢٩) «التقريب» (٦١٠٥).

شاهين في «الثقات»، وقال الترمذي: ثقةٌ، وقال الحافظ: صدوقٌ يتشّيع[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثين اثنين (٦٠٤، ٢٨٣٧).

قال عن الأوّل منهما (٦٠٤): «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث كعب بن عجرة لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه».

والصحيحُ ما روي عن ابن عمر أنه قال: «كان النبي ﷺ يصلّي الركعتين بعدَ المغرب في بيته».

وقد روي عن حذيفةَ رضي الله عنه «أنَّ النبي ﷺ صلّىٰ المغرب فما زال يصلّي في المسجد حتىٰ صلّىٰ العشاءَ الآخرةَ»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «ففي هذا الحديث دلالة أن النبي ﷺ صلّىٰ الركعتين بعدَ المغرب في المسجد».

ووَجهُ تضعيفِ الترمذي حديثَ كعب بن عجرة رضي الله عنه أنَّ إسحاقَ بن كعب ابن عجرة مجهولٌ لا يعرفُ ما روىٰ عنه غيرُ ابنه سعد بن إسحاق[٣].

وأخرجَ الحديثَ الثاني (٢٧٣٧) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «للمؤمن علىٰ المؤمن ستُ خصال...» الحديثَ، وقال: «هذا حديثٌ صحيح، وفي المطبوع «حسن صحيح» ومحمد بن موسىٰ المخزومي المدني روىٰ عنه عبدُ العزيز بن محمد ـ يعني الدراوردي ـ وابن أبي فُديك ـ يعني إسماعيل»[٤].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٧٦)، و«علله» (١٢) و«الكبير» (١:٢٣٧)، «الجرح» (٨:٨٢)، «الثقات» (٥٣٩)، ابن شاهين (١٢٥٩)، «الجمع» (٢:٤٧٧)، «تهذيب الكمال» (٢٦: ٥٢٣) «النبلاء» (٨:١٤٧)، «الكاشف» (٣:٨٩)، «الميزان» (٤:٥٠)، «التهذيب» (٩:٤٨٠)، «التقريب» (٦٣٣٥).

(٢) انظر تخريج حديث ابن عمر، وحديث حذيفة في شرح الشيخ أحمد شاكر علىٰ الترمذي (٢:٥٠٠-٥٠٢) وانظر «تحفة الأشراف» (٨:٢٩٦).

(٣) انظر ترجمة إسحاق بن كعب في «تهذيب الكمال» (٢:٤٧٠).

(٤) «جامع الترمذي» (٥:٧٦) و«تحفة الأشراف» (٩:٤٩٩).

قُلت: حينَ سَلِم الإسنادُ من المغامز صحَّحَ الترمذي حديثَ محمد بن موسىٰ، فهو عندَه ثقةٌ عالٍ، والله أعلم.

١٢٠ـ محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكّري، من أتباع التابعين توفي سنة سبع، أو ثمان وستين ومئة (ع).

روىٰ عن خمسةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: جابر الجعفي (ت ق)، وعبد العزيز بن رفيع (ت س)، وعبد الكريم بن مالك الجزري (ت).

روىٰ عنه ثلاثةَ عشرَ راوياً، منهم: الفضل بن موسىٰ (ت س)، ويحيىٰ بن واضح (ت).

لم يترجمه في الضعفاء أحدٌ وترجمه الذهبي في «الميزان»؛ لقول أبي حاتم: لا يُحتجُّ به، وقول النسائي: ذهبَ بصرُه في آخرِ عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثُه جيّد.

وقد اتفقت كلمةُ مترجميه علىٰ أنّه كانَ من الصالحين وكانَ مستجابَ الدعوة سخيّاً، عدّه ابن المبارك من الذين يُقتدىٰ بهم.

وقال أحمد: ما بحديثه بأس، وقال عباس الدوري عن ابن معين: من ثقات الناس، وقال الترمذي: ثقةٌ، وقال الحافظ: ثقةٌ فاضل[(١)].

قُلتُ: مثله يحتجُّ بحديثه إلاّ ما نصَّ الحفّاظُ علىٰ وهمِه فيه إذا كانَ من فوقِه ودونِه ثقاتٌ، وقد أخرجَ له الترمذي ثلاثةَ أحاديث (١٣٧، ٢٠٦، ١٣٧١).

فأخرجَ الأوّل (٢٠٦) من حديثه عن جابر الجعفي عن مجاهد عن ابن عباس في

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٦٥٤)، ابن سعد (٧:٣٧١)، ابن معين (٢:٥٤١) «علل أحمد» (١:٣٦٥)، «الكبير» (١:٢٣٤)، «الجرح» (٨:٨١)، «الثقات» (٧:٤٢٠)، ابن شاهين (١٢١٩)، «الجمع» (٢:٤٥٠)، «تهذيب الكمال» (٢٦:٥٤٤)، «النبلاء» (٧:٣٨٥)، «التذكرة» (١:٢٣٠) «الكاشف» (٣:٩٠)، «الميزان» (٤:٥٣)، «التهذيب» (٩:٤٨٩)، «التقريب» (٦٣٤٨).

فضيلة الأذان، ثم قال: «حديثُ ابن عباس غريبٌ وجابرُ الجعفي ضعّفوه، تركه يحيىٰ ابن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي» اهـ.

وأخرجَ الثاني (١٣٧١) من حديثه عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس في شُفعة الشريك، ثم قال: «هذا حديث لا نعرفُ مثلَ هذا إلاّ من حديث أبي حمزة السكّري، وقد رواه غيرُ واحدٍ عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن مليكة مرسلاً وهذا أصحُّ. . .ليس فيه ابن عباس، وهذا أصحُّ من حديث أبي حمزة، وأبو حمزة ثقةٌ، يمكن أن يكونَ الخطأ من غير أبي حمزة».

وأخرج حديثَه الثالثَ (١٣٧) وقد تكلَّمت عليه في ترجمة عبد الكريم بن مالك الجزري من هذا المصطلح «ثقة».

أقولُ: كانَ في سندِ الأوّل في الترتيب (١٣٧) اضطرابٌ في الوقف والرفع، ولم ينفرد أبو حمزة السكري ولا عبدُ الكريم بن مالك الجزري به.

وكان في سند الثاني (٢٠٦) جابرُ الجعفي وحالُه في الحديث معروفةٌ وقد تكلمت عليه في مصطلح « تركه فلان».

وأما حديثُه الثالثُ (١٣٧١) فقد برّأَ الترمذي ساحةَ أبي حمزة السكري وأحالَ الخطأ علىٰ غيره من غير تعيين.

وعليه فيمكننا القولُ بأنَّ المترجَمَ السكري ثقةٌ عندَ الترمذي من غير تعيين رتبته من الثقات؛ لأنَّنا لم نقف علىٰ حديثٍ خرَّجَه له وحَكمَ عليه بحكمٍ يتناسبُ مع وثاقته، والله أعلم.

١٢١ـ ممطور أبو سَلاّم الأسود الحبشي ـ ويقال: النَّوبي، وقيل في نسبته غير ذلك ـ الأعرج الدمشقي، وقيل: إنّه ينسب إلىٰ حَبَشة بطن من حمير، وهو من التابعين، أكثرُ روايته عن الصحابة مراسلٌ (بخ م ٤).

رویٰ عن تسعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: ثوبان النبويّ (ت ق) والحارث بن الحارث الأشعري (ت س) وأبو أُمامةَ رضي الله عنهم (م ت ق)[١] وعبد الله بن زيد الأزرق «ت ق»[٢].

وروىٰ عنه عشرونَ راوياً منهم: حفيدُه زيد بن سلاّم بن أبي سلاّم (بخ م٤) والعباس بن سالم اللخمي (د ت ق) ومكحول الشامي (ت س ق).

وروىٰ عنه عشرونَ رواياً، منهم: حفيدُه زيد بن سلاّم ابن أبي سلاّم (بخ م ٤) والعباس بن سالم اللخمي (د ت ق)، ومكحول الشامي (ت س ق).

لم يترجمه في الضعاف أحدٌ وقال العجلي والترمذي والدارقطني: ثقةٌ، وقد نصَّ الحفَّاظ في ترجمته علىٰ أمرين اثنين: أنَّه من العبّاد، وأنَّه كثيرُ الإرسال.

قال الذهبي: غالبُ رواياته مرسلةٌ؛ ولذا ما أخرجَ له البخاري، وقال ابن حجر: ثقةٌ يرسل[٣].

وقد خرَّجَ له الترمذي ستةَ أحاديث، قال عَقبَ ثلاثةٍ منها (١٦٣٧، ٣٢٣٥، ٣٥١٧): «حسن صحيح» وعَقبَ واحدٍ منها (٢٩٦٣): «حسن صحيح غريب» وقال عَقبَ واحدٍ آخر (١٥٦١): «حسن وقد روي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ - يعني مبهماً -» وبرّأَ ساحةَ ممطور من ضعفِ الحديثِ الأخيرِ (٢٤٤٤)، حيثُ قالَ «غريبٌ

---

(١) وقع في ترجمة ممطور أن روايته عن أبي أمامة عند (م ت ق)، وهو خطأ، والذي في «تحفة الأشراف» (٤: ١٨٢) و«جامع الأصول» (٨: -٤٧٠) أنَّ روايته عنَه عند مسلم فقط.

(٢) وقع في «تهذيب الكمال» (٢٨: ٤٨٥) عبد الله بن الأزرق (ت ق)، وجاء اسمه بعد عبد الله ابن محيريز الجمحي، ووقعَ في «التقريب» عقب (٣٧٢٢): عبد الله الأزرق: هو ابن زيد (٣٣٣٤) ونصُّ المزّي في ترجمته (١٤: ٥٤٨) علىٰ رواية ممطور عنه، فلزم التنويه.

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٥٤٣)، ابن سعد (٥: ٥٥٤)، ابن معين (٢: ٥٨٥) «الكبير» (٨: ٥٧)، العجلي (٥٢)، «الجرح» (٨: ٤٣١)، «الثقات» (٥: ٤٦٠)، «الإكمال» (٣: ٢٤١) «الجمع» (٢: ٥٢٥)، «تهذيب الكمال» (٢٨: ٤٨٤)، «النبلاء» (٤: ٣٥٥)، «الكاشف» (٣: ١٥٣) «جامع التحصيل» (٧٩٧)، «التهذيب» (١٠: ٢٩٦)، «التقريب» (٦٧٨٩).

من هذا الوجه، وقد روي عن معدان بن أبي طلحةَ عن ثوبان، عن النبي ﷺ وممطور شامي ثقة» يعني: لا يتّهمُ بهذا الحديث.

قُلت: إنَّ الترمذي ضعَّفَ هذه الطريقَ لا الحديثَ مطلقاً، وروايةُ معدان التي أشار إليها الترمذي خرَّجها مسلمٌ في صحيحه (٢٣٠١) وليس فيها كلُّ تفاصيل رواية الترمذي، وحديثُ ثوبانَ إسنادُه صحيحٌ رواتُه كلُّهم ثقاتٌ إن ثبت أنَّ ممطوراً سمع من ثوبان، فقد تكلَّمَ غيرُ واحد في سماعه منه، كما أوضحَه المزّي والعلائي وغيرهما، وإنَّما استغربَ الترمذي روايةَ ممطور؛ لتفرّدِه بألفاظٍ ليست في رواية معدان، ولتفرّده بموقفِ عمرَ بن عبد العزيز الذي رضي فَهمَ ممطور في رفض نكاح المتنعِّمات، وفي إقرار شعثِ الرأس ودَنسِ الثياب.

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ ممطوراً من ثقات التابعينَ عندَ الإمام الترمذي، والله تعالىٰ أعلم.

١٢٢ـ نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل القرشي الجمحي المكي مات سنة تسعٍ وستينَ ومئة (ع).

روىٰ عن تسعةٍ من الشيوخ، منهم: بشرُ بن عاصم الثقفي (د ت)، وسعيد بن حسان «د ق» وعبد الله ابن أبي ملكية (ع).

وروىٰ عنة ستةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم عند الترمذي: عمر بن علي المُقَدَّمي (ت)، ومحمد بن يوسف الفريابي (ت)، ومؤمَّل بن إسماعيل (ت).

لم يضعّفه أحدٌ من العلماء، وقال ابن مهدي: من أثبت الناس، وقال أحمد: ثبتٌ ثبتٌ صحيح الكتاب، وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقةٌ، وقال ابن سعد: ثقةٌ فيه شيء، وقال الذهبي في «النبلاء»: الحافظُ الإمامُ الثبتُ، وقال في «الكاشف»: حافظٌ ثقةٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ من كبار التاسعة[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥١٤)، ابن سعد (٥:٤٩٤)، «علل أحمد» (١:١٦٠) و(٢:١٦٠، ٣٥٥)، «الكبير» (٨:٨٤)، «الجرح» (٨:٤٥٦)، «الثقات» (٧:٥٣٣)، «تهذيب الكمال» =

وقد خرَّجَ له الترمذي أربعةَ أحاديث قال عَقبَ أولهما (١٣٤٢): «حسن صحيح» وعَقبَ اثنين منها (٢٨٥٣، ٣٢٦٦): «حسن غريب» وعَقبَ آخرِها (٣٨٤٥): «نافعٌ ثقةٌ وليس إسنادُه بمتّصل» وهذا يعني أنَّ نافعاً في الطبقة العليا من الثقات، وتفاوتُ أحكامِ الترمذي علىٰ أحاديثه أثرٌ من آثار اختلاف الرواة في الوثّاقة والضبط.

وتظهرُ منزلةُ نافعٍ أكثرُ إذا عرفنا أنَّ له عندَ البخاري ومسلم ستةَ عشرَ حديثاً، منها عند البخاري (١٠٣، ٧١٢، ٢٢٣٥)، وعند مسلم (١٧١١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣).

١٢٣ـ نُبيح بن عبد الله العنزي أبو عبد الله الكوفي، من التابعين (٤).

رویٰ عن: جابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.

وروىٰ عنه: الأسود بن قيس (٤) وأبو خالد الدالاني (د).

لم يتكلم فيه أحدٌ بجرح إنما جهَّلَه عليُّ بن المديني وقال العجلي وأبو زرعة: ثقةٌ، زادَ الأخيرُ: لم يروِ عنه غيرُ الأسود بن قيس، وذكره ابن حبّان في «الثقات» وقال الذهبي في «الميزان»: فيه لينٌ، وقال في «الكاشف»: ثقةٌ، وقال الحافظ: مقبولٌ من الثالثة[1].

قال المحقق في تعليقه علىٰ «تهذيب الكمال» تعقيباً علىٰ الحافظ ابن حجر: «بل ثقة، وثّقه أبو زرعة وابن حبّان، ولم يتكلَّم أحدٌ فيه بجرح وكأنَّ ابن المديني ما عرفه» اهـ.

قُلتُ: بينَ مقبولٍ وثقةٍ، ويبدو أنَّ قولَ محقق «تهذيب الكمال» هو الأصوبُ، فقد خرَّجَ له الترمذي حديثين (١٧١٧-٢٧١٢) قال عَقبَ كلٍّ منهما: «حسن صحيح».

=(٢٨٧:٢٩)، «النبلاء» (٤٣٣:٧)، «الميزان» (٢٤١:٤)، «الكاشف» (١٧٣:٣)، «التهذيب» (٤٠٩:١٠) «التقريب» (٧٠٨٠).

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١٨٧:٤)، «الكبير» (١٣٢:٨)، «الجرح» (٥٠٨:٨) «الثقات» (٤٨٤:٥)، «تهذيب الكمال» (٣١٤:٢٩)، «الميزان» (٢٤٥:٤)، «الكاشف» (١٧٥:٣) «التهذيب» (٤١٧:١٠)، «التقريب» (٧٠٩٣).

وثمرةُ الخلاف بين قول الحافظ مقبولٌ وقول الترمذي وأبي زرعة ثقةٌ، يظهرُ في الحكمِ علىٰ واحدٍ وثلاثينَ حديثاً لنُبَيْح في كتب السنَّة، منها عند أبي داود أربعةٌ: (١٣١٠، ١٤٣٢، ٢١٧٢، ٢٧٥٢)، وعندَ النسائي اثنان: (١٩٩٧، ١٩٩٨)، وعندَ ابن ماجه اثنان أيضاً: (٢٤٦، ١٥١٦).

غايةُ ما هنالك أنّنا نعرضُ ما يتفرَّدُ به نبيحٌ علىٰ مرتبة الإختبار، اعتباراً لقول ابن سعد والذهبي والحافظ ابن حجر، والله أعلم.

١٢٤ـ يحيىٰ بن سعيد بن حيّان التّيمي، أبو حيّان الكوفي، من تيم الرّباب، من كبار أتباع التابعين مات سنة خمس وأربعين ومئة (ع).

رویٰ عن تسعةٍ من الشيوخ منهم: أبوه سعيد بن حيّان (د ت) وعامر الشعبي (خ م د ت س) وعمه يزيد بن حيّان (م د س).

ورویٰ عنه اثنان وثلاثونَ راوياً منهم: عبد الله بن إدريس (خ م ت س) وعبد الله بن المبارك (خ ت س) ومحمد بن فضل (م ٤) والمختار بن نافع (ت).

لم يترجمه في الضعفاء أحدٌ، وترجمه الذهبي في «الميزان» تمييزاً له عمَّن يشتركُ معَه في الاسم واسم الأب، قال: «فأما يحيىٰ بن **سعيد** الأنصاري، ويحيىٰ بن سعيد أبو حيان التيمي، ويحيىٰ بن **سعيد** القطان، ويحيىٰ بن **سعيد** الأموي فثقاتٌ وفاقاً».

وقال أبو حاتم: صالحٌ، وقال تلميذه محمد بن فضيل: صدوقٌ، وقال ابن معين: ثقةٌ، وقال العجلي: ثقةٌ صالحٌ مُبرَّزٌ صاحبُ سنَّة، وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وقال الترمذي: ثقةٌ، وقال الحافظ: ثقةٌ عابدٌ[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٤٤ و ٥٣٩) و (٥: ٥٩٢)، ابن سعد (٦: ٣٥٣)، ابن سعد (٢: ٦٤٥)، «طبقات خلفة» (١: ٣٨٨)، «الكبير» (٨: ٢٧٦)، العجلي (٥٨)، «الجرح» (٩: ١٤٩) «الثقات» (٧: ٥٩٢)، ابن شاهين (١٦١٤)، «الجمع» (٢: ٥٦٠)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٣٢٣) «الكاشف» (٣: ٢٢٥)، «الميزان» (٤١: ٣٨٩)، «التهذيب» (١١: ٢١٤)، «التقريب» (٧٥٥٥).

أقول: خرَّجَ الترمذي له أربعةَ أحاديث: (١٨٣٧، ١٨٧٤، ٢٢٣٤، ٣٧١٤)، فأخرجَ الحديثَ الأوّلَ (١٨٣٧) عنه، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة في النَّهْس.

ثمَّ قالَ عقبه: «وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن جعفر وأبي عبيدة، وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وأبو حيّان: اسمه يحيىٰ بن سعيد، وأبو زرعة اسمه هرم».

وأخرجَ الثاني منها (٢٤٣٤) بالإسناد السابق، والحديثُ الأوّلُ طرفٌ صغيرٌ من الحديث الثاني الذي اشتملَ علىٰ تفصيل الشفاعة يومَ الحشر، ثمَّ قال: «وفي الباب عن أبي بكر الصديق وأنس وعقبة بن عامر وأبي سعيد وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وأبو حيّان التيمي: اسمه يحيىٰ بن سعيد بن حيّان كوفي وهو ثقةٌ، وأبو زرعة بن عمرو ابن جرير اسمه هرمٌ».

وكانَ الحديثُ الرابعُ (١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤) ترجيحاً لرواية يحيىٰ التّيمي علىٰ رواية إبراهيم بن مهاجر.

وأخرجَ الحديثَ الرابعَ (٣٧١٤) من حديث المختار بن نافع، عن أبي حيّان التّيمي، عن أبيه، عن عليٍّ في فضل الراشدينَ الأربعة، ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، والمختار بن نافع بصريٌّ كثيرُ الغرائب، وأبو حيّان التّيمي: اسمه يحيىٰ بن سعيد بن حيان التيمي كوفي وهو ثقةٌ».

قُلت: يريدُ الترمذي أن يقولَ: إن المتّهمَ بهذا الحديثِ هو المختارُ بن نافع وساحةُ أبي حيّان التيمي بريئةٌ منه؛ لأنه كوفي ثقة.

والذي يعنينا هو أنَّ وثاقة أبي حيّان عندَ الترمذي في الطبقة العالية من درجة «ثقة»؛ لأنه أعطىٰ حديثين من أحاديثه حكمَ «حسن صحيح»، ورجَّحَ حديثه (١٨٧٤) علىٰ حديث إبراهيم بن المهاجر، والحديثُ الذي ضعَّفَه له، إنّما جاءَ ضعفُه من غيره.

ومن المفيد أن أُشيرَ إلىٰ أنَّ ليحيىٰ بن سعيد التيمي عند البخاري ستةَ عشرَ حديثاً، منها: (٥٠، ١٠٩٨، ١٢٣٣، ٢٥٠٧)، وعندَ مسلم ثمانيةٌ وعشرونَ حديثاً

منها: (٩، ١٤، ١٩٤، ١٦٢٣)، وعندَ النسائي أربعةُ أحاديث، وعندَ أبي داود سبعةُ أحاديث، وعندَ ابن ماجه تسعةُ أحاديث، وعندَ أحمدَ عشرونَ حديثاً.

١٢٥ـ **يحيىٰ بن عبد الله بن الحارث الجابر** ـ ويقال: المجبِّر ـ التميمي البكري أبو الحارث الكوفي إمام مسجد بني تيم الله، كان يجبِّر الأعضاء المكسورة، من أتباع التابعين (د ت ق).

روىٰ عن ثمانيةِ شيوخٍ، منهم: سالم بن أبي الجعد، وعبيد الله بن مسلم الحضرمي، وأبو ماجد الحنفي (د ت ق).

وروىٰ عنه اثنان وعشرونَ راوياً، منهم: السفيانان، وشعبة «ت»، وأبو عوانةَ «د».

اختلفت فيه أنظارُ العلماء، فمنهم من وثَّقَه مطلقاً، ومنهم من وثَّقَه بقيد، والأكثرونَ علىٰ تضعيفه؛ فقد قال الترمذي: يحيىٰ الجابر: ثقةٌ، ونقل الفسوي عن علي ابن المديني قوله: يحيىٰ الجابر ثقةٌ فيما روىٰ عن غير أبي ماجد؛ لأنّ أبا ماجد مجهولٌ لا يعرف، فأما حديثُه عن غيره فليس به بأس؛ وذكره في باب من يُرغَب في الرواية عنه.

وضعَّفَه أحمدُ وابن معين والنسائي، وقال الجوزجاني: غيرُ محمود، وقال ابنُ حبّان: منكرُ الحديث، وقال الدارقطني: يعتبرُ بحديثه، وقال ابن عديّ: أرجو أنَّه لا بأسَ به، وقال الحافظ: ليِّنُ الحديث من السادسة[1].

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً من روايته عن أبي ماجد وضعَّفَه، خرَّجَتُه في ترجمته من مصطلح «مجهول»، ولم يخرِّج له غيرَه، وقد خرَّجَ له أبو داود حديثاً (٢٧٦٩)، وابن ماجه حديثين (١٤٨٤-١٦٠٩)، بينما خرَّجَ له أحمدُ واحداً وعشرين حديثاً.

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣٣٢)، ابن معين (٢: ٦٥٠)، «علل أحمد» (١: ٨٤) و(٢: ٨٢، ١٥٥)، «الكبير»، «ضعفاء النسائي» (٦٢٣)، «الجرح» (٩: ١٦١)، العقيلي (٤: ٤١٠) «المجروحين» (٣: ١٢٣)، «الكامل» (٧: ٢٦٥٨)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٤٠٤)، «الميزان» (٤: ٣٨٩) «الكاشف» (٣: ٢٢٨)، «التهذيب» (١١: ٢٣٨)، «التقريب» (٧٥٨١).

وللوصول إلىٰ نتيجةٍ مرضيةٍ ينبغي دراسةُ أحاديثه كلِّها لمعرفة حاله من الموافقة والتفرد والمخالفة ثمَّ يعطىٰ الدرجة التي يستحقها.

١٢٦ـ يزيد بن عبد العزيز بن سياه[1] **الأسدي، الحمّاني أبو عبد الله الكوفي** أخو قطبة بن عبد العزيز ـ وكان يزيدُ أصغرَهما ـ، من أتباع التابعين (خ م د س).

رویٰ عن ثمانيةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: سليمان الأعمش (م د)، وأبوه عبد العزيز ابن سياه (خ)، ومحمد بن إسحاق، ومسعر بن كدام.

وروىٰ عنه ثمانية رواة منهم: الفضل بن دكين ويحيىٰ بن آدم (خ م د س) وأبو أحمد الزبيري.

لم أقف فيه علىٰ جرح ولم يترجمه في «الميزان»، ووثَّقَه ابن معين وأحمد وأبو داود ويعقوب ابن سفيان والترمذي والدارقطني والذهبي وابن حجر[2].

ولم يخرِّج له الترمذي أيَّ حديث، وإنَّما خرَّجَ حديثاً (٣٧٩٩) لوالده عبد العزيز بن سياه قال عقبه: «له ابن يقال له يزيد بن عبد العزيز «ثقة»، روىٰ عنه يحيىٰ بن آدم»[3].

وله حديثٌ عند البخاري (٣٠١١) وآخرُ عندَ مسلم (١٧٣٦) وثالثٌ عندَ أبي داود (١٤٠)، وعدمُ وقوفنا علىٰ جرحٍ فيه معَ توثيق هؤلاء الحفاظِ له وتخريجُ الشيخين حديثَه أدلةٌ متضافرةٌ علىٰ أنَّه في الدرجة العليا من الوثاقة علىٰ قلَّة حديثه، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) قُلت: سياه أعجمي ـ فيما يبدو ـ لأنّ جمع سهوة: سهاء، وجمع سيه: سيات انظر «القاموس» (سها ـ سية) (ص١٦٧٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٢٧) و«تحفة الأحوذي» (٤: ٣٤٥) ففيها النصُّ علىٰ وثاقته، ابن معين (٢: ٦٧٤)، «علل أحمد» (٢: ٢٩، ٢٩٨)، «الكبير» (٨: ٣٤٨)، «الجرح» (٩: ٢٧٨) «الثقات» (٧: ٦٢٣)، «تهذيب الكمال» (٣٢: ١٩٣)، «الكاشف» (٣: ٢٤٧) و«التهذيب» (١١: ٣٤٦) «التقريب» (٧٧٣٩).

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ٦٢٧).

١٢٧ـ أبو بكر بن نافع القرشي العدوي المدني ـ مولىٰ عبد الله بن عمر ـ، من أتباع التابعين (م د ت).

روىٰ عن أربعةِ شيوخٍ منهم: أبوه نافع مولىٰ ابن عمر (م د ت كن).

وروىٰ عنه ستةُ رواة منهم: مالك بن أنس (م د ت كن)، ويحيىٰ بن سالم بن عبد الله بن عمر (د).

قال المزّي: روىٰ له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في حديث مالك ـ يعني حديثاً واحداً ـ.

وروىٰ له أبو داود حديثين آخرين، وهذا جميعُ ما له عندهم، والله أعلم.

قُلت: لم يتركه أحدٌ من النقاد، وقال أحمد: هذا أوثقُ ولد نافع، وقال ابن عدي: روىٰ عنه مالك ولولا أنّه لا بأس به لما روىٰ عنه مالك، وقد روىٰ عنه غيرُ مالك أشياءَ غيرَ محفوظة، وأرجو أنه صدوقٌ لا بأس به، وقال ابن معين: لا بأس به وفي موضع آخر: ليس بشيء، وقال الترمذي: ثقةٌ، وقال الحافظ: صدوقٌ من كبار السابعة[(١)].

قُلت: قول ابن معين: ليس بشيء مع قوله لا بأس به، مع عدم تضعيف أحدٍ له تضعيفاً بيّناً، يمكن حملُه علىٰ قلة روايته، إذ مما يعرف عن ابن معين أنّه قد يطلقُ مصطلحَ: «ليس بشيء»، علىٰ قليل الرواية.

والرجلُ في مرتبة صدوق لا بأس به في حديث مالك، أمّا في غير مالك فنتوقفُ في أحاديثه للاختبار.

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً (٢٧٦٤) في إحفاء الشوارب، ثمَّ قال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وأبو بكر بن نافع هو مولىٰ ابن عمر ثقة، وعمر بن نافع ثقة، وعبد الله ابن نافع: يضعَّفُ».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٨٨)، ابن معين (٢:٦٩٦)، «الجرح» (٩:٣٤٣) «الثقات» (٧:٦٥٥)، «الكامل» (٧:٢٧٥٣)، «تهذيب الكمال» (٣٣؛١٤٥-١٤٧)، «الكاشف» (٣:٢٧٧)، «الميزان» (٤:٥٠٥)، «التهذيب» (١٢:٤٢)، «التقريب» (٧٩٩١).

أقول: الحديثُ هذا قد أخرجَه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في «حديث مالك»، وهو في رواية أبي مصعب الزهري (١٩٩٠)، وأخرجه المزّيُّ عالياً ايضاً[١] وقد تابعَه عليه عندَ الترمذي ومسلم عبيد الله بن عمر العمري، فهو من صحيح حديثه، ولكنَّنا لم نجد له عندَ الترمذي حديثاً دَارَ عليه وانفردَ به؛ لنقف علىٰ حكمِ الترمذي علىٰ حديثه إذا انفرد، والله أعلم.

وأخوه عمر بن نافع (خ م د س ق) خرَّجَ له الجماعة سوىٰ الترمذي، مع أنَّه وثَّقَه، وقد عدَّه ابن المديني أوثقَ ولد نافع، وقال الحافظ: ثقة[٢].

❑ ❑ ❑

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٣:١٤٦).

(٢) انظر ترجمته ومصادرها في «تهذيب الكمال» (٢١:٥١٢) وهوامشه، و«التقريب» (٤٩٧٣).

المطلب السادس

الرواة الذين وثَّقهم أو نقل توثيقهم في «العلل الكبير»

هذه جملةُ المواضع التي نقل الترمذي أو أطلق علىٰ أصحابها مصطلحَ «ثقة» في «الجامع»، وفي «العلل الكبير» أطلقَ هذا المصطلحَ علىٰ خمسة رواة لم يتكلّم عليهم بشيء في «الجامع» وسوفَ أُترجمُ لهم تراجمَ وجيزةً، وأشيرُ إلىٰ بعض مروياتهم عندَ الترمذي؛ لأنّهم كلّهم من رواة كتابه.

١٢٨ـ الأخضر بن عجلان الشيباني البصري: صدوق، من الرابعة (٤)[1].

قال الترمذي في «العلل الكبير» (١٨٥): سألتُ محمداً عن هذا الحديث ـ يعني في بيع من يزيد ـ، فقال: الأخضرُ بن عجلان ثقةٌ.

قُلت: له في جامع الترمذي حديثٌ واحدٌ (١٢١٨) قال الترمذي عقبه: «حسن لا نعرفه إلاّ من حديث الأخضر بن عجلان» وقد أخرجَه أبو داود (١٦٤١) والنسائي (٤٥٠٨) وابن ماجه (٢١٩٨) وأحمد (١١٥٥٧، ١١٧٢٤)، وقد عُدَّ ستةَ أحاديث، فهذا ثقةٌ عند البخاري، صدوقٌ عندَ الحافظ، ويحكمُ الترمذي علىٰ حديثه بأنّه حسنٌ، وأخرجه في «العلل الكبير» وأعلَّه الحافظ ابن القطّان الفاسي بجهالة حال شيخه أبي بكر الحنفي.

١٢٩ـ جعفر بن بُرقان الكلابي أبو عبد الله الرقّي صدوقٌ يَهِمُ في حديث الزُّهري، من السابعة مات سنة خمسين ومئة، وقيل: بعدَها (بخ م ٤)[2].

قال محمد: ثقةٌ.

---

(١) «التقريب» (٢٩١).

(٢) «التقريب» (٩٣٢)، «العلل الكبير» (١١٩-١٦٥).

وقد أخرجَ له أصحابَ التسعة (٧٤) أربعةً وسبعينَ حديثاً، تسعة منها عندَ الإمام مسلم، فمنها: (١٣٥، ٤٩٧، ٦٥١، ١٠٣٧، ٢٥٤٦)، وله عندَ الترمذي أربعةُ أحاديث، قال عقب ثلاثة منها (٢١٨، ٢٣٨٨، ٢٣٩٠): «حسن صحيح» وأخرجَ البخاري ومسلم اثنين منها، فالحديث الأوّلُ (٢١٨) أخرجه البخاري (٦١٨) ومسلم (٦٥١)، والآخرُ (٢٣٨٨) أخرجَه البخاري (٦٩٧٠) ومسلم (٢٦٧٥)، ورجَّحَ مرسلَ الزهري علىٰ متّصله عن عروة في حديث (٧٣٥).

١٣٠ـ **الحسين بن ذكوان المعلّم المُكْتِب العَوْذي البصري**، ثقة ربما وهم من السادسة، مات سنة خمسٍ وأربعينَ ومئة (ع)[1].

قال الترمذي في «العلل الكبير» (٤٢٨): قال محمد: حسينُ المعلّم ثقةٌ.

قُلت: له في الكتب التسعة (١٧٦) مئةٌ وستةٌ وسبعون حديثاً، أخرج منها البخاري (٢٥) خمسةً وعشرينَ حديثاً، منها: (١٣، ٢٨٨، ٣٢٥، ٥٣٨، ١٠٧٥)، وأخرج مسلمٌ منها أربعةَ عشرَ حديثاً، منها: (٦١، ٩٤، ٣٤٧، ٤٩٨، ٩٦٤).

وقد خرَّجَ له الترمذي تسعةَ أحاديث، اثنان منها مكررة: (١٢٩٩، ٢١٣١، ٢١٣٢).

قال عَقبَ واحدٍ منها (٧٨): «وقد جوَّدَ حسينُ المعلِّم هذا الحديثَ، وهو أصحُّ شيء في هذا الباب».

وقال عَقبَ آخرَ (١٣٩٠) من طريق عمرو بن شعيب: «هذا حديث حسنٌ والعمل عليه. . .».

وقال عَقبَ البقية كلِّها (٣٧١، ١٠٣٥، ١٢٩٩، ١٥٨٥، ١٨٨٣، ٢١٣١، ٢١٣٢): «حسنٌ صحيحٌ» وكانت ثلاثةٌ من هذه الأحاديث خرَّجَها الشيخان، فإذا حسبنا المكررات كانت خمسةً.

---

(١) «التقريب» (١٣٢٠).

فالحديث (٣٧١) خرَّجَه البخاري في صحيحه برقم (١٠٦٤) والحديث (١٠٣٥) خرَّجه البخاري برقم (٣٢٥)، ومسلم (٩٦٤)، والحديث (١٢٩٩، ١٢١٣، ٢١٣٢) أخرجَه البخاري برقم (١٤٤٩) ومسلم برقم (١٦٢٢).

وهذا مستوىً عالٍ من الوثاقة لحسين بن ذكوان المعلِّم، رحمه الله تعالىٰ.

١٣١ـ موسىٰ بن علي بن رباح اللخمي أبو عبد الرحمٰن المصري صدوقٌ ربما أخطأ، من السابعة ماتَ سنة ثلاثٍ وستينَ ومئة، وله سبعونَ سنة ونيِّفٌ (بخ م ٤)[١].

قال الترمذي في «العلل الكبير» (٤٢٨): قال محمد: موسىٰ بن عليّ ثقةٌ.

وقال في «الجامع» (٧٧٣): أهلُ مصرَ يقولون: موسىٰ بن عَليّ، وأهل العراق يقولون: موسىٰ بن عُليّ، سمعت قتيبةَ يقول: قال موسىٰ: لا أجعلُ أحداً في حلّ إن صغَّر اسم أبي.

وقال الترمذي أيضاً نحوَ هذا الكلام، وزادَ هنا (٧٠٩): وهو موسىٰ بن علي بن رباح اللخمي.

قُلت: له في الكتب التسعة (٥٧) سبعةٌ وخمسونَ حديثاً، منها عندَ مسلم أربعة: (٨٠٣، ٨٣١، ١٠٩٦، ٢٨٩٨) وخرَّجَ له الترمذي أربعةً أيضاً، قال عَقبَ ثلاثةٍ منها (٧٠٩، ٧٧٣، ١٠٣٠): «حسن صحيح» وقال عَقبَ الأخير منها (٢٠٤٠): «حسنٌ غريبٌ» لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه.

وهذا ثقةٌ عندَ البخاري، وهو صدوقٌ ربما أخطأ عندَ الحافظ، وخرَّجَ له مسلمٌ ما انتقاه من حديثه.

١٣٢ـ يزيد بن أبي مريم ـ ويقال اسم أبيه ثابت ـ الأنصاري أبو عبد الله الدمشقي إمام الجامع ـ يعني: الأموي الكبير ـ لا بأسَ به، من السادسة مات سنة أربعين ومئة أو بعدَها (خ ٤)[٢].

---

(١) «التقريب» (٦٩٩٤).

(٢) «التقريب» (٧٧٧٥).

قال الترمذي في «العلل الكبير» (٢٩١): قال محمد: يزيدُ بن أبي مريم: ثقةٌ شامي.

قُلت: له في الكتب التسعة عشرةُ أحاديث، خرَّج البخاري اثنين منها: (٨٦٥، ٢٦٥٦)، وخرَّجَ الترمذي اثنين أيضاً، كان أحدُهما (١٣٣٢) شاهداً لحديثٍ قال عنه: «غريب» وسكت علىٰ الشاهد، وقال عَقبَ الثاني (١٦٣٢): «حسن غريب صحيح» وأخرجَه البخاري (٨٦٥).

هذه جملةُ الرواة الذين أطلقَ الترمذي عليهم مصطلحَ «ثقة» ناقلاً أو واصفاً، والله المستعان والهادي.



الفصل الثالث

رواة مرتبة الاختبار ومرويَّاتهم في جامع الترمذي

تمهيد: مفهوم درجة الاختبار:

يقسِّم علماءُ الحديث رواتَه إلىٰ أربعة أقسام، باعتبار تحقق شروط القبول وعدمها في الرَّاوي:

١ ـ فالرَّواة الحفاظُ يحتجُّ بهم مطلقاً من غير نظرٍ في أحاديثهم، من أمثال سعيد بن المسيب والزهري ومالك والشافعي واحمد. . . ، وأضرابهم.

٢ ـ والرواةُ الثقاتُ الذين لا يصلونَ إلىٰ درجةِ هؤلاء في الحفظِ لطروءِ «خفة ضبط» علىٰ أحوالهم، وهؤلاء يحتجُّ بهم، باستثناءِ الأحاديث التي أخطأوا فيها.

٣ ـ رواة مرتبة الاعتبار: وهي مرتبة الرواة الذين لا يقبل حديث الواحد منهم إلا إذا تابعه عليه غيره من أمثاله، أو ممّن هو أحسن حالاً منه، أو قامت قرينة تدلّ علىٰ حفظِهِ حديثَه، أو وجد له شاهد بلفظه، أو معناه، أو نحو ذلك من القرائن المختلف في اعتبارها.

٤ ـ رواة مرتبة الترك: وهي مرتبة الرواة الذين لا يحتجّ بالواحد منهم علىٰ الانفراد ولا تقبل أحاديثه وإن توبع عليها، إذا لم يكن الاحتجاج بذاك المتابِع وحده.

وسوف يأتي الجانب التطبيقي علىٰ هاتين المرتبتين في الباب الثاني «الرواة المضعّفون ومروياتهم في جامع الترمذي».

وسبيلُ معرفة أخطاء الثقات في رواة مرتبة الاختبار تتبعُ مظانّ تراجمهم في كتب السير والتواريخ والرجال وفي كتب علل الحديث وكتب التخريج.

وهذه المرتبةُ تشملُ كلَّ «ثقة» و «حافظ» و «ثبت» و «صدوق» و «لا بأس به» و «مقارب الحديث» ونحوها إذا طرأ علىٰ إطلاق الوثاقة أيُّ قيد، فالثقةُ والحافظ والثبت والحجَّة إذا قُيِّد بقيدٍ: يُغْرب، أوله مفاريد، أو يَهِمُ، أو يخطىء، فالعلماءُ تتبعوا أنفاسَه فأحصوَها عليه، فما وقفنا علىٰ تخطئةٍ فيه تركناه، إلاّ إذا كانَ فيه نظرُ واحتججنا بباقي حديثه، ويكون حديثُه، غيرَ المنتقد صحيحاً.

أما رواة مصطلح «صدوق» فما دونَها أو ما شابَهها، فبعدَ إجراء العملية ذاتها مع مزيدٍ من التنقير، فأحاديثُه المحتَجُّ بها تكونُ حسنةً لذاتها إذا سلمت من المغامز.

لكنَّني ـ كما يلاحظ ـ لم أُدخل الثقاتِ الذين أخطأوا في بعض ما رووا في مرتبة الاختبار لأنَّ علماءَ الحديث درجوا علىٰ تمييز رواة الصحيح من رواة الحسن.

وإلاّ فأنا أعتقدُ أنَّه لا يوجدُ ثقةٌ لم يخطىء أبداً والإمام الترمذي خطّأَ أو نقلَ تخطئةَ بعض العلماء لبعض.

وسأوردُ نماذجَ من هذا لتكتملَ الصورةُ بين ناظرينا.

أخرجَ الترمذي في جامعه حديثاً (٢٣٩) من رواية يحيىٰ بن اليمان، عن عبد الله ابن أبي ذئب، ورواه من طريق غيرِ واحدٍ عن ابن أبي ذئب، ثمَّ قال: «هذا أصح من رواية يحيىٰ بن اليمان، وأخطأَ يحيىٰ بن اليمان في هذا الحديث»

وأخرج حديثاً من رواية قتيبةَ بن سعيد، عن مالك (١٤٣)، ثمَّ قال: «وروىٰ عبد الله بن المبارك هذا الحديثَ، عن مالك بن أنس عن محمد بن عمارة عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لهود بن عبد الرحمن بن عوف، عن أمّ سلمةَ، وهو وَهمَ، وليس لعبد الرحمن بن عوف ابنٌ يقالُ له هودُ، وإنّما هو عن أم ولد لإبراهيمَ بن عبد الرحمن ابن عوف، عن أمّ سلمة، هذا هو الصحيح» اهـ.

قلتُ: رجَّحَ روايةَ قتيبةَ علىٰ روايةِ عبد الله بن المبارك، وخطَّأَ عبدَ الله بن المبارك في هذا.

وأخرجَ حديثاً (٤٧٤) من رواية محمد بن جعفر (غندر) عن شعبة، ثمَّ قال: «واختلفوا في نعيم، فقال بعضُهم: ابن خمَّار، وقال بعضُهم: ابن هَمّار، ويقال: ابن هبّار، ويقال: ابن همّام، والصحيح: ابن همّام، وأبو نعيم - يعني الفضل - وَهِمَ فيه فقال: ابن حمّاز وأخطأ فيه، ثمَّ تركَ فقال: نعيم، عن النبي ﷺ.

وأخرجَ حديثاً (٥١٧) من طريق جرير بن حازم، عن ثابت، ثمَّ قال: «سمعت محمداً يقول: وهم جريرُ بن حازم في هذا الحديثِ، وجريرُ بن حازمٍ ربمَّا يَهِمُ في الشيء وهو صدوقٌ».

وأخرجَ حديثاً (٦٣٥) من رواية أبي معاويةَ الضرير - محمد بن حازم - عن الأعمش. . . ، ثمَّ قال: «هذا أصحُّ من حديث أبي معاويةَ، وأبو معاويةَ وَهِمَ في حديثِهِ. . . » اهـ.

وأخرجَ حديثاً (٨٧١) من رواية سفيانَ بن عيينة عن أبي إسحاق عن زيد بن أثيع، ثم قال: حدثنا ابنُ أبي عمر ونصرُ بن علي الجهضمي، قالا: حدثنا سفيانُ بن عيينة، عن أبي إسحاق نحوه، وقالا: يزيد بن يُثَيع، وهذا أصحُّ، قال أبو عيسىٰ: «وشعبةُ وَهِمَ فيه فقال: زيد بن أُثيل» اهـ.

وأخرجَ حديثاً (١١١٩) من طريق أشعثَ بن عبد الرحمٰن الأيامي، عن مجالد، ثمَّ قال: «ورویٰ عبد الله بن نمير هذا الحديثَ عن مجالد عن عامر، وهذا قد وَهِمَ فيه ابنُ نمير، والحديثُ الأوّلُ أصحُّ».

وأخرجَ حديثاً (١٣٤٤) من طرق متعددة، ثمَّ قال: «وحديثُ ابن عيينة،وَهِمَ فيه ابن عيينةَ أدخلَ حديثاً في حديث. . . ».

ووهَّمَ الترمذي عبدَ الرحمن بن مهدي (١٧٧٠) ومالكاً (٢١٠٧) ويحيىٰ بن سليم (٢١٢٦) وعشراتٍ من الرواة الثقات غيرهم.

وأحسبُ أنَّ هذا القدرَ كافٍ للتدليل علىٰ أنَّ الإختبار عمليةٌ ضروريةٌ لتخريج كلِّ حديث، لكنَّ العلماء اصطلحوا علىٰ أنَّ ما خرَّجَه البخاري ومسلم، لا يُختبر، لأنَّهما

قاما بهذه العمليةِ علىٰ أتمِّ ما يكون، واختارَ البخاري كتابَه من مئة ألف حديث صحيح ـ كما قالوا ـ.

ومصطلحاتُ مرتبة الاختبار قليلةٌ عندَ الترمذي، تنحصرُ في مصطلحات: «صدوق» و «لا بأس به» و «مقارب الحديث»، وألحقتُ بها مصطلحات التعديل النادرةَ، باعتبارها متفاوتة في درجات الرواة وهي متعددةُ الألفاظ أيضاً، حيث أنَّ مرتبةَ الاعتبار دونَ مستوىٰ جميعهم.

وبناءً علىٰ ما تقدم فسيكون هذا الفصلُ في أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: رواة مصطلح «صدوق» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الثاني: رواة مصطلح «لا بأس به» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الثالث: رواة مصطلح «مقارب الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الرابع: رواة مصطلحات التعديل النادرة ومروياتهم في جامع الترمذي.



المبحث الأوّل

رواة مصطلح «صدُوق» ومروياتهم في جامع الترمذي

إنَّ دراسةَ مصطلح «صدوق» عندَ الإمام الترمذي، توجبُ أن نقفَ علىٰ جميعِ المواضعِ التي أطلقَ فيها هذا المصطلحَ، وأن نسجِّلَ بدقةٍ ما حفَّ بهذا المصطلح من إضافاتٍ وتوابعَ؛ حتىٰ لا نتكلَّفَ في تحميل هذا المصطلحِ ما لا يحتمل، وأن نلمحَ إلىٰ كيفية تعاملِ البخاري معَ هذا المصطلحِ؛ لأنَّ الترمذي اعتمدَ عليه فيه مصرِّحاً وغيرَ مصرح، وسيأتي هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : دراسة مصطلح «صدوق».

المطلب الثاني: دراسة مصطلح «لا بأس به».

المطلب الثالث: دراسة مصطلح «مقارب الحديث».



المطلب الأول

دراسة مصطلح «صدوق»

اختلافُ العلماء في دلالة مصطلح «صدوق» قديماً وحديثاً لا يخفىٰ، وللاحتجاج بحديث الصدوق مطلقاً أو بقيد الاختبار أو جَعْلِه في مرتبةِ الاعتبار، مذاهبُ للعلماء المتأخرين والمعاصرين.

وقد كتبتُ بحثاً مطوّلاً نسبياً ناقشتُ فيه هذه المسألة بين مصطلحات المتقدمين وإطلاقاتِ الحافظ ابن حجر وتطبيقاتهِ في «الفتح»، وتخريج «الأذكار»[1].

وتدخَّلتَ في الخصام الذي كانَ قائماً بين الشيخ محمد ناصر الألباني وأستاذي الدكتور نور الدين عتر الحلبي، وما قرَّرَه أستاذي الدكتور أحمد محمد نور سيف المكِّي.

وكنتُ رأيتُ أنَّ الفيصلَ في حلِّ النزاع بين المتخاصمين هو العودَة : إلىٰ صاحبي الصحيحين؛ لنرىٰ موقفَهما من الاحتجاج بالصدوق، ثمَّ خلصتُ إلىٰ نتيجةٍ هي أنَّ حديثَ الصدوق الذي لم يُجْرحْ جرحاً مؤثِّراً «حسنٌ لذاته» بعدَ الاختبار، وصنيعُ الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ لا يفيدُ سوىٰ ذلك قطعاً.

كانَ هذا عام (١٤٠٦هـ) في رسالتي عن ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل وقد لقي هذا البحث استحساناً كبيراً من لجنة المناقشة.

وفي عام (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م) كتبَ الزميلُ الشيخ محمد سعيد حوىٰ رسالتَه عن «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» فتوصلَ إلىٰ أن مصطلح «صدوق» في

---

(١) «الإمام ابن حبّان ومنهجه» للباحث عداب (٣: ١٠٤٨-١٠٨٢).

مرتبة الاعتبار، دونَ أن يقيمَ دليلاً تطبيقياً واحداً من واقع حال الصحيحين أو من جامع الترمذي الذي حَكمَ علىٰ أحاديث كتابه[١].

وقبلَ أن أعرضَ وجهةَ نظره وأدلتَه عليها أحبُّ أن أعرِّفَ بمصطلح «صدوق» في اللغة والإصطلاح، وأستعرضُ بعضَ أقوال العلماء في ذلك، ثم أناقش وجهةَ نظر الشيخ محمد حوىٰ؛ لأنتقلَ إلىٰ بيان وجهة نظر الترمذي الذي يعدُّ تعاملُه مع مصطلح«صدوق» كُلُّه أدلةً عمليةً علىٰ صحةِ ما ذهبتُ إليه، والله المستعان.

وقد اندرج تحتَ هذا المطلب مسائلُ:

المسألة الأولىٰ: دلالة «صدوق» في اللغة والاصطلاح:

قالَ في «المفردات»: «الصدقُ والكذبُ أصلهما في القول: ماضياً كان أو مستقبلاً، وَعْداً كان أو غيرَه، ولا يكونان بالقصد الأوّل[٢] إلاّ في القول، ولا يكونان في القول إلاّ في الخبر دونَ غيره من أصناف الكلام.

والصدق: مطابقةُ القول الضميرَ والمخبَرَ عنه معاً، ومتىٰ انخرمَ شرطٌ من ذلك لم يكن صدقاً تامّاً، بل إما أن لا يوصفَ بالصدق، وإما أن يوصفَ تارةً بالصدق وتارة بالكذب، علىٰ نظرين مختلفين، كقول كافر إذا قال من غير اعتقاد: «محمد رسول الله»، فإنَّ هذا يصحّ أن يقال: صَدقَ لكون المخبرِ عنه كذلك، ويصحُّ أن يقال: كَذَبَ لمخالفة قوله ضميرَه.

وبالوجه الثاني إكذابُ الله تعالىٰ المنافقين حيثُ قالوا لرسول الله: ﴿نشهد إنّك لرسول الله﴾ الآيةَ».

زادَ في المصباح: وصدوقٌ مبالغة[٣].

---

(١) «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» (ص٣٨٢-٣٨٩).

(٢) القصد الأوّل: يريد به المعنىٰ الحقيقي في أصل الوضع اللغوي، واستعمالها في غير القول مجاز.

(٣) «المفردات» (صدق) (ص٢٧٧) «والمصباح المنير» (ص١٢٨)، «والقاموس» (ص١١٦١).

قلت: إذا كان «الصدوق» هو الرجلَ المُبالغَ في الصدق، فلماذا استعملوا هذه الكلمة فيمن هو دونَ الثقة؟

وجوابُ ذلك ـ والله أعلم ـ أنَّ الصّدقَ يرجعُ إلىٰ العدالة، فكل رجل يتحرىٰ الصدقَ، ويبعدُ عن الكذب يقال له: صادق، فإذا كانَ ورعاً في حديثه قالوا: صدّيق أو صدوق مبالغةً في صدقه، لكنَّ صفةَ الصدق فيه لا تعصمُه عن السهو والخطأ والغفلة وسوء الحفظ، فإذا طرأَ علىٰ ضبطه طارىء قليل، يقال: خفَّ ضبطُه وهو صدوق بمعنىٰ أنَّ احتمالَ الخطأ الواقع في روايته عن نسيانٍ، وليس تعمّداً، ثمَّ جرىٰ استعمالُ صدوق، دلالةً علىٰ الراوي الذي لا يتعمَّدُ الكذبَ، والذي تحققَ بالعدالة لكن قد يقعُ منه الخطأ بسببٍ من الأسبابِ الطارئةِ علىٰ الضبط.

وفي سبيل التأكيد علىٰ صحة هذا الفهم أسوقُ النصوصَ الآتية:

«قال ابن أبي حاتم: أخبرنا أحمد بن سنان الواسطي، قال: سمعت عبد الرحمن ابن مهدي وربما جرىٰ ذكرُ رجلٍ صدوقٍ في حديثه ضعفٌ، فيقول: رجلٌ صالحُ الحديثُ يغلبه، يعني: أنَّ شهوةَ الحديث تغلبُه.

قال: حدثني أبي: أخبرنا عبد الرحمٰن بن عمر الأصبهاني الزهري، قال: سمعتُ عبد الرحمٰن بن مهدي، وقيل له: أبو خَلْدَةَ ثقةٌ؟ فقال: كانَ صدوقاً وكان مأموناً الثقة: سفيانُ وشعبة.

قال أبو محمد: فقدَ أخبرَ أنَّ الناقلةَ للآثار والمقبولينَ علىٰ منازل:

وأنَّ أهلَ المنزلة الأعلىٰ ـ كذا ـ: الثقات.

وأنَّ أهلَ المنزلة الثانية: أهلُ الصدق والأمانة. . .»[1].

وقال الحافظَ أبو عمرو ابن الصلاح: «قال بعضُ المتأخرينَ: الحديثُ الذي فيه ضَعْفٌ قريبٌ محتملٌ هو الحديثُ الحسنُ ويصلحُ للعمل به.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧).

قُلت ـ والقول له ـ: كلُّ هذا مستبهمٌ لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطَّابي ما يَفْصِلُ الحسنَ من الصحيح وقد أمعنتُ النظر في ذلك والبحثَ جامعاً بين كلامهم، ملاحظاً مواقعَ استعمالهم، فتنقَّح لي و اتّضحَ أنَّ الحديث الحسنَ قسمان:

القسم الأول: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من ستور. . . إلخ.

القسم الثاني: أن يكونَ راويه من المشهورينَ بالصدق والأمانة، غيرَ أنَّه لم يبلغ درجةَ رجال الصحيح، لكونه يقصرُ عنهم في الحفظ و الإتقان، وهو مع ذلك يرتفعُ عن حال من يعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكراً. . .»[1].

ـ وقال الحافظُ ابنُ حجر: «إنَّ المصنِّف ـ يعني ابنَ الصلاح ـ، وغيرَ واحدٍ نقلوا الإتفاقَ علىٰ أنَّ الحديثَ الحسنَ يحتجُّ به كما يحتجُّ بالصحيح، وإن كان دونَه في المرتبة، فما المراد ـ علىٰ هذا ـ بالحديثِ الحسنِ الذي اتفقوا فيه علىٰ ذلك؟

هل هو القسمُ الذي حرَّره المصنفُ وقال: إنَّ كلامَ الخطّابي يتنزلُ عليه، وهو: رواية الصدوق المشهور بالأمانة. . . إلخ؟

أو القسمُ الذي ذكرناه آنفاً عن الترمذي مع مجموعِ أنواعهِ التي ذكرنا أمثلتَها أو ما هو أعمَّ من ذلك؟

لم أرَ من تعرَّضَ لتحرير هذا، والذي يظهرُ لي أنَّ دعوىٰ الاتفاق إنمّا تصحُّ علىٰ الأوّل، دونَ الثاني وعليه يتنزّلُ قولُ المصنف ـ يعني ابنَ الصلاح ـ: إنَّ كثيراً من أهل الحديث لا يفرِّقونَ بين الصحيح والحسن، كالحاكم. . .، وكذا قول المصنّف: إنَّ الحسنَ إذا جاءَ من طرقٍ ارتقىٰ إلىٰ الصّحة. . .

فأما ما حرَّرناه عن الترمذي أنَّه يطلقُ عليه اسمَ الحسن، من الضعيف والمنقطع إذا اعتضدَ فلا يتجه إطلاقُ الاتفاق علىٰ الاحتجاج به جميعِه، ولا دعوىٰ الصحة فيه إذا أتىٰ من طرق.

---

(١) «علوم الحديث» مع التقييد (ص٣٢-٣٤).

ويؤيدُ هذا قولُ الخطيب: أجمعَ أهلُ العلم أنَّ الخبرَ لا يجبُ قبولُه إلاّ من العاقل الصدوق المأمون علىٰ ما يخبر به.

وقد صرَّحَ أبو الحسن بن القطان أحدُ الحفّاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه «بيان الوهم والإيهام» بأنَّ هذا القسمَ يعني الحسنَ لغيره ـ لا يحتجُّ به كلِّه، بل يُعملُ به في فضائل الأعمال، ويتوقفُ عن العمل به في الأحكام، إلاّ إذا كثرت طرقُه أو عضدَه اتصالُ عملٍ أو موافقةُ شاهدٍ صحيحٍ أو ظاهرُ القرآن.

قال الحافظ: وهذا حسنٌ قويٌّ رائقٌ ما أظنُّ منصفاً يأباه، والله الموفق. . . »[١].

وقال أيضاً: «إنَّ قيدَ الاتصال إنما يُشترطُ في رواية الصدوق الذي لم يُوصف بتمامِ الضبطِ والإتقان، وهذا هو الحسنُ لذاته وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفِه، بخلافِ القسم الثاني الذي وصفَه، فلا يُشترطُ الاتصال في جميع أقسامه كما قررناه»[٢].

أقول: هذه بعضُ النصوص المصرِّحة بأنَّ حديثَ الصدوق في درجة الإحتجاج، وحديثُه حسنٌ لذاته ـ حسب مصطلح المتأخرين ـ.

و القولُ بأنَّ حديثَ الصدوق في رتبة الاعتبار خطيرٌ، خاصةً إذا تذكَّرنا أنَّ كثيراً من العلماء لا يبالغونَ في إطلاق ألفاظ الثناء، فالإمام الشافعي والإمام مسلمُ وغيرهما عند أبي حاتم الرازي لم يحصلا إلاّ علىٰ درجة صدوق[٣].

إضافةً إلىٰ أنَّ البخاري ومسلماً وأصحابَ الصحاح، قد أجمعوا عملياً علىٰ الإحتجاج بالصدوق، وقد تقدّمَ أنَّ البخاري خرَّجَ في صحيحه احتجاجاً عن عددٍ غيرِ قليل من أصحاب هذه المرتبة، وسيأتي زيادة توضيح.

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١:٤٠١) من المطبوع، والمخطوط (١:١٩٥-٢٠٠)

(٢) ما سبق (١:٤٠٧) من المطبوع، والمخطوط (١:٢٠٤).

(٣) قول أبي حاتم في الشافعي نقله ابن حجر في تهذيبه (٩:٣٠) وقوله في مسلم نقله ابنه عبد الرحمٰن في «الجرح» (٨:١٨٢).

المسألة الثانية: موقف الإمام البخاري من الاحتجاج «بالصدوق»[(١)]:

قال في «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» ما نصُّه: «رأينا ابن أبي حاتم وابن حجر يطلقون مصطلح «صدوق» ويريدونَ أنَّ حديثَه محتجٌّ به بعد الاختبار.

ورأينا أنَّ البخاري قد خرَّجَ لبعض من قيل فيه: صدوق بعدَ الانتقاء والتمييز والسبر ما ترجَّحَ لديه إتقانهم له».

قُلتُ: ما رأينا شيئاً سوىٰ تقريراتٍ عامةً ولم يأتِ الباحثُ بمثال تطبيقي واحدٍ علىٰ هذا الكلام.

ثم قال: «فإذا كانَ هذا الشأن فيمن قيل فيه: صدوقٌ عندَ الأئمة الآخرين فكيف أطلق البخاري هذا المصطلح في كتبه في الرواة؟

لقد رأيتُ بعدَ التتبع الدقيق، أنَّ للبخاري مصطلحاً خاصاً للفظِ صدوق يغايرُ مرادَ الأئمة من بعد، وفيما يأتي دراسةٌ لحالاتِ ورودِ هذا المصطلحِ عندَ البخاري، تبينُ مرادَه منها:

وردَ هذا المصطلحُ مفرداً عندَ البخاري تسعَ عشرةَ مرة.

وأحالنا علىٰ الملحق في آخر الرسالة: (١٢٢، ١٢٦، ٣٥٢ ، ٣٦٩ ، ٤٧٤، ٨٦٠، ٨٧٢، ٨٧٨، ٨٩١ ، ٩٠٦، ٩٢٠، ٨٥٢ب، ٨٥٢ جـ ، ٨٥٢ د، ٩٤٠، ٩٥٦، ٩٨٤، ٩٨٦، ٩٨٨).

«وكان كما يلي:

١ ـ قال في الأول: «صدوق» مقارناً حاله بحال متروك، ووثقه البخاري وغيرُه في مكان آخرَ.

---

(١) أعددتُ مبحثاً عن مصطلح صدوق جعلتُ فيه مطلباً عن مدلول كلمة صدوق في إطلاق المحدثين (٣:١٠٥٢)، وآخر عن مصطلح صدوق عند الحافظ ابن حجر (ص١٠٥٧) منه، وآخر عن مدلول هذا المصطلح عند ابن حبّان (ص١٠٧٩)، وتكلمت عن احتجاج صاحبي الصحيحين بالصدوق (ص١٠٥٨-١٠٦٢).

٢ ـ قال في الثاني: «صدوق» وقال أبو حاتم ويحيىٰ: ليس بالقوي.

٣ ـ قال في الثالث: «صدوق» وقد ضعَّفه ابن معين والنسائي، وقال ابن المديني: ليس بالقويّ، وقال ابن حجر: سيء الحفظ. . .

٤ ـ قال البخاري «صدوق» فيمن هو ثقةٌ عندَ الجميع، إلاّ أنَّ في روايته عن قتادة ليناً.

٥ ـ قال البخاري: «صدوق» فيمن هو ثقةٌ ثبتُ، لكنَّ البغداديينَ يستنكرونَ بعضَ حديثه.

فما يُستنتجُ مما مضىٰ؟

١ ـ يُلاحظُ أنَّ البخاري أطلقَ «صدوق» تسعَ مراتٍ فيمن هو ليس بالقوي، يعتبر به عندَ الأكثر.

٢ ـ أطلقَ «صدوق» فيمن اختُلفَ فيه، فوثَّقه الأكثرُ، وضعَّفه بعضُهم أربعَ مرات. . .».

إلىٰ أن قال: «نخلصُ مما مضىٰ إلىٰ ما يأتي: إنَّ مصطلحَ «صدوق» عندَ الأئمة كالذهبي وابن حجر محتجٌّ بصاحبه بعدَ الإختبار؛ لذا رأينا البخاري ينتقي من أحاديثهم ما ضبطوه أو وافقوا الثقات به أو احتفتْ به قرائنُ ارتقتْ به إلىٰ الصحيح.

٣ ـ إنَّ للبخاري مراداً خاصاً في مصطلح «صدوق» إذا أطلقَه في حقِّ بعضِ الرواة في كتب الرجال، ومراده هذا هو أنَّه راوٍ عدلٌ في دينه صادقٌ في خبره، لكنه لم يستوفِ شرائطَ الضبط، فلا يرتقي إلىٰ مرتبة الاحتجاج ولا الاختبار بل يُعتبرُ به.

٤ ـ إنَّ هؤلاءِ الرواةَ الذين أطلقَ عليهم البخاري هذا المصطلحَ ليسوا علىٰ شرطه، وإنَّما هم رواةٌ كانَ الترمذي يسألُ البخاري عن أحوالهم وأحوال مروياتهم»[(١)].

أقول: إنَّ لي علىٰ هذا الكلام ملاحظَ عديدةً:

---

(١) «منهج البخاري» (ص٣٨٦-٣٨٨).

الملحظ الأوّل: إنَّ قيدَ الاختبار ليس خاصاً برواة مصطلح «صدوق» كما ذهبَ إليه الباحث، وإنّما هو عامٌ في كلِّ راوٍ حافظ أو ثقة أو ثبت أو صدوق، إذا وجدنا أيَّ قيدٍ علىٰ وصفه ومن أيِّ ناقدٍ كان.

فلو قال البخاري: ثقةٌ حافظُ إمامُ، وقال ابن حبّان مثلاً: يخطىء، فإنَّ الرجلَ ينزل مباشرةً من درجة الاحتجاجِ المطلقِ إلىٰ الاختبار، وهذه ينظرُ فيها إلىٰ نقطتين اثنتين:

النقطة الأولىٰ: هل انفردَ الراوي عن أقرانه في روايةِ طرقِ حديثٍ أو انفردَ بروايته أصلاً، فإذا كانَ الرجلُ حافظاً أو ثقةً وانفرد بهذا الحديثِ عن أقرانه، كانَ حديثُه حسناً لذاته لشبهةِ عدمِ الضبطِ التام، اللهم إذا كانَ هذا من غيرِ مخالفةٍ مطلقاً، أما معَ المخالفةِ، فالحديثُ شاذٌ.

فإذا انفردَ بحديثٍ تامٍّ ولم يخالف في سنده أو متنه أحداً من الحفاظ، كانَ حديثُه صحيحاً غريباً، فإذا كانَ صدوقاً من غير قيدٍ علىٰ صدقه، كان حديثُه حسناً لذاته، فإن خالفَ فحديثُه شاذٌ أو منكرٌ، فإذا وُجدَ علىٰ صدقه قيودُ «يخطىء، أو يَهمُ، أو يخالفُ. . .»، فلا يقبل تفرّدُه، وهو الذي يعدُّه الذهبي منكراً ويتردد الحافظُ بين عدِّه منكراً أو شاذاً.

النقطة الثانية: هل أخطأ في هذا الحديث أو لا؟

وسبيلُ معرفةِ ذلكَ الرجوعُ إلىٰ كتب العلل والكتب المعلّلة من مثل «جامع الترمذي» و«مسند البزار» و«السنن المعللة» للدارقطني و«السنن الكبرىٰ» للبيهقي وكتبِ التخريجِ من مثل «نصب الراية» للزيلعي و«فتح الباري» و«نيل الأوطار» و«البدر المنير» و«تلخيص الحبير». . .إلخ؛ لأن علماء الحديث قد اهتموا بهذه الجوانب اهتماما بالغاً.

ولهذا لا يجوزُ لباحثٍ أن يَحكمُ علىٰ حديث بالصحة أو الحسن ـ إذا كان خارجَ الصحاح ـ حتىٰ يستقرىء كتبَ العلل والتخريج والشروح النقدية.

فمسألة قيدِ «الاختبار» ليست خاصةً بالصدوق حتىٰ نجعلَ منها قضيةً خاصةً نصوِّبُ أو نخطِّىء علىٰ ضوئها من يحتَجُّ بالصدوق.

الملحظ الثاني: إنَّ مناهجَ النقّاد غامضةٌ ـ كما يقولون ـ وأحياناً يطلقونَ إطلاقاتٍ ظاهرُها التناقضُ، كقول يعقوب بن شيبة السدوسي في شريك مثلاً: «ثقةٌ صدوقٌ صحيحُ الكتاب، رديء الحفظ مضطربُه»[(١)].

وقال نحو ذلك: في ترجمة ابن الربيع[(٢)].

وقولِ أبي حاتم الرازي في جعفر الرازي: ثقةٌ صدوقٌ صالحُ الحديث[(٣)].

وقد تقدمت نماذجُ لذلك، وسيأتي الكثيرُ في مصطلحات «الاعتبار والترك».

لكنَّ هذا لا يمنعُ من أنّ جملةَ من قال فيه النقّادُ: «صدوقٌ» يحتجُّ به، وأنَّ حديثَه حسنٌ.

والإمامُ البخاري خرَّجَ في صحيحه عن ألفي راوٍ تقريباً، لم يتكلَّم بالنقدِ في كتبه علىٰ مئتين منهم، فماذا لو وجدنا المئاتِ من هؤلاء قال عنهم المتقدمونَ أو المتأخرونَ: صدوق؟

ودعوىٰ أنَّ البخاري انتقىٰ من أحاديثهم، قدّمتُ أنّها ليست خاصةً بالصدوق، وإنّما هي عامةٌ حتىٰ في حديث مالك والثوري وشعبة؛ لأنَّ هؤلاء كلَّهم أخطأوا، وسبيل معرفةُ ما أخطأوا فيه هو عمليةُ الاختبار ليس غير.

الملحظ الثالث: قولُه إنَّ مرادَ البخاري من «صدوق» أنَّ الراوي في مرتبة الاعتبار وليس هو من شرطه، وإنَّما كان هذا الصدور في حقِّ رواةٍ سُئلَ عنهم، ففيه نظرٌ كبير.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩: ٢٨٤) ونحوه في «تهذيب الكمال» (١٢: ٤٧١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤: ٣٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦: ٢٨١).

لأنَّ كلمةَ «شرط مسلم» دعوىٰ ادّعاها الإمام الحازمي، ووجدَ علىٰ دعواه هذه بعضَ الأمثلة، فساقها.

وشرطُ البخاري هو «أجناس الرواة» الذين يخرِّجُ عنهم، فإذا خرَّجَ البخاري عن راوٍ سكتَ عليه هو، فقال عنه أبو حاتم الرازي: ثقةٌ، فجميع من قال عنه أبو حاتم الرازي: ثقة، هم من شرطِ البخاري وإن لم يخرِّج عنهم.

وإذا خرَّجَ البخاري عمّن قالَ أبو زرعة فيه: صدوق، فجميع من قال فيه أبو زرعةَ: صدوق، هم من شرط البخاري.

وإذا خرَّجَ البخاري عمن قال فيه الترمذي: تُكُلِّم فيه من جهةِ حفظه، فجميع هذا الصنف من شرط البخاري، غيرَ أنَّه انتقىٰ من ذلك صفوةً و أودَعَها في كتابه «الصحيح».

وهذا الفهم الذي قادَ الحاكمَ النيسابوري إلىٰ الاستدراك علىٰ الصحيحين، حيثُ يقول في مقدمته: «أنا أستعينُ الله علىٰ إخراجِ أحاديثَ رواتُها ثقاتٌ، قد احتجَّ بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرطُ الصحيح عندَ كافة فقهاء الإسلام: أنَّ الزيادةَ في الأسانيد والمتون مقبولةٌ»[١].

ومعلومُ لدىٰ أهل هذا الفنِّ أنَّ الحاكم جعلَ الثقاتِ عشرةَ أجناس: خمس منها متفقٌ علىٰ الإحتجاج بأصحابها، وخمس منها مختلف فيها.

الملحظ الرابع: قوله: إنَّ هؤلاء الرواة ليسوا علىٰ شرطه ـ يعني شرطَه في الصحة ـ وإنمَّا سألَه الترمذي عنهم، فأجابه؛ فهذا يتضمن أمرين اثنين:

الأول: أن لا يكونَ البخاري خرَّجَ عمّن قالَ فيه هو: صدوقٌ.

الثاني: أن لا يكونَ الترمذي صحَّحَ أحاديثَ لمن قال فيه البخاري: صدوقٌ؛ لأنَّه إنما يسأل البخاري عن الراوي ليستأنسَ برأيه فيه، فيضمَّه إلىٰ رأيه، ويحكمُ علىٰ أحاديث الراوي من وراء ذلك، ومقتضىٰ هذا أنَّ من صحَّحَ له الترمذي بعدَ نقله كلامَ

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (١ : ٣)

البخاري «صدوقٌ» محتجٌّ به عندَهما معاً وهذان أمران منقوضان بيقين، وهذه الأدلةُ علىٰ ذلك:

١ ـ قال الباحثُ في ملحقه (١٢٢): «إسماعيلُ بن أبان الورّاق، قال البخاري: «صدوقٌ» (١ :١٠٩٢) ـ يعني في «التاريخ الكبير» ـ، وكذا في «الصغير» (٢ :٣٠٨). . والظاهرُ أنَّ البخاري يحتجُّ به،وقد خرَّجَ عنه في مواضعَ من كتابه.

انظر «التجريح» للباجي (١ :٣٦٣-٣٦٤)، وإنما استعملَ مصطلحَ «صدوق» للدلالة علىٰ عدالته في مقابلِ كذبِ الغنوي الذي قبلَه».

قلتُ: هذا تبريرٌ ضعيفٌ، فالباحثُ نفسُه نقلَ في الترجمة ذاتِها، أنَّ النسائي قال: لابأسَ به، وأن الدارقطني قال: ليس بالقوي، وقد خَرَّجَ له البخاري ستةَ احاديث: (٨٨٥، ١٥٧١، ٤٤٤١، ٥٣٧٥، ٦١٦٦، ٦٣٤٦) فكيف خرّج البخاري هذه الأحاديث عنه؟

٢ ـ وقال في الملحق (٩٨٤): يزيدُ بن عبد الله بن قسيط، قال البخاري ـ يعني في «علل الترمذي الكبير» (ص٧٢٤) ـ: صدوقٌ.

قلتُ: خرَّج له الجماعةُ، قاله الحافظ في «التقريب» (٧٧٤١).

وقد خرَّجَ له البخاري حديثاً واحداً (١٠٢٢،١٠٢٣). وخرَّجَ له مسلمُ سبعةَ أحاديث منها: (٥٧٧،٩٤٥،١١٨٧)، وجملةُ ما لَهُ في الكتب العشرة (٤٥) خمسةٌ وأربعونَ حديثاً.

٣ ـ وقال في الملحق أيضاً (٩٨٦): يزيد بن إبراهيم، قال البخاري ـ يعني في «علل الترمذي الكبير» (ص٩٧٧)ـ: صدوقٌ.

قُلت: وقد أخرجَ له الجماعة، قاله الحافظ في «التقريب» (٧٦٨٤).

وقد خرَّجَ له البخاري سبعةَ أحاديث منها: (٣٤٤، ٤٠٩، ١١٧٢، ٤٢٧٣، ٥١٥٤)، وخرَّجَ له مسلمٌ ثلاثةَ أحاديث: (١٧٨، ٢٢٢٢، ٢٢٥٦).

وجملةُ ما لَهُ في الكتب التسعة (٤١) واحدٌ وأربعونَ حديثاً.

٤ ـ ونقلَ الترمذي في «العلل» (ص٤٥٧)، أنَّه قالَ في إدريس بن يزيد الأودي: «ثبَتٌ صدوقٌ».

وقد خرَّجَ له البخاري في صحيحه أربعةَ أحاديث: (٢١٧٠، ٤٣٠٤، ٥٩٤١، ٦٣٦٦)، وخرَّجَ له مسلمٌ ثلاثةَ أحاديث: (١٢٤، ٢١٣٥، ٣٠١٧).

وجملةُ ما لَهُ في الكتب التسعة (٢٢) اثنان وعشرونَ حديثاً.

٥ ـ ونقلَ الترمذي في «العلل» (ص٢٧٤) عن البخاري قوله: يحيىٰ بن أيوب ـ يعني الغافقي ـ: «صدوقٌ» (ع).

وقد خرَّجَ له البخاري ثلاثةَ عشرَ حديثاً منها: (٢٣٨، ٣٨٥، ٣٩٤، ٥٤٦، ٦٢٥)، وخرَّجَ له مسلمٌ ستةَ أحاديث هي: (٣٦٦، ٤٨٣، ٨٧٢، ١١٣٤، ١٤٤٢، ٢٢٩٦)، وجملةُ ما لَهُ في الكتب التسعة (١٢٤) مئةٌ وأربعةٌ وعشرونَ حديثاً.

قُلت: بهذه الأدلةِ الدامغةِ، أكونُ قد اجبتُ علىٰ الأمرِ الأولِ، وهو ألاّ يكونَ البخاري خرَّجَ عمن قال فيه «صدوق» وها هو قد خرَّجَ عن خمسةِ رواةٍ أحاديثَ كثيرةً.

وللإجابة علىٰ الأمرِ الثاني، وهو: أن لا يكونَ الترمذيُّ فَهِمَ من إطلاقِ شيخهِ مصطلحَ «صدوق» أنَّه للاحتجاج، سوفَ أختارُ ثلاثةَ رواةٍ فقط اختصاراً، فالأدلةُ كثيرة.

١ ـ نقلَ الترمذي في «العلل» (ص٨٧١) أنَّ البخاري قال: الربيعُ بنُ صبيح السعدي (خت ت ق): صدوقٌ.

وقد خرَّجَ له الترمذي ثلاثةَ أحاديث، سكتَ علىٰ واحد منها (٢٤٦٥)، وقال عن الآخرين (١٨٦٦، ٣٠٠٠): «حديثٌ حسنٌ».

٢ ـ ونقل في «العلل» (ص٨٦٦) عن البخاري قوله: عاصم بن عبيد الله العمري: صدوق.

وقد خرَّجَ له الترمذي أحاديث، قال عَقبَ خمسةٍ منها: (٩٨٩، ١١١٣، ١٥١٤، ٢١٣٥، ٣٥٦٢): «حسن صحيح».

٣ ـ ونقل في «العلل» (ص٦٤١) عن البخاري قوله: عبّاد بن منصور الناجي (خت ٤): صدوق.

وقد خرَّجَ له البخاري متابعةً معلقةً (١٦٣٥) وحديثاً معلقاً (٥٣٨٩) وخرَّجَ الترمذي له أحاديثَ قال عَقبَ ثلاثةٍ منها: (١٧٥٧، ٢٠٤٨، ٢٠٥٣): «حسن غريب» وعَقبَ آخرَ (٦٦٢): «حسن صحيح».

قلتُ: ما تقدَّمَ يكفي للدلالة علىٰ أنَّ البخاري يحتجُّ بحديث الصدوق إذا أطلقَه هو أو أطلقه غيرُه من النقّادِ المعتبرينَ ومثلُه مسلمُ وسائرُ أصحاب الصحاح، وكلُّهم إنَّما يحتجونَ بالراوي بعدَ الاختبار والسبر.

وهذا يكفي للتدليلِ علىٰ أنَّ الترمذي يحتجُّ بمن يقولُ فيه البخاري: صدوق؛ لأنَّه أعطىٰ أحاديثَهم رتبةَ «حسن صحيح» وهي الرتبةُ العليا في الصحة عندَه.

وقد كانَ عددُ الرواة الذين أطلقَ عليهم الترمذي أو نقلَ عن غيره فيهم مصطلحَ «صدوق» في «الجامع» سبعةَ رواةٍ (١٣٢، ١٣٨) وقد أطلقَ الترمذي لفظَ «صدوق» علىٰ اثنين منهم من عندِ نفسه (١٣٤، ١٣٥) ووصفَ عبدَ الله بن عمر العمري بوصفِ «صدوق تُكلِّم فيه» فذكرتُه ثمةَ لأنَّه أليقُ بحاله، وبقيةُ المواضع كلِّها نقلَها عن البخاري.

وكانَ عددُ الرواة الذين نقلَ عن البخاري في «العلل الكبير» فيهم وصفَ «صدوق» أربعةَ عشرَ راوياً (١٣٨، ١٥٢)، وتقدَّمَ نماذجُ من هذا وذاك قريباً فلا حاجةَ بي إلىٰ التطويل.

وهذا يعني أنَّ من الإجحاف في حقِّ الإمام البخاري أن نقولَ: إنَّ مصطلحَ «صدوق» مجرداً في درجة الاعتبار عندَه، ومع هذا ندّعي أنّ كل ما في البخاريّ صحيح!

المسألة الثالثة: مواضع إطلاق الترمذي مصطلح «صدوق» في «الجامع»:

قال أبو عيسىٰ عقب حديث (٣):

١ـ «عبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوقُ، وقد تكلَّمَ فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظه، سمعت محمدَ بن إسماعيل يقول: كانَ أحمدُ بن حنبل وإسحاقُ بن

إبراهيم والحميدي يحتجونَ بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: مقاربُ الحديث».

٢ـ وقال عَقبَ حديث (١٧٢): «عبد الله بن عمر العمري: ليس بالقوي عندَ أهل الحديث، واضطربوا عنه في هذا الحديث، وهو صدوقٌ، وقد تكلَّمَ فيه يحيىٰ بن سعيد من قِبلِ حفظهِ».

وقد أعادَ هذا الكلامَ عدةَ مراتٍ في «الجامع»: (١١٣، ٣٤٦، ١٨٩١، ٢١٨٥).

٣ـ وقالَ عقبَ حديث (٣٦٤): «وقد تكلَّمَ بعضُ أهلِ العلم في ابن أبي ليلىٰ من قِبلِ حفظه، قال أحمدُ: لا يُحتجُّ بحديث ابن أبي ليلىٰ، وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلىٰ هو صدوقٌ ولا أروي عنه؛ لأنَّه لا يُدرىٰ صحيحُ حديثه من سقيمه، وكلُّ من كانَ مثلَ هذا فلا أروي عنه شيئاً».

وقال في موضعٍ آخرَ (١٧١٥): «قال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلىٰ صدوقٌ، ولكن لا نعرفُ صحيحَ حديثهِ من سقيمه ولا أروي عنه شيئاً، وابن أبي ليلىٰ صدوقٌ فقيهٌ، وربما يَهمُ في الإسناد».

٤ ـ وقال عَقبَ حديث (٥١٧): «جرير بن حازم ربما يَهمُ في الشيء وهو صدوقٌ، قال محمد: وَهِمَ جريرُ بن حازم في حديث ثابت عن أنس عن النبيِّ ﷺ».

٥ ـ وقالَ عَقبَ حديث (١١٦٧): «موسىٰ بن عبيدة يضعَّفُ في الحديث من قِبلِ حفظه وهو صدوقٌ، وقد روىٰ عنه شعبةُ والثوري».

وقد كرَّر نحوَ هذا الكلامِ في مواضعَ أخر ضعَّفَ فيها أحاديثَ لهم: (٣٠٣٩، ٣٢٥٥، ٣٢٩٦، ٣٣٣٩).

٦ ـ قال عَقبَ حديث (١٦٧٤): «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه من حديث عاصم، وهو ابنُ محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، قال محمد: هو ثقةٌ صدوقٌ، وعاصم بن عمر العمري ضعيفٌ في الحديث لا أروي عنه شيئاً، وحديثُ عبد الله بن عمر حديث حسن».

وقال في موضعٍ آخرَ (٣٢٢): «وعمر بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص، قال محمد بن إسماعيل: رأيتُ أحمدَ وإسحاقَ وغيرَهما يحتجُّونَ بحديث عمرو بن شعيب، قال محمد: وقد سمعَ شعيبُ بن محمد من جدِّه عبد الله بن عمرو.

قال أبو عيسىٰ: «ومن تكلّم في حديث عمرو بن شعيب، إنما ضعَّفه، لأنّه يحدِّثُ عن صحيفة جدّه، كأنّهم رأوا أنّه لم يسمع هذه الأحاديثَ من جدّه.

قال علي بن عبد الله ـ يعني المديني ـ: وذكرَ عن يحيىٰ بن سعيد أنَّه قال: حديثُ عمرو بن شعيب عندَنا واهٍ».

٧ ـ وقال عقب حديث (١٨٠٩): «وقال محمد: الجرَّاحُ بن مليح: صدوقٌ والجرّاح بن الضحاك: مقاربُ الحديث».

٨ ـ وقال عقب حديث (٢٦٧٨): «علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان: صدوقٌ إلا أنّه ربما يرفعُ الشيءَ الذي يوقفه غيره، قال: وسمعتُ محمد بن بشار يقول: قال أبو الوليد: قال شعبة: حدثنا علي بن زيد، وكان رفّاعاً».

٩ ـ وقال عقب حديث (٢٨٠١): «وقال محمدُ بن إسماعيل: ليث بن سليم صدوقٌ، وربما يَهِمُ في الشيء، قال محمدُ بن إسماعيل: وقال أحمدُ بن حنبل: ليثُ ابن أبي سليم لا يُفْرَحُ بحديثه كان ليثٌ يرفعُ أشياءَ لا يرفعُها غيرُه؛ فلذلك ضعَّفوه».

هذه جملةُ النصوصِ التي أطلقَ الترمذي فيها مصطلحَ «صدوق» في كتابه «الجامع» وهي تتناول تسعةً من الرواة: الجرّاح بن مليح، وجرير بن حازم، وعاصم بن محمد ابن زيد، وعبد الله بن عمر العمري، الذي درستُه في رواة مصطلح «يضعّف» لأنه به ألصقُ، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وعلي بن زيد الجدعاني، وليث بن أبي سليم ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، وموسىٰ بن عبيدة الربذي الذي درستُه في رواة مصطلح «يضعّف» أيضاً، والرواةُ الذين أطلقَ عليهم الترمذي، أو نقلَ هذا المصطلحَ في «العلل الكبير» سوىٰ من تقدَّم كانوا أربعة عشرَ راوياً، وسوفَ أُترجمُ لرواة الترمذي في «الجامع» ترجمةً علميةً، وأعرِّفُ برواة «العلل» تعريفاً مع الإشارة إلىٰ مواضعِ تخريجاتِهم عندَ الترمذي وعندَ غيره إذا لزمَ الأمر.

المطلب الثاني

رواة مصطلح «صدوق» ومروياتهم في «الجامع»

١٣٣ـ الجراح بن مليح بن عدي بن فراس بن جمحة الرؤاسي أبو وكيع الكوفي والد بن الجراح الإمام المشهور، من أتباع التابعين ماتَ سنةَ خمسٍ أو ستٍ وسبعينَ ومئة (بخ م د ت ق).

روىٰ عن عشرينَ شيخاً، منهم: سماك بن حرب، وعبد الرحمٰن بن عبد الله المسعودي (ت)، وأبو إسحاق السبيعي (د ت ق).

وروىٰ عنه سبعةَ عشرَ راوياً منهم: سلم بن قتيبة (ت)، ومسدَّد بن مسرهد (د ت) وابنه وكيع (بخ م د ت ق).

ترجمه ابن حبان وابن عدي والذهبي في الضعفاء، وقال ابن سعد وابن معين وابن عمار الموصلي: ضعيفٌ، وقال ابن معين مرةً: كذّابٌ يضعُ الحديثَ، وقال مرةً: لا بأس به، وقال في أخرىٰ: ثقةٌ.

ولعمري إنَّ العجبَ لا يكادُ ينقضي، فكم بينَ الثقةِ والوضاعِ من مفاوزَ ومحيطات؟

وسألَ البرقاني الدارقطني عن الجراح، فقال: كثيرُ الوهم ليس بشيء، لا يُعتبرُ به.

قلتُ: والذي لا يُعتبرُ به هو المتروكُ! وقال ابن عدي: له أحاديثُ صالحةٌ وروايـاتٌ مستقيمةٌ، وحديثُـه لا بأس به وهو صدوقٌ ولم أجد في حديثه منكراً فأذكرُه.

قال الترمذي: قال محمد: الجراح بن مليح: صدوقٌ، والجراحُ بن الضحاك مقاربُ الحديث، وقال الحافظ: صدوقٌ يهمُ من السابعة[١].

أقول: إنَّ موقفَ يحيىٰ بن معين من الجراح بن مليح عجيبٌ ـ مهما حاولنا الإعتذار ـ، وخيرُ موقف أن نعرضَ عن كلام يحيىٰ جملةً؛ لتدافعه وعدم إمكانية الجمع بين ثقة ووضاع.

وما سوىٰ قول يحيىٰ فيمكنُ عدُّ الجراح من رواة مرتبة الإعتبار ابتداءً وقد يرتقي إلىٰ درجة الاختبار؛ للاحتجاج به بعدَ الدرس.

والوقوف علىٰ تخريج الترمذي له يوضِّح منزلتَه عندَه، وهو هدفُ الدراسة.

وقد أخرجَ الترمذي له حديثين اثنين: (١٠١٤، ١٨٠٩).

فأخرجَ الأولَ (١٣٠، ١٠١٤) من طريقي شعبةَ والجراحِ عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة في المشي أو الركوب خلفَ الجنازة، ثم قال: «حسن صحيح»[٢].

وأخرجَ الثاني (١٨٠٨، ١٨٠٩) مرفوعاً وموقوفاً، وقال: «هذا الحديث ليس إسنادهُ بذلك القوي، وروي عن شريك بن حنبل، عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال محمد: الجراح بن مليح: صدوقٌ، والجراح بن الضحاك: مقاربُ الحديث»[٣] وقد روي هذا عن عليّ قوله.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٣١)، «علله» (٢: ٨٧١)، ابن سعد (٦: ٣٠٨)، ابن معين (٢: ٧٨)، «طبقات خليفة» (١: ٣٩٧)، «علل أحمد» (١: ٧٤)، «الكبير» (٣: ٢٢٧)، «الجرح» (١: ٥٢٣)، «المجروحين» (١: ٢١٩)، «الكامل» (٢: ٥٨٤)، «تهذيب الكمال» (٤: ٥١٧)، «النبلاء» (٩: ١٦٨)، «الميزان» (١: ٣٨٩)، «الكاشف» (١: ١٢٥)، «التهذيب» (٢: ٦٦) «التقريب» (٩٠٨).

(٢) «تحفة الأشراف» (٢: ١٥٠) والحديثُ من أفراد الترمذي، وأخرجه مسلم رقم (٩٦٥) من رواية شعبة عن سماك به، وأبو داود رقم (٣١٨٧)، «والتحفة» (٢: ١٥٧)، والنسائي رقم (٢٠٢٦) وأحمد (٢٠٣٢٣) في مسند البصريين.

(٣) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثوم مطبوخا (١٨٠٨،١٨٠٩)، وأبو داود في الأطعمة، باب ما جاء في أكل الثوم (٣٨٢٨) كلاهما من حديث الجراح، عن أبي إسحاق السبيعي، وذكر عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢: ١٣٥) عن أبيه أنه قال نحو ذلك.

وأقول: حينَ توبعَ الجراحُ علىٰ حديثه صحَّحه الترمذي، وحينَ انفردَ وهو أضعفُ رجلٍ في السند اضطربَ في هذا فرواه مرةً مرفوعاً وأخرىٰ موقوفاً، وفي الثالثة مرسلاً فقال الترمذي: إن إسنادَ الحديث ليس بالقوي، وهذا يعني أنَّ الجراحَ ليس في موضعِ الاحتجاج به إذا انفردَ عندَ الترمذي، وإنّما هو من رواة مرتبة الاعتبار، والله أعلم.

١٣٤ـ جرير بن حازم بن زيد الأزدي الجهضمي ـ مولاهم ـ أبـو النضر البصري من كبار أتباع التابعين مات سنةَ سبعينَ ومئة (ع).

روىٰ عن ثمانيةٍ وخمسين شيخاً منهم: ثابت البناني (٤)، وحميد الطويل (ت س) والزبير بن سعيد الهاشمي (د ت س).

وروىٰ عنه سبعةٌ وأربعونَ راوياً: أبو داود الطيالسي (ت ق)، وعمرو بن عاصم الكلابي (ت س)، وابنه وهب بن جرير (ع).

تباينت وجهاتُ نظرِ نقادِ الحديث في جرير بن حازم، بعدَ إقرارِ الجميع أنه عالمٌ كبيرٌ صاحبُ كتابٍ صحيحٍ، وهو واسعُ الراوية.

وقد قال ابن معين والعجلي والساجي والذهبي وابن حجر: ثقةٌ[1]، لكنَّ هؤلاء جميعاً أشاروا إلىٰ نقطتين اثنتين:

الأولىٰ: أنَّ الرجلَ كانَ يحدِّثُ من حفظه، وليس حفظُه مثلَ كتابه فيخطىء، وقد أحصىٰ عليه العلماء أوهامَه.

الثانية: أنَّه ضعيفٌ في روايته عن قتادة خاصة.

فمثله في سَعةَ علمه وعلوِّ مقامه يتتبعُ النقادُ حديثَه عادةً؛ لأنَّه من الشيوخ الذين يُجمعُ حديثُهم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٣٦٤)، ابن سعد (٧: ٢٥٨)، ابن معين (٢: ٨٠)، «طبقات خليفة» (١: ٥٣٧)، «علل أحمد» (١: ٥٩، ٢١٩)، «الكبير» (٣: ٢١٣)، «الجرح» (١: ٥٠٤، ٥٠٥)، «المشاهير» (١٢٥٥)، «تهذيب الكمال» (٤: ٥٢٤)، «النبلاء» (٧: ٩٨، ١٠٣)، «الميزان» (١: ٦٩)، مقدمة «الفتح» (ص٤١٤)، «التقريب» (٩١١).

فما تابعه عليه غيرُه، فهو حجةٌ.

وما انفردَ به مما لم ينصَّ الحافظ علىٰ نقده أو يوجدُ في متنه نكارةً، فهو حجةٌ.

وما خالفَ فيه من هو أحفظُ منه أو أكثرُ عدداً من الثقات، فهو شاذٌ أو منكرٌ حسب اختلاف العلماءِ في إطلاقِ هذا المصطلح.

وقد أخرجَ له الترمذي في «جامعه» ثمانيةَ عشرَ حديثاً سأشيرُ إلىٰ بعضها بما يوضِّحُ منزلته عندَ الإمام الترمذي.

أخرجَ الترمذي حديثَ مجاهد،عن جابر (٩) وقال: «حديثُ جابر في هذا الباب حديثٌ حسنٌ غريبٌ»[١].

ثم أخرجَ عقبه حديثَ ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر، ثم قال: «حديث جابر عن النبي ﷺ أصحُّ من حديث ابنِ لهيعة، وابنُ لهيعة ضعيفٌ عندَ أهل الحديث ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد القطان وغيرُه».

قلت: وهذا يعني أنَّ الترمذي يرىٰ جريرَ بن حازم ثقةً حسنَ الحديث بينما يرىٰ ابنَ لهيعة ضعيفاً لا يعتدُّ به عندَ المخالفة في المتن أو السند.

وأخرجَ الترمذي حديثَ (٥١٧) جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس في الكلام بعدَ خطبةِ الجمعة قبلَ صلاتها، ثم قال: «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث جرير بن حازم، وسمعت محمداً يقول: وَهِمَ جريرُ في هذا.

والصحيحُ ما روي عن ثابت عن أنس قال: أقيمت الصلاةُ، فأخذَ رجلٌ بيد النبي ﷺ فما زالَ يكلمُه حتىٰ نعسَ بعضُ القوم.

قال محمد: والحديثُ هو هذا، وجرير بن حازم ربما يَهِمُ في الشيء وهو صدوقٌ، قال محمد: ووَهِمَ جريرُ بن حازم في حديث ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتىٰ تروني».

---

(١) في «تحفة الأشراف» (٢: ٢٦٤) سكت المزي علىٰ هذا الحديث.

قال محمد: ويروىٰ عن حماد بن زيد، قال: كنا عندَ ثابت البناني، فحدَّث حجاجُ الصوّاف عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة. . .» فوَهِمَ جريرُ، فظنَ أنَّ ثابتاً حدَّثهم عن أنس عن النبي ﷺ»[١].

وأخرجَ الترمذي حديثَ (٨٤٥) جرير عن أبي فزارة، عن يزيدَ بن الأصم عن ميمونةَ أم المؤمنين رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ تزوجَها وهو حلالٌ وبنىٰ بها حلالاً بسرف، ثم قالَ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وقد رَوىٰ غيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن يزيدَ بن الأصم مرسلاً «أنَّ رسولَ الله ﷺ تزوجَ ميمونةَ وهو حلال»[٢].

أقول: أخرجَ الإمامُ مسلم (١٤١٠) من حديث عبد الله بن نمير، قال: حديثُ الزهري بحديث ابن عباس «أنَّ النبيَّ ﷺ تزوجَ ميمونةَ وهو مُحرِم» فقال الزهري: أخبرني يزيدُ الأصم أنَّه نكحَها وهو حلال.

قلت: هذا يؤيدُ كلامَ الترمذي أنَّه مرسلٌ.

ثم روىٰ مسلمٌ الحديثَ السابقَ نفسَه من طريق جرير، عن أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم عن ميمونة. . .، الحديث (١٤١١) وقال عَقبَه: قال ـ يعني يزيدَ ـ: وكانت خالتي وخالة ابن عباس.

والترمذي وَهَّمَ في هذا جرير بن حازم وعدَّ حديثَه غريباً، وكأنَّ الإمامَ مسلماً ترجَّحَ عندَه صحةُ سندِه فأخرجَه، أو أنَّه أخرجَه للموازنة بين الحديثين[٣]، والله أعلم.

وأخرجَ الترمذي من حديث همَّام وجريرِ بن حازم (٢٠٥١) عن قتادةَ عن أنس رضي الله عنه حديثاً، وقال عقبه: «حسنٌ غريبٌ»[٤].

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١: ١٠٣، ١٠٤) وتعليقات الشيخ شاكر على الترمذي (٢: ٣٩٥).
(٢) «صحيح مسلم» رقم (١٤١١) كتاب النكاح.
(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٢: ٤٩٦).
(٤) انظر «التحفة» (١: ٣٠١).

فحيثُ تَوبعَ جريرُ عن شيخه؛ حسَّنَ الترمذي حديثَه علىٰ عادته في المتابعة، وأخرج له الترمذي (٣٥٨١) من حديث ميمون بن أبي شبيب، عن قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنهما مرفوعاً، ثم قال: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»(١).

وأخرجَ له الترمذي (٣٩٤٧) من حديث مالك بن مسروح، عن عامر بن أبي عامر الأشعري، عن أبيه حديثاً.

ومن حديث (٣٩٥٤) عبد الرحمٰن بن شماسة، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال عن كليهما: «حسنٌ غريبٌ».

والحقُّ أنَّ معرفةَ رأي الترمذي بدقةٍ تحتاجُ إلىٰ استعراض الأحاديث الثمانيةَ عشرَ جميعاً بتفصيلٍ أشملَ، فإنَّ دراسةً بعنوان: «مروياتُ جرير بن حازم في كتب السنة» تأتي علىٰ الموضوع من جوانبه جميعاً، وحتىٰ تقوم هذه الدراسة فيكفينا أن نعلمَ بأنَّ الترمذي حَكَم علىٰ ثلاثة أحاديث (١٤٩٧، ٢٢٩٤، ٣٧٦٠): «حسنٌ صحيحٌ» وَحكمَ علىٰ حديثين (١٦٩٦، ٣٥٨١): «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ» وكانت الأحاديثُ التي حسَّنَها أكثرَ بكثيرٍ من الأحاديث التي ضَعفَها بل هو لم يضعِّف إلاّ أربعةً منها، كما تقدَّم في هذه الصفحات (٥١٧، ٨٤٥، ١١٧٧، ٣٧٧٠).

١٣٥ـ عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني من أواسط التابعين (ع).

روىٰ عن عشرة شيوخ منهم: أخوه زيدُ (م)، وأبوه محمدٌ (خ م ت س ق) وأخوه واقدُ (خ م).

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً منهم: سفيان بن عيينة (ت س)، والفضل بن دكين (خ)، ويزيد بن هارون (خ).

لم أقف فيه علىٰ جرح ولم يترجمه مصنفو الضعفاء ولا الذهبي في «الميزان» وتفاوتت أقوالُ النقادِ في تعديله، فقال أحمدُ وابن معين وأبو داود والعجلي وابن حجر:

---

(١) «التحفة» (٨: ٢٨٨) وقارن «بالجامع» (٥: ٥٣٣) ففيه: «صحيحٌ غريبٌ» فقط.

حجر: ثقةٌ، وقال البخاري: ثقةٌ صدوقٌ، وقال أبو حاتم: ثقةٌ لا بأس به، وقال أبو زرعة: صدوقٌ في الحديث، وقال النسائي: ليسَ به بأسُ، وقال البزار: صالحُ الحديث[١].

قلت: لم يخرِّج له الترمذي إلاّ حديثاً واحداً فقط (١٦٧٣) وقال: «حسن صحيح» وقد أخَرَجه البخاري في صحيحه (٢٨٣٦)، وقد أخرجَ له البخاري عشرةَ أحاديث منها: (٣٤٥، ٤٦٦، ٢٨٣٦).

وأخرجَ له مسلمٌ خمسةَ أحاديث، منها: (١٦، ١٤٦، ١٥٠٩).

وهذا يؤكِّد أنَّ عاصماً في درجة الاحتجاج، ويبدو أنَّ الترمذي لم يجد له أحاديثَ معللةً يخرِّجُها في أبواب كتابه وفق منهاجه، والله أعلم.

١٣٦ـ عبد الله بن محمد بن عقيـل بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو محمد المدني

أمه زينب الصغرىٰ بنت علي بن أبي طالب، من الطبقة الوسطىٰ من التابعين مات بعدَ الأربعينَ ومئة (بخ د ت ق).

روىٰ عن ثلاثةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: جابر بن عبد الله (بخ د ت ق)، والطفيل بن أبي بن كعب (ت)، وخالُه محمد بن الحنفية (بخ د ت ق).

وروىٰ عنه تسعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: بشر بن المُفضَّل (د ت)، وسفيان الثوري (د ت ق) وابن جريج (ت ق)، ومحمد بن عجلان (د ت).

أحسنُ ما قيل فيه: مدني تابعي جائز الحديث، قاله العجلي.

وقول يعقوب بن شيبة: ابن عقيل صدوقٌ، وفي حديثه ضعفٌ شديدٌ جداً.

وبقيةُ أقوال الحفاظ تتراوحُ بين: ليسَ بذاك، ومنكرُ الحديث.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٦٥، ١٦٦) (١٦٧٤)، ابن سعد (٥ أ: ٣٧٠)، «الكبير» (٦: ٤٩٠)، «الجرح» (٦: ٣٥٠)، «الثقات» (٧: ٢٥٦)، «تهذيب الكمال» (١٣: ٥٤٢)، «الكاشف» (٢: ٤٧)، «التهذيب» (٥: ٥٧)، «التقريب» (٣٠٧٨).

قال الترمذي: تكلَّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظهِ، وقال الحافظ: صدوقٌ في حديثه لين[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة وهناد ومحمود بن غيلان قالوا: حدثنا وكيع، عن سفيان (ح).

وحدثنا محمد بن بشار: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان عن عبد الله ابن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي، عن النبي ﷺ قال: «مفتاحُ الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسنُ، وعبد الله بن محمد بن عقيل: صدوقٌ، وقد تكلَّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظه، وسمعتُ محمدَ بن إسماعيل يقول: كانَ أحمدُ بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجونَ بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: هو مقاربُ الحديث.

وفي الباب عن جابر وأبي سعيد».

أقولُ: قولُ البخاري: إنَّ أحمدَ وإسحاقَ والحميدي يحتجونَ بابن عقيل فيه نظرٌ فقد روىٰ حنبل بن إسحاق عن أحمد قوله: ابن عقيل منكرُ الحديث.

فلعلَّ هؤلاء العلماءَ يعتبرونَ به اعتباراً لا احتجاجاً، وحتىٰ لو احتجوا به ـ جدلاً ـ فاحتجاجُهم مقابلٌ بُتضعيفِ علماءَ مثلهم، وهذا يوجبُ التوقفَ في حال الراوي وعدم

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٩)، ابن سعد ٥ أ (الجزء الساقط) (٥ أ: ٢٦٤) ابن معين (٢: ٢٤٣، ٢٨٣، ٣٢٩)، «طبقات خليفة» (٢: ٦٤٦)، «علل أحمد» (١: ٢٣، ١٩٠، ٣١٧)، «الكبير» (٥: ١٨٣) «ضعفاء العقيلي» (٢: ٢٩٨)، «الجرح» (٥: ١٣٥)، «المجروحين » (٢: ٣)، «الكامل» (٤: ١٤٤٦)، «إكمال ابن ماكولا» (٦: ٢٣٥)، «تهذيب الكمال» (١٦: ٧٨)، «النبلاء» (٦: ٢٠٤)، «الميزان» (٢: ٤٨٤)، «الكاشف» (٢: ١١٣)، «التهذيب» (٦: ١٣، ١٥) «التقريب» (٣٥٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور (٣)، وأبو داود في الطهارة، باب فرض الوضوء (٦١)، وابن ماجه في الطهارة، باب مفتاح الصلاة الطهور (٢٧٥) وأحمد (٣: ٣٤٠) والدارمي (٦٨٧) وصححه الشيخ أحمد شاكر وغيره من العلماء انظر «تحفة الأشراف» (٧: ٤٤٢)، و«جامع الأصول» (٥: ٤٢٩)، و«جامع الترمذي» (١: ٩).

قبول حديثِه إلاّ بشروط، من ترجُّحِ حفظه، أو وجودِ متابعةٍ تامةٍ أو قاصرة أو شاهدٍ علىٰ مذهبِ من يصحِّحُ بالشاهد.

وقد دَارَ هذا الحديثُ علىٰ سفيانَ، رواه عنه: أبو بكر ابن أبي شيبة وقتيبة وهنَّاد ومحمود بن غيلان وعبد الرحمٰن بن مهدي، فهو من مشهورِ حديثِ وكيع.

ووكيعُ وسفيانُ إمامان لا يُسألُ عن مثلهما، ومحمدُ بن الحنفية من أفاضل علماءِ التابعين وثقاتِهم.

وهذا الحديثُ له شاهدان أشارَ إليهما الترمذي من حديث جابر وأبي سعيد الخدري، أما حديثُ أبي سعيد، فأخرجَه الترمذي (٢٣٨) وابن ماجه (٢٧٦)، وأما حديثُ جابر فأخرجه أحمدُ في «المسند» وفي سندِ كلٍّ منهما مقال[١].

وقد خرَّجَ الترمذي لعبد الله بن محمد بن عقيل سبعةَ عشرَ حديثاً، قال عقبَ ستةٍ منها: (٣٤، ١٢٨، ١١١٢، ٢٠٩٢، ٢٣٥٧، ٣٦١٣): «حسنٌ صحيحٌ» وقال عَقبَ أربعةٍ منها: (١٤٥٧، ٢٧٩٧، ٣٥٥٨، ٣٧٣٠): «حسنٌ غريبٌ».

ويكفي هذا القدرُ لنعلمَ أنَّ الترمذي يحتجُّ بعبد الله بن عقيل، ولم يلتفت إلىٰ قول من ضعَّفه، مع الإشارة إلىٰ أنَّ كلَّ الثقات تتفاوتُ أحاديثهم، كما تقدَّمَ معنا، والله أعلم.

١٣٧ـ علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدْعان القرشي التَّيْمي ينسب إلىٰ جدّ أبيه فيقال: علي بن زيد بن جدعان، من صغار التابعين مات سنةَ إحدىٰ وثلاثينَ ومئة (بخ م ٤).

روىٰ عن أربعةٍ وأربعينَ شيخاً منهم: أنس بن مالك (بخ م د ت سي ق) وسعيد ابن المسيب (بخ ت ق)، والحسن البصري (ت س).

---

(١) ينظر فيما سبق: «جامع الأصول» (٥: ٤٢٨، ٤٢٩)، و«جامع الترمذي» بشرح شاكر (١: ٨) و «سنن ابن ماجه» (١: ١٠١).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: إسماعيل بن علية (د ت سي)، وجعفر بن سليمان الضبعي (ت)، والسفيانان، وشعبة.

أحسنُ ما قيلَ فيه: ثقةُ صالحُ الحديث، وإلىٰ اللين ما هو، وأسوأ ما قيلَ فيه قول الجوزجاني: واهي الحديث ضعيفُ، فيه ميلٌ عن القصد ـ يعني يتشيع ـ لا يُحتجُّ بحديثه.

لكنهم اتفقوا علىٰ أنَّه كانَ عابداً ناسكاً، وكان أعرفَ الناس بعلم الحسن البصري وكان أحدَ ثلاثةِ فقهاء يشارُ إليهم في البصرة. وخلاصةُ حاله أنَّه صدوقٌ يَهِمُ في الشيء بعدَ الشيء، فما وافقَ فيه الثقاتِ من الحديثِ قُبلَ وما خالفَ رُدَّ، وما انفردَ نُظرَ فيه وسوفَ يتوضحُ رأي الترمذي بأفرادِه عَقبَ الترجمةِ الوجيزةِ.

قال الترمذي: علي بن زيد صدوقٌ إلاّ أنه ربما يرفعُ الذي يوقفُه غيره...

قال شعبة: حدثنا علي بن زيد، وكان رفّاعاً، وقال الحافظ: ضعيفٌ من الرابعة[1].

قال محقق «تهذيب الكمال»: «معَ كلِّ ذلك فقد أساءَ مسلمٌ إلىٰ كتابه حينما أدخلَ مثل هذا الضعيف»[2].

قلت: أخرجَ الإمام مسلمُ من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد وثابت البناني عن أنس بن مالك (١٧٨٩) حديثاً واحداً فقط، فما وجه الإساءة من مسلم ـ رحمه الله ـ إذا خرَّج عن علي بن زيد ـ العالم الصالح ـ مقروناً بأوثقِ الناس في أنس؟!![3].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٤٥)، ابن سعد (٧:٢٥٢)، ابن معين (٢:٤١٧)، «علل ابن المدني» (٤٨، ٥٤، ٦٩)، «علل أحمد»: مواضع كثيرة انظر فهرس الرواة، «الكبير» (٦:٢٧٥)، العجلي (٤١)، العقيلي (٣:٢٢٩)، «الجرح» (٦:١٨٦)، «المجروحين» (٢:١٠٣)، «الكامل» (٥:١٨٤٠)، «الجمع» (١:٣٥٨)، «تهذيب الكمال» (٢٠:٤٣٤)، «النبلاء» (٥:٢٠٦) «التذكرة» (١:١٤٠)، «الميزان» (٣:١٣٧)، «الكاشف» (٢:٢٤٨)، «التهذيب» (٧:٣٢٢)، «التقريب» (٤٧٣٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠:٤٤٥).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١:١٢٢و٢٩٠) منه.

أقول: خرَّج الترمذي لابن جدعانَ (٢٦) ستةً وعشرينَ حديثاً، قال عَقبَ عشرةٍ منها: (١٠٩، ٥٤٥، ١٤٤٦، ٢١٩١، ٢٦٩٨، ٢٨٢٩، ٣١٦٨، ٣٦١٥، ٣٧٥٣، ٣٩٠٢): «حسنٌ صحيحٌ» وعَقبَ عددٍ آخرَ: «حسنٌ غريبٌ» فمن ذلك: (٥٨٩، ٧٦٤، ٢٢٤٨، ٢٦٧٨)، وكلَّ حديثٍ ضعَّفَه له فإنما ضعّفه بعلَّةٍ أخرىٰ.

وهذا يعني أنَّ علي بن زيد بن جدعان لا ينزلُ عندَ الترمذي عن رتبة كثير من الثقات الذين تقدمت دراستُهم، وليسَ ضعيفاً مثلما قال الحافظ ابن حجر.

نعم! لا يلزمُ من احتجاج الترمذي به أن يكونَ حجّةً عندَ غيره أوفي نفس الأمر لكنَّ تخريجَ أحاديثه كلِّها ـ وليس نقلُ رأي الترمذي فيها فحسب ـ هو الفيصلُ في ذلك.

ونحن إنما ندرسُ أقوالَ الترمذي في نقد الرجال، بالقَدْر الذي يُوضِّحُ رأيَه في الرجل والله المستعان.

١٣٨ـ ليث ابن أبي سليم بن زنيم القرشي أبو بكر، ويقال: أبو بكير الكوفي مولىٰ عتبة بن أبي سفيان، ويقال: مولىٰ معاوية بن أبي سفيان.

اختلف في اسم أبيه فقيل: أيمن وأنس وزياد وعيسىٰ، من الطبقة السادسة مات سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومئة (خت م ٤).

روىٰ عن ثمانيةٍ وثلاثينَ شيخاً منهم: الربيع بن أنس (ت)، وعامر بن شراحيل الشعبي وعكرمة مولىٰ ابن عباس (ت ق).

وروىٰ عنه ثمانيةٌ وأربعونَ راوياً منهم: شعبة بن الحجاج، وفضيل بن عياض (ت) ومعتمر بن سليمان (ت سي).

اتفقَ الحفاظُ في ليث علىٰ ثلاثة أشياء:

الأول: أنه كانَ رجلاً صالحاً صادقاً لا يتعمَّدُ الكذبَ قط.

الثانية: أنه كان عالماً واسعَ الرواية فقيهاً، قال فضيل بن عياض: ليث ابن أبي سليم أعلمُ أهل الكوفةِ بالمناسبات.

الثالثة: أنَّه قد أصابَه اختلاطٌ، واختلفوا في شدّته، فذهبَ ابن حبان إلىٰ أنه اختلط حتىٰ كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ ويأتي عن الثقاتِ بما ليسَ من أحاديثهم.

تركه يحيىٰ القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل وابن معين.

قال الترمذي: ضعَّفوه، وقال في موضع آخرَ (٢٨٠١): كان أحمدُ لا يُفْرح بحديثه. وقال محمد ـ يعني البخاري ـ: صدوقٌ، وقال في موضعٍ ثالثٍ: صدوقٌ إلاّ أنه يغلط، وقال الحافظ: صدوقٌ، اختلط جداً، ولم يتميز حديثُه فتُرك[1].

قال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح ـ يعني علَّق له ـ وروىٰ له في كتاب «رفع اليدين في الصلاة» وغيرِه من كتبِه، وروىٰ له مسلمُ مقروناً بأبي إسحاق الشيباني وروىٰ له الباقون.

قلت: ليث ابن أبي سليم عالمٌ جليلٌ مكثرٌ، روىٰ عنه أئمة كبار من أمثال: شعبة والثوري وشريك وفضيل بن عياض وأبو معاوية الضرير ومعتمر بن سليمان ومعمر بن راشد وأبو عوانة الوضَّاح وغيرهم.

فمثله لا يُقالُ ترك حديثُه، وإنما ينظرُ في حاله فمتىٰ بدأ تخليطُه، ومن روىٰ عنه بعدَ الإختلاط من الصغار، وهل كانَ له كتابٌ فحدَّثَ من كتابه، وهل ضُعِّفَ مطلقاً أو في بعض شيوخه أو عِيبَ عليه أمرٌ مما لا يسيغه بعضُ المحدثين المتشدِّدين من أمثال شعبة؟

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٠٥)، «العلل» (٢:٦٥٣، ٨٦٢)، ابن سعد (٦:٣٤٩)، ابن معين (٢:٥٠١)، «طبقات خليفة» (١:٣٨٨)، «علل أحمد» (١:٥٩، ٩٤، ٢٥٩، ٢٨١، ٤٠٠) و(٢:١١٩، ١٣١، ٢٣٠، ٢٣٢)، «الكبير» (٧:٢٤٦)، «ضعفاء النسائي» (١٩٩)، «ضعفاء العقيلي» (٤:١٤)، «الجرح» (٧:١٧٧، ١٧٩)، «المجروحين» (٢:٢٣١)، «الكامل» (٦:٢١٠٥)، «سنن الدارقطني» (١:٦٨، ٣٣١) و (٣:٢٦٩) «تهذيب الكمال» (٢٤:٢٧٩)، «الميزان» (٣:٤٢٠)، «الكاشف» (٣:١٣)، «التهذيب» (٨:٤٥٦، ٤٦٨)، «التقريب» (٥٦٨٥).

عن الفضل بن دكين وقبيصة، قالا: قال شعبةُ لليثِ بن أبي سليم: أين اجتمع لكَ عطاء وطاووس ومجاهد؟ فقال: إذ أبوكَ يُضْربُ بالخف ليلةَ عرسهِ ـ وفي رواية الفضل: سل عن هذا خفَّ أبيك ـ قال قبيصة: فقال رجل ـ كان جالساً ـ لسفيانَ: فما زالَ مُتّقياً لليث من يومئذ[١].

وهذه الحادثةُ تدلُّ علىٰ أن الليثَ كانَ يُدخلُ حديثَ بعض شيوخه في بعض ويسوقه مساقاً واحداً إذا كان المعنىٰ واحداً، وهذا لا يقبلهُ نقَّادُ الحديثِ غيرُ الفقهاء أمثال شعبة ويحيىٰ بن سعيد القطان، ولما كانَ ليثُ قاضياً عالماً، فقد كان يرىٰ أن المعنىٰ هو المقصودُ من روايةِ الحديثِ لا اللفظُ فربمّا جمعَ بين ألفاظ شيوخه لهذا المعنىٰ.

وخلاصةُ حاله في نظري أنه يُقبلُ حديثُه ما لم يُخالف أو يتفرد بمنكرٍ أو ينصَّ حافظٌ علىٰ ضعف حديثٍ له بحجة، والله أعلم[٢].

وقد خرَّج الترمذي له (٢٦) ستةً وعشرينَ حديثاً، كان كثيرٌ منها ضعيفاً، وبعضُها أحالَ في ضعفه علىٰ ليث نفسه، لكنَّ أكثرَها كان الضعفُ من غيره.

وقد حَكمَ علىٰ ثلاثة منها بأنَّها حسنةٌ (٣١٤، ٨٢٤، ١٨٦٦)، وقال عَقبَ خمسةٍ منها: (١٩٢١، ١٩٩٥، ٢٤٩٥، ٣٥٢١، ٣٦١٠): «حسنٌ غريبٌ» ولم يحكم علىٰ أي حديث له بأنَّه «حسنٌ صحيحٌ» وهذا يدلُّ علىٰ أن ابن أبي سليم في مرتبة «صدوق» وأنَّه حسنُ الحديث ما لم يخالف، والله أعلم.

١٣٩ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ واسمه يسار، ويقال: بلال ويقال: داود بن بلال بن بليل بن أحيحة بن الجلاح الأنصاري، الأوسي[٣].

---

(١) رواية الفضل بن دكين عند ابن حاتم «الجرح» (٧: ١٧٧، ١٧٨) ورواية قبيصة في «ضعفاء العقيلي» (٤: ١٤) برقم (٤٥٠٥). وانظر «تهذيب الكمال» (١٧: ٣٧٢).

(٢) ما سبق من المصادر.

(٣) سقت نسبه من ترجمة والده في «تهذيب الكمال» (١٧: ٣٧٢).

أبو عبد الرحمٰن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة، ولد سنة سبعين ونيِّف، وتوفي سنة ثمانٍ وأربعينَ ومئة من أتباع التابعين.

رویٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً، منهم: داود بن علي (ت)، وعمرو بن مرة (ت) وأخوه عيسىٰ بن عبد الرحمن (ت سي ق)، ونافع مولىٰ ابن عمر (ت سي ق).

وروىٰ عنه خمسةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: حصين بن نمير (ت)، وحميد بن عبد الرحمٰن (ت ق)، وعقبة بن خالد (ت)، وعلي بن هاشم بن البريد (د ت سي ق).

اتفقَ النقادُ علىٰ أنَّ محمد بن عبد الرحمٰن كان عالماً بالقرآن والقراءة فقيهاً يُقارنُ بأبي حنيفة، بل قال زائدة بن قدامة: كان أفقُه أهل الدنيا وكان قاضياً مسدَّداً صالحاً ذا عناية بنقط المصحف وخطه، لا يتهمُ بشيء من الكذب، وإنما شُغلَ عن الحديث بالقضاء؛ فساءَ حفظُه.

وكان يحيىٰ بن سعيد يُضعّفه، وقال أحمد: فقهه أحبُ إلينا من حديثه، في حديثِه اضطرابٌ، وقال ابن معين: ليس بذاك، وقال شعبة: ما رأيتُ أسوأ حفظاً منه.

قال الترمذي: تكلَّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظه، وقال أحمد: لا يحتجُّ به.

وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلىٰ هو صدوق ولا أروي عنه؛ لأنَّه لا يُدرىٰ صحيحُ حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً.

وقال الحافظ: صدوقٌ سيء الحفظ جداً من السابعة[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٣٧٢) و (٢: ١٩٩)، و«علله الكبير» (٢: ٩٨٧)، ابن سعد (٦: ٣٥٨) خليفة (١: ٣٨٩)، «علل أحمد» (١: ١٦١)، «الكبير» (١: ١٦٢)، النسائي (٢٠٥)، العقيلي (٤: ٩٨)، «الجرح» (٧: ٣٢٢)، «المجروحين» (٢: ٢٤٢، ٢٤٦)، «الكامل» (٦: ٢١٩١)، «تهذيب الكمال» (٢٥: ٦٢٢)، «النبلاء» (٦: ٣١٠)، «الميزان» (٣: ٦١٣)، «الكاشف» (٣: ٦٠)، «التهذيب» (٩: ٣٠١، ٣٠٣)، «التقريب» (٦٠٨١).

أقولُ: حقُّ محمدِ بن عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ علينا القيامُ بدراسةٍ فاحصةٍ استقرائيةٍ نجمعُ فيها أحاديثَه وندرسها؛ لأنَّه مثلُ أبي حنيفةَ في الفقة ومثل أبي يوسف في القضاء.

ويبدو أنَّ الرجلَ صدوقٌ عندَ الترمذي، فقد خرَّجَ له (٢٢) اثنين وعشرين حديثاً، حَكَمَ علىٰ ثلاثة منها فقط (١٤٦، ٩١٩، ١٩٥٥) بقوله: «حسنٌ صحيحٌ» وقد كان مترجَمُنا في هذه الأحاديث الثلاثة إما مقروناً أو متابعاً، وقال عَقبَ حديثين آخرين (١٤٨٥، ١٧١٥): «حسنٌ غريبٌ» وقال عَقبَ أربعةٍ أخرَ (٥٥١، ٥٥٢، ١٠٠٥، ١٦٢٩): «حسنٌ».

وأعلَّ عدةَ أحاديثَ باضطرابِ مترجَمنا أو سوءِ حفظِه، وهذا مقامُ حَسنِ الحديثِ والصدوقِ، والله أعلم.



المطلب الثالث

رواة مصطلح «صدوق» في «العلل الكبير»

وهذه تراجمُ وجيزة للرواة الذين نقَل الترمذي عن البخاري قولَه في كلٍّ منهم صدوق، في كتابه «العلل الكبير» وعدتُهم خمسةَ عشرَ راوياً.

١٤٠ـ أبان بن عبد الله بن أبي حازم البجلي، الأحمسي، الكوفي (٤).

قال محمد: صدوقٌ في حفظه لين، من السابعة، ماتَ في خلافة أبي جعفر[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً واحداً (٥٣٨) قال عقبه: «حسنٌ صحيحٌ».

١٤١ـ إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري (خت ق) ضعيفٌ من السابعة[٢].

قال محمد: صدوقٌ إلاّ أنّه يغلط.

علَق له البخاري حديثاً[٣]، وله عندَ ابن ماجه أربعةُ أحاديثَ: (١٠٦٩، ١٣٣٩، ١٧٩١، ٢٢٥٠، ٢٣٨٧)، وجملةُ حديثه في التسعة أحدَ عشرَ حديثاً.

١٤٢ـ إدريس بن يزيد بن عبد الرحمٰن الأودي (ع)، ثقة من السابعة.

قال محمد: ثبتٌ صدوقٌ[٤].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثين: (٢٠٠٤،٣١٥٥)، قال عَقبَ الأول: صحيحٌ غريبٌ» وعَقبَ الثاني: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ».

---

(١) «التقريب» (١٤٠)، و«العلل الكبير» (ص٨٦٩).

(٢) «التقريب» (١٤٨)، «العلل الكبير» (ص٨٦٩).

(٣) «التقريب» (١٤٨)، «العلل الكبير» (ص٨٦٩).

(٤) «التقريب» (٢٩٦)، «العلل الكبير» (ص٨٦٧).

١٤٣ـ إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء المدائي (د ت ق)، صدوقٌ كثيرُ الوهم من السادسة، قال محمد: صدوقٌ[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً واحداً (٨٧٣) قال عَقبَه: «حسنٌ صحيحٌ».

١٤٤ـ جنيد أبو عبد الله الحجام، الكوفي (س)، صدوقٌ يَهِمُ من الثامنة، قال محمد: صدوقٌ[٢]، وله عندَ النسائي في «السنن الكبرىٰ» حديثٌ واحدٌ كما في «تحفة الأشراف».

١٤٥ـ الخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي (قد س) صدوقٌ ربما خالف، من التاسعة، قال محمد: صدوقٌ[٣].

روىٰ له أبو داود في كتاب القدر والنسائي، قاله المزي في «تهذيب الكمال» (٨: ٣٤٠) وساقَ حديثَه بإسناده، ولم أقف عليه في المصادر الوافرة لدي.

١٤٦ـ الربيع بن صبيح السعدي البصري (خت ت ق)، صدوقٌ سيىء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرامهرمزي: هو أولُ من صنَّفَ الكتبَ في البصرة، من السابعة (ت ١٦٠ هـ) قال محمد: صدوقٌ[٤].

وقد خرَّجَ له الترمذي ثلاثَة أحاديثَ، سَكتَ علىٰ واحدٍ منها (٢٤٦٥)، وقال عَقبَ الحديثين الآخرين (١٨٦٦، ٣٠٠٠): «حديثٌ حسن».

١٤٧ـ زيد أبو أسامة الحجّام الكوفي أستاذ جنيد الحجام (س)، ثقةٌ، لم يصب الأزدي في قوله: يتكلمونَ فيه، من السادسة، قال محمد: صدوقٌ[٥].

---

(١) «التقريب» (٤٦٥)، «العلل الكبير» (ص٨٦٧).

(٢) «التقريب» (٩٨٠)، «العلل الكبير» (ص٧٦٢)، و«تحفة الأشراف» (٥: ١٣٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥: ١٥٤).

(٣) «التقريب» (١٧٥٥)، «والعلل الكبير» (ص٤٢٧).

(٤) «التقريب» (١٨٩٥)، «العلل الكبير» (ص٨٧١).

(٥) «التقريب» (٢١٦٣)، «العلل الكبير» (ص٧٦٢).

قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٠ :١٢١، ١٢٢): روىٰ له النسائي حديثاً واحدا قد كتبناه في ترجمةِ جنيدِ الحجَّام.

١٤٨ـ عاصم بن عبيد الله بن عاصم العمري المدني[١]، من الرابعة، قال محمد: صدوقٌ[٢].

خرَّجَ له الترمذي ثمانيةَ أحاديثَ قال عَقبَ واحدٍ منها (٣٤٥): «ليس إسنادُه بذاك»، وضعَّفَه بأشعثَ السمان، وقال عَقبَ آخرَ (٢٩٥٧): «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أشعثَ السمان، وهو يضعَّفُ في الحديث» وقال عَقبَ ثالثٍ (٧٢٥): «حسنٌ» وقال عَقبَ البقيةِ (٩٨٩، ١١١٣، ١٥١٤، ٢١٣٥، ٣٥٦٢): «حسنٌ صحيحٌ».

١٤٩ـ عباد بن منصور النّاجي أبو سلمة قاضي البصرة (خت ٤): صدوقٌ رمي بالقدر وكانَ يدلِّس وتغيرَ بأخرة، من السادسة (ت ١٥٢ هـ)، قال محمد: صدوقٌ[٣].

خرَّجَ له الترمذي سبعةَ أحاديثَ، قال عَقبَ واحدٍ منها (١٠٤١): «غريب وأبو المهزم ضعَّفه شعبة» وقال عَقبَ آخرَ (٦٦٢): «حسنٌ صحيحٌ» وقال عَقبَ البقيةِ (١٧٥٧، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٥٣، ٣١٧٩): «حسنٌ غريبٌ».

١٥٠ـ عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير أبو عمر المدني نزيل بغداد (ت ق) ضعيفٌ من الثامنة، قال محمد: صدوقٌ إلاّ أنَّه ربما يَهِمُ في الشيء[٤].

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين اثنين (١٠٨٤، ٢٣٢٠) قال عَقبَ الأول: «خولف فيه عبد الحميد» ورجَّحَ روايةَ الليث المرسلة، وقال عَقبَ الثاني: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه».

١٥١ـ عمر بن إبراهيم العبدي البصري الهروي (قد ت س ق): صدوقٌ، في

---

(١) «التقريب» (٣١٦٣)، «العلل الكبير» (ص٧٦٢).

(٢) «التقريب» (٣٠٦٥)، و «العلل الكبير» (ص٨٦٦).

(٣) «التقريب» (٣١٤٢)، و «العلل الكبير» (ص٦٤١).

(٤) «التقريب» (٣٧٦٤)، و «العلل الكبير» (ص٣٤٨).

حديثه عن قتادة ضعف من السابعة، قال محمد: صدوقٌ مقاربُ الحديث[(١)].

خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (٣٠٧٧) قال عَقبَه: «حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من حديث عمرَ بن إبراهيم، وله عندَ ابن ماجه آخرُ (٦٨٩).

وجملةُ أحاديثِه في الكتب التسعةِ تسعةُ أحاديثَ، منها أربعةٌ عندَ أحمدَ وواحدٌ عندَ النسائي (٤١٢١) وواحدٌ عندَ الدّارمي (١٢١٠).

١٥٢ـ يحيىٰ بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري (ع)، صدوقٌ ربما أخطأ من السابعة (ت ١٦٨ هـ)، قال محمد: صدوقٌ[(٢)].

خرَّجَ له الترمذي ثمانيةَ عشرَ حديثاً، قال عَقبَ خمسةٍ منها (٣٦٣، ١٦٩، ٢٠٧٦، ٢٦٠٨، ٣٠٠٥): «حسنٌ صحيحٌ» ولم يضعِّف منها واحداً بخطأ يحيىٰ.

١٥٣ـ يزيد بن إبراهيم التستري أبو سعيد البصري (ع): ثقةٌ ثبتٌ إلاّ في روايته عن قتادة، ففيها لين من كبار السابعة (ت ١٦٣ هـ)، قال محمد: صدوقٌ[(٣)].

خرَّجَ له الترمذي أربعةَ أحاديثَ، رجَّحَ في واحدٍ منها (١٢٣٥) روايتَه علىٰ روايةٍ مخالفةٍ بقوله: أصحُّ، وقال عَقبَ واحدٍ (٣٢٨٢): «حسنٌ» وعَقبَ اثنين (٢٩٩٣، ٢٩٩٤): «حسنٌ صحيحٌ».

١٥٤ـ يزيد بن عبد الله بن قُسَيط الليثي أبو عبد الله المدني الأعرج (ع)، ثقة من الرابعة (ت ١٢٢هـ) وله تسعونَ سنةً، قال محمد: صدوقٌ[(٤)].

خرَّجَ له الترمذي اثنين، قال عَقبَ أحدِهما (٥٧٦): «حسنٌ صحيحٌ» و عَقبَ الآخرِ (٣٧٦٧): «حسنٌ غريبٌ من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة».

وهذا القدرُ الوجيز ـ مع ما تقدمَ من التراجم العلمية ـ كافٍ في بيانِ دلالةِ مصطلح «صدوق» في نظرِ الترمذي وغيرِه من العلماء، وإن كانَ الموضوعُ يحتملُ بحثاً مستقصىٰ.

---

(١) «التقريب» (٤٨٦٣)، و «العلل الكبير» (ص٤٢٧، ٨٦٤).

(٢) «التقريب» (٧٥١١)، «العلل الكبير» (ص٢٧٤).

(٣) «التقريب» (٧٦٨٤)، و «العلل الكبير» (ص٨٧١).

(٤) «التقريب» (٧٧٤١)، «العلل الكبير» (ص٦٣٢).



المبحث الثاني

رواة مصطلح «لا بأس به» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

دراسة مصطلح: «لا بأس به، ليس به بأس»

نظراً لقلّة عددِ الرواة الذين أطلقَ عليهم الترمذي هذا المصطلَح، أرىٰ من المفيد نقلَ النصوص التي وردَ فيها هذا الإطلاق؛ لأنّها تسعفُ في فهمه وتقريبه.

قال أبو عيسىٰ عَقبَ حديث (١٥٥): «حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ. . .، قال علي بن المديني: وقد تكلَّم شعبةُ في حكيم بن جبير من أجل حديثه «من سأل الناس وله ما يغنيه. . .».

قال يحيىٰ ـ يعني القطان ـ: وروىٰ له سفيان وزائدة، ولم يَرَ يحيىٰ بحديثه بأساً» وكرَّر نحوَ هذا الكلام في موضعٍ آخرَ وسيأتي ـ إن شاء الله ـ.

وقالَ عَقبَ حديث (٣٢٣): «حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله قال: سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، فقال: لم يكن به بأس، وأخوه أُنيس بن أبي يحيىٰ أثبتُ منه» وكان قالَ عن حديث أنيس: «حسنٌ صحيح».

وقالَ عَقبَ حديث (٤٦٦): «سمعتُ أبا داودَ السجزي ـ يعني سليمان بن الأشعث ـ يقول: سألتُ أحمدَ بن حنبل، عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم فقال: أخوه عبد الله لا بأس به، قال: وسمعتُ محمداً يذكر عن علي بن عبد الله أنَّه ضعَّفَ عبدَ الرحمٰن بن زيد بن أسلم، وقال: عبد الله بن زيد بن أسلم ثقةٌ»، وكانَ قالَ عن

حديث عبد الله: أصحُّ من الحديث الأول، يعني في الوتر، وأعاد الكلامَ ذاتَه في موضعٍ آخرَ (٧١٩).

وقالَ عَقبَ حديث (١٦٤٤): «عطاء بن دينار ليس به بأس»، وكان حَكمَ علىٰ أنَّه: «حسنٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث عطاء بن دينار».

وقالَ عَقبَ حديث (٢٦٩٧): «هذا حديثٌ حسنٌ، قال أحمد بن حنبل: لا بأسَ بحديث عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب».

وقال محمد بن إسماعيل: شهرٌ حسنُ الحديث، وقوّىٰ أمرَه وقال: إنما تكلَّم فيه ابنُ عون، ثم روىٰ عن هلال ابن أبي زينب عن شهر بن حوشب.

أنبأنا أبو داود المصاحفي ـ بلخي ـ: أخبرنا النضر بن شميل، عن ابن عون: إنَّ شهراً نزكوه.

قال أبو داود: قال النضر: نزكوه، أي: طعنوا فيه، وإنّما طعنوا فيه لأنَّه وَلِيَ أمرَ السلطان»، وانظر (٣٢١٥).

وقال عَقبَ حديث (٢٩١٨): «قال محمد: أبو فروةَ يزيدُ بن سنان الرهاوي ليس بحديثه بأس إلاّ روايةُ ابنه محمد عنه، فإنّه يروي عنه مناكير».

هذه هي المواضعُ التي نقلَ الترمذي إطلاقَ مصطلحِ «لا بأس به» علىٰ الرواة فيها، وهي تخصُّ سبعةً من رواة الحديث: حكيم بن جبير، وشهر بن حوشب، وعبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد الحميد بن بهرام، وعطاء بن دينار، ومحمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي ويزيد بن سنان الرهاوي.

وقد تقدَّمَ الكلامُ علىٰ عبد الله بن زيد بن أسلم في مصطلح «ثقة»؛ لأنَّه أحد لفظي البخاري الأعلىٰ فيقدَّم.

وقد حَكمَ الترمذي علىٰ ثلاثةِ أحاديثَ بحكم «ليس بإسناده بأس» (١٢٣، ١٧٩، ١١٤٣).

واستعملَ مصطلحَ «لا بأس» في التعبير عن الأحكامِ الفقهيةِ مراتٍ كثيرةً من مثل قوله عَقبَ حديث (١٨٣): «أما الصلواتُ الفوائتُ فلا بأس أن تقضىٰ بعدَ العصر وبعد الصبح».

وقال عَقبَ حديثٍ آخرَ (٢٢٠): «لا بأس أن يصلي القومُ جماعةً في مسجد قد صلِّي فيه جماعة، وبه يقول أحمد وإسحاق. . .» إلخ.

المسألة الثانية: دلالة «لا بأس به» في اللغة وصنيع المحدثين:

والبأس في لغة العرب يأتي بمعنىٰ الشدة والقوة والخوف والضر والمكروه[١] ومصطلح «لا بأس به» عندَ الفقهاء يريدونَ منه خلافَ الأولىٰ.

وإنَّ أهمَّ ما يَخافُ منه نقّادُ الحديث عدالةَ الراوي، فإذا تحققت لديهم عدالتُه الدينيةُ انتقلوا إلىٰ التفتيش عن ضبطه، فإذا تحقَّقَ ضبطُه العالي أعطوه درجة «ثقة، أو حجة، أو إمام، أو ثبت».

وإذا خفَّ ضبطُه قليلاً أعطوه درجة «صدوق، لا بأس به، مقارب الحديث» وكأنَّهم أخذوا بالمصطلح الفقهي فطبقوه علىٰ الرواة أو كأنَّ هذا المصطلحَ مشتقُ من المعاني اللغوية القريبة، من مثل قولنا: ما به خوف ـ يعني خوفَ الأثم ـ، وما به ضرٌّ لأنَّه ليس مخالفاً لقواعدِ الشرعِ، وما به مكروه؛ لأنَّ قواعدَ الشرع تسعفُه. . . هذا في الجانب الفقهي.

وأمّا في الجانب الحديثي فقولهم: «لا بأس به» يمكن أن تكونَ منقولةً من الشدة والقوة، فلا بأس به: لا شدةَ في حفظه، لا قوةَ في ضبطه، ويمكن أن تكون مأخوذةً من غيرها علىٰ النحو الآتي:

---

(١) مادة (بأس ـ بؤس) في «القاموس المحيط» (٦٨٤)، و «المصباح المنير» (ص٢٦) و«المفردات» (ص٦٦).

لا خوفَ من روايته، لا ضررَ في الرواية عنه، لا مكروهَ يخشىٰ من ورائِه؛ لأنَّ عدالتَه تحققت وضبطَه خلافَ الأولىٰ، لكن لا خوفَ منه!

ويلاحظُ أنَّ الرواةَ الذين نقلَ الترمذي، وصفَ النقاد إياهم بهذا المصطلح أعطىٰ كثيراً من أحاديثهم درجةَ «حسنٌ»، وكان ينقلُ أحياناً وصفَهم الراويَ بأنَّه لا بأسَ به ثم يحكمُ علىٰ حديثه (١٦٤٤) أنَّه حسن.

بل إنَّ البخاري أطلقَ علىٰ راوٍ واحدٍ ثلاثةَ مصطلحات، فقال في يزيد بن سنان أبي فروة الرهاوي: صدوقٌ، ومقاربُ الحديث، وليسَ بحديثه بأس! وحسَّنَ الترمذي أحاديثَه التي خَلتْ عن علةٍ أخرىٰ، كما سيأتي.

ومن هؤلاء الرواةِ الذين أطلقَ عليهم الترمذي مصطلحَ «ليس به بأس»: محمد ابن أبي يحيىٰ الأسلمي الذي تقدمتْ ترجمتُه وشيء من الموازنة بينَه وبينَ أخيه أنيس في مصطلح «أثبت».

ومنهم عبد الله بن زيد بن أسلم الذي تقدمتْ ترجمتُه، والكلامُ عليه في مصطلح «من نقلَ توثيقَهم عن غيره» وعبد الله هذا قيل فيه: ثقةٌ، وصدوقٌ، ولا بأسَ به.

بقيت خمسُ تراجمَ، رجَّحتُ أن تدرسَ في هذا المصطلح، فأقول:

خرَّج الترمذي لحكيم بن جبير خمسةَ أحاديث، وخرَّج لشهر بن حوشب ستةً وعشرينَ حديثاً، وخرَّجَ لعبد الحميد بن بهرام حديثين، ولعطاء بن دينار حديثاً واحداً ولأبي فروةَ الرهاوي خمسةَ أحاديثَ.

وليسَ في هؤلاء الرواةِ أحدٌ احتجَّ جميعُ النقاد به، وليس فيهم من خرَّج له البخاري ومسلم، وشهرُ بن حوشب أعلاهم رتبةً، وأكثرُهم حديثاً والمكثرُ منهم يمكنُ أن تظهرَ أخطاؤه لكن من ليس له إلاّ حديثٌ واحدٌ أو حديثان، فكيف يُعرفُ صوابُ حديثِه من خطئه إذا كانَ غريباً؟

وقد كانت إطلاقاتُ «لا بأس به» كلُّها من غير الترمذي، فقد قاله القطان في راوٍ واحدٍ، وقاله أحمدُ في راويين، والبخاري في راويين أيضاً.

وليس بين يدي دراسةٌ علميةٌ خاصةٌ عن منهج الإمام أحمد في النقد، وبين يدي رسالتان علميتان عن القطان والبخاري.

ولقد رجعتُ إلىٰ «يحيىٰ بن سعيد القطان ومكانتُه بين علماء الجرح والتعديل» لمعرفة ما توصلَ إليه الباحثُ في دلالة هذا المصطلح الشائك، فوجدتُه سطَّرَ قائمةَ فيها اثنا عشرَ راوياً تحتَ النوع الثاني: الذين ليس بهم بأس عندَ القطان، ولم يمهِّد أو يعقب بكلمة واحدة في شرح هذا المصطلح[١].

لكنه قال في صدر الفصل الخامس: التعديل عند القطان:

«وردت عن يحيىٰ بن سعيد القطان ألفاظٌ تدلُّ علىٰ توثيق بعض الرواة، وبعدَ استقراء هذه الألفاظِ مجتمعةً رأيناها خمسةَ أنواع، وهي:

النوع الأول: الثقات والأثبات عند القطان»[٢].

ومن وراءِ ترتيبِ هذه الألفاظِ يبدو أنَّه رتَبها حسبَ درجةِ الاحتجاج في نظره.

ورجعتُ إلىٰ الرسالة الأخرىٰ «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» فرأيته قال:

«أوردَ البخاري هذا المصطلحَ ـ فيما وقفت عليه ـ سبعَ عشرةَ مرةً، كان معظمُها نقلَها عن غيره، وخمس منها من ألفاظه.

وقبلَ أن أتكلَّمَ عن مفهومِ هذا المصطلحِ عندَ البخاري، تجدرُ الإشارة إلىٰ مفهومِ هذا المصطلحِ عندَ بعضِ الأئمة، بما يعيننا علىٰ فهم مصطلح البخاري:

فهو عندَ ابن معين في مرتبة الاحتجاج، وقد نقلَ عن ابن معين قوله: إذا قلتُ: ليس به بأس فهو ثقة، وإن كانَ في تعميمِ هذا القولِ نظرٌ.

---

(١) «يحيىٰ بن سعيد القطان ومكانته بين أئمة الجرح والتعديل» رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٨٩م، للباحث عبد الباسط خليل محمد الدرويش (ص٢٦٨).

(٢) ما سبق (ص٢٦٤).

وهو عندَ ابن المديني يفيدُ مطلقَ التوثيق.

وهو في مرتبة الاختبار عندَ أبي حاتم والذهبي، أي في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عندَ الذهبي، وهو كذلك عندَ ابن حجر لكنها مرتبة رابعة، إذ إنَّ مراتبَ التعديل عندَ الذهبي خمسٌ، وعندَ ابن حجر ستٌّ.

فهو ـ يعني هذا المصطلحَ في مرتبة الإختبار ـ يُكتبُ حديثُ الراوي وينظرُ فيه، فإن لم يكن علةٌ ولاشذوذٌ ولا نكارةٌ احتجَّ به، وكان حديثهُ حسناً، والله أعلم.

ولقد استقرَّ لديَّ من خلال التتبع الدقيق، أنَّ البخاري في الأعمِّ الأغلبِ يُطلقُ هذا المصطلحَ في حقِّ من كان صدوقاً في نفسه، يُعتبرُ بحديثه، وربما اختبر، إذ أطلقَه في حقِّ ثلاثةِ رواةٍ كانوا في مرتبة الإعتبار عندَ عامةِ العلماء، وفي راويين في دائرة الاختبار عندَ غيره.

وقال مرةً في أحد الرواة: لا بأس به، مقاربُ الحديث، فهي كالتفسير لقوله: لا بأس به، ولفظه مقاربُ الحديثِ، من ألفاظ الاعتبار عنده. . .إلخ[1].

قلتُ: إنَّ صاحبَ هذه الأطروحةِ من أفضل من يفهم هذا العلمَ، غيرَ أنَّ نتائجَه كانت في بعض الأحيان غيرَ دقيقة؛ لأنَّه لم يعتمد منهجَ الدراسةِ التطبيقيةِ في أطروحته، وإنّي لأعجبُ غايةَ العجب من باحثٍ يخرجُ بنتائجَ يسمِّيها علميةً وبينَ يديه ساحةٌ واسعةٌ للتطبيق هي «صحيح البخاري» ذاته، ولم يقترب منه مرةً واحدةً في طول أطروحته وعرضها!

وأخي الباحث لم يُشر في ملحقه الغريب! إلىٰ من خرَّج عن الراوي من أصحاب المصنفات الحديثية، حتىٰ يتعبَ متتبعه، ولم ينظر فيما إذا كانَ الراوي الذي حشرَه في مرتبة الاعتبار، قد خرَّجَ له البخاري في صحيحه وكيف؟

---

(١) «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» للباحث الزميل محمد سعيد حوىٰ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، ١٩٩٦م، (ص٣٩٠،٣٩١).

وبمعنىٰ آخرَ إذا كان بعضُ الرواة من هذا المصطلح في مرتبة الاعتبار، وبعضهُم في مرتبة الاختبار، وهؤلاءِ حديثهُم يكونُ حسناً لذاته، والأولون يكون حديثُهم حسناً لغيره، فهل خرَّجَ البخاري لأحدٍ من هؤلاء وأولئك؟ وكيف؟

قلتُ: بعدَ تتبع هذه المواضع، تبينَ لي أنَّ البخاري خرَّجَ لثلاثة رواة في صحيحه، هم: خالد بن ذكوان، وزكريا بن أبي زائدة، وسعيد بن عبيد الطائي.

أما خالد بن ذكوان، فقال عنه الحافظ في «تقريبه» (١٦٢٩): صدوقٌ من الخامسة (ع).

وقال عن زكريا بن أبي زائدة في «تقريبه» (٢٠٢٢): ثقةٌ وكان يدلِّس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة (ع).

وقال عن سعيد بن عبيد الطائي في «تقريبه» (٢٣٦١): ثقةٌ من السادسة (خ د ت س).

وقد أخرجَ البخاري عن خالد بن ذكوان ستةَ أحاديثَ (١٨٥٩، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٣٧٧٩، ٤٨٥٢، ٥٣٥٥)، وخرَّجَ له مسلمٌ حديثاً واحداً (١١٣٦) فقط.

وقد أخرجَ البخاري لزكريا بن أبي زائدة (٢٦) ستةً وعشرينَ حديثاً منها: (٥٢، ٢٠٣، ١٢٥٠، ١٦١٧، ٢٣٦١)، وأخرجَ له مسلمٌ (٣٢) اثنين وثلاثينَ حديثاً منها: (١٧٧، ٢٦١، ٢٧٤، ٣١٤، ٣٧٣، ٦٥٤).

وأخرجَ البخاري لسعيد بن عبيد الطائي ثلاثةَ أحاديثَ (٦٩١، ١٢٢٩، ٦٥٠٢)، وخرَّجَ له مسلمٌ ثلاثةَ أحاديثَ أيضاً (٤، ٩٣٣، ١٦٦٩).

وهذا يعني أنَّ مصطلحَ لا بأس به، من شرط الصحيح عندَ البخاري ومسلم والترمذي، ودعوىٰ أنَّه من مرتبة الاعتبار تحتاج إلىٰ أدلةٍ علميةٍ تطبيقيةٍ وليس إلىٰ مجرد الدعوىٰ.

وعهدي بالباحث الفاضل أنّه علىٰ مذهب القائلين بصحة جميع ما في البخاري ومسلم، ورواة الاعتبار تكون أحاديثهم حسنة، فكيف يتناقض مع منهجه الذي ينافح عنه؟

المطلب الثاني

رواة مصطلح «لا بأس به، ليس به بأس» ومروياتهم في جامع الترمذي

١٥٥ـ حكيم بن جبير الأسدي وقيل: مولىٰ آل الحكم بن أبي العاص الثقفي الكوفي، من صغار التابعين (٤).

روىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً منهم: أبو الطفيل عامر بن واثلة الصحابي رضي الله عنه، وإبراهيم النخعي (ت)، وجُميع بن عمير التيمي (ت)، وذكوان السمان (ت) ومحمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد النخعي (٤)، وموسىٰ بن طلحة (س).

وروىٰ عنه ثمانيةَ عشرَ راوياً أيضاً منهم: سفيان الثوري (٤)، وابن عيينة، وشريك (ت)، وعلي بن صالح بن حي (ت).

اختلفت أقوالُ نقاد الحديث فيه، بعد اتفاقهم علىٰ أنه كانَ شيعياً من شيعة الكوفة، وأنَّه كانَ رجلاً صالحاً، وله ممارسةُ العلم وتعاطيه.

ثم وصفَه أبو حاتم والجوزجاني وابن حبان بأنَّه كانَ غالياً في التشيع. وانفردَ الجوزجاني ـ وهو متهم بالنصب ـ، فقال: كذاب. وتكذيبُ الجوزجاني إياه يبدو أنَّه في مذهبه؛ لأنَّه له مذهبَ سوء، ورأياً غيرَ محمود ـ كما يقول الجوزجاني ـ نسأل الله السلامة.

ولقد بحثتُ في كتب الرجال فلم يتبيَّن لي إلاّ هذا الإطلاقَ العام: أنَّه شيعي ـ وتكلَّم فيه شعبة ـ يعني ضعّفه بسبب حديث رواه، قال ذلك تلميذاه يحيىٰ القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي الذي تابعَ شيخَه علىٰ ترك حديث حكيمٍ، بينما لم يلتفت يحيى القطان إلىٰ رأي شيخه شعبةَ، فقال: روىٰ عنه سفيان الثوري، وزائدة بن قدامة.

كأنَّه يريدُ أن يقول: إن سفيانَ الثوري الكوفي أعرفُ بحديث أهل الكوفة من شعبة البصري، ونقلَ الترمذي عن البخاري أنَّه لم يعطِ فيه رأياً، ونقلَ كلامَ شعبة.

وقال أحمد: ضعيفُ الحديث، مضطربُ الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال أبو زرعة: محلُّه الصدق.

قال الترمذي: تكلَّم فيه شعبة، ولم يَرَ يحيىٰ القطان بحديثه بأساً، وقال الحافظ: ضعيفٌ رمي بالتَّشيع، من الخامسة[1].

وقد خرَّجَ له الترمذي خمسةَ أحاديث ضعَّفَ أحدَها به (٢٨٧٨) فقال: «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلَّمَ شعبةُ في حكيم بن جبير وضعَّفَه» والحديث (٦٥٠) الذي تكلَّم شعبةُ فيه من أجله، قال عنه الترمذي «حسن» وقال عَقبَ الحديث (١٥٥): «حسن» أيضاً، وقال عَقبَ الحديث الأخير (٣٧٢٠): «حسن غريب» ورجَّحَ روايته علىٰ رواية أبي الأحوص في حديث (٣٥٧١)، وضعفه بأبي الأحوص، وخطأ حكيم بن جبير مثلُ خطأ غيره من الرواة، ويلاحظ من استعراض الترمذي علىٰ أحاديث حكيم أنَّه حسنُ الحديث، لا بأسَ به.

١٥٦ـ شهر بن حوشب أبو سعيد الأشعري الشامي مولىٰ أسماء بنت يزيد بن السكن، من كبار التابعين مات سنة اثنتي عشرةَ ومئة (بخ م٤).

روىٰ عن تسعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: ابن عباس (بخ ت س)، وأبو هريرة (٤) وأم المؤمنين أم سلمة (د ت).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٢٩٤) و (٣: ٤١) و (٥: ١٤٥)، ابن سعيد (٦: ٣٢٦)، ابن معين (٢: ١٢٧)، خليفة (١: ٣٨٢)، أحمد (١: ٨٦، ٨٧، ١١٦)، «الكبير» (٣: ١٦)، «الصغير» (٤٢٤)، النسائي (٨٠)، العقيلي (١: ٣١٦)، «الجرح» (٣: ٢٠١)، «المجروحين» (١: ٢٤٦)، «الكامل» (٢: ٦٣٤)، الدارقطني (٢٩٨)، «تهذيب الكمال» (٧: ١٦٥)، «الميزان» (١: ٥٨٣)، «الكاشف» (١: ١٨٤)، «التهذيب» (٢: ٤٤٥)، «التقريب» (١٤٦٨)، وانظر كلاماً مفيداً للشيخ أحمد شاكر في حاشية الترمذي (١: ٢٩٢).

وروىٰ عنه ثمانيةٌ وستونَ راوياً منهم: ثابت البناني (د ت)، وقتادة بن دعامة (ع) ومقاتل بن حيان (ت).

اختلفت أنظارُ النقاد في شهر بن حوشب، وتفاوتت أقاويلُهم فيه ما بين ثقةٍ وثبتٍ إلىٰ ضعيفٍ ومتروكٍ.

فشعبة يقول: لقيتُ شهراً، فلم أعتدَّ به، وقال موسىٰ بن هارون: ضعيفٌ، وقال ابن عون: إنَّ شهراً نزكوه. . .، أي تركوه.

وقال أحمد وأبو زرعة: لا بأسَ به، وقال ابن معين وأحمد ـ في رواية أخرىٰ ـ ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان: ثقةٌ، وقال ابن معين ـ فيما رواه عنه ثلاثة ـ: ثبتٌ.

فمثلُ هذا الرجل، يحتاجُ إلىٰ وقفةٍ متأنيةٍ لمعرفة علَّة الجرح، ومدىٰ تأثيرها فأقول: تلمذ شهرُ بن حوشب لكثيرٍ من صحابة النبي ﷺ من أمثال ابن عمر وابن عمرو وأبي سعيد الخدري وجابر وجندب بن عبد الله رضي الله عنهم وغيرهم، ونشرَ ذاك العلمَ الذي تعلَّمَه بينَ الناس، حتىٰ إنَّ الذين رووا عنه مما حفظته كتبُ السنة قرابةَ سبعينَ راوياً منهم أفاضل علماء عصرهم.

كان شهر بن حوشب من عبَّاد أهل الشام وقرائهم.

كان تلميذُه أيوب بن حسين الندبي يقول: قرأتُ علىٰ ابن عمر وابن عباس وعكرمة وشهر بن حوشب، فما رأيتُ أحداً كان أقرأَ لكتاب الله من شهر بن حوشب ولخَّص صالح بن محمد البغدادي حالَه، شهرٌ: شاميٌّ قَدِمَ علىٰ الحجاج بن يوسف في العراق، لم يوقف منه علىٰ كذب، ولكن له أحاديثَ ينفردُ بها لا يشاركه فيها غيره.

اتهمَ شهرُ بن حوشب ـ في العراق ـ بسرقة دراهمَ في خريطة، يوم كان والياً علىٰ خزائن يزيدَ بن المهلب، قال الذهبي: إسنادُها منقطع.

ومن تتبعي للجوارح التي جرحوا بها شهراً وجدتُها.

أربعةُ أحاديثَ أوردَها الذهبي في ترجمته من السير، ثم قال: «هذا ما استُنكرَ من حديث شهر في سَعة روايته، وما ذاك بالمنكر جداً، والرجل غيرُ مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجِّحٌ»[١].

قلت: نقلَ الترمذي عن البخاري قوله: «شهرٌ حسنُ الحديث، إنما تكلَّمَ فيه ابن عون، ثم روىٰ عن هلال بن أبي زينب عنه» (٢٦٩٧).

وأقول: هذه الأحاديثُ التي انتقدت علىٰ شهر تجتنب ـ إن سَلِمتْ دعوىٰ الناقدين ـ ويقبلُ من حديثه ما سوىٰ ذلك، أو ما ترجَّحَتْ القرائنُ علىٰ ضبطه له، ومن تلك القرائن أحكامُ ناقدٍ مثل الترمذي علىٰ أحاديثه.

وقد وجدتُ الترمذي خرَّجَ له (٢٦) ستةً وعشرينَ حديثاً، رأيتُ استعراضَ جميعِها يفيدنا في توضيحِ حالِ شهر، وشرحِ هذا المصطلح المشكل.

فقد قال الترمذي عقب أربعة منها: (٢١١٧، ٢١٢١، ٣٤٧٨، ٣٨٧١): «حسنٌ صحيحٌ وزادَ عَقبَ الأخير: «وهو أحسنُ شيء روي في هذا الباب».

وقال عَقبَ حديث (٣٤٧٤): «حسنٌ غريبٌ صحيحٌ» وعَقبَ ستةٍ أخر (١٧٦٥، ٢٥٣٩، ٢٥٤٥) وزاد هنا قوله: وبعض أصحاب قتادة رواه مرسلاً، و(٣٢٣٧، ٣٣٠٧، ٣٥٢٦): «حسنٌ غريبٌ» وعَقبَ ستةٍ أيضاً: (١٩٣٩، ٢٠٦٨، ٢٤٩٥، ٢٦٩٧، ٣٢١٥، ٣٥٢٢): «حسنٌ».

وسكتَ علىٰ اثنين منها: (٢٩٣٢، ٣٣٨٢)، وقال عَقبَ واحدٍ (٢٥٨٦): «موقوفٌ».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٣٥١) و (٥: ٥٦)، ابن سعد (٧: ٤٤٩)، ابن معين (٢: ٢٦٠)، خليفة (٧٩٤)، «الكبير» (٤: ٢٥٨، ٢٥٩)، النسائي (١٢٨)، العقيلي (٢: ١٩١)، «الجرح» (٤: ٣٨٢)، «المجروحين» (١: ٣٦١)، «الكامل» (٤: ١٣٥٤)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٥٧٨) «النبلاء» (٩: ٣٧٢، ٣٧٨)، «الميزان» (٢: ٣٨٢)، «الكاشف» (٢: ١٤)، «التهذيب» (٤: ٣٦٩)، «التقريب» (٢٨٣٠).

وقالَ عَقبَ حديث (٣٧): «ليس إسنادُه بذاك القائم» وعَقبَ آخرَ (٢٥٨٦): «فيه اضطرابٌ».

وعَقبَ اثنين (٦١١، ١٥٦٣): «غريبٌ» ومقتضىٰ قوله: «هذا حديثٌ مفسَّر: لأن إسلامَ جرير كان بعد نزول المائدة» أنه يصحِّحه (٩٤).

فيلاحظُ أنَّ شهرَ بن حوشب حسنُ الحديث، وحيثُ قامت القرائنُ علىٰ حفظه فحديثه: «حسنٌ صحيحٌ».

فقول ابن عون: نزكوه، أو طعنوه فيه، وقول شعبة: تركوه، أو تَرْكُه هو وغيره له؛ لم يَعْتدَّ به الترمذي بدليل أنَّه صحَّحَ وحسَّنَ له ثمانيةَ عشرَ حديثاً من جملةِ ما خرَّجَ له.

وهذا يعني أنَّ الترمذي مستقلٌ بنقده وإن لم يصرِّح بمخالفته قولَ أحدٍ، وتلك هي الحكمةُ والله! لأن النفوسَ البشريةَ لا تقبلُ النقدَ أبداً، أو نفوس أهل العلم علىٰ الأقلّ وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٥٧ـ عبد الحميد بن بهرام الفزاري المدائني صاحبُ شهر بن حوشب، من أتباع التابعين (بخ ت ق).

روىٰ عن شهر بن حوشب أحاديثَ كثيرةً، وروىٰ عن عاصم الأحول حديثاً واحداً في الدعاء، ورأىٰ عكرمةَ مولىٰ ابن عباس ووصفه.

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم عند الترمذي: روح بن عبادة (ت) وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن يوسف الفريابي، ووكيع بن الجراح (ق).

تفاوتت أقوالُ النقاد فيه ما بين ثقةٍ إلىٰ ليس بشيء.

قال أحمد وابن معين وأحمد بن صالح المصري: ثقةٌ، زادَ الأخير: يعجبني حديثُه حديثٌ صحيح.

وقال شعبة: صدوق إلاّ أنَّه يحدثُ عن شهر.

قلت: وقد تقدَّمَ أنَّ شعبةَ يضعِّفُ شهراً.

وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي وابن عدي: لا بأس به، زادَ الأخير: وإنّما عابوا عليه كثرةَ رواياته عن شهر، وشهرٌ ضعيفٌ، وجاء عن ابن معين رواية مثل هؤلاء أيضاً.

وقال ابن حبان في «الثقات»: يُعتبرُ بحديثه إذا روىٰ عن الثقات، وقال في «التقريب»: صدوقٌ من السادسة(١).

ومما يوضِّحُ دلالةَ أقوال النقاد، ويوضِّحُ صورةَ «عبد الحميد» أمامَنا، ما قالَه ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي عنه، فقال: هو في شهرِ بن حوشب مثلُ الليثِ في سعيد المقبري.

قلتُ: ما تقولُ فيه؟ قال: ليسَ به بأس، أحاديثَه عن شهرٍ صحاحٌ، لا أعلم رُوِيَ عن شهر بن حوشب أحاديثُ أحسنُ منها ولا أكثرُ منها، أملىٰ عليه في سواد الكوفة.

قلتُ: يحتجُّ بحديثه؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب، ولكن يُكتبُ حديثُه» اهـ.

أقول: خرَّجَ له الترمذي حديثين اثنين، قالَ عَقبَ كلٍّ منهما (٢٦٩٧، ٣٢١٥): «حسنٌ».

وعضَّدَ هذا الحكمَ بأنَّ أحمدَ بن حنبل قال: «لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب».

وهو كلامٌ ظاهرُ الدلالة علىٰ أنَّ من قيل فيه: لا بأس به، فحديثُه عند الترمذي حسنٌ، والله تعالىٰ أعلم.

١٥٨ـ عطاء بن دينار الهذلي ـ مولاهم ـ أبو الريّان، وقيل: أبو طلحة المصري، من أتباع التابعين مات سنةَ ستٍ وعشرينَ ومئة (بخ د ت).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٦، ٣٣٢)، ابن معين (٢:٣٤١)، «الكبير» (٦:٥٤) العجلي (ق٣٣)، «الجرح» (٦:٩)، «ثقات ابن حبان» (٧:١٢٠)، «تهذيب الكمال» (١٦:٤٠٩) «الميزان» (٢:٥٣٨)، «الكاشف» (٢:١٣٣)، «تهذيب التهذيب» (٦:١٠٩)، «التقريب» (٣٧٥٣).

رویٰ عن ثمانيةِ شيوخٍ منهم: حكيم بن شريك الهذلي (د)، وعمار بن سعد التُّجيبي (بخ)، وأبو يزيد الخولاني (ت)، والباقون خارجَ الستة.

ورویٰ عنه خمسةِ رواةٍ منهم: سعيد بن أبي أيوب (بخ د)، وعبد الله بن لهيعة (د ت)، وعمرو بن الحارث (د).

ضعَّفَه أحمدُ فيما نقله الطبراني عنه في جزء له «فيمن اسمه عطاء» وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أحمد ـ في رواية أبي طالب ـ وأبو داود وأبو سعيد بن يونس والعجلي: ثقةٌ.

وقال البخاري ـ فيما نقلَه الترمذي ـ والنسائي: ليس به بأس، وقال الحافظُ في «التقريب»: صدوقٌ إلاَّ أنَّ روايتَه التفسيرَ عن سعيد بن جبير صحيفة[1].

قلتُ: ذكرَ أحمدُ بن صالح المصري ـ بلديُّه ـ وأبو حاتم الرازي، أنَّ عطاءَ بن دينار أرسلَ عن سعيد بن جبير هذه الصحيفةَ في التفسير، وليست له دلالةٌ علىٰ أنَّه سمعَ من سعيد بن جبير.

أقول: يبدو أنَّ هذا سببُ تليينِ أبي حاتم وتضعيفِ أحمدَ له.

وليس لعطاء في الكتب التسعة عن سعيد بن جبير حديثٌ، بل ليس فيها إلاّ حديثان اثنان:

أحدهما: خرَّجَه الترمذي (١٦٤٤) من طريق عبد الله بن لهيعة عنه، عن أبي يزيد الخولاني، وقال: «حسنٌ غريبٌ» ثم قال: وسمعت محمداً يقول: رویٰ سعيد بن أبي أيوب هذا الحديثَ عن عطاء بن دينار، وقالَ: عن أشياخٍ من خولان، ولم يذكر فيه عن أبي يزيد»، وهذا الحديثُ أخرجَه في موضعين (١٤٧، ١٥١).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:١٥٢)، «الكبير» (٦:٤٧٦)، العجلي (ق ٣٩)، «الجرح» (٦: ٣٣٢)، «الثقات» (٧:٢٥٤)، «الإكمال» (٤:١١٠)، «تهذيب الكمال» (٢٠:٦٧)، «الميزان» (٣:٦٩)، «الكاشف» (٢:٢٣١) «التهذيب» (٧:١٩٨)، «التقريب» (٤٥٨٩).

والحديث الثاني: أخرجَه أحمد (٢٠٦) وأبو داود في موضعين (٤٧١٠، ٤٧٢٠)، وهذا جملةُ ما للرجل عندَهم، ويبدو أنَّ الترمذي يرىٰ عطاءً حسنَ الحديث فهو رجل مقلٌّ وإن وثَّقَه عددٌ من الحفاظ، والله أعلم.

١٥٩ـ يزيد بن سنان بن يزيد التميمي ـ مولاهم ـ الجزري أبو فروة الرهاوي والد محمد بن يزيد الطهوي، نسبة إلىٰ بني طهية من تميم، ولد سنةَ تسعٍ وسبعينَ وتوفي سنةَ خمسٍ و خمسينَ ومئة، وهو من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً، منهم: بكير بن فيروز (ت)، وزيد بن أبي أنيسة (ت)، وسليم بن عامر الخبائري (ت).

وروىٰ عنه سبعةَ عشرَ راوياً، منهم: عبد الله بن عقيل (ت)، ووكيع (ت) ويحيىٰ بن يعلىٰ (ت).

لم يوثقه من الحفاظ أحدٌ، وضعَّفَه ـ بصيغ شتىٰ ـ أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن عدي والذهبي وابن حجر، ونقلَ ابن أبي حاتم، عن ابن أبي خيثمة، عن يحيى المقابري، قال: كان مروانُ بنُ معاوية الفزاري ـ تلميذُه ـ يثبتُه.

قال الترمذي في «العلل»: قال محمدٌ: أبو فروةَ الرهاوي: صدوقٌ إلاّ أنَّ ابنَه محمداً روىٰ عنه أحاديثَ مناكيرَ، واسمُ أبي فروةَ: يزيد بن سنان.

وقال أبو عيسىٰ في «الجامع» (٢٦٩٤): قال محمد: أبو فروة الرهاوي: مقاربُ الحديث، إلاّ أنَّ ابنَه يروي عنه مناكيرَ.

وقالَ في موضعٍ آخرَ (٢٩١٨): يزيد بن سنان: ليس بحديثه بأسٌ إلاّ روايةُ ابنِه محمدٍ عنه، فإنَّه يرويَ عنه مناكيرَ[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٥٤ و ١٦٥)، «علله الكبير» (١: ١٦٥)، ابن معين (٢: ٦٧٢)، «الكبير» (٨: ٣٣٧) النسائي (٢٤٨)، العقيلي (٤: ٣٨٢)، «الجرح» (٩: ٢٦٦)، «المجروحين» (٣: ١٠٦)، «الكامل» (٧: ٢٧١٢)، الدارقطني (٣٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٢: ١٥٥)، (٣: ٢٤٤) «الميزان» (٤: ٤٢٧)، «التهذيب» (١١: ٣٣٥)، «التقريب» (٧٧٢٧).

قلت: لقد قالَ البخاري في رجلٍ واحدٍ: صدوقٌ، ومقاربُ الحديث، وليس بحديثه بأس.

أقول: أخرَجَ الترمذي لأبي فروة خمسةَ أحاديثَ في «الجامع»: (١٠٧٧، ١٨٨٥، ٢٤٥٠، ٢٦٩٤، ٢٩١٨)، فأخرَجَ الأولَ منها (١٠٧٧) وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه» وأخرجَ الثاني (١٨٨٥) وقال: «غريبٌ» وأخرجَ الثالثَ (٢٤٥٠) وقال: «حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أبي النضر» وأخرجَ الرابعَ (٢٦٩٤) وقال: «حديثٌ حسنٌ» وأخرجَ الخامسَ منها (٢٩١٨) وقال: ليس إسنادُه بالقوي»[1].

ومَردُّ هذا التفاوتِ بين أحكامِ الترمذي علىٰ حديثِ الرجل يرجع إلىٰ نظافة السند من جهة، وإلىٰ ضبط أبي فروة من جهة أخرىٰ.

لكن ما دامَ حَكمَ لحديثه بالحسن، فهو في مرتبةِ الاحتجاج عنده إذا لم يُخالف الثقاتِ، وهذا يعني أنَّ مقاربَ الحديث قريبٌ من صدوق ولا بأس به عندَ الترمذي، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

(١) انظر للموازنة «تحفة الأشراف» (٤: ١٦٦) و (٩: ٣٠٩) و (١٠: ٩).

المطلب الثالث

رواة مصطلح «لا بأس به» في «العلل الكبير»

بقي خمسةُ رواةٍ آخرينَ نقلَ الترمذي هذا الحكم عليهم، في كتاب «العلل الكبير» له، وهم: أسامة بن زيد بن أسلم، وأخوه عبد الله، وخالد بن ذكوان، وعبد الله بن الأجلح، وعيسىٰ بن ميمون الجرشي، وقد تقدَّمتْ ترجمةُ عبد الله بن زيد بن أسلم في مصطلح «من نقلَ توثيقَه عن غيره» وانظر مصطلحَ «يضعَّف»، فقد تكلمتُ في ترجمة عيسىٰ بن ميمون الأنصاري عليه، وبيّنتُ أنَّه ليست له روايةٌ عندَ الترمذي ولا في العشرة، ويحسنُ أن أترجمَهم تراجمَ وجيزةً ليزدادَ وضوحُ هذا المصطلح بينَ أيدينا، وأعرضتُ عن الترجمة النقدية الواسعةِ لهم، لئلا يعدَّ خروجاً عن جادة البحث.

١٦٠ـ أسامة بن زيد بن أسلم العدوي ـ مولاهم ـ المدني: ضعيفٌ من قِبلِ حفظه، ماتَ في خلافةِ المنصور (ق)[١]، وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٤٢٨): «قال محمد: أسامةُ وعبدُ الله ابنا زيد بن أسلم لا بأسَ بهما، وذكرَهما علي بن عبد الله بخير، وأمّا عبدَ الرحمٰن بن زيد بن أسلم فلا أروي عنه».

قلت: ليس لأسامةَ عندَ الترمذي في «الجامع» ولا في «العلل الكبير» حديثٌ، وله حديثٌ واحدٌ أخرجَه ابن ماجه (١٨٠٦) من حديث عبد الله بن المبارك عنه، عن أبيه عن ابن عمر، وهذا كلُّ ما لَهُ في الكتب الستة.

وله ستةُ أحاديثَ في «مسند أحمد».

وهذا النصُّ علىٰ أنَّه «لا بأس به» يفيدُ في الحكمِ علىٰ هذه الأحاديثِ ومن ثم أنَّ مصطلحَ لا بأس به عندَ الترمذي أو البخاري يفيدُ التوثيقَ أو الحكمَ بتحسين الحديث.

---

(١) «التقريب» (٣١٥).

١٦١ـ خالد بن ذكوان المدني نزيل البصرة: صدوقٌ من الخامسة (ع)[١]، وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٤٢٨): قال محمدُ ـ يعني البخاري ـ : لا بأسَ به.

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (١٠٩) قال عَقبَه: «حسنٌ صحيحٌ» وأخرجَه البخاري في موضعين (٣٧٧٩) و (٤٨٥٢) من «جامعه الصحيح»، وخرَّجَ له أربعةَ أحاديثَ أخرَ (١٨٥٩، ٢٧٢٧، ٣٧٧٩، ٥٣٥٥)، ولم يخرِّج له مسلمٌ إلاّ حديثاً واحداً (١١٣٦) في «صحيحه»، وجملةُ ما لَهُ في الكتب العشرة تسعةَ عشرَ حديثاً.

١٦٢ـ عبد الله بن الأجلح ـ واسمه يحيىٰ وهذا لقب ـ ابن عبد الله الكندي أبو محمد الكوفي: صدوقٌ من التاسعة (ت ق)[٢]، وفي العلل الكبير (٢: ٨٦٧) قال محمد: ليس بحديثه بأس.

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين ضعَّفَ أحدَهما (٨٧٩) بإسماعيلَ بن مسلم، وضعَّف الثاني (٨٨٠) بعدمِ سماعِ الحَكمِ من مِقْسم إلاّ خمسةَ أحاديثَ ليس هذا منها في عدِّ شعبة.

وجملةُ ما لعبد الله بن الأجلح في الكتب العشرة ستةُ أحاديثَ، اثنان عندَ الترمذي، واثنان عندَ أحمدَ (٨٣٣، ١٧٩١٨)، وواحدٌ عندَ الدّارمي (٣٥٩) وواحدٌ عندَ ابن ماجه (٩٢٦) كان فيه مقروناً مع رواةٍ آخرينَ في السند.

صحيحٌ أنَّ الترمذي لم يصحِّح له روايةً أو يحسِّنها، لكنّ نقلَ توثيقِه عن البخاري يفيدُ في الحكم علىٰ أحاديثه التي أشرنا إليها وغيرها إن وُجد.

❑ ❑ ❑

---

(١) «التقريب» (١٦٢٩).

(٢) «التقريب» (٣٠٢٢).

المبحث الثالث

رواة مصطلح «مقارب الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

دراسة مصطلح «مقارب الحديث» عند العلماء

أطلقَ الترمذي ونقلَ عن شيخه البخاري هذا المصطلحَ علىٰ اثني عشرَ راوياً في كتابه «الجامع» تقدَّم الكلامُ علىٰ عبد الله بن محمد بن عقيل في مصطلح «صدوق» وعلىٰ يزيد بن سنان في «لا بأس به»، وسيأتي الكلامُ علىٰ إسماعيلَ بن رافع في «يضعَّف»، وعلىٰ عبد الرحمٰن بن زياد الأفريقي في «ضعَّفه فلان».

بقي بين أيدينا ثمانيةُ تراجمَ أطلقَ الترمذي هذا المصطلحَ من عند نفسه علىٰ راويين منها: (١٦١، ١٦٤)، وزادَ في الأخير: ثقةٌ، وكانت الستةُ الباقيةُ كلّها (١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨) من قول البخاري، إضافةً إلىٰ ثلاثةٍ وعشرينَ راوياً نقلَ الترمذي عنه هذا الحكمَ عليهم في «العلل الكبير».

وتقدَّمَ الكلامُ علىٰ عمرَ بن إبراهيم العبدي في مصطلح «صدوق»، وسيأتي الكلامُ علىٰ عبد الكريم بن أبي المخارق في مصطلح «تكلَّمَ فيه أهلُ الحديث».

فهؤلاءِ سبعةٌ وثلاثونَ راوياً يستحقون دراسةً بعنوان «مصطلحُ مقارب الحديث وتطبيقاتُه عندَ الإمام البخاري أو عندَ الترمذي»، فالنتيجة واحدة.

وسأشير باقتضاب إلىٰ مفهوم هذا المصطلح عندَ العلماء، ثم أنتقلُ إلىٰ دلالته العملية عندَ الترمذي.

قال في «القاموس» (قرب): «قرب منه ككرم: قرباً، وقرباناً: دنا...، وتقاربَ الزرعُ: دنا إدراكُه، وقاربَ في الأمر: تركَ الغلوَّ، وقَصدَ السدادَ...».

وفي «المصباح» قال: «قارب الأمرَ: إذا داناه... وقاربتُه مقاربةً فأنا مقارِب بالكسر، اسم فاعل...، قال ابن السكيت[1] ولا يقال: مقارَب ـ بالفتح ـ، وقال الفارابي[2]: شيء مقارِب ـ بالكسر ـ أي: وَسطٌ»[3].

وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» وهو يشرح قول الحافظ العراقي في ألفيته:

وصالحُ الحديثِ أو مُقارَبُه　　　جيده حسنه مقاربه

«منها أيضاً ـ أي المرتبة السادسة ـ «صالح الحديث» ـ وهي عندَ ابن أبي حاتم وابن الصلاح الرابعة ـ، ومنها ... «مقارِبُه» أي الحديث، من القرب ضدَّ البعد ـ وهو بكسر الراء ـ، كما ضُبِطَ في الأصولِ الصحيحةِ من كتاب ابن الصلاح المسموعةِ عليه، وكذا ضبطَها النووي في مختصرَيه ـ يعني الإرشاد والتقريب ـ، وابن الجوزي ومعناه: أنَّ حديثَه مقارِبٌ لحديث غيرِه من الثقات...، «أو مقارَبه» بفتح الراء ـ أي: حديثُه يقارِبه حديثُ غيره، فهو علىٰ المعتمدِ بالكسر، وممن ضَبطَها بالوجهين: ابنُ العربي وابن دحية والبطليوسي وابن رشيد في رحلته.

---

(١) ابن السكيت: هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي، صاحب كتاب «إصلاح المنطق» المشهور في اللغة، ترجمته في «النبلاء» (١٢:١٦).

(٢) الفارابي: هو إسماعيل بن حمار الجوهري، صاحب «الصحاح» في اللغة ترجمتُه في «النبلاء» (١٧ : ٨٠) وانظر «معجم البلدان» (فاراب) (٤ : ٢٢٥).

(٣) «القاموس المحيط» (قرب) (ص١٥٧، ١٥٩) مقتطفات بحروفها، و «المصباح المنير» (ص١٨٩) وانظر «المفردات» (ص٣٩٨، ٣٩٩).

قال: ومعناها: يقارِبُ الناسَ في حديثه ويقارِبونَه، أي: ليس حديثُه بشاذ ولا منكر، قال: ومما علا أنَّ مرادَهم بهذا اللفظ هذا المعنىٰ ، ما قاله الترمذي في آخر بابٍ من فضائل الجهاد من «جامعه»، وقد جرىٰ له ذكر إسماعيل بن رافع فقال: ضعَّفه بعضُ أهلِ الحديث، وسمعتُ محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: هو ثقةٌ مقارِب الحديث.

وقال في باب ما جاء من أذَّن فهو يقيم: والأفريقي ـ يعني: عبد الرحمٰن ـ ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد القطان وغيرُه، وقال أحمدُ: لا أكتبُ عنه، قال الترمذي: ورأيتُ البخاري يقوّي أمرَه، ويقول: هو مقارِبُ الحديثِ.

فانظر إلىٰ قول الترمذي، إنَّ قولَه ـ يعني البخاري ـ مقارِبُ الحديثِ تقوية لأمره وتفهَّمْه فإنَّه من المهم الخافي الذي أوضحناه»[(١)].

قال في «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل»: «أقولُ: إذا أمكنَ أن يسلمَ لأئمتنا ما قالوه عندَ غير البخاري، فإنَّ الإستقراءَ التامَّ قد دلَّ علىٰ أنَّ البخاري لايقولُ هذا المصطلحَ ـ مقارِب الحديثِ ـ إلاّ فيمن كان ضعيفاً، لكنه يعتبرُ به ويصلحُ للمتابعةِ والشواهد»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «ومن خلال استقراء الرواة الذين أطلقَ عليهم البخاري هذا الوصفَ، ظهرَ لي أنَّه من مصطلحات الاعتبار النازلةِ عندَه، وفيما يلي خمسةُ نماذجَ لمن قال فيهم البخاري هذا الوصفَ. . .»[(٣)].

قلتُ: هذا الذي توصَّلَ إليه الشيخ محمد سعيد حوىٰ عَقبَ استقرائه التام هذا سبقَه إليه الزميل الفاضل محقق كتاب «العلل الكبير» حيثُ قال: «تتبعتُ كلَّ رجلٍ أو

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢: ١١٤، ١١٥) وقارن «بالتقييد والإيضاح» (ص١٣٧) و «توضيح الأفكار» للصنعاني (٢: ٢٦٦) و «تدريب الراوي» (١: ٣٤٩).

(٢) «منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل» (ص٣٩٩).

(٣) ما سبق (ص٣٩٧).

معظمَ الرجال الذين قال فيهم البخاري «مقارِب الحديثِ»، فوجدتُ معظمَ النقادِ علىٰ تضعيفهم، ويقول الحافظ في «التقريب» في الكثير منهم «ضعيفٌ» ولا يقولُ الحافظ عن رجلٍ في «التقريب»: ضعيف، إلاّ وهو شبهُ مجمعٍ علىٰ ضعفه عندَ النقاد.

وخلاصة القول: إنَّ قولَ البخاري عن رجل: «مقارِبُ الحديث» هو جرحٌ للراوي.

ومن جهةٍ أخرىٰ: كونُ البخاري قالَ عن رجل: «صدوقٌ»، وقال عنه في موطن آخرَ: «مقارِبُ الحديث» يدلُّ علىٰ أنَّ اللفظين متقاربان، ويمكن أنْ يفهمَ ـ إن لم يجزم ـ من وراء ذلكَ، أنَّ قولَ البخاري: «مقارِبُ الحديث» أو «صدوق» درجةٌ من درجاتِ الجرح، غيرَ أنَّ لفظَ «صدوق» أرفعُ حالاً من «مقارِبِ الحديثِ» إلىٰ حدٍّ ما، وهذا ما حاولنا استنتاجَه بغيةَ الفائدة، والله تعالىٰ أعلم» اهـ[1].

أقول: لكنَّ الاستقراءَ الملاحظَ لدىٰ هذين الزميلين استقراءٌ ذاهلٌ يعتمدُ علىٰ ما علق بذهنه، ثم يقرِّرُ عليه قواعدَ أو يخرجُ بنتائجَ واستنتاجاتٍ عقيمة الفائدة.

وقدّمتُ في مصطلح «صدوق» ومصطلح «لا بأس به» خطأ هذه التعميماتِ وهذه الاستنتاجاتِ، وأزيدُ هنا، فأقولُ: يكادُ مصطلحُ «مقارِبُ الحديثِ» يكونُ مصطلحاً «بخارياً»، فلا يصحُّ أنْ يقولَ دارسُ البخاري، إذا أمكنَ أن لأئمتنا ما قالوه عندَ غير البخاري.

وأنا مع عدم تسليمي بصحةِ بعضِ أحكامِ الحافظِ ابن حجر في «التقريب» إلاّ أنني سوف أستعرضُ أقوالَ الحافظ علىٰ هؤلاء الرواةِ لنرىٰ كم رجلاً قال فيه: ضعيفٌ، من جملة سبعةٍ وثلاثينَ رجلاً «مقارِبُ الحديث»، والأرقامُ المشارُ إليها هي أرقامُ تراجمهم المتسلسلة في هذه الدراسة.

لقد وجدتُ الرواةَ الذين أطلقَ عليهم الحافظ ابن حجر مصطلحَ «ضعيف» من هؤلاء: سبعةُ رواة فقط، وثلاثةٌ آخرون من هذا القسم؛ فالتراجم: (١٦٢، ١٦٥،

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٨٦٤) حاشية (٣).

١٦٦) متروكٌ، وزادَ في الأخيرة: وكان حافظاً، والتراجم: (١٦٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦) لينٌ، والترجمة: (١٩٠) مجهولُ الحال، هؤلاءِ العشرةُ هم جملةُ من ضعَّفَهم الحافظ ابن حجر، ويبقىٰ سبعةٌ وعشرونَ راوياً ما بين ثقةٍ وصدوقٍ وصدوقٍ معَ قيودِ الخطأ والوهم ولا بأسَ به.

ونحنُ إذا كنا ندرسُ مصطلحَ البخاري أو مصطلحَ الترمذي، فلا يجوز أن نحاكمَهما إلىٰ آراء ابن حجر ولا غير ابن حجر، وإنَّما نحاكمُ كلاً منهما إلىٰ تطبيقاته لهذا المصطلح، وهذا الشيءُ الذي لم يقترب منه الشيخ محمد سعيد ألبتة.

وأعيدُ السؤالين الماضيين في مصطلح «صدوق»:

هل خرَّجَ البخاري ومسلمُ لواحدٍ من رواة مصطلح «مقارِبُ الحديث»؟

هل فَهِمَ الترمذي من هذا المصطلحِ الاحتجاجَ بصاحبه بعدَ الاختبار والاعتبار؟

وجوابُ ذلك ابتداءً: نعم! لقد خرَّج البخاري ومسلم عن غير واحد من هؤلاء، وحَكمَ الترمذي علىٰ عشرات الأحاديث لهؤلاء بالصحة والحسن، وهذه أدلةُ هذا القول من غير استقراء:

خرَّجَ البخاري لخليفةَ بن خياط العصفري ثلاثةً وعشرينَ حديثاً فقط (١٧٤).

وخرَّجَ مسلمٌ لفضيل بن مرزوق الرقاشي حديثين (١٨٨).

وخرَّجَ البخاري لمعن بن عيسىٰ القزاز ثلاثةَ عشرَ حديثاً، وخرَّج له مسلمٌ ثمانيةَ عشرَ حديثاً (١٩٢).

وقد خرَّجَ الترمذي لحجَّاجِ بن دينار (١٦٥)، وحَكمَ علىٰ بعض أحاديثه بقوله: «حسن صحيح».

وخرَّجَ الترمذي للوليد بن رباح الدوسي (١٦٩)، وحَكمَ علىٰ بعض أحاديثه بقوله: «حسنٌ صحيحٌ».

وخرَّجَ لأسيد (١٧٩) وخالد بن سارة (١٧٣) وداود بن يزيد (١٧٦) وفضيل بن مرزوق (١٨٨) ومالك بن سعير (١٨٩) ومحمد بن يزيد الثقفي (١٩١) ومعن بن عيسىٰ (١٩٢) والوليد بن جميل (١٩٣) ووصَفَ أحاديثَ لهم بحكم «حسن صحيح» وأحاديثَ أخرَ «حسن» و «حسن غريب» وهذا لا يعني إلاّ أحدَ أمرين:

الأول: أن تكونَ مصطلحاتُ: صدوق، لا بأس به، مقارب الحديث، من مصطلحاتِ مرتبة الإحتجاج بعدَ الإختبار.

الثاني: أن نقولَ مثلما قال الباحثان الكريمان وشيوخُهما: أنَّهما من مراتب الاعتبار الدنيا والوسطىٰ، فليجيبونا علىٰ مئات الأحاديثِ التي رُويت من طريق هؤلاء عندَ البخاري ومسلم؟!

أما أنا فأقول: إنَّ هذه المصطلحاتِ كلَّها من درجة الاحتجاج الوسطىٰ ـ بعد الإختبار ـ، وتخريجُ البخاري ومسلم منسجمٌ معَ فهمهم لهذه المصطلحات علىٰ أنها كذلك؛ لأنَّهما وكلَّ من عاصرَهما وسبقَهما وتبعهما، لا يفرقونَ بين الحسن والصحيح، بل كلُّه صحيحٌ عندهم، حتىٰ الحسن لغيره، فتأمّل!

والترمذي ـ وحدَه ـ الذي تفنَّنَ في جامعه بهذه المصطلحات التي لم يطبقها أحدٌ سواه، وكلامُ المتأخرين نظري لا توجدُ له مستنداتٌ قويةٌ في صنيع المتقدمين.

ويجوزُ لي بعدَ هذا أن أسألَ: من الذي يدافعُ عن الصحيحين؟ ومن الذي يطعن فيهما؟ وحسبي الله علىٰ أساتذة يمنحون درجة «الدكتوراه» في نقد الحديث، ولم يخرّج أحدهم حديثاً واحداً في عمره!

وبعدَ هذه الدراسةِ الوجيزة لمصطلح «مقارِبُ الحديث» أنتقلُ إلىٰ التراجم العمليةِ لمن وُصِفَ بهذا الوصف في «الجامع» والترجمةِ المعرفيةِ لمن وُصفَ به في «العلل الكبير» معَ الإشارة إلىٰ بعض تطبيقات الترمذي علىٰ هذا المصطلح.

❑ ❑ ❑

المطلب الثاني

رواة مصطلح «مقارب الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

١٦٣ـ بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الثقفي ـ وقيل: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي بكرة ـ أبو بكرة البصري، من أتباع التابعين (خت د ت ق).

روىٰ عن: أبيه عبد العزيز (خت د ت ق)، وعمته كيِّسةَ بنت أبي بكرة (د).

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً، منهم: أبو عاصم النبيل (د ت ق)، وأبو سلمة موسىٰ بن إسماعيل (د).

ترجمه العقيلي والساجي وأبو العرب التميمي في «الضعفاء»، وقال البسوي: ضعيفٌ، ومثله البزار، وقال مرةً: لا بأسَ به، وهو قولُ ابن عدي وزادَ: يُكتبُ حديثُه، وقال ابن معين مرةً: صالحٌ، وأخرىٰ: ليس حديثُه بشيء، وقال الذهبي: فيه لين، وقال الحافظ: صدوقٌ يَهمُ من السابعة[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً واحداً (١٥٧٨)، قال: حدثنا محمد بن المثنّىٰ: حدثنا أبو عاصم: حدثنا بكار بن عبد العزيز ابن أبي بكرة، عن أبيه، عن أبي بكرة «أن النبي ﷺ أتاه أمرٌ، فَسُرَّ. . .» الحديثَ، ثم قال: «حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٢٠)، «علله الكبير» (٢: ٨٧٠)، ابن معين (٢: ٦١)، «الكبير» (٢: ١٢٢)، العقيلي (١: ١٥٠)، «الجرح» (٢: ٤٠٨)، «الثقات» (٦: ١٠٧)، «الكامل» (٢: ٤٧٥)، «تهذيب الكمال» (٤: ٢٠١)، «الكاشف» (١: ١٦٠)، «الميزان» (١: ٣٤١)، «التهذيب» (١: ٤٧٨)، «التقريب» (٧٣٥).

هذا الوجه من حديث بكار بن عبد العزبز، وبكارُ بن عبد العزيز، مقارِبُ الحديث»[١].

قلت: دَارَ هذا الحديثُ علىٰ أبي عاصم ـ وهو أشهرُ من أن يُعرَّفَ بوثاقته ـ فبقي الكلامُ في بكار ووالده عبد العزيز.

ووالدُه عبد العزيز صدوقٌ[٢] ويبدو أنَّه حسَّنَ حديثَه؛ لأنّ «مقارِبَ الحديث» في نظره يُحسَّنُ حديثُه، ولعل هذا هو سببُ تحسينِ الترمذي هذا الحديثَ، والله اعلم.

١٦٤ـ ثابت بن أبي صفية ـ واسمه دينار أو سعيد ـ أبو حمزة الثمالي الأزدي الكوفي مولىٰ المهلّب، من صغار التابعين مات سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومئة (ت عس).

رویٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً، منهم: أنس بن مالك رضي الله عنه، والشعبي (ت)، ومحمد الباقر (ت).

وریٰ عنه سبعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: شريك القاضي (ت)، ووكيع (ت)، وأبو بكر بن عياش (ت).

لم يوثّقه أحدٌ من الحفاظ ـ فيما علمتُ ـ وضعَّفَه أحمدُ وابن معين وابن المديني وأبو حاتم والنسائي والعقيلي وابن حبان وابن عدي والذهبي وابن حجر[٣].

وقد أخرجَ له الترمذي هذين الحديثين: (٤٥-٤٦، ١٨٤٢).

أما الأول منهما فقد خرَّجَه من طريقين:

---

(١) أخرجه الترمذي في السير، باب ما جاء في سجدة الشكر رقم (١٥٧٨)، وأبو داود في الجهاد (٢٧٧٩) وابن ماجة في إقامة الصلاة (١٣٩٤)، وانظر «جامع الأصول» (٤: ١٢٠) و«تحفة الأشراف» (٩: ٥٥) و «تهذيب الكمال» (١٨: ١١٧).

(٢) «التقريب» (٤٠٨٦).

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٦٥) و (٤: ٢٤٦)، «العلل الكبير» (٢: ٦٨)، ابن معين (٢: ٦٩) العقيلي (١: ١٧٢)، «الجرح» (٢: ٤٥٠)، «المجروحين» (١: ٢٠٦)، «الكامل» (٢: ٥١٨) «الموضِّح» (٢: ٦٩»، «تهذيب الكمال» (٤: ٣٥٧)، «الكاشف» (١: ١٧١)، «الميزان» (١: ٣٦٣) «التهذيب» (٢: ٧)، «التقريب» (٨١٨).

فأخرجه (٤٥) من طريق شريك، عن ثابت، عن أبي جعفر الباقر.

وأخرجه (٤٦) من طريق وكيع، عن ثابت، عن أبي جعفر.

ثم قال: «وهذا أصحُّ من حديث شريك؛ لأنَّه قد روي هذا من غيرِ وجهٍ عن ثابت نحوَ رواية وكيع، وشريك كثيرُ الغلط، وثابت بن أبي صفية هو أبو حمزة الثمالي».

قلتُ: قوله «هذا أصحُّ من هذا» ليسَ حكماً بالصحة علىٰ أحدِ الحديثين أو كليهما، وإنَّما هو ترجيحُ إحدىٰ الروايتين علىٰ الأخرىٰ.

وأخرجَ الحديثَ الثاني (١٨٤٢) من طريقه عن الشعبي، عن أم هانىء بنت أبي طالب رضي الله عنها...، ثم قال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه من حديث أم هانىء إلاّ من هذا الوجه، وأبو حمزةَ الثمالي اسمه ثابت بن أبي صفية، وأم هانىء ماتت بعدَ عليٍّ بزمان[١].

وسألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: لا أعرفُ للشعبي سماعاً من أم هانيء، فقلت: أبو حمزة كيفَ هو عندَك؟ فقال: أحمدُ بن حنبل تكلَّمَ فيه، وهو عندي مقارِبُ الحديث» اهـ.

قلتُ: ونقلَ القولَ نفسَه في «العلل الكبير»، وثابت عندَ الترمذي في موقع الاحتجاج، فقد حسَّنَ حديثَه واستغربَه، ولولا حجيتُه عندَه لما حسَّنَ حديثَه مع انفراده به، والله تعالىٰ أعلم.

١٦٥ـ الجراح بن الضحاك بن قيس الكندي الكوفي نزيل الريّ هو أخو عيسىٰ بن الضحاك، من أتباع التابعين ماتَ في العقد الخامس من القرن الثاني (ت).

روىٰ عن سبعة شيوخ، منهم: علقمةُ بن مرثد، وأبو شيبة (ت).

وروىٰ عنه عشرةُ رواة، منهم: جريرُ بن عبد الحميد، وعلي بن أبي بكر (ت).

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٢: ٤٥٢).

لم يوثقه من النقاد أحدٌ، ولم يترجمه في الضعفاء أحدٌ من المتقدمين، وترجمَه ابن حبان في «الثقات»، قال البخاري عن شيخه أبي نعيم الفضل: هو جارنا، وأثنىٰ عليه خيراً.

وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث، لا بأس به، وقال الترمذي: مقارِبُ الحديث.

قال الذهبي: صالحُ الحديث، وقال في «الميزان»: صُويلح، وقال الحافظ: صدوقٌ من السابعة (ت)[1].

قال المزي: روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً. . .، وقال: غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذه الوجه، وليس إسنادُه بالقوي»[2].

قلتُ: من كانَ له في الكتب الستة حديثٌ واحدٌ لا يحتاجُ إلىٰ كبير عناء، ولا أظنُّ تخريجَ حديثه سيوضِّحُ لنا الكثيرَ عن منزلته الحديثية، وحديثُه هذا (٣٥٨٦) أخرجه الترمذي عنه، عن أبي شيبة، عن عبد الله بن عُكَيم، عن عمر رضي الله عنه في الدعاء، ثم قال الترمذي: «غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وليس إسنادُه بالقوي» وقد انفردَ الترمذي بتخريجه من بين الستة، وفيه الجرَّاح بن الضحاك وقد عرفتَ حالَه بعضَ المعرفة، وفيه أبو شيبة.

قال فيه المزي: يحتملُ أن يكونَ واحداً من المكنين بأبي شيبة، زاد الحافظُ وإلاّ فهو مجهولٌ.

أقولُ: قولُ الترمذي في تضعيفِ الحديث: «غريبٌ» كافٍ للدلالة علىٰ وَهْنِ أبي شيبة، فكيف وقد قالَ: ليس إسنادُه بالقوي؟

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٢: ٤٥٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٣١)، «الكبير» (٢: ٢٢٨)، «الجرح» (٢: ٥٢٤)، «الثقات» (٦: ١٤٩)، «تهذيب الكمال» (٤: ٥١٤)، «الكاشف» (١: ١٨١)، «الميزان» (١: ٣٨٩)، «التهذيب» (٢: ٦٥)، «التقريب» (٩٠٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤: ٥١٥).

والمترجمَ الذي قال فيه الترمذي، عَقبَ حديث (١٨٠٨، ١٨٠٩) مقارِبُ الحديث، فإنما قالَها موازَنَةً بينه وبينَ سميِّه: الجرَّاح بن مليح، حيثُ كان هذا الحديثُ من رواية ابن مليح. ونصِّ الترمذيّ: قال محمد: «الجرَّاح بن مليح صدوقٌ، والجراح بن الضحاك مقاربُ الحديث».

أما عن الجانب التطبيقي لمصطلح «مقارب الحديث» في هذا الراوي فلم يتّضح لي وضوحاً كافياً إلاّ إذا كان غرضُ الترمذي أن رواةَ «مقارب الحديث» لا يُحتجُّ بمفاريدهم عنده، وهذا محلُ نظرٍ لما تقدم.

١٦٦ـ حجاج بن دينار الأشجعي، وقيل: الأسلمي ـ مولاهم ـ الواسطي، من أتباع التابعين (د ت عس ق).

روىٰ عن اثني عشرَ شيخاً، منهم الحكم بن جحل (ت)، والحكم بن عتيبة (د ت عس ق) وأبو غالب صاحب أبي أمامة (فق).

وروىٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً، منهم: إسرائيل بن يونس (ت)، وإسماعيل بن زكريا (د ت عس ق)، و محمد بن بشر العبدي (ت ق)، ويعلىٰ بن عبيد (ت ق).

ترجمتُه ـ ابتداءً ـ تحتاجُ إلىٰ تمحيص في ساحة أوهام الجمع والتفريق، فإنَّ البخاري عدَّ حجاجَ بن دينار السلمي الواسطي، وحجاجَ بن دينار البطيحي الواسطي واحداً، بينما عدَّهما ابن أبي حاتم اثنين، وكلاهما يروي عن منصور بن المعتمر، ويروي عنهما شعبة.

قال محقق «تهذيب الكمال»: فلا معنىٰ لإفرادها وقد جمعها البخاري في تاريخه.

قلت: فضربُ من الجهالة يحيطُ بكليهما، أو نوهِّمُ ابنَ ابي حاتم بدليلِ غيرِ هذا، فذكرُ البخاري لهما في تاريخه واحداً، واتفاقُ روايتهما عن شيخ واحد، ورواية شعبةَ عنهما ليسَ دليلاً كافياً لتخطئةِ ابن أبي حاتم.

والمترجَم ـ علىٰ أي حال ـ روىٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً، فلو افترضنا أنَّهما اثنان فجهالة العين مندفعة عنهما مناصفةً وقد وثّقه جمع من النقاد، وذلك يفيدُه بلا ريب.

قال ابن المبارك وزهير بن حرب ويعقوب بن شيبة والعجلي والترمذي: ثقةٌ، زادَ الترمذي: مقارِبُ الحديث.

وقال أحمد وابن معين: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: صالحٌ صدوقٌ مستقيمُ الحديث لا بأس به، وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال في «التقريب»: لا بأسَ به من السابعة (٤)[1] .

قلت: لو قال كلُّ النقاد: ثقةٌ، وقال واحدٌ من العُمَد يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به فيجب نزولُ رتبته عن الثقة بالمفهوم الاصطلاحي إلىٰ الثقة بالمعنىٰ العام المرادف لجميع مراتب التعديل.

وقد خرَّج له الترمذي أربعةَ أحاديث، قال عقبَ واحدٍ منها (٥٢٧): «غريبٌ» وكان الآخرُ (٦٧٩) مقارنةً بين روايتين، وسكت علىٰ الثالث (٦٧٨) وقال عقبَ الأخير (٣٢٥٣): «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ إنما نعرفهُ من حديث حجّاج بن دينار وحجّاجُ ثقةٌ مقاربُ الحديث. . . ، وأبو غالب اسمه حَزْوَر».

قلت: أبو غالب صاحبُ أبي أمامة سمّاه الترمذي (٣٦٠): حَزْوَر.

قال فيه الحافظُ في تقريبه (٨٢٩٨): صدوقٌ يخطىء، لكن قالَ فيه ابنُ سعد: منكرُ الحديث، وقال النسائي: ضعيفٌ، وقال أبو حاتم: ليسَ بالقوي، وقال المزي: «وقال الترمذي في بعض أحاديثه ـ يعني أبا غالب ـ (٣٠٠٠): هذا حديثٌ حسنٌ وفي بعضها ـ وهو هذا (٣٢٥٣) ـ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

قلت: وقال في بعضها (٣٦٠): «حسنٌ غريبٌ».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٥٣)، ابن معين (٢: ١٠٠)، «علل أحمد» (١: ٢٢٣) «الكبير» (٢: ٣٧٥)، العجلي (ت: ١٠)، «الجرح» (٣: ١٥٩) «تهذيب الكمال» (٥: ٤٣٥)، «النبلاء» (٧: ٧٧)، «الميزان» (١: ٤٦١)، «الكاشف» (١: ٢٠٦)، «تحفة الأشراف» (٤: ١٨٤)، وتهذيب الكمال» (٥: ٤٣٥)، «النبلاء» (٧: ٧٧)، «الميزان» (١: ٤٦١)، «الكاشف» (١: ٢٠٦)، «التهذيب» (٢: ٢٠٠) «التقريب» (١١٢٥) وانظر «تحفة الأشراف» (٤: ١٨٤)، و «تهذيب الكمال» (٣٤: ١٧٢).

قلت: غيرَ أنّ الشيخَ أحمد شاكر لم يرتضِ تحسينَ الترمذي، لأنّه ذهبَ إلىٰ توثيقه مطلقاً، وهذا من العجب، كما قال محقق «تهذيب الكمال»[(١)] ـ، فراجع تعليقَه علىٰ الحديث (٣٦٠).

وأنا أرىٰ أن حزوراً وتلميذَه المترجَم لا يستحقُ كلُّ منهما تحسينَ حديثه إلاّ إذا توبعَ عليه، والله أعلم.

١٦٧ـ سيف بن هارون البرجمي أبو الورقاء الكوفي أخو سنان بن هارون، من صغار أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أحدَ عشرَ شيخاً، منهم: بهز بن حكيم، وسليمان التيمي (ت ق).

ورویٰ عنه ثلاثةَ عشرَ راوياً، منهم: إسماعيل بن موسىٰ الفزاري (ت ق) وأبو الربيع سليمان بن داود الزهراني، وأبو نعيم.

لم يوثقه سوىٰ تلميذه الفضل بن دكين، وقال البخاري: مقارِبُ الحديث. وضعَّفَه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن حبان الذي قال: يروي عن الأثبات الموضوعات، وقال الحافظ: ضعيفٌ، أفحشَ ابنُ حبان القولَ فيه[(٢)].

قلت: لم يفحش ابنُ حبان القولَ، فقولُ ابن عدي: في أحاديثه بعضُ النكارة وقول الدارقطني: ضعيفٌ متروكٌ، وقولُ أحمدَ وابن معين: ليسَ بشيء، لا يجاوز قولَ ابن حبان، فمن الناس من يروي الموضوعات تعَمُّداً، ومنهم من يرويها توهُّماً ومع أنَّ كلاًّ منهما متروكُ الحديث، غيرَ أنَّ الأولَ مطعونٌ في عدالته دون الثاني.

---

(١) راجع كلام الشيخ شاكر تعليقاً علىٰ حديث (٣٦٠)، وقارن بما قاله الدكتور بشار عواد في تعليقه علىٰ «تهذيب الكمال» (٣٤: ١٧٢).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٩٢)، «علله» (٢٨٢، ٣٠٣)، ابن سعد (٦: ٣٨٧) ابن معين (٢: ٢٤٦)، «الكبير» (٤: ١٧٢)، «النسائي» (١١٧)، «العقيلي» (٢: ١٧٤)، «الجرح» (٤: ٢٧٦)، «المجروحين» (٣: ٣٤٦)، «الكامل» (٣: ١٢٦٦)، «الدارقطني» (٣٢٢)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٣٣٢)، «الكاشف» (١: ٣٣٣)، «الميزان» (٢: ٢٥٨)، «التهذيب» (٤: ٢٩٧)، «التقريب» (٢٧٢٧).

قال ابن عدي: له أحاديثُ ليست بكثيرة، وقال المزي: روىٰ له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً، وساقه بسنده من طريق الطبراني ا هـ.

وهذا يعني أنَّ الرجلَ ليس له كبيرُ حديث، فلا نطوِّلُ في ترجمته، وننتقلُ ألىٰ تخريج حديثه لنقفَ علىٰ موقف الترمذي منه، وعلىٰ مدىٰ إفادته في توضيح هذا المصطلح.

قال المزي: روىٰ له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً، وقد وقعَ لنا عالياً عنه[1].

ثم قال الترمذي عَقبَه: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من هذا الوجه.

وروىٰ سفيان بن عيينة وغيرُه، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان رضي الله عنه قوله، وكأنَّ الموقوفَ أصحُّ.

وسألتُ البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه محفوظاً، وروىٰ سفيان عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان، موقوفاً، وسيف بن هارون: مقارِبُ الحديث وسيف بن محمد، عن عاصم ـ يعني الأحولَ ـ ذاهبُ الحديث».

قلت: هذا الحديثُ نفسُه أخرجَه الترمذي في «علله الكبير» (٣٠٣)، ونقلَ عن البخاري النصَّ السالفَ، وزادَ: وروىٰ سيف بن هارون، عن سلمان مرفوعاً، وسيف: مقارِبُ الحديث، وسيفُ بن محمد عن عاصم: ذاهبُ الحديث[2].

وهاهنا فقد خالفَ سيفُ بن هارون سفيانَ بن عيينة، فالصحيحُ أنَّ الحديثَ موقوفٌ علىٰ سلمان ورفعُه منكرٌ؛ لمخالفة سيفٌ هذا لذاك الحافظ.

---

(١) أخرجه الترمذي في اللباس، باب ماجاء في لبس الفراء (١٧٢٦)، وابن ماجه في الأطعمة باب أكل الجبن (٣٣٦٧)، والطبراني (٦ : ٢٥٠) والمزي من طريقه في «تهذيب الكمال» (١٥ : ٣٣٥).

(٢) وقع في مطبوعة «العلل الكبير» خطأ لم يستدركه المحقق بل تابعه، وهناك نصه: «وسيف بن هاورن: مقارب الحديث، ومحمد بن جابر ذاهب الحديث»، فترجم المحقق لمحمد بن جابر ونقل أنَّه صدوقٌ! والصوابُ ما أثبتُّه؛ لأنَّ النصَّ نفسَه في جامع الترمذي موازنة بين سميين ولم ينقل أحدٌ هذا القولَ عن البخاري أو غيره في محمد بن جابر أصلاً، وانظر«العلل الكبير» (٢٨٢) و «تهذيب الكمال» (٢٤ : ٥٦٤).

وقد وقفتُ لسيفِ بن هارون علىٰ حديثٍ آخرَ، أخرجه الترمذي في «العلل» (٢٨٢) من طريقه، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن حازم، عن جرير بن عبد الله، قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ علىٰ ما بايعت عليه النساء. . .» الحديثَ، قال الترمذي: «فسألتُ محمداً عن هذا الحديث، فلم يقرَّ به حسناً[1].

وقال: سيفٌ له مناكيرُ» اهـ.

أقول: هذا الحديث رواه يحيىٰ بن أبي كثير ـ وهو ثقةٌ حافظٌ ـ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن جابر رضي الله عنه قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ علىٰ ألاّ نفرَّ ولم نبايعه علىٰ الموت. . .» الحديثَ.

فرواه سيفٌ فجعلَه من حديث جرير بن عبد الله البجلي بدلاً من جابر، وجريرٌ إنّما أسلمَ بعدَ الحديبية بدهر، وجعلَ بيعةَ الرضوان مثلَ بيعة النساء يومَ العقبة الأولىٰ! وكم بين حديث جرير من خلاف، وهذا يعني أنَّ سيفاً هذا ذو مناكيرَ، يرفعُ ويصلُ المرسلَ وهذا يجعلُه في دائرة الإعتبار، والله أعلم.

١٦٨ـ عمر بن هارون بن يزيد الثقفي ـ مولاهم ـ أبو حفص البلخي، من صغار أتباع التابعين مات سنةَ أربعٍ وتسعينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن أربعة وثلاثينَ شيخاً، منهم: أسامة بن زيد الليثي (ت)، وابن جريج (ت)، والأوزاعي.

وروىٰ عنه سبعةٌ وأربعونَ راوياً، منهم: الجارود بن معاذ الترمذي (ت)، ونصر ابن علي الجهضمي، وهنَّاد بن السري (ت).

اختلفتْ أنظارُ النقاد فيه، وقد ذكرَه النسائي والعقيلي وابن حبان وابن عدي والدارقطني في الضعفاء.

---

(١) في الأصل «فلم يعرفه» ولا يستقيم بها المعنىٰ فلزم التنويه.

ومما قرأتُ في ترجمته أنَّه قديمُ الرحلة مقرَّبٌ من ابن جريج، لأنَّه صهرُه علىٰ أخته، وكان عالماً بالقراءاتِ، وكان شديداً علىٰ المرجئة في بلخ وقد كذَّبَه ابن المبارك وابن مهدي ويحيىٰ القطان في ادعائه سماعَ من لم يسمع منهم.

قال الذهبي: كان من أوعية العلم علىٰ ضعفه، وقال ابن حجر: متروكٌ وكان حافظاً[(١)].

أقولُ: من كانَ حالهَ مثلَ هذا فيصعبُ إهمالُ حديثه كلِّه، وإنما يُعتبرُ بحديثه وينظر فيه.

وقد أخرجَ له الترمذي هذين الحديثين (٦٧٤) و (٢٧٦٢)، كانَ الأولُ منهما (٦٧٤) مخالفةً لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في صدقة الفطر، فرواه سالمُ بن نوح عن ابن جريج هكذا، ورواه الجارود بن المنذر، عن عمر بن هارون عن ابن جريج، عن العباس بن ميناء، عن النبي ﷺ، فذكرَ بعضَ الحديثِ السابقِ، ولكنَّ الترمذي قال حديث عن حديث سالم بن نوح: «حسنٌ غريبٌ»[(٢)]، وهذا يعني أنَّه لم يعلَّ حديثَه بمخالفة عمرَ بن هارون.

وأخرجَ حديثَه الثاني (٢٧٦٢) عن عمر بن هارون، عن أسامة بن زيد، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أنَّ النبيَّ كانَ يأخذُ من لحيته من طولها وعرضها» وقال: «هذا حديث غريب»[(٣)].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٨٧)، «علله الكبير» (٢: ٨٦٥)، ابن سعد (٧: ٣٧٤) وذكره خطأ في باب عمرو فيما يبدو لي، ابن معين (٢: ٤٣٥)، «طبقات خليفة» (٢: ٨٣٧) «علل أحمد» (١: ٣٨١، النسائي (١٨٣)، العقيلي (٣: ١٩٤)، «الجرح» (٦: ١٤٠) «المجروحين» (٢: ٩٠) «الكامل» (٥: ١٦٦٧)، الدارقطني (٣٤٣)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٥٢٠)، «النبلاء» (٩: ٢٦٧) (التذكرة» (١: ٣٤٠)، «الكاشف» (٢: ٢٧٩)، «الميزان» (٣: ٢٢٨)، «التهذيب» (٧: ٥٠١، ٥٠٥) «التقريب» (٤٩٧٩)، وانظر «فتح الباري» (١٠: ٣٦٣) وقد تقدم بعضُ الكلام علىٰ عمر بن هارون في مصطلح: صاحب حديث بعد الترجمة (٦١).

(٢) «الجامع» (٣: ٦٠) و «تحفة الأشراف» (٦: ٣٢٥) و «السنن الكبرى» (٤: ٧٣).

(٣) «الجامع» (٥: ٨٧) «تحفة الأشراف» (٦: ٣٠٣).

وسمعتُ محمدَ بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون مقارِبُ الحديث، لا أعرفُ له حديثاً ليس إسنادُه أصلاً، أو قالَ: ينفردُ به؛ إلاّ هذا الحديثَ. . .، لا نعرفُه إلاّ من حديث عمر بن هارون، ورأيتهُ حسنَ الرأي في عمر.

وسمعت قتيبة ـ يعني ابنَ سعيد ـ يقول: عمر بن هارون، كان صاحبَ حديثٍ وكان يقول: الإيمانُ قولٌ وعملٌ.

سمعتُ قتيبةَ: حدثنا وكيع بن الجراح، عن رجل، عن ثور بن يزيد، «أن النبي ﷺ، نصبَ المنجنيق علىٰ أهل الطائف»

قال قتيبة: قلت لوكيع: من هذا ـ يعني الرجل المبهم ـ؟ قال: صاحبُكم عمر بن هارون اهـ.

قلتُ: من هذا النصِّ يتبينُ لنا الآتي:

أنَّ البخاري حسن الرأي في عمر، ومن ثَمَّ قال: مقارِبُ الحديث.

أنَّ البخاري يشهدُ بأنَّ عامةَ أحاديثِ عمرَ قد تُوبعَ عليها سوىٰ هذا الحديث.

أنَّ قتيبة بن سعيد الحافظَ شهدَ لعمرَ بأنَّه صاحبُ حديث، يعني من أهل الإختصاص.

أنَّ وكيعَ بن الجراح كانَ يدلِّسُه، فإذا سئلَ عن المبهم بيَّن.

أنَّ الرجلَ علىٰ عقيدة أهل الحديث في الإيمان، وأنَّ المرجئةَ شنَّعوا عليه كثيراً، كما ذكر المزي في ترجمته عن معاصريه، بَيْدَ أنَّ قولَ الترمذي: «غريبٌ» يجعلنا في حرج أمامَ إمكانيةِ تحسينِ الحديث من هذا الطريق.

وقد ثبتَ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّه إذا حجَّ كانَ يقبضُ علىٰ لحيته فما زادَ علىٰ القبضة قصَّه، ثم سوىٰ بين شعر لحيته وهذبه[1].

---

(١) أخرج البخاري نحوه في اللباس، باب تقليم الأظافر (٥٨٩٢)، و «الفتح» (١٠: ٣٦١) وابن سعد في «الطبقات» (٤: ١٧١) وانظر «النبلاء» (٣: ٢٢١).

وابن عمر من أكثر علماء الصحابة التزاماً بمتابعةِ أقوال وأفعال النبي ﷺ حتىٰ إنه كان لا يجيز الرواية بالمعنىٰ.

وأخرجَ البيهقي في «شعب الإيمان» بسندٍ صحيحٍ عن إبراهيم النخعي، قال: لقد أدركنا أشياخَنا وهم يأخذونَ من طولها وعرضها، وإبراهيم من التابعين، والله أعلم[١].

١٦٩ـ هلال بن أبي هلال، وقيل في اسم أبيه وكنيته أقوال، أبو ظلال القسملي البصري، من صغار التابعين (خت ت).

رَوىٰ عن أنس بن مالك (خت ك) ولم يروِ عن غيره.

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً، منهم: عبد العزيز بن مسلم القسملي (ت)، ويزيد ابن هارون، وأبو سنان الهذلي.

لم يوثقه أحدٌ من الحفاظ، وضعَّفَه ابن معين وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن عدي والذهبي وابن حجر.

قال الترمذي في «العلل الكبير»: سألتُ محمداً عن أبي ظلال عن أنس فقال: هو رجلٌ قليلُ الحديث، ليسَ له كبيرُ شيء، ورأيتهُ حَسنَ الرأي فيه...».

وقال الترمذي في «الجامع»: سألت محمد بن إسماعيل، عن أبي ظلال، فقال: هو مقارِبُ الحديث، واسمه هلال[٢].

وقد أخرج الترمذي له حديثين اثنين (٥٨٦، ٢٤٠٠).

فأخرجَ الأولَ من حديثه عن أنس بن مالك رضي الله عنه فيمن صلَّىٰ الفجر، ثم انتظر حتىٰ تطلعَ الشمس (٥٨٦) وقال: «حسن غريب».

---

(١) انظر «فتح الباري» (١٠: ٣٦١، ٣٦٢).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٨٢) و (٤: ٥٢١)، «علله الكبير» (٢: ٨٥٦)، ابن معين (٢: ٦٢٤) «الكبير» (٨: ٢٠٥)، «العقيلي» (٤: ٣٤٥)، «الجرح» (٩: ٧٣)، «المجروحين» (٣: ٨٥)، «الكامل» (٧: ٢٥٧٨)، «تهذيب الكمال» (٣٠: ٣٥٠)، «الكاشف» (٣: ٢٠٢)، «التهذيب» (١١: ٨٤)، «التقريب» (٧٣٤٩) وجاء رقمه فيه (خت د) وهو خطأ، خالفته المصادرُ المثبتة.

قال المباركفوري: حسَّنَ الترمذي هذا الحديثَ، وفي إسنادِه أبو ظلال وهو متكلَّم فيه، لكن له شواهدَ. وذكرَ له شواهد من حديث أبي أمامة و عتبةَ بن عبد وغيرهما[١].

قلتُ: قولَه «حسنٌ غريبٌ» لا يستقيمُ مع دعوىٰ المباركفوري، أنَّه إنَّما حسَّنَه لشواهدَ، فهو حسَّنَه لذاته، واستغرابُه لعدمِ وجودِ متابعٍ لأبي هلال، لكنَّه استدلَّ علىٰ ضبط أبي هلال بتلك الشواهدِ، والله أعلم.

وأخرجَ الثاني (٢٤٠٠) بالإسناد نفسه، وقال: «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي هريرة وزيد بن أرقم»[٢].

قلتُ: التعليلُ ما سبق، والله أعلم.

١٧٠ـ الوليد بن رباح الدوسي المدني مولىٰ ابن أبي ذباب، من طبقة التابعين (٣٣، ١٢٧هـ) وقيلَ غيرُ ذلك (خت بخ د ت ق).

رویٰ عن: سلمان الأغرّ، وسهل بن حنيف، وأبي هريرة رضي الله عنهم (خت بخ د ت ق).

ورویٰ عنه: كثير بن زيد الأسلمي (خت بخ د ت ق)، وابناه محمد و مسلم.

لم أقف علىٰ جرح فيه، وذكرَه ابنُ حبان في « الثقات»، وقال أبو حاتم: صالحٌ، ونقلَ الترمذي عن البخاري في «العلل الكبير» قولَه: حسنُ الحديث، وفي «الجامع»: مقارِبُ الحديث، وقال الذهبي وابن حجر: صدوقٌ[٣].

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٤٨١) و «تحفة الأحوذي» (١: ٤٢٢).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٥٢١) و«التحفة» (١: ٤٢٢).

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٢٠) ابن سعد (٥أ:١٥٦)، «الكبير» (٨: ١٥٣، ١٥٤)، «الجرح» (٩: ٤)، «الثقات» (٥: ٤٩٣)، « تهذيب الكمال» (٣١: ١٢)، «الكاشف» (٣: ٢٠٩) «التهذيب» (١١: ١٣٣)، «التقريب» (٧٤٢١).

قال المزي: استشهدَ به البخاري في «الصحيح» ـ يعني خرَّجَ له تعليقاً ـ وروىٰ له في «الأدب».

قلتُ: وعليه يصبحُ رمزَه (خت بخ د ت ق)، ويستدركُ علىٰ محققي «تهذيب الكمال» و «التقريب».

وقد أخرجَ له الترمذي حديثين، قال عَقبَ أحدهما (١٥٧٩): «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وسألتُ محمداً فقال: هذا حديثٌ صحيحٌ، وكثير بن زيد قد سَمعَ من الوليد ابن مسلم، والوليدُ بن رباح، سَمعَ من أبي هريرة، وهو مقارِبُ الحديث» وقال عَقبَ الآخرِ (٣٩١٦): «حسنٌ صحيحٌ» نقل عنه المزي: «صحيح»[١].

قلتُ: إنَّ قولَ البخاري في رجل واحد: مقارِبُ الحديثِ، وحسنُ الحديثِ، يُفهمُ أنَّ مقارِبَ الحديثِ من الرواة حديثُه حسنٌ، وهذا ينسجمُ مع حُكْمِ الترمذي علىٰ الحديث الأول، ويشيرُ إلىٰ أن الترمذي يعتمدُ هذا الحكمَ، وحُكمُه علىٰ الحديث الآخر بأنه «حسنٌ صحيحٌ» أو «صحيحٌ» قيَّدَه بقوله: «وقد روىٰ من غير وجه عن أبي هريرة» يعني: أنَّه تُوبعَ متابعةً تامةً أو قاصرةً.

قلتُ: محمد بن الوليد بن رباح ترجمَه البخاري في «الكبير» وسكتَ عليه، وفعلَ مثلَه ابن أبي حاتم[٢].

أما مسلمُ بن الوليد فترجمَه ابن أبي حاتم، وخطَّأَ البخاري فيه فقال: «كان البخاري أخرجَ هذا الاسمَ في باب الوليد بن مسلم بن أبي رباح، فقال أبو زرعة: إنّما هو مسلمُ بن الوليد، وكذا قال أبي»[٣].

وكان البخاري ترجمَه في «التاريخ الكبير» وقال: عن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب، وأشارَ إلىٰ حديث له، ولم يزد.

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٠: ٤١٥).

(٢) «الكبير» (١: ٢٥٥)، «الجرح» (٨: ١١٢).

(٣) «الجرح» (٨: ١٩٧).

قال دحيم: حدثنا ابن أبي فديك، قال: حدثنا موسىٰ بن يعقوب، عن محمد بن الوليد بن رباح مولىٰ ابن أبي ذباب، أنَّ أباه أخبرَه: أنَّه سَمعَ أبا هريرة قال: قال النبي ﷺ: «ما أحبُّ أن أُحُداً في بيتي ذهباً يمضي في ثلاث وفي بيتي منه دينار، إلاّ في مغرمٍ أو نفقةٍ في سبيل الله»[١].

فجاءَ ابن حاتم، وترجمَ لمحمدٍ هذا، فقال: محمدُ بن الوليد بن رباح مولىٰ بن أبي ذباب، قرشي ـ كذا ـ روىٰ عن أبيه، روىٰ عنه موسىٰ بن يعقوب الزَّمعي، سمعت أبي يقول ذلك.

ثم ترجمَ لمسلمِ بن رباح، فقال: «مسلمُ بن الوليد بن رباح مولىٰ آل أبي ذباب روىٰ عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، سمعت أبي يقول ذلك، ساقَ الكلامَ السابقَ في تخطئةِ البخاري»[٢].

أقول: ليسَ غرضي الآنَ الدفاعَ عن البخاري أو تخطئةَ غيرِه، وإنَّما غرضي هو القولُ بأنَّ الوليدَ بن رباح ليس له راوٍ ـ علىٰ الحقيقة ـ إلاّ كثير بن زيد الأسلمي؛ لأنَّ هذين المجهولين هما ولداه، ولا يرفعان من جهالته البتة، فلا أدري كيفَ تعودُ حالُ الوليد بن رباح بعدَ الآن؟

يبدو لي أننا بحاجةٍ إلىٰ درسٍ أعمقَ له ولأمثاله من أشباه المجهولين، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

---

(١) «التاريخ الكبير» (١: ٢٥٥).

(٢) المصادر السابقة، المواضع ذاتها.

المطلب الثالث

رواة مصطلح «مقاربُ الحديث» في «العلل الكبير»

هؤلاء همُ الرواةُ الذين أطلقَ عليهم الترمذي مصطلح «مقارِبُ الحديث» في كتابه «الجامع» بَيْدَ أنَّ الرواةَ الذين نقلَ عن البخاري في «العلل الكبير» وصفَهم به ثلاثةُ أضعافِ هؤلاءِ تقريباً، وسوفَ أترجمُ لهم تراجمَ موجزةً، وأشيرُ إلىٰ موقف الترمذي من أحاديثهم؛ لتقربَ صورةُ هذا المصطلح من الاكتمال أمامَ ناظرينا.

١٧١ـ أَسِيد بن أبي أَسِيد ـ واسم أبيه يزيد ـ البراد أبو سعيد المديني: صدوقٌ، من الخامسة مات في أوّلِ خلافةِ المنصور (بخ ٤). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[1].

له عندَ الترمذي حديثان قال عَقِبَهُما (١٠٠٣، ٣٥٧٥): «حسنٌ صحيحٌ» وزادَ في الثاني: «غريبٌ».

١٧٢ـ جنادة بن سلم بن خالد السوائي أبو الحكم الكوفي: صدوقٌ له أغلاطٌ من التاسعة (ت). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[2].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ (٣٩١٩)، قال عَقبَه: «حسنٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث جنادة».

١٧٣ـ الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي: صدوقٌ يَهِمُ ويغلو في التشيع، من العاشرة (ت ٢٠٨هـ) (س). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[3].

وقد روىٰ له النسائي حديثاً في «السنن الكبرىٰ» كما في «تحفة الأشراف» (٦: ٣٠١) وانظر «تهذيب الكمال» (٦: ٣١٩).

---

(١) «التقريب» (٥١٠)، «العلل الكبير» (ص٤٢٣).

(٢) «التقريب» (٩٧٤)، «العلل الكبير» (ص٤٢٣).

(٣) «التقريب» (١٣١٨)، «العلل الكبير» (ص٤١٨).

١٧٤ـ خالد بن سارة، ويقال: ابن عبيد بن سارة المخزومي: صدوقٌ، من الثالثة (ع). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[١]. له حديثٌ (٩٩٨): «حسنٌ صحيحٌ».

١٧٥ـ خليفة بن خياط بن خليفة العصفري أبو عمرو البصري لقبه شباب: صدوقٌ ربما أخطأ، وكان أخبارياً علاّمةً، من العاشرة (ت ٢٤٠هـ) (خ). قال محمد: هو مقارب الحديث.

خرَّجَ له البخاري ثلاثةً وعشرينَ حديثاً منها: (١٢٧٣، ١٥٦٨)، وليسَ له عندَ الترمذي روايةٌ[٢].

١٧٦ـ داود بن أبي عبد الله مولىٰ عندَ بني هاشم: مقبول، من السابعة (بخ ت). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٣].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ (٢٨٢٣): «غريب من حديث أم سلمة».

١٧٧ـ داود بن يزيد بن عبد الرحمٰن الأودي الزَعافِري أبو يزيد الكوفي الأعرج: ضعيفٌ من السادسة (ت ١٥١هـ) (بخ ت ق)[٤].

له عندَ الترمذي خمسةُ أحاديثَ، واحدٌ منها (٣٢٥٨) «حسنٌ صحيحٌ»، واثنان (٣٠٧٠، ٣٦٦١): «حسنٌ غريبٌ»، وواحدٌ «حسنٌ» (٣١٣٧) والخامسُ (١٣٣٥): «غريبٌ».

١٧٨ـ زَرْبي بن عبد الله الأزدي ـ مولاهم ـ أبو يحيىٰ البصري إمامُ مسجد هشام ابن حسان: ضعيفٌ، من الخامسة (ت ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٥].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ (١٩١٩): «غريب، وزربي له مناكيرُ كثيرةٌ عن أنس ابن مالك وغيره»، وله حديثٌ آخرُ عندَ ابن ماجه (٢٣٠٦).

---

(١) «التقريب» (١٦٣٧)، «العلل الكبير» (ص٨٧١).

(٢) «التقريب» (١٧٤٣)، «العلل الكبير» (ص٨٦٩).

(٣) «التقريب» (١٧٠٧)، «العلل الكبير» (ص٨٧١).

(٤) «التقريب» (١٨١٨)، «العلل الكبير» (ص٤٥٧).

(٥) «التقريب» (٢٠١٣)، «العلل الكبير» (ص٦٨٣).

قلت: كأنَّ الترمذي لم يرتضِ قولَ شيخه في زربي.

١٧٩ـ سعيد بن المَرْزبان العبسي ـ مولاهم ـ أبو سعد البقال الكوفي: ضعيفٌ مدلِّسٌ، من الخامسة (ت بعد ١٤٠هـ) (بخ ت ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[١].

له عندَ الترمذي حديثان أحدُهما (٣٣٨٩): «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه» والثاني (١٤٠٤): «غريبٌ».

١٨٠ـ شعيب بن زُرَيق الشامي أبو شيبة: صدوقٌ يخطىء، من السابعة (قد ت). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٢].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ (١٦٣٩): «حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلاّ من حديث شعيب».

١٨١ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلىٰ الطائفي أبو يعلىٰ الثقفي: صدوقٌ يخطىء ويَهِمُ، من السابعة (م د تم س ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٣].

له عندَ مسلم حديثٌ واحدٌ (٢٢٥٥) وعندَ النسائي آخرُ (٣٠٦٦) وعندَ أبي داود ثلاثةٌ، وعندَ ابن ماجه ستةٌ، وجملةُ أحاديثهِ في الكتب التسعة اثنان وعشرونَ حديثاً.

١٨٢ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن الضبي أبو نصر الكوفي: ثقةٌ، من الخامسة (ت ق). قال محمدٌ: قليلُ الحديث مقارِبٌ[٤].

له عندَ الترمذي حديثان (١١٦١، ٣٧١٧) كلٌ منهما عندَه: «حسن غريب».

١٨٣ـ عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي الكوفي: صدوقٌ يخطىء، ورُمي بالرفض، من التاسعة (خت ت). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٥].

---

(١) «التقريب» (٢٣٨٩) «العلل الكبير» (ص٤٩٨).
(٢) «التقريب» (٢٨٠١)، «العلل الكبير» (ص٦١٤، ٨٧٤).
(٣) «التقريب» (٣٤٣٨)، «العلل الكبير» (ص٢١٢).
(٤) «التقريب» (٣٤٤٠)، «العلل الكبير» (ص٨٣٣).
(٥) «التقريب» (٣٤٦)، «العلل الكبير» (ص٧٢٠).

له عندَ الترمذي حديثان (٢٢١٢، ٣٦٩٤) كلٌ منهما: «غريبٌ».

١٨٤ـ عبد الله بن عُصْم الحنفي أبو علوان اليمامي نزيل الكوفة: صدوقٌ يخطىء، أفرطَ فيه ابن حبان وتناقض (د ت ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[١].

له عندَ الترمذي حديثان (٢٢٢٠، ٣٩٤٤) كلٌ منهما: «حسنٌ غريبٌ».

١٨٥ـ عبد الله بن المُؤمَّل بن وهب الله المخزومي المكي: ضعيفُ الحديث، من السابعة (ت ١٦٠هـ) (بخ ت ق).

قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٢].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ (٣٨٢٦): «حسنٌ غريبٌ» وله عندَ ابن ماجه آخرُ (٣٠٦٢)، وعندَ أحمدَ أحدَ عشرَ حديثاً. فجملةُ ما لَهُ في التسعة ثلاثةَ عشرَ حديثاً.

١٨٦ـ علي بن عابس الأسدي الكوفي: ضعيفٌ، من التاسعة (ت). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٣].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ، قال عَقبَه (٣٧٢٨): «غريبٌ».

١٨٧ـ عمر بن شاكر البصري: ضعيفٌ، من الخامسة (ت). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٤].

له عندَ الترمذي حديثُ واحدٌ (٢٢٦٠): «غريبٌ من هذا الوجه» وليس له في الكتب التسعة سواه.

١٨٨ـ عمرو بن هاشم أبو مالك الجَنْبي الكوفي: ليّنُ الحديث: أفرطَ فيه ابن حبان، من التاسعة (د س). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٥].

---

(١) «التقريب» (٣٤٧٦)، «العلل الكبير» (ص٤٤٢).
(٢) «التقريب» (٣٦٤٨)، «العلل الكبير» (ص٨٦٧).
(٣) «التقريب» (٤٧٥٧)، «العلل الكبير» (ص٨٣٦).
(٤) «التقريب» (٤٩١٧)، «العلل الكبير» (ص٧٢٨).
(٥) «التقريب» (٥١٢٦)، «العلل الكبير» (ص٨٧٣).

له عندَ النسائي حديثٌ (٤٨٩) وعندَ أبي داود آخرُ (٣١٥٤) وهذا جميعُ ما لَهُ في التسعة.

١٨٩ـ فضيل بن مرزوق الأغرّ الرقاشي أبو عبد الرحمٰن الكوفي: صدوقٌ يَهِمُ، ورمي بالتشيع، من السابعة (ت في حدود ١٦٠هـ) (م٤). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[١].

خرَّجَ له الترمذي سبعةَ أحاديثَ، كان ثلاثةٌ منها (٢٥٣٤، ٢٥٥٨، ٣٧٨٢) برتبة: «حسنٌ صحيحٌ» وأربعةٌ منها (٤٧٧، ١٣٢٩، ٢٩٣٦، ٢٩٨٩): «حسنٌ غريبٌ» وخرَّجَ له مسلم حديثين (٦٣٠، ١٠١٥).

وجملةُ ما لَهُ في التسعة خمسةٌ وثلاثونَ حديثاً.

١٩٠ـ مالك بن سُعَيْر بن الخِمْس أبو محمد التميمي: لا بأسَ به، من التاسعة مات على رأس المئتين (خ ت س ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٢].

له عند الترمذي حديثٌ (٢٤٢٨): «صحيحٌ غريبٌ» وعندَ البخاري حديثان (٤٣٣٧، ٥٩٦٨) في التفسير. وجملةُ ما لَهُ في الكتب التسعة سبعةُ أحاديثَ.

١٩١ـ محمد بن سليمان بن عبد الله الكوفي أبو علي بن الأصبهاني: صدوقٌ يخطىء، من الثامنة (ت ١٨١هـ) (ت س ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٣].

له عندَ الترمذي حديثُ الكساء (٣٢٠٥، ٣٧٨٧): «غريبٌ من هذا الوجه».

١٩٢ـ محمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي ـ مولىٰ بني شعبة ـ نزيل مصر: مجهولُ الحال، من السادسة (د ت ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٤].

له عندَ الترمذي حديثٌ واحدٌ (١٥٢٨): «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ».

---

(١) «التقريب» (٥٤٢٧)، «العلل الكبير» (ص٨٦٥).
(٢) «التقريب» (٦٤٤٠)، «العلل الكبير» (ص٧٠٤).
(٣) «التقريب» (٥٩٣٠)، «العلل الكبير» (ص٨٧٣).
(٤) «التقريب» (٦٣٩٨)، «العلل الكبير» (ص٨٦٩).

١٩٣ـ معن بن عيسىٰ بن يحيىٰ الأشجعي مولاهم، أبو يحيىٰ المدني القزاز: ثقة ثبت قال أبو حاتم: هو أثبتُ أصحاب مالك، من كبار العاشرة (ت ١٩٨هـ) (ع).

قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[١] عنه ـ يعني عن خالد بن أبي بكر العدوي ـ.

له عندَ الترمذي (٨٧) سبعةٌ وثمانونَ حديثاً، قال في واحدٍ من العشرة الأولىٰ (٣٢): «أصحُّ شيء في هذا الباب» وسكتَ علىٰ آخرَ (٢٢٥) وحَكمَ علىٰ ثمانيةٍ منها (٢، ٦٩، ٩٢، ١٥٣، ١٨٦، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٣٤) بحكم: «حسنٌ صحيحٌ».

وخرّجَ له البخاري ثلاثةَ عشرَ حديثاً منها: (١٥٠، ٢٣٤، ٣٢١، ١٧٩٨، ٢٤٣٧)، و مسلمٌ ثمانيةَ عشرَ حديثاً منها: (٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥١، ٤١١، ٦١٧)، وله في التسعة، مئةٌ وثلاثةٌ وستونَ حديثاً.

قلتُ: لفظُ «مقارِبُ» هنا خاصٌّ في روايته عن هذا الشيخ لا مطلقاً.

١٩٤ـ الوليد بن جميل الشامي أبو الحجاج الفلسطيني: صدوقٌ يخطىء، من السادسة (بخ ت ق). قال محمدٌ: مقارِبُ الحديث[٢].

له عندَ الترمذي أربعةُ أحاديثَ، كان اثنان منها (١٦٢٧، ٢٦٨٥) برتبة: «حسنٌ صحيحٌ» وواحدٌ منها (١٦٢٤): «غريبٌ» وآخرُها (١٦٦٩): «حسنٌ غريبٌ» فهؤلاء ثلاثةٌ وعشرونَ ترجمةً من رواة «العلل الكبير» نقلَ الترمذي مصطلحَ «مقارِبُ الحديث» في رواتها عن شيخه البخاري، وقد رأينا في مقدمة هذا المصطلح أنَّ «مقارِبُ الحديث» يقربُ من مصطلح «صدوق» و «لا بأس به» وليس في مرتبة الترك أو أدنىٰ درجاتِ الاعتبار، كما ذهبَ إليه من تخصَّصَ بدراسة البخاري وفّقه الله تعالىٰ.

❑ ❑ ❑

---

(١) «التقريب» (٦٨٢٠)، «العلل الكبير» (ص٦٤٠).

(٢) «التقريب» (٧٤١٩)، «العلل الكبير» (ص٦١٠).



المبحث الرابع

رواة مصطلحات التعديل النادرة ومروياتهم في جامع الترمذي

مصطلحاتُ التعديل النادرةُ هي تلكَ المصطلحاتُ التي أطلقَ الترمذي كلَّ مصطلح منها علىٰ راوٍ واحد، وكلُّ لفظٍ منها تختلفُ دلالتُه الظاهرة عن اللفظ الآخر.

ولا يفيدُ بظاهره تصنيفُ الموصوف به في مرتبة الإحتجاج العليا أو الوسطى أو الاختبار.

فربعي بن حراش، قال فيه الحافظُ وكيعُ بن الجراح: لم يكذب في الإسلام كذبةً واحدة.

وهذا المصطلحُ في ظاهره يدلُّ علىٰ صدق الرجل المطلق، لكنَّه لا يشيرُ إلىٰ بقية شروط العدالة وسائرِ شروط الضبط.

لكنَّ تتبعَ حال الراوي عندَ العلماء، ورصدَ تطبيقاتِ الترمذي يدلُّ علىٰ أنَّ الرجلَ ثقةٌ.

وعبد الله بن منير، قال فيه الترمذي: رجلٌ صالحٌ، والصلاحُ عدالةٌ والعدالةُ إحدىٰ ركائز الاحتجاج بخبر الراوي، وليست كلَّ شيء، لكنَّ رصدَ صنيع الترمذي معَ أحاديثِ عبدِ الله بن منير، وتتبعَ أقوالِ العلماءِ فيه؛ أوصلني إلىٰ أنَّ الرجلَ ثقةٌ عندَ الترمذي.

وعمرو بن عثمان بن عفان، قال فيه الترمذي: مشهورٌ، وشهرةُ الرجل تزيلُ عنه جهالةَ العين فقط، أما عدالته وضبطه فيحتاجان إلىٰ أدلةِ إثبات أخر.

والرجلُ ثقة عندَ علماء الحديث ـ عامةً ـ، وقد أوردَه الترمذي بمعنىٰ الشهرة فعلاً؛ لأنَّ مالكاً روىٰ عنه حديثاً فسمَّاه عمر، ولم يتراجع عن قوله مع مخالفةِ الحفاظ له.

وموسىٰ بن أبي عائشة، نقلَ الترمذي عن الثوري، أنَّه أثنىٰ عليه خيراً، وهذا الثناء جملةٌ مجملةٌ لا يدلُّ ظاهرُها علىٰ شيء محدَّد، وإنْ كانت تفيدُ جانبَ العدالة مطلقاً لكنْ لمّا كان سياقُ الثناء عَقبَ واحدٍ من أحاديثِ موسىٰ، فينصرفُ الثناءُ إلىٰ الناحية الحديثية.

لكنَّ الثناءَ لا يحدّدُ مرتبَةَ الرجل في سلَّم الجرح والعدالة، أهو من مرتبة الإحتجاج أو الاعتبار؟ لهذا كلِّه أطلقتُ علىٰ هؤلاء الرواة رواةَ مصطلحاتِ التعديل النادرةِ، ويتوضَّحُ حالُ كلٍّ منهم من خلال ترجمته والنظرِ في رواياته، لا في الدلالة الحدِّية للمصطلح الذي وُصِفَ بها.

١٩٥ـ رِبْعي بن حِراش بن جَحْش بن عمرو بن عبد الله الغطفاني ثم العبسي أبو مريم الكوفي، من كبار التابعين توفي سنة (١٠٠) مئة (ع).

روىٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً، منهم: حذيفة بن اليمان (ع)، وزيد بن ظبيان (ت س)، وعلي بن أبي طالب (خ مق ٤).

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً، منهم: عبد الملك بن عمير (خ م د ت ق)، وعمر بن هرم (ت)، ومنصور بن المعتمر (ع).

قال العجلي: تابعيٌّ ثقةٌ من خيار الناس، لم يكذب كذبةً قط، ووثَّقَه ابن سعد وابن حبان والذهبي وابن حجر، وأخبارُه في الورع والزهد كثيرة، تنظر في مصادر ترجمته[١].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٤٦١) و (٤: ٣٩٤) وجملة أحاديثه عنده: (٥٧١، ٢١٤٥، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٦٦٠، ٣٣٩٨، ٣٤١٧، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٧١٥، ٣٧٩٩)، ابن سعد (٦: ١٢٧) «علل المديني» (٩٢)، ابن معين (٢: ١٥٩)، «طبقات خليفة» (١: ٣٤٩)، «الكبير» (٣: ٣٢٧)، «الجرح» (٣: ٥٠٩)، «الثقات» (٤: ٢٤٠)، «المشاهير» (١٠٢)، «تاريخ بغداد» (٨: ٤٣٣)، «تهذيب الكمال» (٩: ٥٤)، «النبلاء» (٤: ٣٥٩)، «التذكرة» (١: ٦٩)، «الكاشف» (١: ٣٠٢)، «التهذيب» (٣: ٣٣٦)، «التقريب» (١٨٧٩).

أقول: أخرجَ الترمذي له أحدَ عشرَ حديثاً، قالَ عَقبَ أحدها (٥٧١): «سمعت الجارود ـ يعني ابن معاذ السلمي ـ يقول: سمعتُ وكيعاً يقول: لم يكذب رِبْعي بن حراش في الإسلام كذبةً واحدةً، وقال عن حديثه ذاك: «حسنٌ صحيحٌ». وقال: «حسنٌ صحيحٌ» عَقبَ الأحاديث (٣٥٦٧) و (٣٦٦٠) و (٣٧١٥)، وقالَ عَقبَ الأحاديث (٣٦٦٢) و (٣٦٦٣) و (٣٦٩٩): «حديثٌ حسنٌ» وهي كلُّها حديثٌ واحدٌ وحَكمَ علىٰ حديث (٣٥٦٨) بأنه: «حسنٌ غريبٌ».

وإنما استعرضتُ هذه الأحاديثَ؛ لأتعرّفَ إلىٰ منزلة ربعي عندَ الترمذي، ولأتعرفَ إلىٰ دلالة هذا المصطلح النادر «لم يكذب في الإسلام كذبةً»؛ لأنَّ عدمَ الكذبِ لا يعني التَحقُّقَ بجملة شروط العدالة والضبط.

وقد رأينا أنَّ من هذه الأحاديث ما هو حسنٌ صحيحٌ، ومنها ما هو حسنٌ، وهذا يعني أنَّ ربعياً ثقةٌ، وتنزلُ رتبةُ بعضِ أحاديثهِ من قِبلِ الرواة دونَه، والله أعلم.

١٩٦ـ عبد الله بن منير أبو عبد الرحمٰن المروزي الزاهد صاحب المناقب من كبار شيوخ الترمذي، توفي سنة إحدىٰ وأربعينَ ومئتين (خ ت س).

رویٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً، منهم: سعيد بن عامر (ت)، وأبي عاصم الضحاك (ت)، ويزيد عن هارون (خ ت).

روىٰ عنه: البخاري والترمذي والنسائي ويحيىٰ بن بدر القرشي.

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن منير، ولم أَرَ مثله، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال النسائي: ثقةٌ، وقال الترمذي: رجلٌ صالحٌ، وقال الحافظ: ثقةٌ عابدٌ[1].

قلت: البخاري والترمذي والنسائي تلامذتُه، وقد أثنوا عليه بما رأيتَ، ولم أقف علىٰ جرح فيه، فذلك هو التوثيق.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:١٣)، «الكبير» (٥:٢١٢)، «الجرح» (٥:١٨١) «الثقات» (٨:٣٥٥)، «الجمع» (١:٢٦٧) «تهذيب الكمال» (١٦:١٧٨)، «النبلاء» (١٢:٣١٦)، «الكاشف» (٢:١٢٠)، «التهذيب» (٦:٤٣)، «التقريب» (٣٦٤١).

وقد أخرجَ له الترمذي خمسةَ أحاديثَ: (٢٥٤، ٢٦٨، ٤٧٩، ١٠٣٤، ١٢٩٥).
قال عن الأول منها (٢٥٤): «حسنٌ صحيحٌ» وقال عن الثاني (٢٦٨): «حسنٌ غريبٌ» وهذا الحديثُ رواه الترمذي عن أربعةٍ من شيوخه، وتكلَّمَ علىٰ الحديث وأعلَّه بتفردِ شريك.

وكان الثالثُ (١٠٣٤) قد أعطاه درجة: «حسنٌ» أما الرابع (١٢٩٥) فقال عنه: «غريبٌ» وكانت علّةُ هذا الحديثِ من غير ابن منير، وقال عن الخامس (٤٧٩): «غريبٌ وفي إسناده مقال» وقالَ الترمذي عن شيخه: رجلٌ صالحٌ عَقبَ حديث (٦١٧).

ومن المفيد أن أشيرَ إلىٰ أن هذه الأحاديثَ الأربعةَ لم ينفرد عبدُ الله بن منير بواحدٍ منها، وما كانَ في بعضها من عللٍ فمن الطبقات العليا، والله أعلم.

١٩٧ـ عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي المدني، من أوساط التابعين (ع).

روىٰ عن: أسامة بن زيد (ع)، وأبيه عثمان رضي الله عنهم.

وروىٰ عنه أربعةُ رواة، منهم: سعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين زين العابدين (ع).

قال ابن سعد والعجلي وابن حجر: ثقةٌ، وترجمه ابن حبان في «الثقات» ولم أقف علىٰ جرح فيه لأحدٍ[1]..

وقد أخرجَ له أصحابُ الكتب الستة حديثين هما في الحقيقة حديثٌ واحدٌ فأخرجَه الترمذي (٢١٠٧) من حديث الزهري، عن علي زين العابدين بن الحسين، عن **عمرو** بن **عثمان**، عن أسامة بن زيد، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٣٦٩)، ابن سعد (٥:١٥٠)، «طبقات خليفة (٢:٦٠١)، «علل المدني» (٧٧)، «علل أحمد» (٢:٣٨)، «الكبير» (٦:٣٥٣، ٣٥٤)، «العجلي» (٤٣)، «الجرح» (٦:٢٤٨)، «الثقات» (٥:١٦٨)، «الجمع» (١:٣٦٧)، «الكمال» (٢٢:١٥٣)، «النبلاء» (٤:٣٥٣)، «الكاشف» (٢:٢٩٠)، «التهذيب» (٨:٧٨)، «التقريب» (٥٠٧٧).

ثم «قال: حدثنا ابن أبي عمر: حدثنا سفيان: حدثنا الزهري نحوه.

وفي الباب عن جابر وعبد الله بن عمرو، وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، هكذا رواه معمرٌ وغيرُ واحد عن الزهري، نحو هذا.

وروىٰ مالك عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ نحوه.

وحديثُ مالكٍ وَهمٌ، وَهِمَ فيه مالكٌ! وقد رواه بعضُهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثرُ أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان، وعمرو ابن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرفُ عمر بن عثمان».

قلتُ: الذي في موطأ مالك، من رواية يحيىٰ الليثي (١٢٧٤) عمر بن عثمان[1]، وقد أوضحَ المزي الخلافَ في ذلك، عن أصحاب مالك، ثم قال: قالَ المزي عن الشافعي: وَهِمَ مالكٌ في ثلاثة أسامي، قال: عمر بن عثمان، وإنما هو: عمرو بن عثمان، وقال: عمر بن الحكم، وإنما هو: معاوية بن الحكم السلمي، وقال: عبد الملك ابن قُرَيْر، وإنما هو: عبد العزيز بن قُرَيْر اهـ.

وذهبَ البخاري في «الكبير» وابن أبي حاتم عن أبيه وابن المديني، وعن أبيه عن إسماعيل بن أبي أويس، وعن أبيه، عن ابن المديني، عن يحيىٰ بن سعيد القطان إلىٰ أنَّ مالكاً أخطأ في قوله: عمر.

وقال يحيىٰ القطان: قلت لمالك: إنما هو عمرو بن عثمان، فأبىٰ أن يرجعَ

وقال: قد كانَ لعثمانَ ابنٌ يقال له: عمر، هذه دارُه.

قلتُ: خلاصةُ القول في ذلك، أنَّ عمرو بن عثمان مشهورٌ معروفٌ عندَ أهل الحديث، ومالك لم يدرك عَمْراً هذا ولا عُمَرَ، حتىٰ نقول: هما أخوان أخذ مالك عن كلٍّ منهما، فتكونُ زيادةَ ثقة.

---

(١) «الموطأ» (٢: ٥١٩) وانظر تخريج الحديث في «تحفة الأشراف» (١: ٥٥) فقد نصَّ علىٰ إخراج الجماعة له من طريق عمرو بن عثمان، ونص على حكم الترمذي المطابق لما أثبتّه.

أما عمر بن عثمان فلا يعرف، وقد خالفَ مالكٌ في تسميته أقرانَه ولو سلَّمنا بوجود عمر بن عثمان ـ علىٰ ما ذهب إليه مالك، ومحمد بن سعد في «الطبقات» ـ لكانَ الرجلُ مجهولاً، ولضعَّفَ الحديثُ به.

والحفاظ الستة الذين خرَّجوه وغيرُهم من أمثال الشافعي وأبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي أويس ويحيىٰ القطان، قالوا جميعاً: عمرو بن عثمان فيرجحُ قولهُم علىٰ قول مالك، ويكون قولُه شاذاً، والله أعلم.

١٩٨ـ موسىٰ بن أبي عائشة الهمداني أبو الحسن الكوفي مولىٰ آل جعدة بن هبيرة المخزومي، من صغار التابعين أو كبار أتباعهم (ع).

روىٰ عن خمسةَ عشرَ شيخاً، منهم: سعيد بن جبير (خ م ت س)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة (خ م تم س ق)، وعمرو بن شعيب (د س ق).

وروىٰ عنه تسعةَ عشرَ راوياً، منهم: ابن عيينة (خ ت)، وشعبة (د س ق).

لم يترجمه في الضعفاء أحدٌ، واتفقوا علىٰ أنَّه كانَ يُرْسلُ، وعلىٰ أنَّه كان عابداً زاهداً، حتىٰ قال جرير بن عبد الحميد الضبي الحافظ: كان إذا رأيتُه ذكرتُ اللهَ لرؤيته، انفردَ أبو حاتم فقال: يُكتبُ حديثُه.

قال الحافظ: عنىٰ أبو حاتم أنَّه اضطربَ في الحديث الذي سُئِلَ عنه، وهذا من تعنته، وإلاّ فهو حديثٌ صحيحٌ.

وقال سفيانُ بن عيينة: حدثنا موسىٰ بن أبي عائشة وكان من الثقات، ووثَّقَه يحيىٰ ويعقوب بن سفيان وابن حبان.

وكان الثوري يحسنُ الثناءَ عليه، وقال الحافظ الذهبي: عالمٌ عابدٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ عابدٌ وكان يرسلُ[(١)].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٤٠٠)، ابن سعد (٦: ٣٢٦)، ابن معين (٢: ٥٩٣) «طبقات خليفة» (١: ٣٧٦)، ابن المديني (٧٢)، «علل أحمد» (١: ١٧٦، ٢٦٥)، «الكبير» (٧: ٢٨٩) «الجرح» (٨: ١٥٦)، «الثقات» (٥: ٤٠٤)، «الموضح» (٢: ٤٠٠)، «الجمع» (٢: ٤٨٣)، «النبلاء» (٦: ١٥٠)، «الكاشف» (٢: ٣٠٥)، «التهذيب» (١٠: ٣٥٢، ٣٥٣)، «التقريب» (٦٩٨٠).

أخرجَ الترمذي له حديثاً واحداً في تفسير سورة القيامة (٣٣٢٩) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» قال علي: قال يحيىٰ بن سعيد: أثنىٰ سفيان الثوري علىٰ موسىٰ ابن أبي عائشة خيراً[١].

أقول: الأمرُ لا يحتاجُ إلىٰ كبير إيضاح، فالرجل: ثقةٌ ثبتٌ وحديثُه عندَ الترمذي في الدرجة العليا من الصحة، لكن يبقىٰ التساؤل إذا كان موسىٰ ابن أبي عائشة في الدرجة من الوثاقة، فلماذا لم يخرِّج له الترمذي إلاّ هذا الحديثَ الواحدَ؟

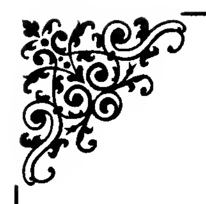
ومما يمكن أن يكون جواباً علىٰ ذلك؛ ما قدّمته مراراً؛ من أن كتاب الترمذي كتاب علل والرواية عنده مقصودةٌ تبعاً.

❏ ❏ ❏

---

(١) انظر مظان تخريجه في «تحفة الأشراف» (٤: ٤٥٣).






الباب الثاني

الرواة المضعَّفون ومروياتهم في جامع الترمذي

ويندرج تحت هذا الباب فصلان اثنان:

الفصل الأول: رواة مرتبة الاعتبار ومروياتهم في جامع الترمذي.

الفصل الثاني: رواة مرتبة الترك ومروياتهم في جامع الترمذي.




الباب الثاني

الرواة المضعَّفون ومروياتهم في جامع الترمذي

كلُّ راوٍ يحتجُّ بحديثه منفرداً؛ فهو من رواةِ مرتبةِ الاحتجاجِ إمّا مطلقاً أو بعدَ الإختبار، وكلُّ جرحٍ يلحق بهذا الراوي ـ بعدَ ثبوتِ هذه الصفةِ له ـ يُحملُ علىٰ الجرحِ النسبي غيرِ المُسقطِ.

وكلُّ راوٍ لم يدخل في مرتبةِ الإحتجاجِ بشطريَها فهو ضعيفٌ إمّا مطلقاً أو بقيدٍ فمن كانَ جرحُه بسببِ سوءِ حفظِه ـ غير الفاحش ـ أو كانَ مضعَّفاً في بعضِ شيوخِه دونَ بعضٍ أو كانَ مستوراً أو كانَ يَقبلُ التلقينَ ـ وكان ثقةً قَبْلُ ـ أو احترقت كتبُه وضبطُه ضبطَ صدرٍ أو أصابتْه غفلةُ الصالحينَ بسببِ انصرافِه إلىٰ العبادة عن تعاهُد العلمِ ومدارستهِ، فهؤلاءِ جميعاً من رواةِ مرتبةِ الاعتبار، علىٰ تفاوتٍ في درجاتِ هذه المرتبةِ العريضةِ.

وكلُّ من فَحُشَ خطؤه حتىٰ كَثُرت المناكيرُ في حديثه، أو كانَ متَّهماً بالكذبِ، أو الوضعِ، أو كانَ مجهولَ العينِ[1]، أو قِيلَ فيه: يروي الموضوعاتِ، ونحوَ ذلكَ من الأوصافِ القادحةِ، فهو من رواةِ مرتبةِ التركِ الذين لا يُحتجُّ بهم، ولا يُعتبرُ برواياتهم.

وسوفَ أتناولُ الرواةَ المضعفينَ ومروياتهم في فصلين اثنين:

الفصل الأوّل: رواةُ مرتبةِ الإعتبار ومروياتُهم في جامع الترمذي.

الفصل الثاني: رواةُ مرتبةِ التركِ ومروياتُهم في جامع الترمذي.

مشيراً إلىٰ أنَّ تصنيفَ الرواةِ في هذه المرتبةِ أو تلكَ قد لاحظتُ فيه آراءَ الترمذي في ذلكَ، بغضِّ النظرِ عمّا إذا كانَ يوافقُه في ذلك أم لا يوافقُه غيره من النقّاد؛ لأنَّ البحث يهدفُ إلىٰ عرضِ وجهة نظرِ الترمذي في الرواة، ورواياتهم عندَه.

---

(١) سيأتي الكلام علىٰ حدّ المجهول الذي لا يقبل حديثه بحال.



الفصل الأوّل

رواة مرتبة الاعتبار ومروياتهم في جامع الترمذي

مرتبةُ الاعتبار: هي مرتبةُ الرواةِ الذينَ لا يُقبلُ حديثُ الواحدِ منهم إلاّ إذا تابَعه عليه غيرُه من أمثاله أو ممن هو أحسنُ حالاً منه أو قَامت قرينةٌ تدلُّ علىٰ أنَّه ضبطَ حديثَه.

ومرتبةُ الاعتبار عندَ المحدِّثينَ مترامية الأطراف، واجتهادُ الناقدِ عليه المعوَّلُ في قبوله هذا الحديثَ وردِّ الآخر؛ لأنَّ القرائنَ الدالَّةَ تختلفُ دلالتُها بينَ ناقدٍ وآخرَ ومنزلةُ الراوي في درجةِ الاعتبارِ هذه تختلفُ فيها أنظار النقادِ أيضاً، فمنهم مَن يقبلُ هذا الراوي لمتابعةٍ في موضعٍ لا يقبلُه في أخرىٰ.

ونحنُ ـ اليومَ ـ بحاجةٍ إلىٰ تصنيفٍ جديدٍ لرواة الحديثِ المختلَفِ في توثيقِهم وتضعيفِهم، خاصةً أولئك الذينَ لهم أحاديثُ عديدةٌ ينفردونَ بها وأحاديثُ كثيرةٌ يتابعونَ عليها.

إذ مما لا يخفىٰ، أنَّ الحساسيةَ الطائفيةَ والمذهبيةَ والتخصصيةَ كانَ لها أثرٌ كبيرٌ في إطلاقِ النقّادِ ألفاظاً علىٰ بعضِ الرواة أوسعَ من ثوبِ ذلكَ الراوي، وربما ألبسوه ثوباً لا يصلحُ لمثله.

وأنا لا أستطيعُ أن أقبلَ أبداً، أن يقولَ ابن خراش ـ مثلاً ـ في مثل حَفصِ بن سليمان القارىء ـ رحمه الله تعالىٰ: كانَ يكذبُ ويضعُ الحديثَ، أو يقولَ قائلٌ: إنَّ أبا حنيفة متروكُ الحديث، مهما بلغَ قدرُ هذا القائل، بل حتىٰ لو قاله أهلُ الحديث كلُّهم.

وقد جاءت مصطلحاتُ مرتبةِ الإعتبارِ عندَ الترمذي متعددة، بلغت أربعةَ مصطلحات، هي: «تُكلِّم فيه. . .» ومصطلح «ليسَ بالقوي» ومصطلح «ليس بالحافظ»

ومصطلح «ضعيف» بإطلاقاته المتعددةِ، وسأتناولُ كلَّ واحدٍ منها في مبحث، مع الاعتذار عن عدمِ تماثلِ المباحثِ في الحجم، والمباحث هي:

المبحث الأوّل: رواةُ مصطلحِ «تكَلَّم فيه أهلُ الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الثاني: رواةُ مصطلحِ «ليس بالقوي» ومروياتُهم في جامع الترمذي.

المبحث الثالث: رواةُ مصطلح «ليس بالحافظ» ومروياتُهم في جامع الترمذي.

المبحث الرابع: رواةُ مصطلح «ضعيف» ومروياتُهم في جامع الترمذي.



المبحث الأول

رواة مصطلح «تكلَّم فيه أهلُ الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

دلالةُ مصطلح «تكلَّم فيه أهلُ الحديث» عندَ الترمذي

أطلقَ الترمذي عدَّةَ تراكيبَ تدلُّ علىٰ ما ترجمتُ به هذا المبحثَ، فتارةً يقولُ: «تكلَّم فيه أهلُ الحديث»، وتارةً يقول: «تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديث» وأخرىٰ يقول: «تكلَّم فيه بعضُ أهلِ العلم»، ومرةً يقولُ: تكلَّم فيه شعبةُ أو يحيىٰ القَطَّان، وفي مراتٍ كثيرةٍ يزيدُ جملةَ: «من قِبلِ حفظِه» أو يقولُ: «تُكلِّم فيه من جهةِ حفظِه» دونَ أن يسمِّيَ من الذي تكلَّم، وأحياناً يسمِّيه.

وقد وجدتُه أطلقَ صيغةَ «تكلَّم فيه» علىٰ واحدٍ وأربعينَ راوياً، تتجاذبهم درجاتٌ متعددةٌ. . .

فقال في عبد الله بن عمر العُمري: تكلَّم فيه يحيىٰ القَطَّان، وهو صَدُوقٌ، ونقلَ تضعيفَ بعضِ النُقَّادِ له، ودرستُه في مصطلح «ضعَّفه فلان».

وقالَ في عبد اللهَّ بن محمد بن عقيل: هو صَدُوقٌ، وقد تكلَّم فيه بعضُ أهلِ العلمِ من قِبلِ حفظه، قال محمد: هو مقاربُ الحديثِ، وقد درستُه في مصطلح «صَدُوق»؛ لأنَّه قولُ الترمذي.

وقال في محمّد بن القاسم الأسدي: تكلَّم فيه أحمدُ وضعَّفَه، وليسَ بالحافظ وقد درستُه في مصطلح «ليس بالحافظ».

وقال في عمرو بن دينار: تكلَّم فيه بعضُ أَصحابِ الحديثِ، وليسَ بالقوي وقد درستُه في «ليس بالقويِّ».

وما من موضع قالَ الترمذي فيه: «تكلَّم فيه»، ثمَّ تكلَّم علىٰ موضعِ آخرَ بإضافةِ نقدٍ جديدٍ عليه إلاَّ أضفتُه إلىٰ المفسَّر؛ لأنني رأيتُ هذا المصطلحَ مبهماً، ففيه الصَّدُوقُ ومقاربُ الحديث والضعيفُ والمجهولُ والمتروكُ، وحينَ يَحملُ مصطلحٌ كُلَّ هذه الألفاظِ وهي من مراتبَ متفاوتةٍ، لا نستطيعُ أن نقولَ: إنَّ هذا مصطلحٌ دقيقٌ لكن فيه كلامٌ يستدعي البحثَ.

بَيْدَ أنَّ من قالَ فيه الترمذي: تُكُلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، أحسنُ حالاً ممن لم ينصَّ علىٰ قضية الحفظ، كيف وفي هؤلاء: حماد بن سلمة (١٩٩) وداود بن الحصين (٢٠٠) ومحمّد بن إسحاق صاحبُ المغازي (٢١٢) وعمرو بن شعيب (٢١٠) وغيرُهم؟!

بل إنَّ الترمذي، قد حسَّنَ بعضَ أحاديثَ لمن تُكُلِّم فيه، وصحّحَ أحاديثَ أخرىٰ: (١٩٣، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢).

وقد بيّنَ الترمذي رأيَه في هذا المصطلح، فلا نتكلَّفُ البحثَ عن دلالته، قال في كتاب «العلل الصغير»: «قد تكلَّم بعضُ أهلِ الحديث، في قومٍ من جِلّة أهلِ العلم وضعَّفُوهم من قِبَلِ حفظهم، ووثَّقَهم آخرونَ من الأئمة لجلالتهم وصدقِهم، وإن كانوا قد وَهِموا في بعضِ ما رووا، وقد تكلَّم يحيىٰ بن سعيد القَطَّان في محمّد بن عمرو بن علقمة، ثمَّ روىٰ عنه. . .، وإن كانَ يحيىٰ القَطَّان قد تركَ الروايةَ عن هؤلاء، فلم يترك الرّاويةَ عنهم لأنَّه أتهمَهم بالكَذِب، ولكنَّه تركَهم لحالِ حفظِهم.

ذُكرَ عن يحيىٰ بن سعيد أنَّه كانَ إذا رأىٰ الرّجلَ يحدّثُ من حفظه مرةً هكذا ومرةً هكذا، لا يَثبتُ علىٰ حالةٍ واحدةٍ؛ تَركَه.

وقد حدَّثَ عن هؤلاء الذين تركَهم يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجَرَّاح، وعبد الرَّحمٰن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة»[1].

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٦٩٩).

«وهكذا تكلَّم بعضُ أهلِ الحديثِ في سهيل بن أبي صالح، ومحمّد بن إسحاق وحماد بن سلمة، ومحمّد بن عجلان، وأشباهِ هؤلاء من الأئمةِ، إنَّما تكلَّموا فيهم من قِبلِ حفظِهم في بعض ما رووا، وقد حدَّثَ عنهم الأئمةُ. . .

وهكذا من تكلَّم في ابن أبي ليلىٰ إنّما تكلَّم فيه من قِبلِ حفظِه. . .»[1].

«وسمعتُ أحمدَ بن الحسن يقول: سمعت أحمدَ بن حنبل يقول: ابنُ أبي ليلىٰ لا يحتجُّ به.

وكذلكَ من تكلَّم من أئمةِ العلمِ في مجالد بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة وغيرهم، إنما تكلَّموا فيهم من قِبلِ حفظِهم وكثرةِ خطئِهم، وقد روىٰ عنهم غيرُ واحدٍ من الأئمة.

فإذا انفردَ أحدُ هؤلاء بحديث ولم يُتابَعْ عليه؛ لم يُحتجَّ به، كما قالَ أحمدُ بن حنبل: ابنُ أبي ليلىٰ لا يحتجُّ به، إنَّما عنىٰ إذا تفردَ بالشَّيء.

وأشدُّ ما يكونُ هذا إذا لم يحفظ الإسنادَ، فزادَ في الإسناد أو نقصَ أو غيَّرَ الإسنادَ أو جاءَ بما يتغيّرُ فيه المعنىٰ.

فأمّا من أقامَ الإسنادَ وحفظَه وغيَّرَ اللفظَ، فإنَّ هذا واسعٌ عندَ أهلِ العلمِ إذا لم يتغيَّر المعنىٰ».

«قال أبو عيسىٰ: وإنما تفاضلَ أهلُ العلم بالحفظِ والإتقان والتثبتِ عندَ السَّماع معَ أنَّه لم يَسلَم من الخطأ والغلطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمةِ معَ حفظِهم»[2].

وهذا يعني أنَّ من تُكُلِّم فيه من جهةِ حفظِه لا يحتجُّ به إذا انفردَ، وبعضُهم أحسنُ حالاً من بعض، واللهُ أعلم.

---

(١) العلل الصغير مع «الجامع» (ص٧٠٠).

(٢) ما سبق (ص٧٠١).

المطلب الثاني

رواة مصطلح «تَكلَّم فيه أهلُ الحديث من قبل حفظه» ومروياتهم في جامع الترمذي

١٩٩- إبراهيم بن يزيد القُرشيّ مولىٰ عمر بن عبد العزيز الأموي أبو إسماعيل المَكيّ، يعرف بالخوزي سكن شِعْبَ الخوز بمكة المكرمة فنُسبَ إليه[1]، من كبار أتباع التابعين (ت ١٥١هـ) (ت ق).

روىٰ عن عشرةِ شيوخٍ، منهم: عطاء بن أبي رباح، ومحمّد بن عبّاد (ت ق)، والزُّهريّ.

ورویٰ عنه واحدٌ وعشرونَ رواياً، منهم: سفيان الثوري، وعبد الرزاق الصنعاني ووكيع (ت ق).

اتفقت كلمةُ النُقَّادِ علىٰ جرحِه، وتفاوتَتْ ألفاظُ نَقْدِهم إياه، فقال الترمذي: تكلَّم فيه بعضُ أهلِ العلم من قِبلِ حفظِه.

فقال ابن سعد: ضعيفٌ، وقال ابن معين: ليسَ بثِقَةٍ، وقال البخاري: سكتوا عنه وقال الرازيّان: منكرُ الحديثِ ضعيفٌ، وقال ابن عدي: هو في عدادِ من يُكتبُ حديثُه وقال أحمد والنسائي وابن حجر: متروكُ الحديث زادَ الحافظُ: من السابعة[2].

---

(١) الخَوْز: بفتح وسكون: المعاداة، وبالضمّ: جيل من الناس، واسم لجميع بلاد خوزستان، وشِعْب الخوز بمكة، منه إبراهيم بن يزيد الخوزي، قاله في «القاموس» (خوز) (ص٦٥٧)، وانظر «معجم البلدان» (٣: ٣٤٧) و«الاكمال» (١: ٤٣٩).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٧٧) و (٥: ٢٠٩)، ابن معين (٢: ١٨)، «الكبير» (١: ٣٣٦)، النسائي (٤٥)، «المجروحين» (١: ١٠١)، «الإكمال» (١: ٤٣٩)، «تهذيب الكمال» (٢: ٢٤٢) «الميزان» (١: ٧٥)، «الكاشف» (١: ٥١)، «التهذيب» (١: ١٨٠-١٨١)، «التقريب».

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا يوسف بن عيسىٰ: حدثنا وكيع: حدثنا إبراهيم بن يزيد عن محمّد بن عبّاد بن جعفر، عن ابن عمر، قال: جاءَ رجلٌ إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول اللهّ، ما يُوجبُ الحجَّ؟ قال «الزّادُ والراحلةُ»[١].

قلتُ: وللحديث روايةٌ أخرىٰ أتمُّ بالسندِ نفسِه من المدار عندَ الترمذي برقم (٢٩٩٨).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ، والعملُ عليه عندَ أهلِ العلم، وإبراهيم هو ابنُ يزيدَ الخوزي المَكيّ، وقد تكلَّم فيه بعضُ أهلِ العلم من قِبلِ حفظِه».

وقال عَقِبَ تخريجه في التفسير: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث إبراهيْمَ الخوزي، وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم، في إبراهيمَ من قِبلِ حفظِه» اهـ.

قلتُ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ إبراهيمَ الخوزي، رواه عنه وكيع بن الجَرَّاح وعبد الرزاق بن همام، ومروان بن معاوية، ومحمّد بن عبّاد ـ وهو ثِقَةٌ كما في «التقريب» (٥٩٩٢) ـ، فعِلَّه الحديثِ في إبراهيمَ.

وبَينَ كلامِ الترمذي نوعُ تناقض، فمرةً يحكمُ عليه بأنَّه حسنٌ، ومرةً يحكمُ عليه بما يُفيدُ ضَعفَه فكيف كان هذا؟!

وأقول: خرَّجَ الترمذي قَبلَ هذا الحديثِ، حديثَ عليٍّ بن أبي طالب (٨١٢) في التغليظِ في تركِ الحج، وقال عَقِبَه: «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وفي إسنادِه مقالٌ، وهلال بن عبد اللهَّ: مجهولٌ، والحارث: يُضعَّفُ في الحديث».

فلعل الترمذي حسَّنَ هذا الحديثَ بذاك، وإلاّ فإبراهيمُ بن يزيد لا يرقىٰ إلىٰ أن يُحسَّنَ حديثُه، وقد أشارَ الحافظُ في «التلخيص» إلى رواياتِ هذا الحديثِ عن أنس وابن عمر وابن عبَّاس وجابر وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي

---

(١) أخرجه الترمذي في الحج، باب (٤) رقم (٨١٣) وابن ماجه في الحج، باب ما يوجب الحجّ (٢٨٩٦)، انظر «تحفة الأشراف» (٦ :٤٣) وقد أخرجه الترمذي بأتمَّ منه في تفسير سورة آل عمران (٢٩٩٨).

الله عنهم، ثمَّ قال: «طرقُها كلُّها ضعيفةٌ، وقد قال عبدُ الحق الإشبيلي: طرقُه كلُّها ضعيفةٌ، وقال ابن المنذر: لا يثبتُ الحديثُ في ذلك مسنداً والصَّحيحُ من الروايات روايةُ الحسنِ المرسلةُ»[١].

قلتُ: ليسَ له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث، واللهُ أعلم.

٢٠٠ـ إسماعيل بن مسلم العبدي المَكيّ أبو إسحاق البصري مولىٰ حدير من الأزد، من صغار التابعين (ت ق).

روىٰ عن ثلاثينَ شيخاً، منهم: الحسن البصري (ت ق)، وعَباية بن رفاعة وعطاء ابن أبي رباح (ت ق)، وعمرو بن دينار (ت ق)، وقتادة بن دعامة (ت ق).

وروىٰ عنه سبعةٌ وأربعونَ راوياً، منهم: السفيانان، وابن المبارك (ت)، وعليّ بن مسهر (ت ق)، ومحمّد ابن أبي عدي.

هذا الرَّجلُ قد اتفقَ الحفّاظُ علىٰ جرحه واختلفت ألفاظُهم فيه، فقال ابن عدي: أحاديثُه غيرُ محفوظة، إلاّ أنَّه ممن يُكتبُ حديثُه، وقال النسائي: ليسَ بِثقَة، وقال عمرو بن علي: كانَ صَدُوقاً يُكثرُ الغلطَ.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم وعمرو بن علي مرة: ضعيفٌ، وضعَّفه البُخاري جدّاً، وقال ابن معين: ليسَ بشيء.

وتركَه ابن المبارك ويحيىٰ القَطّان وابن مهدي والنسائي، وقال أحمدُ بن حنبل: متروكُ الحديث.

وقال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: كان فقيهاً ضعيفَ الحديث، من الخامسة[٢].

---

(١) «تلخيص الحبير» (٢: ٣٣٤-٣٣٥) و«جامع الأصول» (٣: ٥-٦).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٢٢٧) و (٤: ١٢، ٢٢٢، ٢٢٣)، «العلل الكبير» (١: ١٨٦) و (٢: ٥٣٨، ٦٤٢)، ابن سعد (٧: ٢٤٧)، ابن معين (٢: ٣٧) «علل أحمد» (١: ٣٨٤)، «الكبير» (١: ٣٧٢)، «ضعفاء البخاري» (٤١٠)، «ضعفاء النسائي» (٥٢)، «ضعفاء العقيلي» (١: ٩١)=

وخلاصةُ حالِ الرَّجل أنَّه كانَ عالماً فقيهاً مكثرَ الرواية محلّه الصِّدقَ ولا يتَعَمَّد الكَذِبَ في الرواية، ولم يكن ضابطاً، فكثرت أخطاؤه، فما وافقَ الثقاتِ كانَ صالحاً للاعتبار، ولا يُقبلُ منه التفردُ والمخالفةُ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن، عن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «حدُّ الساحر ضربةٌ بالسيف»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعَّفُ في الحديث، وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري، قال وكيع: هو ثِقَة، ويروي عن الحسن أيضاً، والصَّحيحُ عن جندب موقوفاً. . . إلخ»[٢].

أقول: أخرجَ الدارقطني في «السنن» من حديث أبي عثمان النهدي، عن جندب البجلي أنَّه قتلَ ساحراً كانَ عندَ الوليد بن عُقبة، ثمَّ قال: «أفتأتون السحر، وأنتم تبصرون»[٣]؟

وقد طول المزّي في سياقة طرق الحديث مرفوعاً وموقوفاً وذكرَ الذهبي في كتاب «الكبائر» أنَّه قولُ جندب، وليس مرفوعاً[٤].

=«الجرح» (٢: ١٩٨)، «المجروحين» (١: ١٢٠)، «الكامل» (١: ٤٥٤)، «ضعفاء الدارقطني» (٢٨٠) «تهذيب الكمال» (٣: ١٩٨)، «الميزان» (١: ٢٤٨)، «الكاشف» (١: ٧٨)، «التهذيب» (١: ٣٣١) «التقريب» (٤٨٤).

(١) أخرجه الترمذي في الحدود، باب ما جاء في حدّ الساحر (١٤٦٠)، والدارقطني في «السنن» (٣: ١١٤)،وحكى الخلاف في رفعه ووقفه، والطبراني في الكبير (١٦٦٥-١٦٦٦) والحاكم في «المستدرك» (٤: ٣٦٠)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه صحيح غريب! وله شاهد صحيح علىٰ شرطهما جميعاً في ضد هذا، ثم ساق عقب ما تقدم حديث زيد بن أرقم في سحر يهودي للنبيّ ﷺ، ولم يقتله! وانظر «تهذيب الكمال» (٥: ١٤٢) و«تحفةالأشراف» (٢: ٤٤٦).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٤٩-٥٠).

(٣) «سنن الدارقطني» (٣: ١١٤).

(٤) «الكبائر» للذهبي (ص٤٦).

وقد اختلفَ العلماءُ في شخصية جندب الصحابي فقال عليّ بن عبد العزيز البغوي في «الصحابة» عن أبي عبيد: «جندبُ الخير: هو جندب بن عبد الله بن ضبّة وجندب بن كعب قاتلُ الساحر، وجندب بن عفيف، وجندب بن زهير، كان علىٰ رجّالةِ عليّ وقُتلَ معَه بصفين.

قال أبو عبيد: هؤلاء الأربعةُ جنادبَ من الأزد[١]، وقيل غير ذلك».

قال الترمذي: «والعملُ علىٰ هذا عندَ بعضِ أهل العلم من أَصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قولُ مالك بن أنس».

وقال الشّافعيّ: «إنّما يقتلُ الساحرُ، إذا كانَ يعملُ في سحره ما يبلغ به الكفرَ فإذا عَملَ عملاً دونَ الكفر، فلم نرَ عليه قتلاً»[٢].

المهمُ أنَّ حديثَ جندبٍ هذا ضعيفٌ؛ لضعف إسماعيل بن مسلم المكي ويبدو أنّه موقوفٌ علىٰ جندب من قوله أو فعله أو كليهما إن صحَّ الخبرُ.

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (٨٧٩) تابعَه عليه الحكمُ، عن مقسم عن ابن عبّاس متابعةً قاصرةً، ولم يقبل الترمذي هذه المتابعةَ؛ لأنَّ الحكمَ سمعَ من مقسم عن ابن عبّاس خمسةَ أحاديثَ وهذا ليس منها[٣].

وقال عَقبَ حديثِ آخرَ (١٤٠٤): «تكلّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظه».

والكلامُ علىٰ أحاديثِ إسماعيلَ العبدي المكي يطول، فقد خرّجَ له الترمذي عشرةَ أحاديثَ قال عَقبَ واحدٍ منها (١٥٢٢): «حسنٌ صحيحٌ» لأنّه تابعَه عليه قتادة متابعةً تامةً، وقال عَقبَ آخرَ (٣٣٣): «حسنٌ غريبٌ»، وعَقبَ اثنين آخرين (٤٢١،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥: ١٤٢) وانظر «سير النّبلاء» (٣: ١٧٥-١٧٨).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٥٠) و«جامع الأصول» (١٠: ٢١٦) و«المغني» لابن قدامة (٩: ٣٤-٣٧).

(٣) «جامع الترمذي» (٣: ٢٢٧) وقد أخرجه أبو داود من حديث الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أيضاً، «جامع الأصول» (١٠: ٢١٦)، «المغني» لابن قدامة (٩: ٣٤-٣٧)، «تحفة الأشراف» (٥: ٢٤١).

١٤٩٠): «حسنٌ» وفي كلا الموضعين تابعَ وتُوبعَ، وهذا يعني أنَّ إسماعيل بن مسلم العبدي المكي يضعَّفُ إذا انفردَ أو خالفَ كما في الحديثين (١٤٦٠، ٢٤٢٧)، وقد تكلَّموا فيه من جهة حفظه (٣٣٣، ٨٧٩) لكنَّه إذا تُوبعَ من مثل قتادة صحَّحنا حديثَه وإذا تُوبعَ من مثله فحديثُه حسنٌ، والله أعلم.

٢٠١ـ حارثة بن أبي الرِّجال ـ واسمه محمّد ـ ابن عبد الرَّحمٰن بن عبد اللهَّ بن حارثة ابن النعمان الأنصاري النجّاري، من أتباع التابعين، قيل: توفي سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومئة في المدينة (ت ق).

وكان جدَّه الأعلىٰ حارثة بن النعمان من أهل بدر، والمترجمُ أخو عبد الرَّحمٰن ومالك ابني أبي الرِّجال.

روىٰ عن: أبيه، وعبيد الله بن أبي رافع، وجدَّته أم أبيه عمرة بنت عبد الرَّحمٰن (ت).

وروىٰ عنه ثمانيةَ عشرَ راوياً، منهم: عبدُ اللهَّ بن نمير (ق)، وعبدة بن سليمان (ق)، وأبو معاوية الضرير محمّد بن خازم (ت ق).

قُلت: الخلافُ في سياقةِ نسبه لا يعنينا كثيراً بعدَ تحقُّقنا أنَّ المترجَم معروفُ الأمر، وقال أحمد وابن معين والرازيّان: ضعيفٌ، وقال البخاري وأبو حاتم وابن عدي: منكرُ الحديث، وقال النسائي: متروكٌ، وأَقوالُ بقيةِ النُقَّاد في هذه الدّوائرِ المتقاربةِ.

وقال الترمذي: تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظه، وقال الحافظ: ضعيفٌ، من السادسة[١].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١٢)، ابن سعد (٥أ: ٤٦٦)، ابن معين (٢: ٩٢) «علل أحمد» (١: ٣٩٠)، «الكبير» (٣: ٩٤)، «الصغير» (٤٢٦)، النسائي (٧٧)، العقيلي (١: ٢٨٨) «الجرح» (٣: ٢٢٥)، «المجروحين» (١: ٢٦٨)، «الكامل» (٢: ٤٧٠)، «الموضِّح» (٢: ٦٦)، «تهذيب الكمال» (٥: ٣١٣)، «الميزان» (١: ٤٤٥-٤٤٦)، «الكاشف» (١: ١٤٢)، «التهذيب» (٢: ١٦٥-١٦٦) «التقريب» (١٠٦٢).

وقد نقلَ محققُ «تهذيب الكمال» عن العلامة مغلطاي، عن ابن سعد كلاماً في توثيقه مفادُه: أنَّ حارثةَ كان له قدرٌ وعبادةٌ وروايةٌ للعلم، وكانَ في الحديث قليلَه وكان مالكٌ يقول: «ما وراءَ حارثةَ أحدٌ»، مع أنَّ الحاكمَ نقلَ عن مالك أنَّه كانَ لا يرضاه ويخشىٰ المحققُ الفاضلُ أن يكون مغلطاي وهم في هذا أو اشتبه عليه[١].

أقول: إن صحَّ النقلُ عن مالك، فيدلُّ علىٰ أنّه غيَّرَ رأيَه في حارثةَ بعدَ ما كثرَ وهمه، وفحُشَ خطؤه، أو أن يكونَ قال هذا الكلامَ تهكُّماً.

وأما وصفُه بجلالةِ القدرِ والعبادةِ وروايةِ العلم؛ فليسَ مدفوعاً عن شيء من ذلك والخلافُ في تثبُّته في الحديث فقط، واللهُ أعلم.

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا الحسن بن عرفة، ويحيىٰ بن موسىٰ قالا: حدّثنا أبو معاوية، عن حارثة بن أبي الرِّجال، عن عمرة، عن عائشة، قال: كان النبيّ ﷺ إذا افتتحَ الصلاةَ قال: «سبحانك اللَّهمَّ، وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالىٰ جدّك، ولا إله غيرُك».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفُه من حديث عائشةَ إلاّ من هذا الوجه وحارثةُ قد تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظه، وأبو الرِّجال اسمه محمّد بن عبد الرَّحمٰن المديني»[٢].

أقولُ: دارَ حديثُ عائشةَ هذا عليها في الكتب الستة، رواه عنها أبو الجوزاء أوس ابن عبد الله الرَبَعي عندَ أبي داود، وعمرةُ بنتُ عبد الرحَّمٰن عندَ الترمذي وابن ماجه.

أما رواية أبي داود، فقد قالَ هو عنها: «هذا الحديثُ ليس بالمشهور عن عبد السلام ابن حرب، لم يروه إلاّ طلقُ بن غنَّام، وقد روىٰ قصةَ الصلاة عن بُديلٍ جماعةٌ لم يذكروا فيه شيئاً من هذا»[٣].

---

(١) حاشية «تهذيب الكمال» للدكتور بشار عواد (٥: ٣١٥).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٣)، وابن ماجه فيهما (٨٠٦)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢: ٤٠٦) و «جامع الأصول» (٤: ١٨٨).

(٣) كتاب «السنن» لأبي داود (١: ٢٠٦).

قُلت: يريدُ أبو داود أن يقولَ: إنَّ روايةَ عبد السلام بن حرب عن بُديل بدعاء الاستفتاح تفرَّدَ بها طلقُ بن غنّام، وقد روىٰ حسين المعلِّم وحماد بن زيد وجماعةٌ هذا الحديثَ عن بُديل في أعمال الصلاة، فلم يذكروا دعاءَ الاستفتاح.

وحديثُ حسينٍ أخرجَه مسلم وأبو داود وابن ماجه من غير تعرُّضٍ للاستفتاح[1] فيكونُ طلقُ بن غنَّام قد خالفَ من الحفاظ من هو أحفظُ منه وأكثرُ عدداً وهذا هو الشذوذُ، والبيهقي نقلَ كلامَ أبي داود وأقرَّه، ثمَّ قال: وقد روي من وجه آخرَ ضعيفٍ عن عائشة[2]، وساقَ حديثَ الباب.

وعليه فما قالَه الشَّيخ أحمدُ شاكر في حواشي الترمذي[3]، من أنَّ رواية أبي الجوزاء متابعةٌ قاصرةٌ لرواية ابن أبي الرَّجال، فيه نظرٌ، وها هو البيهقي ضعَّفَ إحدىٰ الروايتين صراحةً والأخرىٰ ضمناً، والله أعلم.

فالترمذي نقدَ هذا الحديثَ، وهو لا يجهلُ الأحاديثَ الصَّحيحةَ الواردةَ في بابه وليس لحادثة عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث.

٢٠٢ـ حماد بن سلمة بن دينار التميمي الحنظلي ـ مولاهم ـ أبو سلمة البصري، وقيل في ولائه غير ذلك، وهو ابن أخت حُميد الطَّويل، من أتباع التابعين، مات سنةَ سبعٍ وستينَ ومئة (خت م ٤).

روىٰ عن مئة واثنين وعشرينَ شيخاً، منهم: أيوب السختياني (خت م ٤)، وخاله حميد الطَّويل (خت م ٤)، وقتادة (خت م ٤)، ومحمّد بن مسلم المكي (٤).

وروىٰ عنة ستةٌ وتسعونَ راوياً، منهم: أبو داود الطيالسي (ت س)، وعبد الرَّحمٰن ابن مهدي (م ت س ق)، ويزيد بن هارون (م د ت س).

---

(١) «جامع الأصول» (٤:١٨٨)، «والسنن» لأبي داود (١:٢٠٨)، وسنن البيهقي (٢:٣٤) و«تحفة الأشراف» (١١:٣٨٦).

(٢) البيهقي (٢:٣٤).

(٣) «جامع الترمذي» (٢:١٢).

اختلفَ العلماءُ في حمّاد بن سلمة اختلافاً كبيراً، فبينما ترجمَه ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» وعدَّه الذهبي من الحفاظ وترجمه في «تذكرته»، ورفعه بعضُ النُقَّاد إلىٰ درجات الوثاقة العليّا، حطَّه آخرونَ إلىٰ دركات الاتهام.

وخلاصةُ حالِ حَماد بن سلمة أنَّه ثِقَةٌ ثَبْتٌ كثيرُ الرواية، لقي شيوخاً كثيرين وروىٰ عن بعضهم أحاديثَ لم يشاركه فيها غيره، وكثرت غرائبُه حتىٰ كُثرَ المستهجَنُ منها، وهو لم يشترط ألاّ يحدّثَ إلاّ بحديثٍ صحيحٍ أو أن لا يحدِّثَ إلاّ عن ثقة.

وقد روىٰ أحاديثَ استشنعها الحفّاظُ مما يُسمَّىٰ بأحاديثِ الصفات من مثل: «إنَّ اللهَ تعالىٰ لمّا تجلىٰ للجبل أخرجَ طرفَ خنصره، وضرب علىٰ إبهامه فساخَ الجبلُ» ومثل: «رأيتُ ربي في أحسنِ صورةٍ جعداً أمردَ عليه حُلّة خضراء»... إلخ، وأمثالُ هذه الروايات الهزيلة(١).

والذي ينبغي عملُه هو التحققُ من صِحَّة نسبةِ هذه المستشنعات إلىٰ حمّاد فإن صحَّ الإسناد إليه نظر في حال شيخه أو منَ فوقَه، وإذا تعيّنَ الوهمُ عليه؛ حكمْنا بخطئه ووهْمِه؛ لأنَّه عالمٌ عابدٌ حافظٌ، والخطأ لا يتعرّىٰ عنه أحدٌ من البشر بعدَ النبييّن.

قال ابن حبان في ترجمة حمّاد بن زيد: «كان أحفظَ وأتقنَ وأضبطَ من حمّاد بن سلمة غيرَ أنَّ حمّاد بن سلمة كان أدينَ وأفضلَ وأورعَ....».

وقال في ترجمة حمّاد بن سلمة: «كان من العبّادِ المجابينَ الدعوةَ في الأوقات ولم ينصف من جانبَ حديثَه ـ يعرّض بالبخاري ـ واحتجَّ بأبي بكر بن عياش في كتابه ... فإن كانَ تَرْكُه إيّاه لِما كانَ يخطىء؛ فغيُره من أقرانه كان يخطىء مثل الثوري وشعبة وأقرانهما كانوا يخطؤون.

فإن زعمَ أنَّ خطأه قد كُثرَ من تغيّرِ حفظِه، فقد كانَ ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً وأنّىٰ يبلغُ أبو بكر بن عياش حمّادَ بن سلمة، ولم يكن من أقران حمّاد بن

---

(١) انظر هذه وأمثالها في «الميزان» (١:٥٩٣).

سلمة بالبصرة مثلُه في الفضل والدِّين والنسك والعلم والكتبة والجمع والصّلابة في السُّنَّة والقمع لأهل البدع، ولم يكن يثلبُه في أيامه إلاّ معتزلي قدري أو مبتدع جهمي لِما كان يظهرُ من السُّنَن الصَّحيحة التي ينكرُها المعتزلة. . . » اهـ.

وقال في مقدمة صحيحه: «فإن قال: حمّاد قد كثُرَ خطؤه، يقال له: إنَّ الكثرةَ اسمٌ يشتمل علىٰ معانٍ شتىٰ، ولا يستحق الإنسانُ تركَ روايته حتىٰ يكونَ منه من الخطأ ما يغلبُ صوابَه، فإذا فحُشَ ذلك منه وغلبَ علىٰ صوابه؛ استحقَّ مجانبةَ روايته.

وأما من كثُرَ خطؤه ولم يغلب علىٰ صوابه؛ فهو مقبولُ الرواية فيما لم يخطىء فيه، واستحقَّ مجانبةَ ما أخطأ فيه فقط، مثل: شريك وهشيم وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، كانوا يخطؤون فيكثرون، فروىٰ عنهم واحتجَّ بهم في كتابه، وحمّادُ واحدٌ من هؤلاء»[١].

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهل الحديث في . . . وحمّاد بن سلمة من قِبلِ حفظه في بعض ما روىٰ، وقد حدَّثَ عنه الأئمة[٢].

وقد روىٰ له الترمذي واحداً وثمانينَ حديثاً، حَكمَ الترمذي علىٰ كثير منها بأنَّه «حسنٌ صحيحٌ»، فمن ذلك الأحاديث: (٧٢، ٣٠٧، ٦١٣) وهي أعلىٰ درجة في الحكم علىٰ الأحاديث عندَه.

وهذا يعني أنَّ حمّاداً عندَه ثِقةٌ من الثقات يخطىء؛ فينبَّه علىٰ خطئه ليجتنبَ ويخالِف؛ فتجتنب مخالفتُه، أمّا ما لم ينصَّ أحدٌ من الحفاظ علىٰ خطئه، ولم يكن في

---

(١) مقدمة الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ص١٥٣-١٥٥، مقتطفات بحروفها.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٧٠٠)، ابن سعد (٧: ٢٨٢)، ابن معين (٢: ١٣٠) «علل المديني» (٢٨، ٧٢، ٧٥)، «طبقات خليفة» (١: ٥٣٧) «علل أحمد» (١: ٥١، ١٢١، ١٨١) «الكبير» (٣: ٢٢)، «الجرح» (٣: ١٤٠)، «الثقات» لابن حبان (٦: ٢١٦-٢١٧)، «صحيحه» (١: ١٥٣-١٥٥)، «المشاهير» (١٥٧)، «الكامل» (٢: ٦٥٣)، «سنن الدارقطني» (٢: ١١٥) و (٣: ١٧٢) «الموضح» (٢: ٦٣)، «تهذيب الكمال» (٧: ٢٥٣-٢٦٩)، «الميزان» (١: ٥٩٠)، «الكاشف» (١: ٢٥١) «التذكرة» (١: ٢٠٢)، «النّبلاء» (٧: ٤٤٤)، «التهذيب» (٣: ١١-١٦)، «التقريب» (١٤٩٩).

متنه نكارةٌ؛ فهو «حسنٌ صحيحٌ» في أعلىٰ درجات الصِحَّة عندَ الترمذي، وقد جاءَ هذا الكلامُ مطابقاً لما سبق نقلُه عن الحافظ ابن حبان.

وأنا لا أقول: إنَّ ابنَ حبان تَبعَ الترمذي في هذا، ولكني أقول: اجتهادٌ وافقَ اجتهاداً؛ لأنَّ ابن حبان جبلٌ راسخٌ مثلُ الترمذي، والله أعلم.

٢٠٣ـ داود بن الحصين الأموي ـ مولاهم ـ أبو سليمان المَدني مولىٰ عمرو بن عثمان بن عفان، من أتباع التابعين، مات سنةَ خمسٍ وثلاثينَ ومئة (ع).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً، منهم: عكرمة مولىٰ ابن عبَّاس (بخ ٤)، ونافع مولىٰ ابن عمر (ت ق)، وأبو سفيان مولىٰ عبد الله بن أبي أحمد بن جحش (ع).

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً، منهم: إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي (ت ق) ومالك ابن أنس (ع)، ومحمّد بن إسحاق بن يسار (بخ ٤).

خرَّجَ الترمذي له ستةَ أحاديثَ: (١٤٥، ٣٤٦، ١١٤٣، ١٣٠١، ١٤٦٢، ٢٠٧٥)، وخرَّجَ له البخاري حديثين اثنين: (٢١٨٦، ٢١٩٠) هما حديثٌ واحدٌ.

أقول: اختلفَ النقادُ فيه اختلافاً بيّناً، فقال ابن معين: ثقةٌ، وقد روىٰ مالك عنه وإنّما كُرْهُ مالكٍ له؛ لأنّه كانَ يحدِّثُ عن عكرمة، وكان مالكٌ يكرَه عكرمةَ، وترجمه ابن حبان في «الثقات» وقال: كانَ يذهبُ مذهبَ الشراة[1]، وكلُّ من تركَ حديثَه علىٰ الإطلاق وَهِمَ؛ لأنّه لم يكن داعيةً إلىٰ مذهبه، والدعاةُ يجبُ مجانبةُ رواياتِهم علىٰ الأحوال.

فأما من انتحلَ بدعةً فلم يدع إليها وكانَ متّقياً؛ كان جائزَ الشهادة محتجّاً بروايته فإن وجبَ تركُ حديثه؛ وجبَ تركُ حديثِ عكرمةَ؛ لأنّه كان يذهبُ مذهبَ الشراة مثلَه.

---

(١) الشُّراة: فرقة من فرق الخوارج، يزعمون أنهم شَرَوا أنفسهم لله، أي: باعوها منه مقابل رضوانه والجنة.

وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولولا أنَّ مالكاً روىٰ عنه لتُركَ حديثُه، وقال النسائي: ليسَ به بأس.

وذهبَ علي بن المديني وأبو داود إلىٰ تجنّبِ روايته عن عكرمةَ؛ لأنّ رواياتِه عنه فيها مناكير.

قال الترمذي: تُكُلِّم فيه من جهةِ حفظِه، وقال الذهبي: ثِقةٌ قدري، وقال الحافظ: ثِقَةٌ إلاّ في عكرمةَ، ورمي برأي الخوارج، من السادسة[١].

وقد خرَّجَ له الترمذي ستّةَ أحاديثَ، قال عن الأوّل منها (١٤٥): «حسنٌ صحيحٌ» وهو من روايته عن عكرمة، عن ابن عبّاس، وخرّج الثاني (٣٤٦-٣٤٧) من حديثه ونافع عن ابن عمر، وأشارَ إلىٰ روايةِ حديثِ الليث عن عبد الله بن عمر العُمري ـ المكبَّر ـ، ثمَّ قال: «حديثُ داودَ عن نافع أشبه وأَصحُّ من حديث الليث بن سعد» وخرّجَ الثالثَ: (١١٤٣) من حديثه عن عكرمةَ عن ابن عبّاس وقال: «هذا حديثٌ ليسَ بإسنادِه بأسٌ، ولكن لا نعرفُ وجهَ هذا الحديث، ولعله جاءَ من قِبلِ داودَ بن الحصين من قِبلِ حفظِه».

قُلتُ: يريدُ أن قولَ مالك والأوزاعي والشّافعيّ وأحمد وإسحاق: أنَّ المرأةَ إذا أسلمت ـ كما في هذا الحديث ـ ثمَّ أسلمَ زوجُها بعدَها، فهو أحقُّ بها إذا كانت في العِدة، ولكنَّ داودَ يروي عن عكرمة، عن ابن عبّاس «أنَّ النبيّ ﷺ ردَّ زينبَ ابنتَه علىٰ زوجها أبي العاص بن الربيع بعدَ ستِّ سنوات، ولم يُحدث عقدَ نكاحٍ جديد»، وقال عن الرابع منها (١٠٣١): «حسنٌ صحيحٌ». **قُلت**: وقد أخرجَه البخاري برقم (٢١٩٠).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٤٤٨)، ابن سعد (٥أ:٣١٧)، ابن معين (٢:١٥٢) خليفة (٢:٦٤٨)، «الكبير» (٣:٢٣١)، العقيلي (٢:٣٥)، «الجرح» (٣:٤٠٨)، «الثقات» (٦:٢٨٤) «المشاهير» (١٣٥)، «الكامل» (٣:٩٤٧)، «تهذيب الكمال» (٨:٣٧٩)، «الميزان» (٢:٥)، «الكاشف» (١:٢٨٧)، «النّبلاء» (٦:١٠٦)، «التهذيب» (٣:١٨١)، «التقريب» (١٧٧٩).

وانظر «تحفة الأشراف» (٥:١٣٠-١٣٢) و (١٠:٤٥٦) و«فتح الباري» (٤:٤٥١-٤٥٤).

وقال عن الخامس (١٤٦٢): «لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وإبراهيم بن إسماعيل يضعَّفُ في الحديث».

قُلت: يعني ضعّفه بإبراهيمَ لا بداودَ، وكذلك ضعَّفَ السادس (٢٠٧٥) بإبراهيمَ نفسِه.

وخلاصةُ الأمرِ، أنَّ داودَ بن الحصين من الثقاتِ الذين وقعَ منهم الوهمُ عامَّةً وفي بعض الشُّيوخ خاصةً، وقد كانَ الترمذي علىٰ علمٍ بهذا، فحيثُ حفظَ داودُ ولم ينتقده الحفاظُ صحّحَ حديثَه، وحينَ أتىٰ بلفظٍ منكرٍ رفضَ قبولَ لفظِه لمخالفتِه من هو أوثقُ منه، وهكذا شأنُه في ذلك شأنُ الثقات الذين يخطئون، والله أعلم.

٢٠٤ـ زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة بن الضحّاك الأنصاري أبو جبيرة المدني من الطبقة الوسطىٰ من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن: أبيه، وداود بن الحصين (ت ق)، وعبد الله بن عبد الرَّحمٰن بن معمر، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وروىٰ عنه ستة رواة، منهم: سويد بن عبد العزيز (ت)، والليث بن سعد ويحيىٰ بن أيوب البصري (ت ق).

لم يوثِّقه أحدٌ من نقاد الحديث، وأخفُّ عباراتِ الجَرْح فيه، ما قاله أبو حاتِم: ضعيفٌ، وما قالَه ابن عدي: روىٰ ما لا يُتابعُ عليه، وقال ابن معين: لا شيء، وقال النسائي: ليسَ بثقة، وقال البخاري وأبو حاتم: منكرُ الحديث متروكٌ.

وقال الترمذي: تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظه، وقال الحافظ: متروكٌ من السابعة[1].

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١٧٩)، «الكبير» (٣: ٣٩٠) «ضعفاء البخاري» (٤٣٧)، «ضعفاء العقيلي» (٢: ٧١)، «الجرح» (٣: ٥٥٩)، «المجروحين» (١: ٣١٠)، «الكامل» (٣: ١٠٥٥)، «ضعفاء أبي نعيم» (٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٠: ٣٤)، «الميزان» (٢: ٩٩)، «الكاشف» (١: ٢٦٤)، «التهذيب» (٣: ١)، «التقريب» (٢١٢٢).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان المقرىء: حدثنا يحيىٰ بن أيوب، عن زيد بن جبيرة، عن داود بن الحصين، عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ: «نهىٰ أن يصلّىٰ في سبعة مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله»(١).

قال: «وفي الباب عن أبي مرثد ـ واسمه كناز بن الحصين ـ وجابر وأنس رضي الله عنه»(٢).

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ ابن عمر إسنادُه ليس بذاك القوي، وقد تُكلِّم في زيد بن جبيرة من قِبَلِ حفظه، وزيد بن جبير الكوفي أَثْبَتُ من هذا وأقدم، وقد سمع من ابن عمر.

وقد روىٰ الليث بن سعد هذا الحديثَ عن عبد الله بن عمر العُمري عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبيّ ﷺ مثله.

وحديثُ داودَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أشبهُ وأصحُّ من حديث الليث بن سعد.

وعبد الله بن عمر العُمريّ، ضعَّفَه بعضُ أهلِ الحديث من قِبلِ حفظه، منهم يحيىٰ بن سعيد القَطَّان»(٣).

أقول: دارَ حديثُ ابن عمر علىٰ زيد بن جبيرة، رواه عنه سويد بن عبد العزيز، عندَ الترمذي (٣٤٧)، ويحيىٰ بن أيّوب عندَه (٣٤٩) وعندَ ابن ماجه (٧٤٦).

وقد اتفقَ النقادُ علىٰ ضعف زيد بن جبيرة، ورأىٰ الحافظُ ابن حجر أنَّ ألفاظَهم التي لا يشعرُ ظاهُرها بالترك تفيدُه عندَ قائليها، ولذلك حَكمَ عليه به.

---

(١) أخرجه الترمذي في الصلاة، باب كراهية ما يصلّىٰ إليه وفيه (٣٤٦-٣٤٧)، وابن ماجه في المساجدّ، باب المواضع التي تكره الصلاة فيها (٧٤٦). وانظر «تحفة الأشراف» (٦: ٩٥) و«مختصر الخلافيّات» (٢: ١٨٥).

(٢) انظر شواهد الباب في «تحفة الأحوذي» (١: ٣٨١).

(٣) «جامع الترمذي» (٢: ١٧٨-١٧٩).

والترمذي نفسُه قال: ليس إسنادُ حديثِ ابن عمر بالقويّ، فكيف تُفهمُ عبارته: حديثُ داودَ أشبهُ وأصحُّ من حديث الليث، مع أنّه ضعَّفَ حديثَ الليث أيضاً؟

يبدو لي أنَّ مرادَ الترمذي هو الموازنةُ بينَ حديث ابن عمر وحديث عمرَ فالأصحّية هنا نسبيةٌ، وليست بمقتضىٰ الصحّة الاصطلاحية التي تجعلُ الحديثَ صالحاً للاحتجاج به.

وحديثُ الليث الذي علَّقَه الترمذي ههُنا، قد رواه ابن ماجه (٧٤٧) في البابِ نفسِه من حديث ابن عمر، عن عمرَ.

فهل ترجيحُ حديثِ داودَ بن الحصين، علىٰ حديث الليث بن سعد مقبولٌ من الترمذي؟

يرىٰ الشَّيخ أحمد شاكر أنَّ حديثَ الليث صحيحٌ، وأنّه أرجحُ وأَصحُّ من حديثِ داودَ، لا كما ذهبَ إليه الترمذي؛ لأنَّ عبدَ اللهَّ بن عمر العُمري ثِقَةٌ علىٰ ما رجَّحَه شاكر.

ولأنَّ كاتَب الليث عبدَ الله بن صالح المصري ثِقَةٌ مأمونٌ علىٰ الأرجح، وإنما أنكروا عليه أحاديثَ تفرَّدَ بها، ولا يُنكرُ عليه أن يكونَ عندَه عن الليث ما ليسَ عندَ غيره؛ لأنّه رجلٌ يَصحبُه في الإقامة ويرحلُ معَه في الأسفار. انتهىٰ ملخَّصاً[1].

قُلت: أنا أمْيَلُ إلىٰ توثيق عبد الله بن عمر العُمريّ وعبد اللهّ بن صالح مني إلىٰ تضعيفهما، بَيْدَ أنَّ العُمريَّ سيِّءُ الحفظ، له أوهامٌ كثيرةٌ عندَ الحفّاظ ولا حيلةَ لنا اليومَ بالابتعاد عن ظواهرِ عباراتِهم إلاّ بالتوفيقِ بينها أو الترجيحِ وخاصةً لعدم قدرتنا علىٰ ضبط ألفاظ التحمّل والأداء، ومدىٰ التزام مثلِ الترمذيّ بالتمييز بينها.

وأبو صالح كاتبُ الليث يقول: حدّثني الليث، وحدّثني تفيدُ السماع وليست نصاً في التحَديث من كتاب، والرَّجلُ متهمٌ بسوءِ الحفظ، فيضعَّفُ الحديثُ به أيضاً.

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ١٧٩-١٨٠) هوامش الكتاب.

بَيدَ أنني وجدتُ ابنَ ماجه ساقَ الحديثَ من طريق أبي صالح، عن الليث عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر به[١].

وليس للعمري ذكرٌ في الإسناد، ولا ريبَ أنَّ الليثَ لقي نافعاً وأخذَ عنه فيكونُ الحديثُ متَّصلاً من غير رواية العُمري، ويكون من المزيدِ في متصلِ الأسانيد، فيخرجُ العُمريّ من دائرةِ عللِ الحديثِ وتبقىٰ العلَّة في كاتبِ الليث وإنَّ له رواية عن يحيىٰ بن أيّوب المصري (ق) فلا يبْعُدُ أن يكونَ سرقَ حديثَه وهماً، فحدّث به عن الليث بدلاً من يحيىٰ، فركَّبَ ـ وهماً أو عمداً ـ هذا الإسناد علىٰ هذا المتن وتلك هي العلّة الحقيقيّةُ لهذا الحديث.

قُلت: وليسَ لزيدٍ عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث.

٢٠٥ـ سعد بن سعيد بن عمرو الأنصاري المَدني أخو يحيىٰ بن سعيد وعبد ربِّه ابن سعيد، من صغار التابعين، ماتَ سنةَ إحدىٰ وأربعين ومئة (خت م ٤).

روىٰ عن ستةَ عشرَ شيخاً، منهم: أنس بن مالك (م ٤)، وعمر بن ثابت الخزرجي (م ٤)، ومحمود بن إبراهيم التيمي (د ت ق)، والزُّهريّ.

وروىٰ عنه تسعةَ عشرَ راوياً، منهم: عبد الله بن عمر العُمريّ (ت)، وابن المبارك (م بخ)، والدراوردي (٤)، وأبو معاوية الضرير (مد ت).

اختلفَ العلماءُ في حالِ سعد بن سعيد، فوثَّقَه بعضُ أهلِ الحديثِ، وضعَّفه الأكثرونَ من المحققين.

قالَ ابنُ سعد: كان ثِقَةً قليلَ الحديث، وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: يخطىء، لم يفحش خطؤه، فلذلكَ سلكنَا به مسلكَ العدول، وقال ابن عدي: له أحاديثُ صالحةٌ تقربُ من الإستقامة، ولا أرىٰ بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه، ووثَّقه العجلي والذهبي وغيرهم.

---

(١) انظر ابن ماجه (١: ٢٤٦) و«تحفة الأشراف» (٨: ٧٣) و«تهذيب الكمال» (١٥: ٩٨).

وقال أحمد وابن معين: ضعيفٌ، وقال يحيىٰ أيضاً: صالحٌ، وقال النسائي: ليس بالقويّ.

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهلِ الحديث في سعد من قِبلِ حفظِه، وقال الحافظ صَدُوقٌ سيء الحفظ، من الرابعة[1].

أقول: مما يقوّي جانبَ التوثيقِ في الرجلِ إخراجُ البخاري له تعليقاً بعدَ حديث (١٤١١)، وخرَّجَ له مسلمٌ ستّةَ أحاديثَ: (٧٥٨، ٧٨٣، ٩١٨، ١١٤٠، ١١٦٤، ٢٠٤٠) والمعرفةُ الحقيقيةُ بحاله تستدعي دراسةً استقرائيةً لمروياته؛ لمعرفةِ كيفيةِ إخراجِ الشَّيخين له، والوقوفِ علىٰ أحكامِ الترمذي علىٰ أحاديثه، أما إطلاق الترثيق أو التضعيف؛ فليس من المنهج العلمي.

وقد خرَّجَ له الترمذي في «الجامع» ثلاثةَ أحاديث: (٤٢٢، ٧٥٩، ٢٣٣٢) كانَ الأوّلُ من روايته عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن قيس بن عمرو ـ وقيل: ابن قَهْد ـ جدّ سعد بن سعيد وكان صحابياً، وأشارَ الترمذي إلىٰ أنّه روي مرسلاً ومتصلاً، ورجَّحَ روايةَ المرسل يعني من حديث محمد بن إبراهيم «أنَّ رسول الله ﷺ خرج فرأىٰ قيساً» وترجيحُ المرسلِ علىٰ المتصلِ غيرُ مؤثرٍ علىٰ حالِ سعد.

وكانَ الثاني (٧٥٩) من طريقِ سعد عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب وقال: «حسنٌ صحيحٌ»، وكانَ الثالثُ (٢٣٣٢) من طريق عبد الله بن عمر العُمري، عن سعد، عن أنس ابن مالك، وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ» لوجود عبد الله العُمريّ، وهو ضعيفٌ كما هو مبيَّنٌ في موضعه من هذا البحث.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا أبو معاوية: حدثنا سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، قال: قال النبيّ ﷺ: «مَنْ صامَ رمضانَ ثمَّ أتبعه ستّاً

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٢٨٥) و (٣: ١٣٣) و (٤: ٤٩٠)، ابن سعد (٥أ:٣٣٨) خليفة (١: ٣٧٥)، «علل أحمد» (١: ٢٠٥)، «الكبير» (٤: ٥٦)، النسائي (١٢٤)، العقيلي (٢: ١١٨) «الجرح» (٤: ٨٤)، «الثقات» (٥: ٤٨٢)، «الكامل» (٣: ١١٨٦)، «تهذيب الكمال» (١٠: ٢٦٢) «الميزان» (٢: ١٢٠)، «الكاشف» (١: ٢٧٧)، «التهذيب» (٣: ٤٧٠)، «التقريب» (٢٢٣٧).

من شوّال؛ فذلكَ صيامُ الدهر»[١]. وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وثوبان.

قال أبو عيسىٰ: «حديث أبي أيوب حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقد رویٰ عبد العزيز بن محمد ـ يعني الدراوردي ـ عن صفوان بن سُلَيم وسعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيّوب، عن النّبي ﷺ هذا.

وروىٰ شعبة عن ورقاء بن عمر، عن سعد بن سعيد هذا الحديثَ، وسعد بن سعيد هو أخو يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث فيه من قِبلِ حفظِه»[٢].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عمر بن ثابت الأنصاري، رواه عنه سعد بن سعيد ويحيىٰ بن سعيد، وعبد ربِّه بن سعيد، وصفوان بن سليم، وزيد بن أسلم، فهو من مشهورِ حديثِ عمر بن ثابت الأنصاري.

وسعد بن سعيد، وإن كانَ في حفظِه شيء فقد تابَعه أخواه وراويان آخران متابعةً تامّةً؛ لهذا قال الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ» وهي أعلىٰ رتبةٍ يطلقُها الترمذي علىٰ حديث ولا أعلمُ سبباً لتنصيص الترمذي علىٰ الكلام في حفظِ سعد بن سعيد عَقبَ حديثٍ صحَّحَه له وقد تابعَه عليه عددٌ من الثقاتِ، إلاّ أنّ يكونَ إشارةً إلىٰ أنَّ تصحيحَه حديثَه إنما كانَ بهذه المتابعاتِ، واللهُ أعلم.

٢٠٦ـ صالح بن موسىٰ بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي الطلحي الكوفي من صغار أتباع التابعين (ت ق).

رویٰ عن ثلاثةَ عشرَ شيخاً، منهم: سليمان بن مهران الأعمش، والصلت بن دينار، وهشام بن عروة.

---

(١) أخرجه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في الصوم ستة أيام من شوال (٧٥٩)، ومسلم فيهما (١١٦٤)، وأبو داود فيهما (٢٤٣٣)، وابن ماجه فيهما (١٧١٦)، وأحمد (٥: ٤١٧، ٤١٩) والدارمي في الصوم (١٧٥١)، وابن خزيمة (٢١١٤)، وابن حبان فيهما (٣٥٣٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣: ١١٨-١١٩). وانظر تخريج الحديث بتوسع في «الإحسان» (٨: ٣٩٦)، و«شرح السنة» (٦: ٣٣١).

(٢) «جامع الترمذي» (٢: ١٣٢).

وروىٰ عنه خمسةَ عشرَ راوياً، منهم: داود بن عمرو الضبي، وأبو يحيىٰ الحمّاني وقتيبة بن سعيد (ت).

لم يوثِّقه من النقادِ أحدٌ، وأحسنُ ما قيل فيه: ضعيفُ الحديث، علىٰ حسنه، وبقيةُ أَقوالهم فيه بينَ ليسَ بشيء، وليسَ بثقةٍ، وضعيفُ الحديث، ومنكرُ الحديث ومتروكٌ.

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهلِ العلم فيه، وقال الحافظ: متروكٌ من الثامنة[1].

٢٠٧ـ الصلت بن دينار الأَزْديّ الهنائي أبو شعيب البصري المعروف بالمجنون مشهور بكنيته، من كبار أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن ستةَ عشرَ شيخاً، منهم: أنس بن مالك، والحسن البصري، وأبو نضرة العبدي (ت ق).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: سفيان الثوري، وصالح بن موسىٰ الطلحي (ت)، ووكيع بن الجَرَّاح (ق).

لم يوثِّقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت أَقوالُهم فيه بينَ ضعيفٍ ومتروكٍ.

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهلِ العلم في الصلت، وقال الحافظ: متروكٌ وناصبي[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٠٢)، ابن معين (٢: ٢٦٦)، «علل أحمد» (١: ٢٦٧) «الكبير» (٤: ٢٩١)، «ضعفاء البخاري» (٤٤٧)، «ضعفاء النسائي» (١٣٠)، «ضعفاء العقيلي» (٢: ٢٠٣)، «الجرح» (٤: ٤١٥)، «المجروحين» (١: ٣٦٩)، «الكامل» (٤: ١٣٨٦)، «ضعفاء الدار قطني» (٣٢٨)، «ضعفاء أبي نعيم» (٩٣) «تهذيب الكمال» (١٣: ٩٥)، «النبلاء» (٨: ١٦١)، «الميزان» (٢: ٣٠١)، «الكاشف» (٢: ٢٢) «التهذيب» (٤: ٤٠٤)، «التقريب» (٢٨٩).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٠٢)، «علل ابن رجب» (٢: ٥٦٣)، ابن سعد (٧: ٢٧٩)، «علل أحمد» (١: ٣٦٢)، «الكبير» (٤: ٣٠٤)، «ضعفاء النسائي» (١٣١)، «ضعفاء العقيلي» (٢: ٢٠٩)، «الجرح» (٤: ٤٣٧) (١: ٣٥٧)، «الكامل» (٤: ١٣٩٧)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٢٨)، «تهذيب الكامل» (١٣: ٢٢١)، «الميزان» (٢: ٢١٨)، «الكاشف» (٢: ٢٨)، «التهذيب» (٤: ٤٣٤)، «التقريب» (٢٩٤٧).

قلتُ: إذا كانَ الراوي متروكاً، فلا تعنينا بدعُته في شيء؛ لأنَّ المتروكَ وما لم يروِ سيّان، علىٰ أنَّ أفرادَ أحاديثِ المبتدعةِ غالباً ما تكونُ ذاتَ صلةٍ بالهوىٰ والتوجه الفكري والطائفي، ومن ذلكَ حديثُ هذين المتروكين صالح بن موسىٰ والصلت بن دينار.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة ـ يعني ابن سعيد ـ حدثنا صالح بن موسىٰ الطلحي من وَلدِ طلحةَ بن عبيد الله، عن الصلت بن دينار، عن أبي نضرة قال: قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سرَّه أن ينظر إلىٰ شهيد يمشي علىٰ وجه الأرض؛ فلينظر إلىٰ طلحة بن عبيد الله»(١).

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث الصلت، وقد تكلَّم بعضٌ من أهلِ العلمِ في الصلت بن دينار، وفي صالح بن موسىٰ، من قِبلِ حفظِهما».

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ الصلت بن دينار الأَزْديّ، رواه عنه صالحُ الطائي عندَ الترمذي والمزي، ووكيعٌ عندَ ابن ماجه والمزي، وعلّة هذا الحديثِ في الصلت ابن دينار وهو متروكٌ كما تقدم، والذي نفيدُه من تخريجِ هذا الحديثِ:

ـ أنَّ الترمذي كانَ دقيقاً، في قوله: «لا نعرفُه إلاّ من حديث الصلت» حيثُ كانَ الصلتُ مدارَ الحديث.

ـ أنَّ الترمذي أشارَ إلىٰ كلام العلماءِ في الطلحي، رغمَ متابعةِ وكيعٍ له، وهذا يعني أنّ مَنْ كانَ متروكاً، يتعين بيانُ حاله حتىٰ عندَ المتابعة.

أما مسألة رواية المبتدع ما يؤيّد بدعته؛ فمَوضِعُها أحاديثُ المبتدعة الثقات ولا معنىٰ لمناقشتها في حديث راوٍ متروك، وليس لصالح والصلت عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث.

---

(١) أخرجه الترمذي في مناقب طلحة بن عبيد الله (٣٧٣٩)، وابن ماجه في المقدمة، باب مناقب طلحة بن عبيد الله (١٢٥). وانظر «تحفة الأشراف» (٢: ٣٨٠) و«جامع الأصول» (٩: ٣) وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٣: ٩٨) من طريق أحمد بن يونس، عن صالح بن موسىٰ الطلحي به وأخرجه الطيالسي في مسنده (١٧٩٣). وأورده الذهبي في ترجمة طلحة من «النبلاء» (١: ٢٦) فانظره. وانظر عدَّة شواهد له ثَّمة (١: ٢٦-٢٩).

٢٠٨ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبة الواسِطي ويقال الكوفي، من الطبقة الوسطىٰ من التابعين (د ت).

رویٰ عن سبعةَ عشرَ شيخاً، منهم: سيّار أبو الحكم (د ت)، والقاسم بن عبد الرحمٰن (ت)، وخاله النعمان بن سعد الأنصاري (ت)، وحفصة بنت أبي كثير (ت).

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً، منهم: عبد الواحد بن زياد (د ت)، وعليّ بن مسهر (ت)، وأبو معاوية الضرير محمّد بن خازم (ت)، ومحمّد بن فضيل (ت).

لم يوثِّقه من النقاد أحدٌ، وقيل فيه: ضعيفٌ، ليسَ بشيء، ليسَ بقوي ليس بذاك يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال أحمد وأبو حاتِم: منكرُ الحديث، وقال البُخاريّ: فيه نظرٌ.

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهلِ العلمِ فيه من قِبلِ حفظه، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السادسة[١].

وقد خرَّجَ له الترمذي أحدَ عشرَ حديثاً أكثرُها غرائبُ، وحسَّنَ بعضاً منها، كانت خمسةٌ منها من حديثِ عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي: (٧٤١، ١٩٨٤، ٢٥٢٦، ٢٥٦٤، ٢٩٠٩)، غيرَ أنَّ الحديثَ (٢٥٢٦) مكرَّرُ حديث (١٩٨٤) سنداً ومتناً وحكماً.

وخرَّجَ اثنَين من أحاديثه عن القاسم بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، عن جدّه مرفوعاً في غراس الجنة (٣٤٦٢)، وبالإسناد نفسِه حديثاً في فضل الحجامة (٢٠٥٢).

---

(١) مصادر الترجمة: «جامع الترمذي» (٤: ٥٨١)، «العلل الكبير» (١: ٣٩٩) و (٢: ٨١٥)، ابن سعد (٦: ٣٦١)، ابن معين (٢: ٣٤٤)، «علل أحمد» (١: ٦٥، ٣١٥، ٣٥٠، ٣٨٥)، «الكبير» (٥: ٢٥٩)، ضعفاء البخاري (٤٥٥)، ضعفاء النسائي (١٤٨)، ضعفاء العقيلي (٢: ٣٢٢)، «الجرح» (٥: ٢١٣)، «المجروحين» (٢: ٥٤)، «الكامل» (٥: ٤٩٥)، ضعفاء الدار قطني (٣٣٨)، «تهذيب الكمال» (١٦: ٥١٥)، «الميزان» (٢: ٥٤٨)، «الكاشف» (٢: ١٣٨)، «التهذيب» (٦: ١٣٦-١٣٧)، «التقريب» (٣٧٩٩).

وقد قالَ الترمذي عن حديثِ فضلِ صيام المحرم (٧٤١): «حديثٌ غريبٌ». وقال عن بقيةِ أحاديثِ عليّ: «غريبٌ».

وقالَ عن الحديثين اللذين خرَّجَهما من حديث ابن مسعود (٢٠٥٢) و (٣٤٦٢): «حسنٌ غريبٌ»[١]. وبقيت أربعةُ أحاديثَ غرائبَ أيضاً: (٢٤٣٢، ٢٥٥٠، ٣٥٦٣، ٣٥٨٩).

فيتعيَّنُ أن نخرِّجَ لهذا الراوي حديثاً من كُلِّ مجموعةٍ، حتىٰ نتعرَّف إلىٰ كيفيةِ تحسينِه حديثاً وتضعيفِه آخرَ بنفسِ الإسناد.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عليّ بن حجر: حدثنا عليُّ بن مسهر، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي رضي الله عنه قال: قال النبيّ ﷺ: «إنَّ في الجنّة غُرفاً تُرىٰ ظهورُها من بطونِها، وبطونُها من ظهورِها» فقامَ أعرابي فقال: لمن هي يا رسولَ الله؟

قال: «لمن أطابَ الكلامَ، وأطعمَ الطعامَ، وأدامَ الصيامَ، وصلّىٰ لله بالليل والناسُ نيام»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث عبد الرَّحمٰن بن إسحاق، وقد تكلَّم بعضُ أهلِ الحديثِ في عبد الرَّحمٰن بن إسحاق هذا من قِبلِ حفظِه وهو كوفي، وعبد الرَّحمٰن بن إسحاق القرشي مدني، وهو أثبتُ من هذا، وكلاهما كانا في عصرٍ واحد»[٣].

---

(١) تنظر «تحفة الأشراف» (٧: ٤٥٢-٤٥٣) للوقوف علىٰ أحكام الترمذي علىٰ أحاديث عليّ، من طريق عبد الرحمٰن بن إسحاق، وتنظر (٧: ٧٦) للوقوف علىٰ أحكامه علىٰ أحاديث ابن مسعود من طريقه أيضاً.

(٢) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في قول المعروف (١٩٨٤) وفي صفة الجنة باب ما جاء في صفة غرف الجنة (٢٥٢٧). وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٤٥٣) وله عدَّة شواهدَ من حديث عبد الله بن سلام، وأبي مالك الأشعري، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه، تنظر في «شرح السنَّة» (٤: ٤٠-٤١).

(٣) «جامع الترمذي» (٤: ٣١١ و ٥٧١).

أقول: أخرجَ الترمذي هذا الحديثَ في البرّ والصلة (١٩٨٤) وأخرجَه في صفة الجنة (٢٥٢٧) وقال: «حديثٌ غريبٌ» ولم يقل: لا نعرفُه إلاّ من حديثِ عبد الرحمٰن معَ أنّهما بإسنادٍ واحدٍ من شيخِ الترمذي عليٍّ بن حجر حتىٰ عليّ رضي الله عنه.

وهذا يعني أنَّ المصطلحَين كليهما يؤديانِ الغرضَ نفسَه في الحكمِ علىٰ الحديث عندَه، وهذا الحديثُ غريبٌ وعلّتهُ عبدُ الرحمٰن بن إسحاق وهو ضعيفٌ، فالحديثُ به ضعيف.

وبالإسناد السابقِ ذاتِه عن عليٍّ أنَّ رجلاً سألَه فقال: أيَّ شهرٍ تأمرني أن أصومَ بعدَ شهرِ رمضان؟ قال له عليّ: ما سمعت أحداً يسألُ عن هذا إلاّ رجلاً سمعتُه يسألُ رسولَ الله ﷺ وأنا قاعد، فقال: يا رسولَ الله، أيَّ شهرٍ تأمرني أن أصومُ بعدَ شهرِ رمضانَ؟ قال: «إن كنتَ صائماً بعدَ شهر رمضان، فصُم المحرَّمَ، فإنّه شهرُ الله، فيه يومٌ تاب الله فيه علىٰ قوم، ويتوبُ فيه علىٰ قوم آخرين»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»[٢].

أقولُ: لا أعلمُ تعليلاً لتحسين الترمذي لحديث عليّ إلاّ ورودُ حديثِ أبي هريرةَ شاهداً له عندَ مسلم وأبي داود والترمذي مرفوعاً: «أفضلُ الصيام بعدَ شهر رمضانَ شهرُ الله المحرَّمُ»[٣]، وقال الترمذي عنه: «حسنٌ» وهذا يعني أنَّ الترمذي حسَّنَ هذا الحديثَ الضعيفَ بوجود شاهدٍ صحيحٍ أو حسنٍ له، والله أعلم.

٢٠٩ـ عبد المهيمن بن عبّاس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني أخو أُبيٍّ ابن عبّاس، من أتباع التابعين، ماتَ بعدَ السبعينَ ومئة (ت ق).

---

(١) أخرجه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في صوم المحرّم (٧٤١). وانظر «تحفة الأشراف» (٤٥٢:٧)، وأخرجه أحمد في «المسند» (١٥٦:١) والدّارمي في الصَّوم (١٧٥٦).

(٢) جامع الترمذي (١١٧:٣-١١٨).

(٣) أخرجه الترمذي في الصوم (٧٤٠)، ومسلم في الصيام (١١٦٣)، وأبو داود في الصوم (٢٤٢٩).

رویٰ عن ثلاثة شيوخ، فرویٰ عن: أبيه عن جدِّه (ت ق)، وعن أبي حازم بن دينار المديني عن جدِّه، وعن امرأة جدِّه هند بنت زيادة عن جدِّه.

وروىٰ عنه اثنا عشرَ راوياً، منهم: أبو مصعب الزهري (ت ق)، ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فديك، وأبو ثابت محمد بن عبيد المديني.

لم يوثِّقه من الحفّاظِ أحدٌ، وتفاوتت أقوالُهم فيه، ما بينَ ضعيفٍ، وليسَ بالقوي إلىٰ واهٍ، ولا شيء، ومنكرِ الحديث، ومتروكِ الحديث.

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهل الحديث في عبد المهيمن وضعَّفه من قِبلِ حفظِه[1].

أقولُ: قولُ الترمذي: تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديث، لعلَّه يريدُ من معاصريه، أو أنَّ كلامَ بعضِ أهلِ الحديثِ، معَ عدمِ توثيقِ أحدٍ منهم كافٍ في عدم الاحتجاج بحديثِهِ.

إذن لا يستقيم قوله: تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديث، مع أنَّ الذين تكلَّموا فيه من كبارِ أئمة الحديث، منهم: أحمدُ بن حنبل ويحيىٰ بن معين وابن المديني والبخاري والترمذي والنسائي فضلاً عمَّن بعدَهم.

والرجلُ فيما يبدو كثُرَ خطؤه حتىٰ ظهرت فيه المناكيرُ، فحكموا بتركِهِ.

قال الترمذي: حدَّثنا أبو مصعب المدني، حدثنا عبد المهيمن بن عبَّاس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه، عن جدِّه، قال: قال رسول الله: «الأناةُ من الله والعجلةُ من الشَّيطان»[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٣٢٢)، ابن سعد (٥: ٢١)، ابن معين (٢: ٣٩٣) «الكبير» (٦: ٢٢٥)، «ضعفاء النسائي» (١٦٧)، العقيلي (٣: ٢٠٤)، «الجرح» (٦: ١٥٣) «المجروحين» (٢: ٩٦)، «الكامل» (٦: ٢٨٧)، «تهذيب الكمال» (١٩: ٣٧٥)، «الميزان» (٣: ٣٤)، «الكاشف» (٢: ٢١٨)، «التهذيب» (١١٧-١١٨) «التقريب» (٤٤٧١).

(٢) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة (٢٠١٢)، ولم يخرجه من العشرة غيره، انظر «تحفة الأشراف» (٤: ١٢٩)، و«شرح السنة» (١٣: ١٧٦).

قـال أبـو عيسىٰ: «هذا الحديـثُ غريبٌ، وقـد تكلَّم بعضُ أهـلِ الحديـثِ في عبد المهيمن بن عبَّاس بن سهل، وضَعْفِه من قِبلِ حفظه»[١].

أقولُ: هذا حديثٌ غريبٌ ـ كما قال الترمذي ـ لا يعرفُ إلاّ من حديثِ أبي مصعب الزهري عن عبد المهيمن.

وعبدُ المهيمن لم يكن له كبيرُ حديث، ولا يُعرفُ أنَّ له كتاباً يحدّثُ منه والزهري هنا يقول حدثنا عبد المهيمن، يعني من حفظِه، وقد ضعَّفَ العلماء، عبدَ المهيمن من قِبلِ حفظه.

بَيْدَ أنَّ حديثَه هذا ليس منكراً؛ لأمرين اثنين:

الأول: أنَّ هذا الحديثَ إرثٌ عائلي، والأسرُ العلمية تفخرُ بالأحاديثِ التي ينقلها الأبناء عن الآباء تعاقباً، مثلما تفخرُ العائلات الصوفيةُ التي تنقل سندَ الطريقِ عن الأب والجدِّ، وهكذا كُلُّ نقلٍ بسند.

والثاني: أنَّ معناه صحيحٌ وشواهُده كثيرة، فلا يبعدُ أن يكونَ عبد المهيمن قد ضبطَه، والله أعلم[٢].

وليس لعبد المهيمن سوىٰ هذا الحديثِ، وله عندَ ابن ماجه ستَّةُ أحاديثَ منها: (١٦٤، ٤٠٠، ٥٠٠).

٢١٠ـ عثمان بن سعد التميمي ويقال: ـ التيمي القرشي ـ أبو بكر البصري الكاتب المعلِّم، من صغار التابعين من الطبقة الخامسة (د ت).

روىٰ عن ستةٍ من الشُّيوخ، منهم: أنس بن مالك (د)، الحسن البصري، وعكرمة مولىٰ ابن عبَّاس (ت)، ومحمد بن سيرين (ت).

---

(١) «جامع الترمذي» (٤: ٣٢٢).

(٢) انظر بعض شواهده في «شرح السنة» للبغوي (١٣: ١٧٥-١٧٧)، و«جامع الأصول» (١١: ٦٩١).

وروىٰ عنه خمسةَ عشرَ راوياً، منهم: شعبة بن الحجّاج، والضحَّاك بن مخلد (ت)، وأبو عُبَيدةَ الحداد (ت)[١].

اختلفت فيه أقوالُ نقادِ الحديث، وأحسنُ أقوالهم فيه قولُ الحاكمِ في «المستدرك»: بصري ثقةٌ عزيزُ الحديث، وقال ابن عدي: هو حسنُ الحديث، ومع ضعفه يُكتبُ حديثُه، وقال أبو نعيم الأصبهانيّ: بصري ثقة[٢].

وللنسائي فيه قولان: ليس بثقة، وليس بقوي، والقولُ الأوّلُ غالباً ما يطلقونَه لمن يُتهمُ بالكذب أو يطعنُ في عدالته، وأما الثاني فغالباً ما يطلقُ علىٰ الطعنِ في الضَّبطِ.

وخلاصةُ أَقوالِ العلماءِ فيه أنَّه يقبلُ في المتابعات، فيحملُ توثيقُ الحاكم وأبي نعيم علىٰ التوثيق العام في أدنىٰ مراتبه، يعني مثلَ قول ابن عديّ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن شجاع البَغدادي: حدثنا أبو عُبَيدة الحداد، عن عثمان بن سعد، عن ابن سيرين: قال: «صنعتُ سيفي علىٰ سيف سمرةَ بن جندب وزعمَ سمرةُ بن جندب أنَّه صنعَ سيفه علىٰ سيف رسول الله ﷺ، وكان حنفياً»[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٧١)، ابن معين (٢: ٣٩٣)، «الكبير(٦: ٢٢٥) «ضعفاء النسائي» (١٦٧)، العقيلي (٣: ٢٠٤)، «الجرح» (٦: ١٥٣)، «المجروحين» (٢: ٩٦)، «الكامل» (٦: ٢٨٧)، «تهذيب الكمال» (١٩: ٣٦٥)، «الميزان» (٣: ٣٤)، «الكاشف» ٢: ٢١٨)، «التهذيب» (٧: ١١٧- ١١٨)، «التقريب» (٤٤٧١).

(٢) وقع في حاشية (٢) من «تهذيب الكمال» ما يوهم أنَّ الحافظ أبا نعيم ذكره في الضعفاء، وليس كذلك وإنما الإشارة إلىٰ النسائي.

(٣) أخرجه الترمذي في الجهاد، باب ما جاء في صفة سيف رسول الله ﷺ (١٦٨٣)، وفي «الشمائل» له (ص١٠٣)، وأخرجه أحمد في «المسند» (٥: ١٢٠)، وانظر «تحفة الأشراف» (٤: ٨٣).

والسيف الحنفي: السيف المائل؛ لأنَّ أصل الحنف: الميل، «النهاية» (١: ٤٥١)، و«القاموس» (حنف) (ص١٠٣٦).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وقد تكلَّم يحيىٰ ابن سعيد القطَّان في عثمانَ بن سعد الكاتب وضعَّفَه من قِبلِ حفظِه».

قلتُ: الحديثُ ضعيفُ السندِ بضعفِ عثمانَ بن سعد، لكن ليس فيه حكمٌ شرعي، وهو واقعةُ حالٍ يرويها عثمان عن شيخه مباشرةً، فلا أظنُّه إلاّ قد ضبطَها، وقد خرَّجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (٣٠٥٤)، قال عَقبَه: «حسن غريب»، وحكىٰ خلافَ العلماء في اتصاله وانقطاعه ووصله وإرساله، وليس له عندَ الترمذي غيرهما.

٢١١ـ علي بن علي بن نِجاد بن رفاعة الرفاعيُّ اليشكريُّ أبو إسماعيل البصري من أتباع التابعين كان يشبَّه بالنبي ﷺ (بخ ٤).

روىٰ عن: الحسن البصري (ت ق)، وأخيه سعيد بن أبي الحسن، وأبي المتوكِّل الناجي (بخ ٤) فقط.

وروىٰ عنه ثلاثةَ عشرَ راوياً، منهم: جعفر بن سليمان الضبعي (٤)، والثوري وابن المبارك، ووكيع (ت ق)، وحماد بن أسامة (بخ).

اختلفَ النقادُ في منزلةِ عليّ الرفاعي الحديثيةِ بعدَ اتفاقِ جميعِهم علىٰ أنَّه:

كانَ عابداً زاهداً صالحاً كانَ شعبةُ يقول فيه: هذا راهبُ العرب.

كان قليلَ الرواية، وصفَه بذلك ابن حبان وابن عدي، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: ما أرىٰ يكونُ له عشرونَ حديثاً.

كان حسنَ الصوت بالقرآن، وهذا يعني أنَّه جمعَ إلىٰ المعتاد من إتقان القرآن حُسنَ الصوت، إذ لا يقالُ مثلُ هذا الوصفِ لغير متقنٍ عادةً.

لم يحكُم بتركه أحدٌ.

وقد اختلفوا فيما وراءَ ذلك: فقال ابن معين: ثقة، وقال أحمدُ: صالحٌ ومرةً: ليس به بأس، وقالها أبو حاتم والنسائي أيضاً، وقال ابن حبان: لا يحتجُّ به إذا انفردَ ورماه يحيىٰ القَطَّان بالقدر.

قال الترمذي: كان يحيىٰ بن سعيد يَتكلَّم في عليٍّ بن عليٍّ الرفاعي، وقال الحافظُ: لا بأسَ به رُميَ بالقدر وكان عابداً[(١)].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن موسىٰ البصري: حدثنا جعفر بن سليمان الضُبعي عن عليٍّ بن عليٍّ الرفاعي، عن أبي المتوكِّل - يعني الناجي -، عن أبي سعيد الخُدْريِّ قال: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا قام بالصلاة بالليل كبَّرَ، ثمَّ يقول: «سبحانك اللّهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالىٰ جدّك، ولا إله غيرُكَ» ثمَّ يقول: «الله أكبر كبيراً» ثمَّ يقول: «أعوذُ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همْزه ونفخه ونفثه»[(٢)].

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ أبي سعيدُ أشهر حديثٍ في هذا الباب، وقد تكلِّم في إسنادِ حديثِ أبي سعيد، كان يحيىٰ بن سعيد يَتكلَّم في عليٍّ بن عليٍّ الرفاعي، وقال أحمدُ: لا يَصحُّ هذا الحديثُ».

أقولُ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ جعفر بن سليمان، رواه عنه زيد بن الحباب عندَ ابن ماجه، وعبد الرزاق عندَ النّسائي، وعبد السلام بن مطهر عندَ أبي داود، ومحمد بن موسىٰ البصري عندَ الترمذي فهو مشهورٌ عن جعفر.

قال أبو داود: «هذا الحديثُ يقولون: هو عن عليٍّ بن عليٍّ، عن الحسن مرسلاً الوهمُ من جعفر»[(٣)]، وقال البغوي: «هذا الحديثُ لم يَصحِّحْه أحمد»[(٤)]، وقال الشَّيخ أحمد شاكر: «الحديثُ صحيحٌ وعليُّ بن عليٍّ الرفاعي ثقةٌ. . .» اهـ.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١١)، ابن سعد (٧: ٢٥)، «علل أحمد» (٨: ١٢٦) «الكبير» (٦: ٢٨٨)، العقيلي (٣: ٢٤٠)، «الجرح» (٦: ١٩٦)، «المجروحين» (٢: ١١٢)، «تهذيب الكمال» (٢١: ٧٢) «الميزان» (٣: ١٤٧)، «الكاشف» (٢: ٢٥٣)، «التهذيب» (٧: ٣٣٦)، «التقريب» (٤٧٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما يقول عندَ افتتاح الصلاة (٢٤٢)، وأبو داود في الصلاة باب من رأىٰ الاستفتاح بسبحانك اللَّهمَّ (٧٧٥)، والنسائي في الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر (٢: ١٣٢) وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة (٨٠٤)، وانظر «شرح السنة» (٣: ٨٣) و«جامع الأصول» (٤: ٢٤٧)، و«جامع الترمذي» (٢: ١١-١٢) للاطلاع علىٰ تعليقات الشَّيخ أحمد شاكر.

(٣) «سنن أبي داود» (١: ٢٠٦).

(٤) «شرح السنَّة» (٣: ٣٨).

قلتُ: لم يطَّلع الشَّيخُ أحمد شاكر علىٰ كلام أبي داود، فقد قال: ورواه أيضاً أبو داود كما في «التهذيب»[١].

وهذا يعني أنَّ للحديث علَّتين:

أُولهما: كلامُ يحيىٰ بن سعيد في عليٍّ الرفاعي لبدعة القدر.

وثانيتهما: كلامُ عددٍ من الحفّاظِ في جعفر بن سليمان لبدعة التشيع، غيرَ أنَّ أبا داود لم يتعرَّض للبدعة أصلاً، وإنما نسبَه إلىٰ الوهمِ في حديثه، ومع هذا فقد صحَّحَ حديثَه الشَّيخُ أحمد شاكر، وحسَّنَه محققا كتابي «شرح السنَّة» و «جامع الأصول»، وما رأيت أحداً منهم ردَّ علىٰ أبي داود بشيء[٢].

وأقول: إنَّ حديثَ المبتدعِ إنَّما يُتوقفُ فيه إذا روىٰ ما يؤيدُ بدعتَه ولم يتابع وههُنا ليس في حديث عليٍّ وجعفرٍ رائحةُ ابتداع، وللحديث شواهدُ عديدة، وحتىٰ لو سَلِمَ لأبي داود أنَّ جعفراً وَهِمَ، فغايتُه أن يكونَ مرسلاً قوياً تأيّدَ بشواهدَ عديدة، والله أعلم.

قال الترمذي: وفي الباب عن: عليّ، وعائشة، وعبد الله بن مسعود، وجابر وجبير بن مطعم، وابن عمر رضي الله عنه[٣].

وأخرجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (٢٤٢٥) ولا يَصحُّ هو الآخرُ؛ لأنَّ الحسنَ البصري لم يسمع من أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، ناهيكَ عن الكلام في المترجَم.

٢١٢ـ الفرج بن فضالة بن النعمان بن النعيم التَنوخي القضاعي أبو فضالة الشامي الحمصي ويقال: الدمشقي، من الثامنة، مات سنةَ سبعٍ وسبعينَ ومئة (د ت ق).

روىٰ عن سبعةَ عشرَ شيخاً، منهم: إسماعيل بن عياش، وعبد الخبير بن قيس (د)، وهشام بن عروة، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري (ت).

---

(١) هامش «جامع الترمذي» في (٢: ١١).
(٢) انظر المصادر السابقة عند تخريج الحديث.
(٣) «جامع الترمذي» (٢: ١٠).

وروىٰ عنه ستةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: آدمُ بن أبي إياس، وصالح بن عبد الله الترمذي (ت)، والنضر بن شميل[١].

اختلفت أنظارُ النقاد في الفرج بن فضالة فقال أحمدُ في رواية: ثقة، وفي أخرىٰ: ليس به بأس إذا حدَّثَ عن الشاميِّين، ولكنه حدَّث عن يحيىٰ بن سعيد مناكيرَ، وقال أبو حاتم: صَدُوقٌ يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به.

قُلتُ: فإطلاقُ التوثيقِ يريدُ به أحمد المعنىٰ العام، والثاني يقيّدُ هذا الإطلاقَ بما يرويه عن الشاميين، ويخصُّ بالضعفِ روايتَه عن يحيىٰ بن سعيد، وقول أبي حاتم يعني أنَّه لا يتعمّدُ الكَذِبَ.

وممن نصَّ علىٰ روايته المناكيرَ عن يحيىٰ ـ خاصةً ـ ابن عدي والدارقطني واختلفت الروايةُ عن يحيىٰ بن معين، فقال مرةً: ليس به بأس، وأخرىٰ: صالحٌ وثالثة: ضعيفُ الحديث، وقال النسائي: ضعيفٌ، وقال ابن المديني: وسطٌ وليس بالقوي، وقال البخاري ومسلم: هو منكرُ الحديث.

وعامَّةُ أقوالِ بقيةِ النقاد في دائرةِ الضعفِ الشديدِ أو الترك.

قالَ الترمذي: تكلَّم فيه بعضُ أهل الحديث، وضعَّفَه من قِبلِ حفظِه، وقال الحافظ: ضعيفٌ.

قلتُ: خلاصةُ حالِ الفرج بن فضالة أنَّه وسطٌ كما قال علي ابن المديني، يُكتُب حديثُه ولا يحتجُّ به ـ يعني منفرداً ـ، فهو من رواةِ مرتبةِ الاعتبار الذين يقبلونَ في المتابعاتِ والشواهدِ، وأكثرُ مناكيرِه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٤٢٨)، «العلل الكبير» (١:٢١٣)، ابن سعد (٧:٣٢٧، ٤٦٩)، «طبقات خليفة» (٢:٨١١)، «الكبير» (٧:١٣٤)، «ضعفاء البخاري» (٤٧٥)، «ضعفاء النسائي» (١٩٠)، العقيلي (٣:٤٦٢)، «الجرح» (٧:٨٥)، «المجروحين» (٢:٢٠٦)، «الكامل» (٧:١٤١)، «سنن الدارقطني» (١:٤٩) و (٤:٢٦٦)، «ضعفاء أبي نعيم» (١٢٩-١٣٠)، «الإكمال» لابن ماكولا (٧:٥٥)، «تهذيب الكمال» (٢٣:١٥٦)، «الميزان» (٣:٣٤٣-٣٤٥)، «الكاشف» (٢:٣٢٦) «التهذيب» (٨:٢٦٠-٢٦٢)، «التقريب» (٦٣٨٣).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا صالح بن عبد الله الترمذي: حدثنا الفرج بن فضالة أبو فضالة الشامي، عن يحيىٰ بن سعيد ـ يعني الأنصاري ـ، عن محمد بن عمرو بن علي عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فعلَتْ أمتي خمسَ عشرةَ خصلةً، حلَّ بها البلاء»، فقيل: وما هنَّ يا رسولَ الله؟ قال: «إذا كانَ المغنمُ دولاً والأمانةُ مغنماً، والزكاةُ مغرماً، وأطاعَ الرَّجلُ زوجتَه وعقَّ أُمَه، وبرَّ صديقَه وجفا أباه وارتفعتْ الأصواتُ في المساجد، وكانَ زعيمُ القوم أرذلَهم، وأُكرمَ الرّجلُ مخافةَ شرّه، وشُربت الخمورُ، ولُبس الحريرُ، واتخذت القيناتُ والمعازفُ، ولَعنَ آخرُ هذه الأمةِ أوَّلها؛ فليرتقبوا عندَ ذلك ريحاً حمراءَ أو خسفاً ومسخاً»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إلاّ من هذا الوجه ولا نعلمُ أحداً رواه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري غيرَ الفرج بن فضالة، والفرج بن فضالة قد تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديثِ وضعَّفَه من قِبلِ حفظِه، وقد رواه عنه وكيع وغيرُ واحدٍ من الأئمة»[٢].

أقول: في هذا الحديثِ علّتان ظاهرتان في سندِه:

الأولىٰ: ضعفُ الفرج بن فضالة، فهو ممن لا يُحتملَ تفرّدُه ولم يتابع.

والثانية: محمد بن عمرو بن علي ـ إن كانَ محفوظاً ـ مجهولٌ، وفوقَ جهالِته فلم يدرك أحدٌ من أحفاد علي رضي الله عنه الروايةَ عن علي، إضافةً إلىٰ أنَّ علّياً لا يعرفُ له ولدٌ اسمه عمرو.

قال المزي: «قال أبو توبة: الربيع بن نافع وأبو مسلم الواقدي ومحمد بن الفرج ابن فضالة، عن أبيه، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن علي ـ يعني ابن الحنفية ـ عن علي، وهو الأشبهُ بالصواب»[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف (٢٢١٠)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه. وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٤٤٤) و«جامع الأصول» (١٠: ٤١٠).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٤٢٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٦: ٢١٨-٢١٩).

قُلتُ: لا ريبَ أنَّ هذا هو الأشبهُ بالصواب: لأنّ ثلاثةً أرجحُ في الحفظ من واحد، ولو كان ثقةً، خاصةً وأنَّ التاريخَ يؤيدُ ما قالَه الثلاثة.

فإذا أخذنا بهذا الترجيح فتبقىٰ علّةُ الحديثِ في ضعفِ الفرج بن فضالة خاصةً وأنَّ الحديثَ جاءَ من روايته عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري الذي ضعَّفَ الحفاظ روايةَ الفرج عنه، بَيْدَ أنَّ لهذا الحديثِ مؤيداتٍ، لعلها تُرجِّحُ أنَ يكونَ الفرجُ حَفِظَه:

فمن ذلك أنَّ الحديثَ مما يتعاطاه أهلُ الزهد والتقوىٰ، وكان الفرجُ من هؤلاء الذين يخشونَ من تعاطي المكروه.

فقد أخرجَ المزي من طريق الخطيب في «التاريخ» بسنده إلىٰ أحمدَ بن عبيد النحوي، عن المدائني، قال: مرَّ المنصورُ بفرج بن فضالة فلم يقم له، فقيل له في ذلك، فقال: خشيتُ أن يسألني الله لم قمتَ، ويسأله: لم رضيتَ، وقد كَرِهَه رسولُ الله ﷺ، قال: فبكىٰ المنصور وقرَّبَه وقضىٰ حوائجه.

قُلتُ: وولاّه أبو جعفر بيتَ مالِ المسلمين، وكان يسكنُ مدينةَ أبي جعفر، يعني بغداد. . .[1].

فمثل هذا ـ والله أعلم ـ يغلبُ عليهم حفظُ أحاديثِ الترغيبِ والترهيبِ.

ومن ذلكَ أنَّ كثيراً من ألفاظ الحديث لها شواهدُ في الصِّحاح والسُّنن.

وأقربُ شاهدٍ لهذا الحديث حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجَه الترمذي بإسنادٍ رجالُه ثقاتٌ عبَّادٌ ما عدا رميحاً الجذامي راويه عن أبي هريرة فإنَّه مجهول[2].

ووجه تقويةِ حديثِ علي بحديث أبي هريرة ما يأتي:

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢: ٣٩٤)، وقد دخلت عندي رواية المدائني مع رواية القزويني وغيره.

(٢) حديث أبي هريرة إثرَ حديث عليّ عندَ الترمذي برقم (٢٢١١)، وانظر «جامع الأصول» (١٠: ٤١١)، وترجمه رميح في «تهذيب الكمال» (٩: ٢٢٦).

١ ـ علّةُ حديثِ علي في الفرج بن فضالة وهو من أتباع التابعين، بينما رواةُ حديث أبي هريرة من شيخ الترمذي إلىٰ طبقة التابعين ثقاتٌ باستثناء رميح المجهول وهذا يعني أنَّ الحديثَ معروفٌ حتىٰ عصر التابعين عندَ أهل واسط.

٢ ـ إنَّ تباعدَ مَخرجَي الحديثين يرجِّحُ صلاحيةَ أحدِهما شاهداً للآخر، فهذا شامي وذاك واسطي.

٣ ـ كُلُّ علماءِ الحديثِ اعتبروا برواية الفرج بن فضالة، ولم يتركه عملياً أحدٌ ورميح الجذامي وإن لم يروِ عنه إلاّ مستلم بن سعيد، فحالهُ مجهولةٌ؛ لأنَّ روايةَ واحدٍ مثلِ المستلم، ترفعُ جهالةَ العين وتبقىٰ جهالةُ الحال، ومجهولُ الحال يُعتبرُ بحديثه في مثلِ هذا الموطن؛ لغلبةِ ظنِّنا بأنَّ الفرجَ لم يسرق الحديثَ ولا سرقَه المستلم فالحديثُ حسنٌ لغيره حسب منهج الترمذي، وقد خرَّجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (٣٩٦٧) قال عَقبهَ: «هذا حديثٌ غريبٌ» ولم يزد.

وليسَ له عندَ الترمذي سوىٰ هذين الحديثين، والله أعلم.

٢١٣ـ فرقد بن يعقوب السَّبَخي أبو يعقوب البصري الحائك، من صغار التابعين ماتَ سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومئة. قال قعنبُ بن المحرر: هو من سبخةِ الكوفة، لا البصرة (ت ق).

روىٰ عن اثنين وعشرينَ شيخاً، منهم: إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير (ت ق) وقتادة بن دعامة، ومرة بن شراحيل الطّيب (ت ق).

وروىٰ عنه اثنان وعشرونَ راوياً، منهم: حماد بن سلمة (ت ق)، وصدقة بن موسىٰ الدقيقي (ت)، وأبو سلمةَ الكِنْدي (ت).

اختلفَ النقادُ في مكانة السبخي الحديثيةِ، بعدَ اتفاقِهم علىٰ الأمور الآتية:

ـ اتفقوا علىٰ أنّه كانَ صالحاً زاهداً عابداً، يُعدُّ من صالحي أهلِ البصرة.

ـ اتفقوا علىٰ أنّه كانَ صاحبَ مواعظَ ورقائقَ، ولم يكن كثيرَ الحديث والرواية.

ـ ونقل بعضُهم أنَّه كانَ من نصارىٰ أرمينية فأسلم، ونقلوا عنه نصوصاً تفيدُ اطّلاعهَ علىٰ كتب أهل الكتاب.

ولم أقف علىٰ توثيقه إلاّ عندَ ابن معين، فإنَّه قالَ في روايةِ أبي سعيد الدارمي: ثقةٌ، وقال في رواية أبي بكر ابن أبي خيثمة عنه: ليسَ بذاك، وفي رواية ابن الجنيد: ليس به بأس.

وقال أيوب السّختياني: ليسَ بشيء، وفي رواية: ليسَ صاحبَ حديث.

وقال يحيىٰ القَطَّان: ما يعجبني الحديثُ عنه، وقال أحمد: لم يكن صاحبَ حديث، وقال أحمد وأبو حاتم: ليسَ بالقوي وقال ابن سعد: كان ضعيفاً منكرَ الحديث.

وقال ابن حبان: فحُشت مخالفُته الثقاتِ فبطل الاحتجاجُ به، ونقل عن البخاري قوله: منكرُ الحديث جدّاً.

قال الترمذي: تكلَّم أيوبُ السختياني وغيرُ واحد فيه من قِبلِ حفظه، وقال الحافظ: صَدُوقٌ عابدٌ، لكنه لينُ الحديث كثيرُ الخطأ من الخامسة[1].

قُلتُ: صدقُه وورعه لا يدفعُ عنه كثرةَ الخطأ ومخالفة الثقات، فهو في منزلة من يُعتبرُ بحديثِه في الرغائبِ والرقائقِ، وهو قدوةٌ في الزهد والعبادة، لا في الحديث والرواية.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا يزيد بن هارون، عن همام بن يحيىٰ، عن فرقد السبخي عن مُرّة، عن أبي بكر ـ يعني الصديق رضي الله عنه ـ عن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٢٩٥) و (٤:٢٩٥)، «علله الكبير» (٢:٨٦٥)، ابن سعد (٧:٢٤٣)، ابن معين (٢:٤٧٣)، «علل أحمد» (١:١٤٩، ٢٨٤)، «الكبير» (٧:١٣١)، «الصغير» (٤٧٥)، النسائي (١٩٠)، العقيلي (٣:٤٥٨)، «الجرح» (٧:٨١)، «المجروحين» (٢:٢٠٤)، «الكامل» (٧:١٣٩)، «تهذيب الكمال» (٢٣:١٦٤)، «شرح السنَّة» (٩:٣٤٩)، «الميزان» (٣:٣٤٥)، «الكاشف» (٢:٤٥١٣)، «التهذيب» (٨:٢٦٢-٢٦٤)، «التقريب» (٥٣٨٤).

النبيّ ﷺ قال: «لا يدخلُ الجنةَ سَيّء المَلَكَة»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وقد تكلَّم أيوبُ السختياني وغيرُ واحد في فرقد السبخي من قبل حفظه».

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ فرقد السبَخي، رواه عنه همام بن يحيىٰ عندَ الترمذي، ومغيرةُ بن مسلم القسملي، وهمّام ثقةٌ ومغيرةُ صَدُوقٌ[٢].

وعلّةُ الحديث ضعفُ فرقد.

ولفظُ الحديث ترهيبٌ؛ لأنَّ سَيّء المَلَكَة: الذي يسيء صحبة المماليك وحسنُ الملكة الذي يحسن صحبة مماليكه[٣].

وقد أخرجَ الترمذي من حديث حماد بن سلمة، عن فرقد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر (٩٦٢) في ادِّهان المحرم: «كان النبي ﷺ يدهنُ رأسَه بالزيت غير المقتَّت»[٤].

وهذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث فرقد، عن سعيد بن جبير، وقد تكلَّم يحيىٰ بن سعيد في فرقد، وروىٰ عنه الناس اهـ.

وحديثُ ابن عمرَ هذا أخرجَه ابن ماجه (٣٠٨٣) وقال في «الزوائد»: كان من تركَ الحديثَ تركَه لكلام يحيىٰ بن سعيد في فرقد[٥].

وخرَّجَ الترمذي لفرقدٍ حديثاً آخرَ (١٩٤١) وقال: «غريبٌ»، وحديثاً رابعاً (١٩٦٣) وقال: «حسنٌ غريبٌ» وهذا كُلُّ مالَهُ عندَ الترمذي.

---

(١) أخرجه الترمذي في البرّ والصلة، باب ما جاء في الإحسان إلىٰ الخدم (١٩٤٦)، وابن ماجه في الأدب، باب الإحسان إلىٰ المماليك (٣٦٩١) بأتمَّ منه، ولذا عدَّه البوصيري من الزوائد، وقال محقق «شرح السنَّة» (٩: ٣٤٩): إسنادُه ضعيفٌ لضعف فرقد السبخي، وانظر «جامع الأصول» (٨: ٤٧) و«تحفة الأشراف» (٥: ٣٠٤).

(٢) «التقريب» (٧٣١٩) و (٦٨٥٠).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٣٥٨) «ملك».

(٤) المقتّت: الدهن الذي تطبخ فيه الرياحين حتىٰ يطيبَ ريحُه، «النهاية» (٤: ١) «فتت».

(٥) وقع خطأ في مطبوعة ابن ماجه (٢: ١٠٣٠)، وقد رويتُ الكلامَ بالمعنىٰ اختصاراً، وانظر «تحفة الأشراف» (٥: ٤٢٦-٤٢٧).

٢١٤ـ محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار القُرشي المطلبي ـ مولاهم ـ أبو بكر المدني، ويقال: أبو عبد الله، كان جدُّه يسار من سبي عين التمر[١] نزيل العراق، من صغار التابعين، رأىٰ أنس بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب ماتَ سنةَ خمسينَ ومئة، ويقال بعدَها (خت م ٤).

روىٰ عن مئةٍ وأربعةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: أبان بن صالح (خت ٤)، وحفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك (ت)، وداود بن الحصين (بخ ٤)، والصلت بن عبد الله بن نوفل المطلبي (د ت)، وأبو الزناد (خت ت ق)، ونافع مولىٰ ابن عمر (خت م ٤).

وروىٰ عنه ثمانيةٌ وأربعونَ راوياً، منهم: أحمدُ بن خالد الوهبي (٤)، وجريرُ بن عبد الحميد الضّبي (ت س)، وشعبةُ بن الحجّاج، وهشيم بن بشير (ت)، ويونس بن بكير الشَّيباني (د ت ق).

اختلف العلماءُ في ابن إسحاق اختلافاً بيّناً[٢] وسببُ الخلاف ـ فيما يظهرُ لي ـ ليسَ تهمةً له في حديثه، وإنّما لأمورٍ خارجةٍ عن الحديثِ يمكنُ إيجازها فيما يأتي:

ـ اتّهم ابن إسحاق بالتشيع والاعتزال والقدر وكانت واحدةٌ منها في ذلك الزمان كافيةً للحطِّ من قدر الرجل.

ـ تكلَّم ابنُ إسحاق في مالك بن أنس، وكان مالكٌ سيداً سُنّياً مُعظَّماً عندَ الناس فضرَّ ابنُ إسحاق نفسَه، ولم تنزل رتبةُ مالكٍ في النفوس، قاله الذهبي.

---

(١) عين التمر: قرية قرب الكوفة، وهي اليوم أقرب إلىٰ كربلاء منها إلىٰ الكوفه. انظر «القاموس» (تمر) (ص٤٥٥)، وقد فتحت في عهد أبي بكر قديماً سنة (١٢هـ) «معجم البلدان» لياقوت (٤: ١٩٩).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٦٧) و (٥: ٧٠٠)، «علل ابن رجب» (١: ١٠٢، ١٣١)، «العلل الكبير» (١: ١٣، ٣٤، ٥٧، ٧٧، ٨٧، ١٩٢، ٣١١)، ابن سعد (٥أ: ٤٠٠) و (٧: ٣٢١)، ابن معين (٢: ٥٠٣)، خليفة (٢: ٦٧٨)، «علل أحمد» (١: ٨٤، ١٠٣، ١٣٦، ١٥٩) ومواضعَ، «الكبير» (١: ٤٠)، النسائي (٢٠١)، العقيلي (٤: ٢٣)، «الجرح» (٨: ١٩١)، «الكامل» (٧: ٢٥٤)، «تاريخ بغداد» (١: ٢١٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤: ٤٠٥) «النبلاء» (٧: ٣٣)، «الميزان» (٣: ٤٦٨)، «الكاشف» (٣: ١٧)، «جامع التحصيل» (٦٦٦)، «التهذيب» (٩: ٣٨- ٤٦)، «التقريب» (٥٧٢٥).

ـ كذَّبَه هشام بن عروة بن الزبير في دعواه الرواية عن زوجته فاطمة بنت المنذر بن الزبير، غَيرةً ونخوةً!

ـ كان ابنُ إسحاق غزيرَ العلم، لعلَّه لا يضارعُه أحدٌ في زمانه في الحفظ والسعة ومن كان هذا شأنُه يُتتبعُ فإن زلَّ؛ هلكَ، لداءِ الحسدِ الكامنِ في النفوس.

وقد قالَ البخاري: ينبغي أن ينفردَ ابنُ إسحاق بألف حديث ـ يعني عن أقرانه لسعة روايته ـ وقال شعبة: أميرُ المؤمنين في الحديث محمدُ بن إسحاق لحفظه.

كان ابنُ إسحاق مختصّاً بالمغازي لا يكادُ يضارعه فيها غيرُه، حتىٰ صارت كتبُه في المغازي شائعةً بينَ الملوك والأمراء يسمرون عليها.

قال ابن عدي: لو لم يكن لابن إسحاقَ من الفضلِ إلاّ أنّه صرفَ الملوكَ عن الاشتغال بكتبٍ لا يحصلُ منها شيء إلىٰ الاشتغال بمغازي رسول الله ﷺ ومبعثه ومبتدأ الخلق؛ لكانت هذه فضيلةً سبقَ بها ابنُ إسحاق.

ـ كان ابنُ إسحاق يأخذُ عن أهل الكتاب تاريخَ أنبيائهم وملوكِهم وبدءِ الخلقِ المذكور في التوراةِ وغيرِها، وقد يفسرُ بذلك بعض آيات القرآن الكريم أو الأحاديث المروية، وهذا اللونُ من العلمِ كان ثقيلاً علىٰ المحدّثين يكرهونَه ويشنّعون علىٰ صاحبه احتياطاً منهم للسنةِ النبويةِ الشريفةِ.

ويبدو لي أنَّ كُلَّ من ضعَّفَه إنّما تبعَ في ذلك هشامَ بن عروة ومالكاً. ومن هؤلاء: يحيىٰ القَطّان، وابن معين في رواية، وأحمد بن حنبل، فإنَّه سُئلَ عنه فقال: حسنُ الحديث، ثمَّ قال: ذكرَه مالك، فقال: دجّالٌ من الدجاجلة!! يعني أنَّ أحمدَ لا يستطيعُ أن يتجاوزَ كثيراً رأيَ مالك فيه!

قال الزهري: لا يزالُ في المدينة علمٌ جمٌّ ما كانَ فيهم ابن إسحاق.

وقال ابن عيينة: سُئلَ ابنُ شهاب عن مغازيه، فقال: هذا أعلمُ الناس بها يريد ابن إسحاق.

ووثَّقَه عليّ ابن المديني وقال: حديثُه عندي صحيحٌ، لم أجد لابن إسحاقَ إلا حديثين منكرين، وقال المزي عن إبراهيمَ بن حمزة: كان عندَ إبراهيمَ بن سعد الزهري عن ابن إسحاق نحوٌ من سبعةَ عشرَ ألفَ حديثٍ في الأحكام سوىٰ المغازي.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: إذا حدَّثَ عمَّن سمعَ منه من المعروفين؛ فهو حسنُ الحديث صدوقٌ، وإنما أُتيَ أنه يحدِّثُ عن المجهولين أحاديثَ باطلةً، أسندَه الخطيب في تاريخه.

قال ابن عديّ: فتشت أحاديثَه الكثيرة، فلم أجد في أحاديثِه ما يتهيأ أن يُقطعَ عليه بالضّعف، وربما أخطأ أو وَهِمَ في الشَّيء، كما يخطىء غيرُه ولم يتخلَّف في الرواية عنه الثقاتُ والأئمةُ وهو لا بأس به.

قال الذهبي في «النبلاء»: «أثَّرَ كلامُ مالكٍ في محمد بن إسحاق بعضَ اللين، ولم يؤثِّر كلامُ محمد فيه ولا ذرَّةَ، وارتفعَ مالكٌ وصارَ كالنجم، والآخرُ فله ارتفاعٌ بحسبه ولا سيما في السيّر، وأما في أحاديث الأحكام، فينحطُّ حديثُه إلىٰ رتبةِ الحسنِ إلاّ فيما شذَّ فيه فإنَّه يعدُّ منكراً» ونحوه قالَه في «الميزان».

قُلتُ: يحسنُ ههُنا التذكيرُ بما ذكرَه تاج الدِّين السبكي في ترجمة أحمدَ بن صالح المصري الشافعي: «الحذرُ كُل الحذر أن تفهمَ، أن قاعدتهم: الجَرْحُ مقدمٌ علىٰ التعديل علىٰ إطلاقها، بل الصوابُ: أنَّ من ثَبَتت إمامتهُ وعدالتُه وكثُرَ مادحوه ـ يعني ممن يعرفُه من العلماء ـ، وندرَ جارحوه ـ يعني اجتهاداً من غير تقليد ـ وكانت قرينةٌ دالّةٌ علىٰ سبب جرحِه من تعصب مذهبي أو غيرِه؛ لم يلتفت إلىٰ جرحه»[1].

وقال أيضاً: «وقد عرَّفناكَ أنَّ الجارحَ لا يُقْبَلُ منه الجَرْح وإن فسَّره في حقِّ من غَلبتْ طاعاتُه علىٰ معاصيه، ومادحوه علىٰ ذامِّيه، ومزكُّوه علىٰ جارحيه، إذا كانت هناك منافسةٌ دنيويةٌ كما يكونُ بينَ النّظراءِ أو غير ذلك.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرىٰ» لابن السبكي (١: ١٨٨).

وحينئذٍ فلا يُلتفتْ إلىٰ كلام الثوري وغيرِه في أبي حنيفة، وابن أبي ذئب وغيرِه في مالك، وابن معين والنسائي في أحمدَ بن صالح ونحوه.

ولو أَطلقنا تقديمَ الجرح علىٰ التعديل، لما سَلمَ لنا أحدٌ من الأئمة، إذ ما من إمامٍ إلاّ وقد طَعنَ فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[١].

وقال الذهبي: «لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمةَ من الغلط النادر ولا من الكلامِ بنَفَس حادٍّ فيمن بينَهم وبينَه شحناءُ وإحنةٌ ـ والإحنة: الحقد ـ، وقد عُلمَ أنَّ كثيراً من كلامِ الأقران بعضُهم في بعض مهدَرٌ لا عبرةَ به، ولا سيما إذا وثَّقَ الرجلَ جماعةٌ يلوحُ علىٰ قولهم الإنصاف، وهذان الرجلان قد نالَ كُلٌّ منهما من صاحبه ـ يعني مالكاً وابن إسحاق ـ»[٢].

قال الترمذي: وقد تكلَّم بعضُ أهلِ العلم في محمد بن إسحاق، وهم إنّما تَكلَّموا فيه من قِبلِ حفظِه في بعض ما روىٰ...[٣].

وقال الحافظ: صَدُوقٌ، ورمي بالتشيع والقدر وكان يدلِّس.

أقول: إذا روىٰ عن محمد بن إسحاق ثقةٌ، وروىٰ هو عن ثقةٍ ولم يخالف النقاد فحديثُه حُجَّة، وقولُ مالكٍ إن حطَّه عندَ أتباعه في أيام التشنجات، فنحنُ بعيدونَ عن حساسيتهم، وليس ابن إسحاق دون مالك، وليست غرائب مالك دون غرائب ابن إسحاق.

وقد خرَّجَ الترمذي لمحمد بن إسحاق (٥٨) ثمانيةً وخمسينَ حديثاً، يكفي أن أعرضَ بعضَ ما قال فيه: «حسن صحيح» للتأكيد علىٰ المعنىٰ الذي أنهيت به ترجمتَه: (٢٣، ١١٥، ١٥٤، ١٨٩، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٩٨، ٥٢٦، ٥٤٣، ١١٣٩، ١٢٦٧، ١٤٩٧، ١٦٣٧، ١٧٤٢، ٢٥٤١، ٣٠٤٥، ٣٠٩٧، ٣١٦٦، ٣٦٣٢، ٣٧٣٨).

---

(١) ما سبق (١: ١٩٠). قال عداب: إن في هذا عزاءً لنا، من أولئك الطاعنين والحاقدين والحاسدين والهالكين، أهلكهم الله تعالىٰ ببغيهم وظلمهم ولؤم نفوسهم.

(٢) «النبلاء» (٧: ٤٠).

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ٧٠٠).

وأعتقدُ أنَّ هذا القدرَ كافٍ للدلالة علىٰ أنَّ محمد بن إسحاق في مرتبة الاحتجاج العليا عندَ الترمذي، وإن قالَ فيه مالكٌ وهشام بن عروة وغيرُهما ما قالوا، رحمَ الله الجميع.

٢١٥ـ مغيرة بن زياد البجلي أبو هشام ويقال: أبو هاشم الموصلي، من أتباع التابعين توفي سنةَ ثنتين وخمسينَ ومئة (٤).

روىٰ عن تسعة شيوخ، منهم: عطاء ابن أبي رباح (ت س ق)، وعكرمة مولىٰ ابن عبَّاس، ونافع مولىٰ ابن عمر (د س).

وروىٰ عنه واحدٌ وعشرونَ راوياً، منهم: إسحاق بن سليمان (ت س ق) والثوري ووكيع بن الجَرَّاح (د ق).

اختلف نقادُ الحديث فيه: فقال أحمد والبخاري وأبو زرعة: مضطربُ الحديث منكرُ الحديث، وألفاظُهم متقاربةٌ.

وقال أبو حاتم: هو صالحٌ صدوقٌ ليس بذاك القوي، بابةُ مجالدٍ، وأدخلَه البخاري في كتاب «الضعفاء». . . ، يحوَّل اسمه من كتاب «الضعفاء»، وسئل: أيحتج به؟ قال: لا.

وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرةً: ثقةٌ، وكذلكَ قالَ العجلي وابن عمار الموصلي ويعقوب بن سفيان، وقال أبو داود: صالحٌ، وقال النسائي: ليس به بأس وفي موضعٍ آخرَ: ليس بالقوي، وقال ابن معين: له حديثٌ واحدٌ منكرٌ، وقال ابن عدي: عامَّةُ ما يرويه مستقيمٌ إلاّ أنَّه يقعُ في حديثه كما يقعُ في حديثِ من ليس به بأسٌ من الغلط، وهو لا بأسَ به عندي، وقال ابن حبان: وجبَ مجانبةُ ما انفردَ به.

قال الترمذي: تكلَّم فيه بعضُ أهلِ العلم من قِبلِ حفظِه. وقال الحافظ: صَدُوقٌ له أوهامٌ من السادسة[1]. وقد أخرجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٢٧٣)، ابن سعد (٧: ٤٨٧)، ابن معين (٢: ٥٧٩) خليفة (٢: ٨٢٨)، «علل أحمد» (١: ١٥٦، ١٥٨، ٢٤٩، ٤٠٥)، «الكبير» (٧: ٣٢٦)، «الصغير» (٤٨٦)، النسائي (٢١٧)، العقيلي (٤: ١٧٥)، «الجرح» (٨: ٢٢٢)، «المجروحين» (٣: ٦)، «الكامل» =

قال: حدثنا محمد بن رافع النيسابوري: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي: حدثنا المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «من ثابرَ علىٰ ثنتي عشرةَ ركعةً من السُّنة بنىٰ الله له بيتاً في الجنّة: أربعِ ركعاتٍ قبلَ الظهر وركعتين بعدَها، وركعتين بعدَ المغرب، وركعتين بعدَ العشاء، وركعتَين قبلَ الفجر»[١].

قال: وفي الباب عن أم حبيبة وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنه.

قال أبو عيسىٰ: حديثُ عائشةَ حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، ومغيرةُ بن زياد قد تكلَّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظِه[٢]» اهـ.

أقول: دَارَ حديثُ عائشةَ علىٰ إسحاق بن سليمان الرازي، عن مغيرة بن زياد رواه عن إسحاقَ الحسنُ بن منصور النيسابوري ومحمدُ بن بشر عندَ النسائي، ومحمدُ بن رافع عندَ الترمذي، وأبو بكر ابن أبي شيبة عندَ ابن ماجه، فالحديثُ مشهورٌ عن إسحاق بن سليمان، وهو ثقةٌ فاضلٌ[٣]، وعطاءُ ابن أبي رباح: ثِقَةٌ فقيهٌ فاضلٌ لكنَّه كثيرُ الإرسال[٤].

قُلتُ: وَصْفُه في مثلِ هذا الموضعِ بالإرسال لا يضرُّ لثبوت لُقيِّه عائشةَ من غير وجه، وعلَّةُ الحديثِ مغيرةُ بن زياد، فهو أضعفُ راوٍ في السند، لكن الشَّيخَ أحمد شاكر يقول: وثَّقَه وكيعٌ وابنُ معين وغيرُهما، فالحديثُ حسنٌ أو صحيحٌ[٥].

=(٨: ٧٣)، «تهذيب الكمال» (٢٨: ٣٥٩)، «النّبلاء» (٧: ١٩٧)، «الميزان» (٤: ١٦٠)، «الكاشف» (٣: ١٤٨)، «التهذيب» (١٠: ٢٥٨-٢٦٠)، «التقريب» (٦٨٣٤).

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن صلّىٰ في يوم وليلة ثنتي عشرةَ ركعةً من السنة (٤١٤)، والنسائي في قيام الليل (٣: ٢٦٠-٢٦١) (١٧٩٤)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعةً من السُّنَّة (١١٤٠). وانظر «تحفة الأشراف» (١٢: ٢٤٠-٢٤١)، و«شرح السنة» (٣: ٤٤٤)، و«جامع الأصول» (٦: ٥). وقال محققه: حسن يشهد له الذي بعده، يعني حديث أم حبيبة.

(٢) «جامع الترمذي» (٢: ٢٧٣).

(٣) «التقريب» (٣٥٧).

(٤) ما سبق (٤٥٩١).

(٥) «جامع الترمذي» (٢: ٢٧٣).

وأقول: نقلَ الإمام المزي عن النسائي، قوله: هذا خطأ، ولعلَّه أرادَ أن يقول: عنبسةُ فصحَّفَ، فقال: عائشةَ ـ يعني مغيرة بن زياد ـ[١].

قُلت: وجهُ قولِ النسائي أنَّ عطاء يروي هذا الحديثَ عن عنبسةَ بن أبي سفيان عن أم المؤمنين أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ، رواه عن عطاء كذلكَ عبد الملك بن جريج ومعقلُ بن يسار، وكلاهما أحفظُ من مغيرة، فلعل هذا الحديثَ كانَ مكتوباً عندَ مغيرةَ، عطاء عن عنبسة، فصحَّفَه عن عائشة، فإن لم يكن كذلك فقد خالفَ ثقتين في جَعلِه الحديثَ عن عائشة، وإنّما هو عن أم المؤمنينَ أم حبيبة، فمن أين يكونُ الحديثُ حسناً أو صحيحاً كما قال الشيخ شاكر، أو كيفَ يشهدُ له حديثُ أم حبيبة كما قال محققُ «جامع الأصول»؟

وخلاصةُ القول: أنّ هذا الحديث لا يُعرفُ عن عائشة، وهو عن أم حبيبة أصحُّ وحديثُ أم حبيبة نفسُه اضطرب فيه الرواةُ كثيراً، كما بيَّن النسائي ذلك[٢]. وعَقِبَ إزالةِ الاضطراب فيه، يبقىٰ الحديثُ صالحاً للاحتجاج به، والله تعالىٰ أعلم.

٢١٦ـ نجيح بن عبد الرَّحمٰن السندي أبو معشر المَدني مولىٰ بني هاشم، وكان مكاتباً لامرأةٍ من بني مخزوم فأدّىٰ فعُتق، فاشترت أمّ موسىٰ بنت المنصور ولاءَه وقيل: اشترته فأعتقته، وقيل: إنَّ أصلَه من حمير من ولد حنظلة بن مالك وهو والد محمد بن أبي معشر المدني، من طبقة أتباع التابعين، ماتَ سنةَ مئةٍ وسبعينَ (٤).

روىٰ عن واحدٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: سعيد بن المسيّب (ت)، وابنه محمد بن أبي معشر (ت)، ووكيع بن الجَرَّاح، وأبو الوليد الطيالسي.

اختلف العلماءُ فيه بينَ موثِّقٍ ومضعِّفٍ، فأردأُ ما قيل فيه وأسفُّه، ما رواه يزيدُ بن هارون عن أبي جَزْء نصر بن طريف أنَّه قال: أبو معشرٍ أكذبُ من في السماء ومَنْ في الأرض، فقلت في نفسي: هذا علمُك بالأرض، فكيف علمك بالسماء، قال يزيد: فوضعَ الله أبا جَزْء ورفَع أبا معشر، نقله في «الجرح والتعديل».

---

(١) «تحفة الأشراف» (١٢: ٢٤١)، وليس هذا في مطبوعة النسائي، فلعلّه في «عمل اليوم والليلة» له.

(٢) انظر طرق حديث أم حبيبة وعلله في «مجتبىٰ النسائي» (٣: ٢٦١-٢٦٣).

وروىٰ عمرو بن علي الفلاّس: كان يحيىٰ بن سعيد لا يحدِّثُ عنه ويضعِّفُه ويضحكُ إذا ذكرَه، وقالَ أحمد: حديثُه عندي مضطربٌ لا يقيم الإسنادَ، ولكن أكتبُ حديثه، أعتبرُ به، وقال أيضاً: أبو معشر صَدُوقٌ، لكن لا يقيمُ الإسناد، ليس بذاك.

وقال ابن معين: ضعيفٌ وكانَ أمياً، وقال البخاري: منكرُ الحديث، وقال: يخالفُ في حديثه، ونقل الترمذي عن البخاري قوله فيه: ضعيفٌ لا أروي عنه شيئاً ولا أكتبُ حديثه، وكل رجل لا أعرفُ صحيحَ حديثِه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتبُ حديثه، وقال هشيم: ما رأيتُ مدنياً أكيسَ من أبي معشر، وما رأيتُ مدنياً يشبهه ـ يعني عندما رآه ـ، وقال أبو نعيم الفضل: كان أبو معشر كيّساً حافظاً.

قال الترمذي: تكلَّم بعضُ أهلِ العلم في أبي معشرٍ من قِبلِ حفظه، وقال الحافظُ: ضعيفٌ من السادسة(١).

قُلت: من خلال استعراضِ ما سبقَ وغيرِه مما سأذكرُه يتوضَّحُ حالُ أبي معشرٍ علىٰ النحو الآتي:

ـ كان أبو معشر رجلاً كيّساً صالحاً يَعظُ الناسَ ويروي الرقائقَ وهو صَدُوقُ اللهجة.

ـ كان من المهتمِّينَ بالمغازي، والسِّير، ذا عنايةٍ بهذا اللونِ من العلم.

ـ كان أبناؤه يزعمونَ أنَّه عربيٌّ من حِمْير، سُبي في وقعة يزيد بن المهلَّب فباعوه في المدينة، وكان أبو معشرٍ يقول: ولاؤنا في بني هاشم أحبُّ إليَّ من نسبي في بني حنظلة، وهذا يعني أنَّ نَفَس الرَّجل شيعيٌّ.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١٧٢)، (٤: ٣٨٤)، «علله الكبير» (٢: ٨٧١-٨٧٢)، ابن سعد (٥: ٤١٨)، و (٥أ: ١٠١٢)، ابن معين (٥: ٦٠٣)، «علل أحمد» (١: ١٦١)، «الكبير» (٨: ١١٤) «الصغير» (٤٩٢)، النسائي (٢٢٧)، العقيلي (٤: ٣٠٨)، «الجرح» (٨: ٤٩٣- ٤٩٥)، «المجروحين» (٣: ٦٠)، «الكامل» (٧: ٢٥١٦)، الدارقطني (٣٨١)، أبو نعيم (٢٥٤)، «تهذيب الكمال» (٢٩: ٣٢٢) «النبلاء».(٧: ٤٣٥)، «الميزان» (٤: ٢٤٦)، «الكاشف» (٣: ١٧٥)، «التهذيب» (١٠: ٤١٩-٤٢٢) «التقريب» (٧١٠٠).

ـ أحضَره المنصورُ العباسي عامَ ستينَ ومئة إلىٰ بغداد، فكانَ يُفقِّه الناسَ ويعظُهم في حضرةِ المنصور.

ـ اختلطَ في آخرِ عمرِه مدَّةَ سنتين، حتىٰ صار لا يعي ما يحدّث به فكثُرت المناكيرُ في حديثه.

قال عمرو بن علي: روايتُه عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب، ومشايخه صالحة، وما روىٰ عن المقبري وهشام بن عروة ونافع وابن المنكدر، رديئةٌ لا تُكتبُ.

وخلاصةُ حالهِ أنَّه يُروىٰ حديثُه في الزهد والرقائق، ويُعتبرُ بحديثه ما لم يروِ منكراً، والله أعلم.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن أبي معشر: حدثنا أبي، عن محمد بن عمرو ـ يعني ابنَ علقمة ـ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بينَ المشرقِ والمغربِ قبلةٌ»[١].

حدّثنا يحيىٰ بن موسىٰ: حدّثنا محمد بن أبي معشرٍ مثلَه.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ أبي هريرة قد روي عنه من غيرِ هذا الوجهِ وقد تكلَّم بعضُ أهلِ العلمِ في أبي معشر من قِبَلِ حفظِه، واسمه: نجيح مولىٰ بني هاشم، قال محمد ـ البخاري ـ: لا أروي عنه شيئاً وقد روىٰ عنه الناس.

قال محمد: وحديثُ عبد الله بن جعفر المَخْرمي، عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة أقوىٰ من حديثِ أبي معشر وأَصحُّ.

حدّثنا الحسن بن أبي بكر المروزي: حدثنا المعلّىٰ بن منصور: حدثنا عبد الله بن جعفر المخرمي به مثله[٢].

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء أنَّ بين المشرق والمغرب قبلة (٣٤٢-٣٤٣) وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب القبلة (١٠١١)، وانظر «تحفة الأشراف» (١١: ٢١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢: ١٧٢-١٧٣)، وجملة به مثله إضافةٌ اختصرتُ بها السند والمتن، وانظر تخريج رواية المخرمي في حاشية «جامع الترمذي» (٢: ١٧٣).

قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. . .، والمخرمي: من ولد المِسوَر بن مخرمة».

أقولُ: روايةُ أبي معشرٍ مدارُها عليه، رواها عنه ابنُه محمد ويحيىٰ بن موسىٰ عندَ الترمذي، وعاصم بن علي وهاشم بن القاسم عندَ ابن ماجه، فهي من مشهورِ حديثِ أبي معشر، ومتابعةُ بعضِ هؤلاء لبعضٍ يغني عن النظرِ في مكانِتهم الحديثيةِ كما هو معروف، ومحمد بن عمرو بن علقمة وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، لا يُسألُ عن مثلهما، فعِلَّةُ الحديثِ في أبي معشر، وهو ضعيفٌ.

ولا ريبَ أنَّ روايةَ عبد الله بن جعفر المخرمي أقوىٰ وأَصحُّ من جهةِ الإسناد وسببُ تضعيفِ النقاد حديثَ أبي معشر أنّه كانَ لا يقيمُ الإسنادَ كما قالوا، فكأنَّه وَهِمَ في هذا الإسناد، حيثُ جعلَه من حديث أبي سلمة بينما هو من حديثِ سعيدِ المقبري عن أبي هريرة، هذا مقتضىٰ نَقْدِهم.

ويمكنُ أن يكونَ قد حفظَ حديثَه، فتكونُ المتابعةُ قاصرةً، لكنَّ هذا الإمكانَ مدفوعٌ بسوء حفظه.

وأخرجَ الترمذي من حديث أبي معشر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: «تهادوا، فإنَّ الهديةَ تُذهبُ وَحَرَ الصدر، ولا تحقرنَّ جارةٌ لجارتها ولو شقَّ فِرْسِنِ شاةٍ»[1].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وأبو معشر اسمه نجيحٌ مولىٰ بني هاشم وقد تكلَّم فيه بعضُ أهلِ العلمِ من قِبلِ حفظِه»[2].

---

(١) فِرْسِنُ الشاة: حافرها.

(٢) «جامع الترمذي» (٤:٣٨٤)، و«تحفة الأشراف» (١٠:٧٤) وقال محقق «شرح السنة» (٦:١٤١): أبو معشر ضعيف جداً، وقد اختُلف في سعيد المعني هنا، أهو المقبريّ أم ابن المسيب؟

والذي يفيده صنيع المزي أنه سعيد بن المسيب، وقال البغوي: المقبري، وقال الحافظ في «النكت الظراف» علىٰ «التحفة» (١٠:٧٤): جزم غيره ـ يعني غير المزي ـ أنَّه المقبري، وقد تقدَّمَ وطوّلَ الحافظ في «النكت» (٩:٥٠٠) في إقامة الدليل علىٰ أنَّه المقبري لا ابن المسيب، فينظر لزاماً.

أقولُ: هذا حديثٌ غريبٌ وشطرُه الثاني أخرجَه الشيخان من حديث أبي هريرة ولشطره الأوّل طريقٌ آخرُ عن أبي هريرة بلفظ: «تهادوا تحابّوا»[١] واستغرابُ الترمذي له هو من جهةِ سنده وعدمِ ضبطِ أبي معشر له، وهذا جميعُ ما لأبي معشرٍ عندَ الترمذي والله تعالىٰ أعلم.

٢١٧ـ النهّاس بن قَهْم[٢] القيسي أبو خطاب البصري، من كبار أتباع التابعين في اللقيّ، وقيل: لقيَ أنسَ بن مالك (بخ د ت ق).

روىٰ عن ثمانيةِ شيوخ، منهم: شداد أبي عمار (بخ د ت ق)، وعطاء بن أبي رباح (د)، وقتادة (ت ق).

روىٰ عنه تسعةَ عشرَ راوياً، منهم: إبراهيم بن أدهم، وأبو عاصم النبيل، ومسعود ابن واصل (ت ق)، ويزيد بن زريع (د ت).

لم يوثِّقه أحدٌ من النقاد سوىٰ ما ذكرَه ابنُ شاهين في ثقاته من أنَّه: لا بأسَ به ويبدو أنَّ يحيىٰ بن سعيد القَطَّان أوّلُ من ضعَّفه وهو تلميذُه، وكان يقول: كتبتُ عنه كذا وكذا...، ثمَّ قال: كان يروي عن عطاء، عن ابن عباس أشياءَ منكرةً، وقال أحمدُ: كان يحيىٰ القَطَّان يضعِّفُه، وهو قاصٌّ، وقال ابن معين: ليسَ بشيء.

وروىٰ جماعة عن ابن معين أنَّه قال: ضعيفٌ، ومثله قال النسائي، وقال ابن حبان: لا يجوزُ الاحتجاج به.

قال الترمذي: تكلَّم يحيىٰ القَطَّان فيه من قِبلِ حفظِه، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السادسة[٣].

---

(١) أخرجه البُخاريّ في الأدب المفرد (٥٩٤)، وسندُه حسن كما قال الحافظ ابن حجر انظر حاشية «شرح السنة» للبغوي (٦: ١٤١).

(٢) النهّاس: الأسد، والقهْم: من قلَّتْ شهوتُه للطعام، «القاموس» «نهس ـ قهم».

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٣١)، ابن معين (٢: ٦١٠)، «علل أحمد» (١: ١١٩-٢٣٥)، و(٢: ٣٧)، «الكبير»، النسائي (٢٣٠)، العقيلي (٤: ٣١٢)، «الجرح» (٨: ٥١١)، «المجروحين» =

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو بكر بن نافع البصري: حدثنا مسعود بن واصل، عن نهاس بن قَهْم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما من أيام أحبُّ إلىٰ الله أن يُتعبَّدَ له فيها من عشر ذي الحجة، يعدلُ صيامُ كُلِّ يومٍ منها بصيامِ سنة، وقيامُ كُلِّ ليلةٍ منها بقيامِ ليلة القدر»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث مسعود بن واصل عن النهّاس، وسألتُ محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه مثل هذا، وقال: قد روي عن قتادة عن سعيد بن المسيِّب عن النبي ﷺ شيءٌ من هذا، وقد تكلَّم يحيىٰ ابن سعيد في نّهاس بن قَهْم من قِبلِ حفظِه»[٢].

أقولُ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ مسعود بن واصل الأزرق ـ وهو ضعيفٌ ـ رواه عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن نافع العبدي شيخ الترمذي، وعمر بن شبَّة بن عُبَيدة شيخ ابن ماجه، ولست أدري لماذا أعلَّ الترمذي الحديثَ بالنهّاس؟ فلعلّه وقفَ علىٰ متابعٍ لمسعود، أو لأنّ النهّاس أشدُّ ضعفاً، وأياً ما كانَ الأمرُ فالحديثُ ضعيفٌ.

وخرَّجَ الترمذي له حديثاً آخرَ (٤٧٦) وقال: «روىٰ وكيع والنضر بن شميل وغير واحدٍ من الأئمة هذا الحديث عن النّهاس، ولا نعرفُه إلاّ من حديثه».

قُلت: فالنهاس إذن يروي عنه الأئمة، لكن لم يُجْبر ضَعْفُه، وليس له عندَ الترمذي إلاّ هذان الحديثان، والله تعالىٰ أعلم.

❑ ❑ ❑

=(٣:٥٦)، «الكامل» (٨:٣٢٥)، «تهذيب الكمال» (٣٠:٢٨)، «الميزان» (٤:٢٧٤)، «الكاشف» (٣:١٨٥)، «التهذيب» (١٠:٤٧٨-٤٧٩)، «التقريب» (٧١٩٧).

(١) أخرجه الترمذي في الصيام، باب العمل في أيام العشر (٧٥٨) وابن ماجه فيهما (١٧٢٨) و«تحفة الأشراف» (١٠:٥)، وقال محقق «جامع الأصول»: في سنده مسعود، وهو لين الحديث والنهاس وهو ضعيف (٩:٢٦٢).

(٢) «جامع الترمذي» (٣:١٣١).

المطلب الثالث

رواة مصطلح «تكلم فيه» ومروياتهم في جامع الترمذي

٢١٨ـ أيوب بن عتبة الثعلبي ـ من بني قيس بن ثعلبة ـ أبو يحيىٰ اليماني قاضيها من أتباع التابعين توفي سنةَ ستينَ ومئة (ق).

رویٰ عن أحدَ عشرَ شيخاً، منهم: إياس بن سلمة بن الأكوع، ويحيىٰ بن أبي كثير (ق).

وروىٰ عنه اثنان وعشرونَ راوياً، منهم: الأسود بن عامر «شاذان» (ق)، وأبو داود الطيالسي، وأبو يوسفَ القاضي.

اتفقت كلمةُ النقاد علىٰ ضعفه سوىٰ روايةٍ عن أحمدَ قال: ثقةٌ إلاّ أنّه لا يقيمُ حديثَ يحيىٰ بن أبي كثير، وتركَه الدارقطني وغيرُه.

وقال في موضع آخرَ: ضعيفٌ. . . ووجهُ الجمع بينَ الروايتين: أنَّ الرجلَ عدلُ الدِّين ضعيفُ الحفظ، وتركَه الدارقطني وغيره، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السادسة[1].

٢١٩ـ محمد بن جابر بن سيّار بن طلق الحنفي السُّحيمي أبو عبد الله اليمامي أخو أيوب بن جابر، من أوساط التابعين مات بعدَ السبعينَ ومئة (د ق).

روىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً، منهم: قيس بن طلق (د ق)، ومِسعر بن كدام، وأبو إسحاق السبيعي.

وروىٰ عنه سبعةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: السفيانان، وشعبة، ووكيع.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:١٣٢)، ابن سعد (٥:٤٠٤)، ابن معين (٢:٥٠) «الكبير» (١:٤٢٠)، العقيلي (١:١٠٨)، «الجرح» (١:٢٥٣)، «المجروحين» (١:١٦٩)، «الكامل» (٢:١٠)، «تاريخ بغداد» (٧:٥)، «تهذيب الكمال» (٣:٤٨٤)، «الكاشف» (١:٩٤)، «الميزان» (١:٢٩٠)، «التهذيب» (١:٤٠٨)، «التقريب» (٦١٩).

اتفقت كلمةُ النقاد علىٰ أنَّه ضعيفٌ، وذهبَ بعضُهم إلىٰ تركه.

قال الفلاّس: صَدُوقٌ كثيرُ الوهم، متروكُ الحديث. وقال الحافظ: صَدُوقٌ ذهبت كتُبه فساءَ حفظُه وخلَّطَ كثيراً وعمي فصارَ يتلقَّن، ورجَّحَه أبو حاتم علىٰ ابن لهيعة من السابعة[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا هنّاد: حدثنا ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق بن علي ـ هو الحنفي ـ، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «وهل هو إلاّ مضغةٌ منه أو بضعةٌ منه؟» يعني: مسَ الذكر.

قال أبو عيسىٰ: «وقد روىٰ هذا الحديثَ أيوبُ بن عتبة، ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق، عن أبيه. وقد تكلَّم بعضُ أهلِ الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة، وحديثُ ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر أَصحُّ وأحسنُ»[2].

أقول: هذا الحديثُ رواه الترمذي من حديث ملازم بن عمرو، وعلَّقَ متابعةَ هذين الرَّاويين ورجَّحَ الروايةَ التي ساقها مسندةً من طريق ملازم، مع أنَّ أيوبَ بن عتبة ومحمد بن جابر تابعا ملازماً متابعةً تامةً فما وجهُ المفاضلة؟

إنَّ مما لا شكَ فيه ـ عندي ـ أنَّ الترمذي اطَّلعَ علىٰ مسندي الطيالسي وأحمدَ وأرجِّحُ اطّلاعَه علىٰ كتاب «السنن» لابن ماجه فهو عصريُّه، وفي هذه الكتب روايةُ هذا الحديثِ من طريقي أيوب ومحمد بن جابر أو إحداهما.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:١٣٢)، ابن سعد (٥:٥٥٦)، ابن معين (٢:٥٠٧)، «علل أحمد» (١:٣٨٢، ٣٩٥) و (٢:٣٦، ١٦٣)، «الكبير» (١:٥٣)، «ضعفاؤه» (٤٨١)، النسائي (٢٠٧)، العقيلي (٤:٤١)، «الجرح» (٧:٢١٩)، «المجروحين» (٢:٢٧٠)، «الكامل» (٦:٢١٥٨)، «سنن الدارقطني» (٢:١٦٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤:٥٦٤) وهوامشه، «النّبلاء» (٨:٢١٢)، «الميزان» (٣:٤٨٦)، «الكاشف» (٣:٢٤)، «التهذيب» (٩:٨٨)، «التقريب» (٥٧٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر (٨٥)، وأبو داود في الطهارة، باب الرخصة في ترك الوضوء من مس الذكر (١٨٢-١٨٣)، والنسائي في الطهارة (١٦٥)، وابن ماجه في الطهارة، باب الرخصة في مس الذكر (٤٨٣)، والطيالسي في «مسنده» (١٠٩٥) ص١٤٧، وأحمد في «المسند» (٤:٢٢-٢٣)، والخلاف في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه كبير، مثل الخلاف في نسخه وعدمه، انظر شرح شاكر علىٰ الترمذي (١:١٣٢-١٣٣)، «وسنن البيهقي» (١:١٣٥).

فكأنَّه يستدركُ بأن ملازمَ بن عمرو هو العمدةُ في هذا لا هذان الضعيفان، والله أعلم.

٢٢٠ـ بكر بن خُنَيس ـ مصغّر ـ الكوفي العابد نزيل بغداد، من أتباع التابعين، ماتَ في حدودِ السبعينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن اثنَين وعشرينَ شيخاً، منهم: ثابت البناني، وليث ابن أبي سليم (ت مق) ومحمد بن القرشي (ت).

ورویٰ عنه واحدٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: حجَّاجُ بن محمد الأعور، وأبو النضر هاشم بن القاسم، ووكيع بن الجَرَّاح.

ـ اختلفت أنظارُ النُقَّاد فيه بينَ موثّق ومضعِّفٍ، ومتَّهِم، وخلاصةُ حاله: كان رجلاً صالحاً ورعاً صاحبَ عبادة وزهد، قاله محمد بن عمار ويعقوب وأبو حاتم وابن حبان وابن عدي.

ـ كان رجلاً غزّاءً يرابطُ في ثغور المسلمين ويجاهدُ الأعداءَ، قاله الموصلي، وأبو حاتم وابن حبان.

ـ اتفقوا جميعاً علىٰ أنَّه صالحٌ في نفسه.

ـ قال أحمدُ بن صالح المصري وابن خراش والدارقطني والجورقاني في كتابه «الأباطيل والموضوعات»: متروكٌ.

ـ وقال ابن معين وأبو داود وابن الجارود: ليس بشيء.

ـ وقال ابن معين ـ أيضاً ـ، وابن عدي: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به.

ـ وقال ابن عمار وأبو حاتم وابن عدي: ليس بمتروك. . . لا يبلغُ التركَ.

وحملَ عليه ابن حبان فقال: يروي عن البصريين والكوفيين أشياءَ موضوعةً يسبقُ إلىٰ القلب أنَّه المتعَمِّدُ لها ـ يعني: لشناعتها ـ.

قال ابن عدي: وهو ممن يُكتبُ حديثُه، ويحدّثُ بأحاديثَ مناكيرَ عن قومٍ لا بأس بهم، وهو في نفسه رجلٌ صالحٌ إلاّ أنَّ الصالحين يُشبَّه عليهم الحديثُ، وربما حدَّثوا بالتوهم، حديثُه في جملة حديثِ الضعفاء، وليس ممن يحتجُّ بحديثه.

قال الترمذي: تكلَّم فيه ابنُ المبارك، وقال الحافظ: صَدُوقٌ له أغلاطٌ من السابعة أفرطَ ابن حبان فيه[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمدُ بن منيع: حدثنا أبو النضر: حدثنا بكر بن خنيس عن ليث بن أبي سليم، عن زيد بن أرطاة، عن أبي أمامة قال: قال النبي ﷺ: «ما أذنَ اللهُ لعبدٍ في شيء أفضلَ من ركعتين يصلِّيهما، وإن البِرَّ لَيُذَرُّ علىٰ رأس العبد ما دامَ في صلاته، وما تقرّبَ العباد إلىٰ الله بمثل ما خرجَ منه»[2]. قال أبو النضر: يعني القرآنَ.

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وبكر بن خنيس قد تكلَّم فيه ابنُ المبارك وتركَه في آخرِ أمرِه.

وقد روي هذا الحديثُ عن زيد بن أرطأة، عن جبير بن نفير، عن النبيّ ﷺ مرسلاً.

حدّثنا بذلك إسحاق بن منصور: حدّثنا عبد الرَّحمٰن بن مهدي، عن معاوية، عن العلاء بن الحارث، عن زيد بن أرطاة، عن جبير بن نفير، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنكم لن ترجعوا إلىٰ الله بأفضلَ مما خرج منه» يعني القرآنَ[3].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٦٢، ١٧٦)، ابن معين (٢:٦٢)، «الكبير» (٢:٨٩) النسائي (٦٦)، العقيلي (١:١٤٨)، «المجروحين» (١:١٩٥)، «الكامل» (٢:١٨٨)، الدارقطني (٢٩٠) «تهذيب الكمال» (٤:٢٠٨) وحواشيه، «الميزان» (١:٣٤٤)، «الكاشف» (١:١٠٧)، «التهذيب» (١:٤٨١-٤٨٢)، «التقريب» (٧٣٩).

(٢) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن، باب (١٧) رقم (٢٩١١)، وانظر «تحفة الأشراف» (٤:١٦٥)، وأخرجه أحمد في باقي مسند الأنصار (٥:٢٦٨)، و«الجامع الأصول» (٨:٤٩٩).

(٣) «جامع الترمذي» (٥:١٦٢)، و«تحفة الأشراف» (٤:١٦٥) وقال المزي: هذا الحديث في رواية أحمد بن داود التاجر المروزي، عن الترمذي، ولم يذكره أبو القاسم ـ يعني ابن عساكر.

أقول: الحديثُ المسندُ فيه بكر بن خنيس وتلميذُه أبو النضر هاشم بن القاسم، فإذا أخذَنا برأي الحافظ ابن حجر من أنَّ الرَّجلَ صَدُوقٌ له أغلاطٌ، فهو يحتاجُ إلىٰ متابعةٍ أو شاهد، والمتابعةُ قاصرةً أو تامّةً غيرُ موجودةٍ فيما بين يديَّ من مصادر، فأما الشاهد فهو مرسلُ جبير بن نفير، ويصلحُ شاهداً علىٰ مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ في قبول المرسل.

وإن أخذنا برأي القائلين بأنَّه متروكٌ لا يُقبل في المتابعةِ والشاهدِ؛ يكن الحديثُ مرسلاً، ومحتواه من قبيل الترغيب في قراءة القرآن الكريم، وهذا مقصدٌ من مقاصد الشريعة ويكونُ الحديثُ الضعيفُ أو المرسلُ يقوي هذا المقصدَ ويدعمه، فيكونُ مقبولاً في بابه من غيرِ اعتقادِ نسبتِهِ إلىٰ النبي ﷺ.

وإن كنتُ أستغربُ لفظه: «خرجَ منه»؟! وأحسبُ أنَّ الرواةَ رووها علىٰ نحو ما فهموا من معناها، ومثل هذه الألفاظِ غيرِ لائقة بذاته، تعالىٰ الله عن ذلك!

وأخرجَ له حديثاً ثانياً (٣٥٤٩) وقال: «حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، ولا يصح من قِبَلِ إسناده».

قُلت: روىٰ الترمذي متنَ الحديث من حديث أبي أمامة بعدَه، ثمَّ قال: «هذا أَصحُ من حديث بلالٍ» فالرجلُ واضحُ الضعف كما يلاحظ.

٢٢١ـ ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة أبو الجهم الكوفي، من صغار التابعين ماتَ سنةَ سبع وعشرينَ ومئة (ت).

روىٰ عن عشرةِ شيوخٍ، منهم: أبوه سعيد (ت)، وعبد الله بن عمر (ت)، ومجاهد ابن جبر (ت)، ومحمد الباقر، وعن رجل من أهل قباء عن أبيه (ت).

وروىٰ عنه ثلاثةَ عشرَ راوياً، منهم: إسرائيل بن يونس (ت)، والثوري (ت) وشعبة بن الحجاج (ت)، والأعمش.

لم يوثِّقه أحدٌ من العلماء، وتفاوتت أقوالُ العلماءِ فيه بينَ ضعيفٍ إلىٰ متروكٍ وخلاصةُ حال الرجل:

أنّه كانَ رافضياً، نصَّ علىٰ ذلك يونسُ بن أبي إسحاق ـ تلميذُه ـ وابن عدي والحاكم وقال: لم يُنقم عليه إلا التشيّع.

قُلت: إنَّ الرافضي والناصبي كلاهما شتّام لعّان، وكلامُ أهل الحديث النظري نَبْذُ هؤلاء والتشنيعُ عليهم، لكنَّهم في الحقيقة ـ وللأسف! ـ ما تركوا حديثَ واحدٍ لبدعته! فتشنيعهم عليهم تنفيرٌ من بدعهم، أمّا الحديث الذي هو الدّين؛ فقد قبلوه عن كل صاحب هوىٰ لأنهم نظروا إلىٰ الأهواء نظرة واقعية، فرأوا أنها اجتهادات لرؤوس الفرق، والأتباع عامّة مقلّدون.

قال الثوري: ثوير من أركان الكَذِب! وكان يحدّثُ عنه.

وقال الدارقطني: متروكٌ.

وقال ابن معين والجوزجاني وأبو حاتم وابن عدي وغيرُهم: ضعيفٌ.

قال الترمذي: كانَ ابنُ مهدي يغمزُه قليلاً، وقال الحافظُ: ضعيفٌ رمي بالرفض من الرابعة[(١)].

قُلت: وكانَ عبدُ الرحمٰن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد لا يحدّثان عنه.

والذي يعنينا في دراستنا هذه بيانُ موقف الترمذي من الرواة الذينَ خرَّجَ لهم وتكلَّم عليهم ـ أو نقل كلامَ العلماء فيهم ـ مع شيء من الموازنة السريعة.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا خلاد بن أسلم: حدثنا النضر بن شميل، عن إسرائيل، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: ما في القرآن آيةٌ أحبُّ إلي من هذا الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء][(٢)].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢٣١) ومواضعَ، ابن سعد (٦: ٤٢٦)، ابن معين (٢: ٧٢)، أحمد (١: ٣٦٩) و (٢٩٥)، «الكبير» (١٨٣-١٨٤٥)، «ضعفاء النسائي» (٧٢)، العقيلي (١: ١٨٠)، «الجرح» (٢: ٤٧٢)، «المجروحين» (١: ٢٠٥)، «الكامل» (٢: ٥٢٩)، الدارقطني (٢٩٣) «الموضح» (٢: ١٤)، «تهذيب الكمال» (٤: ٤٢٩)، «الميزان» (١: ٣٧٥- ٣٧٦)، «الكاشف» (١: ٢٨٦) «التهذيب» (٢: ٣٦-٣٧)، «التقريب» (٨٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي في تفسير سورة النساء (٣٠٣٧) موقوفاً، ولم يخرجه غيره من العشرة. «تحفة الأشراف» (٧؛ ٣٧٨).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ وأبو فاختة اسمه: سعيد بن عِلاقة وثوير: يُكنىٰ أبا جهم وهو كوفي رجل من التابعين، وقد سَمعَ من ابن عمر وابن الزبير، وابن مهدي كانَ يغمزُه قليلاً»[١].

أقولُ: حُكْمُ الترمذي علىٰ الحديثِ الذي انفردَ به ثوير بأنَّه حسنٌ غريبٌ، دليلٌ علىٰ أنَّه حجةٌ عندَه، وإنْ كانَ في الحجّيةِ دونَ من يقول في حديثه: «حسنٌ صحيحٌ».

وقد أخرجَ الترمذي من حديثِ ثوير عن أبيه، عن علي حديثين آخرين (٦٩٦) و(١٥٧٦)، وقالَ عن كُلٍّ منهما: «حسنٌ غريبٌ» وقد أخرجَ الترمذي من حديث ثوير عن عبد الله بن عمر حديثاً (٢٥٥٣) وكرره برقم (٣٣٣٠) اضطربَ فيه الرواة عنه:

فرواه إسرائيلُ، عن ثوير، عن ابن عمر مرفوعاً.

ورواه عبد الملك بن أبجر، عن ثوير، عن ابن عمر موقوفاً.

ورواه عبيد الله الأشجعي، عن سفيان الثوري، عن ثوير، عن مجاهد، عن ابن عمر قولَه، ولم يرفعه (٢٥٥٣).

قال الترمذي (٣٣٣٠): «وما نعلمُ أحداً ذَكرَ فيه عن مجاهد، غيرَ الثوري، وقال: هذا حديث غريب»!

قُلت: استغربَه الترمذي ـ فيما يبدو لي ـ للاضطراب في وقفه ورفعه. وأخرجَ له الترمذي من حديثه عن رجلٍ من أهل قباء، عن أبيه، وكانَ من أَصحاب النبي ﷺ (٥٠١) في شهود الجمعةِ من قباء، وقال: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه ولا يَصحُّ في هذا الباب عن النبيّ شيء».

قُلت: إنما ضعَّفَ الترمذي هذا الحديثَ؛ لأنَّ فيه مبهماً هو شيخُ ثوير[٢]، وقد أخرجَ له حديثاً آخرَ (٣٠٣٧)، وقال: «حسنٌ غريبٌ»، وخرَّجَ له حديثاً (٣٢٦٥) وقال: «غريبٌ».

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٢٣٠).

(٢) انظر أحاديث ثوير في «تحفة الأشراف» (٥: ٣٢٥) و (٦: ٣١) و (٧: ٣٧٧-٣٧٨).

هذه جملةُ أحاديثِ ثويرٍ عندَ الترمذي، وقد تبيَّنَ لنا أنَّه حسنُ الحديث ما لم يخالف والأحاديثُ التي ضعَّفَها الترمذي له، إنما ضعَّفَها من قِبلِ الرواة الآخرين لا من قِبلِ ثوير، والله أعلم.

٢٢٢ـ الحكم بن عطية العيشي البصري، من أتباع التابعين (مد ت).

روىٰ عن أحدَ عشرَ شيخاً، منهم: توبة العنبري (ت)، وثابت البُناني، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين.

وروىٰ عنه ثلاثةَ عشرَ راوياً، منهم: أبو داود الطيالسي (مد ت)، وعبد الله بن المبارك، وابن مهدي، ووكيع، وأبو الوليد الطيالسي.

اختلف النقاد فيه ما بينَ موثقٍ ومضعِّف:

فقال ابن معين: ثقةٌ، وقال مرةً: لا بأسَ به، وقال أحمد: لا بأسَ به إلاّ أنَّ أبا داود ـ الطيالسي ـ روىٰ عنه أحاديثَ منكرةً.

وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال النسائي: ليسَ بالقوي، وقالَ أيضاً: ضعيفٌ، وقال ابن حبان: استحقَّ التركَ.

قال الترمذي: قد تكلَّم فيه بعضُهم، وقال الحافظ: صَدُوقٌ له أوهامٌ من السابعة[1].

قُلت: البونُ شاسعٌ بين ثقةٌ ومتروكٍ، فيحمل قول ابن معين: ثقةٌ علىٰ قوله الآخر: ليس به بأس، وليس به بأس لا تعصمُ صاحبَها عن رواية المناكير، وما دامَ روىٰ المناكيرَ فلا يقبلُ من حديثه إلاّ ما تُوبعَ عليه أو ثبتَ لنا حفظُه بشهادة ناقد لم يُخالَف.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥٧٢)، ابن معين (٢: ١٢٦)، علل أحمد (١: ٧٦ و٢٧٦) «الكبير» (٢: ٣٤٤)، «الصغير» (٤٢٢)، النسائي (٨٠)، العقيلي (١: ٢٥٨)، «الجرح» (٣: ١٢٥)، «المجروحين» (١: ٢٤٨)، «الكامل» (٢: ٦٣٢)، «الموضح» (١: ٢١٣) و (٢: ٢٥٦)، «تهذيب الكمال» (٨: ١٢٠)، «الميزان» (١: ٥٧٧)، «الكاشف» (١: ١٨٣)، «التهذيب» (٢: ٤٣٥)، «التقريب» (١٤٥٥).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو داود الطيالسي: حدثنا الحكم ابن عطية، عن ثابت، عن أنس أنَّ رسول الله ﷺ: «كان يخرجُ علىٰ أَصحابه من المهاجرينَ والأنصار وهم جلوسٌ فيهم أبو بكر وعمر، فلا يرفعُ إليه أحدٌ بصرَه إلاّ أبو بكر وعمر، فإنَّهما كانا ينظران إليه وينظر إليهما ويتبسَّمُ إليهما»(١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث الحكم بن عطية وقد تكلَّم بعضُهم في الحكم بن عطية»(٢).

قُلت: إنَّ الحُكمَ علىٰ هذا الحديثِ مشكلٌ؛ للخلاف الكبير في شخصية الحَكم ويحتاجُ إلىٰ بحثٍ عن شواهدَ له في معناه، وليسَ له في الكتب الستة شاهدٌ، غيرَ أنَّ معناه قريبٌ، فمنزلةُ الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ معلومة، وليس للحَكمِ عندَ الترمذي غيرُ هذا الحديث، والله تعالىٰ أعلم.

٢٢٣ـ سعد بن سنان ـ ويقال سنان بن سعد ـ الكندي المصري (بخ د ت ق).

روىٰ عن: أنس بن مالك (بخ د ت ق).

ولم يروِ عنه غيرُ يزيد بن أبي حبيبة (بخ د ت ق)، قاله المزي.

اختلف النقادُ في عينه وحاله.

أما اختلافُهم في عينه فسببه أنَّه من الوحدان من عَلٍ وسفَلَ، وهذا يدلُّ علىٰ عدمِ شهرتهِ في العلم وتعاطيه إياه.

ونتيجةُ عدم شهرته اختلفوا في اسمه: أهو سعد بن سنان، أم سنان بن سعد؟

فروىٰ الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان.

وروىٰ عمرو بن الحارث وعبد الله بن لهيعة عن يزيد، عن سنان بن سعد.

---

(١) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب أبي بكر وعمر (٣٦٦٨)، ولم يخرجه غيره من العشرة، وانظر «تحفة الأشراف» (١:١٠٩)، و «جامع الأصول» (٨:٦٢٩).

(٢) «جامع الترمذي» (٥:٥٧١).

وروىٰ محمد بن إسحاق عن يزيد عنه أحاديثَ، فسمَّاه في بعضِها سعيدَ بن سنان وفي بعضِها سعدَ بن سنان، وفي بعضها سعداً فقط.

ورجَّحَ البخاري وابن يونس وابن حبان أنَّه سنانُ بن سعد، وترجمه البخاري في تاريخه تحتَ هذا الاسم، ونقلَ الترمذي عنه قولَه فيه: صالحٌ، مقلوبُ الحديث، وسعد بن سنان خطأ، إنما قالَه الليث، يُريد أنَّ الليثَ خالفَ غيرَه في ذلك، وهم أكثرُ عدداً، فالقول ما قالوا.

وقد تركَه أحمد بن حنبل، وقال: تركتُ حديثَه؛ لأنَّه غيرُ محفوظٍ مضطربٌ روىٰ خمسةَ عشرَ حديثاً منكرةٌ كلُّها، ما أعرفُ منها واحداً.

وقال النسائي: منكرُ الحديث، وقال الجوزجاني: أحاديثُه واهيةٌ لا تشبهُ أحاديثَ الناس عن أنس.

وقال ابن معين: ثقةٌ، وقال ابن عدي: هذه الأحاديثُ يَحملُ بعضُها بعضاً وليس مما يجبُ أن يتركَ أصلاً كما قال أحمد للإختلاف الذي فيه من سعد بن سنان وسنان بن سعد؛ لأنَّ في الحديث وفي الأسانيد ما هو أكثر اضطراباً من هذه الأسانيد، ولم يتركه أحدٌ أصلاً، بل أدخلوه في مسانيدِهم وتصانيفهم.

قال الترمذي: تكلَّم أحمدُ في سعد بن سنان، وقال الحافظ: صدوقٌ له أفرادٌ من الخامسة[١].

قال أبو عيسىٰ: «حدثنا قتيبة: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «المعتدي في الصدقة كمانعها»[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣٨) و (٤: ٤٢٣)، «العلل الكبير» (١: ٢٤٦)، ابن سعد (٧: ٣٨٠) (٧: ٣٨٠)، «الكبير» (٤: ١٦٣)، «ضعفاء النسائي» (١١٩ و ١٢٣)، «ضعفاء العقيلي» (٢: ١١٨)، «الجرح» (٤: ٣٥١)، «الكامل» (٣: ١١٨٦:٣)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٢١)، «تهذيب الكمال» (١٠: ٢٦٥)، «الميزان» (٢: ١٢١)، «الكاشف» (١: ٢٧٨)، «التهذيب» (٣: ٤٧٢)، «التقريب» (٢٢٣٨).

(٢) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب في المعتدي في الصدقة (٦٤٦)، وأبو داود في الزكاة، باب في زكاة السائمة (١٥٨٥)، وابن ماجه في الزكاة باب ما جاء في عمال الصدقة (١٨٠٨) وانظر «تحفة الأشراف» (١: ٢٢٢)، و«تحفة الأحوذي» (٢: ١٨).

قال: وفي الباب عن ابن عمر وأم سلمة وأبي هريرة.

قال أبو عيسىٰ: وحديثُ أنس حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وقد تكلَّم أحمدُ بن حنبل في سعد بن سنان، وهكذا يقول الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد ابن سنان عن أنس. . . ويقول عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد عن أنس. . .، وسمعتُ محمداً يقول: والصحيحُ سنان بن سعد»[1].

أقول: دارَ هذا الحديثُ في الكتب الستة علىٰ الليث ـ ثقةٌ إمامٌ ـ، ويزيد بن أبي حبيب ـ ثقةٌ فقيهٌ ـ، وأنس صحابي رضي الله عنه.

وعلَّةُ الحديثِ في سعد بن سنان أو سنان بن سعد، ففيه جهالةٌ، وفي أحاديثِه اضطرابٌ، وقد خرَّجَ الترمذي له أربعةَ أحاديثَ استغربَها كلَّها[2] إلاّ واحداً وقد تقدَّم أن إطلاقَ الغرابةِ علىٰ حديثٍ فيه راوٍ متكلَّم فيه؛ يعني أنَّه حديثٌ ضعيفٌ عندَه.

وقد أخرج الترمذي حديث سعد بن سنان (٩٨٧)، عن أنس عن النبي ﷺ: «الصبر عندَ الصدمة الأولىٰ» وقال: «غريبٌ من هذا الوجه».

وأخرجَ الحديثَ ذاتَه من حديث ثابت البناني، عن أنس (٩٨٨) وقال: «حسنٌ صحيحٌ» وهذا يعني أنَّه ضعَّفَ طريقَ سعد حتىٰ عندَ المتابعة.

وأخرجَ حديثَ سعد بن سنان، عن أنس مرفوعاً (٢١٩٧): «تكونُ فتنٌ كقطع الليل المظلم. . .» الحديثَ، وقال: «غريبٌ من هذا الوجه».

وأخرجَ حديثَ سعد، عن أنس مرفوعاً (٢٣٩٦): «إذا أرادَ الله لعبده الخير. . .» الحديثَ، وقال: «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه». وهذا جميعُ ما لَهُ عندَ الترمذي.

قُلتُ: الحديثُ الأخيرُ حديثان، ويرىٰ المباركفوري أنَّ الترمذي حسَّنَ الثاني منهما وسكتَ علىٰ الأول، ولست أدري كيف يحسِّنُ حديثاً ويستغرب ثلاثةً أخرَ وكلُّها بسندٍ واحد؟ وليس له متابعٌ أو شاهدٌ[3].

---

(١) «جامع الترمذي» (٣: ٣٨).

(٢) «تحفة الأشراف» (١: ٢٢٢).

(٣) «تحفة الأحوذي» (٣: ٢٨٥).

٢٢٤ـ طلق بن حبيب العنزي البصري، من أوساط التابعين، ماتَ بعدَ التسعينَ (بخ م٤).

رویٰ عن خمسةَ عشرَ شيخاً، منهم: عبد الله بن الزبير (م ٤)، وعبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عمرو (سي).

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: أيوب السختياني، ومصعب بن شيبة (م ٤) ومنصور بن المعتمر (س).

اختلفَ فيه النقاد، بينَ موثِّقٍ ومجرِّحٍ، فوثَّقَه الأكثرونَ، ومنهم ابن سعد والعجلي وأبو زُرْعة، وقال أبو حاتم: صَدُوقٌ يرىٰ الإرجاء.

وروىٰ مِسعر عن سعد بن إبراهيم، عن طلق بن حبيب، قال: «إنَّ حقوقَ اللهِ أعظمُ من أن يقومَ بها العباد، وإنَّ نِعَمَه أكبرُ من أن تحصىٰ، ولكن أصبحوا تائبين وأمسوا تائبين».

قال مالك: «إن طلقَ بن حبيب وسعيد بن جبير وقرّاء كانوا معهم طلبَهم الحجّاجُ فدخلوا الكعبة، فأُخذوا فيها فقتلَهم الحجاج».

وقال الأزدي: كانَ داعيةً إلىٰ مذهبه ـ يعني الإرجاء ـ، تركوه.

قال الترمذي: تكلَّم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب.

وقال الحافظُ: صَدُوقٌ عابدٌ رمي بالإرجاء، من الثالثة[1].

قال محقق «تهذيب الكمال»: «لم يؤخذ عليه غيرُ الإرجاء، وَهُم معَ ذلك وثَّقوه وأما كلامُ الأزدي: تركوه فلا يعتدُّ به، والأزدي متكلَّم فيه أصلاً».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٨٥)، ابن سعد (٧: ٢٢٧)، «طبقات خليفة» (١: ٥٠١) «الكبير» (٤: ٣٥٩)، «ضعفاء البخاري» (٤٤٩)، «الجرح» (٤: ٤٩٠)، «الثقات» (٤: ٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (٣: ٤٥١)، «النّبلاء» (٤: ٦٠١)، «الميزان» (٢: ٣٤٥)، «الكاشف» (٢: ٤١)، «التهذيب» (٥: ٣١)، «التقريب» (٣٠٤٠).

قُلت: ما من ناقدٍ إلاّ له مذهبٌ ينافحُ عنه ويطعنُ في خصومه لنصرته، فلا يلتفت إلىٰ طعنٍ منشؤه الطائفية.

قال أبو عيسىٰ: «حدثنا قتيبة وهنّاد قالا: حدثنا وكيع، عن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أنَّ النبيّ ﷺ قال: «عشرٌ من الفطرة: قصُّ الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، والاستنشاق، وقصّ الأظافر، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء».

قال زكريا: قال مصعب: ونسيتُ العاشرةَ إلاّ أنَ تكونَ المضمضة[1].

قال أبو عبيد: انتقاص الماء: الاستنجاء بالماء. وقال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ حسنٌ».

قُلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ طلق بن حبيب، رواه عنه مصعب بن شيبة عندَ جميعهم، ورواه عنه أيضاً سليمان التيمي وجعفر بن إياس، عن طلق عندَ النسائي وقال النسائي: حديثُ سليمانَ التيمي وجعفر بن إياس أشبهُ بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعبٌ منكرُ الحديث[2].

وقال ابن مندة: إن مسلماً خرَّجَ هذا الحديثَ، وتركَه البخاري ولم يخرِّجه، وهو حديثٌ معلولٌ رواه سليمان التيمي، عن طلق بن حبيب مرسلاً.

قال ابن دقيق: لم يلتفت مسلمٌ لهذا التعليل؛ لأنَّه قدَّمَ وصلَ الثِّقَة ـ عندَه ـ علىٰ الإرسال.

قال: وقد يقالُ في تقويةِ مصعب: إنَّ تثبته في الفرق بينَ ما حفظَه وبينَ ما شكَّ فيه جهةٌ مقوِّيَةٌ لعدم الغفلة، ومن لا يُتَّهمُ بالكَذِب إذا ظهرَ منه ما يدلُّ علىٰ التثبت

---

(١) أخرجه الترمذي في الأدب، باب (١٤) ما جاء في تقليم الأظفار (٢٧٥٧)، وأخرجه مسلم في الطهارة، باب خصال الفطرة (٢٦١)، وأبو داود في الطهارة، باب السواك من الفطرة (٥٣) والنسائي في صدر كتاب الزينة من السنن، باب الفطرة (٨: ١٢٦-١٢٩) (٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢) وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب الفطرة (٢٩٣).

(٢) «المجتبىٰ» (٨: ١٢٨).

قويت روايته، وأيضاً لروايتِه شاهدٌ صحيحٌ مرفوعٌ في كثير من هذا العدد من حديث أبي هريرة، أخرجه الشيخان. . .[(١)].

قلتُ: لهذا الاختلاف حسَّنَ الترمذي الحديثَ ولم يصحّحه، وهذا يعني أن طلقاً عندَه حسنُ الحديث إذا وجدت قرينة دالة علىٰ حفظه، والله أعلم.

٢٢٥ـ عبد الكريم بن قيس بن أبي المخارق ـ ويقال: عبد الكريم بن أبي أميّة أيضاً ـ أبو أميّة المعلِّم البصري نزيل مكة المكرمة، من أتباع التابعين، مات سنةَ ستٍ وعشرينَ ومئة (خت م ت س ق).

رویٰ عن ستة وعشرين شيخاً، منهم: حبَّان بن جزء (ت ق)، وحسان بن بلال المزني (ت ق)، وعبد الله بن الحارث بن نوفل (ت).

ورویٰ عنه ثلاثونَ راوياً، منهم: إسماعيل بن مسلم المكي (ت)، وابن عيينة (خت م ت ق)، ومالك بن أنس.

لم يوثِّقه أحدٌ من الحفاظ، ورویٰ عنه مالكٌ شيئاً يسيراً رأىٰ سمته فاغترَّ به ولم يكن من أهل بلده.

ثم اختلفوا في منزلته في سُلَّم الجرح، فمنهم من جعلَه في مرتبةِ التركِ، مثل أيوب السختياني وكانَ شديداً عليه، وأحمد بن حنبل والنسائي وابن حبان والدارقطني.

ومنهم من جعلَه في مرتبة ضعيف يُعتبرُ به علىٰ حذر، لاعتبارات عديدة فيه:

الأول: أنَّ الرجلَ كان مرجئاً.

الثاني: أنَّه كانَ سيِّء الأخذ، سيىء الحفظ، قال أيوب: سألني عن حديث لعكرمةَ، ثمَّ قال: سمعتُ عكرمة.

الثالث: أنَّه كان فيه بَأْوٌ وأنفة، قال ابن عيينة: غضبَ عبدُ الكريم يوماً فقال: ليس يُستخرجُ ما عندي حتىٰ أغضب! فقال لإنسان: سلني عما شئتَ فلا أقولُ: لا

---

(١) «زهر الربىٰ علىٰ المجتبىٰ» للسيوطي (٨: ١٢٨-١٢٩).

أدري ولا أقولُ: لم أسمع، ولا أقولُ: لا علم لي، وقال أحمد: ضعيفٌ، ومثله قال يحيىٰ بن معين والترمذي وابن عدي والحافظ ابن حجر وغيرهم.

وقال الترمذي: تَكلَّم بعضُ أهلِ الحديث فيه. وقال الحافظ: ضعيفٌ، من السادسة[1].

قُلت: في مَعرضِ حديثِ مسلم علىٰ الرواة المتهمين والمتكلَّم فيهم، واستعراض أقوال النقاد في ذلك ذَكرَ طعنَ أيوبَ في عبد الكريم بن أبي المخارق، ونقل المزي عن الحافظ عبد الله بن يربوع الأشبيلي أنَّ البخاري لم ينبِّه علىٰ حال عبد الكريم فهو عندَه علىٰ الإحتمال؛ لأنَّه قالَ في «التاريخ»: كُلّ من لم أُبين فيه جرحةً فهو علىٰ الإحتمال، وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يحتمل[2].

غيرَ أنّ البخاري استشهدَ به ـ يعني خرَّجَ له تعليقاً حديثاً واحداً (١٠٦٩) وخرَّجَ له مسلمٌ في المتابعات ـ كما هو نصُّ المزي، فكيفَ يكونُ متروكاً؟

وقد خرَّجَ الترمذي لأبي أميّة حديثاً معلّقاً، وثلاثةَ أحاديثَ مسندةً: (١٢، ٢٩، ١٧٩٢، ١٨٣٥) وضعَّفَها كلَّها.

فبعدَ حديثِ عائشةَ (١٢) في النهي عن البول قائماً، قال: وفي الباب عن عمر رضي الله عنه.

ثمَّ عقَّبَ عليه قائلاً: إنما رفعَ هذا الحديثَ عبدُ الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفه أيوبُ السختياني ـ عصريُّه ـ وتكلَّم عليه.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:١٧) و (٤:٢٢٣، ٢٤٣)، «علل ابن رجب» (١:١١٠) ابن سعد (٧:٢٥٢)، ابن معين (٢:٣٦٩)، «علل أحمد» (١:٥١، ١٦١، ١٧٨، ٣٢٣) «الكبير» (٦:٨٩)، «ضعفاء النسائي» (١٦٠)، العقيلي (٣:٦٢)، «الجرح» (٦:٥٩) و «المجروحين» (٢: ١٤٤)، «الكامل» (٧:٣٧)، الدارقطني (٣٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٨:٢٥٩-٢٦٥)، «الميزان» (٢:٦٤٦)، «الكاشف» (٢:١٨١)، «التهذيب» (٦:٣٧٦- ٣٧٩)، «التقريب» (٤١٥٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٨:٢٦٥)، ومقدمة «صحيح مسلم» (١:٢١).

وأخرجَ من حديثه عن حسان بن بلال، عن عمار (٢٩) في تخليل اللحية، ثمَّ روىٰ عن ابن عيينة أنّه قال: «لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل».

وأخرجَ من حديثه عن حِبَّان بن جَزْء، عن أخيه خزيمة بن جَزْء، في النهي عن أكل الضبع والذئب (١٧٩٢)، وقال: «هذا حديثٌ ليسَ إسنادُه بالقوي، لا نعرفُه إلاّ من حديث إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم ابن أبي أمية، وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في إسماعيل ـ يعني ابنَ مسلم ـ وعبد الكريم بن أمية ـ وهو عبد الكريم بن قيس بن أبي المخارق، وعبد الكريم بن مالك الجزري ثقةٌ»[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا سفيان ـ يعني ابن عيينة ـ عن عبد الكريم، عن عبد الله بن الحارث، قال: زوّجني أبي، فدعا أُناساً فيهم صفوان بن أميّة، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «انهسوا اللحمَ نهساً، فأنَّه أهنأ وأمرأ».

قال أبو عيسىٰ: وفي الباب عن عائشة أبي هريرة.

وهذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث عبد الكريم، وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في عبد الكريم المعلِّم من قِبلِ حفظه، منهم أيوب السختياني[٢].

قُلت: حديثُ عبد الكريم هذا، دارَ علىٰ سفيان بن عيينة، رواه عنه أحمدُ بن حنبل وعلي ابن المديني وأحمد بن منيع. وسفيان لا يُسألُ عن مثله، فعِلَّةُ الحديث من هذا الطريق عبد الكريم بن أبي المخارق.

ويروىٰ هذا الحديثُ من طريق إسماعيل ابن عليّة، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق عن عبد الرحمٰن بن معاوية، عن عثمان بن أبي سليمان، نحوه[٣].

---

(١) تنظر ترجمة الجزري في «تهذيب الكمال» (١٨: ٢٥٢)، وقارن منه (١٨: ٢٥٩) فما بعد.

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٢٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء أنَّه قال: انهسوا اللحم (١٨٣٥)، وأحمد في مسند المكيين (٣: ٤٠٠) وفي مسند القبائل (٦: ٤٦)، والدارمي في السنن، باب فيمن استحب أن ينهس اللحم ولا يقطع (٢٠٧٠) وانظر «تحفة الأشراف» (٤: ١٩٠).

وله طريقٌ زادها ابن عساكر ـ كما في «تحفة الأشراف» ـ، من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن الجمحي، عن محمد بن زياد الجمحي، عن الفضل بن عبّاس عن صفوان.

ويبدو أنَّ عبدَ الكريم مِمّن لا يُقبلُ تفرّدُه مطلقاً، بدليل أنَّ الترمذي لم يُحسِّن له أيَّ حديثٍ إذا انفردَ، والله تعالىٰ أعلم.

٢٢٦ـ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السّهمي أبو إبراهيم ـ ويقال: أبو عبد الله ـ المَدنّي، وعدَّه بعضُهم من أهل الطائف، سكن مكةَ وكان يخرج إلىٰ ضيعة له في الطائف، من صغار التابعين، توفي سنةَ ثماني عشرةَ ومئة (ع).

روىٰ عن عشرينَ شيخاً، منهم: أبوه شعيب (٤) وجُلّ روايته عنه، ومجاهد بن جبر، والزهري (س).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وثمانونَ راوياً، منهم: أيوب السختياني (٤)، وحسين المعلِّم وابن جريج (٤)، وابن عجلان (٤)[1].

اختلف النقاد في عمرو بن شعيب من جهتين اثنين:

الأولىٰ: منزلتُه عندَ نقاد الحديث.

الثانية: اتِّصالُ سلسلةِ إسنادِه أو انقطاعها.

أما عن الأولىٰ: فقال إسحاق بن راهويه والعجلي والنسائي وابن عدي: ثقةٌ إذا روىٰ عنه الثقات، وقال البخاري: رأيتُ أحمدَ وابن المديني وإسحاق وأبا عبيدة وعامّة

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٢٤)، «علل الترمذي» (١:٣٧١)، «علل ابن رجب» (١:٢٤١) ابن سعد (٥أ: ١٢٢)، ابن معين (٢:٤٤٥)، خليفة (٢:٧٢٦)، «علل أحمد» (١:٤٨، ٨٨، ١١٣، ١١٩، ٢٧٦)، «الكبير» (٦:٣٤٢)، «الصغير» (٤٦٥)، العقيلي (٣:٢٧٣)، «الجرح» (٦:٢٣٨) «المجروحين» (٢:٧١)، «الكامل» (٦:٢٠١)، «تهذيب الكمال» (٢:٦٤)، «النّبلاء» (٥:١٦٥) «الميزان» (٣:٢٦٣)، «الكاشف» (٢:٢٨٦)، «التهذيب» (٨:٤٨)، «التقريب» (٥٠٥٠).

أصحابنا ـ يعني المحدّثينَ ـ يحتجُّونَ بحديث عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه، ما تركَه أحدٌ من المسلمين، قال البخاري: مَنْ الناسُ بعدَهم؟

وقال يحيىٰ القطان ـ في رواية ـ إذا روىٰ عنه الثقاتُ؛ فهو ثقةٌ يُحتجُّ به.

قلت: قولُ البخاري هذا فيه نظر، فقد ترجمَه هو في «الضعفاء» (٢٦١).

وقال الذهبي: أستبعدُ صدورَ مثل هذه الألفاظ من البخاري، أخشىٰ أن يكونَ أبو عيسىٰ وَهِمَ، وإلاّ فالبخاري لا يعرِّج علىٰ عمرو، أفَتَراه يقول: فَمَن الناس بعدهم، ثمَّ لا يحتجُّ به أصلاً ولا متابعةً؟ بلىٰ! احتجَّ به أربابُ السُّنَن الأربعةِ وابن خزيمة وابن حبّان في بعض الصور والحاكم[1].

قال محقق «تهذيب الكمال»: هذا القولُ ثابتٌ عن البخاري، في غير ما رواه الترمذي، ويبقىٰ الحقُّ معَ الإمام الذهبي في استعجابه[2].

وقال علي ابن المديني، عن يحيىٰ القَطَّان: واهٍ عندَنا واهٍ.

وقال ابن عيينة: حديثُه عندَ الناس فيه شيء، وقال أبو عمرو بن العلاء: كانَ قتادةُ وعمرو بن شعيب يأخذان عن كُلِّ أحد.

وقال أحمدُ أيضاً: عمرو بن شعيب له أشياءُ مناكيرُ، وإنّما يُكتبُ حديثُه، يُعتبرُ به، فأمّا أن يكونَ حجةً، فلا، وسئل أحمدُ في رواية الأثرم عنه، فقال: أنا أكتبُ حديثَه، وربما احتججنا به، وربما وجَسَ في القلب منه شيء.

وقال ابن معين: يُكتبُ حديثُه، وقال مرةً: ليس بذاك، وسئل أبو داود: هو حجةٌ عندَك؟ قال: لا، ولا نصفُ حجّة!

وأما عن الثانية: فقد اختلفَ العلماءُ في سماع شعيب من جدِّه عبد الله بن عمرو فذهبَ يحيىٰ القَطَّان وعليّ ابن المديني ويعقوب بن شيبة والدارقطني وغيرُهم إلىٰ أنّه سمعَ جدَه عبد الله بن عمرو.

---

(١) «النّبلاء» (٥: ١٦٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢: ٦٩) حاشية (٣).

قال الحاكم في «المستدرك»: قد أكثرتُ في هذا الكتاب الحجج في تصحيح رواياتِ عمرو بن شعيب، إذا كان الراوي عنه ثقةً، ولا يُذكرُ عنه أحسنُ من هذه الروايات، وكنتُ أطلبُ الحجةَ الظاهرةَ في سماع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو، فلم أصل إليها إلىٰ هذا الوقت.

حدثني أبو الحسن علي بن عمر الحافظ ـ يعني الدارقطني ـ: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد الفقيه النيسابوري: حدثنا محمد بن عبيد: حدثنا عبيد الله بن عمر ـ يعني العمري ـ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه أن رجلا أتىٰ عبدَ الله بن عمرو يسأله عن مُحرمٍ وقعَ بامرأة، فأشارَ إلىٰ ابن عمر، فقال: اذهب إلىٰ ذاك، فسله، قال شعيب: فلم يعرفه الرجلُ، فذهبتُ معه، فسأل ابنَ عمر، فقال: بطلَ حجُّك. فقال الرجل: ما أصنعُ؟ قال أحرم معَ الناس، واصنع ما يصنعون، وإذا أدركتَ قابلاً، فحجّ واهد، فرجع إلىٰ عبد الله بن عمرو وأنا معه، فقال: اذهب إلىٰ ابن عباس، فسله، قال شعيب: فذهبتُ معه إلىٰ ابن عباس فسأله، فقال كما قال ابن عمر، فرجعَ إلىٰ عبد الله ابن عمرو ـ وأنا معه ـ فأخبره بما قال ابن عباس، ثمَّ قالَ: ما تقولُ أنت؟ فقال: قولي مثل ما قالا.

قال الحاكم: هذا حديث رواتُه ثقاتٌ حُفّاظٌ، وهو كالآخذ باليد في صِحَّةِ سماعِ شعيب بن محمد عن جدِّه عبد الله بن عمرو(١).

قُلت: وتابعَ عبدُ العزيز بن محمد الدراوردي، محمدَ بن عبيد الطنافسيَّ عن عبيد الله بن عمر العُمري، قال المزّي: «هذا إسنادٌ صحيحٌ فيه التصريحُ بأنَّ شعيباً سمعَ من جدِّه عبد الله بن عمرو، ومن ابن عمر، ومن ابن عبَّاس رضي الله عنهم؛ فدلَّ ذلكَ علىٰ أنَّ حديثَ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه صحيحٌ متصلٌ إذا صحَّ الإسناد إليه، وأنَّ من ادّعىٰ خلافَ ذلك فدعواه مردودةٌ، حتىٰ يأتي بدليلٍ صحيحٍ يعارضُ ما ذكرناه، والله أعلم»(٢).

---

(١) «المستدرك» (٢: ٦٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢: ٥٣٦).

أقول: أما الذينَ لا يُثبتونَ صِحَّةَ سماع شعيب من عبد الله بن عمرو فقالوا:

حدَّثَ جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة بن مقسم الضبيّ، قال: كانَ لا يُعبأ بصحيفة عبد الله بن عمرو.

وقال يحيىٰ بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وابن عدي وابن حبان وغيرُهم: إنما سمعَ عمرو أحاديثَ يسيرةً من أبيه شعيب، وأخذَ صحيفةً كانت عندَه فرواها، وبسبب ذلكَ تكلَّم الناسُ فيه.

وقد طوَّلَ الحافظ ابن حبان في ترجمة عمرو من كتاب «المجروحين» وخلاصةُ ما قال: «إذا روىٰ عمرو بن شعيب عن طاوس وابن المسيب، وعن الثقاتِ غيرِ أبيه؛ فهو ثقةٌ يجوزُ الاحتجاجُ بما يروي عن هؤلاء، وإذا روىٰ عن أبيه عن جدِّه؛ ففيه مناكيرُ كثيرةٌ» ثمَّ راحَ يفصِّلُ وجهةَ نظره في عدم اتِّصالِ هذا الإسناد، ثمَّ قالَ: «ولولا كراهيةُ التطويل، لذكرتُ من مناكيرِ أخبارِه التي رواها عن أبيه عن جدِّه أشياءَ يُستدلُّ بها علىٰ وهن هذا الإسناد...»، ثمَّ ذكرَ له أحاديث كلها برواية ابن لهيعة عنه، ونقل عن ابن لهيعة قوله: «حدثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في نسخة كتبناها عنه طويلة لا ينكرُ مَنْ هذا الشأنُ صناعتُهُ أنَّها موضوعةٌ أو مقلوبةٌ»[(١)].

والذي يمكنُ أن نخلصَ إليه، أنَّ صحيفةَ عبد الله بن عمرو الصادقة عندَه لم تبقَ كما هي بعدَه، بدليل قولِ مغيرة: كان لا يُعبأ بها، وبدليل هذه الأحاديثِ التي يصرِّحُ الحافظ ابن حبان أنَّها منكرةٌ مقلوبةٌ أو موضوعةٌ.

وما قالهَ الأستاذ محقق «تهذيب الكمال»: «إنما تشددوا في عدمِ الأخذِ من الصحيفة آنذاك بلا سماع، بكثرة ما كانَ يدخلُ الكتابةَ آنذاك من التصحيف...، وإلاّ فصحيفةُ عبد الله بن عمرو الصادقةِ معروفةٌ»[(٢)]، ففيه نظر بالغٌ؛ لأنَّ معرفَتها لا تعني سلامَتها من التصحيف والتحريف والإضافة بعدَ النسخِ، وإلا فمن أينَ هذه المناكيرُ التي فيها؟!

---

(١) «المجروحين» (٢: ٧٢-٧٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢: ٧٥).

وقال الترمذي أيضاً: «وشعيبٌ قد سمعَ من جدِّه عبد الله بن عمرو، وقد تكلَّم يحيىٰ ابن سعيد القَطَّان في حديث عمرو بن شعيب، وقال: هو عندَنا واهٍ، ومن ضعَّفَه فإنما ضعَّفه من قِبلِ أنَّه يُحدِّث من صحيفةِ جدِّه عبد الله بن عمرو، وأما أكثرُ أهلِ الحديثِ فيحتجّون بحديث عمرو بن شعيب فيثبتونه، منهم: أحمد وإسحاق وغيرُهما»[١].

أقولُ: تصحيحُ حديثِ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أو عدم تصحيحه مسألةٌ تحتاجُ إلىٰ بحث مطوّل، تُستقصىٰ فيه كُلُّ تلك الرواياتِ الواردةِ بهذا السندِ وتُصنّف إلىٰ صنفين:

الصنف الأوّل: ما رواه الضعفاءُ عن عمرو بن شعيب، وهذا يُستبعدُ من الدراسَة؛ لعدم الفائدة من دراستِهِ في إثباتٍ أو نفي.

والصنف الثاني: ما رواه الثقاتُ عن عمرو بن شعيب بهذا السند، فتؤخذُ هذه الأحاديثُ ويُنظرُ فيها من جهاتٍ شتّىٰ:

الأولىٰ: موافقةُ الحفاظ أو مخالفتُهم أو الانفراد عنهم، ونسبة كُلِّ طائفة.

الثانيـة: دراسَةُ مسألة الإجازةِ العامَّةِ للصغير.

الثالثـة: التحّققُ من أحاديثِ الوجادةِ في روايته، ومدىٰ قبولِ روايةِ الوجادة، إلىٰ جانبِ التحقيق في منزلة عمرو بن شعيب في سُلَّم القبولِ والرد.

وحتىٰ قيامُ مثلِ هذه الدراسَةِ التي لا يتسعُ لها صدرُ أطروحتِنا، ولسنا في حاجةٍ إليها فيها، فإنَّ أحاديثَ عمرو بن شعيب ثلاثةُ أقسام:

قسمٌ تابَعه عليه الحفاظُ وهذا محتجٌّ به؛ لأنّه تُوبعَ.

وقسمٌ خالفَ فيه الحفاظَ وهذا مردود؛ لأنَّه شاذٌ أو منكرٌ للمخالفة.

وقسمٌ انفردَ فيه[٢] وسيأتي بيانُ وجهةِ نظرِ الترمذي فيه بعدَ قليل.

---

(١) «جامع الترمذي» (٣: ٣٣).

(٢) تنظر للاطلاع العام أقوال العلماء في هذه المسألة في «تهذيب الكمال» (١٢: ٥٣٤) ترجمة شعيب و(٢٢: ٦٤-٧٦) ترجمه عمرو، و(٢٥: ٥١٤: ٥١٦) فستجدُ أنَّ قولَه: أكثرُ أهلِ الحديثِ يحتجون... غيرُ دقيق! نعم يعتبرون به عامّةً.

وقبلَ أن أستعرضَ أحاديثَ عمرو بن شعيب في نظر الترمذي، أنقلُ كلامَه النَقْدي علىٰ حديثين اثنَين من أحاديثِ عمرو بن شعيب.

أخرجَ الأوّلَ من حديث عبد الله بن لهيعة والمثنىٰ بن الصبّاح، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً في زكاة الحُليّ (٦٣٧)، وقال: «في إسنادِ هذا الحديثِ مقالٌ، والمثنىٰ بن الصبّاح وابن لهيعة يضعَّفان في الحديث، ولا يَصحُّ في هذا البابِ عن النبيّ ﷺ شيء. . . .».

وقالَ في الموضع الثاني: حدثنا أحمد بن منيع وهنّاد قالا: حدثنا أبو معاوية، عن الحجاج ـ يعني ابن أرطأة ـ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنَّ رسولَ الله ﷺ: «ردَّ ابنتَه زينبَ علىٰ أبي العاص بن الربيع بمهرٍ جديد ونكاحٍ جديد»[١].

قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ في إسنادِه مقالٌ وفي الحديث الآخرِ مقالٌ، ثمَّ ساقَ حديثَ ابن عبَّاس «أنَّ رسولَ الله ردَّ ابنَته علىٰ أبي العاص بن الربيع بعدَ ستِ سنوات بالنكاح الأوّل، ولم يُحْدث نكاحاً ـ يعني عقداً ـ» ثمَّ قال: «هذا حديثٌ ليسَ بإسنادِه بأس، ولكن لا نعرفُ وجهَ هذا الحديث ـ يعني توجيهه فقهياً ـ، ولعله قد جاءَ هذا من قِبلِ داودَ بن الحصين»[٢].

قال يزيد بن هارون: حديثُ ابن عبَّاس أجودُ إسناداً والعملُ علىٰ حديث عمرو بن شعيب. . . ، أنَّ المرأةَ إذا أسلمت قبلَ زوجها، ثمَّ أسلم زوجها وهي في العدة أنَّ زوجَها أحقٌ بها ما كانت في العدة، وهو قول مالك والأوزاعي والشَّافعيّ وأحمد وإسحاق» اهـ.

قُلت: المقالُ في حديث عمرو بن شعيب من جهة الحجّاج بن أرطاة، ولهذا قالَ في إسنادِه مقالٌ، والمقالُ الذي في حديث ابن عبَّاس في متنه، ولهذا قال: وفي الحديث الآخر مقال ـ وهو نكارةُ لفظه ـ، ولم يقل في سندِه مقالٌ.

---

(١) أخرجه الترمذي في النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يُسلم أحدهما (١١٤٢) وابن ماجه فيهما (٢٠١٠)، ولم يخرجه غيرهما من العشرة.

(٢) «جامع الترمذي» (٣:٤٤٨) وقارن «بالعلل الكبير» للترمذي (١:٣٧١) فما بعد.

وقد خرَّجَ الترمذي لعمرو بن شعيب تسعةً وثلاثينَ حديثاً قال عَقِبَ عشرة منها: «حســنٌ صحيــحٌ» (١٢٣٤، ١٢٩٩، ١٣٨٧، ١٦٧٤، ١٥٨٥، ١٨٨٣، ٢١٣٢، ٢٤٩٢، ٢٧٥٢)، وقال عَقِبَ عددٍ كبيرٍ منها: «حسنٌ» وما ضعَّفَه منها؛ فإنّما ضعَّفَه بغير عمرو بن شعيب.

وهذا مصيرٌ من الترمذي إلىٰ الإحتجاج بعمرو بن شعيب، من غير التفات إلىٰ قول من ضعَّفَه.

٢٢٧ـ محمد بن فضاء بن خالد الأَزْديّ الجهضَميّ أبو بحر البصري المُعَبِّر، من كبار أتباع التابعين (د ت ق).

رویٰ عن أبيه (د ت ق) فقط.

وروىٰ عنه اثنا عشرَ راوياً، منهم: حماد بن زيد، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ومسلم بن إبراهيم (ت).

اتفقَ النقادُ علىٰ جرحه، وتفاوتت ألفاظُهم فيه، قال أبو حاتم: ليس بقوي رویٰ عن أبيه أحاديث ليس يشاركُه فيها أحد.

وقال أبو زرعة والنسائي: ضعيفُ الحديث، وقال عبَّاس الدوري ومعاوية بن صالح: ضعيفُ الحديث ليس بشيء، وقال الترمذي: وقد تكلَّم فيه سليمان بن حرب، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السادسة[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن عمر بن علي المقدّمي: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا محمد بن فضاء: حدثني أبي، عن علقمة بن عبد الله المزني، عن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٢٤٢)، ابن معين (٢:٥٣٣)، «الكبير» (١:٢٠٩)، «ضعفـاء النسـائـي» (٢١٠)، العقيلـي (٤:١٢٥)، «الجـرح» (٨:٥٦)، «المجـروحيـن» (٢:٢٧٤)، الدارالقطني (٣٦٧)، «الإكمال» (٧:٦٨)، «الميزان» (٤:٥)، «تهذيب الكمال» (٢٦:٢٧٧)، «الكاشف» (٣:٧٩)، «التهذيب» (٩:٤٠٠)، «التقريب» (٦٢٢٣).

أبيه، قالَ: قالَ النبي ﷺ: «إذا اشترىٰ أحدُكم لحماً فَليُكثر مرقته، فإن لم يجد لحماً أصابَ مرقَه، وهو أحدُ اللحمين»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، من حديثِ محمد بن فضاء، وهو المعبّر وقد تكلَّم فيه سليمان بن حرب» اهـ.

قُلت: هذا الحديثُ تفرّدَ الترمذي بإخراجِه، وقد أبانَ الترمذي عن علَّته وأشارَ إلىٰ حديث أبي ذر تحتَ قوله: «وفي الباب عن أبي ذرّ»، وحديث أبي ذر قد أخرجَه مسلمٌ وجماعةٌ من الحفّاظ المصنفين، ولفظه عندَه: «يا أبا ذرّ إذا طبختَ مرقاً فأكثر ماءَه، ثمَّ انظر أهلَ بيتٍ من جيرانِك فأصبهم منها بمعروف»[٢]. ولعل هذا الحديثَ يغني عن ذاك، أو نقول: لعله يشدُّ بعضدِه فيرقّيه، والله تعالىٰ أعلم.

٢٢٨ـ يزيد بن سفيان أبو المُهزِّم التميمي البصري، قيل: اسمه عبد الرَّحمٰن بن سفيان، من الثالثة (ت).

روىٰ عن: أبي هريرة (د ت ق).

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً، منهم: حماد بن سلمة (ت ق)، وعباد بن منصور (ت)، وعبد الوارث بن سعيد.

لم يوثِّقه من النقاد أحدٌ، وتراوحت أَقوالُهم فيه ما بينَ ضعيفٍ إلىٰ متروكٍ، بَيْدَ أنَّ شعبةَ قال: رأيتُ أبا المهزم في المسجد ولو يعطىٰ درهماً لوضعَ حديثاً.

والقولُ العدلُ فيه فيما يبدو هو قولُ ابن حبان: «كان أبو المهزم شيخاً صالحاً، لم يكن العلمُ صناعتَه، كان ممن يَهِمُ ويخطىء فيما يروي، فلما كثُرَ في روايته مخالفةُ الأثبات؛ خَرَجَ عن حدِّ العدالة، وقد تركَه شعبة».

---

(١) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء في إكثار ماء المرقة (١٨٣٢)، وانظر «تحفة الأشراف» (٦: ٤٠١) ولم يخرجه من العشرة غيره.

(٢) أخرجَه مسلم في البر والصلة (٢٦٢٥)، وأحمد في مسند الأنصار (٥: ١٤٩ و١٥٦) ومواضع وابن ماجه (٣٣٦٢)، والدارمي (٢٠٧٩).

وعلىٰ هذا فمن قال فيه ضعيفٌ يحملُ علىٰ أنه أراد الضعفَ المُقعِدْ، قال الترمذي: تكلَّم فيه شعبة وضعَّفه، وقال الحافظ: متروكٌ، من الثالثة[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا روح بن عبادة: حدثنا عباد بن منصور، قال سمعت أبا المهزّم قال: صحبت أبا هريرة عشرَ سنين سمعته يقول: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «من تبعَ جنازةً وحملَها ثلاثَ مرات؛ فقد قضىٰ ما عليه من حقِّها»[2].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، ورواه بعضُهم بهذا الإسناد ولم يرفعه، وأبو المهزّم اسمه يزيد بن سفيان، وضعّفه شعبة» اهـ.

قُلت: علّةُ هذا الحديثِ أنَّ أبا المهزّم جعلَ الحديثَ مرفوعاً، بينما جعله غيرُه موقوفاً علىٰ أبي هريرة من قوله، قال ابن الجوزي: هذا حديثٌ لا يَصحُّ والمتهمُ به أبو المهزّم[3].

قُلت: لا حاجةَ بنا إلىٰ دعوىٰ الإتهام، فالمسألةُ كلُّها تتعلقُ بوقف ورفع والرجلُ كانَ سيء الحفظ، فرفعه إلىٰ النبيّ ﷺ وهو من قولِ أبي هريرة.

وسواء أكانت المسألةُ مما له حكمُ المرفوع أم كانت مما يمكنُ الاجتهاد فيه فالحديثُ المرفوعُ ضعيفٌ، ومعناه قريبٌ مُحتَمَل.

ووجه ذلك أنَّ تشييعَ الجنازة سُنّةٌ، ومن مشىٰ مع الجنازة يقال: شيَّعها قلَّتْ خطواتُه أو كَثُرت، وحملُها ثلاثَ مرات ـ أقلُ الجمع علىٰ رأي جمهور النحويين ـ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٢٠٧، ٣٥٩، ٥٩٧)، ابن سعد (٧:٢٣٨)، ابن معين (٢:٦٧١)، «علل أحمد» (١:٢٨٨) و (٢:٣٢)، «الكبير» (٨:٣٣٩)، «ضعفاء البخاري» (٥٠٠) «ضعفاء النسائي» (٢٤٧)، العقيلي (٤:٣٨٣)، «الجرح» (٩:٢٦٩)، «المجروحين» (٣:٩٩)، «الكامل» (٩:١٤٨)، ضعفاء الدارقطني (٣٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٤:٣٢٧)، «الميزان» (٤:٤٢٦)، «الكاشف» (٣:٣٣٧)، «التهذيب» (١٢:٢٤٩)، «التقريب» (٨٣٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي في الجنائز باب (٥٠) (١٠٤١)، ولم يخرّجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠:٤٢٠).

(٣) «العلل المتناهية» (١:٣٧٩).

يقال لفاعله: حملَ الجنازة، فهذا الفاعلُ شيَّعَ الجنازةَ وحملَها، ومن فعلَ ذلك؛ حقَّقَ أصلَ السُّنة، فالمعنىٰ قريبٌ كما قدمت.

وأخرجَ الترمذي من حديثه عن أبي هريرة (٨٥٠) حديثَ صيد الجراد للمحرم وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أبي المهزّم، عن أبي هريرة، وأبو المهزّم اسمه: يزيد بن سفيان، وقد تكلَّم فيه شعبة»[١].

وعلَّتُه أبو المهزّم نفسُه، قال أبو داودَ: «أبو المهزم ضعيفٌ، والحديثان جميعاً وهم»[٢].

وأخرجَ الترمذي في حديثه عن أبي هريرة، قال: «نهىٰ رسولُ الله ﷺ عن ثمن الكلب إلاّ كلب الصيد»، ثمَّ قال: «هذا حديثٌ لا يَصحُّ من هذا الوجه، وقد روي عن جابر عن النبي نحوُ هذا، ولا يَصحُّ إسنادُه أيضاً وذكرَ كلامَ شعبة فيه»[٣].

هذه هي الأحاديثُ الثلاثةُ التي خرَّجَها الترمذي لأبي المهزّم ليسَ له عندَ الترمذي سواها.

ومن تخريجِ أحاديثه يتبينُ لنا أنَّ أهلَ الحديث يتشدّدون جدّاً معَ الضعفاءِ والمتروكينَ، فأبو المهزم يقولُ بأنَّه صحبَ أبا هريرة عشرَ سنينَ، ولم تشفعِ له هذه الصحبة عندَهم ليقبلوا منه حديثاً واحداً.



(١) أخرجه الترمذي في الحج (٨٥٠)، وأخرجه أبو داود الحج (١٨٥٤)، وابن ماجه في الصيد (٣٢٢٣)، و«تحفة الأشراف» (١٠: ٤٢٠)، «وضعفاء العقيلي» (٤: ٣٨٤).

(٢) «سنن أبي داود» (٢: ١٧١).

(٣) أخرجه الترمذي في البيوع باب (٥٠) (١٢٨١)، ولم يخرجه من الستة غيره، «تحفة الأشراف» (١٠: ٤٢٠) ومن غير استثناء كلب الصيد ينظر «مسند أحمد» (٢: ٣٣٢، ٤١٥، ٥٠٠).

المبحث الثاني

رواة مصطلح «ليس بالقوي» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأوّل

دلالة مصطلح: «ليس بالقوي» عندَ الترمذي

جاء في «القاموس» «قوي»: القوّة: ضدُّ الضعف، وزاد في «المصباح»: والقوّة: الطاقة[١].

فالقوة: ضدُّ الضعف، وفلان ليس بالقوي، تعبيرٌ مهذَّبٌ لقولك: فلانٌ ضعيفٌ.

قال الحافظُ السخاوي وهو يعدّدُ مراتبَ الجرح: «وبعدَها، وهي سادسةُ المراتب فلانٌ فيه مقالٌ أو أدنىٰ مقال، وفلان ضعيف أو في حديثه ضَعْفٌ، وفلان تُنْكِرُ وتَعْرِف وفلان ليسَ بذاك، وربما قيل: ليسَ بذاكَ القوي، أو ليسَ بالمتين، أو ليسَ بالقوي قال الدارقطني في سعيد بن أبي يحيىٰ الحميري: هو متوسطُ الحال، ليس بالقوي. . .

ونحوه: ليسَ من جِمال المحامل. . .، أو ليس بالمَرْضي أو ليس يحمدونَه أو ليس بالحافظ أو غيره أوثقُ منه، وفلان مجهول أو فيه جهالةٌ. . .

والحكمُ في المراتب الأربع الأُوَل ـ يعني من كذّاب وهي أسوأ الترجيح إلىٰ واه مُطَّرح الحديث، ليس بشيء ـ أنَّه لَا يُحتجُّ بواحدٍ من أهلها ولا يستشهدُ به ولا يعتبرُ به.

وكلُّ من ذُكرَ بعدَ لفظ: لا يساوي شيئاً ـ وهو ما عدا الأربع ـ يُخرَّجُ حديثُه للاعتبار؛ لإشعارِ هذه الصيغِ بصلاحية المتصِّف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. . . وصنيعُ شيخنا ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ يشعرُ بالمشي عليه، حيث قال: فقولُهم

---

(١) «القاموس المحيط» (١٧١٠)، و«المصباح المنير» (١٩٩) «قوي».

متروكٌ أو ساقطٌ أو فاحشُ الغلط أو منكرُ الحديث أشدُّ من قولهم: ضعيفٌ أو ليس بالقوي أو فيه مقالٌ. . .» انتهىٰ ملخّصاً[١].

قُلت: إنَّ الحافظَ السخاوي مشىٰ في ترتيب مراتب الجرح ـ كما تقدم ـ من أدناها: كذّاب، وضّاع إلىٰ أقلّها سوءاً، وهي المرتبةُ السادسة، فهذه المرتبةُ إذن هي أقربُ المراتبِ إلىٰ أدنىٰ مراتب العدالة، والترمذي يريدُ أنَّ «ليسَ بالقوي» في هذه المرتبةِ القريبةِ من الاعتبار، فقال في سعيد بن مسلمة: ضعيفٌ، وقال فيه: ليسَ بالقوي (٢٣١)، وقالَ في مسلم بن كيسان: يضعَّفُ، وقال: تُكلِّم فيه، وقال: ليسَ بالقوي (٢٣٥)، وقال في ترجمة ميمون الأعور: ليس بالقوي، وقال: يضعَّفُ، وقال: ضعَّفَه بعضُ أهلِ العلم (٢٣٦)، وهذا يعني أنَّ هذه الألفاظَ عندَه متقاربةٌ أو مترادفةٌ.

باستثناء راوٍ واحدٍ هو إبراهيم بن مهاجر البَجَلي، فقد بيَّنتُ في ترجمته أنَّ الترمذي يَحتجُّ به، غيرَ أنَّه ليسَ بالقوي في مُعارضةِ أبي حيان التيمي (٢٢٥).

وقد لاحظُت في أثناء تراجم من قالَ فيه الترمذي: ليس بالقوي، أنّ أكثرَهم كانَ من العلماء وأنَّ الحافظ ابن حجر أعطىٰ أكثرَهم درجةَ ضعيف، ولم يَحْكُم بالتركِ إلا علىٰ واحد منهم (٢٣٠) وآخرَ رجّحتُ أنَّه في مرتبة الترك (٢٢٩).

بيد أنَّ مما يجبُ الانتباه إليه أنَّ رواةَ هذه المرتبة في أدنىٰ درجات الاعتبار يقبلُ حديثُهم في الرغائب والرقائق والتفسير غير المنكر أو المعارض، لأنّنا إذا أَطلقنا أنَّهم في مرتبة الاعتبار، سوّينا بينهم وبينَ من يُقالُ فيه: صَدُوقٌ يخطىء، ويغرب ويخالف. . . إلخ.

وأجدني مضطراً للاعتراف بأنَّ رأيَ الترمذي لم يتبين لي بدقةٍ في هؤلاء؛ لأنَّ الترمذي يضعِّفُ أحاديثَ مَنْ: «ليس بالقوي» و «ليس بالحافظ» و «تكلَّموا فيه» و«ضعيف» و «ضُعِّف» و «يُضَعَّف» و «متروك» و «مجهول» و «لا يُعْرف». . . بصيغةٍ واحدةٍ تشملُ الجميعَ، فيقول: «هذا حديثٌ غريبٌ!».

---

(١) «فتح المغيث» (٢:١٢٤-١٢٦) مقتطفات بألفاظها، وانظر «علوم الحديث» مع تقييدات العراقي (ص١٣٧)، وشرح العراقي علىٰ ألفيته (٢:١٢) و«الميزان» (١:٤).

فإذا نحنُ ذهبنا إلىٰ أنّ كُلَّ من يقولُ الترمذي في حديثه «غريبٌ» ـ باستثناءِ أحاديثِ الثقاتِ التي أخطأوا فيها ـ ضعيف؛ لَزِمَنا أن نقولَ: ليس عندَ الترمذي إلاّ مرتبةُ احتجاج ومرتبة ترك؟ لكنَّ هذا نفسَه معارضٌ بما سبقَ نقلُه عنه من احتجاجه بالثقات، باستثناءِ أخطائهم، وأنَّ لديه مرتبة اختبار لمن هم دونَ الحفاظ الكبار، ولديه مرتبةَ اعتبار: وهم الرواة الذينَ لا يُحتجُّ بواحدٍ منهم إذا انفردَ بحديث لا يُعرفُ إلاّ من طريقه.

وقد ذهبَ صاحبُ «مَنهج البخاري في الجرح والتَّعْديل» إلىٰ أنّ هذا المصطلحَ: «ليس بالقوي» من مصطلحاتِ التركِ عندَ البخاري، وساقَ أدلَّةً نظريةً عامَّةً لا مجالَ لتتبعها الآن، لكنني وجدتُه أوردَ في ملحقه، ترجمة (٧) محمد بن جابر اليمامي، قال الحافظ: صَدُوقٌ ذهبت كتبُه (٥٧٧٧) ورجَّحَه بعضُ النُقَّاد علىٰ ابن لهيعة.

ووجدته ترجَمَ في ملحقه (٢٣٠) جسرَ بن فرقد، وقال الحافظ (٩٢٢): مقبولٌ وترجَمَ في ملحقه (٣٠٢) حُريثَ بن أبي مطر (خت ت ق) وقد علَّقَ له البخاري في الأضاحي، وجعلَه ابن حبان في درجةِ الاعتبار لا يحتجُّ به إذا انفردَ فهل يُعلِّقُ البخاري في صحيحه لمتروك؟!

قال الحافظ ابن حجر: وأما متابعةَ حُريث ـ وهو بصيغة التصغير ـ، وهو ابن أبي مطر، واسمه عمرو الأسدي الكوفي، وما لَهُ في البخاري سوىٰ هذا الموضع (٥٢٣٦) وفي هذا تعقب علىٰ الدارقطني في «الأفراد» حيثُ زعمَ أنَّ عبيدَ الله بن موسىٰ تفرّدَ بهذا عن حُرَيث. . . انتهىٰ باختصار[١].

وسكتَ الحافظُ ههنا فلم يتعقَّب حُريثاً بشيء. وعندي أنَّ قولَ البخاري: «تابعَه عُبَيدة عن الشعبي وإبراهيم، وتابعَه وكيع عن حُريث عن الشعبي»[٢] دليلٌ عمليٌّ علىٰ صلاحيته عندَه للمتابعة، وإلاّ ما ذكره!

وخلاصةُ الكلام: أنَّ مصطلحَ «ليس بالقوي» عندَ البخاري مثلما هو عندَ غيره وادّعاء غيرِ ذلكَ يحتاجُ إلىٰ أدلَّةٍ ناهضةٍ، وسبْرٍ للتطبيقِ العملي لصنيع البخاري، والله أعلم.

---

(١) «فتح الباري» (١٠: ١٩).

(٢) المصدر السابق.

المطلب الثاني

رواة مصطلح «ليس بالقوي» ومروياتهم في جامع الترمذي

٢٢٩- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البَجَلي أبو إسحاق الكوفي، من كبار أتباع التابعين وفي تابعيته كلام.

روىٰ عن واحدٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: سليم بن الأسود (م ٤)، وعامر الشعبي (د ت ص)، ومجاهد بن جبر (٤).

وروىٰ عنه ثمانيةَ عشرَ راوياً، منهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق (٤) وسفيان الثوري (٤)، وشعبة (م د ق).

اختلفَ فيه نقادُ الحديث، فذهب الثوري وأحمد والنسائي إلىٰ أنَّه في درجة: لا بأس به، وقال يحيىٰ القَطَّان والنسائي: ليسَ بالقوي في الحديث.

وقد نقلَ الترمذي كلامَ يحيىٰ بن سعيد في مَعرضِ الموازنة بينَ حديثٍ رواه إبراهيم بن مهاجر وحديثٍ رواه إدريس بن يزيد الأودي، عن الشعبي (١٨٧).

وقال ابن معين وابن عدي وغيرُهم: ضعيفٌ، وقالَ الحافظ: صَدُوقٌ ليّنُ الحفظ من الخامسة[1].

قُلت: خرَّجَ الترمذي لإبراهيمَ بن مهاجر ثلاثةَ أحاديثَ ومخالفةً، قال عَقِبَ اثنين منها (٢٠٤، ٨٨١): «حسنٌ صحيحٌ» وعَقِبَ الثالث (٢٣١٢): «حسنٌ غريبٌ».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٦٣)، ابن سعد (٦: ٣٣١)، ابن معين (٢: ١٤) «الكبير» (٢: ٣٢٨)، «الجرح» (١: ١٣٢)، «المجروحين» (١: ١٠٢)، «الكامل» (١: ٣٤٨)، «تهذيب الكمال» (٢: ٢١١)، «الميزان» (١: ٦٧)، «الكاشف» (١: ٤٩)، «التهذيب» (١: ١٦٧)، «التقريب» (٢٥٤).

ويحسنُ أن أُخرِّجَ الموضعَ الذي نقل كلامَ يحيىٰ فيه؛ لأنَّه فيه مصرِّحٌ بجرح إبراهيمَ، وفي المواضع الأخر ساكتٌ عنه، ومقتضىٰ الجمع بين سكوته وتصريح يحيىٰ أن يقال: إنَّ الترمذي يذهبُ إلىٰ أنَّه ليسَ بالقوي، لكن هذا معارض بتصحيح الترمذي وتحسينه ثلاثة أحاديث هي كل ما له عنده في الجامع، فكيف يستقيم هذا المقتضىٰ مع ذاك التطبيق؟ يأتي الجواب علىٰ ذلك عقب تخريج الحديث.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن يحيىٰ: حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا إسرائيل حدثنا إبراهيم بن مهاجر، عن عامر الشعبي، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ من الحنطة خمراً، ومن الشعير خمراً، ومن التمر خمراً، ومن الزبيب خمراً، ومن العسل خمراً».

قال أبو عيسىٰ: «وفي الباب عن أبي هريرة. وهذا حديثٌ غريبٌ»[(١)].

ثمَّ أخرجَ هذا الحديثَ نفسَه (١٨٧٣-١٨٧٤) من روايةِ الحافظ عبد الله بن إدريس، عن أبي حيّان التيمي، عن الشعبي، عن ابن عمِّه، عن عمرَ موقوفاً وقال: «هذا أَصحُّ من حديث إبراهيمَ بن مهاجر.

وقال علي ابن المديني: قال يحيىٰ بن سعيد: لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي في الحديث.

وقد روي من غير وجه أيضاً عن الشعبي، عن نعمان بن بشير» اهـ.

قُلت: إبراهيمُ بن مهاجر رواه عن النعمان بن بشير، وروي حديثُه من غيرِ وجهٍ عن النعمان بن بشير، فإذن لم ينفرد به، فلماذا رجَّحَ الطريقَ الأخرىٰ عن الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً؟

---

(١) أخرجه الترمذي في الأشربة باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر (١٨٧٢)، وأبو داود في الأشربة، باب الخمر مما هو؟ من طريق إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي (٣٦٧٦) ومن طريق أبي حريز عن الشعبي (٣٦٧٧) ولفظاهما متقاربان، وأخرجه ابن ماجه في الأشربة باب ما يكون منه الخمر (٣٣٧٩) من طريق السريّ بن إسماعيل، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير.

ذلكَ أنَّ حديثَ عمرَ بن الخطّاب الموقوفَ خرَّجَه البخاري من حديثِ يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، عن أبي حيّان التيمي، عن الشعبي به[١].

وهذا إسنادٌ غايةٌ في الصحَّة، لا يعارضُه حديثٌ رواه إبراهيم بن مهاجر وأبو حريز والسري بن إسماعيل عن الشعبي.

علىٰ أنَّ أَصحِّيَّة حديثِ عمرَ ـ عندَ البخاري ـ لا يعني أنَّ حديثَ النعمان بن بشير ضعيفٌ؛ لأنَّ ثلاثةً رووه عن الشعبي، فإما أن يكونَ الشعبي وَهِمَ في حديثِ النعمان أو يكونَ للشعبي في هذا الحديث شيخان من الصحابة هما عبدالله بن عمر والنعمان بن بشير رضي الله عنه، وعلىٰ هذا فيكونُ استشهادُ الترمذي بقول يحيىٰ القَطَّان في إبراهيمَ مستنداً لترجيحِ روايةِ أبي حيّان التيمي علىٰ روايته عندَ المعارضة، ولا يعني أن إبراهيم ابن مهاجر ضعيف عند الترمذي؛ لأنه اعتمد أحاديثه الثلاثة وجعلها في حيّز المحتجّ به من الحديث لكن هذه المسألة تحتاج إلىٰ مزيد كلام لا يحتمله هذا الكتاب والله أعلم.

٢٣٠ـ إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله القرشي التّيمي أبو محمد المَدني، ماتَ سنةَ (١٦٤) أربعٍ وستينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً، منهم: ثابت البُنَاني، ومجاهد، والزهري، وأبو بردة ابن أبي موسىٰ الأشعري.

روىٰ عنه ثلاثةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: ابن المبارك، ووكيع بن الجراح، وزهير بن معاوية، وعمرو بن عاصم الكلابي، ومعن بن عيسىٰ القزّاز، وأبو عَوانة.

أقول: لم يوثِّقه أحدُ، وتباينت أَقوالُ النقاد فيه ما بينَ ضعيفٍ وواهٍ ومتروكِ الحديث.

وقال الترمذي: ليسَ بذاك القوي عندَهم، تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه.

---

(١) أخرجه البخاري في الأشربة، باب الخمر من العنب وغيره (٥٥٨١)، وانظر «فتح الباري» (١٠: ٨٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٨: ٢٨٨-٢٩٠).

قال الحافظ: ضعيفٌ[١].

وقد خرَّجَ له الترمذي أربعةَ أحاديثَ (٢٦٥٤، ٣٢٠٢، ٣٦٧٩، ٣٧٤٠) قال عَقِبَ جميعها: «غريبٌ».

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي البصري: حدثنا أمية ابن خالد: حدثنا إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة: حدثني ابن كعب بن مالك، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من طلبَ العلم ليجاري به العلماء أو ليماري به السفهاء، أو يصرفَ به وجوهَ الناسِ إليه؛ أدخلَه الله النّار»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريب لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيىٰ بن طلحة ليس بذاك القوي عندَهم، تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه».

ثمَّ خرَّجَ حديثَ ابن عمر عَقِبَه، وقال: «حسنٌ غريبٌ».

قُلت: هذا حديثٌ غريبٌ كما قال الترمذي، وله علتّان:

أكبرهما: ضعف إسحاقَ بن يحيىٰ.

والثانية: جهالةُ ابن كعب بن مالك؛ لأنّ الإبهامَ ضربٌ من الجهالة.

وإحدىٰ هاتين العلَّتين كافيةٌ لضعفِ الحديث، وورود معنىٰ الحديث من طرق أخرَ عن صحابة آخرين يقوّي متنَ الحديث، أما سنده فيبقىٰ ضعيفاً.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٢)، ابن معين (٢: ٢٧)، «الكبير» (١: ٤٠٦)، «الجرح» (٢: ٢٣٦)، «الثقات» (٦: ٤٥)، «المجروحين» (١: ١٣٣)، «الكامل» (١: ٥٤٠)، «تهذيب الكمال» (٢: ٤٨٩)، «الميزان» (١: ٢٠٤)، «الكاشف» (١: ٦٥)، «التهذيب» (١: ٥٤)، «التقريب» (٣٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي في العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا (٢٦٥٤)، وقد أخرج الترمذي (٢٦٥٥) وقال: حسن غريب، وابن ماجه في المقدمة (٢٥٣) من حديث ابن عمر نحوه. وأخرج أبو داود في العلم (٣٦٦٤)، وابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» (١: ١٩٠)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن حبّان (٧٨)، والحاكم (١: ٨٥) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن: حذيفة عند ابن ماجه (٢٥٩)، وانظر للتوسع في تخريجه «الإحسان» (١: ٢٧٩).

٢٣١ـ إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل بن أبي إسحاق الملائي الكوفي معروف بكنيته، وقيل: إنّ اسمه عبد العزيز لا إسماعيل، مات سنةَ تسعٍ وستينَ، وله أكثرُ من ثمانينَ سنةً (ت ق).

روىٰ عن ثمانيةَ عشرَ شيخاً، منهم: الحكم بن عتيبة (ت ق)، وفضيل بن عمرو الفقيمي (ق)، وميمون بن مهران، وأبو عمرو البهراني (ق).

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: الفضل بن دكين (ق)، وأبو أحمد الزبيري (ت ق)، ووكيع بن الجَرَّاح، وأبو الوليد الطيالسي[١].

أقول: لم يوثِّقه أحدٌ، واختلفت آراءُ الناس فيه، فأحسنُ الناس رأياً فيه أبو زُرْعة الذي قالَ فيه: صَدُوقٌ إلا أنَّ في رأيه غلواً.

وأسوء العلماء رأياً فيه البخاري حيثُ يقول: تركَه ابن مهدي، وكان يشتمُ عثمانَ رضي الله عنه.

وخلاصةُ أَقوال العلماء فيه:

أنَّه كان غالياً في التشيع وكان يشتمُ عثمان، ومن يشتمُ؛ فلا يحتجُّ به ولا كرامةَ.

أنَّه كانَ يروي رواياتٍ لا يُتابعُ عليها، وقد ذكرَ الإمام أحمدُ واحدةً منها.

أنَّه ليسَ من أهل الكَذِب بل هو صَدُوقٌ، كما قال أبو زرعة.

وسبيلُ مَنْ هذا شأنُه ألاّ ننظرَ في رواياتهِ إلاّ عندَ الحاجة، فإذا احتجنا إلىٰ شيء من حديثه نظرنا:

فإن كانَ مبالغةً في مدح أحدٍ أو ذمِّه توقفنا، حتىٰ يُعرضَ هذا علىٰ الصِّحَاح في تلك الأبواب، فما تُوبعَ عليه من إنسان ليسَ من نحلته؛ قبلناه، وما لم يتابعه عليه أحدٌ؛

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١ :٣٧٩-٣٨٢)، «تاريخ الدوري» (٢ :٣٣)، «الكبير» (١ :٣٤٦-٣٤٧)، «الجرح» (٢ :٨٦)، العقيلي (١ :٧٥)، «المجروحين» (١ :١٢٤)، «الكامل» (١ :٤٦٧)، «تهذيب الكمال» (٣ :٧٧-٨٣)، «الميزان» (١ :٢٢٦)، «التهذيب» (١ :٢٩٣)، «التقريب» (٤٤٠)، وقال: صَدُوق سيىء الحفظ نُسب إلىٰ الغلو في التشيّع.

تركناه، وما كانَ في غيرِها؛ فهو في مرتبة الاعتبار؛ وليس الاختبار أو الاحتجاجِ المطلق.

وليسَ له عندَ الترمذي إلاّ هذا الحديثُ الواحدُ.

ـ قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا أبو أحمد الزبيري: حدثنا أبو إسرائيل، عن الحكم، عن عبد الرَّحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن بلال رضي الله عنه، قالَ: قالَ لي رسولُ الله ﷺ: «لا تُثوبنَّ في شيء من الصلوات إلاّ في صلاة الفجر»[١] قال: وفي الباب عن أبي محذورة رضي الله عنه.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ بلالٍ لا نعرفُه إلاّ من حديث أبي إسرائيل الملائي، وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديثَ من الحكم بن عتيبة، إنما رواه عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة، وأبو إسرائيل اسمه: إسماعيل بن أبي إسحاق، وليس هو بذاك القوي عندَ اهلِ الحديث»[٢].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ أبي إسرائيل الملائي، رواه عنه أبو أحمد الزبيري وأبو الوليد الطيالسي، ورواه عن الزبيري عددٌ من الحفاظ، منهم: أحمد بن منيع وأبو بكر بن أبي شيبة.

وقد أشارَ الترمذي إلىٰ علّتين في هذا الحديث:

الأولىٰ: ضعفُ إسماعيلَ بن أبي إسحاق الملائي.

والثانية: تدليسُ إسماعيل هذا الحديثَ، بإسقاط الحسن بن عمارة وهو متروك وتدليسه هذا يسمّىٰ تدليس التسوية[٣]، ومعَ معرفةِ من أسقطه المدلِّس يبقىٰ الشأنُ في

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب التثويب في الفجر (١٩٨)، وابن ماجه في الأذان، باب السنة في الأذان (٧١٥) ولفظه مختلف، والبيهقي (١: ٤٢٤)، وانظر «تحفة الأشراف» (٢: ١١٠-١١١)، و«شرح السنة» (٢: ٢٦٤-٢٦٦).

(٢) «جامع الترمذي» (١: ٣٧٩).

(٣) ترجمته في «التقريب» (١٢٦٤).

حاله، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ: ثقةٌ من علماء التابعين، لكنَّه لم يسمع من بلال فيما قالهَ البيهقي، وهذا علّةٌ ثالثة في هذا الحديث[١].

والخلاصة: أنَّ سندَ الحديث واهٍ، لكنَّ معناه صحيح، فالتثويبُ لا يكونُ إلاّ في صلاة الفجر، وقد نقلَ الترمذي عن العلماء المتقدمين أنَّ التثويبَ هو قولُ المؤذن في أذان الفجر: «الصلاة خير من النوم»[٢].

قُلت: وهذا يعني أنَّ المتروكَ قد يحفظُ وأنَّ الكذّابَ قد يصدقُ، ومن هنا: لم يترك الفقهاءُ حديثَ كُلِّ من ضعَّفَه المحدّثون، لمثل ما سبقَ وغيرِه.

٢٣٢ـ بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني إمام أهل نجران ومفتيهم، من طبقة أتباع التابعين (بخ د ت ق).

رویٰ عن ستةٍ من الشُّيوخ، منهم: عبد الله بن سليمان بن جنادة (د ت ق) ويحيىٰ ابن أبي كثير (بخ د ت).

وروىٰ عنه خمسةٌ من الرواة، منهم: يحيىٰ بن أبي كثير ـ وهو شيخه ـ، وصفوان ابن عيسىٰ (د ق)، وعبد الرزاق بن همام (د ت).

أقولُ: اختلفَ العلماءُ في شخصية بشر، أهو واحدٌ أم هما اثنان: أحدُهما بشر بن رافع النجراني، والآخرُ أبو الأسباط الكوفي؟

فالذي ذهبَ إليه يحيىٰ بن معين والنسائي أنَّ بشرَ بن رافع غيرُ أبي الأسباط الكوفي.

وذهبَ البخاري وأبو حاتم وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم إلىٰ أنهما واحدٌ، هو ما ترجمناه به.

وقال ابن عدي: كلا القولين محتَمَلٌ . . .، وبشر بن رافع وأبو الأسباط، إن كانا اثنين؛ فلهما أحاديثُ غير ما ذكرته، وكأنَّ أحاديثَ بشر بن رافع أنكرُ من أحاديثِ أبي الأسباط اهـ.

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (١: ٤٢٤).

(٢) «جامع الترمذي» (١: ٣٨٠-٣٨٢).

قُلت: الرَّجلان كلاهما ساقطُ الرواية، فإن كانا اثنين فأحدُهما ينوبُ منابَ الآخر في وهاءِ روايتهِ، وإن كانا شخصيةً واحدً، فخلاصةُ أقوال العلماء في هذه الشخصية:

ـ أنَّ جهالةً ما تُلِمُّ بشخصِه، ومع قوةِ احتمالِ التعددِ تزدادُ الجهالةُ وضوحاً.

ـ أنَّ ابنَ معين قال: ثقةٌ، يروي مناكيرَ، وقال مرةً: ليس به بأس.

ـ أنَّ الرجلَ من أهل الدِّين والصَّلاح، فقد كانَ إمامَ مسجد نجران وكان من أهل العلم، فقد كانَ مفتي قومه، كما هو نصُّ كلامِ البخاري وابن حبان. وعلىٰ هذا يُحملُ توثيقُ ابن معين رحمه الله تعالىٰ.

ـ أنَّ الرَّجلَ يروي رواياتٍ منكرةً، جعلت العلماء يضعِّفونه بها.

ولخَّصَ الحافظُ حالَه بقوله: فقيهٌ ضعيفُ الحديث[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا صفوان بن عيسىٰ، عن بشر بن رافع، عن عبد الله بن سليمان بن جنادة بن أبي أميّة، عن أبيه، عن جدّه، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: «كانَ رسولُ الله ﷺ، إذا اتّبع الجنازةَ؛ لم يقعد حتىٰ توضعَ في اللحد، فعرض له حَبرٌ فقال: هكذا نصنع يا محمد» قال: يعني عبادة فجلسَ رسولُ الله ﷺ، وقال: «خالفوهم»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وبشرُ بن رافع ليس بالقويّ في الحديث»[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣٤٠)، «تاريخ الدوري» (٢: ٥٩)، «علل أحمد» (١: ٢٢٣)، «الكبير» (٢: ٧٤)، «العقيلي» (١: ١٤٠)، «الجرح» (٢: ٣٥٧)، «المجروحين» (١: ١٨٨) «الكامل» (٢: ١٦٤)، «الكنىٰ» (٤٢٤)، «الإكمال» (١: ٤٢٣)، «الموضح» (٢: ٣)، «تهذيب الكمال» (٤: ١١٨: ١٢٠)، «الميزان» (١: ٣١٧)، «الكاشف» (١: ١٠٢)، «التهذيب» (١: ٤٤٨)، «التقريب» (١٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي في الجنائز، باب الجلوس قبل أن توضع (١٠٢٠)، وأبو داود فيهما، باب القيام للجنازة (٣١٧٦)، وابن ماجه فيهما (١٥٤٥)، وانظر «تحفة الأشراف» (٤: ٢٤٤) و«جامع الأصول» (١١: ١٢٧-١٣٤) و«شرح السنة» (٥: ٣٣١) وينظر فقه الحديث ثَمة.

(٣) «جامع الترمذي» (٣: ٣٤٠).

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ بشر بن رافع، رواه عنه صفوان بن عيسىٰ عندَ الترمذي وابن ماجه، وحاتِم بن إسماعيل عندَ أبي داود، وهما ثقتان، وبشر بن رافع تقدمت حالُه، وعبد الله بن سليمان بن جنادة وأبوه ضعيفان، بل إن سليمانَ منكرُ الحديث[1]؛ فالحديث ضعيفٌ جدّاً، وأضعفُ مَنْ في سنده بشر بن رافع، ولهذا تكلَّم عليه الترمذي، والله أعلم.

ولبشر بن رافع عندَ الترمذي حديثٌ آخرُ (١٠٢٠) قال عَقِبَه: «حديثٌ غريبٌ» وكان هو علَّةَ الحديث.

٢٣٣ـ حصين بن عمر الأحمسي أبو عمر، ويقال: أبو عمران الكوفي، من صغار أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن: إسماعيل بن أبي خالد، وسليمان الأعمش، وأبي الزبير المكي ومخارق بن عبد الله، ويقال: ابن خليفة الأحمسي (ت).

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً، منهم: الحسن بن أيوب، وعبد الله بن عبد الله بن الأسود (ت)، وعثمان بن زفر التميمي.

لم يوثِّقه سوىٰ العجلي، واتفقَ بقيةُ النقاد علىٰ جرحه، وإن تفاوتت ألفاظُ الجرح بينَهم، قال البخاري: ضعَّفَه أحمدُ، قدمَ بغدادَ سائلاً يسأل، وقال أحمد: يكذِبُ وقال أبو حاتِم: واهي الحديثِ جدّاً، لا أعلمُ يروي حديثاً يُتابعُ عليه، هو متروكٌ، وقال البخاري وأبو زرعة: منكرُ الحديث، وقال النسائي: ضعيفٌ، وقال ابن المديني والترمذي: ليسَ عندَ أهل الحديث بذاك القوي.

قال الحافظ: متروكٌ من الثامنة[2].

---

(١) تراجمهم في التقريب حسبَ الترتيب الهجائي (٩٩٤) و (٢٣٦٩) و (٢٥٤٢) و (٢٩٤٠).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٨٠)، «الكبير» (٣: ١٠)، «ضعفاء البخاري» (٤٢٤)، العقيلي (١: ٣١٤)، «الجرح» (٣: ١٩٤)، «المجروحين» (١: ٢٧٠)، «الكامل» (٣: ٢٩٩) «الموضح» (١: ٣١٥)، «تهذيب الكمال» (٦: ٥٢٦)، «الميزان» (١: ٥٥٣)، «الكاشف» (١: ١٧٥) «التهذيب» (٢: ٣٨٥)، «التقريب» (١٣٧٨).

قُلت: تُنظرُ كلمةُ البخاري: ضعَّفه أحمد، بإزاءِ لفظِه أحمدَ: يكذِبُ فينسجمُ الكلامُ كلُّه في إطار الحكم علىٰ الرَّجل بالترك.

وقد خرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ:

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد حميد: حدثنا محمد بن بشر العبدي: حدثنا عبد الله بن عبد الله بن الأسود: حدثنا حصين بن عمر الأحمسي، عن مخارق بن عبد الله عن طارق ابن شهاب، عن عثمان بن عفّان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من غشَّ العربَ؛ لم يدخل في شفاعتي، ولم تنله مودتي»[(١)].

قال أبو عيسىٰ: «حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُه إلاّ من حديث حصين بن عمر الأحمسي، عن مخارق، وليس حصينٌ عندَ أهل الحديث بذاك القوي» اهـ.

٢٣٤ـ خارجة بن مصعب بن خارجة الضّبعي أو الحجّاج الخراساني السرخسي، ماتَ سنّةَ ثمانٍ وستينَ ومئة، وهو ابن ثمانٍ وتسعينَ سنةً، وفي وفاته خلاف (ت ق).

روىٰ عن أكثرَ من أربعينَ نفساً، منهم: أيوب السختياني، وزيد بن أسلم، ومالك ابن أنس، ويحيىٰ الأنصاري، ويونس بن عبيد (ت ق).

وروىٰ عنه أكثرُ من ثلاثينَ راوياً، منهم: الثوري، والطيالسي (ت ق)، وابن مهدي، ووكيع بن الجَرَّاح.

لم يوثِّقه من الحفاظ أحدٌ، وتفاوتت أقوالُ النقاد فيه، فبينَما قال يحيىٰ في رواية: كذابٌ، قال أبو حاتم: مضطربُ الحديث ليس بقوي، يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، مثل مسلم بن خالد الزنجي لم يكن محلُّه محلَّ الكَذِب، ونحوه قال ابن عدي.

وقال ابن حبان: كانَ يدلّسُ عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه علىٰ الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقعَ في حديثِه الموضوعاتُ، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره.

---

(١) أخرجه الترمذي ـ وحده من الستة ـ في المناقب، باب مناقب في فضل العرب (٣٩٢٨) وانظر «تحفة الأشراف» (٧:٢٥٧)، وأخرجه أحمد في مسند عثمان (٥٢١)، وخرّج الترمذي حديثيين آخريين في الباب نفسه (٣٩٢٧-٣٩٢٩) في فضل العرب.

وقال البخاري: تركَه ابن المبارك ووكيعٌ، وقال ابن سعد: تركوه، وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: متروكٌ، وقال الحافظ ابن حجر: متروكٌ كان يدلِّس عن الكذّابين[1].

أقول: الفرقُ كبيرٌ جدّاً بينَ قولِ يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري فيه: خارجةُ عندَنا مستقيمُ الحديث ولم ننكر من حديثه إلاّ ما كان يدلّس عن غياث، فإنّا كنّا عرفنا تلكَ الأحاديثَ، فلا نعرضُ لها. . .، وقول أبي حاتم: هو مثلُ مسلم بن خالد الزنجي. . .، وبينَ قول النسائي وابن حبان والحاكم أبي أحمد: متروكٌ، فضلاً عن قول ابن معين: كذّابٌ.

وإنَّ مما يحسنُ التذكيرُ به أنَّ أهلَ الحديث حرصاً منهم علىٰ السُّنةِ يتشدّدونَ في النكير علىٰ أي تساهل في رواية الحديث، ويتساهلونَ ـ أحياناً ـ معَ مجهول لم يُجْرَحْ ولم يأت بمتنٍ مُنكَرٍ، ومن هنا تستطيعُ أن تجدَ توثيقَ المحدّثين عشراتٍ من الرواة، رووا حديثاً واحداً أو حديثين، ولا يكادونَ يُعرَفونَ، ويُضعِّفونَ أئمةً فقهاء من أمثال مسلم ابن خالد الزّنجي.

وخارجةُ هذا روىٰ عن أكثرَ من أربعينَ شيخاً، وروىٰ عنه قريبٌ من هذا العدد فيحكمونَ بتركه؛ لأنَّ سوءاتهِ قد ظهرت لهم.

وخلاصةُ حالهِ عندي: أنّه مستقيمُ الحديث إذا صرَّحَ بالتحديث، وكان مَنْ فوقَه ومن دونَه ثقتين. ولم يروِ متناً منكراً، ونحنُ بهذا لا نرفعُ من قدره كثيراً، بل نعاملُه معاملةَ مجهولِ الحالِ أو المستور.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا أبو داود الطيالسي: حدثنا خارجة ابن مصعب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عُتيّ بن ضَمْرة السعدي، عن أبيّ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٨٤) «طبقات ابن سعد» (٧: ٣٧١م)، «طبقات خليفة» (٨٣٥)، «الكبير» (٣: ٢٠٥)، «ضعفاء النسائي» (١١)، العقيلي (٢: ٢٥)، «الجرح» (٣: ٣٧٥) «المجروحين» (٢٨٤)، «الكامل» (٣: ٤٩٤)، «تهذيب الكمال» (٨: ١٦)، «الميزان» (١: ٦٢٥) «التهذيب» (٣: ٧٠)، «التقريب» (١٨٦).

ابن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إنَّ للوضوء شيطاناً يقال له: الولهان فاتقوا وسواس الماء»[١].

قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مغفّل رضي الله عنه.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ أبي بن كعب حديثٌ غريبٌ، وليسُ إسنادُه بالقوي عندَ أهل الحديث، لا نعلمُ أحداً أسندَه غيرَ خارجة، وقد روي هذا الحديثُ من غير وجهٍ عن الحسن قوله، ولا يَصحُّ في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وخارجهُ ليس بالقويّ عندَ أَصحابنا، وضعَّفه ابنُ المبارك».

أقول: دارَ الحديثُ علىٰ أبي داود الطيالسي ـ وهو حافظٌ إمامٌ ـ رواه عنه بندار عندَ الترمذي وابن ماجه، ومحمد بن المثنىٰ عندَ أحمد، ويونس بن حبيب عندَ المزي ويونس بن عبيد صاحبُ الحسنِ: ثِقَةٌ فاضلٌ ورعٌ، والحسن البصري لا يُسألُ عن مثله، وعُتيّ: من ثقاتِ تابعي أهل البصرة، فألصقَ الحديثَ بخارجةَ، فهو الأضعفُ في هذا الإسناد، قال أبو زرعة الرازي: رَفْعُ هذا الحديث منكرٌ...[٢].

قلت: إنَّ الاسرافَ محرَّمٌ في كُلِّ شؤون الحياة، غيرَ أنَّ إثبات شيطان للوضوء اسمُه الولهان لا يَثْبت إلاّ بدليل شرعي صحيح، والله أعلم.

٢٣٥ـ سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي الشّامي الجزري

من طبقة أتباع التابعين، ماتَ بعدَ التسعينَ ومئة، قاله الحافظ، وقال الذهبي: بعدَ المئتين (ت ق).

روىٰ عن ثلاثةَ عشرَ شيخاً، منهم: إسماعيل بن أميّة (ت)، وجعفر الصادق والأعمش.

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب كراهية الإسراف في الوضوء بالماء (٥٧)، وابن ماجه في الطهارة باب القصد في الوضوء (٤٢١)، وانظر «تحفة الأشراف» وأخرجه الطيالسي في مسند أُبيّ (٥٤٧)، وأحمد في «المسند» (٥:١٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (١:١٦٢)، والخطيب في «الموضح» (٢:٣٨٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١:٣٤٥)، والمزي في تهذيبه (٨:١٦).

(٢) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١:٥٣).

وروىٰ عنه واحدٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد (ت) والشافعي ويحيىٰ بن عبد الحميد الحمّاني.

لم يوثِّقه أحدٌ، وذكرَه ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطىء، وتفاوتت أقوالُ النقاد فيه ما بينَ قول الدارقطني: ضعيفٌ يُعتبرُ به، وقولِ البخاري وأبي حَاتِم: منكرُ الحديث، وقال الترمذي: ليسَ عندَهم بالقوي. وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

أقولُ: قولُ ابن حبان فيه: يخطىء يعني أنّه في مرتبة الإعتبار، فما تُوبعَ عليه من حديثه قبلناه، وما خالفَ فيه رددناه، وما انفردَ به توقفنا فيه، حتىٰ نستجليَ عمليةَ السبرَ والاستقراء.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد: حدثنا سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل بن أميّة، عن نافع، عن ابن عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ خرجَ ذاتَ يوم ودخل المسجد وأبو بكر وعمر أحدُهما عن يمينه والآخرُ عن شماله، وهو آخذ بأيديهما وقال: «هكذا نُبعث يومَ القيامة»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وسعيد بن مسلمة ليس عندَهم بالقوي، وقد روي هذا الحديثُ من غير هذا الوجه، عن نافع عن ابن عمر»[٣].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ سعيد بن مسلمة: رواه عنه عمر بن إسماعيل وعلي ابن ميمون الرقي، وقد تابعَ أحدُهما الآخرَ، وهما ثقتان وإسماعيل بن أمية الأموي:

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥٧٢)، «تاريخ الدوري» (٢: ٢٠٧)، «الكبير» (٣: ٥١٦) «الضعفاء» له (١٤٠)، «ضعفاء النسائي» (٢٧٢)، العقيلي (٢: ١١١)، «المجروحين» (١: ٣٢١) «الكامل» (٤: ٤٢٥)، «ضعفاء الدارقطني» (٦٢٨)، «تهذيب الكمال» (١١: ٦٣)، «الميزان» (٢: ١٥٨)، «الكاشف» (١: ٣٧٢)، «التهذيب» (٤: ٨٣)، «التقريب» (٢٣٩٦٥).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (٣٦٦٩)، وابن ماجه في المقدمة، باب فضائل الصحابة (٩٩) مختصراً، وانظر «تحفة الأشراف» (٦: ٥٨).

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ٥٧٢) ولم أقف علىٰ الوجه الذي أشار إليه الترمذي.

ثقةٌ ثَبْتٌ، فعلَّةُ الحديثِ تفرّد سعيدٍ بن مسلمة به، وهو ضعيفٌ ليس بقوي عندَ أهل الحديث، فالحديثُ به ضعيفٌ، وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث.

٢٣٦ـ سهيل بن أبي حزم، واسمه مهران أو عبد الله القُطَعي أبو بكر البصري، من أتباع التابعين، ماتَ قبلَ سنةِ مئةٍ وخمسةٍ وسبعينَ (٤).

قال المزي هو أخو حزم بن أبي حزم، وعمُّ محمد بن يحيىٰ بن أبي حزم ومحمد ابن عبد الواحد بن أبي حزم القطَعيَّين.

روىٰ عن ستةِ شيوخ، منهم: ثابت البناني (ت س ق)، وخالد الحذّاء وأبو عمران الجوني (د ت س).

ورَوىٰ عنه عشرونَ راوياً، منهم: سفيان بن عيينة، والمعافىٰ بن عمران الموصلي وحبّان بن هلال (ت)، وزيد بن الحُباب (ت ق)، وأبو قتيبة سَلْم بن قتيبة (ت س).

لم يوثِّقه أحدٌ، وتفاوتت أَقوالُ النقاد فيه، فأحسنُ ما وصفَه به ابن معين: صالحٌ وقال هو والبخاري والترمذي والنسائي: ليس بالقوي، وقال البخاري أيضاً: منكرُ الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[1].

أقول: الرَّجلُ ضعيفٌ والضعيفُ ليس بقوي في الحديث، وحديثُه الذي ينفردُ به ضعيفٌ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا الحسن بن الصبّاح البزّار: حدثنا زيد بن الحباب. أخبرنا سهيل بن عبد الله القطعي ـ وهو أخو حزم بن أبي حزم القطعي ـ عن ثابت، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنّه قال في هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ١٨٣، ٤٠٠) «شرح العلل» (٢: ٦٩٢)، «الكبير» (٤: ١٠٦)، «ضعفاء البخاري» (٤٤٤)، «ضعفاء النسائي» (١٢٤)، العقيلي (٢: ١٥٤)و «الجرح» (٤: ٢٤٧)، «المجروحين» (١: ٣٤٩)، «الكامل» (٥: ٥٢٦)، «الإكمال» (٧: ١٤٨)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٢١٧)، «الميزان» (٢: ٢٤٤)، «الكاشف» (١: ٣٢٧)، «التقريب» (٢٦٧٢).

﴿ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٦]، قال: «قال الله عزَّ وجلّ: أنا أهلُ أن أُتّقىٰ، فمن اتّقاني فلم يجعل معي إلٰهاً، فأنا أهلُ أن أغفرَ له»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وسهيل ليس بالقوي في الحديث قد تفرَّد بهذا الحديثِ عن ثابت».

أقول: ثابتُ بن أسلم البُنانيّ أحاديثُه مجموعةٌ معروفةٌ، له نحوُ مئتين وخمسينَ حديثاً رواها عنه أَصحابُه، وهذا الحديثُ لم يروه عنه إلا سهيلٌ، وسهيلٌ لا يحتملُ تفرّدهُ، فالحديثُ ضعيفٌ.

وأقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ سهيل بن أبي حزم، رواه عنه زيد بن الحباب عندَ الترمذي وابن ماجه وسمّىٰ أباه عبد الله، والمعافىٰ بن عمران عندَ النسائي وكنّىٰ أباه: أبا حزم، دونَ تسمية، وزيدٌ والمعافىٰ ثقتان، وثابت إمام؛ فعلّةُ الحديث في سهيل غيرَ أنَّ سهيلاً لم يروِ منكراً، فسندُ الحديثِ ضعيفٌ لضعفِ سهيل، ومعناه صحيحٌ والضعيفُ قد يَحفظُ.

وأخرجَ الترمذي له حديثاً آخر (٢٩٥٢) من طريق حبَّان بن هلال عنه، عن أبي عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً: «من قالَ في القرآن برأيه فأصابَ؛ فقد أخطأ»[٢]، وقال: «وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم»[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي في التفسير، باب من تفسير سورة المدثر (٣٣٢٨)، وأخرجه النسائي في «الكبرىٰ» في التفسير، باب سورة المدثر رقم (٦٤٥)، وابن ماجه في الزهد، باب ما يرجىٰ من رحمه الله (٤٢٩٩)، وأحمد في مسند المكثرين (٣:١٤٢)، والدارمي في الرقاق (٢٧٢٤)، وانظر «تحفة الأشراف» (١:١٣٩).

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (٢٩٥٢)، وأبو داود في العلم، باب الكلام في كتاب الله بغير علم (٣٦٥٢)، والنسائي في فضائل القرآن من «الكبرىٰ»، انظر «تحفة الأشراف» (٢:٤٤٤) و«جامع الأصول» (٢:٣).

(٣) «جامع الترمذي» (٥:١٨٤)..

وأخرج له حديثاً ثالثاً (٣٣٢٨) من طريقه عن ثابت، عن أنس، وقال: «غريبٌ وسهيلٌ ليس بالقوي في الحديث، قد تفرّدَ بهذا الحديث عن ثابت»[١].

٢٣٧ـ عثمان بن عبد الرَّحمٰن بن عمر بن سعد بن أبي وقّاص ـ مالك ـ القُرشيّ الزُّهري أبو عمرو المدني، ماتَ في خلافةِ هارونَ الرشيد (ت).

رویٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً، منهم: محمد الباقر، والزهري (ت)، ومكحول ونافع.

وروىٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً، منهم: حفص بن عمر بن عمر الدوري المقرىء ويحيىٰ بن بشر الحريري، ويونس بن بكير الشَّيباني (ت).

لم يوثّقه أحدٌ من النقاد، وأقوالُ العلماءِ فيه ما بينَ ساقطٍ وكذّابٍ ومتروكٍ، قال الترمذي: ليسَ بالقوي عندَ أهل الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ[٢].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو موسىٰ الأنصاري: حدثنا يونس بن بكير: حدثني عثمان بن عبد الرَّحمٰن، عن الزهري، عن عروة، عن عائشةَ رضي الله عنه، قالت: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عن ورقة، فقالت له خديجة: إنَّه كانَ صدَّقَك ولكنَّه مات قبلَ أن تظهرَ؛ فقال رسولُ الله ﷺ: «رأيتُه في المنام وعليه ثيابٌ بيضٌ، ولو كان من أهل النار لكانَ عليه لباسٌ غيرُ ذلك».

قال: «هذا حديثٌ غريبٌ، وعثمان بن عبد الرَّحمٰن ليس عندَ أهل الحديث بالقوي»[٣].

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٤٠١).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٤٦٨)، «تاريخ الدوري» (٢: ٣٩٤)، الكبير (٦: ٢٣٨) «ضعفاء البخاري» (٤٦٤)، «ضعفاء النسائي» (١٦٦)، «الجرح والتعديل» (٦: ١٥٧)، العقيلي (٣: ٢٠٦) «المجروحين» (٢: ٩٨)، «الكامل» (٦: ٢٧١)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٤٨)، «الموضح» (٢: ٢٧٠) «تهذيب الكمال» (١٩: ٤٢٥)، «الميزان» (٣: ٤٣)، «الكاشف» (٢: ٢٢١)، «التهذيب» (٧: ١٣٣) «التقريب» (٤٤٩٣).

(٣) أخرجه الترمذي في الرؤيا، باب الميزان والدلو (٢٢٨٨)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وأورده البغوي في «شرح السنة» (١٢: ٢٤١) من غير إسناد، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢: ٦٠) و «تهذيب الكمال» (١٩: ٤٢٨)، وأخرج الحاكم من حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة أنَّ=

وليسَ له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث.

أقول: إذا عددَنا هذا الحديثَ واحداً فيكونُ مدارُه علىٰ عروةَ بن الزبير رواه عنه ابنه هشام والزهري، ورواه عن الزهري عثمانُ بن عبد الرَّحمٰن، ورواه عن هشام، أبو معاوية الضرير، وأبو معاوية الضرير، وإن كانَ يخطىء في غير حديثِ الأعمش إلاّ أنَّ الوقاصيَ لا يُقارنُ به.

ومهما يكن من أمرٍ، فالحديثُ ليسَ منكرَ المتن، وهو ينسجمُ بروايته مع عموم ما جاء في تصديق ورقةَ بالنبيّ ﷺ ورحمةُ الله واسعةٌ لكنّنا لا نجزمُ بشيء ولا نقول: إنَّ الحديثَ صحيحٌ أو حسنٌ، بل إنَّ سندَه ضعيفٌ، والله تعالىٰ أعلم[١].

٢٣٨ـ عمرو بن دينار بن شعيب الأعور أبو يحيىٰ البصري قَهرمان آل الزبير[٢] من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن: سالم بن عبد الله بن عمر (ت)، وصيفي بن صهيب.

وروىٰ عنه واحدٌ وعشرونَ راوياً، منهم: إسماعيل ابن عليّة، وحماد بن سلمة وعبد الوارث بن سعيد (ت)، والمعتمر بن سليمان (ت).

لم يوثِّقه أحدٌ من الحفاظ وتفاوتت أَقوالُ العلماءِ فيه، ما بينَ ضعيفٍ ويروي الموضوعات، وقال الترمذي: ليسَ بالقوي، وقال الحافظ: ضعيفٌ[٣].

=النبي ﷺ قال: «لا تسبّوا ورقة، فإني رأيت له جنّة أو جنّتين» قال الحاكم: هذا حديث علىٰ شرط الشّيخين، ولم يخرجاه. والغرض في إخراجه... وذكر لورقة شعراً يستدلُّ به علىٰ إيمان ورقة برسالة النبي ﷺ، «المستدرك» (٢:٦٠٩).

(١) انظر فقه المسألة في «شرح السنة» (١٢: ٢٤١-٢٤٢) و«فتح الباري» (١: ٣٦-٣٧).

(٢) القهرمان: الخازن والوكيل، والقائم بأعمال إنسان بلغة الفرس «النهاية» (٤: ١٢٩)، و«المنجد» (٦٥٩) «قهرم».

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٤٥٨-٤٦٠)، «العلل الكبير» (٢: ٨٠٧)، «الكبير» (٦: ٣٢٩) «ضعفاء البخاري» (٢٦٥)، «ضعفاء النسائي» (١٧٧)، العقيلي (٣: ٢٦٩)، «الجرح» (٦: ٢٣٢)، «المجروحين» (٢: ٧١)، «الكامل» (٦: ٢٣٤)، «الموضح» (٢: ٢٨٦) «تهذيب الكمال» (٢٢: ١٣)، «الميزان»(٣: ٢٥٩)، «الكاشف» (٢: ٢٨٤)، «التهذيب» (٨: ٣٠)، «التقريب» (٥٠٢٥).

أقول: مرتبةُ ضعيفٍ واسعةٌ فمنكرُ الحديث، وواهي الحديث، ويروي المناكيرَ وفي حديثه نظرٌ، وفيه نظرٌ، وضعيفُ الحديث، وليس بثقةٍ. . . كُلُّ هذه الألفاظِ قيلت في عمرو ولا تناقضَ بينها، غايةُ ما هنالك أنَّ بعضَ العلماء يجعلُه في مرتبة الاعتبار الدنيا، وبعضُهم يجعله في مرتبة الترك، وتخريجُ حديثِه يوضِّحُ موقعَه بعضَ التوضيح.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن واسع: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا أزهر بن سِنان: حدثنا محمد بن واسع، قال: قدمتُ مكةَ فلقيني أخي[1] سالمُ بن عبد الله بن عمر، فحدثني عن أبيه، عن جدِّه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من دخلَ السوقَ فقال: لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، له الملك وله الحمد يحييٰ ويميت وهو حيّ لا يموت بيده الخير وهو علىٰ كُلِّ شيء قدير، كتبَ اللهُ له ألفَ ألفَ حسنة، ومحا عنه ألفَ ألفَ سيئة، ورفعَ له ألفَ ألفَ درجة»[2].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وقد رواه عمرو بن دينار وهو قهرمان آل الزبير، عن سالم بن عبد الله، هذا الحديثُ نفسُه»[3].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا بذلك أحمد بن عبدة الضبيّ: حدثنا حماد بن زياد والمعتمر بن سليمان، قالا: حدثنا عمرو بن دينار ـ وهو قهرمان آل الزبير ـ، عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه، عن جدِّه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من قالَ في السوق: لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحييٰ ويميت وهو حيّ لا يموت بيده الخير وهو علىٰ كُلِّ شيء قدير، كتبَ اللهُ له ألفَ ألفَ حسنة، ومحا عنه ألفَ ألفَ سيئة، وبنىٰ له بيتاً في الجنّة»[4].

---

(١) قال في «تحفة الأحوذي» (٤: ٢٤٠) لقيني أخي: يعني في الدين.

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق (٣٤٢٨)، وسيأتي تمام تخريجه في الرواية التالية؛ لأنَّهما حديث واحد، وكذلك عدّه المزي في «تحفة الأشراف» (٨: ٥٨) وقارن منه (٥: ٣٦٥)، وأخرجه من طريق محمّد بن واسع به الدارميُّ في «السنن» (٢: ٣٧٩).

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ٤٥٧-٤٥٨).

(٤) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا دخل السوق (٣٤٢٩)، وابن ماجه في التجارات، باب الأسواق ودخولها (٢٢٣٥)، وابن السنّي (ص٧٧)، وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» إلىٰ الطبراني وأحمد بن منيع، وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٥٨)، و«شرح السنة» (١٣٢-١٣٣).

قال أبو عيسىٰ: وعمرو بن دينار هذا هو شيخٌ بصري، وقد تَكلَّم فيه بعضُ أصحاب الحديث من غير هذا الوجه[١].

ورواه يحيىٰ بن سليم، عن عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ، ولم يذكر فيه عمرَ رضي الله عنه[٢].

أقول: هذا حديثٌ مضطربٌ روي عن عبد الله بن عمر، عن عمر، عن النبيّ ﷺ وعن عبد الله بن عمر، عن النبيّ ﷺ.

فمن رواه عن عبد الله مرفوعاً من غير ذكر عمرَ، جعلَ الحديثَ من مسند عبد الله وهذه الطريقُ يقولُ فيها الترمذي: سألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ منكرٌ، قلت له: مَنْ عمران بن مسلم هذا؟ هو عمران القصير؟ قال: لا، هذا شيخٌ منكرُ الحديث[٣].

قُلت: يحيىٰ بن سليم هو الطائفي، قال فيه الدارقطني في «العلل»: «وَهِمَ في هذا الحديث، وكان كثير الوهم في الأسانيد»[٤].

وعمران بن مسلم هو المكي، هو عندَ البخاري وأبي حاتم غيرُ المنقري القصير والمكي هذا قالَ فيه البخاري: منكرُ الحديثِ، وزادَ أبو حاتم: شبهُ مجهولٍ[٥] فالحديث منكرٌ كما قال البخاري.

وأما رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جدّه مرفوعاً، فلها طريقان: طريق محمد بن واسع عن سالم. وطريق عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم.

---

(١) «جامع الترمذي» (٥:٤٥٨).

(٢) أخرجه الترمذي معلقاً (٥:٤٥٨) وموصولاً في «العلل الكبير» (٢:٨٠٧) والحاكم في «المستدرك» (١:٥٣٩) والدارقطني في «العلل » (٤:٥٨أ).

(٣) «العلل الكبير» (٢:٨٠٧).

(٤) «علل الدارقطني» (٤:٥٨أ) و«التقريب» (٧٥٦٣).

(٥) مصادر ترجمته: «الكبير» (٦:٤١٩)، «الجرح» (١:٣٠٥)، «المجروحين» (٢:١٢٣)، «التقريب» (٥٦١٨).

أما طريق محمد بن واسع، فقد رواها عنه أزهرُ بن سِنان عندَ الدارمي والترمذي وأزهرُ بن سِنان ضعيفٌ باتفاقهم[١]، وقد وَهِمَ في هذا الحديث فجعلَه عن محمد بن واسع، وإنَّما هو عن عمرو بن دينار، كما هو فحوىٰ كلامِ الترمذي[٢]، فطريقه هذه منكرةٌ أيضاً لتفرُّدِه بهذه الطريق من جهة، وهو ضعيفٌ، ولمخالفته المعروفَ لدىٰ العلماء من رواية هذا الحديث عن عمرو بن دينار.

وأما طريق عمرو بن دينار فقد دارت عليه، رواها عنه حمادُ بن زيد ومعتمرُ بن سليمان عندَ الترمذي وابن ماجه. وعمرُو بن دينار هذا ضعيفٌ منكرُ الحديث ـ كما قال البخاري وأبو حاتم ـ هذا من جهة الإسناد.

وأما من جهة المتن، فإنَّ هذه المبالغةَ في ترتّبِ هذا الثوابِ العظيمِ علىٰ هذا العمل، مخالفةٌ للأحاديث الصَّحيحة التي تدلُّ علىٰ أنَّ قولَ لا إله إلا الله مائة مرة أجرُه دونَ هذا الأجر الجزيل، ناهيكَ عن أنَّ الجنةَ مئة درجة...[٣]، فمن أين تأتي تلك الدرجات المليون؟!

قال الشوكاني: «في ذكرِ العددِ علىٰ هذه الصفةِ نكارةٌ»[٤]، والله أعلم.

وقال الترمذي: حدثنا محمد بن عبد الله بن بَزِيع: حدثنا عبد الوارث بن سعيد عن عمرو بن دينار مولىٰ آل الزبير، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من رأىٰ صاحبَ بلاء، فقال: الحمدُ لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضَّلني علىٰ كثير ممن خلق تفضيلاً؛ إلاّ عوفي من ذلك البلاء، كائناً

---

(١) مصادر ترجمته: «الميزان» (١٧٢:١)، «التقريب» (٣٠٩).

(٢) قال الترمذي في «العلل» (٨٠٨:٢) وقد روىٰ عمرو بن دينار نحوَ هذا الحديث ـ يريد حديث عبد الله بن دينار ـ، وعادة المحدّثين أن يبدؤوا ذكر السند إذا علّقوه من موضع التفرد فيه.

(٣) روىٰ الترمذي نفسُه ثلاثة أحاديث تدلّ علىٰ ذلك، وقد خرّج بعضها غيره أيضاً، انظر «جامع الترمذي»، صفة الجنة، باب ما جاء في صفة درجات الجنة (٢٥٢٩) و (٢٥٣٠) و (٢٥٣١). وانظر تخريجاتها في «جامع الأصول» (٥٠٠:١٠) و«شرح السنة» للبغوي (١٣٢:٥).

(٤) «تحفة الذاكرين» للشوكاني (ص١٨٠).

ما كان ما عاش»[١]. قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ غريبٌ. وفي الباب عن أبي هريرة[٢].

وقد روي عن أبي جعفر محمد بن علي ـ يعني الباقر ـ أنَّه قال: إذا رأىٰ صاحبَ بلاء فتعوّذَ، يقولُ ذلك في نفسه، ولا يسمعُ صاحبَ البلاء[٣].

أقول: حديثُ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه يدورُ إسنادُه علىٰ عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، وقد قالَ الترمذي فيه: ليس بالقوي عند أهل الحديث، وتقدَّمَ تفصيلُ القول في ترجمته فالإسناد ضعيفٌ به، لكنَّ متنَ الحديث أدبٌ رفيعٌ واستلهام رحمة الله، ويجدرُ بالمسلم إذا رأىٰ مبتلى، وكان هو معافىٰ من ذلك البلاء؛ أن يحمدَ الله تعالىٰ علىٰ العافية، أمّا ترتبُ العافية من هذا البلاء علىٰ ذاك الدعاء، فللّه تعالىٰ ـ وحدَه ـ ذلك، ومن يتوكَّل علىٰ الله؛ فهو حسبه، ومن شكَرَ؛ كافأه الله تعالىٰ بأحسنَ مما طلب ورجا، وآدابُ الشريعة وقواعدُها لا تأبىٰ هذا الحديث بل تؤيده وهذان الحديثان هما جميعُ ما لَهُ عندَ الترمذي، والله تعالىٰ أعلم[٤].

٢٣٩ـ مسلم بن كيسان الضبيّ الملائي البرّاد أبو عبد الله الأعور، من طبقة صغار التابعين (ت ق).

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا رأىٰ مبتلىٰ (٣٤٣١)، وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (٥: ١٣٠-١٣١)، وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٥٩) وأخرجه ابن ماجه بنحو لفظه من حديث ابن دينار ـ وليس بصاحب ابن عيينة ـ مولىٰ آل الزبير عن سالم عن ابن عمر في الدعاء باب ما يدعو به الرَّجل إذا نظرَ إلىٰ أهل البلاء (٣٨٩٢). فالترمذي رواه من حديث عمر، وابن ماجه رواه من حديث عبد الله بن عمر، وعلّة الحديثين هو عمرو بن دينار.

(٢) حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي في الباب نفسه (٣٤٣٢)، وقال: غريب من هذا الوجه.

(٣) لم أقف علىٰ توثيق قول الباقر فيما بين يديّ من مصادر، لكني وجدت النووي قال في كتاب «الأذكار»: «قال العلماء من أصحابنا ـ يعني الشافعية ـ وغيرهم: ينبغي أن يقول هذا الذكر سرّاً بحيث يسمع نفسه، ولا يسمعه المبتلىٰ، لئلا يتألم قلبُه بذلك، إلاّ أن تكون بليته معصية، فلا بأس أن يُسمعه ذلك إن لم يخف من ذلك مفسدة، والله أعلم». «الأذكار» (ص٤٧٥).

(٤) انظر «جامع الأصول» (٤: ٣٣١) و«شرح السنة» (٥: ١٣٠-١٣١).

روىٰ عن تسعةِ شيوخٍ، منهم: أنس بن مالك (ت ق)، وإبراهيم النخعي، وسعيد ابن جبير، ومجاهد بن جبر.

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: جرير بن عبد الحميد الضبيّ (ق) وسفيان بن عيينة (ت)، وشعبة، وعلي بن مسهر (ت).

لم يوثِّقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت أقوالُهم فيه بينَ متروكٍ ومنكرِ الحديث جدّاً إلىٰ ضعيفٍ وليسَ بشيء.

وقال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: ضعيفٌ من الخامسة[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا إسماعيل بن موسىٰ: حدثنا علي بن عابس، عن مسلم الملائي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «بُعث النبي ﷺ يومَ الاثنين وصلّىٰ عليٌّ يومَ الثلاثاء»[2].

قال أبو عيسىٰ: «وفي الباب عن عليٍّ رضي الله عنه، وهذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليسَ عندَهم بذلك القوي، وقد روي هذا عن مسلم، عن حبّة، عن عليّ نحوُ هذا».

قلت: إسناد هذا الحديث ضعيف جدّاً ـ وفق القواعد الحديثيّة ـ لأن مسلم بن كيسان الأعور متروك لكن لهذا الحديث شواهد من حديث عليّ نفسه، ومن حديث

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٣٣٧) و (٥:٥٩٨)، ابن معين (٢:٥٦٣)، أحمد (١:١٦٧) و (٢:٣١، ٥٤، ١٣١، ١٨٦، ٢٢٢)، «الكبير» (٧:٢٧١)، «الصغير» (٤٨٥)، والنسائي (٢١٨)، العقيلي (٤:١٥٣)، «الجرح» (٨:١٩٢)، «المجروحين» (٣:٨)، «الكامل» (٨:٣)، «الموضح» (٢:٣٩٨)، «تهذيب الكمال» (٢٧:٥٣٠) «الميزان» (٤:١٠٦)، «الكاشف» (٣:١٢٥)، «التهذيب» (١٠:١٣٥-١٣٦)، «التقريب» (٦٦٤١).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب عليّ (٣٧٢٨). ولم يخرِّجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (١:٤٠٦) وأخرجه أبو يعلىٰ (٧:٢١٣) رقم (٤٢٠٨) والحاكم في «المستدرك» (٣:١٢١) وأخرج له شاهداً من حديث بريدة بن الحصيب في الموضع نفسه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

عبد الله بن بريدة في مسألة صلاة عليّ أمّا بعثة النبي ﷺ يوم الاثنين، ففي صحيح مسلم من حديث أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ سئل عن صيامه يوم الاثنين فقال: ذاك يوم ولدت فيه، وأنزل عليّ القرآن فيه، والله تعالىٰ أعلم[١].

وقد أخرجَ الترمذي له حديثاً آخرَ في الجنائز (١٠١٧) يصفُ حالَ النبيّ ﷺ بأنّه كانَ يركبُ الحمارَ ويشهد الجنائز، ثمَّ قال: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث مسلم عن أنس، ومسلم الأعور يضعَّف، وهو مسلم بن كيسان: تُكلّم فيه» وقد أخرجه ابن ماجه بالسند نفسه (٤١٧٨)، وهذان الحديثان هما جملةُ ما خرَّجَه الترمذي لمسلم الأعور، وكلاهما في المناقب لا يترتَّبُ علىٰ واحد منهما حكمٌ شرعي، والله أعلم.

٢٤٠ـ ميمون أبو حمزة الأعور القصّاب الكوفي الراعي، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن ثمانية من التابعين، منهم: إبراهيم النخعي، وسعيد بن المسيب، وعامر الشعبي.

وروىٰ عنه تسعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: إسماعيل ابن عليّة، والثوري، وشريك وعنبسة.

لم يوثِّقه أحدٌ من نقاد الحديث، وتفاوتت ألفاظُ الطعن فيه ما بينَ ضعيفٍ إلىٰ متروكٍ، وقال الترمذي: ضعَّفَه بعضُ أهل العلم، وقال مَرةً: يضعَّف، وقال ثالثةً: ليس بالقوي، وقال الحافظ: ضعيفٌ. . .[٢].

---

(١) انظر «المستدرك (٣: ١٢١)، وانظر صحيح مسلم (١١٦٢).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٢٢١) و (٣: ٤٩، ٣١٢) و (٥: ٥١٨)، «العلل الكبير» (١: ٤١٥)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٥٩٩)، «علل أحمد» (٢: ١٧٠)، «الكبير» (٧: ٣٤٣)، «كنىٰ البخاري» (ص٩١)، «ضعفاؤه» (٤٨٧)، «ضعفاء النسائي» (٢٢٢)، العقيلي (٤: ١٨٧)، «الجرح» (٨: ٢٣٥)، «المجروحين» (٣: ٥)، «الكامل» (٨: ١٥٧)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٧٦)، «كنىٰ ابن عبد البرّ» (٦١١)، «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٣٧)، «الميزان» (٤: ٢٣٤)، «الكاشف» (٣: ١٧١) «التهذيب» (١٠: ٣٩٥)، «التقريب» (٧٠٥٧).

أقول: قالوا في الرَّجل: كان يحيىٰ بن سعيد وعبد الرَّحمٰن بن مهدي لا يحدّثان عن ميمون قط! وقيل فيه: ليس بشيء، ذاهبُ الحديث، تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، لا تقومُ به حجة وحديثُه ليس بالقائم، وليس بثقةٍ.

وهذه كلُّها أَقوالٌ تجعلُ الرَّجلَ ضعيفاً جدّاً، وتجعلُ حديثَه الذي يتفردُ به منكراً أو ضعيفاً جدّاً.

لكن نقلَ المزي عن أبي عوانة الوضَّاح، قال: قلتُ للمغيرة بن مسلم: تحدِّثُ عن أبي حمزة؟ قال: لم يكن يجترىء علىٰ أن يحدثني إلاّ بحق[١].

قُلت: فمقتضىٰ هذا أنَّ روايةَ المغيرة بن مسلم عنه حسنةٌ إذا صحَّت الرواية إليه وروىٰ هو عن ثِقَه، ولم يأتِ بمتنٍ منكرٍ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن حميد الرَّازي: حدثنا حكام بن مسلم وهارون بن المغيرة، عن عنبسة، عن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ـ يعني ابن مسعود رضي الله عنه ـ، عن النبيّ ﷺ قال: «إياكم والنعي فإنَّ النعي من عمل الجاهلية» قال عبد الله: النعي أذان بالميت. وفي الباب عن حذيفة.

حدثنا سعيد بن عبد الرَّحمٰن المخزومي: حدثنا عبد الله بن الوليد العدني، عن سفيان الثوري، عن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبيّ ﷺ نحوه[٢]، ولم يرفعه، ولم يذكر فيه: والنعي أذان بالميت[٣].

قال أبو عيسىٰ: وهذا أَصحُّ من حديثِ عنبسةَ، عن أبي حمزة، وأبو حمزة هو ميمون الأعور، وليس هو بالقوي عندَ أهل الحديث، وحديث عبد الله غريبٌ[٤].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٣٨).

(٢) كذا في مطبوعة الترمذي، ولا يستقيم كلامُ الترمذي إلاّ بحذفها.

(٣) أخرجه الترمذي في الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي (٩٨٤) و (٩٨٥)، ولم يخرجه من العشرة سواه، وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ١١١-١١٢) و «جامع الأصول» (١١: ١٠٩: ١١٠).

(٤) ورد في مطبوعة شاكر «حسن غريب» وهو خطأ، والتصويب من «تحفة الأشراف» (٧: ١١٢) و«تحفة الأحوذي» (٢: ١٢٩) وهو المنسجم مع أحكام الترمذي علىٰ مثل ميمون.

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ أبي حمزة الأعور، رواه عنه سفيان الثوري وعنبسة ابن سعيد.

فأما عنبسةُ فجعلَه مرفوعاً، وجعلَه سفيانُ الثوري موقوفاً علىٰ ابن مسعود قوله.

ورجَّحَ الترمذي روايةَ الثوري علىٰ رواية عنبسة؛ لأنَّ الثوري أرجحُ من عنبسةَ بكلِّ اعتبار، وقول الترمذي: حديث الثوري أَصحُّ من حديث عنبسة، لا تعني تصحيحَ الحديث، وإنما تعني أنَّها أرجحُ منها.

قال أبو عيسىٰ: وقد كَرِهَ بعضُ أهل العلم النعيَ، والنعيُ عندَهم: أن ينادىٰ في الناس أنَّ فلاناً مات ليشهدوا جنازته، وقال بعضُ أهل العلم: لا بأسَ أن يُعْلِمَ الرَّجلُ أهل قرابته وإخوانه، ورُويَ عن إبراهيم أنَّه قال: لا بأسَ أن يُعلمَ قرابتَه[1].

قُلت: صحَّ من حديث جابر بن عبد الله، ومن حديث أبي هريرة أنَّ رسولَ الله ﷺ نعىٰ النجاشي يومَ توفي، وصلّىٰ عليه أربعَ تكبيرات[2].

فلو أخذنا بمبدأ الترجيح، لرجَحَ حديثُ البخاري من كُلِّ وجه، ولو طبقنا قاعدةَ التعارض لكان حديثُ الباب منكراً.

وقد أخرجَ الترمذي من حديث ميمون الأعور، عن أبي صالح مولىٰ طلحة، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: رأىٰ النبيّ ﷺ غلاماً لنا، يقال له: أفلح، إذا سجد نفخ... الحديث، حديثُ أم سلمة إسنادُه ليسَ بذاك، وميمون أبو حمزةَ قد ضعَّفه بعضُ أهل العلم[3].

وأخرجَ من حديثه عن إبراهيمَ النخعي، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنَّه قال: «من دعا علىٰ من ظلمَه؛ فقد انتصر» ثمَّ قال: «هذا حديثٌ

(١) «جامع الترمذي» (٣: ٣١٢-٣١٣).

(٢) انظر أطراف الحديث وفقهه في «فتح الباري» (٣: ٢٢١-٢٢٣).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية النفخ (٣٨١-٣٨٢).

غريبٌ، لا نعرفُه إلاّ من حديث أبي حمزة وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في أبي حمزة وهو ميمونُ الأعور»[١].

وأخرجَ من حديثه عن عامر الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، عن النبيّ ﷺ قال: «إنَّ في المال حقاً سوىٰ الزكاة» ثمَّ قال: «هذا حديثٌ إسنادُه ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعَّف.

وروىٰ بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قولَه، وهذا أَصحُّ»[٢].

أقول: هذه الأحاديثُ كلُّها عندَ الإمام الترمذي ضعيفةٌ؛ لأنَّ مدارَها علىٰ أبي حمزة الأعور، وقد سقتُ هذه الأحاديثَ، لتوضيح النقاط الآتية:

الأولىٰ: أنَّ قولَ الترمذي: قد ضعَّفه بعضُ أهل العلم، مثلُ قوله: يضعَّفُ في الحديث، ومثلُ قوله: تكلَّم بعضُ أهل العلم في فلان، ومثلُ قوله: ليس بالقوي في الحديث، أو هي ذاتُ دلالاتٍ متقاربةٍ جدّاً، لأنَّه أَطلقَ كُلَّ هذه الألفاظِ النَقْديةِ علىٰ راوٍ واحد.

الثانية: أنَّ حكمَ الترمذي علىٰ حديثٍ بأنَّه غريبٌ؛ لأنَّ فيه أبا حمزة الأعور، مثلُ حكمِه علىٰ حديث آخرَ بأنَّه غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أبي حمزة الأعور، وهما مثلُ حكمِه علىٰ حديثٍ آخرَ: ليس إسنادُه بذاك؛ لأنَّ أبا حمزة الأعور فيه أو علىٰ الأقل هذه الأحكام متقاربةٌ، وكلُّها تدلُّ علىٰ أنَّ في أسانيدها راوياً ضعيفاً جدّاً.

الثالثة: أنَّ الترمذي يريدُ أن يبيِّنَ لنا، أن العملَ المتوارثَ أقوىٰ من خبر الواحدِ فدوامُ الأمةِ علىٰ ممارسةِ عملٍ مشروع يدلُّ علىٰ أنَّه من المعروف الذي أمرَ الله تعالىٰ به: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وليس لميمون الأعور عندَ الترمذي سوىٰ ما تقدَّمَ، والله أعلم.

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب دعاء النبي (٣٥٥٢).

(٢) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقاً سوىٰ الزكاة (٦٥٩-٦٦٠).

٢٤١ـ ناصح بن عبد الله ويقال: ابن عبد الرَّحمٰن التميمي المعروف بالمُحَلِّمي أبو عبد الله الكوفي الحائك، من طبقة أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن أربعةٍ من الشُّيوخ، هم: سماك بن حرب (ت)، وعطاء بن السائب ويحيىٰ بن أبي كثير، وأبو إسحاق السبيعي.

وروىٰ عنه عشرةُ رواة، منهم: إسحاق بن منصور السلولي، وأبو حنيفة الإمام ويحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي (ت).

لم يوثِّقه في الحديثِ حافظٌ، واختلفت أَقوالُ النقاد فيه ما بينَ قائلٍ: ضعيفٌ وقائل: استحقَّ التركَ، وإنَّ عرضَ بعضِ أَقوالِ العلماءِ فيه، يوضِّحُ صورتَه أَمامَنا أكثر.

قال ابن عدي: هذه الأحاديثُ عن سماك، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه غيرُ محفوظة، ولناصحٍ غيرُ ما ذكرت وهو في جملة مُتَشَيِّعي الكوفة، وهو ممن يُكتبُ حديثُه.

وقال أبو حاتِم: ضعيفُ الحديث، منكرُ الحديث، عندَه عن سماك، عن جابر بن سمرة مسنداتٌ في الفضائل كلُّها منكراتٌ، كأنَّه لا يعرفُ غيرَ سماك عن جابر، وهو في الضعفِ مثلُ سماك بن حرب.

وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، غلبَ عليه الصَّلاحُ، فكأنَّه يأتي بالشَّيء علىٰ التوهّم، فلما فَحُشَ ذلك منه استحقَّ التركَ.

وقال الحسنُ بن صالح بن حيّ الشِّيعي: ناصح بن عبد الله المحلمي: نِعْمَ الرَّجلُ وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقةٍ، وقال البخاري، وأبو حاتم: منكرُ الحديث.

والملاحظ مما سبق:

ـ أنَّ الرَّجلَ عدل الدِّين، غلبَ عليه الصَّلاحُ، وكلام ابن حبان والحسن بن صالح يُحملُ عليه.

ـ أنَّ الرَّجلَ شيعي.

ـ أنَّ الرَّجلَ أكثرَ من رواية الفضائل التي لا تعرفُ إلاّ من طريقه، فهو رجلٌ ضعيفٌ يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به منفرداً.

قال الترمذي: ليس بالقوي عندَ أهل الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة: حدثنا يحيىٰ بن يعلىٰ، عن ناصح، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يؤدّبَ الرَّجلُ ولدَه خيرٌ من أن يتصدَّق بصاع»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وناصحٌ هو أبو العلاء الكوفي ليس عندَ أهل الحديث بالقوي، ولا يُعرفُ هذا الحديثُ إلاّ من هذا الوجه، وناصحٌ شيخٌ آخرُ بصري، يروي عن عمّار وغيره، هو أثبت من هذا»[٣].

أقول: هذا الحديثُ غريبٌ، لم أقف له علىٰ إسناد آخرَ، وفيه عللٌ ثلاثٌ ثنتان في الإسناد، وهما ضعف ناصحٌ وسماكٌ، والثالثةُ في المتن، وخلاصتها: أنَّ تأديبَ الرَّجلِ ولدَه خيرٌ من آصع كثيرة، وليس من صاع واحد؛ لأنَّ التصدقَ بصاع يشبعُ بطنَ جائع، أما تاديبُ الولد فإنّه يزيدُ في الأمّة صالحاً، ولو جعلنا اللفظَ علىٰ المرة الواحدة، فالأدبُ خيرٌ من صدقة صاع. بقيت مسألة توهيم المزّي للترمذي.

ففي مطبوعة بيروت ما أثبتُّه أعلاه، وفي «تحفة الأشراف» و «تهذيب الكمال» و«تحفة الأحوذي» نقلاً عن الترمذي أنَّه قال: وناصحٌ هو ابن العلاء الكوفي.

قال المزي: وقد وَهِمَ الترمذي في قوله: هو ابن العلاء، إنما ابن العلاء البصري لا الكوفي.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٢٩٧)، «تاريخ ابن معين» (٢:٦٠١)، «الكبير» (٨:١٢٢)، «ضعفاء البخاري» (٤٩٣)، «ضعفاء النسائي» (٢٢٥)، «ضعفاء العقيلي» (٤: ٣١٠) «الجرح» (٨:٥٠٢)، «المجروحين» (٣:٥٤)، «الكامل» (٨:٣٠٢)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٧٩) «تهذيب الكمال» (٢٩:٢٦١)، «الميزان» (٤:٢٤٠)، «الكاشف» (٣:١٧٢)، «التهذيب» (١٠:٤٠١) «التقريب» (٧٠٦٧).

(٢) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في أدب الولد (١٩٥١)، وانظر «تحفة الأشراف» (٢:١٦٠) و«جامع الأصول» (١:٤١٦) وأخرجه أحمد في مسند البصريين (٥:٩٦ و ١٠٢).

(٣) «جامع الترمذي» (٤:٢٩٧-٢٩٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٩:٢٦١) و«تحفة الأشراف» (٢:١٦٠).

قُلتُ: قالَ الترمذي بأنَّ البصريَّ غيرُ الكوفي، وقال: يروي عن عمّار، فالترمذي إذن يعرفُ ناصحاً الكوفي، والآخرَ البصري.

ويبدو أنَّ نسخَ الترمذي غيرُ دقيقة، فوقعَ لذلك مثلُ هذا الإختلاف من النسّاخ وليس لناصحٍ عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ الواحدِ، والله أعلم.

٢٤٢ـ يحيىٰ بن أبي حيّة ـ بمهملة تحتانية ـ الكلابي أبو جَنَاب الكوفي مشهور بكنيته من كبار أتباع التابعين، مات سنةَ سبعٍ وأربعينَ، وقيل غير ذلك (د ت ق).

روىٰ عن خمسةٍ وثلاثينَ شيخاً، منهم: الحسن البصري، والضحاك بن مزاحم (ت)، والشعبي، وعبد الله بن عيسىٰ (ت).

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: جعفر بن عون (ت)، والثوري (ت) ووكيع (ت ق)، ويزيد بن هارون.

وقد اختلفَ علماءُ الجرح والتعديل في منزلةِ أبي جناب الكلبي، فمنهم من جعلَه في مرتبة الاحتجاج، ومنهم من جعلَه في مرتبة الإعتبار، ومنهم من جعله في مرتبة الترك.

وخلاصة ما قال العلماء فيه:

ـ كان أبو جناب يدلِّس، رماه بذلك يزيدُ بن هارون تلميذه وأبو نعيم الفضلُ بن دكين وعبد الرَّحمٰن بن يوسف بن خراش وغيرُهم.

ـ كان ثقةً، قالها فيه تلميذُه الفضل بن دكين.

ـ صَدُوقٌ ولا بأس به، قالَها الفضل بن دكين أيضاً ويحيىٰ بن معين ومحمد بن عبد العزيز بن نمير.

ـ ضعيفٌ، قالَها يحيىٰ القَطَّان ويحيىٰ بن معين والعجلي وعثمان الدارمي ويعقوب.

ـ ليس بالقوي قالَها أبو حاتم والترمذي.

ـ متروكٌ، قالَها عمرو بن علي الصيرفي، وقالوا: ليسَ بثقة، وغيرُ ذلك[١].

أقول: في إطارِ ما تقدمَ يمكن القولُ إنَّ كلمةَ «ثقةٌ» التي قالَها الفضلُ لا يريدُ بها إلا التوثيقَ العامَّ بدليل أنَّه قال فيه: صَدُوقٌ ولا بأسَ به، وكلمة «صَدُوق» و«لا بأسَ به» من مراتب الاختبار عندَ المحدثين القدامىٰ غالباً، وكلمة «ضعيف» كأنَّها قيودٌ علىٰ صدقه، وليست وصفاً عاماً بالضعف، بمعنىٰ أنَّ الرَّجلَ صادقُ اللهجة لكنه يخطىء.

ومما زادَ في هجوم النقاد عليه شناعةُ تدليسه، قال ابن نمير: صَدُوقٌ كان صاحبَ تدليس، أفسدَ حديثَه بالتدليس، كان يحدّثُ بما لم يسمع.

وقولُ من قال: ليس بثقةٍ تُحملُ علىٰ أنَّه ليس بحجةٍ هنا، ومقتضىٰ كلام الحافظ ابن حبان: فَحُشَ خطؤه، وقول الفلاّس: ليس بثقةٍ، أنَّ الرَّجلَ متروكٌ، وهذه مبالغةٌ في نظري؛ لأنَّ ابنَ حبان ذكرَ أبا جناب في «الثقات» أيضاً، قال الحافظ: ضعَّفوه لكثرةِ تدليسِه.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد بن حميد: حدثنا جعفر بن عون: أخبرنا أبو جناب الكلبي، عن الضحَّاك، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «من كانَ له مالٌ يبلِّغُه حجَّ بيت ربِّه أو تجبُ عليه فيه الزكاة فلم يفعل، سألَ الرجعةَ عندَ الموت» فقال رجلٌ: يا ابنَ عباس، اتق الله، إنما سألَ الرجعةَ الكُفّارُ! قال سأتلو عليكَ بذلك قرآناً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٩]، ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠] إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ١١].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٩٠)، «علل الترمذي» (٢: ٨٧٠)، «طبقات ابن سعد» (٦: ٣٦٠)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٦٤٢)، «علل أحمد» (٢: ١٦٦)، «الكبير» (٨: ٢٦٧) «ضعفاء البخاري» (٤٩٩)، «ضعفاء النسائي» (٢٤٤)، العقيلي (٤: ٣٩٨)، «الجرح» (٩: ١٣٨)، «المجروحين» (٣: ١١١)، «الكامل» (٩: ٥٠)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٨٧)، «الموضح» (٢: ٤٦٢)، «كنىٰ ابن عبد البر» (٥٣٩)، وينظر (٨٥٣، ١٠٩٨، ١١٣٣)، «الإكمال» (٢: ١٣٤)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٢٨٤) «الميزان» (٤: ٣٧١)، «الكاشف» (٣: ٣٢٣)، «التهذيب» (١١: ١-٢) و «التقريب» (٧٥٣٧).

قال: فما يوجب الزكاة؟ قال: إذا بلغَ المالُ مئتي درهمٍ فصاعداً، قال: فما يوجبُ الحجَّ؟ قال: الزادُ والبعير[١].

حدثنا عبد بن حُميد: حدثنا عبد الرزاق، عن الثوري، عن يحيىٰ بن أبي حيّة، عن الضحّاك، عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ بنحوه.

وقال ـ يعني الترمذي ـ: هكذا روىٰ سفيانُ بن عيينة وغيرُ واحد هذا الحديثَ عن أبي جناب عن الضحّاك، عن ابن عباس قوله ولم يرفعوه، وهذا أَصحُّ من رواية عبد الرزاق.

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ أبي جناب الكلبي، رواه عنه جعفر بن عون وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وغيرُ واحد ـ علىٰ حدِّ تعبير الترمذي ـ، ثمّ اختُلِفَ عليه فيه:

ـ فرواه سفيانُ بن عيينة وجعفر بن عون وغيرُ واحد عن أبي جناب الكلبي به موقوفاً علىٰ ابن عباس قوله.

ـ ورواه عبد الرزاق عن الثوري به عن ابن عباس مرفوعاً.

وكأنَّ الترمذي أرادَ أنَّ ينسبَ الوهمَ في الرفع إلىٰ عبد الرزاق لا إلىٰ سفيان الثوري، إما لجلالةِ قدرِ سفيان عندَه، أو لأنَّ الترمذي يرىٰ أن عبدَ الرزاق وَهِمَ في الرفع، وأياً ما كان الأمرُ، فالوقفُ أَصحُّ من الرفع وكلاهما غيرُ صحيح اصطلاحاً، بل الحديثُ ضعيفُ السند، وأما استدلالُ ابن عباس بالآيات الكريمات؛ فهو اجتهادٌ منه في الفهم، لو صحَّ الإسناد إليه.

وقد أخرجَ له حديثاً آخرَ حسَّنَه (٤٩٦) لشواهِده المتعددةِ بالنسبة للغسل يومَ الجمعة، أما الثوابُ المترتِّبُ علىٰ هذا الغسل؛ فهو مما تفرّدَ به هذا الضعيفُ فلا يقبلُ مع اعتقادنا بأنَّ فضلَ الله تعالىٰ واسعٌ، وانظر «جامع الترمذي»(٢ : ٣٦٧-٣٦٨).

---

(١) أخرجه الترمذي في التفسير، باب ما جاء في تفسير سورة المنافقون (٣٣١٦)، ولم يخرجه من العشرة سواه، وانظر «تحفة الأشراف» (٤ : ٤٧٣) و«جامع الأصول» (٢ : ٣٩٤).

المبحث الثالث

رواة مصطلح «ليس بالحافظ» ومروياتهم في جامع الترمذي

تقدمَ في ألفاظِ مرتبةِ الاحتجاج الكلام عن دلالة مصطلح «حافظ» المتضمِّن مزيداً من ضبطِ الراوي وعنايته بحديثِه وغيرِ ذلكَ من حيثيات، وتقدمَ في مصطلح «ليس بالقوي» أنَّ مصطلحَ «ليس بالحافظ» من بابه في أدنىٰ مراتب الاعتبار وليسَ في مرتبة الترك، كما ذهبَ بعضُ الباحثين.

وقد وصفَ الترمذي سبعةَ رواة بهذا الوصف، كانَ واحدٌ منهم في نظر الحافظ ابن حجر (٢٣٩) متروكاً، وواحدٌ (٢٤٤) كذَّبوه، وكانَ الترمذي نقلَ فيه أنَّ أحمدَ ضعَّفَه، وبقيةُ الرواة (٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥) قال فيهم الحافظ: ضعيفٌ، وقد حسَّنَ الترمذي لصدقة بن موسىٰ حديثاً (١٩٦٣): «حسنٌ غريبٌ»، وحسَّنَ لعاصم بن عمر العُمري حديثاً آخرَ (٣٦٩٢): «حسنٌ غريبٌ»، وكيفما كانَ شأنُ هذا التحسين؛ فإنَّه يدلُّ علىٰ صلاحية هذين الراويين للاعتبار، وعليه فمصطلحُ «ليس بالحافظ» يُقبلُ في المتابعاتِ فيما ليس فيه حكمٌ شرعي، والله أعلم.

٢٤٣ـ الحارث بن نبهان الجرمي أبو محمد البصري، من صغار أتباع التابعين، ماتَ بعدَ الستينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً، منهم: أيوب السختياني، ومعمر بن راشد (ت)، وأبو حنيفة النعمان.

وروىٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً، منهم: أزهر بن مروان (ت ق)، والفضيل بن حسين الجحدري، ومسلم بن إبراهيم (ق).

رویٰ له الترمذي حديثاً واحداً (١٧٧٥) وابن ماجه ثلاثةَ أحاديثَ خرَّجَ له المزي في ترجمته واحداً منها (٢١٣).

قُلت: لم يوثِّقه من النُّقاد أحدٌ، وضعَّفَه الجوزجاني والعجلي ويعقوب بن شيبة والعقيلي وأبو أحمد الحاكم وابن حبان والذهبي وقال الحافظ ابن حجر: متروكٌ من الثامنة[١].

لم يخرِّج له الترمذي إلا هذا الحديثَ الواحدَ:

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أزهر بن مروان البصري: حدثنا الحارث بن نبهان، عن معمر، عن عمّار بن أبي عمّار، عن أبي هريرة قال: «نهىٰ رسول الله ﷺ أن ينتعلَ الرَّجلُ وهو قائم»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ[٣] وروىٰ عبيد بن عمرو الرقي هذا الحديثَ عن معمر، عن قتادة، عن أنس، وكلا الحديثين لا يَصحُّ عندَ أهل الحديث.

والحارث بن نبهان: ليس عندَهم بالحافظ ولا نعرفُ لحديث قتادةَ عن أنس أصلاً» اهـ.

وقال في «العلل الكبير» (٣١٢): سألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: الحارث بن نبهان منكرُ الحديث، وهو لا يبالي ما حدّثَ، وضعَّفَه جداً، قلت له: فإنه يروي عن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢١٣-٢١٤)، ابن معين (٢: ٩٤)، «الكبير» (٢: ٢٨٤) النسائي (٧٨)، العقيلي (١: ٢١٧)، «الجرح» (٣: ٩١)، «المجروحين» (١: ٢٢٢)، «الكامل» (٢: ٤٥٨) الدارقطني (٢٦٧)، «تهذيب الكمال» (٥: ٢٨٨)، «الميزان» (١: ٤٤٤)، «الكاشف» (١: ١٩٧) «التهذيب» (٢: ١٥٨)، «التقريب» (١٠٥١).

(٢) أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في كراهية أن ينتعل الرَّجل وهو قائم (١٧٧٥)، وابن ماجه فيه (٣٦١٨) من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وأخرجه من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر برقم (٣٦١٩)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ٢٨٦).

(٣) وقع في «الجامع» و«التحفة»: «حسنٌ غريبٌ» والتصويب من مخطوطة «الأحاديث المستغربة» للعلائي، و«تحفة الأحوذي» (٣: ٦٨).

عبيد الله بن عمرو الرقي هذا الحديثَ، عن معمر، عن قتادة عن أنس... قال: ليس هذا بصحيح أيضاً. اهـ.

أقول: يجدرُ بنا ملاحظةُ وصفِ الترمذي للرجل بأنَّه ليسَ بالحافظ، مع نقلِ وصفِ شيخهِ البخاري له بأنَّه منكرُ الحديث، وملاحظةُ حكمِ البخاري علىٰ الحديثين بأنَّهما لا يَصحّان، وحكمِ الترمذي علىٰ الأوّل بأنَّه غريبٌ ـ يعني ضعيفاً ـ وعلى الثاني بأنَّه لا أصلَ له، والله أعلم.

٢٤٤ـ حماد بن واقد العيشي أبو عمر البصري أبو فطر الصفّار، من صغار أتباع التابعين (ت).

رویٰ عن ثلاثةَ عشَر شيخاً، منهم: إسرائيل بن يونس (ت)، وثابت البُنَاني ومالك بن دينار.

وروىٰ عنه خمسةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: بشر بن معاذ (ت)، وشيبان بن فروخ وولده فطر بن حماد.

لم يوثِّقه أحدٌ من النقاد، وضعَّفَه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والعقيلي وابن حبان وأبو أحمد الحاكم وابن الجوزي والذهبي وابن حجر.

قال الترمذي: ليسَ بالحافظ عندَهم، وقال البخاري: منكرُ الحديث.

قال المزي: روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا بشر بن معاذ العقدي البصري: حدثنا **حماد** بن واقد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: قال رسول الله

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٥:٥٢٨)، ابن معين (٢:١٣٣)، علل أحمد (١:٢٦٩) «الكبير» (٣:٢٨)، العقيلي (١:٣١٢)، «الجرح» (٧:١٥٠)، «المجروحين» (١:٢٥٣)، «الكامل» (٣:٢٧)، «تهذيب الكمال» (٧:٢٨٩)، «الميزان» (١:٦٠٠)، «الكاشف» (١: ١٨٩)، «التهذيب» (٣:٢١)، «التقريب» (١٥٠٨).

ﷺ: «سلوا الله من فضله، فإنَّ الله عزّ وجلّ يُحبُّ أنْ يُسأل، وأفضل العبادة انتظار الفرَج»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هكذا روىٰ حماد بن واقد هذا الحديثَ، وقد خُولفَ في روايته وحماد بن واقد هذا هو الصفّار: ليس بالحافظ، وهو عندَنا شيخٌ بصري، وروىٰ أبو نعيم ـ يعني الفضل ـ هذا الحديثَ عن إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن رجل، عن النبيّ ﷺ، مرسل، وحديثُ أبي نعيم أشبهُ أن يكونَ أَصحَّ» اهـ.

قُلت: ترجيحُ الترمذي روايةَ أبي نعيم لا يريدُ به تصحيحاً للحديث، وإنما يريدُ أنَّ هذا الإسنادَ ـ علىٰ انقطاعه ـ أوثقُ رجالاً من إسناد حديث الباب، وحكيمُ بن جبير مختلفٌ في لقيّه أحداً من الصحابة، ولهذا قالَ الترمذي: مرسلٌ ـ يعني منقطعاً ـ، إضافةً إلىٰ أنَّ حكيماً نفسَه ضعيفٌ، قاله الحافظ في «التقريب» (١٤٦٨)، فالحديثُ من طريقَيه المتصل والمنقطع ضعيفٌ، والله أعلم.

٢٤٥ـ صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية ويقال: أبو محمد الشّامي الدمشقي، من أتباع التابعين، ماتَ سنةَ ستٍ وستينَ ومئة (ت س ق).

روىٰ عن خمسةٍ وثلاثينَ شيخاً، منهم: الأوزاعي، وابن جريج، وموسىٰ بن يسار الأردني (ت).

وروىٰ عنه عشرونَ راوياً، منهم: عمرو بن أبي سلمة (ت س ق)، ووكيع بن الجَرّاح، والوليد بن مسلم.

اختلفَ فيه العلماءُ، فقال الأوزاعي ودحيم: ثقةٌ، وقال دُحيم مرةً أخرىٰ: مضطربُ الحديث، ضعيفٌ، وقال ابن معين وأبو زرعة والبخاري والنسائي وغيرُ واحد: ضعيفٌ، وقال أحمد: ضعيفٌ جداً، وقال أبو حاتم: ليّنٌ يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، محلُّه الصِّدق، وأُنكر عليه القدر.

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب في انتظار الفرج (٣٥٧١) وانظر «تحفة الأشراف» (٧:١٢٨) ولم يخرجه من العشرة غيره، وأخرج ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢:٨٦٤) (١٤٤٨) الشطرَ الأخيرَ من حديث أنس وأعلّه.

قال الترمذي: ليس بحافظ، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السابعة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن يحيىٰ النيسابوري: حدثنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي، عن صدقة بن عبد الله، عن موسىٰ بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في العسل: «في كُلِّ عشرة أَزُقٍّ زِقٌّ»[٢].

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سيارة المُتَعي وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ ابن عمرَ في إسناده مقالٌ، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب كبيرُ شيء، وقد خُولفَ صدقةُ بن عبد الله في رواية هذا الحديث، عن نافع.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا عبد الوهاب الثقفي: حدثنا عبيد الله ابن عمر، عن نافع، قال: سألني عمر بن عبد العزيز، عن صَدقة العسل، فقلت: ما عندَنا عسلٌ نتصدق منه! ولكن أخبرنا المغيرة بن حكيم، أنه قال: ليسَ في العسل صدقةٌ فقال عمرُ: عدلٌ مرضي، فكتب إلىٰ الناس أن توضع ـ يعني الزكاة عنهم ـ»[٣].

قلت: إن انفرادَ مثل صدقة يتوقفُ فيه فمخالفُته منكرةٌ، وحديثه عن موسىٰ، عن نافع: ضعيف، والإسناد الثاني صحيحٌ إلىٰ المغيرة لا غبارَ عليه، وقد مال الخليفة عمر ابن العزيز إليه حيث لم يصحّ فيه عن النبي ﷺ شيء في الأمر أو النهي، والله أعلم[٤].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٢٤)، و«علله الكبير» (١٠٠)، ابن معين (٢:٢٦٨) «علل أحمد» (١:٢٣٧ و ٢٤٩)، «الكبير» (٤:٢٩٦) وضعفاؤه (٤٤٨)، النسائي (١٣٢)، العقيلي (٢:٢٠٧)، «الجرح» (٤:٤٢٩)، «المجروحين» (١:٣٧٠)، «الكامل» (٥:١١٥)، الدارقطني (٣٢٨) وسننه (١:٢٢٩)، «الموضح» (١:١٢٦)، «الإكمال» (٤:٣٥٥)، «تهذيب الكمال» (١٣:١٣٣) «الميزان» (٢:٣١٠)، «الكاشف» (٢:٢٥)، «التهذيب» (٤:٤١٥)، «التقريب» (٢٩١٣).

(٢) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب زكاة العسل (٦٢٩)، وابن حبان في «المجروحين» (١:٣٧٠) والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (٣:٧٧)، وابن عديّ في «الكامل» (٤:١٣٩٣) والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤:١٢٦) وضعَّفَه، وابن الجوزي في «العلل» (٢:٤٩٧)، وانظر «تحفة الأشراف» (٦:٢٤٧) و«نصب الراية» (٢:٣٩٣).

(٣) «جامع الترمذي» (٣:٢٤).

(٤) تراجع هذه المسألة في «سنن البيهقي الكبرىٰ» (٤:١٢٦-١٢٧)، و«فتح الباري» (٣:٤٠٧-٤٠٨).

٢٤٦ـ صدقة بن موسىٰ السلمي أبو المغيرة ويقال: أبو محمد البصري الدقيقي، من طبقة أوساط أتباع التابعين (بخ د ت).

روىٰ عن ثمانية شيوخٍ، منهم: ثابت البناني (ت)، وفرقد السبخي (ت)، ومحمد ابن واسع (ت).

وروىٰ عنه أربعةَ عشرَ راوياً، منهم: أبو داود الطيالسي (ت)، وعبد الصمد بن عبد الوارث (ت)، ويزيد بن هارون (ت).

وتباينت أقوالُ النقادِ فيه ما بينَ صدوقٍ ولا بأسَ به إلىٰ ليسَ بشيء وضعيف ومتروك.

قال الترمذي: ليس عندَهم بالحافظ، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهامٌ[١].

وقد أخرجَ الترمذي له خمسةَ أحاديثَ: (٦٦٣، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩) الأخيرَ منها مكرَّرُ الذي قبلَه بسندٍ آخرَ أصحَّ.

أخرجَ الأولَ منها (٦٦٣) وقال: «غريبٌ وصدقه ليس عندهم بذاك القوي» وأخرجَ الثاني منها (١٩٦٢) وقال: «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث صدقة»، وأخرجَ الثالثَ منها (١٩٦٣) وقال: «حسنٌ غريبٌ»، وأخرجَ الرابعَ منها (٢٧٥٨) من حديث صدقةَ بن موسىٰ صاحب الدقيق، عن أبي عمران الجوني عن أنس رضي الله عنه، ثم أخرجهَ (٢٧٥٩) من طريق جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني عن أنس وقال: «هذا أصحُّ من الحديث الأول، وصدقة بن موسىٰ ليس عندَهم بالحافظ».

والذي يُلفتُ النظرَ في أحاديثِ هذا الراوي أنَّ الترمذي استغربَ له الحديثين الأولين، لأنَّه في سندهما ولم يتابع، فهو سببُ الضعف فيهما، ورجَّحَ حديثَ جعفر

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٥٢) و (٥:٨٦)، «الكبير» (٤:٢٩٧)، «ضعفاء النسائي» (١٣٢)، العقيلي (٢:٢٠٨)، «الجرح» (٤:٤٣٢)، «المجروحين» (١:٣٧٣)، «الكامل» (٥:١١٨)، «تهذيب الكمال» (١٣:١٤٩)، «الميزان» (٢:٣١٢)، «الكاشف» (٢:٢٥)، «التهذيب» (٤:٤١٨)، «التقريب» (٢٩٢١).

ابن سليمان علىٰ حديثه دونَ تصريحٍ بتصحيحِ الأخير، لكنَّ الأولَ ضعيفٌ؛ لأنَّ فيه صدقة.

بَيْدَ أنَّ الذي يحتاج إلىٰ تفسير علميّ قول الترمذي عقب حديث أبي بكر (١٩٦٣): «لا يدخل الجنة خب ولا منان ولا بخيل»: «حسن غريب» مع أن في سنده صدقة هذا وفرقداً السبخي وهو لين الحديث كثير الخطأ علىٰ عبادته وصدقه.

وبعد النظر في طرق الحديث ورواياته عند الإمام الترمذي والطيالسي وأحمد وابن ماجه وأبي يعلىٰ الموصلي تبيّن أن مدار الحديث علىٰ مرّة بن شراحيل الطيب عن أبي بكر يرفعه. وقد اختلف علىٰ مرّة فيه:

ـ فأخرجه بلفظ: «لا يدخل الجنة سيء الملكة» الترمذي (١٩٤٦)، وقال: «غريب» وضعّفه بفرقد السبخي.

ـ وأخرجه باللفظ الأول، وقال: «حسن غريب» من طريق يزيد بن هارون عن صدقة عن فرقد به.

ووجه الاستغراب منّا أن اللفظ الذي توبع عليه فرقد: «لا يدخل الجنة سيء الملكة» ضعّفه الترمذي بقوله: «غريب»، وحسّن ما انفرد به فرقد الذي ضعّفه في موضع آخر. والمسألة تحتاج إلىٰ تطويل لا يتسع له بحثنا هذا[1].

٢٤٧ـ عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري أبو عمر المدني، من أتباع التابعين (ت ق).

وهو أخو عبيد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وأبي بكر بن عمر، قاله أحمد بن صالح المصري الحافظ، وزادَ: وهم ثقاتٌ.

وكان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان: عاصم بن عمر لم يكن أخا عبيد الله وعبد الله العمريين، وإنّما كانَ ابنَ عمهما.

---

(١) انظر لمزيد توسّع: مسند الطيالسي (٨)، ومسند أحمد (١:٤ و٧ و١٢)، وسنن ابن ماجه (٣٦٩١)، وأبا يعلىٰ (٩٣-٩٦).

قال الخطيب: هذا وَهْمٌ؛ لأنَّ عاصم بن عمر هو أخو عبيد الله وعبد الله بغير شك ذكرَ ذلكَ جماعةٌ من العلماء، ونقلَ تأييدَ قوله عن علي ابن المديني والدارقطني، ونقل نقدَ النسائي وغيرِه لأحمدَ بن صالح في قوله: كلهم ثقاتٌ.

روىٰ عاصم عن سبعةٍ من الشيوخ، منهم: جعفر الصادق، وسهيل بن أبي صالح (ق)، وعبد الله بن دينار (ت).

وروىٰ عنه تسعة رواة، منهم: أبو داود الطيالسي، وعبد الله بن نافع الصائغ (ق ت) وعبد الله بن وهب (ق).

لم يوثقه إلاّ أحمدُ بن صالح، ونقلَ ابنُ شاهين في ثقاتِه، والخطيب في «الموضح» عن أحمدَ بن صالح توثيقه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال يخطىء ويخالف، وترجمه في «المجروحين»، وتراوحت أقوالُ العلماء فيه بينَ ضعيفٍ وليس بقوي إلىٰ منكرٍ ومتروكِ الحديث، قال الترمذي: ضعيفٌ ليسَ عندي بالحافظ، وقال الحافظ: ضعيفٌ[1].

أقول: ترجمَ ابن حبان لعددٍ غيرِ قليلٍ من الرواة في «الثقات» و«المجروحين» وترجمته في «الثقات» لا تعني توثيقَه عندَه، وخاصةً أنه قال: يخطىء ويخالف وغاية ما تعنيه عدالةُ الدين[2].

وقد تكلَّم عليه الترمذي في موضعين من «الجامع» وفي موضع من «العلل الكبير» بينما لم يخرِّج له فيه شيئاً، وخرَّج له في «الجامع» حديثاً واحداً.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:١٦٦) و (٥:٥٨١)، «العلل الكبير» (٢:٨٧٠) «طبقات ابن سعد» (٥:٣٦٨)، «تاريخ ابن معين» (٢:٢٨٣-٢٨٤)، «الكبير» (٦:٤٧٩)، «ضعفاء النسائي» (١٧٢)، العقيلي (٣:٣٣٥)، «الثقات» (٧:٢٥٩)، «المجروحين» (٢:١٢٧)، «الكامل» (٦: ٣٩)، «الموضِّح» (١:١٥٦-١٦١) «تهذيب الكمال» (١٣:٥١٧)، «الميزان» (٢:٣٥٦)، «الكاشف» (٢:٤٦)، «التهذيب» (٥:٥٠)، «التقريب» (٣٠٦٨) ووقع فيه: ابن عمرو، وهو خطأ.

(٢) انظر الملحق الرابع من «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» (٥:٢٠٦٩-٢٠٩٦) فقد بلغ عددُهم مئة وستة وثلاثين راوياً، وقد تكلمت علىٰ أسباب ترجمته إياهم في «المجروحين» و«الثقات» في الباب الثامن من الرسالة المذكورة (٣:٩٩٩-١٠٠٤).

فقد أخرجَ من حديث عاصم بن محمد بن زيد حديثاً حَكَمَ عليه بأنَّه «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه من حديث عاصم، وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر.

قال محمد ـ يعني البخاري ـ: هو ثقةٌ صدوقٌ، وعاصم بن عمر العمري ضعيفٌ في الحديث، لا أروي عنه شيئاً»[١].

فهو هاهنا وازنَ بينَ راويين عمريين كلٌّ منهما اسمه عاصم، وأحدُهما ثقةٌ والآخرُ ضعيفٌ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا سلمة بن شبيب: حدثنا عبد الله بن نافع الصائغ: حدثنا عاصم بن عمر العمري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنا أولُ من تنشق عنه الأرض ثم أبو بكر ثم عمر ثم آتي أهلَ البقيع فيحشرونَ معي، ثم أنتظر أهلَ مكة حتىٰ أحشرَ بينَ الحرميين»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وعاصم بن عمر ليس عندي بالحافظ»[٣].

قلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عبد الله بن نافع الصائغ، رواه عنه سلمة بن شبيب عندَ الترمذي، وعمير بن مرداس ـ عندَ الحاكم ـ يقبلُ في المتابعات، له ترجمةٌ في «ثقات» ابـن حبان و«اللسان» وعبد الله بن نافع الصائغ: ثقةٌ، صحيحُ الكتاب، ومثلُه لا يُلحقُ بـه مثلُ هذا الحديث[٤]، وهو من رواة البخاري في «الأدب» وبقية الستة

---

(١) «جامع الترمذي» (٤: ١٦٥-١٦٦).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب (٣٦٩٢)، ولم يخرجه من الستة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٥: ٤٥٧)، و «جامع الأصول» (٨: ٦٣٢) وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣: ٦٨) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي فقال: عاصم أخو عبد الله ضعَّفوه، وأوردَ هذا الحديث في «الميزان» (٢: ٣٥٦) في جملة منكراته.

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ٥٨١) وسقطت كلمة «عندي» من المطبوع، والتصويب من «التحفة» ومصادر ترجمته، وزاد في «تحفة الأشراف» «حسن» وهو خطأ لا ينسجم مع ضعف عاصم.

(٤) «لسان الميزان» (٤: ٣٨١).

(بخ م ٤)[١]، وعبد الله بن دينار العدوي ـ مولاهم ـ: ثقةٌ أيضاً[٢]، فعلَّة الحديث في عاصم.

وقد اضطرب عاصم في هذا الحديث:

حيث رواه هنا عن عبد الله بن دينار وكذلك عند ابن حبان (٦٨٩٩) والحاكم (٤٤٢٩).

ورواه مرة أخرىٰ عن أبي بكر بن عمر عن سالم ـ ولم يدركه ـ عن ابن عمر مرفوعاً عند الحاكم (٣٧٣٢-٤٤٢٩) والطبراني في الكبير (١٣١٩٠)، وأحمد في فضائل الصحابة (١٣٢-٢٨٣).

والشق الأول من الحديث بلفظ «أنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر»[٣].

وقد خرَّجَ الترمذي له حديثاً آخرَ (١٤٥٦) وقال: «في إسنادِه مقالٌ»، وهذا جميعُ ما لَهُ عندَ الترمذي، والله تعالىٰ أعلم.

٢٤٨ـ محمد بن القاسم الأسدي أبو إبراهيم الكوفي شامي الأصل قيل: لقبه «كاو»، من الطبقة التاسعة ماتَ سنةَ سبعٍ ومئتينَ (ت).

روىٰ عن عشرينَ شيخَاً، منهم: الربيع بن صبيح، وشعبة بن الحجاج، والفضل ابن دلهم (ت)، والأوزاعي.

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: أحمد بن يونس الضبي، وعبدُ الأعلىٰ بن واصل (ت)، وعثمان بن محمد الواسطي.

روىٰ أبو بكر ابن أبي خيثمة عن يحيىٰ بن معين قوله فيه: ثقةٌ، وقد كتبتُ عنه وروىٰ ابن محرز عنه قوله فيه: ليسَ بشيء يكذبُ، وقد سمعتُ منه، وقال أبو الفضل

---

(١) «التقريب» (٣٦٥٩).

(٢) «التقريب» (٣٣٠٠).

(٣) حسن الإسناد أخرجه عبد بن حميد في المنتخب ٦٩٥، والطبراني في الكبير (١٢: ١٦٦) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس مرفوعاً.

عباس الدوري: مذهبُ يحيىٰ عندي في محمد بن القاسم أنَّه رجلٌ لم يكن من أصحابِ الحديث ولم يكن له تيقّظُهم.

وما سوىٰ هذه الرواية التي أخشىٰ أن تكونَ تحرفت من ليس بثقةٍ إلىٰ ثقة، فسائرُ أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه أنَّه في مرتبة الترك:

إما لأنَّه كان يكذبُ حقيقةً، وإما أنَّ خطأه قد فحُش حتىٰ غدا يشبهُ الكذبَ لغرابتِهِ وتخليطِهِ فيه، وقد رماه بالكذب أحمدُ بن حنبل ويحيىٰ بن معين - في روايةٍ والدارقطني.

قال الترمذي: سألت محمداً عن محمد بن القاسم، فقال: كان أحمدُ يرميه بالكذب وقال: تكلَّم فيه أحمد وضعَّفَه.

قال الحافظ: كذَّبوه من التاسعة[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الأعلىٰ بن واصل بن عبد الأعلىٰ الكوفي: حدثنا محمد ابن القاسم الأسدي، عن الفضل بن دلهم، عن الحسن - يعني البصري -، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: «لعنَ رسولُ الله ﷺ ثلاثة: رجلٌ[2] أمَّ قوماً وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حيَّ علىٰ الفلاح ثم لم يجب»[3].

قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس وطلحة، وعبد الله بن عمرو، وأبي أمامة رضي الله عنهم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١٩٢) و (٤: ٣٦١)، «العلل الكبير» (٢: ٨٧٣)، ابن سعد (٦: ٤٠١)، ابن معين (٢: ٥٣٤)، «العلل» لأحمد (١: ٣٠٠)، «الكبير» (١: ٢١٤)، «الضعفاء» للنسائي (٢١١)، العقيلي (٤: ١٢٦)، «الجرح» (٨: ٦٥)، «المجروحين» (٢: ٢٨٧)، «الكامل» (٧: ٤٩١)، «الضعفاء» للدارقطني (٣٦٧)، «سنن الدارقطني» (١: ٢٤٥)، «تهذيب الكمال» (٢٦: ٣٠١)، «الميزان» (٤: ١١)، «الكاشف» (٣: ٨٠)، «التهذيب» (٩: ٤٠٧-٤٠٨)، «التقريب» (٦٢٢٩).

(٢) ويجوز النصب علىٰ البدل، لكن الرواية هكذا له.

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب من أمَّ قوماً وهم له كارهون (٣٥٨) ولم يخرّجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (١: ١٦٥).

قال أبو عيسىٰ: «حديث أنس لا يصحُّ؛ لأنَّه قد روي هذا الحديثُ عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً، ومحمد بن القاسم تكلَّم فيه أحمد بن حنبل وضعَّفَه، وليس بالحافظ»[١].

قلتُ: يريدُ الترمذي أن يقولَ: رُوي هذا الحديثُ مرسلاً وروي موصولاً والإرسال علَّة يُعلُّ بها الحديثُ إلاّ إذا كان الواصلُ ثقةً، ومحمد بن القاسم ضعيفٌ سيء الحفظ، فلا يُقبلُ وصلُه الحديثَ، فكيف وقد اتهم؟ والترمذي ما عنىٰ متنَ الحديث قط. وإنما عنىٰ جعلَ هذا المتن من حديث أنس حصراً !؟

أما بعضُ متن هذا الحديث، فقد حسَّنَه من حديث أبي أمامة (٣٦٠) وأشارَ إلىٰ معرفته بأحاديثِ البابِ الأُخر وكان غرضه التنبيه علىٰ ضَعْف الحديث[٢].

وأخرجَ الترمذي من حديث محمد بن القاسم، عن الفضل بن دَلْهم، عن عوف عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس؛ فإني مقبوض»[٣].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ، ورویٰ أبو أسامة هذا الحديثَ، عن عوف، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

حدثنا بذلكَ الحسينُ بن حريث: أخبرنا أبو أسامة، عن عوف بهذا بمعناه. ومحمد بن القاسم الأسدي ضعَّفَه أحمدُ بن حنبل وغيره»[٤].

قلتُ: يريدُ الترمذي أن يقولَ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عوف، رواه عنه أبو أسامة والفضل بن دَلْهم، ورواه أبو أسامة، عن شيخه عوف، عن رجل مُبْهَم عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود، بينما كانَ عندَ محمد بن القاسم موصولاً من حديث عوف

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ١٩١-١٩٤).

(٢) وانظر كلامَ أحمد شاكر علىٰ هذا الحديث والذي يليه فإنه نافع، فيما سبق الموضع نفسَه.

(٣) أخرجه الترمذي في الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض (٢٠٩١).

(٤) «جامع الترمذي» (٤: ٣٦٠).

عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، وهذه مخالفةٌ من ابن القاسم، وإذا خالفَ الضعيفُ الثقةَ؛ كانَ حديثُه منكراً، ووصفُه الحديثَ بالاضطرابِ لاختلاف الرواةِ علىٰ مداره عوف، والله أعلم.

٢٤٩ـ المفضل بن صالح الأسدي أبو جميلة ويقال: أبو علي النخاس الكوفي، من أوساط أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً، منهم: جعفر الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش (ت)، ومحمد بن المنكدر.

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً، منهم: أحمد بن بديل، وأحمد بن موسىٰ، ومحمد ابن عمر الكندي (ت).

قال البخاري وأبو حاتم: منكرُ الحديث، وقال ابن حبان: منكرُ الحديث يروي المقلوباتِ عن الثقاتِ، حتىٰ يسبقَ إلىٰ القلب أنَّه المتعمدُ لها من كثرتها، فوجبَ تركُ حديثه، وقال الذهبي: ضعَّفوه.

وقال الترمذي: ليس عندَ أهلِ الحديث بذاك الحافظ، وقال الحافظ: ضعيفٌ[1].

أخرجَ له الترمذي حديثاً واحداً وليسَ له في الكتب التسعة غيرُه!

قال: حدثنا محمد بن عمر بن الوليد الكندي الكوفي: حدثنا المفضّل بن صالح عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اشتكت النارُ إلىٰ ربها وقالت: أكل بعضي بعضاً، فجعل لها نفسين: نفساً في الشتاء، ونفساً في الصيف، فأما نفسُها في الشتاء فزمهرير، وأما نفسُها في الصيف فسموم».

قال أبو عيسىٰ: «هذا الحديثُ حسنٌ صحيحٌ، قد روي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ من غير وجه.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٦١٢)، «الكبير» (٧: ٤٠٥)، «ضعفاء العقيلي» (٤: ٢٤١) «الجرح» (٨: ٢١٦)، «المجروحين» (٣: ٢٢)، «الكامل» (٨: ١٥٣)، «تهذيب الكمال» (٢٨: ٤٠٩) «الميزان» (٤: ١٦٧)، «الكاشف» (٣: ١٥٠)، «التهذيب» (١٠: ٢٧١)، «التقريب» (٦٨٥٤).

والمفضّل بن صالح ليسَ عندَ أهل الحديث بذلك الحافظ»[1].

قلتُ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ أبي هريرة، رواه عنه سعيد بن المسيب عندَ البخاري (٥١٢) وعبد الرحمٰن الأعرج عندَه (٥١٠) وعندَ مسلم (٦١٧) (١٨٦) وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن عندَ مسلم (٦١٧) (١٨٥) ومحمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان أيضاً عندَه (١٨٦) وأبو صالح ذكوان السمان عندَ الترمذي.

فكأنَّ الترمذي يريدُ أن يقولَ إنَّ الحديثَ حسنٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، لكنَّ هذه الرواية قد انفرد هذه الروايةَ من طريق المفضل الأسدي قد انفردَ بها المفضّل الأسدي، وهو ممن لا يقبلُ تفردُه؛ لأنَّه ليسَ بذلك الحافظ، أو يريدُ أن يقولَ: مع أنه ليس بالحافظ يُقبلُ منه ما تُوبعَ عليه وقد توبع، والله أعلم.



(١) أخرجه الترمذي في صفة جهنم ـ أعاذنا الله منها ـ، باب ما جاء أنَّ للنار نفسين (٢٥٩٢) ولم يخرجه من الستة من هذا الطريق غيره، «تحفة الأشراف» (٩: ٣٦٨) وأخرجه البخاري في بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة (٥١٠-٥١٢) ومسلمٌ في المساجد، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر (٦١٧)، وغيرهما من غير هذا الطريق، وانظر «جامع الأصول» (٤: ٢٩) و(١٠: ٥١٧) و«صحيح ابن حبان» (١٦: ٥٠٧).

المبحث الرابع

رواة مصطلح «ضعيف» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

دلالة مصطلح «ضعيف» عند الترمذي

مثلما كانَ مصطلحُ «ثقة» هو قطبُ الرحىٰ في مصطلحات التعديل، فإنَّ مصطلح «ضعيف» هو قطبُ الرحىٰ في مصطلحات الجرح كذلك.

وقبلَ الولوج في دراسة هذا المصطلحِ عامةً أو عندَ الترمذي خاصةً، يحسنُ أن أعرّف بمصطلح «ضعيف» في اللغة والإصطلاح.

قال في «القاموس»: الضَعْفُ، ويضم ويحرك: ضد القوة، ضَعُفَ، كَكَرُمَ ونَصَرَ، ضَعفاً، وضُعفاً، وضُعافةً، وضعافيـةً، فهو: ضَعيفٌ، وضَعوفٌ، وضَعْفان ج: ضِعاف وضُعفاء وضَعَفَة وضَعْفىٰ، وضَعافىٰ. . .، وقال: وضعَّفَه ـ الحديث ـ: نَسبَه إلىٰ الضعف[1].

والحديثُ الضعيفُ: هو الحديث الذي لا يستجمعُ شروطَ الحديث الصحيح أو شروطَ الحديث الحسن، أو يقال: هو الحديثُ الذي فقدَ إحدىٰ شرائطِ القبولِ.

والرجلُ الضعيف: إما ضعيفٌ بجسمِه أو بعقله أو بإمكاناته الأدبية أو العلمية أو المالية، وضَعْفُ الرواةِ يتعلقُ بعقلِ الراوي وعلمِه، ولا تعلُّقَ له بجسمِه إلاّ من باب: العقل السليم في الجسم السليم، ولا دخلَ لإمكاناته المادية في ضعفِه وقوتِه، إلاّ من

---

(١) «القاموس المحيط» «ضعف» (ص١٠٧٢)، و«المصباح» (ص١٣٧).

جهة قبولِه جوائزَ الحكام أو أَخْذه الأجرةَ علىٰ التعليم، وعندَ التحقيقِ لم نجد أحداً من أصحابِ الصحاحِ تركَ إخراجَ حديث راوٍ؛ لأنَّه كان يأخذُ جوائزَ السلطان، ومن عابَ بعضَ الرواة بذلك فمن باب الورع الزائد، أو التنطع الذي عُرفَ به بعضُ أهل الحديث.

وأخذُ الأجرةِ علىٰ تعليمِ القرآن الكريم وتعليمِ الحديث «التحديث» مثلُ سابقتها فلم نجد من تَركَ حديثَ راوٍ؛ لأنَّه كان يأخذُ علىٰ تعليمه ما يقوت به نفسَه وعيالَه.

وجرحُ الراوي إما أن يكونَ بسبب العدالة أو بسبب الضبط، وجوارحُ العدالة كثيرةٌ منها: الردة، والفسق، والكذب، ووضع الحديث، والبدعة ـ علىٰ تفصيلاتها الكثيرة ـ ويلتحقُ بها: الإبهام، والجهالة بضروبها المتعددة.

وجوارحُ الضبط كثيرةٌ أيضاً، منها: الغفلة، وقبول التلقين، وسوء الحفظ واحتراق الكتب لمن يعتمدُ عليها، وكثرة الخطأ. . . إلخ.

وإذا وُصفَ الراوي بالغفلة يقال: إنَّه ضعيفٌ، وإذا وصفَ بقبوله التلقينَ يقال: إنه ضعيفٌ، وإذا وُصفَ بسوء الحفظ، يقال: إنّه ضعيفٌ، فَضَعْفُ الراوي إذن يعني إصابته بما يؤثرُ علىٰ سلامةِ عقيدتِه أو علمِه من الزغل والخطأ.

وقد تكلَّمتُ علىٰ هذه القضايا وغيرها في بحث علمي آخرَ[١]؛ لذا فإني سأقصرُ كلامي هنا علىٰ محاولة تفسير مصطلح «ضعيف» عندَ الترمذي، من غير تعرضٍ لرأي غيرِه في هذا المصطلح إلاّ بالقدر المفسِّر لهذا المصطلح عندَه.

أطلقَ الترمذي في جامعِه مصطلحَ ضعيف بإطلاقاتٍ متعددة من عنده، ونقلَ عن غيرِه ممن سبقَه وعاصرَه من العلماء، فتارةً يقولُ: فلانٌ ضعيفٌ، وتارةً يقول: ضعيفٌ

---

(١) كان الباب السادس في رسالتي «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» كلُّه عن: العدالة بين ابن حبان والمحدثين (٣: ٧٧٢-٩٣٠)، وكان الباب السابع عن الضبط بين ابن حبان والمحدثين (٣: ٩٣١-١٠١١) وكان الباب الثامن دراسة لمئتين وتسعةَ عشرَ مصطلحاً، من مصطلحات الجرح والتعديل والأحكام علىٰ الرواة، أطلقها ابن حبان في كتبه (٣: ١٠١٢- ١٣٠٠) ولم أتوصل إلىٰ فوائد جديدة أضيفها في هذه القضايا أو قضايا أستدركها، ولهذا قصرتُ الدراسة هذه علىٰ آراء الترمذي إلاّ ما دعت حاجة المقارنة أو التتبع إليه.

في الحديث، وأخرىٰ يقول: ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ومرةً يقولُ: ضعيفٌ عندَ بعض أهل العلم.

ويقولُ: ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث، أو ضعيفٌ ضعَّفَه فلان وفلان، وضعيفٌ عندَ أهل الحديث، أو ضعيفٌ عندَ أصحابنا، أو ضعيفٌ في الحديث.

ويقولُ: يضعَّفُ، أو يضعَّفُ في الحديث، أو يضعَّفُ ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث.

وهو يقصدُ بكلِّ هذه الإطلاقات، أنَّ الرجلَ ضعيفٌ، بدليل أنَّه يطلقُ علىٰ الرجل الواحدِ عدداً من هذه الألفاظ، ويحسنُ عرضُ بعضِ النماذج علىٰ ذلك.

قال في «الجامع» معتِّباً علىٰ حديث (٥٤): «هذا حديثٌ غريبٌ وإسنادُه ضعيفٌ، ورشدين بن سعد وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم يضعَّفان في الحديث» وكرَّرَ الكلامَ في (١٩٩) وزادَ:

قال أحمد: لا أكتبُ حديثَ الإفريقي، قال ورأيتُ محمدَ بن إسماعيل يقوِّي أمرَه، ويقول: هو مقاربُ الحديث.

وقال أيضاً (٢٥٩٩): إسنادُ هذا الحديث ضعيفٌ؛ لأنَّه عن رشدين بن سعد ورشدين هو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، عن ابن أنعم وهو الإفريقي والإفريقي ضعيفٌ عند أهل الحديث.

وقال أيضاً (٤٠٨): «إسنادُ هذا الحديثِ ليسَ بذاك القوي، وقد اضطربوا في إسنادِه، وعبد الرحمٰن بن زياد هو الإفريقي، وقد ضعَّفَه بعضُ أهلِ الحديثِ، منهم: يحيىٰ بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل».

وقال (١٩٨٠): «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، والإفريقي يضعَّف في الحديث، وهو عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم..».

وقالَ وهو يتناولُ أحاديثَ علي بن يزيد الألهاني بالنقد (٢٥٣٢): علي بن يزيد ضعيفُ الحديث يكنىٰ أبا عبد الملك.

وكرَّرَ الكلامَ في (٢٧٣١)، وقال عقب (٣١٩٥): وعلي بن يزيد يضعَّف في الحديث، قاله محمد بن إسماعيل.

ورأيتُ أحكامَه التي يطلقُها علىٰ «ضعيف» و «ضعَّفه فلان» و «يضعَّف» هي هي وهذه نماذجُ من ذلك:

١ ـ قال عَقبَ حديث (٣٥١٦): «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث زنفل، وهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث».

٢ ـ وقال عَقبَ حديث (٣٧٠٩): «غريبٌ، ومحمدُ بن زياد بن ميمون بن مهران ضعيفٌ في الحديث جداً».

٣ ـ وقال عَقبَ حديث (٣٣١٠): «غريبٌ، وعبد الله بن جعفر هو والد علي ابن المديني، ضعَّفه يحيىٰ بن معين»، وكرَّر الكلامَ عَقبَ (٣٧٦٣) أيضاً.

٤ ـ وقالَ عَقبَ حديث (٤٧٩): «غريبٌ وفي إسنادِه مقالٌ، فائدُ بن عبد الرحمٰن يضعَّف في الحديث».

٥ ـ وقال عَقبَ حديث (١٣٩٩): «حديثٌ ليس إسنادُه بصحيحٍ، والمثنىٰ بن الصبّاح يضعَّف في الحديث».

٦ ـ وقالَ عَقبَ حديث (٢٢٦٤): «حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث محمد ابن أبي حميد، ومحمد يضعَّف من قِبلِ حفظِه».

وكلُّ إطلاقاتِه كانت في مرتبةِ الاعتبار الدنيا إلاّ من صحَّحَ له من الرواة بمتابع أو شاهد وقليلاً من المتروكين.

ويحسنُ أن أذكرَ أسماءَ الرواة الذين صحَّحَ لهم أو حسَّنَ بعضَ أحاديثِهم، والرواة الذين ضعفهم وقد خرَّجَ لهم الشيخان أو أحدهما، ليتوضَّحَ خطأ من يذهب إلىٰ أنَّ مصطلحَ «ضعيف» أحدُ مصطلحاتِ مرتبةِ الترك[1].

١ ـ أيوب بن عائذ الطائي (٦١٤-٦١٥) (خ م ت س).

---

(١) «منهج البخاري في الجرح والتعديل» (ص٤١٥).

٢ ـ رشدين بن سعد المهري (١٩٤٩، ٣٠٩٣، ٣٤٧٦) (ت ق).

٣ ـ زمعة بن صالح الجندي (٣٧٨٤) (م ت س ق).

٤ ـ عبد الله بن جعفر السعدي، والد علي ابن المديني (٥٢٥-٧٩٩) (ت ق).

٥ ـ عبد الله بن عمر العمري (٨٥٤-٣٤٣٢) (م ٤).

٦ ـ عبد الله بن لهيعة، مواضع كثيرة منها: (٣٥-٢٥١٦) (م د ت ق).

٧ ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي (٢٦٤١) (بخ د ت ق).

٨ ـ عطاء بن أبي مسلم الخراساني (٦١٣-١٦٣٩) (م ٤).

٩ ـ علي بن يزيد الألهاني (٢٣٤٧-٢٤٠٦) (ت ق).

١٠ـ عمر بن أبي سلمة الزهري (١٠٥٦، ١٣٣٦، ١٧٥٢) (خت ٤).

١١ـ قيس بن الربيع الأسدي (٤٢٦، ١٢٦٤، ٣١١٥) (م ٤).

١٢ـ مجالد بن سعيد الهمداني (١١٨٠، ١٢٠٥، ١٢٦٣) (م ٤).

١٣ـ موسىٰ بن عبيدة الربذي (٣٥٩٩) (ت ق).

١٤ـ يزيد بن زياد الدمشقي (٢٤٧٦) (ت ق).

١٥ـ يزيد بن عياض الليثي (٦٤٥) (ت ق).

هؤلاء الرواةُ صحَّحَ الترمذي وحسَّنَ لهم أحاديثَ، وقد رمزتُ لمن خرَّجَ له الشيخان أو أحدهما، وهما لا يخرِّجان لمتروك احتجاجاً ولا اعتباراً ولا تعليقاً في اجتهادي، وإنما قد ينتقيان من أحاديثِ الضعفاءِ للإعتبار.

وهذا قدرٌ كافٍ للتدليل علىٰ أنَّ مصطلحَ «ضعيف» من مصطلحات درجةِ الإعتبار، وبعض الرواة أحسنُ حالاً من بعض.

ومن هذا العرضِ يتبيَّنُ أنَّ بعضَ المتحمسينَ للبخاري ومسلم لا يعرفونَ عن الكتابين شيئاً، فهم ينتقدون ويتهمون مَنْ خَبرَ الصحيحين، ثم يرضونَ أن يُقالَ ـ باللازم ـ: إنَّ الشيخين يخرجان عن المتروكين، فإلىٰ الله المشتكىٰ؟!

❑ ❑ ❑

المطلب الثاني

رواة مصطلح «يُضَعَّف» ومروياتهم في جامع الترمذي

٢٥٠ـ إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي ـ مولاهم ـ أبو إسماعيل المدني مولىٰ عبد الله بن سعيد بن زيد الأشهلي، من أتباع التابعين، ماتَ سنةَ خمسٍ وستينَ ومئة وله اثنتان وثمانونَ سنةً (ت ق).

رویٰ عن عشرةِ شيوخٍ، منهم: داود بن الحصين (ت ق)، ومحمد بن عجلان وموسیٰ بن عقبة.

وروىٰ عنه ثمانية عشرَ راوياً، منهم: إبراهيم بن إسماعيل اليشكري (ق) وعبد الملك بن عمرو العقدي (ت ق)، ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فديك (ت ق).

لم يوثّقه من النقاد أحدٌ وتفاوتت ألفاظُهم فيه، فأعلاها قول ابن معين: صالحٌ يكتب حديثه، ولا يحتج به، ثم قول أبي حاتم الرازي: شيخٌ ليس بقوي يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال النسائي: ضعيفٌ.

وقال البخاري وأبو حاتم: منكرُ الحديث، وقال البخاري أيضاً: ذاهبُ الحديث وقال الدارقطني: متروكٌ.

وقالَ الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وخرَّج له حديثين (١٤٦٢، ٢٠٧٥).

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيفٌ من السابعة[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٥١) و (٤:٣٥٣)، «العلل الكبير» (٢:٨٦٩)، ابن سعد (٥:٤١٢)، «طبقات خليفة» (٢:٦٨٧)، «الكبير» (٢٧١-٢٧٢)، «ضعفاء البخاري» (٤٠٧) «ضعفاء النسائي» (٤١)، «ضعفاء العقيلي» (١:٤٣)، «الجرح» (٢:٨٣)، «المجروحين» (١:١٠٩) «الكامل» (١:٣٧٩)، «ضعفاء الدارقطني» (٢٧٣)، «تهذيب الكمال» (٢:٤٢)، «الميزان» (١:١٩) «الكاشف» (١:٣٣)، «التهذيب» (١:١٠٤)، «التقريب» (١٤٦).

وخلاصةُ حالِه أنَّه كانَ عابداً صالحاً قليلَ الحديث والرواية يرفعُ المراسيلَ ويصلُ الموقوفاتِ توهماً، فهو في مرتبةِ من يُعتبرُ بحديثه، كما قال ابن معين: صالحٌ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن رافع: حدثنا ابن أبي فديك، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إذا قالَ الرجلُ للرجل: يا يهودي! فاضربوه عشرينَ، وإذا قال له: مخنَّث! فاضربوه عشرينَ، ومن وقعَ علىٰ ذاتِ محرمٍ؛ فاقتلوه»(١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وإبراهيمُ بن إسماعيل يضعَّف في الحديث، وقد رُويَ عن النبي ﷺ من غيرِ وجه، رواه البراء بن عازب وقرةُ ابن إياس المزني: «أن رجلاً تزوَّجَ أمرأةَ أبيه، فأمرَ النبي ﷺ بقتله»(٢).

أقولُ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ محمد بن إسماعيل بن أبي فديك وهو صدوق، عن ابن أبي حبيبة، ورواه عن ابن أبي فديك عبدُ الرحمٰن بن إبراهيم الدمشقي الحافظُ الملقَّبُ بدُحَيْم ومحمدُ بن رافع القشيري الحافظُ العابدُ.

غيرَ أنَّ دحيماً فرقَه حديثين:

الأول فيمن وقعَ علىٰ ذاتِ محرمٍ أو علىٰ بهيمة.

والثاني في القذف، وزادَ دحيمٌ علىٰ ابن رافع الوقوعَ علىٰ البهيمة، وهي زيادةُ ثقةٍ، لكنَّ الحديثَ في سنده ابن أبي حبيبة، وداود بن الحصين، وداود ثقةٌ إلا في عكرمة وهذا من حديثِه عنه.

والحديثُ لا يصحُّ من أجلِ إبراهيم، إضافةً إلىٰ داودَ بن الحصين، فلا حاجةَ بنا إلىٰ التحفّظ بشأن بدعةِ الخارجيةِ.

---

(١) أخرجه الترمذي في الحدود، باب فيمن يقول لآخر يا مخنث (١٤٦٢)، وأخرجه ابن ماجه في حد القذف، وفرقه حديثين (٢٥٦٨) و (٢٥٦٤)، وانظر «تحفة الأشراف» (٥: ١٣١-١٣٢) و«جامع الأصول» (٣: ٥٥٣-٥٥٤).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٥١).

قال الترمذي: «والعملُ علىٰ هذا عندَ أصحابنا، قالوا: من أتىٰ ذاتَ محرمٍ وهو يعلم؛ فعليه القتل، وقال أحمد: من تزوَّجَ أمَّه قُتلَ، وقال إسحاق: من وقعَ علىٰ ذاتِ مَحرمٍ؛ قُتلَ، وقد رُوي عن النبي ﷺ من غير وجه، رواه البراء بن عازب وقرةُ بن إياس المزني رضي الله عنهما أنّ رجلاً تزوج امرأة أبيه؛ فأمر النبي ﷺ بقتله»[١].

وأخرجَ الترمذي من حديث إبراهيمَ بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنَّ النبيَّ ﷺ يعلّمُهم من الحمّىٰ والأوجاع كلِّها أن يقولوا: «بسم الله الكبير، أعوذ بالله العظيم من شرِّ كلِّ عرق نعّار ومن شرِّ حرِّ النار»[٢].

قال الترمذي: «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث إبراهيمَ، وهو يضعَّفُ، ويروىٰ: يعار».

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ إبراهيمَ الأشهلي، رواه عنه أبو عامر العقدي وابن أبي فديك، والحديث من رواية إبراهيم، عن داود، عن عكرمة، وداودُ علىٰ وثاقته يضعَّفُ في عكرمةَ بَيدَ أنَّ الحديثَ رُقْيةٌ من جنس الرقىٰ المأثورة عن النبي ﷺ، فلو عمل به المسلم ما كانَ عليه من حرجٍ، غيرَ أنّ إطلاقَ ثبوته عن النبي ﷺ غيرُ صحيح.

٢٥١ـ إبراهيم بن الفضل المخزومي المدني أبو إسحق ويقال: إبراهيم بن إسحق من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن: سعيد بن أبي سعيد المقبري (ت ق)، وعبد الله بن عبد الرحمٰن النوفلي، وعبد الله بن محمد بن عقيل (تم ق).

---

(١) «جامع الترمذي» (٤:٥١) وانظر «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٨:٢٣٦) و«جامع الأصول» (٣:٥١١، ٥٥٢، ٥٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي في الطب، باب رقم (٢٦) (٢٠٧٥)، وابن ماجه فيه (٣٥٢٦)، وانظر «تحفة الأشراف» (٥:١٣١) وزاد ابن ماجه: قال أبو عامر العقدي: أنا أخالف الناس في هذا أقول: يعار، يعني بدل: نعار، وتابعه، دحيم عن ابن أبي فديك عن إبراهيم بهذا اللفظ.

وروىٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً، منهم: إسماعيل بن إبراهيم التيمي (ت ق) وعبد الله بن نمير (ت ق)، ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فديك (ت)، ووكيع بن الجراح (ق).

اتفقَ النقادُ علىٰ جرحه، وتفاوتت ألفاظُهم فيه ما بينَ قولِ ابن عدي: ومعَ ضعفِه يُكتبُ حديثُه، وهو عندي ممن لا يجوزُ الاحتجاجُ بحديثِه، وقول الحاكم: ليسَ بالقوي عندَهم، وقول أبي زرعة وأبي حاتم والذهبي: ضعيفٌ.

إلىٰ قول أبي حاتم أيضاً والبخاري والنسائي: منكرُ الحديث، وقول النسائي أيضاً: ليس بثقةٍ لا يُكتبُ حديثُه.

وقال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: متروكٌ من الثامنة...[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن عمر بن الوليد الكندي: حدثنا عبد الله بن نمير عن إبراهيم بن الفضل، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الكلمةُ الحكمةُ ضالّةُ المؤمن، فحيثُ وجدَها؛ فهو أحقُّ بها»[2].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعَّفُ في الحديث من قِبلِ حفظِه».

قلتُ: الحديثُ ضعيفٌ بإبراهيمَ بن الفضل ومعناه صحيحٌ منسجمٌ مع مقاصِد الشريعةِ الإسلامية.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٤٩ و ٦١٣)، «العلل الكبير» (٢:٨٧٥)، ابن سعد (٥:٤٦٢)، ابن معين (٢:١٣)، «الكبير» (١:٣١١)، «ضعفاء النسائي» (٤٢)، «ضعفاء العقيلي» (١:٦٠)، «الجرح» (٢:١٢٢)، «المجروحين» (١:١٠٤-١٠٥)، «الكامل» (١:٣٧٤)، «ضعفاء الدارقطني» (٢٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢:١٦٥)، «الميزان» (١:٥٢)، «الكاشف» (١:٤٤)، «التهذيب» (١:١٥٠-١٥١)، «التقريب» (٢٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي في العلم، باب فضل الفقه علىٰ العبادة (٢٦٨٧)، وابن ماجه في الزهد، باب الحكمة (٤١٦٩)، وانظر «تحفة الأشراف» (٩:٤٥٧) و«جامع الأصول» (٨:٩).

وقد أخرجَ الترمذي من حديثِه عن سعيد عن أبي هريرة (٣٧٦٦) حديثاً في شدَّة جوعِه، وعناية جعفر بن أبي طالب به، وتكنيةِ النبيِّ ﷺ لجعفرِ بن أبي طالب رضي الله عنه أبا المساكين، ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ، وأبو إسحاق المخزومي هو إبراهيمُ ابن الفضل المدني، وقد تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديثِ من قِبلِ حفظه وله غرائبُ»[١].

قلتُ: هذا حديثٌ ضعيفٌ، وتصويرُ أبي هريرةَ بهذا الجوعِ المذلِ غيرُ صحيحٍ ولا ينسجمُ مع واقعِ ذلكَ العصرِ، وقد صحَّ عن غيرِ واحدٍ من الصحابة أنَّهم شبعوا بعدَ خيبر وما جاءوا[٢]، وأنَّ النبيَّ ﷺ، كانت تأتيه هدايا الوفود، فيبدأ بأهلِ الصُفَّةِ وأبو هريرة منهم، قد أسلمَ أبو هريرة بُعيدَ خيبرٍ، وقد توكَّأَ بعضُ الناسِ علىٰ هذا الحديث في التقليل من شأن أبي هريرة، وجهلوا أو تجاهلوا نكارةَ هذا الحديثِ، وأنَّه لا يُفْرحُ به[٣] وقد أخرجَ له حديثاً ثالثاً (٣٤٣٦) قال عَقبَه: «غريبٌ».

وهذه الثلاثةُ الأحاديثُ هي كلُّ ما لإبراهيمَ بن الفضل عندَ الترمذي وقد ضعَّفَها جميعاً.

٢٥٢ـ إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن: أبيه (فق)، وإسماعيل ابن أبي خالد، وعبادة بن يوسف، ويقال: عباد (ت)، وعبد الملك بن عمير.

وروىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً، منهم: عبد الله بن نمير (ت)، والفضل بن دكين ووكيع بن الجراح (ق).

---

(١) «جامع الترمذي» (٣٧٦٦) (٥: ٦١٣).

(٢) فمن ذلك ما أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر، قال: «ما شبعنا حتىٰ فتحنا خيبر». أخرجه البخاري في المغازي (٤٢٤٣)، وانظر حديثَ عائشةَ رضي الله عنها في الأطعمة (٥٣٨٣) ومسلم في الزهد (٢٩٧٥).

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال: «شيخ المضيرة»، و«أضواء علىٰ السنة» لأبي ريّة، و«المراجعات» للسيد عبد الحسين شرف الدين العاملي، شفىٰ الله علماءَ هذه الأمة من أحقاد الحزبية والطائفية.

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت ألفاظُهم فيه، فقال البخاري: فيه نظرٌ، وقال في «الصغير»: عندَه عجائبُ، وقال ابن حبان: فاحشُ الخطأ.

وقال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال ابن معين والنسائي وابن حجر: ضعيفٌ وزادَ الحافظ: من السابعة[1].

وقد خرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ (٣٠٨٢).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا سفيان بن وكيع: حدثنا ابن نمير، عن إسماعيل بن إبراهيم ابن مهاجر، عن عباد بن يوسف، عن أبي بردة بن أبي موسىٰ، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «أنزلَ الله عليَّ أمانين لأمتي: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] وإذا مضيتُ تركتُ فيهم الاستغفار إلىٰ يومِ القيامة»[2].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وإسماعيل بن مهاجر يضعَّفُ في الحديث».

اقول: وَردَ في سبب هذه الآية حديثٌ أخرجه البخاري ومسلم من حديثِ أنسِ ابن مالك[3] أما حديثُ أبي موسىٰ؛ فضعيفٌ بضعفِ إسماعيلَ بن مهاجر، ولم يتابعه عليه أحدٌ، والله أعلم.

٢٥٣ـ أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان، من كبار أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن تسعة شيوخ، منهم: عاصم بن عبيد الله (ت ق)، وعمرو بن دينار وهشام بن عروة.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢٥٢)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٣١)، «الكبير» (١: ٣٤٢) «ضعفاء البخاري» (٤٠٩)، «ضعفاء العقيلي» (١: ٧٣)، «الجرح» (١: ١٥٢)، «المجروحين» (١: ١٢٢) «تهذيب الكمال» (٣: ٣٣)، «الميزان» (١: ٢١٢)، «الكاشف» (١: ٦٩)، «التهذيب» (١: ٢٧٩) «التقريب» (٤١٧).

(٢) أخرجه الترمذي في تفسير سورة الأنفال (٣٠٨٢)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٦: ٤٥٨) و «جامع الأصول» (٢: ١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر تخريجه في «جامع الأصول» (٢: ١٤٧).

وروىٰ عنه ستة عشر راوياً، منهم: أبو داود الطيالسي، وعبيد بن موسى (ق) ووكيع بن الجراح.

اتفق النقاد علىٰ جرحه، وتفاوتت ألفاظُهم النقديةُ فيه، فأخفُّها قولُ البخاري: ليس بمتروك، وليس بالحافظ، وقولُ الحاكم أبي أحمد: ليس بالقوي عندَهم، وقال ابن عدي: ومعَ ضعفِه يُكتبُ حديثُه، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: ضعيفٌ، وقال أبو حاتم أيضاً: منكرُ الحديث، وقال الجوزجاني: واهي الحديث وقال هشيم: كانَ يكذب، وقال ابن حبان: يروي عن الأئمةِ الثقاتِ الموضوعاتِ، وقالَ الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الدارقطني وابن حجر: متروكٌ، زادَ الأخير: من السادسة[(١)].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا وكيع: حدثنا أشعث بن سعيد السمان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه قال: كنّا معَ النبي ﷺ في سفرٍ في ليلةٍ مظلمةٍ، فلم ندرِ أينَ القبلة فصلّىٰ كلُّ رجلٍ منّا علىٰ حاله، فلما أصبحنا ذكرَنا ذلكَ لرسول الله، فنزل: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥][(٢)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ ليس إسنادُه بذاك، لا نعرفُه إلاّ من حديث أشعثَ السمان، وأشعثُ بن سعيد أبو الربيع السمان: يضعَّفُ في الحديث».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:١٧٦) و (٥:١٨٨)، ابن معين (٢:٤٠)، «علل أحمد» (١:٢٦٥)، «الكبير» (١:٤٣٠)، «ضعفاء البخاري» (٤١١)، «ضعفاء النسائي» (٥٨)، «ضعفاء العقيلي» (١:٣٠)، «الجرح» (٢:٢٧٢)، «المجروحين» (١:١٧٢-١٧٣)، «الكامل» (٢:٤٨)، «ضعفاء الدارقطني» (٢٨٧)، «تهذيب الكمال» (٣:٢٦١)، «الميزان» (٣:٢٦٣)، «الكاشف» (١:٨٢) «التهذيب» (١:٣٥١)، «التقريب» (٥٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم (٣٤٥)، وفي تفسير سورة البقرة (٢٩٥٧)، وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم (١٠٢٠)، والدارقطني في «السنن» (١:٢٧٢) والبيهقي (٢:١١) والطيالسي في «مسنده» (١١٤٥) (ص١٥٦).

وقالَ في موضعٍ آخرَ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث أشعثَ السمان أبي الربيع، عن عاصم بن عبيد الله، وأشعثُ يضعَّفُ في الحديث»[١].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عاصم بن عبيد الله، رواه عنه أشعثُ السمان عندَ الترمذي وابن ماجه والطيالسي والدارقطني والبيهقي، وعمرو بن قيس عندَ الطيالسي والبيهقي، وقد انفردَ يونسُ بن حبيب راوي «مسند الطيالسي» المطبوع، بهذه الرواية المقرونة.

قالَ الشيخُ أحمد شاكر: لعلَّ الترمذي لم يطلع علىٰ رواية الطيالسي، عن عمرو ابن قيس[٢].

قلتُ: يصعبُ قبولُ مثلِ هذا التعليل، فالترمذي روىٰ أحاديثَ كثيرةً من طريق الطيالسي في جامعه بَلغت مئةً وستةً وثلاثينَ حديثاً، منها: (٥٧، ٦٤، ١٥٨، ١٨١، ٢٦٢، ٢٦٦)، والتعليلُ الأرجحُ في نظري: أنَّ يحيىٰ بن حكيم ويعقوبَ بن إسماعيل عندَ ابن ماجه والدارقطني رويا هذا الحديثَ عن الطيالسي عن أشعثَ وحدَه، ورواية الطيالسي هذه موافقةٌ لما روىٰ وكيعٌ ويزيدُ بن هارون عن أشعثَ وحدَه، وهذا يعني أنَّ الطيالسي قد اختلُفَ عليه في هذا الحديث.

وما جاءَ من روايته عن أشعثَ وحدَه تابعَه فيه وكيعٌ ويزيدُ بن هارون فيرجَّحُ علىٰ ما انفردَ به يونسُ بن حبيب، الذي خالفَ زميلَيه، وزميلَي شيخِه فروايتُه حسبَ قواعدِ النقدِ شاذةٌ. وهذا الحديث جميعُ ما لهذا الراوي عندَ الترمذي في «الجامع».

٢٥٤ـ أيـوب بن عائذ بن مدلج الطائي البحتري الكوفي، من كبار أتباع التابعين (خ م ت س).

روىٰ عن أربعةِ شيوخٍ، هم: بكير بن الأخنس (م س)، وعامر الشعبي، وقيس ابن مسلم (خ ت س)، وأبو رؤبة.

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ١٨٨-١٨٩)، وانظر «تحفة الأشراف» (٤: ٢٢٨).

(٢) شرح شاكر علىٰ الترمذي (٢: ١٧٦-١٧٧).

وروىٰ عنه عشرةُ رواةٍ، منهم: جرير بن عبد الحميد (س)، وغالب أبو بشر (ت)، والقاسم بن مالك المزني (م س).

قال ابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم: ثقةٌ، زاد الأخيرُ: صالحٌ صدوقٌ.

وقال البخاري: له نحوُ عشرةِ أحاديثَ، وكان يرىٰ الإرجاء.

قال الذهبي: وثَّقَه أبو حاتم وغيرُه، وأما أبو زرعة فَسَردَ اسمَه في كتاب «الضعفاء»، كان من المرجئة، قاله البخاري وأوردَه في «الضعفاء» لإرجائِه، والعجبُ من البخاري يغمزه وقد احتجَّ به، حديثٌ واحدٌ (٤٠٨٩)، وعندَ مسلمٍ حديثٌ آخر (٦٨٧) اهـ.

وترجمه ابن حبان في «الثقات» وقال: كان مرجئاً يخطىء، وقال الترمذي: يضعَّفُ وكان يرىٰ رأي الإرجاء، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ رُميَ بالإرجاء من السادسة[1].

قلتُ: خرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ (٦١٤-٦١٥):

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الله بن أبي زياد القطواني الكوفي: حدثنا عبيد الله بن موسىٰ: حدثنا غالب أبو بشر، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن كعب بن عجرة، قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «أعيذك بالله يا كعبُ بنَ عجرة من أمراء يكونون من بعدي، فمن غشي أبوابَهم فصدَّقَهم في كذبهم وأعانَهم علىٰ ظلمهم؛ فليسَ مني ولست منه، ولا يَرِدُ عليَّ الحوضَ، ومن غشي أبوابَهم أو لم يغش فلم يصدّقْهم في كذبهم، ولم يُعِنْهُم علىٰ ظلمهم؛ فهو مني وأنا منه، وسيَرِدُ عليَّ الحوضَ، يا كعبُ بنَ عجرة: الصلاةُ برهانٌ، والصومُ جُنَّةٌ حصينةٌ والصدقةُ تطفىء الخطيئةَ كما يطفىء الماءُ النارَ، يا كعبَ بنَ عجرة: إنَّه لا يربو لحمٌ نبت من سُحْت إلاّ كانت النارُ أولىٰ به».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٥١٤)، ابن معين (٢: ٥٠)، «الكبير» (٢: ٤٢٠)، «ضعفاءه» (٤١١)، العجلي (١٣٠)، «الجرح» (٢: ٢٥٢)، «الثقات» (٦: ٥٩)، «تهذيب الكمال» (٣: ٤٧٨) «الكاشف» (١: ٩٤)، «الميزان» (١: ٢٨٩)، «التهذيب» (١: ٤٠٦)، «التقريب» (٦١٦).

قال أبو عيسىٰ: «حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه، لا نعرفُه إلاّ من حديث عُبيد الله بن موسىٰ، وأيوب بن عائذ الطائي يضعَّفُ، ويقال: كانَ يرىٰ رأيَ الإرجاء وسألتُ محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلاّ من حديث عبيد الله بن موسىٰ واستغربَه جداً! وقال محمد: حدثنا ابن نمير، عن عبيد الله بن موسىٰ، عن غالب، بهذا»[1].

أقول: مدارُ هذا الحديثِ علىٰ كعب بن عُجْرَة، رواه عنه ولدُه إسحاقُ عند الطبراني في الصغير (٤٣٠) والحديرُ مولىٰ لأم المؤمنين زينب بنت جَحْش في الكبير (٣٤٥) وعاصمٌ العدويّ عند النسائي في المجتبىٰ (٤٢٠٧) وابن حبان (٢٨٢) وغيرهما، وعامرٌ الشعبي عند الطبراني في الكبير (٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٠) وطارقُ بن شهابٍ عند الترمذي (٦١٤) والطبراني في الكبير (٢١٢) وأبو موسىٰ الهلالي عن أبيه عن كعب عند الطبراني في الكبير (٣٥٤) وإبراهيم غير منسوب عند الترمذي في الفتن (٢٢٥٩)، وأبو بكر بن بشير عند الطبراني (٣٦١).

ونقد هذا الحديث يحتاج إلىٰ بحث مفرد؛ لأنه ثمانية أحاديث ـ في التطبيق ـ وربما وُجد له طرق أخرىٰ.

وقد اجتهد الشيخ أحمدُ شاكرٍ في تصحيح الحديث، مع أنه لم يذكر سوىٰ ثلاث طرق، والشيخ شاكر متساهل جداً في النقد، وهذه الأسانيد التي أشرت إليها عالياً، لا يخلو إسناد منها من مقال، وما هذا شأنه لا يرتقي عندي إلاّ إلىٰ الحسن لغيره، لكن إطلاقات الترمذي تفيد أنه يرتقي عنده إلىٰ الصحيح!

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما ذكر في فضل الصلاة (٦١٤)، وأخرجه في الفتن باب (٧٢) رقم (٢٢٥٩) من حديث الشعبي عن عاصم العدوي، عن كعب بن عجرة، ومن حديث زبيد عن إبراهيم ـ وليس بالنخعي ـ عن كعب بن عجرة، وقال الترمذي: «صحيحٌ غريبٌ» والنسائي في البيعة، باب الوعيد لمن أعان أميراً علىٰ الظلم (٤٢٠٧-٤٢٠٨) (٧: ١٦٠)، وأحمد في مسند الكوفيين (٣: ٣٩٩) وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٢٩٧)، والإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (١: ٥١٧)، والمعجم الصغير للطبراني (١: ٢٦٢)، والكبير له (١٩: ١٠٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١، ١٥٩، ١٦٢).

وللحديث شاهد من حديث جابر عند أحمد (٣: ٣٢١) والحاكم (٤: ٤٢٢) وانظر تعليقات الشيخ أحمد شاكر علىٰ الترمذي (٢: ٥١٤-٥١٥) وانظر «جامع الأصول» (٤: ٧٦).

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ الترمذي حينَ خرَّجَه من طريق أيوبَ بن عائذ قال: «حسنٌ غريبٌ» وما من عادتِه أن يُحسِّنَ لمثل غالب، وحينَ خرَّجَه من طريق الشعبي، عن عاصم العدوي، قال: «صحيحٌ غريبٌ».

قلتُ: ولم أتبيَّن المناسبةَ بينَ قولهِ يضعَّف، وتحسينِ حديثِه، اللهم إلاّ إذا كانَ غرضُه أن يقول: من يضعَّف قد يُعتبرُ بحديثه، فيرتقي حديثُه إلىٰ الحسن وإلىٰ الصحة فالله أعلم.

٢٥٥ـ حجاج بن نصير القيسي الفساطيطي أبو محمد البصري، من صغار أتباع التابعين، توفي سنةَ ثلاثَ أو أربعَ عشرةَ ومئتين (ت).

روىٰ عن أربعةٍ وثلاثينَ شيخاً، منهم: إسماعيل بن عياش، وشعبة، ومعارك بن عباد (ت).

وروىٰ عنه ثمانيةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: أحمد بن الحسن الترمذي (ت)، وعباس ابن محمد الدوري، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة.

قال الذهبي: «ضعَّفوه، وشذَّ ابنُ حبان فوثقه».

قال محقق «تهذيب الكمال»: بل تابعَه أبو حفص بن شاهين، فذكرَه في «الثقات» أيضاً، ولم يصنع شيئاً.

قلتُ: لا شذوذَ في صنيع ابن حبان، فالرجل عنده ليس فاحش الخطأ لكنه قال عنه: يخطىء ويهم، فأي شذوذ في ترجمته في كتاب الثقات ما دام قد وضع قيوداً علىٰ وثاقته؟

قال يعقوب بن شيبة ـ تلميذُه ـ: سألتُ يحيىٰ بن معين عنه، فقال: كانَ شيخاً صدوقاً، ولكنَّهم أخذوا عليه أشياءَ في حديثِ شعبةَ، كان لا بأسَ به. قال يعقوب: يعني أنه أخطأ في أحاديثَ من حديثِ شعبةَ.

وقال ابن عدي بعدَ أن أوردَ له عدةَ أحاديثَ أخطأ فيها: ولحجّاجِ بن نصير أحاديثُ ورواياتٌ عن شيوخه، ولا أعلمُ له شيئاً منكراً سوىٰ ما ذكرت، وهو في غيرِ ما ذكرتُه صالحٌ.

وقال ابن المديني: ذهبَ حديثُه، وقال البخاري: يَتكلَّمون فيه، وقال ابن معين والنسائي والدارقطني: ضعيفٌ، وقال مرةً أخرىٰ: ليس بثقة، ولا يُكتبُ حديثُه.

وقال العجلي: كان معروفاً بالطلب، ولكن أفسدَه أهلُ الحديث بالتلقين، كان يلقَّنُ وأُدخلَ في حديثِه ما ليسَ منه؛ فترِك.

قال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ يَقبلُ التلقينَ من التاسعة[1].

قلت: كان الرجلُ عالماً صاحبَ مشيخةٍ كبيرةٍ، وعالماً عاملاً روىٰ عنه حفاظٌ كثرٌ أخطأ في حديثِ شيخِه شعبةَ، وكان يَقبلُ التلقينَ، وإلاّ فقد كانَ صدوقاً لا بأسَ به كما قال ابن معين، فهل مثلُ هذا يُترك؟ أم الاحتياط قبولُ حديثِه في المتابعات؟

قالَ أبو عيسىٰ: «وقد رُوي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة علىٰ من آواه الليل إلىٰ أهله»[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:٣٧٦) و (٥:٦٩٧)، ابن سعد (٧:٣٠٥)، ابن معين (٢:١٠٣)، «الكبير» (٢:٣٨٠)، «ضعفاؤه» (٧٦)، العقيلي (١:٢٨٥)، «الجرح» (٣:١٦٧)، «الثقات» (٨:٢٠٢)، «الكامل» (٢:٥٣١)، الدارقطني (١٧٤)، «سننه» (١:١٥٧)، «تهذيب الكمال» (٥:٤٦١) «الكاشف» (١:٢٠٨)، «الميزان» (١:٤٦٥)، «التهذيب» (٢:٢٠٨)، «التقريب» (١١٣٩).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب من كم تؤتىٰ الجمعة (٥٠٢)، وينظر منه (٢:٣٧٥-٣٧٦) للتداخل الذي وقع في المطبوع، وأخرجه في «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٦٩٧)، وانظر «تحفة الأشراف» (٩:٤٧٤) وأخرجه ابن الجوزي من طريق الترمذي في «العلل المتناهية» (٧٨٢) (١:٤٥٧) وعلّقه البغوي في «شرح السنة» بصيغة التمريض (٤:٢٢١) وقال: هذا حديث إسناده ضعيف، ضعَّفَه أحمد بن حنبل جداً، ونقل الشوكاني في «نيل الأوطار» (٣:٢٧٨) عن العراقي أنه قال: غير صحيح، فلا حُجَّة فيه.

«وهذا حديثٌ إسنادُه ضعيفٌ، إنما يروىٰ من حديث معارك بن عباد، عن عبد الله بن سعيد المقبري، وضعَّفَ يحيىٰ بن سعيد القطان عبدَ الله بن سعيد المقبري في الحديث.

سمعتُ أحمدَ بن الحسن يقول: كنَّا عندَ أحمدَ بن حنبل، فذكروا علىٰ من تجبُ الجمعة، فلم يذكر أحمدُ فيه عن النبي ﷺ شيئاً.

قال أحمدُ بن الحسن: فقلتُ لأحمدَ بن حنبل: فيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فقال أحمدُ: عن النبي ﷺ؟ قلت: نعم! حدثنا حجاج بن نصير: حدثنا معارك ابن عباد، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ الحديثَ. . . ، فغضبَ عليَّ أحمدُ بن حنبل، وقال لي: استغفر ربَّك، استغفر ربَّك.

قال أبو عيسىٰ: إنما فَعلَ هذا أحمدُ بن حنبل؛ لأنَّه لم يعدَّ حالَ هذا الإسناد شيئاً، وضعَّفه لحالِ إسنادِه»[1].

وأخرجه ثانيةً في «العلل الصغير»، وقال عَقبَه: «وإنّما فعلَ هذا أحمدُ بن حنبل؛ لأنَّه لم يصدِّق هذا عن النبي ﷺ؛ لضعفِ إسنادِه، والحجَّاجُ بن نصير يضعَّفُ في الحديث، وعبد الله بن سعيد المقبري ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد القطان وغيرُه، فكل من رُويَ عنه حديثٌ ممن يتَّهمُ أو يضعَّفُ لغفلتِه وكثرةِ خطئه، ولا يُعرفُ ذلكَ الحديثُ إلاّ من حديثه؛ فلا يحتجُّ به»[2].

قلت: وفي إسنادِ هذا الحديثِ ضعيفان ـ كما ترىٰ ـ ولا يُعرفُ إلاّ من جهتهما، فلا يصحُّ الحديث ولا يحتجُّ به.

٢٥٦ـ حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز الكوفي وقيل في نسبته الغاضري[3]، ويقال له: حفيص! وهو حفص بن أبي داود صاحبُ عاصم بن أبي

---

(١) جامع الترمذي (٢: ٣٧٦) و (٥: ٦٩٧).

(٢) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥: ٦٩٧).

(٣) قال في «القاموس» «غضر»: غاضرة قبيلة من أسد (ص٥٧٩).

النجود في القراءة، وقد كانَ حفصُ ابن امرأته، وكان معَه في دارٍ واحدة ولهذا برعَ في قراءته، فقال فيه الشاطبي:

. . . . وحفص، وبالإتقان كان مفضَّلاً[١]

وقيل في سياق نسبه: حفصُ بن سليمانَ بن المغيرة، ماتَ سنةَ ثمانينَ ومئة وقيل: تسعينَ، وله تسعونَ سنة (ت عس ق).

روىٰ عن سبعةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: ثابت البناني، وعاصم بن أبي النجود (عس)، وكثير بن زاذان (ت ق)، وأبو إسحاق الشيباني.

وروىٰ عنه خمسةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: علي بن حجر (ت)، ومحمد بن حرب الخولاني (ق)، وهشام بن عمار (ق).

لم يوثقه في الحديثِ أحدٌ سوىٰ وكيع ـ فيما وقفتُ عليه ـ وألطفُ ما قالَ النقادُ في جرحِهِ: ضعيفٌ، واتهمه أبو حاتم ويوسف بن خراش وابن معين بالكذب، وقال أحمدُ والنسائي ومسلم وأبو حاتم وابن خراش وغيرهم: متروكٌ، وقال ابن خراش أيضاً: يضعُ الحديثَ.

قال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الحافظُ: متروكُ الحديث مع إمامته في القراءة، من الثامنة[٢].

قلت: يرحمُ اللهُ علماءَ الحديث كم كانوا يتشدَّدونَ معَ من وقفوا له علىٰ وهم أو سوءِ حفظٍ، حيطةً وحذراً، وإلاّ فهل يصحَّ القولُ بأنَّ حفصاً كان كذّاباً أو وضّاعاً؟

---

(١) «الشاطبية» مع شرح الضباع (ص١٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٥٨)، «علل أحمد» (١:٤٠١) و (٢:٤٢، ١٤٥) «الكبير» (٢:٣٦٣)، «ضعفاء البخاري» (٤٢٣)، «ضعفاء النسائي» (٨٢)، العقيلي (١:٢٧٠)، «الجرح» (٣:١٧٣)، «المجروحين» (١:٢٥٥)، «الكامل» (٣:٢٦٨)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٠٠)، «الموضح» (٢:٤٧-٤٨)، «تهذيب الكمال» (٧:١٠)، «الميزان» (١:٥٥٨)، «الكاشف» (١:١٧٧)، «التهذيب» (٢:٤٠٠-٤٠٢)، «التقريب» (١٤٠٥).

وكيف يصحُّ في العقل أن يقولَ وكيعٌ ـ عَصْريُّه ـ: ثقةٌ، أو ما كانَ يعلمُ دلالةَ هذه الكلمة؟[١]

وترتيبُ الأوراق في شخصيةِ حفص تكونُ علىٰ النحو الآتي:

كان حفصُ بن سليمان عالماً، تلقىٰ علىٰ أساطينِ العلماءِ في عصرِه من أمثال: حماد بن أبي سليمان، وعلقمة بن مرثد، وسماك بن حرب، وابن أبي ليلىٰ، وأبي إسحاق السبيعي.

وكانَ مختصّاً بالقراءات والتفسير، بارعاً بقراءة عاصمٍ زوجِ أمِّه، وقد فضَّلَه كثيرٌ من المختصينَ علىٰ شعبة، منهم: أيوب ابن المتوكل، والدّاني، والشاطبي، وغيرهم.

وقال الذهبي: أقرأ الناسَ مدةً، وكان ثبتاً في القراءة واهياً في الحديث؛ لأنَّه كانَ لا يتقنُ الحديثَ، ويتقنُ القرآنَ ويجوِّدُه، وإلاّ فهو في نفسِه صادقٌ.

فالرجل كان مختصَّاً بالقرآن غيرَ متقنٍ لفنِّ الرواية، فلما روىٰ؛ وقعَ في أخطاءَ أخذَها عليه الناس، وشنَّعوا عليه بها، فما تُوبعَ عليه من حديثِه؛ قُبِل، وما كانَ في إطارِ تخصُّصِه؛ استؤنس به، وما كان حديثياً خالصاً؛ فلا يُقبلُ منه إلاّ ما تُوبعَ عليه، والله أعلم.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن حجر: أخبرنا حفص بن سليمان، عن كثير بن زاذان، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ القرآن واستظهره فأحلَّ حلالَه وحرَّمَ حرامَه؛ أدخلَه اللهُ به الجنة، وشفَّعَه في عشرةٍ من أهل بيته، كلهم وجبت له النار»[٢].

---

(١) وقد نقلَ المزي والذهبي عن أحمدَ: ليس به بأس وصالح، لكنها معارَضةٌ بما في «علله» من قوله: متروك؛ ولهذا لم أثبتها في المتن.

(٢) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل قارىء القرآن (٢٩٠٥)، وابن ماجه في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلَّمه (٢١٦) ووقع في مطبوعة ابن ماجه «عاصم بن حمزة» وهو خطأ واضح؛ فليس في رواة الكتب العشرة هذا الاسمُ أصلاً، وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٣٩٠) و«التقريب» (٣٠٦٣) والتراجم قبلها، وأخرجه المزي (٢٤: ١١١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وليس إسنادُه بصحيحٍ، وحفصُ بن سليمان يضعَّفُ في الحديث»[١].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ حفص، رواه عنه علي بن حجر عندَ الترمذي ومحمدُ بن حرب عندَ ابن ماجه، وحفصٌ ضعيفُ الحديث، وشيخُه كثيرُ بن زاذان رجلٌ مجهولٌ، فالحديثُ ضعيفُ السند يحتاجُ إلىٰ دليل ناهض.

وليسَ لحفصٍ عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ الواحدِ، والله أعلم.

٢٥٧ـ سعد بن طريف الإسكاف الحذّاء الحنظلي الكوفي، من كبار أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن عشرةٍ من الشيوخ، منهم: الأصبغ بن نباته (ق)، وأبو إسحاق السبيعي، وعمير بن مأمون (ت).

وروىٰ عنه واحدٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: إسرائيل بن يونس، وابن عيينة، ومحمد ابن خازن الضرير (ت).

ولم يوثقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت أقوالُ العلماء فيه ما بينَ ضعيف الحديث وليس بالقوي، وتعرفُ من حديثِه وتُنكر، إلىٰ ليسَ بشيء ومنكر الحديث ومتروك وكذّاب، ورماه ابن حبان بالوضع.

قال الترمذي: يضعَّف في الحديث، وقال في «التهذيب»: ضعيفٌ يفرطُ في التشيع، وفي «التقريب»: رماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً[٢].

أقول: مثلُ هذا لا يحتجُّ به، ولا يُعتبرُ بحديثه، وخرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ ليبيِّنَ أمرَه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤: ١٠٩-١١١)، و«التقريب» (٥٦٠٩).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٦٤)، «تاريخ ابن معين» (٢: ١٩١)، «الكبير» (٤: ٥٩) «ضعفاء البخاري» (٤٤٣)، «ضعفاء النسائي» (١٢٣)، العقيلي (٢: ١٢٠)، «الجرح» (٤: ٨٧) «المجروحين» (١: ٣٦٧)، «الكامل» (٤: ٣٨٣)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٢١)، «تهذيب الكمال» (١٠: ٢٧١)، «الميزان» (٢: ١٢٢)، «الكاشف» (١: ٢٧٨)، «التهذيب» (٣: ٤٧٣)، «التقريب» (٢٢٤١).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا أبو معاوية: عن سعد بن طريف عن عمير بن مأمون، عن الحسن بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «تحفةُ الصائم: الدهن والمجمر»[1].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ ليس إسنادُه بذلك، لا نعرفُه إلاّ من حديث سعدِ بن طريف، وسعدُ بن طريف يضعَّفُ، ويقال: عمير بن مأموم أيضاً.

قلت: يريدُ الترمذي أن يقولَ: عمير بن مأمون، يقال اسمه: عمير بن مأموم، قال فيه الحافظ: مقبولٌ، ولم يُجْرح، وأورده ابن حبان في «الثقات» وروىٰ عنه اثنان، فهو مجهولٌ الحال، يُعتبرُ بحديثِه عندَ المتابعة ولم يتابع؛ فحديثُه ضعيفٌ، بَيْدَ أنَّ علَّةَ الحديثِ الكبرىٰ في سعد الإسكاف، فهو ضعيفٌ جداً أو متروكٌ وحديثُه منكرٌ، والله أعلم.

٢٥٨ـ عبد الله بن نافع القرشي العدوي المدني مولىٰ عبد الله بن عمر بن الخطاب من أتباع التابعين ماتَ سنةَ أربعٍ وخمسينَ ومئة (ق).

روىٰ عن: أبيه، وعبد الله بن دينار، ومحمد بن المذكور.

روىٰ عنه تسعةُ رواة، منهم: جرير بن عبد الحميد، وعنبسة بن عبد الرحمٰن (ق) والدراوردي.

لم يوثقه أحدٌ، وقال البخاري وابن حبان وأبو حاتم: منكرُ الحديث، زادَ الأخيرُ: هو أضعفُ وَلدِ نافعٍ، وقال النسائي والبرقاني: متروكٌ، قال ابن معين والدارقطني في «السنن»: محمد بن يعلىٰ وعنبسة وعبد الله بن نافع كلُّهم ضعفاءُ ولا يصحُ لنافعٍ سَماعٌ من أمِّ سلمة.

---

(١) أخرجه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في تحفة الصائم (٨٠١)، وانظر «تحفة الأشراف» (٣: ٦٤) و«جامع الأصول» (٩: ٤٥٩)، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩٥٩)، وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢: ٥٤٥) من طريق الترمذي، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢: ٣٨٧) بإسناده من طريق أبي بكر ابن أبي عاصم عن أحمد بن منيع شيخ الترمذي فيه، وقد نصَّ المزي، علىٰ أنَّه ليس لعمير بن مأموم سوىٰ هذا الحديثِ الواحدِ وأوردَه الذهبي في ترجمة سعد بن طريف من «الميزان» (٢: ١٢٣) مع عدد من منكراته.

قال الترمذي عقب تخريجه حديثاً لأخيه أبي بكر بن نافع (٢٧٦٤) وتوثيقه أبا بكر وعمر ابني نافع: وعبد الله بن نافع مولىٰ ابن عمر يُضَعَّف.

قال الحافظ: ضعيفٌ من السابعة[١].

قلت: ليسَ له في الكتبِ الستةِ إلاّ حديث واحد عندَ ابن ماجه (١٢٤٢)، وله ثمانيةُ أحاديثَ في مسندِ أحمد، وهذه جملةُ أحاديثِه في الكتب العشرة.

٢٥٩ـ عبد الجبار بن عمر الأيلي أبو عمر ويقال: أبو الصباح القرشي الأموي مولىٰ عثمان بن عفان، من طبقة أتباع التابعين، ماتَ بعدَ الستينَ ومئةَ (ت ق).

روىٰ عن أحدَ عشرَ شيخاً، منهم: الزهري، ومحمد بن المنكدر (ت)، ونافع مولىٰ ابن عمر، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري (ق).

وروىٰ عنه ثمانيةُ رواة، منهم: رشدين بن سعد، وابن المبارك، وعبد الله بن وهب (ت ق).

لم يوثقه أحدٌ من النقاد سوىٰ ابن سعد الذي قال: كان ثقةً، وكان بإفريقيةَ وتفاوتت ألفاظُهم فيه ما بينَ ضعيفٍ إلىٰ منكرِ الحديث ومتروك، وقال أبو زرعة: واهي الحديثِ، وأما مسائله التي رواها عن ربيعةَ وغيره، فلا بأسَ بها، وقال أيضاً: ضعيفُ الحديث ليس بقوي، وقرأ علينا حديثَه، وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، ليسَ محلَّه الكذب.

قال النسائي: ليس بثقةٍ، وقال أيضاً: ضعيفٌ.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٩٥)، ابن معين (٢: ٣٣٤)، خليفة (١: ٢٧٤)، «الكبير» (٥: ٢١٤)، «ضعفاؤه» (٤٥٤)، «ضعفاء النسائي» (١٤٥)، العقيلي (٢: ٣١١)، «الجرح» (٥: ١٨٣)، «المجروحين» (٢: ٢٠)، «الكامل» (٥: ٢٧١)، «سنن الدارقطني» (٢: ٣٨)، «تهذيب الكمال» (١٦: ٢١٣)، «الميزان» (٢: ٥١٣)، «الكاشف» (٢: ١٢٢)، «التهذيب» (٦: ٥٣)، «التقريب» (٣٦٦١).

وقال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السابعة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا إسحاق بن موسىٰ الأنصاري: حدثنا عبد الله بن وهب، عن عبد الجبار بن عمر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: «نهىٰ رسولُ الله ﷺ، أن ينامَ الرجلُ علىٰ سطح، ليس بمحجور عليه»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه من حديث محمد بن المنكدر عن جابر إلاّ من هذا الوجه، وعبدُ الجبار بن عمر يضعَّف»[٣].

أقول: أُدْرج هذا الحديث في مطبوعة شاكر في باب: ما جاء في الفصاحة والبيان وليس منه قطعاً، فليس هو من الفصاحة والبيان في شيء، ودليل ذلك أن المزي عزاه في «تحفة الأشراف» (٢: ٣٦٩) إلىٰ الترمذي في كتاب الاستئذان من غير إشارة إلىٰ الباب، ويرجح عندي أنه ملتحق بالباب (١٧) من اطلع في دار قومٍ بغير إذنهم، أو بالذي قبله (١٦) ما جاء في الاستئذان قبالة البيت، ومتنه بكتاب الاستئذان ألصق كما هو ظاهر. وعلىٰ أية حال؛ فالحديث ضعيف لضعف عبد الجبار بن عمر الأيلي، وليس له عند الترمذي إلا هذا الحديث الواحد، والله تعالىٰ أعلم.

٢٦٠ـ عُفَير بن معدان الحضرمي ويقال اليحصبي أبو عائذ ويقال: أبو معدان الحمصي المؤذّن، من أتباع التابعين، ماتَ سنةَ بضعٍ وسبعينَ ومئة وقيل: قبلَ ذلك (ت ق).

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٥: ١٣٠)، ابن سعد (٧: ٥٢٠)، ابن معين (٢: ٣٤٠) «الكبير» (٦: ١٠٨)، «الصغير» (٤٦١)، النسائي (١٥٨)، العقيلي (٣: ٨٦)، «الجرح» (٦: ٣١) «المجروحين» (٢: ١٥٨)، «الكامل» (٧: ١٣)، الدارقطني (٣٤١)، «تهذيب الكمال» (١٦: ٣٨٨) «الميزان» (٢: ٥٣٤)، «الكاشف» (٢: ١٣١)، «التهذيب» (٦: ١٠٣-١٠٤)، «التقريب» (٣٧٤٢).

(٢) أخرجه الترمذي في الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان (٢٨٥٤) ولم يخرِّجه من العشرة غيره، وانظر «تفحة الأشراف» (٢: ٣٦٨-٣٦٩)، و«الفتح الكبير» (٣: ٢٧٢).

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ١٣٠).

رویٰ عن سبعةٍ من الشيوخ، منهم: سليم بن عامر الخبائري (ت ق)، وعثمان بن عبد الرحمٰن اليحصبي (ت)، وقتادة بن دِعامة.

وروىٰ عنه اثنا عشرَ راوياً، منهم: عبد القدوس بن الحجاج (ت)، وقيس بن محمد الكندي (ق)، والوليد بن مسلم الدمشقي (ت ق).

لم يوثقه من النقادِ أحدٌ، وذكروا أنّه كانَ رجلاً صالحاً من أفاضلِ رجالِ أهلِ حمص، وكانَ مؤذنهم إلاّ أنهم اتفقوا علىٰ ضعفِه، معَ تباينِ عباراتِ التضعيفِ من ناقدٍ إلىٰ آخرَ، قال أحمد والبخاري وأبو زرعة وابن حبان: منكرُ الحديث، وقال ابن معين وأحمد أيضاً ودحيم وأبو داود: ضعيفٌ.

وقال ابن معين ودحيم: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يُكتبُ حديثُه، قال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، قال الحافظ: ضعيفٌ من السابعة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا سلمة بن شبيب: حدثنا أبو المغيرة ـ يعني عبد القدوس بن الحجاج ـ عن عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُ الأضحية الكبش، وخيرُ الكفن الحلة»[٢].

أقول: يبدو أنَّ سببَ تضعيفِ الترمذي هذا الحديثَ، أنَّ عفيرَ بن معدان جعلَه من مسند أبي أمامة، بينما هو من مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه عندَ أبي داود وابن ماجه[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٨٣)، ابن معين (٢:٤٠٨)، «الكبير» (٧:٨١) النسائي (١٧٤)، العقيلي (٣:٤٣٠)، «الجرح» (٧:٣٦)، «المجروحين» (٢:١٩٨)، «الكامل» (٧:٩٧) «تهذيب الكمال» (٢٠:١٧٦)، «الميزان» (٣:٨٣)، «الكاشف» (٢:٢٣٦)، وسقطت ترجمته من مخطوطة تهذيب ابن حجر ومطبوعته، انظر «عفان ـ عفيف» (٧:٢٣٥)، «التقريب» (٤٦٢٦).

(٢) أخرجه الترمذي في الأضاحي، باب (١٨) (١٥١٧)، وابن ماجه في الأضاحي، باب ما يستحب من الأضاحي (٣١٣٠)، وانظر «تحفة الأشراف» (٤:١٦٦).

(٣) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب المغالات في الكفن (٣١٥٦)، وابن ماجه في الجنائز، باب ما يستحب من الكفن (١٤٧٣) وفيه ضعف أيضاً، وانظر «جامع الأصول» (١١:١١٥).

وأخرجَ الترمذي لـه حديثاً آخرَ (٣٥٨٠) من حديثـه عن أبـي دوس عثمان بن عبد الرحمٰن ـ ويقال عبيد ـ اليحصبي، عن ابن عائذ اليحصبي ـ يعني عبد الرحمٰن ـ عن عمارة بن زعكرة ـ يعني الكندي ـ، قـال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الله عز وجل يقول: إنَّ عبدي كلَّ عبدي، الذي يذكُرُني وهو ملاقٍ قرنه، يعني عند القتال»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، ليس إسنادُه بالقوي، ولا نعرفُ لعمارةَ بن زعكرة، عن النبي ﷺ إلاّ هذا الحديثَ الواحدَ. ومعنىٰ قوله: وهو ملاقٍ قرنه، إنما يعني أنه يذكرُ الله في تلكَ الساعة»[٢].

قلت: قال البخاري في ترجمةِ عمارةَ بن زعكرة: له صحبةٌ، لم يصحَّ إسنادُه رواه عفير بن معدان[٣].

وقال الحافظُ في «النكت الظراف» تعقيباً علىٰ قول الترمذي: لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه: «قلت: لعلَّه يريدُ موصولاً، وإلاّ فقد أخرجَه البغوي في «الصحابة» عن أبي الوليد شيخ الترمذي فيه ـ يعني أحمد بن عبد الرحمٰن بن بكار ـ، قال: حدثني عبد العزيز ابن إسماعيل بن المهاجر، عن الوليد بن عبد الرحمٰن الجرشي، عن جبير بن نفير قال: يقول الله عز وجل؛ فذكر الحديثَ. . .

قال الوليد بن عبد الرحمٰن: فذكرتُه لعفيرِ بن معدان، فقال: سمعتُ، فذكرَ الحديثَ الموصولَ»[٤].

قلت: وهذا يعني أنَّ عفيرَ بن معدان، ربما سرقَ الحديثَ من الوليد بن عبد الرحمٰن وليسَ له عندَ الترمذي سوىٰ هذين الحديثين، والله أعلم.

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (١١٩) (٣٥٨٠)، ولم يخرِّجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٤٨٧).

(٢) «جامع الترمذي» (٥: ٥٣٢).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (٦: ٤٩٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١: ٢٤٦).

(٤) «النكت الظراف» مع «تحفة الأشراف» (٧: ٤٨٧).

٢٦١ـ عيسىٰ بن ميمون المدني مولىٰ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يعرف بالواسطي، يقال له: ابن تليدان، ويقال: إنَّه الذي يروي عنه حماد بن سلمة ويسميه: الطفيل بن سخبرة، من طبقة أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن سبعةٍ من الشيوخ، منهم: سالم بن عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد ـ مولاه ـ (ت ق)، وهشام بن عروة.

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: أحمد بن بشير، ووكيع، ويزيد بن هارون (ت).

اختلفوا في تحديدِ شخصيتِه، فمنهم من جعلَ هؤلاءِ الثلاثةَ الأسماءَ واحداً ومنهم من فرَّق بينها؛ فجعلَ شيخَ حماد بن سلمة، عن القاسم واحداً يقال له: ابن تليدان ويقول عنه حماد: حدثني ابن سخبرة!

وهذا لم يروِ عن محمد بن كعب القرظي شيئاً، والذي يروي عن القرظي آخرُ!

ومن الغريبِ ـ والله! ـ أن يذكرَ المزي ثلاثةً وعشرينَ راوياً عن رجل، ثم لا نقدر علىٰ معرفةِ شخصيتِه.

وممن ذهبَ إلىٰ التمييز بينَ صاحبِ القاسم وصاحبِ القرظي: ابنُ معين والترمذي وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن حبان.

وقد نقلَ الآجري عن أبي داود، عن موسىٰ الزمن، عن حماد بن سلمة قوله: عيسىٰ بن تليدان يحدِّثُ عن القاسم: ثقةٌ.

وقال ابنُ معين: ليسَ به بأس، وقال مرةً أخرىٰ: ليس بشيء، وقال أيضاً: ليس بثقة!

وقال الفلّاس وأبو حاتم: متروكُ الحديث، وقال البخاري: منكرُ الحديث.

وقال الترمذي: يضعَّف، وقال النسائي: ليسَ بثقة، وقال: متروكٌ.

قال الحافظ: ضعيفٌ من السادسة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا عيسىٰ بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشةَ، قالت: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أعلنوا هذا النكاحَ واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، حسنٌ في هذا الباب، وعيسىٰ بن ميمون الأنصاري يضعَّفُ في الحديث، وعيسىٰ بن ميمون الذي يروي عن ابن أبي نُجيحٍ التفسيرَ، هو ثقةٌ»[٣].

وأخرج من حديثه عن القاسم عن عائشةَ، قالت: قال رسول الله ﷺ: « لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمَّهم غيرُه» ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ»[٤].

قلت: علّةُ الحديثِ عيسىٰ بن ميمون، فالحديثُ به ضعيفٌ.

قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: عيسىٰ بن ميمون الأنصاري ضعيفُ الحديث[٥].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٣٩٨)، ابن معين (٢:٤٦٩)، «الكبير» (٦:٤٠١) «الصغير» (٤٦٦)، «العلل الكبير» (٢:٨٢٨)، النسائي (١٦٨)، العقيلي (٣:٣٨٧)، «الجرح» (٦:٢٨٧)، «المجروحين» (٢:١١٨)، وذكره في ترجمة سميِّه عيسىٰ بن ميمون بن داية في «الثقات» (٨:٤٨٩)، «الكامل» (٦:٤١٨)، الدارقطني (٣٤٩)، «ضعفاء أبي نعيم» (١٤٩)، «تهذيب الكمال» (٢٣:٤٨)، «الميزان» (٣:٣٢٥)، «الكاشف» (٢:٢١٩) وسقطت ترجمته من أصل «التهذيب» (٨:٢٣٦)، «التقريب» (٥٣٣٥).

(٢) أخرجه الترمذي في النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح (١٠٨٩)، وابن ماجه في النكاح (١٨٩٥)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢:٢٨٣) وقد وقع في مطبوع الترمذي: «غريب حسن» وفي «تحفة الأشراف»: «حسن غريب» وهو خطأ لا ينسجمُ مع منهج الترمذي، وانظر الحديث الآتي أيضاً.

(٣) «جامع الترمذي» (٣:٣٩٩).

(٤) أخرجه الترمذي في مناقب الصديق رضي الله عنه (٣٦٧٣) ولم يخرجه من العشرة غيره، وفي مطبوعة الترمذي: «حسن غريب» وفي «تحفة الأشراف»: «غريب» وهو المنسجمُ مع دلالة المصطلح.

(٥) «العلل الكبير» (٢:٨٢٨).

بَيْدَ أنَّ الثابتَ عن النبي ﷺ أنَّه أبىٰ أن يصلِّيَ أحدٌ في الناس سوىٰ أبي بكر رضي الله عنه في مرض وفاته[١].

هذان هما الحديثانِ اللذانِ خرَّجَهما الترمذي لعيسىٰ بن ميمون الأنصاري، أما حديثُ إعلان النكاحِ؛ فبهذا اللفظِ لا يُعرفُ لغيره، فالغرابةُ فيه شاملةٌ المتنَ والسندَ جميعاً وأما منقبةُ أبي بكر؛ فهذا الحصرُ غريبٌ أيضاً، فقد كانَ النبي ﷺ ربما أرسلَ سريةً فيهم أبو بكر وعمر، ومن المعلوم أنَّ أميرَ السرية هو الذي يصلِّي بالقوم، فهذا معارَضٌ بما هو أصحُّ منه، بل بالصحيح.

غير أنَّ لتوليةِ الصديقِ الصلاةَ في مرض وفاته ـ فداه كل فداء ـ ﷺ ملحظاً سياسياً معروفاً عندَ العلماء، والله أعلم.

قلت: وعيسىٰ بن ميمون الجرشي المعروف بابن داية، ليس له في الكتب العشرةِ أيُّ حديثٍ، ومع ذلكَ فهو ثقةٌ عندَ الأكثرين، ووثَّقَه الترمذي وقال الحافظُ في «التقريب»: ثقةٌ، وينفعنا توثيقُه إذا وجدَنا له رواياتٍ في التفسيرِ المأثورِ، والله أعلم[٢].

٢٦٢ـ فائد بن عبد الرحمٰن الكوفي أبو الورقاء العطّار، عاشَ إلىٰ حدود سنةَ ستينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن ثلاثة شيوخ: بلال بن أبي الدرداء، وعبد الله بن أبي أوفىٰ (ت ق)، ومحمد بن المنكدر.

وروىٰ عن ثمانيةَ عشرَ راوياً، منهم: عبد الله بن بكر السهمي (ت)، وعيسىٰ بن يونس (ق)، وأبو عاصم العبّاداني (ق).

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وجملةُ أقوالِ النقادِ فيه في درجةِ الترك.

قال أحمد والنسائي: متروكٌ، وقال البخاري والفسوي: منكرُ الحديث.

وقال ابن معين والنسائي: ليسَ بثقةٍ، وقال ابن معين وأبو داود: ليسَ بشيء.

---

(١) الترمذي في الباب نفسه (٣٦٧٧).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٣: ٤٦) و«التقريب» (٥٣٣٤).

وقال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ اتهموه من صغار الخامسة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن عيسىٰ بن يزيد البغدادي: حدثنا عبد الله بن بكر السهمي (ح).

وحدثنا عبد الله بن منير، عن عبد الله بن بكر، عن فائد بن عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن أبي أوفىٰ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له إلىٰ الله حاجة أو إلىٰ أحد من بني آدم؛ فليتوضأ فليحسن الوضوء، ثم ليصلِّ ركعتين، ثم ليثنِ علىٰ الله وليصلِّ علىٰ النبي ﷺ، ثم ليقل: لا إله إلا الله الحكيم الكريم، سبحانَ الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك والغنيمة من كلِّ بِر، والسلامة من كل إثم، لا تدع لي ذنباً إلا غفرته، ولا همّاً إلاّ فرجته، ولا حاجةً هي لك رضاً إلا قضيتها يا أرحمَ الراحمين»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وفي إسنادِه مقالٌ، فائد بن عبد الرحمٰن يضعَّف في الحديث، وفائد هو أبو الورقاء.

أقول: لم يخرِّج الترمذي لفائدٍ سوىٰ هذا الحديثِ، وخرَّجَه له ابن ماجه مع حديثين آخرين[٣]، والرجلُ متروكٌ كما قال الذهبي وابن حجر، واتّهمَه بعضُهم

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٣٤٤-٣٤٥)، ابن معين (٢: ٤٧١)، أحمد (٢: ١٣٤) «الكبير» (٧: ١٣٢)، «الصغير» (٤٧٥)، النسائي (١٨٩)، العقيلي (٣: ٤٦٠)، «الجرح» (٧: ٨٣) «المجروحين» (٢: ٢٠٣)، الدارقطني (٣٥٥)، «تهذيب الكمال» (٢٣: ١٣٧)، «الميزان» (٣: ٣٣٩) «الكاشف» (٢: ٣٢٥)، «التهذيب» (٨: ٢٥٥-٢٥٦)، «التقريب» (٥٣٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الحاجة (٤٧٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الحاجة (١٣٨٤)، وأخرجه في «المستدرك» (١: ٣٢٠) وقال: فائد ابن عبد الرحمٰن أبو الورقاء: كوفي عداده في التابعين، وقد رأيتُ جماعةً من أعقابه، وهو مستقيم الحديث، إلاّ أنَّ الشيخين لم يخرجا عنه، وإنما جعلتُ حديثَه شاهداً لما تقدم، قال الذهبي في «التلخيص»: بل فائد متروك.

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٤: ٢٨٨).

بالكذب، غيرَ أنَّ الدعاءَ الذي جاءَ به صحيحُ المعنىٰ، إذا لم نعدَّ هذا الدعاءَ هو الدعاءُ الشرعي الوارد عن النبي ﷺ.

٢٦٣ـ المثنىٰ بن الصّباح اليماني الأبناوي أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيىٰ المكي من أبناء فارس، من صغار أتباع التابعين، توفي سنةَ تسعٍ وأربعينَ ومئة (د ت ق).

روىٰ عن ثلاثةَ عشرَ شيخاً، منهم: عمرو بن دينار، وعمرو بن شعيب (د ت ق) ومجاهد.

روىٰ عنه أربعةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: عبد الله بن المبارك (ت)، وعلي بن عياش الحمصي (ت)، والوليد بن مسلم (ت).

كان المثنىٰ من العبّاد الزهّاد وقد تعاطىٰ العلمَ، وروىٰ عن عطاء بن أبي رباح ما لم يتابعهُ عليه أحدٌ، وقد اختلطَ في آخرِ عمرِه، حتىٰ لم يتميز حديثُه المستقيمُ من حديثِه المضطربِ.

قال إسحاق بن منصور ومعاوية بن صالح، عن يحيىٰ بن معين: ضعيفٌ، زادَ معاوية: يُكتبُ حديثُه ولا يُتركُ، وقال النسائي وابن الجنيد: متروكٌ.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لينُ الحديث، وقال أبو حاتم والدارقطني: ضعيفٌ.

قال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال الحافظُ: ضعيفٌ اختلطَ بأخرة، من السابعة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن حجر: حدثنا إسماعيل بن عياش: حدثنا المثنىٰ ابن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة بن مالك بن جعشم

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٢٩، ٣٠، ٣٢، ٤٢٥، ٤٢٦) و (٤:١١-١٢)، ابن سعد (٥:٤٩١)، ابن معين (٢:٥٤٩)، خليفة (٢:٧١١)، «الكبير» (٧:٤١٩)، «الصغير» (٤٨٩) النسائي (٢٢١) العقيلي (٤:٢٤٩)، «الجرح» (٨:٣٢٤)، «المجروحين» (٣:٢٠)، «الكامل» (٨:١٧١) الدارقطني (٣٧٨)، «تهذيب الكمال» (٢٧:٢٠٣-٢٠٧)، «الميزان» (٣:٤٣٥)، «الكاشف» (٣:١٠٥) «التهذيب» (١٠:٣٥-٣٧)، «التقريب» (٦٤٧١).

قال: «حضرتُ رسولَ الله ﷺ يُقِيدُ الأب من ابنه، ولا يقيد الابن من أبيه»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفُه من حديث سراقة إلاّ من هذا الوجه، وليس إسنادُه يصحيحٍ، رواه إسماعيلُ بن عياش عن المثنىٰ بن الصباح، والمثنىٰ يضعَّفُ في الحديث.

وقد روىٰ هذا الحديثَ أبو خالد الأحمر عن الحجَّاجِ بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمر، عن النبي ﷺ، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهذا حديثٌ فيه اضطرابٌ[٢].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو سعيد الأشج: حدثنا الأحمر، عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه[٣]، عن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا يقادُ الوالدُ بالولد»[٤].

قال: «والعمل علىٰ هذا عندَ أهل العلم، أنَّ الأبَ إذا قتل ابنَه لا يُقتلُ به، وإذا قذفَ ابنَه لا يحدُّ»[٥].

أقول: روىٰ هذا الحديثَ الترمذيُّ عن المثنىٰ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة، ورواه عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو به، عن عمر مرفوعاً.

---

(١) أخرجه الترمذي في الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه، يقادُ منه أم لا؟ (١٣٩٩) والبيهقي بنحوه في «السنن الكبرىٰ» (٨:٣٨) وفيه قصة، وقال البيهقي: منقطع، وأشارَ إليه البغوي في «شرح السنة» (١٠ : ١٨٠-١٨١) والرواية المرسلة التي عناها الترمذي هي المنقطعة التي أخرجها البيهقي وأشار إليها.

(٢) «جامع الترمذي» (٤ : ١٢).

(٣) جملة «عن جده» سقطت من مطبوعة الترمذي، والتصويبُ من سنن البيهقي (٨:٣٨) و«تحفة الأشراف» (٨:٧٨).

(٤) أخرجه الترمذي فيهما (١٤٠٠) وابن ماجه في الديات، باب لا يقتل الوالد بولده (٢٦٦٢)، وأشارَ إليه البغوي في «شرح السنة» (١٠ : ١٨٠-١٨١) والبيهقي (٨:٣٨-٣٩).

(٥) «جامع الترمذي» (٤ : ١٢).

وأشارَ إلىٰ الروايةِ المرسلةِ التي رواها يحيىٰ بن سعيد عن عمرو بن شعيب، وأخرجَها البيهقي.

وهذا اضطرابٌ بلا شك، بَيدَ أننا إذا عملنا بمبدأ الترجيحِ، فنخلصُ إلىٰ ما يأتي:

دارَ هذا الحديثُ علىٰ عمرو بن شعيب، فرواه عنه المثنىٰ من حديث سراقة ورواه عنه حجّاج من حديث عمر بن الخطاب.

ورواه عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري أنَّ رجلاً من بني مدلج قتلَ ابنَه فجاءَ إلىٰ عمر...

والمثنىٰ وحجّاج تسقط رواياتاهما؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما انفردَ بروايته عن صحابي وهذا هو الإضطرابُ ممن لا يحتمل تفردُه.

فتبقىٰ الروايةُ الراجحةُ هي روايةُ الحافظِ يحيىٰ الأنصاري، لكنَّها منقطعةٌ؛ لأنَّ عمرو بن شعيب لم يدرك خلافةَ عمر.

قال البيهقي: هذا الحديث منقطعٌ، فأكَّدَه الشافعيُّ بأنَّ عدداً من أهل العلم يقول به[1].

وقد أخرجَ الترمذي لمثنىٰ حديثاً آخرَ (٦٤١) وضعَّفَه به، وعلَّق له متابعتين أخريين (٦٣٧) و (١١١٧).

أما الحديثُ الذي ساقَه من طريقه (٦٤١) في زكاة مال اليتيم؛ فلم يخرِّجه من الستة غيرُه.

وقد اختُلفَ علىٰ عمرو فيه، فمنهم من رواه من مسند عبد الله بن عمرو مرفوعاً ومنهم من جعلَه من مسندِ عمرَ بن الخطاب، وقال: إنما روي هذا الحديثُ من هذا الوجه، وفي إسنادِه مقالٌ؛ لأنَّ المثنىٰ يضعَّفُ في الحديث[2]. وأما المتابعةُ الأولىٰ فقد جاءت بمتابعةِ مثنىٰ بن صباح لعبد الله بن لهيعة (٦٣٧) في زكاة السوارين.

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (٨: ٣٨).

(٢) «جامع الترمذي» (٣: ٣٣).

قال الترمذي: «وهذا حديثٌ قد رواه المثنىٰ بن الصباح، عن عمرو بن شعيب نحوَ هذا، والمثنىٰ بن الصباح وابن لهيعة يضعَّفان في الحديث، ولا يصحُّ في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء»[١].

قلت: إذا كانَ الترمذي يصحِّحُ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وهذا الحديثُ منها؛ فهذا يعني أنَّ المثنىٰ وابن لهيعة في مرتبةِ التركِ عندَه؛ لأنَّه لم يقبل متابعةَ أحدِهما للآخر، ولم يقبل الثانيةَ الآتية أيضاً للسبب نفسه.

وجاءت المتابعةُ الثانيةُ (١١١٧) لابن لهيعة عن عمرو بن شعيب أيضاً في نكاح الأم وتطليقها قبلَ الدخول، ثم نكاح البنت، والعكسُ، وقال: «هذا الحديثُ لا يصحُّ من قِبل إسنادِه، وإنما رواه ابن لهيعة والمثنىٰ بن الصباح عن عمرو بن شعيب، والمثنىٰ ابن الصباح وابن لهيعة يضعَّفَان في الحديث»[٢].

أقولُ: لم يتعرض الترمذي بأيِّ غمزٍ لرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بل إنَّه يذهبُ إلىٰ صحَّتِها، إذا كانَ الراوي عن عمرو ثقةً، وقد بيّنتُ ذلكَ في مصطلح «صدوق»، والذي يعنينا هنا، أنّ المترجَمَ ضعيفٌ مضطرب الحديث، والله أعلم.

٢٦٤ـ محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري أبو عبد الرحمٰن الكوفي

ابن أخي عبد الملك بن أبي سليمان، واسم أبي **سليمان**: ميسرة، من أتباع التابعين مات سنةَ بضعٍ وخمسينَ (ت ق).

روىٰ عن عشرينَ شيخاً، منهم: عمرو بن شعيب (ت ق)، وقتادة (ق)، وأبو الزبير المكي (ق).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج وعلي ابن مسهر (ت)، ويزيد بن هارون.

---

(١) «جامع الترمذي» (٣: ٣٠).

(٢) ما سبق (٣: ٤٢٦).

اختلف الناسُ في شخصيةِ العرزمي مع اتفاقِ العلماءِ علىٰ أنَّه كانَ من عُبّاد الله الصالحين، ويبدو أنَّه قد دَفَنَ كتبَه زهداً وتورعاً، ثم احتاجَ إلىٰ التحديثِ فحدَّث من حفظه، فضعَّفَ الناسُ حديثَه لهذا المعنىٰ.

قال وكيع: كان العرزمي رجلاً صالحاً، وذهبت كتبُه، فكانَ يحدثُ حفظاً، فمن ذلك أُتِي.

قال أحمد: تركَ الناسُ حديثَه، وقال البخاري: تركَه ابنُ المبارك ويحيىٰ القطان وكان هو وابنُ مهدي لا يحدِّثان عنه، وقال الحاكم: متروكٌ بلا خلاف، قال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: متروكٌ من السادسة (ت ق)[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن حجر: أنبأنا علي بن مسهر وغيره، عن محمد بن عبيد الله، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، أن النبي ﷺ قال في خطبته: «البيِّنة علىٰ المُدَّعي، واليمين علىٰ المُدَّعَىٰ عليه»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ في إسنادِه مقالٌ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي يضعَّفُ في الحديث، ضعَّفَه ابنُ المبارك وغيرُه»[٣].

قلتُ: العرزمي بينتُ خلاصةَ حالِه وأنه متروكٌ، وحديثُ عمرو بن شعيب تقدمَ قَبلُ، ولكن للحديث شواهدَ عندَ الترمذي وغيره (١٣٤٠، ١٣٤٢)، ولم يخرِّج الترمذي له سوىٰ هذا الحديثِ الواحدِ، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٦٢٦)، ابن سعد (٦: ٣٦٨)، ابن معين (٢: ٥٢٩) «علل أحمد» (١: ١١٩)، «الكبير» (١: ١٧١)، «الصغير» (٤٨٤)، النسائي (٢٠٣)، العقيلي (٤: ١٥٥) «الجرح» (٨: ١)، «المجروحين» (٢: ٢٤٦)، الدارقطني (٣٦٣)، «سننه» (١: ٢٧١) و(٢: ٣١) «الموضح» (١: ٢٢١)، «الإكمال» (٧: ٤٩)، «تهذيب الكمال» (٢٦: ٤١-٤٤)، «الميزان» (٣: ٦٤٥) «الكاشف» (٣: ٦٥)، «التهذيب» (٩: ٣٢٢)، «التقريب» (٦١٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي في الأحكام، باب ما جاء في أن البينة علىٰ المدعي واليمين علىٰ المدعىٰ عليه (١٣٤١)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٦: ٣٣٥) ومتنُ الحديث صحيحٌ عن صحابة آخرين، وانظر «نصب الراية» (٤: ٩٥-٩٦).

(٣) «جامع الترمذي» (٣: ٦٢٦).

٢٦٥ـ موسىٰ بن عُبيدة ـ بضم أوله ـ ابن نشيط بن عمرو الربذي أبو عبد العزيز المدني، مات سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن أكثرَ من ثلاثيـنَ شيخاً، منهم: أيـوب بن خالد، وعبد الله بن دينار وعبد الله بن رافع، ومحمد بن ثابت، ومولىٰ ابن سباع.

روىٰ عنه أكثرُ من هذا العددِ من الرواة، منهم: روح بن عبادة، وزيد بن الحُباب وسفيان الثوري، وعبد الله بن نمير، ووكيع بن الجراح.

طوَّلَ المزي في ترجمته ونقلَ أقوالَ معدِّليه ومجرِّحيه، وخلاصةُ ذلك:

كان موسىٰ بن عبيدة رجلاً صالحاً عابداً فاضلاً، فقد روىٰ عباس الدوري، عن زيد بن الحباب، قال: كنا عندَ موسىٰ بن عبيدة الربذي فأقمنا عندَه ومَرِضَ فمات فأتينا قبره ومعي رفيقٌ لي، فجعلَ ريحُ المسك يفوحُ من قبره، فجعلتُ أقول لرفيقي: أما تشمُّ، أما تشمُّ؟! وليس بالربذة يومئذٍ مسكٌ ولا عنبرٌ.

وقال ابن حبان: «كان فاضلاً في نفسه لكنَّه كان مغفَّلاً، فبطلَ الإحتجاج به من جهة النقل، وإن كانَ فاضلاً في نفسه».

قلت: فمن أثنىٰ عليه؛ فمن جهة الدين والتقوىٰ يقول: صدوق.

وأما من جهةِ النقل: فقد قالَ ابن سعد: ثقةٌ كثيرُ الحديث، وليس بحجةٍ، وقال أحمد بن حنبل: منكرُ الحديث، ليس حديثُه عندي بشيء، لا تحلُّ عندي الرواية عن موسىٰ بن عبيدة، وسائرُ نقادِ الحديثِ يقولون فيه: ليس بشيء، متروكٌ ليس بقوي، يضعَّف. . . إلخ.

وقد عرَّفَ به الترمذي في مواضعَ من جامعِه، فكانَ خلاصةُ رأيِه فيه أنَّه يضعَّفُ في الحديث من جهةِ حفظِه، وهو صدوقٌ ـ يعني في لهجته وديانته ـ ويقبلُ في المتابعات.

وقال الحافظ: ضعيفٌ ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً[١].

قلت: خرَّج الترمذي لموسىٰ بن عبيدة عشرةَ أحاديثَ، قال في واحد منها فقط (٣٥٩٩): «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه» وقد توبع عليه موسىٰ عندَ ابن ماجه في المقدمة (٢٥١) وفي الدعاء (٣٨٣٢).

وقال: «غريبٌ» عَقبَ الأحاديث: (٤٨٢، ٢٢٦١، ٣٠٣٩، ٣٢٥٥، ٣٢٩٦، ٣٣٣٩، ٣٥٦٩)، وقالَ عَقبَ واحدٍ منها: (١١٦٧): «لا نعرفُه إلاّ من حديث موسىٰ» وسكت علىٰ آخرَ (١١٢٢)، فهل هذه الأحاديث التي خرّجها الترمذي له، هي خير أحاديثه، أو أنّه خرّج أسوأ أحاديثه لينقدها؟ هذا يحتاج إلىٰ دراسة استقرائية لمرويات موسىٰ بن عبيدة في كتب السنّة والتاريخ.

٢٦٦ـ نُفَيع بن الحارث أبو داود الأعمىٰ الدارمي ويقال: الهمداني السبيعي الكوفي القاص، من صغار التابعين إن صحَّ سماعُه من أحدٍ من الصحابة (ت ق).

روىٰ عن أربعـةَ عشرَ شيخـاً، منهم: أنس بن مالك (ق)، والبـراء بن عازب وعبد الله بن سخبرة (ت)، وأبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

وروىٰ عن خمسةٍ وعشرونَ راوياً، منهم: زياد بن خيثمة (ت)، والثوري والأعمش.

لم يوثقه أحدٌ من النقاد وترجمَ ابن حبان لنفيع بن الحارث في «الثقات»، وقال: يروي عن أنس، وترجمَ لأبي داود الأعمىٰ في «المجروحين» وقال: يروي عن الثقاتِ الموضوعاتِ لا يجوزُ الاحتجاج به، قال المزي: فكأنه جعلَهما اثنين، وبقيةُ النقاد جعلوه في مرتبة الترك، فمنهم من كذَّبه، ومنهم من اتهمه بالوضع ومنهم من اتهمه

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٤٧٠) و (٥: ٢٣١، ٣٥٥، ٤٠٦)، العقيلي (٤: ٣٩٨) «المجروحين» (٣: ٦٠)، «الكامل» (٨: ٤٤)، «تهذيب الكمال» (٢٩: ١٠٤-١١٣)، «الميزان» (٤: ٢١٣) «التهذيب» (١١: ٣٥٦)، «التقريب» (٦٩٨٦).

بفحش الخطأ، ومنهم من اتهمه بالغلوِّ في الرفضِ والحطِّ علىٰ بعض الصحابة رضي الله عنهم.

قلت: ولو لم تكن فيه إلا واحدةٌ لكانت رابعةَ الأثافي!

قال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: متروكٌ وكذَّبَه ابن معين، من الخامسة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن حميد الرازي: حدثنا محمد بن المعلَّىٰ، حدثنا زياد بن خيثمة، عن أبي داود ـ يعني الأعمىٰ ـ، عن عبد الله بن سخبرة، عن سخبرة عن النبي ﷺ قال: «من طلبَ العلم؛ كانَ كفارةً لما مضىٰ»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ ضعيفُ الإسناد، أبو داود يضعَّفُ، ولا نعرفُ لعبد الله ابن سخبرة كبيرَ شيء ولا لأبيه، واسم أبي داود: نفيع الأعمىٰ تكلَّم فيه قتادة وغيرُ واحد من أهل العلم»[٣].

أقول: يريدُ الترمذي أنَّ يقولَ: إن أبا داود الأعمىٰ متروكُ الحديث أو ضعيفٌ مطلقاً، وهذا الإسنادُ ضعيف به وحدَه، فكيف وعبد الله بن سخبرة ليس له كبيرُ حديثٍ يتداولُه أهل العلم ليحكموا عليه من خلال سبره، ثُمّ نقده؟

إنَّ عبدَ الله بن سخبرة وأباه مجهولان سواء أكان سخبرة أزدياً أم ليس بالأزدي، ولا يقالُ ههنا: جهالةُ الصحابي لا تضرُّ، لسببين اثنين:

الأول: أنه لم تثبت صحبتُه، فقد قالَ المزي: يقالُ له صحبة.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢٩)، و«علله الكبير» (٢٠٩)، ابن معين (٢: ٧٠٣) «الكبير» (٨: ١١٤)، «الصغير» (٤٩٢)، النسائي (٢٢٧)، العقيلي (٤: ٣٠٦)، «الجرح» (٨: ٤٨٩) «المجروحين» (٣: ٥٣)، «الكامل» (٨: ٣٢٧)، الدارقطني (٣٨١)، أبو نعيم (١٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣٠: ٩)، «الميزان» (٤: ٢٧٢)، «الكاشف» (٣: ١٨٤)، «التهذيب» (١٠: ٤٧٠)، «التقريب» (٧١٨١).

(٢) أخرجه الترمذي في العلم، باب فضل طلب العلم (٢٦٤٨)، ولم يخرجه من الستة غيره «تحفة الأشراف» (٣: ٢٦٨) وأخرجه الدارمي في المقدمة (٥٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠: ٢١٠) في ترجمة سخبرة، وانظر ثمة تعليقاً نافعاً حيالَ شخصيتيي عبد الله بن سخبرة وأبيه المجهولتين.

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ٢٩).

والثاني: أنَّ سخبرةَ كلَّه وحديثَه لا يعرفان إلاّ من رواية هذا المجهولِ عبدِ الله بن سخبرة، وهو لا يعرفُ إلاّ من رواية أبي داود الأعمىٰ المتروك!

ويمكن أن نلحظَ في تعقيبِ الترمذي ما يأتي:

ـ أن الترمذي لا يبالغُ في الحطِّ علىٰ الراوي الضعيف، ويكتفي بالقدر الذي يسوِّغُ الحكمَ علىٰ حديثه بالردِّ، وهذا شأنُ أهلِ الورعِ والتقوىٰ.

ـ أن كلمةَ يضعَّفُ عندَ الترمذي تعني الضعفَ الشديدَ الذي لا يصلحُ للمتابعةِ أحياناً.

ـ أن الترمذي ينبه إلىٰ أن قلةَ رواية الراوي للحديث لا تجعلُه موضعَ نقدِ الحفاظِ، وبالتالي فهو لا شيء، وليس بشيء، وليس له كبيرُ شيء!

ـ أن الترمذي يلقي عهدةَ التضعيفِ علىٰ أحدِ أبرز نقادِ الحديث، ويؤكِّدُ إما علىٰ معاصريه أو علىٰ تلامذتهم تورعاً من جهة، وإبرازاً لدليل المعرفةِ من جهة أخرىٰ وليس للرجل عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ الواحد، والله تعالىٰ أعلم.

٢٦٧ـ هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي أبو المقدام ابن أبي هشام وهو هشام بن أبي هشام، وهشام بن أبي الوليد المدني مولىٰ آل عثمان بن عفان، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن ستةَ عشرَ شيخاً، منهم: الحسن البصري (ت)، ومحمد بن كعب (ق)، وهشام بن عروة، عن أمه، عن فاطمة بنت الحسين (ق).

وروىٰ عنه خمسةٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: زيد بن الحباب (ت ق)، ووكيع بن الجراح (ق)، ويزيد بن هارون.

لم يوثقه أحدٌ من الحفاظ، وأقوالهم فيه بَينَ:

ضعيفٌ، قاله ابن معين ويعقوب بن سفيان وابن سعد والعجلي والنسائي وابن عدي والدارقطني.

ومتروكٌ، قاله النسائي وابن الجنيد وأبو الفتح الأزدي وابن حجر، وزادَ الأخير: من السادسة.

وقال الترمذي: يضعَّف[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا نصر بن عبد الرحمٰن الكوفي: حدثنا زيد بن حباب، عن هشام أبي المقدام، عن الحسن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ حم ـ الدخان في ليلةِ الجمعةِ غُفرَ له»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وهشام أبو المقدام يضعَّفُ، ولم يسمع الحسنُ من أبي هريرة، هكذا قال أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد»[٣].

أقولُ: يريدُ الترمذي أن يقولَ: هذا حديثٌ ضعيفٌ لضعفِ هشام.

ومن مظاهر ضعفه: أنّه روىٰ هذا الحديثَ المنكرَ الذي يجعلُ قراءةَ سورةٍ من القرآن الكريم سبباً للنجاة من النار، وهذه مبالغةٌ في ترتبِ مثوبةٍ كبيرةٍ علىٰ عمل ضئيلٍ وهي من أماراتِ وضعِ الحديثِ أو نكارتِه.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٥١)، ابن معين (٢:٦١٦)، أحمد (٢:٢٠٢)، «الكبير» (٨:١٩٩)، النسائي (٢)، العقيلي (٤:٣٣٩)، «الجرح» (٩:٥٨)، «المجروحين» (٣:٨٨)، «الكامل» (٨:٤٠٣)، الدارقطني (٣٨٥)، «تهذيب الكمال» (٣٠:٢٠٠)، «الميزان» (٤:٢٩٨)، «الكاشف» (٣:١٩٥)، «التهذيب» (١١:٣٨-٣٩)، «التقريب» (٧٢٩٢).

(٢) أخرجَه الترمذي في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل «حم ـ الدخان» (٢٨٨٩)، وأخرجَه في البابِ نفسِه (٢٨٨٨) من حديث عمر بن أبي خثعم، عن يحيىٰ ابن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة نحوه، ثم قال: «حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه وعمر بن أبي خثعم يضعَّف، قال محمد: هو منكرُ الحديث» وأخرجَ الدارمي في فضل سورة «حم ـ الدخان» أثرين موقوفين (٣٤٢٠-٣٤٢١).

وأخرجَ الطبراني في «الكبير» (٨٠٢٦) نحوَه من حديث أبي أمامة، وفيه فضال بن جبير وهو ضعيف جداً، قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢:١٦٨).

(٣) «جامع الترمذي» (٥:١٥١).

ونُسبَ ذلك إلىٰ الحسن، عن أبي هريرة، وخالفَ في هذا أيوبَ ويونسَ وغيرَهم، فهم يقولون: لم يسمع الحسنُ من أبي هريرة شيئاً، وليس لهشام عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ، وله في العشرة تسعةُ أحاديثَ.

٢٦٨ـ الوليد بن محمد الموقَّري أبو بشر البلقاوي الأموي مولىٰ يزيد بن عبد الملك ابن مروان، والموقر: حصن بالبلقاء، من أتباع التابعين توفي سنةَ إحدىٰ أو اثنتين وثمانينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن أربعةِ شيوخ: ثور بن يزيد الرحبي، والضحاك بن مسافر، وعطاء الخُراساني، والزهري (ت ق).

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً، منهم: علي بن حجر السعدي «ت»، ووساج بن عقبة المقدسي «ق»، والوليد بن مسلم الدمشقي.

لم يوثقه أحدٌ واختلفت أنظارُ النقادُ فيه فمن جاعلٍ إياه في مرتبةِ التركِ إلىٰ واضعٍ له في المجروحينَ الضعفاءِ الذين يُعتبرُ بحديثهم، ومن مضعِّفٍ له مطلقاً ومضعِّفٍ له في بعضِ شيوخِه، ومضعِفٍ له لتحديثِه من الكتبِ التي يسمعُها.

سُئلَ عنه أحمدُ بن حنبل فلم يعرفه، وقيلَ له: ؛ كيفَ هو في بدنه ـ يعني في تدينه؟ قال: لا أدري، وذَكرَ أنه له أحاديثُ مناكيرُ.

وقال فيه ابن معين أقوالاً عديدةً: ضعيفٌ، ليسَ بشيء، كذاب؟!

وقال ابن المديني: يروي عنه أهلُ الشام، وأرىٰ أنَّ كتبَه من نسخ الزهري من الديوان ـ يعني يرويها من غير سماع ـ، وقال: ضعيفٌ.

وقال أبو زُرعة الدمشقي: لم يَزلْ حديثُه مقارباً، وحدثنا عنه أبو مسهر الغساني، وقد حدَّثَ عنه الوليد بن مسلم أيضاً، حتىٰ ظهرَ أبو طاهر المقدسي لا جُزِي خيراً، قلت: موسىٰ بن محمد البلقاوي المقدسي أحدُ الهلكىٰ[١].

---

(١) تنظر ترجمته في «الميزان» (٤: ٢١٩) فما بعد.

قال أبو زرعة: قال لـه سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي، وأنا حاضر: ويحكَ يا أبا طاهر أهلكتَ علينا الوليدَ بن محمد ـ يعني الموقَّري ـ.

وهذا يعني أنَّ الضعفَ هاهنا من الراوي عنه الذي أفسد حديثه.

وقال الجوزجاني: الموقري غيرُ ثقة، يروي عن الزهري عدةَ أحاديثَ ليس لها أصولٌ.

وقال عبد الله بن أحمد: قلتُ لأبي الموقري يروي عن الزهري عجائبَ؟ قال: آه، ليسَ ذاكَ بشيء.

قال النسائي: ليس بثقةٍ منكرُ الحديث، متروكٌ، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: متروكٌ من الثامنة(١).

وخلاصةُ حالِ الرجل في نظري:

إذا كان الراوي عنه ثقةً، وكان شيخُه ثقةً، وحدَّثَ من كتابه، يعني بصيغة: «أخبرنا ـ أخبرني»، فيقبلُ في المتابعاتِ للإعتبار.

إذا انفردَ عن الزهري بحديثٍ، فلا يُقبلُ حديثُه؛ لأنَّه ليسَ من خلصاءِ الزهري الثقاتِ، ويُردُّ ما سوىٰ ذلك من حديثِه، فلا يُقبلُ في المتابعاتِ ولا في الشواهدِ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن حجر: أخبرنا الوليد بن محمد الموقَّري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالبٍ قال: كنتُ معَ رسولِ الله ﷺ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥٧٠-٥٧١)، ابن معين (٢: ٦٣٤)، أحمد (٢: ٣٣) «الكبير» (٨: ١٥٥)، «الصغير» (٤٩٥)، النسائي (٢٣٢)، العقيلي (٤: ٣١٨)، «الجرح» (٩: ١٥) «المجروحين» (٣: ٧٦)، «الكامل» (٨: ٣٤٨)، الدارقطني (٣٨٣)، أبو نعيم (١٥٦)، «الموضح» (٢: ٤٣٧)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٧٦)، «الميزان» (٤: ٣٤٦)، «الكاشف» (٣: ٢١٣)، «التهذيب» (١١: ١٤٨)، «التقريب» (٧٤٥٣).

إذ طلعَ أبو بكر وعمر، فقالُ رسول الله ﷺ: «هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلاّ النبيينَ والمرسلينَ، يا علي! لا تخبرهما»[1].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، والوليدُ بن محمد الموقري يضعَّفُ في الحديث، ولم يسمع علي بن الحسين من علي ابن أبي طالب، وقد رُوي هذا الحديثُ عن علي من غير هذا الوجه.

وفي الباب عن: أنس وابن عباس رضي الله عنه».

أقولُ: يريدُ الترمذي أن يقولَ: هذا الإسناد ضعيفٌ، لضعفِ راويه الذي تفردَ به من جهة، وللانقطاع بينَ زين العابدين وجدِّه علي الأكبر؛ لأنَّ علياً الأصغرَ لم يسمع منه.

والرواية الأخرىٰ التي أشارَ إليها الترمذي تحتَ قوله: وفي الباب، أخرجَها في الباب نفسِه (٣٦٦٦) من حديثِ سفيانَ بن عيينة، عن داودَ ـ غير منسوب ـ[2] عن الشعبي، عن الحارث الأعور الهمداني، عن علي مرفوعاً بمثله.

قلتُ: هذا سندٌ صحيحٌ، والحارثُ الأعور صحيحُ الحديث أو حسنُه علىٰ الأقل ـ عندي خاصةً ـ، وقد روىٰ خلافَ ما يُتهمُ به من بدعة، فهذه الطريقُ صحيحةُ السندِ، وحديثُ أنسٍ خرَّجَه في الباب نفسِه (٣٦٦٤)، وقال: «حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

---

(١) أخرجه الترمذي في مناقب أبي بكر وعمر (٣٦٦٥)، وانظر «تحفة الأشراف» (٧:٤٣٥)، و«جامع الأصول» (٨:٦٢٩) وأخرجه ابن ماجه في المقدمة (٩٥) من طريق الحارث الأعور عن علي.

(٢) هكذا وقع عند الترمذي: داود عن الشعبي، وفي هذه الطبقة داود بن شابور، يروي عنه ابن عيينة، وهو لا يروي عن الشعبي كما في تهذيب الكمال (٨:٣٩٩)، وداود بن عبد الله الأودي يروي عنه الشعبي عند الترمذي، ولا يروي عنه ابن عيينة كما في ترجمته (٨:٤١١)، وترجمة الشعبي (١٤:٣٢)، وداود بن أبي هند يروي عن عامر عند الترمذي، ولا يروي عنه ابن عيينة كما في ترجمته (٨:٤٦٢) وترجمة الشعبي (١٤:٣٢)، وداود بن يزيد الأودي يروي عن عامر الشعبي ويروي عنه ابن عيينة عند ابن ماجه كما في ترجمته (٨:٤٦٧)، ونقل الحافظ في «النكت الظراف» (٧:٣٥١) عن الدارقطني قوله: «زعم الشاذكوني أن المراد به داود بن أبي هند، وحكاه أبو محمد بن صاعد في ذلك».

أقول: داود بن يزيد الأودي الضعيف، لا يروي عن الشعبي ولا يروي عنه ابن عيينة إلا عند ابن ماجه، فبقي الخِيار بين ثلاثةٍ ثقات.

بقيت مسألةُ «الكهولة» هذه، فأنسُ بن مالك مثلاً، لم يدرك الشيخين إلاّ شيوخاً بعدَ الخمسين أو نحوها، وليسَ في الجنة شيوخٌ ولا كهولٌ ولا عجائزَ فكل من فيها شبابٌ وشيبٌ في أقوىٰ وأجملِ مراحلِ الشباب، جعلنا الله من أهل الجنة.

وقد خرَّجَ الترمذي للوليد حديثين قَبلَ حديثِ الباب (٢٠٨٦-٣٤٧٢) وسكتَ عليهما، وليس له عندَه سوىٰ هذه الأحاديثِ الثلاثةِ، وله عندَ ابن ماجه حديث (٣٣٥٣) وعندَ أحمدَ حديثٌ آخرُ (٢٠٦٥٦)، والله تعالىٰ أعلم.

٢٦٩ـ يحيىٰ بن سلمة بن كهيل الحضرمي أبو جعفر الكوفي والد إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة وأخو محمد بن سلمة بن كهيل، مات سنةَ تسعٍ وسبعينَ ومئةٍ، وقيل غيرُ ذلك، وهو من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن ستة شيوخٍ، منهم: بيان بن بشر الأحمسي، وأبوه سلمة بن كهيل (ت)، وعاصم المقرىء.

وروىٰ عنه اثنان وعشرونَ راوياً، منهم: ابنُه **إسماعيل** (ت)، وعبد الله بن نمير ويحيىٰ بن عبد الحميد الحمَّاني.

لم يوثِّقْه أحدٌ من الحفّاظ، وترجَمه ابن حبان في «الثقات»، وقال: في أحاديثِ ابنِ ابنه إبراهيمَ، عن **إسماعيل**[1] بن يحيىٰ عنه مناكيرُ، وترجمه في «المجروحين» وقال: منكرُ الحديث جداً . . بطلَ الاحتجاج به فيما وافقَ الثقات.

---

(١) الدكتور بشار في تعليقه علىٰ «تهذيب الكمال» (٣١:٣٦٣) علىٰ أنَّ ابن حبان قال: إبراهيم وضبّب عليها المزّي تنبيهاً علىٰ وهم ابن حبان، لأنَّ الذي في المطبوع، موافقٌ لكلام المزي، وهذا يعني أنَّ الوهمَ قديمٌ، لكن الذي في «ترتيب ثقات ابن حبان» للهيثمي «خ»: «مات سنةَ تسع وسبعين ومئة، في أحاديث ابنه يحيىٰ عنه مناكير»، «ترتيب الثقات» (٣:٢٣٤:أ).

ويرىٰ أنَّ الراوي عن يحيىٰ بن سلمة هو يحيىٰ بن عبد الحميد الحمَّاني، كما هو نصُّ المزي (٣١:٣٦٢) ولو سلَّمنا صحة ما في المزي والمطبوع، فتكون كلمة «ابن» سقطت من النصِّ ظناً من الناسخ أنها مكررة؛ لأنه سيأتي في كلام الترمذي قوله: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن سلمة. . . إلخ، فإبراهيم ابن ابنه، وليس ابن حبان واهماً في الحالين.

وخلاصةُ حالِ الرجل: أنه كانَ شيعياً يغلو في التشيع! ويروي أحاديثَ مناكيرَ عن أبيه وغير أبيه، لا يتابعُه عليها الثقاتُ ويبدو أنَّها كانت كثيرةً غالبةً علىٰ مستقيم حديثه، فمثله يقبلُ حديثُه في المتابعةِ إذا روىٰ ما يخالفُ بدعتَه، ويُتركُ من حديثه ما يؤيدُ بدعَته ولو تابعَه مثلَه.

قال النسائي: متروكٌ، وقال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: متروكٌ من التاسعة وكان شيعياً[١].

بقي أن أشيرَ إلىٰ أن محقق «تهذيب الكمال» قال في تعليقةٍ له استدركَ فيها علىٰ ابن حبان: فلا أعلم لم ذكره في «الثقات»؟[٢].

وأقول: صنَّفَ ابن حبان كتاب «التاريخ الكبير» قبلَ تصنيفِ «الثقات» و«المجروحين»، ثم قامَ يصنفُ الكتابين معاً، فكان لوجودِ رواةٍ مترجمينَ في «الثقات» و«المجروحين» أسبابٌ عديدةٌ ذكرتها في موضعٍ آخرَ يحسنُ الرجوعُ إليه ثمة[٣].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة بن كهيل: حدثني أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزّعراء، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: رسول الله ﷺ قال: «اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود»[٤].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٣٠-٦٣١)، ابن سعد (٦: ٣٨٠)، ابن معين (٢: ٦٤٨) «الكبير» (٨: ٢٧٨)، «الصغير» (٤٩٩)، النسائي (٢٤٢)، العقيلي (٤: ٤٠٥)، «الجرح» (٩: ١٥٤) «الثقات» (٧: ٥٩٥)، «المجروحين» (٣: ١١٢)، «الكامل» (٩: ٢٠)، الدار قطني (٣٨٧)، أبو نعيم (١٦٢)، «الإكمال» (٧: ١٧٦)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٣٦١)، «الميزان» (٤: ٣٨١)، «الكاشف» (٣: ٢٢٦)، «التهذيب» (١١: ٢٢٤)، «التقريب» (٧٥٦١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١: ٣٦٣) حاشية (٧).

(٣) انظر كتابي: «رواه الحديث» (٦٧-٦٨) ط. ثانية، وانظر رسالتي «ابن حبان» (٣: ٩٩٩) و(٥: ٢٠٩٩) ففيها تفصيل وافٍ.

(٤) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٣٨٠٥)، ولم يخرجه من الستة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٧٣) وأخرجه البغوي بمثل سند الترمذي (١٤: ١٠٢).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه[١] من حديث ابن مسعود، لا نعرفُه إلاّ من حديث يحيىٰ بن سلمة بن كهيل، ويحيىٰ بن سلمة يُضعَّفُ في الحديث وأبو الزّعراء اسمه عبد الله بن هانىء[٢].

وأبو الزعراء الذي روىٰ عن شعبةَ والثوري وابن عيينة اسمه: عمرو بن عمرو[٣] وهو ابن أخي أبي الأحوص[٤]، صاحبُ عبد الله بن مسعود».

قلت: هذا رجلٌ لم يروِ شيئاً يؤيد بدعَته، بَيْدَ أنَّ ما رواه لم يتابعه عليه غيرُه وهو متروكٌ، لكنَّ معنىٰ الحديثِ حسنٌ.

فأبو بكر وعمر نِعمَ القدوةُ في الصدق والإخلاص والطاعة والجهاد... إلخ، وهدي عمار سيرتُه كما قال البغوي[٥]، وسيرة عمارٍ في إيثار الآخرة علىٰ الأولىٰ أنموذج رفيع، وعهد ابن مسعود: مراعاته لهدي الشارع وشدةِ التزامِه به، وتفقدِه إياه[٦]، يعني كونوا مثلَ ابن مسعود في محافظِته علىٰ ما عهد عليه رسول الله ﷺ وهذه كلّها معانٍ نبيلةٌ قريبةُ الصلةِ بأولئكَ الصحابةِ ـ رضوان الله عليهم ـ، لكنَّ هذا لا يصحِّحُ الحديثَ.

قلت: ليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث الواحدِ، وله عندَ أحمدَ حديثان (٧٧٨-٢٠٦٤١)، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) وقع في مطبوعة الترمذي: «حسن غريب» وهو خطأ، والتصويبُ من «تحفة الأشراف و«شرح السنة» وتقدما في الحاشية السابقة.

(٢) قال في «التقريب» (٣٦٧٧): أبو الزعراء الأكبر ثقةٌ من الثانية (ت س).

(٣) ترجمته في «التقريب» (٥٠٨٢) وهو ثقةٌ أيضاً.

(٤) هو: عوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي، ترجمته في «التقريب» (٥٢١٨): ثقةٌ، وانظر أحاديثه عن ابن مسعود في «تحفة الأشراف» (٧: ١٢١-١٣١).

(٥) «شرح السنة» للبغوي (١٤: ١٠٢).

(٦) انظر «المفردات» للراغب «عهد» (ص٣٥٠).

٢٧٠ـ يزيد بن أبان الرقاشي أو عمرو البصري القاص من زهاد البصرة وهو عمُّ الفضل بن عيسىٰ بن أبـان الرقاشي، من صغار التابعين، مات قبلَ سنةَ عشرينَ ومئة (بخ ت ق).

روىٰ عن ستةِ شيوخٍ منهم: أنس بن مالك رضي الله عنه وغنيم بن قيس المازني (ق) وأبو الحكم البجلي (ت).

وروىٰ عنه ستةٌ وأربعونَ راوياً منهم: الحسين بن واقد المروزي (ت) والربيع بن صبيح (ت) والرُّحَيْل بن معاوية الجعفي (ت) وموسىٰ بن عبيدة الربذي (ت).

اختلف نقادُ الحديثِ في يزيدَ الرقاشي ما بينَ مثنٍ عليه ومنتقدٍ له، وخلاصةُ حاله: أنه كانَ عابداً زاهداً بكّاءً واعظاً شديدَ التأثير، بكىٰ حتىٰ أسقطَ أشفارَه[١] وأبكىٰ عمرَ بن عبد العزيز حتىٰ أسقطَه عن سريره، وكان يغلبُ عليه جانبُ الخوف علىٰ الرجاء، فكان يذكرُ الموتَ كثيراً، ويخافُ من عذاب النار حتىٰ كان يُصرِّحُ بأن النارَ إنما خُلقت له ولأصحابه ـ علىٰ حدِّ تعبيره! ـ وكان يُجيعُ نفسَه ويعطش.

ليس يزيدُ من طبقةِ الثقاتِ الذين يُحتجُّ بأحاديثهم مطلقاً، لكن العلماءَ انقسموا في تقويمه فريقين، فقسمٌ جعلوه متروكاً، منهم شعبةُ ويحيىٰ بن سعيد القطان وأحمد في رواية والنسائي والحاكم أبو أحمد النيسابوري، ومن كلماتِ شعبةَ التي يُنْتقدُ عليه شناعتُها ما رواه سلمة بن شبيب، عن يزيد بن هارون، قال: سمعتُ شعبةَ يقول: لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أحدّثَ عن يزيد الرقاشي.

قال يزيد بن هارون ـ مُنْكِراً عليه ـ: ما كانَ أهونَ الزنا عليه!

قلتُ: كان شعبةُ إماماً في النقد، وكان يزيدُ من أئمة الزهد، وثانيهما ـ والله أعلم ـ أحبُّ إلىٰ الله تعالىٰ، وشعبة ليس مطلوباً منه لتركِ حديثِ يزيدَ وأمثالِه، مثلُ هذه

---

(١) الأشفار: جمع مفرده شُفْر، وهو حرف جفن العين الذي ينبت عليه الشعر، وقد يطلق علىٰ شعر الجفن نفسه مجازاً. انظر النهاية «شفر» (٢: ٤٨٤).

العباراتِ البشعة[١].

وقال ابن معين وأحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والبرقاني ويعقوب ابن سفيان: ضعيفٌ، قال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: ضعيفٌ زاهدٌ من الخامسة[٢].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا الحسين بن حريث حدثنا وكيع عن موسىٰ بن عبيدة عن يزيد ابن أبان عن أنس بن مالك قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما من مؤمن إلاّ وله بابان، باب يصعدُ منه عمله، وباب ينزل منه رزقه، فإذا مات بكيا عليه، فذلك قوله عز وجل: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩][٣].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من هذا الوجه، وموسىٰ ابن عبيدة ويزيد بن أبان الرقاشي، يضعَّفان في الحديث»[٤].

قلت: موسىٰ بن عبيدة ضعيفٌ، ويزيدٌ تقدَّمَ حالُه، فالحديثُ ضعيفٌ[٥].

وقد أخرجَ الترمذي ليزيدَ بن أبان أربعةَ أحاديثَ أُخَر، واحداً منها في الزهد (٢٤٦٥)، والآخرَ في تفسير آية من سورة الواقعة (٣٢٩٦)، والحديثين الآخرين بسندٍ واحدٍ في الأدعية والأذكار.

---

(١) مما نبَّه عليه ابن السبكي وغيره، أنَّ المبالغةَ في ألفاظ الجرح حرامٌ، ولورع الترمذي قال عن مثل يزيد: يُضَعَّف، فقارن بين قوله وبين قول شعبة.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٥)، «العلل الكبير» له (٤٢٨)، ابن سعد (٧: ٢٤٥)، ابن معين (٢: ٦٦٧)، أحمد (١: ١٦٧، ٢٢٨، ٣٨١)، «الكبير» (٨: ٣٢٠)، النسائي (٢٤٥)، العقيلي (٤: ٣٧٣)، «الجرح» (٩: ٢٥١)، «المجروحين» (٣: ٩٨)، «الكامل» (٩: ١٣٠) الدارقطني (٣٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٢: ٦٤-٧٧)، «الميزان» (٤: ٤١٨)، «الكاشف» (٣: ٢٤٠) «التهذيب» (١١: ٣٠٩)، «التقريب» (٧٦٨٣).

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة الدخان (٣٢٥٥)، ولم يخرِّجه من العشرة غيره وانظر «تحفة الأشراف» (١: ٤٣٣).

(٤) «جامع الترمذي» (٥: ٣٥٥).

(٥) انظر شيئاً من تقويم الحديث في «جامع الأصول» (٢: ٣٥١-٣٥٢).

هذه جملةُ أحاديثِ يزيدَ بن أبان عندَ الترمذي، وله حديثان آخران عندَه في «شمائل الرسول ﷺ»[١]، وافقه ابنُ ماجه علىٰ واحدٍ منها، وانفردَ ابن ماجه بتخريج أحدَ عشرَ حديثاً أخرَ له[٢].

وهي كلُّها أحاديثُ تقعُ تحتَ اهتمامِه الزهديِّ العباديِّ، وأنا يُرجِّحُ عندي حفظُه لها لما سبق من اهتمامه، ولعدمِ وجودَ وساطة في الرجال تزيد من وَهمِه، فيمكن القولُ: إنَّ أحاديثَه يستأنسُ بها في مواضعِها، والله أعلم.

٢٧١ـ أبو عاتكة البصري اسمه: طريف بن سلمان، وبه ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم، وقيل: بل هو كوفي، واسمه سلمان بن طريف ولهذا الخلافِ ترجَمه ابن عبد البر ومن تبعه بالكنىٰ، من صغار التابعين.

سمع أنسَ بن مالك (ت)، وليس له شيخٌ غيرُه.

وروىٰ عن سبعةِ رواةٍ، منهم: الحسن بن عطية القرشي (ت) وحماد بن خالد الخياط وعلي بن يزيد الصدائي.

لم يوثقه أحدٌ، وليس له في الكتبِ الستةِ إلاّ هذا الحديثُ الواحدُ.

قال البخاري: منكرُ الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهبُ الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: يضعَّفُ، وقال ابن حبان: منكرُ الحديث جداً، رماه السليماني[٣] بوضعِ الحديثِ، وقال ابن عبد البر: هو عندَهم ضعيفُ الحديث.

قال الترمذي: يضعَّفُ، وقال الحافظ: ضعيفٌ، وبالغَ السليماني فيه من الخامسة (ت)[٤].

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١ : ٤٣٢) و«شرح السنة» (٥ : ١٢٣).

(٢) ما سبق (١ : ٤٣٣-٤٣٥).

(٣) السليماني: هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي البيكندي البخاري، انظر ترجمته في «النبلاء» (١٧ : ٢٠٠).

(٤) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣ : ١٠٥)، «الكبير» (٤ : ٣٥٧)، ضعفاء النسائي (١٣٨) ضعفاء العقيلي (٢ : ٢٣٠)، «الجرح» (٤ : ٤٩٤)، «المجروحين» (١ : ٣٨٢)، ضعفاء الدارقطني (٣٣١) =

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الأعلىٰ بن واصل الكوفي حدثنا الحسن بن عطية حدثنا أبو عاتكة عن أنس بن مالكٍ قال: جاءَ رجلٌ إلىٰ النبي ﷺ فقال: اشتكت عيني، أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم»[١].

قال أبو عيسىٰ: وفي الباب عن أبي رافع.

وحديث أنسٍ ليس إسنادُه بالقوي، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وأبو عاتكة يضعَّف[٢].

أقول: هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعفِ طريفِ أبي عاتكة، وحديثُ أبي رافع أخرجَه البيهقي في «الكبرىٰ» وقال: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: ليس النبي ﷺ، وأخرجَ حديثَ عائشةَ، وقال: سعيد الزبيدي من مجاهيل بقية، وقال عن حديث أنس: إسنادُه ضعيفٌ بمرّة[٣]، وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديث، بل ولا في العشرة.

❑ ❑ ❑

=«كنىٰ ابن عبد البر» (٢: ٧٢٩)، «تهذيب الكمال» (٣٤: ٥)، «الميزان» (٤: ٥٤٢)، «الكاشف» (٣: ٣١١) «الكشف الحثيث» للبرهان الحلبي رقم (٣٥٤)، «التهذيب» (١٢: ١٤١)، «التقريب» (٨١٩٣).

(١) أخرجه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في الكحل للصائم (٧٢٦)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تفحة الأشراف» (١: ٢٤٣) قال المزي في «التهذيب»: روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً قد ذكرناه في ترجمة الحسن بن عطية، فانظره (٥: ٣٤) و (٦: ٢١٤-٢١٥).

(٢) «جامع الترمذي» (٣: ١٠٥).

(٣) انظر فيما سبق كله «السنن الكبرىٰ» (١: ٢٦٢).

الإمام الترمذي

ومنهجه في كتابه الجامع

تأليف

الدكتور عداب محمود الحمش

القسم الثاني / الجزء الثاني

أقوال الترمذي في نقد الرجال



المطلب الثالث

رواة مصطلح «ضعَّفه بعضُ أهل العلم» ومروياتهم في جامع الترمذي

٢٧٢ـ إسماعيل بن رافع بن عويمر ويقال: ابن أبي عويمر الأنصاري ويقال المزني ـ مولاهم ـ أبو رافع القاص المدني نزيل البصرة، توفي قَبلَ عامِ مئةٍ وخمسينَ (بخ ت ق).

روىٰ عن عشرينَ راوياً منهم: سعيد بن أبي سعيد المقبري (بخ) وسمي مولىٰ أبي بكر بن عبد الرحمٰن (ت ق) ومحمد بن المنكدر (بخ).

وروىٰ عنه ثمانيةٌ وعشرونَ راوياً منهم: وكيع بن الجراح (ق) والوليد بن مسلم (بخ ت ق) وأبو عاصم النبيل.

لم يوثقه أحدٌ، وتفاوتت ألفاظُ النقادِ فيه ما بَينَ:

ـ ضعيفٌ، قالها ابن معين وابن سعد وأبو حاتم الرازي والنسائي في رواية لهما وغيرُهم وابنُ حجر.

ـ منكرُ الحديث، قالها حنبل عن يحيىٰ بن معين وأبو حاتم وعمرو الفلّاس.

ـ متروكُ الحديث، قالها النسائي والدارقطني.

وقال ابن حبان: غلبت المناكيرُ علىٰ حديثه حتىٰ يسبقُ إلىٰ القلب أنَّه المتعمِّد لها فاستحق الترك.

ـ ليس بثقةٍ، قالها النسائي والبزاز.

وقال النسائي وأبو داود: ليس بشيء.

وقال ابن المبارك: ليس به بأس.

وقال الترمذي ضعَّفَه بعضُ أهل العلم، وسمعتُ محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: هو ثقةٌ مقارِبُ الحديث.

تعقَّبه الذهبي علىٰ قوله هذا في «الميزان» فقال: «ومن تلبيس الترمذي، قال: ضعَّفَه بعضُ أهل العلم، وسمعتُ محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: هو ثقةٌ مقارِبُ الحديث.

وقال في «الكاشف»: ضعيفٌ واهٍ، وقال الحافظُ: ضعيفُ الحفظ من السابعة(١).

قلت: لستُ أدري وجهَ اتهامِ الذهبي الترمذيَّ بالتلبيس، بل إني أرىٰ الترمذي منسجماً غايةَ الانسجام مع موقفه من شيخه البخاري، حتىٰ فيما خالفَه به من شيخه؛ فهو يريدُ أن يقولَ: ضعَّفَه بعضُ العلماء، والبخاري يقول: هو ثقةٌ مقارِبُ الحديث وجملةُ «ثقةٌ مقارِبُ الحديث» مثلُ: لا بأسَ به عندَ ابن المبارك، فأين التلبيس؟! وعلىٰ كلِّ حال، ليس لإسماعيلَ عندَ الترمذي إلا هذا الحديثُ الواحدُ (١٦٦٦).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن حجر حدثنا الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من لقي الله بغير أثر جهاد، لقي الله وفيه ثلمة»(٢).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث الوليد بن مسلم، عن إسماعيل بن رافع، وإسماعيلُ بن رافع قد ضعَّفَه بعضُ أصحابِ الحديث. وسمعت محمداً يقول:

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ١٦٦٢)، ابن سعد (٥أ: ٣٦١)، ابن معين (٢: ٣٤) «الكبير» (١: ٣٥٤)، «ضعفاء النسائي» (٥٠)، العقيلي (١: ٧٧)، «الجرح» (٢: ١٦٨)، «المجروحين» (١: ١٢٤)، «الكامل» (١: ٤٥٢) «ضعفاء الدارقطني» (٢٨٠)، «تهذيب الكمال» (٣: ٨٥)، «الميزان» (١: ٢٢٧)، «الكاشف» (١: ٧٢)، «التهذيب» (١: ٢٩٤-٢٩٦)، «التقريب» (٤٤٢).

(٢) أخرجه الترمذي في فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط (١٦٦٦)، وابن ماجه في الجهاد، باب التغليظ في ترك الجهاد (٢٧٦٣)، وانظر «تحفة الأشراف» (٩: ٣٨٤) و«جامع الأصول» (٢: ٥٦٧) وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٧٩) وقال: هذا حديثٌ كبيرٌ في الباب غيرَ أنَّ الشيخين لم يحتجا بإسماعيل بن رافع، وعقَّبَ الذهبي علىٰ هذا، قال: إسماعيل ضعيف.

هو ثقةٌ مقارِبُ الحديث، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ اهـ.

قلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ الوليد بن مسلم، رواه عنه علي بن حجر وهشام بن عمار ومحمد بن مُصفّىٰ الحمصي، وعلي بن سهل الرملي، فهو من مشهورِ حديثِ الوليد، وعنعنةُ الوليد عندَ الترمذي ليست علّةً؛ لأنّه صرَّحَ بالتحديث عندَ ابن ماجه والحاكم من رواية الثقات، لكنَّ علّةَ الحديث في إسماعيلَ بن رافع، وهو من تقدَّمتْ أقوالُ العلماء فيه.

والطريق الثانيةُ التي أشارَ إليها الترمذي قد أخرجَها مسلمٌ من طريق عمرَ بن محمد بن المنكدر عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث به نفَسه ماتَ علىٰ شعبةٍ من النفاق»[1].

وإنما لم يعدَّها الترمذي حديثاً واحداً لأمرين اثنين، والله أعلم:

الأول: لإختلاف ألفاظِ الحديثين، بعضهما عن بعض.

الثاني: لأنّه ساقَ الحديثَ، ليبيّنَ علّتَه، وأشار إلىٰ الطريق الصحيحة، حيثُ إنَّ غرضَه نقدُ الروايات المعلّة.

ولا يصحُّ أن نقولَ: تابعَ عمرُ بن محمد بن المنكدر، إسماعيلَ بن رافع عن سمي؛ لأنَّ متنَ الحديث مختلفٌ اختلافاً كبيراً، فهذا إلى المخالفة أقربُ منه إلىٰ المتابعة.

وخلاصةُ ما تقدَّمَ: أنَّ روايةَ أبي رافع منكرةٌ، ورواية ابن المنكدر صحيحةٌ أخرجَها مسلم.

٢٧٣ـ جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله ـ ويقال في كنيته غير ذلك ـ الكوفي، ماتَ سنةَ سبعٍ وعشرينَ ومئة، وفي سنةَ وفاتِه أقوالٌ متعددةٌ (د ت ق).

---

(١) أخرجه مسلم في الإمارة، باب ذم من مات ولم يغز (١٩١٠).

روىٰ عن واحدٍ وعشرينَ شيخاً منهم: خيثمة بن أبي خيثمة البصري (ت) وعبد الله ابن عبد الرحمٰن بن الأسود (ت) ومجاهد بن جبر (ت).

وروىٰ عنه ثمانيةَ عشرَ راوياً منهم: شعبة بن الحجاج (ت) ومحمد بن ميمون السكري (ت ق) ومعمر بن راشد (ق) وأبو عوانة الوضّاح (ق)[1].

اختلفَ النقاد في شخصيته اختلافاً يصعبُ تفسيرُه من غيرِ تعسّفٍ أو تأويلٍ بعيد.

فمن العلماءِ الذينَ وثقوه: سفيان الثوري وشعبة ووكيع وزهير بن معاوية، قال فيه سفيان: كان جابرٌ ورعاً في الحديث، ما رأيتُ أورعَ في الحديث منه، إذا قال: حدثنا وأخبرنا فذاك، وقال لشعبةَ: لئن تكلمتَ في جابر الجعفي لأتكلَّمنَ فيك.

وقال شعبةُ في جابر: إذا قالَ جابر: حدثنا وسمعت، فهو من أوثقِ الناس.

وقال زهير بن معاوية: إذا قال: سمعتُ أو سألتُ، فهو من أصدقِ الناس.

وقال وكيع: مهما شككتم في شيء، فلا تشكّوا في أن جابراً ثقةٌ، حدثنا عنه مِسْعر وسفيان وشعبة وحسن بن صالح.

والملاحظُ علىٰ هذه النصوص، أن جابرَ الجعفي كان مدلِّساً ثقةً في الحديث، فإذا صرَّحَ بالسماع فهو ثقةٌ أو صدوقٌ يُحتجُّ بحديثه عندَهم.

ومن العلماءِ من ضعَّفه، ومنهم من اتهمه بالكذب، ومنهم من قال: كان سبئياً يؤمنُ بالرجعة!

فقد كذَّبَه الشعبي وأبو حنيفة وزائدة ويحيىٰ بن معين والجوزجاني. ونقلَ العقيلي أنَّ سعيدَ بن جبير كذَّبَه، وكذَّبَه أيوبُ السختياني أيضاً.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٤٠١) و (٢:٢٠٠)، ابن سعد (٦:٣٤٥)، ابن معين (٢:٧٦)، «علل أحمد» (١:٣٦٩)، «طبقات خليفة» (١:٣٧٨)، «الكبير» (٢:٢١٠)، «ضعفاء البخاري» (٤١٧)، «ضعفاء النسائي» (٧٣)، العقيلي (١:١٩١)، «الجرح» (٢:٤٩٧)، «المجروحين» (١:٢٠٨)، «الكامل» (٢:٣٢٧)، «ضعفاء الدارقطني» (٢٩٥)، «تهذيب الكمال» (٤:٤٦٥-٤٧٢) «تحفة الأشراف» (٨:٤٧٩)، «الميزان» (١:٣٧٩)، «الكاشف» (١:١٢٢)، «التهذيب» (٢:٤٦-٥١) «التقريب» (٨٧٨).

وممن اتهمه بالسبئية[١] والقول بالرجعة[٢] ابن قتيبة في «تأويل مشكل الحديث» وابن حبان.

وتركه يحيىٰ القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي وسفيان بن عيينة والنسائي، فرجلٌ كذابٌ وسبئي ومتروكٌ ومدلسٌ، كيف خفي حالُه علىٰ موثقيه؟

قلت: أما عن تهمةِ الكذب، فيمكن حملُها علىٰ الوهم أو التورية أو التدليس؛ لأنَّ أبا القاسم البلخي، نقلَ عن شعبة ـ وهو تلميذه ـ أنَّه قال في شيخه: ما رأيتُ أحداً أصدقَ من جابر الجعفي، إذا قال سمعتُ، وهو لا يكذب.

---

(١) السبئية: فرقةٌ تنسبُ إلىٰ عبد الله بن سبأ اليهودي اليماني، ومن أقوال هذه الفرقة:

١ ـ القول بألوهية علي رضي الله عنه.

٢ ـ القول بأنَّ علياً لم يقتل، وإنما قتل ابن ملجم شيطاناً تَصوَّرَ بصورته، وأنَّ علياً في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه، ومن هؤلاءِ السفهاءِ السخفاءِ فرقةٌ تدعىٰ السحابية يقولونَ عندَ سماع صوت الرعد: «عليكَ السلام أميرَ المؤمنين».

قال الذهبي: أحسبُ أنَّ علياً حرّق ابن سبأ في النار، وقال ابن حجر: أحرقَهم علي بالنار في خلافته، انظر «التعريفات» للجرجاني (ص١١٧) و«الميزان» (٢: ٤٢٦)، و«اللسان» (٣: ٢٨٩) فما بعد، وقد كُتبت كتبٌ عديدٌة تثبت أو تنفي وجودَ هذه الشخصية الخارقة، ولا تزالُ بحاجةٍ إلىٰ بحث علمي محايد، فالخوارق التي تنسبها إليه فرق الإسلام فوق الخيال!

(٢) الرجعة: عقيدةٌ ضالةٌ يؤمن بها غلاة الرافضة والفرق المنبثقة عنها من البابية والبهائية والشيخية في العصور المتأخرة:

فمنهم من يعتقدُ برجعة النبي؛ لأنه أولىٰ بالرجعة من المسيح عليه السلام!

ومنهم من يعتقدُ بعودة علي قبل قيام الساعة؛ ليحاكمَ خصومَه ويقتصَّ منهم.

ومنهم من يعتقد بعودة جميع الأئمة المعصومين الاثني عشرَ عندَ الإمامية للسبب نفسه.

ومنهم من يعتقدُ برجعة الإمام الغائب صاحب الزمان المهدي المنتظر، بعدَ دخوله جُحرَ ضبٍ في سرداب بسامراء.

وفَكرةُ الرجعة قديمةٌ أقدمُ من اليهودية والمسيحية والإسلام.

انظر «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص٢٢) و«البابيون والبهائيون» لعبد الرزاق الحسني و«تاريخ الإمامية» للدكتور عبد الله فياض (ص١٦٨)، وللشيخ أحمد الإحسائي كتابٌ بعنوان «الرجعة» عَرضَ فيه مذهَبه في الرجعة، فالله أعلم.

وأما عن تهمةِ الرجعةِ، فقد قال الميموني: سألتُ خلفاً: هل صحَّ عنه بشيء أنَّه كانَ يومنُ بالرجعة؟ قال: لا، ولكنه من شعيةِ علي، وشعبةُ والثوري والناسُ يحدثونَ عنه.

قال محقق «تهذيب الكمال»: تبيَّن مما تقدم، أنَّ معظمَ ما اتهم به إنما جاءَ من جهةِ غلوِّه في عقيدته، ولا يشك في أنه كان عالماً كبيراً، وشعبةُ قد وثَّقه في الجملة.

وقد قال الذهبي في «الكاشف»: وثَّقَه شعبةُ فشذَّ، وتركه الحفاظ. وقالَ في «تاريخ الإسلام»: أحدُ أوعية العلم علىٰ ضعفه ورفضه، وقال ابن حجر: ضعيفٌ رافضي[1].

قلت: دعوىٰ الذهبي أنَّ شعبةَ شذَّ في توثيقه غريبةٌ، فأينَ هو عن توثيق الثوري ووكيع وزهير بن معاوية؟

إن جابراً وأمثالَه ممن اختلف فيهم العلماء توثيقاً وتجريحاً، مع تسليمِ الجميعِ بأنَّه كانَ عالماً، والبتُّ في حاله يحتاجُ إلىٰ دراسة استقرائية لتاريخ حياتِه وسبرِ أحاديثه، أو تقليد موثقيه أو مجرحيه.

ودراستُنا هذه إنّما توضِّحُ مواقفَ الإمام الترمذي من الرواة، وتشرحُ كيفيةَ تعامِله مع أحاديثِهم، فيكفي الإشارةُ بما تقدَّم إلىٰ حال جابر.

وقد خرَّجَ له الترمذي خمسةَ أحاديثَ: (٢٠٦، ٣٦٤، ٩٤٥، ١٤٧٢، ٣٨٣٠)، سكتَ علىٰ واحدٍ منها (٩٤٥)، وليس لسكوتِه أيُّ دلالةٍ حُكميةٍ، وضعَّفَ الأربعةَ الباقيةَ وهذا قدر كافٍ؛ فجابرُ بن يزيد الجعفي أمرُه بيِّنٌ في الضعفاء، ويبدو أنَّ توثيقَ من وثَّقَه، إنما يحملُ علىٰ عبادته وورعِه، والله تعالىٰ أعلم.

وسوفَ أخرَّجُ له حديثاً واحداً انسجاماً مع منهجي في تخريج حديثٍ واحدٍ عن كلِّ مجروح.

---

(١) هامش «تهذيب الكمال» (٤: ٤٧٠) وليتَ المحققَ الفاضلَ ابتعدَ عن التناقض حيالَ شخصية جابر وأمثاله.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلىٰ عن الشعبي قال: «صلّىٰ بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فسبَّحَ به القوم، وسبَّحَ بهم، فلما صلَّىٰ بقيةَ صلاته سلَّمَ، ثم سجد سجدتي السهو، وهو جالس، ثم حدَّثهم: أنَّ رسولَ الله ﷺ فعلَ بهم مثلَ الذي فعل»[1].

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ المغيرة بن شعبة قد رُويَ من غير وجهٍ عن المغيرة وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في ابن أبي ليلىٰ من قِبلِ حفظِه، قال أحمدُ: لا يحتجُّ بابن أبي ليلىٰ.

وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلىٰ صدوقٌ، ولا أروي عنه شيئاً؛ لأنَّه لا يدري صحيحَ حديثِه من سقيمِه، وكلُّ من كانَ مثلَ هذا؛ فلا أروي عنه شيئاً.

وقد رُويَ هذا الحديثُ من غيرِ هذا الوجهِ عن المغيرة بن شعبة، رواه سفيانُ عن جابر الجعفي عن المغيرة بن شبيل، عن قيس بن أبي حازم، عن المغيرة بن شعبة[2].

وجابر الجعفي قد ضعَّفَه بعضُ أهل العلم، تركَه يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي وغيرهما»[3].

أقولُ: دارَ حديثُ المغيرة بن شعبةَ عليه، رواه عنه ثلاثةٌ عندَ الترمذي: زياد بن علاقة وعامر الشعبي وقيس بن أبي حازم.

وقد قدَّمَ الترمذي روايةَ ابن أبي ليلىٰ عن الشعبي عن المغيرة، وأعلَّها.

ثم ثنّىٰ برواية جابر عن المغيرة بن شبيل عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة، وأعلَّها بجابر الجعفي.

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً (٣٦٤)، وأبو داود في الصلاة، باب من نسي أن يتشهدَ (١٠٣٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٠٨)، وانظر «جامع الأصول» (٥ :٥٣٣) و«تحفة الأشراف» (٨ :٤٧٩).

(٢) رواية سفيان عن جابر المعلقة عند الترمذي في «الجامع» (٢ :٢٠٠) أخرجها أحمد في «المسند» (٤ :٢٥٣-٢٥٤)، وابن ماجه في الموضع السابق (١٢٠٨).

(٣) «جامع الترمذي» (٢ :٢٠٠).

ثم ساقَ روايةَ المسعودي عن زياد بن علاقة وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»[١].

وكأنَّ الترمذي أرادَ أن يقولَ: إن محمدَ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ وجابر بن يزيد الجعفي قد رويا هذا الحديثَ، وكلٌّ منهما لا تقومُ به حجةٌ عندَه، والعمدةُ علىٰ رواية زياد بن علاقة.

فالترمذي يذهبُ إلىٰ ضعفِ كلٍّ من هذين الراويين، وإلىٰ تضعيفِ أحاديثِهما.

والأحاديثُ الثلاثةُ التي خرَّجَها الترمذي لجابرٍ استغربَ واحداً منها، وقال عن الآخر: لا نعرفُه إلاّ من حديث جابر وضعَّفَه، وأشارَ إلىٰ هذا الثالثِ بضعفِ طريقِ جابر، والله أعلم.

٢٧٤ـ الحسن بن أبي جعفر واسمه عجلان، وقيل: عمرو الجفري الأزدي، ويقال العدوي أبو سعيد البصري، مات سنةَ إحدىٰ وستينَ، وقيل: سبعٍ وستينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن واحدٍ وعشرينَ شيخاً منهم: أيوب السختياني وأبو الزبير المكي (ت) ونافع مولىٰ ابن عمر ومحمد بن جحادة (ق).

وروىٰ عنه أربعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: أبو داود الطيالسي (ت) وعبد الرحمٰن بن مهدي ومسلم بن إبراهيم.

إن الحسن كان من العبّاد الخُشُن، ومن خيارِ عبّاد الله الصالحين، ومن مستجابي الدعوةِ في الأوقات.

اشتغل بالعبادةِ عن صناعةِ الحديث، فغفلَ عنها، وصارَ لا يُحتجُّ به وإن كان فاضلاً.

له شيوخٌ كثرٌ، ويروي عن محمد بن جحادة نسخةً كبيرةً فيها الغرائبُ والمناكيرُ.

وله عن غيرِ ابن جحادة أحاديثُ مستقيمةٌ صالحةٌ.

اختلفت أقوالُ النقادِ فيه ما بينَ صدوقٍ إلىٰ متروكٍ، وخلاصةُ حالِه:

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، الموضع السابق (٣٦٥)، وأبو داود في الموضع نفسه (١٠٣٧).

إنه كان لا يتعمَّد الكذبَ، ولعلَّ الأحاديثَ التي أُنكرت عليه توهَّمها توهماً أو شبِّه عليه، فغلط!!

هو صدوقٌ منكرُ الحديث، كان يحيىٰ بن سعيد لا يحدِّثُ عنه، كما قال الفلاّس.

وكان عبدُ الرحمٰن لا يحدِّثُ عنه، ثم حدَّثَ عنه، فقيل في ذلك، فقال: تفكرتُ فيه إذا كانَ يومُ القيامة، قامَ فتعلَّقَ بي، فقال: يا ربّ سَل عبدَ الرحمٰن بن مهدي فيمَ أسقطَ عدالتي؟ وما كانَ لي حجةٌ عندَ ربي، فرأيتُ أحدِّثَ عنه!

وقد ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد وأحمد والنسائي ويعقوب بن سفيان وأبو داود وأبو زرعة والعقيلي والدارقطني والذهبي وابن حجر.

قلت: قولُ عمرو بن علي الصيرفي: صدوقٌ منكرُ الحديث، يعني صدوقَ اللهجة، لا يتعمَّد الكذبَ، وقعتْ في روايتِه مناكيرُ وغرائبُ لم يُتابع عليها، فهو في درجة الاعتبار.

قال الترمذي: ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد وغيرُه، وقال الحافظ: ضعيفٌ مع عبادتِه وفضلِه[(١)].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو داود - يعني الطيالسي -: حدثنا الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ «كان يستحبُ الصلاةَ في الحيطان»[(٢)].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ١٥٦)، ابن معين (٢: ١٠٨)، «علل أحمد» (١: ٢٤٧) «الكبير» (٢: ٢٨٨)، «ضعفاء البخاري» (٤٢١)، «ضعفاء النسائي» (٨٧)، العقيلي (١: ٢٢١)، «الجرح» (٣: ٢٩)، «المجروحين» (١: ٢٣٦)، «الكامل» (٣: ١٣٣)، «سنن الدارقطني» (٣: ٧٣)، «ضعفاؤه» (٣٠٢)، «تهذيب الكمال» (٦: ٧٣)، «تحفة الأشراف» (٨: ٤٠٢)، «الميزان» (١: ٤٨٢)، «الكاشف» (١: ١٥٩)، «التهذيب» (٢: ٢٦٠)، «التقريب» (١٢٢٢).

والجفري بضم الجيم وسكون الفاء الموحدة نسبة إلىٰ ناحية في البصرة تسمىٰ جفرة خالد، «معجم البلدان» (٢: ١٤٧)، وانظر تعليق د. بشار عواد علىٰ «تهذيب الكمال» (٦: ٧٤).

(٢) أخرجه الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في الحيطان رقم (٣٣٤)، ولم يخرِّجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٤٠٢) و«جامع الأصول» (٥: ٤٨٤)، ولم أجد هذا =

قال أبو داود: الحيطان تعني البساتين.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ معاذٍ حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث الحسن ابن أبي جعفر، والحسنُ قد ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد وغيرُه، وأبو الزبير اسمه: محمد بن مسلم بن تَدرُس، وأبو الطفيل اسمه: عامر بن واثلة».

أقول: ساقَ الترمذي هذا الحديثَ في أبواب الصلاة، وهو يدلِّلُ علىٰ جواز الصلاة علىٰ الخُمْرَةِ (٣٣١) والحصير (٣٣٢) والبُسط (٣٣٤) والصلاة في الحيطان هو حديث الباب.

وكأنَّه ساقَه، وليس في الباب غيرُه، ليدلِّلَ علىٰ جواز الصلاة في البساتين، ذلك أنَّ الترابَ لم يختلف العلماءُ في أنَّ الصلاةَ عليه هي الأفضلُ مطلقاً، لكنَّ أرضَ البستانِ ليسَ تراباً فقط، فهي أولاً ترابٌ رطبٌ، وثانياً ممزوجةٌ بأرواثِ وأبوالِ الدواب، وثالثاً: هي مظللةٌ، لا تضربُها الشمس غالباً[1].

ومرادُ الترمذي ـ والله أعلم ـ أنَّ الحديثَ غريبٌ ضعيفٌ، لكن لم يرد في الباب ما يدفعُه، والحديثُ الضعيف إذا لم يكن في الباب ما يدفعُه فأنَّه يثبتُ به الإستحباب أو الأولىٰ أو الكراهة أو خلاف الأولىٰ ما لم يصادم نصاً شرعياً عاماً، أو قاعدةً فقهيةً أو ما عليه العمل، لكن لا يثبتُ به حلالُ وحرامٌ ووجوبُ فعلٍ أو وجوبُ تركٍ، وقد تقدم، والله تعالىٰ أعلم.

وخرَّجَ له الترمذي حديثاً (١٩٩٧) وقال عَقبَه: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه بهذا الإسناد إلاّ من هذا الوجه، وقد رُويَ هذا الحديثُ عن أيوبَ بإسنادٍ غيرِ هذا، رواه الحسن ابن أبي جعفر، وهو حديثٌ ضعيفٌ أيضاً اهـ.

وهذا جميعُ ما لَهُ عندَه.

=الحديثَ في «مسند الطيالسي» في مسند معاذ (ص٧٦) وليس لأبي الطفيل في «مسند الطيالسي» رواية مرفوعةٌ، وإنّما روىٰ عن ابن عباس عندَه حديثاً (ص٣٥١) فهذا الحديثُ مما لم يودعه في «مسنده الطيالسي»، والله أعلم.

(١) انظر «بداية المجتهد» (١: ١١٧-١١٨) و«المغني» (١: ٤٠١) فما بعدها.

٢٧٥ـ زمعة بن صالح الجندي اليماني أبو وهب المكي، من كبار أتباع التابعين (م ت س ق).

رویٰ عن اثني عشرَ راوياً منهم: سلمة بن وَهرام (ت ق) والزهري (م ق) وهشام ابن عروة.

وروىٰ عنه اثنان وثلاثونَ راوياً منهم: السفيانان وعبيد الله بن عبد المجيد الحنفي (ت) وأبو عامر العقدي وعبد الملك بن عمرو (ت ق).

لم يوثقه أحد من النقاد، وقال أحمد وابن معين وأبو داود وأبو حاتم: ضعيفٌ، زادَ الأخير: ووهبٌ أوثقُ منه، وقال البخاري يخاف في حديثه، تركَه ابن مهدي أخيراً، وقال النسائي: ليس بالقوي، كثيرَ الغلط عن الزهري، وقال ابن عدي: ربما يَهِمُ في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثَه صالحٌ لا بأس به.

قال الترمذي: ضعَّفَه بعضُ أهلِ الحديثِ، من قِبلِ حفظِه، وقال الحافظ في «التقريب»: ضعيفٌ، وحديثُه عندَ مسلم مقرونٌ، من السادسة[1].

قال محقق «تهذيب الكمال»: هو بيّنُ الأمر في الضعفاء ويُعاب علىٰ مسلم إخراجه، وإن كان مقروناً بغيره.

قلت: لا عيبَ علىٰ مسلم في تخريج حديثِه مقروناً بمحمد بن أبي حفصة (١٣٥١) ففي صحيحِ البخاري ومسلم عشراتٌ من أمثاله، وهو عالمٌ جليلٌ يكفي أن يكونَ من شيوخِه الزهري وهشام بن عروة ومن تلامذتِه السفيانان، وغايةُ ما يخافُ منه سوءُ الحفظ، والمتابعة التامةُ دلالةُ علىٰ الضبط.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٢٠) ابن معين (٢: ١٧٤)، «الكبير» (٣: ٤١٥) «ضعفاء النسائي» (١٠٧) العقيلي (٢: ٩٤)، «الجرح» (٣: ٦٢٤)، «المجروحين» (١: ٣١٢)، «الكامل» (٤: ١٩٧)، «تهذيب الكمال» (١: ٨١)، «الميزان» (٩: ٣٨٦)، «الكاشف» (١: ٢٥٤)، «التهذيب» (٣: ٣٣٨)، «التقريب» (٢٠٣٥).

ولزمعةَ في الكتب التسعة ثلاثونَ حديثاً، فحسبانه في مرتبة الاعتبار ـ ولو كان في أدناها ـ يفيدُ اعتبارَ حديثه، إضافةً إلىٰ أنَّ هذا منسجمٌ مع تقريرات العلماءِ من أنَّ البخاري ومسلماً لم يخرِّجا عن متروكٍ قط، وهو ما يجاهرُ به المحققُ الفاضلُ ويجاهرُ بالتعصب له!

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين، قال عَقبَ أحدها (٣٦١٦) «غريبٌ» وقال عَقبَ الآخرِ (٣٧٨٤): «حسنٌ غريبٌ» وحُكمُ غريبٍ منسجمٌ مع تضعيفِ الرجلِ، لذا فإنني سأخرِّجُ الحديثَ الذي حسَّنه الترمذي؛ لنرىٰ كيف حسَّنَه!

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا أبو عامر العقدي: حدثنا زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان رسولُ الله ﷺ حاملَ الحسين بن علي رضي الله عنه علىٰ عاتقه، قال رجلٌ: نِعمَ المركبُ ركبتَ يا غلامُ فقال النبي ﷺ: «ونِعمَ الراكبُ هو»!

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وزمعة بن صالح قد ضعَّفَه بعضُ أهلِ الحديث من قِبلِ حفظِه»[١].

قلتُ: هذا حديثٌ تفرَّدَ الترمذي بإخراجِه من العشرة، وسلمةُ بن وهرام وإن قالَ الحافظ فيه: صدوقٌ، لكن قال ابن حبان: يُعتبرُ حديثُه من غير رواية زمعة، ونحوه قال ابن عدي[٢] عن رواية زمعة عنه، فهو ضعيفٌ بزمعةَ علىٰ الأقلِّ، وهو حكمُ الترمذي الذي نقلَه المزي في تحفته بقوله: غريبٌ، دون المنقولِ في المطبوع من «جامع الترمذي»، والله أعلم.

---

(١) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب الحسن والحسين ـ عليهما السلام ـ (٣٧٨٤)، ولم يخرجه من العشرة غيره، انظر «تحفة الأشراف» (٥: ١٣٥-١٣٦) وفيها: «غريب» من غير «حسن» وانظر «جامع الأصول» (٩: ٢٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١١: ٣٢٨) وقد شكَّكَ محققُه د. بشار عواد بوجود هذا اللفظ لابن حبان فانظره، وانظر النص في «ثقات ابن حبان» (٦: ٣٩٩).

٢٧٦ـ صالح بن أبي الأخضر اليماني ثم البصري مولىٰ هشام بن عبد الملك، من أتباع التابعين ماتَ بعدَ عام مئة وأربعين.

روىٰ عن ستةٍ من الشيوخ منهم: الزهري (٤) ومحمد بن المنكدر ونافع مولىٰ ابن عمر.

وروىٰ عنه سبعةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: سفيان بن عيينة (س) وابن المبارك (د) وابن مهدي والنضر بن شميل (ت) ووكيع بن الجراح.

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت ألفاظُهم فيه ما بينَ ضعيفٍ وليِّنٍ وليسَ بشيء بَيْدَ أنَّ سببَ تضعيفِ الرجلِ واضحٌ، يحسنُ أن نقفَ عليه.

قال ابن حبان: «يروي عن الزهري أشياءَ مقلوبةً، اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجدَه عندَه مكتوباً، فلم يكن يميِّزُ هذا من ذاك.

حدثنا الهمداني: حدثنا عمرو بن علي سمعت معاذ بن معاذ العنبري، وذكَرَ صالح ابن أبي الأخضر، فقال: سمعتُه يقول: سمعتُ من الزهري، وقرأتُ عليه، فلا أدري هذا من هذا، فقال يحيىٰ بن سعيد القطان ـ وهو إلىٰ جنبه ـ: لو كانَ هذا لكانَ خيراً، ولكنه سمع وعرض ووجدَ شيئاً مكتوباً، فقال: لا أدري هذا من هذا».

قال ابن حبان: «إنَّ من اختلطَ عليه ما سمعَ بما لم يسمع، ثم لم يرعَ عن نشرِها بعدَ علمِه بما اختلطَ عليه منها حتىٰ نشرها وحدث بها، وهو لا يتيقّنُ بسماعها؛ فبالحريِّ أن لا يحتجَّ به في الأخبار؛ لأنه في معنىٰ من يكذبُ وهو شاكٌّ أو يقول شيئاً وهو يشكُّ في صدقِه، والشاكُّ في صدقِ ما يقول لا يكونُ بصادق».

وقال أحمد بن حنبل: يُستدلُّ به ويُعتبرُ به، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: ليِّنٌ، وقال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، ضعَّفَه يحيىٰ القطان وغيرُه من قِبلِ حفظِه، وقال الحافظ: ضعيفٌ يُعتبرُ به[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥ : ٢٩٩)، «العلل الكبير» (١ : ١٢٤)، ابن سعد (٧ : ٢٧٢) ابن معين (٢ : ٢٦٢)، «علل أحمد» (١ : ٥٨، ٢٧٨)، «الكبير» (٤ : ٢٧٣)، «ضعفاء البخاري» (٤٤٧)،=

قال أبو عيسىٰ: بسم الله الرحمٰن الرحيم[1].

حدثنا النضر بن شميل: أخبرنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: «لما قفلَ رسولُ الله ﷺ من خيبر أسرىٰ ليلة، حتىٰ إذا أدركه الكرىٰ أناخ، فعرَّس، ثم قال: يا بلالُ، اكلأ لنا الليلة فصلّىٰ بلال، ثم تساندَ إلىٰ رحلته مستقبلَ الفجر، فغلبته عيناه فنام فلم يستيقظ أحدٌ منهم، وكان أولُهم استيقاظاً النبيُّ ﷺ فقال: أي بلالُ! فقال بلالٌ: بأبي أنتَ يا رسول الله أخذَ بنفسي الذي أخذ بنفسك فقال النبي ﷺ: اقتادوا، ثم أناخ، فتوضأ، ثم أناخ، فأقام الصلاة، ثم صلَّىٰ مثلَ صلاته للوقت في تمكث، ثم قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غيرُ محفوظ، رواه غير واحد من الحفاظ عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنَّ النبي ﷺ. . .، ولم يذكروا فيه: عن أبي هريرة.

وصالح بن أبي الأخضر ـ يعني الذي زادَ في الإسناد أبا هريرة ـ يضعَّفُ في الحديث، ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد القطان وغيرُه من قِبلِ حفظِه»[2].

أقولُ: في كلام الترمذي نظرٌ من جهاتٍ عدة:

=«ضعفاء النسائي» (١٣١)، العقيلي (٢: ١٩٨)، «الجرح» (٤: ٣٩٤)، «المجروحين» (١: ٣٦٤-٣٦٥) «الكامل» (٥: ٩٨)، «تهذيب الكمال» (١٣: ٨)، «تحفة الأشراف» (١٠: ٢٥)، «الميزان» (٢: ٢٨٩) «الكاشف» (٢: ١٧)، «التهذيب» (٤: ٣٨٠)، «التقريب» (٢٨٤٤).

(١) هكذا دأب الترمذي، يبدأ أحاديث كلِّ سورة بالبسملة، إشعاراً بأنَّ البسملةَ آيةٌ في صدر كل سورة، والله أعلم.

(٢) أخرجه الترمذي في تفسير سورة طه (٣١٦٣)، ولم يخرجه من طريق صالح بن أبي الأخضر من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ٢٥)، وأخرجه مسلم في المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة (٦٨٠)، وأبو داود في الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها (٤٣٥-٤٣٦)، والنسائي في المواقيت في بابين (١: ٣٩٥-٣٩٨)، وابن ماجه في الصلاة، باب من نام عن صلاة (٦٩٧) كلُّهم من طريق يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أو معمر، عن الزهري به، أو طريق يحيىٰ الأنصاري عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

قوله: «غيرُ محفوظ» غيرُ دقيقٍ، فالحديثُ غيرُ المحفوظ هو الذي خالفَ راويه الضعيفُ أو منْ لا تحتملُ مخالفُته الحافظَ أوالحفّاظَ، وهذا غرضُ الترمذي وصريحُ كلامه، وصالح بن أبي الأخضر رواه علىٰ الجادة، ولم يخالف فيه الحفّاظَ، بل وافقَ يونسَ ومعمراً في روايتهما هذا الحديثَ، عن الزهري، عن سعيد به، فلو لم يكن صالحٌ في السند أصلاً لكانَ الحديثُ محفوظاً صحيحاً.

قوله: «رواه غيرُ واحد من الحفاظ عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه أبا هريرة»، وهو يعني بذلكَ أن صالحاً زادَ في الإسناد أبا هريرة فَوصلَ المرسلَ، وذلكَ لا يُحتملُ منه، فقوله غيرُ دقيق أيضاً لما تقدم من عدمِ وقوعهِ بمخالفة.

ولأنَّ الذينَ رووه مرسلاً عن الزهري عن سعيد، لو كانوا أحفظَ وأكثرَ عدداً؛ لوجبَ المصيرُ إلىٰ حديثِ من وَصلَ؛ لأنّها زيادة ثقةٍ مقبولةٌ، وهذا من منهج الترمذي نفسِه بَيْدَ أني لم أقف علىٰ رواية هذا الحديثِ مرسلاً إلاّ من طريقِ مالك في «الموطأ»[١].

فإذا عددنا مالكاً أوثقَ في الزهري، من يونسَ ومعمرْ؛ فإنَّ متابعةَ يزيدَ بن كيسان، عن أبي حازم تقوّي جانبَ روايتها الموصولة، فكيف وقد خرَّجَ مسلمٌ وغيرُه أحاديثَ عن عددٍ من الصحابة الكرام تؤيّد روايةَ أبي هريرة.

فقد أخرجَ مسلمٌ حديثَ أبي قتادة وعمرانَ بن حصين وأنسٍ رضي الله عنهم في مثل هذه الواقعة[٢].

قوله: «ضعيف، ضعَّفَه يحيىٰ.... إلخ» يعني أنَّ الذي يضعّفُه أحدُ علماء الحديث، فهو ضعيفٌ عندَ الترمذي، ما لم يستدركه عليه، ويكونُ حديثاً غريباً ويكونُ غيرَ محفوظٍ أيضاً.

---

(١) «موطأ مالك» (١: ١٣-١٤) (٣٠).

(٢) أخرجه مسلم في المساجد، باب فضاء الصلاة الفائتة (٦٨١-٦٨٤)، وانظر عدداً آخرَ من الأحاديث في مصادر التخريج السابقة، وفي «جامع الأصول» (٥: ١٨٩-٢٠٣).

والحديثُ غيرُ المحفوظ هو الذي يسمِّيه العلماءُ منكراً أو شاذاً، وقد تقدَّمَ في القسم الأول من هذه الدراسة.

ومهما يكن حالُ صالح بن أبي الأخضر، فإنَّ الترمذي ساقَ روايَته لبيان علَّتها لا ليحتجَّ بها، بدليل أنَّه خرَّجَ حديثَ أنس بن مالك (١٧٨) وأبي قتادة (١٧٧) في هذه الحادثةِ ونحوِها.

وهذا واحدٌ من أدلةٍ كثيرةٍ علىٰ أن أبرزَ جوانبِ «جامع الترمذي»، هي أنَّه كتابُ نقدٍ للروايات، لا كتابَ روايةٍ وجَمعٍ! وليسَ له بعدَ هذا الحديثِ عندَ الترمذي سوىٰ متابعةٍ واحدٍ (٧٣٥) وافقَه عليها عددٌ من الرواة.

٢٧٧ـ ضرار بن صُرَد[1] التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي، من طبقة شيوخ البخاري ماتَ سنةَ تسعٍ وعشرينَ ومئتين «عخ ت».

روىٰ عن ستةٍ وثلاثينَ شيخاً منهم: ابن المبارك وعبد الله بن وهب «عخ» ومحمد بن فضيل وهشيم.

وروىٰ عنه خمسةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: البخاري «عخ» وأبو زرعة الرازي وعلي ابن عبد العزيز البغوي.

اختلف نقادُ الحديث في درجته من الجرح والتعديل، فبينما ذهبَ البخاري والنسائي وحسين بن محمد القباني الحافظ إلىٰ تركه، وذهبَ يحيىٰ بن معين إلىٰ تكذيبه، قال أبو حاتم الرازي: صدوقٌ صاحبُ قرآن وفرائضَ، يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به. . . ، روىٰ حديثاً في فضيلة بعضِ الصحابة، ينكرُها أهل المعرفةِ بالحديث.

وقالَ ابن عدي: ضرارٌ هذا من المعروفين بالكوفة، وله أحاديثُ كثيرةٌ، وهو من جملةِ من يُنسبُ إلىٰ التشيع بالكوفة.

---

(١) صُرَد ـ بضم الصاد وفتح الراء ـ: طائرٌ ضخم الرأس يصطاد صغار الطير، ويقال: هو أولُ طائر صام لله تعالىٰ: «القاموس» «صرد» (ص٣٧٤) وقال في «معجم الحيوان». : لعلَّه سمي بالصُرَد لنفوذ منقاره في فريسته من ساعته (٤ : ٨٩-٩٠) قلت: وتسميةُ الإنسان بهذا الاسم كأنَّها لهذا.

قال الترمذي: رأيتُ البخاري يضعِّفُه، وقال الحافظ المزي: كان متعبّداً، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهامٌ ورمي بالتشيع، وكان عارفاً بالفرائضِ من العاشرة[١].

قلت: الرجلُ كان عالماً، وكان شيعياً، وكان عابداً، وكان كثيرَ الرواية معروفاً في الكوفة بالعلم والفضل، ويبدو لي أنَّ الرجلَ صدوقٌ يُحتجُّ بحديثه ما لم يخالف أو يروِ ما يؤيدُ بدعَته منفرداً.

وليس له ـ علىٰ كل حال ـ في الكتب العشرة، سوىٰ هذه المتابعةِ التي: رواها عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمٰن بن يربوع عن أبيه عن أبي بكر عن النبي محمد ﷺ أنه سُئلَ: أيُّ الحج أفضل؟ قال: «العج الثج»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «وأخطأ فيه ضرارٌ، سمعتُ أحمدَ بن حسن يقول: قال أحمدُ بن حنبل: من قال في هذا الحديثِ، عن محمد بن المنكدر، عن ابن عبدالرحمٰن عن أبيه، فقدَ أخطأ.

وسمعت محمداً ـ البخاري ـ، وذكرتُ له حديثَ ضرارِ بن صُرَد، عن ابن أبي فديك، فقال: هو خطأ، رواه غيرُه، عن ابن أبي فديك أيضاً مثل روايته؟ فقال: لا شيء، إنما رووه عن ابن أبي فديك، ولم يذكروا فيه سعيدَ بن عبدالرحمٰن، ورأيتُه يضعِّفُ ضرارَ بن صُرَد»؟![٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٩٠-١٩١)، ابن سعد (٦: ٤١٥)، «الكبير» (٤: ٣٤٠)، «ضعفاء النسائي» (١٣٥)، العقيلي (٢: ٢٢٢)، «الجرح» (٤: ٤٦٥)، «المجروحين» (١: ٣٧٦)، «الكامل» (٥: ١٦١)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٢٩)، «تهذيب الكمال» (١٣: ٣٠٣)، «الميزان» (٢: ٣٢٧)، «التهذيب» (٤: ٤٥٦)، «التقريب» (٢٩٨٢).

(٢) أخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء في فضل التلبية والنحر (٨٢٧)، وابن ماجه في المناسك، باب رفع الصوت بالتلبية (٢٩٢٤)، انظر «تحفة الأشراف» (٥: ٢٩٩).

(٣) «جامع الترمذي» (٣: ١٩٠-١٩١).

أقول: روايتا الترمذي وابن ماجه المعتمدتان من طريق محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمٰن بن يربوع ليس فيهما سعيدُ بن عبد الرحمٰن عن أبيه، وسببُ تضعيفِ البخاري والترمذي هذا الحديثَ، هو أنَّ «محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمٰن ابن يربوع»[١].

ولمّا كانَ هذا معلوماً لأبي نعيم الطحان، فإنَّ أبا نعيم رواه من طريق سعيدِ بن عبد الرحمٰن، ليكونَ متصلاً، ومثلُه لا يُقبلُ تفردُه في نظر البخاري والترمذي وكثيرين غيرِهما، فكيفَ بمخالفته للثقاتِ الذين رووه منقطعاً؟ والله أعلم.

٢٧٨ـ عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي ـ مولاهم ـ أبو جعفر المديني والد علي ابن المديني سكن البصرة، من أتباع التابعين ماتَ سنةَ ثمانٍ وسبعينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن خمسةٍ وعشرينَ شيخاً منهم سبعةٌ خرَّجَ له الترمذي عنهم وهم: ثور بن زيد الديلمي وزيد بن أسلم وأبو حازم سلمة بن دينار وسهيل بن أبي صالح وعبد الله بن دينار والعلاء بن عبد الرحمٰن وموسىٰ بن عقبة.

وروىٰ عنه سبعةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير (ت) وبشر ابن معاذ العقدي (ق) وعلي بن حجر (ت) وابنه علي ابن المديني وقتيبة بن سعيد (ت)[٢].

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت أقوالُ النقادِ فيه ما بينَ ضعيفٍ إلىٰ متروكٍ وخلاصةُ حالِه: أنَّ الرجلَ كانَ عالماً فاضلاً، لقي خمسةً وعشرينَ شيخاً أو يزيد وروىٰ عن سبعةٍ وثلاثونَ راوياً.

---

(١) ما سبق (٣: ١٩٠) وللحديث شاهدٌ من حديث ابن عمر، انظر «شرح السنة» (٧: ١٥).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٦٤) و (٥: ٣٦٣، ٣٨٦، ٦١٢)، «طبقات خليفة» (١: ٥٤٠)، «علل أحمد» (١: ٥٤)، «الكبير» (٥: ٦٢)، «ضعفاء البخاري» (٤٥١)، «ضعفاء النسائي» (١٤١)، العقيلي (٢: ٢٣٩)، «المجروحين» (٢: ١٤)، «الكامل» (٥: ٢٨٩)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (١٤: ٣٧٩)، «تحفة الأشراف» (٥: ٤٥٧)، «الميزان» (٢: ٤٠١) «الكاشف» (٢: ٦٩١)، «التهذيب» (٥: ١٧٤)، «التقريب» (٣٢٥٥).

وأهلُ الحديث إذا روىٰ عن الراوي رجلان، وروىٰ هو حديثين مستقيمين؛ أعطوه درجةَ ثقة! وهناك عشراتٌ من هذا الطراز.

أما إذا جاءَ عالمُ فأكثرَ، فإنهم يتتبعونَ حديثَه، ويحصونَ أنفاسَه حتى يقفوا له علىٰ أحاديثَ أخطأَ فيها، فيشنعونَ عليه أشنعَ ما يكون التشنيع!

وابنه عليٌّ ما ضعَّفَه إلا خوفاً من أهل الحديث الذي كانوا لا يرحمونَ الراوي إذا أخطأ، ويدلُّ علىٰ هذا ما يأتي:

روىٰ أبو يعلىٰ الموصلي عن أحمدَ بن المقدام، قال حدثنا عبد الله بن جعفر وكان خيراً من ابنه إن شاء الله.

روىٰ سليمان بن أيوب قال: كنتُ عندَ ابن مهدي وعلي بن المديني يسألُه عن الشيوخ فكلّما مرَّ علىٰ شيخ لا يرضاه عبدُ الرحمٰن، خطَّ علي علىٰ رأسِه، حتىٰ مرَّ اسم أبيه فأشارَ عبد الرحمٰن بيدِه أنَّه لا يرضاه، فخطَّ علي علىٰ رأسه، قال سليمان: فلمَّا قمنا، لمتُه فقال: ما أصنعُ لعبد الرحمٰن؟

وروىٰ غنجار في «تاريخ بخارىٰ» عن علي بن المديني، قال: أبي صدوقٌ وهو أحبُّ إليَّ من الدراوردي، وقال أبو أحمدَ الحاكم: في أحاديثِه بعضُ المناكير.

قلت: وقد طالَ عمرُ الرجل فقلَّ ضبطُه، وكان فيه تشيع ـ فيما يبدو ـ؛ لأنَّ الجوزجاني قال فيه: واهي الحديث، كان مائلاً عن الطريق، وطريقُ الجوزجاني الناصبي معروفٌ.

وقد خرَّجَ له الترمذي عشرةَ أحاديثَ: (٥٢٥، ٥٩٩، ١٥٤٠، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٧٠، ٣٣١٠، ٣٣٩١، ٣٧٦٣، ٣٩٣٣)، وقد وجدتُه اعتبرَ به في مواضعَ منها.

فحيثُ تابَعه ثقةٌ مثل: عبد العزيز بن أبي حازم، وعبد الله بن المبارك، قال عَقبَ تخريجِ حديثِه (٥٢٥، ١٥٤٠): «حسنٌ صحيحٌ».

وحيثُ تابعَه من هو مثله، أو أحسنُ قليلاً، قالَ عَقبَ تخريجِ حديثِه (٧٩٩، ٣٣٩١، ٣٩٣٣): «حسنٌ» وهذا يعني أنَّ الرجلَ يُعتبرُ بحديثه، وليس في مرتبة الترك، والله أعلم.

٢٧٩ـ عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد واسمه كيسان المقبري، أبو عبّاد الليثي ـ مولاهم ـ المدني وهو أخو سعد ابن أبي سعيد، وكان عبدُ الله أكبرهما، من طبقة أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أبيه (ت ق) وجده (ت ق) وعبد الله بن أبي قتادة الأنصاري.

وروىٰ عنه تسعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: أخوه سعد ابن أبي سعيد المقبري (ق) ومحمد بن فضيل (ق) ومعارك بن عباد (ت) وأبو معاوية الضرير.

لم يوثقه من الحافظ أحدٌ، وتفاوتت أقوالُ الحفاظ فيه ما بينَ ضعيفٍ وليس بشيء، إلىٰ منكرِ الحديث، ومتروكٍ، وكذابٍ.

قال الترمذي: ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد جداً في الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ من السابعة[1].

أقول: خرَّجَ له الترمذي حديثاً معلقاً (٢٦٩) وآخرَ معلقاً مرةً، وموصولاً أخرىٰ (٥٠٢).

أما حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة علىٰ من آواه الليل إلىٰ أهله» فقال عنه الترمذي: «هذا

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٥٨، ٣٧٧) و (٥: ٦٩٧)، «علل ابن رجب» (١: ٣٧٠) «تاريخ ابن معين» (٢: ٣١٠)، «الكبير» (٤: ٦) و (٥: ١٠٥)، «ضعفاء البخاري» (٤٥٢)، «ضعفاء النسائي» (١٤٤)، «ضعفاء العقيلي» (٢: ٢٥٨)، «الجرح» (٥: ٧١)، «المجروحين» (٢: ٩)، «الكامل» (٥: ٢٦٨)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٣٣)، «سننه» (١: ٦٧) و (٢: ١٧٩، ١٨٥)، «تهذيب الكمال» (١٥: ٣١)، «الميزان» (٢: ٤٢٩)، «الكاشف» (٢: ٨٢)، «التهذيب» (٥: ٢٣٧-٢٣٨)، «التقريب» (٣٣٥٦).

حديثٌ إسنادُه ضعيفٌ إنما يروىٰ من حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري، وضعَّفَ يحيىٰ بن سعيد القطان عبدَ الله بن سعيد في الحديث»[١].

ونقلَ الترمذي عن شيخِه أحمدَ بن الحسن الترمذي أنه تذاكرَ معَ أحمدَ بن حنبل في هذا الحديث وساقَه أمامَه فقال ابن حنبل: استغفر ربَّك.

قال الترمذي: إنَّما فعلَ أحمدُ بن حنبل هذا؛ لأنه لم يعدَّ هذا الحديثَ شيئاً، وضعَّفَه لحال إسناده.

وفي كتاب «العلل المفرد» زادَ علىٰ هذا الحوار بينَ أحمدَ بن الحسن وأحمدَ بن حنبل، فقال: والحجَّاجُ بن نصير يضعَّفُ في الحديث، وعبدُ الله بن سعيد المقبري، ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد جداً في الحديث.

قال أبو عيسىٰ: «فكلُّ من رُويَ عنه حديثٌ ممن يتهمُ أو يضعَّفَ لغفلته وكثرةِ خطئِه ولا يعرفُ ذلك الحديث إلاّ من جهته؛ فلا يحتجَّ به»[٢].

قلت: وهذا الحديثُ لا يُعرفُ ـ كما يقولُ الترمذي ـ إلاّ من حديث عبدِ الله المقبري، فلا يحتجُّ به.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة حدثنا عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله بن حسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال: «يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك البعير»[٣].

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٣٧٥-٣٧٧).

(٢) «جامع الترمذي»، «العلل الصغير» (٥: ٦٩٦-٦٩٧).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة باب آخر منه، عقب باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين (٢٦٩)، وأبو داود في الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه (٨٤١) وبلفظ آخرَ (٨٤٠) والنسائي في الصلاة، باب أولُ ما يصل إلىٰ الأرض من الإنسان في سجوده (٢: ٢٠٧) وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ١٩٩-٢٠٠)، و«السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٢: ٩٩-١٠١)، و«شرح السنة» (٣: ١٣٣-١٣٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٥: ٤٧١).

قال أبو عيسىٰ: «حديث أبي هريرة حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه من حديث أبي الزناد إلاّ من هذا الوجه، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وعبدُ الله بن سعيد المقبري، ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد القطان وغيرُه»[١].

أقول: حديث أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة، دارَ علىٰ محمد بن عبد الله بن الحسن، رواه عنه عبدُ الله بن نافع وعبدُ العزيز بن محمد الدراوردي، واختلفَ علىٰ محمد بن عبد الله بن الحسن فيه:

فرواه عبد الله بن نافع بلفظِ حديثِ الباب.

ورواه الدراوردي بلفظ: «إذا سجدَ أحدُكم، فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه»[٢].

وأما حديثُ المقبري، فلم يخرِّجه من الستة أحدٌ[٣]، وأخرجَه البيهقي من حديث محمد بن فضيل، عن عبد الله بن سعيد به، بلفظ: «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه، ولا يبرك بروك الجمل».

قال البيهقي: «كذلكَ رواه أبو بكر بن أبي شيبة ـ يعني متابعاً إبراهيم بن موسىٰ ـ عن محمد بن فضيل، إلاّ أن عبدَ الله بن سعيد المقبري ضعيفٌ، والذي يعارضُه يتفردُ به محمد بن عبد الله بن الحسن وعنه الدراوردي، وقد رواه عبد الله بن نافع مختصراً...»[٤] ثم ساقَ حديثَ الباب من طريق أبي داود بمثل حديث الباب.

قلت: يريدُ البيهقي أن يقولَ: روايةُ أبي الزناد عن الأعرج، دارت علىٰ محمد بن عبد الله بن الحسن، وبتمامها تفرَّدَ بها عنه الدراوردي.

---

(١) «جامع الترمذي» (٢:٥٨).
(٢) أخرجه أبو داود (٨٤٠)، والنسائي في الموضع نفسه، والبيهقي (٢:٩٩-١٠٠).
(٣) انظر أحاديثَه عن أبيه، عن أبي هريرة في «تحفة الأشراف» (١٠:٣١٢).
(٤) «السنن الكبرىٰ» (٢:١٠٠).

ومحمد بن عبد الله هو الملَّقبُ بالنفس الزكية، وهو ثقةٌ إمامٌ، والدراوردي من كبار العلماء ـ وإن كان يَهمُ ـ فروايتُه أرجحُ من رواية محمد بن فضيل، عن عبد الله بن سعيد المقبري، مع أنَّ الأئمةَ الستة لم يخرِّجوا له غيرَ هذا الحديثِ الواحد.

لكن رواية الدراوردي نفسَها مضطربةٌ ومعارَضةٌ:

أما اضطرابها: فقد رويت من طريق سعيد بن منصور عن عبد العزيز الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن الحسن بلفظ: «لا يبركْ أحدُكم كما يبركُ البعير، وليضع يديه ثم ركبتيه».

ومن طريق الطيالسي عنه: «وليضع يديه قبل ركبتيه».

ومن طريق سعيد أيضاً: «وليضع يديه علىٰ ركبتيه» قال البيهقي: كذا قال: فإن كانَ محفوظاً، كان دليلاً علىٰ أنه يضعُ يديه علىٰ ركبتيه عندَ الإهواء إلىٰ السجود[١].

قلت: وهذا يوافقُ حديثَ وائل بن جحر، ورواية عبد الله بن سعيد المقبري المعارِضةِ لحديثِ النفس الزكية، إن كانَ الدراوردي قد حفظ.

وإلىٰ الذين يبالغونَ في التمسك بهذا الحديث أقولُ:

إن مدارَ هذا الحديثِ علىٰ عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فقد قال فيه ابن المديني: ثقةٌ ثبتٌ، وقال أحمد بن حنبل: إذا حدَّثَ من حفظه ليس هو بشيء يَهمُ وإذا حدَّثَ من كتابه، فنَعمْ، وقال: إذا حدَّثَ من حفظه جاء ببواطيلَ.

وقال أبو حاتم: لا يحتجُّ به، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، وقال الذهبي: صدوقٌ من علماء المدينة، وغيرُه أقوىٰ منه[٢].

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (٢:١٠٠) وقال: لا يُتابعُ عليه، ولا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا؟ ومقتضىٰ هذا أنَّ البخاري لا يقبلُ تفردَ محمد بن عبد الله بن حسن، ولديه شكٌّ في سماعه من أبي الزناد، وساق الذهبي في «الميزان» (٣:٥٩١) هذا الحديثَ أنموذجاً لرواياته القليلة، ونقل كلامَ البخاري فيه، وقد أخرج البخاري في «التاريخ» هذا الحديثَ من رواية محمد بن عبد الله بن الحسن (١:١٣٩) وقال: لا يتابع عليه.

(٢) «الميزان» (٢:٦٣٣) فما بعدها.

فمثلُ هذا العالم لا يحتجُّ بحديثه منفرداً، خاصةً إذا دارت حولَ حديثه كلُّ هذه العلل، وعلىٰ الذين يهوون مخالفةَ ما عليه المسلمونَ لتميّزٍ، ألاّ يفرحوا كثيراً بمثل هذا الحديثِ الذي لو لم يعارَض إلاّ بحديث وائل بن حجر؛ لما قامت به حجة، فكيف مع المخالفة؟!

وقد أخرجَ الترمذي حديثَ وائل بن حجر، قبلَ حديث الباب برقم (٢٦٨) قال وائل: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ، إذا سجدَ يضع ركبتيه قبلَ يديه، وإذا نهض رفع يديه قبلَ ركبتيه» وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفُ أحداً رواه مثلَ هذا عن شريك وروىٰ همام عن عاصم بن كليب هذا مرسلاً لم يذكر فيه وائلَ بن حجر، والعمل عليه عندَ أكثرِ أهلِ العلم، يرونَ أن يضعَ الرجل ركبتيه قبلَ يديه، وإذا نهضَ رفعَ يديه قَبلَ ركبتيه»[١].

قلت: رسالتنا لا تحتملُ التطويلَ، فنقصرُ الكلامَ علىٰ هذا الحديث، بأنّ عبد الله ابن سعيد لا تُحتملُ معارضتُه، والدراوردي لا يُحتملُ تفردُه، وإن كان أقوىٰ من عبد الله ابن سعيد بمراتٍ، لكن حديثَه معارضٌ بحديثٍ أصحَّ منه، والمسألة تحتاجُ إلىٰ زيادة تحرير، ورأينا متابعةُ أكثرِ أهلِ العلم في هذا، والله أعلم.

٢٨٠ـ عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمٰن العمري المدني، ماتَ سنةَ إحدىٰ وسبعين ومئة، وقيل: بعدَها (٤ م).

روىٰ عن تسعةَ عشرَ شيخاً منهم: سعد بن سعيد الأنصاري (ت) وسهيل بن أبي صالح (ت) وأخوه عبيد الله بن عمر (د ت ق) والزهري ونافع مولىٰ ابن عمر (م ٤).

وروىٰ عنه اثنان وأربعونَ راوياً منهم: خالد بن مخلد القطواني (ت سي ق) وأبو قتيبة سلم بن قتيبة (ت د)، وأبو عاصم النبيل (ت ق) وأبو الوليد الطيالسي ووكيع»[٢].

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٥٦-٥٧) وانظر تخريج الحديث في «جامع الأصول» (٥: ٣٧٧) و«شرح السنة» (٣: ١٣٣) فيما بعد.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٣٢١) و (٢: ١٧٨) و (٤: ٢٧٠، ٤١٦)، «العلل الكبير» (٣: ٨٦١) ومواضعَ أخرىٰ، ابن سعد (٥أ: ٣٦٧)، «علل أحمد» (٢: ١٥٧)، «الكبير» (٥: ١٤٥) =

اختلفت أقوالُ النقاد فيه ما بينَ موثقٍ ومضعفٍ.

والراوي المُكثرُ إذا كانَ هذا شأنَه، فالسبيلُ الوحيدُ إلىٰ إعطاء حكمٍ نقدي صحيح فيه هو أن تُجمعَ رواياتَه في الكتب المشهورة، وتُخرَّجَ تخريجاً علمياً فتعرفُ موافقتهُ ومخالفتهُ ومفاريدُه، ومن وراءِ تلكَ الدراسةِ تُعرفُ حالُه.

وهذه الدراسةُ ليست ممكنةً في مثل هذه الرسالة، وتخريجُ كلِّ الأحاديثِ التي أخرجَها الترمذي له، قدرٌ لا تتسعُ له هذه الرسالة أيضاً.

ولهذا أقول: هذا الرجلُ عالمٌ عابدٌ ناسكٌ، غلبت عليه العبادةُ والصلاحُ فأخطأ في أحاديثَ تُجتنبُ ويُحتجُّ بباقي حديثه، وتمييزُ ذلكَ الآن ـ في عصرنا ـ ليس عسيراً.

يدلُّ علىٰ ذلك أنَّ الإمامَ مسلماً خرَّجَ له، وخرَّجَ له ابن حبان الذي قالَ عنه: استحقَّ التركَ؟![1].

وقد خرَّجَ الترمذي له اثني عشرَ حديثاً في كتابه «الجامع»، يحسنُ استجلاءُ أحوالِ بعضِها:

١ ـ فقد أخرجَ الترمذي من حديثِه عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد، عن عائشةَ في احتلام المرأة، ثم قال: «إنما روىٰ هذا الحديثَ عبدُ الله بن عمر، وقد ضعَّفه يحيىٰ بن سعيد في الحديثِ من قِبلِ حفظِه»[2].

٢ ـ وأخرجَ من حديثه، عن أخيه عبيد الله به، عنها في الخسف والمسخ الذي يكونُ في الأمة[3]، وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عائشةَ، لا نعرفُه إلاّ من

=«ضعفاء البخاري» (٤٥٢)، «ضعفاء النسائي» (١٤٠)، «الجرح» (٥:١٠٩)، «المجروحين» (٢:٦) «الكامل» (٤:١٤٤٤)، «تهذيب الكمال» (١٥:٣٢٧)، «الميزان» (٢:٤٦٥)، «الكاشف» (٢:٩٩-١٠٠)، «التهذيب» (٥:٣٢٦)، «التقريب» (٣٤٨٩).

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٥:٣٢٧) وانظر «صحيح ابن حبان» (١٢٣٨) و(٣٢٨٨).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء فيمن يرىٰ بللاً (١١٣).

(٣) أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في الخسف (٢١٨٥).

هذا الوجه، وعبدُ الله بن عمر ـ يعني العمري ـ تكلَّم فيه يحيىٰ بن سعيد من قِبلِ حفظِه»[١].

وأخرجَ من حديثه، عن عيسىٰ بن عبد الله بن أنيس عن أبيه قال: «رأيت النبيَّ ﷺ قام إلىٰ قربة معلقة، فَخَنَثَهَا[٢]، ثم شربَ من فيها»[٣]، ثم قال: «هذا حديثٌ ليس إسنادُه بصحيحٍ، وعبدُ الله بن عمر العمري يَضعَّفُ في الحديث، ولا أدري سمعَ من عيسىٰ أم لا»؟[٤] وخرَّجَ بعدَه حديثَ كبشةَ وقال عنه: «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ[٥]، وهو أقوىٰ من حديث الباب».

وأخرجَ من حديثِ زيدِ بن جبيرة عن داودَ بن حصين عن نافع عن ابن عمر في النهي عن الصلاة في سبعةِ مواطنَ[٦]، وقال: «حديثُ ابن عمر إسنادُه ليس بذاك القوي، وقد تُكلِّمَ في زيد بن جبيرة من قِبلِ حفظِه.

وقد رویٰ الليثَ بن سعد الحديثَ، عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمرَ عن عمرَ مثله، وحديثُ داودَ عن نافع عن ابن عمر أشبهُ وأصحُّ من حديث الليث ابن سعد، وعبد الله بن عمر العمري ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث من قِبلِ حفظِه منهم يحيىٰ بن سعيد القطان»[٧].

وقد تكلَّمتُ علىٰ هذا الحديثِ في ترجمةِ زيد بن جبيرة، فلا أطولُ ههٰنا، وإنما أذكرُ بأنَّه لم يقبل متابعةَ عبد الله العمري لداودَ بن حصين؛ لأنَّ الطريقَ الموصلةَ إلىٰ

---

(١) «جامع الترمذي» (٤:٤١٦).

(٢) الاختناث: الإمالة والتكسر وخنث السقاء: كسره إلىٰ الخارج فشرب منه القاموس (٢١٦) [خنث].

(٣) أخرجه الترمذي في الأشربة، باب الرخصة في اختناث الأسقية (١٨٩١).

(٤) «جامع الترمذي» (٤:٢٧٠).

(٥) ما سبق، الموضع نفسه، ولو كان غرضُ الترمذي التخريجَ للإحتجاج؛ لكانَ فيه غنىٰ وكفاية.

(٦) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلىٰ إليه، وفيه (٣٤٧).

(٧) «جامع الترمذي» (٢:١٧٩).

داودَ فيها زيد بن جبيرة من جهة، ولاختلاف هذين الضعيفين في مَخرجِ الحديث، أهو عن عمرَ أم عن ابنه رضي الله عنهما من جهة أخرىٰ.

ويلاحظُ أنَّ الترمذي كانَ يضعِّفُ الحديثَ بعبد الله العمري.

وبعدَ تتبعِ مروياتِه كلِّها عندَ الترمذي وجدتُه حسَّنَ له حديثين اثنين:

أما أحدُهما (٨٥٤) فلأنَّ البخاري أخرجَه من طريق أخرىٰ في «جامعه الصحيح».

وأما الثاني (٣٤٣٢) فلأنَّ روايةَ ذكوان تُوبعَ عليها، وقد انفردَ الترمذي بتخريجه.

وهذا يعني أنَّ العمري يصلحُ في المتابعاتِ والشواهدِ، ولا يُحتجُّ به منفرداً عندَ الترمذي، والله أعلم.

٢٨١ـ عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فُرعان الحضرمي الأعدولي[1] أبو عبد الرحمٰن المصري الفقيه، من أوساط أتباع التابعين ماتَ سنةَ أربعٍ وسبعينَ ومئة، وقد نافَ علىٰ الثمانينَ (م د ت ق).

روىٰ عن خمسةٍ وستينَ شيخاً منهم عندَ الترمذي: عبيد الله بن أبي جعفر (د ت ق) وعطاء بن يسار (د ت) وعمرو بن شعيب (ت).

وروىٰ عنه خمسةٌ وأربعونَ راوياً، منهم عندَ الترمذي: الحسن بن موسىٰ (ت) وقتيبة بن سعيد (د ت) والوليد بن مسلم (ت ق).

اختلفت أنظارُ نقاد الحديث فيه بينَ موثقٍ ومضعفٍ، بعدَ اتفاقهم علىٰ فضله وعلمه ولقيه جمهرةَ من علماء التابعين وكثرةِ حديثِه.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ١٥)، ابن سعد (٧: ٥١٦)، ابن معين (٢: ٣٢٧) خليفة (٢: ٧٦٣)، «الكبير» (٥: ١٨٢)، «ضعفاء البخاري» (٤٥٣)، «ضعفاء النسائي» (١٤٥) «الجرح» (٥: ١٤٥)، «المجروحين» (٢: ١١) «الكامل» (٥: ٢٣٧)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٣٥)، «الإكمال» (٧: ٥٩)، «تهذيب الكمال» (١٥: ٤٨٧)، «التذكرة» (١: ٢٣٧)، «النبلاء» (٨: ١٠)، «الميزان» (٢: ٤٧٥)، «الكاشف» (٢: ١٠٩)، «التهذيب» (٥: ٣٧٣)، «التقريب» (٣٥٦٣).

وخلاصةُ ما قالَه يعقوبُ بن سفيان: أنَّ ابنَ لهيعة أملىٰ علىٰ الناس حديثَه حتىٰ كتبوه إملاءً، فمن ضبطَ عنه كانَ حديثُه حسناً صحيحاً، وكان يحضرُ مجلسَه من يضبط ومن لا يضبط، فلما أنهىٰ ابنُ لهيعةَ إملاءَ حديثِه؛ لم يخرِّج أصولَه بَعدُ، فكانَ الناسُ يأتونَ بعدَ ذلكَ بما استنسخوه بعضُهم من بعض فيقرؤونه عليه، فمن وقعَ علىٰ نسخةٍ صحيحةٍ فحديثُه صحيحٌ، ومن كتبَ من نسخةٍ لم تضبط، جاءَ في حديثه خللٌ كثيرٌ.

ثم إنَّ ابنَ لهيعة سمعَ عن عطاء بن يسار بعضَ حديثه، وسمعَ عن رجل عن عطاء، وسمعَ عن رجلين عن عطاء، وعن ثلاثةٍ عن عطاء، فجاءَ قومٌ فجعلوا كلَّ هذه الأحاديثِ عن ابن لهيعةَ عن عطاء.

قال عبد الله بن وهب: حدثني ـ والله ـ الصادقُ البارُ عبدُ الله بن لهيعة، قال تلميذُه أبو الطاهر بن السرح: وما سمعتُه بمثلِ هذا قطّ.

وقال أحمد: من كانَ مثلَ ابن لهيعة بمصر في كثرةِ حديثِه وضبطِه وإتقانِه؟! قال أبو داود: وحدَّثَ عنه أحمدُ بحديثٍ كثير.

وقال البخاري عن الحميدي: كان يحيىٰ بن سعيد لا يراه شيئاً، وقال ابن معين: ضعيفٌ لا يُحتجُّ به.

قال الترمذي: ضعيفٌ عندَ أهل الحديث.

وقال الحافظ: صدوقٌ من السابعة، خلَّطَ بعدَ احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدلُ من غيرهما، وله في مسلمٍ بعضُ شيء مقرون.

قلت: قضيةُ احتراقِ كتبهِ، أطلقت عَقبَ احتراقِ منزلهِ، ولا تلازمَ بينَ احتراقِ منزلهِ واحتراقِ كتبهِ!! وقد نقلَ المزي نقولاً عديدةً تنفي أن يكونَ قد احترق لابن لهيعة كتابٌ قطّ!

وخلاصةُ حالِ ابن لهيعة أن يقبلَ حديثُه الذي يرويه عنه الثقاتُ، وأن يُتوقفَ في حديثِه الذي يرويه عنه الضعفاءُ والمتأخرون، وأن يُعتبرَ بحديثِه الباقي عامةً، والله أعلم.

وقد خرَّجَ الترمذي له سبعةً وثلاثينَ حديثاً، قال عَقبَ اثنين منها (٣٥، ٢٥١٦): «حسنٌ صحيحٌ» وعَقبَ سبعةٍ أخرَ (٤٠، ١٦٤٤، ١٦٥٢، ٢١٦٣، ٢٦٣٩، ٢٩٠٣، ٣٦٤١): «حسنٌ غريبٌ» وعَقبَ واحدٍ (١٦٩٦): حسن صحيح غريب[1] وعَقبَ آخرَ (١٥٨٩): «حسنٌ» وهذا يعني أنَ قولَ الترمذي: ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفه يحيىٰ بن سعيد وغيرُه يجب ألاّ يحملَ علىٰ إطلاقه؛ لتناقضِه مع أحكامِ الصحةِ هذه.

وإذا علمتَ أنَّ مجموعَ مروياتِ ابن لهيعة ـ بالمكرّر ـ في الكتب التسعة (٨٦٠) ثمانمائة وستون حديثاً؛ تبيَّنَ خطورةُ القولِ بردِّ رواياتِه جملةً، واعتبارِه ضعيفاً.

ويبدو لي، أنَّ الترمذي جمعَ رواياتِه المنتقدةِ، وبيَّنَ ضعفَها، والله تعالىٰ أعلم.

٢٨٢ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم بن منبه الشعباني أبو أيوب ويقال: أبو خالد الأفريقي من أتباع التابعين، وهو أولُ مولودٍ وُلدَ في إفريقيةَ في الإسلام، وقد جاوزَ المئةَ (ت ١٥٦هـ) (بخ د ت ق).

روىٰ عن اثنين وعشرينَ شيخاً منهم: بكر بن سوادة الجذامي (د ت) وزياد بن نعيم الحضرمي (د ت ق) وعبد الله بن بن يزيد الحُبُلّي (بخ د ت ق).

ورویٰ عنه ثلاثونَ راوياً منهم: إسماعيل بن عياش (بخ ت) ورشدين بن سعد (ت ق) وسفيان الثوري (ت ق) وعبد الله بن المبارك (ت).

وخرَّجَ الترمذي له أحاديثَ: منها: (٥٤، ١٩٩، ٤٠٨، ٢٥٩٩، ٢٩٣٠).

اختلفت أقوالُ النقاد فيه بينَ موثقٍ ومجرحٍ، وقد جرحه بعض معدليه أيضاً!

فهذا تلميذُه يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: عبدُ الرحمٰن بن زياد ثقةٌ، ومعَ هذا كانَ لا يحدِّثُ عنه، ويروي عن شيخه هشامِ بن عروة أنَّه ضعَّفَه؛ لانَّ حديثَه مشرقي!

وتلميذُه الآخرُ عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: هو مليحُ الحديث، ليس في الضعف مثلَ غيره، ولم يحدِّثْ عنه إلا مرة واحدة!

---

(١) في المطبوع: حسن غريب صحيح، والتصويب من «تحفة الأشراف» (٩: ٢٦٢).

وقال أحمد بن صالح المصري: ثقةٌ صحيحُ الكتاب.

بينما قال يعقوب بن شيبة: ضعيفُ الحديث، وهو ثقةٌ صدوقٌ، رجلٌ صالحٌ وكانَ من الأمّارينَ بالمعروف، الناهينَ عن المنكر.

قلت: يريدُ أنه رجلٌ صالحٌ عدلُ الدين، عفُّ اللسان، صدوقُ اللهجة، وضعّفُ حديثِه من جهةِ حفظِه.

وخلاصةُ حالهِ عندَ أئمة النقد أنه قاضي إفريقيةَ، وكانَ صارماً لا يحابي حتىٰ في نصحِ الحكّامِ وكانَ يأمرُ بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، وكانت له كراماتٌ أخلىٰ الرومُ سبيلَه من السجن بها، وكان ذا اشتغالٍ بأمور الدولة.

وكان أهلُ الحديث يضعّفونَه لأحاديثَ تفرَّدَ بها، وكان كوفياً، وأهل الحديثِ يتحفظونَ في قبولِ رواية من يشتغل في السياسة أو القضاء وخاصةً إذا كان شيعياً؛ لأنَّ حديثَ أهل الكوفة ـ غالباً ـ مشرقي.

قال الترمذي: ضعيفٌ، وقال الحافظ: ضعيفٌ في حفظه[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن محمد بن موسىٰ الملقب مردويه، قال: أخبرنا ابن المبارك: أخبرنا عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، أنَّ عبدَ الرحمٰن بن رافع وبكرَ بن سوادة أخبراه، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أحدث ـ يعني الرجل ـ، وقد جلسَ في آخرِ صلاتِه، قَبلَ أن يسلّم؛ فقد جازت صلاته»[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٧٦، ٣٨٤)، (٢:٢٦٢)، (٤:٦١٦)، (٥:١٧١) «العلل الكبير» (١:٥٧) و (٢:٨٦١)، «شرح العلل» (٢:٨٢٨)، «تاريخ ابن معين» (٢:٣٤٧- ٣٤٨) «علل أحمد» (١:٣٦٤)، «الكبير» (٥:٢٨٣)، «ضعفاء البخاري» (٤٥٦)، «ضعفاء النسائي» (١٤٩) «ضعفاء العقيلي» (٢:٣٣٢)، «المجروحين» (٢:٥٠-٥١)، «الكامل» (٥:٤٥٧)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٣٨)، «سنن الدارقطني» (١:٣٧٩)، «تهذيب الكمال» (١٧ : ١٠٢)، «الميزان» (٢:٥٦١-٥٦٤) «الكاشف» (٢:١٤٦)، «التهذيب» (٦:١٧٣-١٧٦)، «التقريب» (٣٨٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يحدث في التشهد (٤٠٨)، وأبو داود في الصلاة، باب الإمام يتطوعُ في مكانه (٦١٧) بزيادة تتعلق بالإمام، انظر «تحفة الأشراف» =

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ إسنادُه ليس بذاك القوي، وقد اضطربوا في إسنادِه. . .، وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم هو الإفريقي، وقد ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث، منهم: يحيىٰ بن سعيد القطان وأحمد ابن حنبل»[١].

قال أبو عيسىٰ: «وقد ذهبَ بعضُ أهل العلم إلىٰ هذا، قالوا: إذا جلس مقدارَ التشهد وأحدثَ قبلَ أن يسلِّمَ فقد تمت صلاته.

وقال بعضُ أهلِ العلم: إذا أحدثَ قبلَ أن يتشهدَ، وقبلَ أن يسلِّمَ أعادَ الصلاة وهو قول الشافعي.

وقال أحمد: إذا لم يتشهَّد وسلَّم أجزأه؛ لقول النبي ﷺ: «وتحليلها التسليم» والتشهدُ أهونُ، وقد قام النبي ﷺ في اثنتين فمضىٰ في صلاته ولم يتشهّد.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إذا تشهَّدَ ولم يسلِّم أجزأه، واحتجَّ بحديث ابن مسعود حينَ علَّمه النبي ﷺ التشهدَ: «إذا فرغت من هذا، فقد قضيت ما عليك»[٢].

أقولُ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عبد الرحمٰن بن زياد الأفريقي، رواه عنه عبد الله بن المبارك، وزهير بن معاوية، ومروان بن معاوية الفزاري، وسفيان الثوري، فهو مشهورٌ عن الإفريقي، وعبدُ الرحمٰن بن رافع وإن كانَ ضعيفاً[٣] إلاّ أنَّ بكرَ بن سوادة قد تابَعه متابعةً تامةً، وهو ثقةٌ[٤].

فيبقىٰ الأفريقي هو علّةُ إسنادِ هذا الحديثِ.

=(٦: ٢٨٢) و«جامع الأصول» (٥: ٢٧٦)، وأخرجه الطيالسي (٢٢٥٢)، والدارقطني (١: ٣٧٦) والبهيقي (٢: ١٧٦).

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٢٦٢).

(٢) «جامع الترمذي» (٢: ٢٦١-٢٦٢).

(٣) «التقريب» (٣٨٥٦).

(٤) «التقريب» (٧٤٢)، وانظر إحاءةً علىٰ فقه المسألة في «شرح السنة» (٣: ٢٧٦) و«المغني» (١: ٣٢٣).

وأما معنىٰ هذا الحديث فمخالفٌ للأحاديثِ المفيدةِ اشتراطَ الطهارة إلىٰ التحلّل من الصلاة والذينَ يجوّزون مثلَ هذا معَ الكراهة، استدلوا بعموماتٍ واستدلوا بهذا الحديثِ أيضاً.

هذا أنموذجٌ من أحاديثِ الأفريقي التسعةِ (٥٤، ٥٩، ١٩٩، ٤٠٨، ١٩٨٠، ٢٥٩٩، ٢٦٤١، ٢٩٣٠، ٣٥١٨)، وقد ضعَّفَها الترمذي كلَّها.

٢٨٣ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي مولىٰ عمر بن الخطاب المدني، من أتباع التابعين، توفي سنةَ ثنتين وثمانينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن: أبيه (ت) وأبي حازم سلمة بن دينار وصفوان بن سليم ومحمد بن المنكدر.

وروىٰ عنه قرابةُ ستينَ راوياً منهم: سفيان بن عيينة ومحمد بن عبيد المحاربي (ت) وهارون بن صالح الطلحي (ت) ووكيع بن الجراح (ت).

لم يوثقه أحدٌ من نقاد الحديث، وقال البزار: أجمعَ أهلُ العلمِ بالنقلِ علىٰ أنّه ليسَ حجةً فيما ينفردُ به، ليّنُ الحديث.

وتراوحت أقوالُهم فيه ما بينَ قولِ البزارِ الذي يجعلُه في مرتبةِ الاعتبار وقولِ ابن حبان: استحقَّ التركَ، قال الترمذي: ضعيفٌ في الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[1].

وخرَّجَ الترمذي له أربعةَ أحاديثَ (٤٦٥، ٦٣١، ٧١٩، ٨٥٢).

قال أبـو عيسىٰ: حدثنـا يحيىٰ بن موسىٰ: حدثنا هارون بن صالح البلخي: حدثنا

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٣٣٠) و (٣: ٢٦، ٩٨، ٢٠٩)، «العلل الكبير» (١: ١٩١) و (٢: ٨٦٢)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٢٢)، «علل أحمد» (٢: ٢٤٣)، «الكبير» (٥: ٢٨٤)، «ضعفاء البخـاري» (٤٥٦)، «ضعفـاء النسـائـي» (١٤٩)، العقيلـي (٢: ٣٣١)، «الجـرح» (٥: ٢٣٣-٢٣٤)، «المجروحين» (٢: ٥٧-٥٩)، «الكامل» (٥: ٤٤١)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٣٦)، «تهذيب الكمال» (١٧: ١١٤)، «الميـزان» (٢: ٥٦٤-٥٦٦)، «الكـاشـف» (١: ١٤٦)، «التهـذيـب» (٦: ١٧٧-١٧٩)، «التقريب» (٣٨٦٥).

عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال: «اغتسلَ النبي ﷺ، لدخوله مكة بفخ»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غيرُ محفوظ، والصحيحُ ما روىٰ نافع عن ابن عمر «أنّه كانَ يغتسلُ لدخولِ مكَة»[٢].

وعبدُ الرحمٰن بن زيد بن أسلم ضعيفٌ في الحديث، ضعَّفَه أحمدُ بن حنبل وعلي ابن المديني وغيرُهما، ولا نعرفُ هذا الحديثَ مرفوعاً إلاّ من حديثه».

قلتُ: المحفوظُ من الحديث يقابلُه الشاذُ، إذا كان راويه ثقةً، وإلاّ فالحديثُ منكرٌ، ورفعُ هذا الحديثِ إلىٰ النبي ﷺ ـ من جهة الرواية ـ غيرُ محفوظ والصوابُ وقفُه علىٰ عبد الله بن عمر فعله.

فخطأ عبد الرحمٰن بن زيد من وجهين:

الأول: رفعُ الموقوفِ وهي علّةٌ إسنادية.

الثاني: جَعلُ اغتسالِ المصطفىٰ ﷺ في وادي فخ، والأحاديثُ الصحيحةُ لا تذكرُ ذلكَ. وقد سكتَ الترمذي علىٰ حديثين لعبد الرحمٰن (٤٦٥، ٦٣١)، وقال عَقبَ هذا الحديثِ الذي خرّجتُه، وعَقبَ آخرَ (٨٥٢): «غيرُ محفوظ» ويبدو أنَّ الترمذي يرىٰ أحاديثَ عبد الرحمٰن التي يتفردُ بها ضعيفةً، والله أعلم.

٢٨٤ـ عطاء بن أبي مسلم الخرساني أبو أيوب البلخي وقيل في كنيته أقوالُ، مولىٰ المهلب بن أبي صفرة الأزدي، لم يثبتْ له روايةٌ عن الصحابة، فهو من كبارِ أتباع التابعين (ت ١٣٥هـ) (ع).

روىٰ عن أربعةٍ وثلاثين شيخاً منهم: أنس بن مالك مرسلاً ـ قال المزي: وكذلكَ كلُّ من ذُكرَ هنا من الصحابة ـ وعطاء ابن أبي رباح (ت) ويحيىٰ بن يعمر (ت).

---

(١) أخرجه الترمذي في الحج، باب الاغتسال لدخول مكة (٨٥٢)، وانظر «تحفة الأشراف» (٥: ٣٤٩) و«شرح السنة» (٧: ٩٧)، وفسخ واد بمكة «القاموس ٣٢٨)، «معجم البلدان» (٤: ٢٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي موقوفاً علىٰ ابن عمر فِعْلَه، الجامع (٣: ٢٠٨) وأخرجه البخاري في الحج باب الاغتسال عند دخول مكة (١٥٧٣)، ومسلم في الحج (٢٢٧)، وانظر «فتح الباري» (٣: ٥٠٩).

وروىٰ عنه سبعةٌ وأربعونَ راوياً منهم: حماد بن سلمة (د ت) وشعيب بن رُزيق المقدسي (قد ت) وعبد الملك بن جريج (خ مد ق).

اختلفَ النقادُ فيه بينَ موثقٍ ومضعفٍ، فقالَ ابن معين وأبو حاتم: ثقةٌ، زاد الثاني: صدوقٌ يحتجُّ به، وقال النسائي: ليسَ به بأس، وقال الترمذي: ضعيفٌ، وقال الحافظ: صدوقٌ، يَهِمُ كثيراً ويرسلُ ويدلِّس[1].

قال المزي: روىٰ له البخاري حديثين لم ينسبه في واحدٍ منهما، والظاهرُ أنَّه اعتقدَ أنَّه عطاءُ بن أبي رباح. . .، قال الحافظ أبو مسعود الدمشقي في «الأطراف»: هذان الحديثان ثبتا من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وابنُ جريج لم يسمع التفسيرَ من عطاء الخراساني، إنّما أخذَ الكتابَ من ابنه، ونَظَرَ فيه.

وقد دافعَ الحافظُ ابن حجر عن البخاري، بأنَّ الذي قالَه المزي ليس بقاطعٍ في أنَّ البخاري أخرجَ لعطاء الخراساني، بل هو أمرٌ مظنونٌ ثم إنّه ما المانعُ أن يكونَ ابنُ جريج سَمعَ هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح خاصةً في موضعٍ آخَرَ، غيرِ التفسير دونَ ما عداهما من التفسير، فإنَّ ثبوتَهما في تفسير عطاء الخراساني لا يمنع أن يكونا عندَ عطاء بن أبي رباح أيضاً، هذا أمرٌ واضحٌ بل هو المتعيِّنُ، ولا ينبغي الحكمُ علىٰ البخاري بالوهمِ بمجردِ هذا الاحتمال. . . إلخ.

قال محقق «تهذيب الكمال»: «ما ذكرَه الحافظُ ابن حجر يؤيدُ أنَّ البخاري ظنَّه ابن أبي رباح، والذينَ ترجموا لرجالِ البخاري؛ ترجموا لابن أبي رباح متابعةً منهم له وهذا كلُّه لا يغني، بل لا يُثبتُ أنَّ المذكورَ في هذين الحديثين، ليس عطاءً لخراساني فقد جَعلَ الحافظُ حُسنَ الظنِّ بعدمِ وَهمِ البخاري، هو الدليلَ القاطعَ عندَه، وفي هذا

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٧٠٧)، ابن سعد (٧:٣٨٩)، ابن معين (٢:٤٠٥)، خليفة (٣١٣)، «الكبير» (٦:٤٧٠)، «الجرح» (٦:٣٣٦)، «المجروحين» (٢:١٣٠)، «الموضح» (١:١٥٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠:١٠٦)، «الكاشف» (٢:٢٣٣)، «النبلاء» (٦: ١٤٠)، «الميزان» (٣:٧٣) و (٧:٢١٢)، «التقريب» (٤٦٠٠).

ما فيه من المبالغة والدفاع بغيرِ دليلٍ قاطعٍ، وقد ذَكرَ هو في «فتح الباري» أنَّ عبدَ الرزاق بن همّام الصنعاني قد أخرجَ الحديثَ المذكورَ ونصَّ علىٰ أنه الخراساني».

قال: «وعلىٰ هذا يكونُ الحديثان منقطعين في موضعين ـ يعني بينَ ابن جريج وعطاء، وبينَ عطاء الخراساني وابن عباس ـ وهو مما استُعظمَ علىٰ البخاري..»[١].

قلت: القضيّةُ كلُّها احتماليّةٌ في جانبي القبولِ والردِّ، والبخاري بشرٌ يخطىء ويصيبُ، وهذا الحديثُ في التفسير (٤٩٢٠) لا يتعلَّقُ به حكَمُ شرعيٌّ وأما حديثُه في الطلاق (٥٢٨٦-٥٢٨٧) ففيه أحكامٌ طوَّلَ الحافظُ ابن حجر في شرحها والتوفيق بينَ المتعارضِ منها[٢]وذلك كلّه يحتاج إلىٰ دراسة نقديّة، ليس هذا البحث ساحةً لها.

وعطاءُ الخراساني ليسَ له عندَ الترمذي إلاّ حديثان اثنان، قال عَقبَ أحدِهما (٦١٣): «حسنٌ صحيحٌ» وعَقبَ الآخرِ (١٦٣٩): «حسنٌ غريبٌ» وأخرجَ له مسلمٌ حديثاً واحداً فقط (٩٧٧).

وعليه فكلامُ الترمذي في عطاء الخراساني، ونقلُه تضعيفَه عن يحيىٰ بن سعيد؛ يجبُ أن ينظرَ فيه إلىٰ خصوص روايةِ ابن جريجٍ التفسيرَ عنه، أو روايةِ ابنِه عثمانَ بن عطاء فإنه ضعيفٌ، وقضيةُ روايةِ الوجادةِ والمناولة طويلةُ الذيل، نتركُها إلىٰ بحث آخرَ يختص بها[٣].

وإنما قلتُ هذا؛ لأن الترمذي خرَّجَ له حديثين قبلَهما، ولم يضعِّف واحداً منهما، ولعطاء في الكتب التسعةِ ثلاثةٌ وأربعونَ حديثاً، يجب أن تدرس لتعطىٰ حكماً دقيقاً في عطاء.

---

(١) حاشية «تهذيب الكمال» (٢٠: ١١٥-١١٦).

(٢) ينظر لزاماً «فتح الباري» (٨: ٥٣٥-٥٣٧) و (٩: ٣٢٧-٣٢٨) وينظرُ شرح الحديث فيه (٩: ٣٢٨-٣٣٥).

(٣) «طرق التحمل والأداء بين الواقع التاريخي والتحقق التربوي، دراسةٌ تطبيقيةٌ في موطأ مالك» للباحث عداب مخطوطة.

٢٨٥ـ عمارة بن جوين أبو هارون العبدي البصري، مات سنةَ أربعٍ وثلاثينَ ومئةٍ (عخ ت ق).

روىٰ عن صحابيين هما: عبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما (عخ ت ق).

وروىٰ عنه واحدٌ وثلاثونَ راوياً، منهم: جعفر بن سليمان الضبعي (ت) وسفيان الثوري (ت ق) ونوح بن قيس (ت).

لم يوثقه أحدٌ من الحفاظ، وأكثرُ الحفاظ علىٰ أنّه متروكٌ ومنكرُ الحديث.

قال ابن حبان: لا يحلُّ كتابةُ حديثِه إلاّ علىٰ جهةِ التعجُّب.

وأحسنُ الأقوال فيه قولُ الدارقطني: خارجيٌّ وشيعيٌّ[1] يصلحُ أن يُعتبرُ به بما يرويه عنه الثوري والحمادان فقط، قال الترمذي: ضعَّفَه شعبةُ، وقالَ الحافظ: متروكٌ[2].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن محمد: أخبرنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضربَ أحدُكم خادمَه فذكرَ الله، فارفعوا أيديكم»[3].

قلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ أبي هارون العبدي، رواه عنه سفيانُ الثوري والشيباني ـ يعني خالدَ بن دينار النبيلي ـ، والعبدي متروكٌ فالحديثُ ضعيفٌ جداً

---

(١) لست أدري كيف يجتمعُ النقيضان في شخصٍ واحدٍ!!

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٢٩٧)، ابن سعد (٧:٢٤٦)، ابن معين (٢:٤٢٤) «طبقات خليفة» (١:٥٢٠)، «علل أحمد» (١:١٦٣)، «الكبير» (٦:٤٩٩)، «ضعفاء البخاري» (٤٧٠) «ضعفاء النسائي» (١٨٤)، «ضعفاء العقيلي» (٣:٣١٣)، «الجرح» (٦:٣٦٣-٣٦٤)، «المجروحين» (٢:١٧٧)، «الكامل» (٦:١٤٦)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٤٥)، «تهذيب الكمال» (٢١:٢٣٢) «الميزان» (٣:١٧٣)، «الكاشف» (٢:٢٦٢)، «التهذيب» (٧:٤١٢- ٤١٤)، «التقريب» (٤٨٤٠).

(٣) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في أدب الخادم (١٩٥٠)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «شرح السنة» (٩:٣٤٩) و«جامع الأصول» (٨:٥٣).

لكنَّ معناه أدبٌ لطيفٌ من جهةٍ أنَّ من سُئلَ بوجه الله فعليه أن يستجيبَ، فإنَّ ضربَ الخادمِ خلافُ أدبِ النبي ﷺ، ومن جهةٍ أخرىٰ معناه مشكلٌ، والله أعلم.

وقد خرَّجَ له الترمذي ثلاثةَ أحاديثَ أخرَ (٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٣٧١٧) قال عَقبَ جميعها: «غريبٌ» وضعَّفَها بعمارةَ بن جوين.

٢٨٦ـ عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري المدني، قُتلَ في الشام[1] مقتلَ بني أمية يومَ غلبةِ العباسيينَ سنةَ (١٣٢هـ)، وهو من أتباع التابعين (خت ٤).

روىٰ عن: أبيه (خت ٤) وعن إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة التيمي ـ وهو أصغر منه ـ فقط.

وروىٰ عنه خمسةُ رواةٍ هم: ابن عمه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن (ت س ق) ومِسعر بن كدام، وموسىٰ بن يعقوب الزمعي، وهشيم بن بشير (ق) وأبو عوانة (بخ ٤).

اختلفت فيه أنظارُ العلماء:

فكان شعبةُ يضعِّفُه، وقال ابن مهدي: أحاديثُه واهيةٌ، وقال يحيىٰ القطان: يُختارُ محمد بن عمرو بن علقمة عليه، وقال ابن المديني: تركَه شعبةُ وليسَ بذاك وقال ابن معين مرةً: ضعيفُ الحديث، وقال الجوزجاني والنسائي وأبو حاتم: ليسَ بالقوي، زادَ أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه، ولا يُحتجُّ به، يخالفُ في بعض الشيء، وقال ابن خزيمة: لا يحتجُّ به.

وقال ابن معين مرةً وابن عدي: لا بأسَ به، وزاد الأخيرُ: متماسكُ الحديثِ.

وقال البخاري وأبو حاتم صدوقٌ يخالفُ في بعضِ حديثِه، وزاد الأخيرُ: صالحٌ.

---

(١) إن مقتلَه الأمويين مثلُ مقتلةِ الحسين وآلِه، ومثلُ وقعةِ الحرَّة، تُحزن القلبَ وتجلبُ ذكراها اللوعةَ، وسببُ جميعِها بُعدُ الحكّامِ عن تعاليم الإسلام، وحرصهم علىٰ الدنيا والسيادة!

قلتُ: يبدو أن تضعيفَ شعبةَ له لأمرٍ آخرَ سوىٰ الحديث، فقد قال أبو داود: لم يروِ عنه شعبةُ؛ لأنه كانَ يخضبُ بالسواد، وقضيةُ قتلِه في الشام معَ بني أختٍ له من بني أمية لا علاقةَ لها بتوثيق أو جَرح فإنَّ علماءَ الحديثِ لم يدخلوا هذا الأمرَ في تقويماتِهم للرجالِ إلاّ قليلاً.

قال الترمذي: كان شعبةُ يضعِّفُ عمرَ بن أبي سلمة، وقال الحافظ: صدوقٌ يخطىء من السادسة(١).

ويبدو أنَّ الترمذي أشارَ إلىٰ تضعيفِ شعبةَ راداً له، بدليل أنَّه لم يضعِّف لعمرَ حتىٰ الحديثِ الذي نقلَ تضعيفَه عقبه (٣٨١٩)، وقد خرَّجَ له ستةَ أحاديثَ قال عَقبَ ثلاثةٍ منها (١٠٥٦، ١٣٣٦، ١٧٥٢): «حسنٌ صحيحٌ».

وعَقبَ (١٠٧٩، ٣٦٠٥، ٣٨١٩): «حسنٌ» فما معنىٰ نقلِه تضعيفَ شعبةَ إن لم يكن لردِّه؟ مع ملاحظة أن تضعيف شعبة له في الطبعة العالمية وليس في نسخة أحمد شاكر.

٢٨٧ـ قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي من ولد قيس بن الحارث ويقال الحارث بن قيس الأسدي، الذي أسلمَ وعندَه ثماني نسوةٍ، من السابعة ماتَ سنةَ بضعٍ وستينَ ومئة (د ت ق).

روىٰ عن ستةٍ وثلاثينَ شيخاً منهم: الأغرُّ بن الصباح (ت) وسليمان بن مهران الأعمش وعثمان بن عبد الله بن موهب (ت).

وروىٰ عنه أربعةٌ وأربعونَ راوياً منهم: طلق بن غنّام النخعي (د ت) وعبد الكريم ابن محمد الجرجاني (ت) ويزيد بن هارون (ت ق).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٣٦) ونصُّ التضعِّيفِ من العالمية، ابن سعد (٥أ: ٢٣٤)، خليفة (٢٦٢)، «الكبير» (٦: ١٦٦)، «ضعفاء النسائي» (١٨١)، العقيلي (٣: ١٦٤)، «الثقات» (٧: ١٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢١: ٣٧٥)، «النبلاء» (٦: ١٣٣)، «الميزان» (٣: ٢٠١)، «الكاشف» (٢: ٢٧١)، «التهذيب» (٧: ٤٥٦)، «التقريب» (٤٩١٠).

اختلفَ العلماءُ في توثيقِ هذا الرجلِ وتضعيفِه، فمنهم من وثَّقَه مطلقاً مثلُ شعبةَ وأبي الوليد الطيالسي وسفيانَ بن عيينة وأبي نعيم ومعاذ بن معاذ.

ومنهم من ضعَّفَه مطلقاً مثلُ وكيعٍ وعفانَ، ويحيىٰ بن معين، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيىٰ القطان.

ومنهم من ضعَّفَه في كبرِه وقَبِلَ رواياتِه عندما كانَ شاباً، وذهبَ هؤلاء إلىٰ أن قيساً قد تقدَّم في السنِّ وغَفلَ عن الحفظِ، فكانَ له ابنٌ يُدخلُ حديثَ الناسِ في حديثِ أبيه ولا يَعرفُ قيسٌ ذلكَ، ونسبوه أيضاً إلىٰ قبولِ التلقينِ وسوءِ الحفظ، وممن نسبه إلىٰ ذلك حاتم وأبو زرعة ويعقوب بن شيبة وابن حبان، ورجَّحَ ابن عدي ما قالَه شعبةُ، وختمَ ترجمَته قائلاً: عامةُ رواياتِه مستقيمةٌ والقولُ فيه ما قالَ شعبةُ، وأنَّه لا بأسَ به.

وقال أبو حاتم الرازي: محلُّه الصدق وليس بقوي، يُكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، وقال النسائي: متروكٌ.

قال الترمذي: ضعَّفَه وكيعٌ وغيرُه، وقال الحافظ: صدوقٌ تغيَّرَ لما كبرَ وأدخلَ عليه ابنُه ماليسَ من حديثِه فحدَّثَ به[1].

أقول: قيسُ بن الربيع عالمٌ كبيرٌ، روىٰ عنه جمهرةٌ من العلماءِ من مثل: جرير بن عبد الحميد وسفيان الثوري والطيالسيان وابن المبارك وعبد الرزاق وأبو نعيم ويزيد بن هارون وغيرُهم ممن تقدَّم ذكرُهم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٢٤٨) و (٥:٢٧٣)، «العلل الكبير» (١:٢٩، ١٧٨)، ابن سعد (٦:٣٧٧)، ابن معين (٢:٤٩٠)، «طبقات خليفة» (١:٣٩٥)، «علل أحمد» (١:٢٠١، ٣٥٣) و (٢:٢٩٤، ٣٣١، ٣٤٢)، «الكبير» (٧:١٥٦)، «ضعفاء البخاري» (٤٠٧)، «ضعفاء النسائي» (١٩٤)، العقيلي (٣:٤٦٩)، «الجرح» (٧:٩٦-٩٨)، «المجروحين» (٢:٢١٦)، «الكامل» (٧:١٥٧) «سنن الدارقطني» (١:٣٣٠)، «تهذيب الكمال» (٢٤:٢٥-٣٨)، «الميزان» (٣:٣٩٣)، «الكاشف» (٢:٣٤٧)، «التهذيب» (٨:٣٩١-٣٩٥)، «التقريب» (٥٥٧٣).

وقد وَلي قضاءَ المدائنِ فقضىٰ علىٰ رجلٍ بإقامةِ الحدِّ، فأقيمَ عليه الحدُّ فمات؛ فنقمَ عليه أهلُ الحديث، وهم كما لا يخفىٰ يتحسسون غايةَ الحساسيةِ من كلِّ من يقتربُ من السلطان.

قال محمد بن عبد الله بن عمار: كان قيسُ بن الربيع عالماً بالحديث، ولكنه وَليَ المدائنَ فعلَّقَ رجالاً ـ فيما بلغني ـ فنفرَ الناسُ منه.

ونحو هذا قال البخاري فيما نقلَه عنه ابنُ حجر في «التهذيب».

فإذا أخذنا في الإعتبار نفرةَ أهلِ الحديثِ من السلطان أياً كان هذا السلطان أمكنَ القولُ بأنَّ قيسَ بن الربيع بالغوا في تضعيفِه، بدليلِ قولِ أبي حاتم الرازي بَعدَ تركِ قيسٍ القضاءَ: عهدي به ولا ينشطُ الناسُ في الروايةِ عنه وأما الآنَ فأراه أحلىٰ ـ يعني عندَ الناس ـ!! والناسُ يُقصدُ بهم علماءُ الحديث.

وخلاصةُ حالِه عندي: أنَّه رجلٌ صدوقٌ ساء حفظُه فُيتوقفُ في روايته التي يرويها من حفظه إذا رواها عنه صغارُ تلامذته، أما إذا قالَ أخبرنا فروايتُه مقبولةٌ إلاّ أن يأتيَ بمنكرٍ من الحديثِ، تقوم الحجّة علىٰ نكارته، والله أعلم.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن يعني الدارمي: أخبرنا يزيد بن هارون: أخبرنا قيس بن الربيع، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن موسىٰ بن طلحة عن أبي اليسر قال: أتتني امرأةٌ تبتاعُ تمراً، فقلت: إنَّ في البيت تمراً أطيبَ منه، فدخلَتْ معي في البيت فأهويتُ إليها فقبلتُها، فأتيت أبا بكر فذكرتُ ذلكَ له، قال: استر علىٰ نفسِك وتب ولا تخبر أحداً، فلم أصبر فأتيتُ رسولَ الله ﷺ، فذكرت ذلكَ له فقال: «أخلفتَ غازياً في أهله بمثل هذا؟»؛ قال: يعني موسىٰ بن طلحة حتىٰ تمنىٰ أنه لم يكن أسلم إلاّ تلكَ الساعةَ، حتىٰ ظنَّ أنّه من أهلِ النار، قال ـ يعني أبا اليسر ـ وأطرقَ رسولُ الله ﷺ طويلاً حتىٰ أوحىٰ الله إليه: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤].

قال أبو اليسر: فأتيته، فقرأها عليَّ رسولُ الله ﷺ فقال أصحابُه: يا رسولَ الله ألهذا خاصةً أم للناس عامةً؟ قالك «بل للناس عامة»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وقيسُ بن الربيع ضعَّفَه وكيعٌ وغيرُه وأبو اليسر هو كعب بن عمرو.

ورویٰ أبو شريك عن عثمانَ بن عبد الله هذا الحديثَ مثل رواية قيس بن الربيع وفي الباب عن: أبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عثمانَ بن عبد الله بن موهب، رواه عنه شريكٌ وقيسُ بن الربيع، وفي كلٍّ من الرجلين مقالٌ، ومن بعدهما كلُّهم ثقاتٌ ولمّا تابعَ أحدُهما الآخرَ حسَّنَ الترمذي حديثَه، ولمّا كانَ في المتن بعضُ اختلافٍ استغربَه حسبَ منهجِه الذي أوضحتُه في البابِ الأولِ من هذا الكتابِ حيال مفهومِ الغرابةِ عندَ الترمذي، إضافةً إلىٰ أن قيساً حدَّثَ هذا الحديثَ من كتابِه، ورواه عنه يزيدُ بن هارون وهو من قدماءِ أصحابِه، علىٰ أنَّ لهذا الحديثِ شاهداً من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أخرجَه البخاري ومسلم والترمذي وغيرُهم[٢]، وقد تكلَّم الترمذي علىٰ عللهِ وطرقِه بما يكفي.

قلتُ: خرَّجَ الترمذي لقيسِ بن الربيع ثمانيةَ أحاديثَ: (١٧، ٤٢٦، ١١٠٢، ١٢٦٤، ١٨٤٦، ٣١١٥، ٣٣٠٨، ٣٥٢٠).

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير القرآن، باب ومن سورة هود (٣١١٥)، وأخرجه النسائي في تفسير سورة هود رقم (٢٦٨) (ص٩٥)، وفي الرجم في «السنن الكبرىٰ» من طريق سويد بن نصير، عن عبد الله ابن المبارك، عن شريك، عن عثمان نحوه، قاله المزي في «تحفة الأشراف» (٨:٣٠٧) وفي المطبوع من «الجامع» «حسنٌ صحيحٌ» والعمدةُ علىٰ قول المزي.

(٢) أخرجه البخاري في تفسير سورة هود، باب وأقم الصلاة طرفي النهار (٤٦٨٧)، ومسلم في التوبة، باب قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤] (٢٧٦٣)، والترمذي (٣١١٢) وأخرجَ مسلمٌ نحوه من حديث أنس (٢٧٦٤)، ومن حديث أبي أمامة رضي الله عنه (٢٧٦٥).

وقد وجدتُ الترمذي يحسِّنُ حديثَ قيس بن الربيع إذا تابعَه راوٍ غيرُ متروك، فقد حَكمَ علىٰ ثلاثةِ أحاديثَ: (٤٢٦، ١٢٦٤، ٣١١٥) بقوله: «حسنٌ غريبٌ» وقد خرَّجتُ الأخيرَ منها؛ لأنَّ الترمذي جَمعَ بينَ تضعيفِ الراوي وتحسينِ حديثِه، وهذا يعني أن قيسَ بن الربيع من رواة مرتبةِ الإعتبار فيقْبَلُ حديثُه في المتابعات.

٢٨٨ـ مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني أبو عمرو الكوفي، من صغار السادسة ماتَ سنةَ أربعٍ وأربعينَ ومئة (م ٤).

رویٰ عن سبعةِ مشايخَ منهم: أبو الوداك جبر بن نوف (د ت ق) وعامر بن شراحيل الشعبي (م ٤) وقيس بن أبي حازم (ت ق).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: أحمد بن بشير الكوفي (ت) وعبد الله بن المارك (د ت ق) ومحمد بن يزيد الواسطي (ت).

لم أقف علىٰ توثيقٍ لناقدٍ معتبرٍ فيه إلاّ ما جاءَ عن يحيىٰ بن معين أنَّه قالَ في روايةِ الدوري: ثقةٌ، لكنَّ روىٰ عباس الدوري نفسُه عن يحيىٰ أنه قال: لا يحتجُّ بحديثِه، ونقلَ عنه ابن أبي خيثمة قوله: مجالدٌ ضعيفٌ واهي الحديث.

وقول النسائي: ثقةٌ، معارَضٌ بقوله في موضعٍ آخرَ: ليس بالقوي، وقوله في «الضعفاء والمتروكين»: ضعيفٌ، فيحملُ قولُه بتوثيقِه علىٰ التوثيقِ العامِ وهو أنَّه صدوقُ اللهجة صالحُ الدين، لكنَّه سيء الحفظ.

وضعَّفَه يحيىٰ القطان وابن مهدي وأحمد ابن حنبل وعلي ابن المديني وأبو حاتم.

وقال ابن عدي: عامةُ ما يرويه غيرُ محفوظ، وقال الترمذي: قد ضعَّفَه بعضُ أهل العلمِ وهو كثيرُ الغلط، وقال الحافظ: ليس بالقوي وقد تغيَّرَ في آخرِ عمرِه[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣٩، ٤٢٨، ٤٧٥)، «العلل الكبير» (١: ٥، ٢٣٤) و(٢: ٥٤١)، ابن سعد (٦؛ ٣٤٩)، ابن معين (٢: ٥٤٩)، «طبقات خليفة» (١: ٣٨٧)، «العلل» لابن المديني (٩٢)، «الكبير» (٨: ٩)، «ضعفاء البخاري» (٤٨٩)، «ضعفاء النسائي» (٢١٣)، العقيلي (٤: ٢٣٢)، «الجرح» (٨: ٣٦١)، «المجروحين» (٣: ١٠)، «الكامل» (٨: ١٦٨)، «ضعفاء الدارقطني» =

أقول: إنَّ مجالدَ بن سعيد واسعُ الرواية يستحقُ بحثاً علمياً مستقلاً، خاصةً وأن مسلماً خرَّجَ له في صحيحه حديثاً، ومسلمٌ لا يخرِّجَ لمتروك قط، فأقلُّ أحوالِ هذا الرجلِ أن يكونَ في مرتبة الاعتبار، مثله مثل ليث بن أبي سليم، قال ابن معين: مجالدٌ وليثٌ وحجَّاجٌ سواء، عبدُ الرحمٰن بن حرملة أحبُّ إليَّ منهم.

وقد خرَّجَ الترمذي لمجالدٍ عشرينَ حديثاً، ضعَّفَ بعضَها وصحَّحَ بعضَها، فقد حسَّنَ حديثين له (٢٣٢١، ٣٧٥٢)، وقال عَقبَ سبعةِ أحاديثَ (١١٨٠، ١٢٠٥، ١٢٦٣، ١٤٧٦، ٢٣٥٦، ٢٩٧٠، ٢٩٧١): «حسنٌ صحيحٌ» وقد أفصحَ عن متابعاتٍ وشواهدَ في أكثرِ هذه الأحاديثِ التي صحَّحَها.

وعليه، فإنَّ أقلَّ أحوالِ مجالد أنَّه من رواةِ درجة الاعتبار، ولعلَّه من درجة الاختبار عندَ الترمذي، والله تعالىٰ أعلم.

❑ ❑ ❑

=(٣٧٧)، «سنن الدارقطني» (٢:٢٠٣)، «تهذيب الكمال» (٢٧:٢١٩)، «الميزان» (٣:٤٣٨)، «الكاشف» (٣:١٠٦)، «التهذيب» (١٠:٣٩-٤١)، «التقريب» (٦٤٧٨).

المطلب الرابع

رواة مصطلح «ضعيف عند أهل الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

٢٨٩ـ الحسن بن عمارة بن المضرب البجلي ـ مولاهم ـ أبو محمد الكوفي قاضي بغداد كان علىٰ قضائها في خلافة أبي جعفر المنصور، توفي عام ثلاثةٍ وخمسينَ ومئة (خت ت ق).

روىٰ عن واحدٍ وثلاثينَ شيخاً منهم: الحكم بن عتيبة وعمرو بن دينار وأبو إسحاق السبيعي ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (ت).

وروىٰ عنه أربعونَ روايًا منهم: الثوري وابن عيينة (خت ق) وعبد الرزاق وعيسىٰ ابن يونس (ت).

لم يوثقه أحدٌ من الحفاظ، وتفاوتت أقوالُ أئمةِ النقدِ فيه ما بينَ صدوقٍ صالحِ الحديث إلىٰ ساقطٍ ومتروكٍ وكذابٍ ووضّاع، ويحسنُ أن أسوقَ خلاصةَ موضحةً لذلك؛ لأنَّ البخاري استشهدَ بالحسن بن عمارة.

كان الرجلُ صالحاً فاضلاً، قاله سفيان بن عيينة وعمرو بن علي الفلاّس.

كان رجلاً سخياً كريماً يتحملُ أعباءَ الغارمين ويعينُ علىٰ الحج ونفقةِ السفر، قالَه ابن عدي وابن أبي شيخ وصلة بن سليمان وإسماعيل بن أبان.

كان متسامحاً مع من يسيء إليه، ويقول: كلُّ الناس في حلٍّ إلا شعبةَ.

هذا عن عدالتِه الدينيةِ الإيجابية.

وأما عن خوارمِ هذه العدالةِ، فقد قالَ عنه شعبةُ: يكذبُ، وقال أحمد: يروي أحاديثَ موضوعةً، وقال ابن المديني: يَضعُ!

وكانَ جريرُ بن عبد الحميد يقول: ما ظننتُ أني أعيشُ إلىٰ دهر يروىٰ فيه عن محمد بن إسحاق ويُسكتُ فيه عن الحسن بن عمارة.

وأما عن حفظه وضبطه:

فقد قالَ سفيانُ بن عيينة: كانَ له فضلٌ، وغيرُه أحفظُ منه، وقال عمرو بن علي: رجلٌ صالحٌ صدوقٌ كثيرُ الخطأ والوهمِ، متروكُ الحديث[١]، وقال الساجي: ضعيفُ الحديثِ متروكٌ، أجمعَ أهلُ الحديث علىٰ تركِ حديثِه، وقال أبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني وغيرهم: متروكُ الحديث، وقال الترمذي: ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ، وقال الحافظ: متروكٌ من السابعة[٢].

أقول: الرجلُ كانَ صالحاً، وكان كريماً، وكان له فضلٌ، وكان ربّما خصَّهُ بعضُ كبارِ العلماءِ برواياتٍ لم تنتشر بينَ المحدثينَ فحُسبت عليه، وأدَّتْ إلىٰ تركِ حديثِه، إلىٰ جانبِ كثرةِ أخطائِه في الروايةِ، وقد خرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ (٦٣٨).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن خشرم أخبرنا عيسىٰ بن يونس عن الحسن بن عمارة عن محمد بن عبد الرحمٰن بن عبيد عن عيسىٰ بن طلحة عن معاذ أنَّه كتبَ إلىٰ النبي ﷺ يسألُه عن الخضرواتِ ـ وهي البقولُ ـ فقال: «ليس فيها شيء»[٣].

---

(١) انظر إلىٰ هذه الألفاظ التي لا يشبهُ بعضُها بعضاً، تصدر عن ناقدٍ واحدٍ في راوٍ واحدٍ!

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣١)، «علل أحمد» (٣٥٢)، «الكبير» (٢: ٣٠٣)، «ضعفاء البخاري» (٤٢٢)، «ضعفاء النسائي» (٨٥)، «العقيلي» (١: ٢٣٧)، «الجرح» (٣: ٢٧)، «المجروحين» (١: ٢٢٩)، «الكامل» (٣: ٩٣)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٠٢)، «تهذيب الكمال» (٦: ٢٦٥)، «الميزان» (١: ٥١٣)، «الكاشف» (١: ١٦٤) «التهذيب» (٢: ٣٠٤)، «التقريب» (١٢٦٤).

(٣) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب ما جاء في الزكاة الخضروات (٦٣٨)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٤١٢) و«نصب الراية» (٢: ٣٨٦).

قال أبو عيسىٰ: «إسنادُ هذا الحديثِ ليسَ بصحيحٍ، وليسَ يصحُّ في هذا البابِ عن النبي ﷺ شيء[١]، وإنما يروىٰ هذا عن موسىٰ بن طلحة، عن النبي ﷺ مرسلاً[٢] والعملُ علىٰ هذا عندَ أهلِ العلم أن ليسَ في الخضرواتِ صدقةٌ[٣].

قال: والحسنُ هو ابن عمارة، وهو ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ، ضعَّفَه شعبةُ وغيرُه، وتركَه ابن المبارك».

أقول: هذا الحديثُ من روايةِ عيسىٰ بن طلحة عن معاذ، لم يخرِّجه من الستةِ سوىٰ الترمذي، وقد جاءت رواياتٌ متعددةٌ لحديثِ معاذٍ عندَ الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث موسىٰ بن طلحة عن معاذ، وقال الحاكمُ عَقبَ تخريجه: موسىٰ ابن طلحة تابعي كبيرٌ، لم يُنكرَ له أن يدركَ أيامَ معاذ رضي الله عنه[٤].

وما قالهَ الترمذي من أنَّه لا يصحُّ في الخضروات، عن النبي ﷺ حديثٌ صحيحٌ باعتبار كلِّ حديث أما إذا نظرنا إلىٰ النصوصِ الواردةِ مجتمعةً وطبقنا مسألةَ التصحيحِ بالشواهدِ أو التصحيحِ علىٰ الباب، فيمكنُ أن نقولَ: إنَّ لهذه المسألةِ أصلاً في السنة، وتشهدُ عموماتُ كثيرٍ من الآياتِ لذلكَ أيضاً.

وقد ناقشَ الإمام أبو بكر ابن العربي هذه المسألةَ مناقشةً طيبةً، ورجَّحَ مذهبَ الحنفية الموجب للزكاة في عموم الخارج من الأرض[٥].

---

(١) تُنظرُ جملةُ الأحاديث الواردة في زكاة الخضروات في «سنن الدارقطني» (٢: ٩٤-٩٨) و«المستدرك» (١: ٤٠١-٤٠٢) و«شرح السنة» للبغوي (٦: ٣٦-٤١) و «نصب الراية» (٢: ٣٨٦-٣٨٩).

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢: ٩٤) والحاكم في «المستدرك» (١: ٤٠١) والبيهقي (٤: ١٢٨) وأشارَ إلىٰ طرقه الزيلعي في «نصب الراية» (٢: ٣٨٧).

(٣) انظر آراءَ الفقهاء في «شرح السنة» (٦: ٤٠-٤١) و«المغني» لابن قدامة (٢: ٢٩٣) فما بعدها.

(٤) انظر «التقريب» (٦٩٧٨)، وترجمة أخيه عيسىٰ فيه (٥٣٠٠).

(٥) انظر «أحكام القرآن» لابن العربي المالكي (٢: ٧٤٨-٧٤٩)، وقارن بـ «تفسير الرازي» (٣: ٢١٤) فقد مالَ إلىٰ رأي أبي حنيفة أيضاً، وانظر تفصيلاً موسعاً في كتاب «القرآن الكريم ودعاوي النسخ فيه» لعداب (ص٣٣٠-٣٣٤) فقد أوضحت أن مذهب الحنفية هو الأصوب والله أعلم.

٢٩٠ـ الحسين بن قيس الرَحْبي أبو علي الواسطي لقبه «حَنَش» من أتباع التابعين توفي بينَ عامي (١٣٠-١٤٠هـ) (ت ق).

رویٰ عن: عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولیٰ ابن عباس (ت ق) وعِلباء بن أحمر.

ورویٰ عنه خمسةُ رواةٍ منهم: حصين بن نمير (ت) وخالد بن عبد الله (ت) وسليمان التيمي (ت ق).

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وتفاوتت أقوالُ النقادِ فيه معَ اتفاقِ جماهيرِهم علىٰ أنّه فيٰ مرتبةِ التركِ.

قال تلميذُه أبو محصن حصين بن نمير(١): شيخُ صدقٍ، واستغربَ أبو يعلىٰ هذا القول.

وقال أحمد: متروكُ الحديث، ضعيفُ الحديث.

وله حديثٌ واحدُ حسنٌ رواه عنه سليمان التيمي في قصة الشؤم، قال عبد الله بن أحمد: واستحسَنَه أبي.

قال البخاري: منكرُ الحديث، تركَ أحمدُ حديثَه، وقال النسائي: متروكٌ.

قال الترمذي في «الجامع»: ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفَه أحمد وغيره. وقال في «العلل»: ضعَّفَه البخاري جداً، وقال الحافظ: متروكٌ(٢).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو سلمة يحيىٰ بن خلف البصري: حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من

---

(١) هو حصين بن نمير الكندي ترجمته في «التقريب» (١٣٩٠).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٣٥٦)، «العلل الكبير» (٢:٨٦٦)، «تاريخ ابن معين» (٢:١١٨)، «الكبير» (٢:٣٩٣)، «ضعفاء النسائي» (٨٥)، «ضعفاء العقيلي» (١:٢٤٧)، «الجرح» (٣:٢٨٦)، «المجروحين» (١:٢٤٢) «الكامل» (٣:٢١٨)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٠٣)، «الموضح» (٢:٣٣)، «تهذيب الكمال» (٦:٤٦٥)، «الميزان» (١:٥٤٦)، «التهذيب» (٢:٣٦٤)، «التقريب» (١٣٤٢).

جَمعَ بين الصلاتين من غيرِ عذرٍ، فقد أتىٰ باباً من أبواب الكبائر»[١].

قال أبو عيسىٰ: «وحنشٌ هذا هو أبو علي الرحبي، وهو حسين بن قيس وهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفَه أحمدُ وغيرُه، والعملُ علىٰ هذا عندَ أهل العلم: أنْ لا يجمعَ بينَ الصلاتين إلاّ في السفرِ أو بعرفة.

ورخَّصَ بعضُ أهل العلم من التابعين، في الجمع بينَ الصلاتين للمريض وبه يقول أحمدُ وإسحاقُ، ولم يَرَ الشافعي للمريض أن يجمعَ بينَ الصلاتين.

وقال بعضُ أهلِ العلم: يجمعُ بينَ الصلاتين في المطر وبه يقولُ الشافعي وأحمد وإسحاق».

أقول: هذا الحديثُ مداره علىٰ معتمر بن سليمان، رواه عنه يحيىٰ بن خلف البصري ومحمد بن المتوكل المعروفُ بابن أبي السري.

والمعتمرُ بن سليمان التيمي وأبوه: ثقتان جليلان، وعلّةٌ الحديثِ «حنشٌ» هذا فهو الأضعفُ فالإسناد به ضعيف جداً؛ لأنَّه متروكٌ.

علىٰ أنَّ متنَ الحديث منكرٌ علىٰ منهج المحدثين؛ لأنَّ راويه خالفَ من هو أوثقُ منه، بل خالفَ حديثاً ثابتاً عندَ الأئمة: مالك والبخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، وهو ما أخرجَه هؤلاء جميعاً من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: «صلّىٰ رسولُ الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر»، فقيلَ لابن عباس في ذلكَ، فقال: «أرادَ ألاّ يُحْرِجَ أمتَه»[٢].

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر (١٨٧) ولم يخرجه من العشرة غيره، انظر «تحفة الأشراف» (٥: ١٢١) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١: ٢٤٣) في ترجمة حنش، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٣: ١٦٩) وضعَّفَه بحنش هذا، وانظر «جامع الأصول» (٥: ٧٢٣) و«نصب الراية» (٢: ١٩٣-١٩٤).

(٢) أخرجه الترمذي قبل حديث الباب مباشرة (١٨٧)، ومالك في «الموطأ» (١: ١٤٤)، والبخاري في مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلىٰ العصر (٥١٨)، ومسلمٌ في صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (٧٠٥)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٩٧٢)، وابن حبان في «الصحيح» =

قال الترمذي: «جميعُ ما في هذا الكتاب، فهو معمولٌ به، وقد أخذَ به بعضُ أهلِ العلم، ما خلا حديثين:

حديث ابن عباس أنَّ النبي ﷺ جمعَ. . .، وساق الحديثَ بلفظ «من غير خوفٍ ولا سفرٍ ولا مطرٍ» وحديث: «إذا شرب الخمر فاجلدوه؛ فإن عادَ في الرابعة، فاقتلوه» وقد بيّنا علةَ الحديثين جميعاً في الكتاب»(١).

قال الإمام النووي: «هذا الذي قالَه الترمذي في حديثِ شاربِ الخمرِ هو كما قال، فهو حديثٌ منسوخٌ دلَّ الإجماع علىٰ نسخه.

أما حديثُ ابن عباس فلم يُجمعوا علىٰ تركِ العملِ به، بل لهم أقوالٌ. . .» وساقَ عدداً من هذه الأقوالِ، حتىٰ ختمَها بقوله: «وذهبَ جماعةٌ من الأئمة إلىٰ جوازِ الجمعِ في الحضرِ للحاجة لمن لا يتخذه عادةً، وهو قولُ محمد بن سيرين وأشهبُ من أصحاب مالك، وحكاه الخطابي عن القفّال الشاشي الكبير من أصحابِ الشافعي وعن أبي إسحاق المروزي، عن جماعة من أصحاب الحديث واختارَه ابنُ المنذر، يؤيّدُه ظاهرُ قول ابن عباس: أرادَ ألا يحرجَ أمتَه»(٢).

وقال الخطابي في «معالم السنن»: «وحكي عن ابن سيرين أنَّه كانَ لا يرىٰ بأساً أن يجمعَ بينَ الصلاتين إذا كانت حاجةٌ أو شيء، ما لم يتخذه عادة»(٣).

قال الشيخُ أحمد محمد شاكر: «وهذا هو الصحيحُ الذي يؤخذُ من الحديث وأما التأوّلُ بالمرض أو العذرِ أو غيرِه فإنّه تكلّفٌ لا دليلَ عليه، وفي الأخذِ بهذا رفعُ كثيرٍ من الحرج عن أناسٍ قد تضطرُهم أعمالهُم أو ظروفٌ قاهرةٌ إلىٰ الجمع بين

=(١٥٨٦)، وأخرجه أصحابُ السنن، وأحمد والطحاوي والبيهقي وغيرهم، فانظر للتوسع في تخريجه «صحيح ابن حبان» (٤: ٤٧١-٤٧٢) و«جامع الأصول» (٥: ٧٢٦).

(١) «جامع الترمذي» كتاب «العلل الصغير» (٥: ٦٩٢).

(٢) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (٢: ٣٥٩).

(٣) «معالم السنن» مع «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (١: ٢٦٥).

الصلاتين، ويتأثمون من ذلك ويتحرجون، ففي هذا ترفيه لهم وإعانةٌ لهم علىٰ الطاعة ما لم يتخذه عادةً، كما قالَ ابنُ سيرين»[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً آخرَ في البيوع (١٢١٧) وقال: «هذا حديثٌ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من حديث حسين بن قيس، وحسينُ بن قيس يضعَّفُ في الحديث، وقد روي بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن عباس موقوفاً».

قلت: ولم يخرجه أحدٌ غير الترمذي، وهذا يعني أن الحديثَ موقوفٌ، وزيادةُ الرفع لا تُقبلُ إلاّ من ثقةٍ، فرفعُه منكرٌ[٢].

وأخرجَ له حديثاً آخرَ من حديثِ ابنِ عباس في البر والصلة (١٩١٧) في كفالة اليتيم ورعايته، وقال: حنش هو حسين بن قيس، وهو أبو علي الرحبي، وسليمان التيمي يقول: حنش[٣]، وهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث[٤].

أقول: لكنَّ معنىٰ الحديث ليس منكراً، وهو داخلٌ في إطارِ التكافلِ الاجتماعي المطلوبِ شرعاً، وخرَّجَ له حديثاً (٢٤١٦) وقال عقبة: غريبٌ وحسين بن قيس يضعَّفُ في الحديث من قبل حفظه وهذا جميعُ ما لحسينٍ الرحبي عندَ الترمذي من الأحاديث.

٢٩١ـ حمزة بن أبي حمزة واسمه عمرو ـ وقيل: ميمون ـ الجعفي الجزري النصيبي، من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن ثمانية شيوخٍ منهم: عمرو بن دينار وأبو الزبير المكي (ت) ومكحول الشامي ونافع مولىٰ ابن عمر.

---

(١) شرح أحمد شاكر علىٰ «الجامع» (١:٣٥٨-٣٥٩)، قلت: وقيدُ ـ عدم اتخاذه عادة ـ مبنيٌ علىٰ صنيع النبي ﷺ ومأخوذٌ من فهم حُكم الرخصة في قول ابن عباس «أرادَ ألاّ يحرج أمته».

(٢) «تحفة الأشراف» (٥:١٢١) و«جامع الترمذي» (٣:٥٢١).

(٣) الحنش في اللغة: الحية وأهل الشام يخصون هذا الاسم بالحية السوداء المخيفة وحنش الرواي: شامي حمصي، وكأنَّ سليمان التيمي يقول: هو مثل الحية، وانظر «القاموس» «حنش» (ص٧٦٢)، و«معجم الحيوان» (٢:٥٦١-٥٦٢).

(٤) «تحفة الأشراف» (٥:١٢١)، و«جامع الترمذي» (٤:٢٨٢-٢٨٣) و«جامع الأصول» (١:٤١٨).

وروىٰ عنه ستةَ عشرَ روايا منهم: حمزة الزيات وشبابة بن سوار (ت) ويحيىٰ بن أيوب المصري.

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وألفاظُ النقادِ فيه كلُّها في مرتبةِ التركِ: متروكُ الحديث، ساقطُ الحديث، منكرُ الحديث، مطروحُ الحديث.

وقال الترمذي: ضعيفٌ، وقال الحافظ: متروكٌ، متهمٌ بالوضع[١].

بقيت مسألةُ الجمعِ والتفريقِ في ترجمته:

فقد ترجمَ ابن أبي حاتم لحمزةَ بن ميمون الراوي عن نافع وسكتَ عليه.

وترجم لحمزة بن أبي حمزة الجزري، وضعَّفَه، فجعلهما اثنين.

وقال العقيلي: بل إنَّ حمزةَ بن أبي حمزة هو حمزة بن ميمون نفسُه.

وقال الترمذي: وحمزة هو عندي ابنُ عمرو النصيبي.

قال المزّي: ولا نعلمُ أحداً قال فيه: حمزةُ بن عمرو النصيبي إلاّ الترمذي وكأنّه اشتبَه عليه بحماد بن عمرو النصيبي.

قال مغلطاي ما ملخّصُه: فيما قاله المزي نظرٌ من وجهين:

الأول: إنّ لا نعلمُ أحداً قال عن حمزة بن أبي حمزة هو ابنُ ميمون إلاّ العقيلي.

الثاني: إنّ أبا علي الطوسي شيخ أبي حاتم الرازي نسبَه، فقال: حمزة بن أبي حمزة عمرو، وهو يريدُ أن يقول: لا يُردُّ بقولِ العقيلي قولُ الترمذي[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٦٣)، «تاريخ ابن معين» (٤:١٣٤)، «الكبير» (٣:٥٣) «ضعفاء البخاري» (٤٢٥)، «ضعفاء النسائي» (٨٣)، العقيلي (١:٢٩٠)، «الجرح» (٣:٢١٠-٢١٥) «المجروحين» (١:٢٦٩)، «الكامل» (٣:٢٦٢)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٠٢)، «تهذيب الكمال» (٧:٣٢٣) «الميزان» (١:٦٠٦)، «الكاشف» (١:١٩٠)، «التهذيب» (٣:٢٨-٢٩)، «التقريب» (١٥١٩).

(٢) نقلاً عن تعليقات الدكتور بشار عواد علىٰ «تهذيب الكمال» (٧:٣٢٦) حاشية (٢).

وخلاصةُ ذلكَ الأمرِ أنَّ جهالةً ما تحيطُ بنسبِ هذا الراوي، لكنَّ عينَه معروفةٌ فقد رویٰ عنه باسم حمزة النصيبي زيادةً علىٰ عشرةِ رواة.

فإن كانا اثنين فابن ميمون هو المجهولُ؛ لأنَّ ابن أبي حاتم لم يذكر فيه ما يُعرِّفُ بحالِه.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا شبابة عن حمزة عن أبي الزبير عن جابر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا كتبَ أحدُكم كتاباً فليتربْه[1]، فإنّه أنجحُ للحاجة»[2].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ منكرٌ لا نعرفُه عن أبي الزبير، إلاّ من هذا الوجه وحمزةُ: هو عندي ابن عمرو النصيبي، هو ضعيفٌ في الحديث»[3].

أقول: هذا الحديثُ منكرٌ كما قال الترمذي تفرَّدَ به هذا الراوي المتروكُ. لكنَّ الترمذي وصفَه بأنّه ضعيفٌ في الحديث، وحَكمَ علىٰ حديثه بأنّه منكرٌ وهو منسجمٌ مع قولِ جمهورِ أهلِ الحديثِ الذين يرونَ انفرادَ الضعيفِ بالحديثِ يجعلُ حديثَه منكراً وقد تقدَّمَ في الباب الأوّلِ ذلكَ مفصلاً.

وأحببتُ هنا لفتَ الإنتباه إلىٰ أنَّ الترمذي قد يُعبرُ بهذا الوصفِ نفسِه ثم يقولُ عن الحديث غريبٌ، فهو يعني أنّه منكرٌ، ولا فرقَ.

---

(١) يقال: ترّبت الشيء إذا جعلت عليه التراب، «النهاية» (١ : ١٨٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الاستئذان، باب ما جاء في ترتيب الكتاب (٢٧١٣) ولم يخرجه بهذا اللفظ غيره، انظر «تحفة الأشراف» (٢ : ٢٩٥، ٣٥٥) و«جامع الأصول» (٨ : ٣١) وأخرجه ابن ماجه في الأدب، باب تتريب الكتاب (٣٧٧٤) من طريق أبي أحمد الدمشقي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بلفظ: «ترِّبوا صُحَفكم أنجحُ لها، إنَّ التراب مباركٌ» وأخرجَه من هذا الطريق ابن عدي في «الكامل» (٢ : ٥٠٥) وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ : ٢٠٢) في ترجمة بقية، عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: هذه الأحاديثُ كلُّها موضوعةٌ.

وقد أخرج ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ : ٩٠) هذا الحديثَ عن جابر وابن عباس وأبي هريرة ويزيد أبي الحجاج رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وردَّ هذه الأحاديثَ: وقال ليس يصحُّ من هذه الأحاديث شيء، وبيَّن أسبابَ ذلك.

(٣) «جامع الترمذي» (٥ : ص٦٣).

وليسَ لحمزةَ هذا عندَ الترمذي إلاّ هذا الحديثُ الواحدُ، والله أعلم.

٢٩٢ـ خالد بن إلياس ـ ويقال: إياس ـ بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة العدوي أبو الهيثم المدني، إمام مسجد النبي ﷺ، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أربعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: صالح بن أبي حسان (ت) وصالح بن نبهان مولىٰ التوأمة (ت) وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان والمهاجر بن مسمار (ت).

ورویٰ عنه عشرونَ راوياً منهم: أبو أسامة حماد بن أسامة وأبو عامر العقدي (ت) وأبو معاوية الضرير (ت ق) والمعافىٰ بن عمران الموصلي.

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وأقوالُ العلماءِ فيه معظمها في دائرةِ التركِ: منكرُ الحديث، متروكُ الحديث لا يسوىٰ حديثُه فُلَيْسَين، ليسَ بثقة.

وقال الترمذي: ضعيفٌ، وقال الحافظ: متروكُ الحديث من السابعة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ: حدثنا أبو معاوية: حدثنا **خالد** بن إلياس عن صالح مولىٰ التوأمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة علىٰ صدور قدميه»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ أبي هريرة عليه العملُ عندَ أهلِ العلم، يختارون أن ينهضَ الرجلُ في الصلاة علىٰ صدور قدميه، وخالد بن إلياس: هو ضعيفٌ عندَ أهل

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٨٠) و (٥: ١٠٤)، «طبقات ابن سعد» (٥أ: ٤٢١) «تاريخ ابن معين» (٢: ١٤٢)، «الكبير» (٣: ١٤٠)، «ضعفاء البخاري» (١٠١)، «ضعفاء النسائي» (١٧٢) «الجرح» (٣: ٣١٢)، العقيلي (٢: ٣)، «المجروحين» (١: ٢٧٥)، «الكامل» (٣: ٤١٣) «ضعفاء الدارقطني» (١٩٧)، «تهذيب الكمال» (٨: ٢٩-٣٣)، «الميزان» (١: ٦٢٧)، «الكاشف» (١: ٢٠١)، «التهذيب» (٣: ٨٠)، «التقريب» (١٦١٧).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء كيف النهوض من السجود (٢٨٨)، ولم يخرجه من العشرة سواه، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ١١٥)، وأخرجه ابن عدي في ترجمة خالد من «الكامل» (٣: ٤١٤-٤١٥).

الحديث، ويقال: خالدُ بن إياس أيضاً، وصالحٌ مولىٰ التوأمة: هو صالح بن أبي صالح، وأبو صالح اسمه نبهان وهو مدني»[١].

أقول: قالَ ابن القطان الفاسي: الأمرُ الذي أعلَّ به خالدٌ، هو موجودٌ في صالح - يعني ابن نبهان -، فإذن لا معنىٰ لتضعيفِ الحديثِ بخالد وتركِ صالحٍ . . .»[٢].

قلت: فرقٌ كبير بينَ صدوقٍ اختلطَ ومتروكٍ، وسواء عُرفَ أخذُ خالدٍ عنه متىٰ أم لم يعرف، فعلَّةُ الحديثِ خالدٌ؛ لأنَّ الحديثَ يُعلُّ عادةً بأضعفِ رجلٍ في السند.

وقد خرَّجَ الترمذي لخالدِ بن إياس حديث: «إنَّ الله طيبٌ يحبُّ الطيبَ» (٢٧٩٩) تَكلّمتُ عليه في مصطلح «منكرُ الحديث» عندَ حديثي علىٰ مرويات صالح ابن أبي حسان، وقد كانَ لخالد في الحديث الأخيرِ هذا شيخان هما: صالح بن أبي حسان ومهاجر بن مسمار، وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذين الحديثين[٣].

٢٩٣ـ رشدين بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين، ولد سنةَ عشرٍ ومئة وماتَ سنة ثمانٍ وثمانينَ ومئة وهو من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أربعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: حميد بن هانىء الخولاني (ت) وزبّان بن فائد الحمراوي (ت ق) وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم (ت ق)، وعمرو بن الحارث (ت ق) ويونس بن يزيد (ت).

وروىٰ عنه خمسةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: عبد الله بن المبارك (ت) وقتيبة بن سعيد وأبو كريب (ت ق) وهشام بن عمار كتابةً.

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٨٠-٨١).

(٢) «نصب الراية» (١: ٣٨٩).

(٣) لمّا وجدتُ لخالدٍ ثلاثةَ شيوخ خرج الترمذي عنه من طريقهم رجَّحتُ أنَّ له ثلاثةَ أحاديثَ، فلما تتبعتُ مظان ذلك لم أعثر إلاّ علىٰ حديثين اثنين، ثم تنبهتُ إلىٰ ما ذكرته عالياً، فاطمأننت إلىٰ صحة التتبع.

لم يوثقه أحدٌ من نقاد الحديث، خلاصةُ حالهِ ما يأتي:

كان رجلاً صالحاً صاحبَ دين، أثنىٰ عليه في دينِه أحمدُ بن حنبل وابن أبي مريم وابن حبان وابن عدي وغيرُهم، ووثقه في دينِه الهيثم بن خارجة.

كان يقبلُ التلقينَ، فما دُفعَ إليه قرأه، من حديثه كان أو من غير حديثِه، قاله قتيبة ابن سعيد.

وقال ابن عدي عامةُ ما يرويه لا يتابعُه عليه أحد.

ولما سبق قالوا فيه: منكرُ الحديث، ليس بشيء، لا يُكتبُ حديثُه، ليس بثقة، متروك، ولخَّصَ الحافظ أبو سعيد بن يونس[1] حالَه فقال: «كان رجلاً صالحاً لا يُشكُّ في صلاحه وفضله، فأدركتَه غفلةُ الصالحين: فخلَّطَ في الحديث».

وقال الترمذي فيه أقوالاً عديدةً سأذكرُها كلَّها بعدَ قليلٍ، أبرزها ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[2].

قلت: حالُ مثلِه في فضله وصلاحِه وسَعةِ علمه وكثرةِ شيوخه وتلامذتِه لا يجوزُ أن يقالَ إنه متروكٌ، وإنما هو في درجة الإعتبار، وسيأتي بيان ذلك.

وقد خرَّجَ الترمذي لرشدين ثمانيةَ عشرَ حديثاً يحسنُ استعراضُ بعضِها سريعاً والإشارة إلىٰ بعضِها الآخرِ.

أخرَجَ الترمذي من حديث رشدين بن سعد، عن عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم عن عتبة بن حميد عن عُبادة بن نُسَيّ، عن عبد الرحمٰن بن غَنْم عن معاذ بن جبل

---

(١) هو: الحافظ أبو سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس المصري الصدفي، انظر ترجمته في «النبلاء» (١٥: ٥٧٨).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١: ٧٦) و(٢: ٣٨٩) و(٤: ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٦) و(٥: ١٧١) «طبقات خليفة» (٢: ٧٦٥)، «الكبير» (٣: ٣٣٧)، «ضعفاء البخاري» (١٣٢)، «ضعفاء النسائي» (٢٠٣)، العقيلي (٢: ٦٦)، «الجرح» (٣: ٥١٣)، «المجروحين» (١: ٣٠٣)، «الكامل» (٤: ٦٨) «ضعفاء الدارقطني» (٢٢٠)، «وسنن الدارقطني» (٤: ١١٤)، «الموضح» (٢: ١٠٠)، «تهذيب الكمال» (٩: ١٩١-١٩٥)، «الميزان» (٢: ٤٩)، «التهذيب» (٣: ٢٧٧)، «التقريب» (١٩٤٢).

رضي الله عنه قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ، إذا توضأ مسحَ وجهه بطرف ثوبه»[(١)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ وإسنادُه ضعيفٌ، ورشدين وعبد الرحمٰن يضعَّفان في الحديث»[(٢)].

وكان قد أخرجَ حديثَ عائشةَ قبلَه (٥٣): «كان للنبي خرقةٌ ينشف بها بعدَ الوضوء» ثم قال: «حديثٌ عائشةَ ليس بالقائم، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء».

وأخرجَ من حديثِه عن زبّان بن فائد حديثَ معاذ بن أنس الجهني مرفوعاً: «من تخطّىٰ رقابَ الناس يوم الجمعة، اتّخذ جسراً إلىٰ جهنم»[(٣)]، ثم قال: «حديثُ سهل ابن معاذ بن أنس الجهني ـ يعني عن أبيه ـ حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث رشدين بن سعد. . .، وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في رشدين بن سعد، وضعَّفَه من قبل حفظه».

قال ابن حبان: «وزبان بن فائد منكرُ الحديث جداً، ينفردُ عن سهل بن معاذ بنسخة كأنّها موضوعةٌ لا يحتجُّ به»[(٤)]. وقال الحافظ: ضعيفُ الحديث مع صلاحِه وعبادتِه.

وأخرجَ الترمذي من حديثِهِ عن عمرو بن الحارث، عن درّاج عن أبي الهيثم[(٥)] عن أبي سعيد الخدري في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿كَالْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩] هو كعَكَرِ الزيت. . .، الحديثَ. وقال: «هذا حديثٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث رشدين بن سعد ورشدين قد تُكلِّم فيه».

---

(١) أخرجه الترمذي في الطهارة، باب التمندل بعدَ الوضوء (٥٤)، وانظر تخريجه في «الجامع» (١: ٧٦).

(٢) «جامع الترمذي» (١: ٧٦) و«العلل المتناهية» (١: ٣٥٤).

(٣) أخرجه الترمذي في الصلاة، باب كراهية التخطي يوم الجمعة (٥١٣)، وانظر تخريجه في «جامع الترمذي» (٢: ٣٨٩).

(٤) «المجروحين» (١: ٣٠٩-٣١٠)، «التقريب» (١٩٥٨).

(٥) أخرجه الترمذي في صفة جهنم، باب صفة شراب أهل النار (٢٥٨١).

قلت: درّاج في حديثِه عن أبي الهيثم خاصةً أشدُ ضعفاً، وهو ضعيفٌ عامةً، وإن قالَ الحافظُ: صدوقٌ[١].

وكرَّرَ الحديثَ مرةً أخرىٰ في الباب نفسِه (٢٥٨٤) من حديث سويد، عن عبد الله ابن المبارك، عنه، وساقَ بعدَه حديثين صدَّرَهما بقوله: «وبهذا الإسناد»، ثم قال: «هذا حديثٌ إنما نعرفُه من حديث رشدين بن سعد، وفي رشدين مقالٌ وقد تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه»[٢].

قلتُ: هذه الأحاديثُ من تلك النسخةِ التي قال فيها ابن حبان: كأنَّها موضوعةٌ ودرّاج ضعيفٌ، لكنَّ رشدين بن سعد أكثرُ ضعفاً منه، فلذلك ألصقَ الترمذي الحديثَ به، ونسبَ الضعفَ إليه.

وأخرجَ الترمذي من حديثه عن عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قرأ: ﴿هل تَسْتَطيعُ رَبَّك﴾[٣].

ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث رشدين، وليس إسنادُه بالقوي، ورشدين والأفريقي يضعَّفان في الحديث»[٤].

قلت: لكنَّ القراءةَ سبعيةٌ متواترةٌ قرأ بها الكسائي، وهي أندىٰ من قراءة الجمهورِ وألطفُ، وكلاهما صحيحة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٨: ٤٧٧) و«التقريب» (١٨٢٤)، وقد نقلَ المزي عن الدارقطني قوله فيه: متروك، ونقل عن النسائي وغيره، منكرُ الحديث، فكيف يكون مثلُه صدوقاً، لا أدري!

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٦٠٨-٦٠٩).

(٣) أخرجه الترمذي في القراءات، فاتحة الكتاب (٢٩٣٠)، وقد وقعَ في مطبوعة بيروت ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] وهو خطأ، والتصويب من «تحفة الأحوذي» (٤: ٥٨) والمخطوط (ق ١٠٥) وهو الموافق لكتب القراءات، قال الشاطبي:

وخاطب في ﴿هل يستطيع﴾ رواته   وربُّك رفعُ الباء بالنصب رَتّلا

يعني قرأ الكسائي، ورمزه «ر» من رتلا: هل تستطيع بالخطاب، وقرأ «ربك» بالنصب علىٰ المفعولية، انظر «شرح الشاطبية» (ص١٨٩) قلت: وقراءة الكسائي ندية رخية لطيفة، وقرأ الباقون بما هو معروف بالغيبة ورفع «ربك».

(٤) «جامع الترمذي» (٥: ١٧١).

حدثنا سويد بن نصر: أخبرنا عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ: أخبرنا رشدين حدثني ابن نعم، عن أبي عثمان أنَّه حدَّثَه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلين ممن دخل النار اشتدَّ صياحهما، فقال الربُّ عز وجل: أخرجوهما، فلما أُخْرِجا، قال لهما: لأي شيء اشتدَّ صياحكما؟ قالا: فعلنا ذلك لترحمنا، قال: إن رحمتي لكما أن تنطلقا، فتلقيا أنفسَكما حيث كنتما من النار، فينطلقان، فيلقى أحدُهما نفسَه، فيجعلها عليه برداً وسلاماً، ويقوم الآخرُ فلا يلقي نفسه، فيقول له الربُّ عز وجل: ما منعك من أن تلقي نفسَك كما ألقىٰ صاحبك، فيقول: يا رب إني لأرجو ألا تعيدني فيها، بعدما أخرجتني، فيقول له الرب: لك رجاؤك، فيدخلان جميعاً الجنة برحمة الله»[١].

قال أبو عيسىٰ: «إسناد هذا الحديث ضعيفٌ؛ لأنَّه عن رشدين بن سعد، ورشدين ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، عن ابن نعم، وهو الإفريقي، وهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث»[٢].

أقولُ: رشدين ضعيفٌ والإفريقي ضعيفٌ وشيخُه أبو عثمان مجهولٌ[٣] لكنَّ في هذا الحديثِ الضعيفِ جوانبَ من حُسن الظنِّ بالله والثقةِ به، وسعة رحمته ما هو لائقٌ بعظمتِه عزَّ شأنه، لكن فيه ـ أيضاً ـ تواكلاً وسذاجةً تَدلُّ علىٰ أنَّه موهوم، ولعلّه من حكاياتِ أهلِ الكتاب.

فلستُ أدري: هل هذان الرجلان يصيحان في النار فقط؟ وماذا يفعلُ جميعُ أهلِ النار الذينَ وصفهم الله تعالىٰ بقوله: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا﴾ [فاطر: ٣٧]!!

ولعلَّ في قوله: «فيلقي أحدُهما نفسَه، فيجعلها عليه برداً وسلاماً» ما يُذكّرُنا بإحدىٰ شبه القائلين بأنَّ أهلَ النار يستعذبون العذابَ فلا يُحسونَ به، وهو قولٌ باطلٌ ـ مهما بلغَ شأنُ القائلين به ـ أعاذنا الله من الضلال والهوىٰ.

---

(١) أخرجه الترمذي في صفة جهنم باب (١٠) رقم (٢٥٩٩)، ولم يخرجه من العشرة غيره. وعزاه محقق الجامع إلىٰ البخاري، وهو وهم، وانظر «تحفة الأشراف» (١١: ٨٧).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٦١٦).

(٣) ترجمة أبي عثمان في «التقريب» (٨٢٤٤).

وترجمة رشدين بن سعد وأحاديثُه التي أشرتُ إليها سريعاً تفيدنا بأشياءَ كثيرةٍ من أبرزها:

أن رشدين بن سعد وُصفَ بأنَّه يضعَّفُ عندَ أهل الحديث، تكلَّم فيه بعضُهم، وضعَّفوه من قِبلِ حفظِه فهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، وهذا يعني أنَّ معنىٰ قولهِ يضعَّفُ عندَ أهل الحديث، وضَعَّفه بعضُ أهلِ الحديث، وتكلَّم فيه بعضُ أهل الحديث، وفيه مقالٌ، وضعيفٌ عندَ أهل الحديث، في مرتبة واحدة عند الإمام الترمذي أو علىٰ الأقلِّ في ساحةِ مرتبةِ الضعفِ الدنيا.

وقول الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، وهذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث فلان، وهذا حديثٌ ليسَ إسنادُه بالقوي، وإسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ كلُّها في درجةٍ متقاربةِ الدلالة؛ لأنَّ الترمذي أطلقَها علىٰ أحاديثَ متعددةٍ وضعَّفَها براوٍ واحدٍ جعلَه العلةَ الكبرىٰ لضعفها، وهذا بدوره يقودُنا إلىٰ القول: إنَّ غرضَ الترمذي من تصنيفِ كتابهِ ليس جمعِ السنة النبوية.

قلت: علىٰ الرغمِ من كلِّ هذا الكلامِ الذي قالَه الترمذي في رشدين، فقد حسَّنَ له حديثين: (٣٠٩٣)، وقال عقب كلٍّ منهما: «حسنٌ غريبٌ» وكلاهما مما تابعَه عليه عبدُ الله بن وهب متابعةً تامةً، وخرَّجَ له حديثاً ثالثاً (٣٤٧٦) قال عقبه: «حسنٌ» وتابَعه عليه حيوةُ بن شريح متابعةً تامةً، وهذا يعني أنَّ رشدين بن سعد ممن يُقبلُ حديثُه في المتابعاتِ وليسَ من رواة مرتبة التركِ، والله أعلم.

٢٩٤ـ زنفل بن عبد الله ـ ويقال: ابن شداد ـ المكي أبو عبد الله العرفي كان سكنَ عرفة، من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن: عبد الله بن أبي مليكة (ت) ونجيح بن إسحاق العرفي.

وروىٰ عنه ثمانيةُ رواةٍ منهم: إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير (ت) ومحمد بن سليم ومحمد بن يحيىٰ بن نجيح.

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وضعَّفَه أبو حاتم والساجي وابن حبان والدارقطني وأبو داود وزادَ: تجيء عنه مناكيرُ، وقال ابن عدي: لا يُتابعُ علىٰ حديثه، وضعَّفَه العقيلي وابن الجوزي والذهبي وابن حجر[(١)].

قال المزي: روىٰ له الترمذي حديثاً واحداً.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير حدثنا زنفل بن عبد الله أبو عبد الله، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أن النبي ﷺ، كان إذا أرادَ أمراً، قال: «اللهم خر لي واختر لي»[(٢)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث زَنْفل، وهو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ويقالُ له: زنفل العرفي، كانَ سكنَ عرفات، تفرّدَ بهذا الحديث ولا يُتابعُ عليه».

قلت: هو حديثٌ ضعيفٌ لضعفِ زنفل العرفي كما قال الحفاظ، والله أعلم.

٢٩٥ـ سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري اختُلفَ في ولائه فقيل: مولىٰ الأنصار وقيل: مولىٰ قريش، وقيل: مولىٰ قريظة أو النضير! من أتباع التابعين (د ت س).

روىٰ عن ثمانيةٍ من الشيوخ منهم: الحسن البصري ومحمد بن سيرين والزهري (ت س) ويحيىٰ بن أبي كثير (د ت س).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٠٠)، ابن معين (٢:١٧٥)، «الكبير» (٣:٤٥١)، النسائي (٢١٣) العقيلي (٢:٩٧)، «الجرح» (٣:٦١٨)، «المجروحين» (١:٣٠٧)، «الكامل» (٤:٢٠٨)، الدارقطني (٢٤١)، «تهذيب الكمال» (٩:٣٩٣)، «الميزان» (٢:٨٢)، «الكاشف» (١:٣٢٥)، «التهذيب» (٣:٣٤٠)، «التقريب» (٢٠٣٨).

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (٨٦) رقم (٣٥١٦)، انظر «تحفة الأشراف» (٥:٣١٥) و«شرح السنة» (٤:١٥٥)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (١١:١٨٧): سندُه ضعيفٌ، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٧٢): أخرجَه الترمذي والبيهقي في «شعب الإيمان» وهو عندَ أبي يعلىٰ وآخرينَ، انتهىٰ بتصرف يسير.

وروىٰ عنه تسعةٌ وعشرونَ راوياً منهم: زيد بن الحباب (ت) والثوري والطيالسي والزهري ـ وهو من شيوخه ـ (د ت س) ويزيد بن هارون.

لم يوثقه أحدٌ من الحفاظ، وألفاظُهم فيه جلُّها في مرتبةِ التركِ: منكرُ الحديث، ساقطُ الحديث، ذاهبُ الحديث، متروكُ الحديث، ليس بشيء، ليس بثقة.

قال الترمذي: ضعيفٌ، وقال الحافظ: ضعيفٌ من السابعة[١].

قلتُ: مثلُه في عظمةِ شيوخه وكثرةِ الأفاضلِ من الرواة عنه، تجعلُ كلامَ الترمذي وابن حجر أقربَ إلىٰ القبول، فالرجلُ ضعيفٌ وتخريج رواياته يزيدُ من وضوحِ حالِه.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا سفيان بن وكيع بن الجراح: حدثنا عبد الله بن وهب، عن زيد بن حباب، عن أبي معاذ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ عائشةَ ليس بالقائم، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء وأبو معاذ يقولون: هو سليمان بن أرقم، وهو ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديث، وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه».

أقولُ: هذا الحديثُ ضعيفٌ، وقد خرَّجَ الترمذي حديثَ معاذ بن جبل وقال: غريبٌ أيضاً، وقد أشرتُ إليه في تخريج رواياتِ رشدين بن سعد، مذكِّراً بقولةِ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٧٥) و (٤:٨٩-٩٠)، «العلل الكبير» (٢:٥٦٤-٨٦٣)، «تاريخ ابن معين» (٢:٢٢٨)، «علل أحمد» (١:٢٣٦-٣٩٨)، «الكبير» (٤:٢)، «ضعفاء البخاري» (١٤٢)، «ضعفاء النسائي» (٢٤٦)، العقيلي (٢:١٢١)، «الجرح» (٤:١٠٠)، «المجروحين» (١:٣٢٨)، «الكامل» (٤:٢٢٨)، «ضعفاء الدارقطني» (٢٤٨)، «سنن الدارقطني» (١:١١٠، ١٥٣-١٥٤) ومواضعَ أخر، «الموضح» (٢:١٢٥)، «تهذيب الكمال» (١١:٣٥١-٣٥٥)، «الميزان» (٢:١٩٦)، «الكاشف» (١:٣١١)، «التهذيب» (٤:١٦٨)، «التقريب» (٢٥٣٢).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء (٥٣)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، انظر «تحفة الأشراف» (١٢:٤١) و«تهذيب الكمال» (١١:٣٥٥)، وأخرجَه الحاكم في «المستدرك» (١:١٥٤) والبيهقي في «الكبرىٰ» (١:١٨٥).

الترمذي: لا يصحُّ في هذا الباب شيء، لكن: لا ينبغي أن أقصرَ الحديث علىٰ هذا الراوي دونَ الإشارة إلىٰ الأمور الآتية:

الأول: دارَ هذا الحديث علىٰ عبد الله بن وهب، رواه عنه سفيان بن وكيع ومحمد بن عبد الله بن الحكم، وسفيان بن وكيع ضعَّفَه كثيرٌ من أهل العلم، ولم يُشر الترمذي إلىٰ ضعفِه؛ لأنَّه قد تُوبعَ علىٰ حديثه هذا، وليس هو مدارَ الحديث، وعبد الله ابن وهب عالمُ مصر في عصره، وزيد بن حباب أكثرُ ما عِيبَ عليه أنه يخطىء في حديث الثوري، وهذا الحديثُ ليس منه، وهو صدوقٌ[1]، فبقي أبو معاذ هو علّة السند، ولذلك ضعَّفَ الترمذي الحديثَ به، وهذا ما أعنيه حينَ أقول: علماءُ الحديث يحكمون علىٰ الحديث من مداره ويضعِّفون الحديثَ بأضعفِ راوٍ فيه، هذا واقع عملي، وليس اتّهاماً لأهل الحديث ـ كما يظنّ الجهّال ـ.

الثاني: الجمعُ والتفريقُ، خرَّجَ الترمذي هذا الحديثَ من رواية أبي معاذ عن الزهري، وقال: يقولون: أبو معاذ هو سليمان بن أرقم.

وأشار الترمذي إلىٰ روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير (١٥٢٤) وسمّاه سليمانَ بن أرقم ولم يُكْنِه، فكأنَّ الترمذي مالَ إلىٰ أنَّ أبا معاذ هو سليمان بن أرقم فضعَّفَ الحديثَ به، ولو لم يكن ذلكَ كذلك، لضُعِّفَ الحديثُ بزيد بن حباب أو حسَّنَه معَ الغرابة، إذا كان يرىٰ زيداً صدوقاً فلمّا قال: لا يصحُّ في هذا الباب شيء، وضَعَّفُ سليمانَ بن أرقم؛ رجَحَ أنَّه مالَ إلىٰ أن أبا معاذ هو سليمان. . .

وقد تَبعَ البيهقيُّ الترمذيَّ، فجزَمَ بأنَّ أبا معاذ هو سليمان بن أرقم، بينما ذهبَ شيخُه الحاكم إلىٰ أن أبا معاذ هذا هو الفضيل بن ميسرة البصري، روىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد وأثنىٰ عليه[2].

---

(١) تنظر تراجمهم في «التقريب».

(٢) «المستدرك» (١: ١٥٤) وشرح شاكر علىٰ الترمذي (١: ٧٥).

قال الشيخ أحمد شاكر: «وأقرَّه الذهبي علىٰ ذلك فلم يتعقبه فيه، وبذلك يكونُ الحديثُ صحيحاً»[(١)].

قلتُ: هذا تصحيحٌ عجيبٌ من الشيخ أحمد شاكر، فهو تصحيحٌ بالإحتمال! ذلكَ أنَّ سكوتَ الذهبي عن تعقّبِ الحاكم لا يعني شيئاً سوىٰ السكوت، ولا يُنسب لساكتٍ قولٌ! فقد سكتَ الذهبي علىٰ رواةٍ كثيرين في «تلخيص المستدرك»، وضعَّفَهم في «الميزان» وغيره[(٢)].

أضف إلىٰ هذا أنَّ الحفّاظَ المزّي والذهبي وابن حجر، لم يُشِرْ واحدٌ منهم إلىٰ تخطئةِ الترمذي في تضعيفِ هذا الحديثِ، أو في ترجيحِه أنَّ أبا معاذ هو سليمانُ لا الفضيلُ.

ولو سلَّمنا بذلك؛ لكانَ الحديثُ ضعيفاً بزيدِ بن حباب، لا صحيحاً كما ذهبَ الشيخُ شاكر.

والخطيبُ البغدادي ترجم سليمانَ بن أرقم البصري في «الموضح»، وأشارَ إلىٰ أنّه أبو معاذ، ولم يذكر أنَّ أبا معاذ هذا هو فضيلُ بن ميسرة.

وقد أخرجَ ابن الجوزي حديثَ سليمانَ بن أرقم في «العلل المتناهية»، ونصَّ علىٰ أن أبا معاذ هو سعيدُ بن أرقم[(٣)].

أقول: ومعنىٰ الحديثِ صحيحُ الدلالة، فلا حرجَ في التنشيف بعدَ الوضوء سواء صحَّ عن النبي ﷺ في ذلك شيء أم لم يصحَّ؛ لأنَّ عدم الورود يعني الإباحة، ولا يعني الكراهية.

---

(١) شاكر علىٰ الترمذي (١ : ٧٥).

(٢) لم يترجم الذهبي لفضيل بن ميسرة في «الميزان»، لكن ترجَمه في «الكاشف» (٢ : ٣٣٢) وسكت، ولو كان يذهبُ إلىٰ أنّه ثقةٌ لصرَّحَ بذلك؛ فالراوي فضيل بن مرزوق قبلَه مباشرةً قال فيه: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخٌ صالحٌ، وقال النسائي: لا بأس به، ومثلُه حسنُ الحديث لا صحيحُه، هذا لو سلَّمنا بأنّه المرادُ، انظر «تهذيب الكمال» (٢٣ : ٣١٠) و«التقريب» (٥٤٣٩).

(٣) «العلل المتناهية» (١ : ٣٥٣-٣٥٤).

قال الترمذي: «ومن كَرِهَه ـ يعني التنشيف ـ إنما كَرِهَه، من قِبلِ أنه قيل: إنّ الوضوءَ يوزن، وروي ذلكَ عن سعيد بن المسيب والزهري»[١].

وقالَ الشيخُ أحمد شاكر: «هذا تعليلٌ غيرُ صحيح، فإنَّ ميزانَ الأعمال يومَ القيامة ليسَ كموازين الدنيا، ولا هو مما يدخلُ تحتَ الحسِّ في هذه الحياة، وإنما هي أمورٌ من الغيب الذي نؤمنُ به كما ورد»[٢].

قلتُ: مع تفويضِ علمِ حقيقةِ ذلكَ وكيفيتِه إلىٰ الله تعالىٰ عالمِ الغيبِ والشهادةِ.

وخرَّجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (١٥٢٤-١٥٢٥) من طريقين رجَّحَ إحداهما علىٰ الأخرىٰ معَ أنَّه قالَ عَقبَ الأولىٰ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ» وعَقبَ الثانية: «غريبٌ» وهذا جميعُ ما خرَّجَه الترمذي له، والله أعلم.

٢٩٦ـ عبد الله بن بسر السكسكي الحبراني أبو سعيد الشامي الحمصي، سَكَنَ البصرةَ من صغار التابعين (مد ت ق).

روىٰ عن تسعةِ شيوخٍ منهم: أبوه يسر ـ وكان ممن جَالسَ كعبَ الأحبار ـ، وعبدالله بن بسر المازني الصحابي ـ إن صحَّ حديثُه ـ، وعمر بن عبد العزيز وأبو كبشة الأنماري (ت).

روىٰ عنه أحدَ عشرَ راوياً منهم: إسماعيل بن عياش وأشعث بن سعيد السمان «ق» ومحمد بن حمران القيسي (ت).

لم يوثقه من النقاد أحدٌ، وقال أبو حاتم والدارقطني والترمذي: ضعيفٌ، زادَ الأخير: ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد وغيرُه، وقال يحيىٰ: لا شيء، وقال النسائي: ليس ثقةً، وقال أبو داود: ليسَ بالقوي: وترجَمه ابن حبان في «الثقات» ساكتاً، ولم يخرِّج له في صحيحه شيئاً، وقال الحافظ: ضعيفٌ من الخامسة[٣].

---

(١) «جامع الترمذي» (١:٧٧).

(٢) شرح شاكر علىٰ الترمذي (١:٧٧).

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٢١٦-٢١٧) «الكبير» (٥:٤٨)، «ضعفاء النسائي» (١٤٥)، العقيلي (٢:٢٣٤)، «الجرح» (٥:١٢)، «الثقات» (٥:١٥)، «الكامل»، «ضعفاء الدارقطني» =

وليس له في الكتب العشرة إلاّ هذا الحديثُ عندَ الترمذي (١٧٨٢)، وآخرُ عندَ ابن ماجه (٢٨١٠).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا حميد بن مسعدة: حدثنا محمد بن حمران عن أبي سعيد وهو عبد الله بن بسر قال: سمعتُ أبا كبشةَ الأنماري يقول: «كانت كمام أصحابِ رسولِ الله ﷺ بُطْحاً»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ منكرٌ، وعبد الله بن بسر: بصري، هو ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفَه يحيىٰ بن سعيد وغيرُه».

قلت: الحديثُ غريبٌ من أول السند إلىٰ منتهاه وفيه محمد بن حمران، قال فيه الحافظ: صدوقٌ فيه لين، لكنَّ آفةَ الحديثِ عبدُ الله بن بسر، فهو به حديثٌ منكرٌ مثلما قال الترمذي، والله أعلم.

٢٩٧ـ عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مُلَيكة القرشي التميمي الجُدْعاني المُلَيكي المدني، وهو والد محمد بن عبد الرحمٰن المعروف بزوج جَبْرة، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً منهم: زرارة بن مصعب (ت) وعمُّه عبد الله بن عبيد الله (ت ق) والزهري وموسىٰ بن عقبة (ت).

ورویٰ عنه واحدٌ وثلاثونَ راوياً منهم: إسرائيل بن يونس (ت) ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فديك (ت) وأبو معاوية الضرير (ت ق) وابنه محمد بن عبد الرحمٰن.

=(٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (١٤: ٣٣٥)، «الميزان» (٢: ٣٩٦)، «الكاشف» (٢: ٦٦)، «التهذيب» (٥: ١٥٩)، «التقريب» (٣٢٣٠).

(١) أخرجه الترمذي في اللباس، باب كيف كانَ كمامُ الصحابة (١٧٨٢)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، انظر «تحفة الأشراف» (٩: ٢٧٣)، ولم يورده الطبراني في «الكبير» (٢٨٠-٢٨٨) وهو علىٰ شرطه، وساقه في «أسد الغابة» (٥: ٥٨١-٥٨٢) من طريق الترمذي، ثم قال: أخرجَه أبو نعيم ـ يعني الأصبهاني ـ وأبو عمر ـ يعني ابن عبد البر ـ وأبو موسىٰ ـ يعني المديني ـ في «الذيل».

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، وتراوحت ألفاظُ النقد فيه ما بينَ ضعيفٍ وليس بالقوي إلىٰ ذاهبِ الحديثِ ومنكرِ الحديث جداً، قال ابن حبان: وجبَ تركُه.

قال الترمذي: ضعيفٌ في الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

وقد خرَّجَ له أربعةَ أحاديثَ: (١٠١٨، ٢٨٧٩، ٣٥١٥، ٣٥٤٨).

أقول: الرجلُ في دائرة العلم، وعلماء الحديث ـ جزاهم الله خيراً ـ أحصوا علىٰ الرواة أنفاسَهم، فمن وقفوا له علىٰ خطأ في حديثٍ أو عدةِ أحاديثَ؛ جَرحَه بعضُهم، وربما كثيرٌ منهم.

وعبد الرحمٰن في مرتبة الاعتبار، ولا يبلغُ أن يكونَ مثلما قال ابن حبان: منكرُ الحديث جداً. . ، وجَبَ تركُه.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا الحسن بن عرفة: حدثنا يزيد بن هارون عن عبد الرحمٰن ابن أبي بكر القرشي المليكي عن موسىٰ بن عقبة عن نافع عن بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من فُتحَ له منكم بابُ الدعاء، فتحت له أبواب الرحمة، وما سُئل اللهُ شيئاً يُعْطىٰ أَحَبَّ إليه من أن يُسْأل العافية» وقال رسول الله ﷺ: «إن الدّعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم عباد الله بالدّعاء»[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٣٣٨) و (٥:١٤٦، ٥١٦)، «العلل الكبير» (٢:٨٧٢)، «طبقات ابن سعد» (٥:٤٩٥)، «الكبير» (٥:٢٦٠)، العقيلي (٢:٣٢٤)، «الجرح» (٥:٢١٧)، «المجروحين» (٢:٥٢)، «الكامل» (٥:٤٨١)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٣٨)، «تهذيب الكمال» (١٦:٥٥٣)، «الميزان» (٢:٥٥٠)، «الكاشف» (٢:١٤٠)، «التهذيب» (٦:١٤٦)، «التقريب» (٣٨١٣).

(٢) أخرج الترمذي هذين الحديثين بإسناد واحد في الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ (٣٥٤٨)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٦:٢٤٦-٢٤٧)، و«جامع الأصول» (٩:٥١٢)، وأخرج الحاكم الأولَ منهما في الدعاء، باب من فتح له الدعاء (١:٤٩٨) وقال: «حديث صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقَّبه الذهبي بقوله: «قلت: المليكي ضعيف».

وأخرجَ الحاكم الثانيَ منهما في الباب نفسه (١:٤٩٣) وسكت، وتعقَّبه الذهبي بقوله: «عبدالرحمٰن واه»، وأخرجَ له شاهداً من حديث عائشة (١:٤٩٢) وقال: «صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه» فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: زكريا مجمعٌ علىٰ ضعفه».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث عبد الرحمٰن بن أبي بكر القرشي وهو ضعيفٌ في الحديث، ضعَّفَه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظِه».

وقد روىٰ إسرائيلُ هذا الحديثَ، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكر عن موسىٰ بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «ما سئلَ اللهُ شيئاً أحبَّ إليه من العافية»[١].

حدثنا بذلك القاسم بن دينار الكوفي حدثنا إسحاق بن منصور الكوفي عن إسرائيلَ بهذا.

قلتُ: يريدُ الترمذي أن يقولَ: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عبد الرحمٰن واختَلفَ عليه فيه:

فرواه يزيدُ بن هارون بتمامه جامعاً الحديثين في حديثٍ واحدٍ عنه.

ورواه إسرائيلُ، عن عبد الرحمٰن المليكي به مقتصراً علىٰ هذا الشطر منه.

ورواه العباسُ بن محمد الدّوري، عن يزيد بن هارون به مفصولاً إلىٰ حديثين.

وكلُّ هؤلاء ثقاتٌ أوثقُ من المُلَيكي، وكان يضطربُ في رواية هذا الحديث ولهذا ضعَّفوه من قِبلِ حفظِه، كما قال الترمذي.

وأخرج الترمذي من حديثِ عبد الرحمٰن المُلَيكي عن جدِّه أبي مليكة عن عائشةَ عن أبي بكر الصديق مرفوعاً: «ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يَحبُ أن يدفنَ فيه»[٢].

وقال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وعبد الرحمٰن المليكي يضعَّفُ من قِبلِ حفظِه.

---

(١) أخرجه الترمذي عقب الحديث المتقدم (٥: ٥١٥-٥١٦) ولم أقف علىٰ تخريجه عندَ غيره، وله شاهدٌ عندَ أحمدَ (١: ٤٠٣) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في الجنائز باب (٣٣) رقم (١٠١٨)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «جامع الأصول» (١١: ٨١).

وقد روىٰ هذا الحديثُ من غير هذا الوجه، فرواه ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ أيضاً»(١).

قلت: وهذا حديثٌ ضعيفٌ من حديث عائشةَ، ومن حديث ابن عباس، ولئن كانَ حديثُ عائشةَ يصلحُ للمتابعةِ في مراتبها الدنيا، فإنَّ راوي حديثِ ابن عباس الحسينَ بن علي العباسي متروكٌ، لا يصلحُ لشاهدٍ ولا لمتابع، والله أعلم.

ـ وأخرجَ الترمذي من حديث عبد الرحمٰن المليكي عن زرارة بن مصعب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً في فضل قراءة «حم ـ المؤمن» و«آية الكرسي» وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ»(٢).

وقد تكلَّم بعضُ أهل العلمِ في عبد الرحمٰن بن أبي مليكة المليكي من قِبلِ حفظه، وزرارة بن مصعب هو: ابن عبد الرحمٰن بن عوف، وهو جدُّ أبي مصعب المدني.

وخرَّجَ له الترمذي حديثاً رابعاً (١٠١٨) وقال: «غريب، وعبد الرحمٰن بن أبي بكر المليكي يضعَّفُ».

هذه جملةُ الأحاديث التي وقفتُ عليها مما خرَّجَه الترمذي لعبد الرحمٰن بن أبي بكر المليكي، وقد ضعَّفَها الترمذي جميعاً بقوله «غريبٌ» ورتَّبَ هذا الحكمَ علىٰ ضعف عبد الرحمٰن، والله أعلم.

٢٩٨ـ عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف القرشي الزهري المدني الأعرج، المعروف بابن أبي ثابت، من أتباع التابعين توفي سنةَ سبعٍ وتسعينَ ومئة (ت).

---

(١) حديث ابن عباس أخرجه ابن ماجه في الجنائز باب ذكر وفاة النبي ﷺ (١٦٢٨) وفيه قصةٌ، ولم يخرجه من العشرة غيره، وفي إسناده الحسين بن عبد الله العباسي وهو متروك، انظر تعليقات الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي علىٰ «سنن ابن ماجه» (١: ٥٢١) وله شاهدٌ من حديث عائشةَ رضي الله عنها، انظر «شرح السنة» (١٤: ٤٨-٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي (٢٨٧٩)، انظر «تحفة الأشراف» (١٠: ٤٥٨) وأخرجَه الدارمي في فضائل القرآن (٣٣٨٦)، وليس في سنده المليكي، عن زرارة بن مصعب، وإنّما فيه المليكي، عن أبي سلمة.

رویٰ عن ثمانيةٍ وثلاثينَ شيخاً منهم: جعفر الصادق (ت) وعبد الله بن زيد بن أسلم ومحمد بن صالح التمّار.

وروىٰ عنه تسعةُ رواةٍ منهم: إبراهيم بن المنذر الحزامي وأبو مصعب الزهري (ت) وأبو الحسن المدائني وابنه سليمان بن عبد العزيز الزهري.

لم يوثقه من النقادِ أحدٌ، ومعظمُ أقوالِهم فيه في مرتبةِ الترك، وقولُ الترمذي والدارقطني: ضعيفٌ في الحديث يخصِّصُ عامَّه.

ومما قيلَ فيه: ليسَ بثقة، لا يُكتبُ حديثُه، منكرُ الحديث، متروكُ الحديث. وقال الحافظ: متروكٌ، احترقت كتبُه فحدَّثَ من حفظه، فاشتدَّ غلطهُ، وكان عارفاً بالانساب[1].

قال أبو عيسىٰ: أخبرنا أبو مصعب المدني ـ قراءة ـ عن عبد العزيز بن عمران عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله أنَّ رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الطواف بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: ١] و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١][2].

حدثنا هنّاد حدثنا وكيع عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه أنَّه كانَ يستحبُ أن يقرأ في ركعتي الطواف بـ ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١﴾ و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٢٢١)، «طبقات ابن سعد» (٥: ٤٣٦)، «علل أحمد» (٢: ٢٥٧)، «الكبير» (٦: ٢٩)، «ضعفاء البخاري» (٤٥٩)، «ضعفاء النسائي» (١٥٨)، «ضعفاء العقيلي» (٣: ١٣)، «الجرح» (٥: ٣٩٠)، «المجروحين» (٢: ١٣٩)، «الكامل» (٦: ٥٠٠)، «تهذيب الكمال» (١٨: ١٦٨-١٨١)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٤٠)، «الميزان» (٢: ٦٣٢)، «الكاشف» (٢: ١٧٧)، «التهذيب» (٦: ٣٥٠-٣٥١)، «التقريب» (٤١١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في الحج، باب ما يقرأ في ركعتي الطواف (٨٦٩)، ولم يخرجه من الستة غيرُه «تحفة الأشراف» (٢: ٢٧٧)، لكني وجدتُ النسائيَّ خرَّجَه في الحج، باب القراءة في ركعتي الطواف (٥: ٢٣٦) من طريق الوليد بن مسلم عن مالك عن جعفر به، وهذا إسنادٌ صحيحٌ لولا عنعنة الوليد بن مسلم، والحديث ليس في «موطأ» مالك (١: ٣٦٧) تحت العنوان نفسه.

قال أبو عيسىٰ: «وهذا ـ يعني حديثَ الباقر ـ أصحُّ من حديث عبد العزيز بن عمران، وحديْثُ جعفر بن محمد عن أبيه في هذا، أصحُّ من حديث جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ، وعبدُ العزيز بن عمران: ضعيفٌ في الحديث».

قلت: لم يعتدَّ الترمذي بمتابعةِ مالكٍ عن جعفر عندَ النسائي، لأنّها من رواية الوليد بن مسلم بالعنعنة عنه، والوليد مدلِّسٌ فاحشُ التدليس، فيبقىٰ الحديثُ ضعيفاً ووقفُه علىٰ الباقر هو الصحيحُ.

وليسَ له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ.

٢٩٩ـ علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني ـ ويقال: الهلالي ـ أبو عبد الملك الدمشقي، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن القاسم أبي عبد الرحمٰن (ت ق) عن أبي أمامةَ نسخةً كبيرةً، وروىٰ عن مكحول الشامي أيضاً.

وروىٰ عنه ثلاثةَ عشرَ راوياً منهم: عبيد الله بن زحر (ت ق) ومعان بن رفاعة (ت) والوليد بن سليمان بن أبي السائب (ق).

لم يُوثّقْه أحدٌ من النقاد، وأقوالُ العلماءِ فيه ما بينَ ضعيفٍ ومنكرِ الحديث ومتروكٍ، وكانَ أبو مسهر الغساني يَتّهمُ الرواةَ عنه، أما هو فلا يعلمُ عنه إلاّ خيراً ونحو ذلكَ قال ابن عدي، لكن قال البخاري: ذاهبُ الحديث، وقال ابن حبان: منكرُ الحديث جداً. وقال الترمذي: ضعيفٌ في الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٥٨٩) و (٤:٤٩٧) و (٥:٧٢، ٣٢٣)، «العلل الكبير» (١:٤٣٢)، «الكبير» (٦:٣٠١)، «ضعفاء البخاري» (٤٦٤)، «ضعفاء النسائي» (١٧٠)، العقيلي (٣:٢٥٤)، «الجرح» (٦:٢٠٨)، «المجروحين» (٢:١٠٠)، «الكامل» (٦:٣٠٥)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٤٨)، «تهذيب الكمال» (٢١:١٧٨)، «الميزان» (٣:١٦١)، «الكاشف» (٢:٥٩) «التهذيب» (٧:٣٩٦-٣٩٧)، «التقريب» (٤٨١٧).

وقد أخرَج له الترمذي في «جامعِه» أربعةَ أحاديثَ: (١٢٨٢، ٢٣٤٧، ٢٧٣١، ٣١٩٥).

قال أبو عيسىٰ: أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن يحيىٰ بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «إن أغبط أوليائي عندي، لمؤمنٌ خفيفُ الحاذ، ذو حظٍ من الصلاة، أحسنَ عبادةَ ربِّه وأطاعَه في السرّ، وكان غامضاً في الناس، لا يشارُ إليه بالأصابع، وكان رِزقُه كفافاً، فصبرَ علىٰ ذلك» ثم نفضَ بيده، فقال: «عُجّلت منيتُه، قلَّت بواكيه، قلَّ تراثه»[1].

وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال: «عرض علي ربي، ليجعلَ لي بطحاء مكةَ ذهباً؟ قلت: لا يا رب، ولكن أشبع يوماً، وأجوع يوماً» وقال: ثلاثاً أو نحو هذا «فإذا جعتُ تضرعت إليك وذكرتك، وإذا شبعتُ شكرتك وحمدتك»[2].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ، وفي الباب عن فضالة بن عبيد، والقاسم هذا هو ابن عبد الرحمٰن، ويكنىٰ أبا عبد الرحمٰن، ويقال أيضاً: يكنىٰ أبا عبد الملك وهو مولىٰ عبد الرحمٰن بن خالد بن يزيد بن معاوية، وهو شامي ثقةٌ، وعلي بن يزيد: ضعيفُ الحديث، ويكنىٰ أبا عبد الملك».

أقول: دارَ الحديثُ الأوّلُ علىٰ أبي أمامة، رواه عنه علي بن يزيد عندَ الترمذي وأيوب بن سليمان عندَ ابن ماجه، والطريقان أخرجَهما أحمدُ في «المسند».

---

(١) أخرجه الترمذي في الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه (٢٣٤٧)، ولم يخرجه من الستة غيره، انظر «تحفة الأشرا ف» (٤: ١٧٧) و«جامع الأصول» (١٠: ١٣٧) وأخرجه ابن ماجه في الزهد، باب من لا يؤبه له (٤١١٧) من طريق صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن مرة عن أيوب عن سليمان عن أبي أمامة، ونقل محققُه عن زوائد البوصيري تضعيفَه، وانظر «شرح السنة» (١٤: ٢٤٦) و«مسند أحمد» (٢: ٢٥٢، ٢٥٥) وقارن بـ «تحفة الأشراف» (٤: ١٦١).

(٢) أخرجه الترمذي بالإسناد السالف نفسِه، وفي الكتاب والباب كليهما برقم (٢٣٤٧)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٤: ١٧٧ و«جامع الأصول» (١٠: ١٣٧) و«شرح السنة» (١٤: ٢٤٦).

وعلي بن يزيد، قالَ فيه الترمذي مرةً: يضعَّفُ، وفي أخرىٰ: تكلَّم بعضُ أهل العلمِ في علي بن يزيد وضعَّفَه، ومرةً ثالثةً: ضعيفٌ، وفي «العلل الكبير»: ذاهبُ الحديث!

وسيأتي معنا أن مصطلحَ «ذاهبُ الحديث» من مصطلحاتِ التركِ عندَه وعندَ غيرِه من العلماء، ومن كانَ في مرتبةِ التركِ، فهل يُقبلُ في المتابعة؟

قلت: إنَّ سندَ ابن ماجه واه، فصدقةُ بن عبد الله السمين، متفقٌ علىٰ ضعفِه، وأيوب بن سليمان مجهولٌ، قاله البوصيري[1]، وهذا أيضاً فهل يُقبلُ في المتابعة؟

وجوابُ ذلكَ والله أعلم: أنَّ من نَسبَ الترمذي إلىٰ التساهل إنَّما نسبَه إليه؛ لأنَّه صحَّحَ أحاديثَ، وحسَّن أخرىٰ، لم تصل إلىٰ تلك المرتبةِ في نظر ذلك الناقد، وهذا الحديثُ قد تُوبعَ عليه علي بنِ يزيد، لكن من راوٍ مجهولٍ، وفي السندِ إليه راوٍ متروكٌ أيضاً، ويبدو أنَّ الترمذي حسَّنَه بتلك المتابعةِ من جهة أنَّ صدقةَ بن عبد الله لا يصلُ عندَه إلىٰ درجة الترك، فقد قالَ عنه في «الجامع»: ليس بالحافظ، وهذا رتبةُ الضعيفِ الذي يُقبلُ في متابعات أحاديث، التي ليس فيها حلالٌ وحرامٌ[2].

ويلاحظُ علىٰ مرويّاتِ علي بن يزيد أنَّ الترمذي حسَّنَ له حديثين، الأول (٢٣٤٧) وتقدّمَ الكلامُ عليه، والآخر (٢٤٠٦) ولم يذكر أيَّ تعليلٍ لهذا التحسين ولا متابعة، وهذا يعني أنَّ الرجلَ في درجةِ الإعتبار في نظر الترمذي، والله أعلم.

٣٠٠ـ الفضل بن مبشر الأنصاري أبو بكر المدني، من صغار التابعين روىٰ عن جابر بن عبد الله (بخ ق).

روىٰ عن: جابر بن عبد الله الأنصاري (بخ ق) وسالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر (بخ).

وروىٰ عنه أربعةُ رواةٍ منهم: زياد بن عبد الله البكائي (ق) وأبو زهير عبد الرحمٰن ابن مغراء (بخ).

---

(١) نقلاً عن تعليقات الأستاذ عبد الباقي علىٰ «السنن» (٢: ١٣٧٩).

(٢) «جامع الترمذي» (٣: ١٦).

اختلف قولُ يحيىٰ بن معين فيه:

فرویٰ الدوري عنه أنه قال: ليسَ به بأس، وترجَمه ابن حبان في «الثقات».

ورویٰ إسحاقُ بن منصور الكوسج عنه أنه قال: ضعيفٌ، وضعّفَه النسائي والدولابي وعامةُ النقادِ علىٰ تليينه وتضعيفِه.

قال الترمذي عَقبَ حديثٍ خرَّجَه من طريق أبي بكر المدني (٧٨٩) عن هشام بن عروة: وأبو بكر المدني: ضعيفٌ عندَ أهل الحديث. وأبو بكر المدني الذي روىٰ عن جابر بن عبد الله اسمه: الفضلُ بن مبشر وهو أوثقُ من هذا وأقدمُ. قال الحافظ: فيه لين[1].

فواضحٌ أنَّ المترجَم ليس له روايةٌ في جامع الترمذي، وإنّما أوردَ الترمذي اسمَه، ونبَّه عليه لاشتراكه في الكنية مع أبي بكر الذي خرَّجَ الحديثَ من طريقه، وقد تكلَّمت علىٰ الحديث وراويه في تخريجِ أحاديثِ أبي بكر المدني من هذا المصطلح مصطلح «ضعيف» (٣٠٣)، والله المستعان.

٣٠١ـ محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي ـ ويقال: الجَنَدي ـ الأعور الفأفاء المعروف بالميموني، من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن خمسةٍ من الشيوخ منهم: عبد الكريم الجزري ومحمد بن عجلان (ت) وميمون بن مهران.

وروىٰ عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً منهم: الحسن بن شبيب وعثمان بن زفر التميمي (ت) ومحمود بن خداش وشيبان بن فروخ.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:١٥٦)، ابن معين (٢:٤٧٥)، «الكبير» (٧:١١٤)، «ضعفاء النسائي» (١٩١)، «الجرح» (٧:٦٦)، «الثقات» (٥:٢٨٦)، «الكامل» (٧:١٢٥)، «تهذيب الكمال» (٢٣:٢٥١)، «الميزان» (٣:٣٥٧)، «الكاشف» (٢:٣٢٩)، «التهذيب» (٨:٢٨٥)، «التقريب» (٥٤١٦).

لم يوثقه أحدٌ، وأقوالُ النقادِ فيه كلُّها في دائرةِ التركِ، فمن ذلك: كذابٌ، خبيثٌ، يضعُ الحديث، متروكُ الحديث. وقال الترمذي: ضعيفٌ في الحديث جداً، وقال الحافظ: كذَّبوه[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا الفضل بن أبي طالب البغدادي وغيرُ واحد قالوا: حدثنا عثمان بن زفر: حدثنا محمد بن زياد، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر قال: أُتي رسولُ الله ﷺ بجنازة رجل ليصلّي عليه، فلم يصلِّ عليه، فقيل: يا رسولَ الله، ما رأيناك تركتَ الصلاة علىٰ أحدٍ قبل هذا، قال: «إنه كان يبغضُ عثمانَ فأبغضه الله»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، ومحمد بن زياد صاحبُ ميمون بن مهران ضعيفٌ في الحديث جدّاً، ومحمد بن زياد صاحبُ أبي هريرة هو بصري ثقةٌ، ويكنىٰ أبا الحارث، ومحمد بن زياد الألهاني صاحبُ أبي أمامة ثقةٌ يكنىٰ أبا سفيان، شامي».

قلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ محمد بن زياد، رواه عنه عثمان بن زفر التيمي وشيبان بن فروخ ومحمد بن عجلان فمن فوق لا يتهمون، فعلّةُ الحديث: محمد بن زياد، وهو المتّهمُ به.

قال ابن حبان: كان يضعُ الحديثَ، وساقَ هذا الحديثَ شاهداً علىٰ ذلك.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٨٩)، «تاريخ ابن معين» (٢:٥١٦)، «علل أحمد» (٢:٢٥٧)، «الكبير» (١:٨٣)، «ضعفاء النسائي» (٢١٢)، «ضعفاء العقيلي» (٤:٦٧)، «الجرح» (٧:٢٥٨)، «المجروحين» (٢:٢٥٠)، «الكامل» (٧:٢٩٦)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٦٥)، «تهذيب الكمال» (٢٥:٢٢٢)، «تحفة الأشراف» (٢:٣٤٤-٣٤٥)، «الميزان» (٣:٥٥٢)، «الكاشف» (٣:٣٩) «التهذيب» (٩:١٧٠-١٧٢)، «التقريب» (٤٨٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب عثمان (٣٧٠٩)، ولم يخرجه من العشرة سواه، انظر «تحفة الأشراف» (٢:٣٤٤) و«جامع الأصول» (٨:٦٤٤)، وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١٠٢٠) (٢:٢٥٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣:١١).

قلت: ويشتبه باسم صاحب الترجمة محمد بن زياد القرشي الجمحي، وثّقه ابن معين والترمذي والنسائي وغيرُهم، وقال الحافظ: ثقةٌ ثبتٌ[(١)].

ويشتبه بمحمد بن زياد الألهاني صاحب أبي أمامة، الذي وثّقه أحمد وابن معين وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرُهم، وقال الحافظ: ثقةٌ[(٢)].

وساق الترمذي هذه المقارنةَ للتمييز بينَ هؤلاء الرواة الثلاثةِ الذينَ قد يشتبه بعضُهم ببعضٍ.

وليس للألهاني عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ الواحدِ، بل ليسَ له في العشرة سواه.

٣٠٢ـ موسىٰ بن مسعود النهدي أبو حذيفة البصري، توفي سنة عشرينَ ومئة أو ما بعدَها، وقد جاوز التسعينَ (خ ت د ق).

روىٰ عن اثني عشرَ شيخاً منهم: زائدة بن قدامة «خ» والثوري (خ د ت) وشِبْل ابن عبّاد (د) وعكرمة بن عمار.

وروىٰ عنه تسعةٌ وعشرون راوياً منهم: البخاري، وزهير بن حرب، وعبدُ بن حميد (ت) ومحمد بن يحيىٰ الذهلي.

لم يوثقه أحدٌ التوثيقَ النقدي سوىٰ العجلي، فإنّه قال: ثقةٌ صدوقٌ.

وقال أحمدُ: أما من أهلِ الصدقِ فنعم، ولكن شِبْهُ لا شيء، وقال ابن معين: لم يكن من أهل الكذب.

وقال أبو حاتم: صدوقٌ معروفٌ بصحبةِ الثوري، روىٰ عنه بضعةَ عشرَ ألفَ حديث، وفي بعضِها شيء، وقد ضعَّفَه بندار.

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢١٧) فما بعد، و«التقريب» (٥٨٨٨).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢١٩) فما بعد، و«التقريب» (٥٨٨٩).

وقال ابن خزيمة: لا أحتجُّ به، وقال ابن حبان: يخطىء وقال الترمذي: ضعيفٌ في الحديث، وقال الحافظ: صدوقٌ سيء الحفظ، وكان يصحِّف[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد بن حميد وغيرُ واحد قالوا: حدثنا موسىٰ بن مسعود أبو حذيفة، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عكرمةَ بن أبي جهل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يوم جئتُه: «مرحباً بالراكب المهاجر»[٢].

وفي الباب عن بريدة، وابن عباس، وأبي جحيفة رضي الله عنه.

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ ليسَ إسنادُه بصحيح لا نعرفُه مثلَ هذا إلاّ من هذا الوجه من حديث موسىٰ بن مسعود، عن سفيان، وموسىٰ بن مسعود ضعيفٌ في الحديث.

ورویٰ هذا الحديثَ عبدُ الرحمٰن بن مهدي عن سفيان، عن أبي إسحاق مرسلاً، ولم يُذكر فيه عن مصعب بن سعد، وهذا أصحُّ.

سمعتُ محمدَ بن بشار يقول: موسىٰ بن مسعود ضعيفٌ في الحديث، وكَتبتُ كثيراً عنه ثم تركتُه».

قلت: شواهدُ الباب ليست علىٰ الترحيب بعكرمَة، وإنما هي شواهدُ علىٰ قوله: «مرحباً»، وقد ترجمَ البخاري في الاستئذان، باب قول الرجل: «مرحباً».

وعلَّقَ تحتَه حديثَ عائشةَ في قول النبي ﷺ لفاطمة: «مرحباً بابنتي» وقوله لأم هانيء رضي الله عنها: «مرحباً بأمِّ هانيء». وأخرجَ حديثَ ابن عباس في قدوم وفدِ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٧٤)، «طبقات ابن سعد» (٧: ٣٠٤)، «علل أحمد» (١: ١٥٠)، «الكبير» (٧: ٢٩٥)، العقيلي (٤: ١٦٧)، «الجرح» (٨: ١٦٣)، «تهذيب الكمال» (٢٩: ١٤٥)، «تحفة الأشراف» (٧: ٣٤٤)، «الميزان» (٤: ٢٢١)، «الكاشف» (٣: ١٦٦)، «التهذيب» (١٠: ٣٧٠-٣٧١)، «التقريب» (٧٠١٠).

(٢) أخرجه الترمذي في الإستئذان، باب ما جاء في مرحباً (٢٧٣٥)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٣٤٤) و«جامع الأصول» (٦: ٦٠٧) و«تحفة الأحوذي» (٤: ١) وساقه في «أسد الغابة» (٤: ٥) من طريق الترمذي ولم ينسبه إلىٰ غيره.

عبدِ القيس وقولِ المصطفىٰ ﷺ لهم «مرحباً بالوفد غير خزايا. . .» الحديث[١].

وأما خصوصُ الترحيبِ بعكرمةَ، فلم أقف علىٰ غير رواية الترمذي، ولا علمتُ أحداً خرَّجَه سواه.

لكنَّ مالكاً خرَّجَ من حديث الزهري أنَّ أمَّ حكيم بنت الحارث بن هشام زوجة عكرمة. . .، وساقَ حديثاً فيه أنَّ رسولَ الله ﷺ لما رآه قادماً ليُسْلمَ، وَثَبَ إليه فرحاً، وما عليه رداءٌ حتىٰ بايعه، فثبتا ـ يعني عكرمةَ وزوجَه ـ علىٰ نكاحهما ذلك[٢].

ولا ريبَ أنَّ هذا شاهدٌ بالمعنىٰ قوي، وعكرمة رضي الله عنه من الأبطال المعدودين الذين كانت لهم مواقفُ مشهودةٌ في معاركِ الردةِ واليرموكِ وأجنادينَ وغيرِها.

أقول: دار هذا الحديثُ علىٰ سفيان بن سعيد الثوري، رواه عنه عبد الرحمٰن بن مهدي وموسىٰ بن مسعود النهدي، ثم اختُلفَ علىٰ سفيان فيه:

ـ فرواه عبد الرحمٰن بن مهدي عنه عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمةَ منقطعاً.

ورواه موسىٰ بن مسعود عنه عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن عكرمةَ متصلاً.

ولما كان موسىٰ ليس في درجة ابن مهدي وخالفَه، كان حديثُه منكراً، وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ، وله عندَ البخاري ـ وهو شيخُه ـ حديثان (٢٣٨٣، ٦١٢٣) والله أعلم.

٣٠٣ـ يحيىٰ بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي المدني، من طبقة أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أبيه (ت ق).

---

(١) انظر «فتح الباري» (١٠ :٥٧٨).

(٢) «موطأ مالك» (١٦٧٨) كتاب النكاح، باب (٢٠) نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبلَه (٢ :٥٤٥).

وروىٰ عنه عشرونَ راوياً منهم: شريك النخعي، وابن المبارك (ت) والأوزاعي ويحيىٰ القطان، ويعلىٰ بن عبيد (ت).

لم يوثقه أحدٌ وكلامُ العلماء فيه أكثرُه في مرتبةِ التركِ، فمن ذلك: ضعيفُ الحديث منكرُ الحديث جداً، منكرُ الحديث ليسَ بثقة، تركَه يحيىٰ القطان، كان غيرَ ثقة.

وقال الترمذي: ضعيفٌ عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ، وقال الحافظُ: متروكٌ وأفحشَ الحاكمُ فرماه بالوضع[1]. وخرَّجَ الترمذي له أربعةَ أحاديثَ: (١٩٢٩، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٦٠١).

قلت: ليسَ الفرقُ كبيراً بينَ مرتبةِ الترك ومرتبةِ الوضعِ؛ لأنَّ الوضعَ قسمان: وضعُ تعّمدٍ، ووضعُ وَهْمٍ، فوضعُ الوهمِ والتركِ في درجة واحدة تقريباً[2].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا سويد: أخبرنا عبد الله، عن يحيىٰ بن عبيد الله، عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما رأيتُ مثلَ النار نام هاربها، ولا مثلَ الجنة نام طالبها»[3].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ إنما نعرفُه من حديث يحيىٰ بن عبيد الله، وهو ضعيفٌ عندَ أكثر أهل الحديث، تكلَّم فيه شعبةُ. ويحيىٰ بن عبيد الله هو ابن موهب وهو مدني»[4].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٨٧، ٥٢٢، ٦١٦)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٦٥٠) «علل أحمد» (١: ٤٠٠)، «الكبير» (٨: ٢٩٥)، «ضعفاء البخاري» (٥٠٠)، العقيلي (٤: ٤١٥)، «الجرح» (٩: ١٦٧)، «المجروحين» (٣: ١٢١)، «الكامل» (٩: ٣١)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٨٧)، «تهذيب الكمال» (٣١: ٤٤٩)، «تحفة الأشراف» (١٠: ٢٤٥)، «الميزان» (٤: ٣٩٥)، «الكاشف» (٣: ٢٣٠) «التهذيب» (١١: ٢٥٢-٢٥٤)، «التقريب» (٧٥٩٩).

(٢) انظر أنواع الوضع عند ابن حبان في «المجروحين» (١: ٦٢-٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي في صفة جهنم، باب (١٠) رقم (٢٦٠١)، ولم يخرجه من العشرة غيره وانظر «تحفة الأشراف» (١٠؛٢٤٥) و«جامع الأصول» (١١: ١٩) وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» (٣: ٩٣) إلىٰ الطبراني في «الأوسط».

(٤) «جامع الترمذي» (٤: ٦١٦).

أقول: سندُ الحديث ضعيفٌ جداً لضعف يحيىٰ التيمي، وهو حديثٌ غريب في طبقاته كلِّها، وعبد الله بن المبارك لا يُسألُ عن مثله، وعبيد الله بن عبد الله قال عنه الحافظ: مقبولٌ ـ يعني في المتابعة ـ[١].

ومعنىٰ الحديثِ صحيحٌ؛ لأنَّ الهاربَ من الموردِ هو الصادرُ عنه، وطالبُه هو القادم إليه، ولهذا جاءَ في الأثر: «ما لي هاربٌ ولا قاربٌ» يعني ليس لي واردٌ ولا صادرٌ، فالقاربُ هو الواردُ، والهاربُ الصادرُ.

وعجيبٌ من الإنسان الذي يقرأ قولَه تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] كيف ينامَ، وهو طالبُ الصدور بعد الورود؟[٢].

وقد أخرجَ الترمذي من حديث عبد الله بن المبارك، عنه، عن أبيه عن أبي هريرة ثلاثةَ أحاديثَ أخرَ قال عَقبَ الأوّلِ منها (١٩٢٩): «ضعَّفَه شعبةُ» وعَقبَ الثاني (٢٤٠٣): «هذا حديثٌ إنما نعرفُه من حديث هذا الوجه، ويحيىٰ تكلَّم فيه شعبةُ وغيرُه» وسكتَ علىٰ الثالث (٢٤٠٤).

والأحاديثُ هذه كلُّها تأخذُ حكمَ الحديثِ الأوّلِ المخرَّجِ، والله أعلم.

٣٠٤ـ يزيد بن زياد ـ ويقال: ابن أبي زياد ـ الدمشقي، وقيل: إنهما اثنان، قال الحافظ ابن عساكر: فرَّقَ الخطيبُ بينَ الذي روىٰ عن الزهري، وبينَ الذي روىٰ عن سليمان بن حبيب، وروىٰ عنه يحيىٰ بن صالح، وعندي أنهما واحد، وهو من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن: سليمان بن حبيب المِحاربي، وسليمان بن داود الخولاني، ومحمد ابن مسلم الزهري (ت ق).

وروىٰ عنه خمسةُ رواة هم: محمد بن ربيعة الكلابي (ت) ومروان بن معاوية الفزاري (ت ق) ووكيع بن الجراح، ويحيىٰ بن صالح الوحاظي، وأبو نعيم الفضل.

---

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٩: ٧٩)، و«التقريب» (٤٣١١).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» «هرب» (٥: ٢٥٧)، و«القاموس» (ص١٨٤).

لم يوثّقه من النقاد أحدٌ، وقال البخاري وأبو حاتم: منكرُ الحديث، وقال أبو حاتم في موضع آخرَ: ذاهبُ الحديث، ضعيف الحديث، كأنَّ حديثَه موضوعٌ؟ وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ليسَ بشيء.

وقال النسائي: متروكُ الحديث، وقال الترمذي: ضعيفٌ في الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ من السابعة[1].

قلتُ: لم أجد للخطيب البغدادي كلاماً في «الموضح» علىٰ يزيد هذا، فلعلّه في كتابٍ آخرَ، فإن كان رجلاً واحداً، فحالُه الترك ـ كما هو ظاهر ـ وإن كان رجلين؛ فهذا متروكٌ والآخرُ مجهولٌ، والنتيجةُ لا تختلفُ كثيراً.

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين اثنين يبدو أنهما حديث واحد فرّقه بعض رواته.

فأخرج حديثه عن الزهري عن عروة عن عائشة في درء الحدود (١٤٢٤) وقال: يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، وزياد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم، وسوف يأتي تخريجه.

وأخرج حديثه في الشهادات بالإسناد السابق ذاته (٢٢٩٨) وقال: يزيد بن زياد الدمشقي يضعّف في الحديث، وتكلم علىٰ يزيد في موضع آخر عقب حديث (٢٤٧٦) حيث فرق بين يزيد بن زياد بن ميسرة المدني، ويزيد بن زياد الدمشقي، ويزيد بن أبي زياد الكوفي.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الرحمٰن بن الأسود أبو عمرو البصري: حدثنا محمد ابن ربيعة: حدثنا يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادرءوا الحدودَ عن المسلمين ما استطعتم، فإن كانَ له مخرج فخلوا سبيلَه، فإن الإمام إن يخطيء في العفو خيرٌ من أن يخطيء في العقوبة».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٥، ٥٥٨)، «علل أحمد» (٢: ٣٣، ١١٩، ١٢١، ٣٠٢) «الكبير» (٨: ٣٣٤)، «ضعفاء النسائي» (٢٤٦)، العقيلي (٤: ٣٨١)، «الجرح» (٩: ٢٦٢)، «تهذيب الكمال» (٣٢: ١٣٤)، «الميزان» (٤: ٤٢٥)، «الكاشف» (٣: ٢٤٣)، «التهذيب» (١١: ٣٢٨)، «التقريب» (٧٧١٦).

حدثنا هناد: حدثنا وكيع، عن يزيد بن زياد نحوَ حديثِ محمد بن ربيعة، ولم يرفعه.

وفي الباب: عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو.

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ عائشةَ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ.

ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوَه، ولم يرفعه، ورواية وكيعٍ أصحُّ.

وقد روي نحوُ هذا، عن غيرِ واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ أنّهم قالوا مثلَ ذلك، ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيفٌ في الحديث، ويزيد بن أبي زياد الكوفي أثبتُ من هذا وأقدمُ»[1].

قلت: لم يخرِّج هذا الحديثَ من العشرة سوىٰ الترمذي، وقد دارَ علىٰ يزيد بن زياد الدمشقي، رواه عنه محمد بن ربيعة الكلابي ـ هو ابن عمِّ وكيع ـ صدوقٌ، ووكيعُ ابن الجراح إمامٌ كبيرٌ، والفضل بن موسىٰ ثقة ثبت، كما في التقريب وقد اختلفوا علىٰ يزيدَ في وقفِه ورفعِه.

فإن كانَ يزيدُ قد حفظَ حديثَه ـ وهو الأضعفُ ـ، فتُرَجّحُ روايةُ وكيع علىٰ رواية محمد بن ربيعة والفضل بن موسىٰ.

وإن كانَ كلٌّ منهم قد ضبطَ عن شيخه يزيدَ، فيكونُ يزيدُ قد اضطربَ في رواية هذا الحديثِ، فرواه مرةً مرفوعاً ومرةً موقوفاً، وهذه أمارةُ سوءِ حفظِه، فالحديثُ به

---

(١) أخرجه الترمذي في الحدود، باب ما جاء في درء الحدود (١٤٢٤)، ولم يخرجه من العشرة غيره، انظر «تحفة الأشراف» (١٢: ١٠) و«جامع الأصول» (٣: ٦٠٣) و«شرح السنة» (١٠: ٣٣٠) وأخرجه الدار قطني من طريق يزيد (٣: ٨٤)، والحاكم (٤: ٤٢٦) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨: ٢٣٨) و(٩: ١٢٣) من طريق الفضل بن موسىٰ ومحمد بن ربيعة عن يزيد به.

وله شواهد من حديث علي عند الدارقطني (٣: ٨٤)، والبيهقي (٨: ٢٣٨) ومن حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٢٥٤٥) وأبي يعلىٰ (١١: ٤٩٤) وفي الباب عن عمر وابن مسعود عند البيهقي (٨: ٢٣٨) رضي الله عنهم جميعاً.

ضعيفٌ، ورفعُه منكرٌ، لكن كما قال الترمذي: روي عن غيرِ واحدٍ من الصحابة الكرام أنّهم قالوا نحوَ ذلك[١]، والله أعلم.

٣٠٥ـ يزيد بن عياض بن جُعْدُبة الليثي أبو الحكم المدني نزيل البصرة وقد ينسبُ إلىٰ جده، من السادسة مات في خلافة المهدي (ت ق)[٢].

روىٰ عن أربعةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: زيد بن حسن بن علي وسعيد بن أبي سعيد المقبري وعاصم بن عمر «ت» ومحمد بن مسلْم الزهري.

وروىٰ عنه عشرونَ روايّاً منهم: شبابة بن سوار، وشيبان بن فروخ، وعبد الله بن وهب، ويزيد بن هارون (ت ق).

وقد اتفقت كلمةُ النقادِ علىٰ جرحه، وتفاوتت ألفاظُهم فيه فأخفُّها قولُ يحيىٰ بن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: منكرُ الحديث، وقال النسائي: متروكُ الحديث. وقال الترمذي وابن معين وابن المديني: ضعيفٌ.

وقال الترمذي في «العلل»: متروكٌ، وقال الحافظ: كذَّبَه مالكُ وغيرُه[٣].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا يزيد بن عياض عن عاصم بن عمر بن قتادة (ح).

---

(١) أخرجه ابن ماجه حديثَ أبي هريرة في الحدود (٢٥٤٥)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه أيضاً.
انظر تعليقات محقق «شرح السنة» (١٠: ٣٣١)، و«السنن المعللة» للدارقطني (٣: ٨٤) وتعليقات شارحه في الموضع نفسه، وانظر هامش الصفحة السابقة.

(٢) كانت خلافةُ المهدي بن المنصور العباسي عامي (١٥٨-١٦٩هـ) «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (٢٦٢، ٢٧٣).

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣٨)، «العلل الكبير» (٢: ٨٦٣)، «طبقات ابن سعد» (٥: ٤١٢) «تاريخ ابن معين» (٢: ٦٧٥)، «الكبير» (٨: ٣٥١)، «ضعفاء البخاري» (٥٠١)، «ضعفاء النسائي» (٢٤٧)، العقيلي (٤: ٣٨٧)، «الجرح» (٩: ٢٨٣)، «المجروحين» (٣: ١٠٨)، «الكامل» (٩: ١٤٠)، «ضعفاء الدارقطني» (٣٨٩)، «سننه» (٣: ٩٠) و (٤: ١٧)، «تهذيب الكمال» (٣٢: ٢٢١) «الميزان» (٤: ٤٣٦)، «الكاشف» (٣: ٢٤٨)، «التهذيب» (١١: ٥٣٢)، «التقريب» (٧٧٦١).

وحدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا أحمد بن خالد، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «العاملُ علىٰ الصدقة بالحق، كالغازي في سبيل الله، حتىٰ يرجعَ إلىٰ بيته»(١).

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ رافعِ بن خديج، حديثٌ حسنٌ، ويزيدُ بن عياض ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، وحديثُ محمدِ بن إسحاق أصحُّ»(٢).

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عاصم بن عمر بن قتادة، رواه عنه يزيد بن عياض، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ورواه عن يزيدَ بن عياض، يزيدُ بن هارون، ورواه عن محمد بن إسحاق أحمدُ بن خالد عند الترمذي، وعبدُ الرحمٰن بن سليمان عند أبي داود، ويونسُ بن بكير عندَ ابن ماجه.

وفي الحديث علتان:

الأولىٰ: عنعنة ابن إسحاق.

والثانية: ضعفُ يزيدَ بن عياض الذي يصلُ إلىٰ درجة الترك.

أما عن الأولىٰ: فهي بلا ريبَ أقلُّ سوءاً من الثانية؛ لأنَّ عنعنةَ المدلِّس وإن كانت توجبُ التوقفَ في الحديث حتىٰ يتابعَ راويه أو تقومَ قرينةٌ تدلُّ علىٰ أنه حديث محفوظ، غيرَ أن الترمذي نفسَه قالَ عن يزيدَ: متروكٌ.

وأما عن الثانية: فكأنَّ الترمذي أرادَ أن يقولَ: إن متابعةَ يزيدَ لمحمدِ بن إسحاق لا أعتمدُها، وإنما أستأنسُ بها لإزالة العنعنة، وابن إسحاق لا ينزلُ حديثُه عن رتبةِ

---

(١) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب ما جاء في العامل علىٰ الصدقة بالحق (٦٤٥)، وأبو داود في الخراج والامارة (٢٩٣٦)، وابن ماجه في الزكاة، باب ما جاء في عمال الصدقة (١٨٠٩) والبغوي في «شرح السنة» (٥: ٤٨٤).

(٢) «جامع الترمذي» (٣: ٣٨) ووقع في المطبوع: «حسنٌ صحيحٌ» والتصويب من «تحفة الأشراف» (٣: ١٥٧) و«تحفة الأحوذي» (٢: ١٧-١٨)، و«شرح السنة» (٥: ٤٨٤) ومطبوعةِ حمصٍ من «الجامع» (٦٤٥).

الحسنِ لذاتِه إذا صرَّحَ بالسماع، ولم يأتِ بمنكرٍ، ولعلَّ متابعةَ يزيدَ تنفعُ حديثَه المعنعن فيصبحُ حسناً لغيره.

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً آخرَ (٢٥) حكىٰ خلافَ العلماء في تصحيحِه فحكىٰ عن أحمد بن حنبل أنَّه ليسَ في هذا الباب ـ ذِكْر الله علىٰ الوضوء ـ حديثٌ له إسنادٌ جيدٌ، بينما قال البخاري أحسنُ شيء في هذا الباب حديثُ رباح بن عبد الرحمٰن (٢٥)، وليسَ له عندَه غيرُهما.

٣٠٦ـ أبو بكر المدني ويقال: **المديني**، من طبقة أتباع التابعين (ق).

قال المزي: روىٰ عن هشام بن عروة.

وروىٰ عنه خالد بن أبي يزيد القرني (ق) وموسىٰ بن داود الضبي (ت).

استشهدَ به الترمذي، وقال: ضعيفٌ[١].

قلت: هو شبهُ مجهولِ العين، وحالُه ضعيفٌ جداً أو متروكٌ؛ لأنَّ الترمذي يعبّرُ عن التركِ بالضعفِ أحياناً، وقد قالَ في عددٍ من الرواة: ضعيفٌ أو ضعيفٌ جداً، وقالَ في موضعٍ آخرَ: متروك، ولم أجد في هذا الرجل كلاماً للمتقدمينَ؛ لعدم تداول حديثِه بينَهم فيما يبدو. وقد قالَ الترمذي: ضعيفٌ، وقال الذهبي وابن حجر: ضعيفٌ.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا بشر بن معاذ العقدي البصري حدثنا أيوب بن واقد الكوفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشةَ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «من نزل علىٰ قوم فلا يصومنَّ تطوعاً إلا بإذنهم»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ منكرٌ لا نعرفُ أحداً من الثقات روىٰ هذا الحديثَ عن هشام بن عروة. وقد روىٰ موسىٰ بن داود عن أبي بكر المدني عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشةَ، عن النبي ﷺ نحواً من هذا.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ١٥٦)، «تهذيب الكمال» (٣٣: ١٥٦)، «الكاشف» (٣: ٢٧٨)، «التهذيب» (١٢: ١٤)، «التقريب» (٨٠٠٠).

(٢) أخرجه الترمذي في الصوم، باب فيمن نزل بقوم (٧٨٩)، وابن ماجه فيهما (١٧٦٣)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢: ١٢٢، ٢٢٥) و«جامع الأصول» (٦: ٣٩١) و«شرح السنة» (٦: ٣٧٨).

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديثٌ ضعيفٌ أيضاً، وأبو بكر: ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، وأبو بكر المدني الذي روىٰ عن جابر بن عبد الله اسمه: الفضلُ بن مبشر، وهو أوثقُ من هذا وأقدمُ».

قلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ هشام بن عروة، رواه عنه واهيان: أيوب بن واقد، قال عنه الحافظ: متروكٌ، وأبو بكر المدني هو الآخرُ متروكٌ عندَ الترمذي، وقد حَكَمَ الترمذي علىٰ رواية أيوبَ بن واقد بأنها منكرةٌ، لسببين:

الأول: أنَّ أيوبَ بن واقد قد انفردَ عن جميعِ الرواة الثقاتِ عن هشام بن عروة بروايةِ هذا الحديثِ، ولم يتابعه إلاّ راوٍ مثلُه شديدُ الضعف، هو أبو بكر المدني.

والثاني: لمخالفةِ حديثِه هذا لحديثِ أمِّ سُلَيم الصحيحِ الذي أخرجَه البخاري وغيرُه من حديث خالدِ بن الحارث عن حميد الطويل عن أنس أن النبي ﷺ دخلَ علىٰ أمِّ سليم ـ والدة أنس ـ فأتته بتمرٍ وسمنٍ، فقال: «أعيدوا سمنكم في سقائه، وتمركم في وعائه فإني صائم...» الحديثَ[1].

صحيحٌ أنَّ المخالفةَ غيرُ تامة، لكن هذا الحديثَ يدلُّ علىٰ جواز أن ينزلَ الإنسان علىٰ قوم وهو صائم، وإنما تنهىٰ المرأةُ عن صيام النفل إذا كانَ زوجُها حاضراً لحاجته إليها في قضاء وَطرِه.

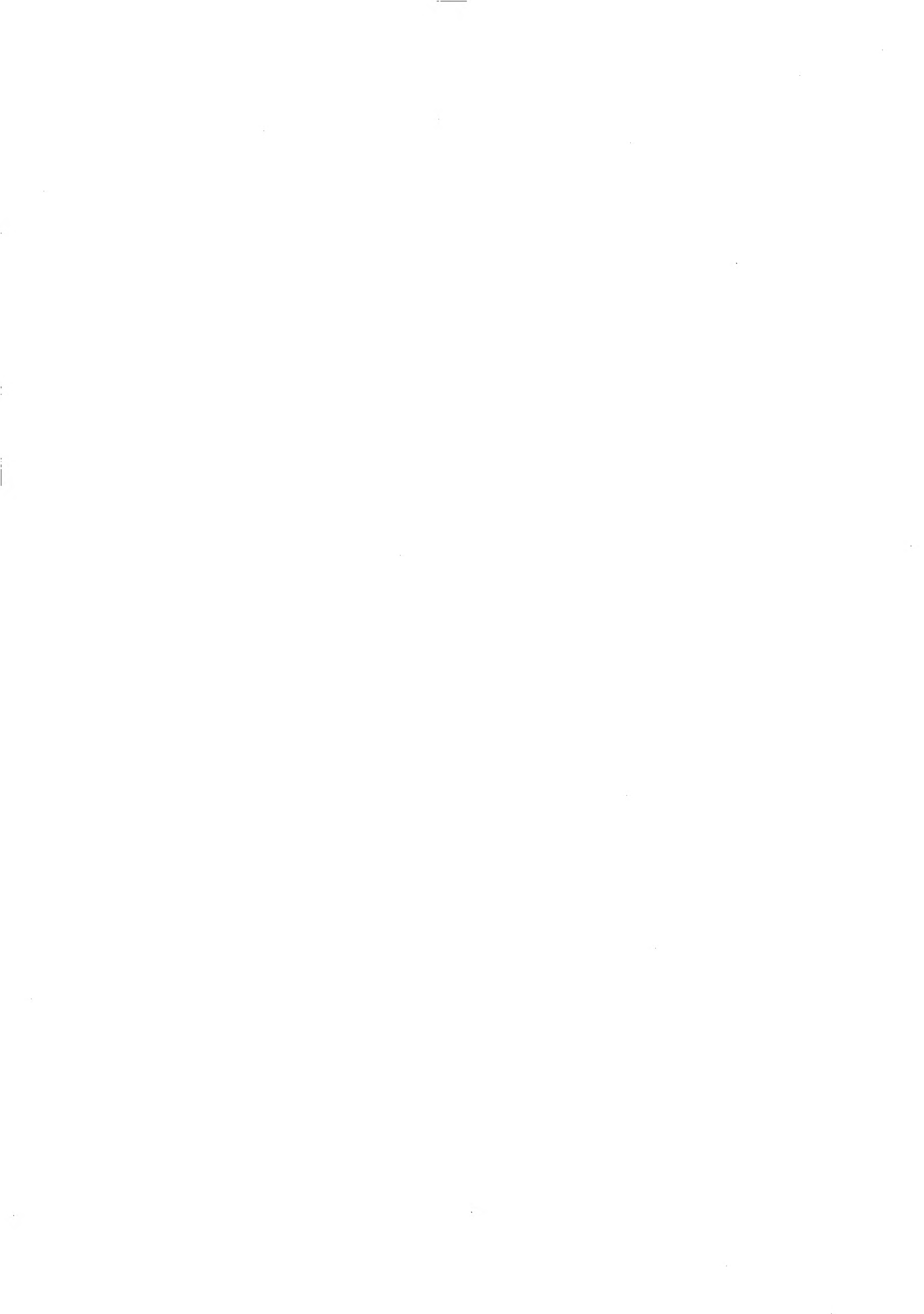
فمتابعةُ هذا لذلكَ المتروكِ، وذاكَ لهذا: لا ترقىٰ بالحديث إلىٰ مرتبة الاحتجاج، والله أعلم.

وليسَ لأبي بكر المدني عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ، وله عندَ ابن ماجه حديثٌ آخرُ (١٧٦٣) فقط.

❑ ❑ ❑

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم، باب من زار قوماً فلم يفطر عندَهم (١٩٨٢) ومواضعَ.



الفصل الثاني

رواة مرتبة الترك ومروياتهم في جامع الترمذي

مرتبةُ الترك هي المرتبةُ التي لا يحتجُّ برواتها علىٰ الانفراد، ولا يُعتبرُ بأحاديثهم وإن توبعوا عليها، إذا لم يمكن الاحتجاج بالمتابع وحدَه، ويلاحظُ علىٰ مصطلحات الترمذي في هذه المرتبة أنَّها أغلبيةٌ غيرُ شاملةٍ لجميع الرواة، وبعضُ هذه المصطلحاتِ يعدُّه بعضُ النقاد في أدنىٰ مراتبِ الإعتبار، ولكنني وجدتُ الترمذي حطَّ علىٰ الموصوفين بمصطلحاتِ التركِ حطّاً كبيراً، وإذا حسَّنَ لبعضَ رواة هذه المرتبة، فيكونُ قد نقلَ حُكْمَ شيخِه البخاري علىٰ الراوي نظرياً، ثم يخالفُه عندَ التطبيق الواقعي، فمن كانَ هذه حالَه من الرواة، فهو في درجةِ الإعتبار، وإنما اضطرتني منهجيةُ البحثِ في مراعاة وحدةِ المصطلحِ إلىٰ وضعِه في مرتبة الترك.

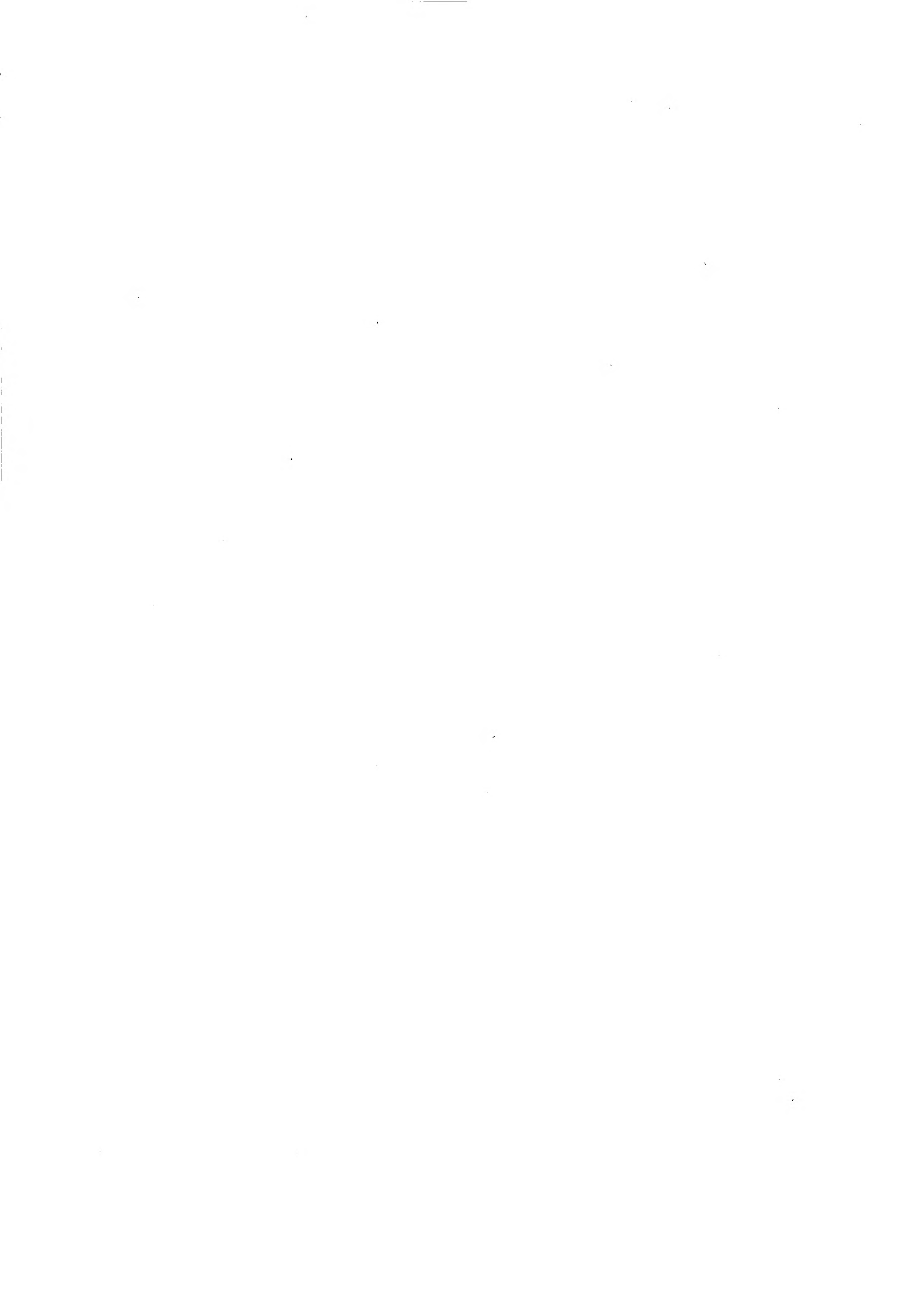
وقد جاءت مصطلحاتُ مرتبةِ الترك أربعة مصطلحات أيضاً، جعلت كلَّ مصطلح منها في مبحثٍ مستقلٍ علىٰ النحو الآتي:

المبحث الأول: رواة مصطلح «ذاهب الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الثاني: رواة مصطلح «منكر الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الثالث: رواة مصطلح «مجهول» ومروياتهم في جامع الترمذي.

المبحث الرابع: رواة مصطلح «متروك» ومروياتهم في جامع الترمذي.



المبحث الأول

رواة مصطلح «ذاهب الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

لم أجد ـ فيما وقفتُ عليه من مصادرَ وأبحاث ـ مَنْ بيَّنَ الصلةَ بين المعنىٰ الإصطلاحي واللغوي لمصطلح «ذاهب الحديث».

ويبدو أنَّ المعنىٰ مأخوذٌ من مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨]، وقوله الكريم ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩] و[فاطر: ١٦]، فإنَّ أيسرَ معاني الآية الأولىٰ: لا تهلك أسفاً عليهم، وتحسراً علىٰ عدم إيمانهم، وأيسرُ معاني الآية الثانية: إن يشأ الله يُهْلِكْكم ويُمِتكُم، ويأتِ بقومٍ غيرِكم، فكأنَّ قولهم: ذاهبُ الحديث، بمعنىٰ تالف هالك لا حياةَ فيه، ولا قوة[1].

وأهلُ الحديث ـ بلا ريبٍ ـ قد استعاروا المعانيَ للأعيان، فذاهبُ الحديث: هالِكُهُ، ميتُه، يَتَحسّرُ علىٰ عدمِ قبولِ حديثه؛ لأنه بلغَ من الضعف مبلغاً جعلَ حديثَه ساقطاً غيرَ مقبول.

وقد عدَّ علماءُ الحديث هذا المصطلحَ من مصطلحات مرتبة الترك، مع فلانٌ يسرق الحديث، ومتهمُ بالكذب أو الوضع، وساقطٌ وهالكٌ، ومتروكٌ أو تركَوه[2].

والرواة الأربعةَ الذين وصفَهم الترمذي في جامعه بوصف «ذاهب الحديث» كانت أحكامُ الحفاظ عليهم في دائرة الترك.

---

(١) انظر في ذلك «القاموس» (ص١١١) و«المصباح» (ص٨٠) و«المفردات» (١٨١) كلُّهم في «ذهب» وانظر «صفوة البيان» لشيخنا الأستاذ حسنين محمد مخلوف (ص٥٥٠-٥٥٢).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٢ : ١٢١) و«الجرح والتعديل» (٢ : ٣٧)، و«التبصرة» (٢ : ١٢) «والميزان» (١ : ٤) و«الرفع والتكميل» (ص١٣٩).

لكنَّ الترمذي حسَّنَ حديثاً لسيف بن محمد الثوري، ومقتضىٰ تحسينه أن يكونَ في مرتبة الاعتبار، وقد نقلَ الترمذي كلامَ البخاري علىٰ ثلاثةَ عشرَ راوياً وصفَهم بقوله: ذاهبُ الحديث، كانَ أكثرهُم في مرتبة الترك، لكن معدي بن سليمان خرَّجَ له حديثين، صحَّحَ أحدَهما وحسَّنَ الآخرَ، ومردُّ هذا ـ والله أعلم ـ إلىٰ مخالفةٍ ضمنيةٍ لرأي شيخه البخاري في حُكمِه علىٰ هذا الرجل، غيرَ أنَّ مصطلحَ «ذاهبُ الحديث» عامةٌ في مراتب الترك، والله تعالىٰ أعلم.

٣٠٧ـ سيف بن محمد الثوري أخو عمار بن محمد وابن أخت سفيان الثوري كوفي نزل بغداد، من صغار أتباع التابعين «مات في حدود ١٩٠هـ» (ت).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً منهم: خاله الثوري وسليمان الأعمش (ت) ومنصور ابن المعتمر.

وروىٰ عنه ستةَ عشرَ راوياً منهم: الحسن بن عرفة، ومحمد بن الصباح الجرجرائي ومحمود بن خداش (ت).

لم يوثقه من النقاد أحدٌ، ولم يذكره أحدٌ بخير إلاّ ما كانَ من ابن حبان فإنه قال: كان شيخاً صالحاً متعبداً إلاّ أنّه يأتي بالمناكيرِ عن المشاهيرِ، كانَ ممن يُدْخَلُ عليه، فيجيبُ بما إذا سمعَ المرءُ حديثَه شهدَ عليه بالوضع.

وقال أحمد والساجي: يضعُ الحديث، وقال ابن معين وأحمد ـ في رواية ـ وأبو داود: كذابٌ.

وقال يحيىٰ في موضعٍ آخرَ، والفلاّس، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ضعيفٌ.

وترجمه في «الضعفاء» أبو زرعة، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وابن الجوزي، وقال الترمذي: ذاهبُ الحديث، وقال الحافظ: كذَّبوه من صغار الثامنة[1].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:١٩٢) و (٥:٢٧٥)، تاريخ ابن معين (٢:٢٤٦)، «الكبير» (٤:١٧٢)، «الجرح» (٤:٢٧٧)، العقيلي (٢:١٧٢)، «المجروحين» (١:٣٤٢)، «الكامل» (٤:٥٠١) «تاريخ بغداد» (٩:٢٢٦)، «تهذيب الكمال» (١٢:٣٢٨)، «الميزان»(٢:٢٥٦)، «الكاشف» (١:٣٣٣)، «التهذيب» (٤:٢٩٦)، «التقريب» (٢٧٢٦).

ذكره الترمذي عَقبَ حديث (١٧٢٦) فقال: قال البخاري: سيفُ بن هارون مقارِبُ الحديث، وسيفُ بن محمد، عن عاصم: ذاهبُ الحديث، وأخرجَ له هذا الحديثَ الواحدَ، قال: حدثنا محمودُ بن خداش البغدادي حدثنا سيفُ بن محمد الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، في قوله تعالى: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِۚ﴾ [الرعد:٤]، قال: «الدقل والفارسي والحلو والحامض».

قال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وقد رواه زيدُ بن أبي أنيسة، عن الأعمش نحوَ هذا، وسيف بن محمد هو أخو عمار بن محمد، وعمارٌ أثبتُ منه وهو ابن أختِ سفيان الثوري»[(١)].

قلت: دارَ هذا الحديثُ علىٰ الأعمش، رواه عنه زيدُ بن أبي أنيسة وسيفُ الثوري ومقتضىٰ تحسين الترمذي هذا الحديثَ، أنَّ سيفَ الثوري في درجةٍ من يُقبلُ في المتابعة في مثل التفسير ونحوه، وليس متروكاً أو وضاعاً أو كذاباً، لكنه رجلٌ صالحٌ كثيرُ الوهم، والله أعلم.

٣٠٨ـ عطاء بن عجلان الحنفي أبو محمد البصري العطار رأىٰ أنس بن مالك؛ من صغار التابعين (ت)[(٢)].

روىٰ عن خمسةَ عشرَ راوياً منهم: أنس بن مالك، والحسن البصري، وعكرمة ابن خالد المخزومي (ت) ومحمد بن سيرين.

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة الرعد (٣١١٨)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٩:٣٥٦)، و«تهذيب الكمال» (١٢:٢٣٣) ونصَّ علىٰ تحسين الترمذي له في الموضعين، وأخرجه ابن عدي في ترجمته من «الكامل» وابن حبان في ترجمته من «المجروحين» والمزي في «تهذيب الكمال»، وتنظر المصادرُ السابقة.

(٢) عدَّه الحافظ من الخامسة من التابعين، وهم الذين رأوا الواحدَ والاثنينِ من الصحابة، ولم يثبت لبعضِهم السماعُ من الصحابة.

ورویٰ عنه ثمانيةَ عشرَ راوياً منهم: حماد بن سلمة، ومالك بن مغول، ومروان ابن معاوية الفزاري (ت)، وهشام بن حسان.

لم يوثقه أحدٌ، وقال ابن معين: ضعيفٌ، وقال غيرُه: ليس بثقة متروكٌ كذابٌ منكرُ الحديث ذاهبُ الحديث.

قال الترمذي: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ أطلقَ عليه جماعةٌ من الحفاظ الكذب[(١)].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن عبد الأعلىٰ الصنعاني: أنبأنا مروان بن معاوية الفزاري، عن عطاء بن عجلان، عن عكرمة بن خالد المخزومي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل طلاق جائز، إلا طلاق المعتوه المغلوب علىٰ عقله»[(٢)].

قال الترمذي: «هذا حديثٌ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيفٌ ذاهبُ الحديث.

والعمل علىٰ هذا عندَ أصحاب النبي ﷺ وغيرِهم: أن طلاقَ المعتوه المغلوبِ علىٰ عقله، لا يجوزُ، إلاّ أن يكونَ معتوهاً يفيقُ الأحيانَ؛ فيطلِّق في حال إفاقته»[(٣)].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٤٩٦)، «تاريخ ابن معين» (٢:٤٠٤)، «علل أحمد» (١: ١٥)، «الكبير» (٦:٤٧٦)، «ضعفاء البخاري» (٤٦٩)، «ضعفاء النسائي» (١٨٥)، العقيلي (٣: ٤٠)، «الجرح» (٦:٣٣٥)، «المجروحين» (٢:١٢٩-١٣٠)، «الكامل» (٨:٧٨)، «سنن الدارقطني» (١:١١٢)، «والضعفاء» له (٣٥١)، «الموضح» (٢:٣١٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠:٩٤)، «الميزان» (٣:٧٥)، «الكاشف» (٢:٢٣٢)، «التهذيب» (٧:٢٠٨-٢١٠)، «التقريب» (٤٥٩٤).

(٢) أخرجه الترمذي في الطلاق، باب طلاق المعتوه (١١٩١)، ولم يخرجه من العشرة غيره، انظر «تحفة الأشراف» (١٠:٢٨١) و«جامع الأصول» (٧:٦٠٦) وأخرج البخاري معلقاً عن علي قال: «كلُّ الطلاق جائزٌ، إلاّ طلاقَ المعتوه»، قال الحافظ في «الفتح» (٩:٣٠٥): وصله البغوي في «الجعديات» ـ مسند علي بن الجعد الجوهري ـ وأخرجَه سعيد بن منصور من حديث علي موقوفاً أيضاً، وضعَّفَ الحافظ حديث الترمذي بعطاء بن عجلان، فقال: ضعيفٌ جداً.

(٣) «جامع الترمذي» (٣:٤٩٦).

قلت: لا يجوز؛ يعني لا يقع.

وأقول: علةُ الحديث في عطاء بن عجلان، ولا يُعلمُ هذا الحديثُ عن أبي هريرةُ إلاّ من طريقه، فهو حديثٌ ضعيفٌ جداً، وهو معروفٌ من حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عليه أخرجَه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم: «قال علي»[١].

وأما من الناحية الفقهية، فكلامُ الترمذي «العمل علىٰ هذا عندَ أصحاب النبي» عامٌ شاملٌ، بينما قال الحافظُ: الجمهورُ علىٰ عدمِ اعتبارِ ما يصدر عنه، وفيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من طريقِ نافعٍ أنَّ المحبر بن عبد الرحمٰن طلَّقَ امرأتَه، وكانَ معتوهاً فأمرها ابن عمر بالعدة، فقيل له: إنه معتوه! فقال: إني لم أسمع الله استثنىٰ للمعتوه طلاقاً ولا غيرِه، وذكرَ ابن أبي شيبة عن الشعبي وإبراهيم وغير واحد، مثلَ قول علي[٢].

قلت: وليس له عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ، وله عندَ أحمدَ ثلاثةُ أحاديثَ (٢٢٠٢، ٢٧٨٤، ٣٤١٨).

٣٠٩ـ عنبسة بن عبد الرحمٰن بن عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي وقال بعضُهم: عنبسة ابن أبي عبد الرحمٰن، وهو وَهمٌ قاله المزي، وهو من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن ثلاثةٍ وعشرينَ شيخاً منهم: زيد بن أسلم، وعبد الملك بن علاق (ت)، ومحمد بن زاذان (ت ق) ومحمد بن المنكدر.

وروىٰ عنه مثلُ هذا العدد تماماً منهم: سعيد بن زكريا المدائني (ت) وعبد الله بن الحارث المخزومي (ت)، ومحمد بن يعلىٰ بن زنبور السلمي (ت).

لم يوثقه أحدٌ من النقاد، ورماه أبو حاتم الرازي، وأبو حاتم بن حبان بالوضع وكذَّبَه الأزدي، وتركَه البخاري ـ وأبو حاتم في رواية ـ والنسائي.

---

(١) كما أشرت إليه في الصفحة السابقة.

(٢) «فتح الباري» (٩: ٣٠٥) وانظر «الأم» للشافعي (٥: ٢٣٤-٢٣٥) ومخالفات المزني للشافعي للشيخ ناصر محيي الدين ناجي الطرابلسي، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى عام (١٤٠٩هـ) (ص٣٥٠-٣٥٨) ففيها بحث مائع!

وقال الترمذي مرّة: يضعَّفُ، وأخرىٰ: ذاهبُ الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ رماه أبو حاتم بالوضعِ من الثامنة[١].

وقد أخرجَ له الترمذي ثلاثةَ أحاديثَ، قال عَقبَ أحدِها (١٨٥٦): «هذا حديثٌ منكرٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وعنبسةُ يُضعَّفُ في الحديث، وعبد الملك بن عِلاق مجهولٌ» وقد خرَّجتُ هذا الحديثَ في ترجمة عبد الملك (٢٦٧).

وقال عَقبَ الآخرِ (٢٦٩٩): «هذا حديثٌ منكرٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول: عنبسة ضعيفٌ في الحديث ذاهبٌ، ومحمد بن زاذان منكرٌ الحديث».

وقالَ عقبَ الثالثِ (٢٧١٤): «غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وهو إسنادٌ ضعيفٌ، وعنبسة بن عبد الرحمٰن ومحمد بن زاذان يضعّفان في الحديث».

وقد خرَّجتُ الحديثين في ترجمة ابن زاذان من مصطلح «منكر الحديث» (٣٤١).

هذا جميعُ ما لعنبسةَ عندَ الترمذي، وله عندَ ابن ماجه أربعةُ أحاديثَ: (١٢٤٢، ١٧٧٧، ٣٣١٨، ٤٣١٣)، والله أعلم.

٣١٠ـ محمد بن الفضيل بن عطية بن عمر العبسي ـ مولاهم ـ أبو عبد الله الكوفي ـ ويقال: المروزي ـ سكن بخارىٰ، من أبتاع التابعين ماتَ سنةَ ثمانينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن ثلاثين شيخاً منهم: عبد الملك بن جريج، وعطاء بن أبي رباح، ومنصور ابن المعتمر (ت).

وروىٰ عنه ثلاثةٌ وثلاثونَ راوياً منهم: حماد بن أسامة وعباد بن يعقوب (ت) ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٧، ٦٤)، «العلل» له (٢:٨٦٨)، «الكبير» (٧:٣٨) «ضعفاء البخاري» (٢٨٧)، «ضعفاء النسائي» (٣٢٨)، «الجرح» (٦:٤٠٢)، «ضعفاء الدارقطني» (٤٢١)، «المجروحين» (٢:١٧٨)، «العقيلي» (٣:٣٦٧)، «الكامل» (٦:٤٥٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢:٤١٦)، «الميزان» (٣:٣٠١)، «التهذيب» (٨:١٦٠-١٦١)، «التقريب» (٥٢٠٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» في ترجمة عنبسة بن عبد الواحد الأموي (٧:٢٨٨) تمييز بينَهما.

لم يوثقه من النقادِ أحدٌ، واتهمَه بالكذب أحمدُ، وابن معين، وعمرو الفلاس والنسائي ويحيى الضريس، واتهمه بالوضع صالح «جزرة» وابن حبان، وحكم بتركه الفلاس، وأبو حاتم، ومسلم، والنسائي، وابن خارش، والدارقطني، وابن حبان وقال البخاري: سكتوا عنَه، وقال أخرىٰ: ذاهبُ الحديث، وقال الترمذي: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث عندَ أصحابنا، وقال الحافظ ابن حجر: كذَّبوه من الثامنة[(١)].

قلت: ذكروا أنَّ الرجلَ كان صالحاً عابداً حجَّ ستاً وثلاثينَ أو سبعاً وثلاثينَ حجّةً وكان يتفقّه، لكن يبدو أنّه كانَ كثيرَ الوهم والخطأ فتُرِكَ حديثُه، وقد خرَّجَ له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ، وخرَّجَ له ابنُ ماجه حديثاً أيضاً (٤٢٤).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبّاد بن يعقوب الكوفي حدثنا محمد بن الفضل بن عطية عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: «كان رسول الله ﷺ إذا استوىٰ علىٰ المنبر استقبلناه بوجوهنا».

قال أبو عيسىٰ: «حديثُ منصور لا نعرفُه إلاّ من حديث محمد بن الفضل بن عطيّة، ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيفٌ ذاهبُ الحديث عندَ أصحابنا، ولا يصحُّ في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ»[(٢)]. **قلت**: ليسَ لدي بعدَ هذا كلامٌ.

هؤلاء هم الرواة الأربعةُ الذينَ وصفَهم الترمذي بوصفِ «ذاهبُ الحديث» في كتابه «الجامع» وقد نقل هذا الوصفَ عن شيخه البخاري في ثلاثةَ عشرَ راوياً في «العلل الكبير»، وسوف أترجم لهم تراجمَ وجيزةً تبيِّنُ حالَهم في مطلبٍ مُستقل؛ لإتمام الفائدة.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:٣٨٣)، «العلل الكبير» (٢:٨٦٢)، ابن سعد (٣٧٨:٧)، ابن معين (٢:٥٣٤)، «الكبير» (١:٢٠٨)، «ضعفاء البخاري» (٣٣٧)، «ضعفاء النسائي» (٥٤٢)، العقيلي (٤:١٢٠)، «المجروحين» (٢:٣٧٨)، «الكامل» (٧:٣٥٢)، «الدارقطني» (٤٨٢)، «تاريخ بغداد» (٣:١٤٧)، «تهذيب الكمال» (٢٦:٢٨٠)، «الميزان» (٤:٦)، «الكاشف» (٣:٧٩)، «التهذيب» (٩:٤٠)، «التقريب» (٦٢٢٥).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب (٥٠٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، انظر «تحفة الأشراف» (٧:١١١)، وانظر فقهَ الحديث في «فتح الباري» (٢:٤٦٧)، وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢:٣٧٨).

مطلب تكميلي

رواة مصطلح «ذاهب الحديث» في «العلل الكبير»

٣١١ـ إسماعيل بن داود بن عبد الله بن مخراق المخراقي.

قال محمد البخاري: ذاهبُ الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث جداً، وقال: ابن حبان: يسرقُ الحديثَ ويسويه، وليسَ له ذكرُ في الكتبِ العشرة[١].

٣١٢ـ الحسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري.

قال محمد البخاري: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، وقال أبو حاتم: متروكُ الحديث كذّابٌ، وقال أبو زرعة: ليسَ بشيء، اضرب علىٰ حديثه، وكذَّبه مالكٌ أيضاً.

ليس له في الكتب العشرةِ إلا حديثٌ واحدٌ عندَ أحمد (١٦٢٧١) في كراهية نكاحِ السرِّ.

٣١٣ـ عبيد الله بن أبي حميد الهُذلي (ق).

قال محمد البخاري: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، لا أروي عنه شيئاً، وقال أحمد: تَركَ الناسُ حديثَه، وقال البخاري في موضعٍ آخرَ: منكرُ الحديث، وقال النسائي: متروكٌ، وقال ابن حجر: متروكُ الحديثِ من السابعة[٢].

وقد خرَّجَ له الترمذي في «العلل الكبير» حديثاً (٣١٦)، وسألَ عنه البخاري فأجابَه بما سبق، وخرَّجَ له ابنُ ماجه حديثاً (٥٣٠) عن الأعرابي الذي بالَ في المسجد وليس له في العشرةِ سواه.

٣١٤ـ محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي ـ مولاهم ـ الكوفي (ق).

---

(١) «علل الترمذي الكبير» (٢: ٨٦٢)، «الجرح» (٢: ١٦٧)، «المجروحين» (١: ١٢٩)، «الميزان» (١: ٢٢٦).

(٢) «علل الترمذي الكبير» (٢: ٦٥٧)، «الميزان» (٣: ٥)، «التقريب» (٤٢٨٥).

قال محمد البخاري: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، وقالَ في موضعٍ آخرَ: منكرُ الحديث، وقال ابن معين: ليسَ حديثُه بشيء، وقال أبو حاتم: منكرُ الحديث جداً ذاهبٌ، وقال ابن حجر: ضعيفٌ من السادسة[(١)] وقد خرَّجَ له ابن ماجه حديثاً واحداً (٣٣٠٨) في «أطيب اللحم لحم الظهر»، وأخرجَه أحمدُ من غير طريق محمد بن عبيد الله، وليس له في العشرةِ سواه.

٣١٥ـ محمد بن عيسىٰ بن كيسان الهلالي العبدي.

قال محمد البخاري: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، وقال في موضعٍ آخرَ: منكرُ الحديث، وقال أبو زرعة: لا ينبغي أن يُحدَّثَ عنه، وقال ابن حبان: يأتي عن ابن المنكدر بعجايبَ، وليس له في الكتب العشرة روايةٌ، ولم يسق له الترمذي في «العلل» شيئاً، وأوردَ الذهبي له حديثين من كامل ابن عدي، وقال ابن عدي: أُنكرَ علىٰ محمد بن عيسىٰ هذان الحديثان، وله سوىٰ ذلكَ شيء يسيرٌ[(٢)].

٣١٦ـ مسلم بن خالد الزنجي أبو خالد المكي الفقيه شيخ الشافعي.

قال محمد البخاري: ذاهبُ الحديث، وقال في موضعٍ آخرَ: منكرُ الحديث وقال شيخه ابن المديني: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا يحتجُّ به، وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأسَ به، وهو حَسنُ الحديث.

قلت: كانَ هذا الرجلُ فقيه أهلِ مكة، وقد أكثرَ عنه الشافعي في «الأم» وربما أبهمَ اسمه، وهو عندي صدوقٌ يجتنب ما خالفَ فيه، ويحتجُّ بما سواه بعدَ الاختبار[(٣)].

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (١٢٨٦) عن «الجراح بالضمان» متابعةً وقال: «صحيحٌ غريبٌ» وخرَّجَ له أبو داود حديثين (١٣٧٧-٣٥١٠)، وله عندَ ابن ماجه سبعةُ أحاديثَ منها: (١٠٥، ١٦٥١، ٢٢٤٣، ٢٢٨٥).

---

(١) «علل الترمذي الكبير» (٢: ٨٧٣)، «الميزان» (٣: ٦٣٤-٦٣٥)، «التقريب» (٦١٠٦).

(٢) «علل الترمذي الكبير» (٢: ٨٧٤)، «الجرح» (٨: ٣٨)، «الميزان» (٣: ٦٧٧).

(٣) «علل الترمذي الكبير» (١: ٤٣٥)، «الميزان» (٤: ١٠٢)، «التقريب» (٦٦٢٥).

٣١٧ـ معدي بن سليمان أبو سليمان صاحب الطعام (ت ق).

قال محمد البخاري: منكرُ الحديث، ذاهبٌ، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوزُ أن يُحتجَّ به، وقال أبو حاتم: شيخٌ وقال النسائي: ضعيفٌ، وقال ابن حجر: ضعيفٌ وكان عابداً، من الثامنة[١].

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين اثنين، قال عَقبَ أحدِهما (١٤٠٣): «حسنٌ صحيحٌ وقد روي من غيرِ وجهٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه» وقالَ عَقبَ الآخرِ (٢١٦٤): «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه» وقد خرَّجَ له ابنُ ماجه حديثين (١١٢٧-٢٦٨٧)، وأحمدُ حديثاً واحداً (١٦٢٦٦-١٦٢٦٧). قلتُ: فكيفَ يتأتّىٰ التركُ لمثل هذا الراوي؟!!

٣١٨ـ موسىٰ بن عثمان الحضرمي الكوفي.

قال محمد البخاري: هو ذاهبُ الحديث، وقال أبو حاتم: متروكٌ. وقال ابن عدي: حديثُه ليس بالمحفوظ، وقال الذهبي: غالٍ في التشيع.

وقد سألَ الترمذيُّ البخاريَّ عن حديثه: «الولد للفراش» عن البراء وزيد بن أرقم رضي الله عنهم، فأجابَه بما سبق، وأوردَ له الذهبي ثلاثةَ أحاديثَ منكرةً وليسَ له في الكتب العشرة روايةٌ قط[٢].

٣١٩ـ يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل الهاشمي النوفلي (ق).

قال محمد البخاري: ذاهبُ الحديث، وقال أحمدُ: عندَه مناكيرُ، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال يحيىٰ بن معين: ليسَ بذاك، وقال أبو زرعة: ضعيفٌ، وقالَ ابن معين ايضاً: لم يكن به بأسٌ، وقال ابن حجر: ضعيفٌ من السادسة[٣].

---

(١) «علل الترمذي الكبير» (٢: ٨٧٥)، «الميزان» (٤: ١٤٢-١٤٣)، «التقريب» (٦٧٨٨).

(٢) «علل الترمذي الكبير» (١: ٣٧٩) (١٧٣)، «الجرح» (٨: ١٥٢)، «الميزان» (٤: ٢١٤) «اللسان» (٦: ١٢٥).

(٣) «علل الترمذي الكبير» (٢: ٨٦٩)، «الميزان» (٤: ٤٣٣-٤٣٤)، «الميزان» (٧٧٥١).

وقد خرَّجَ له ابن ماجه حديثاً واحداً (١٦٠٧)، وخرَّجَ له أحمدُ ثلاثةَ أحاديثَ (٨١٩٩، ٨٢٠١، ٨٢٠٢).

٣٢٠ـ يوسف بن السفر أبو الفيض الدمشقي كاتب الأوزاعي.

قال البخاري: ذاهبُ الحديث، وقال أبو زرعة: متروكٌ، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروكٌ يكذبُ، وقال ابن عدي: روىٰ بواطيلَ، وقال البيهقي: هو في عِدادِ من يضعُ الحديثَ.

قلتُ: ليس له في العشرةِ أيُّ حديثٍ.

وقد خرّج له الترمذي هذا الحديثَ الواحدَ في «العلل» (١٣٦) وخرَّجَه أبو داود وابن ماجه من حديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، لكن قال البخاري: إنَّ الوليدَ ابن مسلم لم يقل فيه: حدثنا الأوزاعي ـ يعني وهو مدلِّس ـ وأراه أخذَه عن يوسف بن السفر[١].

❑ ❑ ❑

---

(١) «علل الترمذي الكبير» (١: ٣١٠)، وانظر تخريج الحديث ثَمةَ، «الميزان» (٤: ٤٦٦) «التهذيب» (١١: ١٥٤).



المبحث الثاني

رواة مصطلح «منكر الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

دلالة مصطلح «منكر الحديث» عند الترمذي

النُّكْر: بضم وسكون، وبضمتين: المنكرُ. . .، والمنكرُ: ضدُّ المعروف والنَّكَرة ـ بالتحريك ـ اسم من الانكار، كالنفقةِ من الانفاقِ، قالَه في «القاموس»، وقال في «المصباح»: أنكرتُ عليه فعلَه إنكاراً، إذا عبتُه، وزاد الراغب في مفرداته: المنكرُ كُلُّ فعلٍ تحكمُ العقولُ الصَّحيحةُ بقبحه أو تتوقفُ في استقباحِه واستحسانِه العقولُ فتحكمُ بقبحه الشريعة. . .[١].

والحديثُ الذي ترفضُه قواعدُ الشريعة، وتأبىٰ نسبتَه إلىٰ الدين العقولُ المؤمنة والراوي الذي يُكثرُ من روايةِ مثلِ هذه الأحاديثِ، من غيرِ اتّهامٍ بالكَذِب أو معَه يسمّىٰ: منكرَ الحديث، أو يروي مناكيرَ أو له رواياتٌ منكرةٌ أو أحاديثُ منكرةٌ ومناكير.

والحديث المنكر في إصطلاح المحدّثين: هو الحديثُ الذي ينفردُ به راوٍ ضعيفٌ مخالفاً بذلكَ من هو أوثقُ منه في سندِه أو متنِه، أو من غيرِ مخالفةٍ علىٰ الصَّحيح الراجح، وقد تقدَّمَ ذلكَ في دراسةِ الحديثِ المنكرِ والشاذِّ عندَ الترمذي.

قال الحافظ السخاوي: ثمَّ تَلي هذه مرتبةٌ خامسةٌ، وهي فلانٌ ضعيفٌ ومنكرُ الحديث أو حديثُه منكرٌ أو له ما يُنكَرُ أو مناكيرُ أو مضطربُ الحديث أو فلانٌ واهٍ[٢].

---

(١) «القاموس المحيط» (ص٦٢٦) فما بعد، «المصباح المنير» (ص٢٣٩)، «المفردات» (ص٥٠٥) «نكر».

(٢) «فتح المغيث» (٢: ١٢٣).

وهذا يعني أنَّ مصطلحَ منكر الحديث مثلُ مصطلح: له مناكيرُ، وله ما ينكر ورویٰ أحاديثَ منكرةً، ولا فرقَ. وهو يصنّف الراوي في مرتبة الاعتبار الدنيا عندَ علماء المصطلح، فيعتبرُ بحديثه في الرقائقِ والزهدِ والتفسيرِ غيرِ المعارَض بما هو أرجحُ منه[١].

والحق، أنَّ الترمذيَّ في هذا المصطلح «منكرُ الحديث» تابعٌ لشيخه البخاري فقد وجدتُ معظمَ التراجمِ التي أَطلقَ علىٰ أصحابها هذا المصطلحَ، إنما نقله عن البخاري سواء في كتابه «الجامع» أم في «العلل الكبير».

وهذا يعني معرفةَ دلالة هذا المصطلح عندَ البخاري أوّلاً، ثمَّ نتتبّعُ تطبيقاتِه عندَ الترمذي.

وقد نقلَ الحافظُ أبو الحسن ابن القَطَّان، عن البخاري في كتابه «التاريخ الأوسط»[٢] أنّه قالَ: «كُلُّ مَنْ قلت فيه: منكرُ الحديث؛ فلا تحلُّ الروايةَ عنه»[٣].

قُلت: هذا الكلامُ واضحُ الدّلالةِ علىٰ أنَّ مصطلحَ «منكر الحديث» في درجةِ التركِ عندَ البخاري وقد طوّلتُ في موضعِ آخر الكلامَ علىٰ هذا المصطلحِ عندَ البخاري وابن حبان وغيرِهما من الحفّاظ[٤].

لكن ضرورةَ إبراز دلالة هذا المصطلح عندَ البخاري توجبُ علينا إعادةَ بعضِه مختصراً ههنا.

فأقول: «إنَّ هؤلاء الذينَ وصفَهم الحفّاظُ بوصف: «منكر الحديث» ليسوا كلُّهم علىٰ درجةٍ واحدةٍ من الضعف؛ فإنَّ البخاري نفسَه قالَ في عبدِ الملك بن عبد الرَّحمٰن: منكرُ الحديث، ضعَّفَه عمرو بن علي ـ يعني الفلاّس ـ جداً. وقال في ترجمة عبد الله بن

---

(١) انظر «ظفر الأماني» للكنوي (ص٣٦٢-٣٦٣).

(٢) انظر تعريفاً وجيزاً به في كتابي «رواة الحديث» (ص٣٧)، «وتاريخ التراث العربي» (١ :٢٥٧).

(٣) «الوهم والايهام» (٣:٩٣)، وانظر «ميزان الاعتدال» (١:٦) و (٢:٢٠٢).

(٤) «ابن حِبَّان ومنهجه في الجرح والتعديل» (٣:١٢٢٥-١٢٣٥)، و (٥:١٧٤٧-١٧٩٨).

واقد الحرّاني: منكرُ الحديثِ تركُوه. فالأول: ضعيفٌ جداً، والثاني: متروكٌ. وقال في ترجمة الحارث بن نبهان: منكرُ الحديثِ، ضعيفٌ، وقال مرةً أخرىٰ: منكرُ الحديثِ وهو لا يبالي ما حدّث، ضعيف جدّاً، وقال في زمعة بن صالح: منكر الحديث، كثيرُ الغلَط.

وقد يطلقُ البخاري هذا المصطلحَ، ويعني به حديثاً واحداً للرجل الثقةِ، قال في ترجمة عبد الله بن ذكوان: منكرُ الحديث في الأذان، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ.

وقد يطلقُ البخاري هذا الوصفَ علىٰ الرَّاوي، إذا روىٰ عن الضعفاءِ، قال في ترجمة ربيع بن حبيب: منكرُ الحديث، قال الحافظ: صَدُوقٌ، وضُعِّفَ بسبب روايتِه عن نوفل بن عبد الملك.

فيلاحظُ أنَّ إطلاقَ هذا المصطلحِ علىٰ الرواة، له أسبابٌ عديدةٌ، منها ما يرجعُ إلىٰ الضَّبطِ ـ كما تقدَّمَ في الأمثلة السابقة ـ، ومنها ما يرجعُ إلىٰ العدالة، فقد قالَ البخاري في خالد بن عمرو القُرشي الأموي: منكرُ الحديث، قال الحافظ: رُميَ بالكَذبِ والوضعِ. وقال البخاري في حمزة بن أبي حمزة النصيبي: منكرُ الحديثِ، وقال الحافظ: متهّمٌ متروكٌ، رُميَ بالوضعِ. وقال البخاري في حفص بن عمر بن أبي العَطّاف: منكرُ الحديث، رماه يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري بالكَذبِ، وقال الحافظ: ضعيف.

هؤلاء الرواةُ كلُّهم وصفَهم البخاري بقوله: منكرُ الحديث.

وقد اتضحت بعضُ أسبابِ هذا الإطلاقِ، وأنّ منها: الوضع، والكَذبِ، وكثرة الخطأ، والمخالفة.

ولا ريبَ أنَّ الرواةَ ليسوا نتاجَ قوالب محدَّدةِ المقاييس، حتىٰ ينطبقَ المصطلحُ علىٰ كُلِّ واحدٍ منهم كما انطبقَ علىٰ الآخر، وهذا يعني ـ بالضرورة ـ تفاوتُ درجاتِهم في الحفظِ والفهمِ، واختلافهم في سلّم القبولِ والرّدِ» انتهىٰ ملخصاً[1].

---

(١) «ابن حبان ومنهجه» مقتطفات (٣: ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٣٢)، وانظر توثيق النُّصوص ثمةَ اختصاراً.

وقد قامَ باحثٌ فاضلٌ وأحصىٰ الرواة الذينَ أَطلقَ عليهم البخاري هذا المصطلحَ فكانوا (٢٤١) مئتيـن وإحدىٰ وأربعينَ ترجمةً، قامَ بدراستِها ـ كما قال ـ، ثمَّ خَلصَ إلىٰ النتيجة الآتية: «إنَّ دراسَةَ الرّواة الذينَ قالَ فيهم البخاري: «منكرُ الحديث» تكشفُ لنا أنَّه يطلقُ هذا الوصفَ في أحوال: فيمن كانَ متّهماً بالكَذبِ والوضعِ، وفيمن كانَ خلّطَ حتىٰ فحُشَ خطؤه، وفيمن كان يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ، وفيمن كانَ له كتابٌ فضاعَ منه فلم يضبط ولم يحفظ حديثَه، وفيمن كان فاحشَ الخطأ وكثيرَ الوهم جداً وفيمن انفردَ بخبرٍ منكرٍ لم يتابع عليه ولم يُعرف بالرواية، وفيمن كانَ مجاهراً بالكبائر وكثيرٌ من هؤلاء المتهمينَ والمتروكينَ وُصفوا بالرفضِ الخبيثِ، واتهموا لأجله.

ومن خلال ذلك تتبيّن لنا الأسباب العامَّةُ للتركِ عندَ الإمام البخاري»[١].

قُلتُ: إنَّ أكبرَ أخطاء الزَّميلِ الفاضلِ في دراسَةِ مصطلحاتِ الامام البخاري، أنَّه لم يستعن بالتطبيق، ولم يكلِّف نفسَه عناءَ وضعِ رموزِ الرواة المترجمينَ في ملحقه العجيب، الذي استثقلَ حتىٰ ترتيبَه علىٰ حروفِ المعجم مما يكلِّفُ متتبعَه رهقاً وعناءً، يصرفُه عن الوصولِ إلىٰ أَدلَّته علىٰ ما يقول! والذي أحبُّ أن أخلصَ إليه هو أن مصطلحَ منكر الحديث في مرتبة الترك عندَ الإمام البخاري، ولا فرقَ بينَ قوله: منكرُ الحديث، وقوله: له مناكيرُ أو يروي المناكيرَ؛ لأنَّ مثلَ هذه الإطلاقات بمثابةِ بيانِ الأسباب التي يُوصفُ الراوي بأنَّه «منكرُ الحديث» من أجلِها، علىٰ خلافِ ما حاولَ اللكنوي والشَّيخُ أبو غدة وغيرُهما من تشقيق الألفاظ بما لا يستحقّ عندي التطويلَ[٢].

بقي أن نبحثَ عمّا إذا كانَ البخاري قد خرَّجَ لمن وصفَه بمنكرِ الحديث أم لا حتىٰ نتعرَّفَ إلىٰ عذر البخاري أو مسلم في التخريج لمن هذا حالُه.

---

(١) «منهج الإمام البخاري في الجرح والتَّعْديل» رسالة دكتوراه في جامعة بغداد (ص٤٥٩).

(٢) لينظر ما كتبته في «ابن حبان ومنهجه» (٣: ١٢٣٥) و (٥: ١٧٥٦) فما بعدَها، وما كتبَه الزَّميل الدكتور محمد سعيد حوىٰ في «منهج البخاري» (ص٤٥٤- ٤٥٦ و ٤٦٠-٤٦١).

قُلت: بعدَ تتبعِ ملحقِ «منهج البخاري في الجرح والتعديل» وتتبعِ مواضعِ دراستي هذه، وجدت البخاريَّ ومسلماً قد خرَّجَا معاً لثلاثةٍ من هؤلاء.

فأخرجَ البخاري لبقيةَ بن الوليد حديثاً معلّقاً (٧٠٧)، وخرّجَ له مسلمٌ آخر (١٤٢٩) موصولاً. وخرَّجَ البخاري لزهير بن محمد العنبري حديثين (٥٦٤٢- ٦٢٢٩)، ومسلم مثله (١٨٨-٢١١).

وخرَّجَ البخاري لزيادِ بن عبد الله البكّائي حديثاً (٢٨٠٦)، وخرّج له مسلم ثلاثةَ أحاديثَ: (٥١٠، ١٠٨٠، ١٢٨٣)، وصحَّحَ الترمذي وحسَّنَ لهؤلاء أحاديثَ عديدةً.

ولعل من المفيدِ أن أُشيرَ إلىٰ أنَّ صاحبَ «منهج البخاري في الجرح والتعديل» قالَ في ملحقِ بحثِهِ في الترجمة رقم (٧٨٥) ما نصُّه: «ناصحُ بن العلاء أبو العلاء روىٰ عنه مسلمٌ، منكرُ الحديث»، والعبارةُ موهمةٌ أنَّ مسلماً روىٰ له في صحيحه.

بَيْدَ أنَّ الحقيقةَ غيرُ ذلك، وليسَ للرجلِ أيُّ روايةٍ في الكتب الستة أصلاً، وإنما روىٰ عنه تلميذُه مسلمُ بن إبراهيم الأَزْدي الفراهيدي، ومن منهج البخاري في تواريخه الاختصار إلىٰ حدِّ الألغاز.

وكانَ علىٰ الباحثِ الفاضلِ أن يوضِّحَ ذلكَ، وأن يذكرَ لنا أنَّ المزِّي وابنَ حجر إنما ترجماه تمييزاً[1].

وما تقدَّمَ كلُّه يدلُّ علىٰ أنَّ لكلِّ قاعدةٍ استثناءً، وهؤلاءِ الرواةُ الثلاثةُ لا يشكِّلونَ نسبةً تخدشُ في عمومِ القاعدةِ.

غيرَ أنَّ الترمذي ـ فيما يبدو ـ يرىٰ أنَّ مصطلحَ «منكر الحديث» من مصطلحاتِ مرتبةِ الإعتبار.

ولا أدلَّ علىٰ ذلكَ من هؤلاءِ الرواةِ الذينَ صحَّحَ أو حسَّنَ بعضَ أحاديثهم وسوفَ أعرضُ أسماءهَم ليتتبعَ من أرادَ التتبعَ مروياتهم، مرتبينَ علىٰ حروف الهجاء.

---

(١) نصَّ المزِّي في «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٦٤) علىٰ رواية مسلم بن إبراهيم عن ناصح، وانظر ترجمة مسلم في «التقريب» (٦٦١٦).

١ ـ إسماعيل بن عيّاش الحمصي: صحَّحَ الترمذي وحسَّنَ له ستةَ عشرَ حديثاً.
٢ ـ بقية بن الوليد الحمصي: صحَّحَ الترمذي وحسَّنَ له ستةَ أحاديثَ.
٣ ـ زهير بن محمد التميمي: صحَّحَ الترمذي له وحسَّنَ خمسةَ أحاديثَ.
٤ ـ زياد بن عبد الله البكائي: صحَّحَ الترمذي له وحسَّنَ خمسةَ أحاديث.
٥ ـ سليمان بن سفيان التيمي: حسَّنَ الترمذي له حديثين.

فهؤلاءِ خمسةُ رواةٍ بينَ أربعينَ راوياً وصفَهم الترمذي أونقلَ وصفَهم عن غيرِه بمصطلحِ «منكر الحديث»، ولا ريبَ أنَّ هؤلاءِ الخمسةَ ليسوا من رواةِ مرتبةِ التركِ لكنَّ هذا يصطدمُ بالمقرّرِ نظرياً، من أنَّ مصطلحَ «منكر الحديث» أحدُ مصطلحاتِ مرتبةِ الترك.

والمسألةُ لا تحتملُ أكثرَ مما تقدَّمَ، فواضحٌ أنَّ الإطلاق النظريَّ ـ غالباً ـ أعمُّ من التطبيقِ العملي، والله أعلم.



المطلب الثاني

رواة مصطلح «منكر الحديث» ومروياتهم في جامع الترمذي

٣٢١ـ إبراهيم بن عثمان بن خواستي أبو شيبة العبسي ـ مولاهم ـ قاضي واسط ابن أخت الحكم بن عتيبة، وجدُّ أبي بكر وعثمان والقاسم ابني محمد ابن أبي شيبة توفي سنةَ تسع وستينَ ومئة (ت ق).

روىٰ عن تسعةِ رواة، منهم: خالُه الحكم، والأعمش، وسماك بن حرب، وأبو إسحاق السبيعي.

وروىٰ عنه زهاء عشرينَ راوياً، منهم: جرير بن عبد الحميد الضبّي، وشعبة وعلي بن الجعد، ويزيد بن هارون.

لم يوثِّقه أحدٌ، وتراوحت أَقوالُ النقاد فيه ما بينَ ضعيفٍ إلىٰ متروكٍ.

وقال الترمذي: منكرُ الحديث، ونقلَ عن البخاري قوله: ذاهبُ الحديث.

وخرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً ضعَّفَه، وقال الحافظ: متروكُ الحديث[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا زيد بن حباب، حدثنا إبراهيم بن عثمان عن الحكم، عن مِقْسم، عن ابن عباس أنَّ النبيّ ﷺ: «قرأ علىٰ الجنازة بفاتحة الكتاب»[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «الكبير» (١: ٣١٠)، «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٢: ١١)، «كنىٰ مسلم» (ص ٤٩)، «كنىٰ الدولابي» (٢: ٢)، «كنىٰ الحاكم الكبير» (١: ٢١٧: ٢)، «كنىٰ ابن عبد البر» (١١٥٣) «تاريخ بغداد» (٦: ١٠٤)، «المجروحين» (١: ٥٩)، «العقيلي» (١: ٥٩)، «الكامل» (١: ٣٨٩) «تهذيب الكمال» (٢: ١٤٧)، «الميزان» (١: ٤٨)، «التهذيب» (١: ١٤٤)، «التقريب» (٢١٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الجنائز، باب ما جاءَ في القراءِة علىٰ الجنائز بفاتحة الكتاب (١٠٢٦) وابن ماجه في الجنائز، باب ما جاءَ في القرآنِ علىٰ الجنازة (١٤٩٥)، ووَهِمَ الأستاذ عبد الباقي في عزوه إلىٰ البخاري والنسائي، فذاكَ موقوف ابن عباس، وهذا منكرٌ، وانظر «زاد المعاد» (١: ٤٩٨) فما بعدها.

وحديثُ ابن عباس ليسَ إسنادُه بذلكَ القوي، وإبراهيم بن عثمان هو أبو شيبةَ الواسِطيُّ، منكرُ الحديث.

والصَّحيحُ عن ابن عباس قوله: «من السنَّةِ القراءةُ علىٰ الجنازةِ بفاتحةِ الكتاب»[١].

حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي: حدثنا سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن طلحة بن عوف أنَّ ابنَ عباس صلّىٰ علىٰ جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب فقلتُ له: فقال: «إنَّه من السنَّة، أو من تمامِ السنَّة».

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وطلحة بن عوف هو ابن أخي عبد الرَّحمٰن بن عوف روىٰ عنه الزُّهري[٢].

قال أبو عيسىٰ: «والعملُ علىٰ هذا عندَ بعضِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النَّبي ﷺ وغيرهم، يختارونَ أن يقرأ بفاتحةِ الكتابِ، بعدَ التكبيرةِ الأولىٰ، وهو قولُ الشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ.

وقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: لا يُقرأ في الصلاةِ علىٰ الجنازة، إنّما هو الثناءُ علىٰ اللهِ والصلاةُ علىٰ النبيّ ﷺ، والدعاءُ للميِّتِ، وهو قولُ الثوريِّ وغيرِه من أهل الكوفة»[٣].

أقول: خرَّجَ الترمذي المرفوعَ أوّلاً، ثمَّ حَكمَ بأنَّ إسنادَه ليس بالقويِّ؛ لأنَّ إبراهيمَ منكرُ الحديث، ثمَّ خرَّجَ الموقوفَ الصَّحيح، وحَكمَ عليه بما يَحكمُ به غالباً علىٰ أحاديثِ البخاريِّ ومسلمٍ «حسنٌ صحيحٌ»، ليبيِّنَ أنَّ مخالفةَ إبراهيمَ للحفاظِ في رفعِه هذا الحديثَ وغيرِ ذلكَ من مخالفاته هي التي جَعلَتْه منكرُ الحديث.

---

(١) ونسبَ الحافظ في «الفتح» (٣:٢٤٢) إلىٰ الترمذي، أنَّه قال: ولا يصحُّ هذا الحديثُ... إلخ.

(٢) أخرجَه الترمذي برقم (١٠٢٧)، وأخرجهَ البخاري في الجنائز، باب قراءة فاتحة الكتاب علىٰ الجنازة رقم (١٣٣٥)، وأبو داود في الجنائز، باب ما يقرأ علىٰ الجنائز رقم (٣١٩٨)، والنسائي في الجنائز، باب الدعاء (٤:٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (١:٣٥٨).

(٣) «جامع الترمذي» (٣:٣٣٧).

قال الحاكم عَقبَ تخريجِه هذا الحديثَ: «وقد أَجمعوا علىٰ أنَّ قولَ الصحابي: «سنةٌ» حديثٌ مسندٌ».

قال الحافظ: «كذا نقلَ الإجماعَ، مع أنَّ الخلافَ عندَ أهلِ الحديثِ، وعندَ الأصوليين شهيرٌ».

وذكرَ روايةَ الترمذي للمرفوعِ والموقوفِ، ثمَّ قالَ: «وهذا مصيرٌ منه إلىٰ الفرقِ بينَ الصيغتين، ولعلّه أرادَ الفرقَ بالنسبةِ إلىٰ الصراحةِ والاحتمالِ»[1].

قلت: وليس له في العشرة سوىٰ هذا الحديثِ، والله أعلم.

٣٢٢ـ إسماعيل بن عياش بن سليم العَنْسي أبو عتبة الحمصي، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين ومئة، وله بضعٌ وسبعونَ سنةً (٤).

روىٰ عن أكثر من ستينَ شيخاً، منهم: الأعمش، والثوري، وصالح بن كيسان وهشام بن عروة، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وروىٰ عنه قرابةُ مئة راوٍ، منهم: الحسن بن عرفة العبدي، وسعيد بن منصور وعبد الرزاق الصنعاني، وهنّاد بن السري، ويحيىٰ بن معين.

اتفقَ مترجموه علىٰ تقواه وورعِه وكثرةِ عبادته، مثلما اتفقوا علىٰ همَّته في طلبِ العلم وحرصِه عليه، وعدَّه علي ابن المديني وأحمد بن حنبل أعلمَ أهل الشامِ بحديث أهله، وكان سخياً كريماً.

وخلاصةُ ما قال العلماءُ فيه أنّه ثقةٌ في حديث الشاميين، فأما ما روىٰ عن أهل الحجاز والعراق؛ فربما خلَّطَ في أحاديثهم وغلط.

قال الترمذي: «روايةُ **إسماعيل** بن عياش عن الشاميين أصلحُ، وله عن أهل الحجاز والعراق مناكيرُ.

---

(١) «فتح الباري» (٣: ٢٤٢-٢٤٣).

سمعتُ أحمدَ بن الحسن يقول: قال أحمدُ بن حنبل: إسماعيلُ بن عياش أصلحُ من بقيةَ، ولبقيةَ أحاديثُ مناكيرُ عن الثقات.

وسمعت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ يقول: سمعتُ زكريا بن عدي يقول: قال أبو إسحاق الفزاري: خذوا عن بقيةَ ما حدَّثَ عن الثقات ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدَّثَ عن الثقات ولا عن غير الثقات».

وقال الذهبي: «عالمُ أهلِ الشام ماتَ ولم يخلّف مثلَه، وقد صحَّحَ الترمذي لإسماعيلَ غيرَ ما حديثٍ من روايتِه عن أهلِ بلدِه خاصةً»، وقال الحافظ: «صَدُوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلّطٌ في غيرِهم»[1]، وخرَّجَ له ابن حبان حديثاً واحداً (٥٣٨٩) تُوبعَ عليه.

أقول: إنَّ إسماعيلَ بن عياش من علماءِ هذه الأمةِ الكبار، أمثال الوليد بن مسلم وبقية بن الوليد وشريك القاضي وعبد الله بن لهيعة وحماد بن سلمة ويستحقُ دراسَةً علميةً تستقصي مروياته في كتب السنَّة؛ لإعطائه مكانَه اللائقَ به بينَ علماء الإسلام أمّا أن نجعلَه في مرتبة الاعتبار، فلا نقبلُ حديثَه إلاّ إذا تُوبعَ عليه؛ فنكونَ سوَّينا في الحكم بينَ عالم روىٰ عنه مئة راوٍ وبين مجهول لا يُعرف إلاّ من ذكره في الإسناد وذلكَ ظلمٌ بالغٌ وسوءُ تطبيقٍ لقواعدِ علمِ النَّقْدِ الحديثي.

ثمَّ إنَّ الترمذي خرَّجَ لإسماعيلَ بن عياش عن خمسةَ عشرَ شيخاً منهم الشامي ومنهم غير الشامي، واستعراضُ أسمائهم ودرجاتِهم في سُلَّمِ القبولِ أو الردِّ، ومعرفةُ أحكامِ الترمذي علىٰ أحاديثهم، يخفِّفُ عنّا تخريجَ جملةٍ وافرةٍ من أحاديثهم عنده.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١٣٢) و (١١٧٤) و (٢٨٥٩) وغير ما موضع، «الكبير» (١: ٣٦٩)، «الجرح» (٢: ١٩١)، «العقيلي» (١: ٨٨)، «المجروحين» (١: ١٢٤)، «الكامل» (١: ٤٧١) «تاريخ بغداد» (٦: ٢٢١)، «تهذيب الكمال» (٣: ١٦٣-١٨١)، «الميزان» (١: ٢٤٠)، «التهذيب» (١: ٣٢١)، «التقريب» (٤٧٣).

ولتمييزِ مراتبهم تمييزاً ابتدائياً عاماً يكفينا عرضُ أسمائهم علىٰ ما ذكره الحافظ ابن حجر في «التقريب»، ففيه كفايةٌ للإيضاح التقريبي لا للاعتماد:

١ ـ (٦٤٠) بَحير بن سعد الكلاعي ثمَّ السحولي[١] أبو خالد الحمصي: ثِقةٌ ثَبْت (بخ ٤).

٢ ـ (٨٠٣) تميم بن عطية العنسي الشامي: صَدُوقٌ يَهِمٌ (ت).

٣ ـ (١٠٩٨) حبيب بن صالح الطائي أبو موسىٰ الحمصي: ثقةٌ (دت ق).

٤ ـ (٢٥٦٦) سليمان بن سليم الكناني أبو سلمة الشامي قاضي حمص: ثقةٌ عابدٌ (٤).

٥ ـ (٢٧٧١) شرحبيل بن مسلم الخولاني الشامي: صَدُوقٌ فيه لينٌ (د ت ق).

٦ ـ (٣٤٣٠) عبد الله بن عبد الرَّحمٰن بن أبي حسين المكي: ثقةٌ عالمٌ بالمناسك (ع).

٧ ـ (٣٤٦٦) عبد الله بن عثمان بن خثيم القارىء المكي: صَدُوقٌ (م ٤).

٨ ـ (٣٨٦٢) عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعم الإفريقي القاضي: ضعيفٌ (بخ د ت ق).

٩ ـ (٤٨٥٨) عمارة بن غزية الأنصاري المدني: لا بأسَ به، وروايتُه عن أنس مرسلةٌ (م ٤).

١٠ ـ (٥٧٢٥) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر (خت م ٤).

١١ ـ (٥٨٨٩) محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان الحمصي: ثقةٌ (خ ٤).

١٢ ـ (٦٤٧١) المثنىٰ بن الصبّاح الأبناوي[٢]، نزيل مكة المكرمة: ضعيف اختلط (د ت ط).

١٣ ـ (٦٩٩٢) موسىٰ بن عقبة ابن أبي عياش الأسدي الزبيري ـ مولاهم ـ: ثقةٌ فقيهٌ إمامٌ في المغازي (ع).

---

(١) السَّحول: أخو الخبائر، بطنٌ من ذي الكلاع، «الإكمال» (٤: ٣٧٠).

(٢) الأبناء: جيل من الفرس سكنوا اليمن وتعرّبوا، والنسبة إليهم أبناوي، «الإكمال» (١: ١٤٠).

١٤ـ (٧٩٧٤) أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي: ضعيفٌ اختلطَ (د ت ق).

١٥ـ (٨٠٠٢) أبو بكر الهذلي: أخباري متروكُ الحديث (ت ق)[1].

فإذا نحن ميّـزنا الثقاتِ عن الضعفاءِ من جهة، وميّزنا الشاميين عن غيرِهم من جهة أخرىٰ، وجمعنا أحكامَ الترمذي علىٰ هؤلاء وهؤلاء وأولئك، أمكنَ التعرّفُ علىٰ رأي الترمذي في إسماعيلَ، وإن كانت المعرفةُ الدقيقةُ لا بُدَّ لها من دراسةٍ حقيقيةٍ شاملة.

وزيادةً في الإيضاحِ أقولُ: إنَّ تضعيفَ الترمذي حديثَ راوٍ ضعيفٍ سوىٰ إسماعيلَ بن عياش، غالباً ما ينصُّ الترمذي علىٰ تضعيفِ الحديثِ به، فإن ضعَّفَه ولم ينصَّ، فيبقىٰ التضعيف مشتركاً بين إسماعيلَ والضعيف الآخر. فلا حاجةَ بنا إلىٰ استعراضِ مروياتِ هؤلاء، ويكفي الإشارة إلىٰ ذلك، سواء كان الضعفاء من الشاميّينَ أم كانوا من الحجازيينَ وغيرِهم.

ويحسنُ أن نتعرفَ إلىٰ بعضِ أحكامِ الترمذي علىٰ أحاديثِ بعضِ الثقاتِ من الشاميين، وبعض الثقات من غيرِ الشاميين ممن خرَّجَ لهم في جامعِه من طريقِ إسماعيلَ بن عياش، فأقول وبالله التوفيق:

أخرجَ الترمذي حديثَ عقبةَ بن عامرٍ، عن النبيّ ﷺ قال: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسرّ بالقرآن كالمسرّ بالصدّقة»[2]، من طريق إسماعيلَ بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان. . . إلخ، وقال: «حسنٌ غريبٌ» وأخرجَه ابن حبان في صحيحه، وحَكمَ الترمذي الحكمَ ذاتَه علىٰ حديثٍ آخرَ خرَّجَه لبحير (١١٧٤).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣:٦٥) وقارن بترجمةِ الرَّجل فيه (٣٣:١٥٩)، فقد رمز له (ق) فقط!!

(٢) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن، باب (٢٠) رقم (٢٩١٩)، وابن حبان في صحيحه في الرقائق، باب قراءة القرآن (٧٣٤) وتخريجه ثمةَ، وانظر الترمذي في الرضاع (١١٧٤).

وأخرجَ الترمذي حديثَ أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً: «إنَّ الله قد أعطىٰ لكلِّ ذي حقٍ حقّه، فلا وصية لوارث، الولد للفراش وللعاهر الحجر. . .» الحديثَ. وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وروايةُ إسماعيلَ بن عياش عن أهلِ العراق وأهلِ الحجاز ليست بذاكَ فيما تفرَّدَ به؛ لأنَّه روىٰ عنهم مناكيرَ، وروايته عن أهل الشام أَصحَّ. . .، يعني: وهذا منها[١].

وأخرجَ الترمذي حديثَ عبد الله بن عمر مرفوعاً: « لا تقرأ الحائضُ ولا الجنبُ شيئاً من القرآن»[٢]، وقال: «لا نعرفه إلاّ من حديث إسماعيلَ بن عياش، عن موسىٰ ابن عقبة. . .

وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إنَّ إسماعيلَ بن عياش، يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكيرَ، كأنَّه ضعَّف روايته ـ فيما ينفردُ به عنهم ـ وقال: إنما حديثُ إسماعيلَ بن عياش ـ يعني المقبولَ ـ عن أهلِ الشام»[٣].

قُلت: قول الترمذي: «فيما ينفردُ به عنهم»، يعني أنَّ ما تُوبعَ عليه من حديثِ أهلِ الحجازِ والعراقِ؛ فهو محتجٌّ به.

وقد اختلفَ العلماءُ في متابعةِ المغيرةِ بن عبد الرحمٰن الحزامي لإسماعيلَ عن شيخهما موسىٰ بن عقبة.

فذهبَ الدارقطني إلىٰ أنها متابعةٌ غريبةٌ؛ لأنَّ عبدَ الملك بن مسلمة المصري راويها عن المغيرة منكرُ الحديث، وتَبعَ الدارقطنيَّ علىٰ ذلك البيهقيُّ والحافظُ ابن حجر[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في الوصايا، باب لا وصية لوارث (٢١٢٠)، وانظر منه (٢٨٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جا في الحائض والجنب (١٣١)، وانظر تخريجه ونقده للشيخ أحمد شاكر فيه (١ :٢٣٧-٢٣٨).

(٣) ما سبق (١ :٢٣٧) وأخرج الترمذي حديثين آخرين (٣٥٢٨) و (٣٥٢٩) من حديث إسماعيلَ ابن عياش، عن محمد بن إسحاق بن يسار، وقال عن كُلٍّ منهما: «حسنٌ غريبٌ».

(٤) «سنن الدارقطني» (١ :١١٧-١١٨)، و«السنن الكبرىٰ» للبيهقي (١ :٨٩).

وذهبَ الشيخ أحمد شاكر إلىٰ أنها متابعةٌ صحيحةٌ، وحمَّلَ الترمذي ما لا يتحمله فيبقىٰ قول الترمذي: «لا نعرفُه إلاّ من حديثِ إسماعيلَ بن عياش» صحيحاً لكنَّ الحديثَ ليس منكرَ المتن؛ فالعملُ عليه عندَ أكثرِ أهلِ العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدَهم، مثلُ سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق[١].

وأخرجَ الترمذي حديثَ سراقةَ بن مالك بن جعشم المدلجي، قال: حضرتُ رسولَ الله ﷺ: «يُقيد الأبَ من ابنه، ولا يُقيد الابنَ من أبيه» من حديثِ إسماعيلَ بن عياش، عن المثنىٰ بن الصبّاح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن سراقة به وقال: «هذا حديثٌ لا نعرفهُ من حديثِ سراقةَ إلا من هذا الوجه، وليس إسنادُه بصحيح، رواه إسماعيلُ بن عياش عن المثنىٰ بن الصبّاح، والمثنىٰ بن الصبّاح يضعَّفُ في الحديث. . .» إلخ[٢].

أقولُ: الملاحظُ أنَّ الترمذي يَتكلَّم علىٰ أضعفِ رجلٍ في السند، والمثنىٰ بن الصبّاح مكي ضعيفٌ وقد اختلطَ، فهو علّةُ الحديث وليس إسماعيلُ بن عياش، ولو روىٰ عن غير أهل بلده؛ فإسماعيلُ عندَ الترمذي أعلىٰ ممن يدرجهم تحتَ قوله: «يضعَّفُ في الحديث».

وخلاصةُ حالِ إسماعيلَ بن عياش أنَّه حجةٌ في روايته عن أهل الشام إلاّ ما ثبتَ أنه أخطأ فيه عنهم، شأنُه في ذلك شأنُ سائر الحفاظ. أما روايتُه عن غيرهم؛ فتوضعُ في مرتبة الاختبار فماخالفَ فيه رُدَّ، وما وافق فيه قُبِلَ، وما انفردَ به نُظِرَ فيه.

وكأني بالإمام الترمذي الذي نقلَ عن علماءِ الحديث في إسماعيلَ ما نقل؛ يريدُ أن يقولَ: إنَّ كلامَهم في إسماعيلَ مبالغٌ فيه، فلا تلتفت إلىٰ أَقوال التشدِّدِ وخذ صَفوَ حالِه مني.

---

(١) «جامع الترمذي» (١: ٢٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي في الديات، باب ما جاء في الرجل يقتلُ ابنَه، يقادُ منه أم لا؟ (١٣٩٩)، ولم يخرِّجه من العشرة سواه.

وكان الترمذي قد أخرجَ له في جامعه اثَنين وعشرينَ حديثاً، حَكمَ علىٰ اثنين منها فقط (٢١٢٠، ٢٣٨٠) بقوله: «حسنٌ صحيحٌ» وحَكمَ علىٰ عشرةٍ منها (٤٧٥، ١١٧٤، ١٢٦٥، ٢٠٣٤. ٢٤٣٧، ٢٩١٩، ٣٠٦٦، ٣٥٢٦، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩) بقوله: «حسنٌ غريبٌ» وغالبُ إطلاقِه هذا الحكمَ علىٰ الحديثِ الحسنِ لذاتِه، ولم ترد له طريق أخرىٰ، وحَكمَ علىٰ أربعةٍ منها: (٣٥٧، ٦٧٠، ٢٦٤٢، ٣٧٧٥) بقوله: «حسنٌ».

فالترمذي قد قَبِلَ لإسماعيلَ بن عياش ستةَ عشرَ حديثاً من جملة ما خرَّجَ له، مع نقلِه تضعيفَه عمَّن سبقَه من العلماء.

وتكمن خطورةُ ردِّ رواياتِ إسماعيلَ بن عياش، في أنَّ للرجل في الكتب التسعة (٢٠٦) مائتين وستّة أحاديثَ، وخرّجَ له ابن حبان حديثاً واحداً في صحيحه (٥٣٨٩)، والله أعلم.

٣٢٣ـ بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحْمِد الحمصي الشامي، مات سنةَ سبعٍ وتسعينَ ومئة، وله سبعٌ وثمانونَ سنةً (خت م ٤).

روىٰ عن ثمانينَ شيخاً أو يزيدون منهم: إبراهيم بن أدهم، وعتبة بن أبي حكيم وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسّاني.

وروىٰ عنه: أسد بن موسىٰ، والحمّادان، وحَيْوةُ بن شريح، وشعبة، وأبو مسهر الغساني، والأوزاعي، وخلقٌ في مثل عدد شيوخه أو يزيدون[1].

وبقيةُ بن الوليد وإسماعيلُ بن عياش متقاربان، فهما عالما أهلِ الشام في عصرهما وقلما ذكرَ الترمذي أحدَهما إلاّ ذكرَ الآخرَ معه للموازنة بينهما.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (١:٢٣٧)، (٣:٤٦٨)، (٤:٤٣٣)، (٥:١٤٤)، «الكبير» (٢:١٥٠)، «الجرح» (٢:٤٣٤-٣٦)، «المجروحين» (١:٢٠٠-٢٠٢)، العقيلي (١:١٦٢)، «الكامل» (٢:٢٥٩)، «تهذيب الكمال» (٤:١٩٢-٢٠٠)، «الميزان» (١:٣٣١)، «التهذيب» (١:٤٧٣) «التقريب» (٧٣٤).

وخلاصةُ أَقوالِ النقاد في بقيةَ: أنّه يحدِّثُ عن الثقاتِ والضعفاءِ والمجهولينَ ويدلِّس تدليسَ التسوية، وروايته عن أهل الشام حجةٌ، وهو فيها أقوىٰ من إسماعيلَ بن عياش، وعن غيرِهم مخلّطٌ.

ويمكن تمييز بعض هذه القضايا عن بعض بما يأتي:

لا يُقْبَلُ من بقيةَ بن الوليد إلاّ ما صرَّحَ فيه بالتحديث أو ثبتَ من طريق آخرَ؛ لأنَّ بقيّةَ كان يدلِّس التسويةَ عن الضعفاءِ والمجهولينَ، قال ابن حبان: «لقد دخلتُ حمصَ وأكثرُ همِّي شأنُ بقيةَ، فتتبعتُ حديثَه، فكتبت النُّسخَ علىٰ الوجه ـ يعني علىٰ وجه الإستقراء ـ وتبعتُ ما لم أجد بعلوٍّ من رواية القدماء عنه؛ فرأيتُه ثقةً مأموناً ولكنَّه كان مدلّساً، سمع من عبيد الله بن عمر ـ يعني العُمري ـ وشعبة ومالك أحاديثَ يسيرةً مستقيمةً، ثمَّ سمع عن أَقوام كذّابينَ ضعفاءَ متروكينَ، عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل: المجاشع بن عمرو، والسّري بن عبد الحميد، وعمر بن موسىٰ الميثمي وأشباههم وعن أقوامٍ لا يُعرفونَ إلاّ بالكنىٰ، فروىٰ عن أولئك الثقاتِ الذينَ رآهم بالتدليس ما سمعَ من أولئك الضعفاء، فكانَ يقولُ: عبيد الله بن عمر عن نافعٍ، وقال مالك: عن نافع، فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك، وأسقطَ الواهي بينهما فالتزقَ الموضوعُ ببقية، وتخلّصَ الواضع من الوسط.

وإنما امتُحنَ بقيةُ بتلاميذ له، كانوا يسقطون الضعفاءَ من حديثه، ويسوّونه فالتزق ذلك كلُّه فيه. . . ؛ فلا يحلُّ أن يُحتجَّ به إذا انفردَ بشيء»[١].

قال أبو الحسن ابن القَطّان ـ يعني الفاسي ـ: «بقيةُ مدلِّسٌ عن الضعفاءِ ويستبيحُ ذلك، وهذا ـ إن صحَّ ـ مفسدٌ لعدالته، بخلاف التدليس بإسقاط الثقات»[٢].

قلتُ ـ والقائلُ الذهبي ـ: نعم والله صحَّ هذا عنه أنَّه يفعلُه، وصحَّ عن الوليد بن مسلم، وعن جماعة كبارٍ فعلُه، وهذا بليّةٌ منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهادٍ، وما

---

(١) «المجروحين» (١: ٢٠١-٢٠٢).

(٢) الوهم والايهام (٤: ١٦٨).

جوّزوا علىٰ ذلك الشخصِ الذي يسقطونَ ذكرَه بالتدليس، أنَّه تَعَمَّدَ الكَذبَ، هذا أمثلُ ما يُعتذرُ به عنهم. . .»[١].

قُلتُ: بقيةُ بن الوليد والوليدُ بن مسلم من المدلِّسين، لكن العلماءَ احتملوا منهم شناعةَ تدليسِهم لغزارةِ علمِهم وسعة روايتِهم، وجمعِهم أحاديثَ بلدانهم، وقواعدُ علم الحديث معروفةٌ بشأن المدلِّسين، وتطبيقُها علىٰ مروياتهم يوضح للناقد خفايا التدليس.

والتدليسُ ـ وحدَه ـ لا تُردُّ به روايةُ الثقة «فإنَّ قتادةَ وأبا إسحاق السبيعي وعبد الملك ابن جبير وابن جريح والأعمش والثوري وهشيماً كانوا يدلِّسون.

وقد احتجَّ العلماءُ برواياتهم، فإن أوجبَ تدليسُ بقيةَ في روايته تركَ حديثه أوجبَ تدليسَ هؤلاء الأئمةِ تركَ حديثهم»[٢].

وقد خرَّجَ الترمذي لبقيةَ بن الوليد عن شيوخه: إبراهيمَ بن أدهم، وعتبةَ بن أبي حكيم، ومسلمِ بن زياد[٣].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ: أخبرنا حيوة بن شريح وهو ابن يزيد الحمصي، عن بقية بن الوليد، عن مسلم بن زياد، قال: سمعتُ أنساً يقول إنَّ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «من قال حين يصبح: اللَّهمَّ أصبحنا نُشْهِدُك ونشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك، بأنك لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأنّ محمداً عبدك ورسولك؛ إلاّ غفر له ما اصابَ في يومه ذلك، وإن قالها حين يمسي؛ غفر الله له ما أصاب في تلك الليلة من ذنب».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ»[٤].

---

(١) الميزان (١: ٣٣٩).

(٢) «صحيح ابن حبان» (١: ١٥٤)، وفي الجامعة الأردنية بعمّان قامت دراسَةٌ علميةٌ حيالَ مرويات بقيةَ ابن الوليد، توصلت إلىٰ نتائجَ تحدّدُ الموقفَ الصحيح من شخصيتِه ومروياتِه، عهدي بها بعيد ولا أستطيعُ تقييدَ نتائجها الآن.

(٣) «تهذيب الكمال» (٤: ١٩٢-١٩٦).

(٤) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (٧٩) حديث (٣٥٠١)، وأبو داود في الأدب، باب ما يقول إذا أصبح (٥٠٦٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص٢١-٢٢)، وانظر «تحفة الأشراف» =

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ بقية بن الوليد، رواه عنه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وعمرو بن عثمان وحيوة بن شريح وكثير بن عبيد، فهو من مشهور حديثِ بقيةَ، وشيخُه مسلمُ بن زياد مجهولُ الحال، وقال الحافظ: مقبولٌ[1].

فالحديثُ به ضعيف، وإنما خافَ العلماءُ من تدليسِ بقيةَ عن مثلِ هذا المجهولِ فلما صرَّحَ باسمه؛ ارتفعَ الخوفُ وأُلصِقَ ضعفُ الحديث به دونَ بقيةَ، والله أعلم.

وقد خرَّجَ الترمذي لبقيةَ ثمانيةَ أحاديثَ، هذا واحدٌ منها، وكان واحدُ آخرُ (٩٤) متابعةً، وقال عَقبَ اثنين (١٦٣٥، ١٦٦٣): «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، وعَقبَ واحد (٢٦٧٦): «حسنٌ صحيحٌ»، وعَقبَ ثلاثةٍ أخرَ (٢٨٥٩، ٢٩٢١، ٣٤٠٦): «حسنٌ غريبٌ».

فهل يكون مثلُ هذا في مرتبةِ الترك، أو أنّ الترمذي أرادَ مخالفةَ أحمدَ في رأيه، أو أرادَ تقييدَ إطلاقِ كلامِه؟

خاصةً وأنّ لبقيةَ في الكتب التسعة (٢٣٨) مائتين وثمانية وثلاثينَ حديثاً، ولم يخرِّج له ابن حبان في «صحيحه» شيئاً، وله حديثٌ واحدٌ معلقٌ (٧٠٧) عندَ البخاري وحديث موصولٌ عندَ مسلم (١٤٢٩)، والله تعالىٰ أعلم.

٣٢٤ـ الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوفل الهاشمي والد الشاعر أبي جعفر توفي بينَ سنةِ خمسينَ وستينَ بعد المائة (ت ق).

روىٰ عن: عبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج.

وروىٰ عنه: أبو قتيبة سَلْم بن قتيبة، وابنه أبو جعفر الشاعر.

روىٰ له الترمذي وابن ماجه الحديثَ الآتي، ولا ندري ما إذا روىٰ عنه ابنُه أبو جعفر.

=(١: ٤٠٦) وقال المزي فيه: حديثُ أبي داود في رواية أبي بكر بن داسة عنه، ولم يذكره أبو القاسم بن عساكر ـ يعني في «أطراف الكتب الخمسة».

(١) «تهذيب الكمال» (٢٧: ٥١٤-٥١٥)، و«التقريب» (٦٦٢٦).

قال البخاري: منكرُ الحديث، وقال أبو حاتم: ليسَ بالقوي، منكرُ الحديث ضعيفُ الحديث، روىٰ ثلاثةَ أحاديثَ أو أربعةَ أحاديثَ أو نحوَ ذلك مناكيرَ، وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

قُلت: لم يوثِّقه أحدٌ، وكلٌّ من ترجَمه؛ جعلَه بينَ ضعيفٍ ومنكرِ الحديث، ولا تنافي بينَ الوصفين كما تقدّم.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا نصر بن علي الجهضَمي، وأحمد بن أبي عبيد الله السليمي البصري، قالا: حدثنا أبو قتيبة سَلْم بن قتيبة، عن الحسن بن علي الهاشمي، عن عبد الرحمٰن الأعرج، عن أبي هريرة أنَّ النبيّ ﷺ قال: «جاءني جبريل، فقال: يا محمد! إذا توضأت؛ فانْتَضِحْ»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وسمعت محمدَ بنَ إسماعيلَ يقول: الحسنُ ابن علي الهاشمي: منكرُ الحديث».

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ سَلْم بن قتيبة الشعيري، وهو صَدُوقٌ[٣].

رواه عنه نصرُ بن علي الجهضَمي، وأحمدُ السليمي، والحسينُ بن سلمة اليُحْمِدي وأبو هريرةَ الصيرفي، فهو من مشهورِ حديثِ قتيبةَ، وهو صَدُوقٌ، والأعرجُ من كبار تلامذة أبي هريرة، فآفةُ الحديثِ الحسنُ بن عليّ هذا.

---

(١) مصادر ترجمته: «الكبير» (٢٩٨٢) «الجرح» (٣: ٢٠)، «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٣)، العقيلي (١: ٢٣٤)، «المجروحين» (١: ٢٣٤-٢٣٥)، «الكامل» (٣: ١٦٣)، «تهذيب الكمال» (٦: ٢٦٤) «الميزان» (١: ٥٠٤)، «التهذيب» (٢: ٢٠٣-٢٣٤)، «التقريب» (١٢٦٣)، «جامع الترمذي» (١: ٧١) «تحفة الأحوذي» (١: ٥٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الطهارة، باب ما جاء في النضح بعدَ الوضوء (٥٠)، وابن ماجه فيهما (٤٦٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٩٨٣) (١: ٢٣٤) وروىٰ له حديثاً آخرَ، وقال لا يتابع عليهما من هذا الوجه. أما الانتضاح؛ فقد روي بغير هذا الإسناد بإسنادٍ صالحٍ، وأما الثاني؛ فلا يحفظ إلاّ عنه. وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ١٥٩).

(٣) «التقريب» (٢٤٧١).

وعندَ التحقيقِ هو رجلٌ لا نعرفُ الكثيرَ عن عينه، وقد اتفقَ الحفّاظُ علىٰ تضعيفه، فالحديثُ من طريقه منكرٌ، ولا يَصحُّ في الانتضاحِ حديثٌ[١].

قُلت: وليسَ له عندَه غيرُه، وله عندَ ابن ماجه حديثٌ واحدٌ (٤٦٣).

٣٢٥ـ حُمَيد بن علي الأعرج الكوفي القاصّ الملائي، وقيل في اسم أبيه غير ذلك، من السادسة (ت).

روىٰ عن: عبد الله بن الحارث الزبيدي المعروف بالمُكَتِّب (ت).

وروىٰ عنه ثمانيةُ رواةٍ، منهم: خلف بن خليفة (ت)، وعبد الله بن نمير، وعيسىٰ بن يونس.

لم يوثِّقه أحدٌ، وترجمهَ أصحابُ الضعفاء في مصنّفاتهم، وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، منكرُ الحديث، قد لزمَ: عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود[٢]، ولا نعلمُ لعبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود شيئاً.

وقالَ أبو زرعة: ضعيفُ الحديث واهي الحديث. ونقلَ الترمذي عن البخاري قوله: منكرُ الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[٣].

حدثنا علي بن حجر: حدثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود عن النبيّ ﷺ قال: «كان علىٰ موسىٰ يوم كلّمه ربّه كساء

---

(١) انظر أحاديث الانتضاح في «سنن أبي داود» (١:٤٣)، والدارمي (١:١٩٤)، والدارقطني (١:١١١) وليس يصحُّ منها حديثٌ!

(٢) يريد: لزم إسناداً واحداً، ما عداه إلى غيره.

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:١٩٦)، «الكبير» (٢:٣٥٤)، «الجرح» (٣:٢٢٦)، «ضعفاء النسائي» (١٤١)، «ضعفاء العقيلي» (١:٢٦٨)، «المجروحين» (١:٢٦٢)، «الكامل» (٣:٧٣) «ضعفاء الدارقطني» (١٦٧)، «تهذيب الكمال» (٧:٤٠٩-٤١٢)، «الميزان» (١:٦١٤) «التهذيب» (٣:٥٣)، «التقريب» (١٥٦٦)، سمّاه البخاري والترمذي: حميد بن علي، وقال أبو حاتم: ابن عطاء، وترجمه المزي باسم حميد الأعرج الكوفي، والذهبي باسم: حميد بن عمّار، وأثبتنا ما ذكره الترمذي؛ لأنَّه محلُّ دراستنا.

صوف، وجبّة صوف؛ وكمّة صوف، وسرَاويل صوف، وكانت نعلاه من جلد حمار ميت»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث حميد الأعرج وحميد هو ابن علي الكوفي، سمعت محمداً ـ يعني البُخاري ـ يقول: حميد بن عليّ الأعرج: منكرُ الحديث، وحميد بن قيس المكي: ثقةٌ»[٢].

أقول: خرّجَ الترمذي لحميدِ بن علي هذا الحديثَ الواحدَ، وخرَّجَ لحميد بن قيس حديثاً درستُه في تخريجِ أحاديثِ رواةِ مصطلحِ ثقة من هذه الدراسة، وإنما ذكرَه الترمذي تمييزاً[٣].

وقد دارَ هذا الحديثُ علىٰ خلف بن خليفة، وهو على اختلاطه أحسنُ حالاً بما لا يقاسُ من حميد بن علي الأعرج، وعبد الله بن الحارث ثقةٌ لا بأسَ به، فيُلزقُ الحديثُ بهذا الواهي المنكرِ الحديث والله تعالىٰ أعلم[٤].

قلت: وليسَ له في العشرة إلاّ هذا الحديث.

٣٢٦ـ خالد بن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب القُرشيّ العدوي المدنيّ، من أتباع التابعين، مات سنةَ اثنتين وستينَ ومئة (ت).

روىٰ عن: عَمَّي أبيه حمزةَ بن عبد الله بن عمر، وسالم بن عبد الله (ت)، وعن جدّه عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

وروىٰ عنه خمسةُ رواةٍ، منهم: إسحاق بن محمد الفَرْوي، وابنُه عبيد الله بن خالد بن أبي بكر، ومعن بن عيسىٰ القزّاز (ت).

---

(١) أخرجه الترمذي في اللباس، ما جاء في لبس الصوف (١٧٣٤)، ولم يخرجه من العشرة غيره وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» وابن عدي في «الكامل» والمزي في «تهذيب الكمال» كلُّهم في ترجمة حميد الأعرج، وإنما ساق مصنفو الضعفاء حديثَه شاهداً علىٰ نكارة حديثه.

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ١٩٦).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٧: ٣٨٥) و«تحفة الأشراف» (٧: ٦٤).

(٤) «التقريب» (٣٢٦٨) ترجمة عبد الله بن الحارث المكتب.

قال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه، وقال البخاري: له مناكيرُ، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطىء، وقال الحافظ ابن حجر: فيه لينٌ من السابعة[١].

وقد خرَّجَ له الترمذي، هذا الحديثَ الواحدَ:

قال أبو عيسىٰ: حدثنا الفضل بن الصبّاح البَغداديّ: حدثنا معن بن عيسىٰ القزّاز عن خالد بن أبي بكر، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «باب أمتي الذين يدخلونَ منه الجنّة، عَرْضُه مسيرة الراكبِ الجوادَ ثلاثاً، ثمَّ إنّهم ليضغطون عليه، حتىٰ تكاد مناكبهم تزول»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، سألت محمداً عن هذا الحديث، فلم يعرفه وقال: لخالد بن أبي بكر مناكير عن سالم بن عبد الله».

قُلت: ونقلَ الترمذي عن البخاري في «العلل الكبير» أنه سألَه عن حديث من أحاديثِ خالدٍ فلم يعرفه، وقال: «خالد بن أبي بكر: منكرُ الحديث» فمن كان منكرَ الحديث، ويتفرّدُ بما روىٰ؛ فحديثهُ منكرٌ[٣]، ونكارةُ هذا الحديثِ جليةٌ واضحةٌ، والله تعالىٰ أعلم.

٣٢٧ـ الخليل بن مُرّة الضُّبَعِي البصري، من السادسة، توفي عام ستينَ ومئة (ت).

روىٰ عن أكثرَ من ثلاثينَ شيخاً، منهم: شعبة، وعمرو بن دينار، وقتادة والأزهر الشاميّ (ت) ويحيىٰ ابن أبي صالح السمّان (ت).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤ : ٥٩١)، «العلل الكبير» (٢ : ٦٤٠) (٣٠٦)، «الجرح» (٣ : ٣٢٣) «ثقات ابن حبان» (٦ : ٢٥٤)، «تهذيب الكمال» (٨ : ٣٣)، «الميزان» (١ : ٦٢٨)، «الكاشف» (١ : ٢٠١)، «التهذيب» (٣ : ٨١)، «التقريب» (١٦١٨).

(٢) أخرجه الترمذي في صفة الجنّة، باب ما جاء في صفة أبواب الجنّة (٢٥٤٨)، ولم يخرِّجه من العشرة غيرُه، وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٨ : ٣٤)، وانظر «تحفة الأشراف» (٥ : ٣٥٤)، وقد عدَّ الذهبي هذا الحديثَ من مناكيرِه في «الميزان» (١ : ٦٢٨).

(٣) «العلل الكبير» للترمذي (٢ : ٦٤٠) (٣٠٦).

وروىٰ عنه قريبٌ من هذا العدد من الرواة، منهم: بقيّة بن الوليد، والليث بن سعد (ت) ووكيع بن الجَرَّاح.

قال ابن شاهين وأحمد بن صالح: ثقةٌ، وتفاوتت أَقوالُ العلماء في درجة تضعيفِهِ؛ فقال أبو الوليد الطيالسي: خليل بن مرة: ضالٌ مضلٌّ، وقال البخاري والترمذي: منكرُ الحديث، وقال أبو حاتم والذهبي: ليس بالقوي، وهو شيخٌ صالحٌ، وذكرَه الساجي والعقيلي وابن حبان وابن الجاورد وغيرُهم في الضعفاء[١].

أقول: لم أستطع الوقوفَ علىٰ سببِ وصفِهِ بالضلال والإضلال من أبي الوليد الطيالسي، ولستُ أدري كيفَ يستقيمُ وصفُه بذلك، مع وصفِ أبي حاتم بأنَّه شيخٌ صالحٌ، ولا ريبَ أن وصفَ صالح يرادُ به الدِّين، بدليل تفسير الذهبي لها بقوله: «كان أحدَ الصالحين».

وغالبُ ظنّي أنَّ الرَّجلَ كان من عبّادِ البصرةِ وزهّادها المنقطعينَ إلىٰ العبادة، وكانَ ربما صدرت عنه كلماتٌ أو فِعالٌ لا يحتملُ أهلُ الحديث مثلَها بقرينةِ قولِ أحمد بن صالح ـ فيما نقلَه ابن شاهين ـ: «إنما استغنىٰ عنه البصريون؛ لأنَّه كانَ خاملاً، ولم أرَ أحداً تركَه، هو ثقةٌ»[٢].

وربما كانَ هذا الانقطاعُ إلىٰ العبادة، وقلَّةُ الاشتغالِ بالمذاكرةِ والحفظِ سببَ ضعفِ حديثِهِ، قال أحمد بن صالح: «رأيتُ أحاديثَه عن قتادة ويحيىٰ بن أبي كثير صحاحاً»[٣].

وخلاصةُ حالِه ـ في نظري ـ أنَّه عدلٌ صالحٌ زاهدٌ، حديثُه مستقيمٌ عن قتادة ويحيىٰ ابن أبي كثير، روىٰ عن شيوخٍ مجاهيلَ، وأخطأ في أحاديثَ رواها عن المشهورينَ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٣٨، ٤٨٠)، «تاريخ الدوري» (٢:١٥٠)، «الكبير» (٣:١٩٩)، العقيلي (٢:١٩)، «الجرح» (٣:٣٧٩)، «المجروحين» (١:٢٨٢)، «الكامل» (٣:٥٠٤) «الموضح» (٢:٨٤)، «تهذيب الكمال» (٨:٣٤٢)، «الميزان» (١:٦٦٧)، «الكاشف» (١:٢١٧) «التهذيب» (٣:١٦٩)، «التقريب» (١٧٥٧).

(٢) «التهذيب» (٣:١٧٠).

(٣) ما سبق.

فما كانَ من حديثِهِ عن قتادة ويحيىٰ؛ جعلناه في مرتبةِ الاختبار، لإخراج ما خالفَ فيه عنهما الحفاظَ، وما كانَ عن المجهولين؛ رَدَدْناه، وما كان عن غيرهم؛ فهو في دائرةِ الاعتبار، والله تعالىٰ أعلم.

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين اثنين، وليسَ له عندَ العشرةِ سواهما.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة: حدثنا الليث، عن الخليل بن مرة، عن يحيىٰ بن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: كان رجلٌ من الأنصار يجلسُ إلىٰ النبي ﷺ فيسمعُ من النبيّ ﷺ الحديثَ فيعجبُه ولا يحفظُه، فشكا ذلك إلىٰ النبيّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله إني أسمعُ منكَ الحديثَ فيعجبني ولا أحفظه! فقال رسول الله ﷺ: «استعن بيمينك»[١]، وأومأ بيدِه إلىٰ الخطّ، وفي الباب عن: عبد الله بن عمرو[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ إسنادُه ليس بالقائم، وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: الخليلُ بن مرَّةَ منكرُ الحديث»[٣].

أقول: يحيىٰ بن أبي صالح الراوي عن أبي هريرة مجهولٌ[٤]، والخليل بن مُرَّة منكرُ الحديث، وهذا المجهولُ ـ عندَ المحدِّثين ـ أحسنُ حالاً من المعروف المجروح ما لم يُجرح المجهول بالطعن في حديثه، وما دامَ الجَرْحُ لحقَ أحدَ الرَّجلين؛ فإنَّ الحديثَ يلتصقُ به.

قال ابن حبان: «إذا روىٰ رجلٌ ليس بمشهور بالعدالة، عن شيخ ضعيفٍ أشياءَ لا يرويها غيره، لا يتهيأ إلزاقُ القدح بهذا المجهول دونَه، بل يجبُ التنكّبُ عما رويا

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (٦٣) رقم (٣٤٧٣)، ولم يخرِّجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٢ : ١١٨).

(٢) حديث عبد الله بن عمرو أخرجَه أبو داود في العلم، باب كتابة العلم (٣٦٤٦)، وفي إسنادِه مقالٌ.

(٣) «جامع الترمذي» (٥ : ٣٨).

(٤) «التقريب» (٧٥٦٩).

جميعاً حتىٰ يحتاطَ المرءُ فيه؛ لأنَّ الله لم يكلِّفْ عبادَه أخذَ دينهم عمَّن ليس بعدل مَرْضيّ»[١].

وقال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة: حدثنا الليث، عن الخليل، عن الأزهر بن عبد الله عن تميم الداري عن رسول الله ﷺ، أنَّه قال: «من قال: أشهد أن لا إله إلاّ الله وحدَه لا شريك له، إلهاً واحداً صمداً، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، ولم يكن له كُفُواً أحداً عشرَ مرات؛ كتبَ الله له أربعينَ ألف حسنة».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، والخليلُ بن مُرَّة ليس بالقوي عندَ أصحابِ الحديثِ، قال محمد بن إسماعيل: هو منكرُ الحديث»[٢].

أقول: علةُ الحديث هي الخليلُ وأزهرُ بن عبد الله، قيل: هو أزهر بن سعيد الحرازي الحمصي صَدُوقٌ اتُّهم بالنصب[٣].

لكنَّ حديثَه لا صلةَ له بنصبٍ أو رفضٍ، فتبقىٰ علتُه سوءُ حفظ الخليل ونكارةُ أحاديثه، والله أعلم.

٣٢٨ـ رشدين بن كريب بن أبي مسلم القُرشي الهاشمي ـ مولاهم ـ أبو كريب المَدنّي، أخو محمد بن كريب مولىٰ عبد الله بن العبَّاس، من أتباع التابعين (ت ق).

رأىٰ عبد الله بن عمر بن الخطاب، وليسَ له عنه رواية، وروىٰ عن: علي بن عبدالله بن العباس، وأبيه كريب (ت ق).

وروىٰ عنه تسعةُ رواةٍ منهم: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ المَدني، وعيسىٰ بن يونس (ت)، ومحمد بن فضيل (ت)، ومروان بن معاوية (ق).

لم يوثِّقه أحدٌ، وتفاوتت أقوالُ النقاد فيه ما بينَ ضعيفٍ إلىٰ منكرِ الحديث وأحسنُ ما قيل فيه: أحاديثُه مقاربة، ولم أرَ فيها حديثاً منكراً، وهو علىٰ ضعفِه ممن

---

(١) «المجروحين» (٢: ١٠٠) وانظر (١: ٣٢٨)، (٢: ١٧)، (٣: ٥٩) في تراجم مجهولين.

(٢) جامع الترمذي (٥: ٤٨٠).

(٣) «التقريب» (٣٠٨ و٣١٠).

يُكتب حديثُه، قاله ابن عدي، وأشنعُ ما قيل فيه: في نسخة كتبناها عنه فيها العجائبُ التي ينكرُها المبتدىء في العلم، فكيف المتبحّرُ في هذه الصناعة، قاله ابن حبان.

وقال الترمذي: عنده مناكيرُ، وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

قلت: له عندَ الترمذي حديثان سيأتي الحديثُ عنهما بعدَ ترجمةِ أخيه التالية، وعندَ ابن ماجه واحد (٣٤١٧)، وأربعةٌ عندَ أحمد.

٣٢٩ـ محمد بن كريب بن أبي مسلم القُرشي الهاشمي ـ مولاهم ـ أخو رشدين مات بعدَ خمسينَ ومئة (ق). روىٰ عن أبيه كريب فقط.

وروىٰ عنه خمسةُ رجالٍ، منهم: سيف بن عمر التميمي الضَّبِّي، وأبو خالد الأحمر (ق).

لم يوثِّقه أحدٌ وضعَّفَه كُلُّ من ترجمه، وأَقوالُ النقاد فيها ما بينَ ضعيفٍ ومنكرِ الحديث، وقال أبو حاتم: شيخٌ لا يحتجُّ به، يُكتبُ حديثُه، وهو أحبُّ إليَّ من أخيه رشدين.

وقد رجَّحَ الدارمي رشدينَ بن كُريب علىٰ أخيه محمدٍ، ورجَّحَ البخاري محمداً علىٰ رشدين وقال الترمذي: «القولُ ما قالَ أبو محمد يعني الدارمي: رشدين أرجحُ وأكبرُ، وقد أدركَ ابن عباس ورآه، وهما أخوان عندَهما مناكيرُ» وقال الحافظ: ضعيفٌ[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٦٨) و (٥: ٣٦٦)، و«العلل الكبير» له (٢: ٨٧٠) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٢: ١٦٥)، «الكبير» (٣: ٣٣٧)، «الجرح» (٣: ٥١)، «ضعفاء العقيلي» (٢: ٦٦)، «المجروحين» (١: ٣٠٢)، «الكامل» (٤: ٦٤)، الدارقطني (٢٢١)، «تهذيب الكمال» (٩: ١٩٦-١٩٨)، «الميزان» (٢: ٥١٢)، «التهذيب» (٣: ٣٧٩)، «التقريب» (١٩٤٣)، «شرح العلل» (٢: ٨٧٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٦٨) و (٥: ٣٦٦)، «العلل الكبير» له (٢: ٨٧٠) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢: ٥٣٦)، «الكبير» (١: ٢١٧)، «الجرح» (٨: ٦٨)، «ضعفاء النسائي» (٥٢٩)، العقيلي (٤: ١٢٧) وفي ترجمة رشدين أيضاً، «المجروحين» (٢: ٢٦٢)، «الكامل» =

قلت: له عندَ ابن ماجه حديثٌ واحدٌ (٢٩٠٨) فقط.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا علي بن خشرم: حدثنا عيسىٰ بن يونس، عن رشدين بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس أنَّ النبيّ ﷺ كانَ إذا شربَ؛ تنفسَ مرَّتين[(١)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث رشدين بن كريب وسألتُ أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن ـ يعني الدارمي ـ عن رشدين بن كريب، قلت: هو أقوىٰ أو محمد بن كريب؟ فقال: ما أقرَبَهما، ورشدين بن كريب أرجحُهما عندي.

قال: وسألتُ محمد بن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ عن هذا، فقال: محمد بن كريب أرجحُ من رشدين بن كريب، والقول عندي ما قال أبو محمد عبد الله: رشدين ابن كريب أرجحُ وأكبرُ، وقد أدركَ ابنَ عباس ورآه، وهما أخوان وعندهما مناكيرُ»[(٢)].

وقال أبو عيسى: حدثنا أبو هشام الرفاعي: حدثنا محمد بن فضيل، عن رشدين ابن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ قال: «إدبار النجوم: الركعتان قبل الفجر وإدبار السجود: الركعتان بعد المغرب»[(٣)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه مرفوعاً، إلاّ من هذا الوجه من حديث محمد بن فضيل، عن رشدين بن كريب...»، ونقل النصَّ السابقَ في الموازنة بينَ الأخوين مع فوارقَ طفيفةٍ[(٤)].

=(٧: ٤٩٥)، وفي ترجمة أخيه، الدارقطني (٤٦٣)، «تهذيب الكمال» (٢٦: ٣٦٦-٣٣٩)، «الميزان» (٤: ٢٢)، «التهذيب» (٩: ٤٢٠)، «التقريب» (٦٢٥٦).

(١) أخرجه الترمذي في الأشربة، باب ما ذكر من الشراب بنفسين (١٨٨٦)، وأخرجه ابن ماجه في الأشربة، باب الشرب بثلاثة أنفاس (٣٤١٧). وانظر تحفة الأشراف (٥: ٢٠٢-٢٠٣)، والأحوذي (٣: ١١٣)، وجامع الأصول (٥: ٧٩) فما بعدهما.

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٢٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة الطور (٣٢٧٥)، ولم يخرجه من الستة غيره، «تحفة الأشراف» (٥: ٢٠٣)، وانظر «جامع الأصول» (٢: ٣٦٦).

(٤) «جامع الترمذي» (٥: ٣٦٦)، وقال الحافظ في «الفتح» (٨: ٤٦٣): إسنادُه ضعيفٌ.

أقول: الحديثُ الأوّل له شواهدُه الكثيرةُ، التي تقوّي متنَه وترفعُه أو يقال: التي يستغنىٰ بها عنه.

وأما الحديثُ الثاني: فهو معارَضٌ بما هو أشملُ منه دلالةً وأَصحُّ منه سنداً وأقربُ إلىٰ دلالة النص، وهو حديثُ ابن عباس عندَ الإمام البخاري أنَّ معناه: «أَمَره أن يسبِّح في أدبار الصلوات كلِّها» يعني قوله: ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [قٓ: ٤٠][١].

ويبدو لي أنَّ هذا الحديثَ الضعيفَ مستنبطٌ من دلالة نصوصٍ أخرَ، فالركعتان بعدَ غروب الشمس لهما دلالتهُما، والركعتان بعدَ الفجرِ لهما دلالتُهما علىٰ بدء النهار والله تعالىٰ أعلم.

٣٣٠ـ زَرْبيّ بن عبد الله الأزدي ـ مولاهم ـ، أبو يحيىٰ البصري إمام مسجد هشام ابن حسان، من صغار التابعين (ت ق).

روىٰ عن: أنس بن مالك (ت)، ومحمد بن سيرين (ق).

وروىٰ عنه عشرةُ رواةٍ، منهم: بشر بن ثابت البزَّار، وعبيد بن واقد (ت)، ومسلم ابن إبراهيم، وموسىٰ بن إسماعيل.

لم يوثِّقه أحدٌ، وضعَّفَه البخاري والترمذي والعقيلي وابن حبان وابن عدي، قال البخاري ـ ونقله عنه العقيلي ـ: فيه نظرٌ، ووصفَه الباقون بنكارةِ الحديثِ، وقال الذهبي وابن حجر: ضعيفٌ[٢].

قُلت: لا تنافي بينَ قولهم: ضعيف، وقولهم: يروي المناكيرَ، أو: منكرُ الحديث غايةُ ما هنالك أن الضعفَ وصفٌ عام وما سواه خاصٌ أو تفسيرٌ، وله عندَ الترمذي هذا الحديثُ الواحدُ:

---

(١) أخرجه البخاري في تفسير سورة ق (٨: ٤٦٣)، والترمذي لم يخرِّج لمحمدِ بن كريب شيئاً.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٨٣)، «الكبير» (٣: ٤٤٥)، «الجرح» (٣: ٦٢٢) العقيلي (٢: ٨٤)، «المجروحين» (١: ٣١٢)، «الكامل» (٤: ٢١٣)، «تهذيب الكمال» (٩: ٣٤٦) «الميزان» (٢: ٦٩)، «التهذيب» (٣: ٣٢٥)، «التقريب» (٢٠١٣).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمّد بن مرزوق: حدثنا عبيد بن واقد، عن زَرْبيّ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: جاء شيخ يريد النبيّ ﷺ، فأبطأ القوم عنه أن يوسِّعوا له فقال النبيّ: «ليس منّا من لم يرحم صغيرنا، ويوقرّ كبيرنا»[(١)].

قال أبو عيسىٰ: «وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وابن عبَّاس وأبي أمامة رضي الله عنه، وهذا حديثٌ غريبٌ، وزربيّ له أحاديثُ مناكيرُ عن أنس بن مالك وغيره»[(٢)].

أقول: دارَ حديثُ البابِ علىٰ زربّي، رواه عنه عبيدُ بن واقد عندَ الترمذي وموسىٰ بن إسماعيل عندَ العقيلي، وزربي حالُه ما ترىٰ، فالحديث ضعيفٌ به.

والترمذي قد حَكمَ علىٰ حديث أنس الذي يرويه زربي بأنّه من جملةِ ما يروي من مناكيرَ، وأشارَ إلىٰ ورودِ هذا المعنىٰ عن النبيّ ﷺ من حديث جماعة من الصحابة فدلَّ علىٰ أنَّ الترمذي خرَّجَ هذا الحديثَ نَقْداً له؛ لا استدلالاً به، وخرَّجَ حديثَ عبد الله بن عمرو وابنَ عباس، ليشير إلى أن موافقة مثل زَرْبي لا ترفع من شأن حديثه، والله أعلم.

٣٣١ـ زهير بن محمد التميمي العنبري أبو المنذر الخراساني الخَرَقي، من قرية تُسمّىٰ «خَرَق» سكن الشام ثمَّ الحجاز، ماتَ سنةَ اثنتين وستينَ ومئة (ع).

روىٰ عن أكثرَ من أربعينَ شيخاً، منهم: جعفر الصادق (ق) وابن جريج (س ق) ومحمد بن المنكدر (ت)، وهشام بن عروة.

وروىٰ عنه قرابة ثلاثينَ راوياً، منهم: أبو داود الطيالسي (د ت)، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي (خ ٤)، والوليد بن مسلم (د ت ق).

---

(١) أخرجه الترمذي في البر، باب ما جاء في رحمة الصبيان (١٩١٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وأخرجه العقيلي في ترجمة زربي.

(٢) أما حديث ابن عمرو فأخرجَه الترمذي (١٩٢٠) وسكَتَ، وحديث ابن عباس (١٩٢١) قال عنه: «حسنٌ غريبٌ»، وخرَّجه ابن حبان في صحيحه (٤٥٨، ٤٦٤)، وتُنظرُ بقيةُ الأحاديث في «جامع الأصول» (٦: ٥٧٣)، و«مجمع الزوائد» (٨: ١٤).

اختلفت أَقوالُ النقاد فيه ما بينَ ثقةٍ مطلقةً ومقيدةً، وبينَ يروي المناكيرَ، بل منكرُ الحديث[1].

وفقهُ الجرح والتعديل يقضي ألاّ يُنظرَ إلىٰ رجلٍ مثل هذا، بمثل النظر إلىٰ رجلٍ لا يُعرفُ إلا بأحاديثَ قليلة، فهذا عالمٌ من كبار العلماء وخرَّجَ له أصحابُ الكتب الستة وابن حبان وابن خزيمة وغيرُهم، وتَلمذَ لمثل مَنْ ذكر مِنَ الكبار، وتلمذَ له مثل هؤلاء الحفّاظ، وله حديثٌ مجموعٌ، وسهامُ النُقادِ تترصدُ مثلَ هذا، وقد لا تعيرُ كبيرَ أهميةٍ لمقلٍّ، وخلاصةُ حالِ هذا الرجلِ في نظري ما يأتي:

تنقّل الرجلُ بينَ خراسان والعراق والشام والحجاز، فصارَ له سُمعةٌ طيبةٌ، وأخذَ عنه أئمةٌ كبارٌ في الشام والعراق والحجاز؛ فربما كان يستحيي في بعض الأحيان أن يحدِّثَ من كتبه، فوقعَ في أخطاءَ خانه فيها حفظُه، فحفظَها عليه نقّادُ الحديث، ولهذا قالَ أبو حاتم: محلُّه الصِّدقُ وفي حفظه سوء، وكان حديثُه بالشام أنكرَ من حديثِه بالعراق؛ لسوء حفظه، فما حدَّثَ من حفظِه؛ ففيه أغاليطُ، وما حدّثَ من كُتُبه؛ فهو صالحٌ.

أو يقال: إنَّ علماءَ العراق في ذلكَ العصر، كانوا هم نقادَ الحديث وفرسانَه فكانَ كبارُ الحفّاظ يحدّثونَ من كتبهم، حتىٰ إنَّ أحمدَ بن حنبل كان لا يروي حديثاً قط إلاّ من كتابه، فكان طبيعياً أن يحدِّثَ زهيرُ بن محمد من كتابه، ولم يكن أهلُ الشام يتشدَّدون هذا التشدُّد في الرواية، فحدّثَ عندَهم من حفظِه دونَ كتابه؛ فأخطأ.

قال أبو بكر الأثرم: «سمعتُ أبا عبد الله ـ يعني أحمدَ بن حنبل ـ وذكرَ رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروونَ عنه أحاديثَ مناكيرَ، ثمَّ قال لي: ترىٰ هذا زهيرَ بنَ محمد الذي يروي عنه أصحابُنا؟ ثم قال: أمّا روايةُ أصحابِنا عنه؛ فمستقيمه: أحاديث عبد الرحمٰن بن مهدي، وأبو عامر العقدي عنه أحاديثُ مستقيمةٌ صحاحٌ

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢: ٩١) و (٥: ٣٧٣)، «الكبير» (٣: ٤٢٧)، «الجرح» (٣: ٥٨٩)، «ضعفاء النسائي» (٢١٨)، «العقيلي» (٢: ٩٢)، «الثقات» (٦: ٣٣٧) «المحلىٰ» (٢: ١٩٤) (٤: ١٣٢)، «الكامل» (٤: ١٧٧) «تهذيب الكمال» (٩: ٤١٤-٤١٨)، «النّبلاء» (٨: ١٦٨)، «الميزان» (٢: ٨٤)، «التهذيب» (٣: ٣٨٤)، «التقريب» (٢٠٤٩).

وأما أحاديثُ أبي حفص ذاك التنّيسي[1] عنه؛ فتلك بواطيلُ موضوعةٌ أو نحو هذا، فأما بواطيلُ، فقد قالَه[2] يعني شك في قوله: موضوعة».

فما حدَّثَ الرواة العراقيون عن زهير بن محمد؛ احتججنا به، إلاّ ما نَقَدَه حافظٌ؛ فينظرُ فيه، ومثله ما حدّثَ عنه الحجازيون، وأما ما حدَّثَ عنه الشاميون؛ فينظر:

ـ فما صحَّحَه الحفّاظُ وقبلوه ولم نجد له علّة قادحة؛ قبلناه، ومنه ما يكون في الكتبِ الصِّحَاحِ.

ـ وما انتقدَه عليه الحفّاظُ فضعَّفوه؛ رَدَدْناه، بعدَ النظرِ والنَقْدِ، فليس قولُهم ملزماً لنا.

ـ وما كانَ مدارُه علىٰ ضعيف من الرواة عنه أو من شيوخه، ألصقنا الحديثَ به.

ـ وما سكتَ عنه الحفاظ وهو علّته؛ فنوعان:

نوعٌ تُوبعَ عليه، وهذا نحتجُّ به.

ونوعٌ تفرّدَ به من غيرِ مخالفةٍ؛ فيدرس، وما خالفَ فيه رُدَّ.

لأننا متىٰ عددنا زهيرَ بن محمد في مرتبةِ الإعتبار ـ بإطلاقها ـ سوينا بينَه وبينَ سائر الضعفاء والمستورين ومجهولي الحال، فمرتبةُ الاعتبار كلُّها لهم، وما أوسَعها والحمد لله!!

وقد أخرجَ الترمذي لزهيرِ بن محمد أحاديثَ من رواية أبي عامر العقدي، وأبي حفص عمرو بن أبي سلمة التِّنّيسي، والوليد بن مسلم، والطيالسي.

وخرَّجَ له البخاري من روايةِ العَقَدي فقط، وخرّجَ له مسلم من رواية يحيىٰ الكرماني فقط، والعَقَدي والكرماني والطيالسي، ليسوا من أهل الشام كما هو معلومٌ[3].

---

(١) أبو حفص التنيسي: هو عمرو بن أبي سلمة (٤)، راجع «تهذيب الكمال» (٩: ٤١٦).

(٢) نقلاً عن «تهذيب الكمال» (٩: ٤١٦-٤١٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٩: ٤١٦).

والترمذي لم يوجِّه نَقْداً لما خرَّجَه من طريق الطيالسي والعَقَدي؛ وإنّما وجَّه نَقْدَه لروايتي أبي حفص التّنيسي والوليد بن مسلم الدمشقي[١].

وهذا مصيرٌ منه إلىٰ انتقادِ أحاديثِ زهيرِ بن محمد التي يرويها أهلُ الشام، أو بعضِها.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن يحيىٰ النيسابوري: حدثنا عمرو بن أبي سلمة أبو حفص التّنيسي، عن زهير بن محمد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشةَ «أنَّ رسول الله ﷺ كان يسلِّم في الصلاة تسليمة واحدة، تلقاء وجهه، يميل إلىٰ الشق الأيمن شيئاً يعني: شيئاً يسيراً»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «وحديثُ عائشةَ لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من هذا الوجه، قال محمد ابن إسماعيل: زهير بن محمد، أهل الشام يروون عنه مناكيرَ، وروايةُ أهل العراق عنه أشبه، قال محمد البخاري: وقال أحمدُ بن حنبل: كأنَّ زهيراً الذي يروي عندَهم ـ يعني في الشام ـ، ليس هو هذا الذي يُرْوىٰ عنه بالعراق، كأنَّه رجلٌ آخر، قلبوا اسمه[٣].

قال الترمذي: وفي الباب عن: سهل بن سعد[٤].

وقد قال به بعضُ أهل العلم في التسليم من الصلاة.

وأَصحُّ الرواياتِ عن النبيّ ﷺ تسليمتان[٥].

---

(١) «جامع الترمذي» (٢: ٩١) و (٥: ٣٧٣).

(٢) أخرجَه الترمذي في أبواب الطهارة باب (١٠٦) رقم (٢٩٦)، وابن حبان في الصلاة رقم (١٩٩٥)، والحاكم في «المستدرك» (١: ٢٣٠-٢٣١)، والبيهقي من طريقه في «الكبرىٰ» (٢: ١٧٩) والدارقطني في الصلاة (١: ٣٥٦) كلُّهم من طريق أبي حفص التنيسي عن زهير به. وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب من يسلِّم تسليمةً واحدةً (٩١٩) من طريق عبد الملك بن محمد الصغاني عن زهير به مثله.

(٣) «جامع الترمذي» (٢: ٩١).

(٤) أخرجه ابن ماجه في الباب نفسه (٩١٨) وفيه عبد المهيمن بن عباس، قال البخاري: منكرُ الحديثِ.

(٥) انظر طرق هذه الروايات الصحيحة في «الأم» للشافعي (١: ١٠٥-١٠٦) و«جامع الأصول» (٥: ٤٠٩-٤١٢).

وعليه أكثرُ أهل العلم من أصحاب النبيّ ﷺ، والتابعين ومن بعدَهم ورأىٰ قومٌ من أصحاب النبيّ ﷺ، وغيرهم تسليمةً واحدةً في المكتوبة، قال الشّافعي: إن شاءَ سَلَّم تسليمةً واحدة، وإن شاءَ سلَّم تسليمتين»[(١)].

أقول: دارَ حديثُ الباب علىٰ زهير بن محمد، ـ ولو لم يَدُرْ عليه؛ لما تكلّم الترمذي في زهير أصلاً ـ رواه عنه أبو حفص التنيسي عندَ الترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي، وعبد الملك بن محمد الصغاني عندَ ابن ماجه.

ومَنْ فوقَ زهير حفّاظ، والتنيسي قد تُوبعَ عليه، فعلّته زهيرٌ نفسُه، إن كان قد غلط! وخطّأ زهيرَ بنَ محمد في رفع هذا الحديث، وقد وقَفَه غيرُه علىٰ عائشة عندَ الترمذي، وقد أشارَ الحاكم إلىٰ رواية الوقف هذه من طريق عبيد الله بن عمر العُمري عن القاسم عنها أنّها كانت تُسلِّمُ تسليمةً واحدةً عن يمينها.

ويبدو لي أنَّ ترجيحَ الترمذي غيرُ راجح، وأنَّ زهيراً قد حَفظَ حديثَه هذا للقرائن الآتية:

الأولىٰ: أنَّ أبا حفص التنيسي، وزهير بن محمد قد أخرجَ لهما أصحاب الصحاح كلّهم: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، ومَنْ كان شأنَه أن يخرِّجَ له أصحابُ الصِّحاح؛ فلا يكونُ في مرتبةِ منكرِ الحديثِ، ويروي المناكيرَ بحال، نعم قد يخطىء، لكنَّ خطأه يكونُ محصيّاً ويُجتَنَبُ.

وهذا الحديثُ لم يخرِّجه الشيخان، لكن خرَّجَه الثلاثةُ الباقونَ[(٢)]، وهذه قرينةٌ قويةٌ تؤكِّدُ حفظَ زهير.

---

(١) «جامع الترمذي» (٢:٩٣) وانظر رأيَ الشافعي في «الأم» (١٠:١٠٦) ففيه بعضُ ما نقلَه الترمذي.

(٢) انظر «صحيح ابن خزيمة» (٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢)، «وصحيح ابن حبان» (١٩٩٥)، و«المستدرك» (١:٣٢١) وانظر تمامَ تخريجه في «الإحسان» (٥: ٣٣٥-٣٣٦).

الثانية: أنَّ التسليمةَ الواحدةَ علىٰ اليمين وردت عن سهل بن سعد عندَ ابن ماجه والدارقطني[(١)]، وعن سلمة بن الأكوع عندَ ابن ماجه والبيهقي[(٢)]، وعن أنس عندَ البيهقي[(٣)]، وعن سمرةَ بن جندب عندَ ابن عدي في «الكامل» والدارقطني والبيهقي[(٤)].

صحيحٌ أنَّ كُلَّ واحد من هذه الأحاديثِ ضعيفٌ بمفردِه، ولكنَّ مجموعَها يرجِّحُ ثبوتَ حفظ زهير؛ لأنَّه ثِقَة.

الثالثة: أنَّ أصحابَ الصحاح أخرجوا الأحاديثَ التي صحَّت في السلامِ عن اليمينِ واليسارِ معاً، وعن اليمينِ فقط، وعن اليسارِ فقط.

فقد أخرجَ مسلمٌ وابن حبان حديثَ أنس «أنَّ النبيّ ﷺ كان ينصرف عن يمينه من الصلاة» وهذا شاهدٌ عامُ لحديث عائشةَ فيقوِّيه[(٥)].

وأخرجَ الشيخان وابن حبان حديثَ ابن مسعود، قال: «لا يجعل أحدُكم للشيطان جزءاً من نفسه، يرىٰ أنَّ حقاً عليه ألا ينصرفَ إلاّ عن يمينه، فلقد رأيتُ رسول الله ﷺ وأكثرُ انصرافه عن يساره»[(٦)]، ولئن صحَّ الانصرافُ عن اليسار، فالانصراف عن اليمين أولىٰ وأشهر.

وكلُّ الأحاديثِ التي صحَّت في السلامِ عن اليمينِ واليسارِ معاً تصلحُ شاهداً عاماً لحديث الباب، ولهذا خرَّجَ ابن حبان أحاديثِ هذا البابِ تحتَ التراجمِ الآتية:

ـ وذكرُ كيفيةِ التسليم الذي ينفتلُ المرءُ به من صلاته (١٩٩٣) و (١٩٩٤).

ـ ذكرُ وصفِ التسليمةِ الواحدة إذا اقتصرَ المرء عليها عند انفتاله من صلاته (١٩٩٥) وخرَّجَ حديثَ عائشةَ.

---

(١) ابن ماجه (٩١٨) والدارقطني (١ :٣٥٩).

(٢) ابن ماجه (٩٢٠) والبيهقي في الكبرىٰ (٢ :١٧٩).

(٣) البيهقي في الكبرىٰ (٢ :١٧٩).

(٤) «الكامل» (٥ :٢٠٠٥) والدارقطني (١ :٣٥٨-٣٥٩) والبيهقي في الكبرىٰ (٢ :١٧٩).

(٥) مسلم (٧٠٨) وابن حبان (١٩٩٦).

(٦) انظر تخريجه مفصلاً في الإحسان (٥ :٣٣٧).

ـ ذكرُ وصفِ انصرافِ المرء من صلاته (١٩٩٦) وخرَّجَ حديثَ أنس.

ذكرَ الإباحةَ للمرء أن ينصرفَ من صلاته عن يساره، وخرَّجَ حديثَ ابن مسعود (١٩٩٧).

الرابعة: لو سلَّمنا للترمذي أنّ الوقفَ علىٰ الصدِّيقةِ عائشةَ رضي الله عنها هو الأَصحُّ، فإِنَّ زهيرَ بن محمد وافقَ عبيدَ الله بن عمر العُمري في رواية الحديث عن عائشة وزادَ عليه رفعَه إلىٰ النبي ﷺ، فهي زيادةُ ثقةٍ، وهي مقبولةٌ ـ كما تقدم مراراً ـ.

ويمكنُ أن يقال هنا: ومهما يكن من أمرٍ، فقد وافقَ زهيرٌ في روايته العملَ فيقوّي حديثَه؛ لأنَّ عائشةَ لا تقتصرُ علىٰ تسليمةٍ واحدةٍ اجتهاداً، فليس هذا مما يسوغُ فيه الاجتهاد.

بقيت نقطةٌ تحسنُ الإشارة إليها، وهي أنَّ الشيخَ أحمد شاكر نَسبَ إلىٰ تلخيصِ الحافظ ابن حجر، قوله: «ثمَّ يسلم تسليمة، ثمَّ يصلي ركعتين...» ولم أقف علىٰ هذا في مظانِّه منه، والحديثُ عندَ ابن حبان بلفظ: «يسلّم تسليماً يُسْمِعُناه» وهو كذلك في السنن[١].

وقال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الرحمٰن بن واقد أبو مسلم السعدي: حدثنا الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: خَرجَ رسولُ الله ﷺ علىٰ أصحابه، فقرأ عليهم سورةَ الرحمٰن، من أولها إلىٰ آخرها، فسكتوا، فقال: «لقد قرأتُها علىٰ الجنِّ ليلةَ الجنِّ، فكانوا أحسنَ مردوداً[٢] منكم! كنتُ كلّما أتيت علىٰ قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٦] قالوا: لا بشيء من نِعَمِك ربَّنا نكذّب، فلك الحمد»[٣].

---

(١) انظر «صحيحَ ابن حبان» (٢٤٤٢)، و«تلخيص الحبير»، باب صلاة التطوع (٢: ١٣-٢٦).

(٢) المردود: اسم مفعول من المصدر ردَّ، يريد: أحسنَ تصرفاً مع التلاوة، وانظر «القاموس» «ردّ».

(٣) أخرجه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة الرَّحمٰن (٣٢٩١)، ولم يخرِّجه من العشرة سواه، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٧٣) وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرِّجاه، =

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد.

قال ابن حنبل: كأنَّ زهيرَ بن محمد الذي وقعَ في الشام، ليس هو الذي يُروىٰ عنه بالعراق، كأنَّه رجلٌ آخرُ، قلبوا اسمه، يعني لما يروون عنه من المناكيرَ وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكيرَ، وأهل العراق يروونَ عنه أحاديثَ مقاربة»[1].

أقول: يريدُ الترمذي أن يقولَ: إنَّ الحديثَ منكرٌ لسببين اثنين:

الأول: دورانُ الحديث علىٰ الوليد بن مسلم الدمشقي، وهو مدلِّسٌ، وقد عنعن الحديثَ ولا يعرفُ الحديثُ إلاّ من قِبلهِ، ولم نقف علىٰ روايته إياه مصرَّحاً به.

الثاني: وجودُ زهير بن محمد في السند، وهو ممن روىٰ عنه أهل الشام مناكيرَ كثيرةً، حتىٰ كأنَّه رجلٌ آخرُ، وهذا الحديثُ شاميٌّ منها.

وجواب ذلك: أنَّ الحديثَ دارَ علىٰ الوليد بن مسلم وهذا صحيحٌ، ولكن عنعنةَ الإسناد زالت بتصريحِه بسماعِ الحديثِ من زهير بن محمد فيما أخرجه الحاكم من طريق حافظين ثقتين هما: هشام بن عمار، وعبد الرحمٰن بن واقد نفسه.

والوليد بن مسلم إمامٌ حافظٌ، لم يُعبْ بأكثرَ من التدلِّيس والروايةِ عن الضعفاء.

وزهيرُ بن محمد إنما قيل فيه: إنَّ أهلَ الشامِ قلبوا حديثَه ورووا عنه مناكيرَ، ولم يقولوا فيه: روىٰ مناكيرَ، أو منكرَ الحديث.

وقَلبُ حديثِه هذا بعيدٌ؛ لأنَّ الوليدَ بن مسلم لا يُتَّهمُ بهذا، ورواتهُ عن الوليد بن مسلم ثقاتٌ.

=ولم يعقِّب الذهبي بشيء. وانظر «جامع الأصول» (٢: ٣٧٣) و«تحفة الأشراف» (٢: ٣٥٩) و «تحفة الأحوذي» (٤: ١٩٢) وقال: لكنَّ له شاهداً من حديث ابن عمر، أخرجه ابن جرير والبزار والدارقطني في «الأفراد».

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٣٧٣).

فالحديثُ وإن كانَ غريباً، لكنَّه ليس منكراً كما يريد الترمذي أن يقول، وإنما هو حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ، ومعناه أدبٌ رفيعٌ عندَ تلاوة سورة الرحمٰن، والله تعالىٰ أعلم.

وأقول: لزهير بن محمد في الكتب العشرة (١٤٣) مائةٌ وثلاثةٌ وأربعونَ حديثاً، منها عندَ ابن حبان ستةَ عشرَ حديثاً معَ التكرار فيها[١]، والبخاري خرَّجَ له حديثين: (٥٦٤٢، ٦٢٢٩)، ومسلمٌ مثلَه: (١٨٨، ٢١١)، وخرَّجَ له الترمذي تسعةَ أحاديثَ خطّأه في أربعةٍ منها: (٢٩٦، ٣٢٢٩، ٣٢٩١) وقال: «غريبٌ»، وقال عَقبَ واحد منها (١٢٨): «حسنٌ صحيحٌ»، وعَقبَ آخرَ (٣٦١٣): «حسنٌ صحيحٌ غريبٌ» وعَقبَ اثنَين منها (٢٣٧٨، ٣٥٥٨): «حسنٌ غريبٌ»، وعَقبَ اثنين آخرين (١١١١، ٣٨٩٩): «حسنٌ».

فحالُ مثل هذا الراوي الكبيرِ مرتبةُ الاختبار، لا مرتبةُ الاعتبار، بَلْه الترك، والله أعلم.

٣٣٢ـ زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكّائي أبو محمّد ويقال: أبو يزيد الكوفي، مات سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ ومئة (خ م ت ق).

روىٰ عن أربعةٍ وعشرينَ شيخاً، منهم: الحجّاج بن أرطأة، والأعمش، وعطاء بن السائب، ومنصور بن المعتمر.

وروىٰ عنه قرابةُ ثلاثينَ راوياً، منهم: أحمد ابن حنبل، والحسن بن عرفة وعبد الملك ابن هشام صاحب السيرة، وعمرو بن عليّ الفلاّس الصيرفي[٢].

لم يوثِّقه أحدٌ، وترجمَه أصحابُ الضعفاء في كتبهم، وتباينت أَقوالُ مترجميه فيه ما بينَ صَدُوقٍ وضعيفٍ، ولم يثبت أنَّ أحداً اتهمَه.

---

(١) انظر فهرس رواة ابن حبان (١٨: ١٣٣).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٤٠٤) «طبقات ابن سعد» (٤: ٣٩٦)، «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢: ١٧٩)، «الكبير» (٣: ٣) «الجرح» (٣: ٥٥١)، العقيلي (٢: ٧٩)، «المجروحين» (١: ٣٠٦)، «الكامل» (٤: ١٣٦)، «تاريخ بغداد» (٨: ٤٧٦)، «تهذيب الكمال» (٩: ٤٨٥)، «الميزان» (٢: ٩١)، «التهذيب» (٣: ٣٧٥)، «التقريب» (٢٠٨٥).

قال الترمذي: سمعتُ محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة، قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله ـ مع شرفه ـ يكذِبُ في الحديث.

وقال العقيلي: حدّثني آدم، قال: سمعتُ البخاري قال: قال لي ابن عقبة السدوسي عن وكيع: هو أشرفُ من أن يكذبَ!

وقال الحافظ: صَدُوقٌ، ثَبْتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لينٌ ولم يثبت أن وكيعاً كذَّبَه.

وفي «هدي الساري»: قال وكيع: هو مع شرفه لا يكذبُ ـ كذا ـ[١].

عُني زياد البكائي بالسيرة والمغازي، وصحب ابنَ إسحاق، حتىٰ سمع عليه كتابَه في السير والمغازي واختصَّ به، حتىٰ قال ابن حجر: أوصىٰ ابن معين تلامذتَه بكتابةِ المغازي عنه.

ويبدو أنَّ الرَّجلَ أخطأَ في أحاديثَ؛ فحملوا عليه بها، وأهلُ الحديث كثيراً ما يضعِّفونَ الراويَ بحديثٍ واحدٍ أخطأَ فيه[٢].

قال عبد الله بن أحمد: سُئلَ أبي عن عُبَيدة بن حميد، والبكّائي، فقال: عُبَيدةُ أحبُّ إليَّ وأصلحُ حديثاً منه، كان البكائي يحدِّثُ بحديث منصور، عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن المسيب في دية اليهودي والنصراني، وإنما هو عن ثابت الحدّاد أخطأ فيه[٣].

وخلاصةُ أَقوالِ العلماءِ في حاله: أنَّه عمدةٌ في المغازي ثِقَةٌ في ابن إسحاق، وما وراءَ ذلك فيُكتبُ حديثُه ويُعتبرُ به، ولا يحتجُّ بما انفردَ به إلاّ بعدَ السّبر والتمحيص.

---

(١) «هدي الساري» مقدمة «فتح الباري» (ص٤٢٣) ويبدو أنَّ هذا الخطأ قديمٌ في نسخ الترمذي؛ لأنَّ الذي نقلَه العقيلي وغيرُه بالنفي، وفي بعض نسخ الترمذي بالإثبات، ولهذا قال الحافظ: لم يثبت أنَّ وكيعاً كذَّبه، مع أنَّ إسنادَ الترمذي والعقيلي واحدٌ.

(٢) انظر «المجروحين» لابن حبان (٢: ٤٣)، وقد أوضحتُ هذه المسألة بأدلّتها المتعددة في «ابن حبان ومنهجه» (٣: ٧٥٧-٧٦٤).

(٣) «علل أحمد» (١: ٢٢٦)، العقيلي (٢: ٨٠).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن موسىٰ البصري: حدثنا زياد بن عبد الله: حدثنا عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمٰن ـ يعني السلمي ـ، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام أوّل يوم حقٌّ، وطعام يوم الثاني سنّةٌ، وطعام يوم الثالث سمعةٌ، ومن سمَّع؛ سمَّع الله به»[١].

قال أبو عيسىٰ: «حديث ابن مسعود لا نعرفُه مرفوعاً إلاّ من حديثَ زياد بن عبد الله وزياد بن عبد الله كثيرُ الغرائبِ والمناكير.

سمعت محمد بن إسماعيل يذكرُ عن محمد بن عقبة، قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شرفهِ يكذبُ في الحديث»[٢].

أقولُ: زياد البكائي أخرجَ له البخاري مقروناً ومسلمُ وغيرُهما، ومثلُه لا يكونَ كثيرَ الغرائبِ والمناكيرِ، إذا حملنا هذا اللفظَ علىٰ معناه الإصطلاحي.

ذلكَ أنَّ الكثرةَ والقلّةَ تقعُ في أحاديثِ الرواة نسبيةً، فربما وصفوا راوياً بكثرة الخطأ، وكلُّ ما أخطأ فيه ثلاثةُ أحاديثَ.

وأنا لا أريدُ أن أُدافعُ عن زياد بن عبد الله من غير دليل، ولكنَّ الأحاديث التي يسوقها المحدثونَ في ترجمتِهِ أدلةٌ علىٰ أخطائه؛ لا تعدو حديثين اثنَين فيما بينَ أيدينا من مصادرَ.

وهذا تشدّدٌ من المحدثينَ بلا ريبَ صيانةً لجناب السنَّة النبوية، لكن علىٰ الباحث أن ينظرَ عندَ التطبيقِ إلىٰ ما هو من قَبيلِ التشددِ، وما هو نَقْدٌ موضوعي تطبيقي.

---

(١) أخرجه الترمذي في النكاح، باب ما جاء في الوليمة (١٠٩٧)، ولم يخرِّجه من العشرة سواه وانظر «تحفة الأشراف» (٧: ٦٤) وأخرجَ أبو داود نحوَه من حديث أبي الأعور زهير بن عثمان الثقفي ـ وهو مُختلَفٌ في صحبته كما في «تهذيب الكمال» (٩: ٤٠٩) ـ في الأطعمة، باب من كم تستحبُّ الوليمة (٣٧٤٥)، وأحمد في «المسند» (٥: ٢٨)، وفي الباب عن أبي هريرة عندَ ابن ماجه (١٩١٥)، وعن أنس عندَ البيهقي، وعن ابن عباس عندَ الطبراني، انظر في ذلك «جامع الأصول» (٧: ٤٩٥) و«تحفة الأشراف» (٢: ١٧٣-١٧٤).

(٢) «جامع الترمذي» (٣: ٤٠٤).

وأنا لا أستبعد أن يكون قد مسَّ زياداً شيءٌ مما لحق بشيخه ابن إسحاق الذي لم يكن يرضاه المحدّثون كثيراً؛ لأسباب عديدة لا يتسع المقام لذكرها.

والحديث ـ عندي ـ ليس علّتَه زياد، إنما علّتُه في عطاء بن السائب الذي اختلط وسماع زيادٍ منه بعدَ الاختلاط.

بيد أنَّ معنىٰ الحديث له ما يشهدُ له من الأحاديثِ المرويةِ التي أرجو أن يرتقي بها إلىٰ درجةِ القبول.

قُلتُ: خرَّجَ له العشرةُ اثنين وثلاثينَ حديثاً ـ مع وجود المكرر ـ منها حديثٌ عندَ البخاري مقروناً (٢٨٠٦)، وآخرُ عندَ ابن حبان (٢١٩٠)، وثلاثةٌ عندَ مسلم: (٥١٠، ١٠٨٠، ١٢٨٣)، وخرَّجَ له الترمذي ستةَ أحاديثَ، ضعَّف واحداً منها (١٠٩٧) بزياد، وقال عقب آخر (١٥٩٠): «حسنٌ صحيحٌ»، وعقب اثنين (٢٣٥١، ٣٠٦٩): «حسنٌ غريبٌ» وعقب اثنين آخرين (٨٩٨، ٩٣٢): «حسنٌ».

ورجلٌ خرَّج له البخاري مقروناً، ومسلم وابن حبان احتجاجاً يجب أن يتأنّىٰ دارسُه أمامَ إطلاقات المحدثينَ التي لا يجوزُ أن تفهمَ إلاّ في ضوء التطبيق العملي للكتب الصحاح.

أقولُ: يحقُ لنا أن نتساءل: إذا كان الترمذي قد وصف زياداً البكائي بأنه «كثير الغرائب والمناكير»، فكيف صحَّح له حديثاً، وحسَّنَ أربعةَ أحاديثَ، ولم يضعِّف له إلا حديثاً واحداً؟

وأظنُّ هذا الاستعراض السريع كافياً لعدّ زياد البكآئي في رواة مرتبة الاختبار وليس الاعتبار، والله أعلم.

٣٣٣ـ صالح بن حسّان النضري أبو الحارث المدني نزيل البصرة، من أوساط أتباع التابعين (ت ق)، ويقال في نسبه: النضِيري.

روىٰ عن ستة رواة، منهم: سعيد بن المسيب، وجعفر الصادق، وعروة بن الزبير.

وروىٰ عنه خمسةَ عشرَ راوياً، منهم: أبو عاصم النَّبيل، ومحمد بن عبد الرحمٰن ابن أبي ذئب، وعبد الحميد الحِمّاني.

لم يوثِّقه أحدٌ، وترجمه مصنفو الضعفاء في كتبهم، وتفاوتت فيه أقوال النقَّاد ما بينَ ضعيفِ الحديث إلىٰ منكر الحديث ومتروك الحديث.

ويحدثنا ابن سعد عن سببِ سقوطِ صالحٍ هذا في أعينِ الناس، فيقول: كان سريّاً مريّاً، يملأ المجلسَ إذا تحدّث، وكان عنده جوارٍ مغنياتٌ، فهن أوضعنَه - من الوضاعة - وقدم الكوفة فسمع منه الكوفيون، وكان قليلَ الحديث، ونقلَ مثلَ ذلك الحافظ إبراهيم الحربي. وقال الحافظ: متروكٌ[1].

أقول: خلاصةُ حال هذا الرَّجلِ أنَّه ضعيفٌ أو إلىٰ الضعف أقرب منه إلىٰ الصِّدق، كما قال ابن عدي، وقال الترمذي: سمعتُ محمداً يقول: صالح بن حسان منكرُ الحديث وصالح بن أبي حسان الذي روىٰ عنه ابن أبي ذئب ثقةٌ!!

٣٣٤ـ صالح بن أبي حسان المدني، من صغار التابعين (ت س).

روىٰ عن: سعيد بن المسيب، وعبد الله بن حنظلة بن الراهب، وعبد الله بن أبي قتادة، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن.

وروىٰ عنه: بكير بن الأشجّ، وخالد بن إلياس، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب.

قال النسائي: مجهولٌ، وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، وتقدَّمَ قولُ البخاري أنَّه: ثقةٌ. وقال الحافظ: صَدُوقٌ من الخامسة[2].

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٤:٢٤٥)، «طبقات ابن سعد»، الجزء الساقط من المجلد الخامس (ص٤٥٠) (١٨٨٧)، ابن معين (٢:٢٦٢)، «طبقات خليفة» (٢٤٦)، و«علل أحمد» (١:١٩٤) «الكبير» (٤:٢٧٥)، «الجرح» (٤:٣٩٧)، «العقيلي» (٢:٤٠١)، «المجروحين» (١:٣٦٧)، «الكامل» (٥:٧٧)، «تاريخ بغداد» (٩:٣٠١)، «تهذيب الكمال» (١٣:٢٨-٣٠)، «الميزان» (٢:٢٩) «التهذيب» (٤:٢٨٤)، «التقريب» (٢٨٤٩).

(٢) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٤:٢٤٥)، «الكبير» (٤:٢٧٥)، «الجرح» (٤:٣٩٩)، «الثقات» (٦:٤٥٦)، «تهذيب الكمال» (٣١:٣٢)، «الميزان» (٢:٢٩٢)، «التهذيب» (٤:٣٨٥)، «التقريب» (٢٨٥٠).

أقول: صالح بن حسان وصالح بن أبي حسان كلاهما يروي عن سعيد بن المسيب، ويروي عنهما ابن أبي ذئب.

وترجم الذهبي للرجلين باسم صالح بن أبي حسان المدنيّ، وقال عن أحدِهما: ويقال: ابن حسان. وترك النسائي أحدهما، وقال عن الآخر: مجهول. وقال أبو حاتم عن كليهما: ضعيف الحديث.

وقال الخطيب: «صالح بن حسان أبو الحارث الأنصاري من بني النضير، روىٰ عن محمد بن كعب القرظي، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن...، يروي عنه...، وابن أبي ذئب».

وفي قول أبي حاتم: «روىٰ عنه ابنُ أبي ذئب» نظرٌ؛ لأنَّ الذي يروي عنه ابنُ أبي ذئب، هو صالحُ بن أبي حسان، الذي يروي عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن، والله أعلم.

وقد روىٰ عن صالح بن حسان، أبو حفص عمر بن عبد الرَّحمٰن الأبّار وإبراهيم ابن عيينة...

وروىٰ عنه أيضاً صالحُ بن أبي الأسود، عن جعفر بن محمد بن عليّ ـ يعني الصادق ـ»[١].

ثمَّ روىٰ الخطيبُ عن النسائي، قوله: صالحُ بن حسان: متروكُ الحديث مديني وقيل: بصري...

وهذا يعني أنَّ بينَ الشخصيتين التباساً، هو الذي جعلَ النسائي يقول عن ابن أبي حسان الذي وثَّقَه البخاري: مجهول.

ويبدو لي أن سبب توثيق البخاري لهذا الرَّجلِ، هو روايةُ عددٍ من الرواة عنه وعدم ورود جرحٍ فيه، وعدمُ روايته منكراً؛ لأنَّ الجهالةَ تحيطُ بالرَّجل من فوقه ومن تحت قدميه.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩: ٣٠١).

ويرجُحُ عندي أنَّ صالحَ بن حسان، وابنَ أبي حسان شخصيةٌ واحدةٌ هي صالح ابن حسان القرظي المديني الكوفي البصري!

فإن كانَ ثمة شخصية أخرىٰ؛ فهي شخصية مجهولة، وليس ثقة ـ كما قال البُخاري ـ.

بيد أنَّ هذا الترجيحَ يجبُ أن ينظرَ إليه في إطار صلاحية حديث هذا الرَّجل للاعتبار؛ لأنَّ الإمام مسلماً قال في مقدمة صحيحه: «سنذكر من رواياتهم علىٰ الجهة التي ذكرنا ـ يعني اختلافَ الحفّاظ في الرفع والوقف، والوصل والارسال، والمزيد في متصل الأسانيد، والرواية باللفظ وبالمعنىٰ ـ عدداً يستدلُّ بها علىٰ أكثرِها، فمن ذلك أن أيّوب روىٰ. . . إلخ.

وروىٰ الزهري وصالح بن أبي حسان، عن أبي سلمة، عن عائشة «كان النبيّ ﷺ يقبّل وهو صائم».

فقال يحيىٰ بن أبي كثير في هذا الخبر في القُبْلة: أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمٰن أنَّ عمر بن عبد العزيز أخبره أنَّ عروةَ أخبره أنَّ عائشةَ أخبرته: «أن النّبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم»[١].

والإمام مسلمٌ يريدُ أن يقولَ: إن الزُّهري وصالحَ بن أبي حسان قرينان من طبقة واحدة، رويا عن أبي سلمة شيخهما، عن عائشةَ أنَّ النبيّ ﷺ كان يقبلُ وهو صائم، أو كان يُقبِّلُ مطلقاً، لكن يحيىٰ بن أبي كثير خالفهما في أمرين:

الأوّل: زاد في السند عمر بن عبد العزيز وعروة.

والثاني: صرَّحَ في المتن أنَّ النبيّ ﷺ كان يقبل عائشة، فربما نشط يحيىٰ بن أبي كثير؛ فأسندَ، ولم ينشط الزهري؛ فأرسلَ، أو أن يكونَ أبو سلمة سمعه نازلاً، ثمَّ ذهبَ فاستوثق وسمعه عالياً، وأُبهمت الزوج المقبّلَةُ حياءً، بينما فهم عروة أنّ المقصودة هي خالته عائشة، وعروة ما كان يستحيي أن يقول ذلك!!

---

(١) صحيح مسلم (١: ٣١-٣٢)، «تاريخ بغداد» (٩: ٣٠١).

أقول: إنَّ استشهاد مسلم بهذا الرَّجل دليلٌ علىٰ صلاحيته للاعتبار بمثل ما اعتبر مسلم به، أما وضعه في مرتبة الترك أو الجهالة؛ فغير مسلّم، وغير مسلّم توثيقُه أيضاً والله أعلم.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ: حدثنا سعيد بن محمد الورّاق، وأبو يحيىٰ الحِمّاني، قالا: حدثنا صالح بن حسان، عن عروة، عن عائشةَ، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أردتِ اللحوق بي؛ فليكفك من الدنيا كزاد الرّاكب، وإيّاك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوباً حتىٰ ترقعيه»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث صالح بن حسان وسمعت محمداً يقول: صالح بن حسان: منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روىٰ عنه ابن أبي ذئب: ثقة»[٢].

أقول: دار هذا الحديث علىٰ صالح بن حسان النّضري هذا، رواه عنه سعيد الورّاق والحمّاني، وصالح وهو المتَّهم به، وكان الترمذي إنما خرَّجه لينبه علىٰ ضعفه وليدل علىٰ أنَّه ليسَ في الباب غيره، وقال الترمذي عقبه ليؤكد صِحَّة بعض ألفاظِه: «ومعنىٰ قوله: «وإيّاكِ ومجالسة الأغنياء» هو ما روي عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ: «من رأىٰ من فُضِّل عليه في الخَلْق والرزق؛ فلينظر إلىٰ من هو أسفل منه، ممن فضِّل هو عليه، فإنَّه أجدرُ أن لا يزدري نعمة الله عليه»[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي في اللباس، باب (٣٨) ما جاء في ترقيع الثوب رقم (١٧٨٠)، ولم يخرجه من العشرة سواه، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢: ٨). وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (٣١٤) ولم يزد، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٣١٢) والبغوي في «شرح السنَّة» (١٢: ٤٥) كلاهما من طريق سعيد بن محمد الورّاق عن صالح بن حسان، وسعيدٌ ضعيفٌ. وانظر «جامع الأصول» (٤: ٦٧١) و«تحفة الأحوذي» (٣: ٦٨).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٢١٥-٢١٦).

(٣) هذا الحديث الذي علقه الترمذي ههنا، أخرجه موصولاً في القيامة، باب (٥٩) رقم (٢٥١٣) وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ»، وأخرجه البخاري في الرقاق، باب لينظر إلىٰ من هو أسفل منه (٦٤٩٠) ومسلم في فاتحة كتاب الزهد (٢٩٦٣)، وانظر «جامع الأصول» (١٠: ١٤٢-١٤٣)، و«فتح الباري» (١١: ٣٣٠) و«تهذيب الكمال» (٢٢: ٤٣-٤٦٠) و«التقريب» (٥٢٢٣).

ويُروىٰ عن عون بن عبد الله[١]، قال: «صحبتُ الأغنياءَ؛ فلم أرَ أحداً أكثرَ همّاً منّي؛ أرىٰ دابّةً خيراً من دابّتي، وثوباً خيراً من ثوبي، وصحبت الفقراء؛ فاسترحت»[٢].

أقولُ: من تمام الفائدة التذكيرُ بأنَّ هذا ليس تكريساً للطبقية الاجتماعية، وإنما هو تشخيص الواقع بما هو عليه، ومحاولة النهوض بالنفس إلىٰ مرضاة الله تعالىٰ، بعد الاقتناع بحكمته عزّ وجلّ في توزيع الأرزاق والآجال والمَقامات وسائر شؤون الحياة.

وصُحْبة الأغنياء الكبار مؤذيةٌ لمن هو دونهم غنى نفسياً، وصحبة الفقراء والمُعدِمين تحطيم لمعظم قدرات الإنسان العلمية والجسمية والمالية؛ لأنَّ صحبتهم توجب عونهم، والفرد ـ مهما بلغ ـ يعجز عن عون جماعة في اتجاهات كثيرة، وإذا عجز؛ تألّمَ، والله أعلم.

قال أبو عيسىٰ: «حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا أبو عامر العقدي: حدّثنا خالد بن إلياس ـ ويقال: خالد بن إياس ـ عن صالح ابن أبي حسّان، قال: سمعت سعيد بن المسيّب يقول: «إنَّ الله طيّبٌ يحبُّ الطيّب، نظيفٌ يحبُّ النظافة، كريمٌ يحبُّ الكرم جواد يحبّ الجود؛ فنظّفوا ـ أُراه قال: أفنيتكم ـ ولا تَشَبَّهوا باليهود». قال ـ يعني خالد بن إلياس ـ[٣]: فذكرتُ ذلك لمهاجر بن مسمار؛ فقال: حَدّثنيه عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ: مثله، إلاّ أنّه قال: «نظفوا أفنيتكم»[٤].

---

(١) عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي: ثِقةٌ عابدٌ من صغار التابعين، وهو شيخُ سفيانَ الثوري وغيره، من الزهاد العلماء، «التقريب» (٥٢٢٣).

(٢) وقد علّق البغوي عن أنس بن مالك أثراً يُفيدُ أنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه خطبَ وهو خليفة وعليه إزارٌ فيه اثنتا عشرةَ رقعةً (١٢:٤٥). قلت:. هكذا فليكن استعلاء الإيمان في النفوس وهكذا فلتكن الهمم في كبح جماح الهوىٰ، فرضي الله عن عمرَ وأمثال عمرَ.

(٣) في «تحفة الأحوذي» (٤:٢٠) قال: أي صالح بن أبي حسان وهو خطأ؛ لأنَّ المهاجر بن مسمار ليس من شيوخه، ولم يعلم المزي ولا الذهبي ولا ابن حجر في ترجمتيهما ما يشعرُ برواية صالح عن مهاجر، فينتبه!

(٤) أخرجه الترمذي في الأدب، باب (٤١) ما جاء في النظافة (٢٧٩٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه. وأبو يعلىٰ في مسنده من طريقين (٧٩٠-٧٩١)، وابن حبان في «المجروحين» (١:٢٧٥) وابن=

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعّف»[١].

أقول: إنَّ روايةَ صالح بن أبي حسان، عن سعيد بن المسيب مقطوعة عليه وليس له في الكتب العشرة غيرها علىٰ الإطلاق، ويبدو أنَّ خالد بن إلياس استغربَ المتنَ، أو استغربَ نسبتَه إلىٰ سعيد بن المسيب، أو استغربَ قَطْعَه علىٰ سعيد، دونَ وصلهِ ورفعِه؛ فسألَ شيخَه المهاجر بن مسمار عن هذا الحديث، فرواه له علىٰ استقامته في نظره، أو هكذا زعم!

وقبل أن أعرِّج علىٰ نَقْد الحديثِ أحب التذكير بأمرين اثنين:

الأول: أنَّ صالح بن أبي حسان الذي وثّقه البخاري، ليس له في الكتب العشرة سوىٰ هذا الأثرِ المقطوع علىٰ سعيد بن المسيب، ولا يعرف عنه إلاّ من طريق خالد بن إلياس.

الثاني: أنَّ هذا الحديثَ عُدّ من منكرات خالد بن إلياس، ولهذا ضعَّف الترمذي هذا الحديثَ به، وأورده ابن حبّان في كتاب «المجروحين» شاهداً علىٰ رواية خالد للمناكير[٢].

ثمَّ أقول: دارَ هذا الحديث علىٰ خالد بن إلياس، رواه عنه عامر العقدي عند الترمذي وغيرِه، وعبد الله بن نافع عند أبي يعلىٰ وابن حبان وابن الجوزي وغيرهم.

والحديثُ من جهة صالح مقطوع علىٰ سعيد بن المسيب من كلامه، والمرفوعُ فيه خالد بن إلياس، والمهاجر بن مسمار.

وصالح قدّمت الكلام فيه مطولاً، ولستُ أدري بناءً علىٰ ماذا وثَّقَه البخاري وليس له في الصّحاح الأربعة، ولا في السنن الأربعة سوىٰ هذا النصّ المقطوع علىٰ سعيد فإن لم يكن صالح بن أبي حسان؛ هو صالح بن حسّان النضري، فهو مجهول كما قال

=أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢: ٧١٢) (١١٨٦)، وانظر «تذكرة الحفاظ» (لابن القيسراني ص٧٨).

(١) «جامع الترمذي» (٥: ١٠٣-١٠٤).

(٢) «المجرحين» (١: ٢٧٩).

النسائي، وإن كانا رجلاً واحداً؛ فهو منكر الحديث! وعليه. . فإنَّ هذا النص عن سعيد ضعيف، لتفرّد هذا المجهول بروايته عن سعيد في حدود علمي.

وأما المهاجر بن مسمار القُرشي ـ مولاهم ـ، فقد روىٰ عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عندَ الإمام مسلم، وروىٰ عنه خمسة رواة منهم: حاتم بن إسماعيل (م) وابن أبي ذئب (م).

ومن يروِ عنه خمسة من الرواة فيهم هذان العالمان، لا يصحُّ أن يُقال عنه: مجهول العين، لكنَّ حاله مجهولة، فلم يُنقل توثيقه عن متقدّم، وإنما قال فيه ابن سعد: ليس بذاك وهو صالح الحديث، وقال البزَّار: صالح الحديث مشهور، روىٰ عنه حاتم وغيره، وقال الذهبي: ثقة، وقال الحافظ: مقبولٌ ـ يعني عندَ المتابعةِ وإلاّ فليّن ـ وههنا لم يتابع؛ فحديثه ضعيف، لكن انظر البون بينَ ثقة وضعيف مقبول!!

ويحمل توثيق الذهبي علىٰ عموم عدالة الدين، لأنّه معارض بأقوال المتقدمين[1].

وليس لكلّ منهما عندَ الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ الذي خرجته هنا، والله أعلم.

٣٣٥ـ صالح بن محمَد بن زائدة الليثي الصغير أبو واقد المدني، من صغار التابعين ـ إن صحَّت له رواية عن صحابي ـ، توفي بعدَ الأربعينَ ومئة (د ت ق).

روىٰ عن ثلاثةَ عشرَ شيخاً، منهم صحابيّان اثنان: أنس، وأبو أروىٰ الدوسي رضي الله عنهما، وروايته عنهما خارج الكتب الستة، وسعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عمر.

وروىٰ عنه أربعةَ عشر راوياً، منهم: سعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي، وعبد الله ابن دينار، وعبد العزيز بن محمّد الدراوردي.

لم يوثّقه أحد، وترجمه مصنفو الضعفاء في كتبهم وتفاوتت أقوال النُقّاد فيه ما بين قول أحمد: ما أرى به بأساً، وقول البخاري: منكر الحديث. . .، ولا شيء!

---

(١) انظر خلاصة ترجمته في ثقات ابن حبان (٧:٤٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٨:٥٨٣) وما بعدها و«التقريب» (٩٩٤).

وقال الترمذي عن البخاري: منكر الحديث، وقال الحافظ: ضعيف[١].

أقولُ: خلاصةُ حالِ هذا الرَّجل، أنَّه من المجاهدين الغزّائينَ، وقد حضر علىٰ عددٍ من أهل العلم، غير أنَّه لم يكن منصرفاً إلىٰ العلم، فذهلَ عن إتقان ما يحفظ فهو في مرتبةٍ دنيا من الاعتبار.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمّد بن عمرو السوّاق: حدثنا عبد العزيز بن محمد ـ يعني الدراوردي ـ عن صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله ابن عمر، عن عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من وجدتموه غلَّ في سبيل الله؛ فأحرقوا متاعه»[٢].

قال صالح: فدخلت علىٰ مسلمةَ ـ يعني ابن عبد الملك الأموي ـ ومعه سالم بن عبد الله، فوجدَ رجلاً قد غلّ، فحدّث سالم بهذا الحديث، فأمر به فأُحْرِق متاعُه فَوُجدَ في متاعه مصحفٌ، فقال سالم: بعد هذا، وتصدَّق بثمنه[٣].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، وسألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: إنما روىٰ هذا صالح بن محمد بن زائدة، وهو أبو واقد الليثي، وهو منكر الحديث، وقد روي في غيرِ حديثٍ عن النبيّ ﷺ في الغالّ، فلم يأمر فيه بحرق متاعه».

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٥٠)، «العلل الكبير» (٢: ٥٣٩-٥٤٠) طبقات ابن سعد (٥ أ: ٣٤٦) (١٦٦٣)، وابن معين (٢: ٢٦٥) «الكبير» (٤: ٢٩١)، «الجرح» (٤: ٤١١)، «ضعفاء البخاري» (١٦٨)، «ضعفاء النسائي» (٢٩٧)، «العقيلي» (٢: ٢٠٢)، «المجروحين» (٣٦٧)، «الكامل» (٥: ٨٩)، «تهذيب الكمال» (١٣: ٨٤-٨٨)، «الميزان» (٢: ٢٩٩)، «التهذيب» (٤: ٤٠١)، «التقريب» (٢٨٨٥).

(٢) أخرجَه الترمذي في الحدود، باب ما جاء في الغالّ (١٤٦١)، وأخرجه أبو داود في الجهاد باب عقوبة الغالّ (٢٧١٣)، وانظر (٢٧١٤) والدارمي في السير، باب عقوبة الغالّ (٢: ٣٠٣)، والبيهقي في «الكبرىٰ»، باب لا يُقطع من غلّ في الغنيمة (٩: ١٠٣)، وأورده في «شرح السنّة» (١١: ١١٨).

(٣) «جامع الترمذي» (٤: ٥٠) و«علله الكبير» (٢: ٥٣٩-٥٤٠)، وانظر «جامع الأصول» (٢: ٧٢٢) و«تحفة الأحوذي» (٢: ٣٣٨).

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عبد العزيز بن محمد الدراوردي، رواه عنه محمد السوّاق، وسعيد بن منصور، وأبو إسحاق السبيعي، وعبد الله بن محمد النفيلي وغيرهم.

والدراوردي من رجال الستة، وهو من حفّاظِ الإسلام الجمّاعين، وقد كان يحدِّث من كتب غيره، فيخطيء أحياناً، لكنّه لا يحتمل جريرة مثل هذا الحديث.

وآفة الحديث صالح بن محمد بن زائدة، وهو رجل متروك منكر الحديث وحديثه هذا منكر بالإتفاق، لسببين:

الأول: تفرُّد هذا الراوي الواهي به، وهذا وحدَه حدُّ المنكر عند بعضهم.

والثاني: مخالفة ما روىٰ للأحاديث الصحيحة الثابتة في هذا الباب، والتي أشار إليها الترمذي بقوله: «سألت محمداً ـ البخاري ـ عن هذا الحديث.... فضعَّف محمد هذا الحديثَ، وقال: قد روي عن النبي ﷺ، غير حديث خلاف هذا: حديث أبي هريرة في قصة مُدْعم، وحديث زيد بن خالد أنَّ رجلاً غلّ خرزات...، وذكر أحاديث، فلم يذكر في شيء منها أنَّ النبي ﷺ أمر أن يُحرَقَ متاع من غلّ، وصالحُ بن محمد بن زائدة هو أبو واقد: منكر الحديث ذاهب، لا أروي عنه»[1].

لكنَّ الذي ينبغي ملاحظته في هذا الحديث أمور:

الأول: أنَّ صالحاً رجل صالحٌ، وُصف بالزهد والعبادة والصيانة.

الثاني: أنَّ الرَّجل من المجاهدين الغزّائين، غزا مع مَسْلَمة بن عبد الملك بن مروان وكان ـ رحمه الله ـ ورعاً قانتاً مجاهداً[2]، فحكىٰ لنا صالحٌ حُكْمَ مسلمة في رجل غلَّ، وهذه واقعة حال روىٰ أبو داود مثلها عن صالح في غزوة أخرىٰ مع الوليد ابن هشام الأموي، وصالحٌ هذا عابدٌ زاهدٌ مجاهدٌ، لم يتّهِمْه أحدٌ بكَذبِ، فقصّتاه مع

---

(١) انظر هذه الأحاديثَ وغيرَها في «جامع الأصول» (٢: ٧١٤-٧٢٣)، و «شرح السنَّة» (١١: ١١٥-١١٩)، و«الإصابة» (٦: ٤٩) والنص من «العلل الكبير» (٢: ٥٤٠).

(٢) انظر ترجمة مسلمة في «تهذيب الكمال» (٢٧: ٥٦٢-٥٦٥) و «النبلاء» (٥: ٢٤١).

مسلمة والوليد ـ عندي ـ ثابتتان؛ لأنهما واقعتا حالٍ حضرهما صالح فلا تُنسيان، ولا يتطرق إلىٰ مثل هذا وهم؛ لأنَّ القصص تحفظ غالباً.

وأما روايته الحديث المرفوع عن سالم، فربما يكون قد وهم فيه، بل هو الراجح عند البخاري، غيرَ أنَّ المعنىٰ الذي لحظته، هو الذي دعا الإمامين أحمدَ وإسحاقَ ـ وقبلهما الإمام الأوزاعي ـ إلىٰ قبول مثل هذا الحديث، والحكم به ولأجله، والله أعلم قال أحمدُ في صالحٍ: لا بأس به.

الثالث: أنَّ وقائع الأحوال ليس لها عموم تشريعي، فلا تعارض بين هذا الحديث، وأفعال النبي المصطفىٰ ﷺ الأخرى مع الغالّين في الغزو ـ إن ثبت هذا الحديث ـ وبما أنّه لا يثبت الحديث المرفوع، فلا حاجة بنا إلىٰ تكلف الجمع.

٣٣٦ـ عبد الله بن ميمون بن داود القدّاح القُرشي المخزومي ـ مولاهم ـ المكّي، من أتباع التابعين (ت).

رویٰ عن أحدَ عشرَ شيخاً، كلّهم خارج الكتب الستة سوىٰ جعفر الصادق (ت) فقط، ومنهم: عبد العزيز بن أبي روّاد، وعبيد الله بن عمر العُمريّ، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وروىٰ عنه أربعة عشر راوياً، كلّهم خارج الكتب الستة سوىٰ زياد بن يحيىٰ الحسّاني (ت)، وممن روىٰ عنه: أحمد بن الأزهر النيسابوري، والمفضَّل بن إبراهيم ويعقوب بن حميد بن كاسب.

لم يوثِّقه أحدٌ، وترجمه مصنفو الضعفاء في كتبهم، وأَقوالُ الحفّاظ فيه كلُّها في مرتبة الترك: ذاهب الحديث، واهي الحديث، منكرُ الحديث. . .

قال الترمذي: منكر الحديث، وقال الحافظ: منكر الحديث متروك[١].

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٤: ٤٥١)، «الكبير» (٥: ٢٠٦)، «الجرح والتعديل» (٥: ١٧٢) ضعفاء النسائي (٣٣٦)، العقيلي (٢: ٣٠٢)، «المجروحين» (٢: ١٢)، «الكامل» (٥: ٣٠٩)، «تهذيب الكمال» (١٦: ١٩٨ - ٢٠٢)، «الميزان» (٢: ٥١٢)، «التهذيب» (٦: ٤٩)، «التقريب» (٣٦٥٣).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيىٰ البصري: حدثنا عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتىٰ يؤمن بالقدر خيره وشرّه؛ حتىٰ يعلم أنَّ ما أصابه؛ لم يكن ليخطئه وأنَّ ما أخطأه؛ لم يكن ليصيبه»[١].

قال أبو عيسىٰ: «وفي الباب عن: عُبادة، وجابر[٢]، وعبد الله بن عمرو، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديثِ عبدِ الله بن ميمون، وعبد الله بن ميمون منكر الحديث»[٣].

أقول: هذا الحديث غريب في جميع طبقاته، فلم أقف عليه مروياً عند غير الترمذي، وشيخُه زياد أخرج له الجماعة وهو ثقةٌ، وجعفر بن محمد فما علا أئمة فيلزق الحديث بهذا الواهي عبدِ الله بن ميمون.

قُلت: وليس له عند الترمذي غير هذا الحديث، وله عند ابن ماجه حديث (٣٣٥٥)، وآخر عند أحمد (٢٠٢٨) فقط.

٣٣٧ـ عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وقال بعضهم: عمر بن خثعم، وذهب ابن حبَّان إلىٰ أنَّه عمر بن راشد، وردَّ عليه الدارقطني، وهو من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن: يحيىٰ بن أبي كثير (ت ق).

وروىٰ عنه: زيد بن الحباب (ت ق)، وعمر بن يونس اليمامي، وموسىٰ بن إسماعيل الواسطيّ.

---

(١) أخرجَه الترمذي في القدر، باب ما جاء من الإيمان بالقدر خيرِه وشرِّه (٢١٤٤)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٢:٢٧٨)، وانظر شواهدَ لمعنىٰ الحديث في «جامع الأصول» (١٠:١٠٤-١٠٧).

(٢) كذا في الأصول، وهو صحيح؛ لأن الترمذي يعدّ كل طريق حديثاً، ويعدّ الحديث المختلف اللفظ حديثين، ولو كان عن صحابي واحد, فتأمّل!

(٣) «جامع الترمذي» (٤:٣٩٣) و«تحفة الأحوذي» (٣:٢٠٠-٢٠١).

قلت: لم يوثِّقه أحد، وضعَّفه البخاري والترمذي وابن عدي والدارقطني، وغيرهم وقال الترمذي، عن البخاري: منكر الحديث، وقال الحافظ: ضعيف[١].

أقول: ثمة التباس بين شخصين من الرواة أو أكثرَ؛ فقد ترجم ابن حبّان عمر بن راشد اليمامي، وقال: وهو الذي يقال له عمرُ بن عبد الله بن أبي خثعم، كنيته أبو حفص، وأخرج الحديثين اللذين خرَّجهما الترمذي له في ترجمة عمر بن راشد هذا من المجروحين.

ويظهر أنَّ سبب الالتباس هو أنَّ كلا الرجلين اسمه عمر بن عبد الله ونسبه يمامي وكلاهما يروي عن يحيىٰ بن أبي كثير اليمامي.

وقد ترجم ابنُ عدي ابنَ أبي خثعم، ولم يترجم الآخرَ، ولم يشر إلىٰ شخصه مع أنَّه علىٰ شرطه في كتابه، فعمر بن راشد متروك أيضاً، وترجم العقيلي عمر بن راشد، ولم يشر إلىٰ ابن أبي خثعم هذا البتة!

ويصعبُ الترجيح بين قول هذا الحافظ أو ذاك؛ لضرورة قيام دراسة خاصّةٍ يستقرىء فيها الباحث جميعَ مروياتِ هذين الرَّاويين، فيتعرَّف إلىٰ طبيعتها، فيتمكن من الترجيح بعدئذ.

وسواء كانتا شخصيتين اثنتين أو هما شخصية واحدة؛ فكلا الرَّجلين في مرتبة الضعفِ المُقْعِد[٢].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو كريب ـ يعني محمد بن العلاء الهمداني ـ: حدثنا زيد ابن حباب: حدثنا عمر بن أبي خثعم، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمةَ بن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:٢٩٩) و (٥:١٥٠)، «المجروحين» (٢:٨٣)، العقيلي (٣:١٥٨)، «الكامل» (٦:١٢٥)، «تهذيب الكمال» (٢١:٤٠٨)، «الميزان» (٣:١٩٣، ٢١١) «التهذيب» (٧: ٤٤٥)، «التقريب» (٤٩٢٨).

(٢) انظر ترجمة عمر بن راشد فيما سبق من المصادر فقد جمعتُ بينَهما؛ لميلي القلبي إلىٰ رأي ابن حبان، و«تهذيب الكمال» (٢١:٣٤٠) ومصادر ترجمته ثَمَّةَ، و«التقريب» (٤٨٩٤).

عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلّىٰ بعد المغرب ست ركعات، لم يتكلّم فيما بينهنَّ بسوء؛ عُدِلْن له بعبادة ثنتي عشرة سنة»[١].

قال أبو عيسىٰ: وقد روي عن عائشة، عن النبيّ ﷺ قال: «من صلّىٰ بعد المغرب عشرين ركعة؛ بنىٰ الله له بيتاً في الجنّة»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «وحديثُ أبي هريرة حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث عمر ابن أبي خثعم، وسمعتُ محمدَ بن إسماعيل يقول: عمرُ بن عبد الله بن أبي خثعم منكرُ الحديث، وضعَّفَه جداً».

أقول: كأنّي بالإمام الترمذي أراد التنبيه بهذين الحديثين إلىٰ أنّهما هما الواردان في التنفُّلِ بين العشاءين، وهما لا تقوم بهما حجةٌ، ففي كُلٍّ منهما علة قادحة في ثبوته.

غير أنَّ الزهّاد والعبّاد ـ علىٰ اختلاف مشاربهم ـ يندبون السالك إلىٰ صلاة ست ركعاتٍ إلىٰ عشرينَ ركعةً بينَ العشاءين، ويقولون: إنَّ هذه ساعة الغفلة، يغفل كثير من الناس فيها عن الطاعات، فيندبون السالك إلىٰ اليقظة حيث يكون الناس غافلينَ وهذا مقصد لطيف وملحظ حكيمٌ، ما لم يحسبوا ذلك سنة ثابتة عن النبي ﷺ.

وأخرج من طريق سفيان بن وكيع، عن زيد بن حباب، عنه به مرفوعاً: «من قرأ حم ـ الدخان في ليلة؛ أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك»[٣].

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وعمر بن أبي خثعم: يُضعَّف، قال محمد: وهو منكر الحديث».

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في فضل التطوع، وستِ ركعاتٍ بعدَ المغرب (٤٣٥)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١١٦٧)، وباب ما جاء في الصلاة بينَ المغربِ والعشاءِ (١٣٧٤)، وانظر «تحفة الأشراف» (١١ : ٧٧) وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١ : ٤٠٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٧٣)، وفيه يعقوب بن الوليد المديني، وقد اتّهمَ بالكَذبِ والوضع. انظر «التقريب» (٧٨٣٥) و«تحفة الأشراف» (١٢ : ٢٢٤).

(٣) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل: حمّ ـ الدخان (٢٨٨٨-٢٨٨٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (١١ : ٧٧).

قلت: هو حديث منكر، وقد تقدَّم وجه نكارته ـ والذي قبله ـ من الوجهة الفقهية، وليس له عند الترمذي غيرُهما، والله أعلم.

٣٣٨ـ عمران بن أنس أبو أنس المكي، من أتباع التابعين (د ت).

رویٰ عن: عبد الله ابن أبي مليكة، وعطاء بن أبي رباح (د ت).

ورویٰ عنه: مصعب بن المقدام، ومعاوية بن هشام (د ت)، ويحيىٰ بن واضح.

له عند أبي داود والترمذي حديث واحد.

ترجمه ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين، وقال: من قال: عمران بن أبي أنس؛ يخطىء. وترجم للثاني في التابعين، ولم يخرج للأول في صحيحه شيئاً، وخرَّج للثاني أحاديث عديدة، ونقل الترمذي عن البخاري، قوله فيه: منكر الحديث، وقال العقيلي: لا يتابع علىٰ حديثه، وترجمه الذهبي في «الميزان» ناقلاً ما سبق، وقال الحافظ: ضعيفٌ[1]، وسيأتي تخريج حديثه في الترجمة الآتية توّاً.

٣٣٩ـ عمران بن أبي أنس القُرشي العامري المصري نزيل الإسكندرية، مات سنة سبع عشرة ومئة (بخ م د ت س).

رویٰ عن ثلاثة وعشرين شيخاً، منهم: سهل بن سعد الساعدي، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأبو هريرة ـ وثلاثتهم من الصحابة الكرام ـ، ورویٰ عن عبد الله ابن نافع بن أبي العمياء (ت س)، وعبد الرحمٰن بن أبي سعيد الخُدْريّ (ت س).

ورویٰ عنه خمسة عشر راوياً، منهم: ابنه عبد الحميد بن عمران، والليث بن سعد (م ت س)، وعبد ربه بن سعيد الأنصاري (ت س)، ويونس بن يزيد الأيلي.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:٣٣٩)، «الكبير» (٦:٤٢٣)، «الجرح» (٦:٢٩٣) «العقيلي» (٣:٢٩٦)، «ثقات ابن حبان» (٧:٢٤٠) «تهذيب الكمال» (٢٢:٣٠٧-٣٠٩)، «الميزان» (٣:٢٣٤)، «تهذيب الكمال» (٨:١٢٢-١٢٣)، «التقريب» (٥١٤٤).

لم يضعِّفه أحد، ووثَّقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حبان، وإنما ذكره الترمذي هاهنا تمييزاً بينه وبين الذي قبله فقال: عمران بن أبي أنس مصري أثبت وأقدم من عمران بن أنس المكي، وقال الحافظ: ثقة[١].

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا أبو كريب ـ يعني محمد بن العلاء ـ: حدّثنا معاوية بن هشام، عن عمران بن أنس المكي، عن عطاء، عن ابن عمر، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفّوا عن مساويهم».

قال أبو عيسىٰ: «وهذا حديث غريب، سمعت محمداً يقول: عمران بن أنس المكي منكر الحديث، ورویٰ بعضهم عن عطاء، عن عائشة»[٢].

أقول: وهذا يعني أنَّ الحديث دار علىٰ أبي كريب محمد بن العلاء الهمداني ـ وهو ثقة حافظ ـ، رواه عنه أبو داود والترمذي، وأحمد بن منصور الخزيمي عندَ الطبراني والمزِّي، وعمران بن موسىٰ بن مجاشع عند ابن حبان، وتوهَّم هو والحاكم أنّه عمران بن أبي أنس الثقة.

ومعاوية بن هشام صدُوق، وعطاء من علماء التابعين، فعلّةُ الحديث الكبرىٰ عمران بن أنس المكي، وفي الحديث عللٌ أخرىٰ لا حاجة إلىٰ ذكرها ما دام الحفاظ ألصقوا الحديث بعمران هذا من جهة السند.

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٣:٣٣٩)، طبقات ابن سعد (٥أ: ٢٧٢) (١٥٦١)، «علل أحمد» (١:٣٩٨، ٤١٣)، «الكبير» (٦:٤٢٣)، «الجرح والتعديل» (٦:٢٩٤)، ثقات ابن حبان (٥:٢٢٠) «تهذيب الكمال» (٢٢:٣٠٩- ٣١١)، «الميزان» (٣:٢٢٤) ذكرَه تمييزاً مع سابقه، وقال: صدوق، «التهذيب» (٨:١٢٣-١٢٤)، «التقريب» (٥١٤٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الجنائز، باب (٣٤) آخر منه رقم (١٠١٩)، وأبو داود في الأدب، باب النهي عن سبِّ الموتىٰ (٤٩٠٠)، وابن حبان في الجنائز (٣٠٢٠) وسمّاه عمران بن أبي أنس، والطبراني في «الكبير» (١٢:٣٣٥)، والحاكم (١:٣٨٥)، والبيهقي (٤:٧٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢:٣٠٨) كلُّهم من طريق أبي كريب، عن معاوية به، غيرَ أنَّ ابن حبان والحاكم، قالا: عمران بن أبي أنس، وانظر «تحفة الأشراف» (١٦:١١).

وأما المتن؛ فهو أدب عالٍ من آداب الإسلام؛ لأنَّ غيبة المسلم حرام ـ حيّاً كان أم ميتاً ـ فذكر محاسنه يكون سبب الدعاء له بالرَّحمة، وذكر مساوئه؛ يؤذي أحبابه ويوقع ذاكره في الغيبة المحرمة، هذا من جهة الخلق الإسلامي.

لكنَّ للحديث شواهدَ عدّة من حديث عائشة، مرفوعاً: «لا تسبُّوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلىٰ ما قدّموا»، وعنها: «إذا مات صاحبكم، فدعوه ولا تقعوا فيه»، ومنها: «لا تسبوا أمواتنا؛ فتؤذوا أحياءنا» والأول عندَ البخاري، والثاني عندَ أبي داود والنسائي والثالث عندَ الترمذي، وكلُّها في مواضعها صحيحة أو صالحة، والله أعلم.

وليس لعمران بن أنس المكي عند الترمذي سوىٰ هذا الحديث، وله عندَ أبي داود حديث (٤٩٠٠) أيضاً.

وأما عمران بن أبي أنس الذي قال فيه الترمذي: أثبت وأقدم من عمران بن أنس؛ فقد أخرج له الترمذي حديث التخشّع في الصلاة في «الجامع» (٣٨٥) و«العلل الكبير» (٧٢)، وحكىٰ خلاف العلماء في سنده، ثمَّ قال: حديث الليث أصحُّ من حديث شعبة[١].

وأخرجَ من طريقه حديث مالك بن أوس بن الحَدَثان، عن أبي ذرّ في زكاة الإبل في «العلل الكبير» (٩٧)، ولم يخرِّجه في «الجامع»[٢].

وأخرجَ من طريقه عن عبد الرحمٰن بن أبي سعيد الخدري في المسجد الذي أُسِّس علىٰ التقوىٰ، وقال: «وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من حديث عمران بن أبي أنس، وقد روي هذا عن أبي سعيد من غير هذا الوجه، ورواه أنيس بن أبي يحيىٰ، عن أبيه، عن أبي سعيد رضي الله عنه».

---

(١) أخرجَه الترمذي في الصلاة، باب التخشّع في الصلاة (٣٨٥) و«العلل الكبير» (٧٢) (١ : ١٨٣) وانظر تخريجه الموسّع فيهما.

(٢) «العلل الكبير» (١ : ٢٣٢) فما بعدها، ولم يخرّجه ابن حبان أيضاً.

قُلت: وأخرجَه ابن حبان في صحيحه من حديث عمران، عن سهل بن سعد الساعدي أيضاً، وقد أخرجَ ابن حبان لعمران، عن عبد الرحمٰن بن جبير بن نفير أيضاً[١].

فجملةُ ما خرَّجه ابن حبان لعمران بن أبي أنس أربعة أحاديثَ، وأخرج الترمذي له في «الجامع» حديثين خرّج أحدهما في كتاب «العلل الكبير» أيضاً[٢]، وله خمسةُ أحاديثَ عندَ مسلم، منها: (٦٧٩، ١٣٩٧، ١٤١٩).

ومن تخريج هذه الأحاديثِ تبيّن أنَّ جميعها معلَّة، لكنها علل لا تحطها عن درجة الاحتجاج، ولا أدري إذا كان لعمرانَ بن أبي أنس خارجَ الكتب الستة أحاديثُ أخرىٰ سوىٰ هذه، فإن لم يكن له سواها، فأحاديثه حسنة لا ترقىٰ إلىٰ درجة الصّحيح أبداً والله تعالىٰ أعلم.

بيد أنَّ عمران بن أبي أنس أوثق من عمران بن أنس بما لا يقاس، وإن كان الحفّاظُ الذين اعتمدنا علىٰ أَقوالهم فيه، لم يأتوا له بأحاديث منكرة كافية للتّدليل علىٰ تركِه اللّهمّ إلاّ هذين الحديثين اللذين ذكروا أنَّ فيهما مبالغةً في المثوبة، أو أنّ الجزاءَ لا يكافىء العمل الحسن أو السيّىء الذي صورّته هذه المبالغة جزاءً لكل منهما، والله تعالىٰ أعلم.

٣٤٠ـ عمرو بن واقد القُرشي الأموي ـ مولاهم ـ أبو حفص الدمشقي وقيل: مولىٰ بني هاشم، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن أربعةَ عشرَ شيخاً، منهم: ثور بن يزيد الحمصي، وعمرو بن يزيد النصري، ويونس بن ميسرة بن حلبس (ت ق).

وروىٰ عنه سبعة رواة، منهم: عبد الله بن محمد النفيلي (ت)، وهشام بن عمار (ق)، والوليد بن مسلم.

---

(١) صحيح ابن حبان، في التيمم (١٣١٥)، وجامع الترمذي، في التفسير (٣٠٩٩).

(٢) صحيح ابن حبان الأرقام: (١٣١٥) و (١٠٤-١٦٠٥) و (١٦٠٦) و (٣٠٢٠)، وجامع الترمذي (٣٨٥) و (٣٠٩٩)، و«العلل الكبير» (٧٢) و (٩٧).

ولم يوثِّقْه أحد من الحفاظ، واتّهمه بالكَذبِ ـ وهماً ـ أبو مسهر الغسّاني ودُحيم ومروان الطاطري، وقال البخاري والترمذي وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث.

غير أنَّ محمد بن المبارك الصوري كان يقول: كان يتبع السلطان، وكان صدوقاً وقال ابن عساكر: محدّث شاعر.

وقال الجوزجاني رداً علىٰ الصوري: ما أدري ما قالَ الصوري، أحاديثه معضلة منكرةٌ، وكنا قديماً نُنكر حديثه.

وأما قول ابن عساكر؛ فيعني أنَّ الرَّجل راوية وشاعر، وشاعرية الإنسان لا تعني مزية وثاقة، بل غالباً ما تكون العكس عند المحدّثين؛ لأنَّ أكثر الشعراء بعيدون عن العلم الشرعي.

قال الحافظ ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي المناكير عن المشاهيرِ فاستحقَّ الترك، كان أبو مسهر سيّىء الرأي فيه[1].

قُلت: وخلاصة القول أنَّ الرَّجل إن لم يتعمد الكذب، كما هو رأي أبي مسهر الغساني؛ فقد كان فاحشَ الخطأ، حتىٰ حكم عليه النسائي وابن حبان والدارقطني بالترك، وقال الحافظ ابن حجر: متروك.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن: أخبرنا محمد بن المبارك ـ يعني الصوري ـ: حدثنا عمرو بن واقد: حدّثنا يونس بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذرّ، عن النبي ﷺ قال: «الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن الزهادة في الدنيا: ألاّ تكون بما في يديك أوثق مما في يدي الله وأن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٤٩٣) و (٥:٦٤٥)، «الكبير» (٦:٣٨٠٩)، «الجرح» «ضعفاء البخاري» (٢٦٣)، «ضعفاء النسائي» (٤٥٣)، «العقيلي» (٣:٢٩٣)، «المجروحين» (٢:٧)، «الكامل» (٦:٢٠٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢:٢٨٦)، «الميزان» (٣:٢٩٢)، «التهذيب» (٨:١١٥-١١٦)، «التقريب» (٥١٣٢).

تكون في ثواب المصيبة، إذا أنت أصبت بها، أرغبَ فيها لو أنَّها أُبقيت لك»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وأبو إدريس الخولاني اسمه عائذ الله بن عبد الله، وعمرو بن واقد منكر الحديث».

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ عمرو بن واقد، رواه عنه محمد بن المبارك الصّوري وهشام بن عمار.

ويونس بن ميسرة بن حَلْبَس من العبّاد الزهاد الثقات، وأبو إدريس الخولاني زاهد ناسك عابد حافظ، وهشام بن عمّار، ومحمد بن المبارك الصوري: ثقتان تابع أحدهما الآخر، فعلّة الحديث في عمرو بن واقد، وهو متروكٌ، فحديثه واهٍ!

لكن قال ابن ماجه: «قال هشام: قال أبو إدريس الخولاني: مَثَلُ هذا الحديث في الأحاديث، كمثل الإبريز في الذهب»[٢]، والمعنىٰ المرادُ من التزهيد في الدنيا معنىٰ صحيح، بل هو المنهج الحق في فهم قضية الزهد، ولا أستبعد أن يكون عمرو بن واقد قد حفظ الحديثَ؛ فيُعمل به حكمة لأنها ضالة المؤمن، والله أعلم.

٣٤١ـ محمد بن أبي حميد واسم أبي حميد: إبراهيم الأنصاري الزُّرَقي أبو إبراهيم المدني وهو حمّاد بن أبي حميد، وحمّاد لقب، من أتباع التابعين (ت ق).

روىٰ عن عشرينَ راوياً، منهم: إسماعيل بن محمد الوقّاصي[٣] (ت)، وزيد بن اسلم (ت)، وعمرو بن شعيب (ت)، وموسىٰ بن وردان (ت).

وروىٰ عنه ثمانيةٌ وعشرون شيخاً، منهم: إسماعيل ابن عُليّة، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن نافع الصائغ (ت)، والدراوردي، وأبو عامر العقدي (ت)، وأبو علي الحنفي (ت).

---

(١) أخرجه الترمذي في الزهد، باب الزهادة في الدنيا (٢٣٤٠)، وابن ماجه فيه (١٤٠٠)، وانظر «تحفة الأشراف» (٩ : ١٦٩) و «جامع الأصول» (٤ : ٦٧٠). وانظر أصحَّ الأحاديثِ المرفوعةِ الواردةِ في الزهد في «رياض الصالحين» للنووي (ص٢٣٦-٢٤٨).

(٢) علَّقه ابن ماجه في «السنن» (٢ : ١٣٧٣) بغير سند.

(٣) الوقاصي: نسبة إلىٰ أبي وقاص.

لم يوثّقه أحدٌ من الحفاظ، وتراوحت أَقوال النُقّاد فيه ما بينَ: يكتب حديثه مع ضعفه إلىٰ ذاهب الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، قال الترمذي: منكر الحديث، وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

والإمام الترمذي قد خرَّج لهذا الرَّجل خمسة أحاديث استغربها جميعاً، وضعَّف محمد بن أبي حميد بروايتها، فإذا كان غرضُ الترمذي جمعَ السنَّة ـ كما يظنّ بعض أهل العلم اليوم ـ فما قيمة خمسة أحاديث منكرة لراوٍ واحدٍ في كتاب متخصّص بجمع السنَّة؟!

١ـ أخرج الترمذي من حديث عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، عن محمد بن أبي حميد، عن موسىٰ بن وردان، عن أنس في ساعة الإجابة بعدَ العصر، وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديثُ عن أنس من غير هذا الوجه ومحمد بن أبي حُمَيد يضعَّف، ضعّفه بعضُ أهل العلم من قِبَل حِفْظِه ويقال له: حمّاد ابن أبي حميد، ويقال: هو أبو إبراهيم الأنصاري، وهو منكر الحديث»[٢].

٢ ـ وأخرج من حديث أبي عامر العقدي، عن محمد بن أبي حميد، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن سعد مرفوعاً في سعادة الراضي بالقضاء والقدر[٣]، وقال: «هذ حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له ـ أيضاً ـ: حماد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم المدني وليس هو بالقوي عند أهل الحديث»[٤].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤٨٨، ٢١٥١، ٢٢٦٤، ٣٥٦١، ٣٨٨٥)، «العلل الكبير» له (٢٧٣)، «طبقات ابن سعد» (٥أ: ٤٠٦) (١٧٤٣)، ابن معين (٢: ٥١٢)، «علل أحمد» (١: ٤٠٥) (٢: ٣٢)، «الكبير» (١: ٧٠)، «ضعفاء البخاري» (٣١٥)، «ضعفاء النسائي» (١٣٧)، «الجرح» (٧: ٢٣٣) العقيلي (٤: ٦١)، «المجروحين» (٢: ٢٧١)، «الكامل» (٧: ٤٠٨)، «الموضح» (٢: ٣٦١) «تهذيب الكمال» (٢٥: ١١٢)، «الميزان» (٦: ٢٧٩)، «التهذيب» (٩: ١٣٢-١٣٤)، «التقريب» (٥٨٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب في الساعة التي ترجىٰ بها الإجابة (٤٨٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (١: ٤١٥) و «تحفة الأحوذي» (١: ٥٣).

(٣) أخرجه الترمذي في القدر، باب الرضا بالقضاء (٢١٥١).

(٤) «جامع الترمذي» (٤: ٣٩٦) ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٩).

٣ ـ وأخرج من حديث عبدِ الله بن نافعِ الصائغِ عنه، عن زيدِ بن أسلم[1] عن أبيه، عن عمرَ بن الخطّاب في فضل شهود صلاة الصبح[2]، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وحماد بن أبي حميد، هو أبو إبراهيم الأنصاري المديني، وهو محمّد بن أبي حميد المديني، وهو ضعيف في الحديث».

٤ ـ وأخرجَ من حديث العقدي عنه، عن زيد، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً في خيار الأمراء وشرارهم، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث محمد بن أبي حميد، ومحمدٌ يضعَّف من قبل حفظه»[3].

٥ ـ وأخرج من حديث عبد الله بن نافع، عنه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه مرفوعاً في أنَّ خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وفضل كلمة التوحيد وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وحماد بن أبي حميد، هو محمد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم الأنصاري المديني، وليس بالقوي عند أهل الحديث»[4].

فهذه الأحاديثُ الخمسةُ استغربَها الترمذي لراوٍ واحدٍ، وحكم بنكارتها؛ لأنَّ صاحبَها منكر الحديث! وهذا نفيد منه أمرين مهمين علىٰ الأقل:

الأول: أنَّ الترمذي خرَّجَ هذه الأحاديث لينقدها، لا ليحتجَّ بها.

والثاني: أنَّ قوله: «ليس بقوي عند أهل الحديث»، وقوله: «يضعف» وقوله: «ضعيف في الحديث، وقوله: ضعَّفه فلان، أو بعض أهل العلم»، وقوله: «منكر

---

(١) وقعَ في المطبوع يزيد بن سليم، والتصويب من «التحفة» و «التهذيب» للمزي.

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (١٠٩) رقم (٣٥٦١)، ولم يخرجه من العشرة سواه، وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٩) ووقعَ في مطبوعة بيروت: حسنٌ غريبٌ، وهو خطأ لا ينسجمُ مع الأحكام السابقة، والتصحيحُ من التحفتين.

(٣) أخرجه الترمذي في الفتن، باب (٧٧) (٢٢٦٤)، وانظر «تحفة الأشراف» (٨: ٩)، وأخرجه أحمد في مسنده العشرة، ووقعَ في مطبوعة بيروت: حسن غريب. وهو خطأ لا ينسجم مع الأحكام السابقة والتصحيح من التحفتين.

(٤) أخرجَه الترمذي في الدعوات، باب دعاء يوم عرفة (٣٥٨٥)، ولم يخرجه من العشرة غيره وانظر التحفة (٦: ٣١٢).

الحديث» دلالتها متقاربة عند الإمام الترمذي، بدليلِ أنَّه أطلق هذه الأحكام النَّقْديَّة كلَّها علىٰ راوٍ واحد، وحكم علىٰ جميعها بحكم واحد هو «غريب»، والله أعلم.

٣٤٢ـ محمد بن زاذان المَدني، من صغار التابعين (ت ق).

روىٰ عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعامر بن عبد الله بن الزبير ومحمد ابن المنكدر (ت)، وأم سعد امرأة من الأنصار (ت ق)، وقيل: بل من المهاجرات وقيل: أم سعد بنت زيد بن ثابت، وقيل: امرأة زيد بن ثابت.

وروىٰ عنه: داود بن عبد الرحمٰن العطّار، وهو ثقة[1]، وعنبسة بن عبد الرحمٰن القُرشي، أحدُ الضعفاء (ت ق)، قاله المزِّي.

لم يوثِّقه أحد، وقال البخاري وأبو زُرْعة وأبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث وقال أبو حاتم والحافظ ابن حجر: متروك الحديث[2].

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا الفضل بن الصبّاح البغدادي: حدّثنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبد الرَّحمٰن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «السلام قبل الكلام»[3].

وبهذا الإسناد عن النبيّ ﷺ قال: «لا تَدْعوا أحداً إلىٰ الطعام حتىٰ يُسلّم».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث منكر لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول: عنبسةُ بن عبد الرحمٰن ضعيف في الحديث، ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث»[4].

---

(١) «التقريب» (١٧٩٨).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٧٥، ٦٤)، «الكبير» (١: ٨٨)، «ضعفاء البخاري» (٣١٩)، «الجرح» (٧: ٢٦٠)، «العقيلي» (٤: ٦٩)، «الكامل» (٧: ٤٢٣)، «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢٠٦ - ٢٠٧)، «الميزان» (٣: ٥٤٦)، «التهذيب» (٩: ١٦٥)، «التقريب» (٥٨٨٢).

(٣) أخرجه الترمذي في الاستئذان، باب ما جاء في السلام قبل الكلام (٢٦٩٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٢: ٢٧٤)، قال في «المقاصد الحسنة» (٥٦٦): وأخرجَه أبو يعلىٰ والقضاعي في «الشهاب» مثله سنداً ومتناً، وذكر السخَاوي له شاهداً من حديث ابن عمر، وفيه أكثر من راوٍ ضعيف، وبعضهم تركوه، وبعضهم كذبوه.

(٤) «جامع الترمذي» (٥: ٥٧).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة: حدثنا عبيد الله بن الحارث، عن عنبسة، عن محمد ابن زاذان، عن أم سعد، عن زيد بن ثابت، قال: دخلت علىٰ رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب، فسمعته يقول: «ضع القلم علىٰ أذنك، فإنّه أذكر للمُمْلي»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وهو إسناد ضعيف، وعنبسة بن عبد الرحمٰن، ومحمد بن زاذان: يضعّفان في الحديث».

أقول: من يروِ مثلَ هذا الحديث العجيبِ، خليقٌ بأهل العلم الحريصين علىٰ السنّة المطهّرة أن يتهموه بالكذب والوضع، وأن يتركوه، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

٣٤٣ـ موسىٰ بن محمد بن إبراهيم بن الحارث القُرشي التيمي أبو محمد المدني، مات سنةَ إحدىٰ وخمسين ومئة (ت ق).

روىٰ عن أربعة شيوخ، منهم: والده محمّد بن إبراهيم التيمي (ت ق)، وعبد الرحمٰن ابن أبان بن عثمان بن عفان.

وروىٰ عنه تسعةُ رواة، منهم: عبد الله بن نافع الصائغ، وعقبة بن خالد السَّكُوني المجدّر (ت ق)، وموسىٰ بن عُبيدة الرَّبَذي.

لم يوثِّقه أحد من الحفّاظ، غير أنّ يعقوب بن شيبة قال: كانَ فقيهاً محدّثاً. والفقيه: يُفيد في الترجيح بينَ الروايات عندَ المحدّثين، وكون الإنسان محدّثاً لا ينفي كونه ضعيفاً، وتفاوتت درجات تضعيفه عند الحفاظ، ما بين: ضعيف إلىٰ منكر الحديث.

وقال الترمذي: تُكُلِّم فيه وهو كثير الغرائب والمناكير، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمي ثقةٌ، وهو مدني. وقال الحافظ: منكر الحديث[٢].

---

(١) أخرجَه الترمذي في الاستئذان، باب (٢١) رقم (٢٨١٤)، وأبو داود في الخراج والامارة (٣٠٧٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٨٠)، وابن عدي في «الكامل» (٥: ١٩٠١).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٣٧)، «العلل الكبير» (٢: ٧٠٧)، «طبقات ابن سعد» (٥أ: ٣٩٦) (١٧٣١)، «تاريخ ابن معين» (٢: ٥٩٦)، «الكبير» (٧: ٢٩٤)، «الضعفاء» له (٣٤٧)، =

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا محمود بن غيلان: حدّثنا أبو النضر هاشم بن القاسم قال: حدّثنا زياد بن عبد الله بن عُلاثة، عن موسىٰ بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه عن جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، قالا: كانَ رسولُ الله ﷺ، إذا دعا علىٰ الجراد قال: «اللَّهمَّ أهلك الجراد: اقتل كبارَه، وأهلك صغارَه، وأفسد بيضَه واقْطع دابرَه وخذ بأفواههم عن معاشنا وأرزاقنا؛ إنَّك سميع الدعاء» فقال رجلٌ: يا رسولَ الله كيفَ تدعو علىٰ جند من أجناد الله بقطعِ دابرِه؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنَّها نثرة حوت في البحر»[(١)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وموسىٰ بن محمد بن إبراهيم التيمي: قد تُكُلِّمَ فيه، وهو كثير الغرائب والمناكير، وأبوه محمد بن إبراهيم ثقة، وهو مديني»[(٢)].

وقال الترمذي: حدّثنا عبد الله بن سعيد الأشجّ: حدثنا عقبة بن خالد السكوني، عن موسىٰ بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي سعيد الخذري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخلتم علىٰ المريض؛ فنفّسوا له في أجله، فإنَّ ذلك لا يردّ شيئاً ويطيب بنفسه»[(٣)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ» وأضافَ في «العلل الكبير» له: «سألتُ محمداً البخاريَّ عن هذا الحديث، فقال: موسىٰ بن محمد بن إبراهيم التيمي منكر

=«ضعفاء النسائي» (٥٥٦)، «العقيلي» (٤: ١٦٩)، «الجرح» (٨: ١٥٩)، «المجروحين» (٢: ٢٤١)، «الكامل» (٨: ٥٨)، ضعفاء الدارقطني (٥١٨)، «تهذيب الكمال» (٢٩: ١٣٩-١٤٢)، «الميزان» (٤: ٢١٨)، «التهذيب» (١٠: ٣٦٨-٣٦٩)، «التقريب» (٧٠٠٦).

(١) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب الدعاء علىٰ الجراد (١٨٢٣)، وابن ماجه في الصيد، باب صيد الحيتان والجراد (٣٢٢١). وانظر «تحفة الأشراف» (١: ٣٦٧) و (٢: ٢٦٧)، و «تحفة الأحوذي» (٣: ١٧٧) و «جامع الأصول» (٧: ٤٣١) و (٣: ٦٨-٧٠) منه.

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٢٣٧).

(٣) أخرجه الترمذي في الطب، باب (٣٥) آخر باب في الطب (٢٠٨٧)، وفي الجنائز، باب عيادة المريض (١٤٣٨)، وفي «العلل الكبير» (٧٠٧)، وابن ماجه، في الجنائز رقم (١٤٣٨).

الحديث، وأبوه صحيح الحديث، قلت له: أدركَ محمدُ بنُ إبراهيم أبا سعيد الخُدري؟ قال: لا. إنما روىٰ عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد»[١].

قلت: هذان الحديثان منكران ضعيفان، والأوّلُ معارِضٌ لحديث أكل الجراد وأنَّه صيدٌ[٢]، وهما جملة ما أخرجَه الترمذي لموسىٰ بن محمّد التيمي، وكلا الحديثين هو علته، أما أبوه فقد ترجمته، وتكلّمت علىٰ أحاديثه في مصطلح ثقة.

٣٤٤ـ مِينا بن أبي مِينا ـ بكسر الميم فيهما ـ الخرّاز مولىٰ عبد الرحمٰن بن عوف القرشي، من كبار التابعين (ت).

روىٰ عن ستةٍ من كبار الصحابة، منهم: عبد الرحمٰن بن عوف، وعائشة، وأبو هريرة رضي الله عنهم (ت).

ولم يروِ عنه إلا همّام بن نافع الصنعاني، والد عبد الرزاق.

لم يوثِّقه أحد، وترجمه ابن حبّان في «الثقات»، ثمَّ ذكره في «المجروحين» بما يوجب الترك، وترجمه أيضاً النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني في الضعفاء[٣] وخلاصة ما قال العلماء فيه:

ـ أنَّه كانَ يغلو في التشيّع، ورواياته في الصحابة تدلّ علىٰ ذلك.

ـ أنَّه كان يكذب في الحديث، ولم يتابع علىٰ شيء من رواياته.

---

(١) جامع الترمذي (٤: ٣٥٩)، و «العلل الكبير» (٢: ٧٠٧).

(٢) وقد أخرجَه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهما، وهو صحيحٌ بلا ريبَ، انظر جامع الترمذي (١٨٢١).

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٨٤)، ابن معين (٢: ٦٠٠)، «علل أحمد» (٢: ٢٤٤) «الكبير» (٨: ٣١)، «ضعفاء النسائي» (٥٨٢)، «العقيلي» (٤: ٢٥٣)، «الجرح» (٨: ٣٩٥)، «المجروحين» (٣: ٢٢)، «الثقات» (٥: ٤٥٥)، «الكامل» (٨: ٢١٩)، ضعفاء الدارقطني (٥٣) «الإكمال» (٧: ٣٧) «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٤٥٠٢٤٨)، «الميزان» (٤: ٢٣٧)، «التهذيب» (١: ٣٩٧)، «التقريب» (٧٠٥٩).

أقول: إنَّ الغلو في التشيع يوجب التوقف في حديث الرَّجل، إذا روىٰ ما يؤيد مذهبه، أما إذا روىٰ ما يخالف السنَّة الصحيحةَ، أو شيئاً من القرآن الكريم فيعدُّ حديثُه منكراً، وهذا حكم كلِّ مبتدع، واتهامه بالكَذبِ إنما جاء من بعض أئمة الجرح والتَّعديل، فأخشىٰ أن يكونَ تكذيبه من قبيل تكذيب الشعبي للحارث الأعور، فقد قال الشعبي: الحارث كذّاب: فقال النقاد: كذّبَه الشعبي في رأيه، يعني: أنّ رأيه باطل.

والذي دعاني إلىٰ هذا القول، قول الجوزجاني ـ وهو متهم بالنصب أيضاً ـ: أنكر الأئمةُ حديثَه لسوء مذهبه، وقول الحافظ ابن عدي: «يتبيَّنُ علىٰ أحاديثه أنَّه كان يلغو في التشيّع». وعلىٰ كلِّ حال؛ فإنَّ أحسن أحوالِ الرَّجل هذا أنَّه ضعيف، فإذا تُوبع علىٰ شيء من أحاديثه الخارجة عن إطار المدح والقدح في الصحابة الكرام، نظرنا فيه وقررنا ما إذا كان يقبل أم لا، ولعلّ تخريج حديثه الذي بينَ أيدينا يوضّح لنا وجهة الرَّجل الفكرية والنفسية.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا ابن زنجويه ـ بغدادي ـ: حدثنا عبد الرزاق: أخبرني أبي عن ميناء مولىٰ عبد الرحمٰن بن عوف، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: كنّا عندَ النبيّ ﷺ فجاء رجلٌ أحسبه من قيس؛ فقال: يا رسول الله، العن حِمْيراً؛ فأعرض عنه، ثمَّ جاءَه من الشقِّ الآخر؛ فأعرضَ عنه، فقال النبيّ ﷺ: «رحم الله حِمْيراً، أفواههم سلام، وأيديهم طعام، وهم أهل أمن وإيمان».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، من حديث عبد الرزاق، ويروىٰ عن ميناء هذا أحاديث مناكير»[١].

أقول: دار هذا الحديثُ علىٰ عبد الرزاق، رواه عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن زنجويه، وعبد الرزاق إمام لكنَّ والده قال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول[٢]؛ فهو

---

(١) أخرجه الترمذي في المناقب، باب فضل اليمن (٣٩٣٩)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ٣٧٩- ٣٧٠)، وأحمد في «المسند» (٢: ٢٧٨)، والمزي «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٤٧)، و«التقريب» (٧٣١٨).

(٢) «التقريب» (٧٣١٨).

ضعيف بالتأكيد، ولكنَّ ضعفه في نظر الحافظ يبقىٰ في حيز القبول عند المتابعة؛ ولم يتابع.

وميناء منكر الحديث، فالحديثُ منكر لكنه علىٰ كلِّ حال لا صلة له بالرفض، إلاّ إذا جعلناه من منقبيات أهل اليمن، وعندها نحتاج إلىٰ نظر أخص. وهذه قضية أخرىٰ يخرجنا الخوض فيها وفي مثيلاتها عن أهداف الرسالة، لكنّ لنا نظراً خاصّاً في جميع أحاديث المناقب[1] والله المستعان.

٣٤٥ـ النضر بن عبد الرحمٰن أبو عمر الخزّاز الكوفي، من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن: عثمان بن واقد العُمري، وعكرمة مولىٰ ابن عبّاس (ت).

وروىٰ عنه تسعةُ رواة، منهم: إسرائيل بن يونس السبيعي، وأبو يحيىٰ الحمّاني ووكيع بن الجرّاح، ويونس بن بكير (ت).

لم يوثِّقه أحدٌ من الحفّاظ، وتراوحت أَقوالُ النُقاد فيه بين قائلٍ: منكر الحديث وقائل: لين الحديث. . .، وقال ابن معين: لا يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه.

وقال الترمذي: تكلّم بعضُهم في النضر أبي عمر، وهو يروي مناكير من قِبلِ حفظه، ونقل عن البخاري قوله: ضعيف ذاهب الحديث، وقال البخاري أيضاً: منكر الحديث، قال الحافظ: متروكٌ[2].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو كريب: حدثنا يونس بن بكير، عن النضر أبي عمر عن عكرمة، عن ابن عباس، أنّ النبي ﷺ قال: «اللهمَّ أعز الإسلام بأبي جهل بن هشام أو

---

(١) انظر كتابنا (أحكام الصحابي الحديثية)، وانظر الاستيعاب لابن عبد البرّ (١:١٢٨) فإن له في المفاضلة رأياً مهمّاً.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٧٧)، «العلل الكبير» له (٢:٨٢٩)، ابن معين (٢٠٥٦)، «الكبير» (٨:٩١)، ضعفاء البخاري (٣٧٥)، ضعفاء النسائي (٥٩٤)، ضعفاء العقيلي (٤:٢٩١)، «الكامل» (٨:٢٥٧)، «الجرح» (٨:٤٧٥)، «سنن الدارقطني» (٢:٣٠)، وضعفاؤه (٥٤١)، «تهذيب الكمال» (٢٩:٣٩٣-٣٩٦)، «الميزان» (٤:٢٦٠)، «التهذيب» (١٠:٤٤١-٤٤٢) «التقريب» (٧١٤٤).

بعمر ـ قال يعني ابن الخطّاب ـ، فأصبح، فغدا عمر علىٰ رسول الله ﷺ؛ فأسلم»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا الحديث غريب من هذا الوجه»، وأضاف ما تقدم في ترجمته[٢].

أقول: ساق الحافظ ابن عدي هذا الحديث ضمن عدة أحاديث له، ثم قال بعدها: «وهذه الأحاديثُ كلها عن النّضر، غير محفوظة. . .»[٣].

ولا ريبَ أنَّ علّةَ هذا الحديثِ هو النضر الخرّاز، فهو الضعيف في هذا الإسناد غيرَ أنَّ متن الحديث له شواهد عديدةٌ، وإن كانَ في كُلٍّ منها مقال غير أنَّ تخريج ابن حبان حديثين منها، وتوارد معنىٰ بعضها علىٰ معنىٰ بعض يقويها؛ فترقىٰ إلىٰ درجة الحسن لغيره، ومثلُ هذا القول في المنقبيات مقبول للتربية.

قلت: ليس للنضر عندَ الترمذي سوىٰ هذا، والله أعلم.

٣٤٦ـ أبو سورة ابن أخي أبي أيوب الأنصاري.

روىٰ عن عمِّه أبي أيوب (د ت ق).

وروىٰ عنه أربعةُ رواة، منهم: واصل بن السائب الرقاشي (ت ق)، ويحيىٰ بن جابر الطائي (د)، وقال: ابن أخي أبي أيوب حسب.

لم يوثِّقه أحدٌ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الدّارقطني: مجهولٌ، ونقل الترمذي في جامعه عن البخاري قوله: منكرُ الحديث، يروي مناكير عن أبي أيوب، لا يتابع عليها.

---

(١) أخرجَه الترمذي في المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب (٣٦٨٣)، وفي «العلل» رقم (٤١٢) ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وأخرجه البغوي في «شرح السنّة» (١٤: ٩٢) وابن عدي في «الكامل» (٧: ٢٤٨٦) وله شواهدُ من حديث عبد الله بن عمر وابن مسعود وعائشة، وأخرجَ الحافظ ابن حبان منها حديثَ ابن عمرَ (٦٨٨١)، وحديثَ عائشةَ (٦٨٨٢)، وانظر الحاكم (٣: ٨٣) و «شرح السنّة» (١٤: ٩٣).

(٢) «جامع الترمذي» (٥: ٥٧٧).

(٣) «الكامل» (٨: ٢٥٧).

ونقل في علله أنَّه قال عنه: لا شيء، لا أدري ما يُصنع به، عنده مناكير، لا يُعرف له سماعٌ من أبي أيوب، وقال الحافظ: ضعيفٌ[١].

قُلت: إنَّ من يروي عنه أربعة رواة، لا يكون عند أهل الحديث مجهولاً، ولو أنَّ بعض محققيهم لا ينظرون إلىٰ العدد تلك النظرة الحديّة، التي درج عليها المتأخرون فَيُحمل قول الدارقطني: مجهول علىٰ جهالة الحال، مع أن بعض جهالة العين قريبة منه.

وإلاّ فما اسم الرَّجلِ، وما اسم أبيه أخي أبي أيوب؟ وهل أخو أبي أيوب صحابيّ مثلاً؛ لأن أبا أيوب صحابي، ومتىٰ ولد هذا الرَّجل، ومتىٰ توفيّ؟ وكم حمل من الحديث؟ وكيف جعلناه راوياً عن عدي بن حاتم، وعمّه أبي أيوب؟

إنَّ كتبَ الجرح والتعديل لا تسعفنا في أجوبة علىٰ هذا، وحديثا الرجل في «الجامع» و«العلل» عندَ الترمذي مرويّان بالعنعنة التي دعت البخاري إلىٰ القول: لا يعرف له سماع من أبي أيوب.

أقول: وسواء كان مجهولاً ـ كما قال الدارقطني ـ أم منكر الحديث، كما قال البخاري؛ فالنتيجة واحدة هي أنَّ حديثَه منكر.

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي: حدثنا أبو معاوية، عن واصل ـ هو ابن السائب ـ، عن أبي سورة، عن أبي أيوب، قال: أتىٰ النبيَّ ﷺ أعرابيٌّ؛ فقال: يا رسولَ الله إنّي أحبُّ الخيلَ، أفي الجنة خيلٌ؟ قال رسول الله: «إذا دخلت الجنة؛ أُتيت بفرس من ياقوته له جناحان، فحُملت عليه، ثمَّ طار بك حيثُ شئت»[٢].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٥٤٤)، وعلله (١: ٤٣)، «الجرح» (٩: ٣٨٨)، «ثقات ابن حبان» (٥: ٧٥٠)، «ضعفاء الدارقطني» (٦١٢)، «تهذيب الكمال» (٣٣: ٣٩٤)، «الميزان» (٤: ٥٣٥)، «التهذيب» (١٢: ١٢٤) وقال: أغربَ أبو محمد ابن حزم، فزعم أنَّ ابن معين قال: إنَّ أبا أيوب الذي روىٰ عنه أبو سورة: ليس الأنصاري، وليس موجوداً في تجريد رواة ابن حزم، انظر «التقريب» (٨١٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي في صفة الجنة، باب صفة خيل الجنة (٢٥٤٤)، ولم يخرجه من العشرة غيره، وانظر «تحفة الأحوذي» (٣: ٣٣٠)، وقال: في سنده أبو واصلٍ وأبو سَورة وهما ضعيفان.

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، ولا نعرفه من حديث أبي أيوب إلاّ من هذا الوجه، وأبو سورة ابن أخي أبي أيوب: يضعَّف في الحديث، ضعَّفه ابن معين جداً.

وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: أبو سورة هذا منكر الحديث، يروي مناكير عن أبي أيوب لا يتابع عليها»[١].

وأخرجَ له الترمذي في «العلل» حديثَ «مَسد اللحية بالماء» من طريق واصل بن السائب عنه، عن أبي أيوب، عن النبيّ ﷺ. . . الحديث، ثمَّ قال: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال هذا لا شيء؛ فقلت: أبو سورة ما اسمه؟ فقال: لا أدري، ما تصنعُ به؟ عنده مناكيرُ، ولا يعرف له سماع من أبي أيوب».

أقول: إنَّ الذي أفدناه من ترجمةِ هذا الرجلِ، والاطلاع علىٰ حديثِه:

- أنَّ معنىٰ: إسناده ليس بقوي أو ليس إسنادُه بالقوي، أنَّ الحديثَ ضعيفٌ منكرٌ.

- وأفدنا أنَّ قوله: «يضعف في الحديث»، أنَّ أحدَ أئمة المتقدمين نصَّ علىٰ تضعيفه.

- وأنَّ: «ضعيف الحديث»، و«منكر الحديث»، و«يضعف في الحديث»، و«عنده مناكيرُ»، و«يروي مناكير» ذات دلالات متقاربة.

- وأنَّ تفرد الرّاوي الذي لم تثبَت عدالتُه بشيء يجعله منكر الحديث، وانظر إلىٰ نص كلام البخاري: «منكر الحديث، يروي مناكير لا يتابع عليها»، والله أعلم.

هؤلاء هم الرواةُ الذين أَطلقَ عليهم الترمذي مصطلحَ «منكر الحديث» أو نقله عن شيخه البخاري ـ وهو الأكثر ـ في كتابه «الجامع».

---

(١) أخرجه الترمذي في «العلل الكبير»، باب تخليل اللحية (١٣) (١:٤٣)، وأخرجَه ابن ماجه في الطهارة، باب تخليل اللحية (٤٣٣)، ونقل محققُه عن الزوائد قوله: هذا إسناد ضعيف لاتفاقهم علىٰ ضعف أبي واصل وأبي سورة.

المطلب الثالث

رواة مصطلح منكر الحديث في «العلل الكبير»

ولتمامِ الفائدة أُترجم ـ بإيجاز ـ للرواة الذين نقل الترمذي عن البخاري فيهم هذا المصطلح في كتابه «العلل الكبير».

٣٤٧ـ إبراهيم بن نسطاس.

قال محمد: منكرُ الحديث، ولم يزد في «الميزان» و«اللسان» شيئاً، وليس له في الكتب العشرة ولا في علل الترمذي أيُّ رواية[١].

٣٤٨ـ جرير بن أيّوب البجلي الكوفي.

قال محمد: منكر الحديث، وقاله أبو حاتم أيضاً، وقال ابن معين: ليس بشيء وله عندَ أحمد حديثٌ واحدٌ (٩٤٦٢) وعندَ الدّارمي آخر (٢٥٣٤)[٢].

٣٤٩ـ رُبيح بن عبد الرحمٰن ابن أبي سعيد الخُدْري المدَنّي (د ق).

قال محمد: منكرُ الحديث، وقال أحمد: ليسَ بمعروف، وقال أبو زرعة: شيخ وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأسَ به، وقال ابن حجر: مقبولٌ من السابعة. وله في العشرة عشرةُ أحاديثَ، واحدٌ عندَ أبي داود (٤٨٤٦)، واثنان عندَ ابن ماجه (٣٨٧-٤٢٠٤)، وواحدُ عندَ الدارمي (٦٩١) والبقيةُ عند أحمد[٣].

٣٥٠ـ الربيع بن حبيب بن الملاح العبسي ـ مولاهم ـ الكوفي الأحول، أخو عائذ ابن حبيب (ق).

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٨٦٥)، «الميزان» (١: ٧٠)، «اللسان» (١: ١١٧).

(٢) «العلل الكبير» (٢: ٨٦١)، «الجرح» (٢: ٥٠٤)، «الميزان» (١: ٣٩١)، «اللسان» (٢: ١٠١).

(٣) «العلل الكبير» (١: ٤٠)، «الميزان» (٢: ٣٨)، «التهذيب» (٣: ٢٣٨)، «التقريب» (١٨٨١).

قال محمد: منكرُ الحديث، ومثله قال النسائي، وقال أحمد: له مناكيرُ، وقال أبو زُرعة: شيعي.

وقال في «التقريب»: صَدُوق، ضُعِّف بسبب روايته عن نوفلِ بن عبد الملك، وقال أبو أحمد الحاكم: الحملُ علىٰ نوفل، من السابعة[1].

قُلت: خرَّج له الترمذي في «العلل الكبير» حديثَ النهي عن التلقِّي. وضعفه البخاري بعلَّتين: أولاهما: أنَّ الربيعَ منكرُ الحديث، والأخرىٰ: أنَّ شيخه نوفل بن عبد الملك روىٰ عن أبيه، عن عليّ: مرسلٌ.

قال الذهبي: وله حديثُ النهي عن ذوات الدرّ عندَ ابن ماجه (٢٢٠٦).

٣٥١ـ سالم بن عبد الأعلىٰ، أبو الفيض الكوفي.

قال محمد: منكر الحديث وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: متروكٌ، وليس له في العشرة أيُّ حديثٍ[2].

٣٥٢ـ سليمان بن سفيان التيمي ـ مولاهم ـ، أبو سفيان المدني (ت).

قال محمد: منكرُ الحديث، وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم والدارقطني وابن حجر: ضعيفٌ من الثامنة[3].

ولسليمانَ هذا خمسةُ أحاديثَ في الكتب العشرة، منها ثلاثة أحاديثَ عندَ الترمذي، قال عَقَبَ أوّلها (٢١٦٧): «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسليمان المدني عندي، هو سليمان بن سفيان».

وقال عَقَبَ الآخرين (٣١١١-٣٤٥١): «حسن غريب» وله حديثٌ عند أحمد (١٤٠٠)، وآخرُ الدارمي (١٦٨٨)، وهذان عندَهما نفسُ حديثِ الترمذي (٣٤٥١).

---

(١) «العلل الكبير» (١:٤٠٣) (١٨٧)، «الميزان» (٢:٤٠)، «التقريب» (١٨٨٥).

(٢) «العلل الكبير» (٢:٨٤٥)، «الجرح» (٤:١٨٦)، «الميزان» (٢:١١٢).

(٣) «العلل الكبير» (٢:٧١٧)، «الميزان» (٢:٢٠٩)، «التقريب» (٢٥٦٣).

قُلتُ: كيفَ يكونُ متروكاً من يُحسِّنُ له؟! لعلّه يعارِضُ عملياً رأيَ شيخه البخاري، والله أعلم.

٣٥٣ـ شبيب بن بشر أبو بشر البجلي الكوفي (ت ق).

قال محمّد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث، ووثّقه ابن معين وقال في «التقريب»: صدوقٌ، يخطىء من الخامسة[١].

قلت: له في الكتب العشرة ستةُ أحاديثَ، أربعةٌ منها عند الترمذي سكت علىٰ واحدِ منها (٢٧٧٥)، وقال عقب جميعها: (١٢٩٥، ٢٤٨٢، ٢٦٧٠): «غريب» وله حديثان عندَ ابن ماجه (٣٣٨١-٣٨٠٥)، ومقتضىٰ قول الحافظ: «صدُوقٌ يخطىء» أنّه يُتابعُ علىٰ شيء من حديثه، فأين؟!

٣٥٤ـ عبد الله بن حسين بن عطاء بن يسار الهلالي المَدني، مولىٰ ميمونة (بخ ق).

قال محمد: منكرُ الحديث، وقال في «الميزان»: تكلَّم فيه ابن حبان، وقال أبو زُرْعة: ضعيفٌ، وقال الحافظ: ضعيفٌ من الثامنة[٢].

٣٥٥ـ عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي (س ق).

قال محمد: هو منكرُ الحديث، وقال أحمدُ: ليّنٌ، وله حديثٌ معضلٌ، وقالَ النسائي والدارقطني: متروكٌ، وقال أبو زرعة: ضعيفٌ، ومثله قال ابن حجر[٣].

قال الذهبي تعقيباً علىٰ قولِ النسائي: هذا عجيبٌ، إذ يروي ويقول: متروكُ الحديث.

قُلت: بل العجب من قول الذهبي وهو يعلمُ أنَّ النسائي لم يقتصر علىٰ رواية الصحيح، والرواية عن الثقاتِ فقط! وليتَ النسائي وجميعَ العلماء بينّوا لنا مواقفهم من

(١) «العلل الكبير» (٢: ٨٦٨)، «الميزان» (٢: ٢٦٢)، «التقريب» (٢٧٣٨).

(٢) «العلل الكبير» (٢: ٢٢٢) (٩٢)، «الميزان» (٢: ٤٨٠)، «التقريب» (٣٢٧٥).

(٣) «العلل الكبير» (٢: ٨٦٨)، «الميزان» (٢: ٥٩٨)، «التقريب» (٤٠٤٠)، و«تحفة الأشراف» (١١: ٨٤) وقد ذكرَ الذهبي له في «الميزان» حديثين آخرين من منكراته في نظره.

روايتهم، إذن لما تركونا في عَماء! علىٰ أنَّ النسائي لم يروِ له في المجتبىٰ شيئاً ولعبد الرحمٰن حديثٌ عند ابن ماجه (٣٤٧٠) في الحمَّىٰ.

٣٥٦ـ عبيد بن قاسم الأسدي الكوفي ابن أخت سفيان الثوري (ق).

قال محمد: منكرُ الحديث ذاهبٌ، وقال ابن معين: ليس بثِقة، وقال مرةً: كذّابٌ. وأَقوالُ العلماءِ فيه بينَ ذاهب الحديث، وكذاب، ومتروك.

وقال ابن حجر: متروكٌ، كذّبهَ ابنُ معين، واتّهمَه أبو داود بالوضع، وليس له في العشرةِ إلاّ حديثٌ واحدٌ (٢٠٣٧) عندَ ابن ماجه[١].

٣٥٧ـ عمران بن مسلم، الرّاوي عن عبد الله بن دينار.

قال الترمذي: سألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ، قلت له: مَنْ عمرانُ بن مسلم هذا، هو عمران القصير؟ قال: لا، هذا شيخ منكر الحديث».

قلت: اختلف في هذا الراوي، هل هو عمرانُ بن مسلم القصير، أو هو غيره؟ والخلافُ في هذا طويلٌ، ولا حاجة إلىٰ التطويل، فالبخاري ـ قطعاً ـ لا يراه هو القصير؛ لأنَّ القصيرَ خرَّجَ عنه في صحيحه، وكذلك مسلم. وقد خرَّجَ له الترمذي في «العلل الكبير» حديثاً فيمن وَحَّد في السوق، وساق عقبه كلامه السابق، لكن الدارقطني في علله، قال: يرويه عمرانُ بن مسلم القصيرُ، واختلف عليه فيه... وردّ علىٰ البخاري فقال: وقد قيل: إنَّ عمران بن مسلم هذا، ليس بعمران القصيرِ، وذكره أبو عيسىٰ محمّد بن سورة الحافظ عن البخاري، وهو عندي عمران القصير، والله أعلم[٢].

٣٥٨ـ عيسىٰ بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي.

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٨٧٠)، «الميزان» (٣: ٢١)، «التقريب» (٤٣٨٩).

(٢) «العلل الكبير» للترمذي (٢: ٨٠٧) (٤٠٨)، «الجرح» (٦: ٣٠٥)، «الكبير» (٦: ٤١٩)، «الميزان» (٣: ٢٤٢)، «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدار قطني (٤: ٥٨ ب).

قال محمد: عيسىٰ بن إبراهيم الذي روىٰ عنه كثيرُ بن هشام: منكرُ الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم والنسائي: متروكٌ[١].

قُلت: وليسَ له في العشرة أيُّ حديث.

٣٥٩ـ محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثي البصري (ق).

قال أبو عيسىٰ: محمد بن الحارث بصريّ منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس شيء، وقال ابن أبي حاتم: تركَ أبو زُرعة حديثَه في الشُّفعةِ، وقال أبو حاتم: ضعيفٌ[٢].

قُلت: أخرجَ ابن ماجه له أربعة أحاديثَ (٢٥٠٠-٢٥٠١، ٣٩٦٨، ٥٣٤٨، ٦٠٧٧).

٣٦٠ـ محمّد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن عبد الله الجُدْعاني المُلَيكي (د ق).

قال محمد: منكرُ الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حجر: متروكٌ[٣].

قلت: وليس له غيرُ حديثٍ واحدٍ عندَ أبي داود (٦٣٣) أخرجَه من طريقه، عن أبيه، عن جابر أنَّه أَمَّهم في قميص ما عليه رداءٌ.. الحديثَ.

٣٦١ـ محمد بن عبد الرحمٰن ابن البيلماني.

قال محمد: منكرُ الحديث، وقال أبو حاتم والدارقطني وغيره: ضعيفٌ، قال ابن حبان: حدَّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث، كلّها موضوعةٌ، قال الحافظ: ضعيفٌ، وقد اتّهمه ابن عدي وابن حبان، من السابعة[٤].

وجملةُ ما لابن البيلماني في العشرةِ تسعةُ أحاديثَ، عندَ أبي داود حديثٌ واحدٌ (٥٠٧٦)، وعندَ ابن ماجه ثلاثةٌ (٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٣٩٦٨) وباقيها عندَ أحمد، والله أعلم.

---

(١) «العلل الكبير» (٢:٨٧٨)، «الجرح» (٦:٢٧١)، «الميزان» (٣:٣٠٨).

(٢) «العلل الكبير» (٢:٨٧٦)، «الميزان» (٣:٥٠٥)، «التقريب» (٥٧٩٧).

(٣) «العلل الكبير» (٢:٨٦٨)، «الجرح» (٧:٣١١)، «التقريب» (٦٠٦٥).

(٤) «العلل الكبير» (٢:٨٧٥)، «الميزان» (٣:٦١٧)، «التقريب» (٦٠٦٧).

٣٦٢ـ محمد بن عبد الملك الأنصاري أبو عبد الله المدني الضرير.

قال محمد: منكرُ الحديث، وقال أحمد: كان يَضع الحديثَ ويكَذِب، وقال أبو زرعة: ضعيفٌ، وقال النسائي: متروكٌ، وختم الذهبي ترجمتَه بقوله: «وقد ساقَ له ابن عديّ جملة أحاديث واهية، وبعضها أنكر من بعضٍ، وكأنَّه نزل حمص»[١].

قلت: وليسَ له في الكتب العشرة أيُّ حديث.

٣٦٣ـ محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني نزيل المصيّصة كنيته أبو يوسف (د ت س).

قال الترمذي: سألتُ محمداً عن هذا الحديثِ؛ فقال: هذا حديثٌ منكرٌ خطأ.

وكانَ أحمدُ بن حنبل يحمل علىٰ محمد بن كثير، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال ابن معين: صَدوق، ونَقَلَ الذهبي تضعيفه عن جماعة من النُقّاد، وقال في «التقريب»: صَدُوقٌ كثيرُ الغلط[٢].

ولمحمد بن كثير في الكتب العشرة تسعةٌ وعشرون حديثاً، خرَّج الترمذي واحداً منها (٣٦٦٤)، قال عقبه: «حسن غريب من هذا الوجه» وخرَّج أبو داود اثنين (٣٨٥، ١٠٠٨)، والنسائي اثنين (٢٢٦، ٣٣٦)، وواحد منها عند أحمد (٢٣٤٤١)، وباقيها عندَ الدارمي.

❑ ❑ ❑

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٨٦٥)، «الميزان» (٣: ٦٣١).

(٢) «العلل الكبير» (٢: ٧١٨) (٣٥٤)، «الميزان» (٤: ١٨)، «التقريب» (٦٢٥١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٦: ١٩٢) فقد نصَّ علىٰ أنَّه المصِّيصي شيخُ الحسنِ بن الصبّاح.

المبحث الثالث

رواة مصطلح «مجهول» ومروياتهم في جامع الترمذي

المطلب الأول

دلالة مصطلح «مجهول» عند الترمذي

ليس من المستحسن أن أُعدّد الأبحاث العلمية التي كتبتها في دائرة الجهالة وليس من المستحسن في هذا الكتابِ أيضاً أن أكرر المادة العلمية التي تخصّ دائرة الجهالة مما سبقَ لي كتابته، في أبحاثٍ أخرىٰ[1].

بيد أنَّ مما ينبغي قوله هنا، هو أنَّ قضيّةَ الجهالة إحدىٰ القضايا التي تنازعَ العلماء قديماً وحديثاً في حدودها وفي آثارها.

ودراستُها علىٰ وجه الاستقراء، عمل علميّ ضروري لبناء نظرية شاملة تعتمد في تقويم رواة الأحاديث التي لم تخرّج في الصحاح.

ودائرةُ الجهالة تشملُ: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور والمسكوت عليه، والمبهم، والمسمَّىٰ بما لا يميّزه عن أقرانه.

---

(١) انظر كتاب «رواة الحديث الذين سكت عليم أئمة الجرح والتعديل» فقد خُصِّص كلُّه لهذا الأمر ورسالة «الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» (٣: ٨٦٤-٩٣٠)، وتُنظرُ دلالةُ هذا المصطلح التطبيقية (٣: ١٢٤٥-١٢٦٥) وملحق المجاهيل (٥: ١٨٤٩-١٨٨٥)، وانظر: «المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان» للباحث عبد الباسط أحمد كريج (رسالة ماجستير) من جامعة صدام للعلوم الإسلامية عام ١٩٩٩م.

ويحسنُ أن أُشير إلىٰ أنَّ تشدّد نقّاد الحديثِ ـ نظرياً ـ مع المجاهيل، لم يجد صدىٰ واسعاً لدىٰ التطبيق العملي عند أكثر المحدثين.

والواقعُ التطبيقي عندهم هو أنَّ المجهولَ يُعتبرُ به في الصِّحَاح ما لم يكن من جيل الصحابة، فإذا كان من جيل الصحابة الكرام، لم تضرَّ جهالته، ويحتجُّ به عندهم مثلما يحتجُّ بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، إذا لم يكن في الباب حديث يدفع حديثه.

وفيما يخصّ مجاهيل الصحابة، أو المجاهيل من جيل الصحابة كنت قد توصلت في ختام دراستي هذه القضية إلىٰ ما يأتي: إنَّ «الوحدان» من جيل الصحابة ليسوا علىٰ درجة واحدة من الجهالة؛ لأنَّ الرَّاويَ عن أحدهم قد يكون صحابياً مثل ابن عبَّاس أو أنس بن مالك أو عبد الله بن الزبير وغيرِهم من صغار الصحابة، وهؤلاء قمَّة العدالة والضَّبط، فحين يُسمّي أحدهم من لا نعرفه إلا من تسميته هو إيّاه، فإننا نقبل حديثَ هذا الرَّاوي من وحدان الصحابة ما لم يكن في الباب ما يدفعه؛ لأننا نقبلُ من هذا الصحابيّ الصغير مراسيلَه، فقبولُ خبر من سمّاه أولىٰ، ولا يضير ـ عندهَا ـ عدمُ معرفتنا به، وكذلك إذا روىٰ عن هذا الرّاوي من «وحدان» جيل الصحابة فقيه عالم من كبار التابعين مثل سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعليّ زين العابدين. . .، فهؤلاء يعرفون قطعاً شروط تحقُّق الصحبة في الراوي، ومدىٰ تأهّل هذا المجهول للرواية.

أما إذا روىٰ واحد من رواة التابعين، عن راوٍ من «وحدان» جيل الصحابة، فإننا ننظر في حديثه:

- فإذا جاء من رواية صحابيٍّ معروف ما يشهد له ويعضده قبلناه وعملنا بمضمونه.
- وإذا جاءَ موافقاً لما عليه العملُ المتوارثُ، ولو عند بعض الصحابة قبلناه أيضاً.
- وإذا جاء موافقاً لدلالة آية قرآنية عامَّة قبلناه.
- وإذا جاءَ غيرَ معارِض لآية أو حديث صحيح أو العمل أخذنا بمضمونه في الرغائب ندباً، أو خلاف الأولىٰ.
- وإذا جاءَ معارضاً لشيء مما تقدم؛ توقّفنا في قبوله.

وهذا الذي ذهبتُ إليه إنما فهمته من تصرف الإمام الشافعي في «الرسالة» و«الأم» ولست مبتكراً له، ولا مبتدعاً فيه.

أما المجهولُ من التابعين ـ وما أكثرهم ـ فقد ذهبَ ابن الملقّن وغيره إلىٰ أنَّ جهالته لا تضرّ ما لم يُخالف؛ لأنَّ الأصلَ في ذلك الجيل، غلبة ظنّ الصِّدق عليهم![١].

وبالتتبع والاستقراء وجدت المحدّثين يقبلون روايات المخضرمين من هذا الصّنف مطلقاً، ويقبلون روايات المجهولين والمستورين من جيل كبار التابعين ما لم يرو أحدهم حديثاً يستنكره بعض المحدّثين.

لكنني مع إطلاق جماهير المحدثين بأنَّ المجهولَ من التابعين، مثل المجهول من أتباع التابعينَ، فمن دونهم.

ويحسنُ أن أُعرّفَ بالمجهول في اللُّغة والاصطلاح؛ لأنتقلَ إلىٰ معرفة مذهب الترمذي فيه.

المجهول في اللُّغة: «كلُّ شيء غيرُ معلوم الحقيقة، أو غير معلوم الوصف علىٰ وجه الدقّة، أو في معرفته تردّد وتشكُّك»[٢].

أما المجهول في الاصطلاح؛ فقد عرَّفَه الخطيب البغدادي بقوله: «هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسِه، ولا عرفَه العلماءُ به، ولم يُعْرَفْ حديثُه إلاّ من جهة راوٍ واحدٍ»[٣].

---

(١) «تحفة المحتاج» رقم (٤٤)، و«المتركون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود» (ص٣٢٠- ٣٢٢) ومواضعَ عديدةً أخرىٰ.

(٢) أفدت هذا من «مقاييس اللغة» لابن فارس (١: ٤٨٩) و«الأساس» (ص٦٧-٦٨) و«القاموس» و«البصائر» (٤: ٤٠٤-٤٠٦) كلُّهم في «جهل»، وانظر «ابن حبان ومنهجه» (٣: ٨٦٤) للوقوفِ علىٰ كيفية استنباط ذلك.

(٣) «الكفاية» للخطيب (ص١٤٩).

«وأقلّ ما ترتفع الجهالةُ به عن الرَّاوي أن يروي عنه اثنان من المشهورينَ بالعلم إلاّ أنَّه لا يثبُت له حكم العدالةِ بروايتهما عنه»(١).

قُلت: وهذا الذي قرَّرَه الخطيب، تَبع فيه من تقدَّمه من أمثال محمد بن يحيىٰ الذهلي والدارقطني وغيرِهما(٢)، وتبعه جماهير علماء الحديثِ الذين جاؤوا بعده.

لكن ابن حبان يرىٰ أنَّ المجهول هو الذي لم يكن ظاهر العدالة معروفاً بين الناس، ولم يأتِ حديثُه إلا من طريق راوٍ واحدٍ ضعيف أو مجهول ـ وليس ثقة ـ، أو لم يروِ هو إلاّ عن ضعيف أو مجهول.

أما من روىٰ عنه ثقة، وروىٰ هو عن ثقة، فتتميّز عينه عند ذلك ويرتفع وصف جهالة العين عنه(٣).

وهذا الذي قرره ابن حبان نظرياً، وطبّقه في صحيحه كثيراً، هو الذي عليه عمل سائر المحدّثين، غايةُ ما هنالك أنّهم يتلمّسون مستمسكاً آخر، فيقولون مثلاً: إذا روىٰ عن المجهول: ثقةٌ، ووثّقه ناقدُ معتبر؛ أو وثّقه من روىٰ عنه إذا كانَ متحققاً بالنقد؛ نفعه ذلك أو يكون الراوي مشهوراً بغير الرواية كشهرة عمرو بن معد يكرب بالفروسية وشهرة عمرو بن دينار بالزهد.

ومع أنَّ هذين المثالين اللذين يسوقونهما لا يصلحان للتمثيل، إلا أنَّ مثل هذا التصرّف محاولةُ خروجٍ من مأزق الجهالة «لأنَّ كثيراً من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذَّرت الخبرة الباطنة بهم»(٤)، لا سبيل إلىٰ قبول أحاديثهم من غير اعتماد علىٰ مثل هذا التعليل!

---

(١) ما سبق (ص١٥٠).

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١: ٨١-٨٥).

(٣) «ابن حبان ومنهجه» (٣: ٨٩١) فما بعد.

(٤) «علوم الحديث» لابن الصَّلاح (ص١١١).

وقد وصفَ الترمذي واحداً وعشرينَ رواياً بوصف «مجهول»، أو «لا يُعرف» في «الجامع» وزادَ ثلاثةً آخرين في «العلل الكبير»، وقد كان معظمُ هؤلاء ليس له إلاّ راوٍ واحدٌ. لكن بعضهم كان له عدة رواة، فمنهم:

- خداش بن عياش، روىٰ عنه ثلاثة.
- سيف بن عمر الضبيّ، روىٰ عنه زيادة علىٰ خمسة عشر رواياً.
- النضر بن حماد الفزاري، روىٰ عنه ستة رواة.
- صبيح مولىٰ أم سلمة، روىٰ عنه راويان.
- يوسف بن سعد الجمحي، روىٰ عنه اثنا عشر راوياً «ويحرر للاشتباه».

وهؤلاء ـ بناءً علىٰ قواعد المحدّثين ـ يتعينُ أن يقالَ: هم من مجاهيل الأحوال لا من مجاهيل الأعيان، والترمذي ليس وحده يطلق علىٰ هؤلاء وصف «مجهول» بل إنَّ كلَّ المحدثينَ السابقينَ كانوا كذلك.

ويبدو أنَّ مصطلحَ «مجهول» عندَ الترمذي في مرتبةِ التركِ؛ فإني لم أجده حسَّنَ حديثاً واحداً من هؤلاء الرواة، علىٰ أنَّ المقرّرَ عند علماء الحديث، أنَّه لا تلازم بين «الوحدان» والجهالة، وقد خرَّجَ الترمذي لعدد من الصحابة الوحدان، وتقدم في القسم الأوّل.

وروىٰ عن عددٍ أكبرَ من الرواة الوحدان، من غير طبقة الصحابة الكرام وحسَّنَ لهم وصحَّحَ مما يدلّ علىٰ أنَّ هؤلاء المجهولين الذين جمعتُهم هنا؛ نمط خاص جمعَ إلىٰ الجهالة نكارة الحديث، والله تعالىٰ أعلم.

❑ ❑ ❑

المطلب الثاني

رواة مصطلح «مجهول، لا يعرف» ومروياتهم في جامع الترمذي

٣٦٤ـ خداش بن عيّاش العبدي البصري، من طبقة أتباع التابعين.

روىٰ عن: أبي الزبير المكي (ت)، وعن شيخ ـ مبهم ـ عن أبي هريرة.

وروىٰ عنه: أبو حفص جهير بن يزيد العبدي، وسليمان التيمي (ت)، ومحمد ابن ثابت العبدي.

وقد خرَّجَ له الترمذي حديثين (٢٧٦٦، ٣٨٦٣) قال عقب أوَّلهما: لا يعرف خداش هذا من هو، وقد روىٰ له سليمان التيمي غير حديث.

وقد ترجمه البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبَّان في «الثقات» ساكتين عنه، وقال الذهبي: وُثِّق.

قُلت: هذه الكلمة يطلقها الذهبي علىٰ كلٍّ من ترجمه أحد مصنفي كتب الثقات في كتابه إذا لم يقف فيه علىٰ جرح، وهذا الرّجل لم نقف فيه علىٰ جرحٍ غير كلمة الترمذي: لا نعرفُه من هو، والحديثان اللذان خرجهما له الترمذي كانا من رواية سليمان التيمي عنه، عن أبي الزبير المكيّ.

وخرَّجَ له أحمدُ حديثاً (١٠٢٣٩) من رواية جهير بن يزيد العبدي ـ وهو ثقةٌ ـ عنه، عن رجلٍ يحدِّثُ بالكوفة، قال: كنَّا جلوساً مع أبي هريرة. . .

وليس له عند العشرة غير هذه الأحاديث.

ومن روىٰ عن ثِقةٍ وروىٰ عنه ثقةٌ، فقد زالت جهالة عينه عند ابن حبان ومن روىٰ عنه ثقتان؛ فقد زالت عنه جهالة العين عند الأكثرين.

وخداش هذا روىٰ عنه ثقتان ـ فيما بين أيدينا من مصادر ـ ولم يجرح فهو مجهول الحال، وقال ابن حجر: ليّن الحديث[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدّثنا أزهر السمان، عن سليمان التيمي، عن خِداش، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبيّ ﷺ قال: «ليدخلنَّ الجنّة من بايعَ تحتَ الشجرة، إلاّ صاحب الجمل الأحمر».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ»[٢].

قُلت: هذا الحديثُ غريبٌ من أوّلِه إلىٰ آخره، لم يخرّجه من العشرة أحد سوىٰ الترمذي، وهو معارض لحديث صحيح، أخرجه الترمذي نفسه في الباب (٥٨) رقم (٣٨٦٠) من حديث الليث، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النّار أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

قُلت: أجل هذا كما قال الترمذي، فجميع رواته من رجال الصحيحين وما فيهم سوىٰ كلام يسير في أبي الزبير لا يضرّ أبداً، كما بينت في غير هذا الموضع.

فهذا الاستثناء جعلوه ـ يعني الجدَّ بن قيس سيّد بني سلمة ـ وجعلوا الرَّجل به منافقاً، وهو حديثٌ منكر واه، وقد دافعت عن الجدّ بن قيس رضي الله عنه في كتاب آخرَ فينظر[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٩٥)، «الكبير» (٣:٢٢٠)، «الجرح» (٣:٣٩٠) «الثقات» (٦:٢٧٦)، «تهذيب الكمال» (٨:٢٣٣)، «الكاشف» (١:٢١٢)، «التهذيب» (٣:١٣٧) «التقريب» (١٧٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب فضل من بايع تحتَ الشجرة (٥٩) رقم (٣٨٦٣)، وفي المطبوع قال الترمذي: حسنٌ غريبٌ، وفي تعليقاتِ محقق «جامع الأصول» مثله، وزادَ: وهو كما قال (٩:١٧٧) والصواب ما في «تحفة الأشراف» (٢:٢٩٦) وهو المنسجم مع حكمه علىٰ الحديث الأول بقوله: غريبٌ، والإسناد واحد ولا فرق.

(٣) في كتابي «ثعلبة بن حاطب الصحابيّ المفتري عليه» عقدتُ مبحثاً تحتَ عنوان: وصحابةٌ آخرونَ مفترىٰ عليهم، برأت فيه ساحة الجدّ بن قيس، ومعتّب بن قشير، ونبتل بن الحارث بما لا =

وإنما خرَّجتُ هذا الحديثَ دونَ الأوّل، لأُنَبِّه إلىٰ خطأ الحكم «حسن غريب» وأذكِّر ببراءة هذا الصحابيّ من النفاق، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٣٦٥ـ سيف بن عمر التميمي البرجمي ويقال: السعدي، ويقال الضبّي، ويقال: الأسيدي، صاحب كتاب «الردّة والفتوح» مات في زمن الرشيد (ت).

رویٰ عن جمعٍ يزيد علىٰ ستين شيخاً، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان الثوري، والأعمش، وابن جريج، وعبيد الله بن عمر العُمري، وأبي الزبير المكّي، وهشام بن عروة، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وروىٰ عنه جمع يزيدون علىٰ خمسة عشر راوياً، منهم: جُبارةَ بن مغلّس الحمّاني وعبد الرَّحمٰن بن محمد المحاربي (ع)، ومحمد بن عيسىٰ الطباع ثقة فقيه، والنضر بن حماد.

قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال ابن حبان: يروي الموضوعاتِ عن الأثباتِ، وقال ابن عدي: بعضُ أحاديثه مشهورةٌ، وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلىٰ الضعف أقرب منه إلىٰ الصِّدق، وقال الترمذي: مجهولٌ، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيفُ الحديث، عمدةٌ في التاريخ، أفحشَ ابنُ حبان القولَ فيه[1].

أقول: أمرُ سيف بن عمر كلُّه واضح، غير قول الترمذي: مجهول.

=يحسنُه قطعاً كُلُّ من افترىٰ عليَّ بتهمة الطعن في الصحابة رضي الله عنهم، فانظر ما يخص الجدّ بن قيس فيه (ص١٢٨-١٣٤) من الطبعة الثانية، و(ص٩٦-١٠٤) من الطبعة الرابعة.

(١) مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل» (٤: ٢٧٨)، ضعفاء العقيلي (٢: ١٧٥)، كامل ابن عدي (٤: ٥٠٧)، «المجروحين» (١: ٣٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٢: ٣٢٤) وثمةَ جملةٌ وافرةٌ من مصادر ترجمته، «الميزان» (٢: ٢٥٥) «التهذيب» (٤: ٢٩٥)، «التقريب» (٢٧٢٤)، وينظر للتوسع البالغ: «مرويات سيف بن عمر في تاريخ الطبري عن مقتل عثمان رضي الله عنه» للباحث محمد عبد الله غيث، رسالة ماجستير، من جامعة أم القرىٰ ١٤١٢هـ، (ص١١-٦٧).

والمجهولُ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسِه، ولم يعرفه العلماءُ به، ولم يأتِ حديثُه إلا من جهة راو واحد، ومجهولُ الحال: من روىٰ عنه أكثرُ من راوٍ واحد، ولم يوثّق.

وكثير من الرواة الثقاتِ لا نجدُ تنصيصاً علىٰ وثاقتهم ـ وخاصةً المتقدمينَ منهم ـ اكتفاءً بشهرتهم في طلب العلم.

وشهرتهم في طلب العلم تتوضّح من معرفة شيوخهم الذين تلمذوا لهم وتلامذتهم الذين تلقّوا العلم عنهم.

وسيفُ بن عمر مشهور في طلب العلم، فشيوخه الذين ذكرتهم سادةٌ علماء عصرهم وقد روىٰ عنه عددٌ من أهل العلم، لكن أين؟!

يبدو أنَّ الترمذي نظر إلىٰ جملة مرويات سيف بن عمر الحديثية، وعدم عناية المحدّثينَ به، فقال: هو مجهولٌ. . .، يعني عندَ المشتغلين بعلم الحديثِ، أو أنّه عنىٰ مجهولَ الحال.

لكن اتّهامَ ابنُ نمير له بالوضع، ومتابعة ابن حبان له في ذلكَ، لم يُرضِ الحافظ ابن حجر؛ فقال: أفحشَ ابنُ حبان القولَ فيه. ومثله اتهام الرَّجل بالزندقة.

فالزندقةُ ـ كما حدَّها صاحبُ «القاموس»: الزنديق: بالكسر: من الثنويّة أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرَّب «زن دين» أي: دين المرأة. . .، والاسمُ: الزندقة. . .[١].

لكنَّ استعمالَ هذه الكلمةِ في عصورِ الصراع الفكري بينَ طوائفِ المسلمين، أخذَ اتّساعاً غيرَ مَرْضيّ، حتىٰ صار كُلُّ من يخالفُ أَهلَ فرقة في شيء من فكرِهم زنديقاً عندَهم[٢].

---

(١) «القاموس المحيط» (ص١١٥١)، و«المصباح المنير» (ص٩٨) «زندق»، وفيه كلامٌ إضافيٌّ مفيدٌ.

(٢) فصلت القولَ في هذا الموضوع في رسالتي للماجستير: «الإمام ابن حبان ومنهجه في الجَرح والتعديل» (١: ٢٨٧-٢٩١) حيثُ اتُّهم ابنُ حبان بالزندقة! وفي بحثٍ وجيزٍ آخرَ مستلٍّ من الرسالة تلك=

وانظر إلىٰ هذه الجملةِ من كلامِ الإمام الخطَّابي، تجدُه يحيك واقعاً يتجدد في كُلِّ حين بينَ المسلمين، وللأسف!

قال رحمه الله: «لو لم يربح الإنسانُ في العزلة والتخلّي عن الناس، وعن مساويهم، والانقطاع عن محاورتهم، إلاّ ما يُكْفاه من فضل مؤنة التحرّز منهم وما يستفيدُه من الأمان أن يرفعوا عليه قولاً يسمعونه، يتكلَّم به في حال غفلة واسترسال، أو يتأولوا عليه كلاماً لا تبلغ عقولُهم كنهه، فيوجهونه إلىٰ غير وجهته، ويُنحلونه غيرَ صفته؛ لكانَ فيه كفاية كافية»[١].

وخلاصةُ أمرِ هذا الرَّجل، أنّه ليس له كبيرُ رواية في كتب السنَّة، ومروياته التاريخية يطبّق عليها منهجُ نَقد التاريخ الإسلامي، وبحثنا لا يحتملُ التطويلَ في ترجمته![٢].

٣٦٦ـ النضر بن حماد الفزاري، ويقال: العتكي الأَزْدي، أبو عبد الله الكوفي مولىٰ يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة العتكي.

روىٰ عن: سيف بن عمر الضبي، ليس له رواية عن غيره.

وروىٰ عنه ستةُ رواة، كلُّهم خارج الكتب العشرة سوىٰ أبي بكر بن نافع الذي روىٰ عنه الحديث الآتي، قال أبو حاتم الرازي: هما ضعيفان: **النضر بن حمّاد**، وسيف بن عمر منكرُ الحديث[٣]، قال الترمذي: مجهولٌ، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيفٌ[٤].

=تحت عنوان: «الصراع الفكري في القرن الرابع الهجري» طلبَ المشرف الكريم حذفَه من الرسالة، وما دام الترمذي وابن حبان والطبري اتهموا بالزندقة، فمَنْ سواهم إذا اتّهم؟!

(١) «العزلة» للخطّابي (ص٣٣)، ورحم الله الخطابي فكأنه يتحدث عمّا وقع لي مع خصوم أكلهم الحقد والحسد!

(٢) انظر «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» للدكتور محمد صامل السلمي، فهو كتاب نافع.

(٣) في «الجرح والتعديل» منكر بالإفراد.

(٤) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٦٥٥)، «الجرح والتعديل» (٨: ٤٧٠)، «تهذيب الكمال» (٢٩: ٣٧٧)، «تهذيب التهذيب» (١٠: ٤٣٦)، «الميزان» (٤: ٢٥٥)، «التقريب» (٧١٣٢).

أقول: قولُ الترمذي في النضر: مجهولٌ، موافقٌ لرأي الحافظ ابن حبان في تعريفِ المجهولِ، حيثُ قال: «إذا روىٰ رجلٍ ليس بمشهور بالعدالة، عن شيخ ضعيفٍ أشياءَ لا يرويها غيرُه؛ لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونَه، بل يجبُ التنكُّبُ عمّا رويا جميعاً، حتىٰ يحتاط المرء فيه؛ لأنَّ الدِّين لم يكلف الله عباده أخذه عمَّن ليس بعدلٍ مَرْضيّ»[1].

فكل راوٍ لا تعرف روايته، إلاّ من طريق ضعيف أو ضعفاء، أو من طريق مجهول أو مجاهيل أو لم يرو هو إلاّ عن هؤلاء؛ فهو مجهولٌ، قلَّ هؤلاء الضعفاء أم كثروا.

وليس بين قول أبي حاتم: ضعيف، وقول الترمذي: مجهول؛ تعارضٌ، فقد نصَّ الحافظ ابن القَطَّان الفاسي (ت ٦٢٣هـ) علىٰ أنَّ كُلَّ مجهول ضعيف الحديث، ولا تناقض بينَ قول أبي حاتم عن راوٍ: مجهول مرةً، وأُخرىٰ: ضعيفٌ[2]، ويبدو أن جهالة الحال هي المقصودةُ.

هذا حال النضرِ بن حمّاد، وذاك حال سيف بن عمر، فماذا لهما من روايةٍ عند الترمذي؟

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا أبو بكر محمد بن نافع: حدثنا النضر بن حمّاد: حدثنا سيف بن عمر، عن عبيد الله بن عمر ـ يعني العُمري ـ عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يسبون أَصحابيّ؛ فقولوا: لعنة الله علىٰ شرّكم»[3].

---

(١) «المجروحين» (٢: ١٠٠)، وانظر «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل» الباب السادس، الفصل الثالث (٢: ٨٦٤-٩١٠) فكلُّه عن الجهالة، وانظر ملاحقَ بحثِ الجهالة (٥: ٥٤٤-٥٨١) فقد ترجمتُ ثمةَ (٢٢١) مئتين وأحدَ عشرَ راوياً ممن ينطبق عليهم تعريفُ ابن حبان للمجهول أو ردَّهم في الثقات المجروحين، ودراسَة ألفاظ الجهالة عنده في (٣: ١٢٦٥) فما بعدُ.

(٢) «الوهم والإيهام» لابن القطان (١: ٦١ ب).

(٣) أخرجه الترمذي في مناقب أصحاب النبيّ ﷺ، باب (٦٠) رقم (٣٨٦٦)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢: ٣٢٧)، الذهبي في «الميزان» (٢: ٢٥٦) كلاهما في ترجمة سيف ولم أجده في شيء من الكتب المشهورة المتوفرة في مكتبتي.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ منكرٌ من حديث عبيد الله بن عمر إلاّ من هذا الوجه والنضرُ مجهولٌ، وسيف مجهولٌ[١].

أقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ النضر بن حمّاد، رواه عنه أبو بكر بن محمد بن نافع عندَ الترمذي، وأحمد بن جعفر بن حمدان عندَ المزِّي، ومحمدُ بن يونس عند الذهبي والنضرُ بن حماد وسيفُ بن عمر حالهما ما تقدّم.

والحديثُ معناه مستقيمٌ سواء كانَ بلفظ الترمذي أم كان بلفظ المزِّي والذهبي: «إذا رأيتم الذين يسبّون أَصحابي، فالعنوهم»، لأنَّ سبَّ أصحاب النبيّ ﷺ من الكبائر[٢] فالحديث ضعيفٌ لتفردِ هذين الضعيفين المجهولين به، ومعناه جيّدٌ لانسجامِه مع هدي النبيّ ﷺ، وليس لسيف بن عمر، ولا للنضر بن حمّاد سوىٰ هذا الحديث الواحد ليس عند الترمذي فقط، وإنما في الكتب العشرة، ولعلّ هذا هو السببُ الذي دعا الترمذي إلىٰ الحكمِ علىٰ سيف بن عمر بالجهالة.

٣٦٧ـ صُبيح مولىٰ أم سلمة أم المؤمنين، ويقال: مولىٰ زيد بن أرقم رضي الله عنهما (د ت ق).

روىٰ عن: أم سلمة، وزيد بن أرقم.

وروىٰ عنه: ابنُ ابنهِ إبراهيمُ بن عبد الرحمٰن بن صُبيح، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السدّي.

ترجمه ابن حبان في ثقات التابعين، لروايته عن أم سلمة، ورجَّحَ الحافظُ ابنُ حجر أنّه من أتباع التابعين (ت ق)، وقال الترمذي: لا يُعرفُ.

---

(١) «جامع الترمذي» (٥:٦٥٥)، انظر «جامع الأصول» (٨:٥٥٤) فما بعدُ، «تحفة الأشراف» (٦:١٤٠).

(٢) قضية تكفير شاتم الصحابة، أو تفسيقه، تناولَها ابن حجر الهيتمي في «القواطع» (ص٢٨، ٤٨، ٧٤، ٧٨) . . . إلخ.

وقال الحافظ في التقريب: مقبولٌ من السادسة[١].

أقول: حفيده إبراهيم بن عبد الرحمن بن صبيح، لم أقف له علىٰ ذكرٍ في كتبِ الرِّجالِ، فالله أعلم به، فهو ـ فيما يبدو ـ أشدُّ جهالةً من جدّه والمجهول وما لم يُرْوَ من العلمِ سيّان، والسدّي صَدُوقٌ كثيرُ الأوهام، فبقىٰ صبيح هذا من الوحدان، لم يروِ عنه إلاّ ثقة واحد.

ومن لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد، ولم يوثّق؛ فهو مجهولٌ، لكنَّ الحافظَ مشىٰ علىٰ ظاهرِ العددِ من غيرِ نظرٍ إلىٰ الوثاقة؛ فيكونُ صبيحُ روىٰ عنه اثنان ولم يوثق، فهو مجهولُ الحالِ.

ومجهولُ الحالِ يُعتبرُ به عندَ الحافظ ابن حجر، ولهذا يطلقُ عليه مصطلحُ «مقبول» عندَ المتابعة، وَصُبيح تفرَّدَ بهذا الحديث ولم يتابع، ولم يخرِّج له أصحابُ الكتب العشرة إلا هذا الحديث الواحد.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا سليمان بن عبد الجبار البغدادي: حدثنا علي بن قادم: حدثنا أسباط بن نصر الهَمَداني، عن السدي، عن صُبيح مولىٰ أم سلمة، عن زيد بن أرقم، أنَّ رسول الله ﷺ قال لعلي وفاطمةَ وحسن وحسين: «أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سلمتم»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ إنما نعرفه من هذا الوجه، وصبيح مولىٰ أم سلمة، ليس بمعروف»[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٦٥٦)، «الكبير» (٤:٣١٧)، «الجرح» (٤:٤٤٩»، «الثقات» (٤:٢٨٢) وسكتوا عليه جميعاً. «تهذيب الكمال» (٣:١١٢)، «الميزان» (٢:٣٠٧)، «التهذيب» (٤:٣٥٩)، «التقريب» (٢٩٠٠).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب فضل فاطمة (٣٨٧٠)، وابن ماجه في المقدمة، باب فضل الحسن والحسن (١٤٥)، وابن حبان في صحيحه (٦٩٧٧)، وانظره للتوسع في تخريجه. والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٠٣٠) (٥:١٨٤)، ومن طريقة المزي في «تهذيب الكمال» (١٣:١١٣).

(٣) «جامع الترمذي» (٥:٦٥٦).

أقول: سندُ هذا الحديثِ يدورُ علىٰ أسباط بن نصر الهمداني، رواه عنه عليُّ بنُ قادم عند الترمذي، ومالكُ بن إسماعيل ـ أبو غسان ـ عند ابن ماجه وابن حبان والطبراني.

وأسباط بن نصر صدوقٌ كثير الخطأ[1]، وقد تفرّد به، فلو كانَ الإسناد كلّه ثقات سواه، لكانَ الحديثُ ضعيفاً به. والسدّي حاله قريب من حالِ أسباط، وَصُبيح مجهول فالحديث ضعيفٌ جداً.

٣٦٨ـ عبد الملك بن عَلاّق.

روىٰ عن: أنس بن مالك.

روىٰ عنه: عنبسة بن عبد الرحمٰن القُرشي (ت).

قال الترمذي: مجهولٌ، وقال الأزديّ: متروك الحديث، وقال الذهبي: تفرّدَ بالرواية عنه عنبسة[2] وهذا كلّ ما وجدت من ترجمة لهذا الرّجل.

أقول: لا تنافي بين قولِ الترمذي: مجهول، وقول الأزدي: متروكُ الحديث؛ لأنَّ الجهالة درجاتٌ؛ فربّ رجل لم يرو عنه غير راو واحد، وليس بمجهول، لكنَّ هذا تفرَّد بالرواية عنه رجل ضعيف جداً، وهذا في مرتبةِ الترك المطلق عندَ ابن حبان.

والأزدي ممّن ذهبَ في حدود الجهالة مذهبَ ابن حبان، وهو أخصُّ من منهج الجمهور، كما بينتُ بالأدلَّة المتضافرةِ في بحثي عنه.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ: حدثنا محمد بن يعلىٰ الكوفي: حدثنا عنبسة بن عبد الرحمٰن القرشي، عن عبد الملك بن علاّق، عن أنس بن مالك قال: قال النبيّ ﷺ: «تعشوا ولو بكفّ من حَشَف؛ فإنَّ ترك العشاء مهرمة»[3].

---

(١) «التقريب» (٣٢١).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤: ٢٥٣)، «تهذيب الكمال» (١٨: ٣٧٦)، «الميزان» (٢: ٦٦٠)، «التهذيب» (٦: ٤١٣) «التقريب» (٤٢٠١).

(٣) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء في فضل العشاء، رقم (١٨٥٦)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٨: ٣٧٧)، وانظر «تحفة الأشراف» (١: ٢٨٤) قال =

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث منكر لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وعنبسة يضعّف في الحديث، وعبد الملك بن علّاق: مجهولٌ»[١].

قُلت: تفرد الضعيفِ أو المجهولِ بحديثٍ هو الحديث المنكر عند قومٍ، ومخالفته هي الحديث المنكر باتفاق؛ فكيف إذا اجتمعت هاتان البليتان في حديث؟!

٣٦٩ـ غطيف بن أعين الشَّيباني الجزري، وقيل: غضيف، من أتباع التابعين (ت).

روىٰ عن: مصعب بن سعد بن أبي وقاص، وروىٰ عنه: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروكٌ، وعبد السلام بن حرب.

ذكره ابن حبان في «الثقات» ـ ساكتاً ـ ولم يوثّقه أحد، وقال الترمذي: ليس بمعروف في الحديث، وذكرَه الذهبي في «الميزان» بما يوضّح عدم معرفته به، وقال الحافظ: ضعيف.

أقول: أما رواية إسحاق ابن أبي فروة، فلا تفيده شيئاً، وأما رواية أسد بن عمرو البجلي عنه ـ كما قال الدارقطني ـ فقال الذهبي: أظنُّ ذا آخرَ، وعبد السلام بن حرب ـ علىٰ أوهامه ـ من الحفاظ، لكنَّه لا يتحمّل مثل هذا، فعُهدة الحديثِ علىٰ غُطيف وهو مجهول حسب قواعد المحدّثين، فنحن لا نعرفُ عنه شيئاً ولا نعرفُ له إلاّ هذا الحديث الواحد، ولهذا قال الترمذي: ليس بمعروف في الحديث ـ يعني: ليس من أهله ـ[٢].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا الحسين بن يزيد الكوفي: حدثنا عبد السلام بن حرب عن غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبيَّ ﷺ

=المزي: رواه إسماعيل بن أبان الوراق، وغسان بن مالك بن عبّاد السلمي، ومحمد بن صبيح بن السمّاك عن عنبسة، لكن قالَ إسماعيل وغسان: عن علّاق بن أبي مسلم، وقال ابن السمّاك: عن مسلم، عن أنس: قُلتُ: يعني فوقَ الترك اضطرابٌ، وانظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص١٥٧).

(١) «جامع الترمذي» (٤: ٢٥٣).

(٢) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٥: ٢٥٩) فما بعدَها، «التاريخ الكبير» (٧: ١٠٦)، «الثقات» (٧: ٣١١)، «ضعفاء الدارقطني» (٤٣٠)، «تهذيب الكمال» (٢٣: ١١٧)، الميزان (٣: ٣٣٦)، «تهذيب التهذيب» (٨: ٢٥١)، «التقريب» (٥٣٦٤).

وفي عنقي صليب من ذهب؛ فقال: «يا عدي، اطرح عنك هذا الوثن» وسمعتُه يقرأ في سورة براءة ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] قال: «أما إنَّهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئاً استحلّوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»[٢].

أقول: دار هذا الحديث علىٰ عبد السلام بن حرب، رواه عنه الحسين بن يزيد عند الترمذي، ومالك بن إسماعيل، وابنُ الأصبهانيّ عند البغوي في معجم الصحابة والطبرانيُّ في الكبير، ويحيىٰ الحمّاني عنده، وعلّة الحديث غطيف؛ فهو مجهول، والحديث ضعيف.

٣٧٠ـ كعب أبو عامر المديني، من صغار التابعين.

رویٰ عن أبي هريرة (ت).

وروىٰ عنه ليث ابن أبي سليم (ت).

لم يوثِّقه من النُقاد أحد، وقال أبو حاتم: لا يعرف، مجهول، روىٰ عنه ليث بن أبي سليم وأبو عوانة اليشكري حديثاً واحداً.

قلت: بل له في الكتب الستةِ حديثان، أخرجَ أحدُهما الترمذي (٣٦١٢)، وأخرج الآخر ابن ماجه (٣٣٥٤)، وكلاهما من رواية ليثٍ عنه، عن أبي هريرة، وقال الذهبي في «الميزان»: مجهول، تفرّدَ عنه ليثُ بن أبي سليم.

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة التوبة (٣٠٩٥)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وابن جرير الطبري في تفسير سورة براءة (١٦٦٣١-١٦٦٣٣) بتحقيق محمود محمد شاكر. والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٣: ١١٨-١١٩) من طريقي عليِّ بن عبد العزيز البغويِّ والطبرانيِّ، وهو في «المعجم الكبير» له (١٧: ٨٦)، وأخرجَ الطبري له شاهداً موقوفاً عن حذيفةَ بن اليمان بعدَ هذا الحديث (١٦٦٣٤).

(٢) «جامع الترمذي» (٥: ٢٥٩) انظر «جامع الأصول» (٢: ١٦١)، «الدر المنثور» للسيوطي (٣: ٢٣٠) و«تحفة الأشراف» (٧: ٢٨٣).

وقال الحافظ في «التقريب»: مجهولٌ من الرابعة[١].

قُلت: لم يُشِر الذهبي ولا ابن حجر إلىٰ رواية أبي عوانة عنه، التي ذكرها أبو حاتم الرازي؛ فلعلّهما لم يقفا عليها.

وعادةُ الحافظ أن يقول في مثل هذا الرَّجلِ: مقبول، وكأنَّ رواية أبي عوانة عنه لم تصحَّ عندَه، أو أنّه لم يعتدّ برواية ليث بن أبي سليم عنه.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا بندار ـ يعني ابن بَشّار العبدي ـ: حدّثنا أبو عاصم: حدّثنا سفيان ـ يعني الثوري ـ، عن اليث ـ وهو بن أبي سليم ـ: حدثني كعب: حدثني أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «سلوا الله لي الوسيلة. قالوا: يا رسولَ الله، وما الوسيلة؟ قال: أعلىٰ درجة في الجنة، لا ينالها إلاّ رجل واحد أرجو أن أكون أنا هو».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب إسناده ليس بالقوي، وكعبُ ليس هو بمعروف، ولا نعلم أحداً روىٰ عنه غير ليث بن أبي سليم»[٢].

أقول: هذا الحديثُ غريبٌ، وفيه هذا المجهول الذي نصَّ عليه الترمذي، وليث ابن أبي سليم الرَّاوي عنه، وإنما نصَّ الترمذي علىٰ المجهول دون ليث؛ لأنَّ الجهالة عامّة أقوىٰ في الدّلالة علىٰ ضعف الحديث من سوء الحفظ.

وقد نصَّ الحافظُ ابن القَطَّان علىٰ أنَّ كُلَّ مجهولٍ ضعيفُ الحديث من غير عكس[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٥٤٦-٥٤٧)، «الكبير» (٧: ٢٢٤)، «الجرح» (٧: ١٦١) «الثقات» (٥: ٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤: ١٩٧)، «الكاشف» (٣: ٨)، «الميزان» (٣: ٤١٢) «التهذيب» (٨: ٤٤١-٤٤٢)، «التقريب» (٥٦٥١).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب (١) فضل النبي ﷺ (٣٦١٢)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٠: ٢٩٩) وأخرجَه أحمد في «المسند» (٢: ٢٦٥) والطبراني في مسند أبي هريرة، ومن طريقه المزِّي في «تهذيب الكمال» (٢٤: ١٩٨).

(٣) «الوهم والإيهام» (١: ٦١/ أ).

هذا عن الإسناد، أما متن الحديث؛ فقد أخرج الترمذي أتمَّ منه من حديث عبدالله ابن عمرو بن العاص مرفوعاً (٣٦١٤) وقال: «حسن صحيح»[١].

وكأنَّ الترمذي يريد أن يقول: إنَّ الحديث صحيح من رواية عبد الله بن عمرو، أو ليثاً نفسه سرق الحديثَ تَعمُّداً أو وهماً، فجعله من حديث أبي هريرة بهذا السند وهذا المجهول أو ليث وَهِمَ في جَعله من حديث أبي هريرة بهذا السند.

وتضعيف الترمذي هذا الحديث مع وجود شاهد صحيح يدلّ علىٰ أنَّ الترمذي يكتفي بالصَّحيح عن تصحيح الضعيف به حتىٰ لا تختلط ألفاظُ الأحاديث؛ فيذهب بعض الناس إلىٰ اعتماد ألفاظ منكرة، ظناً منه أنَّها صحَّت بالشاهد، والله أعلم.

٣٧١ـ هارون أبو محمد. . روىٰ عن: مقاتل بن حيان، روىٰ عنه: الحسن بن صالح بن حيّ (ت).

قلت: شيخه مقاتل بن حيان لا بأس به، والراوي عنه الحسن بن صالح، ثقة فقيه عابد، لكن هارونَ مجهول جهالة مطبقة، وقال الترمذي: مجهول، وقال الحافظ: مجهول[٢].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة، وسفيان بن وكيع، قالا: حدثنا حميد بن عبد الرَّحمٰن الرؤاسي، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل بن حيّان، عن قتادة، عن أنس، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنَّ لكلِّ شيء قلباً، وقلب القرآن «يس»، ومن قرأ «يس»؛ كتب الله له بقراءتها، قراءة القرآن عشر مرات».

قال أبو عيسىٰ: «حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث حميد بن عبد الرَّحمٰن

---

(١) أخرجَه الترمذي في الباب السابق نفسه (٣٦١٤)، ومسلمٌ في الصلاة، باب استحباب القول مثل ما قال المؤذن (٣٨٤).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٥٠)، تاريخ البخاري (٨:٢٢٦) وفيه هارون بن محمد عن مقاتل، «تهذيب الكمال» (٣٠:١٢١)، «الميزان» (٤:٢٨٨)، «تهذيب التهذيب» (١١:١٥) «التقريب» (٧٢٤٩).

وبالبصرة لا يعرفونَ من حديث قتادة إلاّ من هذا الوجه وهارون أبو محمد شيخ مجهول»[١].

حدثنا أبو موسىٰ محمد بن المثنىٰ، حدّثنا: أحمد بن سعيد الدّارمي حدّثنا: قتيبة عن حميد بن عبد الرحمٰن بهذا. وفي الباب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولا يَصحُّ من قبل إسناده، إسناده ضعيف.

أقول: إني أستغرب إسناد الترمذي الثاني، وهو عندي غلط من النُّسّاخ، أو رواة «الجامع» القدامىٰ؛ لأنَّ الإسناد الذي ساق به الترمذي الحديث قال فيه: حدثنا قتيبة بن سعيد مباشرةً؛ فما حاجته إلىٰ أن ينزل درجتين أخريين؟ ولمّا كان أبو موسىٰ العنزي وأحمد بن سعيد وقتيبة كلُّهم شيوخَه؛ رجَّحتُ أن يكونَ الناسخ أسقطَ حرف «الواو» أو أن يكونَ الترمذي وقف علىٰ آخر اسم كُلِّ شيخٍ، علىٰ سبيل الابتداء لا المتابعة فحسب الرواة أنَّه نزلَ في سنده درجتين! وربما نزل تَعَمُّداً، وهو بعيد.

أما هذا الحديثُ فقد اتّهم الذهبيُّ به هارونَ هذا، وخرَّجَه من طريق القضاعي في كتاب «الشهاب»، ويريدُ الترمذي بقوله: «غريبٌ» هنا، منكر حتىٰ ذهبَ الذهبي إلىٰ وضعه![٢].

٣٧٢ـ هلال بن عبد الله الباهلي، أبو مسلم البصريٰ ـ مولىٰ ربيعة بن عمرو الباهلي.

روىٰ عن: أبي إسحاق السبيعي هذا الحديث الواحد الآتي، وقال العقيلي: لا يتابع عليه.

وروىٰ عنه: مسلم بن إبراهيم هذا الحديث، وهلال بن فياض، وعفان بن مسلم، وعمرو بن عاصم، وحَبَّان بن هلال خارج الستة.

---

(١) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل «يس» (٢٨٨٧) وفي «تحفة الأحوذي» (٤: ٤٦) قال: حسنٌ غريبٌ. قُلت: وهذا غريبٌ! والدّارمي في «السنن» (٢: ٤٥٦) وانظر «جامع الأصول» (٨: ٤٨٠) و«تحفة الأشراف» (١: ٣٤٧). في الكلام حذف تقديره: وأهل البصرة لا يعرفون شيئاً من حديث قتادة، أو لا يعرفونه إلا من حديث قتادة.

(٢) «الميزان» (٤: ٢٨٨).

لم يوثِّقه أحد. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: هو معروف بهذا الحديث، وليس الحديث بمحفوظ. وقال الترمذي: مجهول. وقال الحافظ: متروك[١].

أقول: لا تناقض بين هذه الأقوال فهو رجل مجهول الحال، لا يعرف إلا بهذا الحديث الواحد ولا يتابع عليه، فالحديث منكر غير محفوظ. ومن لم يعرف إلا بحديث منكر، فهو متروك، وسوف يأتي تخريج حديثه في الترجمة التالية.

٣٧٣ـ الحارث بن عبد الله الهمداني، الخارفي، الأعور، أبو زهير الكوفي.

قال البخاري: قال بعضهم: الحارث بن عبيد. وقال ابن معين: يزعمون أنَّه ليس بهمداني، وأنَّه من الأبناء ـ يعني أبناء فارس الذي عاشوا في اليمن ـ مات سنة خمس وستين[٢].

روىٰ عن: زيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وعليّ، وبُقيرة امرأة سلمان الفارسي.

وروىٰ عنه عشرةُ أنفس، منهم: عامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وأبو إسحاق السبيعي.

أقول: اختلفت أقوال النقّاد في الحارث الأعور، مع اتفاقهم علىٰ أنَّه كان عابداً زاهداً عالماً فَرَضياً، بل قال الذهبي في «النبلاء»: «كان الحارث من أوعية العلم، ومن

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣:١٧٦). «الكبير» (٨:٢١١). و«الصغير» (٢:١٨٢). «العقيلي» (٤:٣٤١)، «الجرح» (٧٨٩)، «تهذيب الكمال» (٣٠:٣٤٢)، «الميزان» (٤:٣١٥)، «تهذيب التهذيب» (١١:٨١)، «التقريب» (٧٣٤٣).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٢:٧٣، ٢:١٦٨، ٣:١٦٨، ٤:٤١٦، ٥:٨٠، ١٧٣) ومواضع أخر. طبقات ابن سعد (٦:١٦٨). «العلل لأحمد» (١:٣٦)، «الكبير للبخاري» (٢:٢٧٣) «الجرح» (٣:٧٨)، «العقيلي» (١:٢٠٨)، «المجروحين» (١:٢٢٢)، «الكامل» (٢:٤٤٩)، «الميزان» (١:٤٣٥)، «النبلاء»، (٤:١٥٢-١٥٥). اللسان (٢:١٥٣). تهذيب الكمال» (٥:٢٤٤). «تهذيب التهذيب» (٢:١٤٥)، «التقريب» (١٠٢٩).

الشيعة الأُول ـ يعني الذين لا يسبّون ولا يعتقدون بعقائد الشّيعة المُحْدَثة ـ؛ فأما قول الشعبي: الحارث كذّاب، فمحمول على أنّه عنى بالكذب الخطأ لا التعمد، وإلاّ فلماذا يروي عنه، ويعتقد بتعمُّده الكَذِب في الدِّين... وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به ...، وأنا متحيّر فيه».

وخلاصةُ رأي الترمذي في الحارثِ أنّه يُضعَّف في الحديث، تكلم بعض أهل العلم فيه، وقال الحافظ: في حديثه ضعفٌ[١]، قلت: وحديثنا الآتي ليس علّته في الحارث رحمه الله تعالى.

قال أبو عيسى: حدثنا محمد بن يحيى القطعي البصري: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا هلال بن عبد الله ـ مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي ـ حدثنا: أبو إسحاق الهمداني، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ملك زاداً وراحلة، تُبلّغه إلى بيت الله، ولم يَحُجّ؛ فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً وذلك أن الله يقول في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران:٩٧]»[٢].

قال أبو عيسى: «هذا حديث غريب» لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وفي إسنادِه مقالِ، وهلال بن عبد الله مجهولٌ، والحارث يضعّف في الحديث»[٣].

وقال العقيلي: وهذا يُروى عن علي مرفوعاً، ويروى موقوفاً من طريق أصلحَ من هذا[٤].

أقول: روي هذا الحديثُ مرسلاً وموقوفاً وموصولاً، وهناك روايات موقوفة تفيد بعض هذا المعنى يقوّي بعضُها بعضاً، ويحملُ الحديثُ إن صحَّ على مستحلّ ترك

---

(١) قامت دراسة علمية على شخصية الحارث بن عبد الله الهمداني في الجامعة الأردنية بعمّان وليست تحتَ يدي الآن لأنقلَ نتائجَ الدراسة، والحارث الأعور عندي ثقة إلا فيما خالف الثقات فحسب!

(٢) أخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج (٨١٢)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤:٣٤١) وانظر «جامع الأصول» (٣:٦-٧) وتلخيص الحبير» (٢:٢٣٥).

(٣) «جامع الترمذي» (٣:١٦٨).

(٤) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤:٣٤١).

الحج لا على مؤخّره على التراخي، وهذا الحديث مرفوعاً ضعيف لتفرّد هذا المجهول المتروك برفعه. لا على الكلامِ في الحارث الهمداني، صاحب عليّ.

٣٧٤ـ يوسف بن سعد الجُمَحي، أبو يعقوب، ويقال أبو سعد البصري مولى عثمان بن مظعون، ويقال: مولى قدامة بن مظعون، ويقال: مولى محمد بن حاطب من طبقة أوساط التابعين (ت س).

روى عن: الحارث بن حاطب الجمحي، والحسن بن علي: وعبد الله بن جبير الثقفي، وثلاثةٍ آخرين.

وروى عنه اثنا عشر راوياً، منهم: حماد بن سلمة، وخالد الحذّاء، والقاسم بن الفضل الحُدّاني.

وقد اختلفَ العلماء في شخصه، مع كثرة من روى عنه؛ فقيل: هو يوسف بن مازن نفسه، وقيل: بل هما اثنان، فقال ابن معين: يوسفُ بن سعد ثقةٌ، ويوسف بن مازن الذي روى عنه القاسم بن الفضل: مشهورٌ، وفرَّق البخاري وابن أبي حاتم بينَ يوسف بن سعد ويوسفَ بن مازن، وجعل يوسف بن سعد يروي عن محمد بن حاطب وجعل ابنَ مازن هو الرَّاوي عن الحسن، وذكرَ ابن حبان يوسفَ بنَ سعد في «الثقات» مثلما ترجَمَ ليوسفَ بن مازن أيضاً، والمزي وابن حجر جعلاهما واحداً تبعاً للترمذي قال الترمذي: يوسف بن سعد، رجلٌ مجهولٌ، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ!![1].

قلت: وجه تجهيلِ الترمذي للرجل عدم وضوحِ شخصيتِه على كثرةِ من روى عنه، واشتباهه برجل آخر لا يعلم عنه إلاّ قول القائل: وقيل يوسف بن مازن.

وليس له سوى ثلاثةِ أحاديثَ في الكتب العشرة، أحدها عند الترمذي (٣٣٥٠) والآخر عند النسائي (٤٩٧٧)، والثالث عند أحمد (٢٥٦٩٥).

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٤١٥)، «الكبير» (٨:٣٧٣-٣٧٤)، «الجرح والتعديل» (٩:٢٢٣-٢٣٠)، ثقات ابن حبان (٥:٥٥٠-٥٥١) فقول د. بشار: لم يُترجم ابن حبّان لابن مازن غيرُ دقيق، «تهذيب الكمال» (٣٢:٤٢٦)، «الميزان» (٤:٤٦٦)، «تهذيب التهذيب» (١١:٤١٣)، «التقريب» (٧٨٦٥).

ووجه توثيق الحافظِ ابن حجر للرجلِ أنَّ العلماءَ ذكروا له ستّةَ شيوخٍ واثني عشر تلميذاً، ولم يجرحه أحدٌ من النقاد، ووثَّقَه ابن معين علىٰ احتمال اسميه كليهما وذكره ابن حبان في «الثقات»؛ فقواعدُ النقد لا تقضي بجهالته البتّةَ!

ومن المعروف أنَّ المجهولَ الذي لم يُجرح، إذا وثَّقَه إمام نفعه ذلك التوثيق وهو نصُّ كلام أبي حاتم وأبي زُرعة الرازيّين في تقدمة «الجرح والتعديل»[(١)]، وتقدّم الكلام علىٰ القاسم بن الفضل في مصطلح «ثقةٌ مأمون».

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو داود الطيالسي: حدّثنا القاسم بن الفضل الحدّاني، عن يوسف بن سعد قال: قام رجل إلىٰ الحسن بن علي بعدما بايع معاويةَ، فقال: سوّدت وجوه المؤمنين، أو يا مسوّد وجوه المؤمنين، فقال ـ يعني الحسن ـ: لا تؤنبني ـ رحمك الله ـ؛ فإنَّ النبي ﷺ أُرِيَ بني أُميّة علىٰ منبره؛ فساءه ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١] يا محمد ـ يعني نهراً في الجنّة ـ، ونزلت ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ [القدر: ١-٣] يملكها بنو أمية يا محمد.

قال القاسم: فعددناها؛ فإذا هي ألف لا تزيد يوماً، ولا تنقص يوماً[(٢)].

قال أبو عيسىٰ: «هذا غريبٌ لا نعرفُه إلاّ من هذا الوجه، من حديث القاسم بن الفضل، وقد قيل عن القاسم بن الفضل، عن يوسف بن مازن.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٦) وانظر «شرح العلل» لابن رجب (١: ٣٨٠-٣٨٢)؛ فإنّه مهم.

(٢) أخرجَه الترمذي في التفسير، باب ومن تفسير سورة القدر، (٣٣٥٠)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه. والحاكم في معرفة الصحابة من «المستدرك» (١: ١٧٠-١٧١) وقال: هذا إسنادٌ صحيحٌ، وهذا القائلُ للحسن بن علي هذا القولَ، هو سفيانُ بن الليل صاحبُ أبيهِ، وساقَه الحاكم من طريق يوسف بن مازن الراسبي ـ وليس يوسف بن سعد ـ وساقَه أيضاً من طريق نوح بن درّاج ـ وهو متروك ـ ومن طريق السري بن إسماعيل، وهو متروكٌ أيضاً. وقد ردّ الحافظ ابن كثير هذا الحديث من جهة متنه في التفسير، بينما ذهب الحافظ ابن الأثير في جامع الأصول، إلى إجراء عملية حسابية لإيضاح ذلك، فانظره (٢: ٤٣٣).

والقاسم بن الفضل الحُدّاني: هو ثِقة، وثّقه يحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ويوسفُ بن سعدٍ: رجلٌ مجهول، ولا نعرف هذا الحديثَ علىٰ هذا اللفظ إلاّ من هذا الوجه».

قُلت: إنَّ علة الحديث في يوسف هذا، فإن استطعنا إزالة الاشتباه الواقع بين ابن سعد وابن مازن، كما ذهب إليه ابن معين، والبخاري والرازيان وابن حبان، فتصبحُ معنا شخصيتان اثنتان:

إحداهما: شخصية يوسف بن سعد أبي سعد، مولىٰ عثمان بن مظعون الذي يروي عن عبد الله بن جبير، ويروي عنه القاسم بن الفضل الحُدّاني والربيع بن مسلم.

والثانية: شخصية يوسف بن مازن الراسبي، من أهل البصرة، روىٰ عنه القاسم ابن الفضل الحدّاني ونوح بن الحسين، قال ابن حبّان: يروي المقاطيع، يعني: ليس له أحاديث مرفوعة، ويكون الثاني هذا؛ هو صاحب الحسن بن عليّ فمن هو؟

الحقّ أنَّ الحديث منكر سنداً ومتناً، والسورة أعظم من أن تؤرِّخ لفترة زمنية مُحزنة من تاريخنا الإسلامي.

٣٧٥ـ أبو الجارية العبدي البصري، روىٰ عن شعبة. روىٰ عنه أميّة بن خالد.

هذه كُلُّ ترجمة هذا الرّواي، قال الترمذي: أُمية ثقة.

وكأنّ الترمذي يريدُ أن يقولَ: إنَّ أميةَ رجلٌ ثقةٌ، لكنَّ روايتَه عن شيخ مجهول لا تزيلُ عن شيخه الجهالة، كما أن روايته عن مجهولٍ، لا تخرم عدالته.

قال الترمذي: أبو الجارية العبدي شيخ مجهول، لا أدري من هو، ولا يعرف اسمُه.

قُلت: ذكره ابن عبد البَّر فيمن لا يعرف إلاّ بكنيته، وقال الحافظان الذهبي وابن حجر: مجهولٌ[1]، وسوف يأتي حديثه في الترجمة التالية.

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ١٧٣)، «الكنىٰ» لابن عبد البر رقم (١٤٦٧)، «تهذيب الكمال» (٣٣: ١٨٠) «الميزان» (٤: ٥١٠)، «التقريب» (٨٠٠٩).

٣٧٦ـ أمية بن خالد بن الأسود بن هدبة، ويقال: ابن خالد بن هدبة بن عتبة الأزديّ الثوباني القيسي، من بني قيس بن ثوبان، من الأزد، أخو هدبة بن خالد، وكان أكبرَ من هدبة، مات سنة مئتين أو بعدَها (م د ت س).

وقال ابن حبان: قيل: أخو هدبة بن خالد.

روىٰ عن أربعة عشر شيخاً، منهم: الثوري، وشعبة، وخاله طلحة بن النضر الحُدّاني.

وروىٰ عنه زهاءُ خمسةٍ وعشرينَ راوياً، منهم: أحمد بن المقدام العجلي، وابن المديني، وعمرو عليّ الفلاّس، وبندار وطبقتهم.

لم يضعفه أحدٌ، ووثقه الرازيان والترمذي، وخرَّجَ له الإمام مسلمٌ، وقال الحافظ: صَدُوقٌ[١].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أبو بكر بن نافع ـ بصري ـ، حدثنا أمية بن خالد: حدثنا أبو الجارية العبدي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، عن النبيّ ﷺ أنّه قرأ: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] مثقلة[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وأمية بن خالد: ثقة، وأبو الجارية شيخ مجهول لا أدري من هو، ولا يعرف اسمه»[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ١٧٣)، «التاريخ الكبير» (٢: ١٠)، «الجرح والتعديل» (٢: ٣٠٣)، «الثقات» (٨: ١٢٣)، «تهذيب الكمال» (٣: ٣٣٠)، «التقريب» (٥٥٣).

(٢) أخرجَه الترمذي في القراءات، باب ومن سورة الكهف (٢٩٣٣)، وأبو داود في الحرف والقراءات رقم (٣٩٨٥) و (٣٩٨٦). قلتُ: وردَتْ عدّةُ قراءات في كلمة «لدني»، فقرأ الجمهور «لَدُنّي» بفتح اللام، وضم الدّال، وتشديد النون، وقرأ نافع «لَدُني» بضم الدال مع تخفيف النون المكسورة، وقرأ شعبةٌ عن عاصم باسكان الدّال، وانظر «جامع الأصول» (٢: ٤٩١) و«تحفة الأحوذي» (٤: ٥٩) و«شرح الشاطبية» (ص٢٣٨)، و«معجم القراءات القرآنية» (٣: ٣٨٦).

(٣) «جامع الترمذي» (٥: ١٧٣).

٣٧٧ـ أبو الحسن العسقلاني، من أوساط أتباع التابعين (د ت) عن ابن رُكانة من أوساط التابعين (د ت).

هذا الحديث كلُّه إشكالات، فيحسن أن نصدِّر به الكلام، ليستقيم لنا ما نريد.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة: حدثنا محمد بن ربيعة، عن أبي الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن رُكانة، عن أبيه، أنَّ رُكانة صارعَ النبي ﷺ؛ فصرعَه النبيُّ ﷺ قال رُكانةُ: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «فرقُ ما بيننا وبين المشركين العمائم علىٰ القلانس»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب وإسناد ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني، ولا ابن رُكانة»[٢].

أقول: قتيبةُ بن سعيد روىٰ عنه الجماعة سوىٰ ابن ماجه، وهو ثقة حافظٌ ومحمد ابن ربيعة الكلابي صدُوق لا بأسَ به[٣].

وما وراءَ ذلكَ من الإسناد ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ إلىٰ ابن ركانة.

فأبو جعفر بن محمد بن ركانة، روىٰ عن أبيه محمد بن ركانة، وروىٰ عنه أبو الحسن العسقلاني، وثلاثتهم مجاهيل، لا يعرف أحدهم إلاّ بذكره في هذا الإسناد ووقعَ في بعض روايات أبي داودَ أنَّه جعفر بن محمد بن علي بن ركانة، وفي بعضها محمد بن يزيد بن ركانة، قال المزي: «وحديث محمد بن ربيعة رواه أبو داود والترمذي عن قتيبة عنه، إلاّ أنَّ الترمذي قال فيه: عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة لم يذكر في نسبهِ علياً، وهو أولىٰ بالصواب»[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في اللباس، باب العمائم علىٰ القلانس (١٧٨٤)، وأبو داود في اللباس، باب في العمائم (٤٠٧٨)، وانظر «جامع الأصول» (١٠: ٦٣١) و«تحفة الأشراف» (٣: ١٧٤) وأخرجه أحمد في مسند الأنصار (٢٠٦١٧).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٢١٧).

(٣) «التقريب» (٥٨٧٧)، ولم يرمز إلىٰ «ت ق»، ورمزَ بذلك المزي (٢٥: ١٩٦) وهو الصوابُ.

(٤) ينظر لفضِّ الاشتباك في إسنادِ هذا الحديثِ، ترجمة ركانة في «تهذيب الكمال» (٩: ٢٢١-٢٢٤) وترجمة محمد بن ركانة فيه (٢٥: ٢٠٢) وفيه ثمة قال البخاري: إسناده مجهول، لا يعرفُ سماعُ =

يضاف إلىٰ ما سبق من الاضطراب والجهالة، أن محمّد بن ركانةَ، أو محمّد بن علي بن ركانةَ، أو محمد بن يزيد بن ركانة، ليس صحابيّاً، وهو من مجاهيل التابعين - إن عُرِفت عينه! -: فالحديث منكر، لا يستقيم بشقّيه: القصة والحديث، وقول الترمذي هنا: «غريب» يعني منكراً.

٣٧٨- أبو زيد القُرشي المخزومي الكوفي مولىٰ عمرو بن حُرَيث (د ت ق).

روىٰ عن: عبد الله بن مسعود حديثَ الوضوءِ بالنبيذ (د ت ق) وقصة ليلة الجن.

وروىٰ عنه: أبو فزارة راشد بن كيسان وهو ثِقة، وليس له راوٍ غيره.

نقل ابن عدي عن البخاري قوله: رجل مجهول لا يعرفُ بصحبة عبد الله بن مسعود، وقال ابن عدي: أبو زيد مجهول، ولا يصحُّ هذا الحديثُ عن النبيّ ﷺ وهو خلاف القرآن.

وقال أبو أحمد الحاكم: رجل مجهول...، وقال ابن حبان: ليس يُدرىٰ من هو، ولا يعرفُ بلده ولا أبوه، والإنسان إذا كان بهذا النعت، ثمَّ لم يروِ إلا خبراً واحداً، خالفَ فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيها، ولا يحتج به، وقال الترمذي: مجهول، وقال الحافظ ابن حجر: مجهول[(١)].

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا هنّاد: حدّثنا شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «سألني رسول الله ﷺ: «ما في إداوتك؟» فقلت: نبيذ؛ فقال: «تمرة طيبة، وماء طهور»، قال: فتوضأ منه»[(٢)].

=بعضِهم من بعضٍ، وترجَمه ابن حبان في الطبقة الثانية من «الثقات» (٥ : ٣٦٠) وقال: روىٰ عنه ولدُه أبو جعفر، إلاّ أني لست بالمعتمد علىٰ إسناده. وترجمة أبي الحسن العسقلاني في «تهذيب الكمال» (٣٣ : ٢٤٤) والثلاثةُ جهَّلَهم الذهبي في «الميزان»، والحافظ ابن حجر في «التقريب».

(١) مصادر ترجمته: الترمذي «الكبير» (٩ : ٣٢)، «المجروحين» (٣ : ١٥٨)، «الكامل» (٩ : ١٩٠) كنىٰ ابن عبد البرّ (٧١٧)، «الثقات» (٣ : ١٥٨) للمقارنة، «تهذيب الكمال» (٣٣ : ٣٣٢)، «الميزان» (٤ : ٥٢٦)، «اللسان» (٧ : ٤٦٤)، «التهذيب» (١٢ : ١٠٢)، «التقريب» (٨١٠٨).

(٢) أخرجَه الترمذي في أبواب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ (٨٨)، وأبو داود فيهما (٨٤) وقال: قال سليمانُ بن داود العتكي: عن أبي زيد، أو زيد - كذا قال شريك -، ولم يذكر هنّـاد ليلةَ الجن، =

قال أبو عيسىٰ: «إنما روي هذا الحديثُ عن أبي زيد، عن عبد الله، عن النبيّ ﷺ وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير رواية هذا الحديث»[١].

أقول: هذا حديثٌ منكرٌ من جهتين:

الأولىٰ: تَفرّد هذا الراوي المجهول به.

والثانية: مخالفته للثابت عن ابن مسعود، أنّه لم يكن ليلة الجنِّ مع رسول الله ﷺ.

إضافةً لمعارضتِه القرآن: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[المائدة:٦] وسورة الجن مكية؛ فلو صحَّ الحديث لكانَ منسوخاً بآيتي المائدة والنساء وهما مدنيتان.

٣٧٩ـ أبو ماجد، ويقال: ابن ماجد الحنفي، وقيل: العجلي الكوفي، قال أبو حاتم: اسمه عائذ بن نضلة.

روىٰ عن عبد الله بن مسعود، وروىٰ عنه يحيىٰ بن عبد الله الجابر التيمي.

قال ابن المديني: لا نعلم روىٰ عن أبي ماجد غير يحيىٰ الجابر، وروىٰ البخاري عن ابن عيينة قال: قلتُ ليحيىٰ الجابر: من أبو ماجد؟ قال: طير طار علينا فحدّثنا وهو منكر الحديث، ومثله قال النسائي، وقال الترمذي والدارقطني: مجهول، وقال ابن عبد البّر: حديثه ليس بالقويّ، وقال الذهبي: لا يُعرفُ، وقال الحافظ: مجهول[٢] وسوف يأتي تخريج حديثه في الترجمة التالية.

=وابن ماجه فيهما (٣٨٤)، وأحمدُ في مسند المكثرين من الصحابة (٣٧٧٣) وابن حبان في «المجروحين»، وابن عدي في «الكامل» (٩: ١٩٠) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٩٥) وقال: ليست طرقُ هذا الحديثِ طرقاً تقومُ بها الحجة عندَ من يقبل خبرُ الواحد، وأخرجه المزِّي في تهذيبه، وانظر تخريجاً موسعاً في كنىٰ ابن عبد البر، وقال ثمةَ: اتفقوا علىٰ أنَّه مجهولٌ لا يُعرفُ، ولا يُعرفُ اسمه، وفي شرح المحدث الشيخ أحمد شاكر علىٰ «الجامع» (١: ١٤٧).

(١) ما سبق (١: ١٤٨).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٣: ٣٢)، «كنىٰ البخاري» (ص٧٣)، «الضعفاء والمتروكين» لأبي زرعة (٢: ٦٧٤)، «الجرح والتعديل» (٧: ١٦)، «كنىٰ ابن عبد البّر» رقم (١٨٧٧) «تهذيب الكمال» (٣٤: ٢٤١)، «الميزان» (٤: ٥٦٦)، «التهذيب» (١٢: ٢١٦)، «التقريب» (٨٣٣٤).

٣٨٠ـ يحيىٰ بن عبد الله بن الحارث الجابر، ويقال: المجبِّر أبو الحارث الكوفي[١] إمامُ مسجدِ بن تيم الله[٢]، من كبار أتباع التابعين وروايته عن المقدام مرسلة يعني منقطعة.

روىٰ عن ثمانيةِ شيوخٍ منهم: سالم بن أبي الجعد، وعبد الوارث مولىٰ أنس وأبو ماجدة الحنفي.

وروىٰ عنه زيادةً علىٰ عشرين شيخاً، منهم: جرير بن عبد الحميد الضّبي والسفيانان، وشعبة، وأبو عوانة الوضاح اليشكري.

قال ابن المديني: معروف، وقال ابن معين: ضعيف، ومرة: لا شيء، وقال أحمد: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ضعيفٌ، وقال الجوزجاني: يحيىٰ غير محمود وأبو ماجد غير معروف، وقال الفسوي: يحيىٰ الجابر ثقة فيما روىٰ عن غيرِ أبي ماجد؛ لأنَّ أبا ماجد لا يُعرف؛ فأما حديثه عن غيرِه فليس به بأس، وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي المناكير الكثيرة. . .، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال الترمذي: يحيىٰ الجابر ثقةٌ، وقال الحافظ: ليّن الحديث[٣].

قلت: خلاصةُ حالِه أنَّه رجل ضعيف، روىٰ هذا الحديث عن رجل مجهولٍ لا يُعرفُ، فمن أين منحه الترمذيُّ هذه «الثقة»، لا أدري والله!!

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمود بن غيلان: حدّثنا وهب بن جرير، عن شعبة، عن يحيىٰ إمام بني تيم الله، عن أبي ماجد، عن عبد الله بن مسعود، قال: سألنا رسولَ الله

---

(١) الجابر: اسم فاعل من الثلاثي جبرَ، والمجبِّر: اسم فاعل من المضعَّف الرباعي: جَبَّر، ولقب بالجابر والمجبر؛ لأنَّه كانَ يجبّر الأعضاءَ المكسورة.

(٢) تيم الله: عبد الله، وتامته المرأة، وتيّمته تتييماً: إذا عبّدته وذلّلته، وبنو تيم الله بطون من قبائلَ عربيةٍ شتىٰ: من قريش، والنمر بن قاسط، وبني شيبان، والخزرج، وغيرهم، «القاموس» «تيم» (ص٤٠١).

(٣) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٣:٣٣٢)، «الكبير» (٨:٢٨٦)، «الجرح والتعديل» (٩:١٦١)، العقيلي (٤:٤١٠)، «المجروحين» (٣:١٢٣)، «الكامل» (٩:٢٠٩)، «تهذيب الكمال» (٣١:٤٠٤)، «الميزان» (٤:٣٨٩)، «التهذيب» (١١:٢٣٨)، «التقريب» (٧٥٨١).

ﷺ عن المشي خلف الجنازة؟ قال: «ما دونَ الخَبَبِ[١] فإن كان خيراً عجّلتموه، وإن كان شرّاً، فلا يُبَعَّدُ إلاّ أهلُ النار، الجنازة متبوعةٌ ولا تتبع، وليس منّا من تقدّمها»[٢].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا يعرفُ من حديث عبد الله بن مسعود إلاّ من هذا الوجه، سمعتُ محمد بن إسماعيل يضعّف حديث أبي ماجد لهذا، يعني لتفرده به وقال محمّد: قال الحميدي: قال ابن عيينة: قيل ليحيىٰ: من أبو ماجد هذا؟ قال: طائر طار علينا فحدّثنا.

قال أبو عيسىٰ: إنَّ أبا ماجد رجل مجهول لا يعرف، إنما يروىٰ عنه حديثان، عن ابن مسعود، ويحيىٰ إمام بني تيم الله: ثقةٌ، يكنىٰ أبا الحارث، ويقال: له: يحيىٰ الجابر، ويقال له: يحيىٰ المجبِّر أيضاً، وهو كوفي، روىٰ له شعبة وسفيان الثوري وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة.

وقد ذهب بعض أهلِ العلمِ من أصحاب النبيّ ﷺ وغيرهم إلىٰ هذا، رأوا أنَّ المشي خلف الجنازة أفضل، وبه يقول سفيان الثوري وإسحاقُ»[٣].

أقول: هذا حديث ضعيف تفرّد بروايته يحيىٰ الجابر وهو ضعيف، عن أبي ماجد الحنفي، وهو مجهول، إضافة إلىٰ مخالفته حديثين مُرْسَلَيْن أَصحّ منه، وفِعْلَ عبد الله بن عمر. والترمذيُّ روىٰ حديث عبد الله بن عمر (١٠٠٧-١٠١٠) من طرقٍ معلّةٍ لكنَّها أصلحُ من هذا الإسناد المظلم، وهي تحكي أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يمشي أمام الجنازة لا وراءَها، قال: وهو قول الشّافعيّ وأحمد بن حنبل.

---

(١) الخبب: ضرب من السير فوق المشي دونَ الرَّمَل، «القاموس» «خبب» (ص٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي في الجنائز، باب ما جاء في المشي خلفَ الجنازة رقم (١٠١١)، وأبو داود فيه باب الإسراع بالجنازة (٣١٨٤)، وابن ماجه فيه، باب ما جاء في المشي أمام الجنازة (١٤٨٤) والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤: ٢٤٢-٢٤٤).

(٣) جامع الترمذي (٣: ٣٣٢-٣٣٣).

لكن ما هو أَصحُّ من هذا وذاك، ما أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي من حديث المغيرة بن شعبة، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الراكب يمشي خلف الجنازة والماشي كيف شاء منها، والطفل يُصلّىٰ عليه»، قال الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ» (١٠٣١)[١].

٣٨١ـ أبو المبارك الراوي عن عطاء بن أبي رباح، وعن صُهيب الرّومي ـ مرسلاً ـ وعن أبي سعيد الخدري كذلك.

ترجمه ابن حبان في «الثقات» على عادته في ذكر من لم يجرح فيه، وقال الترمذي: مجهول، ومثله قال أبو حاتم الرازي وابن حجر، وقال الذهبي: لا يعرف وخبره منكر![٢].

قلت: ولا نعرف عن شخصيته أكثر من ذلك، وسيأتي تخريج حديثه.

٣٨٢ـ يزيد بن سِنان بن يزيد التميمي ـ مولاهم ـ الجزري، أبو فروة الرهاوي ماتَ سنةَ خمسٍ وخمسينَ ومئةٍ، وله ستُ وسبعون سنةً (ت ق).

روىٰ عن قرابة عشرين شيخاً، منهم: الأعمش، والزهري، وهشام بن عروة وأبو المبارك.

ورویٰ عنه أكثر من خمسة عشر راوياً، منهم: أبو أسامة حماد، وشعبة ووكيع وابنه محمد، وقال عنه أحمد وابن المديني والنسائي: وزاد الأخير: متروك. وقال مرةً: ليس بثقة، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو داود: أبو فروةَ ليس بشيء، وابنُه ليس بشيء، وقال أبو حاتم: محلّه الصّدق، وكان الغالب عليه الغفلة يُكْتب حديثه، ولا يحتجُّ به، وقال في «العلل»: ليس بقويٍّ في الحديث، وقال

---

(١) انظر في ذلك كلِّه جامع الترمذي (٣:٣٢٩-٣٣١ و ٣٤٩-٣٥٠)، وسنن أبي ماجه (١:٤٧٥-٤٧٧)، و«جامع الأصول» (١١:١٢١-١٢٣).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٦٥)، «كنىٰ البخاري» (ص٧٥)، الجرح والتعديل» (٩:٤٤٦)، «الثقات» (٧:٦٦٦)، «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٥٤،١٧٢)، «تهذيب الكمال» (٣٤:٢٤٩)، «الميزان» (٤:٥٦٧)، «التهذيب» (١٢:٢٠٠)، «اللسان» (٧:٤٨١)، كنىٰ ابن عبد البرّ (١٩٠١)، «التقريب» (٨٣٣٨).

البخاري: مقارب الحديث إلاّ أن ابنه محمداً يروي عنه مناكير، وقال الترمذي: لا بأس به، وقال ابن عدّي: له أحاديث مسروقة عن الشّيوخ، وعامّة ما يرويه غير محفوظ.

وقال ابن حبان: لا يعجبني الاحتجاج بخبره، إذا وافقَ الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات، وقال الذهبي وابن حجر: ضعيفٌ[1]، وسوف يأتي تخريج حديثه.

٣٨٣ـ محمد بن يزيد بن سِنان التميمي مولاهم الجزري أبو عبد الله بن أبي فروة الرهاوي.

روىٰ عن عشرة شيوخ، منهم: والده يزيد وجدّه سنان بن يزيد، وسفيان الثوري ومحمد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ذئب.

ورویٰ عنه مثلُ هذا العدد من الرواة، منهم: أحمد بن عبد الملك الحرّاني ومحمد بن إبراهيم الطرسوسي، وأبو حاتم الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة، وابنه أبو فروة الأصغر يزيد.

قال أبو حاتم الرازي ـ تلميذه ـ: ليس بالمتين، هو أشدّ غفلةً من أبيه، مع أنّه كانَ رجلاً صالحاً، وكان يرجع إلىٰ ستر وصلاح، ولم يكن من أحلاس الحديث، صَدُوقٌ وكان النّفيلي ـ يعني عبد الله بن محمد ـ يرضاه، وقال البخاري: يروي عن أبيه مناكيرَ.

قلت: وتقدّم كثيرٌ من الكلام فيه في ترجمة أبيه.

وترجَمه ابن حبان في «الثقات»، وقال: مولدُه سنةَ اثنتين وثلاثين ومائة ومات سنةَ عشرينَ ومائتين، وقال الترمذي: لا يتابع علىٰ روايته ـ في مخالفة وكيع ـ وهو ضعيفٌ، وقال الحافظ: ليس بالقوي[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٦٥)، «الكبير» (٨:٣٣٧)، «كنىٰ مسلم» (ص٨٠)، «كنىٰ الدولابي» (٢:٨٢)، «كنىٰ ابن عبد البرّ» (١٠٤٣)، «العقيلي» (٤:٣٨٢)، «المجروحين» (٣:١٠٦)، «الكامل» (٩:١٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣٢:١٥٥)، وثمةَ مظانّ ترجمته، «الميزان» (٤:٤٢٧)، «التهذيب» (١١:٣٣٥)، «التقريب» (٧٧٢٧).

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:١٦٥)، «الكبير» (١:٢٥٩-٢٦٠)، «الجرح والتعديل» (٨:١٢٧-١٢٨)، «علل الحديث» (٢:٥٤)، «الثقات» (٩:٧٤)، «الكامل» (٧:٥٠٧)، «تهذيب الكمال» (٢٧:٢٠)، «الميزان» (٤:٦٩)، «التهذيب» (٩:٥٢٤)، «التقريب» (٦٣٩٩).

أقول: آل فروة كلُّهم يرجعونَ إلىٰ تقوىٰ وصلاح ـ كما تقول المصادر ـ ويظهر أنَّهم كانوا يتعاطون العلم، ويعيشون له، إلاّ أنَّ طولَ أعمارِهم وانصرافهم إلىٰ العبادة وعدم انصرافهم التخصُّصي إلىٰ علم الحديث؛ أدّىٰ بهم إلىٰ سوء الحفظ، والغفلة عن تعاهد رواياتهم؛ فوقعت الأوهام فيها؛ فضُعِّفوا من أجل ذلك، وكلّهم في مرتبة الاعتبار، والله أعلم.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن إسماعيل الواسِطي: حدّثنا وكيع: حدّثنا أبو فروة يزيد بن سِنان، عن أبي المبارك، عن صهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما آمن بالقرآن من استحلّ محارمه»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد خُولف وكيع في روايته قال محمّد ـ يعني البخاري ـ: أبو فروة يزيد بن سِنان الرهاوي، ليس بحديثه بأس، إلاّ رواية ابنه محمد عنه، فإنَّه يروي عنه مناكيرَ.

قال أبو عيسىٰ: وقد روىٰ محمد بن يزيد سِنان، عن أبيه هذا الحديثَ فزادَ في هذا الإسناد عن مجاهد عن سعيد بن المسيّب، عن صهيب، ولا يتابع محمد بن يزيد علىٰ روايته، وهو ضعيف، وأبو المبارك رجل مجهول»[٢].

أقول: يريدُ الترمذي أن يقول: دارَ هذا الحديثُ علىٰ يزيد بن سِنان الرهاوي:

فرواه عنه وكيعٌ عنه، عن أبي المبارك، عن صهيب منقطعاً؛ لأنَّ أبا المبارك لم يدرك صهيباً.

ورواه ابنه محمد بن يزيد، عنه، عن أبي المبارك، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب بن سِنان. وإمكانُ الاتِّصال في هذا السند غيرُ بعيد، لكن موصله محمد ابن أبي فروة ضعيف[٣].

---

(١) أخرجَه الترمذي في فضائل القرآن، باب (٢٩١٨)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه.
(٢) «جامع الترمذي» (٥:١٦) ولابن المبارك حديثٌ آخرُ عند ابن ماجه في الزهد (٤١٢٦).
(٣) انظر ترجمة محمد بن يزيد في «تهذيب الكمال» (٢٧: ٢٠-٢٢).

وقد خُولفَ وكيع في السند، وهو ثقة إمام، خالفه محمد ابن أبي فروة الذي يروي عن أبيه العجائب؛ فمخالفة مثله لا يؤبه لها.

لكنْ يبقىٰ في الإسناد علّتان، الأولىٰ: جهالة أبي المبارك هذا، وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين ونصَّ المزّي وابن حجر علىٰ أنَّ روايته عن صهيب مرسلة يعني منقطعة، وهذه الثانية، فالحديث ضعيف.

٣٨٤ـ أبو المخارق عن عبد الله بن عمر، من التابعين، إن كانَ محفوظاً.

قال الحافظ المزّي: ومن الأوهام، أبو المخارق روىٰ عن عبد الله بن عمر (ت) وروىٰ عنه الفضل بن يزيد الثُّمالي (ت).

روىٰ له الترمذي: وقال: ليس بمعروف، وقال الحاكم أبو أحمد في كتابه «الكنىٰ والأسماء»: «أبو المخارق مَغْراء العَيْذيُّ، ويقال العبديّ، حديثه في الكوفيين.

روىٰ عن عبد الله بن عمر، وروىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي، والحسن بن عبيد الله النخعي»، هكذا قال.

وهكذا قال الترمذي: عن هناد، عن علي بن مسهر، عن الفضل بن يزيد، عن أبي المخارق، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ قال: «إنَّ الكافر ليُسْحَب لسانُه الفرسخَ والفرسخَيْن يتوطّؤه الناس».

وقال يحيىٰ بن معين، عن مروان بن معاوية وأبو النضر، عن أبي عقيل الثقفي جميعاً ـ يعني مروان وأبا عقيل ـ عن الفضل بن يزيد، عن أبي عجلان المحاربي عن ابن عمر، وهو الصّواب[1].

---

(١) مصادر ترجمة: «جامع الترمذي» (٤:٦٠٧)، «كنىٰ البخاري» (ص٧٥)، «كنىٰ ابن عبد البرّ» (١٩٠٦)، «تهذيب الكمال» (٣٤:٢٦٤)، «الميزان» (٤:٥٧١)، «التهذيب» (١٢:٢٢٦)، «التقريب» (٨٣٤٦).

قال المزّي: والخطأ في ذلك: إما من الترمذي، وإما من شيخه ـ يعني هنّاد بن السري ـ، والله أعلم[١].

قلت: ووجدتُ في كنىٰ البخاري ما نصُّه: «أبو المخارق، روىٰ عنه الأعمش يُعدُّ في الكوفيين، روىٰ عن النبي ﷺ، مرسل». ولم يترجم في «الكنىٰ» أبا عجلان المحاربي هذا.

ووجدت في كنىٰ «الجرح والتعديل»: «أبو عجلان المحاربي ـ كان في جيش ابن الزبير ـ سمع ابن عمر، روىٰ عنه الفضل ين يزيد الثمالي، وحميد بن أبي غنيّة سمعت أبي يقول ذلك»، ولم يترجم لأبي المخارق.

وترجم ابن عبد البر في «الكنىٰ» للرجلين معاً، فقال: أبو المخارق كوفي روىٰ عن النبيّ ﷺ حديثاً مرسلاً (١٩٠٦) ونقلَ في ترجمة أبي عجلان (٢٢٥٤) نصّ كلام أبي حاتم الرازي.

أقول: ترجم الذهبي أبا عجلان هذا، فقال: مجهولٌ، وترجمه الحافظ في «التهذيب» ونقل بعض ما تقدَّم من النقول، وقال في «التقريب» (٨٢٤٧): مقبول.

وترجم الذهبي لأبي المخارق، وقال: لا يعرف، والصواب بدله المحاربي! وقال الحافظ في «التقريب» (٨٣٤٦): مجهول.

أقول: رحم الله تعالىٰ الحافظ ابن القطّان حيث قال في حالة مماثلة: «قال أبو أحمد الحاكم: خليق بهذا الرّاوي وذاك أن يكونـا راويـاً واحداً، وزعم ابن عبد البّر في «الكنىٰ» أنّهما اثنان، وذلك ما يزيد به جهالة، والحديث لا يصحّ من أجله»[٢].

وسواء كان أبو المخارق، وأبو العجلان رجلين، أم كان رجلاً واحداً أم كان أحدهما محفوظاً، والآخر وهماً، فإننا لم نزدد بهما إلاّ جهالة.

---

(١) مصادر ترجمته: كنىٰ الجرح (٩: ٤٢٠)، «كنىٰ ابن عبد البر» (٢٢٥٤)، «تهذيب الكمال» (٣٤: ٨١)، «الميزان» (٤: ٥٥١)، «التهذيب» (١٢: ١٦٥-١٦٦)، «التقريب» (٨٣٤٦).

(٢) «الوهم والايهام» (٣: ١٥٦).

وعلىٰ هذا، فلا نرىٰ تخطئة المزّي للترمذي أو شيخه صحيحةً، ولا نرىٰ لقول العجلي في أبي العجلان: شاميّ، تابعي، ثقةٌ، معنىٰ، وقول الحافظ: مقبولٌ، إنما قالَه لرواية اثْنين عنه، لا لمزيد معرفة بعينه أو بحالِه ويبقىٰ قول الترمذي: «لا يعرف» صحيحاً علىٰ كلِّ حال.

ويظلُّ حكم الترمذي علىٰ الحديث نفسه (٢٥٨٠): «غريبٌ، إنما نعرفه من هذا الوجه، والفضل بن يزيد: هو كوفي، قد روي عنه غير واحد من الأئمة ـ يريد: هو معروفٌ ـ، وأبو المخارق ليس بمعروف»، يعني: أنَّ حديثَه لا يَصِحُّ، والله أعلم.

٣٨٥ـ علي بن عبد الأعلىٰ الثعلبي، تقدمت ترجمته في مصطلح «ثقة» مطلقاً وقد بيّنت أنه ثقة بإزاء هذين المجهولين، وإلاّ فهو في مرتبة الاعتبار.

٣٨٦ـ أبو النعمان الراوي عن أبي وقاص، روىٰ عنه علي بن عبد الأعلىٰ ذكره ابن حبان في الثقات ـ علىٰ عادته فيمن لم يرد فيه جرح ـ وقال أبو حاتم الرازي والترمذي والدارقطني والذهبي وابن حجر: مجهول[1].

٣٨٧ـ أبو وقاص، الراوي عن زيد بن أرقم، وسلمان الفارسي، روىٰ عنه أبو النعمان وهو مجهول، وروىٰ الحسن البصري، عن أبي وقاص، عن عمر في فضل المؤذنين (د ت) قاله المزي، قال أبو حاتم والترمذي والذهبي وابن حجر: مجهول[2].

قلت: أمر أبي النعمان وأبي وقاص لا يحتاج إلىٰ مزيد بحث فهما مجهولان وحديث يدورُ عليهما حديث منكر بعد التمحيص.

ومتنُه منكرٌ أيضاً، لمخالفته للأحاديث الصحيحة الواردة في الباب نفسه، منها:

---

(١) جامع الترمذي (٥: ٢١)، كنىٰ البخاري رقم (٧٢٨)، «الجرح» (٩: ٤٤٩)، «الثقات» (٧: ٦٦٤)، «كنىٰ ابن عبد البر» (١٩٣٩)، «تهذيب الكمال» (٤: ٣٥٠)، «الميزان» (٤: ٥٨٠)، «اللسان» (٧: ٤٨٧)، «التهذيب» (١٢: ٢٥٨)، «التقريب» (٨٤١٦).

(٢) جامع الترمذي (٥: ٢١)، «كنىٰ البخاري» (٧٥٣)، «الجرح» (٩: ٤٥٢) علل الحديث له (٢٣٢١)، «تهذيب الكمال» (٣٤: ٣٩١)، «الميزان» (٤: ٥٨٥)، «التقريب» (٨٤٣٧).

ما أخرجَه الترمذي من حديث أبي هريرة، وقال: «حسن غريب» ومن حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنَّه قال: «أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقاً، وإن كان خصلة منهن فيه كانت فيه خصلة من النفاق، حتىٰ يدعَها: مَنْ إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر»[(١)]، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح».

ووجه المخالفة، أنَّ النّية وحدها لا تكفي في الوفاء، بل لا بُدّ من بذل الجهد الأقصىٰ للوفاء؛ فإذا تحقَّقت نيّةُ الوفاء، والعملُ علىٰ الوفاء، ثمَّ لم ييسر الله ذلك؛ فنرجو أن يغفر الله تعالىٰ، علىٰ أنَّ النفاق الموجود ههنا، هو نفاق العمل، لا نفاق التكذيب إذا كان من وجدت فيه هذه الخصال، أو بعضها مؤمناً مسلماً، ونفاق الأعمال من الكبائر ولا يخرجُ صاحبَه من الملّة، والله أعلم[(٢)].

٣٨٨ـ مولىٰ محمد بن ثابت بن سَبّاع الخُزاعي.

روىٰ عن: عبد الله بن عمر، عن أبي بكر الصديق.

وروىٰ عنه: موسىٰ بن عُبيدة الرَّبذيّ (ت) هذا الحديث الواحد.

لم يوثّقه أحد، وليس له راو سوىٰ الرّبذي هذا، وهو ضعيفٌ؛ فالمترجم مجهول باتفاق، قال ابن عدي: لا أعرف هذا الحديثَ، وهو مجهول، وقال الترمذي: مجهول، وقال الحافظ في «التقريب»: مجهول[(٣)].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا يحيىٰ بن موسىٰ، وعبد بن حميد، قالا: حدثنا روح بن عبادة، عن موسىٰ بن عُبَيدة: أخبرني مولىٰ ابن سَبّاع ـ يعني محمد بن ثابت ـ، قال: سمعتُ عبد الله بن عمر يحدثُ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: كنتُ عندَ

---

(١) أخرجهما الترمذي فيما سبق رقم (٢٦٣١) و (٢٦٣٢)، وأخرجهما البخاري في الإيمان باب علامة المنافق، رقم (٣٢-٣٣)، وانظر «فتح الباري» (١: ١١١)، وأخرجه مسلم في الإيمان (٥٩) وغيرُهم.

(٢) انظر ما نقلَه الترمذي عن الحسن البصري في «الجامع» (٥: ٢١) وما نقلَه الحافظ في «الفتح» (١: ١١٠-١١١) عن المحققين من العلماء، ففيه تحريرٌ جيدٌ.

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢٣٢)، رواية الدارمي عن يحيىٰ (٩٥٧)، «تهذيب الكمال» (٣٥: ١١٠)، «الميزان» (٤: ٥٩٧)، «التقريب» (٨٥٢١)، وانظر «تحفة الأشراف» (٥: ٢٩٦).

رسول الله ﷺ؛ فأُنزلتْ عليه هذه الآية: ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا﴾[النساء: ١٢٣]؛ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «يا أبا بكر، ألا أُقرؤك آية أُنزلت عليّ؟»، قلت: بلىٰ يا رسول الله! قال ـ يعني أبا بكر ـ: فأقرأنيها؛ فلا أعلمَ إلاّ أني قد كنتُ وجدتُ انقصاماً في ظهري فتمطّأت لها؛ فقال رسولُ الله: «ما شأنك يا أبا بكر؟» قلتُ: يا رسولَ الله بأبي أنت وأمي وأيّنا لم يعمل سوءاً، وإنّا لمجزون بما عملنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «أما أنت يا أبا بكر والمؤمنون؛ فتجزون بذلك في الدنيا، حتىٰ تلقوا الله وليس لكم ذنوبٌ، وأما الآخرون فيجمعُ ذلك لهم، حتىٰ يجزوا به يوم القيامة»(١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ غريبٌ، وفي إسناده مقالٌ، موسىٰ بن عبيدة: يضعّفُ في الحديث، ضعَّفه يحيىٰ بن سعيد وأحمد بن حنبل، ومولىٰ ابن سباع: مجهول.

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي بكر، وليس له إسناد صحيح أيضاً، وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها»(٢).

أقول: هذا حديثٌ غريبٌ، في سنده راو مجهول جهالة مطبقة، وحديثه ضعيف بيِّن الضعف، والطريق الأخرىٰ التي أشار إليها الترمذي هي ما أخرجه أبو بكر البزَّار في مسنده المعلّل من رواية زياد بن أبي زياد، عن علي بن زيد، عن مجاهد، عن ابن عمر، وقال: تفرّد به زياد(٣).

قلت: زياد واه، ليس بشيء(٤)؛ فلا تصلح روايته متابعة، ولا عاضدة، وثمة طريق أخرىٰ خير من هاتين الطريقين، لكن فيها أبا بكر بن أبي زهير الثقفي وهو مستور(٥)

---

(١) أخرجه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة النساء (٣٠٣٩)، ولم يخرجه من هذه الطريق غيرُه وانظر صحيح ابن حبان (٧: ١٦٨-١٩٢)، «جامع الأصول» (٢: ١١٠) و«تحفة الأشراف» (٥: ٢٩٦).

(٢) «جامع الترمذي» (٥: ٢٣١).

(٣) نقلاً عن «النكت الظراف» بحاشية «تحفة الأشراف» (٥: ٢٩٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٩: ٤٧٠) و«التقريب» (٢٠٧٧).

(٥) أخرج هذه الطريق ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز (٢٩١٠) وأحمدُ في «المسند» (١: ١١) ولهذا الحديثِ طرقٌ كثيرةٌ مدارها علىٰ إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن أبي زهير.

ولم يلق الصدِّيق، وحديث عائشة موقوف، وفي سنده مستور[١]؛ فكلام الترمذي دقيق، وحكمه علىٰ الحديث بالغرابة صحيح، والله تعالىٰ أعلم.

٣٨٩ـ حفصة بنت أبي كثير، مولىٰ أم سلمة، عن أبيها، ويقال: حميضة.

قال الحافظ في «التهذيب»: وقع عند الطبراني: حميضة وهو تصحيف، ووقع في رواية الطحاوي: حفصة، عن أمها قالت: علمتني أم سلمة... الحديث.

روت عن أبيها (ت)، وروىٰ عنها أبو شيبة عبد الرَّحمٰن بن إسحاق الواسِطيّ (ت).

ترجمَها ابن حبان في «الثقات»، وقال الترمذي: لا تُعرفُ حفصة ولا أبوها.

وقال الذهبي وابن حجر: لا تُعرفُ[٢].

٣٩٠ـ وأبوها هو أبو كثير المخزومي، مولىٰ أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها.

روىٰ عن مولاته أم سلمة (د ت).

وروىٰ عنه: عبد الرَّحمٰن بن عبد الله المسعودي (د)، وابنته حفصة (ت).

ترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: لا يُعرفُ، وقال الحافظ: مقبولٌ[٣].

أقول: إنَّ حفصةَ وأباها مجهولان، وقول الحافظ مقبول، لا يخرجه عن حيّز الجهالة؛ لأنَّ الرّجل غير معروف، وليس له كثير حديثٍ، حتىٰ يسبر حديثُهُ؛ فتنظر موافقاته من مخالفاته.

وقد أخرج الترمذي لهما حديثاً واحداً (٣٥٨٩) وأخرجه أبو داود عن والدها من طريق آخر، ويحسن تخريج حديثهما عند الترمذي، لتتوضَّحَ الصورة أكثر.

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز (٢٩٢٣)، ويُنظر ثمةَ ما يشهدُ لمعناه من السنة.

(٢) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٣٦)، وثقات ابن حبان (٦:٢٥٠)، «تهذيب الكمال» (٣٥:١٥٥)، «الميزان» (٤:٦٠٦)، «التهذيب» (١٢:٤١١)، «التقريب» (٨٥٦٤).

(٣) مصادر ترجمتهما: «جامع الترمذي» (٥:٥٣٦)، «الثقات» (٥:٥٧٠)، «تهذيب الكمال» (٣٤:٢٢٣)، «الميزان» (٤:٦٠٦)، «التهذيب» (١٢:٢١٢)، «التقريب» (٨٣٢٥).

قال أبو عيسىٰ: حدّثنا حسين بن علي بن الأسود البَغدادي: حدّثنا محمد بن فضيل، عن عبد الرَّحمٰن بن إسحاق، عن حفصة بنت أبي كثير، عن أبيها أبي كثير، عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: علمني رسولُ الله ﷺ، قال «قولي: اللَّهمَّ هذا استقبال ليلك، وإدبار نهارك، وأصوات دعائك، وحضور صلواتك أسألك أن تغفر لي».

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها ولا أباها»[١].

أقول: دار هذا الحديثُ عندَ أبي داود والترمذي علىٰ أبي كثير مولىٰ أم سلمة، رواه عنه عبد الرَّحمٰن بن عبد الله المسعودي عند أبي داود، وابنته حفصة عند الترمذي ولا يسعنا اعتبارُ المسعودي متابعاً لحفصة؛ لأنَّ المسعودي نفسَه قد اختلط كما في «التقريب» (٣٩١٩) وعبد الله بن الوليد العدني له أخطاء مردُّها سوءُ حفظه (٣٦٩٢).

فالإسنادان ضعيفان لا يصلح أحدُهما لمتابعةِ الآخر؛ لاحتمال أن يكون المسعودي وهم، فرواه عن أبي كثير، وهو إنما يرويه عن حفصةَ نفسها ناهيك عن الاضطراب في اسم حفصة، وهل الرواية عن أبيها، أو عن أمِّها[٢] فالحديثُ ضعيفٌ من طريقيه كليهما، ومعناه: دعاء حسن، والله أعلم.



---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (١٢٧) دعاء أم سلمة (٣٥٨٩)، وأبو داود في الصلاة باب ما يقول عند أذان المغرب (٥٣٠). وانظر «تحفة الأشراف» (١٣: ٤٤).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» و«النكت الظراف» (٤: ٤٤).

المطلب الثالث

رواة مصطلح «مجهول» في «العلل الكبير»

هؤلاء هم جميع الرواة الذين أطلق علهيم الترمذي مصطلح «مجهول»، و «لا يعرف» في «الجامع»، وقد بقي ثلاثة رواة أطلق عليهم هذا المصطلح في «العلل الكبير» يحسن التعريف بهم وبرواياتهم عنده إن وجدت.

٣٩١ـ جَوْن بن قتادة بن الأعور بن ساعدة التميمي ثمَّ السعدي البصري، لم تصحَّ صحبتُه، ولأبيه صحبة (د س).

قال أحمد: لا يعرف، وقال البخاري: لا أعرف لجَوْن غيرَ هذا الحديثِ ولا أدري من هو. وأومأ الذهبي إلىٰ أنّ له حديثين، وقال في «التقريب»: مقبول من الثانية[١]، وجملة أحاديثه عند العشرة ثمانيةُ أحاديث: واحد عند النسائي (٤٢٤٣) والآخر عند أبي داود (٤١٢٥) والبقية عند أحمد.

٣٩٢ـ عبد الوارث الراوي عن أنس بن مالك حديثَ الحجامةِ وغيرَه.

قال محمد: هو رجل مجهول، وقال ابن معين: مجهول، وقال أبو زرعة: حديثه منكرٌ، وقال الدارقطني: لا يصحُّ هذا الحديث»[٢].

وقد خرَّجَ الترمذي له في «العلل» (١٢٤) حديث أنس بن مالك في حَجْم أبي طيبة رسول الله ﷺ، وليس له في الكتب العشرة شيء.

---

(١) مصادر ترجمته: «العلل الكبير» (٢: ٦٣٤) (٣٠٤)، «أسد الغابة» (١: ٣٧٠)، «الميزان» (١: ٤٢٧)، «التهذيب» (٢: ١٢٢)، «التقريب» (٩٨٦)، أقول: رمزَ في «الميزان» لابن ماجه «ق» وليس للراوي هذا عنده شيء، فيحرّر.

(٢) مصادر ترجمته: «العلل الكبير» (١: ٢٩٠) (١٢٤)، «الميزان» (٢: ٦٧٨) وانظر عللَ ابن أبي حاتم (١: ٢٥٧) و«مجمع الزوائد» (٣: ١٧٠).

٣٩٣ـ فضاء بن خالد الجهضَميّ، البصري.

قال محمد: محمد بن فضاء ضعيف. . .، وأبو فضاء مجهول، وحديثه لا يعرف إلاّ من هذا الطريق (د ت ق). وقال في «التقريب»: مجهول من السابعة[١].

وقد أخرج له الترمذي في الجامع حديثاً واحد (١٨٣٢) في إكثار مرقة اللحم قال عقبه: «غريبٌ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه» وأخرج الحديث ذاته في العلل الكبير (٣٢٩) أيضاً، وأخرج له أبو داود حديثاً (٣٤٩) وابن ماجه (٢٢٦٣)، وأحمد (١٥٠٣١) حديثاً واحداً مشتركاً في النهي عن كسر سكة المسلمين، والله تعالىٰ أعلم.

❑ ❑ ❑

---

(١) «العلل الكبير» (٢: ٦٧٨) (٣٢٩)، «التقريب» (٥٣٩٣).

المبحث الرابع

رواة مصطلح «متروك» ومروياتهم في جامع الترمذي

سوف أتناول هذا المبحث في:

المطلب الأول : دلالة مصطلح «متروك» عند الترمذي.

المطلب الثاني: المتروكون الذين ليس لهم رواية في كتب السنة.

المطلب الثالث: المتروكون الذين خرج لهم الترمذي في كتابه «الجامع».

المطلب الأوّل

دلالة مصطلح «متروك» عند الترمذي

هذا المصطلح عَلَم علىٰ مرتبة يدخل تحتها كُلُّ من لا يُحتجُّ به، ولا يعتبر بحديثه فيدخل فيها الوضّاع والكذّاب وسارقُ الحديث ومن غلب علىٰ حديثه الوهم والخطأ.

وإنَّ أسباب ترك حديث الراوي كثيرةٌ: فإذا كان الراوي فاسقاً، أو مبتدعاً داعيةً إلىٰ بدعته، أو كان فاحش الخطأ، أو كثرت المناكير في روايته، أو اختلط؛ فلم يتميز حديثه القديم الصَّحيح عن الجديد، أو عُرِّف بخطئه؛ فلم يرجع، أو كثرَت روايته للموضوعات جهلاً أو توهماً، أو كان مجهولاً لا يُعرف، أو كان يكذِب أو يضع؛ فهذه الأسباب كلُّها، وغيرها، تقود الناقد إلىٰ الحكم بالترك علىٰ مَنْ وصف بها من الرواة.

ولا ريبَ أنَّ لفظةَ «متروك»، أو «تركوه»، أو «تركه فلان»، أو «يترك حديثه» تعني أنَّ من وُصف بها لا يحتجُّ به، ولا يعتبر بحديثه، وأن سبباً أو أكثر من أسباب الترك قد تحقَّق فيه، وقبل أن ننظر في تطبيقات الترمذي لمصطلح «الترك» يحسن أن ننقل له كلاماً نظرياً بهذا الخصوص.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن عبدة: حدّثنا وهب بن زمعة، عن عبد الله بن المبارك، أنّه ترك حديث الحسن بن عُمارة، والحسن بن دينار، وإبراهيم بن محمد الأسلمي، ومقاتل بن سليمان، وعثمان البُرّي، ورَوح بن مسافر، وأبي شيبة الواسِطّي وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خُوط، وأيوب بن سويد، ونصر بن طريف ـ هو أبو جَزْء ـ وحبيب بن حجر، والحكم ـ يعني ابن عبد الله الأيلي ـ، والحكم روىٰ له ـ يعني ابن المبارك ـ حديثاً في كتاب الرقائق ثمَّ تركه، وحبيب لا أدري[١].

قال أحمد بن عبدة: وسمعت عبدان، قال: كان عبد الله بن المبارك، قرأ أحاديث بكر بن خنيس؛ فكان أخيراً إذا أتىٰ عليها أعرض عنها، وكان لا يذكره[٢].

قال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل»: «هؤلاء الذين سمّاهم الترمذي في روايته مشهورون بالضعف، وقد سبق ذكرهم في الكتاب ـ يعني «الجامع» ـ في مواضع متعددة»[٣].

أقول: نعم سبق ذكر بعضهم في «الجامع»، لكنَّ أكثرهم لم يُذكر في «الجامع» ولا في الكتب الأخرى. وهذا سَبْقُ قلم من الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالىٰ[٤].

وقال أبو عيسىٰ أيضاً: «كان شعبة حدّث عن عبد الملك بن أبي سليمان ثمَّ تركه، ويقال: إنما تركه لمّا تفرَّد بالحديث الذي روىٰ، عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٦٩٦) وقد وقعَ ثمة خطأ أصلحتُه، وانظر «شرح ابن رجب» (١:٣٦٣) فلم يتنبه المحققُ إلىٰ ركاكة الصياغة.

(٢) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٦٩٦).

(٣) «شرح العلل» (١:٣٦٤).

(٤) والمحققُ المتخصصُ لم يتنبه إلىٰ وهم ابن رجب أيضاً.

عبد الله رضي الله عنهما، عن النبيّ ﷺ: «الرَّجلُ أحقُّ بشفعته ينتظر به، وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً»[١].

وقد ثبت عن غير واحد من الأئمة، أنّهم حدّثوا عن أبي الزبير، وعبد الملك بن أبي سليمان، وحكيم بن جبير.

حدثنا أبو بكر ـ يعني: عبد القدوس بن محمد العطار البصري ـ عن علي بن عبد الله، قال: سألت يحيىٰ بن سعيد، عن حكيم بن جبير؟ فقال: تركه شعبة، من أجل الحديث الذي روىٰ في الصدقة ـ يعني: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «من سأل الناس وله ما يغنيه؛ كان يوم القيامة خموشاً في وجهه» قيل: يا رسولَ الله، وما يغنيه؟ قال: «خمسونَ درهماً أو قيمتها من الذهب»[٢].

قال علي ـ يعني ابن المديني ـ: قال يحيىٰ ـ يعني ابن سعيد القَطّان ـ: وقد حدّث عن حكيم بن جبير سفيانُ الثوري، وزائدة بن قدامة. قال علي: ولم يَرَ يحيىٰ بحديثه بأساً[٣].

قُلت: تَرْكُ شعبة لعبد الملك بن أبي سليمان كان تركاً خاصاً من شعبة، لم يُسقِط عبد الملك بن أبي سليمان؛ فقد علّقَ له البخاري، وخرَّجَ له بقية الجماعة (خت م ٤) «التقريب» (٤١٨٤).

وحكيم بن جبير روىٰ عنه جمع من العلماء، وحديثه في السنن الأربع (٤) «التقريب» (١٤٦٨)، وإن كان تَرْكُ شعبة لهما هزَّ منزلتَهما الحديثية عند علماء الحديث

---

(١) أخرجه الترمذي في الأحكام، باب ما جاء في الشفعة للغائب (١٣٦٩)، وأبو داود في البيوع (٣٥١٨)، وابن ماجه في الأحكام (٢٤٩٤)، والدارمي في البيوع (٢٦٢٧)، وأحمد في «المسند» (٣:٣٠٣). وانظر النصّ ذاته في «العلل الكبير» للترمذي (٣٨٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب من تحلُّ له الزكاة رقم (٦٥٠)، وقال: حديثُ ابن مسعود حسنٌ، وقد تكلَّم شعبةُ في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث...، وأخرجَه أبو داود (١٦٢٦) والنسائي (٢٥٩٢)، وابن ماجه (١٨٤٠) جميعاً في كتاب الزكاة، وغيرهم.

(٣) «العلل» مع «الجامع» (٥:٧١٠).

بلا ريب، وهذا يعني أنَّ علىٰ الباحث النظرَ في مَنهج الناقد الذي حكم علىٰ الرَّاوي بالترك، حتىٰ لا يُخطىء التقديرَ في تقويمه شخصيةَ الرَّاوي موضع الدَّرس.

والرُّواة الذين نقل الترمذي أحكام بعض العلماء عليهم بالترك ستة رواة، منهم: جابر بن يزيد الجعفي، وموسىٰ بن مسعود النهدي، وقد تقدَّم الكلام عليهما، وعلىٰ رواياتهما في مصطلح «ضعيف» وأربعة سوف أتناولهم، ورواياتهم في الصفحات التالية، ويبقىٰ حبيب بن حجر، لم يُخرِّجْ له الترمذي في جامعه، لكنَّ أحمد خرَّج له حديثين في السلام علىٰ الصبيان، فترجمته لبيان حاله.

وهؤلاء المتروكون الخمسة، لم يخرّج لهم أصحاب الصِّحاح شيئاً، ولم يُصحِّح الترمذي أو يُحَسِّن لهم أيَّ حديث.

ومن المستغرب أن الترمذي لم ينقل مصطلح «الترك» في العلل الكبير إلاّ مرّتين:

ـ الأولىٰ في ترك شعبة عبدَ الملك بن أبي سليمان العرزمي، وكان تركاً خاصاً كما قدّمت في ترجمته؛ لأنه ثقة.

ـ والثانية في ترك البخاري عطاءً الخراسانيَّ، حيث قال: «ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً ـ يعني شيخاً ـ يستحق أن يترك؛ غير عطاء الخراساني. . . عامّة أحاديثه مقلوبة»[١].

وهذا يعني أنَّ مصطلح «تركه فلان»، أو «تركه بعض أهل الحديث» علىٰ إطلاقهما الاصطلاحي عند علماء الحديث فيمن لا يحتجُّ به، ولا يعتبر بحديثه، مع ملاحظة مسألة الترك الخاص، عند النظر في الرَّاوي الذي لا يستحق مثل هذا الترك وإطلاقُ الترمذي هذا ينسجم مع ما قرّره ابن أبي حاتم والذهبي والسخاوي وابن حجر في دلالة مصطلح متروك[٢]، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) انظر «العلل الكبير» (١: ٢١٦، ٢٧١) رقم (٣٨٥، ٤٩٥) وانظر مواضع ترجمة كل منهما في ملحق هذا الكتاب.

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٢: ٣٧)، «الميزان» (١: ٤)، «فتح المغيث» (٢: ١٢٠-١٢١)، «التقريب» (ص٧٤) وانظر «الرفع والتكميل» للتوسع (ص١٧٩)، و«منهج البخاري في الجرح والتعديل» للمقارنة (ص٤٤٩-٤٥٣).

المطلب الثاني

المتروكون الذين ليس لهم رواية في كتب السنّة

يحسن استعراض التراجم التي لم يخرِّج الترمذي لأصحابها، بل ليس لها رواياتٌ في الكتب العشرة؛ تمهيداً للبحث.

٣٩٤ـ أيوب بن خوط أبو أمية البصري، الحبطي (د ق) كذا رمزَ له الحافظ، وسيأتي ما فيه.

قال ابن حبان: منكرُ الحديث، تركه ابن المبارك، وقال الساجي: أجمع أهل العلم علىٰ ترك حديثه، كان يحدّث بأحاديثَ بواطيل، وقال النسائي والدارقطني: متروكٌ، قال الحافظ: متروك من الخامسة، أغفله المزِّي[١].

قُلت: أخرج أبو داود في السنن (٣٨١٨) وابن ماجه في سننه (٣٣٤١) من حديث الحسين بن واقد عن أيّوب ـ غير منسوب ـ عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «وددت لو أن عندنا خبزة بيضاء. . .» الحديث[٢].

فبنىٰ الحافظ المزّي علىٰ أنّ أيّوب هذا هو السختياني، ولهذا خرّج حديثه هذا في ترجمته عن نافع من تحفته (٧٥٥١) وذكر الحسين بن واقد في الرواة عن أيّوب السختياني في تهذيبه[٣].

---

(١) انظر ترجمته في الكامل (٢:٦-٧) و«الميزان» (١:٢٨٦)، و«التهذيب» (١:٤٠٢) و«التقريب» ويريد الحافظ بقوله: أغفله المزي، أنّه لم يترجمه في «تهذيب الكمال»، وهو كما قال.

(٢) أخرجه أبو داود في الأطعمة باب في الجمع بين لونين من الطعام (٣٨١٨) وابن ماجه في الأطعمة، باب الخبز الملبّق (٣٣٤١).

(٣) «تحفة الأشراف» (٦:٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٣:٤٥٩).

ونقل الحافظ في تعقباته علىٰ المزّي عن الحافظ العراقي قوله: «ينبغي أن يفرد هذا الحديث بترجمة، والظاهر أنه أيوب بن خوط، وليس بالسختياني، فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه روىٰ عن نافع، وروىٰ عن الحسين بن واقد»[١].

قلت: ورجح الحافظ ما رجّحه شيخه العراقي، فأفرد لأيّوب بن خوط ترجمة في تهذيبه، والتقريب ودعم ترجيحه بقول الحافظ ابن حبّان في ترجمة الحسين بن واقد من ثقاته: «كتب الحسين بن واقد عن أيّوب السختياني، وأيّوب بن خوط جميعاً، فكل حديث منكر عنده، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر إنّما هو أيّوب بن خوط، وليس بأيّوب السختياني»[٢].

وأقول: المسأل في دائرة الاحتمال، وتستحقّ دراسة أعمق، وتخطئة المزي بالاحتمال غير واردة عندنا، فإن كان الأمر علىٰ هذا؛ فهذا الحديث منكر، والله تعالىٰ أعلم.

٣٩٥ـ الحسن بن دينار أبو سعيد التميمي السليطي ـ مولاهم ـ[٣].

قال البخاري: تركه يحيىٰ القَطَّان وعبد الرَّحمٰن بن مهدي وابن المبارك ووكيع[٤]، وليس للحسن رواية في العشرة.

٣٩٦ـ رَوْح بن مسافر أبو بشر البصري.

قال ابن معين: لا يكتب حديثه، ومرّةً: ليس بثقة، وأخرىٰ: ضعيف، وقال البخاري: تركه ابن المبارك، وقال الجوزجاني: متروكٌ[٥]، وليس له رواية في العشرة.

---

(١) «النكت الظراف علىٰ التحفة» (٦: ٧٥).

(٢) «الثقات» (٦: ٢٠٩-٢١٠)، وانظر حاشية تهذيب الكمال استدراكاً علىٰ المزّي (٣: ٤٧١-٤٧٢) ففيها إضافات مفيدة.

(٣) بنو سليط من تميم. «القاموس» «سلط» (ص: ٨٦٧).

(٤) «الميزان» (١: ٤٨٧-٤٨٩)، «اللسان» (١: ٢٠٣).

(٥) «تاريخ ابن معين» (٢: ١٦٤)، و«الميزان» (٢: ٦١) و«اللسان» (١: ٤٦٧).

٣٩٧ـ عثمان بن مِقْسم البُرّي ـ بضم الباء ـ، أبو سلمة الكندي ـ مولاهم ـ، البصري.

قال الذهبي: أحد الأئمة الأعلام، علىٰ ضعف في حديثه، كان ينكر الميزان الحسيَّ يوم القيامة، ويقول: إنما المقصود العدل.

تركه يحيىٰ القَطَّان وابن المبارك، وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال أحمد: حديثه منكر، وقال الجوزجاني: كذّاب، وقال الفلاّس: صَدُوق، ولكنه كثير الغلط، صاحب بدعة، وسُئل عنه أبو عوانة، فقال: ما عسىٰ أن أقولَ فيه: عسل في جلد خنزير انتهىٰ ملخصاً من الميزان!

وقال الذهبي في «النبلاء»: العلامة المفتي فقيه البصرة، وتركه ابن المبارك والقَطَّان، وكان قليل الحديث يُزَنّ ببدعة[١].

قلت: هذا سبب الحملة الشديدة عليه، وقد نسبوا إليه أنه كان سليط اللسان وكان قدرياً، وكان جريئاً علىٰ السلف، ربما كذَّبَ بعض الصحابة رضوان الله عليهم. ويتَّهم كُتَّاب القرآن الكريم منهم، وكان يتعاطىٰ الكلام ويحكِّم العقلَ بالنّصوص، وهذا ما تفيده مصادر ترجمته، فالله تعالىٰ أعلم بثبوت ذلك عنه.

قال الذهبي: روىٰ الترمذي حديثاً من طريق زيد بن حباب، عن أبي سلمة الكندي، عن فرقد السبخي، فهو البُرِيّ[٢].

قلت: إن صحَّ كلام الذهبي، فالرَّجل علىٰ شرطنا، وقد نصَّ المزِّي في ترجمة فرقد[٣]، أنَّ أبا سلمة روىٰ عنه عندَ الترمذي،وبعد التتبع وقفت علىٰ تلك الرواية التي أخرجها الترمذي؛ فقال:

ـ حدّثنا عبد بن حميد: حدثنا زيد بن الحباب العُكلي: حدثني أبو سلمة الكندي: حدثنا فرقد السبخي، عن مرّةَ بن شراحيل الهمداني ـ وهو الطيّب ـ عن أبي بكر

---

(١) يُزَنّ: يُتّهم. «القاموس» «زنّ» (ص١٥٥٣).

(٢) «النبلاء» (٧: ٣٢٥)، «الميزان» (٣: ٥٩)، «اللسان» (٤: ١٥٥).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٣: ١٦٤).

الصديق رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ملعون من ضارّ مؤمناً أو مكر به»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب[٢]، وقال: تكلَّم أيوب السختياني وغير واحد في فرقد السبخي، من قبل حفظِه»[٣].

أقول: ترجم المزِّي لأبي سلمةَ الكندي في الكنىٰ، وقال المحقق في حاشية كتابه: يحتمل أن يكون المغيرةَ بن مسلم السّراج الأَزْديّ، والله أعلم[٤]، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف، والظاهرُ أنّه عثمان البُرّي أحد الضعفاء.

وقال الحافظ في «النكت الظراف»: له طريق أخرىٰ عند البزَّار من طريق عبد الواحد ابن زيد عن أسلم الكوفي، عن مرّة - يعني ابن شراحيل -، عن زيد بن أرقم، عن أبي بكر، وقال: إن مرّة، لم يدرك أبا بكر، ولم يسمع منه[٥].

وقال في «التقريب» (٨١٤٦): شيخٌ لزيد بن الحباب، مجهولٌ من السابعة (ت).

قُلت: فلا يسعني الجزم بما جزم به الذهبي؛ لأنَّ البُرّي بصري، وهو غير المغيرة الأزدي بالتأكيد، وكلاهما غير أبي سلمة الكوفي، وليس لعثمان البُرّي روايةٌ في الكتب العشرة، ولا حاجة بنا إلىٰ تطويل لا يوصل إلىٰ نتيجة!

٣٩٨ـ عمرو بن ثابت بن سلمة بن أبي المقدام البكري - مولاهم - أبو ثابت الكوفي (ت ١٧٢هـ).

---

(١) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الخيانة والغش (١٩٤١)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٥: ٣٠٤).

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٢٩٥).

(٣) ما سبق (٤: ٢٩٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٣: ٣٨١) وانظر حاشية (٢) منه. وقارن بـ «الكاشف» (٣: ٣٠٢) و«الميزان» (٤: ٥٣٣).

(٥) النكت علىٰ التحفة (٥: ٣٠٤).

ويبدو أن سبب تركه هو غلوُّه في بدعته؛ فقد كان يشتم السلف، ولهذا تركه ابن المبارك، وقال: لا تحدّثوا عن عمرو بن ثابت، فإنَّه يسبُّ السلف.

وقد روىٰ معاوية بن صالح عن يحيىٰ بن سعيد أنَّه قال: عمرو بن ثابت لا يكذِب في حديثه، وقال الحافظ في «التقريب»: ضعيفٌ رمي بالرفض من الثامنة[١].

قُلت: من ثبت عنه شتم الصحابة الكرام؛ فشأنُه إذا كان ثقةً، أو صَدُوقاً كما يأتي:

ـ إذا وافق الثقات ممن لا يوافقونه في بدعته في حديثه، قبل حديثُهم دونه؛ إخماداً لبدعته.

ـ إذا خالف الثقاتِ، رُدَّ حديثُه؛ لأنَّه منكر.

ـ إذا انفرد عن الثقات بحديث، نُظر:

ـ فإن كان في الترغيب والترهيب والسير، وما لا حكم فيه قُبِل استئناساً.

ـ وإن كان يؤيد بدعته ردّ؛ لأنَّ الهوىٰ يفعل الأفاعيل، ويزّينُ الباطل، هذا شأن كلّ مبتدع الشاتم للسلف، والغالي في تقديس السلف سواء!

ـ وإن كان في الأحكام نتوقف في حديثه، للاختبار، والله أعلم.

ومهما يكن حاله؛ فليس له روايةٌ في الكتب العشرة.

٣٩٩ـ مقاتل بن سليمان بن بشير الأَزْدي، أبو الحسن البلخي نزيل مرو (ت ١٥٠هـ).

لخّصَ الحافظ حالَه بقوله: كذَّبوه، وهجروه، ورموه بالتجسيم[٢]، وليس له رواية في العشرة.

قلت: فهؤلاء الرواة الستة نقل الترمذي أنَّ عبد الله بن المبارك تركهم، ولم يثبت أنَّ الترمذي خرَّج لواحد منهم في «الجامع»، ولا في «العلل الكبير»[٣].

---

(١) «الميزان» (٣: ٢٤٩)، «التقريب» (٤٩٩٥).

(٢) «التقريب» (٦٨٦٨).

(٣) انظر فهرس الرواة فيه (٢: ٩٠٦-٩٩٠).

أقول: يلاحظ أنَّ هؤلاء الرواةَ سقطوا، وذهبت أحاديثهم، بسبب ترك ابن المبارك لهم فلم نجد لهم روايةً في الكتب العشرة التي ضمَّت معظم الأحاديث النبوية المقبولة.

وهناك عدد من الرواة، ممّن حكم ابن المبارك بتركهم تقدّمت تراجمهم تحت إطلاقات أخصّ، من أمثال الحسن بن عمارة، وإبراهيم بن محمد الأسلمي، وأيوب بن سويد ونصر بن طريف، وغيرهم، وهؤلاء لا حاجة إلىٰ تكرار الكلام عليهم (انظر ملحق الجرح والتعديل).

ويلاحظُ أيضاً أنَّ ترك ابن المبارك هؤلاء، جاء علىٰ معنىٰ الترك الاصطلاحي وهذا ما فهمه الترمذي من صنيع عبد الله بن المبارك، حيث قال: «من كان متّهماً في الحديث بالكَذِب، أو كان مغفَّلاً يخطيء الكثير؛ فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة، أنَّه لا يُشتَغَل بالرواية عنه.

ألا ترىٰ أنَّ عبد الله بن المبارك، حدَّثَ عن قوم من أهل العلم، فلما تبيّن له أمرهم؛ ترك الرواية عنهم»[١].

❑ ❑ ❑

---

(١) «العلل الصغير» مع «الجامع» (٥:٦٩٨).

المطلب الثالث

رواة مصطلح «متروك» ومروياتهم في جامع الترمذي

بيد أنَّ ثمة «تركاً» خاصّاً لا يعني الترك السابق، الذي لا يُشتغل بصاحبه فلا يُروىٰ عنه أبداً، وإنما هو «ترك» خاصٌ بصاحبه زيادةً في التّورّع، وتنبيهاً للرواة أنفسِهم ليُعْنَوا بما يروون.

قال أبو عيسىٰ: وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في قوم من جِلَّة أهل العلم وضعَّفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون من الأئمة بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما ردُّوا، وقد تكلَّم يحيىٰ بن سعيد القَطَّان في محمد بن عمرو ثمَّ روىٰ عنه. . .

قال أبو عيسىٰ: «وإن كان يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم، أنَّه اتَّهمهم بالكَذِب، ولكنَّه تركهم لحال حفظهم، ذُكر عن يحيىٰ ابن سعيد أنَّه كانَ إذا رأىٰ الرَّجل يحدّث من حفظه مرةً هكذا، ومرةً هكذا، لا يثبت علىٰ رواية واحدة؛ تركَه. وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيىٰ بنُ سعيد، وعبدُ الله بنُ المبارك، ووكيعٌ، وابن مهدي وغيرُهم من الأئمة»[1]، وسوف أترجم لهم وأشير إلىٰ مروياتهم بإيجاز.

٤٠٠ـ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة واسمه عبد الرَّحمٰن القُرشيّ الأموي ـ مولاهم ـ أبو سليمان المَدنّي، من أتباع التابعين، أدرَك معاويةَ بن أبي سفيان وهو يخطبُ علىٰ المنبر، لكنَّه لم يرو عنه، ولا عنَ صحابيّ آخر. (ت ١٤٤هـ) (د ت ق).

---

(١) «العلل» مع «الجامع» (٥: ٦٩٩-٧٠٠).

روىٰ عن ثمانية وعشرين شيخاً، منهم: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان (ق)، وعبد الرَّحمٰن بن هرمز الأعرج، والزهري (ت ق)، ونافع مولىٰ ابن عمر (ت ق).

وروىٰ عنه خمسة وعشرون راوياً، منهم: الليث بن سعد (ت ق)، والوليد بن مسلم (ق)، وأبو بكر بن عياش.

لم يوثِّقه من النّقاد أحد، وتفاوتت أقوالهم فيه ما بين ضعيفٍ، وليس بالقوي إلىٰ متروك، وكذاب، ومتّهم في عقيدته.

أما عن عقيدته؛ فلم يصرّحوا بشيء من ذلك، سوىٰ أنَّ جدَّه أبا فروة كان يرىٰ رأي الخوارج، وقُتل مع ابن الزبير، وكان أبوه عبد الله مع مصعب بن الزبير في العراق وكان يثقُ به، وكان مترجمُنا إسحاق مع صالح بن علي بن عبد الله بن عباس بالشام.

وعاصر إسحاق زمن انتقال السلطة من الأمويين إلىٰ العبَّاسيين وعاصر إراقة الدماء من أجل الملك، وعلماؤنا يربأون بأنفسهم عن الاقتراب من ذلك كلِّه، فلعلَّ إسحاق كان يرىٰ جواز الخروج علىٰ السلطان، فرموه برأي الخوارج، أو كانَ مؤيداً لبني العبَّاس في انتزاعهم السلطة من بني أميّة؛ فيكون متَّهماً علىٰ الدِّين أو علىٰ الإسلام، كما قال محمد بن عاصم المصري[1]، وقال يحيىٰ بن معين: ضعيف، وقال: ليس بذاك وقال: ليس بشيء، وقال: كذّاب، وقال ابن عمّار: ضعيفٌ، أيضاً، وقال البخاري: تركَوه، وقال ابن المديني: منكرُ الحديث، وقال الدارقطني والبرقاني: متروك.

قال الترمذي: تركَه بعضُ أهل الحديث، منهم أحمد بن حنبل، وقال الذهبي: لم أرَ أحداً مشّاه، وقال الحافظ: متروكٌ من الرابعة[2] (د ت ق)[3].

---

(١) هذا كلُّه عن «تهذيب الكمال» (٢:٤٤٨-٤٤٩) مقتطفات.

(٢) قلتُ: لعلّه من السادسة، فهو لم يروِ عن صحابيٍّ قط، فكيف من الرابعة؟

(٣) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٤:٣٧٠)، ابن سعد (٥أ: ٣٥٠)، ابن معين (٢:٣٧) «الكبير» (١:٣٩٦)، الصغير (٢٠)، النسائي (٥٠)، العقيلي (١:١٠٢)، «الجرح» (٢:٢٢٧) «المجروحين» (١:١٣١)، «الكامل» (١:٥٣٠) «تهذيب الكمال» (٢:٤٤٦-٤٥٤)، «الميزان» (١:١٩٣)، «الكاشف» (١:٦٣)، «التهذيب» (١:٢٤٠) «التقريب» (٣٦٨).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا قتيبة: حدثنا الليث، عن إسحاق بن عبد الله، عن الزهري عن حميد بن عبد الرَّحمٰن، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «القاتل لا يرث»(١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديثٌ لا يَصحُّ ولا يُعرفُ إلاّ من هذا الوجه، وإسحاقُ بن عبد الله بن أبي فروة قد تركَه بعضُ أهلِ الحديث، منهم أحمد بن حنبل، والعملُ علىٰ هذا عندَ أهل العلم: أنَّ القاتلَ لا يرثُ، عمداً أو خطأً. وقال بعضُهم: إذا كان القتلُ خطأً، فإنَّه يرثُ، وهو قول مالك»(٢).

أقول: دارَ هذا الحديثُ في الكتب الستة علىٰ الليث بن سعد، رواه عنه قتيبة بن سعيد، ومحمدُ بن رمح.

والليثُ والزُّهريُّ، وحميدُ بن عبد الرَّحمٰن هم ثقاتٌ أئمة، فعلَّةُ الحديثِ في إسحاق بن أبي فروة. . .قال النسائي: إسحاقُ متروك الحديث، وإنما خرَّجتُ حديثه في مشايخ الليث، لئلاّ يُتْرَك من الوسط(٣).

قُلت: يريد النسائي بهذا القول: أنَّه إنما أخرج حديث إسحاق مع أنَّه متروك عنده حتىٰ لا يدلِّس تدليسَ التسوية، فَيُسْقَطَ من شيوخ الليث الضعفاء فيُروىٰ الحديثُ عن الليث، عن الزهري، والليثُ لقي الزهريَّ وروىٰ عنه، فيصبح الحديثُ في ظاهره صحيحاً؛ وهو غير ذلك، والله أعلم.

قُلت: وليس لإسحاق عند الترمذي سوىٰ هذا الحديثِ، وله عند أبي داود آخر (٢٧٤١) وعندَ ابن ماجه عشرة أحاديث، منها: (٣٤٥، ٤٨٢، ٧٣٤).

---

(١) أخرجَه الترمذي في الفرائض، باب إبطال ميراث القاتل (٢١٠٩)، وابن ماجه في الديات باب القاتل لا يرث (٢٦٤٥)، وفي الفرائض، باب ميراث القاتل (٢٧٣٥)، والنسائي في الفرائض من «الكبرىٰ» كما في «تحفة الأشراف» (٩: ٣٣٣) والدارقطني في «السنن» (٤: ٩٦) من طريق محمد بن عبد الله بن حيويه عن النسائي به.

(٢) «جامع الترمذي» (٤: ٣٧٠).

(٣) «سنن الدارقطني» (٤: ٦٩) و«تحفة الأشراف» (٩: ٣٣٣).

٤٠١ـ حبيب، ويقال: حُبيّب بن حجر، أبو حجر أو أبو يحيىٰ القيسي البصري من أتباع التابعين، ليس له رواية في الكتب الستة، ورمز الحافظ في «تعجيل المنفعة» إلىٰ تخريج أحمدَ عنه، وأشار البخاري إلىٰ رواية أحمد عنه أيضاً.

روىٰ عن: أبي المهزِّم ـ قيل اسمه يزيد ـ البصري المتروك، وعن ثابت البُناني وأبي قتيبة ـ سَلْم بن قتيبة ـ ومسلم بن إبراهيم، وغيرهم.

وروىٰ عنه: وكيع، ويونس، وابن المبارك، وغيرهم.

ذكره ابن حبان في «الثقات» في اسم حبيب ـ اسم فاعل ـ، وفي حُبيّب بالتشديد والتصغير، وقد اختلفوا فيه علىٰ ثلاثة أَقوال؛ فقالوا: حبيبٌ علىٰ الجادّة، وقالوا: حُبيِّب علىٰ التصغير، وقالوا: حُبيب بالتشديد، ولم يختلفوا أنَّه ابنُ حجر.

ترجم له البخاري في «الكبير» وابن أبي حاتم وسكتا، وترجم له ابن ماكولا فيمن اختُلف في ضبط اسمه، ولم يتعرَّض إلىٰ نقده، وترجمه الحافظ في تعجيل المنفعة ولم يتكلّم عليه بشيء، سوىٰ أنَّه انتقد الحسيني بجعله مسلمَ بن إبراهيمَ من شيوخه بينما هو عنده من الرّواة عنه.

قال الترمذي: وحبيّب بن حجر، روىٰ له ابن المبارك حديثاً في كتاب الرقاق، ثمَّ تركه وقال: حبيبٌ، لا أدري![1].

قُلت: فائدةُ هذه الترجمة في توضيح حال هذا الرَّجل، حتىٰ إذا اعترضنا حديثٌ له في مسند أحمد أو غيرِه، نكونُ علىٰ معرفة به، إضافة إلىٰ أنّه شاهد آخر علىٰ مفهوم متروك عندَ الترمذي، وقد خرَّج له أحمد حديثين اثنين: (١٢٤٨٥، ١٢٩٦٧).

كان الأوّل من رواية وكيع عنه، عن قيس بن أبي حازم في السلام علىٰ الصبيان.

---

(١) مصادر ترجمته: جامع الترمذي (٥:٦٩٦)، علل أحمد (١:١٦٤)، «الكبير» (٢:٣١٦)، «الجرح» (٣:٣٠٨)، «الثقات» (٦:١٧٩ و ٢٤٩)، و«الإكمال» (٢:٢٩٩)، «وتعجيل المنفعة» ص٨٥ ولم يترجمه الذهبي في «الميزان»، ولا ابن حجر في «اللسان».

وكان الثاني من رواية يونسَ بن محمد المؤدِّب عنه، عن ثابت البُنانيّ في الموضوع السابق نفسِه. وهذا كُلّ ما له في الكتب العشرة، والله أعلم.

٤٠٢ـ الحكم بن ظُهَيْر الفزاري، أبو محمد الكوفي، وهو الذي يقال له: الحكم ابن أبي خالد، والحكم بن أبي ليلىٰ، من أتباع التابعين، مات قريباً من سنة ثمانين ومئة (ت).

رَوىٰ عن أربعة عشر شيخاً، منهم: إسماعيل السدّي، وعلقمة بن مرثد (ت) ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ليلىٰ.

وروىٰ عنه أربعة وثلاثون راوياً، منهم: الحسن بن عرفة العبدي، والثوري ومحمد بن أبي بكر المقدّمي، ومحمد بن حاتم الزّمّي المؤدب (ت).

لم يوثِّقه أحد، وكلام الحفاظ يشير إلىٰ أنّه متروك، قال الجوزجاني: ساقط لميله ـ يعني في الرفض ـ وأعاجيب حديثه، وقال ابن حبان: كان يشتم أصحاب محمد ﷺ، يروي عن الثقات الأشياء الموضوعاتِ.

واتَّهمه صالح بن محمد جزرة بوضع الحديث، وحكم بتركه البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وابن الجوزي والذهبي.

قال الترمذي: قد تركه بعض أهل الحديث، وقال الحافظ: متروكٌ، رماه بالرفض ابن معين، من الثامنة[١].

قلت: وليس له في الكتب العشرة، سوىٰ هذا الحديث.

قال أبو عيسىٰ: حدثنا محمد بن حاتم: حدثنا الحكم بن ظُهَير: حدثنا علقمة بن مَرْثَد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: شكا خالد بن الوليد المخزومي رضي الله

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥٠٣)، ابن معين (٢:١٢٤)، «الكبير» (٢:٣٤٥) «الصغير» (٧٠)، النسائي (١٢٦)، العقيلي (١:٢٥٩)، «الجرح» (٣:١١٨)، «المجروحين» (١:٢٥٠) «الكامل» (٢:٤٨٩)، الدارقطني (١٦٠)، «تهذيب الكمال» (٧:٩٨-١٠٣)، «النبلاء» (١٤:٢٢) «الميزان» (١:٥٧٢)، «الكاشف» (١:١٨٢)، «التهذيب» (٢:٤٢٧)، «التقريب» (١٤٤٥).

عنه، إلىٰ النبيّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، ما أنام الليل من الأرق فقال النبيّ ﷺ: «إذا أويت إلىٰ فراشك، فقل: اللَّهمَّ ربَّ السموات السبع وما أظلّت، وربَّ الأرضين وما أقلّت، وربّ الشَّياطين وما أضلَّت؛ كن لنا جاراً من شرّ خلقك كلّهم جميعاً؛ أن يفرط عليّ أحد أو أن يبغي عليّ. عزَّ جارك، وجلَّ ثناؤك، ولا إله غيرك، ولا إله إلا أنت»[١].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث ليس إسناده بالقويّ، والحكم بن ظهير قد ترك حديثه بعض أهل الحديث، ويُروىٰ هذا الحديثَ، عن النبيّ ﷺ مرسلاً من غير هذا الوجه».

قُلت: الحديث غريب، وفيه هذا الراوي المتروك، غير أنَّ معناه صحيح والمرسل الذي أشار إليه الترمذي لم أقف عليه فيما بين يدّي من مصادر.

وللحكم بنِ ظهير أحاديث مناكير أشار إلىٰ بعضها العقيلي وابن حبان وابن عدي والذهبي في «النبلاء» و«الميزان»، منها حديثُ «أسماءِ كواكب يوسف»، وحديث في معاوية، وحديث في جمع عليّ رضي الله عنه القرآن، تنظر في مظانّها السابقة الذكر؛ فهي من المضحكات المبكيات، وحسبنا الله.

٤٠٣ـ محمّد بن السائب بن بشير بن عمرو بن حارث الكلبي، أبو النضر الكوفي النسّابة، المفسّر. من كبار أتباع التابعين، مات سنة ست وأربعين ومئة (ت فق).

روىٰ عن خمسة شيوخ، منهم: الأصبغ بن نباته، وأبو صالح باذام مولىٰ أمّ هانىء (ت).

وروىٰ عنه ستة وثلاثون راوياً، منهم: محمد بن إسحاق بن يسار (ت)، وأبو معاوية الضرير (فق)، ومحمد بن فضيل (فق).

---

(١) أخرجَه الترمذي في الدعوات، باب (٩١) رقم (٣٥٢٣)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٢: ٧٦) و«جامع الأصول» (٤: ٢٧٢).

قُلت: لم يوثِّقه من العلماء أحدٌ، وأقوالهم فيه بين ضعيف ومتروك وكذاب، قال الترمذي: هو صاحبُ التفسير، وقد تركه أهلُ الحديث، وقال الحافظ: متَّهم بالكَذبِ ورُمي بالرفض، من السادسة[١].

وقد أخرجَ له الترمذي حديثاً واحداً في جامعه (٣٠٥٩) من طريقه عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس، عن تميم الداري، في قصته قبل الإسلام، وقال: «هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح، وأبو النضر الذي روىٰ عنه محمدُ بن إسحاق هو عندي محمد بن السائب الكلبي، يكنىٰ أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث، وهو صاحب التفسير.

سمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد بن السائب الكلبي يكنىٰ أبا النضر، ولا نعرفُ لسالم أبي النضر المَدني[٢] رواية عن أبي صالح مولىٰ أم هانىء، وقد روي عن ابن عباس شيءٌ علىٰ الاختصار من غير هذا الوجه.

ثمَّ أخرج زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن القاسم، عن عبد الملك بن سعيد عن أبيه، عن ابن عبَّاس. . .، ثمَّ قال: «هذا حديث حسن غريب، وهو حديثُ ابن أبي زائدة».

فالترمذي يريد أن يقول: إنَّ الحديث الطَّويل الأوّل من رواية الكلبي لا يَصحُّ لأنَّ مداره علىٰ الكلبي، وهو متروك، والحديث المختصر حسن في التفسير، وهو من غير طريق الكلبي، وليس للكلبي في العشرة سوىٰ هذا الحديث الواحِد، والله أعلم.

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥: ٢٤١-٢٤٢)، ابن سعد (٦: ٣٥٩)، ابن معين (٢: ٥١٧) «طبقات خليفة» (١: ٣٨٩)، «علل أحمد» (١: ٢٢٢)، «الكبير» (١: ١٠١)، النسائي (٥١٤)، العقيلي (٤: ٧٦)، «الجرح» (٧: ٢٧٠)، «المجروحين» (٢: ٢٥٣)، «الكامل» (٧: ٢٧٣)، الدارقطني (٤٦٧) «الموضح» (٢: ٣٥٧)، «تهذيب الكمال» (٢٥: ٢٤٦)، «النّبلاء» (٦: ٢٤٨)، «الكاشف» (٣: ٤٠-٤١) «الميزان» (٣: ٥٥٦)، «الكشف الحثيث» (٦٦٧)، «التهذيب» (٩: ١٧٨)، «التقريب» (٥٩٠١).

(٢) سالم أبو النضر المَدني: ثقةٌ ثبتٌ، كما في «التقريب» (٢١٦٩)، ويشتبه بثقة آخرَ اسمه محمد ابن السائب بن بركة، أخرجَ له الترمذي حديثاً في جامعه (٢٠٣٩)، وقال عنه في «التقريب» (٥٩٠٠) ثقةٌ، وهما من معاصريه أيضاً.

٤٠٤ـ **محمد بن سعيد بن حسان بن قيس القُرشي الأسدي المصلوب**، وقد قال بعض أهل الحديث: يُقلب اسمه علىٰ نحو مئة اسم قاله العقيلي، من طبقة أتباع التابعين، صلبه أبو جعفر المنصور علىٰ الزندقة (ت ق).

روىٰ عن أحد عشر شيخاً، منهم: ربيعة بن نُسيّ (ت)، وعبادة بن نُسيّ (ق)، والزهري، ونافع مولىٰ ابن عمر.

وروىٰ عنه خمسة عشر راوياً، منهم: بكر بن خنيس (ت)، والثوري، ويحيىٰ بن سعيد الأموي (ق).

لم يوثّقه من النقاد أحدٌ، بل لم يذكره أحد منهم بخير، وقال عبد الله بن نمير وأحمد والنسائي وابن حبان: وضاع، وقال مسلم بن الحجّاج وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي والدارقطني وغيرهم: متروك الحديث، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هو محمد بن حسان، وقد تُرِكَ حديثُه، وقد قال عددٌ من النُقّاد: قتل علىٰ الزندقة، وقال عباس الدوري، عن يحيىٰ بن معين: ليس هو كما قالوا صُلبَ في الزندقة، ولكنه منكر الحديث[1].

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا أبو النضر: حدثنا بكر بن خنيس عن محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال ـ يعني ابن رباح ـ أنَّ رسول الله ﷺ، قال: «عليكم بقيام الليل، فإنّه دأب الصالحين قبلكم، وإنَّ قيام الليل قُربة إلىٰ الله، ومنهاة عن الاثم، وتكفير للسيئات، ومَطْرَدةٌ للداء عن الجسد»[2].

---

(١) مصادر ترجمته: «جامع الترمذي» (٥:٥١٦)، ابن معين (٢:٥١٨)، «علل أحمد» (١:٣٩٠) «الكبير» (١:٩٤)، «الصغير» (٣٢٠)، النسائي (٥١٨)، العقيلي (٤:٧٠)، «الجرح» (٧:٢٦٢)، «المجروحين» (٢:٢٤٧)، أبو نعيم (٢٠٨)، «الأنساب» (١:١٨٠)، «تهذيب الكمال» (٢٥:٢٦٤-٢٦٩)، «الميزان» (٣:٥٦١)، «الكاشف» (٣:٤١)، «الكشف» (٦٦٨)، «التهذيب» (٩:١٨٤-١٨٦) «التقريب» (٥٩٠٧).

(٢) أخرجَه الترمذي في الدعوات، باب دعاء النبيّ (٣٥٤٩)، ولم يخرجه من العشرة غيرُه، وانظر «تحفة الأشراف» (٢:١٠٦).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث بلال، إلاّ من هذا الوجه ولا يَصحُّ من قِبل إسنادِه، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو: محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان وقد تُرِك حديثه.

وقد روىٰ هذا الحديث معاوية بن صالح بن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ... حدثنا بذلك عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح.. به نحوه، قال أبو عيسىٰ: «هذا أَصحُّ من حديث أبي إدريس عن بلال»[١].

أقول: هذا الحديث مضطرب؛ فقد روي مرسلاً ومتّصلاً، وروي من حديث بلال، ومن حديث أبي أمامة.

والذي يعنينا من نَقْده ههنا، أنَّ الترمذي قد نقل عن البخاري، أنَّ محمد بن سعيد المصلوب تُرِكَ حديثه ثمَّ يخرّج له الترمذي في جامعه!

قال محقق «تهذيب الكمال»: «لا ينتهي عجبي من رواية الترمذي وابن ماجه له نسأل الله العافية»[٢].

قُلت: يبدو أنَّ الأستاذَ المحقّقَ قال هذا الكلام، قَبلَ أن يعاني في تحقيق وتخريج جامع الترمذي وسنن ابن ماجه، ذلك أنَّ من يعاني التخريج في هذين الكتابين، يعلم أنَّ جامعَ الترمذي كتابُ نَقْد، والعجبُ أن يَغْفَل عن نَقْد مثل هذا الزنديق.

وسنن ابن ماجه مختصٌّ بجمع غرائب الحديث بين دفّتيه؛ فلا غرابة في ذلك ولا عجب، أضف إلىٰ هذا أنَّ الترمذي خرَّجَ له الحديث الواحدَ، ونقَده (٣٥٤٩)، وأخرج أبو داود له آخرَ (١٣٥٦) من حديث ابن عباس، والثالث أخرجه ابن ماجه (٥٥)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وأخرج له أحمد حديثاً (١٥٧١٨) من حديث أوس بن أوس، وأخرج له الدارمي حديثاً (٢١٥٥) عن رجل مبهم.

---

(١) «جامع الترمذي» (٥:٥١٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٥:٢٦٩) حاشية (١).

فإن كانَ عجبه لا ينتهي من رواية الترمذي وابن ماجه له ـ وهما لم يشترطا الصحَّة ـ؛ فما قوله في تخريج أحمد وأبي داودَ والدارمي له، وكلُّ علماء الحديث يزعمونَ أنَّ شرط أحمد وأبي داود والدارمي أشدُّ من شرط الترمذي وابن ماجه!

فرع تكميلي: بقي لديّ ترجمتان لم أجد لهما موقعاً بين التراجم السابقة وكلّ منهما تنتمي إلىٰ ساحة غير صاحبتها.

وقد ألحقتهما في ختام المتروكين؛ لأن المظنون بهما أنّهما من هذه الرتبة، أو قريب منها.

٤٠٥ـ تليد بن سليمان المحاربي أبو سليمان ويقال: أبو إدريس الكوفي الأعرجي مات بعد سنة تسعين ومئة (ت).

روىٰ عن خمسة شيوخ، منهم: حمزة بن حبيب الزّيات، وأبي الحجاف داود بن أبي عوف (ت)، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

وروىٰ عنه تسعة عشر راوياً، منهم: أحمد ابن حنبل، وأبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشجّ (ت)، ومحمد بن عبد الله بن نمير.

جمهورُ المحدثين النقاد علىٰ تضعيف تليد بن سليمان، وبعضهم اتهمه بالكذب ونقلَ المرّوذي عن أحمد بن حنبل قوله فيه: لا بأس به، وقالَ العجلي: لا بأس به كان يتشيّع ويدلِّس، وقال ابن عمار الموصلي: زعموا أنّه لا بأس به.

قلت: جاء عن ابن معين وأحمد بن حنبل اتّهامه بالكذب فكيف يستقيم هذا مع قول أحمد: لا بأس به؟

وجواب ذلك ما أخرجه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» من طريق عباس بن محمد الدوري، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: تليد كذّاب، كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة، أو أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فهو دجّال لا يكتب عنه وعليه لعنة اللهِ والملائكة والناس أجمعين.

وأسندَ الخطيب في الموضع نفسه عن أبي داود قوله فيه: رافضي خبيث يشتم أبا بكر وعمر، وقد رآه يحيىٰ بن معين.

قلت: فاتهامه بالكذب، يعني اتهام رأيه بالغلط والضلال لا اتهامه بالكذب المعهود، وهو قولُ خلاف الحقيقة في نفس الأمر، لواقع مشاهد لا لأمر اجتهادي، وهذا كما قالوا في الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور: كذَّبه الشعبي في رأيه، وقال الترمذي: شيعيّ، وحسَّنَ حديثَه، وقال الحافظ: رافضي ضعيفٌ.

قال الترمذي: حدثنا أبو سعيد الأشج: حدثنا تليد بن سليمان، عن أبي الحجّاف عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبّي إلا له وزيران من أهل السماء، ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء، فجبريل وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض، فأبو بكر وعمر»[1].

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث حسن غريب، وأبو الحجَّاف اسمه داود بن أبي عوف.

ويُروىٰ عن سفيان الثوري: حدثنا أبو الجحاف، وكان مَرْضياً، وتليد بن سليمان، يكنىٰ أبا ادريس، وهو شيعي».

أقول: دارَ حديثُ أبي سعيد هذا علىٰ عطيةَ العوفي، رواه عنه أبو الجحاف عندَ الترمذيِّ، وعبدِ الله بنِ أحمد في «فضائل الصحابة» وأبو معاوية الضريرُ ـ كما أشار إليه الحاكم ـ وسوّار بن مصعب ـ عندَ ابنِ الجعد ـ وموسىٰ بن عمير كما أشارَ إليه ابن عدي.

فكلٌّ من ضعَّف الحديث بتليد بن سليمان أو بأبي الجحّاف؛ فقد غلط؛ لأنَّ كلاً منهما غير مدفوع عن الحفظ، وقد توبع، فعلّة الحديث في عطيّة العوفي.

وقد تبينَ لي أنَّ الترمذي، وإن ضعَّف عطية العوفي ـ كما تقدم في هذا الكتاب ـ (انظر ملحق الجرح والتعديل إلا أنّه يصحِّحُ حديثَه إذا تُوبع أو كان لحديثه شاهد، كما في الحديثين (١٩٥٥) و (٢٣٨١).

---

(١) أخرجه الترمذي في «المناقب»، باب (٤٧) رقم (٣٦٨٠)، والحاكمُ في «مستدركه» (٢: ٢٦٤) وابن عدي في «الكامل» (٢: ٢٨٥).

أما أحاديث عطية عن أبي سعيد فمنها ما يقول الترمذي فيها: «حسن» كما في الأحاديث (٥٥٢) و(٢٤٣١) و(٢٤٤٠).

أو يقول: «حسن غريب» كما في الأحاديث (٤٧٧) و (٥٥١) و (١٣٢٩) و(٢١٧٤) و (٢٣٥١).

وهذا اجتهاد دقيق من الترمذي، وكأنّه يرىٰ أنَّ لعطيّة العوفي اختصاصاً بأبي سعيد الخُدري يرجِّحُ عنده قبولَ حديثه، ولكنَّه لا يعطيه درجةَ الصحّةِ إذا انفرد، وإنما يعطيه درجةَ «حسن غريب» و «حسن».

هذا عن تفسير حكم الترمذي علىٰ هذا الحديث بأنه «حسن غريب».

وأما قول الترمذي عن تليد: «وهو شيعي»، فكأنه يريدُ أن تليداً شيعي لا رافضي، أو يريد: أنَّ سبب حملة المحدثين علىٰ تليد، ما اتّهم به من سبِّ الصحابة رضوان الله عليهم وهذا الحديث نقيض بدعته، فيقبل حديثه هذا.

ومما يرجِّح هذا الفهم، أنَّ الترمذي خرَّج لمئات ممن اتهم بالتشيّع والرفض وحسَّن وصحَّحَ لهم مئات الأحاديث، دونَ أن يُشيرَ إلىٰ وصف أحد منهم بذلك.

وبمناسبة ترجمة هذا الشيعي أقول: إن التشيّع حبّ آل البيت وولاؤهم وتقديمهم علىٰ سائر الخلق في الحب والولاء والاقتداء وهذا إن لم يكن واجباً شرعيّاً، فهو بدون ريب مندوب إليه وحبيب إلىٰ الله تعالىٰ ورسوله، ولا يليق بالباحثين اليوم أن يلبسوا ثياب الصراع الفكري والسياسي التاريخيّة.

أما الرافضيّ الذي يكفّر ويلعن ويبرأ من أصحاب رسول الله ﷺ فبعداً له وسحقاً!

٤٠٦ـ صالح بن بشير بن وادع المُرّي أبو بشر البصري القارىء، من الطبقة السابعة (ت ١٧٢هـ) وقيل بعدها (ت).

روىٰ عن سبعة عشر شيخاً، منهم: سعيد الجريري (ت)، وقتادة (ت)، وهشام بن حسان (ت).

وروىٰ عنه خمسة وثلاثون راوياً، منهم: عبد الله بن معاوية (ت)، ومسلم بن إبراهيم (ت) ويونس بن محمد (ت).

اتفق النقاد علىٰ ضعفه، مع صلاح فيه، وتفاوتت أقوالهم فيه:

فقد سئل عنه ابن المديني؛ فضعَّفه جداً، وقال مرة: ليس بشيء، ضعيفٌ ضعيف، يحدث بأحاديث مناكير عن قوم ثقات، وكان يهم في الحديث.

ولابن معين فيه عدة أقوال، فقال مرّة: ليس به بأس!! وأخرىٰ: ضعيف وثالثة: ليس بشيء ورابعة: كل حديث له عن ثابت؛ باطل.

قلت: قوله: «ليس به بأس» لا ينسجم مع أقواله الأخرىٰ؛ فلعلّه تبيّن له في الرجل ما لم يكن يعرف من ضعف في الحديث، أو أن «ليس به بأس» تحريف عن «ليس بشيء». وقال البخاري منكر الحديث. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال الجوزجاني: كان قاصّاً واهي الحديث. وقال النسائي: ضعيف الحديث، له أحاديث مناكير، وقال أيضاً: متروك الحديث. وقال الترمذي: له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها، وهو رجل صالح. وقال الحافظ: ضعيف[١].

أقول: كان الرجل من عبّاد البصرة والوعّاظ فيها، وكان يرغّب الناس في إرشادهم وتذكيرهم بالله تعالىٰ، وهو علىٰ صلاحه ضعيف في الحديث.

أخرج له الترمذي أربعة أحاديث، قال عقب اثنين منها: (٢١٣٣، ٢٢٦٦): «غريب، وصالح المرّي له غرائب ينفردبها ولا يتابع عليها» وعقب واحد (٢٩٤٨): إسناده ليس بالقوي، وعقب آخر (٣٤٧٩): غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسوف أخرّج واحداً منها:

---

(١) مصادر ترجمته: ابن معين (٢:٢٦٢)، «الكبير» (٤:٢٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤:٣٩٥) «ضعفاء العقيلي» (٢:١٩٩)، «المجروحين» (١:٣٧١)، تاريخ بغداد (٩:٣٠٥)، «الكامل» (٤:٦٠)، «تهذيب الكمال» (١٣:١٦) ومصادره، «الكاشف» (١:٤٩٣)، «تهذيب التهذيب» (٤:٣٣٤)، «التقريب» (٢٨٤٥).

قال أبو عيسىٰ: حدثنا أحمد بن سعيد الأشقر: حدثنا يونس بن محمد، وهاشم بن القاسم، قالا: حدثنا صالح المري، عن سعيد الجريري، عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاءكم، وأموركم شورىٰ بينكم؛ فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاءكم، وأموركم إلى نسائكم؛ فبطن الأرض خير لكم من ظهرها»(١).

قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح المري وصالح المري في حديثه غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها، وهو رجل صالح».

قلت: دار هذا الحديث علىٰ صالح المري، رواه عنه يونس بن محمد وهاشم بن القاسم، ولم نقف علىٰ متابع له في حديثه هذا، فهو حديث ضعيف به. علىٰ أن في متنه من العظة والعبرة ما يرشحه للعمل به والحكمة ضالة المؤمن، والله تعالىٰ أعلم.

❏ ❏ ❏

---

(١) أخرجه الترمذي في الفتن، باب (٧٨) برقم (٢٢٦٦) ولم يخرجه من العشرة غيره.

الخاتمة

الحمدُ لله في البدء والختام، والصلاةُ والسّلامُ علىٰ سيدّنا محمد خير الأنام وعلىٰ آله الأطهار وصحابته الأبرار، الذين قاموا بأمر هذا الدّين خيرَ قيام، ونشروه في دنيا الناس؛ لينعمَ المؤمنون به بسعادة الدنيا علىٰ الدوام ورضوانِ الله تعالىٰ عنهم في يومِ الزحام ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الشعراء: ٨٩].

أما بعدُ. . فقد بذلتُ في إعداد هذا الكتاب غايةَ وُسعي، وقصوىٰ طاقتي، وقدّمتُ أحسنَ ما عندي، في إطار المصادر المتوفرة، والإمكانات المتاحة والمدة الزمنية الممنوحة، وهي ثمانيةَ عشرَ شهراً من بدء تسجيل الموضوع في ١ نيسان ١٩٩٦، حتىٰ ١ تشرين الأوّل ١٩٩٧.

وقد اعترضني في طريق إعداده عوائق عديدية أحتسبُ الاعراض عن ذكرها عندَ من لا تخفىٰ عليه خافية، تبارك وتعالىٰ.

والذي خلصتُ إليه من وراءِ كتابةِ هذا الكتاب الوجيز ـ علىٰ سعته ـ جملةُ نتائجَ مهمّة: بعضُها يتّصلُ بشخصية الإمام الترمذي، العالم الناقد الورع، المتواضع، وبعضُها يتّصلُ بكتابه «الجامع» الذي حوىٰ فنوناً من العلم الدقيق، كتاباً متميّزاً بينَ كتب السنّة المطهّرة، ومنها ما يتعلقُ بمنهج الترمذي في نقد الرجال، ومنها ما يتصلُ بمنهجه في علل الحديث، ومنها ما يتصلُ بتقويمه أحاديثَ كتابه.

وسوف أشيرُ إلىٰ أبرز هذه النتائج بجملٍ مختصرات، تكوّنُ ملامحَ عامةً عن شخصية الإمام الترمذي الذاتية والعلمية.

١ ـ ملامح شخصية الإمام الترمذي:

توضّح من ترجمة الإمام الترمذي الوجيزة، أنّه وُلدَ في قريةِ بُوغ من أعمال ترمذ ودفن فيها، واتفقت المصادرُ علىٰ أنّه أضرَّ في آخرِ عمره، وكان يوم وفاته أعمىٰ.

وترجّحَ عندي بعدد من الأدلة أنّه وُلد مبصراً، وصنَّفَ كتابَه ـ يوم صنّفه ـ وهو مبصرٌ؛ لأنَّ دراسةَ مثل هذا الكتاب الفريد الدقيق، لا توحي بأنَّ مصنَّفه كان أعمىٰ؛ لأنّ التكرارَ والاستطراد والتعارضَ، أكثرُ ظهوراً في كتابات العُمْيان، وهذه الأمور نادرةٌ في كتابه.

وتوضّحَ لي أنّه نشأ في وسط علمي، ووُجّه إلىٰ التحصيل العلمي مبكّراً، وإن كانت المصادر ـ وللأسف ـ تسكت عن أسرته ووالديه ووضعه الإجتماعي سكوتاً يكاد يكون تامّاً، ولم تكن ترمذ يومَها دون غيرها من حواضر بلدان المشرق الإسلامي احتفاءً بالعلماء الذين ظهرت أسماؤهم بينَ شيوخ الإمام الترمذي، الذين بلغوا (٢١٩) مائتين وتسعةَ عشرَ شيخاً.

ويُستنبطُ من إحصائية الشيوخ، أنّ الترمذي رحلَ إلىٰ كثير من مدن خراسان والمشرق الإسلامي، علاوةً علىٰ رحلاته إلىٰ مكّةَ المكّرمة والمدينة المنوّرة، وبلاد الشّام، وحواضر مدن العراق: بغداد، والبصرة والكوفة، وواسط، وغيرها من البلدان التي أشارَ إليها في أسانيدِ كتابه، أو أشارَ إليها مترجموه، أو رَجح عندنا زيارتُه إيّاها اعتماداً علىٰ انتساب شيوخه إليها، مع احتمال اللّقاء في غيرها.

وفي عصر مثل عصر الترمذي، حيثُ كانت الصراعات الفكرية والسياسيّة علىٰ أشُدّها بينَ طوائف المسلمين، وكان علماء الفرق والطوائف كُثُراً، وكان التنافسُ بينَ علماء الطائفة الواحدة واضحاً، فإنَّ تأليفَ كتاب في السنّة النبويّة، يتضمّنُ تقويمَ الواقع العلمي كلّه؛ يعدّ أمراً محرجاً لصاحبه مثيراً حفيظة العلماء إلىٰ انتقاده، والتنبيش عن هفواته.

لهذا ـ وغيره ـ كان الترمذي بارعاً في تصنيف كتابه «الجامع»، حكيماً في اختيار عباراته، صابراً علىٰ ما يريد توطيده، من غير إثارة حساسية أحد، أو نفاسة أحد، ولم يكن حريصاً على انتقاص أحد؛ مع أنَّ كتابَه كلَّه نقدٌ وتقويمٌ لاجتهادات الفقهاء وتوجّهات العلماء.

وقد كان الترمذي حفيّاً بشيوخه، معترفاً بفضلهم، مشيداً بهم مظهراً اعتماده عليهم، وعدم استغنائه عنهم، فكان إذا ترجَّحَ لديه أمرٌ في الجرح والتعديل، أو نقد الحديث، أو حكم فقهيّ، وكان لواحد من شيوخه موقفٌ في هذا أو ذاك؛ فإنّه ينسبُ الكلامَ إلىٰ شيخه، ساكتاً عليه، وفي هذا ما فيه من وفاء لشيوخه، وتدعيم لآرائه وتلطّف بنفوسٍ جُبلتْ علىٰ حبّ المدح والإطراء، وكراهية المخالفة والانتقاد.

وعلىٰ تتبّعي الدقيق لمصادر ترجمته المتوفرة بينَ يديّ، لم أعثر علىٰ كلمة انتقاد واحدة موجّهة إليه من أحد شيوخه، أو أحد أقرانه، أو تلامذتهم، بل وجدت من عبارات الإطراء والثناء الكثيرَ، حتىٰ إنّ شيخه البخاريّ عالمَ الحديث في عصره، قال له: «ما استفدت منك؛ أكثرُ مما استفدتَ منّي».

والذي يقرأ بدقّة مقدّمةَ كتابه «الجامع» المعروفة بـ «العلل الصغير»، تتوضّح لديه جملة وافرة مما أسلفتُ الإشارة إليه.

وقد وُصف الترمذي رضي الله عنه بالزّهد والورع وخشية الله تعالىٰ.

قال مترجموه: «بكىٰ حتىٰ عمي»، وهذه صفة الربّانيّين الذين تعظم في قلوبهم مخالفة أوامر الله تعالىٰ، حتىٰ في لمحات العين، وخطرات القلب، ويذيبُ نفوسَهم حسرةً وقوعُ النّاس من حولهم في معاصي الله تعالىٰ، ناهيك عن دموع الشوق والحنين إلىٰ الحبيب، ولحظات الأنس التي تمرّ بها النفوس السامية؛ فتبقىٰ معالمَ أشواقٍ شارعة ومطامح قلوب والهة!

وقد ظهرَ من ترجمة الإمام الترمذي، أنّه كان محدّثاً ناقداً من الطراز الأوّل، وقد وقفت له علىٰ اجتهادات فقهية عديدة أبدىٰ فيها ترجيحَ أقوال بعض العلماء علىٰ بعض، لكنّها في إطار ذلك الزخم الكبير من النقول عن المتقدمين من الفقهاء والمعاصرين، لا تشجعنا علىٰ القول بأنّه كان في الفقه متقدّماً، مثلما كان في علوم الحديث الشريف، وإنما نقول: كان له في الفقه يَدٌ صالحة.

والمصادر ساكتة عن تلوّن ثقافة الإمام الترمذي، وتنوّع معارفه الأخرىٰ مما يقودُ إلىٰ القول بأنه حبس نفسَه علىٰ علم الحديث، وتفرّغ له دونَ غيره من العلوم الشرعية الأخرىٰ.

٢ ـ الملامح العامّة لجامع الترمذي:

تناولتُ التعريف بجامع الترمذي في مباحث عديدة من هذا الكتاب، وغرضي ههنا استخلاص أبرز أهداف الترمذي في تصنيف كتابه.

فجامع الترمذي أوسعُ كتاب حديثي، تكلّم علىٰ علل الحديث حتىٰ نهاية القرن الثالث الهجري، فيما بين أيدينا من مصادر.

وجامع الترمذي أوسعُ كتاب حديثي، أبرزَ جرحَ الرواة وتعديلَهم بين كتب السنّة جميعاً حتىٰ نهاية ذلك القرن.

ومن تتبّع أحاديث الرواة الذين نقدَهم في جامعه، يجد بالمقايسة، أنّه حكم علىٰ معظم رواة كتابه ضمناً، وإن كان لم ينقُد ظاهراً إلاّ أقلَّ أربعمئة راوٍ فقط.

وجامع الترمذي هو الكتاب الوحيد، الذي تفنّنَ فيه مصنّفه بأحكامه علىٰ الأحاديث من صحيح إلىٰ حسن إلىٰ غريب إلىٰ جيّد، وما تركّب من هذه المصطلحات المقصودة لديه، وإن لم تتبين دلالاتها بوضوح.

وجامع الترمذي بما حوىٰ من أحاديثَ متصلةٍ، وأحاديثَ مرسلةٍ وأحاديثَ معلقةٍ، وأحاديثَ أشارَ إليها تَحتَ قوله: «وفي الباب» مع بيان أحكام كثير من هذه الأصناف الحديثية جميعاً، وتعقيب عليها بأقوال أئمة الإجتهاد في الفقه الذين أخذوا بهذا الحديث، أو لم يأخذوا به؛ إنما يهدف من وراء ذلك إلىٰ نقد أدلّة الفقه، وتقويم فقه الفقهاء المشهورين ممن ينتسب إلىٰ مدرسة أهل الحديث.

فكأنه يريدُ أن يقول: هذه خلاصة السنّة النبويّة، وهذه خلاصة اجتهادات الفقهاء، فزنوا أقوالهم بمدىٰ اعتمادها صحيحَ السنّة، ورجّحوا فليس وراء ما أودعته أو أشرت إليه من مطمح.

٣ ـ ملامح منهج الترمذي في نقد الحديث:

منهج نقد الحديث يشتمل علىٰ فروع كثيرة من علوم الرواة: من الأسماء والكنىٰ، ومعرفة الصحابة، ومعرفة التابعين، ومعرفة المبهمين، ومعرفة الأفراد ومعرفة الوحدان، ومعرفة المنسوبين إلىٰ غير قبائلهم، وإلىٰ غير أوطانهم، إلىٰ غير ذلك من الفروع الكثيرة التي أشرت إليها في القسم الأول من هذه الدراسة.

ويشتملُ علىٰ علل الحديث الكثيرة من وَقْفٍ وإرسالٍ وانقطاعٍ وتدليسٍ واختلالِ ضبط وغيرِ ذلك.

ويشتمل علىٰ الأحكام التي تقوَّمُ بها الأحاديث من صحة وحسن وجَوْدة وغرابة وغير ذلك من الأحكام الكثيرة المفردة والمركّبة منها، والأحكام التي تقوِّم الحديثَ جملةً، والتي تقوِّم المتنَ خاصّةً.

وقد كان الترمذي في ذلك كلّه متميزاً مجيداً، ولا يخدش تميُّزَه وإجادته قلَّة أو كثرة الانتقادات الموجهة إلىٰ عمله: إن كان في الجرح والتعديل، أو في علل الحديث، أو في أحكامه علىٰ أحاديث كتابه؛ لأنَّه ـ فيما ظهر لي ـ يسيرُ وفقَ منهج نقدي، هو المنهج التطبيقي الذي سار عليه علماء الحديث قبله، وفي زمنه، وبعده، بيد أنَّه ـ وحده ـ الذي صرَّحَ بذلك كلِّه مجتمعاً، وغيره سكت، وقد رأيتُ الترمذيَّ في أحكامه علىٰ الرجال معتدلاً جدّاً يقتفي أثر شيخه البخاري في إطلاق الألفاظ النقدية من غير تشنّج، ولا سَرَف.

٤ ـ ملامح منهجه في نقد الرجال:

أ ـ موقف الترمذي من المبتدعة: لم أقف علىٰ من وصف الترمذي بأيِّ لون من ألوان البدعة، اللهم إلاّ ما نقلَه ابن أبي يعلىٰ في طبقاته: «عن أبي الحسن بن النجاد الحنبلي، قال: ذكر لنا أبو إسماعيل السلمي أمر الترمذي الذي ردَّ فضيلة النبي، وصغَّرَ

أمرَه ـ يعني لأنَّه روىٰ حديث أبي هريرة في أنَّ المقام المحمود، هو الشفاعةُ وليس الإقعاد علىٰ العرش ـ؛ فقال السّلمي: لا يؤمن بيوم الحساب»[١].

قُلت: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها.

وما سوىٰ هذه التهمة، التي هي منقبة له ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فقد كان بريّاً من كل بدعة وانحراف، والترمذي الذي عاشَ محنةَ شيخه البخاري وعاصر محنةَ الإمام أحمد، وما جرّت الإختلافات الفكريّة علىٰ علماء الأمّة من عَسف وجور، تحقق عندَه، أنَّ مسألة البدعة: اجتهاد فكري إن لم يكن لصاحبها أدلّته الناهضة عليها؛ فله شُبه لَبّست عليه وجه الحقّ، فلم يتنبه.

وبدعة الرفض، وبدعة النصب، وبدعة القدر، وبدعة الإرجاء، وبدعة التشبيه كلُّها تقوم علىٰ شُبَهٍ أدّت بأصحابها إلىٰ ما هو معروف عنهم من انحراف في الاعتقاد أو الخُلُق... إلخ.

ولمّا كان سلوك السبيل السويّ هو الواجب شرعاً، فقد شنّع أهلُ الحديث علىٰ المبتدعة أيّما تشنيع، تنفيراً من بدعهم، حتىٰ لا يقترب منها غيرُهم من الأسوياء أو العامة، لكنهم في رواية الحديث لم يتركوا رواية مبتدع بمجرّد الإبتداع.

والترمذي يعلم هذا كلَّه، ولهذا فإنّه لم يعرض عن التخريج للمبتدعة إذا استجمعوا صفات قبول الرواية الأخرىٰ، بَدْءاً من طبقة شيوخه وانتهاءً بطبقة التابعين وهذه الدراسة كلُّها شواهدُ علىٰ ذلك.

واليوم...، وقد بادت معظمُ هذه الفرق، وانعدمت الرواية الشفوية وكذا رواية الأحاديث المفردة وآل الأمر إلىٰ الوجادة ورواية الكتب المصنفة جملة أو كادت، ومع وجودها فهي لا تدخلُ قطعاً في تقويم روايات الرواة، فيلزم معاودة النظر، في الرواة الذين ضُعّفوا بسبب طائفي.

---

(١) «طبقات الحنابلة» (٢: ١٠-١١). وانظر تخريجَ الحديث في جامع الترمذي (٣١٣٧)، وقد تكلّمتُ علىٰ مسارعةِ بعض الحنابلة بالتكفير والتضليل في «ابن حبّان ومنهجه» (١: ٩٤-١٠٦).

ب ـ موقف الترمذي من المجهولين: الجهالة: سبب من أسباب تضعيف الحديث باتفاق علماء الحديث، ما لم يكن المجهول صحابياً، وإن كانت ليست سبباً لجرح الموصوفين بها من الرواة علىٰ الراجح عندنا.

وهذا يعني أنَّ الحديثَ الذي يتفرّدُ بروايته راوٍ مجهول، نقول: إنَّه حديث ضعيف، لكننا لا نقول: إن هذا المجهول ضعيف؛ لأنَّ الضعفَ وصف يلحق الراوِي المعروف في عدالته وضبطه، والمجهول غير معروف، وتضعيف النقاد لبعض المجاهيل أو توثيقهم إيّاهم، لم يكن لمعرفتهم بهم، وإنما كان بسبب نظرهم إلىٰ رواياتهم ومعارضتها بروايات الثقات.

وهذا يعني: أنَّ توثيق ناقد راوياً مجهولاً، وإن نفعه في تقوية حديثه كما هو مذهب بعض المحدثين، لكنَّ من الخطأ الفاحش الشّائع، أن يعدّ هذا المجهول ثقة[١]، والأدلة علىٰ ذلك كثيرة أقتصر علىٰ بعض منها:

قال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي: «سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه، فقال: لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلّها ليس لها أصول، يدلّ حديثه علىٰ أنّه كذّاب»[٢].

وقال في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود البصري: «سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه وعرضت عليه حديثه؛ فقال: حديث صحيح»[٣].

وفي ترجمة أسامة بن حيّان الحكمي الراوي عن الزهري، قال: «سألت أبي عنه؛ فقال: يدلّ حديثه علىٰ الصدق، لا أعلم روىٰ عنه غير سليمان بن شُرَحْبيل»[٤].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢: ٣٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢: ٤٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٢: ٧٨) ولصاحِبَي «تحرير التقريب» كلام طيّب في هذا الموضوع (١: ١٨-٢١).

(٤) ما سبق (٢: ٢٨٦).

وقد أطلق الترمذي مصطلح: «مجهول لا يعرف» علىٰ عدد من الرواة لم يصحِّح أو يحسّن لواحد منهم حديثاً أبداً، وهذا مصير منه إلىٰ أنَّ المجهول لا يقبل حديثُه احتجاجاً ولا اعتباراً عنده.

بَيْدَ أنني رأيتَ الترمذي خرَّجَ عن (٣٨١) ثلاثمئة وواحد وثمانين راوياً من الوحدان وصحّحَ وحسّنَ لغير واحد منهم حديثاً أو أحاديثَ، وأكثر الوحدان من المجاهيل في الاصطلاح؛ فكيف تمّ له ذلك؟

وجواب ذلك: أنَّ مفهومَ الجهالة غيرُ متفق عليه بين المتقدمين، ولا بين المتأخّرين، وقد رأيت ابن حبّان أدقَّ المحدثين في تحديد مفهوم الجهالة نظرياً، وفي تطبيقات ذلك المفهوم علىٰ تخريجاته في صحيحه.

وحين يقول ابن حبّان: إنَّ المجهول لا يحتجُّ به، فإنّه لم يخرّج في صحيحه عن مجهول واحد عنده.

ذلك أن ابن حبّان يعرِّفُ المجهولَ بأنّه: الراوي الذي لا يروي عنه إلا راوٍ واحد ضعيف أو راوٍ واحد مجهول، أو لا يروي هو إلاّ عن ضعيف أو مجهول فمن كان هذا حاله فهو المجهول، والمجهولون الذين ضعّف الترمذي روايتهم من أمثالِ هذا الراوي. أما الراوي الذي روىٰ عن ثقة، وروىٰ عنه ثقة، فهو غير مجهول عند ابن حبّان، وإن كان من الوحدان.

ومذهب الترمذي ـ فيما ظهر لي ـ لا يختلف عملياً عن مذهب ابن حبّان في الوحدان، ولا أدلَّ علىٰ ذلك من تحسينه وتصحيحه أحاديث عدد غير يسير منها.

أقول: خرَّجَ الترمذي عن (٣٨١) ثلاثمئة وواحد وثمانين راوياً من الوحدان كان أولهم في الترتيب المعجمي: الراوي إبراهيم بن عبد الله بن قريم[1] الذي روىٰ له الترمذي في «العلل الكبير»، وآخر الرجال المسمَّيْن: يونس بن عبيد، الذي خرَّجَ له

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢: ١٢٧).

الترمذي حديثاً واحداً في «الجامع» (١٦٨٠) وقال عنه ابن القطان: مجهول، وقال الذهبي لا يُعرف، ومع هذا قال الترمذي عَقبَ حديثه: «هذا حديث حسن غريب»[١].

وأوّل كُنىٰ الوحدان أبو إبراهيم الأشهلي، الذي خرَّجَ له الترمذي حديثاً واحداً (١٠٢٤) قال عقبه: «حديث حسن صحيح» مع أن أبا حاتم الرازي والذهبي قالا: مجهول، لا يدرىٰ من هو؟[٢].

والباحث عداب لا يطعن في الكتب الصّحاح، كما يحلو لبعض المغرضين الجهال أن يقولوا، وإنما يهدف الباحث إلىٰ تحقيق أمرين اثنين:

الأول: فهم مناهج المصنّفين فهماً علميّاً صحيحاً، ينسجمُ مع الواقع من جهة ومع القواعد المقرّرة لدىٰ علماء أصول الدين وأصول الفقه من جهة أخرىٰ.

والثاني: الوصول إلىٰ منهج نقدي علمي جماعيّ، تعرضُ عليه كلُّ روايات كتب السنّة في ضوء الإمكانات العلميّة، والفنّية المعاصرة، لتنقية كتب السنّة النبويّة لدىٰ فرق المسلمين جميعاً، باعتماد ما صحَّ، وترك ما لم يصحّ؛ لأنّ هذا هو الخطوةُ الأولىٰ الواجبةُ للسير في طريق وحدة الأمّة الفكريّة، في بداية طريق الوحدة الحُلُم. . . وهيهات هيهات!!

جـ ـ موقف الترمذي من الرواة المضعَّفين: إنَّ عملية تقويم شخصية الراوي ينظر فيها بمنظارين اثنين:

الأول: أقوال المعاصرين.

الثاني: درسُ أحاديث الراوي بعرضها علىٰ روايات الثقات، وهو ما يسمّىٰ بعملية السبر والاعتبار.

وعلماء الحديث قاطبةً يعتمدون هذا المنهج في تقويم شخصية الرواة، ويعتمد المتأخر منهم علىٰ قول الناقد المعاصر للراوي، فإذا انتقد الشعبي جابراً الجعفيَّ، فإنَّ من يأتي بعدَ الشعبي وجابر يعتمد علىٰ قول الشعبي في تضعيف جابر.

---

(١) انظر «جامع الترمذي» رقم (١٦٨٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٢: ٥٣٤).

(٢) انظر «جامع الترمذي» رقم (١٠٢٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٣: ٢٥٩).

أمّا الرواة الذي لا يوجد لمعاصر فيهم نقد، فالعمدة علىٰ سبر أحاديثهم ودَرْسِها وبين أيدينا عدد من الروايات عن علماء الحديث توضِّح ذلك وتؤكِّده، وتقدم بعض ذلك قبل قليل.

وهذا يعني أنَّ توثيق ناقد راوياً مجهولاً، وإن نفعه في تقوية حديثه كما هو مذهب كثير من المحدِّثين، غير أنَّه لا يزيل عنه الجهالة في نظري ولو وثّقه جميع النقّاد!

وقد كان للترمذي مع الرواة المضعفين نمطاً متفرداً، فما أكثرَ الرواة الذين نقل تضعيفهم عمن تقدمه، ثم حسَّنَ بعض أحاديثهم أو صححها. وهذا مصيرٌ منه إلىٰ عدم اكتراثه بعلّة الضَعْف التي كانت سبب تضعيف هذا الراوي أو ذاك، والحق أنَّ أكثرَ الرواة المضعّفين الذين صحَّحَ بعضَ أحاديثهم أو حسَّنها، كانوا جديرين بصنيعه ولكنَّ بعضَهم لم يكن يستحق ذلك منه، وكأنه إنما قامت عندَه قرائن رجحت جانب حفظ الرواي الذي قوّاه من غير أن يبرزها لنا، وواقع هذه الدراسة كلُّه أدلةٌ علىٰ ذلك.

٥ ـ ملامح منهج الترمذي في أحكامه علىٰ الحديث:

أطلق الترمذي أحكاماً علىٰ أحاديث كتابه كلِّها إلاّ قرابة مائة حديث سكتَ عليها وقد كانت أحكامه مفردة مثل: صحيح، حسن، غريب، جيد، منكر، أو مركبة مما سبق من مثل قوله: حسن صحيح، حسن غريب، حسن صحيح غريب، صحيح غريب حسن جيد غريب، وغير ذلك من المصطلحات التي تتبعتها بدقة في الباب الثاني، من القسم الأول من هذه الدراسة، ومن وراء تتبعي إطلاق الترمذي هـذه المصطلحات تبيَّنَ لي أن ترتيبَ أحكامـه علىٰ الأحاديث من أعلىٰ إلىٰ أدنـىٰ يكون علىٰ النحو الآتي:

أ ـ **حسن صحيح**: وهو أعلىٰ درجات الصحة عندَ الترمذي، وغالباً ما يكون هو الصحيح لذاته حسب مصطلحات المتأخّرين.

ب ـ **حسن صحيح غريب**: وهي تقرب من التي قبلها، وفيها أحاديث كثيرة من الصحيح لغيره، رغم قيد الغرابة.

وهذا المصطلحان هما شرط البخاري ومسلم؛ فأكثرُ الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأحد هذين المصطلحين؛ كانت مما خرَّجَه البخاري ومسلم، أو أحدهما، أو كان علىٰ شرط البخاري ومسلم، أو أحدهما في نظره.

جـ ـ **صحيح غريب**: وغالباً ما يطلق هذا المصطلحَ علىٰ ما يسميه المتأخرون الحسن لذاته.

د ـ **صحيح**: وإطلاق الترمذي له علىٰ نحو مئة حديث فقط، وهي أقل درجة مما سبق.

هـ ـ **حسن غريب**: وأكثر هذه الأحاديث تبلغ رتبة الحسن لذاته في منظور الترمذي.

و ـ **حسن**: وقد نصَّ الترمذي علىٰ أنَّه يريد بالحسن؛ الحسن لغيره. وواقع حال ما حسَّنه لا يدلُّ علىٰ غير ذلك، مع عدم تسليم الحفّاظ بكثير مما حسنه.

ز ـ **جيد**: وهو يُشبه الحديث الحسن لغيره، غير أنَّه لم يوجد ما يعضده فيرتقي به إلىٰ رتبة الاحتجاج، كما بيَّنتُ ذلك في موضعه، وليس كما قال الحافظ السيوطي من أنَّ الجيّد رتبة بين الحسن لذاته والصحيح.

هذا في جانب الحكم علىٰ الأحاديث المقبولة.

أمّا في جانب التضعيف، فقد كان مصطلح (غريب) هو المصطلح الأكثر استعمالاً بين مصطلحات التضعيف.

وفي الجملة: إنَّ الحديث الذي يضعِّفه الترمذي بقوله: غريب، من غير قيد أو بقوله منكر، أو غير محفوظ، أو يضعِّف إسناده بأيّ لون من ألوان التضعيف فلا تقومُ لهذا الحديث قائمة.

أمّا ما صحّحه أو حسّنه؛ فقد نازعه العلماء بكثير منه، وقد تقدمت مناقشة ذلك كلّه في مواضعه من القسم الأول.

ومهما تكن المسائل المنتقدة علىٰ الترمذي في الجوانب العلمية السابقة، فإنَّ الترمذي جبلٌ راسخ في علم الحديث بجوانبه المتعددة كلّها، وقد كان من وجهة نظري موضوعياً مع الرواة المكثرين الحفّاظ الذين استُنكرت عليهم أحاديثُ وَهموا فيها، أو

ضَعُف حفظهم لها، ولم تكن متشنّجةً حيالَ رواياتهم، بل أخرج كثيراً منها في «الجامع» معتمداً لها، أو ناقداً إيّاها، ويمكن أن نقول: إنَّ النظر النقدي والتطبيق العملي غير مُتنافر عنده.

هذه أبرز النتائج العامّة التي أحببت تسجيلها في خاتمة هذه الدراسة.

وأمّا النتائج العلمية الخاصة، فيصعب علي حصرها ههنا؛ لأن صفحات هذه الدراسة كلّها نتائج علميّة محرّرة إن في جانب المصطلحات، أو في نقد الرجال أو نقد الأحاديث والحكم عليها. وأستغفر الله العظيم من هذا القول الذي أخشىٰ أن يكون دعوىٰ موهومة.

وأوصي بأن يكون كتابُ الترمذيّ هو ساحة الدراسات الحديثية التطبيقية في الصفوف المنتهية من المرحلة الجامعية الأولية والدراسات العُليا؛ لأنّه غنيّ بالمادة الحديثية التطبيقية التي تعين الطالب الدارس علىٰ تمثّل منهج نقد الحديث وتطبيقه والله تعالىٰ أعلم.

نجزت هذه الأطروحة طباعةً وتصحيحاً فجر يوم الاثنين الخامس عشر من شهر شعبان المعظم عام ١٤١٨هـ، الموافق للخامس عشر من كانوا الأول عام (١٩٩٧م).

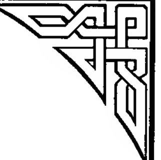
ونجزت إعادة النظر فيه وإعداده للطبع في عصر يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر شعبان المعظم عام (١٤٢٠هـ) الموافق للثالث والعشرين من شهر كانون الأول عام (١٩٩٩م).

وأجد من أيسر حقوق الوفاء أن أذكر بالعرفان كل من أعانني في إعداد هذا الكتاب، وتصحيحه، ومراجعته، وتقويمه، وأن يتفضل ـ جلّت عظمته ـ بقبول أجر هذا الكتاب رصيداً في صحفهم الكريمة.

كتبه الضعيف إلىٰ عون الله القويّ نور الدّين أبو محمود محمد فيصل (عداب) بن السيد محمود بن السيد إبراهيم بن الشيخ محمد (الحمش) بن الشيخ خالد بن الشيخ خضر آل كنعان الحسيني الرضوي نسباً، النعيمي انتماءً، الحموي. غفر الله تعالىٰ له ولشيوخه ولآبائه وذرياته، وأحبابه، وتلامذته، وسائر عباد الله المؤمنين.

هذا. . . وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم تسليماً





الملاحق

الملحق الأول : الصحابة الرواة في جامع الترمذي.

الملحق الثاني: الصحابة الرواة الذين أشار الترمذي إلىٰ أحاديثهم تحت قوله: «وفي الباب».

الملحق الثالث: معجم شيوخ الترمذي في كتابه الجامع.

الملحق الرابع: الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بجرح أو تعديل.

الملحق الخامس: أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه الجامع.

الملحق السادس: تخريج جامع الترمذي.



الملحق الأول

الصحابة الرواة في جامع الترمذي[1]

١ ـ **آبي اللحم الغفاري**: صحابيٌّ، (٥٥٧) ولا نعرف له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث الواحد وسكت عليه.

٢ ـ **أبيض بن حمّال الأزدي**: له صحبةٌ، روىٰ عنه: شمير بن عبد المدان اليماني (١٣٨٠) «غريب» أنّه وفد إلىٰ رسول الله ﷺ.

٣ ـ **أُبيّ بن كَعْب بن قيس الخزرجي**: من فضلاء الصحابة روىٰ عنه: رفيع أبو العالية الرياحي (٣١٢٩، ٣٢٢٩، ٣٢٦٥)، وزِرّ بن حبيش الأسدي (٧٩٣، ٢٩٤٤، ٣٣٥١، ٣٧٩٣، ٣٨٩٨، ٣٨٩٩)، وسهل بن سعد الساعدي (١١٠، ١١١) وسويد بن غفلة الجعفي (١٣٧٤)، والطفيل بن أبي بن كعب (٢٤٥٧، ٣٢٦٥، ٣٦١٣، ٣٨٩٩) وعبد الله ابن عباس (٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣٣٨٥)، وعبد الرحمٰن بن أبزى الخزاعي (٢٢٥٢-٣٧٩٣)، وعُتَيّ بن ضَمْرة السعدي (٥٧).

٤ ـ **أسامة بن زيد بن حارثة الكَلْبيّ**: صحابي مشهور روىٰ عنه: الحسن بن أسامة ابن زيد (٣٧٦٩)، وعامر بن سعد الزهري (١٠٦٥)، وعبد الرحمٰن بن مُِلّ النهدي (٢٠٣٥، ٢٧٨٠)، وعروة بن الزبير (٢٧٠٢)، وعمرو بن عثمان بن عفان (٢١٠٧) ومحمد بن أسامة بن زيد (٣٨١٧)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن الزهري (٣٨١٩).

٥ ـ **أسامة بن شَريك الذُّبياني الثّعلبي**: صحابيٌّ روىٰ عنه: زياد بن عِلاقة الثعلبي (٢٠٣٨) «حسن صحيح».

---

(١) إثبات صحبته أو عدم ذلك وسائر ألفاظ التعريف من «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر اختصاراً.

٦ ـ **أسامة بن عُمير عامر الهذلي**: صحابيٌّ روىٰ عنه: أبو المليح بن أسامة (١٧٧١) «وهذا أصح».

٧ ـ **أُسيد بن حُضَير بن سِمَاك الأشْهَليّ**: صحابيٌّ جليلٌ روىٰ عنه: أنس بن مالك (٢١٨٩): «حسن صحيح».

٨ ـ **أُسيد بن ظُهَيْر بن رافع الأَوْسيّ**: له ولأبيه صحبة روىٰ عنه: أبو الأبرد مولىٰ بني خطمة (٣٢٤). «حسن غريب»، «ولا نعرف لأسيدٍ حديثاً يصح غير هذا».

٩ ـ **الأَشْعث بن قَيس الكِنْديّ**: صحابيٌّ روىٰ عنه: شقيق بن سلمة (١٢٦٩، ٢٩٩٦) مكرر الذي قبله»، «حسن صحيح».

١٠ـ **أنس بن مالك بن النضر الأنصاري**: خدم النبي ﷺ عشر سنين روىٰ عنه: أبان بن صالح (٣٣٧١)، وإبراهيم بن ميسرة الطائفي (٥٤٦)، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة (٢٣٤، ٤٨١، ١٦٤٥، ١٨٥٠، ٣٤٢٦، ٣٦٢٧، ٣٦٣٠، ٣٦٣١)، وإسماعيل بن عبد الرحمٰن السدي (٣٧٢١)، وبُرَيد بن أبي مريم السلولي (٢١٢، ٢٥٧٢، ٣٥٩٥)، وبشر (٣١٢٦-٣٢٢٨)، وبكر بن عبد الله المزني (٥٧٤، ٣٥٤٠)، وبلال بن أبي موسىٰ الفزاري (١٣٢٣)، وبيان بن بشر الأحمسي (٣٢١٩)، وثابت بن أسلم البناني (٧٢، ٣٦٣، ٥١٧، ٥١٨، ٦١٩، ٦٦٣، ٦٩٦، ٩٧٣، ٩٨٣، ٩٨٨، ١٠٩٤، ١٣١٤، ١٥٣٧، ١٥٧٥، ١٦٠١، ١٦١٨، ١٦٨٧، ١٧٤٥، ١٨٠٣، ١٨٤٥، ١٩٧٣، ٢٠١٥، ٢٠٤٢، ٢٣٤٥، ٢٣٦٢، ٢٤٣٥، ٢٤٧٢، ٢٥٥٩، ٢٦٩٦، ٢٨٤٧، ٢٨٦٩، ٢٨٩٨، ٢٩٠١، ٢٩٧٧، ٢٩٧٧م، ٣٠٧٤، ٣٢٠٠، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٩، ٣٢٥٠، ٣٢٦٤، ٣٣٢٨، ٣٣٩٦، ٣٤٤٤، ٣٤٨٧، ٣٥١٠، ٣٥٤٤، ٣٥٨٨، ٣٦٠٤، ٣٦١٨، ٣٦٦٨، ٣٨٣١، ٣٨٣٢، ٣٨٥٤، ٣٨٩٤)، وثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك (٤٧٣، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٨٨٤، ٢٧٢٣، ٢٧٨٩، ٣٦٤٠، ٣٨٥٠)، والجعد بن عثمان أبو عثمان البصري (٢٨٣١، ٣٢١٨، ٣٨٢٧)، والحارث بن النعمان الليثي (٢٣٥٢)، وحبيب بن أبي ثابت (٢٤١)، والحسن بن أبي الحسن البصري (٣٥٨، ٦٦٤، ٩٨١، ٢٣٨٦، ٢٤٢٧،

٣٥٢٥، ٣٧٩٧)، وحفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك (٥٤٣)، وحميد بن أبي حميد الطويل (٥٨، ٧٢، ٣٧٦، ٦٩٠، ٧٦٩، ٨٠٣، ٨٢١، ١٠٥٨، ١٢٢٨، ١٢٧٨، ١٣١٤، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٥٠، ١٦١٦، ١٦٤٠، ١٦٤٣، ١٦٥١، ١٧٤٠، ١٧٥٤، ١٨٤٥، ١٩٣٣، ١٩٩١، ٢٠٤٢، ٢١٤٢، ٢٢٠٧، ٢٢٥٥، ٢٣٨٥، ٢٤٨٧، ٢٥٥٩، ٢٦٠٨، ٢٧٠٨، ٢٧٥٤، ٢٨٤١، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٩٧، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٢٠١، ٣٤٤١، ٣٤٨٥، ٣٥٢٥، ٣٦٨٨، ٣٨٩٠)، وحنظلة بن عبيد الله السدوسي (٢٧٢٨)، وخيثمة بن أبي خيثمة البصري (١٣٢٤، ٣٨٣٠)، والربيع بن أنس البكري (٢٦٤٧، ٣٦١٠)، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن التَّيمي المدني (٣٦٢٣)، والزبير بن عدي الأيامي (٢٢٠٦)، وزربي ابن عبد الله البصري (١٩١٩)، وزياد بن عبد الله النميري (٣١٩)، وزيد بن الحواري العمي (٢٤٩٠)، وسعد بن سعيد الأنصاري (٢٣٣٢)، وسعد بن سنان (٦٤٦، ٩٨٧، ٢١٩٧، ٢٣٩٦)، وسعيد بن أبي بردة (١٨١٦)، وسعيد بن المسيب (٥٨٩، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨)، وسعيد بن يزيد (٤٠٠)، وسلمة بن وردان الليثي (١٩٩٣، ٢٨٩٥، ٣٥١٢)، وسليمان بن أبي سليمان (٣٣٦٩)، وسليمان بن طرخان التيمي (٧٣، ٢٧٤٢)، وسليمان بن مهران الأعمش (١٤، ٢٣١٦، ٣٥٣٣)، وسماك بن حرب (٣٠٩٠)، وشبيب بن بشر البجلي (١٢٩٥، ٢٤٨٢، ٢٦٧٠)، وشعيب بن الحبحاب الأزدي (٣١١٩، ٣٩٣٧)، وطريف بن سليمان أبو عاتكة (٧٢٦)، وطلحة بن نافع أبو سفيان (٢١٤٠)، وعاصم بن سليمان الأحول (١٩٩٢، ٢٩٦٦، ٣٥٤٤، ٣٨٢٨)، وعبد الله بن أبي بكر الأنصاري (٢٣٧٩)، وعبد الله بن الحارث = يوسف بن عبد الله ابن الحارث، وعبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي (١٩٣، ١١٣٩، ٢٦٢٤، ٣٧٩١)، وعبد الله بن جبر (٦٠٩)، وعبد الله بن عبد الرحمٰن بن معمر (٣٨٨٧)، وعبد الله بن مسلم الزهري (٢٥٤٢)، وعبد الله أبو بكر الحنفي (١٢١٨)، وعبد الحميد بن محمود المِعْولي (٢٢٩)، وعبد العزيز بن رفيع (٩٦٤)، وعبد العزيز بن صهيب البصري (٥، ٦، ٦٩٤، ٦٩٥، ٧٠٨، ٩٧١، ١١١٥، ٢٨١٥)، وعبد الملك بن عِلاق (١٨٥٦)،

وعبيـد الله بن أبـي بكر بـن أنـس (١٢٠٧، ٢٣٣٤، ٢٥٩٤، ٣٠١٨)، وعثمان بن عبد الرحمٰن التيمي (٥٠٣، ٥٠٤)، وعطاء بن السائب الكوفي (٣٩٠٩)، وعلي بن زيد بن جُدْعان (٣٢٠٦، ٣٨٥٤)، وعمر بن شاكر البصري (٢٢٦٠)، وعمرو بن سعيد القرشي (٣٢١٧)، وعمرو بن عامر الأنصاري (٦٠)، وعمرو بن أبي عمرو ـ مولىٰ المطّلب ـ المدني (٣٤٨٤، ٣٩٢٢)، والعلاء بن عبد الرحمٰن الحُرَقي (١٦٠)، وقتادة بن دِعامة السدوسي (٧٢، ٧٨، ١٤٠، ١٧٨، ٢٣٧، ٢٤٦، ٥٧٢، ٧٧٨، ٨١٦، ٩١١، ١٢١٥، ١٢٥٠، ١٣١٤، ١٣٣٨، ١٣٨٢، ١٣٩٤، ١٤٤٣، ١٤٩٤، ١٦١٥، ١٦٢٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٩١، ١٧٢٢، ١٧٧٣، ١٧٧٦، ١٧٧٨، ١٧٨٧، ١٨٤٥، ١٨٧٩، ٢٠٤٢، ٢٠٥١، ٢٢٠٥، ٢٢٤٢، ٢٢٤٥، ٢٣٣٩، ٢٣٦٣، ٢٤٢٧، ٢٤٥٥، ٢٤٩٩، ٢٥١٥، ٢٥٣٦، ٢٥٩٣، ٢٧١٦، ٢٧١٨، ٢٧٢٩، ٢٨٨٧، ٣١٣١، ٣١٥٧، ٣١٧٤، ٣٢٦٣، ٣٢٧٢، ٣٢٨٦، ٣٢٩٣، ٣٣٠١، ٣٣٣٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٥٨٤، ٣٦٦٤، ٣٦٩٧، ٣٧٠٢، ٣٧٩٠، ٣٧٩٢، ٣٧٩٤، ٣٨٩٢، ٣٨٤٩، ٣٨٥٧، ٣٨٧٨، ٣٨٩٨، ٣٩٠١، ٣٩٠٧، ٣٩١١)، ومحمد بن إبراهيم التيمي (١٢٧٤)، ومحمد بن سيرين (٩١٢)، ومحمد بن كعب القُرَظي (٧٩٩، ٨٠٠)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٥٦، ٢١٣، ٣٥٣، ٣٥١، ١٠١٠، ١٠١٦، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٦٩٣، ١٧٣٩، ١٧٤٦، ١٨٩٣، ١٩٣٥، ٢٠٥٠، ٢٣٣٧، ٢٤٤٢، ٢٦٦١، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٣١٠٤، ٣٧٧٦)، ومحمد بن المنكدر (٥٤٦)، والمختار بن فلفل الكوفي (٢٢٧٢، ٣٣٥٢)، ومروان الأصفر أبو خلف البصري (٩٥٦)، ومسلم بن زياد الشامي (٣٥٠١)، ومسلم بن كيسان الملائي الأعور (١٠١٧-٣٧٢٨)، والمطلب بن عبد الله ابن حنطب (٢٩١٦)، ومعاوية بن قُرَّة المزني (٢١٢، ٣٥٩٤، ٣٥٩٥)، والمغيرة بن أبي قُرة السدوسي (٢٥١٧)، وموسىٰ بن أنس بن مالك (٢٣٤، ٣٠٥٦)، وموسىٰ بن وردان المصري (٤٨٩)، والنضر بن أنس بن مالك (٢٤٣٣)، وهشام بن زيد بن أنس (١٧٨٩)، وهلال بن ميمون القَسْمَلي أبو ظلال (٥٨٦-٢٤٠٠)، وواقد

ابن عمرو بن سعد (١٧٢٣)، ويحيىٰ بن أبي إسحاق الحضرمي (٥٤٨)، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري (١٤٨، ٢٢٣٩، ٣١٩٦، ٣٩١٠)، ويزيد بن أبان الرقاشي (٢٤٥٦، ٣٢٥٥، ٣٢٩٦، ٣٥٢٤)، ويزيد بن حميد الضُّبَعي أبو التيّاح (٣٣٣، ٣٥٠، ١٩٨٩)، ويوسف بن إبراهيم التميمي (٣٧٧٢)، ويوسف بن عبد الله بن الحارث (٢٠٥٦)، وأبو بكر بن عبيد الله بن أنس (١٩١٤)، وأبو التيّاح = يزيد بن حميد، وأبو الرَّحّال الأنصاري (٢٠٢٢)، وأبو سفيان = طلحة بن نافع، وأبو طالوت الشامي (١٨٤٩)، وأبو ظلال = هلال، وأبو عصام البصري (١٨٨٤)، وأبو عثمان (٢٨٣١)، وأبو عمران الجَوْني (عبد الملك بن حبيب) (٢٤٤٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٠)، وأبو غالب (١٠٣٤)، وحفصة بنت سيرين (٣٧٧٨).

١١ـ **أنس بن مالك أبو أميّة الكَعْبيّ**: صحابيٌّ روىٰ عنه: عبد الله بن سوادة (٧١٥). «حسن»، «لا نعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد».

١٢ـ **أُهْبان بن صيفي الغفاري**: صحابيٌّ روىٰ عنه: عديسة بنت أهبان (٢٢٠٣). «حسن غريب» «إنّ خليلي وابن عمك رسول الله عهد إليّ» في المتن.

١٣ـ **أوس بن أوس الثقفي**: صحابيٌّ روىٰ عنه: شراحيل بن آدة، أبو الأشعث الصنعاني (٤٩٦). «حسن».

١٤ـ **إياس بن عبد المزني**: له صحبةٌ روىٰ عنه: أبو المنهال (١٢٧١). «حسن صحيح».

١٥ـ **أيمن بن خُرَيْم بن فاتك الأسدي**: مختلف في صحبته روىٰ عنه: فاتك بن فضالة (٢٢٩٩). «غريب» ولا نعرف لأيمن سماعاً من النبي ﷺ.

١٦ـ **البراء بن عازبٍ بن الحارث الأوسي**: صحابي ابن صحابي روىٰ عنه: الربيع ابن البراء (٣٤٤٠)، وسعد بن عبيدة السلمي (٣١٢٠-٣٥٧٤)، وسعيد بن يُحْمِد أبو السفر (٣٠٤١)، وعامر بن شراحيل الشعبي (١٥٠٨)، وعبد الله بن يزيد الأنصاري (٢٨١)، وعبد الرحمٰن بن عوسجة (١٩٥٧)، وعبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (٨١، ٢٧٩، ٢٨٠، ٤٠١، ٥٢٨، ٥٢٩)، وعبيد بن فيروز أبو الضحّاك (١٤٩٧)، وعدي

ابن ثابت الأنصاري (٣١٠، ١٣٦٢، ٣٧٨٢، ٣٧٨٣، ٣٩٠٠)، وعمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (٢٧١، ٣٤٠، ٩٣٨، ١٥٩٨، ١٦٧٠، ١٦٨٨، ١٧٠٤، ١٧٢٤، ١٩٠٤، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٨١١، ٢٨٨٥، ٢٩٦٢، ٢٩٦٨، ٣٠٣١، ٣٠٤٢، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٢٦٧، ٣٣٩٤، ٣٦٣٥، ٣٦٣٦، ٣٧١٦، ٣٧٢٥، ٣٧٦٥، ٣٨٤٧)، ومعاوية بن سويد بن مُقَرِّن المزني (١٧٦٠-٢٨٠٩)، ويونس بن عبيد (١٦٨٠)، وأبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله، وأبو بردة بن أبي موسىٰ (٣٣٩٩)، وأبو بسرة الغفاري (٥٥٠)، وأبو السفر = سعيد بن يحمد، وأبو مالك الغفاري) (٢٩٨٧).

١٧ـ بُرَيْدَة بن الحُصَيْب الأسلمي: صحابيٌّ أسلم قبل بدر، روىٰ عنه: سليمان بن بريدة (٦١، ١٥٢، ١٠٥٤، ١٤٠٨، ١٥١٠، ١٦١٧، ١٨٦٩، ٢٥٤٣، ٢٥٤٦، ٣٥٢٣)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٢٠٥٧)، وعبد الله بن أوس الخزاعي (٢٢٣)، وعبد الله بن بريدة (٣٠٩، ٥٤٢، ٦٦٧، ٩٢٩، ٩٨٢، ١٣٢٢، ١٧٨٥، ٢٦٢١، ٢٧٧٣، ٢٧٧٧، ٢٨٢٠، ٢٨٧٠، ٣١٣٢، ٣٤٧٥، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٧١٨، ٣٧٧٤، ٣٨٦٥، ٣٨٦٨).

١٨ـ بُسر بن أَرْطاة: ويقال: ابن أبي أرطاة المجرم السفاح قبّحه الله، لا تصح له صحبة (١٤٥٠).

١٩ـ بلال بن الحارث المُزَنيُّ: صحابيٌّ روىٰ عنه: علقمة بن وقاص (٢٣١٩). «حسن صحيح»، (صاحب رسول الله ﷺ) في المتن.

٢٠ـ بلال بن رَبَاح الحبشي: شهد بدراً والمشاهد روىٰ عنه: عبد الله بن عمر (٣٦٨-٨٧٤)، وعبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (١٩٨)، وكعب بن عجرة (١٠١)، وأبو إدريس الخولاني (٣٥٤٩م[١]).

٢١ـ تميم بن أوس الداري: صحابيٌّ مشهور روىٰ عنه: الأزهر بن عبد الله (٣٤٧٣) «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وعبد الله بن عباس (٣٠٥٩) «غريب وليس إسناده بصحيح»، وعبد الله بن موهب، ويقال: ابن وهب (٢١١٢). «ولا يصح» (سألت رسول الله ﷺ. . .).

٢٢ـ ثابت بن الضحاك بن خليفة الأوسي: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عبد الله ابن زيد الجرمي أبو قلابة (١٥٢٧، ١٥٤٣، ٢٦٣٦)، «حسن صحيح».

٢٣ـ ثوبان مولىٰ النبي ﷺ روىٰ عنه: راشد بن سعد المقرائي (١٠١٢)، وسالم ابن أبي الجعد (١٥٧٢، ٣٠٩٤)، وسعيد (رجل من أهل الشام) (٢٠٨٤)، وشداد بن حيّ المؤذن أبو حيّ (٣٥٧)، وعمرو بن مرثد، أبو أسماء الرحبي (٣٠٠، ٩٦٧، ٩٦٨، ١٩٦٦، ٢١٧٦، ٢٢٠٢، ٢٢١٩، ٢٢٢٩)، ومعدان بن أبي طلحة اليَعْمَري (٨٧، ٣٨٨، ١٥٧٣، ٢٤٤٤ت)، وممطور الحبشي أبو سلام (٢٤٤٤)، وأبو إدريس الخولاني (١١٨٦)، وأبو أسماء الرحبي = عمرو بن مَرْثَد، وأبو حَيّ المؤذن = شدّاد ابن حيّ، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٣٣٨٩)، وأبو قلابة عمن حدثه عن ثوبان (١١٨٧).

٢٤ـ جابر بن سليم الهُجَيْمِيُّ: صحابي روىٰ عنه: طريف بن مجالد أبو تميمة الهجيمي (٢٧٢١-٢٧٢٢)، والحديث أصله عن صحابي مبهم، ثم أعقبه بالتصريح «حسن صحيح».

٢٥ـ جابر بن سَمُرَة بن جُنَادة السُّوَائيُّ: صحابي ابن صحابي روىٰ عنه: سماك بن حرب (٢٠٢، ٣٠٧، ٥٠٧، ٥٣٢، ٥٨٥، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٦٨، ١٤٣٧، ١٨٠٧، ١٩٥١، ٢٢٢٣، ٢٧٢٥، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٨٥٠، ٣٦٢٤، ٣٦٤٤، ٣٦٤٥، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧)، وعمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (٢٨١١).

٢٦ـ جابر بن عَبْدِ الله بن عَمرو السَّلَميُّ: صحابي ابن صحابي روىٰ عنه: الحسن ابن أبي الحسن البصري (١٩٥، ١٩٦)، وسالم بن أبي الجعد الغطفاني (١٨٧٠، ٢٩٢٥، ٣٣١١م)، وسعيد بن الحارث (٥٤١ت)، وسعيد بن ميناء أبو الوليد المكي (٢٨٦٢)، وسعيد ابن أبي هلال (٢٨٦٠)، وسليمان بن قيس اليشكري (١٣١٢، ١٤٦٦)، وطاووس بن كَيْسان اليماني (٢٨٠١)، وطلحة بن خراش (٣٠١٠، ٣٣٨٣، ٣٨٥٨)، وطلحة بن نافع أبو سفيان الواسطي (٢٧٥، ٣٢٢، ٤٥٥م، ١٢٧٩، ١٨٢٠م، ١٩٣٧و ٢١٤٠، ٢٢٥٠، ٢٥٩٧، ٢٦١٨، ٣٣١١)، وعامر بن شراحيل الشعبي

(١١١٩، ١١٧٢، ١٢٥٣، ١٤٧٢، ٣٣٢٧، ٣٧٥٢، ٣٩١٢، ٣٩١٣)، وعبد الله بن ثعلبة (١٠١٦)، وعبد الله بن محمد بن عقيل (٨٠، ٩٩٧، ١١١١، ١١١٢، ١٤٥٧، ٢٠٩٢، ٣٧٣٠)، وعبد الرحمٰن بن عبد الله بن أبي عمار المكي (٨٥١-١٧٩١)، وعبد الرحمٰن بن كعب بن مالك (١٠١٦، ١٠٣٦)، وعبد الملك ابن جابر الأنصاري (١٩٥٩)، وعطاء بن أبي رباح المكي (١٩٥، ١٠٠٥، ١٠٨٦، ١١٣٧، ١٢٩٠، ١٢٩٧، ١٣٦٩، ١٨٠٦، ١٨٧٦، ٢٨٥٧)، وعمرو بن جابر الحضرمي (٢٣٥٥)، وعمرو بن دينار (٥١٠، ٥٨٣، ١١٠٠، ١٢١٩، ١٦٧٥، ١٧٩٣، ٣٠٦٥، ٣٣١٥)، ومجاهد بن جبر المكي (٤، ٩)، ومحارب بن دثار السّدوسي (١٨٤٢)، ومحمد بن مسلم أبو الزبير المكي (١٠، ٢٩٠ت، ٣٥١، ٣٨٧، ٤٠٩، ٨٨٦، ٨٩٤، ٨٩٧، ٩٠٤، ٩٢٧، ٩٤٧، ١٠٣٢، ١٠٥٢، ١١٥٨، ١٢٢٣، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٩، ١٢٨٠، ١٣١٣، ١٣٥١، ١٤٤٨، ١٥٠٢، ١٥٨٢، ١٥٩٤، ١٥٩٦، ١٦٧٩، ١٧١٠، ١٧٣٥، ١٧٤٩، ١٨٠٢، ١٨١٢، ١٨٣٩، ٢٠٣٤، ٢١٠٨، ٢١٦٣، ٢٤٠٢، ٢٦٢٠، ٢٧١٣، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٨٣٥، ٢٨٤٢، ٢٨٩٢، ٢٩٧٨، ٣٣٤١، ٣٣٨١، ٣٤٠٤، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٦٤٩، ٣٧٠٩، ٣٧٢٦، ٣٨٤٨، ٣٨٥٢، ٣٨٦٠، ٣٨٦٣، ٤٨٦٤، ٣٩٣٠، ٣٩٤٢)، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان القرشي (١١٣٦)، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر (٤٥، ٤٦، ٧١٠، ٨١٥، ٨١٧، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٦٩، ١٣٤٤، ٢١٤٤، ٢٤٣٦، ٢٩٦٧، ٣٧٨٦)، ومحمد بن المنكدر القرشي (٢١١، ٤٨٠، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٣١، ١٣٢٠، ١٨١٧، ١٨٦٥، ١٩٧٠، ٢٠١٨، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٥١٩، ٢٦٩٩، ٢٧١١، ٢٧٧٤، ٢٨٥٤، ٢٩٧٨م، ٣٠١٥، ٣٢٩١، ٣٦٨٤، ٣٧٤٥، ٣٨٥١، ٣٩٢٠)، والمطلب بن عبد الله القرشي (٨٤٦، ١٥٢١)، والمهاجر بن عكرمة المكي (٨٥٥)، ونُبَيْح بن عبد الله العنزي (١٧١٧، ٢٧١٢)، ووهب بن كيسان أبو نعيم الأسدي (١٥٠، ٣١٣، ١٣٧٩، ٢٤٧٥)، وأبو بكر بن المنكدر القرشي (٢٤٩٤)، وأبو الزبير = محمد بن مسلم، وأبو سفيان = طلحة بن نافع، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن

الزُّهري (٨، ١٨٠، ١٣٥٠، ١٣٧٠، ١٤٢٩، ١٤٧٨، ١٥٩١، ٣١٣٣، ٣٣٢٥)، وأبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر (١٠٢)، وأبو نضرة العبدي (٣٧٣٩).

٢٧ـ الجارود بن المُعَلَّىٰ العَبْديّ: صحابيٌّ جليلٌ روىٰ عنه: أبو مسلم الجذمي (١٨٨١)، «صحيح غريب» من حديث عبيد الله بن عمر.

٢٨ـ جَبَلة بن حارثة الكَلْبيّ: صحابيّ روىٰ عنه: أبو عمرو الشَّيباني (سعد بن إياس) (٣٨١٥). «حسن غريب» أخو زيد بن حارثة لا نعرفه إلا من حديث ابن رومي.

٢٩ـ جُبَير بن مُطعم بن عدي النوفلي: صحابيّ عارفٌ بالأنساب روىٰ عنه: عبد الله بن باباه المكي (٨٦٨)، ومحمد بن جبير بن مطعم (١٩٠٩، ٢٨٤٠، ٣٢٨٩، ٣٦٧٦)، ونافع بن جبير النوفلي (٢٠٠١).

٣٠ـ جَرْهَد بن رِزاح بن عدي الأسلَميّ: له صحبةٌ روىٰ عنه: زُرْعة بن مسلم بن جَرْهَد (٢٧٩٥) «حسن»، وعبد الله بن جرهد (٢٧٩٧) «حسن غريب»، وابن جرهد (٢٧٩٨). «مرَّ النبي ﷺ بجرهد. . .» «الموضوع واحد».

٣١ـ جَرير بن عبد الله البَجَليّ: صحابيٌّ مشهورٌ روىٰ عنه: شهر بن حوشب (٩٤، ٦١١، ٦١٢)، وعامر بن سعد (٣٦٥٣)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٦٤٧، ٦٤٨)، وعبيد الله بن جرير بن عبد الله (٢٦٧٥)، وقيس بن أبي حازم البجلي (١٦٠٤، ١٩٢٢، ١٩٢٥، ٢٥٥١، ٣٨٢٠، ٣٩٢١)، وهمام بن الحارث النخعي (٩٣)، وأبو زرعة بن عمرو (٢٧٧٦-٣٩٢٣).

٣٢ـ جُنْدُب الخَير الأزديّ: مختلفٌ في صحبته روىٰ عنه: الحسن بن أبي الحسن البصري (١٤٦٠)، «والصحيح عن جندبٍ موقوفاً».

٣٣ـ جُنْدُب بن عبد الله البَجَلي: له صحبةٌ روىٰ عنه: الأسود بن قيس (٣٣٤٥) «حسن صحيح»، والحسن بن أبي الحسن البصري (٢٢٢، ٢٢٥٤) «حسن صحيح»، «حسن غريب»، وأبو عمران الجَوْني (٢٩٥٢) «غريب».

٣٤ـ حابِس بن رَبيعة التميمي: صحابيٌّ روىٰ عنه: حية بن حابس (٢٠٦١، ٢٠٦٢) أنه سمع النبي ﷺ، «غريب».

٣٥ـ **الحارث بن الحارث الأَشْعري**: صحابيٌّ روىٰ عنه: ممطور أبو سلام الأسود الحبشي (٢٨٦٣، ٢٨٦٤)، «حسنٌ صحيحٌ غريب».

٣٦ـ **الحارث بن حَسّان البَكْريّ**: صحابي روىٰ عنه: شقيق بن سلمة أبو وائل (٣٢٧٤)، له وفادة، سكت عليه «دخلت المسجد. . .».

٣٧ـ **الحارث بن عبد الله بن أوس الثَّقفي**: مختلفٌ في صحبته روىٰ عنه: عمرو بن أوس (٩٤٦) قال: «سمعت النبي ﷺ. . . وإذا بلال. . . بين يدي رسول الله ﷺ. . .».

٣٨ـ **الحارث بن مالك بن قَيْس اللَّيْثي**: صحابيٌّ روىٰ عنه: عامر بن شراحيل الشعبي (١٦١١)، «حسنٌ صحيح» «سمعت البي ﷺ. . .».

٣٩ـ **حارثة بن وَهْب الخُزاعيُّ**: صحابيٌّ روىٰ عنه: عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (٨٨٢)، «حسنٌ صحيح» «صليت مع النبي ﷺ. . .»، ومعبد بن خالد (٢٦٠٥) «حسن صحيح» «سمعت النبي ﷺ. . .».

٤٠ـ **حُبْشيّ بن جُنادة بن نصير السَّلُولي**: صحابيٌّ روىٰ عنه: عامر بن شراحيل الشعبي (٦٥٣، ٦٥٤)، «غريب» «سمعت النبي ﷺ»، وعمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (٣٧١٩)، «حسن غريب».

٤١ـ **حَجّاج بن عَمرو بن غَزِيّة الأنصاريّ**: صحابيٌّ روىٰ عنه: عبد الله بن رافع (٩٤٠م) «حسن صحيح»، وعكرمة مولىٰ ابن عباس (٩٤٠)، ومحمد بن عبد الله الأنصاري (٩٤٠م).

٤٢ـ **حَجّاج بن مالك بن عُويمر الأَسْلمي**: صحابي روىٰ عنه: حجاج بن حجاج ابن مالك (١١٥٣)، «حسن صحيح» «أنه سأل النبي ﷺ. . .».

٤٣ـ **حُذَيفة بن أَسِيد الغِفاري**: صحابيٌّ من أصحاب الشجرة روىٰ عنه: عامر بن واثلة أبو الطفيل (٢١٨٣، ٣٧١٣)، «حسن صحيح» «أشرف علينا رسول الله ﷺ. . .»، «حسن غريب».

٤٤ـ **حذيفة بن اليَمان العَبْسيّ**: صحابيٌّ جليل من السابقين روىٰ عنه: بلال بن يحيىٰ العبسي (٩٨٦)، وجندب بن عبد الله البجلي (٢٢٥٤)، وربعي بن حراش العبسي

(٣٣٨٩، ٣٤١٧، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٧٩٩م)، وزاذان أبو عمر الكندي (٣٨١٢)، وزِرّ بن حُبَيْش الأسدي (٣١٤٧، ٣٧٨١)، وزيد بن وهب الجهني (٢١٧٩)، وشقيق ابن سلمة أبو وائل (١٣، ١٣م١، ١٣م٢، ٢٢٥٧)، وصِلة بن زُفَر العبسي (٢٦٢، ٢٦٣، ٣٧٩٦)، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الأنصاري (٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢٢٠٩)، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (١٨٧٨)، وعبد الرحمٰن بن يزيد (٣٨٠٧)، ومسلم بن نذير السعدي (١٧٨٣)، وهمّام بن الحارث النخعي (٢٠٢٦)، لاحق بن حميد أبو مجلز (٢٧٥٣)، وأبو الطفيل عامر بن واثلة (٢٠٠٧).

٤٥ـ **الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي**: سبط رسول الله ﷺ وريحانته، وقد صحبه وحفظ عنه روىٰ عنه: ربيعة بن شيبان أبو الحوراء (٤٦٤-٢٥١٨)، «حسن» «أعلمني رسول الله ﷺ. . .»، «حسن صحيح»، عُمَير بن مأمون (٨٠١) «غريب ليس إسناده بذاك»، محمد الباقر «مرسل» (١٧٤٣) «حسن صحيح»، يوسف بن سعد (٣٣٥٠) «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ويقال: عُمير بن مأموم.

٤٦ـ **الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي**: سبط رسول الله ﷺ وريحانته حفظ عنه روىٰ عنه: علي بن الحسين بن علي (٣٥٤٦، ٣٧٣٣) «حسن صحيح»، «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر»، محمد الباقر «مرسل» (١٧٤٣) «حسن صحيح».

٤٧ـ **الحَكَم بن عَمرو الغِفاريّ**: صحابي روىٰ عنه: أبو حاجب «سوادة بن عاصم» (٦٤) «حسن».

٤٨ـ **حَكيم بن حِزَام بن خُوَيْلد الأَسْديّ**: صحابي روىٰ عنه: حبيب بن أبي ثابت (١٢٥٧)، وسعيد بن المسيب (٢٤٦٣)، وعبد الله بن الحارث القرشي (١٢٤٦)، وعروة بن الزبير (٢٤٦٣)، ويوسف بن ماهك المكّي (١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٥).

٤٩ـ **حكيم بن معاوية النُّمَيْريّ**: مختلف في صحبته روىٰ عنه: معاوية بن حكيم (٢٨٢٤) «صحيح».

٥٠ـ حَنْظلة بن الربيع الأسيدي: صحابي روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن مُلّ أبو عثمان النَّهدي (٢٥١٤)، «حسن صحيح»، ويزيد بن عبد الله بن الشخير (٢٤٥٢)، «حسن غريب» «وكان كتاب النبي ﷺ. . . » المتن.

٥١ـ خارجة بن حُذافة العدوي: صحابي روىٰ عنه: عبد الله ابن أبي مرة (٤٥٢).

٥٢ـ خالدُ بن زيد، أبو أيّوب الأنصاري: من كبار الصحابة روىٰ عنه: أسلم، أبو عمران التجيبي (٢٩٧٢)، وعبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمٰن الحبلي (١٢٨٣، ١٥٦٦)، وعبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (٢٧٤١، ٢٨٨٠، ٣٥٥٣)، وعطاء بن يزيد الليثي (٨، ١٩٣٢)، وعطاء بن يسار (١٥٠٥)، وعمر بن ثابت (٧٥٩)، ومحمد بن كعب (٣٥٣٩م)، وموسىٰ ابن طلحة (٣٩٤٠)، وأبو سَوْرة الأنصاري (٢٥٤٤)، وأبو الشِّمال بن ضباب (١٠٨٠)، وأبو صرمة (٣٥٣٩)، وامرأة أبي أيوب (٢٨٩٦).

٥٣ـ خالد بن عُرْفُطَة بن أبرهة العذري: صحابي روىٰ عنه: أبو إسحاق السبيعي «عمرو بن عبد الله» (١٠٦٤)، «حسن غريب» «أما سمعت رسول الله ﷺ. . . » المتن.

٥٤ـ خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي: من كبار الصحابة ليس له رواية، وله ذكر في الحديث (٣٥٢٣) «ليس إسناده بالقوي» وإنما ذكرته لأنهم رمزوا له برمز الترمذي!

٥٥ـ خَبّاب بن الأرتّ بن جندلة التميمي: من السابقين إلىٰ الإسلام روىٰ عنه: حارث بن مضرب العبدي (٩٧٠، ٢٤٨٣)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (٢٨٥٣)، وعبد الله بن خباب (٢١٧٥)، ومسروق بن الأجدع الهمداني (٣١٦٢).

٥٦ـ خُريم بن فاتِكٍ الأسدي: صحابي روىٰ عنه: حبيب بن النعمان (٢٣٠٠)، ويُسير بن عَميلة (١٦٢٥) «حسن»، وخريم بن فاتك له صحبة، وقد روىٰ عن النبي ﷺ أحاديث، وهو مشهور، «هذا عندي أصح».

٥٧ـ خُريمةُ بن ثابت الأنصاري: من كبار الصحابة روىٰ عنه: أبو عبد الله الجدلي (٩٥).

٥٨ـ **خُزَيمة بن جَزْء السلمي**: صحابيٌّ روىٰ عنه: حِبّان بن جَزْء، لم يصحَّ الإسناد إليه (١٧٩٢)، «ليس إسناده بالقوي».

٥٩ـ **دينار**: جدُّ عدي بن ثابت الأنصاري المدني روىٰ عنه: ابنه ثابت بن دينار (١٢٦، ١٢٧، ٢٧٤٨)، «غريب».

٦٠ـ **رافع بن خَديج بن رافع الأوسيّ**: صحابيٌّ جليل، روىٰ عنه: بُشَير بن يسار (١٣٠٣، ١٤٢٢)، ورفاعة بن رافع (١٤٩١، ١٤٩٢، ١٦٠٠)، والسائب بن يزيد الكندي (٧٧٤، ١٢٧٥)، وعَبَاية بن رفاعة بن رافع (٢٠٧٣)، وعطاء بن أبي رباح المكي (١٣٦٦)، ومجاهد بن جبر المكي (١٣٨٤)، ومحمود بن لبيد (١٥٤، ٦٤٥)، وواسع بن حبّان (١٤٤٩)، ويحيىٰ بن إسحاق ابن أخي رافع (٣٣٩٥).

٦١ـ **رافع بن عَمرو الغِفاري**: صحابيٌّ روىٰ عنه: أبو جبير، مولىٰ الحكم بن عمرو الغفاري (١٢٨٨)، «حسن صحيح غريب».

٦٢ـ **ربيعة بن كعب بن مالك الأسلمي**: صحابيٌّ من أهل الصُّفَّة روىٰ عنه: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٣٤١٦)، «حسن صحيح» «كنت أبيت عند باب النبي...» المتن.

٦٣ـ **رِفاعةُ بن رافع بن مالك بن العَجْلان، أبو معاذ الأنصاري الزُّرَقي**: من أهل بدر روىٰ عنه: عبيد بن رفاعة بن رافع (١٢١٠)، «حسن صحيح» «خرج مع النبي ﷺ...» المتن، ومعاذ بن رفاعة (٤٠٤، ٣٥٥٨) «حسن»، «حسن غريب»، ويحيىٰ ابن خلاد بن مالك بن رافع (٣٠٢) «حسن».

٦٤ـ **رُكَانةُ بن عبد يَزِيدَ بن هشام الهاشمي**: من مسلمة الفتح روىٰ عنه: علي بن يزيد بن ركانة (١١٧٧) «فيه اضطراب» «أتيت النبي ﷺ...»، ومحمد بن ركانة (١٧٨٤) «حسن صحيح» «أنه صارع النبي ﷺ...».

٦٥ـ **رُوَيْفِع بن ثابت بن السّكَن الأنصاري**: صحابيٌّ روىٰ عنه: بُسْر بن عبيد الله الحضرمي (١١٣١) «حسن».

٦٦ـ الزبير بن العوّام بن خُويلد الأسدي: أحد العشرة وأحد فرسان بدر والعقبة روىٰ عنه: عبد الله بن الزبير (١١٥٠ت، ١٦٩٢، ٣٢٣٦، ٣٣٥٦، ٣٧٣٨، ٣٧٤٣) وعروة بن الزبير (١٣٦٣ت، ٣٠٢٧ت، ٣٠٠٧م)، وهشام بن عروة (٣٨٤٦)، وأبو حكيم مولىٰ الزبير (٣٥٦٩)، ومولىٰ الزبير (٢٥١٠).

٦٧ـ زيادُ بن الحارث الصُّدَائي: له صحبة ووفادة، روىٰ عنه: زياد بن نعيم الحضرمي (١٩٩) سكت عليه.

٦٨ـ زيدُ بن أرقَم بن زيد الخَزْرجي: صحابي مشهور كتب الوحي، روىٰ عنه: حبيب بن أبي ثابت (٣٧٨٨)، وحبيب بن يسار (٢٧٦١)، وسعد بن إياس، أبو عمرو الشَّيباني (٤٠٥، ٢٩٨٦)، وصُبيح مولىٰ أم سلمة (٣٨٧٠)، وطلحة بن يزيد، أبو حمزة (٣٧٣٥)، وعامر بن واثلة أبو الطفيل (٣٧١٣)، وعبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (١٠٢٣)، وعبد الرحمٰن بن مُِلّ أبو عثمان النَّهدي (٣٥٧٢)، وعمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (١٦٧٦، ٣٣١٢)، ومحمد بن كعب القرظي (٣٣١٤)، وميمون أبو عبد الله البصري (٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٣٧١٣ت)، والنضر بن أنس (٣٩٠٢)، وأبو إسحاق = عمرو بن عبد الله، وأبو حمزة = طلحة بن يزيد، وأبو سعيد الأزدي ويقال: أبو سعد (٣٣١٣)، وأبو وقاص (٢٦٣٣).

٦٩ـ زيد بن خالد الجُهَني المدني: صحابي مشهور، روىٰ عنه: بسر بن سعيد المدني (١٣٧٣، ١٦٢٨، ١٦٣١)، وعبد الرحمٰن ابن أبي عمرة (٢٢٩٧)، وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة (١٤٣٣)، وعطاء بن أبي رباح (٨٠٧، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١)، ويزيد مولىٰ المنبعث (١٣٧٢)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٢٣)، وأبو عمرة الأنصاري (٢٢٩٥، ٢٢٩٧).

٧٠ـ زيد بن سَهْل أبو طَلْحة الأنصاري البخاري: من كبار الصحابة، روىٰ عنه: أبان بن عثمان (٢٦٥٦)، وأنس بن مالك (٧٠٣، ٧٠٤، ٣٩٣٤)، وبسر بن سعيد الحضرمي (٤٥٠)، وخارجة بن زيد بن ثابت (٨٣٠، ٢٧١٥، ٣١٠٤)، وعبد الله بن عمر بن الخطاب (١٣٠٠، ١٣٠٢)، وعبد الله بن يزيد (٣٠٢٨)، وعبد الرحمٰن بن

شِمَاسة المهري (٣٩٥٤)، وعبيد بن السباق (٣١٠٣)، وعطاء بن يسار (٥٧٦)، وكثير ابن أفلح (٣٤١٣)، ومروان بن الحكم (٣٠٣٣)، وأم سعيد بنت سعد بن الربيع (٢٧١٤).

٧١ـ **زيد بن مِرْبَع بن قَيْظِي**: صحابي روىٰ عنه: يزيد بن شيبان (٨٨٣) «حسن صحيح» «إني رسول رسول الله. . .» المتن.

٧٢ـ **زيد والد يَسار، مولىٰ النبي ﷺ**: صحابي، روىٰ عنه: يسار بن زيد (٣٥٧٧) «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

٧٣ـ **سالم بن عُبَيد الأشجعي**: صحابي من أهل الصفة، روىٰ عنه: هلال بن يساف (٢٧٤٠)، هذا اختلفوا في روايته «أنه سمع رسول الله ﷺ. . .» المتن.

٧٤ـ **السّائب بن خَلاّد بن سُوَيد الخزرجي**: له صحبة، روىٰ عنه: خلاد بن السائب (٨٢٩) سكت عليه.

٧٥ـ **السائب بن عمير القارىء**: صحابي روىٰ عنه: محمد بن إبراهيم التيمي (٣٩١م).

٧٦ـ **السائب بن يزيد بن سعيد الكِنْدي**: صحابي صغير، روىٰ عنه: إبراهيم بن عبد الله بن قارظ (٧٧٤، ١٢٧٥)، والجعد بن عبد الرحمٰن (٣٦٤٣)، وعبد الله بن السائب (٢١٦٠)، وعبد الرحمٰن بن حميد (٩٤٩)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (٣٧٣، ٥١٦، ٥٨١، ١٧١٨، ١٥٨٨، ١٧٩٨)، ومحمد بن يوسف (٩٢٦، ٢١٦١).

٧٧ـ **سَبْرَةُ بن مَعْبَدٍ الجُهَني**: له صحبة، روىٰ عنه: الربيع بن سبرة بن معبد (٤٠٧) «حسن صحيح».

٧٨ـ **سَخْبَرَة بن مُجّاعة**: صحابيّ في إسناد حديثه ضعف روىٰ عنه: عبد الله بن سخبرة (٢٦٤٨)، ضعيف الإسناد، ولا نعرف لعبد الله بن سخبرة كبير شيء ولا لأبيه.

٧٩ـ **سُرَاقَة بن مالك بن جُعْشُم المُدْلِجي**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عبد الله بن عمرو بن العاص (١٣٩٩) «ليس إسناده بصحيح. . .، وهذا حديث فيه اضطراب».

٨٠ـ **سعد بن عُبادة بن دُلَيْم الخَزْرجي**: أحد النقباء وأحد الأجواد، روىٰ عنه: ابن لسعد بن عباد (١٣٤٣)، «صحيح غريب»، «دفع ابنه إلىٰ النبي ﷺ يخدمه».

٨١ـ **سَعْد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخُدْرِي**: له ولأبيه صحبة، روىٰ عنه: الأغر أبو مسلم (٣٢٤٦، ٣٣٧٨، ٣٤٣٠)، وبكر بن عمرو أبو الصديق الناجي (١٤٤٢، ٢٢٣٢، ٢٥٦٣)، وجابر بن عبد الله الأنصاري (٣٣٢)، وجبر بن نوف أبو الوَدَّاك (١٢٦٣، ١٤٧٦)، والحسن بن أبي الحسن البصري (١٢٠٩)، وحفص بن عاصم (٢٩)، وذكوان، أبو صالح (١١٦٩، ٢١٣٤، ٢٤٢٨، ٢٥٥٤، ٢٩٦١، ٣١٥٦، ٣٦٠٠، ٣٨٦١)، ورافع بن إسحاق (٢٨٠٥)، وسعيد بن جبير (٢٤٠٧)، وسعيد بن أبي سعيد (٢٥٢٣)، وسعيد بن عبد الرحمٰن الأعشىٰ (١٩١٢، ١٩١٦)، وسليمان بن عمرو أبو الهيثم العُتْواري، (٢٠٣٣، ٢٢٧٤، ٢٣٩٥، ٢٥٣٢، ٢٥٤٠، ٢٥٦٢، ٢٥٧٦، ٢٥٨١، ٢٥٨٤، ٢٥٨٧، ٢٦١٧، ٢٦٨٦، ٣٠٩٣، ٣١٦٤، ٣١٧٦، ٣٢٩٤، ٣٣٢٢، ٣٣٢٦، ٣٣٧٦)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (٢٥٢٠)، وشهر بن حوشب (١٥٦٣)، وصيفي بن زياد الأنصاري (١٤٨٤)، وطارق بن شهاب البجلي (٢١٧٢)، وعبد الله بن خبّاب (٣٤٥٣)، عبد الله بن غالب الحُدّاني، (١٩٦٢)، وعبد الرحمٰن بن أبي سعيد (٢٧٩٣، ٣٠٩٩)، وعبد الرحمٰن ابن أبي نعم (٨٣٨، ٣٧٦٨)، وعبيد بن حنين (٣٦٦٠)، وعبيد الله بن عبد الله بن رافع (٦٦، ١٨٩٠)، وعطاء بن يزيد الليثي (٢٠٨، ١٦٦٠، ٢٠٢٤)، وعطاء بن يسار (٤٦٥، ٧١٩، ٩٦٦، ٢٥٥٥، ٢٥٩٨، ٢٦٦٥)، عطية بن سعد العوفي (٤٧٧، ١٣٢٩، ١٩٥٥، ٢١٧٤، ٢٣٥١، ٢٣٨١، ٢٤٣١، ٢٤٤٠، ٢٤٤٩، ٢٤٦٠، ٢٥٢٢، ٢٥٢٤، ٢٥٣٥، ٢٥٥٨، ٢٥٧٤ت، ٢٩٢٦، ٢٩٣٥، ٣٠٧١، ٣١٢٧، ٣١٩٢، ٣٢٤٣، ٣٣٩٧، ٣٦٥٨، ٣٦٨٠، ٣٧٢٧، ٣٧٨٨، ٣٩٠٤)، وعلي بن داود أبو المتوكل الناجي (١٤١، ٢٢٠، ٢٤٢، ٢٠٦٤، ٢٠٨٢)، وعُمَارة بن جُوين أبو هارون العبدي (١٩٥٠، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٣٧١٧)، وعياض بن عبد الله بن سعد (٥١١، ٦٥٥، ٦٧٣)، وعياض بن هلال (٣٩٦)، وقزعة بن يحيىٰ القرشي (٣٢٦، ١١٣٨، ١٦٨٤)،

ومحمد بن إبراهيم التيمي (٢٠٨٧)، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر (١٤٩٦)، والمنذر بن مالك أبو نضرة العبدي (٢٣٨، ٤٦٨، ٧١٢، ٧١٣، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٩١، ٩٩٢، ١٧٦٧، ١٨٧٧، ٢٠٥٨، ٢٠٦٣، ٢١٨١، ٢١٩١، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٦٩٠، ٣١٤٨، ٣٢٢٦، ٣٢٦٩، ٣٦١٥، ٣٦٦٧)، ونافع مولىٰ ابن عمر (١٢٤١)، والنعمان ابن أبي عياش (١٦٢٣)، والوليد بن قيس التُجيبي (٢٣٩٥)، ويحيىٰ بن عُمارة المازني (٣١٧، ٦٢٦، ٦٢٧، ٧٧٢، ٩٧٦)، وأبو أمامة بن سهل ابن حنيف (٢٢٨٦)، وأبو الحكم البجلي (١٣٩٨)، وأبو الخليل «صالح ابن أبي مريم» (١١٣٢، ٣٠١٧)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (١٠٤٣)، وأبو علقمة الهاشمي (٣٠١٦)، وأبو المثنىٰ الجهني (١٨٨٧)، وأبو نضرة العبدي = المنذر بن مالك، وأبو هارون العبدي = عمارة بن جوين، وأبو الهيثم العتواري = سليمان بن عمرو، وأبو وائل= شقيق بن سلمة، وأبو الودّاك = جبر بن نوف، وأبو يحيىٰ الأسلمي (٣٢٣)، وابن أخي أبي سعيد (٣٤٥٧)، ورجلٌ من كنانة (٣٢٢٥).

٨٢ـ سعد بن أبي وَقّاص وأبو وَقّاص هو مالك بن وُهَيب الزُهري: أحد العشرة روىٰ عنه: بسر بن سعيد المدني (٢١٩٤، ٣٤٣٧)، وراشد بن سعد المقرائي (٣٠٦٦)، وزيد بن عيّاشٍ أبو عيّاشٍ، (١٢٢٥)، وسعيد بن المسيب (١٠٨٣، ٢٨٣٠، ٣٧٣١، ٣٧٥٤)، وعامر بن سعد ابن أبي وقاص (٢١٠، ٢٧٧، ٢١١٦، ٢٥٣٨، ٢٧٩٩، ٢٩٩٩، ٣٧٢٤)، وعبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمٰن السلمي (٩٧٥)، وعمرو بن ميمون (٣٥٦٧)، وقيس بن أبي حازم (٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٣٧٥١)، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص (٢١٥١، ٢٨٥٢، ٣٥٠٥، ٣٩٠٥)، ومحمد بن عبد الله بن الحارث (٨٢٣)، ومصعب بن سعد بن أبي وقاص (٢٥٩، ٢٣٩٨، ٣٠٧٩، ٣١٨٩، ٣٤٦٣، ٣٥٦٧)، وعائشة بنت سعد (٣٥٦٨).

٨٣ـ سعيد بن زيد بن عَمرو العَدَوي: أحد العشرة روىٰ عنه: حميد بن عبد الرحمٰن ابن عوف (٣٧٤٧، ٣٧٤٨)، وطلحة بن عبد الله بن عوف (١٤٢١)، وعبد الله بن ظالم (٣٧٥٧)، وعبد الرحمٰن بن الأخنس (٣٧٥٧م)، وعبد الرحمٰن بن عمرو بن

سهل (١٤١٨)، وعروة بن الزبير (١٣٧٨)، وعمرو بن حريث المخزومي (٢٠٦٧)، وأبو عثمان النهدي (٢٧٨٠)، وجَدّة رباح بن عبد الرحمٰن (٢٥).

٨٤ـ سفيان بن عبد الله بن رَبِيعة الطّائِفي: صحابي روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن ماعز العامري (٢٤١٠) «حسن صحيح» «قلت يا رسول الله. . .».

٨٥ـ سَفِينة مولىٰ النبي ﷺ: صحابي مشهور روىٰ عنه: سعيد بن جُهْمان (٢٢٢٦) «حسن»، وعبد الله بن مطر أبو ريحانة (٥٦) «حسن صحيح»، وعمرو بن سفينة (١٨٢٨) «غريب».

٨٦ـ سَلْمان بن عامر بن أَوْس الضَّبِّيّ: صحابي روىٰ عنه: الرباب بنت صليع أم الرائح (٦٥٨، ٦٩٤، ٦٩٥، ١٥١٥) «حسن»،سكت عليه، «حسن صحيح»، «حسن صحيح».

٨٧ـ سَلْمان الفارسيّ: سلمان الخير أبو عبد الله، أول مشاهده الخندق روىٰ عنه: زاذان أبو عمرو الكندي (١٨٦٤)، وسعيد بن فيروز أبو البختري، (١٥٤٨)، وشرحبيل بن السِّمط (١٦٦٦)، وعبد الرحمٰن بن مُلّ أبو عثمان النهدي (١٧٢٦، ٢١٣٩. ٣٥٥٦)، وعبد الرحمٰن بن يزيد (١٦)، ومحمد بن المنكدر (١٦٦٥)، وأبو ظبيان الجَنْبي «حصين بن جندب» (٣٩٢٧).

٨٨ـ سَلَمة بن صَخْر البَيَاضِي الخزرجي: صحابي روىٰ عنه: سليمان بن يسار (١١٩٨، ٣٢٩٩) «حسن غريب»، «حسن».

٨٩ـ سَلَمة بن عمرو بن الأكوع الأسلميُّ: شهد بيعة الرضوان روىٰ عنه: إياس ابن سلمة بن الأكوع (٢٠٠٠، ٢٧٤٣، ٢٧٧٥)، ويزيد ابن أبي عبيد (١٦٤، ٧٩٨، ١٥٩٢).

٩٠ـ سَلَمة بن قَيس الأشجعي: صحابي روىٰ عنه: هلال بن يساف (٢٧) «حسن صحيح».

٩١ـ سليمان بن صُرَد بن الجَوْن الخُزاعي: صحابي روىٰ عنه: عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (١٠٦٤) «حسن غريب» «أما سمعت رسول الله ﷺ. . .» المتن.

٩٢ـ سَمُرة بن جُنْدُب بن هلال الفَزَاري: صحابي مشهور روىٰ عنه: ثعلبة بن عباد العبدي (٥٦٢)، والحسن بن الحسن البصري (١٨٢، ١٨٢م، ٢٣٣، ٢٥١، ٤٩٧، ١٠٨٢، ١١١٠، ١٢٣٧، ١٢٦٦، ١٢٩٦، ١٣٤٩، ١٣٦٥، ١٣٦٨، ١٤١٤، ١٥٢٢، ١٥٨٣، ١٦٨٣، ١٩٧٦، ٢٤٤٣، ٢٩٨٣، ٣٠٧٧، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٧١، ٣٩٣١)، والربيع بن عميلة الفزاري (٢٨٣٦)، وزيد بن عقبة (٦٨١)، وسوادة بن حنظلة (٧٠٦)، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (٢٦٦٢ت)، وعبد الله بن بريدة (١٠٣٥)، ومحمد بن سيرين (١٦٨٣)، وميمون بن أبي شَبِيب (٢٨١٠)، ويزيد بن عبد الله بن الشخِّير (٣٦٢٥)، وأبو رجاء العطاردي (٢٢٩٤).

٩٣ـ سَهْل ابن أبي حَثْمة بن سَاعِدة الخَزْرجي: صحابي صغير ولد سنة (٣هـ)، روىٰ عنه: بشير ابن يسار (١٣٠٣، ١٤٢٢)، «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، «حسن صحيح»، وصالح بن خوات بن جبير (٥٦٥) «حسن صحيح»، وعبد الرحمٰن ابن مسعود (٦٤٣) سكت عليه.

٩٤ـ سَهْل بن حُنَيْف بن واهب الأوسي: صحابي من أهل بدر روىٰ عنه: عبيد بن السباق (١١٥) «حسن صحيح» «وذكرت ذلك لرسول الله ﷺ. . .»، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة (١٧٥٠) «حسن صحيح»، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف (١٦٥٣) «حسن غريب».

٩٥ـ سَهْل بن سعد السّاعدي: له ولأبيه صحبة روىٰ عنه: سلمة بن دينار أبو حازم (٥٢٥، ٦٩٩، ٧٦٥، ٨٢٨، ١١١٤، ١٦٤٨، ١٦٦٤، ١٩١٨، ٢٠٨٥، ٢٣٢٠، ٢٣٦٤، ٢٤٠٨، ٣٨٥٦)، وعباس بن سهل بن سعد (٢٠١٢)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١١٠، ٢٧٠٩، ٣٠٣٣).

٩٦ـ سُوَيد بن قَيْس: له حديث السراويل روىٰ عنه: سماك بن حرب (١٣٠٥) «حسن صحيح» «فجاءنا رسول الله ﷺ. . .» المتن.

٩٧ـ سُوَيد بن مُقَرِّن المزني: صحابي مشهور روىٰ عنه: هلال بن يساف (١٥٤٢) «حسن صحيح» «فأمرنا رسول الله ﷺ. . .» المتن.

٩٨ـ شِبل بن خالد «مرسل»: صحابي، ويستدرك على الحافظين المزّي وابن حجر، فلم يترجماه، روىٰ عنه: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (١٤٣٣).

٩٩ـ شدّاد بن أوس بن ثابت الأنصاري: صحابي روىٰ عنه: ضمرة بن حبيب الزبيدي (٢٤٥٩) «حسن»، وعثمان بن ربيعة التيمي (٣٣٩٣) «حسن غريب»، وأبو الأشعث الصنعاني «شراحيل بن آده» (١٤٠٩) «حسن صحيح»، ورجل من بني حنظلة (٣٤٠٧) «إنما نعرفه من هذا الوجه» «ألا أعلمك ما كان النبي ﷺ يعلمنا. . .» المتن.

١٠٠ـ شُقْران مولىٰ النبي ﷺ: شهد بدراً روىٰ عنه: عبيد الله ابن أبي رافع (١٠٤٧) «حسن غريب».

١٠١ـ شَكَل بن حميد العَبْسِي: صحابي روىٰ عنه: شُتَير بن **شَكَل** (٣٤٩٢) «حسن غريب» الإسناد مشكل.

١٠٢ـ شِهاب بن المَجْنون: مذكور في الصحابة روىٰ عنه: كليب بن شهاب ٣٥٨٧) «غريب من هذا الوجه» «دخلت علىٰ النبي ﷺ. . .» المتن.

١٠٣ـ صخر بن حرب أبو سفيان الأموي: صحابي شهير، روىٰ عنه: عبد الله بن عباس (٢٧١٧) «حسن صحيح».

١٠٤ـ صخر بن وَدَاعَة الغامدي: صحابي مقلّ، روىٰ عنه: عُمارة بن حديد (١٢١٢) «حسن» ولا نعرف لصخر عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

١٠٥ـ صُدَيّ بن عَجْلان أبو أمامة الباهليّ: صحابي مشهور، روىٰ عنه: حَزَوّرْ أبو غالب الراسبي (٣٦٠، ٣٠٠٠، ٣٢٥٣)، وحسان بن عطية الشامي (٢٠٢٧)، وخالد ابن معدان الكلاعي (٣٤٥٦)، وزيد بن أرطاة الفزاري (٢٩١١)، وسالم بن أبي الجعد الغطفاني (١٥٤٧)، وسليم بن عامر الكلاعي (٦١٦، ١٥١٧، ٢٣٥٩، ٢٦٩٤)، وسيار مولىٰ آل معاوية (١٥٥٣)، وشداد بن عبد الله أبو عمار (٢٣٤٣)، وشرحبيل ابن مسلم الخولاني (٦٧٠، ١٢٦٥، ٢١٢٠)، وشهر بن حوشب (٣٧، ٣٥٢٦)، وعبد الرحمٰن بن سابط الجمحي (٣٤٩٩، ٣٥٢١)، وعبيد الله بن بُسر الحُبْراني (٢٥٨٣)، والقاسم بن عبد الرحمٰن الشامي أبو عبد الرحمٰن (١٢٨٢، ١٦٢٤،

١٦٢٧، ١٦٦٩، ٢٣٤٧، ٢٤٠٦، ٢٦٨٥، ٢٧٣١، ٣١٩٦)، ومحمد بن زياد أبو سفيان الألهاني (٢٤٣٧)، ويزيد بن شريح (٣٥٧ت)، وأبو إدريس الخولاني (٣٥٤٩م٢)، وأبو سلامة الأسود (١٥٦١).

١٠٦ـ **الصَّعْب بن جَثّامة اللَّيثي**: صحابي، روىٰ عنه: عبد الله بن عباس (٨٤٩، ١٥٧٠) «حسن صحيح» «مَرَّ النبيّ ﷺ بي...» المتن، «حسن صحيح» «قلت يا رسول الله...».

١٠٧ـ **صفوان بن أمية بن خلف الجُمَحي**: صحابي من المؤلفة قلوبهم روىٰ عنه: سعيد بن المسيب (٦٦٦) «وكأن هذا أصح وأشبه» «أعطاني رسول الله ﷺ يوم حنين...»، وعبد الله بن الحارث (١٨٣٥) «لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم المعلم»، وعمرو بن صفوان بن أمية (٢٧١٠).

١٠٨ـ **صفوان بن عَسَّال**: صحابي معروف، روىٰ عنه: زِرّ بن حُبيش (٩٦، ٢٣٨٧، ٢٧٣٣، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦) «حسن صحيح»، وعبد الله بن سَلمة (٢٧٣٣، ٣١٤٤).

١٠٩ـ **صُهَيب بن سنان الرُومي**: صحابي شهير، روىٰ عنه: عبد الله بن عمر (٣٦٧) وحديث صهيب لا نعرفه إلا من حديث الليث، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (٢٥٥٢، ٣١٠٥) سكت عليهما (٣٣٤٠) «حسن غريب»، وأبو المبارك (٢٩١٨) «ليس إسناده بالقوي».

١١٠ـ **الضَّحاك بن سفيان بن عَوْف الكِلاَبي**: صحابي معروف، روىٰ عنه: سعيد ابن المسيب (١٤١٥، ومكرره ٢١١٠) «حسن صحيح» «أنَّ رسول الله ﷺ كتب إليه...» المتن.

١١١ـ **طارق بن أَشْيَمَ بن مسعودٍ الأَشْجعي**: صحابي روىٰ عنه: سعد بن طارق، أبو مالك الأشجعي، (٤٠٢، ٤٠٣) «حسن صحيح» «أنك صليت خلف النبي ﷺ...» المتن.

١١٢ـ **طارق بن شهاب بن عبد شمس البَجَلي الأَحْمَسي**: رأىٰ النبي ﷺ ولم يسمع منه، روىٰ عنه: قيس بن مسلم (٢١٧٢، ٦١٤، ٣٠٤٣)، وسيار (٢٣٢٦).

١١٣ـ **طارق بن عبد الله المُحَارِبِي**: صحابي روىٰ عنه: ربعي بن حراش (٥٧١) «حسن صحيح».

١١٤ـ **طَلْحة بن عُبَيد الله بن عُثْمان التَّيمي**: أحد العشرة روىٰ عنه: الحارث بن عبد الرحمٰن ابن أبي ذباب (٣٦٩٨)، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة (٣٨٤٥)، وعيسىٰ بن طلحة بن عبيد الله (٣٢٠٣، ٣٧٤٢)، ومالك بن أبي عامر (٣٨٣٧)، وموسىٰ ابن طلحة بن عبيد الله (٣٣٥، ٢٣٠٣، ٣٧٤٢)، ويحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله (٣٤٥١).

١١٥ـ **طلحة بن مالك الخزاعي أو السُّلمي**: صحابي روىٰ عنه: أم الحُرَير (٣٩٢٩) «غريب».

١١٦ـ **طَلْق بن عليّ بن المُنْذر السُّحَيْمي**: له وفادة روىٰ عنه: قيس بن طلق بن علي (٨٥، ٤٧٠، ٧٠٥، ١١٦٠) «حسن غريب».

١١٧ـ **عاصمُ بن عَدِيّ بن الجَدّ بن العَجْلان الأنصاري**: صحابي شهد أُحداً، روىٰ عنه: أبو البَدّاح بن عاصم بن عدي (٩٥٤، ٩٥٥) «حسن صحيح».

١١٨ـ **عامرُ بن رَبِيعة بن كَعْب العَنْزي**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عبد الله بن عامر بن ربيعة (٣٥٤، ٧٢٥، ١١١٣، ٢٩٥٧) «ليس إسناده بذاك»، «حسن»، «حسن صحيح»، «غريب»، وعبد الله بن عمر (١٠٤٢) «حسن صحيح».

١١٩ـ **عامر بن عبد الله أبو عبيدة بن الجَرّاح القرشي**: أحد العشرة روىٰ عنه: عبد الله بن سراقة (٢٢٣٤) «غريب» «سمعت رسول الله ﷺ. . .»، ولعامر بن عبد الله ذكر في (٢٤٦٢)، وعلي بن بذيمة (٣٠٤٨).

١٢٠ـ **عامر بن مسعود بن أُمية بن خَلفَ الجُمَحي**: يقال له صحبة، روىٰ عنه: نمير بن عريب (٧٩٧) «مرسل» لم يدرك النبي ﷺ.

١٢١ـ **عامر بن واثلة الجُمَحي**: ولد عام أحد ورأىٰ النبي ﷺ روىٰ عنه: أبو الزبير (٣٣٤) «غريب» عن معاذ، ويزيد بن أبي حبيب (٥٥٣) ترجيح بين روايتين عن معاذ، وابن خثيم (٨٥٨) «حسن صحيح» عن ابن عباس، والوليد بن عبد الله بن جميع (٢٠٠٧) «حسن غريب» عن حذيفة، وعن فرات القزاز (٢١٨٣) «حسن صحيح» عن

حذيفة بن أَسِيد، وسلمة بن كُهَيل (٣٧١٣) «حسن غريب» عن أبي سَرِيحةٌ ـ حذيفة بن أسيد ـ أو زيد بن أرقم، وعبد الله بن عثمان بن خُثَيم (٣٩٢٦) «حسن صحيح غريب» عن ابن عباس.

١٢٢ـ **عُبَادة بن الصامت**: بدري مشهور، روىٰ عنه: أنس بن مالك (١٠٦٦، ٢٢٧١، ٢٣٠٩)، وجبير بن نفير (٢٦٥٣، ٣٥٧٣)، وجنادة (١٠٢٠، ٣٤١٤)، وحِطّان بن عبد الله الرقاشي (١٤٣٤)، وشراحيل بن آدة أبو الأشعث الصنعاني (١٢٤٠)، وصُدَيّ بن عجلان أبو أمامة (١٥٦١)، وعبد الرحمٰن بن عُسيلة الصُّنابحي (٢٦٣٨)، وعطاء بن يسار (٢٥٣١)، ومحمود بن الربيع (٢٤٧، ٣١١)، والوليد بن عبادة بن الصامت (٢١٥٥، ٣٣١٩)، وأبو إدريس الخولاني (١٤٣٩)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٢٢٧٥).

١٢٣ـ **العباس بن عبد المطلب الهاشمي**: عم النبي ﷺ مشهور، روىٰ عنه: الأحنف بن قيس (٣٣٢٠)، وعامر بن سعد بن أبي وقاص (٢٧٢، ٢٦٢٣)، وعبد الله ابن الحارث (٣٥١٤، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨ت)، ومالك بن أوس بن الحَدَثان (١٦١٠).

١٢٤ـ **عبد الله بن الأَرْقَم الزهري**: صحابي، روىٰ عنه: عروة بن الزبير (١٤٢).

١٢٥ـ **عبد الله بن أَقْرم الخُزَاعي**: صحابي، روىٰ عنه: عبيد الله بن عبد الله بن أقرم (٢٧٤).

١٢٦ـ **عبد الله بن أُنَيْس الأنصاري**: صحابي، روىٰ عنه: عيسىٰ بن عبد الله بن أنيس (١٨٩١) «ليس إسناده بصحيح» «رأيت النبي ﷺ. . .».

١٢٧ـ **عبد الله بن أُنَيْس الجهني، أبو يحيىٰ**: صحابي شهد العقبة وأحداً روىٰ عنه: أبو أمامة ابن ثعلبة الأنصاري (٣٠٢٠) «حسن غريب».

١٢٨ـ **عبد الله بن أبي أوفىٰ الأسلمي**: صحابي شهد الحديبية روىٰ عنه: إسماعيل ابن أبي خالد (١٦٧٨)، وسليمان بن فيروز أبو إسحاق الشيباني (١٣٣٠)، وطلحة بن مصرف (٢١١٩)، وعطاء بن السائب (٣٥٤٧)، وفائد بن عبد الرحمٰن (٤٧٩)، ووقدان أبو يعفور العبدي (١٨٢١، ١٨٢٢).

١٢٩ـ عبد الله بن بُسْر المازني: صحابي صغير، لأبيه صحبة، روىٰ عنه: خالد ابن معدان (٧٤٤) «حسن»، وعمرو بن قيس السكوني (٢٣٢٩، ٣٣٧٥) «حسن غريب»، «حسن صحيح»، ويزيد بن خُمَير الرحبي (٦٠٧، ٣٥٧٦٧) «حسن صحيح غريب»، «أنزل رسول الله ﷺ علىٰ أبي . . .».

١٣٠ـ عبد الله بن أبي الجَذْعاء الكِنَاني: صحابي له حديثان، روىٰ عنه: عبد الله بن شقيق (٢٤٣٨) «غريب» «سمعت رسول الله ﷺ. . .» «إنما يعرف له هذا الحديث الواحد».

١٣١ـ عبد الله بن جَعْفر بن أبي طالب الهاشمي: أحد الأجواد، ولد بالحبشة وله صحبة، روىٰ عنه: خالد بن سارة القرشي (٩٩٨) «حسن صحيح»، وسعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمٰن (١٨٤٤) «حسن صحيح غريب»، وعبد الرحمٰن بن أبي رافع (١٧٤٤) «أصح شيء في الباب»، وعروة بن الزبير (٣٨٧٧) «حسن صحيح» عن علي.

١٣٢ـ عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزُّبَيْدي: صحابي روىٰ عنه: عبيد الله بن المغيرة (٣٦٤١) «حسن غريب»، ويزيد ابن أبي حبيب (٣٦٤٢) «صحيح غريب».

١٣٣ـ عبد الله بن حَنْطب بن الحارث: مختلف في صحبته، وله حديث مختلف في إسناده، روىٰ عنه: ابنه المطّلب (٣٦٧١) «مرسل» لم يدرك النبي ﷺ.

١٣٤ـ عبد الله بن خُبَيب الجُهَني: له صحبة روىٰ عنه: معاذ بن عبد الله بن خبيب (٣٥٧٥) «حسن صحيح غريب» «خرجنا نطلب رسول الله ﷺ. . .».

١٣٥ـ عبد الله بن الزّبير بن العوّام الأسدي: كان أول مولود في الإسلام بالمدينة، من المهاجرين روىٰ عنه: طلق بن حبيب (٢٧٥٧)، وعبّاد بن عبد الله بن الزبير (١٦٩٢، ٣٧٣٨)، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة (١١٥٠، ٣٢٦٦، ٣٧٦٩)، وعبد الوهاب بن يحيىٰ الزبيري (١٨٣٨ منقطع»، وعروة بن الزبير (١٣٦٣، ٣٠٢٧، ٣١٧٠، ٣٧٤٣)، ويحيىٰ بن عبد الرحمٰن بن حاطب (٣٢٣٦، ٣٣٥٦).

١٣٦ـ عبد الله بن زَمَعَة بن الأسود الأسدي: صحابي مشهور روىٰ عنه: عروة بن الزبير (٣٣٤٣) «حسن صحيح» «سمعت النبي ﷺ. . .».

١٣٧ـ عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني: صحابي مشهور روىٰ عنه: عباد بن تميم (٥٥٦، ٢٧٦٥)، وواسع بن حبان (٣٥)، ويحيىٰ بن عمارة (٢٨، ٣٢، ٤٧).

١٣٨ـ عبد الله بن زيد بن عبد ربِّه الأنصاري: صحابي روىٰ عنه: عبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (١٩٤)، ومحمد بن عبد الله بن زيد (١٨٩).

١٣٩ـ عبد الله بن السائِب ابن أبي السائب المَخْزومي: له ولأبيه صحبة، روىٰ عنه: مجاهد بن جبر المكي (٤٧٨) «حسن غريب».

١٤٠ـ عبد الله بن سَرْجس المزني: صحابي، روىٰ عنه: عاصم الأحول (٢٠١٠، ٣٤٣٩) «حسن غريب»، «حسن صحيح».

١٤١ـ عبد الله بن سَعْد الأنصاري: صحابي روىٰ عنه: حرام بن حكيم (١٣٣) «حسن غريب» «سألت النبي ﷺ. . .».

١٤٢ـ عبد الله بن سنان بن نُبَيْشَه المزني: صحابي روىٰ عنه: علقمة بن عبد الله المزني (١٨٣٢) «غريب».

١٤٣ـ عبد الله بن سلام أبو يوسف الإسرائيلي: غيَّر النبي ﷺ اسمه، مشهور له أحاديث وفضل روىٰ عنه: زرارة بن أوفىٰ (٢٤٨٥) «حسن صحيح غريب»، ويوسف ابن عبد الله بن سلام (٦٣١٧) «حسن غريب»، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٣٣٠٩) «خولف في إسناد هذا الحديث. . .»، وابن أخي عبد الله بن سلام (٣٢٥٦، ٣٨٠٣) «غريب» «فسمّاه النبي ﷺ عبد الله».

١٤٤ـ عبد الله بن الشِّخِّير العامري: صحابي من مسلمة الفتح، روىٰ عنه: مُطرف ابن عبد الله بن الشخير (٢١٥٠، ٢٣٤٢، ٢٤٥٦، ٣٣٥٤) «غريب»، «حسن صحيح».

١٤٥ـ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي: ابن عم النبي ﷺ ودعا له بالفهم بالقرآن، من المكثرين ومن فقهاء الصحابة روىٰ عنه: إسحاق بن عبد الله بن كنانة (٥٥٨، ٥٥٩)، وأوس بن عبد الله أبو الجوزاء الربعي (٢٨٩٠، ٣١٢٢)، وباذام

ويقال: باذان أبو صالح (٣٢٠، ٣٠٥٩)، وجابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي (٦٢، ٨٣٤، ٨٤٤، ١١٠٣، ١١٠٤)، والحسن بن أبي الحسن البصري (٧٥٥)، وحصين ابن جندب، أو ظبيان الجنبي (٦٣٣، ٦٣٤، ١٠٥٣، ٢٩١٣، ٣١٣٩، ٣١٩٩، ٣٦٢٨)، وحصين بن مالك البجلي (٢٤٨٤)، والحكم بن عبد الله الأعرج (٧٥٤)، وحميد بن عبد الرحمٰن ابن عوف (٣٠١٤)، وحنش بن عبد الله الصنعاني (٢٥١٦)، وخالد بن اللجلاج العامري (٣٢٣٤)، ورفيع بن مهران أبو العالية الرياحي (٧٧، ١٨٣، ١٩٧٨، ٣٤٣٥)، وزرارة بن أوفىٰ الحرشي (٢٩٤٨)، وسالم ابن أبي الجعد (٣٣١)، وسعيد بن جبير (١٨٤، ١٨٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٠، ٤٦٢، ٥٢٠، ٥٣٧، ٧١٦، ٧١٧، ٧٥٧، ٨١٩، ٨٦٦، ٨٧٧، ٩٥١، ٩٦١، ٩٩٤، ١٠٤٥، ١٤٢٧، ١٦٧٢، ١٨٠٥، ٢٠٦٠، ٢٠٨٣، ٢٤٢٣، ٢٤٤٦، ٢٩٤٣، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٨٠، ٢٩٩٢، ٣٠٦٠، ٣٠٦٩، ٣١٠٨، ٣١١٧، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥٨، ٣١٦٧، ٣١٧١، ٣١٩٣، ٣٢٣٢، ٣٣٠٣، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٩، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٨٥، ٣٧٥٩، ٣٩٠٦، ٣٩٠٨، ٣٩٢٦)، وسعيد ابن أبي هند الفزاري (٢٣٠٤، ٢٦٤٥)، وسليمان بن يسار (٩٢٨، ١١٩٤)، وسماك بن الوليد أبو زميل الحنفي (١٠٦٢، ١٥٧٤، ٢٦٩١، ٣٠٨١)، وشهر بن حوشب (٣٢١٥)، وصالح بن نبهان مولىٰ التوأمة (٣٩)، والصلت بن عبد الله بن نوفل (١٧٤٢)، والضحاك بن مزاحم الهلالي (٣٣١٦)، وطاووس بن كيسان اليماني (٧٠، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٩٠، ٥٦٠، ٨٢٢، ٨٣٩، ٨٦٣، ٩٦٠، ١٢٩١، ١٢٩٩، ١٣٨٥، ١٤٠١، ١٥٩٠، ٢٠٦٢، ٢٠٩٨، ٢١٣٢، ٢١٦٦، ٣٢٥١، ٣٤١٨، ٣٤٩)، وطلحة بن عبد الله بن عوف (١٠٢٧)، وطليق بن قيس الحنفي (٣٥٥١)، وعامر بن شراحيل الشعبي (١٠٣٧، ١٨٨٢، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩)، وعامر بن واثلة أبو الطفيل الليثي (٨٥٨، ٣٩٢٦)، وعبد الله بن زيد أبو قلابة الجِرَمي (٣٢٣٣)، وعبد الله بن عبيد بن أبي مليكة (١٣٤٢، ١٣٧١، ١٨٤٧)، وعبد الرحمٰن بن مطعم أبو المنهال (١٣١١)، وعبد الرحمٰن بن وعلة (١٧٢٨)، وعبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور

(٢٤٦١، ٢٧١٧، ٣٣١٨)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٨٩، ٣٠٨، ٣٣٧، ٨٤٩، ١٥٥٥، ١٤٣٢، ١٥٤٦، ١٥٦١م، ١٥٧٠، ١٧٠١، ١٧٩٨، ٢٢٩٣، ٢٨٠٤، ٣٠٩٧، ٣١٩١، ٣٤٢٤)، وعبيد الله بن عبد أبي يزيد المكي (٥٧٩)، وعطاء ابن أبي رباح (٧١٦، ٧١٧، ٨٣٩، ٨٧٩، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٢، ٩٤٥م، ١٠٥٧، ١٦٣٩، ١٧٢٧، ١٨٨٥، ٢٨٩٤، ٣٢٨٤، ٣٥٧٠، ٣٨٢٣)، وعطاء بن يسار (٣٦، ٤٢، ١٦٥٣)، وعكرمة مولىٰ ابن عباس (٦٥، ١١٢، ١٨٨، ٣٣١، ٤١٠، ٥٤٩، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٨٧، ٦٦٩، ٦٨٨، ٦٩١، ٧٥٠، ٧٧٥، ٨١٦، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٦٥، ٨٩٢، ٩٠٥، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٥م، ١١٢٥، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٥٦، ١١٨٥م، ١١٩٩، ١٢١٤، ١٢٧١، ١٢٥٩، ١٢٦٨، ١٢٩٨، ١٣٨٨، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٤٠٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٨، ١٤٦٢، ١٤٧٥، ١٥٠١، ١٦٧٧، ١٧٥١، ١٧٥٧، ١٨٨٨، ١٩١٧، ١٧٢١، ١٩٩٥، ٢٩٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٥٣، ٢٠٧٥، ٢١٤٩، ٢١٩٣، ٢٢٨٣، ٢٣٦٠، ٢٧٦٠، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٨٤٥، ٢٩٦٤، ٣٠٣٠، ٣٠٥٢، ٣٠٥٤، ٣٠٨٠، ٣٠٣٤، ٣١٤٠، ٣١٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٩٧، ٣٣١٧، ٣٣٣٢، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٥٧٠، ٣٦١٦، ٣٦٢١، ٣٦٢٢، ٣٦٨٣، ٣٧٨٤، ٣٨٢٤، ٣٨٩١)، وعلي بن الحسين بن علي (٣٢٢٤)، وعلي بن عبد الله بن عباس (١٦٩٥، ٣٤١٩، ٣٧٨٩)، وعمّار بن أبي عمار المكي (٣٠٤٤، ٣٦٥٠، ٣٦٥١)، وعمر بن حرملة البصري (٣٤٥٥)، وعمرو بن دينار المكي (٣٠٢٩، ٣٦٥٢)، وعمرو بن الشريد (١١٤٩)، وعمرو بن ميمون الأودي (٣٧٣٢، ٣٧٣٤)، وعوسجة المكي (٢١٠٦)، وكريب بن أبي مسلم مولىٰ ابن عباس (١٠٣، ٢٣٢، ٦٩٣، ١٠٩٢، ١١٦٥، ١٨٨٦، ٣٢٧٥، ٣٥٥٥، ٣٧٦٢)، ومجاهد ابن جبر المكي (٢٠٦، ٢١٨، ٣٩٨، ٤١٠، ٧١٦، ٧١٧، ٩٣٢، ٩٤٥م، ١٧٠٨، ١٧٠٩م، ١٨٢٥، ٢٣٩٣، ٢٥٨٥، ٢٦٨١، ٢٧٩٦، ٣٢٤١)، ومحمد بن سيرين (٥٤٧)، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر (٨٣٢)، ومحمد بن مسلم أبو الزبير (٩٢٠)، ومحمد بن كعب (١١٢٢)، ومسلم بن

صُبَيْح أبو الضحىٰ (٣٢٤٠)، ومسلم بن عبد الله أبو حسان الأعرج (٩٠٦)، ومِصْدَع أبو يحيىٰ (٢٩٣٤)، ومِقْسم بن بجرة مولىٰ ابن عباس (١٣٦، ١٣٧، ٥٢٧، ٧٧٧، ٨٨٠، ٨٩٣، ٨٩٥، ٨٩٨، ٨٩٩، ١٠٢٦، ١٦٤٩، ١٧١٥، ٣٠٠٩، ٣٠٣٢، ٣٠٩١)، وموسىٰ بن سالم (٣٨٢٢)، وميمون بن مهران الجزري (٧٧٦)، ونافذ أبو معبد (٦٥٢، ٢٠١٤)، ونافع بن جبير بن مطعم (١٤٩، ١١٠٨، ٢٢٩٢)، ونصر بن عمران أبو جمرة الضُّبَعي (٤٤٢، ١٥٩٩، ٢٠١١، ٢٦١١)، وهرمز الوالبي أبو خالد (٢٤٥)، ووهب بن منبه (١٩٩٤، ٢٢٥٦)، ولاحق بن حميد أبو مجلز (١٦٨١)، ويزيد بن هرمز (١٥٥٦)، ويزيد الفارسي البصري (٣٠٨٦)، ويوسف بن مهران المكي (٣١٠٧)، وأبو حمزة = نصر بن عمران، وأبو الجوزاء = أوس بن عبد الله، وأبو رجاء العطاردي (عمران) (٢٦٠٢)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٣٢٨٠)، وأبو نضرة العبدي (٣١٤٨).

١٤٦ـ **عبد الله بن عبد الأسد القرشي أبو سلمة المخزومي**: من السابقين شهد بدراً روىٰ عنه: أم سلمة (٣٥١١) «حسن غريب».

١٤٧ـ **عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي أبو بكر الصديق التّيمي**: خليفة رسول الله ﷺ، روىٰ عنه: أنس بن مالك (٣٠٩٦)، ورفاعة بن رافع الزرقي (٣٥٥٨)، وعبد الله بن عمر بن الخطاب (٣٠٣٩)، وعبد الله بن عمرو (٣٥١٣)، وعبد الرحمٰن ابن يربوع المخزومي (٨٢٧)، وعلي بن أبي طالب (٤٠٦، ٣٠٠٦)، وعمرو بن حريث (٢٢٣٧)، وقيس بن أبي حازم (٢١٦٨، ٣٠٥٧)، ومرّة بن شراحيل «الطيب» (١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٦٣)، ومولىٰ لأبي بكر (٣٥٥٩)، وعائشة بنت أبي بكر (١٨، ١٠، ٣٥١٦)، وأبو هريرة (١٦٠٨، ١٦٠٩).

١٤٨ـ **عبد الله بن عَدِيّ بن الحمراء الزهري**: صحابي له حديث روىٰ عنه: أبو سلمة (٣٩٢٥) «حسن غريب صحيح».

١٤٩ـ **عبد الله بن عمر بن الخطاب العَدَوِي القرشي**: أحد المكثرين من الصحابة روىٰ عنه: أسلم، مولىٰ عمر (٦٣١، ٨٥٢)، وأنس بن سيرين (٤٦١)، وثوير بن أبي

فاختة (٢٥٥٣، ٣٣٣٠)، وجَبَلَة بن سُحَيم الشيباني (١٥٠٦، ١٨١٤)، وجُبير بن نُفير (٣٥٣٧)، وجميع بن عُمير (٣٦٧٠، ٣٧٢٠)، وجُنيد (٣١٢٣)، وحبيب بن أبي ثابت (٢٦٠٩)، وحمزة بن عبد الله بن عمر (١١٨٩، ٢٢٨٤، ٢٨٢٤، ٣٦٨٧)، وخالد بن دُريك (٢٦٥٥)، وخالد ابن أبي عمران (٣٥٠٢)، وزاذان أبو عمر البزاز (١٨٦٨، ١٩٨٦، ٢٥٦٦)، والزبير بن عربي النَمَري (٨٦١)، وزيد بن أسلم (١٧٣٠، ٢٠٢٨)، وسالم بن عبد الله ابن عمر (٢٠٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣٢١، ٤٣٤، ٤٩٢، ٥٢١، ٥٦٤، ٦٢١، ٦٤٠، ٦٦٨، ٧٣٠، ٨١٨، ٨٢٤، ٩٤٢، ١٠٠٢، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١١٢٨، ١١٧٦، ١٢٤٤، ١٤٢٦، ١٤٦١، ١٤٨٣، ١٥٣٣، ١٥٤٠، ١٨١٣، ١٩٣٦، ٢٠١٩، ٢١٣٥، ٢٢١٧، ٢٢٢٥، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٣٣٤٩، ٢٢٥١، ٢٢٦٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٥٤٨، ٥٦١٥، ٢٧٥٠، ٢٨٢٤، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٣٠٠٤، ٣٢٠٩، ٣٣٨٦، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣١، ٣٤٤٣، ٣٤٥٠، ٣٥٦٢، ٣٨١٤)، وسعد بن عبيدة الكوفي (١٥٣٥)، وسعد مولىٰ طلحة (٢٤٩٦)، وسعيد بن جبير (٨٨٨، ٩٦٢، ١٢٠٢، ١٢٤٢، ٢٩٥٨، ٣١٧٨)، وسعيد بن يسار (٤٧٢)، والشعبي (١٨٧٣ت)، وطاووس بن كيسان (١٢٩٩، ١٨٦٧، ٢١٣١، ٢١٣٢)، وعباس بن جُلَيْد الحَجَري (١٩٤٩)، وعبد الله بن دينار المزني (٣٤١، ١٢٣٦، ١٣٦٥ت، ١٥٩٣، ١٦٠٣، ١٧٣٠، ١٧٩٠، ١٩٠٣، ٢٠٣٠، ٢١٢٦، ٢١٦٥، ٢١٦٧، ٢٢٦١، ٢٤٠٥، ٢٤١١، ٢٦٣٧، ٢٨٦٧، ٢٨٧١، ٢٩٦٣، ٣١١١، ٣٢٧٠، ٣٦٩٢، ٣٨١٦، ٣٩٤١، ٣٩٤٨، ٣٩٤٩)، وعبد الله بن عبد الله بن عمر (٤٩٣)، وعبد الله بن عُصْم (٢٢٢٠، ٣٩٤٤)، وعبد الله بن مالك الهمداني (٨٨٧)، وعبد الله بن محمد بن عقيل (١١١١ت)، وعبد الله بن موهب الفلسطيني (١٣٢٢)، وعبد الرحمٰن أبي ليلىٰ (١٧١٦)، وعبد الرحمٰن بن أبي نُعَم (٣٧٧٠)، وعبد الرحمٰن بن يزيد الأبناوي (٣٣٣٣)، وعُبيد بن عُمَير الليثي (٩٥٩، ١٨٦٢)، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر (٦٧)، وعروة بن الزبير (٩٣٦)، وعطاء بن أبي رباح المكي (١٠١٩، ٢٤١٦)، وعطية بن سعد العوفي (٥٥١، ٥٥٢، ٢٩٣٦)،

وعكرمة بن خالد المخزومي (٢٦٠٩م)، والعلاء بن اللجلاج (٩٧٩)، وعلي بن عبد الله البارقي الأزدي (٥٩٧، ٣٤٤٧)، وعمرو بن دينار المكي (٨٧٤، ١٤٨٨)، وعمرو مولىٰ أسماء (٢٨١٧)، وعونُ ابن عبد الله الهذلي (٣٥٩٢)، وكثير بن جُمْهان (٨٦٤)، وكُلَيب بن وائل البكري (٣٧٠٨)، ومجاهد بن جبر المكي (٤١٧، ٥٧٠، ٩٣٧، ١٨٢٤، ٢١٨٢، ٢٣٣٣، ٢٥٥٣م، ٣٢٨٨)، ومحارب بن دِثار الكوفي (٣٣٦١)، ومحمد بن زيد بن عبد الله ابن عمر (١٦٧٣)، ومحمد بن عبّاد بن جعفر المخزومي (٨١٣، ٢٩٩٨)، ومسلم بن جُنْدُب المكّي (٢٧٩٠)، ومسلم بن مِهران أبو المثنىٰ (٤٣٠)، ومصعب بن سعد الزهري (١)، ونابل صاحب العَباء (٣٦٧)، ونافع مولىٰ بن عمر (٩٠، ١٢٠، ١٣١، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٠، ٢١٥، ٢٩٤، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٨، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٥١، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٩٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٥٥، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٧١٨، ٨٢٠م، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٥٤، ٩٠٠، ٩٠٧، ٩١٣م، ٩٢١، ٩٤٤، ٩٤٨، ٩٥٠، ٩٧٤، ١٠٤٦، ٤٠٧٢، ١٠٩٨، ١١٢٤، ١٢٠٣، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٩، ١٢٤٥، ١٢٧٣، ١٢٨٧، ١٢٩٢، ١٣٠٠، ١٣٠٢، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٦١، ١٣٧٥، ١٣٨٣، ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٤٦، ١٤٨٧، ١٥٠٧، ١٥٠٩، ١٥٣١، ١٥٣٤، ١٥٣٩، ١٥٥٢، ١٥٥٤، ١٥٦٩، ١٥٨١، ١٦٨٩، ١٦٩٩، ١٧٠٥، ١٧٠٧، ١٧١١، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٦، ١٧٤١، ١٧٤٨، ١٧٥٩، ١٨١٨، ١٨٦١، ١٨٨٠، ١٩٧٢، ٢٠٣٢، ٢١١٨، ٢١٥٢، ٢٢٤١، ٢٤٢٢، ٢٧٢٠، ٢٧٣٨، ٢٧٤٩، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٨٣، ٢٨٠٠، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٨، ٣٠٠٥، ٣٠٩٨، ٣٣٠٢، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٤٣٤، ٣٤٤٢، ٣٤٧٠، ٣٥٤٨، ٣٦٦٩، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٧٠٧، ٣٨٢٥، ٣٨٦٦، ٣٩١٧، ٣٩١٨، ٣٩٥٣)، وواسع بن حَبّان الأنصاري (١١)، والوليد بن عبد الرحمٰن الجُرَشي (٣٨٣٦)، ويحيىٰ بن عبد الرحمٰن بن حاطب (١٠٠٤)، ويحيىٰ بن وثّاب الأسدي (٢٥٠٧)، ويحيىٰ بن يَعْمَر البصري (٢٦١٠)، ويحيىٰ البكاء (٢٤٧٨، ٣١٢٨)،

ويسار مولىٰ بن عمر (٤١٩، ٧٥١)، ويونس بن جبير الباهلي (١١٧٥)، وأبو بكر بن حفص الزهري (٥٣٨، ١٩٠٤م)، وأبو بكر بن سليمان ابن أبي حثمة (٢٢٥١)، وأبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر (١٧٩٩)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (١٣٣٦ت، ١٨٦٤)، وأبو غُطَيف الهذلي، (٥٩)، وأبو المُخَارق (٢٥٨٠)، ومولىٰ ابن سبّاع (٣٠٣٩)، ورجل (٣٧٠٦).

١٥٠ـ **عبد الله بن عُكَيْم الجُهَني**: من الثانية، وفي موسوعة الحديث «المبرمجة علىٰ الحاسوب»: صحابي روىٰ عنه: عبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (١٧٢٩) «أتانا كتاب النبي ﷺ. . .» وأبو شيبة (٣٥٨٦) عن عمر.

١٥١ـ **عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السَّهْمي**: صحابي روىٰ عنه: إبراهيم بن محمد بن طلحة (١٤١٩، ١٤٢٠)، وبشر بن شَغَاف (٢٤٣٠، ٣٢٤٤)، وبكر بن سوادة الجُذامي (٤٠٨)، وحُميد بن عبد الرحمٰن بن عوف (١٩٠٢)، وربيعة ابن سيف المعافري (١٠٧٤)، وريحان بن زيد (٦٥٢)، وزِرّ بن حُبيش (٢٩١٤)، وزهير بن الأقمر (٣٤٨٢)، وزياد بن سِيمين كُوش (٢١٧٨)، والسائب بن فروخ أبو العباس المكي (٧٧٠، ١٦٧١)، والسائب بن مالك الثقفي (١٨٥٥، ٢٤٩١، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤٨٦)، وشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو (٣٢٢، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٧٤، ١١١٧، ١١٤٢، ١١٤٤ت، ١١٨١، ١٢٣٤، ١٢٤٧، ١٢٦٠، ١٢٨٩، ١٣٤١، ١٣٨٧، ١٣٩٠، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤١٣، ١٥٨٥، ١٦٧٤، ١٨٨٣، ١٩٢٠، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢٤٩٢، ٢٥١٢، ٢٦٩٥، ٢٧٥٢، ٢٧٦١، ٢٨١٩، ٢٨٢١، ٢٨٣٢، ٣١٧٧، ٣٤٧١، ٣٥٢٨، ٣٥٨٥)، وشَفِيّ بن ماتع الأصبحي (٢١٣١)، وعاصم بن سفيان بن عبد الله (٢٨٥٣)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٣٠٢١) وعباس بن جُلَيد الحجري (١٩٤٩م)، وعبد الله بن فيروز الديلمي (٢٦٤٢)، وعبد الله ابن يزيد أبو عبد الرحمٰن الحُبُلّي (١٩٤٤، ١٩٨٠، ٢١٥٦، ٢٣٤٨، ٢٥٠١، ٢٦٣٩، ٢٦٤١، ٣٠٦٣، ٣٥١٨)، وعبد الرحمٰن بن جبير (٣٦١٤)، وعبد الرحمٰن ابن رافع التنوخي (٤٠٨)، وعروة بن الزبير (٢٦٥٢)، وعطاء بن أبي رباح (١٣٩٥،

١٨٩٩)، وعمرو بن ميمون الأودي (٣٤٦٠)، وعيسىٰ بن طلحة بن عبيد الله (٩١٦) وعيسىٰ بن هلال الصدفي (٢٥٨٨)، ومجاهد بن جبر (١٩٠٨، ١٩٤٣، ٢٨٠٧) ومرثد بن عبد الله اليزني أبو الخير (٣٥٣١)، ومسافع ابن شيبة الحجبي (٨٧٨) ومسروق بن الأجدع الهمداني (١٩٧٥، ٢٦٣٢، ٣٨١٠)، ووهب بن منبه (٢٩٤٧) ويزيد بن عبد الله بن الشخير (٢٩٤٩)، وأبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (٢٩٤٦) وأبو حرب بن أبي الأسود (٣٨٠١)، وأبو راشد الحُبْراني (٣٥٢٩)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (١٣٣٧)، وأبو قابوس مولىٰ عبد الله بن عمرو (١٩٢٤)، وأبو كبشة السلولي (٢٦٦٩).

١٥٢ـ **عبد الله بن قيس، أبو موسىٰ الأشعَري**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: الأسود بن يزيد النخعي (٣٨٠٦)، وأنس بن مالك (٢٨٦٥)، وزَهْدَم بن مُضَرّب الجَرْمي (١٨٢٦، ١٨٢٧)، وسعيد بن أبي هند (١٧٢٠)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (١٦٤٦، ٢٢٠٠)، وعبد الرحمٰن بن عرزب (١٠٢١)، وعبد الرحمٰن بن مُلّ أبو عثمان النهدي (٣٤٦١، ٣٧١٠)، وغنيم بن قيس المازني (٢٧٨٦)، وقَسامة بن زهير المازني (٢٩٥٥، ٣١٨٦)، ومُرّة بن شَراحيل الهمداني (١٨٣٤)، وموسىٰ بن أبي موسىٰ الأشعري (١٠٠٣)، وهُزَيل بن شُرَحْبيل (٢٢٠٤)، وأبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (١١٠١، ١١١٦، ١٤٥٩، ١٥٥٩، ١٩٢٨، ٢٤٧٩، ٢٥٠٤، ٢٦٢٨، ٢٦٧٢، ٢٧٣٩، ٣٠٨٣، ٣١١٠، ٣٢٥٢، ٣٨٥٥، ٣٨٨٣)، وأبو بكر بن أبي موسىٰ (١٦٥٩، ٢٥٢٨، ٣٦٢٠).

١٥٣ـ **عبد الله بن مالك يعرف بابن بُحَيْنَةَ ابن بُحَيْنة الأزدي**: صحابي معروف روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج (٣٩١) «حسن صحيح».

١٥٤ـ **عبد الله ـ ويقال عبيد الله ـ ابن مِحْصَن الأنصاري**: مختلف في صحبته روىٰ عنه: سلمة ابن عبيد الله بن مِحْصن الخَطْمِي (٢٣٤٦) «حسن غريب».

١٥٥ـ **عبد الله بن مسعود بن غافِل الهُذَلي**: من كبار علماء الصحابة، روىٰ عنه: الأسود بن يزيد النخعي (٢٥٣، ٢٨٩، ٢٩١، ١٠٧٣، ٢٩٣٧، ٣١١٢)، والحارث

وهُزَيل بن شُرَحْبيل الأودي (١١٢٠، ٢٠٩٣)، ووهب بن ربيعة (٣٢٤٩م)، وأبو الأحوص = عوف بن مالك، وأبو الزعراء = عبد الله بن هاني، وأبو زيد مولىٰ عمرو ابن حريث (٨٨)، وأبو عبد الرحمٰن الحُبُلّي (١٠٩٧)، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعــود (١٧، ١٧٩، ٣٦٦، ٦٢٢، ١٠٦١، ١٧١٤، ٣٠١١، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٨٤، ٣٣٩٠)، وأبو عثمان بن سَنّة الخزاعي (١٢٢٠، ٢٨٦١، ٣١١٤)، وأبو عمرو الشيباني «سعد بن إياس» (١٧٣، ١٨٩٨)، وأبو ماجد (١٠١١)، وأبو معمر = عبد الله ابن سَخْبَرة، ورجل (٢١٤٣، ٢٧٣٠، ٣٣٩٠).

١٥٦ـ **عبد الله بن مُغفَّل المزني**: صحابي بايع تحت الشجرة روىٰ عنه: جابر بن عمرو أبو الوازع الراسبي (٢٣٥٠)، والحسن بن أبي الحسن البصري (٢١، ١٤٨٦، ١٤٨٩، ١٧٥٦)، وعبد الله بن بريدة (١٨٥)، وعبد الرحمٰن بن زياد (٣٨٦٢)، وابن لعبد الله بن مغفل (٢٤٤).

١٥٧ـ **عبد الله بن يزيد الخَطْمِيّ**: صحابي صغير، روىٰ عنه: أبو إسحاق السّبيعي (٢٨١) «حسن صحيح»، وعدي بن ثابت (٣٠٢٨، ١٣٦٢، ٣٣٩٩)، متابعةً، ومحمد ابن كعب القرظي (٣٤٩١) عن النبي «حسن غريب».

١٥٨ـ **عبد الرحمٰن بن أبي بكر الصديق التَّيْمي**: صحابي تأخَّر إسلامه إلىٰ قبيل الفتح، روىٰ عنه: عمرو بن أوس (٩٣٤) «حسن صحيح» «أمره النبي ﷺ . . .»، وله ذكر في (١٠٥٥).

١٥٩ـ **عبد الرحمٰن خَبَّاب السُّلمي**: صحابي له حديث، روىٰ عنه: فرقد أبو طلحة (٣٧٠٠) «غريب» «شهدت النبي ﷺ. . .».

١٦٠ـ **عبد الرحمٰن بن سمرة بن حبيب العَبْشَمِيُّ**: صحابي من مسلمة الفتح روىٰ عنه: الحسن بن أبي الحسن البصري (١٥٢٩) «حسن صحيح» وكثير مولىٰ عبد الرحمن ابن سمرة (٣٧٠١) «حسن غريب» «رأيت النبي ﷺ. . .».

١٦١ـ **عبد الرحمٰن بن أبي عميرة المزنيُّ**: مختلف في صحبته، روىٰ عنه: ربيعة ابن يزيد (٣٨٤٢) «حسن غريب» «وكان من أصحاب النبي ﷺ».

١٦٢ـ عبد الرحمٰن بن عوف القرشي الزهري: أحد العشرة، روىٰ عنه: حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف (٢٤٦٤، ٣٧٤٧)، وعبد الله بن عباس (٣٩٨)، وعمر بن الخطاب (١٥٨٦)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (١٩٠٧).

١٦٣ـ عبد الرحمٰن بن يَعْمَر الدِّيلي: صحابي، روىٰ عنه: بكير بن عطاء (٨٨٩، ٨٩٠، ٢٩٧٥).

١٦٤ـ عبيد بن رِفاعة الزُّرَقيُّ: ولد في عهد النبي ﷺ، روىٰ عنه: إسماعيل بن عبيد بن رفاعة (١٢١٠) «حسن صحيح»، وعُروة بن عامر (٢٠٥٩) «حسن».

١٦٥ـ عَتَّابُ بن أَسِيد الأُموي: كان أمير مكة في عهد النبي ﷺ، روىٰ عنه: سعيد بن المسيب (٦٤٤) «حسن غريب».

١٦٦ـ عُتبة بن غَزْوان المازنيّ: صحابي جليل مهاجر بدري، روىٰ عنه: الحسن ابن أبي الحسن البصري (٢٥٧٥) سكت عليه.

١٦٧ـ عثمان بن حنيف بن واهب الأنصاري: صحابي شهير، روىٰ عنه: عمارة ابن خزيمة (٣٥٧٨) «حسن صحيح غريب».

١٦٨ـ عثمان بن أبي العاص الثَّقفي الطّائفي: صحابي شهير استعمله النبي ﷺ علىٰ الطائف روىٰ عنه: الحسن بن أبي الحسن البصري (٢٠٩) «حسن صحيح» «إنَّ آخر ما عُهِدَ إلىٰ رسول الله ﷺ...»، ونافع بن جبير بن مطعم (٢٠٨٠) «حسن صحيح» «أتاني رسول الله ﷺ...».

١٦٩ـ عثمان بن عفان بن أبي العاص الأُموي: أمير المؤمنين وأحد السابقين الأوّلين روىٰ عنه: أبان بن عثمان (٨٤٠، ٩٥٢، ٣٣٨٨)، وأسعد بن سهل بن حنيف أبو أمامة (٢١٥٨)، وأنس بن مالك (٣١٠٤)، وثمامة بن حزن (٣٧٠٣)، وحمران بن أبان مولىٰ عثمان (٢٣١٤)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (٣١)، وطارق بن شهاب (٣٩٢٨)، وعبد الرحمٰن أبي عمرة (٢٢١)، ومحمود بن لبيد (٣١٨)، وهانىء مولىٰ عثمان (٢٣٠٨)، وأبو سهلة مولىٰ عثمان (٣٧١١)، وأبو صالح مولىٰ عثمان (١٦٦٧)، وأبو عبد الرحمٰن السلمي (٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٣٦٩٩).

١٧٠ـ **العَدَّاء بن خالد بن هَوذَة العامري**: صحابي، روىٰ عنه: عبد المجيد بن وهب (١٢١٦) «حسن غريب» «ألا أقرؤك كتاباً كتبه لي رسول الله ﷺ. . .».

١٧١ـ **عدي بن حاتم بن عبد الله الطّائي**: صحابي شهير، روىٰ عنه: خيثمة بن عبد الرحمٰن (٢٤١٥)، وسعيد بن جبير (١٤٦٨)، وعامر الشعبي (١٤٦٧، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ٢٩٧٠، ٢٩٧١)، وعبّاد بن حُبَيش (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، والقاسم بن عبد الرحمٰن أبو عبد الرحمٰن (١٦٢٦)، ومُرّي بن قَطَري (١٥٦٥)، ومصعب بن سعد ابن أبي وقاص (٣٠٩٥)، وهمام بن الحارث (١٤٦٥).

١٧٢ـ **العِرْباض بن سَارِية السُّلمي**: صحابي من أهل الصُّفَّة، روىٰ عنه: عبد الله ابن أبي بلال (٢٩٢١، ٣٠٤٦)، وعبد الرحمٰن بن عمرو السلمي (٢٧٧٦)، وأم حبيبة بنت العرباض (١٤٧٤، ١٥٦٤).

١٧٣ـ **عَرْفَجَة بن أسعد بن كَرِب العطاردي**: صحابي، روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن طرفة (١٧٧٠) «حسن غريب» «فأمرني رسول الله ﷺ. . .».

١٧٤ـ **عروة بن الجَعْد البارقي**: صحابي، روىٰ عنه: عامر بن شراحيل الشعبي (١٦٩٤) «حسن صحيح» «دفع إلىٰ رسول الله ﷺ. . .»، ولِمازَةُ بن زَبّار أبو لبيد (١٢٥٨) سكت عليه.

١٧٥ـ **عروة بن مُضَرِّس الطائي**: صحابي له حديث، روىٰ عنه: عامر بن شراحيل الشعبي (٨٩١) «حسن صحيح» «أتيت النبي ﷺ. . .».

١٧٦ـ **عصام المُزَني**: صحابي له حديث، روىٰ عنه: ابنٌ لعصام المزني (١٥٤٩) «غريب» «وكانت له صحبة. . .» المتن.

١٧٧ـ **عطية بن عُروة السَّعْدِي**: صحابي له ثلاثة أحاديث، روىٰ عنه: ربيعة بن يزيد (٢٤٥١) «حسن غريب» «وكان من أصحاب النبي ﷺ. . .» المتن، وعطية بن قيس (٢٤٥١).

١٧٨ـ **عطية القُرَظي**: صحابي صغير له حديث، روىٰ عنه: عبد الملك بن عمير (١٥٨٤) «حسن صحيح» «وكان من أصحاب النبي ﷺ. . .» المتن.

١٧٩ـ **عقبة بن الحارث بن عامر النَّوفَلي**: صحابي من مسلمة الفتح، روىٰ عنه: عبيد بن أبي مريم (١١٥١) «حسن صحيح» «فأتيت النبي ﷺ. . .».

١٨٠ـ **عُقْبَة بن عَامر الجُهَني**: صحابيّ مشهور، اختلف في كنيته علىٰ سبعة أقوال، أشهرها أنه أبو حماد، وكان فقيهاً فاضلاً، روىٰ عنه: صُدَيّ بن عَجْلان أبو أمامة (٢٤٠٦)، وعبد الله بن بدر اليمامي (١٥٠٠م)، وعبد الله بن بدر الأزرق (١٦٣٧م)، وعبد الله بن مالك اليحصبي (١٥٤٤)، وعلي بن رباح (٧٧٣، ١٠٣٠، ٢٠٤٠)، وقيس بن أبي حازم (٢٩٠٢، ٣٣٦٧)، وكثير ابن مرّة الحضرمي (٢٩١٩) ومرثد بن عبد الله أبو الخير اليزني (١١٢٧، ١١٧١، ١٥٠٠، ١٥٢٨، ١٥٨٩) ومِشْرَح بن هاعان (٥٧٨، ٣٦٨٦، ٣٨٤٤)، ويزيد بن أبي حبيب (٢٩٠٣)، ورجل (٣٠٨٣).

١٨١ـ **عقبة بن عَمرو أبو مسعود الأنصاري**: صحابي مشهور، وكان فقيهاً فاضلاً، روىٰ عنه: أوس بن ضَمْعَج (٢٣٥، ٢٧٧٢)، وسَعْد بن إياس أبو عمرو الشيباني (٢٦٧١)، وشقيق بن سلمة، أبو وائل (١٠٩٩، ١٣٠٧)، وعبد الله بن سخبرة أبو معمر (٢٥٦)، وعبد الله بن يزيد الخطمي (١٩٦٥)، وعبد الرحمٰن بن يزيد (٢٨٨١)، ومحمد بن عبد الله بن يزيد (٣٢٢٠)، ويزيد بن شريك التيمي (١٩٤٨)، وأبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث (١١٣٣، ١٢٧٦، ٢٠٧١).

١٨٢ـ **عِكْراش بن ذُؤَيْب السعدي**: صحابي قليل الحديث، روىٰ عنه: عبيد الله ابن عكراش (١٨٤٨) «غريب»، لا نعرف لعكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث.

١٨٣ـ **عِكْرِمة بن أبي جَهْل المَخْزومي**: صحابي أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه روىٰ عنه: مصعب بن سعد (٢٧٣٥) «ليس إسناده بصحيح» «مرحباً بالراكب المهاجر».

١٨٤ـ عَليّ بن أبي طَالب الهَاشِمِي: أمير المؤمنين والمرجّح أنه أول من أسلم، وهو أحد العشرة، روىٰ عنه: إبراهيم بن محمد (٣٦٣٨)، وجُرَيّ بن كُلَيْب (١٥٠٤) والحارث بن عبد الله الأعور (٢٨٢، ٤٦٠، ٥٣٠، ٨١٢، ٩٥٧، ١١١٩، ٢٠٩٤،

٢٠٩٥، ٢١٢٢، ٢٧٣٦، ٢٩٠٦، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٥٠٤، ٣٥٦٥، ٣٦٦٦، ٣٨٠٨، ٣٨٠٩)، وحُجَيّة بن عبد الله الكندي (٦٧٩، ١٥٠٣)، والحسن بن أبي الحسن البصري (١٤٢٣)، وابنه الحسين بن علي (٣٧٣٣)، وحنش بن المعتمر (١٣٣١، ١٤٩٥)، وخليفة بن حصين (٣٥٢٠)، وخلاس بن عمرو الهجري (٩١٤) ورِبْعيّ بن حِراش (٢١٤٥، ٢٦٦٠، ٣٧١٥)، وزِرّ بن حُبيش (٣٣٥٥، ٣٧٣٦، ٣٧٤٤)، وزيد بن يُثَيع الهمداني (٨٧١، ٨٧٢، ٣٠٩٢)، وسعيد بن حيان (٣٧١٤) وسعيد بن عِلاقة أبو فاختة (٩٦٩، ٢٥٧٦، ٣٠٣٧)، وسعيد بن فيروز أبو البختري الطائي (٨١٤، ٣٠٠٥، ٣٧٦٠)، وسعيد بن المسيب (١١٤٦، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٣٧٥٣)، وشريح بن النعمان (١٤٩٨)، وشريك بن حنبل (١٨٠٨، ١٨٠٩)، وشقيق ابن سلمة أبو وائل (١٠٤٩، ٣٥٦٣)، وعاصم بن ضمرة (٤٢٤، ٤٢٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٥٩٨، ٦٢٠، ٢٩٠٥)، وعاصم بن عمرو (٣٩١٤)، وعباد بن أبي يزيد (٣٦٢٦) وعبد الله ابن جعفر بن أبي طالب (٣٨٧٧)، وعبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمٰن السلمي (١٤٤١، ٢١٣٦، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٣٠٢٦م، ٣٢٩٥، ٣٣٤٤)، وعبد الله بن حنين (٢٦٤، ١٧٢٥، ١٧٣٧)، وعبد الله بن سلمة المرادي (١٤٦، ٣٥٦٤)، وعبد الله بن شداد (٣٧٥٥)، وعبد الله بن عمرو (٣٧٢٢)، وعبد خير (٤٩)، وعبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام (٣٥٦٦)، وعبد الرحمٰن بن عسيلة الصنابحي (٣٧٢٣)، وعبد الرحمٰن ابن أبي ليلىٰ (١١٤، ٢٧٤١)، وعبيد الله بن أبي رافع (٢٦٦، ٨٨٥، ٣٣٠٥، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣)، وعبيدة السلماني (١٥٦٧، ٢٩٨٤، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩) وعقبة بن علقمة (٣٧٤١)، وعلي بن الحسين بن علي (٣٦٦٥)، وعلي بن ربيعة الوالبي (٣٤٤٦)، وعلي بن علقمة (٣٣٠٠)، وعمر بن علي ابن أبي طالب (١٧١، ١٠٧٥)، ومحمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر (١٥١٩)، ومحمد بن علي بن أبي طالب ابن الحنفية (٣، ١١٢١، ١٧٩٤، ٢٨٤٣)، ومحمد بن عمر بن علي (٢٢١٠)، ومسعود بن الحكم الزرقي (١٠٤٤)، والمسيب بن نجبة (٣٧٨٥)، وميمون ابن أبي شبيب (١٢٨٤)، وناجية بن كعب (٣٠٦٤)، ونافع بن جبير بن مطعم (٣٦٣٧)

والنعمان بن سعد (٧٤١، ١٩٨٤، ٢٥٢٧، ٢٥٥٠، ٢٥٦٤، ٢٩٠٩)، وهانىء بن هانىء (٣٧٧٩، ٣٧٩٨)، وهبيرة بن يَرِيم (٥٩١، ٧٩٥، ٢٨٠٨)، ويزيد بن شريك التيمي (٢١٢٧)، وأبو الأسود الدؤلي (٦١٠)، وأبو بردة بن أبي موسىٰ (١٧٨٦) وأبو جُحيفة السوائي (٦٠٦، ١٤١٢، ٢٦٢٦)، وأبو حيّة بن قيس الوادعي (٤٤، ٤٨)، وأبو الخليل الحضرمي (٣١٠١)، وأبو سعيد بن أبي المعلىٰ (٣٩١٥)، وأبو عبد الرحمٰن السلمي= عبد الله بن حبيب، ورجل (٢١٤٥، ٢٤٧٣، ٢٤٧٦، ٢٩٩٠).

١٨٥ـ عليّ بن طَلْق الحَنَفي اليَمامي: صحابي له أحاديث، رویٰ عنه: مسلم بن سلام (١١٦٤، ١١٦٦) «حسن» لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرفه إلا من حديث طلق بن علي، «حسن غريب».

١٨٦ـ عمّار بن ياسِر بن عَامِر بن مالكٍ العَنْسِي: صحابي جليل، رویٰ عنه: حسان بن بلال (٢٩، ٣٠)، وخلاس بن عمرو الهجري (٣٠٦١)، وصِلَة بن زُفَر العبسي (٦٨٦)، وعبد الله بن زياد أبو مريم الأسدي (٣٨٨٩)، وعبد الرحمٰن بن أبزیٰ (١٤٤)، وعمرو ابن غالب الهمداني (٣٨٨٨)، ويحيىٰ بن يعمر (٦١٣).

١٨٧ـ عمارة بن رُوَيْبة الثقفي: صحابي، رویٰ عنه: حصين بن عبد الرحمٰن السلمي (٥١٥) «حسن صحيح» «رأيت رسول الله ﷺ...».

١٨٨ـ عُمَارة بن زَعْكَرة الكِنْدي الحِمْصي: صحابي له حديث، رویٰ عنه: عبد الرحمٰن بن عائذ اليحصبي (٣٥٨٠) «ليس إسناده بالقوي، ولا نعرف لعمارة... إلا هذا الحديث الواحد».

١٨٩ـ عُمَارة بن شَبِيب السَّبَئي: يقال له صحبة، ووهَّم ابن حبان من زعمَ أنَّ له صحبة، رویٰ عنه: أبو عبد الرحمٰن الحُبُلّي (٣٥٣٤) «حسن غريب» «ولا نعرف له سماعاً من النبي ﷺ...».

١٩٠ـ عُمر بن الخَطّاب بن نُفَيل القَرشي العَدوي: أمير المؤمنين، جم المناقب رویٰ عنه: أسلم مولیٰ عمر (١٨٥١، ٢٢٦٤، ٣٢٦٢، ٣٥٦١، ٣٦٧٥)، وأنس بن مالك (٢٩٦٠)، وجابر بن عبد الله (١٦٠٦، ١٦٠٧، ٢٨٣٥)، والزبير بن عربي

(٨٦١)، وعاصم بن عمر بن الخطاب (٦٩٨)، وعبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمٰن السلمي (٢٥٨)، وعبد الله بن عباس (١٤٣٢، ١٥٧٤، ٢٤٦١، ٢٦٩١، ٣٠٨١، ٣٠٩٧، ٣٣١٨، ٣٣٦٢)، وعبد الله بن عكيم (٣٥٨٦)، وعبد الله بن عمر بن الخطاب (١٢٠، ٤٩٤، ٤٩٥، ١٤٦١، ١٥٣٩، ١٨٧٤، ٢٨١٧، ٣١١١، ٣١٢٨، ٣٣٨٦، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣١، ٣٥٦٢، ٣٨١٣)، وعبد الله بن عمرو بن العاص (١٤٠٠) وعبد الله بن مالك أبو تميم الجيشاني (٣٣٤٤)، وعبد الرحمٰن بن عبد القاري (٥٨١، ٢٩٤٣، ٣١٧٣)، وعبد الرحمٰن بن عوف (٧٧١)، وعبد الرحمٰن بن مُِل أبو عثمان النّهدي (٥٥)، وعلقمة بن قيس النخعي (١٦٩)، وعلقمة بن وقاص الليثي (١٦٤٧) وعمرو بن شُرَحبيل أبو ميسرة (٣٠٤٩)، وعمرو بن ميمون (٨٩٦)، وفضالة بن عبيد (١٦٤٤)، ومالك بن أوس بن الحدثان (١٢٤٣، ١٦١٠، ١٧١٩)، ومسلم بن يسار (٣٠٧٥)، والمسور بن مخرمة (٢٩٤٣)، ويعلىٰ بن أمية (٣٠٣٤)، وأبو إدريس الخولاني (٥٥)، وأبو الأسود الدؤلي (١٠٥٩)، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف (٢١٠٤، ٣٥٦٠)، وأبو العَجْفاء السُّلَمي (١١١٤م).

١٩١ـ **عُمر بن أبي سَلَمة المَخْزُومي**: ربيب النبي ﷺ، صحابي صغير، روىٰ عنه: عروة بن الزبير (٣٣٩، ١٨٥٧)، وعطاء بن أبي رباح (٣٢٠٥، ٣٧٨٧).

١٩٢ـ **عَمرو بن الأَحْوص الجُشَمي**: صحابي له حديث في حجة الوداع، روىٰ عنه: سليمان بن عمرو بن الأحوص (١١٣٦، ٢١٥٩، ٣٠٧٨) وقال عقب جميعها: حسن صحيح «حسن صحيح».

١٩٣ـ **عمرو بن أَخْطَب الأنصاريُّ**: صحابي جليل، روىٰ عنه: علباء بن أحمر (٣٦٢٩) «حسن غريب» «مسح رسول الله ﷺ علىٰ وجهي. . .».

١٩٤ـ **عمرو بن أمية الضَّمْريُّ**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: جعفر بن عمرو بن أمية (١٨٣٦) «حسن صحيح».

١٩٥ـ **عَمرو بن الحَارث**، أخو جُوَيرية المُصْطَلِقيّ، صحابي قليل الحديث، روىٰ عنه: زياد بن أبي الجعد (٣٥٩) سكت عليه، عن أبي وائل (٦٣٥) عن ابن أخي زينب.

١٩٦ـ **عَمرو بن حُرَيث بن عَمرو المَخْزومي**: صحابي صغير، روىٰ عنه: عبد الملك ابن عمير (٢٠٦٧) «حسن صحيح» عن سعيد بن زيد، والمغيرة بن سبيع (٢٢٣٧) «حسن غريب» عن أبي بكر.

١٩٧ـ **عَمرو بن خَارِجة الأَسَدي**: صحابي له أحاديث، روىٰ عنه: عبد الرحمٰن ابن غنم (٢١٢١) «حسن صحيح».

١٩٨ـ **عَمْرو بن العَاص بن وَائل السَّهْمي**: الصحابي الشهير، روىٰ عنه: عبد الله ابن أبي الهذيل (٢٢٢٧)، وعبد الرحمٰن بن مُلّ أبو عثمان النهدي (٣٣٨٥)، وقيس ابن أبي حازم (٣٨٨٦)، وأبو قيس مولىٰ عمرو بن العاص (٧٠٩، ٢٧٧٩).

١٩٩ـ **عمرو بن عَبَسَة بن عامر السُّلَمي**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: سليم بن عامر (١٥٨٠)، وصُدَيّ بن عجلان أبو أمامة الباهلي (٣٥٧٩)، وكثير بن مرة (١٦٤٥)، ومعدان بن أبي طلحة (١٦٣٨).

٢٠٠ـ **عمرو بن عَوف المُزني**: صحابي، روىٰ عنه: عبد الله بن عمرو بن عوف (٤٩٠، ٥٣٦، ١٣٥٢، ٢٦٣٠، ٢٦٧٧).

٢٠١ـ **عَمرو بن عَوف الأَنْصَاري**: صحابي بدري، روىٰ عنه: المسور بن مخرمة (٢٤٦٢) «حسن صحيح».

٢٠٢ـ **عَمرو بن مُرّة الجُهَني**: صحابي، روىٰ عنه: القاسم بن مخيمرة (١٣٣٣) وأبو الحسن الجزري (١٣٣٢).

٢٠٣ـ **عِمْران بن حُصَين الجهني**: أسلم عام خيبر وصحب، روىٰ عنه: الحسن ابن أبي الحسن البصري (١١٢٣، ٢٠٤٩، ٢٠٩٩، ٢٧٨٨، ٢٩١٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣٤٨٣، ٣٩٤٣)، وحفص الليثي (١٧٣٨)، وزرارة بن أوفىٰ (١٤١٦، ٢٢٢٢) وصفوان بن مُحْرز (٣٩٥١)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٢٠٥٧)، وعبد الله بن بريدة (٣٧١، ٣٧٢)، وقتادة بن دعامة السدوسي (٢٩٤١)، ومطرّف بن عبد الله بن الشخّير (٣٧١٢)، وهلال بن يَساف (٢٢١٢، ٢٢٢١، ٢٣٠٢)، وأبو رجاء العُطارِدي (٢٦٠٠، ٢٦٠٣، ٢٦٨٩)، وأبو المهلّب الجَرْمي (٣٩٥، ١٠٣٩، ١٣٦٤، ١٤٣٥، ١٥٦٨)، وأبو نضرة العبدي (٥٤٥)، ورجل من أهل البصرة (٣٣٤٢).

٢٠٤ـ عُمَيْر بن سعد الأوسي: صحابي، روىٰ عنه: أبو إدريس الخولاني (٣٨٤٣) «غريب» «أني سمعت رسول الله ﷺ. . .».

٢٠٥ـ عُمَيْر مولىٰ آبي اللَّحم الغِفاري: صحابي شهد خيبر وله صحبة روىٰ عنه: يزيد بن عبد الله (٥٥٧) «غريب»، ومحمد بن زيد بن المهاجر (١٥٥٧) «حسن صحيح» «شهدت خيبر».

٢٠٦ـ عَوف بن مَالك الأشجعيُّ: صحابي مشهور من مسلمة الفتح روىٰ عنه: جُبير بن نُفَير (١٠٢٥) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ. . .»، وأبو المليح (٢٤٤١) سكت عليه.

٢٠٧ـ عُوَيْمِر بن زَيْد بن قَيْس أبو الدَّرْداء الأَنْصاري: صحابي جليل، روىٰ عنه: جبير بن نفير (٤٧٥، ١٧٠٢، ٢٦٥٣)، وحبيب بن عبد الله أبو عبد الرحمٰن السلمي (١٩٠٠)، وسعيد بن المسيب (١٤٧٣)، وسعيد بن يُحْمِد أبو السفر (١٣٩٣) وعلقمة ابن قيس النخعي (٢٩٣٩)، وقيس بن كثير (٢٦٨٢)، ومعدان بن أبي طلحة (٨٧، ٢٨٨٦)، وأبو إدريس الخولاني (٣٤٩٠)، وأبو بحرية (٣٣٧٧)، وأبو حبيبة الطائي (٢١٢٣)، وأبو صالح «ذكوان» (٣١٠٦م٢)، ورجل (٢٢٧٣، ٣٠١٦)، وأم الدرداء (٥٦٨، ٥٦٩، ١٩٣١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠١٣، ٢٥٠٩، ٢٥٨٦، ٣١٥٢).

٢٠٨ـ العَلاَء بن الحَضْرَمي حَلِيفُ بني أمية: صحابي جليل، روىٰ عنه: السائب ابن يزيد (٩٤٩) «حسن صحيح».

٢٠٩ـ عِياض بن حِمَار المُجَاشِعي: صحابي، روىٰ عنه: يزيد بن عبد الله بن الشخير (١٥٧٧).

٢١٠ـ فَرْوَةَ بن مُسَيْك المُرادي: صحابي، روىٰ عنه: أبو سبرة النخعي (٣٢٢٢) «حسن غريب» «أتيت النبي ﷺ. . .».

٢١١ـ فَرْوَة بن نوفل الأَشْجعي: مختلفٌ في صحبته، والصواب أنه من الثالثة روىٰ عنه: رجل (٣٤٠٣) وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث.

٢١٢ـ فَضَالة بن عُبيد بن نَافِذ الأوسي: أول مشاهدِهِ أحد، روىٰ عنه: حنش بن عبد الله الصنعاني (١٢٥٥)، وعبد الرحمٰن بن محيريز (١٤٤٧)، وعمرو بن مالك الجَنْبي (١٦٢١، ٢٣٤٩، ٢٣٦٨، ٢٧٠٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧).

٢١٣ـ الفَضْل بن العَبّاس بن عبد المُطّلب الهَاشِمي: ابن عم النبي ﷺ وأكبر ولد العباس استشهد في خلافة عمر، روىٰ عنه: ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب (٣٨٥) «حسن صحيح»، وعبد الله بن عباس (٩١٨، ٩٢٨) «حسن صحيح» «أردفني رسول الله ﷺ. . .»، «حسن صحيح».

٢١٤ـ فَيْرُوز الدَّيْلَمي: صحابي له أحاديث، روىٰ عنه: الضحاك بن فيروز (١١٢٩، ١١٣٠) سكت عليهما «أتيت النبي ﷺ. . .، فقلت يا رسول الله. . .».

٢١٥ـ قُبَاث بن أَشْيمَ بن عامر الكِنَاني اللَّيْثي: صحابي، له ذكر في (٣٦١٩) «حسن غريب»، وإنما ذكرته هنا للتنبيه علىٰ تسمّح من رمز له برمز الترمذي.

٢١٦ـ قتادة بن النُّعمان بن زَيْد الأنصاري الظَّفَري: صحابي شهد بدراً، روىٰ عنه: عمر بن قتادة بن النعمان (٢٠٣٦)، ومحمود بن لبيد (٢٠٣٦).

٢١٧ـ قُدامة بن عبدِ الله بن عَمّار العامري الكِلابي: صحابي قليل الحديث، روىٰ عنه: أيمن بن نابل (٩٠٣) «حسن صحيح» «رأيت النبي ﷺ يرمي الجِمار. . .».

٢١٨ـ قُرَّة بن إياس المُزَني: صحابي، روىٰ عنه: معاوية بن قرة بن إياس (٢١٩٢) «حسن صحيح».

٢١٩ـ قُطْبة بن مالِك التَّغْلبي: صحابي، روىٰ عنه: زياد بن علاقة (٣٠٦، ٣٥٩١) «حسن صحيح» «سمع رسول الله ﷺ. . .»، «حسن غريب».

٢٢٠ـ قَيْس بن سَعْد بن عُبادة الخَزْرجي: صحابي جليل، روىٰ عنه: ميمون بن أبي شبيب (٣٥٨١) «حسن صحيح غريب».

٢٢١ـ قَيْس بن عَاصم بن سِنان المِنْقَري: صحابي مشهور بالحِلْم، روىٰ عنه: خليفة بن حصين (٦٠٥) «حسن».

٢٢٢ـ قَيْس بن عَمْرو الأنصاري: صحابي، روىٰ عنه: محمد بن إبراهيم التيمي (٤٢٢) «إسناد هذا الحديث ليس بمتصل» «فصليت مع . . .، فقال مهلاً يا قيس. . .».

٢٢٣ـ قيس بن أبي غَرَزَة الغفاري: صحابي، روىٰ عنه: شقيق بن سلمة أبو وائل (١٢٠٨) «صحيح ولا نعرف لقيس عن النبي ﷺ غير هذا».

٢٢٤ـ قَيْس بن مَخْرَمة بن المُطَّلب بن عبد مَنافٍ المُطّلبيّ: صحابي، روىٰ عنه: عبد الله بن قيس (٣٦١٩) «حسن غريب» «وُلدتُ أنا ورسول الله ﷺ. . .».

٢٢٥ـ كَعْب بن عُجْرة الأنصاري: صحابي مشهور، روىٰ عنه: إبراهيم ـ وليس بالنخعي ـ (٢٢٥٩)، وإسحاق بن كعب بن عجرة (٦٠٤)، وطارق بن شهاب (٦١٤، ٦١٥)، وعاصم العدوي (٢٢٥٩)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٣٢٧٨)، وعبد الله بن معقل (٢٩٧٣)، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (١٠١، ٤٨٣، ٩٥٣، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٣٤١٢)، ومجاهد بن جبر (٢٩٧٣)، ورجل (٣٨٦).

٢٢٦ـ كَعْب بن عَمرو بن عَبّاد السّلمي: صحابي بدري جليل، روىٰ عنه: موسىٰ بن طلحة (٣١١٥) «حسن صحيح غريب».

٢٢٧ـ كَعب بن عِياض الأَشْعري: صحابي، روىٰ عنه: جبير بن نفير (٢٣٣٦) «حسن صحيح غريب».

٢٢٨ـ كَعْب بن مَالك بن أَبي كَعب الأَنْصاري: صحابي مشهور، أحد الثلاثة الذين خُلِّفوا روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك (٣١٠٢)، وابن كعب بن مالك (١٦٤١، ٢٣٧٦، ٢٦٥٤)، وفيه قصة قبول التوبة.

٢٢٩ـ كعب بن مُرّة البَهْزِيّ السلمي: صحابي، روىٰ عنه: شُرَحْبيل بن السّمط (١٦٣٤) سكت عليه، وأبو الأشعث الصنعاني (٣٧٠٤) «حسن صحيح».

٢٣٠ـ كَلَدةَ بن الحَنبَل الجُمَحي: صحابي له حديث، روىٰ عنه: عمرو بن عبد الله بن صفوان (٢٧١٠) «حسن غريب» «بعث إلىٰ النبي ﷺ. . .».

٢٣١ـ كنّاز أبو مَرْثد الغَنَوي: صحابي بدري مشهور، روىٰ عنه: واثلة بن الأسقع (١٠٥٠، ١٠٥١) «حسن صحيح».

٢٣٢ـ **لَقِيطُ** بن **صَبرة**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عاصم بن لقيط بن صبرة (٣٨، ٧٨٨).

٢٣٣ـ **لَقِيطُ** بن **عَامر، أبو رَزِين العُقَيلي**: صحابي، روىٰ عنه: عمرو بن أوس (٩٣٠)، ووكيع ابن عدس (٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٣١٠٩).

٢٣٤ـ **مالك بن الحُوَيرث اللَّيثي**: صحابي، روىٰ عنه: عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي (٢٠٥، ٢٨٧) «حسن صحيح» «قدمنا علىٰ رسول الله ﷺ...»، «حسن صحيح» «رأىٰ النبي ﷺ... يصلي»، وأبو عطية مولىٰ بني عقيل (٣٥٦) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ...».

٢٣٥ـ **مالك بن ربيعة أبو أُسَيْد السَّاعِدِي**: شهد بدراً وما بعدها، روىٰ عنه: أنس ابن مالك (٣٩١٠، ٣٩١١) «حسن صحيح».

٢٣٦ـ **مالك بن صَعْصَعة الأنصاري المازني**: صحابي، روىٰ عنه: أنس بن مالك (٣١٥٧، ٣٣٤٦).

٢٣٧ـ **مالك بن نَضْلة الجُشَمي**: صحابي قليل الحديث، روىٰ عنه: أبو الأحوص عوف بن مالك (٢٠٠٦) «صحيح».

٢٣٨ـ **مالك بن هُبَيْرة بن خالد السَّكُوني أو الكِنْدي**: صحابي، روىٰ عنه: مرثد ابن عبد الله اليَزَني (١٠٢٨) «حسن».

٢٣٩ـ **مُجَمِّع بن جَارية بن عامر الأنصاريّ الأَوْسي**: صحابي، روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن يزيد (٢٢٤٤) «حسن صحيح».

٢٤٠ـ **مُحَرِّش بن عبد الله الكَعْبِي الخُزَاعي**: صحابي له حديث، روىٰ عنه: عبد العزيز بن عبد الله الأموي (٩٣٥) «غريب، لا نعرف له غير هذا الحديث».

٢٤١ـ **مُحمّد بن حاطب الجُمَحِي**: صحابي صغير، روىٰ عنه: يحيىٰ بن سليم أبو بلج (١٠٨٨) «حسن» «قد رأىٰ النبي ﷺ وهو غلام صغير».

٢٤٢ـ **مُحمّد بن مَسْلَمة بن سَلَمة الأنصاري**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: قَبيصة ابن ذُؤيب (٢١٠٠، ٢١٠١) «أصح وأحسن من الذي قبله».

٢٤٣ـ **مَحْمود بن لَبِيد بن عُقْبة الأَوْسي الأَشْهَلي**: صحابي صغير، روىٰ عنه: جعفر بن عبد الله ابن الحكم (٣١٨) «حسن صحيح» عن عثمان، وعاصم بن عمر بن قتادة (١٥٤، ٦٤٥، ٢٠٣٦) «حسن غريب» عن قتادة بن النعمان، ومحمود بن لبيد قد أدرك النبي ﷺ ورآه وهو غلام صغير.

٢٤٤ـ **مُحَيِّصة بن مسعود بن كعب الخزرجي**: صحابي معروف، روىٰ عنه: ابن مُحيِّصَة واختلف في اسمه (١٢٧٧) «حسن صحيح»، (١٤٢٢) «حسن صحيح» له ذكر فيه.

٢٤٥ـ **مِخْنَف بن سُلَيم بن الحارث الأَزْدي**: صحابي، روىٰ عنه: عامر، أبو رملة (١٥١٨) «حسن صحيح» «كنا وقوفاً مع النبي ﷺ...».

٢٤٦ـ **مَزِيدَة بن جابر العَبْدري**: صحابي، روىٰ عنه: هود بن عبد الله بن سعد (١٦٩٠).

٢٤٧ـ **المُسْتَورد بن شَدّاد الفِهْري**: له ولأبيه صحبة، روىٰ عنه: عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمٰن الحبلي (٤٠)، وقيس ابن أبي حازم (٢٢١٣، ٢٣٢١، ٢٣٢٣).

٢٤٨ـ **مسلم بن عبيد الله القرشي**: صحابي، روىٰ عنه: عبيد بن مسلم (٧٤٨).

٢٤٩ـ **المِسوَر بن مَخْرَمة بن نَوْفَل الزُّهْري**: له ولأبيه صحبة، روىٰ عنه: عبد الله ابن عبيد بن أبي مليكة (٢٨١٨، ٣٨٦٧)، وعروة بن الزبير (٢٤٦٢، ٢٩٤٣) عن عمرو بن عوف.

٢٥٠ـ **مَطَر بن عُكَامِس السُّلَمي**: صحابي، روىٰ عنه: عمرة بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (٢١٤٦) «حسن غريب» ولا يعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

٢٥١ـ **المُطّلب بن أبي وَدَاعة السَّهْمي**: صحابي أسلم يوم الفتح، روىٰ عنه: عبد الله بن الحارث (٣٥٣٢، ٣٦٠٨)، وعن السائب بن يزيد عن المطلب عن حفصة (٣٧٣): حسن صحيح.

٢٥٢ـ **مُعاذ بن أنس الجُهَني**: صحابي، روىٰ عنه: سهل بن معاذ بن أنس (٥١٣، ٥١٤، ٢٠٢١، ٢٤٩٣، ٢٥٢١، ٣٤٥٨).

٢٥٣ـ مُعاذ بن جَبَل بن عمرو الأَنْصاري الخَزْرَجي: من أعيان الصحابة، روىٰ عنه: خالد بن معدان (٢٥٠٥)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (٣٣٤، ٥٥٣، ٥٥٤، ٢٦١٦)، وعبد الرحمٰن بن غَنْم الأشعري (٥٤، ٢٥٤٥، ٢٩٣٠)، وعطاء بن يسار (٢٥٣٠)، وعمرو ابن ميمون (٢٦٣٤)، وعيسىٰ بن طلحة (٦٣٨)، وقيس بن أبي حازم (١٣٣٥)، وكثير ابن مرة الحضرمي (١١٧٤)، واللجلاج العامري (٣٥٢٧) ومالك بن يُخامِر السكسكي (١٦٥٤، ١٦٥٧، ٣٢٣٥)، ومسروق بن الأجدع الهمداني (٦٢٣)، وميمون بن أبي شبيب (١٩٨٧، ١٩٨٧م٢)، ويزيد بن عميرة (٣٨٠٤)، وأبو بحيرة السكوني (٢٣٨)، وأبو مسلم الخولاني (٢٣٩٠)، وأناس من أهل حمص (١٣٢٨).

٢٥٤ـ مُعاوية بن حَيْدَةَ بن مُعاوية القُشَيْري: صحابي، روىٰ عنه: حكيم بن معـــاويـــة (٦٥٦، ١٤١٧، ١٨٩٧، ٢١٩٢م، ٢٣١٥، ٢٤٢٤، ٢٥٧١، ٢٧٦٩، ٢٧٩٤، ٣٠٠١، ٣١٤٣).

٢٥٥ـ مُعاوية بن أبي سفيان، صَخْر بن حَرْب الأُمَوي: صحابي أسلم قُبَيل الفتح، روىٰ عنه: جرير بن عبد الله (٣٦٥٣)، وحميد بن عبد الرحمٰن بن عوف (٢٧٨١)، وذكوان أبو صالح السمان (١٤٤٤)، وسعد بن مالك أبو سعيد الخدري (٣٣٧٩)، وموسىٰ بن طلحة بن عبيد الله (٣٢٠٢، ٣٧٤٠)، ولاحق بن حميد أبو مجلز (٢٧٥٥).

٢٥٦ـ معقِل بن سِنان الأَشْجعي: روىٰ عنه: علقمة بن قيس (١١٤٥) «حسن صحيح».

٢٥٧ـ معقل بن يَسَار بن عبد الله المُزني: صحابي بايع تحت الشجرة، روىٰ عنه: الحسن ابن أبي الحسن البصري (٢٩٨١) «حسن صحيح» «أنَّه زوج. . . علىٰ عهد رسول الله ﷺ. . .»، ومعاوية بن قرة المزني (٢٢٠١) «صحيح غريب» «ردّه إلىٰ معقل. . .»، ونافع بن أبي نافع (٢٩٢٢) «غريب»، وعلقمة بن عبد الله المزني (١٦١٣) «حسن صحيح» عن النعمان بن مقرن.

٢٥٨ـ مَعْمَر بن عبدِ الله بن نافع بن نَضْلَةَ العَدَوي: صحابي كبير من مهاجرة الحبشة، روىٰ عنه: سعيد بن المسيب (١٢٦٧) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ. . .».

٢٥٩ـ مُعَيْقِيب ابن أبي فاطمة الدَّوْسي: من السابقين هاجر الهجرتين، روىٰ عنه: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٣٨٠) «حسن صحيح» «سألت رسول الله ﷺ. . .».

٢٦٠ـ المغيرة بن شُعْبة بن مسعود الثَّقفي: صحابي مشهور، روىٰ عنه: بكر بن عبد الله المزني (١٠٨٧)، وجبير بن حية بن مسعود (١٠٣١)، وحمزة بن المغيرة بن شعبة (١٠٠)، وزياد بن علاقة (٣٦٥، ٤١٢، ١٩٨٢)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٣٦٤، ١٧٦٩، ٣١٩٨)، وعبيد بن نضلة الخزاعي (١٤١١)، وعروة بن الزبير (٩٨)، وعروة بن المغيرة ابن شعبة (١٧٦٨)، وعقار بن المغيرة بن شعبة (٢٠٥٥) وعلقمة بن وائل (٣١٥٥)، وعلي بن ربيعة الوالبي (١٠٠٠)، وقبيصة بن ذؤيب (٢١٠٠، ٢١٠١)، وميمون ابن أبي شبيب (٢٦٦٢)، والنعمان بن سعد (٢٤٣٢) وهزيل بن شرحبيل (٩٩)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٢٠)، وكاتب المغيرة (٩٧).

٢٦١ـ المِقْدَاد بن الأَسود، المِقْدَاد بن عَمرو بن ثَعْلَبَة البَهَراني: صحابي، روىٰ عنه: سليم بن عامر (٢٤٢١) «حسن صحيح» «حدثنا صاحب رسول الله ﷺ. . .» السند، وعبد الله بن سخبرة أبو معمر (٢٣٩٣) «حسن صحيح» «أمرنا رسول الله ﷺ. . .»، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (٢٧١٩) «حسن صحيح» «فأتينا النبي ﷺ. . .».

٢٦٢ـ المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب الكِنْدِي: صحابي مشهور، روىٰ عنه: حبيب بن عبيد (٢٣٩٢) «حسن صحيح غريب»، والحسن بن جابر (٢٦٦٤) «حسن غريب» وخالد بن معدان (١٦٦٣)، ويحيىٰ بن جابر الطائي (٢٣٨٠) «حسن صحيح».

٢٦٣ـ نَاجية جُنْدُب بن كَعْب الأَسْلمي الخُزَاعي: صحابي، روىٰ عنه: عروة بن الزبير (٩١٠) «حسن صحيح» «صاحب بُدْن رسول الله ﷺ. . .».

٢٦٤ـ نُبَيْشَة الخير بن عبد الله الهُذَلي: صحابي قليل الحديث، روىٰ عنه: أم عاصم (١٨٠٤) «غريب».

٢٦٥ـ **نَضْلة بن عبيد أبو بَرْزة الأسلمي**: صحابي مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح روىٰ عنه: سعيد بن عبد الله بن جُرَيْج (٢٤١٧) «حسن صحيح»، سَيّار بن سلامة أبو المنهال (١٦٨)، منية بنت عبيد ابن أبي برزة (١٠٧٦) «غريب».

٢٦٦ـ **النُّعمان بن بَشِير بن سعد الخزرجي**: له ولأبيه صحبة، روىٰ عنه: حبيب ابن سالم (١٦٥، ١٦٦، ٥٣٣، ١٤٥١، ١٤٥٢)، وحميد بن عبد الرحمٰن (١٣٦٧) وسماك بن حرب (٢٧٧، ٢٣٧٢)، وعامر بن شراحيل الشعبي (١٢٠٥، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ٢١٧٣)، وعمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي (٢٦٠٤)، ومحمد بن النعمان بن بشير (١٣٦٧)، ويُسَيْع الحضرمي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، وأبو الأشعث الجرمي (٢٨٨٢).

٢٦٧ـ **النُّعمان بن مُقَرِّن بن عَائِذ المُزَني**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: قتادة بن دعامة السدوسي (١٦١٢)، ومعقل بن يسار (١٦١٣).

٢٦٨ـ **نُفَيْع بن الحارث أبو بكْرة الثَّقَفي**: صحابي مشهور بكنيته أسلم بالطائف روىٰ عنه: الحسن ابن أبي الحسن البصري (٢٢٦٢، ٢٢٨٧، ٣٧٧٣)، وزياد بن كسيب العدوي (٢٢٢٤)، وعبد الرحمٰن بن أبي بكرة (٦٩٢، ١٣٣٤، ١٥٢٠، ١٩٠١، ٢٢٤٨، ٢٣٠١، ٢٣٣٠، ٣٠١٩، ٣٩٥٢)، وعبد الرحمٰن بن جوشن الغطفاني (٧٩٤، ٢٥١١)، وعبد العزيز بن أبي بكرة (١٥٧٨)، ومسلم بن أبي بكرة (٣٥٠٣).

٢٦٩ـ **النوّاس بن سَمْعان الكِلابي**: صحابي، روىٰ عنه: جبير بن نفير (٢٢٤٠، ٢٣٨٩، ٢٨٥٠، ٢٨٨٣).

٢٧٠ـ **نَوْفل الأَشْجعي**: صحابي، روىٰ عنه: فروة بن نوفل (٣٤٠٣م).

٢٧١ـ **نِيار بن مُكْرم الأَسْلَمي**: صحابي، روىٰ عنه: عروة بن الزبير (٣١٩٤) «حسن صحيح غريب» «لما نزلت ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ الآية...».

٢٧٢ـ **هِشَام بن عامر النَّجاري**: صحابي غيّر النبي ﷺ اسمه، روىٰ عنه: أبو الدهماء قرفة بن بهيس (١٧١٣) «حسن غريب».

٢٧٣ـ **هُلْب الطّائي**: صحابي، روىٰ عنه: ابنه قبيصة (٢٥٢، ٣٠١، ١٥٦٥).

٢٧٤ـ **وَائِل بن حُجْر الحَضْرمي**: صحابي جليل، كان من ملوك اليمن، روىٰ عنه: حجر بن عنبس (٢٤٩٠٢٤٨)، وعبد الجبار بن وائل بن حجر (١٤٥٣) وعلقمة ابن وائل بن حجر (١٣٤٠، ١٣٨١، ١٤٥٤، ٢٠٤٦، ٢١٩٩)، وكليب بن شهاب (٢٦٨، ٢٩٢).

٢٧٥ـ **وَابِصَة بن مَعْبَد الأَسَدي**: صحابي، روىٰ عنه: زياد بن أبي الجعد (٢٣٠) وعمرو بن راشد (٢٣١).

٢٧٦ـ **وَاثِلةُ بن الأَسْقَع اللَّيْثي**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: شداد أبو عمار (٣٦٠٥، ٣٦٠٦)، وعبد الواحد بن عبد الله بن بسر (٢١٥٥)، ومكحول الشامي (٢٥٠٦).

٢٧٧ـ **وَهْب بن حُذَيْفة الغفاري**: صحابي من أهل الصُّفة، روىٰ عنه: واسع بن حبان (٢٧٥١) «حسن صحيح غريب».

٢٧٨ـ **وَهْب بن عبد الله = أبو جُحَيْفة السُّوائي**: صحابي معروف وصحب علياً روىٰ عنه: إسماعيل ابن أبي خالد (٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٣٧٧٧)، وعلي بن الأقمر (١٨٣٠)، وعون بن أبي جحيفة (١٩٧، ٦٤٩، ٢٤١٣).

٢٧٩ـ **يَزيد بن الأَسْود ـ أو ابن أبي الأَسْود ـ الخُزاعي ويقال العامِريّ**: صحابي روىٰ عنه: جابر بن يزيد بن الأسود (٢١٩) «حسن صحيح» «شهدت النبي ﷺ. . .».

٢٨٠ـ **يزيد بن سعيد، «والد السّائب» الكِنْدي**: قال الحافظ: ابنُ سعيد، وقال الترمذي: ابن السائب، صحابي شهد الفتح، روىٰ عنه: السائب بن يزيد (٢١٦٠) «حسن غريب وهو من أصحاب النبي ﷺ».

٢٨١ـ **يزيد بن سَلَمة الجُعْفِي**: صحابي، روىٰ عنه: سعيد بن أَشْوع (٢٦٨٣) «ليس إسناده بمتصل» «يا رسول الله إني قد سمعت منك حديثاً. . .».

٢٨٢ـ **يزيد بن مِرْبَع بن قيظي الأنصاري**: صحابي، روىٰ عنه: يزيد بن شيبان (٨٨٣).

٢٨٣ـ **يَسَار بن عَبْد أبو عَزّة الهُذَلي**: صحابي، روىٰ عنه: أبو المليح بن أسامة (٢١٤٧) «صحيح».

٢٨٤ـ **يعلىٰ بن أُمَيّة التَّمِيمي**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: صفوان بن يعلىٰ بن أمية (٥٠٨، ٨٣٦، ٨٥٩) «حسن صحيح غريب»، وعطاء بن أبي رباح (٨٣٥).

٢٨٥ـ **يعلىٰ بن مُرَّة بن وَهْب الثَّقفي**: صحابي شهد الحديبية، روىٰ عنه: سعيد ابن راشد (٣٧٧٥)، وعثمان بن يعلىٰ بن مرة (٤١١)، وأبو حفص بن عمر «عبد الله ابن حفص» (٢٨١٦).

٢٨٦ـ **يوسف بن عبد الله بن سَلاَم الإسْرَائيلي**: صحابي صغير، روىٰ عنه: ابنه محمد (٣٦١٧) عن أبيه «حسن غريب».

٢٨٧ـ **أبو بكرة = نفيع بن الحارث**.

٢٨٨ـ **أبو أَسِيد بن ثَابت الأنصاري**: صحابي، روىٰ عنه: عطاء، رجل من أهل الشام (١٨٥٢).

٢٨٩ـ **أبو بُرْدة بن نِيَار**: صحابي، روىٰ عنه: ابن أخته البراء (١٣٦٢) وعبد الرحمٰن ابن جابر بن عبد الله (١٤٦٣).

٢٩٠ـ **أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان بن عامر**.

٢٩١ـ **أبو بكرة الثقفي = نفيع بن الحارث**.

٢٩٢ـ **أبو ثَعْلبة الخُشَني «جُرْثوم»**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي (١٥٦٠، ١٧٩٦)، وأبو إدريس الخولاني (١٤٦٤، ١٤٧٧، ١٥٦٠م)، وأبو أسماء الرحبي (١٧٩٧، ٣٠٥٨).

٢٩٣ـ **أبو جَبيرة بن الضحّاك الأنصاري**: مختلف في صحبته، روىٰ عنه: عامر ابن شراحيل الشعبي (٣٢٦٨) «حسن صحيح».

٢٩٤ـ **أبو جُحَيفة السّوائي = وهب بن عبد الله**.

٢٩٥ـ **أبو الجعد الضَّمْري**: صحابي، روىٰ عنه: عبيدة بن سفيان (٥٠٠).

٢٩٦ـ أبو جُهَيم بن الصِّمَّة الأنصاري: صحابي معروف، روىٰ عنه: بسر بن سعيد (٣٣٦) «حسن صحيح» «ماذا سمعت من رسول الله ﷺ؟..».

٢٩٧ـ أبو حَاتم المزني: عَقِيل بن مقرِّن المزني: مختلف في صحبته، روىٰ عنه: سعيد بن عبيد (١٠٨٥) «حسن غريب»، ومحمد بن عبيد (١٠٨٥).

٢٩٨ـ أبو حُميد السّاعدي = عبد الرحمٰن بن سعد: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عباس بن سهل بن سعد (٢٦٠، ٢٧٠، ٢٩٣) «حسن صحيح»، محمد بن عمرو بن عطاء (٣٠٤، ٣٠٥).

٢٩٩ـ أبو خِزامة السّعدي: صحابي له حديث، روىٰ عنه: ابن أبي خزامة (٢٠٦٥، ٢١٤٨).

٣٠٠ـ أبو ذَرّ الغِفاري، «جُنْدُب بن جُنَادة: االصحابي المشهور، روىٰ عنه: جبير ابن نفير (٤٥٧، ٨٠٦)، وخرشة بن الحر (١٢١١)، وزيد بن ظبيان (٢٥٦٨)، وزيد ابن وهب الجهني (١٥٨، ٢٦٤٤)، وعبد الله بن شقيق العقيلي (٣٢٨٢)، وعبد الله بن الصامت، ابن أخي أبي ذرّ (١٧٦، ٣٣٨، ١٨٣٣، ٢٤٤٥، ٣٥٩٣)، وعبد الرحمٰن ابن غَنْم الأشعري (٢٤٩٥، ٣٤٧٤)، وعبد الرحمٰن بن مُِلّ أبو عثمان النّهدي (٧٦٢)، وعمرو بن بجدان (١٢٤)، ومَرْثَد الذماري (١٩٥٦، ٣٨٠٢)، والمعرور بن سويد (٦١٧، ١٩٤٥، ٢٥٩٦)، ومُورّق العجلي (٢٣١٢)، وموسىٰ بن طلحة (٧٦١)، وميمون بن أبي شبيب (١٩٨٧)، ويزيد بن شريك التيمي (٢١٧٦، ٣٢٢٧) وأبو الأسود الدؤلي (١٧٥٣)، وأبو الأحوص مولىٰ بني ليث (٣٧٩)، وأبو إدريس الخولاني (٢٣٤٠)، وأبو عبد الرحمٰن الحُبُلّي (٢٧٧).

٣٠١ـ أبو رَافع القِبْطي، مولىٰ النبي ﷺ: روىٰ عنه: سعيد بن أبي سعيد مولىٰ أبي بكر بن حزم (٤٨٢)، وسليمان بن يسار (٨٤١)، وعبيد الله بن أبي رافع (٦٥٧، ١٥١٤، ٢٦٦٣)، وعطاء بن يسار (١٣١٨)، وأبو سعيد المقبري (٣٨٤).

أبو رزين العقيلي = لقيط بن عامر.

٣٠٢ـ **أبو رِمْثَة رِفاعة بن يثربي البَلَوي**: صحابي، روىٰ عنه: إياد بن لقيط (٢٨٢٢) «حسن غريب» «رأيت رسول الله ﷺ. . .».

٣٠٣ـ **أبو سعد ابن أبي فَضَالة**: صحابي، له حديث، روىٰ عنه: زياد بن مينا (٣١٥٤) «حسن غريب».

أبو سفيان = صخر بن حرب الأموي.

أبو سلمة = عبد الله بن عبد الأسد.

٣٠٤ـ **أبو السّنَابل بن بَعْكَك العَبْدري**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: الأسود بن يزيد النخعي (١١٩٣) «حديث مشهور غريب من هذا الوجه».

٣٠٥ـ **أبو شُريح العَدَوي خُوَيْلِد بن عَمرو الخُزَاعي**: صحابي، روىٰ عنه: سعيد ابن أبي سعيد المقبري (٨٠٩، ١٤٠٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨) «حسن صحيح» «سمعته أُذناي. . .».

٣٠٦ـ **أبو صِرْمة المَازِني**: صحابي، روىٰ عنه: لؤلؤة مولاة الأنصار (١٩٤٠) «حسن غريب»، ومحمد بن قيس القاص (٣٥٣٩) «حسن غريب» عن أبي أيوب.

أبو طلحة الأنصاري= زيد بن سهل.

٣٠٧ـ **أبو عَامِر الأَشْعَري، عُبيد بن وَهْب**: صحابي، روىٰ عنه: عامر بن أبي عامر (٣٩٤٧) «حسن غريب».

٣٠٨ـ **أبو عَبْس بن جَبر الأنصاري هو عبد الرحمٰن**: صحابي شهد بدراً، روىٰ عنه: عَبَاية بن رفاعة (١٦٣٢) «حسن صحيح غريب».

أبو عبيدة الجراح = عامر بن عبد الله.

أبو عَزّة الهذلي= يسار بن عبد.

٣٠٩ـ **أبو قتادة الحارث بن رِبْعيّ الأَنْصاري**: شهد أحداً وما بعدها روىٰ عنه: جابر بن عبد الله (١٠)، وعبد الله بن رباح (١٧٧، ٤٤٧، ١٨٩٤)، وعبد الله بن أبي قتادة (١٥، ٥٩٢، ١٠٦٩، ١٧١٢، ١٨٨٩)، وعبد الله بن معبد الزِّمّاني (٧٤٩، ٧٥٢، ٧٦٧)، وعطاء بن يسار (٤٤٨)، وعلي بن رباح (١٦٩٦، ١٦٩٧)، وعمرو

ابن سُليم الزرقي (٣١٦)، ومحمد بن سيرين (٩٩٥)، ونافع بن عباس أبو محمد مولىٰ أبي قتادة (٨٤٧، ١٥٦٢)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٢٢٧٧)، وكبشة بنت كعب ابن مالك (٩٢).

٣١٠ـ **أبو كَبْشة الأَنْماري سعيد بن عمرو**: صحابي له حديث روىٰ عنه: سعيد الطائي أبو البختري (٢٣٢٥) «حسن صحيح»، وعبد الله بن بسر (١٧٨٢) «منكر».

٣١١ـ **أبو لَيْلىٰ الأَنْصاري**: شهد بدراً وما بعدها، روىٰ عنه: عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (١٤٨٥) «حسن غريب».

٣١٢ـ **أبو مَالِك الأَشْعري**: صحابي، روىٰ عنه: أبو سلام الأسود (٣٥١٧) «حسن صحيح».

٣١٣ـ **أبـو مَحْذُورة الجُمَحي = أوس بن معيـر**: صحابي مشهور، روىٰ عنه: عبد الله بن محيرز الجمحي (١٩٢) «حسن صحيح»، وعبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة (١٩١) «صحيح».

أبو مرثد الغنوي = كناز.

٣١٤ـ **أبو المعلَّىٰ بن لَوْذان الأنصاري**: صحابي، روىٰ عنه: ابن له حديث (٣٦٥٩).

٣١٥ـ **أبو هُرَيرة الدَّوْسي**: الصحابي الجليل حافظ الصحابة، روىٰ عنه: الأغر أبو مسلم (٣٢٤٦، ٣٣٧٨، ٣٤٣٠)، وأوس بن خالد (٣١٤٢، ٣١٨٧)، وبسر بن سعيد (١٨٦، ٦٣٩)، وبشير بن كعب العدوي (١٣٥٦)، وبشير بن نهيك (٤٢٣، ١١٤١، ١٣٤٨، ١٣٥٥)، وبكير بن فيروز (٢٤٥٠)، وحبيب بن أبي مليكة أبو ثور الأزدي (٤٥٥)، وحريث بن قبيصة (٤١٣)، والحسن ابن أبي الحسن البصري (١٣١٩، ٢٣٠٥، ٢٣٧٥، ٢٣٩٤، ٢٤٢٥، ٢٧٠٣، ٢٨٨٩، ٣٢٢١، ٣٢٩٨، ٣٣٧٠)، وحفص بن عاصم بن عمر (٢٣٩١، ٢٥٦٩)، وحميد بن عبد الرحمٰن بن عوف (٤٣٨، ٧٢٤، ٧٤٠، ١٥٤٥، ٢١٠٩، ٣٦٧٤)، وخلاس الهجري (٧٢٢، ٣٢٢١)، وخيثمة بن عبد الرحمٰن ابن أبي سبرة (٣٨١١)، وذكوان أبو صالح السمان

(٢٨٩٧)، وعثمان بن أبي سودة (٢٠٠٨)، وعجلان مولىٰ فاطمة بنت عتبة (٣٨٦، ١٤٠٣، ٢١٦٤، ٢٨٤١، ٣٥٤٣)، وعراك بن مالك (٦٢٨)، وعروة بن الزبير (١٦٢٢، ٣٩١٩)، وعطاء بن أبي رباح (٣٧٨، ٢٥٢٩، ٣٥٠٩)، وعطاء بن ميناء، (٥٧٣)، وعطاء بن يسار (١٨٦، ٤٢١، ٩٦٦، ٢٥٥٦)، وعطاء مولىٰ أبي أحمد (٢٨٧٦)، وعكرمة بن خالد (١١٩١)، وعكرمة مولىٰ بن عباس (٩٤٠، ٣٢٢٣، ٣٧٦٤)، وعقبة العقيلي (١٦٤٢)، وعمار بن أبي عمار (١٧٧٥)، وعمارة ابن أُكَيمة الليثي (٣١٢)، وعمر بن الحكم (٢٢٢٨)، وعمرو بن عاصم (٣٣٩٢)، وعيسىٰ بن طلحة بن عبيد الله (١٦٣٣، ٢٣١١، ٢٣١٤)، وعبد الرحمٰن بن مِلّ أبو عثمان النهدي (٢٢٦٦، ٢٤٧٤)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (٦٦٢)، وقبيصة بن ذؤيب (٢٢٦٩)، وقيس ابن أبي حازم (٦٨٠)، وكعب المدني (٣٦١٢)، وكُلَيب بن شهاب الجَرْمي (١١٠٦)، ومجاهد بن جبر المكّي (٢٠٤٥، ٢٤٧٧، ٢٨٠٦)، ومحمد بن إبراهيم التيمي (٣٩١م)، ومحمد بن ثابت (٣٥٩٩)، ومحمد بن زياد الجمحي (٥٨٢، ١٢٥١، ١٨٥٤، ١٩٥٤)، ومحمد بن سيرين (٩١، ١٠٦، ٣٤٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٨٠، ١١٢٥م، ١٢٢١، ١٢٥٢، ١٩٩٧، ٢١٣٣، ٢١٦٢، ٢٢٧٠، ٢٢٨٠، ٢٢٩١، ٢٣٦٧، ٢٣٨٣، ٢٦٨٤، ٣٢٢١، ٣٤٧٩، ٣٥٠٦)، ومحمد بن عبّاد بن جعفر (٢١٥٧، ٣٢٩٠)، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان (١٣٢١)، ومحمد بن عمار بن سعد القرظ (٢٥٧٨)، ومحمد ابن قيس بن مخرمة (٣٠٨٣)، ومحمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي (٢٧٦٨)، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (٢٠٠، ٢٠١، والمغيرة بن أبي بردة (٦٩)، ومكحول الشامي (٣٦٠١)، وموسىٰ بن طلحة بن عبيد الله (٣١٨٥)، وموسىٰ بن وردان (٢٣٧٨)، وميناء بن ميناء مولىٰ عبد الرحمٰن بن عوف (٣٩٣٩)، ونافع بن أبي نافع (١٧٠٠)، وهمّام بن منبه (٦٨، ٧٦، ٣٣٠، ٢٢١٨، ٢٥٣٧، ٣٥٨٩، ٢٦٦٨، ٢٧٠٤، ٢٩٥٦، ٣١٥١، ٣٧٤١)، والوليد بن رباح (١٥٧٩، ٣٩١٦، ٣٩١٦)، ويحيىٰ بن أبي صالح (٢٦٦٦)، ويزيد بن أبي الأصمّ (٢١٧، ٢٣٨٨)، ويزيد بن

سفيان أبو المهزم البصري (٨٥٠، ١٠٤١، ١٢٨١)، ويزيد بن شريح (٣٥٧)، ويزيد ابن عبد الرحمٰن الأودي (٢٠٠٤، ٣١٣٧، ٣٦٦١)، ويزيد مولىٰ المنبعث (١٩٧٩)، ويوسف بن ماهك (١١٨٤)، وأبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام (٢٥٤، ٥٧٤، ١٢٦٢)، وأبو جعفر المدني (١٩٠٥، ٣٤٤٨)، وأبو حازم الأشجعي «سلمان» (٨١١، ١٢٧٩، ١٦٤٩، ٢٠٣١، ٢٢٠٨، ٢٣٥٨، ٢٤٠٩، ٢٥٢٥، ٢٥٧٩، ٢٩٠٠، ٢٩٨٩، ٣٠٧٢، ٣١٧٥، ٣١٨٨، ٣٣٠٤، ٣٥٩٠)، وأبو الحكم البجلي (١٣٩٨)، وأبو خالد البجلي (١٨٥٣)، وأبو خالد الوالبي (٢٤٦٦)، وأبو رافع الصائغ (٢١٢، ٣١٥٣، ٣٣٣٩، ٣٥٠٦)، وأبو الربيع المدني (٧٦٠، ١٠٠١، ٣٨٣٤)، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير (١٢٤٨، ١٦٩٨، ١٨٣٧، ٢٣٦١، ٢٤٣٤، ٣٤٣٨، ٣٤٦٧)، وأبو السائب مولىٰ هشام بن زُهْرة (٢٩٥٣)، وأبو سعيد الحمصي (٣٦٠٤)، وأبو سعيد المقبري «كيسان» (٣٠٣، ٧٠٧، ١١٧٠، ٢٥٢٣، ٢٧٣٧، ٣٩٤٦، ٣٩٥٦)، وأبو سعيد بن أبي المعلىٰ (٣٩١٥)، وأبو سفيان مولىٰ بن أبي أحمد (١٣٠١)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٢٢، ٢٤، ٧٩، ١٥٧، ٢٥٠، ٢٩٧، ٣٢٧، ٣٤٢، ٣٩٧، ٤٣٥، ٤٩١، ٥٢٤، ٦٤٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٧٥، ٦٨٧، ٧٠٠، ٧٠١، ٨٠٨، ١٠٤٠، ١٠٥٦، ١٠٧٠، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١١٠٧، ١١٠٩، ١١٥٩، ١١٦٢، ١١٦٨، ١١٧٨، ١٢٣١، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٧٧م، ١٤٠٥، ١٤١٠، ١٤٢٨، ١٤٧٩، ١٤٩٠، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦٥٨، ١٧٥٢، ١٧٩٥، ١٩١١، ١٩٦٤، ٢٠٠٩، ٢٠٤١، ٢٠٦٦، ٢٠٩٠، ٢٣٠٧، ٢٣١٣، ٢٣١٧، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٦٩، ٢٣٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٦٤٠، ٢٦٦٧، ٢٨٢٢، ٢٨٤٩، ٢٨٦٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٨، ٣٠١٣، ٣١١٦، ٣٢٤٥، ٣٢٥٩، ٣٢٩٢، ٣٣٥٧، ٣٤٩٨، ٣٥٥٠، ٣٥٩٦، ٣٦٠٤، ٣٦٠٩، ٣٦٧٧، ٣٦٩٥، ٣٩١١، ٣٩٢٥، ٣٩٣٥)، وأبو السليل القيسي (٣٥٠٠)، وأبو العالية الرياحي «رفيع» (٣٨٣٨، ٣٨٣٩)، وأبو عبيدة مولىٰ بن أزهر (٣٣٨٧)، وأبو عثمان

مولىٰ المغيرة (١٩٢٣)، وأبو عثمان «مجهول» (٢٥٥٩)، وأبو كِباش العَيْشي (١٤٩٩) وأبو كثير السُّحَيْمي (١٨٧٥)، وأبو مُدِلّة مولىٰ عائشة (٣٥٩٨)، وأبو مريم الأنصاري (٣٩٣٦)، وأبو المطوّس (٧٢٣)، وأبو ميمونة (١٣٥٧)، وأبو يونس المصري = سليم بن جبير، وابن وثيمة النصري (١٠٨٤)، ورجل (٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٧٨٧، ٣٣٤٧)، وأعرابي (٣٣٤٧).

٣١٦ـ أبو وَاقِد اللَّيثي عَوْف بن الحَارث: سكت الحافظ عليه، روىٰ عنه: سنان ابن أبي سنان (٢١٩٠)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة (٥٣٤، ٥٣٥)، وعطاء بن يسار (١٤٨٠)، وأبو مرّة مولىٰ عقيل بن أبي طالب (٢٧٢٤).

٣١٧ـ أَسْماء بنت أبي بكْر الصّديق زوج الزبير: من كبريات الصحابيات، روىٰ عنها: عبد الله بن أبي مليكة (١٩٦٠م) «حسن صحيح» «قلت يا رسول الله...»، وفاطمة بنت المنذر (١٣٨، ٢٠٧٤م)، وعبّاد بن عبد الله بن الزبير (٢٥٤١) «حسن صحيح غريب» «سمعت رسول الله ﷺ...».

٣١٨ـ أسماء بنت عُمَيس الخَثْعَمِية: صحابية، روىٰ عنها: زيد الخثعمي (٢٤٤٨) «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بالقوي»، وعبيد بن رفاعة (٢٠٥٩) «حسن صحيح» «قالت يا رسول الله ...»، وعتبة بن عبد الله (٢٠٨١) «حسن غريب» «أن رسول الله ﷺ سألها...».

٣١٩ـ أسماء بنت يَزيد بن السَّكَن الأَنْصارية: صحابية لها أحاديث، روىٰ عنها: شهر بن حوشب (١٧٦٥، ١٩٣٩، ٢٦٩٧، ٣٢٣٧، ٣٤٧٨).

٣٢٠ـ أميمة بنت رُقَيْقة التميمية: صحابية لها حديثان، روىٰ عنها: محمد بن المنكدر (١٥٩٧) «حسن صحيح» «بايعت رسول الله ﷺ في نسوة».

٣٢١ـ بُسْرَة بنت صَفْوان الأَسْدِيّة: صحابية لها سابقة وهجرة، روىٰ عنها: عروة ابن الزبير (٨٢، ٨٣، ٨٤).

٣٢٢ـ جدامة بنت وهب الأسدية: صحابية لها سابقة وهجرة، روىٰ عنها: عائشة بنت أبي بكر (٢٠٧٦، ٢٠٧٧) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ...».

٣٢٣ـ جُوَيْرية بنت الحَارث الخُزَاعيَة، أمْ المؤمنين: غير النبي ﷺ اسمها وتزوجها، روىٰ عنها: عبد الله بن عباس (٣٥٥٥) «حسن صحيح» «أن النبي ﷺ مر عليها وهي في مسجدها. .».

٣٢٤ـ حفصة بنت عُمر بن الخَطّاب، أم المؤمنين: تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث، روىٰ عنها: عبد الله بن عمر (٣٧٣، ٧٣٠) «حسن صحيح» «ما رأيت رسول الله ﷺ. . .»، والمطلب ابن أبي وداعة (٣٧٣، ٤٣٣).

٣٢٥ـ حَمْنة بنت جَحْش الأسدية: لها صحبة، روىٰ عنها: عمران بن طلحة (١٢٨) «حسن صحيح» «فأتيت النبي ﷺ. . . فوجدته في بيت زينب».

٣٢٦ـ خَوْلة بنت حَكِيم السُّلَمية: صحابية مشهورة، روىٰ عنها: سعد ابن أبي وقاص (٣٤٣٧) «حسن غريب صحيح»، وعمر بن عبد العزيز (١٩١٠) «ولا نعرف لعمر سماعاً من خولة» «منقطع» «خرج رسول الله ﷺ ذات يوم. . .».

٣٢٧ـ خَولة بنت قَيْس الأنْصارية: صحابية لها حديث، روىٰ عنها: عبيد سنوطا أبو الوليد (٢٣٧٤) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ. . .».

٣٢٨ـ الرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ النَّجارية الأَنْصارية: من صغريات الصحابيات، روىٰ عنها: خالد بن ذكوان (١٠٩٠) «حسن صحيح» «جاء رسول الله ﷺ فدخل علي. . . وجويريات يضربن. . .»، وسليمان بن يسار (١١٨٥) «وحديث الربيع الصحيح» «فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحيضة. . .»، وعبد الله بن محمد بن عقيل (٣٣، ٣٤) «حسن صحيح» «أنها رأت النبي ﷺ يتوضأ. . .».

٣٢٩ـ أُمْ حَبيبة رَمْلة بنت أَبي سُفيان أم المؤمنين: مشهورة بكنيتها، روى عنها: عنبسة بن أبي سفيان (٤١٥، ٤٢٧، ٤٢٨)، وزينب بنت أبي سلمة (١١٩٥)، وصفية بنت شيبة (٢٤١٢)، وحبيبة (٢١٨٧) «حسن صحيح».

٣٣٠ـ زَيْنَب بنت جَحْش الأسَدِية أم المؤمنين: روىٰ عنها: زينب بنت أبي سلمة (١١٩٦) سكت عليه «سمعت رسول الله ﷺ. . .»، وأم حبيبة (٢١٨٧) «حسن صحيح» «استيقظ رسول الله ﷺ من نوم محمراً».

٣٣١ـ زَيْنب بنت مُعاوية الثَّقفية: صحابية لها رواية عن زوجها، روىٰ عنها: عمرو بن الحارث ابن أخت زينب (٦٣٥، ٦٣٦) «خطبنا رسول الله ﷺ فقال يا معشر النساء. . .».

٣٣٢ـ سَلْمىٰ أُمّ رَافع: لها صحبة وأحاديث، أخرج الترمذي واحداً، روىٰ عنها: علي بن عبيد الله «عبيد بن علي» (٢٠٥٤) «حسن غريب».

٣٣٣ـ صَفِية بنت حُيَيّ بن أَخْطَب الإِسْرَائيلية أم المؤمنين روىٰ عنها: كنانة، مولىٰ صفية (٣٥٥٤، ٣٨٩٢)، ومسلم بن صفوان (٢١٨٤) «حسن صحيح» «قلت يا رسول الله. . .».

٣٣٤ـ صَفِية بنت شَيْبة العَبْدَرِيّة: لها رؤية، حدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة، روى عنها: أم صالح (٢٤١٢) عن أم حبيبة «حسن غريب»، ومصعب بن شيبة (٢٨١٣) عن عائشة «حسن غريب صحيح».

٣٣٥ـ الصَّمَّاء بنت بُسْر المازنية: لها صحبة، روى عنها: عبد الله بن بسر (٧٤٤) «حسن».

٣٣٦ـ عَائِشة بِنت أَبي بكْر الصِّديق أم المؤمنين: أفقه النساء مطلقاً، روى عنها: إسحاق بن طلحة (٣٦٧٩)، وإسحاق بن عمر (١٧٤)، والأسود بن يزيد النخعي (١٠٧، ١١٨، ١١٩، ١٣٢، ١٥٥، ٤٤٣، ٤٤٤، ٧٢٩، ٧٥٦، ٧٨٧، ٧٩٦، ٩٠٩، ٩٤٥، ٩٦٥، ١١٥٥، ١٢٥٦، ٢١٢٥، ٢٣٥٧، ٢٤٨٩، ٣٥٥٢)، وجُميع ابن عُمير التيمي (٣٨٧٤)، وخيثمة بن عبد الرحمٰن (٧٣٦)، وربيعة بن عمرو الجرشي (٧٤٥)، وذكوان أبو صالح السمان (٢٨٥٦)، وسعد بن هشام بن عامر (٤١٦، ٤٤٥، ١٠٦٧، ١٠٨٢، ٢٤٦٨، ٢٩٠٤)، وسعيد بن المسيب (١٠٩)، وسليمان بن يسار (١١٧)، وشريح بن هانىء الحارثي (١٢، ٢٨٤٨)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (٦٧١، ٢٣٧٩)، وطاوس بن كيسان (٢١٠٤)، وعابس بن ربيعة (١٥١١)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٣٢٠٧)، وعباد بن عبد الله بن الزبير (١٠٣٣، ٣٤٩٦)، وعبد الله ابن بريدة (٣٥١٣)، وعبد الله بن الحارث (٢٩٨، ٢٩٩)، وعبد الله بن الزبير (٨٧٥،

١٨٣٨ ، ٢٧٥٧)، وعبد الله بن شقيق (٣٧٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٦٠٠ ، ٧٦٨، ٢٩٣٨، ٣٠٤٦، ٣٦٥٧)، وعبد الله بن عامر بن ربيعة (٣٧٥٦)، وعبد الله بن عباس (٣٢٤١) وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة (٨٧٣، ١٠١٨، ١٠٥٥، ١١٥٠، ٢٤٢٦، ٢٩٧٦، ٣٩٩٣، ٣٣٣٩٧، ٣٥١٦، ٣٨٢٦، ٣٨٨٠)، وعبد الله بن عمر بن الخطاب (٩٧٩)، وعبد الله بن أبي قيس (٤٤٩، ٢٩٢٤)، وعبد الله بن يزيد رضيع عائشة (١٠٢٩ ، ١١٤٠)، وعبد الله البهي (٧٨٣)، وعبد الرحمٰن بن سعيد (٣١٧٥)، وعبد العزيز بن جريح (٤٦٣)، وعروة بن الزبير (٥٣، ٨٦، ١٠٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٥٩، ٢٩٦، ٣٥٥، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥٩، ٤٦١، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٩٤، ٦٠١، ٦٤٤، ٧١١، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٥٣، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٢، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٨، ٨٣٧، ٨٥٣، ٨٨٤، ٩٢٣٩٦٣، ٩٩٦، ١٠٩٣، ١١٠٢، ١١١٨، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٥٤، ١١٩٢، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٤٢٤، ١٤٣٠، ١٤٩٣، ١٥٥٨، ١٧٥٥، ١٧٦١، ١٧٨٠، ١٨١٥، ١٨٣١، ١٨٤٠، ١٨٤٣، ١٨٩٥، ١٩١٣، ١٩١٥، ١٩٥٣، ١٩٩٦، ٢٠١٧، ٢٠٣٩، ٢٠٧٤، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢١٠٥، ٢١٢٤، ٢١٢٩، ٢٢٨٨، ٢٢٩٨، ٢٣١٠، ٢٤١٤، ٢٤٦٧، ٢٤٦٩، ٢٤٧١، ٣٦٥٢، ٢٧٣٢، ٢٨٣٩، ٢٨٤٦، ٢٩٦٥، ٣١٦٥، ٣١٨٠، ٣١٨٤، ٣٣٠٦، ٣٣١٨، ٣٣٣١، ٣٣٨٤، ٣٤٠٢، ٣٤٨٠، ٣٤٩٥، ٣٦٣٢، ٣٦٣٤، ٣٦٣٩، ٣٦٥٤، ٣٦٥٦، ٣٦٧٢، ٣٦٧٨، ٣٦٩١، ٣٨٦٥، ٣٨٧٦، ٣٨٧٩، ٣٨٩٥)، وعطاء بن أبي رباح (٤١٤، ١٠١٩، ٣٢١٦، ٣٢٥٧، ٣٤٤٩)، وعطاء بن يسار (٣٧٩٩)، وعكرمة مولىٰ ابن عباس (١٢١٣)، وعلقمة بن وقاص الليثي (٧٢٩)، وعلي بن داود أبو المتوكل الناجي (٤٤٨)، وعمرو بن شُرَحْبيل أبو ميسرة (٧٢٨، ٢٤٧٠)، وعمرو ابن ميمون الأودي (٧٢٧)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (١٠٨، ١١٣، ١٣٤، ٨٢٠، ٩٠٢، ٩٠٨، ٩١٧، ٩٤٣، ٩٧٨، ٩٨٩، ١٠٨٩، ١١٨٢، ١٥٢٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٨٦٦، ٢١٨٥، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٣٦٧٣)، وقتادة (٩١٦)، ومجاهد (١٩٤٣)، ومحمد بن إبراهيم التيمي (٣٤٣٩)، ومحمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير

(٩٢٠)، ومحمد بن المنكدر (٨٠٢)، ومروان أبو لبابة العقيلي (٢٩٢٠، ٣٤٠٥)، ومسروق بن الأجدع الهمداني (١٢٣، ٣٦٢، ٤٥٦، ٥٩٠، ٦٠٨، ٦٧٢، ٧٠٢، ١١٧٩، ١٢٠١، ٢٣٥٦، ٣٠٦٨، ٣١٢١، ٣٢٠٨، ٣٢٤٢، ٣٢٧٨)، ونافع بن جبير (٣١٧١)، والنعمان بن بشير (٣٧٠٥)، وهمام بن الحارث (١١٦)، ويحيىٰ بن عبد الرحمٰن (١٠٠٤)، وأبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (٧، ١٧٣٣)، وأبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث (٧٧٩)، وأبـو حذيفـة (٢٥٠٢، ٢٥٠٣)، وأبـو سلمة بن عبد الرحمٰن (٣٧٤، ٤١٨، ٤٣٩، ٧٣٦، ٧٣٧، ١٠٢٤، ١٠٤٠، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٨٦٣، ٢٦٩٣، ٣٢٠٤، ٣٣٦٦، ٣٤٢٠، ٣٦٩٣، ٣٧٤٩، ٣٨٨١، ٣٨٨٢)، وأبو صالح (٢٠٧)، وأبو العالية الرياحي (٥٨٠، ٣٤٢٥)، وأبو عبد الله الجدلي (٢٠١٦)، وأبو عذرة (٢٨٠٢)، وأبو عطية الوادعي (٧٠٢)، وأبو قلابة الجرمي (٢٦٢١)، وأبو المليح الهذلي (٢٨٠٣)، وأبو يونس مولىٰ عائشة، (٢٩٨٢)، ورجل من أهل المدينة (٢٤١٤)، وأمية بنت عبد الله (٢٢٩١)، وحفصة بنت عبد الرحمٰن بن أبي بكر (١٥١٣)، وصفية بنت الحارث (٣٧٧)، وصفية بنت شيبة (٢٨١٣)، وعائشة بنت طلحة (٧٣٣، ٧٣٤، ٣٨١٨، ٣٨٧٢)، وعمرة بنت عبد الرحمٰن (١٥٣، ٢٤٣، ٤٦٣ت، ٧٩١، ٨٠٤، ٨٠٥، ١٠٠٦، ١١٥٠م، ١٤٤٥، ١٩٤٢، ٣١٨١)، ومُسَيكة، أم يوسف بن ماهك (٨٨١)، ومعاذة العدوية (١٩، ١٣٠، ٧٦٣)، وأم الحسن البصري (١٨٧١)، وأم علقمة (٨٧٦)، وأم كلثوم بنت أبي بكر (١٨٥٨)، وأم محمد بن السائب (٢٠٣٩)، وعمة عمارة بن عمير (٣٥٨).

٣٣٧ـ فاختة بنت أبي طالب أم هانيء: لها صحبة وأحاديث، روىٰ عنها: باذام أبو صالح (٣١٩٠، ٣٢١٤)، وجعدة المخزومي (٧٣٢)، وعامر بن شراحيل الشعبي (١٨٤١، ١٨٤٢)، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ (٤٧٤)، ومجاهد بن جبير (١٧٨١) وأبو مرة مولىٰ أم هانيء (١٥٧٩، ٢٧٣٤)، وابن أم هانيء (٧٣١).

٣٣٨ـ فَاطمة الزَّهراء بنت رسول الله ﷺ: سيدة نساء الأمة، روىٰ عنها: فاطمة بنت الحسين بن علي (٣١٤) «حسن، وليس إسناده بمتصل».

٣٣٩ـ فاطمة بنت قَيْس الفِهْرِيّة: صحابية، روىٰ عنها: عامر بن شراحيل الشعبي (٦٥٩، ٦٦٠، ١١٨٠، ٢٢٥٣)، وأبو بكر بن أبي الجهم (١١٣٥).

٣٤٠ـ الفُرَيْعة بنت مالك الأنْصاريّة: صحابية لها حديث، روىٰ عنها: زينب بنت كعب بن عجرة (١٢٠٤) «حسن صحيح» «جاءت رسول الله ﷺ تسأله. . .».

٣٤١ـ قَيْلةَ بنت مَخْرمة العَنْبرية: صحابية لها حديث طويل، روىٰ عنها: دُحَيبة بنت عُلَيبة (٢٨١٤)، سكت عليه، وصفية بنت دحيبة (٢٨١٤).

٣٤٢ـ كَبْشة بنت ثَابت الأنْصارية: لها صحبة وحديث، روىٰ عنها: عبد الرحمٰن ابن أبي عمرة (١٨٩٢) «حسن صحيح غريب» «دخل علي رسول الله ﷺ. . .».

٣٤٣ـ كَبْشة بنت كَعْب الأَنْصارية: روىٰ عنها: حميدة بنت عبيدة بن رفاعة (٩٢) «حسن صحيح عن أبي قتادة».

٣٤٤ـ لُبَابةَ بنت الحارث أُمّ الفضل الهِلالِيّة: زوج العباس وأخت ميمونة أم المؤمنين، روىٰ عنها: عبد الله بن عباس (٣٠٨) «حسن غريب» «خرج إلينا رسول الله ﷺ. . .».

٣٤٥ـ مَيْمونة بنت الحَارث الهِلاَلِيّة، أم المؤمنين: زوج النبي ﷺ، روىٰ عنها: عبد الله بن عباس (٦٢، ١٠٣، ١٧٩٨)، ويزيد بن الأصم (٨٤٥) «غريب» ورجح المرسل، لها ذكر في (٨٤١) «حسن».

٣٤٦ـ مَيْمونة بنت سعد: خادمة النبي ﷺ لها حديث، روىٰ عنها: أيوب بن خالد (١١٦٧) روي موقوفاً ومرفوعاً، وفيه موسىٰ بن عبيدة الربذي.

٣٤٧ـ نُسَيْبة، أمّ عَطِيّة الأَنْصارية: صحابية مشهورة، روىٰ عنها: محمد بن سيرين (٥٣٩، ٩٩٠)، وحفصة بنت سيرين (٥٤٠، ٩٩٠)، وأم شراحيل (٣٧٣٧) «حسن غريب».

٣٤٨ـ هند بنت أبي أميّة المَخْزومِيّة، أم سلمة: أم المؤمنين تزوجها النبي ﷺ سنة أربع، روىٰ عنها: سعيد بن المسيب (١٥٢٣)، وشقيق بن سلمة أبو وائل (٩٧٧) وشهر بن حوشب (٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٣٣٠٧، ٣٥٢٢، ٣٨٧١)، وضَبّة بن مِحْصَن

العنزي (٢٢٦٥)، وعامر بن شراحيل الشعبي (٣٤٢٧)، وعبد الله بن بريدة (١٧٦٢، ١٧٦٤)، وعبد الله بن رافع، مولىٰ أم سلمة (١٠٥)، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة (١٦١، ٢٩٢٧)، وعبد الله بن وهب (٣٨٣٧، ٣٨٩٣)، وعمرو بن أبي سلمة (٣٥١١)، وعطاء بن يسار (١٨٢٩)، ومجاهد بن جبر (٣٠٢٢)، ونافع بن جبير بن مطعم (٢١٧١)، ونبهان «مكاتب أم سلمة» (١٢٧١، ٢٧٧٨)، ويحيىٰ بن الجزار (٤٥٧)، ويعلىٰ بن مملك (٢٩٢٣)، وأبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث (٧٧٩)، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن (٧٣٦)، وأبو صالح، مولىٰ طلحة (٣٨١، ٣٨٢، ٢٨٥٦٩)، ورجل من ولد أم سلمة (٣٠٢٣)، وحفصة بنت عبد الرحمٰن بن أبي بكر (٢٩٧٩، ٣٥٨٩)، وخَيْرة، مولاة أم سلمة أم الحسن البصري (٤٧١، ١٧٣٢) ورُمَيْثة (٣٨٧٩)، وزينب بنت أبي سلمة (١٢٢، ١١٩٧، ١٣٣٩)، وسلمىٰ البكرية (٣٧٧١) وفاطمة بنت المنذر (١١٥٢)، ومُسَّة الأزدية (١٣٩)، وهند بنت الحارث (٢١٨٦) وأم عبد الله بن بريدة (١٧٦٣)، وأم مُساور الحِمْيري (١١٦١، ٣٧١٧)، وأم ولد لعبد الرحمٰن بن عوف (١٤٣)، وجدّة جُدْعان (٢٨٢٣).

٣٤٩ـ يسيرة: صحابية، روىٰ عنها: حميضة بنت يسار (٣٥٨٣) سكت عليه وكانت من المهاجرات، إنما نعرفه من حديث هاني بن عثمان.

٣٥٠ـ أم أيّوب بنت قَيْس بن سَعْد الخَزْرجية: زوج أبي أيوب، روىٰ عنها: أبو يزيد (١٨١٠) «حسن صحيح»، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى (٢٨٩٦) عن أبي أيوب «حسن».

٣٥١ـ أم بُجَيد، حَوّاء الأنصارية: صحابية لها حديث، روىٰ عنها: عبد الرحمٰن ابن بُجَيد (٦٦٥) «حسن صحيح» «وكانت ممن بايع رسول الله ﷺ. . .» السند.

٣٥٢ـ أم الحُصين الأَحْمَسية: صحابية شهدت حجة الوداع، روىٰ عنها: العَيْزار ابن حُريث (١٧٠٦) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ. . . في حجة الوداع. . .».

٣٥٣ـ أم سُلَيم بنت مِلْحان الأَنْصارية: من الصحابيات الفُضْليات والدة أنس ابن مالك، وهي: سهلة بنت ملحان، روىٰ عنها: أنس بن مالك (٣٨٢٩) «حسن صحيح» «قالت يا رسول الله . . .».

٣٥٤ـ أم عُمَارة بنت كَعْب الأنْصارية، اسمها: نسيبة: صحابية مشهورة، روىٰ عنها: عكرمة مولىٰ بن عباس (٣٢١١) «حسن غريب» «أنها أتت النبي ﷺ. . .»، وليلىٰ، مولاة لحبيب بن زيد (٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦).

٣٥٥ـ أم فَروة بنت أبي قحافة القرشية: صحابية، روىٰ عنها: القاسم بن غنام (١٧٠) سكت عليه «وكانت ممن بايع النبي ﷺ. . .».

٣٥٦ـ أم قيس بنت مِحصن الأَسَدية: صحابية لها أحاديث، روىٰ عنها: عبيد الله ابن عبد الله بن عبد الله بن عتبة (٧١) سكت عليه «دخلت بابن لي علىٰ النبي ﷺ. . .».

٣٥٧ـ أم كُرْز الكَعْبية: صحابية لها أحاديث، روىٰ عنها: محمد بن ثابت بن سباع (١٥١٦) «حسن صحيح» «أنها سألت رسول الله ﷺ. . .».

٣٥٨ـ أم كُلثوم بنت عُقْبة الأموية: صحابية لها أحاديث، روىٰ عنها: حميد بن عبد الرحمٰن (١٩٣٨) «حسن صحيح» «سمعت رسول الله ﷺ. . .».

٣٥٩ـ أم مالك الأنصارية البهْزية: صحابية لها حديث، روىٰ عنها: طاوس بن كيسان (٢١٧٧) «حسن صحيح» «قلت يا رسول الله ﷺ. . .».

٣٦٠ـ أم مَعْقل الأسدية: صحابية، روىٰ عنها: ابن أم معقل (٩٣٩) «حسن غريب من هذا الوجه».

٣٦١ـ أُمّ المنذر سَلمىٰ بنت قَيْس النَّجارية الأنصارية: لها صحبة، روىٰ عنها: يعقوب ابن أبي يعقوب (٢٠٣٧) «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث فليح» «دخل علي رسول الله ﷺ. . .».

أم هانىء = فاخِتة بنت أبي طالب الهاشمية.

والحمد لله رب العالمين



الملحق الثاني

الصحابة الرواة الذين أشار الترمذي إلىٰ أحاديثهم تحت قوله: «وفي الباب»

تقدمت الإشارة إلىٰ أنَّ الترمذي سمّىٰ كتابه: «الجامع الكبير المختصر»، وقد كانت الروايات المعلقة زيادة علىٰ ألف حديث ومئتي حديث، وهي اختصار لكثير من الأحاديث الواردة مما يؤيّد الحديث المخرَّج، وهي متابعات أو مخالفات.

والأحاديث الواردة تحت قول الترمذي: «وفي الباب»، قاربت أربعة آلاف حديث، فلو سَلِم أنَّ نصفها لم يخرجه الترمذي في موضع آخر من جامعه، فيكون الترمذي قد اختصر ألفي حديث في كلمات!

وكنت قد سجّلت خطة لتخريج الأحاديث الواردة تحت قول الترمذي: «وفي الباب» حصر وتخريج ودراسة، فوافق قسم الدراسات العليا في جامعة أم القرىٰ، إلا أنهم قرروا أن يعطىٰ كلّ طالب ألف حديث، فانسحبت من المشاركة، وأوقف إقرار الموضوع.

وقد أشرت في المقدمة إلىٰ أنَّ بعض المشتغلين في علم الحديث في پاكستان يشتغل علىٰ هذا الموضوع، ولمّا ينته من عمله بعد!

وفائدة هذا الملحق: إبرازُ مقدرة الحافظ الترمذي علىٰ اختصار كَمّ هائل من الأحاديث، ومحاولةُ فهم منهج الترمذي في إشارته إلىٰ هذا الأحاديث دون تخريجها.

إضافة إلىٰ أنَّه يطلعنا علىٰ مساهمة الصحابة الكرام ومن بعدهم من التابعين في نقل السنة النبوية وتعليمها، من خلال مروياتهم، ويجعل بين أيدينا أدلة قابلة للدَّرْس في إثبات صحبة بعضهم ممن يُعرف اسمه، ولا يُعرف عنه كبيرُ أثر.

وقد بلغ عدد الرواة الذين أشار إلىٰ أحاديثهم تحت قوله: «وفي الباب» (٤٣٣) أربعمائة وثلاثة وثلاثين صحابياً وصحابيةً، وبلغت أحاديثهم (٣٨٨١) ثلاثة آلاف حديث وثمانمئة وواحداً وثمانين حديثاً، أوردهم مرتبين علىٰ حروف الهجاء، مشيراً إلىٰ مواضع ذكرهم في الجامع:

الأسماء

١ ـ آبي اللحم: ٥٥٦.

٢ ـ أُبيّ بن كَعْب، له ثلاثة وعشرون حديثاً: ٤٤، ١١٤، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٨، ٣٢٧، ٤٦٢، ٤٨٥، ٥٠٥، ٥٦٠، ٧٩٠، ٧٩٢، ١٠٤٠، ١١٠٠، ١٣٧٣، ٢٠٥٠، ٢٣٣٧، ٢٨٤٤، ٢٧٦٢، ٢٨٨٠، ٣٤٤٠، ٣٦٢٧.

٣ ـ أُبيّ بن أبي عمارة: ٩٣.

٤ ـ أحمد بن جزء: ٢٧٤.

٥ ـ أسامة بن أَخْدَري: ٢٨٣٨.

٦ ـ أسامة بن زيد، له تسعة أحاديث: ٩٣، ٥٥٣، ٧٤٥، ٧٧٤، ٨٧٤، ٨٨٦، ١٠٠٤، ٢٢٤٢، ٣٠٣٠.

٧ ـ أسامة بن شَريك، صحابي تفرد بالرواية عنه زياد بن علاقة (٣١٨): ٩٣، ٩١٦، ٢٠٠٦.

٨ ـ أسامة بن عُمير والد أبي المَلِيح، صحابي تفرد عنه ولده: ٣١٩.

٩ ـ أسد بن كرز: ٤٠٩، ٩٦٥.

١٠ـ الأَسْوَد بن سَرِيع: ١٥٦٩، ٢١٣٨.

١١ـ أسِيد بن حُضَيْر: ٨١، ٢٨٨٥، ٣٨٤٨.

١٢ـ الأَشْعث بن قَيْس: ١٣٤، ١٩١٠، ١٩٥٥.

١٣ـ أَوْس بن حُذَيفة: ١٦٩.

١٤ـ أَوْس بن أَوْس الثَّقفي: ٤٠، ٤٨٨، ٢٦٦٠.

١٥ـ أَيْمن بن خُرَيْم: ١٢٠٧، ١٤٤٦.

١٦ـ أنس بن مَالك رضي الله عنه، له مائتان وسبعة وستون حديثاً: ١، ١٩، ٢٢، ٢٥. ٣٠، ٣٧، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٦٢، ٩٣، ١٠٦، ١٢٢، ١١٣، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٨، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨،

٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٧، ٤٢١، ٤٤٧، ٤٨٥، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥٢٥، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٥٣، ٥٥٦، ٥٧١، ٥٨٨، ٥٩٢، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦١، ٦٨٠، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٧، ٧١١، ٧٢٧، ٧٤٣، ٧٦٨، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٩٠، ٧٩٢، ٨١٦، ٨١٧، ٨٣٩، ٨٦٦، ٨٨٠، ٨٨٢، ٩٣٩، ٩٥٠، ٩٦٥، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧٣، ١٠٠٠، ١٠٥٤، ١٠٠٩، ١٠٢٢، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٧١، ١٠٨٢، ١٠٩٨، ١١٠١، ١١٠٤، ١١١٣، ١١١٨، ١١٢٣، ١١٥٩، ١٢٠١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢٢٢، ١٢٢٧، ١٢٣٠، ١٢٤٠، ١٢٥١، ١٢٦٣، ١٢٦٥، ١٢٧١، ١٢٧٣، ١٢٩٣، ١٣٠٤، ١٣٦٨، ١٣٨٣، ١٤٠٥، ١٤٠٨، ١٤٧٣، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١٣، ١٥٢٩، ١٥٥٦، ١٥٦٢، ١٥٦٧، ١٥٨١، ١٦٠٠، ١٦٠٢، ١٦١٩، ١٦٢٢، ١٦٤٨، ١٦٧٥، ١٦٩٠، ١٦٩٩، ١٧٠٥، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧٢٥، ١٧٢٠، ١٧٤١، ١٧٥٢، ١٧٥٦، ١٧٩٥، ١٧٩٩، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٣٤، ١٨٤٣، ١٨٤٦، ١٨٥٤، ١٨٦٤، ١٨٦٨، ١٨٧٧، ١٨٨١، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩٢٩، ١٩٣٢، ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٥٣، ٢٠٠٢، ٢٠١٤، ٢٠٢٤، ٢٦٢٩، ٢٦٣١، ٢٦٥٦، ٢٦٦٠، ٢٦٨٨، ٢٧٠١، ٢٧١٢، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨٢٤، ٢٨٥٨، ٢٨٩٦، ٢٩٦٣، ٣١٠٠، ٣١١٥، ٣٢٢١، ٣٣٨٧، ٣٤١٠، ٣٤٤٠، ٣٥٢٢، ٣٥٣٨، ٣٥٤٥، ٣٦٥٢، ٣٦٦٥، ٣٦٨٩، ٣٦٩٦، ٣٧٨٧، ٣٨٤٧، ٣٨٥٦، ٣٨٧١ن، ٣٨٧٧، ٣٨٩٢، ٣٩٠٤، ٣٩٢١.

١٧ـ البَراء بن عَازب رضي الله عنه، له ثمانية وعشرون حديثاً: ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٤٩، ٤٩٢، ٩٥٠، ٩٦٧، ١٠٤٠، ١٠٧١، ١٠٩٨، ١١٣٦، ١١٥٧، ١٢٠٨، ١٢٤١، ١٤٣٧، ١٧٥٤، ١٧٩٥، ١٨٧٨، ٢٠١٥، ٢٦٨٨، ٢٧٢٠، ٢٧٣٠، ٢٧٣٦، ٢٨١١، ٢٨٤٦.

١٨ـ بُرَيْدة الأَسْلمي، له خمسة وأربعون حديثاً: ١٢، ٤٢، ٩٠، ٩٣، ١٤٩، ١٧٥، ٢٢١، ٣٢٢، ٤٥٢، ٤٨٣، ٦٦١، ٧١٦، ٩٢٨، ١٠٣٧، ١٠٥٣، ١٢١٢، ١٣١٥، ١٣٣٥، ١٣٩٥، ١٤٣٣، ١٥١٣، ١٥٤٨، ١٥٦٩، ١٧٣٩، ١٨٦٤، ٢٠٤١، ٢٠٥٦، ٢٠٥٩، ٢١٠١، ٢٢١٥، ٢٢٥٠، ٢٣٢٧، ٢٦٦٠، ٢٦٧٠، ٢٧٣٥، ٢٨٤٤، ٢٨٨٣، ٣٢٢٠، ٣٣٩٣، ٣٦٤٣، ٣٦٩٦، ٣٧٥٥، ٣٨٥٩، ٣٩٤٨.

١٩ـ بِشْر بن سُحَيْم: ٧٧٣.

٢٠ـ بَشِير ابن الخَصَاصِيَة: ٧٦٤، ٧٧٨، ١٠٥٠.

٢١ـ بلال بن الحَارِث: ٢٠.

٢٢ـ بلال بن رَبَاح، له ثمانية أحاديث هي: ٩٣، ١٥٤، ٣٦٧، ٤٣٨، ٧٧٤، ٧٩٢، ١٢٤٠، ١٢٤١.

٢٣ـ تَمام بن عباس: ٢٢.

٢٤ـ تميم الدَّاري: ٤١٣، ١٩٢٦.

٢٥ـ ثابت بن الضَّحاك: ١٥٣٣.

٢٦ـ ثابت بن وديعة: ١٥٣٣.

٢٧ـ ثعلبة بن الحكم: ١٦٠٠.

٢٨ـ ثعلبة بن أبي صغير: ٦٧٥.

٢٩ـ ثَوْبَان، له أحد عشر حديثاً: ٢، ١٠٠، ١٤٢، ٢٠٦، ٢٩٩، ٦٨٠، ٧٥٩، ٧٧٤، ١٠٤٠، ١٠٨٠، ١٩٢٦.

٣٠ـ جَابِر بن حَاتِم: ١٥٢٩.

٣١ـ جابر بن سَمُرَة، له تسعة عشر حديثاً: ٨١، ١٥٥، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٤٩، ٥٠٦، ٥٠٨، ٧٥٣، ٧٩٢، ١٠١٢، ١٤٣٣، ١٦٠٨، ١٧٢٤، ١٧٥٢، ٢٢١٨، ٣٦٤٣.

٣٢ـ جابر بن عبد الله رضي الله عنه، له مئتان واثنان وخمسون حديثاً: ٣، ٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٦، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٨٢، ٩٠، ٩٣،

١٠٣، ١٢٠، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٩، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٧٩، ٤٣٨، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٩٢، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥٢١، ٥٣٢، ٥٤٠، ٥٥٣، ٥٤٨، ٥٦٠، ٥٦٤، ٥٨٤، ٦٢٦، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٥٨، ٦٨٩، ٧٠٨، ٧٤٣، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٩٢، ٨١٠، ٨٢٠، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٣١، ٨٣٤، ٨٣٩، ٨٦٣، ٨٦٥، ٨٨٥، ٨٩٩، ٩٠١، ٩١١، ٩١٦، ٩٣٢، ٩٣٩، ٩٣١، ٩٥٠، ٩٦٥، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧٦، ٩٩٥، ٩٨٩، ١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٣٩، ١٠٤٢، ١٠٤٥، ١٠٤٩، ١٠٥٧، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٥، ١٠٦٩، ١٠٧١، ١٠٨٠، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٩٤، ١١١٣، ١١٢٣، ١١٢٥، ١١٣٨، ١١٧١، ١١٨١، ١٢٠٦، ١٢١٢، ١٢٢٢، ١٢٢٤، ١٢٢٧، ١٢٤٤، ١٢٧١، ١٢٣٧، ١٢٧٥، ١٢٧٧، ١٢٩١، ١٢٩٣، ١٣٠٠، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣١٩، ١٣٤٣، ١٣٤٩، ١٣٥٨، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٢، ١٣٨٣، ١٣٨٥، ١٤١٩، ١٤٣٠، ١٤٣٧، ١٤٥٦، ١٤٧٣، ١٤٧٦، ١٤٨٦، ١٤٩٤، ١٤٩٩، ١٥٠٨، ١٥٢٤، ١٥٧٦، ١٦٠٠، ١٦٢١، ١٦٤٠، ١٦٧٠، ١٦٩٤، ١٦٩٩، ١٧٠٩، ١٧١٣، ١٧٢٠، ١٧٤١، ١٧٥٢، ١٧٥٤، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٦١، ١٧٧٤، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩٥، ١٧٩٩، ١٨٠١، ١٨٢٠، ١٨٢٢، ١٨٤٩، ١٨٧١، ١٨٧٧، ١٩١٢، ١٩٥٣، ١٩٥٦، ٢٠٠٦، ٢٠٣٠، ٢٠٥٠، ٢٠٥٦، ٢٠٦٦، ٢٠٩٠، ٢١٠٧، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٤٤، ٢١٥٩، ٢١٦٢، ٢٢٢٧، ٢٢٤١، ٢٢٤٤، ٢٢٤٧، ٢٢٥٢، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٨٠، ٢٢٨٤، ٢٣٢١، ٢٣٢٩، ٢٣٣٧، ٢٣٥١، ٢٤٣٥، ٢٥٩٣، ٢٦٠٦، ٢٦٢٧، ٢٦٣١، ٢٦٣٨، ٢٦٤٩، ٢٦٦٠، ٢٦٥٥، ٢٧٠٣، ٢٧٢٠، ٢٧٧٩، ٢٨٢٩، ٢٨٤١، ٢٨٥٨، ٢٨٦٨، ٣٠٣٥، ٣٤٠١، ٣٤٤٠، ٣٤٨٢، ٣٥٢٢، ٣٥٤٥، ٣٦٢٧، ٣٦٣١، ٣٦٨٩، ٣٦٩٤، ٣٧١٠، ٣٧٢٩، ٣٩٢١.

٦٩ـ ديلم، أبو وهب الجيشاني: ١٨٦٤.

٧٠ـ ذباب بن الحارث: ٦٧٥.

٧١ـ ذؤيب بن حلحلة: ٩١٠٠.

٧٢ـ ذو مخمر، ويقال: ذو مخبر الحبشي: ١٧٧.

٧٣ـ ذو اليدين، اسمه الخرباق: ٣٩٩.

٧٤ـ رَافع بن خديج، له أربعة عشر حديثاً: ١٠٨، ١٥٩، ١٦٤، ٣٣٢، ١١٣٣، ١٢٠٨، ١٢٢٤، ١٢٧٧، ١٢٨٧، ١٤٧٢، ١٤٨١، ٢١٤٩، ٣٣٩٤، ٣٩٢١.

٧٥ـ رَباح بن الرّبيع: ١٥٦٩.

٧٦ـ رِفاعة بن عرابة الجُهَني: ٤٤٦، ٣٤٩٨.

٧٧ـ رفاعة بن يحيىٰ الزّرقي: ٢٦٥، ١٢٠٨.

٧٨ـ رُكانة بن عبد يَزِيد المطّلبي: ١٧٣٥.

٧٩ـ رُوَيْفِع بن ثابت: ١٥٦٤.

٨٠ـ الزّبير بن العَوّام، له تسعة أحاديث: ١١٢، ٥٠٤، ٦٨٠، ١١٥٠، ١٦٨٠، ١٧٥٢، ١٩٣٥، ٢٦٦٠، ٢٨٢٩.

٨١ـ زُهَير بن عثمان: ١٠٩٤.

٨٢ـ زياد بن الحارث: ٦٨٠، ٣٦٣٠.

٨٣ـ زياد بن لَبيد: ٢٦٥٢.

٨٤ـ زيد بن أَرقَم، له عشرة أحاديث: ٥، ٤٧٣، ٨٤٩، ١١٥٧، ١٢٤١، ١٤٩٣، ٢٤٠٠، ٢٥٣٦، ٣٧٣٠، ٣٧٨٦.

٨٥ـ زيد بن أَسْلم: ٣٧٢٩.

٨٦ـ زيد بن أبي أوفىٰ، له ثلاثة وعشرون حديثاً: ٧٠، ٨٩، ١٥٥، ١٨٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٧، ٤١٠، ٥٦٤، ٥٦٩، ١٠٧١، ١٢٢٤، ١٢٢٧، ١٣٤٩، ١٣٨٣، ١٣٨٥، ١٦٧٠، ١٦٧٥، ٢١٩٢، ٢٩٨٥، ٣٠٣٥، ٣٤١٠، ٣٩٢١.

٨٧ـ زيد بن خارِجة: ٤٨٣، ٣٢٢٠.

١١٢ـ سَمُرة بن جندب، له واحد وثلاثون حديثاً: ١٨٣، ١٧٨، ٢٠٣، ٤٠٩، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٣٣، ٥٦٠، ٦٨٠، ٧٠٥، ٩٩٤، ١٠٠٠، ١٠٣٤، ١١٢٥، ١١٣٤، ١١٨٨، ١٢٦٢، ١٢٦٥، ١٢٩٢، ١٣٧٨، ١٤٠٨، ١٥١٣، ١٥٦٢، ١٦٠٥، ١٧٣٠، ١٧٦٨، ٢٢٤٢، ٢٢٤٤، ٢٢٨٤، ٢٦٦٢، ٢٠٤٤.

١١٣ـ سَهْل بن أبي حَثْمة: ٣٣٥، ٥٦٤، ٣٠٣٥.

١١٤ـ سَهْل بن حُنَيْف: ٨، ١٥، ٣٢٤، ١٠٣٧، ١٠٤٢، ٢٦٨٩، ٣٩٢١.

١١٥ـ سَهْل بن سَعْد السّاعدي، له اثنان وعشرون حديثاً: ٢٥، ٨٩، ٩٣، ٢٠٧، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٧٤، ٢٩٦، ٣٣٠، ٣٦٩، ٥٠٥، ٥١١، ٥٦٤، ١١١٣، ١٢٠٢، ١٤٨٣، ١٨٩٣، ١٩١٧، ٢٨٢٤، ٣٦٢٧، ٣٦٩٦.

١١٦ـ سُهَيل بن سعيد ـ أخو سَهْل ـ السّاعدي: ٣١٧٨.

١١٧ـ سُوَيْد بن طارق، ويقال: طارق بن سُوَيد، قاله ابن الأثير في «أُسْد الغابة»: (٢: ٣٧٨) وابن حجر في «التقريب» (٢٩٩٩): ١٨٦٧.

١١٨ـ سُوَيد بن مُقَرِّن: ١٩٤٧.

١١٩ـ سُوَيد بن النّعْمان: ٨٠.

١٢٠ـ شَدّاد بن أوس: ٤٠٠، ٧٧٤، ١٤٠٨.

١٢١ـ شُرَحْبيل بن حَسنة: ٤١.

١٢٢ـ الشريد بن سويد الثقفي: ٨٨٣، ١٣٠٨، ١٣٦٨، ١٤٤٤.

١٢٣ـ شمعون، أبو ريحانة: ١١٢٣، ١٦٣٩، ١٧٢٠، ٢٣١١.

١٢٤ـ شَيْبة بن عُثْمان ٨٧٤.

١٢٥ـ صامت الأنصاري: ٣٣٩.

١٢٦ـ صُدَيّ بن عَجْلان، أبو أمامة البَاهِليّ، له تسعة وعشرون حديثاً: ٨، ٢٢، ٤٤، ٨٥، ٩٣، ١٠٠، ١٤٢، ٢٢٠، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥٧، ٣٨٩، ٤٠٦، ٤٣٨، ٤٧٣، ٤٩٠، ٦٦٥، ٩٦٥، ١٢٦٧، ١١٢٥، ١١٥٧، ١٤٧٦، ١٥٤١، ١٦٢٢، ١٧٥٨، ١٩١٧، ١٩١٩، ١٩٤٣، ٢٠٠٩.

١٦٩ـ عبد الله بن رَفعة: ٣٦٧٢.

١٧٠ـ عبد الله بن الزّبير، له ثلاثة عشر حديثاً: ١٨٥، ٢٩٤، ٣٢٥، ٧٥٢، ٨٨٠، ١١٥٠، ١٣٤٩، ١٧٢٠، ١٨٦٧، ٢٣٣٧، ٣٦٥٥، ٣٧٧٧.

١٧١ـ عبد الله بن زيد: ٤٤، ٧٥، ٣٩١٤، ٣٩٢١.

١٧٢ـ عبد الله بن السّائب: ٣٠٦.

١٧٣ـ عبد الله بن سَرْجَس: ٦٣، ٤٢١، ٣٦٤٣.

١٧٤ـ عبد الله بن سعيد، الأشج العصري: ١٨٦٤، ٢٠١١.

١٧٥ـ عبد الله بن سلام: ٤٩٠، ١٨٥٤، ٢٢٨٤، ٢٦٨٨، ٢٨٣٨.

١٧٦ـ عبد الله بن الشِّخِّير: ٧٦٧، ١٩٧١، ٢٠٢٨.

١٧٧ـ عبد الله بن عَبّاس رضي الله عنه، له مئتان وواحد وخمسون حديثاً: ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣٨، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٦٦، ٧١، ٨٠، ١١٧، ١٢١، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٩٩، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٨، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٠١، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨١، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٩، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٠، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥٣، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٦٠، ٥٨٤، ٦٤٣، ٦٤٩، ٦٥٦، ٦٧٥، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٨، ٧١٠، ٧٢٧، ٧٥٢، ٧٦٨، ٧٦١، ٧٧٤، ٧٨٢، ٨٩٢، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٤، ٨٢٥، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٣٧، ٨٦٨، ٨٩٧، ٩٠١، ٩٠٤، ٩١٣، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢١، ٩٢٤، ٩٢٨، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٣، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٧٥، ٩٨٩، ٩٩٧، ١٠٠٤، ١٠٢٢، ١٠٤٤، ١٠٤٧، ١٠٥٦، ١٠٦٠، ١٠٧١، ١٠٨٢، ١١٠١، ١١٣١، ١١٣٣، ١١٤٦، ١١٥٩، ١١٦٢، ١١٦٤، ١١٦٩، ١١٨١، ١١٨٥، ١٢٠٢، ١٢٢٢، ١٢٢٤، ١٢٢٧، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣٨، ١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٩٧، ١٣١٥، ١٣٤٠، ١٣٤٣، ١٤٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٦، ١٣٨٣، ١٣٩٥، ١٤٠٢، ١٤١٩، ١٤٣٣، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٤٢، ١٤٤٦،

١٤٧٣، ١٤٧٨، ١٤٩٩، ١٥١٣، ١٥٣٣، ١٥٣٦، ١٥٣٩، ١٥٤١، ١٥٤٤، ١٥٤٨، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٧، ١٥٦١، ١٥٦٩، ١٥٧١، ١٥٨٥، ١٥٩٦، ١٥٩٨، ١٦١١، ١٦٤٨، ١٦٧٠، ١٦٧٥، ١٦٨٠، ١٧٣٥، ١٧٤١، ١٧٥٢، ١٧٥٤، ١٧٥٩، ١٧٧٣، ١٧٩٠، ١٨١٢، ١٨٢٤، ١٨٣٠، ١٨٦١، ١٨٦٤، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٧١، ١٨٧٧، ١٨٩٠، ١٨٩٣، ١٩١٢، ١٩١٩، ١٩٤٣، ١٩٥٨، ١٩٧٦، ١٩٩٨، ٢٠١٠، ٢٠٢٩، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤٩، ٢٠٥١، ٢٠٥٥، ٢٠٧٣، ٢١١٦، ٢١٤٣، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٧٧، ٢٢٤١، ٢٢٥٢، ٢٢٧٢، ٢٢٧٦، ٢٢٨٠، ٢٢٨٢، ٢٢٨٤، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٥، ٢٣٢٠، ٢٣٢٩، ٢٣٣٧، ٢٣٧٧، ٢٤٠٨، ٢٦٢١، ٢٦٢٥، ٢٦٦٠، ٢٧١٢، ٢٧٣٥، ٢٧٧٥، ٢٨١٠، ٢٨٢٥، ٢٨٤٤، ٢٨٤٨، ٢٨٩٣، ٢٩٤٤، ٣٠٣٥، ٣٩٥٥، ٣١٣٣، ٣١٨٤، ٣٢٧٠، ٣٣١٩، ٣٤١٠، ٣٦٢٧، ٣٦٥٥، ٣٦٦٥، ٣٦٧٢، ٣٦٩٦، ٣٧٢٣، ٣٧٢٣، ٣٧٧٧، ٣٨٧٧، ٣٩٣٥، ٣٩٥٥.

١٧٨ـ عبد الله بن سَعْد: ٤٥٠.

١٧٩ـ عبد الله بن عُثْمان، أبو بكر الصديق رضي الله عنه، له تسعة عشر حديثاً: ٢٢، ٨٠، ٣١٨، ٤٩٦، ٦٢٠، ٧٣٩، ٨٦٠، ١٢٤١، ١٦٣٢، ١٩٦٥، ١٩٣٩، ١٩٧١، ٢٢١٥، ٢٦٣٨ ٢٤٣٤، ٢٦٦٠، ٢٨٨٧، ٣٧٧٧، ٣٨٤٦.

١٨٠ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، له مئتان وثلاثون حديثاً: ١٨، ٢٢، ٢٤، ٤٤، ٥٧، ٦٢، ٩٥، ١٣٤، ١٥٣، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥٣٧، ٥٤١، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٧١، ٦٢٦، ٦٣٩، ٦٤٦، ٦٧٠، ٦٨٠، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧١٦، ٧٢٤، ٧٤٢، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٧٨، ٧٩٠، ٧٩٢، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٢٤، ٨٢٨، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٥٣، ٨٥٦،

٨٥٧، ٨٦٠، ٨٦٣، ٨٦٦، ٨٨٢، ٩٠١، ٩٠٤، ٩١٦، ٩٤٣، ٩٤٧، ٩٩٤، ١٠٠٢، ١٠٤٠، ١٠٤٥، ١٠٩٩، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٨، ١١٢٣، ١١٢٥، ١١٣٤، ١١٥١، ١١٥٩، ١١٦٩، ١١٨٢، ١٢٠٧، ١٢١٢، ١٢٢٠، ١٢٢٤، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٧، ١٢٤١، ١٢٦٢، ١٢٦٧، ١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٩١، ١٢٩٣، ١٢٩٨، ١٣٠٤، ١٣٠٨، ١٣١٠، ١٣١٥، ١٣٣٢، ١٣٣٥، ١٤١٩، ١٤٢٥، ١٤٣٠، ١٤٣٧، ١٤٥٩، ١٤٧٣، ١٤٨٦، ١٤٩٤، ١٥٠٨، ١٥٢٤، ١٥٣٨، ١٥٤٢، ١٥٤٨، ١٥٦١، ١٥٩١، ١٥٩٧، ١٦٠٢، ١٦٠٨، ١٦١٤، ١٦٣٨، ١٦٨٨، ١٦٩٤، ١٧٠٤، ١٧٢٠، ١٧٣٩، ١٧٤٨، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٦٧، ١٧٩٥، ١٨٠٥، ١٨١٢، ١٨٢٠، ١٨٢٢، ١٨٥٤، ١٨٦٥، ١٨٩٣، ١٨٩٨، ١٩٠٨، ١٩١٠، ١٩٢٢، ١٩٢٦، ١٩٣٠، ١٩٣٤، ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٥٣، ١٩٧١، ١٩٧٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠٤١، ٢٠٧٣، ٢١٢٥، ٢١٤١، ٢١٤٩، ٢١٦٠، ٢١٦٤، ٢١٦٨، ٢١٧٥، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢٢١٨، ٢٢٢٧، ٢٢٤٧، ٢٢٥٠، ٢٢٧١، ٢٢٨٠، ٢٣٢١، ٢٣٧٦، ٢٤٠٤، ٢٤٢١، ٢٤٤٥، ٢٦١٣، ٢٦٢٩، ٢٦٣٦، ٢٦٣٨، ٢٦٦٠، ٢٦٨٨، ٢٧٠١، ٢٧١٢، ٢٧٣٠، ٢٧٣٣، ٢٧٥٧، ٢٧٦٨، ٢٨١٠، ٢٨٢٣، ٢٨٢٥، ٢٨٥١، ٢٨٦٩، ٢٨٩٦، ٢٩٦٠، ٢٩٦٣، ٣٠٣٥، ٣١٣٨، ٣٣٩٣، ٣٤٤٠، ٣٤٤٦، ٣٦٢٧، ٣٧٠٤، ٣٧١٠، ٣٩٥٥.

١٨١ـ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، له مئة وأربعة وعشرون حديثاً: ٢، ٢٢، ٤١، ٤٤، ٤٨، ٥٢، ٧١، ٨٢، ١٠٨، ١٢٤، ١٥١، ١٦٩، ١٨٣، ٢٠٨، ٢٤٧، ٣٠١، ٣١١، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٦، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٧٧، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٥٣، ٥٦٠، ٦٢٦، ٦٢٩، ٦٤٢، ٦٥٠، ٦٥٦، ٦٧٥، ٧١١، ٧٢٤، ٧٤٣، ٧٥٧، ٧٦١، ٧٦٧، ٧٧٣، ٨١٦، ٨٣١، ٨٧٧، ٩٦٥، ١٠٨٠، ١٠٨٦، ١١٢٥، ١١٥٧، ١٢٣١، ١٢٧١، ١٢٨٧، ١٣٣٦، ١٣٤٠، ١٣٤٨، ١٣٥٧، ١٣٥٨،

١٣٧٣، ١٣٨٦، ١٣٩١، ١٤١٢، ١٤٢٤، ١٤٤٤، ١٤٤٦، ١٥١٣، ١٥٢٧، ١٥٢٩، ١٥٣٩، ١٥٥٣، ١٥٩٠، ١٦٣٤، ١٦٣٧، ١٦٨٥، ١٧٢٠، ١٧٢٥، ١٧٨٥، ١٨١٨، ١٨٢٥، ١٨٣٠، ١٨٥٤، ١٨٦١، ١٨٧٠، ١٨٨٢، ١٩١٩، ١٩٢٢، ١٩٣٤، ١٩٦٥، ٢٠٣٠، ٢٠٦٢، ٢١٠٧، ٢١٤٠، ٢١٤٤، ٢١٩٢، ٢١٢٩، ٢٢٢٣، ٢٢٤٤، ٢٢٧١، ٢٢٧٧، ٢٢٨٠، ٢٢٩٨، ٢٣٠١، ٢٣٢٤، ٢٣٥١، ٢٤٤٥، ٢٦٢٧، ٢٦٢٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦٦، ٢٦٨٨، ٢٧٧٩، ٢٨٦٩، ٣٥٢٢، ٣٦٧١، ٣٨٠٠.

١٨٢ـ عبد الله بن قَيْس، أبو موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، له خمسون حديثاً: ٢٠، ٢٢، ٧٠، ٧٩، ٩٩، ١٤٩، ١٥٧، ١٨٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٨٩، ٤١٤، ٤٩٠، ٥٦٠، ٧٦٧، ٧٧٤، ٩٦٥، ٩٦٧، ١٠٠٠، ١٠٦٣، ١٠٦٦، ١١٠٩، ١١٤٥، ١٢٠١، ١٢٦٩، ١٣٩١، ١٥٢٩، ١٥٥٣، ١٦١٩، ١٧٠٥، ١٨١٨، ١٨٦٤، ١٩٨٥، ٢٠٣٠، ٢١٨٦، ٢١٩٤، ٢١٩٧، ٢٢٠٥، ٢٢٨٠، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣٨٦، ٢٦٢٧، ٢٦٦٠، ٢٨١٦، ٣٦٧٢، ٣٦٩٤، ٣٨٨٧.

١٨٣ـ عبد الله بن مالك يُعرف بابن بُحَيْنَة: ٢٧٤، ٣٦٤، ٤٢١، ٨٣٩.

١٨٤ـ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، له مئة وثلاثة عشر حديثاً: ٥، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ١٤٣، ١٤٨، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٦،١٧٧، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٥، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٢، ٣٠١، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٨٠، ٥٢٠، ٥٦٠، ٥٦٤، ٥٦٩، ٦٨٠، ٦٨٢، ٧٠٨، ٧١١، ٧٥٣، ٧٦١، ٧٧٢، ٨٢٥، ٨٣٧، ٩١٨، ٩٨٢، ١٠٠٤، ١٠٤٠، ١٠٥٤، ١٠٦٠، ١٠٨٠، ١٠٩٤، ١١١٩، ١١٥٨، ١٢٠٢، ١٢١٢، ١٢٣١، ١٢٧٥، ١٢٦٨، ١٢٧٥، ١٢٦٨، ١٢٧٥، ١٢٩٣، ١٣٠٦، ١٤٠٨، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٥١٠، ١٥٦٧، ١٥٨١، ١٦٧٨، ١٧٣٣، ١٧٥١، ١٧٥٩، ١٨٣٧، ١٨٦٤، ١٨٧٠، ١٨٩٩، ١٩٣٢، ١٩٣٥، ١٩٥٦، ١٩٨١، ٢٠١٩، ١٢٠٢، ١٢١١، ١٢١٢، ٢٠٢٨،٢٠٣٨، ٢٠٥٥، ٢١٥٨، ٢١٨٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤،

الكنىٰ

٣٢٥ـ أبو أمية الضمري: وقيل: الجعدي، وقيل: القشيري: ٧١٥.

٣٢٦ـ أبو برزة بن نيار: ١٣١٥، ٣٩٤٨.

٣٢٧ـ أبو برزة الأسلمي، له اثنا عشر حديثاً: ١٥٤، ١٥٥، ١٦٧، ٣٠٦، ١٤٣٣، ١٥٦٧، ١٩٣٤، ١٩٥٨، ٢٤١٦، ٢٢٤٤، ٢٤٤٥، ٣٤٣٣.

٣٢٨ـ أبو بصرة الغفاري: ٤٥٢، ١٦٠٢، ١٨١٨.

٣٢٩ـ أبو بكرة، اسمه نُفَيع بن الحارث الثقفي، له خمسة وعشرون حديثاً: ٧٠، ٩٥، ٥٦٠، ٥٦٤، ٦٨٨، ٧٩٢، ١٠١٥، ١٢٠٧، ١٢٤١، ١٤٠٣، ١٤٣٣، ١٤٩٤، ٢٠٠٩، ٢١٥٩، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٩٤، ٢٢٤١، ٢٢٧٦، ٢٢٨٠، ٢٢٨٤، ٢٦١٥، ٢٧٥١، ٢٩٤٤، ٣٠٣٥.

٣٣٠ـ أبو ثعلبة الخَشَني: ١٠٦٠، ١٤٦٨، ١٧٩٥.

٣٣١ـ أبو جُحَيفة السُّوائي، له أربعة عشر حديثاً: ١٧٧، ٢٦٦، ٣٣٥، ٣٧٨، ١١٣٣، ١٢٠٦، ١٢٧٧، ١٧٢٤، ١٧٥١، ١٧٥٢، ٢٢٧٦، ٢٤٧٨، ٢٧٣٥، ٢٨١١.

٣٣٢ـ أبو جَهم بن الحارث: ٢٩٤٤.

٣٣٣ـ أبو حاتم المُزَني: ١٠٨٤.

٣٣٤ـ أبو حَدْرَد الأسلمي: ١١١٣.

٣٣٥ـ أبو الحكم بن سفيان: ٥٠.

٣٣٦ـ أبو الحمراء، مولىٰ النبي ﷺ: ١٣١٥، ٣٢٠٦، ٣٨٧١، ٣٧٨٧.

٣٣٧ـ أبو حميد الساعدي، له أحد عشر حديثاً: ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٤، ٣١٥، ٤٨٣، ١٠٨٧، ١٣٣٥، ٣٢٢٠.

٣٣٨ـ أبو ذرّ الغفاري رضي الله عنه، له ثلاثة وثلاثون حديثاً: ١٥٧، ٢٠٣، ٢١٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٥، ٤١٠، ٤٥٥، ٤٧٣، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٨٦، ٧٠٥، ٨٦٨، ١٠٦٠، ١١٨٨، ١٥٥٣، ١٧٣٠، ١٧٥٢، ١٨٣٢، ١٩٥٨، ١٩٧٠، ٢١٨٨، ٢٢١٧، ٢٢٤٧، ٢٢٦٧، ٢٤٢٠، ٢٦٣٦، ٣٦٨٢، ٣٧٨٦، ٣٨٠١، ٣٩٤٨.

٣٥٨ـ أبو مَحْذُورَة المؤذّن، اختلف في اسمه كثيراً: ١٩٨.

٣٥٩ـ أبو مريم، هو السَّكوني، وقيل غير ذلك: ١٧٧، ٩١٣، ٢١٩١.

٣٦٠ـ أبو نَجِيح، عمرو بن عبسة: ١٠٨٠.

٣٦١ـ أبو نَضْرة الغفاري: ٢٧٠١.

٣٦٢ـ أبو هاشم بن عقبة: ١٨٢.

٣٦٣ـ أبو هريرة الدوسي رضي الله عنه، له ثلاثمئة وثمانية وأربعون حديثاً: ١، ٨، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٥، ٢٧، ٤٤، ٧٠، ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٩٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٨، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٧، ٤٤٣، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٧٣، ٤٨٣، ٤٩٧، ٥٠٨، ٥٢٠، ٥١١، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٦٠٥، ٦١٧، ٦٢٦، ٦٢٩، ٦٤٦، ٦٥٢، ٦٥٦، ٦٥٨، ٦٦٥، ٦٧٠، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٨، ٧١٠، ٧٢٧، ٧٤٢، ٧٥٠، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٨، ٨٠٣، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٤، ٨٢٥، ٨٢٩، ٨٧١، ٨٧٧، ٨٣٧، ٩٠٤، ٩١١، ٩١٣، ٩٣٩، ٩٦٥، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧٦، ١٠٠٠، ١٠٠٤، ١٠٢٨، ١٠٣٧، ١٠٣٩، ١٠٤٢، ١٠٥٠، ١٠٥٨، ١٠٦٦، ١٠٨٧، ١٠٩٨، ١١٠١، ١١٠٤، ١١١٣، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢١، ١١٢٣، ١١٣٣، ١١٣٦، ١١٥٠، ١١٦٤، ١١٦٩، ١٢١١، ١٢٢٠، ١٢٢٧، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٦٨، ١٢٧١، ١٢٧٣، ١٢٧٥، ١٢٨٧، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٣٠٠، ١٣٠٥، ١٣٢٢، ١٣٣٩، ١٣٤٩، ١٣٦٤، ١٣٩٥، ١٤١٧، ١٤١٩، ١٤٢٤، ١٤٣٣، ١٤٤٢، ١٤٤٤، ١٤٤٦، ١٤٥٦، ١٤٥٩، ١٤٧٣، ١٤٧٦، ١٤٧٨، ١٤٨٣، ١٤٩٤، ١٥١٣، ١٥٢٩،

الأبناء

المبهمون بترتيب من روىٰ عنهم

النساء

٣٨٤ـ أروىٰ بنت أنيس: ٨٢.

٣٨٥ـ أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لها خمسة عشر حديثاً: ٥٦٠، ٧٦٠، ٨٢٤، ٨٩٢، ٩٤١، ١٣٨٠، ١٧٢٣، ١٧٥٩، ١٧٩٣، ٢٠٣٤، ٢٠٧٣، ٢٢٢٠، ٢٢٤١، ٢٧٨٣، ٣٩٤٤.

٣٨٦ـ أسماء بنت يزيد بن السكن: ١٠٦٩، ١٢١٣، ١٥٩٧، ١٦٧٥، ١٦٩٤، ١٩٣١، ٢٠٧٦.

٣٨٧ـ أنيسة بنت خبيب الأنصارية: ٢٠٣.

٣٨٨ـ الجهدمة: امرأة بشير ابن الخصاصية، يقال: غَيَّر النبي ﷺ اسمها فسماها ليلىٰ: ٢١٦٠.

٣٨٩ـ جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضي الله عنها: ٦٥٥، ٧٤٣.

٣٩٠ـ حفصه بنت عمر، أم المؤمنين رضي الله عنها، لها عشرة أحاديث: ١٨٢، ٤١٧، ٤١٩، ٧٢٧، ٧٤٥، ١١٩٧، ١٧٦١، ١٧٩٩، ٢٢٤٧، ٢٩٨٢.

٣٩١ـ خولة بنت ثعلبة: ١٢٢، ٣٢٩٩.

٣٩٢ـ الربيِّع بنت معوّذ: ٤٤، ٤٨، ٧٥٢، ١٠٨٨، ١٥٧٥.

٣٩٣ـ أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان أم المؤمنين رضي الله عنها، لها أربعة عشر حديثاً: ٢٢، ٧٩، ٨٢، ١٦٤، ٢٠٨، ٣١٨، ٣٣١، ٤١٤، ٤١٤، ٨٩٢، ١٠٢٨، ١١٤٦، ١٧٠٣، ٢٣١٩.

٣٩٤ـ رَمَيْثة بنت حكيم، أو بنت عمرو بن هاشم: ٣٨٤٨.

٣٩٥ـ الرُّميصاء أو الغُميصاء، التي شكت هجران زوجها إياها: ١١١٨.

٣٩٦ـ زينب امرأة عبد الله بن مسعود: ٧١، ٥٧٠، ٦٥٨.

٣٩٧ـ سبيعة بنت الحارث الأسلمية: ٣٩١٧، ٣٩١٨، ٣٩٢٤.

٣٩٨ـ سراء بنت نبهان الغنوية: ٦٣١.

٣٩٩ـ سُعدىٰ المرية: ٩٧٦.

٤١٨ـ أم سليمان بن عمرو بن الأحوص: ٨٩٩.

٤١٩ـ أم شريك العامرية، اختلف في اسمها وكنيتها علىٰ أقوال: ١٠٢٦، ١٠٨٢.

٤٢٠ـ أم طارق مولاة سعد: ٢٦٩٠.

٤٢١ـ أم عامر بنت يزيد بن السكن الأنصارية: ٨٠.

٤٢٢ـ أم عطية الأنصارية: ١٠٠٠، ١٥٥٦، ٣٣٠٧.

٤٢٣ـ أم العلاء الأنصارية: ٢٢٨٠.

٤٢٤ـ أم الفضل بنت الحارث الهلالية، زوج العباس بن عبد المطلب: ٧٥٠، ١١٥٠.

٤٢٥ـ أم قيس بنت محصن: ١٣٣٨.

٤٢٦ـ أم كلثوم بنت أبي سلمىٰ، لم تسمع من النبي ﷺ:

٤٢٧ـ أم كرز الكعبية المكية: ١٥١٣، ٢٢٧٢.

٤٢٨ـ أم مالك البهزية: ١٦١٩.

٤٢٩ـ أم مبشر الأنصارية: ١٣٨٢، ٢١٧٧.

٤٣٠ـ أم المنذر الأنصارية: ٢٠٣٦.

٤٣١ـ أم هانىء بنت أبي طالب الهاشمية، اسمها فاختة، وقيل: هند، لها سبعة أحاديث: ٦٢، ٣٣٩، ٤٤٧، ٤٧٣، ١٧٢٠، ١٧٥٤، ١٨٣٩.

٤٣٢ـ أخت حذيفة بن اليمان، قيل: خولة ورجَّحه الطبراني: ٢٣٩٨.

٤٣٣ـ امرأة الزبير، لم أقف علىٰ تعيينها من نسائه، ووجدت لأم المسيب أو السائب الأنصارية حديثاً في الحمىٰ فلعلها المقصودة: ٢٠٧٣.

والحمد لله رب العالمين

❑ ❑ ❑

الملحق الثالث

معجم شيوخ الترمذي في كتابه «الجامع»

الرقم المسطور داخل هلالين ( ) هو رقم الترجمة في «تقريب التهذيب»، وقد جعلت حرف (ج) رمزاً لتخريج الترمذي عن الراوي في «الجامع»، وجعلت حرف (ك) رمزاً لتخريج الترمذي عن الراوي في «العلل الكبير»، وجعلت حرف (ص) رمزاً لتخريج الترمذي عن الراوي في «العلل الصغير» الملحق في آخر المجلد الخامس من «الجامع»، أما الرقم الذي يلي علامة التساوي (=) فهو مجموع مروياته في الكتاب.

١ ـ (١٤٩) إبراهيم بن إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة بن كُهيل الحضرمي أبو إسحاق الكوفي: ضعيفٌ من الحادية عشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت).

ج: ٣٨٠٥.

ك: ١٧٩.

٢ ـ (١٧٩) إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق الطبري، نزيل بغداد: ثقة حافظ، تُكلم فيه بلا حجة، من العاشرة (ت في حدود ٢٥٠هـ) (م ٤).

ج: ٣٩، ٢٠٣٥، ٢٢٩٢، ٢٣٣١، ٢٥٠٤، ٢٦٢٨، ٢٨٢٨، ٣١١٠، ٣٦٥٦، ٣٦٦٢، ٣٧٦٢، ٣٨٦٨.

ك: ١٤، ٢٧، ١٢٤، ٢٠٧، ٢٣٤، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٩ = ٨.

٣ ـ (١٩٣) إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي أبو إسحاق، نزيل بغداد: صدوق حافظ، تُكلّم فيه بسبب القرآن، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) وله ست وستون (ت ق).

ج: ٦٢١، ١٣٠٩.

ك: ٢٠٦.

٤ ـ (١٩٨) إبراهيم بن عبد الله بن قريم الأنصاري قاضي المدينة: مستور، من العاشرة (ت).

ليس له رواية في «الجامع». وله رواية واحدة في ص (٥: ٧٠٤-٧٠٥).

٥ ـ (٢٠٢) إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي الصنعاني، ثم البصري: مستور، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٢١٥٦.

٦ ـ (٢٧٣) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني نزيل دمشق الشام: ثقة حافظ رمي بالنَّصب، من الحادية عشرة (ت ٢٥٩هـ) (د ت س).

ج: ٢١١، ١٤٨٠، ١٨١٧، ٢٢٦٧، ٢٧٠٣، ٣٣٨٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٩، ٣٥١١، ٣٥٣٧، ٣٨٣١، ٣٨٨٥، ٣٩٤٧.

ك: ٢٤٤، ٣٢٥.

٧ ـ (٣) أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي النُكري البغدادي: ثقة حافظ من العاشرة (ت ٢٤٦هـ) (م د ت ق).

ج: ٢٦٨، ٤٣٠، ١٨٣١، ٣٥٤٥، ٣٥٤٧، ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، ٣٦٥٧، ٣٧٠٧، ٣٧٦٠، ٣٧٦١ = ١٢.

ك: ٥٦.

٨ ـ (١٢) أحمد بن بُديل بن قريش اليامي، أبو جعفر الكوفي قاضيها: صدوق له أوهام، من العاشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت ق).

ج: ٢٠٥٢، ٢٣٧٣، ٢٦٤٩.

٩ ـ (٧٧) أحمد بن أبي عبيد الله ـ بشر السَّليمي أبو عبد الله البصري الورّاق: صدوق، من العاشرة (ت بعد ٢٤٠ هـ) (ت س).

ج: ٥٠، ٢٢٨٠، ٣٤٤٢.

١٠ـ (١٧) أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهري أبو مصعب المدني، الفقيه أحد كبار رواة الموطأ: صدوق عابه أبو خيثمة ـ زهير بن حرب ـ للفتوىٰ بالرأي، من العاشرة (ت ٢٤٢هـ) وقد نيّف علىٰ التسعين (ع).

ج: ٨٠٤، ٨٢٠، ٨٦٩، ٢٠١٢، ٢٣٠٦، بعد ٣٧٤٧، ٣٨٠٠.

١١ـ (٢٥) أحمد بن الحسن بن جُنيدب أبو الحسن الترمذي: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت في حدود ٢٥٠هـ) (خ ت).

ج: ١٩٥، ٥٠٢، ٦٤٠، ٩٨٠، ١٤٧٧، ٢٢٩٦، ٣٥٦١، ٣٥٧٠، ٣٦٦٠، ٣٨١٦، ٣٨١٩، ٣٩٠٥ = ١٢.

ك: ٨.

١٢ـ (٢٦) أحمد بن الحسن بن خراش أبو جعفر البغدادي: صدوق، من الحادية عشرة (٢٤٢هـ) (م ت).

ج: ٢٠١٨، ٢٠٦٢.

ك: ٣٤٥.

١٣ـ (٣١) أحمد بن خالد الخلاّل أبو جعفر البغدادي، الفقيه: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (ت س).

ج: ٣٦٤٢.

١٤ـ (٣٧) أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزي أبو عبد الله الأشقر: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٤٦هـ) (خ م د ت س).

ج: ١٠٦٢، ١٨١٧، ٢٠٨٤، ٢٢٦٦، ٣٨٤٠= ٥.

ك: ٣٢٥، ١٢٥٨، ١٣٨٧، ٢٤٠٥، ٢٨٨٧= ٥.

١٥ـ (٥٦) أحمد بن عبد الله بن الحكم بن أبي فروة الهاشمي، يعرف بابن الكردي، أبو الحسين البصري: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (م ت س).

ج: ١٥٢٣، ٢٧٤٣.

١٦ـ (٦٠) أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السفر أبو عبيدة الكوفي: صدوق يهم، من الحادية عشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت س ق).

ج: ٨٧، ١٥٦٧، ٢٠٦٦، ٢٦٢٦، ٣٤٣٣.

ك: ٣٣٢.

١٧ـ (٦٥) أحمد بن عبد الرحمٰن بن بكّار بن عبد الملك بن الوليد بن بسر أبو الوليد البسري: صدوق تُكلم فيه بلا حجة، من العاشرة (ت ٢٤٨هـ) (ت ق).

ج: ٢٤، ٩٧، ٦٠٧، ١٥٧٩، ١٥٨٣، ٣٥٨٠.

١٨ـ (٧٤) أحمد بن عبدة بن موسىٰ الضبي أبو عبد الله البصري: ثقة رُمي بالنصب، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) (م ٤).

ج: ٦، ٢٤٥، ٣٨٢، ٤١٩، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٦٧، ٨٣٤، ٨٩٨، ٩٣٢، ١٢٩٨، ١٤٥٨، ١٥٥٤، ١٥٩٠، ١٦٧٣، ٢٠٠٥، ٢١٥٨، ٢٣٣٣، ٢٣٨٧، ٢٥٣٠، ٢٧٣٠، ٣١٠٦، ٣١١٩، ٣١٢٦، ٣٢١٢، ٣٢٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٩، ٣٥٣٦، ٣٦٣٨، ٣٧١٠، ٣٨٩٠.

ك: ١٧١، ١٨٨، ٣٥٢، ٣٨١، ٤٠٨.

١٩ـ (٨٠) أحمد بن عثمان بن أبـي عثمان: عبد النور بن عبد الله بن سنان النوفلي أبو عثمان البصري، يلقب أبا الجوزاء: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٤٦هـ) (م ت س).

ج: ٣٢٨٤، ٣٧٥٠.

٢٠ـ (١٠٠) أحمد بن محمد بن موسىٰ أبو العباس السمسار، المعروف بمردويه: ثقة حافظ، من العاشرة (ت ٢٣٥هـ) (خ ت س).

ج: ٢١، ١٥٠، ٢٧٩، ٢٨٩، ٣٠٠، ٤٠٨، ٤٨١، ٥٨٤، ٥٩٢، ١٠٨٦، ١١٨٩، ١٣٩٣، ١٦٢١، ١٦٨٤، ١٦٩٦، ١٧٠٢، ١٨٧٥، ١٨٩٦، ١٨٩٨، ١٩٠٣، ١٩٠٦، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٤٤، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٤، ١٩٥٩، ١٩٦٥، ١٩٧٩، ٢٠٣١، ٢١٦٠، ٢٥١٦، ٣٢٠٠.

٢١ـ (١٠١) أحمد بن محمد بن نيزك بن حبيب البغدادي، أبو جعفر الطوسي: صدوق في حفظه شيء، من الحادية عشرة (ت ٢٤٨هـ) (ت).

ج: ٢٤٤٣، ٢٨٠٠.

ك: ١٠٨، ١٢١، ٢١٩، ٣٤٣.

٢٢ـ (١١٠) أحمد بن المقدام العجلي أبو الأشعث البصري: صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته، من العاشرة (ت ٢٥٣هـ) (خ ت س ق).

ج: ١٠٦٦، ٢٣١٠، ٢٦٥٤، ٣١٨٤.

٢٣ـ (١١٤) أحمد بن منيع بن عبد الرحمٰن أبو جعفر البغوي الأصم: ثقة حافظ، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (ع).

ج: ٥٦، ٧١، ٨٦، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١٥٢، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٣، ١٩٨، ٢١٩، ٢٤٤، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣٣٨، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٩٢، ٥٠٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٥، ٥٤٨، ٦٤٥، ٦٦٩، ٦٨٩، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٩، ٧٧٧، ٨٠١، ٨٢٥، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٣٨، ٨٤٠، ٨٥١، ٨٩٩، ٩٠٣، ٩١٧، ٩٢٨، ٩٣٧، ٩٤٢، ٩٤٩، ٩٦٤، ٩٦٩، ٩٨٦، ٩٩٠، ٩٩٨، ١٠٠٠، ١٠٠٧، ١٠١٥، ١٠٢٢، ١٠٢٦، ١٠٣٧، ١٠٥٨، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١١٣٢، ١١٣٤، ١١٤٢، ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٦٤، ١١٦٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٩٣، ١٢٢٢، ١٢٢٤، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٣٤، ١٢٤١، ١٢٧٣، ١٣١١، ١٣١١، ١٣٣٢، ١٣٤٦، ١٣٥١، ١٣٥٤، ١٣٥٨، ١٣٧٧، ١٤٠٩، ١٤١٢، ١٤١٥، ١٤٣١، ١٤٥٧، ١٤٦٠، ١٤٦٤، ١٤٦٩، ١٤٨١، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥١٨، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٤٣، ١٥٨١، ١٥٨٦، ١٥٩٤، ١٦٣٧، ١٦٥٤، ١٦٥٧، ١٦٧٥، ١٦٧٨، ١٦٨٠، ١٧١٠، ١٧٣٣، ١٧٤٤، ١٧٤٩، ١٧٧٠، ١٧٧٨، ١٧٩١، ١٨٢١، ١٨٣٥، ١٨٤٧، ١٨٥٩، ١٨٦٧، ١٨٧٤، ١٨٨٢، ١٩٣٣، ١٩٣٨، ١٩٤٦، ١٩٦٣، ٢٠٠٦، ٢٠٢٧، ٢٠٣٩، ٢٠٤٣، ٢٠٥٤، ٢٠٧٦، ٢١١٠، ٢١١٩، ٢١٣١، ٢١٤٧، ٢١٦٥، ٢١٧٣، ٢١٩٢، ٢٢١٧، ٢٢٢٦، ٢٢٣٧، ٢٢٩٩، ٢٣١٢، ٢٣٣٦، ٢٣٥٦، ٢٣٩٠، ٢٤٢٤، ٢٤٩٩، ٢٥٠٥، ٢٥٣١، ٢٥٥٠، ٢٥٦٤، ٢٦٠٢، ٢٦١٢، ٢٦١٥، ٢٦٢٥، ٢٦٣٦، ٢٦٧٥، ٢٧١٢، ٢٧٦١، ٢٧٧٦، ٢٧٨٢، ٢٧٩٤، ٢٨٠٥، ٢٨١٣، ٢٨١٧، ٢٨٢٢، ٢٨٨١، ٢٩١١، ٢٩١٣، ٢٩٤٤، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٧٠، ٢٩٨٦، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠١٧، ٣٠٤٥، ٣٠٥٧، ٣٠٦٨، ٣٠٨٣، ٣١٠٩، ٣١٣٩، ٣١٤٣، ٣١٤٦، ٣١٥٦،

٣١٥٧، ٣٢٤٤، ٣٢٧٧، ٣٢٩٥، ٣٣١١، ٣٣٦٠، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٧٢، ٣٤١٠، ٣٤٢٨، ٣٤٥٥، ٣٤٦٤، ٣٤٨٣، ٣٤٩٢، ٣٥١٤، ٣٥٢٧، ٣٥٤٩، ٣٥٦٦، ٣٥٧٢، ٣٦٤٥، ٣٦٤٦، ٣٦٥٠، ٣٦٥٢، ٣٧٤٤، ٣٧٥٧، ٣٦٦٢، ٣٨٢٠، ٣٨٢١، ٣٨٢٥، ٣٨٣٦، ٣٨٦٩، ٣٩٠٢، ٣٩٢٧، ٣٩٣٦، ٣٩٤٠، ٣٩٤٥ = ٢٦٠.

ك: ١٢، ٢٧، ١١٩، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٤١٠، ٤٢٠ = ٢٢.

٢٤ـ (١١٧) أحمد بن نصر بن زياد النيسابوري الزاهد المقرىء، أبو عبد الله بن أبي جعفر: ثقة فقيه حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٤٥هـ) (ت س).

ج: ١٦٦٨، ٢٧١٧.

٢٥ـ (٣١٢) أزهر بن مروان الرقاشي النوّاء لقبه فُريخ: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٣هـ) (ت ق).

ج: ٧٨٠، ١٧١٣، ١٧٧٥، ٢١٣٠.

ك: ١٦٢، ٣١٢.

٢٦ـ (٣٢٤) إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد أبو يعقوب البصري الشهيدي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٥٧هـ) (ت س ق).

ج: ٤١٠، ٤٦٣، ١٠٨٢، ٢٢٥٢، ٣٧٥٠.

٢٧ـ (٣٣١) إسحاق بن إبراهيم بن محمد الصواف الباهلي، أبو يعقوب البصري: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٣هـ).

ج: ١٠٨٢.

٢٨ـ (٣٨٤) إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي: ثقة ثبت، من الحادية عشرة (ت ٢٥١هـ) (خ م ت س ق).

ج: ٨٢، ٨٧، ١٢١، ٣٩٢، ٤٥١، ٤٥٩، ٧٣٠، ٨١٥، ٨٢٧، ٨٤٥، ٩٢١، ٩٤٠، ٩٧٤، ١٠٠٧، ١١٠٧، ١١١٨، ١٢٠٠، ١٢٦٧، ١٣٨٣، ١٤٣٢، ١٤٩٠، ١٥٣٩، ١٥٤٥، ١٦٣٥، ١٧٢٠، ١٧٣٢، ١٧٤٦، ١٧٧٣، ١٧٩٩، ١٨٠٦، ١٨٨٩، ٢٠٨٩، ٢١٠٤، ٢٦٩٢، ٢٧١٨، ٢٧٢٣، ٢٧٢٧، ٢٧٤٣، ٢٧٥٨، ٢٨١٥، ٢٨٤٧، ٢٩١٢، ٢٩٩٧، ٣٢٠٦٤، ٣١٣١، ٣٣٧٣، ٣٣٩٦، ٣٤١٦، ٣٤٧٤، ٣٥١٧، ٣٧٨١، ٣٨٤٥، ٣٨٩٤ = ٥٣.

ك: ٢٩، ١١٨، ١٢٣، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٨٧، ١٨٧، ٢٤٩، ٣١١، ٣١٣، ٤٠٥٤، ٤٢٧ =١٢.

٢٩ـ (٣٨٦) إسحاق بن موسىٰ بن عبد الله بن موسىٰ بن عبد الله بن يزيد الخطمي، أبو موسىٰ المدني، قاضي نيسابور: ثقة متقن، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (م ت س ق).

ج: ٢، ٣٢، ٦٩، ٩٢، ١٨٦، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٣٤، ٦٣٩، ٦٦٥، ٧٠٠، ١٠٠٦، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١١٢٤، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٩٥، ١١٩٦، ١٢٠٤، ١٣٥٠، ١٤٣٦، ١٥٥٠، ١٥٥٨، ١٥٦٢، ١٦٤٥، ١٦٧٤، ١٧٣٠، ١٧٥٠، ١٧٧٤، ١٧٧٩٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٦٣، ١٨٩٣، ١٩٦٩، ٢٠٢٤، ٢٠٨٠، ٢١٠١، ٢٢٨٨، ٢٣٩١، ٢٤٨٦، ٢٥١٨، ٢٦٨٠، ٢٧٢٤، ٢٧٣٤، ٢٧٦٤، ٢٨٥٤، ٢٨٦٧، ٢٨٧١، ٢٩٨٢، ٣٠٧٥، ٣٢٢٠، ٣٣٨٧، ٣٤١٨، ٣٤٥٤، ٣٤٦٨، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٥٢٢، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٤، ٣٦٧٢، ٣٦٧٤، ٣٦٧٩، ٣٩٢١، ٣٩٢٢ = ٨٩.

ك: ١٠٢.

٣٠ـ (٤٩٢) إسماعيل بن موسىٰ الفزاري أبو محمد أو أبو إسحاق الكوفي نسيب السدي ـ وقيل غير ذلك ـ: صدوق يخطيء رُميَ بالرفض، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) (د ت ق).

ج: ٤٥، ٧٧، ١٠٧، ٥٣٠، ١٧٢٦، ١٨٤٤، ٢٢٦٠، ٢٦٦٠، ٢٨٤٦، ٣٤٤٣، ٣٤٧٠، ٣٧١٨، ٣٧١٩، ٣٧٢٣، ٣٧٢٨.

ك: ١٧، ٢٨٢، ٣٠٣، ٣٤٥، ٣٦٢، ٤٢٢.

٣١ـ (٦٧٥) بشر بن آدم بن يزيد البصري ابن بنت أزهر السّمان: صدوق فيه لين، من العاشرة (ت ٢٥٤هـ) (د ت عس ق).

ج: ١٠٣١، ٢٢٩٧، ٣٨٣٨، ٣٩٥٣.

ك: ٦١.

٣٢ـ (٧٠٢) بشر بن معاذ العقدي أبو سهل البصري الضرير: صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين (ت س ق).

ج: ٢٥، ١٧٨، ١٩١، ٤١٢، ٤٢٠، ٧٨٩، ٢٠٣٨، ٣٢٣١، ٣٢٦١، ٣٥٧١، ٣٩٣١.

ك: ١٢، ١٢٥، ٣٩٦، ٤٢٤.

٣٣ـ (٧٠٧) بشر بن هلال الصوّاف، أبو محمد النَّميري: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (م ٤).

ج: ٧٧٥، ٨٦٥، ٩٧٢، ١٥٧٥، ٢٣٠٥، ٢٣٧٥، ٢٥١٤، ٢٩٣٨، ٣٦١٨.

ك: ١٤٤.

٣٤ـ (٨٨٢) الجارود بن معاذ السُلمي الترمذي: ثقة رمي بالإرجاء، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (ت).

ج: ١٣، ٦٧٤، ٢٠٣٢، ٢٤٨٠.

ك: ١٣، ٦٧٤.

٣٥ـ (٩٠٧) الجراح بن مخلد العجلي البصري البزاز: ثقة. من العاشرة، مات نحو سنة (٢٥٠هـ) (قد ت).

ج: ٣٨١١، ٣٨١٥.

٣٦ـ (٩٥١) جعفر بن محمد بن عمران الكوفي، وقد ينسب إلىٰ جده: صدوق. من العاشرة (ت س).

ج: ٥٥، ٣٤٧٥.

ك: ٢٠٨.

٣٧ـ (٩٥٢) جعفر بن محمد بن الفضل الرسعني، ويقال الرّاسي، أبو الفضل: صدوق حافظ، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٣١٥٢.

٣٨ـ (٩٩٧) حاتم بن سياه: مقبول، من الحادية عشرة (ت).

ج: ١٤١٨، ٣٧٦٧.

٣٩ـ (١٢١٠) الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، أبو مسلم الحرّاني، نزيل بغداد: ثقة يغرب من الحادية عشرة، مات سنة خمسين ومئتين أو بعدها (م ق ت).

ج: ٣٠٣٦، ٣٠٥٩.

٤٠ـ (١٢١٦) الحسن بن بكر بن عبد الرحمٰن المروزي، أبو علي نزيل مكة: صدوق، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٣٤٤.

٤١ـ (١٢٥١) الحسن بن الصباح البزار، أبو علي الواسطي، نزيل بغداد: صدوق يهم، وكان عابداً فاضلاً، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (خ د ت س).

ج: ١٥٢، ٥٤٢، ٩٧٩، ١٨١٠، ٢٦٨٠، ٢٨٢٩، ٣٣٢٨، ٣٦٦٢، ٣٦٦٤، ٣٦٩١، ٣٧٥٣.

ك: ٦٩، ٣١٦، ٣٥٤، ٤٢١.

٤٢ـ (١٢٥٥) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥٧هـ) (ت س ق).

ج: ١٣١، ٢٤٣، ١١٧٤، ١٨٣٩، ١٩٦١، ٢٠٩٣، ٢٠٩٩، ٢١٠٢، ٢٤٣٧، ٢٦٤٢، ٢٩١٩، ٣٠٦٦، ٣٥١٨، ٣٥٢٦، ٣٥٤٨، ٣٥٥٠، ٣٧٧٥ = ١٧.

ك: ٣٨٨.

٤٣ـ (١٢٦٢) الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الحلواني الخلال، نزيل مكة: ثقة حافظ له تصانيف، من الحادية عشرة (ت ٢٤٢هـ) (خ م د ت ق).

ج: ٢٦، ١٥٦، ٢٦٨، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣٢٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ٦٦٦، ٩٥٥، ١٠٠٨، ١٠٤٣، ١٠٥٤، ١٠٨٣، ١١١٤، ١١٢٦، ١١٤٨، ١١٦٣، ١١٧٠، ١٢٢٨، ١٢٣٥، ١٢٤٢، ١٣٠٣، ١٣٢١، ١٣٤٧، ١٣٥٢، ١٣٥٤، ١٣٧٤، ١٤١١، ١٤٢٩، ١٤٣٢، ١٤٣٥، ١٤٤١، ١٤٩٠، ١٤٩٨، ١٥١٠، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥٢٠، ١٥٧٤، ١٦٠٧، ١٦١٠، ١٦١٣، ١٦١٨، ١٦٦٧، ١٧٣١، ١٧٣٧، ١٧٤٥، ١٨٠٣، ١٨٦٩، ١٨٧٣، ١٩٢٨، ٢١٩٩، ٢٢٦٥، ٢٢٧٩، ٢٢٩١، ٢٦٧٢، ٢٧٥٠، ٢٧٥٦، ٢٧٦٣، ٢٧٨٥، ٢٧٩٨، ٢٨٠٤، ٢٨٦٦، ٢٨٧٢، ٢٨٧٦، ٢٩٤٣، ٣٠٨٧، ٣٢٩٩، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣ = ٧٢.

ك: ١٢.

٤٤ـ (١٢٧٨) الحسن بن قزعة الهاشمي ـ مولاهم ـ البصري: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥٠هـ) تقريباً (ت س ق).

ج: ١٢٠١، ١٢٨٤، ٣٠٦١، ٣٢١٠، ٣٢٦٥.

ك: ٦٢.

٤٥ـ (١٢٨١) الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، أبو علي البغدادي، صاحب الشافعي، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه: ثقة، من العاشرة (ت ٢٦٠هـ) أو قبلها بسنة (خ ٤).

ج: ٧٢، ٧٢٩، ١٨٣٨، ١٨٤٥، ٢٠٤٢، ٢٢٧٢، ٢٨١٩، ٣٠١٤، ٣٠٣٢، ٣٣٠٣.

٤٦ـ (١٣١٤) الحسين بن حريث الخزاعي ـ مولاهم ـ أبو عمار المروزي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (خ م د ت س).

ج: ٥٩، ٨٦، ١٣٧، ١٧٠، ٣١٧، ٣٨٠، ٣٨٨، ٤١٧، ٥٣٨، ٦٤٨، ٧٢٤، ٧٨٨، ٨٦٨، ٩٠٥، ٩١٢، ٩٤٤، ١٠٣٢، ١٠٥١، ١٠٥٥، ١١٩٩، ١٢٣٨، ١٢٧٣، ١٢٨٨، ١٣٩١، ١٣٩٨، ١٤١٥، ١٤٦٧، ١٥٠١، ١٥٥٥،

١٥٩٥، ١٦٣٢، ١٦٦٠، ١٧٢٣، ١٧٩٨، ٢٠٩١، ٢١٣٨، ٢٢٢١، ٢٣٠٢، ٢٣٦١، ٢٤٤٠، ٢٦١٠، ٢٦٢١، ٢٦٤٠، ٢٧٧٣، ٢٨٤٢، ٢٩٦٤، ٣١١٦، ٣١٢٥، ٣١٢٩، ٣١٥٨، ٣١٩٣، ٣٢٢٤، ٣٢٥٥، ٣٢٦٧، ٣٢٩٦، ٣٣٧٧، ٣٣٩٣، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٧٧٤، ٣٨١٨، ٣٨٧٦، ٣٩٠٤، ٣٩٢٣ = ٦٤.

٤٧ـ (١٣١٥) الحسين بن الحسن بن حرب السلمي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مكّة المكرمة: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٦هـ) (ت ق).

ج: ٢٠٣٥، ٢٤٨٧.

٤٨ـ (١٣٢٣) الحسين بن سلمة بن إسماعيل بن يزيد بن أبي كبشة الأزدي الطحان البصري: صدوق، من التاسعة (ت ق).

ج: ١٥٨٨، ٢٠٠٨.

ك: ٢٨١.

٤٩ـ (١٣٣١) الحسين بن علي بن الأسود العجلي، أبو عبد الله الكوفي، نزيل بغداد: صدوق يخطىء كثيراً، من الحادية عشرة (ت).

ج: ١٨٣٣، ٣٤٧٢، ٣٥٨٩.

ك: ٣٢٦، ٤٢٤.

٥٠ـ (١٣٣٦) الحسين بن علي ين يزيد الصدائي: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٤٦ أو ٢٤٨هـ) (ت س).

ج: ٣٥٩٠.

ك: ٣٢٨.

٥١ـ (١٣٤٤) الحسين بن محمد بن أيوب السعدي، أبو علي البصري: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (ت س).

ج: ٢٢٢٧، ٢٩٣١.

٥٢ـ (١٣٤٧) الحسين بن محمد بن جعفر الجريري البلخي: مستور، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٧٤٨، ٢٠٣٩، ٢٢٨٥، ٢٢٩٣، ٢٦٨٩.

٥٣ـ (١٣٥٦) الحسين بن مهدي بن مالك الأبلّي، أبو سعيد البصري: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٤٧هـ) (ت ق).

ج: ١٣٢٦، ٣٦٥٤.

٥٤ـ (١٣٦١) الحسين بن يزيد بن يحيىٰ الطحان الأنصاري الكوفي: لين الحديث، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (د ت).

ج: ٢٥٤٦، ٣٠٥٩، ٣٥٥٩، ٣٦١٠، ٣٦٢٢، ٣٨٧٤.

ك: ٢٦٠.

٥٥ـ (١٥٥٩) حميد بن مسعدة بن المبارك السامي، أو الباهلي البصري: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (م ٤).

ج: ٥٠٦، ٧٤٤، ٧٩٤، ٨٤٢، ٩٦٧، ١٠٣٩، ١٠٦٧، ١٠٩٠، ١١٦٨، ١٢١٨، ١٢٩٣، ١٣٩٠، ١٥٥٤، ١٥٨٥، ١٧٥٤، ١٧٨٢، ١٨٨١، ١٩٠١، ٢٠٥٠، ٢١٠٨، ٢٣٠١، ٢٤١٦، ٢٧٣٨، ٢٩٣٨، ٣٠١٩، ٣٦٣٩، ٣٨٨٣ = ٢٨.

٥٦ـ (١٧٦٠) خالد بن أسلم الصفار، أبو بكر البغدادي، أصله من مرو: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) وقيل قبلها (ت س).

ج: ٩٤٨، ٣٠٣٧، ٣٦٠٥، ٣٧٢٢، ٣٧٢٩، ٣٧٧٨.

ك: ١١٧، ٢٧٣، ٣٦٦.

٥٧ـ (١٩٢٧) رجاء بن محمد بن رجاء العذري السقطي، أبو الحسن البصري: ثقة، من الحادية عشرة (ت بعد ٢٤٠هـ) (ت).

ج: ٢٠٧٩، ٣٧٥١.

ك: ١٠٢، ١٨٩، ١٩٧.

٥٨ـ (١٩٢٨) رجاء بن مرجي بن رافع الغفاري، أبو محمد السمرقندي: حافظ ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٤٩هـ) (د ت).

ج: ٣٨٩.

٥٩ـ (٢٠٥٦) زياد بن أيوب بن زياد، أبو هاشم البغدادي الطوسي، يلقب: دلّوية: ثقة حافظ من العاشرة (ت ٢٥٢هـ) وله ست وثمانون سنة (خ د ت س).

ج: ٤٧٧، ٤٩٠، ٦٢١، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٨١، ١٢٩٠، ١٦٢٤، ١٦٢٧، ١٦٦٩، ١٧٦٣، ١٩٩٥، ٣٠٩٦، ٣٥٤٦ = ١٤.

ك: ٢٠٣.

٦٠ـ (٢١٠٤) زياد بن يحيىٰ بن حسان الحساني النُّكْري، أبو الخطاب البصري: ثقة، من العاشرة (ت ٢٥٤هـ) (ع).

ج: ١٠٦٢، ١٩٦٠، ٢١٤٤، ٢٦٩٦، ٣٤٠٨، ٣٧١٤.

ك: ٣٠٦، ٤١٦.

٦١ـ (٢١١٤) زيد بن أخرم الطائي النبهاني، أبو طالب البصري: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٥٧هـ) (خ ٤).

ج: ١٠٤٧، ١٠٨٢، ١٥٦٠، ١٧٩٦، ١٨٢٦، ١٩٧٨، ٢٥١٩، ٣٦١٧، ٣٨٣٠، ٣٩٤٣ = ١٠.

ك: ١٥٨.

٦٢ـ (٢٢٠٦) سباع بن النضر، أبو مزاحم السمرقندي: مقبول، من الثانية عشرة (ت).

ج: ٣١٤٩.

٦٣ـ (٢٣٤٨) سعيد بن عبد الرحمٰن بن حسان المخزومي، أبو عبيد الله: ثقة، من صغار العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (ت س).

ج: ٨، ١٤٧، ٣٧٩، ٥٢٤، ٩١٦، ٩٨٥، ١٢٦١، ١٢٧٦، ١٣٥٣، ١٣٦٧، ١٣٨٩، ١٦٦٣، ١٧١٨، ١٧٩٨، ١٩٠٧، ١٩٠٩، ١٩١١، ١٩٣٢، ٢٠٤١، ٢١٠٧، ٢١٢٨، ٢١٤٨، ٢١٨٠، ٢١٨٧، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٧٠١، ٢٧٦٥، ٢٨٤٠، ٢٨٧٣ = ٣١.

ك: ٧٣.

٦٤ـ (٢٤١٥) سعيد بن يحيىٰ بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأُموي، أبو عثمان البغدادي: ثقة ربما أخطأ، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (خ م د ت س).

ج: ١٨٩، ١١١٢، ١٥٩١، ٢٠٩٠، ٣١٦٦، ٣٢٨٠، ٣٣٣١، ٣٤٢٦، ٣٦٦٣.

ك: ٥٢، ٧٨، ٢٤٥، ٢٨٢، ٤٠١، ٤٠٧.

٦٥ـ (٢٤٢٤) سعيد بن يعقوب، أبو بكر الطالقاني: ثقة، صاحب حديث، قال ابن حبّان: ربما أخطأ، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (د ت س).

ج: ١٢١٧، ١٩١٧، ٢١٣٩، ٢٦٠٨، ٣٠٥٨، ٣٦٤٤.

ك: ١٨٨.

٦٦ـ (٢٤٥٦) سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي: كان صدوقاً إلا أنّه ابتلي بورّاقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل؛ فسقط حديثه، من العاشرة (ت ق).

ج: ٥٣، ٢٣٨، ٣٢٤، ٣٥٢، ٥٦٨، ٩٦٦، ٩٩٢، ١٠٨٠، ١٤٤٢، ١٨٧٧، ١٩٠٤، ٢١٨١، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٤٥٩، ٢٥١٠، ٢٥٣٥، ٢٥٥٨، ٢٦٥٠، ٢٦٦٥، ٢٦٩٠، ٢٧١٠، ٢٧٢٧، ٢٨٨٧، ٢٩٥١، ٣٠٥٣، ٣٠٦٠، ٣٠٧١، ٣٠٨٢، ٣١٧١، ٣٣٠٠، ٣٣٩٠، ٣٤٣٠، ٣٤٩١، ٣٥٦٠، ٣٥٦٢، ٣٥٦٥، ٣٥٦٩، ٣٥٧٤، ٣٥٩١، ٣٦٣٦، ٣٧١١، ٣٧١٥، ٣٧١٦، ٣٧٢١، ٣٨٦٨، ٣٧٦٩، ٣٧٩٠، ٣٧٩٧، ٣٨٠٩، ٣٨١٣، ٣٩٣٤ = ٥٣.

ك: ١١، ١٩١، ٢٧٢، ٤٢٢.

٦٧ـ (٢٤٦٤) سلم بن جنادة بن سلم السُّوائي، أبو السائب الكوفي: ثقة ربما خالف، من العاشرة (ت ٢٥٤هـ) (ت ق).

ج: ١٤٥٩، ١٨٨٠، ٢٤١٥، ٣٠٠٤، ٣٩١٢، ٣٩١٣، ٣٩١٩.

٦٨ـ (٢٤٩٤) سلمة بن شبيب المِسْمَعي النيسابوري، ثم المكي: ثقة، من كبار الحادية عشرة (توفي سنة بضع وأربعين) (م ٤).

ج: ٢٦٨، ٢٨٤، ١٢٢١، ١٤١٨، ١٤٣٢، ١٥١٧، ١٧٣٧، ١٨٣١، ٢٤٩٤، ٢٥٠٦، ٢٥٩٨، ٢٨٠٤، ٣٢٣٣، ٣٣٠٨، ٣٦٩٢.

٦٩ـ (٢٦٣٣) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي، أبو داود السجستاني: ثقة حافظ، مصنف السنن، من كبار العلماء، من الحادية عشرة (ت ٢٧٥هـ) (ت س).

ج: ٢٩٠١، ٣٧٨٩.

٧٠ـ (٢٥٦٥) سليمان بن سلم بن سابق الهدادي، أبو داود المصاحفي البلخي: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٣٨هـ) (د ت س).

ج: ٤٨٦.

٧١ـ (٢٥٨٣) سليمان بن عبد الجبار بن زُريق الخياط، أبو أيوب البغدادي: صدوق، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٢٣١٦، ٣٨٧٠.

٧٢ـ (٢٦١١) سليمان بن معبد بن كوسجان المروزي، أبو داود السنجي: ثقة صاحب حديث رحّال أديب، من الحادية عشرة (ت ٢٥٧هـ) (م ت س).

ج: ١٨٥١.

٧٣ـ (٢٦٨٤) سوّار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة التميمي العنبري أبو عبد الله البصري، قاضي الرصافة وغيرها: ثقة، غلط من تكلم فيه، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) وله ٦٣ سنة (د ت س).

ج: ٩١، ٢٣٩١.

ك: ٣٨٥.

٧٤ ـ (٢٦٩٩) سويد بن نصر بن سويد المروزي، أبو الفضل الطوساني، لقبه الشاه، راوية ابن المبارك: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٠هـ) وله تسعون سنة (ت س).

ج: ٣٨٥، ١٠٢١، ١٢٤٠، ١٧٥٣، ١٧٥٩، ١٧٦٧، ٢٠٤٥، ٢١٩٦، ٢٣٠٤، ٢٣٢١، ٢٣٣٤، ٢٣٤٧، ٢٣٧٦، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨٢، ٢٣٩٥،

٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤١٠، ٢٤١٤، ٢٤٢١، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٤، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٩٠، ٢٤٩٢، ٢٥٠٠، ٢٥١٢، ٢٥١٥، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٥٦، ٢٥٦٢، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٧، ٢٥٩٩، ٢٦٠١، ٢٦٣٩، ٢٦٩٧، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧١١، ٢٧١٧، ٢٧١٩، ٢٧٢١، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣١، ٢٧٤٣، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨١، ٢٧٨٣، ٢٨٠٦، ٣١٧٦، ٣٢٤١، ٣٣٥٣، ٣٤٤٧، ٣٨٨١، ٣٨٨٢ = ٧٠.

ك: ٩٧.

٧٥ـ (٢٨٧١) صالح بن عبد الله بن ذكوان الباهلي، أبو عبد الله الترمذي ثم البغدادي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٣١هـ، أو بعدها) (ت).

ج: ٤٠٣، ٤١٦، ٥٩٠، ٢١٩٨، ٢٢١٠، ٢٣٠٤، ٢٣٧٠، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٩٢٠، ٣٣٩٧، ٣٤٠٥، ٣٧٠٦ = ١٣.

ك: ٦٤.

٧٦ـ (٢٨٨٨) صالح بن مسمار السُّلَمي، أبو الفضل، أو أبو العباس المروزي الكُشْمِيهَني: صدوق، من صغار العاشرة (ت قبل ٢٥٠هـ) (م ت).

ج: ٣٧٤٨.

٧٧ـ (٣١٥٣) عباد بن يعقوب الرواجني أبو سعيد الكوفي: صدوقٌ رافضيٌّ، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبّان فقال: يستحق الترك، من العاشرة (ت ٢٥٠هـ) (خ ت ق).

ج: ٥٠٩، ٢٢١٢، ٣٦٢٦.

ك: ٢٤٢، ٣٥٦، ٣٧٩.

٧٨ـ (٣١٧٦) عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبري أبو الفضل البصري: ثقةٌ حافظٌ، من كَبار الحادية عشرة (ت ٢٤٠هـ) (خت م ٤).

ج: ١٣٣، ٢٢٣، ٤٨٧، ١٩٥٦، ٢٠٣٠، ٢٤٣٥، ٢٤٥٢، ٢٥٢٩، ٢٧٧٥، ٣٣٣٣، ٣٣٧٠، ٣٦٥٤، ٣٨٠٢، ٣٨٩١ = ١٤.

ك: ١٩٢، ٣٨٧.

٧٩ـ (٣١٨٩) عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري أبو الفضل البغدادي الخُوارزمي: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٧١هـ) وقد بلغ ٨٨ عاماً (٤).

ج: ٥١٤، ٩٣٨، ١٣٢٠، ١٩٩٠، ٢٠٢١، ٢٠٣٧، ٢٣٣٢، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٥، ٢٣٥٩، ٢٣٦٨، ٢٤٨١، ٢٤٩٣، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٤، ٢٥٧٧، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٧٧٠، ٢٨٠٧، ٢٨٩٩، ٣٧٠٣ = ٢٤.

ك: ٢١٠، ٣٧٠.

٨٠ـ (٣٢٠٤) عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس اليَربوعي أبو حصين الكوفي: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٤٨هـ) (ت س).

ج: ٢٤٤٦.

٨١ـ (٣٢١٠) عبد الله بن إسحاق الجوهري البصري، مستملي أبي عاصم، يلقّب ـ بدعة ـ: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٥٧هـ) (٤).

ج: ٣٢٦٨، ٣٥٤٠، ٣٨٢٦.

٨٢ـ (٣٢٨٠) عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني أبو عبد الرحمٰن الكوفي الدهقان ـ ينسب إلىٰ جدّه: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥٥هـ) (د ت ق).

ج: ٣٦٣، ٦١٤، ٨١٥، ٨٣٠، ٩٨٣، ١٠٠٢، ١٧٠٤، ٢٣٣٧، ٢٣٧١، ٢٧٩٣، ٣٠٣٨، ٣٤٤٤، ٣٤٦٠، ٣٤٦٢، ٣٧٢٥، ٣٨٥٤، ٣٩١٥، ٣٩٣٤ = ١٨.

٨٣ـ (٣٣٥٤) عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي: ثقة، من صغار العاشرة (ت ٢٥٧هـ) (ع).

ج: ١٤٦، ١٩٤، ٢٣٩، ٢٩١، ٥٢٦، ٦٢٢، ٦٨٦، ٧١٦، ٧٢١، ٧٢٢، ٨١٠، ٨١٤، ٨٧٩، ٨٨٠، ٩٠٧، ١٠٤٦، ١١١٩، ١١٦٥، ١١٩٨، ١٣٦٢، ١٤٠٠، ١٤٤٠، ١٤٩٦، ١٥٥٩، ١٦٤٩، ١٦٩٢، ١٨٦٤، ٢٠٨٧، ٢٤٠٩، ٢٥٢٥، ٢٥٦٩، ٢٨٤٤، ٣٠٥٥، ٣١٥٥، ٣٣٤٩، ٣٣٨٩، ٣٤٥٧، ٣٥٠١، ٣٦٦٧، ٣٦٨٠، ٣٧٣٨، ٣٧٤١، ٣٧٥٢، ٣٧٦٦، ٣٧٧١، ٣٧٧٢ = ٤٦.

ك: ١١٤، ٢٢٣، ٣٤٨، ٣٦٥، ٤٢٠، ٤٢٤.

٨٤ـ (٣٣٩٢) عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي ـ مولاهم ـ، البصري العطار: ثقة، من كبار الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) وقيل بعدها (خ م د ت س).
ج: ٤٨٩، ١٠١٤، ١٦٩٥، ١٨٥٧، ٢٦١٢، ٢٤٣٣.
ك: ٤٤، ٥٨، ٣٠٠.

٨٥ـ (٣٤٣٤) عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ، صاحبُ المسند: ثقة فاضل متقن، من الحادية عشرة (ت ٢٥٥هـ) وله ٧٤ سنة (م د ت).
ج: ٢٤٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٦٥، ٥٦٩، ٦٦٠، ٦٧٨، ٧٠١، ١٣٢٤، ١٣٣٦م، ١٦٦٣، ١٨٠٠، ١٨١٥، بعـــد ١٨٤٠م، ١٩٩٩، ٢٠٩٨، ٢٢٠٤، ٢٢٣٨، ٢٣٤٠، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٤١٧، ٢٤٧٢، ٢٥١٦، ٢٥٣١، ٢٥٣٣، ٢٥٤٣، ٢٥٥٩، ٢٥٧٣، ٢٥٨١، ٢٦٣٠، ٢٦٥٣، ٢٦٦٢، ٢٦٧٧، ٢٦٨٩، ٢٧٥٤، ٢٨٥٩، ٢٩٨٧، ٣٠٤٧، ٣٠٤٩، ٣٠٧٤، ٣١١٥، ٣١١٧، ٣١٣٦، ٣١٩٩، ٣٢٤١، ٣٣٠٩، ٣٤٠٠، ٣٤١٩، ٣٥٦٣، ٣٥٦٧، ٣٥٧٣، ٣٥٧٩، ٣٦٩٩، ٣٧٠٣، ٣٧٧٩، ٣٧٨١، ٣٨٠٨، ٣٨١٢، ٣٨٣٧ = ٦٢.
ك: ٨، ٢٨، ١٠٨، ١٢١، ١٧٧، ١٩٢، ٢٩٢، ٣٤٣، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٧.
ص: (٥: ٧١٤).

٨٦ـ (٣٥١٠) عبد الله بن عمران بن رزين بن وهب المخزومي العابدي أبو القاسم المكي: صدوق مُعمَّر، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) (ت).
ج: ١٩١٨.

٨٧ـ (٣٥٨١) عبد الله بن محمد بن الحجاج بن أبي عثمان الصواف أبو يحيىٰ البصري، وقد ينسب إلىٰ جده، وكان خِتن معاذ بن هشام: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٥هـ) (ت).
ج: ١٧٦٥.

٨٨ـ (٣٥٨٩) عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن بن المسور بن مخرمة الزهري البصري: صدوق، من صغار العاشرة (ت ٢٥٦هـ) (م ٤).
ج: ٢٤٢٨.

٨٩ـ (٣٦٣٠) عبد الله بن معاوية بن موسىٰ الجمحي أبو جعفر البصري: ثقة مُعمَّر، من العاشرة (ت ٢٤٣هـ) وقد زاد علىٰ المئة (د ت ق).

ج: ٥٨٦، ١٣٦٥، ١٨٦٦، ٢١٣٣، ٢١٦٣، ٢١٧٨، ٢٢٣٤، ٢٢٤٨، ٢٣٦٠، ٢٤٠٠، ٢٥٧٤، ٣٤٧٩ = ١٢.

ك: ٢٢٥.

٩٠ـ (٣٦٤١) عبد الله بن منير أبو عبد الرحمٰن المروزي الزاهد: ثقة عابد، من الحادية عشرة (ت ٢٤١هـ) ويقال بعدها (خ ت س).

ج: ٢٥٤، ٢٦٨، ٤٧٩، ١٠٣٤، ١٢٩٥.

٩١ـ (٣٦٨٩) عبد الله بن الوضاح أبو محمد الكوفي اللؤلؤي: مقبول، من كبار الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) (ت).

ج: ١٩٨٩، ٣٢٠٧.

٩٢ـ (٣٧٣٩) عبد الأعلىٰ بن واصل بن عبد الأعلىٰ الأسدي الكوفي: ثقة، من كبار العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (ت س).

ج: ٣٥٨، ٥٤١، ٧٢٦، ٢٠٩١، ٢٣٥٢.

٩٣ـ (٣٨٤٣) عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار أبو بكر البصري العطاء، نزيل مكة: لا بأس به، من صغار العاشرة (ت ٢٤٨هـ) (م ت س).

ج: ١٩٣٥، ٢١٢٨، ٢٢٣١.

٩٤ـ (٣٨٠٢) عبد الرحمٰن بن الأسود بن المأمول الهاشمي ـ مولاهم ـ البصري: مقبول، من الحادية عشرة، مات بعد سنة (٢٤٠هـ) (ت س).

ج: ١٠٥٢، ١٤٢٤، ٢٨٣٣، ٣٢٥٧، ٣٤٤٩.

٩٥ـ (٤٠٣٦) عبد الرحمٰن بن واقد بن مسلم الواقدي أبو مسلم البغدادي، ثم البصري: صدوق يغلط، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (ت ق).

ج: ٣٢٩١، ٢٢٢٠، ٣٩٤٤.

٩٦ـ (٠٠٠) عبد الرحيم بن حازم البلخي: ليس له رواية في الكتب العشرة، وليس له عند الترمذي سوىٰ قصة في الصدقة رواها عن مكيّ بن إبراهيم عن أبي جريج بعد حديث (٢٠٣٥) ولم يرمز المزي ولا ابن حَجَر له برمز الترمذي لهذا السبب فيما يبدو، وقد ذكره المزي في ترجمة شيخه مكي بن إبراهيم (٢٨: ٤٧٦).

٩٧ـ (٤٠٧٨) عبد الصمد بن سليمان بن أبي مطرف العتكي أبو بكر البلخي الأعرج، لقبه عبدوس: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٤٦هـ) (ت).

ج: ٥٥٤.

٩٨ـ (٤١٤٦) عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحباب العطار البصري: صدوق، من الحادية عشرة (خ ت س ق).

ج: ١٣٣٠، ١٥٣٦، ٢٠٤٩، ٣٢٠٢، ٣٧٤٠، ٣٩٣٧، ٣٩٣٨.

٩٩ـ (٤٢٥٢) عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث أبو عبيدة: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٢هـ) (م ت س ق).

ج: ٩٥٦، ٣٠٨٨، ٣٥١٠، ٣٥٨٨.

١٠٠ـ (٤٢٥٣) عبد الوارث بن عبيد الله العتكي المروزي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٣٩هـ) (ت).

ج: ٤٢٦.

١٠١ـ (٤٢٥٩) عبد الوهاب بن عبد الحكيم بن نافع أبو الحسن الوراق البغدادي ويقال له: ابن الحكم: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) وقيل بعدها (د ت س).

ج: ٥٤٤، ٧٨٨، ٢٩١٦، ٣٠٧٤، ٣٩٠٨، ٢٩١٦.

١٠٢ـ (٤٢٦٦) عبد بن حميد بن نصر الكِسِّيّ أبو محمد، وجزم غير واحد بأن اسمه عبد الحميد: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٤٩هـ) (خت م ت).

ج: ١٩٦، ٥٠١، ٨٠٨، ٨٢٤، ١٠٠٩، ١٣١٨، ١٣٧٠، ١٤٢١، ١٩٤١، ١٩٨٠، ٢٠٥٣، ٢٠٩٢، ٢٠٩٦، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٤٩، ٢٢٥١، ٢٢٦٨، ٢٢٨٦، ٢٣٠٠، ٢٣٤١، ٢٤٦١، ٢٤٩٣، ٢٥٤٢، ٢٥٥٣، ٢٥٧٥، ٢٥٨٦،

٢٧٣٥، ٢٨٠٤، ٢٨١٤، ٢٩٠٦، ٢٩٤٠، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٦، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٦، ٢٩٦٨، ٢٩٧٢، ٢٩٧٧، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩٤، ٢٩٩٨، ٣٠٠١، ٣٠٠٣، ٣٠٠٧، ٣٠١٣، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠٢٠، ٣٠٢٦، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٩، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٤، ٣٠٤٦، ٣٠٥٠، ٣٠٥٢، ٣٠٧٢، ٣٠٧٦، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨٥، ٣٠٩٤، ٣٠٩٧، ٣١٠٢، ٣١٠٧، ٣١١٣، ٣١١٩، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٨، ٣١٤٢، ٣١٤٥، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٤، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٧، ٣١٨٣، ٣١٨٥، ٣١٨٧، ٣٢٠١، ٣٢٠٤، ٣٢٠٦، ٣٢١١، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٧، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٩، ٣٢٧٢، ٣٢٧٤، ٣٢٨١، ٣٢٨٣، ٣٢٨٦، ٣٢٨٩، ٣٢٩٣، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠١، ٣٣٠٦، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٦، ٣٣١٨، ٣٣٢٠، ٣٣٢٣، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٣٠، ٣٣٣٢، ٣٣٣٧، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤٨، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٢، ٣٣٦٥، ٣٥٧٥، ٣٥٨٣، ٣٦٧٦، ٣٦٧٨، ٣٧٦٩، ٣٨٤٩، ٣٨٨٠، ٣٨٩٤، ٣٩٢٨ = ١٥٧.

١٠٣ـ (٤٢٧٢) عبدة بن عبد الله بن عبدة الخزاعي الصفّار أبو سهل الكوفي، ثم البصري: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٧، أو ٢٥٨هـ) (خ ٤).

ج: ٣٠٩، ١٢٣٥، ١٢٧٤، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ٢٠٥٦، ٢٢٤٢، ٢٩٠٣.

١٠٤ـ (٤٢٩٤) عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن ابن عوف الزهري أبو الفضل البغدادي، قاضي أصبهان: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٦٠هـ) وله ٧٥ سنة (خ د ت س).

ج: ٢٨٣٢.

ك: ١٦١، ٤٢٤.

١٠٥ـ (٤٣١٦) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو الرازي: إمام حافظ ثقة مشهور، من الحادية عشرة (ت ٢٦٤هـ) وله ٦٤ سنة (م ت س ق).

ج: ٥٤١، ٢٥٢٠، ٢٩٤١، ٣٧٠٢.

١٠٦ـ (٤٣٥٨) عبيد بن أسباط بن محمد القرشي ـ مولاهم ـ، أبو محمد الكوفي: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) (ت ق).

ج: ١٠٦٤، بعـــدَ ١٤٢٥، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٦٥٠، ١٨٦٤، ١٩٢٧، ١٩٣٠، ٢٢٣٠، ٢٤٩٦، ٢٧٦٦، ٢٩٤٦، ٣١٣٥ = ١٣.

ك: ١٥٧، ٣٦٨، ٣٨٩، ٣٩٨.

١٠٧ـ (٤٦٥١) عقبة بن مكرم العمي أبو عبد الملك البصري: ثقة، من الحادية عشرة، مات في حدود الخمسين ومئتين (م د ت ق).

ج: ٢٤١، ٤٢٣، ٦٦٤، ٦٧٤، ١٣٦٥، ١٩٩٣، ٢٨٤٣، ٢٨٩٥، ٣٥٨٧، ٣٧٧٠.

١٠٨ـ (٤٧٠٠) علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي، ثم البغدادي: ثقة حافظ، من صغار التاسعة (ت ٢٤٤هـ) وقد صار في حدود المئة (خ م ت س).

ج: ١٢، ٢١، ٥١، ٥٦، ٩٨، ١١٢، ١٢٧، ١٣١، ١٣٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣٤٧، ٣٥٧، ٣٧١، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٦٢، ٤٨٥، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٥١، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٦٧، ٦٩٠، ٦٩٣، ٧٢٠، ٧٤١، ٧٥١، ٧٦٩، ٧٨٤، ٧٨٧، ٩٤٥، ٩٥٠، ٩٧١، ٩٩٨، ١٠٠٣، ١٠١٢، ١٠١٧، ١٠٢٤، ١٠٣٣، ١٠٣٥، ١٠٥١، ١١٠١، ١١١١، ١١٥١، ١١٥٤، ١٢٦٥، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٣١٥، ١٣٣٣، ١٣٤١، ١٣٤٥، ١٣٦٠، ١٣٦٨، ١٣٧٥، ١٣٩٤، ١٣٩٩، ١٤٤٥، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٩٧، ١٥٠٣، ١٥٠٨، ١٥٢٢، ١٥٤٠، ١٥٩٣، ١٦٠٣، ١٦٤٣، ١٦٥١، ١٦٦٦، ١٧٣٤، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٤، ١٧٧٠، ١٩٠٥، ١٩٨٤، ٢٠٣٤، ٢٠٨٦، ٢١٠٧، ٢١٢٠، ٢١٤٢، ٢١٤٧، ٢٢٠٣، ٢٢١١، ٢٢٢٠، ٢٢٤٠، ٢٣٨٥، ٢٤٣٢، ٢٤٨٣، ٢٥١١، ٢٥٢٧، ٢٥٧٨، ٢٦٤٥، ٢٦٧٤، ٢٦٧٦، ٢٦٩٤، ٢٧١٥، ٢٧٢٥، ٢٧٤٨، ٢٧٧٧، ٢٨٤٦، ٢٨٥٠، ٢٨٥٩، ٢٨٩٤، ٢٩٠٥، ٢٩٢١، ٢٩٢٧، ٢٩٧٣،

٢٩٧٤، ٣٢٠٧، ٣٢٢٩، ٣٢٥٨، ٣٢٦١، ٣٢٧٠، ٣٢٨٥، ٣٣١٠، ٣٣٧١، ٣٣٩١، ٣٤٠٦، ٣٤١٥، ٣٤٤١، ٣٤٨٥، ٣٥٠٠، ٣٥٠٢، ٣٥٢٨، ٣٦٣٨، ٣٦٦٥، ٣٦٨٨، ٣٩٣٣، ٣٩٤١، ٣٩٤٤ = ١٦٣.

ك: ٩، ١١٥، ١٢٤، ١٢٥، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٤.

١٠٩ـ (٤٧٠٩) علي بن الحسن الكوفي (ت)، كأنه علي بن الحسن اللاني: صدوق، من صغار العاشرة (س)، وإلا فهو مجهول!

ج: ٥٢٨٧، ٣٦٦١.

١١٠ـ (٤٧٢٩) علي بن خُشْرم المروزي: ثقة، من صغار العاشرة (ت ٢٥٧هـ) أو بعدها وقارب المئة (م ت س).

ج: ٣٥، ٥٠٠، ٦٣٨، ٨٥٧، ٨٦٨، ٨٧١، ٨٩٤، ٩٠٢، ١٠٠٥، ١١٦٧، ١٢٦٣، ١٢٧٩، ١٣١٢، ١٣٤٨، ١٤١٦، ١٤٤٨، ١٧٥٦، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٩٥٣، ٢٤٦٦، ٣٠٦٧، ٣١٤١، ٣٤٧٨، ٣٥٠٤ = ٢٥.

١١١ـ (٤٧٣٨) علي بن سعيد بن مسروق الكندي الكوفي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (ت س).

ج: ٦٤٩، ٦٥٣، ١٣٨٦، ١٤١٠، ١٤١٧، ١٥٧٦، ٢٣٤٤، ٣٢٥٦، ٣٨٠٣.

ك: ١٨٥.

١١٢ـ (٤٧٨٠) علي بن عيسىٰ بن يزيد البغدادي الكراجكي ـ وقد تبدل شيئاً: مقبول، من الحادية عشرة (ت ٢٤٧هـ) (ت).

ج: ٤٧٩، ٧٣٥، ١٦٠٩، ١٧٩٧، ٢٠٠١.

ك: ٢٨٦.

١١٣ـ (٤٨٠٣) علي بن المنذر الطريقي الكوفي: صدوق يتشيع، من العاشرة (ت ٢٥٦هـ) (ت س ق).

ج: ١٣٢٩، ٢٦٩٣، ٣٧٢٦، ٣٧٢٧، ٣٧٨٨.

١١٤ـ (٤٨٠٨) علي بن نصر بن علي الجهضمي: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) (خ م د ت س).

ج: ٤١٣، ١١٧٨، ٢٦٥٥، ٣٦١٦.

ك: ١٣٣، ١٧٦، ٢٩٢.

١١٥ـ (٤٨٦٦) عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي، ثم البغدادي: متروك، من صغار العاشرة (ت).

ج: ٢٣٦٥، ٢٥٠٦، ٣٢١٩، ٣٤١٧، ٣٦٦٩.

١١٦ـ (٤٨٧٧) عمر بن حفص بن صبح الشيباني البصري: صدوق، من الحادية عشرة، مات في حدود (٢٥٠هـ) (ت).

ج: ٦١٨، ١١٣١، ١٢٤٩، ١٢٨٣، ١٥٦٦، ٢٦٨٦.

ك: ٣٧١.

١١٧ـ (٥٠٨١) عمرو بن علي بن بحر بن كثير الباهلي أبو حفصٍ الفلّاس الصيرفي البصري: ثقة حافظ، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (ع).

ج: ١٤٤، ٤٠٩، ٥٠٥، ٧٤٥، ١٢١٣، ١٨٩٩، ١٩٦٢، ٢٠٦١، ٢١٩٣، ٢٣١٣، ٢٣٣٠، ٢٤٧٤، ٢٥١٧، ٢٦٣١، ٢٧٩١، ٣٠٥٤، ٣١٥٠، ٣٢٥٠، ٣٣٤٢.

ك: ١٢٣، ٢٨٧، ٣٠٧، ٣٣٩.

ص: (٥: ٧٠٢، ٧٠٤، ٧١٥) موضعين.

١١٨ـ (٥١٠٣) عمرو بن مالك الراسبي أبو عثمان البصري: ضعيف، من العاشرة، مات بعد الأربعين ومئتين (ت).

ج: ٢٣٤٦.

ك: ٣٧٧.

١١٩ـ (٥١٧٢) عمران بن موسىٰ القزاز الليثي أبو عمر البصري: صدوق من العاشرة (ت بعد ٢٤٠هـ) (ت س ق).

ج: ٧٦٤، ٢١٧٧، ٢١٩١، ٣٨٣٩.

ك: ٧١.

١٢٠ـ (٥٢٥٦) العلاء بن مسلمة بن عثمان الروّاس ـ مولىٰ بني تميم ـ أبو سالم البغدادي: متروك ورماه ابن حبان بالوضع، من العاشرة (ت).

ج: ١٩١٣.

١٢١ـ (٥٢٨٦) عيسىٰ بن أحمد بن عيسىٰ بن وردان العسقلاني ـ من عسقلان بلخ ـ: ثقة يُغْرِب، من الحادية عشرة (ت ٢٦٨هـ) وقد قارب التسعين (ت س).

ج: ١٤١٣، ٢٠٧٧.

١٢٢ـ (٥٣١٠) عيسىٰ بن عثمان بن عبد الرحمٰن النهشلي الكوفي الكسائي: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥١هـ) (ت).

ج: ٢٨٥١، ٣٧٣٦.

١٢٣ـ (٥٣٩٦) فضالة بن الفضل بن فضالة التميمي أبو الفضل الكوفي: صدوق ربما أخطأ، من صغار العاشرة (ت ٢٥٠هـ) (ت).

ج: ١٩٩٤.

١٢٤ـ (٥٣٩٨) الفضل بن جعفر بن عبد الله البغدادي أبو سهل بن أبي طالب، الواسطي الأصل: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٢هـ) وله ٦٦ عاماً (ت).

ج: ٢٩٤١، ٣٧٠٩.

١٢٥ـ (٥٤٠٣) الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي الخراساني: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٥هـ) وقد جاوز السبعين (خ م د ت س).

ج: ٧٣، ١٨٢٨، ٣١٦٥، ٣٢٧١، ٣٦٢٠.

ك: ٢٦، ٣٨٩.

١٢٦ـ (٥٤٠٥) الفضل بن الصباح البغدادي السمسار، أصله من نهاوند: ثقة عابد، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) (ت ق).

ج: ٢٥٦، ٢٠٩٧، ٢٥٤٨، ٢٦٩٩، ٣٠١٥، ٣٠٧٠.

ك: ٣٠٦.

١٢٧ـ (٥٤٥٩) القاسم بن زكريا بن دينار القرشي، أبو محمد الكوفي الطحان، وربما نسب إلىٰ جده: ثقة، من الحادية عشرة مات في حدود (٢٥٠هـ) (م ت س ق).

ج: ٦٧٩، ٧٤٢، ١٠٧٧، ١٧٧٧، ٢١٧٤، ٢٧٤٤، ٢٨٠١، ٣٥١٥، ٣٧٣١، ٣٧٥٩، ٣٧٩٩، ٣٨٨٤، ٣٩٠٩ = ١٣ .

ك: ٣٤، ٦٥، ٣١٣، ٤٢٢ .

١٢٨ـ (٥٥٢٢) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني: ثقة ثبت، من العاشرة (ت ٢٤٠هـ) وله ٩٠ عاماً (ع).

ج: ١، ٢، ٣، ٥، ١٠، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٢، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٣، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٩١، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨٨، ٤٩٣، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٥، ٦١١، ٦٢٦، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٤٦، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٧٥، ٦٨١، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١٤، ٧١٨، ٧٢٧، ٧٣١، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦٦، ٧٦٨، ٧٧٢، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٩٦، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٦، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٦، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٩، ٨٤١، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٦١، ٨٦٣، ٨٧٤، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٩٢، ٨٩٥، ٩٠٤، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١١، ٩١٣، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٤٣، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٧٣، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٨٧، ٩٩٤، ٩٩٦، ١٠٠٤، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠١٦، ١٠٣٦، ١٠٤٢، ١٠٤٤، ١٠٥٦، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٥، ١٠٧٥،

١٠٨٤، ١٠٩١، ١٠٩٤، ١١٠٠، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠،
١١١٥، ١١١٧، ١١٢٩، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٤٩، ١١٥٢،
١١٥٣، ١١٦٦، ١١٧١، ١١٧٥، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٩٠، ١١٩٢، ١١٩٤،
١٢٠٣، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٢٢، ١٢٢٤، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٢، ١٢٣٣،
١٢٣٩، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٧، ١٢٥٥، ١٢٦٠، ١٢٦٢، ١٢٧٠، ١٢٧١،
١٢٧٢، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٨٢، ١٢٨٩، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٧، ١٣٠٢،
١٣٠٤، ١٣٣٤، ١٣٣٦، ١٣٤٠، ١٣٥٤، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٦، ١٣٦٩،
١٣٧٢، ١٣٨٠، ١٣٨٢، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤٢٢، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧،
١٤٣٠، ١٤٣٤، ١٤٣٩، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٦٣، ١٤٧٩،
١٤٨٣، ١٤٨٨، ١٤٩٤، ١٥٠٠، ١٥٠٢، ١٥٠٩، ١٥١١، ١٥٢١، ١٥٢٤،
١٥٢٦، ١٥٣٠، ١٥٣٣، ١٥٣٥، ١٥٣٨، ١٥٤١، ١٥٤٦، ١٥٤٨، ١٥٥١،
١٥٥٢، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٦٩، ١٥٧١، ١٥٨٢، ١٥٨٩، ١٥٩٢، ١٥٩٦،
١٥٩٧، ١٥٩٩، ١٦٠٢، ١٦١٩، ١٦٢٢، ١٦٣٦، ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٦٥٢،
١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٩، ١٦٨٧، ١٦٩٣، ١٧٠٣، ١٧٠٥، ١٧٠٧، ١٧١٢،
١٧٢٥، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٣٩، ١٧٤٣، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٨، ١٧٦٩،
١٧٧٤، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٩٠، ١٧٩٣، ١٨٠٢، ١٨٠٥، ١٨١٢، ١٨٢٠،
١٨٣٠، ١٨٤٩، ١٨٦٢، ١٨٦٥، ١٨٧٦، ١٨٨٣، ١٨٩٠، ١٨٩٤، ١٩٠٢،
١٩١٢، ١٩٣٤، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٩، ١٩٥١، ١٩٥٨، ١٩٦٦، ١٩٦٧،
١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩١، ٣٠١٥، ٢٠٢٣، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٣، ٢٠٧١،
٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١٢١، ٢١٢٤، ٢١٢٩، ٢١٤١،
٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٦١، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧٦، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٧،
٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٩، ٢٢١٩، ٢٢٢٢، ٢٢٢٩، ٢٢٣٣، ٢٢٤٣، ٢٢٦٣،
٢٢٦٩، ٢٢٧٤، ٢٢٧٧، ٢٢٨٢، ٢٢٨٤، ٢٢٩٨، ٢٣١٨، ٢٣٢٠، ٢٣٢٤،
٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٦٢، ٢٣٦٧، ٢٣٧٢، ٢٣٧٤، ٢٣٩٢، ٢٣٩٦، ٢٣٩٨،

٢٤١٨، ٢٤٢٠، ٢٤٥٥، ٢٤٦٤، ٢٤٧٩، ٢٥٠١، ٢٥٢٣، ٢٥٣٠، ٢٥٣٢، ٢٥٥٧، ٢٦٠٧، ٢٦١١، ٢٦١٨، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٧، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٥١، ٢٦٦١، ٢٦٦٣، ٢٦٦٦، ٢٦٦٨، ٢٦٩٥، ٢٧٠٠، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧١٤، ٢٧٣٧، ٢٧٤٩، ٢٧٥١، ٢٧٥٧، ٢٧٦٧، ٢٧٩٠، ٢٨٠٨، ٢٨١٥، ٢٨١٨، ٢٨٣٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٥، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٦٠، ٢٨٦٥، ٢٨٦٩، ٢٨٦٨، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٧، ٢٨٨٧، ٢٨٦٩، ٢٩٠٣، ٢٩٠٩، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٥٣، ٢٩٨٢، ٢٩٩٩، ٣٠٠٦، ٣٠٢٧، ٣٠٦٣، ٣٠٩٩، ٣١١٢، ٣١٢٢، ٣١٣٣، ٣١٤٠، ٣١٦١، ٣١٩٥، ٣٢٠٥، ٣٢٠٩، ٣٢١٨، ٣٣٠٢، ٣٣٣٤، ٣٣٧٣، ٣٣٧٦، ٣٣٨١، ٣٤٠٢، ٣٤٢٤، ٣٤٣٧، ٣٤٤٦، ٣٤٥٠، ٣٤٥٣، ٣٤٥٩، ٣٤٧٣، ٣٤٧٦، ٣٥١٣، ٣٥٣١، ٣٥٣٤، ٣٥٣٨، ٣٥٣٩، ٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٨٢، ٣٦٢٣، ٣٦٤١، ٣٦٤٣، ٣٦٤٨، ٣٦٤٩، ٣٦٥٨، ٣٦٧١، ٣٦٨٧، ٣٦٩٣، ٣٦٩٦، ٣٧١٢، ٣٧١٧، ٣٧٢٤، ٣٧٣٩، ٣٧٤٦، ٣٧٤٧، ٣٧٤٩، ٣٧٥٤، ٣٧٥٦، ٣٧٥٨، ٣٧٨٧، ٣٧٩٥، ٣٨٠٤، ٣٨١٤، ٣٨٢٧، ٣٨٤١، ٣٨٤٤، ٣٨٤٦، ٣٨٦٠، ٣٨٦٤، ٣٨٦٧، ٣٩١٠، ٣٩١٤، ٣٩٢٢، ٣٩٢٥، ٣٩٣٥، ٣٩٥٠= ٦٠٦.

ك: ٤، ٦، ٨، ١٢، ١٩، ٢٧، ٣٣، ٣٨، ٦٨، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٦، ١٤٥، ١٥٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٨١، ٣٨٣= ٣٥.

١٢٩ـ (٦٤٨٣) مجاهد بن موسىٰ الخوارزمي الختلي أبو علي البغدادي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) وله ٨٦ عاماً (م ٤).

ج: ٣١٦٥.

ك: ١١٠.

١٣٠ـ (٥٦٨٩) محمد بن أبان بن وزير أبو بكر، يلقب حمدويه، وكان مُستملي وكيع: ثقة حافظ، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) وقيل بعدها بسنة (خ ٤).

ج: ١٦٦، ٢٤٩، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٦٣، ٨٨١، ١٣٤٤، ١٨٥٨، ١٩٢٠، ١٩٢١، ٢٩٢٨، ٣٢٠٨ = ١٢.

ك: ٢٠٩.

١٣١ـ (٥٦٩٥) محمد بن إبراهيم بن صدران الأزدي السُّلَمي أبو جعفر المؤذن البصري، وقد ينسب لجده: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (د ت س).

ج: ١٦٩٠.

ك: ١٠، ٢٤٥، ٢٩٩.

١٣٢ـ (٥٧١٠) محمد بن أحمد بن الحسين بن مدويه القرشي أبو عبد الرحمٰن الترمذي: صدوق، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٥٠١، ٦٥٩، ٧٤٨، ١٨٠٨، ١٩٠٤، ٢٠٤٧، ٢٠٧٢، ٢٤٦٠.

١٣٣ـ (٥٧١٦) محمد بن أحمد بن نافع العبدي أبو بكر البصري، مشهور بكنيته: صدوق من صغار العاشرة، مات بعد (٢٤٠هـ) (م ت س).

ج: ٤٤٨، ٧٥٨، ٢١٦٧، ٢١٨٧، ٢٨٤٠، ٢٩٣٣، ٣٨٦٦.

ك: ٣٥٣، ٣٨٥.

١٣٤ـ (٥٧٢١) محمد بن إسحاق بن جعفر الصَّغاني أبو بكر البغدادي: ثقة ثبت، من الحادية عشرة (ت ٢٧٠هـ) (م ٤).

ج: ٤٢٨، ١٨٦٠.

١٣٥ـ (٥٧٢٧) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري: جبل الحفظ وإمام الدنيا، ثقة الحديث، من الحادية عشرة (ت ٢٥٦هـ) وله ٦٤ سنة (ت س).

ج: ٧، ٣٦٠، ٦١٥، ٦١٩، ٦٤١، ٦٦٣، ٦٩١، ٦٩٧، ٨٠٠، ١٣٢٢، ٢٣٢٥، ٢٣٤٦، ٢٣٦٩، ٢٤٤٤، ٢٥٤٩، ٢٦٨١، ٢٧٣٢، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٧٠، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٩٠١، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٣١٢٧، ٣١٧٠، ٣١٩٤، ٣٤٥٨، ٣٥٤٩، ٣٥٧٧، ٣٦٠٦، ٣٦١٤، ٣٧٦٥، ٣٨٩٧. ٣٩٤٦ = ٣٦.

١٣٦ـ (٥٧٢٩) محمد بن إسماعيل بن البختري الحسّاني، أبو عبد الله الواسطي، ثم البغدادي: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت ق).

ج: ٩٢٧، ٢٢٦١، ٢٩١٨.

١٣٧ـ (٥٧٣٢) محمد بن إسماعيل بن سَمُرة الأحمسي، أبو جعفر السراج: ثقة، من العاشرة (ت ٢٦٠هـ) وقيل بعدها (ت س ق).

ج: ٢٥٤٤، ٣٤١٢.

١٣٨ـ (٥٧٣٨) محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل الترمذي، ثم البغدادي: ثقة حافظ، لم يتضح كلام ابن أبي حاتم فيه، من الحادية عشرة (ت ٢٨٠هـ) (ت س).

ج: ٢٣٢٥، ٢٣٦٩، ٢٤٤٤، ٢٥٤٩، ٢٦٨١، ٢٧٣٢، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٧٠، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٩٠١، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٣٠٩١، ٣١٢٧، ٣١٧٠، ٣١٩٤، ٣٤٥٨، ٣٥٧٧، ٣٦٠٦، ٣٦١٤، ٣٦٢١، ٣٦٢٨، ٣٦٣٧، ٣٧٠١، ٣٧٦٥، ٣٨٩٧، ٣٩٤٦ = ٢٩.

ك: ٢١.

١٣٩ـ (٥٧٥٤) محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر البصري (بندار): ثقة، من العاشرة (ت ٢٥٢هـ) وله بضع وثمانون سنة (ع).

ج: ٣، ٦، ٩، ٢٠، ٤٤، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٧٨، ٩٠، ١٠٠، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٥، ١٤٠، ١٨٠، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٥٠، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٧١، ٤٨٤، ٥١٧، ٥٦٠، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٩٧، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦١٠، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٥٢، ٦٥٦، ٦٩٩، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٣٦، ٧٦٥، ٧٨٦، ٧٩٧، ٨٠٣، ٨٨٥، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٧، ٩٠٩، ٩١٥، ٩١٨، ٩٢٠، ٩٣٥، ٩٧٠، ٩٨٢، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٥، ٩٩٩، ١٠٢٠، ١٠٢٥، ١٠٢٧، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٤، ١٠٧٤، ١٠٧٩، ١٠٩٣، ١١٠١، ١١١٣، ١١٣٠، ١١٤١، ١١٤٧، ١١٥٨،

٣٥٥٧، ٣٥٥٨، ٣٦١٢، ٣٦١٣، ٣٦١٩، ٣٦٢١، ٣٦٢٥، ٣٦٢٥، ٣٦٢٩، ٣٦٣٣، ٣٦٥٣، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٩٧، ٣٧٠٠، ٣٧٠٤، ٣٧١٣، ٣٧٣٥، ٣٧٣٧، ٣٧٦٤، ٣٧٧٣، ٣٧٧٧، ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، ٣٧٩١، ٣٧٩٢، ٣٧٩٤، ٣٧٩٨، ٣٨٠٧، ٣٨٢٢، ٣٨٢٤، ٣٨٢٩، ٣٨٥١، ٣٨٥٧، ٣٨٧٢، ٣٨٧٣، ٣٨٨٥، ٣٨٨٨، ٣٨٨٩، ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٨٩٩، ٣٩٠٠، ٣٩٠١، ٣٩٠٧، ٣٩١١، ٣٩١٧، ٣٩٤٨، ٣٩٤٩، ٣٩٥١، ٣٩٥٤، ٣٩٥٥ = ٤٣٢.

ك: ٣، ٤، ٢١، ٢٥، ٣٦، ٤١، ٥٤، ٥٥، ٧١، ٨٢، ١٢٠، ١٣٨، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٤، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٧، ٣١٠، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٩٧، ٤٢٤ = ٣٦.

١٤٠ـ (٥٧٨٩) محمد بن جعفر أبو جعفر السمناني القومِسي: ثقة، من الحادية عشرة مات قبل العشرين (خ ت ق). قلتُ: بل مات قبل الستين[1].

ج: ٤٧٥، ١٧٧٦، ٣٠٥١، ٣٤٣٢.

١٤١ـ (٥٧٩٢) محمد بن حاتم بن سليمان الزَّمّي المؤدب الخراساني، نزيل العسكر: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٦هـ) (ت س).

ج: ٥٩٤، ١٠٧٦، ٢٢٥٥، ٢٣٢٢، ٢٤٤٩، ٣٥١٤، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٥٢٣.

ك: ٤٨، ٣٩١.

---

(١) هذا خطأ فاحش، يكفي في رده أن من خيار تلامذة المترجم محمد بن إسحاق السراج المولود (٢١٦هـ) ومحمد بن إسحاق بن خزيمة المولود (٢٢٣هـ) وعمر بن محمد بن بجير المولود (٢٢٣هـ) فمتىٰ سمعوا منه؟! إضافة إلىٰ نص ابن عدي أن المترجم قُتل في زمن خروج الحسن بن زيد العلوي، وإنما كان خروج هذا عام (٢٥٠هـ)، واستمر يحكم حتىٰ قتل سنة سبعين ومئتين. وكأن الحافظ كتب: مات قبل الستين، فحرفت في النسخ إلىٰ العشرين، وإلا فليس للترمذي شيخ قبل الثلاثين، والله أعلم. انظر تذكرة الحفاظ (٢:٧١٩، ٧٢١، ٧٣١)، وانظر أعلام النبلاء (٣:١٣٦-١٣٧) ومقاتل الطالبيِّين ص٧١٢، ٧١٤، ٧١٧.

١٤٢ـ (٥٨٢٢) محمد بن الحسين بن أبي حليمة القصري، أبو جعفر: مقبول، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٣٦٣٨.

١٤٣ـ (٥٨٣٤) محمد بن حُميد بن حيان الرازي: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة (ت ٢٤٨هـ) (د ت ق).

ج: ٥٨، ٢٠٦، ٥١٤، ٦٠٦، ٦١٢، ٩٨٤، ١٦٧٧، ١٧٤٢، ١٧٥٧، ١٧٧٢، ١٧٨٥، ١٨١١، ٢١٣٩، ٢٤٠٢، ٢٤٧٨، ٢٤٨٢، ٢٦٤٨، ٢٩٣٦، ٣٣٢١، ٣٥٣٣، ٣٥٨٦، ٣٦٩٤، ٣٧٣٢، ٣٧٣٤ = ٢٥.

ك: ٢٠، ٣٤، ٨٣، ١٧٣، ١٩٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٢٩٦، ٣٢٠، ٣٣٢ = ١١.

١٤٤ـ (٥٨٦١) محمد بن خليفة البصري الصيرفي: مقبول، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين ومئتين (ت).

ج: ٢٧٩١.

١٤٥ـ (٥٨٧٦) محمد بن رافع القشيري النيسابوري: ثقة عابد، من الحادية عشرة (ت ٢٤٥هـ) (خ م د ت س).

ج: ٤٣، ٤١٤، ٦٩٦، ٧٧٤، ٨٢٧، ١٢٧٥، ١٤٦٢، ١٦١٦، ١٦٢٦، ١٦٧٩، ١٦٨١، ١٩٦٤، ٢٥٩٤، ٣٤٦٥، ٣٦٨١ = ١٥.

ك: ١٢٣، ٢٩٠.

١٤٦ـ (٥٩٣٧) محمد بن سهل بن عسكر بن عمارة التميمي ـ مولاهم ـ أبو بكر البخاري، ثم البصري، ثم البغدادي: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥١هـ) (م ت س).

ج: ٢١١، ١٣٤٢، ١٦٥٣، ١٨١٥، ١٨٤٠.

ك: ٢٠، ٢٤٦، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٢٤.

١٤٧ـ (٥٩٥٢) محمد بن شجاع المروذي، ثم البغدادي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) علىٰ الصحيح (ت س).

ج: ١٦٨٣.

ك: ١٦٨٣.

١٤٨ـ (٥٩٧٧) محمد بن طريف بن خليفة البجلي، أبو جعفر الكوفي: صدوق، من صغار العاشرة (ت ٢٤٢هـ) وقيل قبل ذلك (م د ت ق).

ج: ٩٢٤، ١٧٢٩، ٢٥٥٤.

ك: ١٠٥، ١٨٦، ٤١٢.

١٤٩ـ (٥٩٩٩) محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثلج البغدادي، أصله من الري: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٧هـ) (خ ت).

ج: ٢٤١١، ٣٥٢٤.

١٥٠ـ (٦٠٠٢) محمد بن عبد الله بن بزيع، أبو بكر البصري: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) (م ت س).

ج: ١٣٣٨، ١٣٩٥، ١٦٢٠، ٢٠١١، ٢٤٤٧، ٢٦٣٤، ٣٤٣١، ٣٨٥٦.

١٥١ـ (٦٠٦٠) محمد بن عبد الأعلىٰ، أبو عبيد الله الصنعاني، البصري: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) (م ت س ق).

ج: ١٣٣، ٤٧٦، ٦٠٠، ٨٨٤، ٩٢٣، ٩٢٩، ٩٣١، ١١٥٠، ١١٩١، ١٢٠٧، ١٣٢٢، ١٤٧٥، ١٤٨٠، ١٥٢٩، ١٥٤٧، ١٩٤٣، ١٩٧٤، ٢٢٤١، ٢٣٩٩، ٢٤٠٨، ٢٦٨٥، ٢٧٨٠، ٢٨٥٣، ٣٠١٨، ٣١٠٨، ٣٤١١، ٣٤٨٦، ٣٩١٨ = ٢٩.

ك: ٨٣، ١٠٨، ٢١٢، ٢٥٨، ٣٥٨، ٣٨٦، ٤٢٤= ٧.

١٥٢ـ (٦٠٩١) محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير، أبو يحيىٰ البزاز، البغدادي المعروف بصاعقة: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٥٥هـ) وله (٧٠) عاماً (خ د ت س).

ج: ١١٨٥، ٢٥٠٨.

١٥٣ـ (٦٠٩٢) محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، أبو عمرو المروزي: ثقة، من العاشرة (٢٤١هـ) (خ ٤).

ج: ٣٤١٤.

١٥٤ـ (٦٠٩٧) محمد بن عبد الملك بن زنجويه، أبو بكر الغزال البغدادي: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت).

ج: ٤، ٣٨٧٨، ٣٩٣٩.

١٥٥ـ (٦٠٩٨) محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: محمد بن عبد الرحمٰن الأموي البصري: صدوق، من كبار العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (م ت س ق).

ج: ١٩، ١٦٥، ٣٢٧، ٣٣٧، ٥٦١، ٥٦٤، ٦٢٠، ٧٧١، ٨٣٧، ٩٩٣، ١١٢٣، ١١٣٦، ١٢٨٧، ١٨٠١، ٢٨٣١، ٢٨٩٠، ٣٤٢١، ٣٤٦٩، ٣٦٥٩ = ١٩.

ك: ١٩٠، ٢٠٢، ٣٢١، ٣٩١، ٤١٧.

١٥٦ـ (٦١١٧) محمد بن عبيد بن عبد الملك الأسدي، الهمذاني، الجلاب: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (ت).

ج: ٣٣٣٨.

١٥٧ـ (٦١٢٠) محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المحاربي، أبو جعفر، أو أبو يعلىٰ النّحاس الكوفي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥١هـ) وقيل قبل ذلك (د ت س).

ج: ٧٧، ٥٥٢، ٦٢٢، ٧١٩، ١٤٩٥، ١٥٥٣، ١٧٤١، ٣٣٨٤.

ك: ٩٨، ٢٦٢.

١٥٨ـ (٦١٣٤) محمد بن عثمان بن كرامة الكوفي: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٦هـ) (خ د ت ق).

ج: ٢٣٩٤.

١٥٩ـ (٦١٥٠) محمد بن علي بن الحسن بن شقيق بن دينار المروزي: ثقة صاحب حديث، من الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) (ت س).

ج: ٢٦٢١.

١٦٠ـ (٦١٧١) محمد بن عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي البصري: صدوق، من صغار العاشرة (٤).

ج: ٦٩٤، ١٦٨٩، ١٨٣٢، ٣٤٣٨، ٣٨٣٤.

ك: ١١١، ١٩١، ٢٩٨، ٣٢٩.

١٦١ـ (٦١٧٤) محمد بن عمر بن هياج الهمداني، أو الأسدي الكوفي: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٥هـ) (ت س ق).

ج: ٢٢١٣.

١٦٢ـ (٦١٧٦) محمد بن عمر بن الوليد الكندي، أبو جعفر الكوفي: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٦هـ) (ت س ق).

ج: ١٦٧٩، ١٥٩٢، ٢٦٨٧، ٢٧٦٠.

ك: ٤١٨.

١٦٣ـ (٦١٩٠) محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان البصري: مقبول، من الحادية عشرة (ت).

ج: ٢٣٥٠، ٣٢٧٩.

١٦٤ـ (٦١٩٣) محمد بن عمرو، أبو عبد الله السواق البلخي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٣٦هـ) (خ ت).

ج: ١١٤، ٤٢٢، ١٠٥٧، ١٠٨٥، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٦١.

ك: ٢٥١.

١٦٥ـ (٦٢٠٤) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته: ثقة حافظ، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) وله ٨٧ سنة (ع).

ج: ٢٢، ٤٢، ٤٣، ٧٠، ٨٦، ٢٥٠، ٢٧٤، ٢٩٢، ٣٢٤، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٨٣، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٧٣، ٤٨٢، ٥١٣، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٣٤، ٦٦٢، ٦٨٢، ٦٨٤، ٧١٥، ٧١٧، ٧٥٤، ٨٣٢، ٨٥٠، ٨٩٣، ٩٠٦، ٩٣٣، ٩٣٦، ٩٦٣، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٨، ١٠٤٠، ١٠٤٥، ١٠٥٣، ١٠٥٧، ١١٦٢، ١١٨٦، ١٢٣٠، ١٢٥١، ١٢٥٤، ١٢٥٧، ١٢٦٤، ١٢٨١، ١٣٠١، ١٣٠٦، ١٣١٠، ١٣١٦، ١٣١٩، ١٣٣٥، ١٣٥٥، ١٣٩٧، ١٤٠٤، ١٤٠٧، ١٤٢٨، ١٤٣٨، ١٤٤٤، ١٤٥٩، ١٤٧٣، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٥٤٢، ١٦٢٥، ١٦٤١، ١٦٥٨، ١٦٧٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٨، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٧٠، ١٧٩٥،

١٧٩٨، ١٨٤١، ١٨٨٥، ١٩٥٧، ١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢١٨٥، ٢١٨٨، ٢٢٢٣، ٢٣٢٩، ٢٣٥٤، ٢٣٥٨، ٢٣٨١، ٢٣٨٣، ٢٣٨٨، ٢٤٢٥، ٢٤٣٨، ٢٥١٣، ٢٥٢٦، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٦١، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٧٩، ٢٥٨١، ٢٦١٦، ٢٦٢٩، ٢٦٨٤، ٢٧٣٣، ٢٧٦٨، ٢٨٢٣، ٢٨٩٧، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٣٠٠٠، ٣٠٦٤، ٣٠٧٩، ٣٠٩٣، ٣١٠٠، ٣١١٠، ٣١٣٧، ٣٢٠٣، ٣٢٢٢، ٣٢٤٥، ٣٢٩٠، ٣٢٩٢، ٣٢٩٤، ٣٢٩٧، ٣٣٠٤، ٣٣٢٢، ٣٣٥٥، ٣٣٧٥٥، ٣٣٨٤، ٣٣٩٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢، ٣٤٩٠، ٣٥٩٦، ٣٥٩٧، ٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠، ٣٦٠١، ٣٦٠٢، ٣٦٠٤، ٣٦٨٣، ٣٧٤٢، ٣٧٥٢، ٣٨٠٦، ٣٨١٧، ٣٨٣٢، ٣٨٦٥، ٣٩٠٨ = ١٧٧.

ك: ١٠، ٣٣، ١٦٦، ٢١٤، ٣٤١، ٣٧٤ = ٦.

١٦٦ـ (٦٢١٨) محمد بن فراس، أبو هريرة الصيرفي البصري: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٤٥هـ) (ت ق).

ج: ٢١٥٠، ٢٤٥٦، ٢٥٤٥.

١٦٧ـ (٦٢٤٩) محمد بن كامل المروزي: ثقة، من صغار العاشرة (ت س).

ج: ٦٢١، ٣٩١٦.

١٦٨ـ (٦٢٦٤) محمد بن المثنىٰ بن عبيد العنزي، أبو موسىٰ البصري المعروف بالزَّمِن، مشهور بكنيته وباسمه: ثقة ثبت، من العاشرة، وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة في سنة (٢٥٢هـ) (ع).

ج: ٩، ١٠٨، ١٢٠، ١٩٢، ٢٥١، ٤٠١، ٤٣١، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٩٧، ٥٣١، ٥٩٩، ٦٥٧، ٦٧١، ٧٠٧، ٨٢٢، ٨٥٣، ١٠١٠، ١٠٢٣، ١٢٣٧، ١٢٦٦، ١٢٨٥، ١٣١٧، ١٣٣٧، ١٣٤٩، ١٥٣٧، ١٥٧٨، ١٦٠٨، ١٦٤٧، ١٧٠٩، ١٨٣٤، ١٨٦٨، ١٨٧١، ١٩٧٦، ١٩٩٩، ٢٠٢٢، ٢٠٦٤، ٢٠٨٣، ٢٢٦٢، ٢٣٨٤، ٢٥٠٧، ٢٥٦٨، ٢٧٠٣، ٢٩٥٤، ٣٠٤٠، ٣٠٧٧، ٣١٥٥، ٣١٨٩، ٣١٩١، ٣٢١٧، ٣٢٢٥، ٣٢٣٠، ٣٢٦٦، ٣٣٨٦، ٣٥٦٤، ٣٥٧٦، ٣٥٨١، ٣٦٤٧، ٣٦٨٤، ٣٦٨٥، ٣٧٣٥، ٣٨٣٥ = ٦٢.

ك: ٨، ١٦، ٣٧، ٥٨، ٦٦، ٧٥، ٧٩، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٣٨، ٣٥٤، ٣٩٦، ٤٢٤ = ١٣.

١٦٩ـ (٦٢٧١) محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي البصري، ابن بنت مهدي وقد ينسب لجده: صدوق له أوهام، من الحادية عشرة (ت ٢٤٨هـ) (م ت ق).

ج: ١٩١٩، ٢٨٩٨، ٣٣٨٢، ٣٨٥٠.

ك: ٤١١.

١٧٠ـ (٦٣١٣) محمد بن معمر بن ربعي القيسي، أبو عبد الله البصري البحراني: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٠هـ) (ع).

ج: ٣٠٥٦.

١٧١ـ (٦٣٣٨) محمد بن موسىٰ بن نفيع الحرشي: لين، من العاشرة (ت٢٤٨هـ) (ت س).

ج: ١٧٦، ٢٤٢، ٩١٤، ١٠٩٧، ٢٣٥١، ٢٤٠٧، ٢٨٩٣، ٣٠٦٩، ٣٩٢٦.

ك: ١٥٤.

١٧٢ـ (٦٣٤٥) محمد بن ميمون، أبو عبد الله الخياط البزاز المكي البغدادي: صدوق ربما أخطأ، من العاشرة (ت ٢٥٢هـ) (ت س ق).

ج: ١٨٥٠، ٢٨٣٧.

١٧٣ـ (٦٣٤٩) محمد بن نجيح السندي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٧هـ) وقد قارب المئة (ت).

ج: ٣٤٢.

١٧٤ـ (٦٣٧٩) محمد بن الوزير بن قيس العبدي الواسطي: ثقة عابد، من العاشرة (ت ٢٥٧هـ) (ت).

ج: ٩٦٤، ٩٦٨، ١٣٦١، ١٦٩٩، ١٧١١، ١٩١٤، ٢٧٤٥، ٣٢٢٦، ٣٤٧١.

ك: ١٤٤.

١٧٥ـ (٦٣٨٠) محمد بن يحيىٰ بن أيوب بن إبراهيم الثقفي، أبو يحيىٰ المروزي القصري المعلم: ثقة حافظ، من العاشرة (ت س).

ج: ٢٧٤١، ٣٤٩٩.

١٧٦ـ (٦٣٨٢) محمد بن يحيىٰ بن أبي حزم القطعي، أبو عبد الله البصري: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥٣هـ) (م د ت س).

ج: ٨١٢، ١٤٢٣، ١٤٧٢، ١٥١٩، ٢١٣٨.

ك: ٢٥٦، ٣١٧.

١٧٧ـ (٦٣٨٩) محمد بن يحيىٰ بن أبي حاتم: عبد الكريم بن نافع الأزدي، أبو عبد الله البصري البغدادي: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٥٢هـ) (ت ق).

ج: ١٥٥٥، ١٩٧٧، ٢٤٤٨، ٣٩٢٧، ٣٩٣٠.

١٧٨ـ (٦٣٨٧) محمد بن يحيىٰ بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري: ثقة حافظ جليل، من الحادية عشرة (ت ٢٥٨هـ) وله ٨٦ سنة (خ ٤).

ج: ٢١٣، ٢٩٦، ٣٩٥، ٦٢٩، ٧٤٧، ٧٧٤، ١١٨٢، ١٤٥٤، ١٤٧٤، ١٥٦٤، ١٦٧٢، ١٧٠٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٨٧٢، ٢٠٣٦، ٢٠٤٨، ٢٤٤٢، ٢٦٦٩، ٣١٦٠، ٣٣١٧، ٣٣٢٤، ٣٤٠٩، ٣٥٠٥، ٣٦٤٠، ٣٧٧٦، ٣٨٤٣، ٣٨٦٢، ٣٨٩٥، ٣٨٩٦ = ٣٠.

ك: ٦١، ١٠٠، ١٦٤، ٤٠٦.

١٧٩ـ (٦٣٩١) محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني المكي: صدوق صنف «المسند» وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة، من العاشرة (ت ٢٤٣هـ) (م ت س ق).

ج: ١٥، ٢٩، ٣٠، ٤٧، ٦٢، ٨٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٢، ١٣٨، ١٤٧، ٢٥٥، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٨٧، ٥١١، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٧٧، ٥٩٦، ٧٢٨، ٨١١، ٨١٧، ٨٣٦، ٨٦٢، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٩٠، ٨٩١، ٩١٦، ٩٢٢، ٩٣٤، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٨، ٩٩٧، ١٠٢٩، ١٠٩٢، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١١٠٢، ١١١٤، ١١١٨، ١١٢١، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٤٠، ١٢١٩، ١٢٥٣، ١٤٧٠،

١٥٤٩، ١٥٦٨، ١٥٨٧، ١٦٢٩، ١٦٦٥، ١٧١٦، ١٧٨١، ١٧٨٦، ١٧٩٤، ١٨١٣، ١٨٨٨، ١٨٩٢، ١٨٩٥، ١٩٠٠، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩٢٤، ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٦٨، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠١٣، ٢٠٢٦، ٢٠٤١، ٢٠٥٧، ٢٠٥٩، ٢٠٦٥، ٢٠٨٥، ٢٠٩٥، ٢١٠٠، ٢١٠٦، ٢١١٦، ٢١١٨، ٢١٢٢، ٢١٢٦، ٢٢٧٣، ٢٦٠٩، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦٢٤، ٢٦٥٨، ٢٧٠٩، ٢٧٤٢، ٢٧٤٦، ٢٧٩٥، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٩٦٥، ٢٩٦٧، ٢٩٧١، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٨، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠٢٢، ٣٠٣٨، ٣٠٤٣، ٣٠٦٢، ٣٠٦٥، ٣٠٧٣، ٣٠٨٩، ٣٠٩٢، ٣١٠٦، ٣١٢١، ٣١٣٤، ٣١٣٨، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٦٢، ٣١٦٨، ٣١٧٥، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣٢١٦، ٣٢٢٣، ٣٢٣٦، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٨، ٣٢٧٣، ٣٢٧٦، ٣٢٧٨، ٣٣٠٥، ٣٣١٥، ٣٣٢٧، ٣٣٢٩، ٣٣٤٥، ٣٣٤٧، ٣٣٥١، ٣٣٥٦، ٣٣٩٤، ٣٣٩٨، ٣٤٠١، ٣٥٠٨، ٣٥٣٥، ٣٦١٥، ٣٧٨٥، ٣٨٥٢ = ١٧٤.

١٨٠ـ (٦٤٠٢) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي الرفاعي، أبو هشام الكوفي قاضي المدائن: ليس بالقوي، قال البخاري: رأيتهم مجمعين علىٰ ضعفه، من صغار العاشرة (ت ٢٤٨هـ) (م د ق).

ج: ١٠٨٢، ١١٠٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٧، ٢٠١٧، ٢٣٨٦، ٢٤٣٩، ٢٥٣٩، ٢٦٥٩، ٢٨٥٦، ٣٢٧٥، ٣٥٩٤، ٣٦٩٨، ٣٨٧٥ = ١٤.

١٨١ـ (٦٥١١) محمود بن خداش الطالقاني: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥٠هـ) وله ٩٠ سنة (ت عس ق).

ج: بعد ١٠٨٠، ٢٣٤٦، ٢٦٨٢، ٣١١٨.

١٨٢ـ (٦٥١٦) محمود بن غيلان العدوي ـ مولاهم ـ أبو أحمد المروزي البغدادي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٣٩هـ) وقيل قبل ذلك (خ م ت س ق).

ج: ٣، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧٦، ٨٦، ٩٩، ١٥٤، ١٥٨، ١٨١، ١٩٧، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٢١، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٩٤، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٥،

٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٩٣، ٤١٥، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٤٤،
٤٤٧، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٨٣، ٤٩٦، ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٣،
٥٩٨، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٢٣، ٦٢٨، ٦٣٦، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٧٢، ٦٧٣،
٦٨١، ٦٩٦، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٤٦، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٧٤، ٧٨٥، ٧٩٠، ٧٩٥،
٨٥٦، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٧٥، ٨٨٦، ٨٩٦، ٩٩١، ١٠٠١، ١٠٠٧، ١٠١١،
١٠١٣، ١٠٥٤، ١٠٦٩، ١٠٧٨، ١٠٨١، ١١٢٠، ١١٣٥، ١١٤٥، ١١٥٩،
١١٨٥، ١٢١١، ١٣٠٥، ١٣١٠، ١٣٥٩، ١٣٨١، ١٣٨٥، ١٣٩٦، ١٤٠٥،
١٤٦٥، ١٤٦٨، ١٤٧٨، ١٥١٠، ١٥١٢، ١٥٣١، ١٥٤٤، ١٥٦٥، ١٥٦٧،
١٥٨٠، ١٦٠١، ١٦٧٦، ١٦٨٢، ١٦٨٥، ١٧١٥، ١٧١٧، ١٧٢٢، ١٧٢٤،
١٧٤٠، ١٧٨٩، ١٨٠٧، ١٨١٤، ١٨١٦، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٣١، ١٨٣٦،
١٨٥٢، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٩٢٣، ١٩٣٩، ١٩٤٨، ١٩٧٥، ١٩٨٢، ١٩٨٣،
١٩٩٢، ٢٠٠٦، ٢٠١٦، ٢٠٤٤، ٢٠٤٦، ٢٠٦٠، ٢٠٨٨، ٢١٤٥، ٢١٨٢،
٢١٨٤، ٢١٨٩، ٢١٩٢، ٢٢٠٥، ٢٢١٤، ٢٢١٨، ٢٢٣٩، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨،
٢٢٧١، ٢٢٧٨، ٢٢٨١، ٢٣٠٧، ٢٣٠٩، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٣٣، ٢٣٤٢،
٢٣٥٣، ٢٣٥٧، ٢٣٧٨، ٢٣٩٧، ٢٤٠١، ٢٤٢٣، ٢٤٨٤، ٢٥٢٨، ٢٥٣٦،
٢٥٨٥، ٢٥٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٠٥، ٢٦٢١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٥، ٢٦٤١، ٢٦٤٣،
٢٦٤٤، ٢٦٤٦، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٦٧، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٩١،
٢٧١٣، ٢٧٢٦، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٥٥، ٢٧٨٤، ٢٧٨٧، ٢٧٩٢، ٢٨٠٣،
٢٨١٦، ٢٨٣٦، ٢٨٥٥، ٢٨٧٨، ٢٨٨٥، ٢٩٠٤، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩١٤،
٢٩١٧، ٢٩٢٢، ٢٩٣٧، ٢٩٤٢، ٢٩٤٥، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥٧، ٢٩٨٥،
٢٩٩٢، ٢٩٩٥، ٣٠٢٥، ٣٠٣٥، ٣١٠١، ٣١٢٠، ٣١٣٠، ٣١٤٤، ٣١٦٣،
٣١٦٧، ٣١٨٠، ٣١٩٠، ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٢٨٢، ٣٢٨٨، ٣٣٤٠، ٣٣٠٥،
٣٣٥٤، ٣٣٩٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٧، ٣٤٢٧، ٣٤٤٠، ٣٤٥٢، ٣٤٧٧، ٣٤٨٩،
٣٥٢٥، ٣٥٢٧، ٣٥٣٢، ٣٥٥١، ٣٥٣٨، ٣٥٩٥، ٣٦٠٨، ٣٦٢٤، ٣٦٢٧،

٣٦٣٥، ٣٦٥٥، ٣٦٦٨، ٣٦٧٧، ٣٦٨٥، ٣٧٠٥، ٣٧٣٠، ٣٧٤٥، ٣٧٥٥، ٣٧٦٨، ٣٧٨٢، ٣٧٩٣، ٣٧٩٦، ٣٧٩٩، ٣٨٠١، ٣٨٢٢، ٣٨٢٨، ٣٨٣٣، ٣٨٤٧، ٣٨٤٨، ٣٨٥٣، ٣٨٦١، ٣٨٦٣، ٣٨٧١، ٣٨٩٨، ٣٩٠٦، ٣٩٢٤، ٣٩٥٢ = ٢٩٣.

١٨٣ـ (٦٦٢١) مسلم بن حاتم الأنصاري أبو حاتم البصري: صدوق ربما وهم، من العاشرة (ت).

ج: ٥٨٩، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨.

١٨٤ـ (٦٦٢٣) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: ثقة حافظ، إمام مصنف، عالم بالفقه (ت ٢٦١هـ) وله ٥٧ سنة (ت).

ج: ٦٨٧.

١٨٥ـ (٦٦٣٧) مسلم بن عمرو بن وهب، أبو عمرو الحذاء المديني: صدوق، من الحادية عشرة (ت س).

ج: ٥٣٦، ٦٤٤، ٦٧٧، ١٤٩٣، ٣٥٨٥.

ك: ١٠٣.

١٨٦ـ (٦٨٧٤) مكتوم بن العباس، أبو الفضل المروزي، ويقال الترمذي: مقبول، من الثانية عشرة (ت).

ج: ١٠٧٠.

١٨٧ـ (٦٩٥٦) موسىٰ بن حزام، أبو عمران الترمذي البلخي: ثقة فقيه عابد، من الحادية عشرة توفي بعد (٢٥٠هـ) (خ ت س).

ج: ٢٥١٢، ٣٤٠٣، ٣٥٨٣.

١٨٨ـ (٦٩٨٧) موسىٰ بن عبد الرحمٰن بن سعيد بن مسروق الكندي المسروقي أبو عيسىٰ الكوفي: ثقة، من كبار الحادية عشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت س ق).

ج: ٦١٦، ١٦٠٦، ٢٢٦١، ٢٣٧٧، ٢٣٧٩، ٣٤٤٥، ٣٥٥٣، ٣٨٥٥.

١٨٩ـ (٧١١٥) نصر بن عبد الرحمٰن بن بكار الناجي الكوفي الوشّاء: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٨هـ) (ت ق).

ج: ٩٤٦، ١٠٤٥، ٢٤١٩، ٢٦٧٠، ٢٨٨٩، ٣٣٨٥، ٣٤٣٤، ٣٤٦٦، ٣٦٧٣، ٣٧٨٦ = ١٠.

ك: ٤٢٠.

١٩٠ـ (٧١٢٠) نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي: ثقة ثبت، من العاشرة (ت ٢٥٠هـ) أو بعدها (ع).

ج: ٢٥، ٥٠، ١٠٦، ١٣٩، ٢٢٨، ٣٣٢، ٤١٣، ٥٢٤، ٥٧٠، ٧١٢، ٧١٣، ٧٢٤، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٢، ٨٧٢، ٩٠٢، ٩٣٩، ١٠٤٣، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١١٢٥، ١١٧٢، ١١٧٨، ١٢٢٣، ١٢٤٨، ١٣٢٥، ١٣٥٧، ١٣٦٧، ١٤٣٣، ١٤٦٧، ١٥٧٠، ١٦٣٩، ١٦٧٠، ١٦٧٥، ١٧٦٦، ١٧٩٣، ١٨٠٤، ١٨٥٣، ١٩٠٩، ١٩٥٢، ٢٠١٠، ٢١١٧، ٢١٧١، ٢٢٧٠، ٢٦٤٨، ٢٦٥٥، ٢٧٢٠، ٢٩١٥، ٢٩٣٥، ٢٩٤٨، ٣١٩١، ٣٢٢٤، ٣٥٨٤، ٣٦١٦، ٣٦٥١، ٣٧٣٣ = ٥٧.

ك: ١٢، ٥٠، ٥٨، ١٤١، ٣٩٠، ٤١٥.

١٩١ـ (٧٢٢١) هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهمداني، أبو القاسم الكوفي: صدوق من صغار العاشرة (ت ٢٥٨هـ) (ت س ق).

ج: ٣٥٥، ٦٦٨، ٧١١، ٧٥٣، ٧٩٢، ٩١٠، ١٣٣٩، ١٤٢٠، ١٧٣٦، ٢٠٧٤، ٢٢٥٩، ٢٤٧١، ٢٦٢٥، ٢٨٢١، ٣٣٤٣، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٨٧٧ = ١٨.

١٩٢ـ (٧٢٣٥) هارون بن عبد الله بن مروان، أبو موسىٰ الحَمّال البغدادي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٣هـ) وقد ناهز الثمانين (م ٤).

ج: ٥٧٥، ٩٨٣، ١٠٥٩، ١٢٥٩، ٢١١٥، ٢٥١٤، ٣٤٨٨، ٣٦٧٥.

ك: ١٩٥.

١٩٣ـ (٧٢٤٥) هارون بن موسىٰ بن أبي علقمة: عبد الله بن محمد الفَرَوي المدني: لا بأس به، من صغار العاشرة (ت ٢٥٣هـ) وله نحو ثمانين (ت س).

ج: ٣٩٥٦.

١٩٤ـ (٠٠٠) هاشم بن الوليد الهروي: لم يترجمه الحافظ في «التقريب».

ج: ٣٢٩٧.

١٩٥ـ (٧٢٨١) هريم بن مسعر الأزدي، أبو عبد الله الترمذي: مقبول، من العاشرة (ت).

ج: ٢٦١٣، ٢٨٩٢.

١٩٦ـ (٧٣١١) هشام بن يونس بن وابل التميمي النهشلي، أبو القاسم الكوفي اللؤلؤي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٥٢هـ) (ت).

ج: ٥٩١، ١٧٦٧، ٢٠٥٨، ٣٤٠٤.

١٩٧ـ (٧٣٢٠) هناد بن السري بن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي: ثقة من العاشرة (ت ٢٤٣هـ) وله ٩١ سنة (عخ م ٤).

ج: ٣، ٥، ١١، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٣، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٥، ١٤١، ١٤٢، ١٤٩، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٥٧، ٢٧٥، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٤٣، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٣٥، ٥٥٥، ٥٩٥، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٣، ٦١٧، ٦٣٥، ٦٧٠، ٦٨٠، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٩٥، ٧٠٢، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٣، ٧٣٧، ٧٤٣، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٢، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٩١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٢٨، ٨٦٠، ٨٧٠، ٩١٩، ٩٦٢، ٩٦٥، ٩٧٧، ١٠٣٠، ١٠٥٠، ١٠٧٢، ١٠٩٩، ١١١٦، ١١٢٨، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٦٠، ١١٦٤، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٨٠، ١٢٠٢، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢٢٠، ١٢٣١، ١٢٦٥، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٣٠٠، ١٣٠٥، ١٣٠٧، ١٣٢٣، ١٣٢٧، ١٣٣١، ١٣٨٤، ١٤٠٢، ١٤٣٧، ١٤٦٧، ١٤٨١، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٥٠٤، ١٥٠٧، ١٥٣٤، ١٥٦٣، ١٩٣٧، ١٩٥٥، ١٩٧١، ٢٠٢٥، ٢٠٦٣، ٢٠٧٣، ٢٠٨٨، ٢١٢٠، ٢١٢٧، ٢١٣٧، ٢١٤٠، ٢١٥٩، ٢١٧٩، ٢١٨٦،

٢٢٠٠، ٢٢٥٠، ٢٣٠٨، ٢٣١١، ٢٣١٩، ٢٣٣٥، ٢٣٩٢، ٢٣١٥، ٢٤١٩، ٢٤٤١، ٢٤٥٧، ٢٤٦٥، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٣، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩١، ٢٤٩٥، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٥٠٣، ٢٥٠٩، ٢٥٢٠، ٢٥٣٤، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٦٤، ٢٥٧٢، ٢٥٨٠، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٦٠٦، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٧٩، ٢٦٨٣، ٢٦٨٨، ٢٧٣٦، ٢٧٥٧، ٢٧٦٢، ٢٧٧٢، ٢٨١١، ٢٨٢٠، ٢٨٢٥، ٢٩٣٩، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٩، ٢٩٨٤، ٢٩٨٨، ٢٩٩٦، ٣٠٢٤، ٣٠٨٤، ٣١٧٨، ٣٢٢٧، ٣٢٤٩، ٣٣٣٦، ٣٣٦١، ٣٣٦٣، ٣٥١٩، ٣٥٥٢، ٣٧٤٣، ٣٨١٠، ٣٨٥٩ = ٢٦٣.

ك: ٢٩، ٤٦، ٥٧، ٧٥، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٣، ٢٤١، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٦٣، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٩٣، ٤١٤ = ٢٦.

١٩٨ـ (٧٣٨٤) واصل بن عبد الأعلىٰ بن هلال الأسدي، أبو القاسم الكوفي، أو أبو محمد: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٤هـ) (م ٤).

ج: ١١٦١، ١٥٩٨، ١٨٣٧، ٢١٤٩، ٢٢٠٨، ٢٢٢١، ٢٣٠٢، ٢٧٩٦، ٢٧٩٨، ٢٨٢٦، ٣٧١٧، ٣٧٨٠.

ك: ١٩٩، ٣٨٤، ٤٢٢١، ٤٢٤.

١٩٩ـ (٧٤٢٨) الوليد بن شجاع بن قيس السكوني، أبو همام البغدادي الكوفي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٣هـ) (م د ت ق).

ج: ٣٦٠٩.

ك: ٤١٥.

٢٠٠ـ (٧٥٠٧) يحيىٰ بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي، أبو محمد المروزي القاضي المشهور: فقيه صدوق إلا أنه رمي بسرقة الحديث، ولم يقع له ذلك، وإنما كان يرىٰ الرواية بالإجازة والوجادة، من العاشرة (ت ٢٤٢، أو ٢٤٣هـ) وله ٨٣ سنة (ت).

ج: ٦٣٣، ١٤٣٨، ١٥٧٩، ١٩٥٣، ٢٠٣٢.

ك: ١٣٠، ١٧٤، ٢٤٣[١]، ٢٧٩.

٢٠١ـ (٧٥٢٦) يحيىٰ بن حبيب بن عربي البصري: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٨هـ) وقيل بعدها (م ٤).

ج: ٢١٣٤، ٣٠٠٥، ٣٠١٠، ٣٣٨٣، ٣٨٥٨.

ك: ٣٥٠.

٢٠٢ـ (٧٥٣٩) يحيىٰ بن خلف الباهلي، أبو سلمة البصري المعروف بالجوباري: صدوق، من العاشرة (ت ٢٤٢هـ) (م د ت ق).

ج: ١٨٨، ٤٣٦، ٦٠١، ٦٩٢، ٩٧٦، ١٠٣٩، ١٠٧١، ١٠٩٨، ١١٣٩، ١٢١٠، ١٢٨٦، ١٢٩٦، ١٣٩٥، ١٥١٣، ٣٤١٣، ٣٩٤٢ = ١٦.

٢٠٣ـ (٧٥٤٢) يحيىٰ بن درست بن زياد، أبو زكريا البصري: ثقة، من العاشرة (ت س ق).

ج: ١٦٢٨، ١٨٦٩، ٢٤٢٢، ٣٣٣٥، ٣٨٧٩.

٢٠٤ـ (٧٥٧٣) يحيىٰ بن طلحة بن أبي كثير اليربوعي الكوفي: لين الحديث، من العاشرة (ت).

ج: ١٦٤٠.

ك: ٣٣، ٢٩٣.

٢٠٥ـ (٧٦٥٢) يحيىٰ بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي، أبو سلمة المدني: صدوق، من الحادية عشرة (ت ٢٥٣هـ) (ت).

ج: ٢٨٧٩، ٣٤٣٦.

٢٠٦ـ (٧٦٥٥) يحيىٰ بن موسىٰ البلخي الكوفي، لقبه خَتّ، وقيل لقب أبيه: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٠هـ) (خ د ت س).

ج: ٢٨، ٣١، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٤٣، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٤٣، ٣٨٤، ٤١١، ٤٣٠، ٥٠٤، ٥٥٦، ٥٧٦، ٦٣١، ٧٠٣، ٧٧٤، ٨٠٢، ٨٥٢، ٩٣٤، ١٠٥٩،

---

(١) وقع في النص يحيىٰ بن آدم، ولا ريب أن هذا تحريف غير مقصود، لأن يحيىٰ بن آدم توفي قبل ولادة الترمذي بسنين، فلزم التنويه!

١٢٨٠، ١٤٠٥، ١٥٠٥، ١٥٣٢، ١٧٨٠، ١٨٤٦، ١٨٥١، ١٨٥٦، ١٨٩١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ٢١٥٥، ٢١٦٦، ٢٢٢٥، ٢٤٥٨، ٢٦٦٧، ٢٧٠٢، ٢٩٣٢، ٢٩٣٤، ٣٠٣٩، ٣١٥١، ٣١٧٣، ٣٣١٩، ٣٣٢١، ٣٤٢٠، ٣٥٤٦، ٣٩٢٩ = ٤٨.

ك: ١٣، ٧١، ٨٩، ٩٢، ١٠٣، ١٢٨، ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٩٧، ٤٢١ = ١٣.

٢٠٧ـ (٧٨١٢) يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبْدي ـ مولاهم ـ أبو يوسف الدورقي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٥٢هـ) وله ٨٦، وكان من الحفاظ (ع).

ج: ٢٨٩، ١٢١٢، ١٣٤٣، ٢٨٣٨، ٣١٣٢، ٣٦٥٠، ٣٦٦٦، ٣٧٣٧.

ك: ٤١٦.

٢٠٨ـ (٧٨١٧) يعقوب بن سفيان الفارسي، أبو يوسف الفسوي: ثقة حافظ، من الحادية عشرة (ت ٢٧٧هـ) وقيل بعد ذلك (ت س).

ج: ٢٩٥٣.

ك: ٦١.

٢٠٩ـ (٧٨٦٠) يوسف بن حماد المُعنِّي: ثقة، من العاشرة (ت ٢٤٥هـ) (م ت س ق).

ج: ١١٠٣، ١٢٥٠، ١٢٣٨، ١٨٥٤، ١٨٨٤، ٢٧١٦، ٣٠٠٨، ٣٥٠٦.

٢١٠ـ (٧٨٦٧) يوسف بن سلمان الباهلي، أو المازني، أبو عمر البصري: صدوق، من العاشرة (ت عس).

ج: ٢٤٥٣.

٢١١ـ (٧٨٧٦) يوسف بن عيسىٰ بن دينار الزهري، أبو يعقوب المروزي: ثقة فاضل، من العاشرة (ت ٢٤٩هـ) (خ م ت س).

ج: ٤١٨، ٧٠٦، ٨١٦٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٦٤، ٨٨١، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٣٠، ١٠٦٨، ١٠٧٣، ١١٢٧، ١١٤٤، ١٢٥٤، ١٣٧١، ١٤٦٦، ١٤٧١، ١٤٩٩، ١٧٦٨، ٢٦٢١، ٢٧٧١، ٣٤٦٧، ٣٥١٢ = ٢٤.

ك: ٢٤٢، ٢٦٥.

٢١٢ـ (٧٨٨٧) يوسف بن موسىٰ بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي البغدادي: صدوق، من العاشرة (ت ٢٥٣هـ) (خ د ت عس ق).

ج: ١٠٤٥، ٢٤٠٢، ٣٦٠٧، ٣٦٧٠، ٣٧٢٠.

٢١٣ـ (٧٨٩٧) يوسف بن يعقوب الصفّار، أبو يعقوب الكوفي، مولىٰ قريش: ثقة، من العاشرة (ت ٢٣١هـ) (خ م ت).

ج: ٣٣٧٨.

ـ أبو بكر بن زنجويه = محمد بن عبد الملك.

٢١٤ـ (٧٩٩٤) أبو بكر بن النضر بن أبي النضر البغدادي، وقد ينسب لجده واسمه وكنيته واحد وقد قيل غير ذلك، وأبو النضر: هو هاشم بن القاسم، وأبو بكر: ثقة، من الحادية عشرة (ت ٢٤٥هـ) (م ت س).

ج: ١٩٠، ١٦٦٤، ٢٤٤١، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٩٤٧.

تذييل: من أخرج له في «العلل الكبير» دون «الجامع»

٢١٥ـ (٢٥١) إبراهيم بن المستمر العروقي، الناجي، البصري: صدوق يغرب، من الحادية عشرة، ليس له رواية (د تم س ق).

ك: ٣٠٧.

٢١٦ـ (٥٩٣) محمد بن سنان بن يزيد القزاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد: ضعيف، من الحادية عشرة (ت ٢٧١هـ) (تمييز).

ك: ١٩٣. ورویٰ له هذا الحديث (٢٨٦٢) من طريق البخاري في «الجامع».

٢١٧ـ (٦٣٤٠) محمد بن موسىٰ الحرشي، أبو جعفر البصري، لقبه شاباص: ثقة حافظ، من الثانية عشرة، ليس له رواية (تمييز).

ك: ١٥٤[1].

---

(١) وقع في قراءة محقق «العلل الكبير» أخطاء عديدة، أتعبتني ساعات طوالاً، أنقصت شيوخ الترمذي الذين خرج عنهم في «العلل الكبير» دون الجامع من أحد عشر شيخاً إلىٰ ثلاثة شيوخ فقط، وقد أعرضت عن بيان ذلك، لأنه يعد في مثل هذا الملحق استطراداً غير مفيد، جزىٰ الله محققه الفاضل خيراً.

الملحق الرابع

الرواة الذين تكلَّم عليهم الترمذي بجرح أو تعديل

هذا الملحق يشمل الرواة الذين قامت عليهم هذه الدراسة، وقد رمزت بحرف (ج) لكتاب «الجامع»، وحرفِ (ك) لعلل الترمذي الكبير، وحرف (ص) للعلل الصغير له، والرقم التالي هو رقمُ الحديث في ذلك الكتاب، إلا في العلل الصغير؛ فإن الرقم الذي يلي حرف (ص) هو رقم الصفحة من طبعة أحمد شاكر وجعلتُ رقم تسلسل وروده في هذه الدراسة بين مربعين هكذا [ ] لأخذ العلم.

١ ـ أبان بن عبد الله بن أبي حازم البَجَلي (٤): صدوق. ج (٥٣٨). ك (٨٨) [١٣٩].

٢ ـ إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي (ت س): فيه ضعيف وغفلة «يضعَّف». ج (١٤٦٢، ٢٠٧٥)، ك (٤٢٨): ذاهب الحديث [٢٥٠].

٣ ـ إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع الأنصاري (خت ق): صدوقٌ إلاّ أنّه يغلط، ك (٤٢٨) [١٤١].

٤ ـ إبراهيم بن عثمان أبو شيبةَ الكوفي (ت ق): منكرُ الحديث، ج (١٠٢٦). ك (٤٢٨): ذاهبُ الحديث، ص(٦٩٦) [٣٢١].

٥ ـ إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير مولىٰ بني هاشم (خ ٤): ثقةٌ، ج (٦٠٤، ٢٥١٩، ٣٥١٦) [٩٣].

٦ ـ إبراهيم بن الفضل المخزومي المدني (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٢٦٨٧، ٣٤٣٦، ٣٧٦٦)، ك (٤٢٨) منكرُ الحديث [٢٥١].

٧ ـ إبراهيم بن مهاجر البَجلي (م ٤): لم يكن بالقويِّ في الحديث، ج (٢٠٤، ٨٨١، ١٨٧٢، ١٨٧٤، ٢٣١٢)، ك (٦٤، ٧٠) وضعَّفَ الحديثين به [٢٢٩].

٨ـ إبراهيم بن نسطاس، «اللسان» (١ : ١١٧): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٤٧].

٩ـ إبراهيم بن يزيد الخوري المكي (ت ق): تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديثِ من قِبلِ حفظِه، ج (٨١٣-٢٩٩٨) [١٩٩].

١٠ـ الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي (ق): كان ابنُ عيينة يثبته، وكان يحيىٰ يتكلَّم فيه، ك (٢٤٨) [٦٤].

١١ـ الأخضر بن عجلان الشَّيباني (٤): ثقةٌ قاله البخاري، ج (١٢١٨)، ك (١٨٥) [١٢٨].

١٢ـ إدريس بن يزيد الأوْديّ (ع): ثبتٌ صدوقٌ، قالَه البخاري، ج (٢٠٠٤، ٣١٥٥)، ك (٢١٤) [٦٥و ١٤٢].

١٣ـ أسامة بن زيد بن أسلم العدوي (ق): لا بأسَ به، قالَه البخاري، ك (٤٢٨) [١٦٠].

١٤ـ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الفروي (د ت ق): تكلَّم فيه الزهري، وتركَه أحمد، ج (٢١٠٩)، ص (٧٠٧) [٤٠٠].

١٥ـ إسحاق بن يحيىٰ بن طَلْحة التيمي (ت ق): ليسَ بذلكَ القوي، ج (٢٦٥٤) [٢٣٠].

١٦ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي (ع): ثقةٌ ثبتٌ في أبي إسحاق، ورجَّحَ الترمذي روايتَه عن جدِّه علىٰ رواية الثوري عنه، ج (١٧، ١١٠١، ١٤٥٤، ١٥٧٦، ١٩٠٤)، ك (٨، ١٣، ٦٤) [٣، ٤٧].

١٧ـ إسماعيل بن إبراهيم التيمي الكوفي (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٥٢٨، ٣٧٦٦). ك (٨٥) ذاهبُ الحديث، كان ابنُ نمير يضعِّفُه جداً [٢٤٩].

١٨ـ إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي: يضعَّفُ في الحديث، ج (٣٠٨٢) [٢٥٢].

١٩ـ إسماعيل بن أبي إسحاق ـ واسمه خليفة ـ أبو إسرائيل المُلاّئي الكوفي (ت ق): ليس بذاك القوي. ج (١٩٨) [٢٢٩].

٢٠ـ إسماعيل بن خليفةَ الملائي: ليس بالقوي، ج (١٩٨) [٢٣١].

٢١ـ إسماعيل بن داود بن عبد الله المخراقي «الميزان» (٨٦٩): ذاهبُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣١١].

٢٢ـ إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني (بخ ت ق): ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث، وقال محمد: ثقةٌ مقارِبُ الحديث، ج (١٦٦٦) [٢٧١].

٢٣ـ إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي (م ٤): وثّقه شعبةُ والثوري وزائدة ويحيىٰ القطان، ج (٧٨٣، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٤٤١، ٢٩٨٧) [٦٨].

٢٤ـ إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء (د ت ق): صدوقٌ، ج (٨٧٣)، ك (٤٢٨) [١٤٣].

٢٥ـ إسماعيل بن عيّاش بن سليم العنسي (ي ٤): منكرُ الحديثِ عن أهلِ الحجازِ والعراقِ، ج (١٣١، ٤٧٥، ٦٧٠، ١٢٦٥، ٢١٢٠)، ك (٤٠، ٢٣٤، ٤٢٨) [٣٢٢].

٢٦ـ إسماعيل بن مسلم العبدي البصري (م ت س): ثقةٌ عندَ أهلِ الحديث، ج «ذكرَه للموازنة عند الحديث ١٤٦٠»، وليسَ له روايةٌ في جامع الترمذي [٦٦، ٢٠٠].

٢٧ـ إسماعيل بن مسلم المكي (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، تكلَّم بعضُ الناس فيه من قِبلِ حفظِه، ج (٢٣٣، ٤٤٨، ٨٧٩، ١٠٣٢، ١٤٠١)، ك (٧٣، ٢٥٣، ٣٠٧) [١٩٩].

٢٨ـ أسيد بن أبي أسيد البرّاد المديني (بخ ٤): قال محمد: مقارب الحديث ك (٤٢٨) [١٧١].

٢٩ـ أشعث بن سعيد البصري (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٣٤٥، ٢٩٥٧)، ك (٤٢٨): صدوقٌ إلاّ أنَّه يغلط [٢٥٣].

٣٠ـ أمية بن خالد بن الأسود القيسي (م د ت س): ثقةٌ [٩٤، ٣٧٦].

٣١ـ أنيس بن أبي يحيىٰ الأسلمي (د س): أثبتُ من أخيه محمد، ج (٣٢٣، ٣٠٩٩) [١٢].

٣٢ـ أيمن بن نابل أبو عمران الحبشي المكي (خ ت س ق): ثقةٌ عندَ أهلِ الحديثِ، ج (بعد ٢٩٠، ٩٠٣)، ك (٥٨) وضعَّف حديثَه [٧٩].

٣٣ـ أيوب بن خوط البصري (د ق): تركَه ابن المبارك، ص(٦٩٦) [٣٩٤].

٣٤ـ أيوب بن عائذ الطائي (خ م ت س): يضعَّفُ وكان يرىٰ الإرجاءَ، ج (٦١٤) [٢٥٤].

٣٥ـ أيوب بن عتبة اليماني (ق): تكلّم فيه بعضُ أهلِ الحديثِ، ج (٨٥)، ك (١٥) [٢١٨].

٣٦ـ بريد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري (ع): ثقةٌ في الحديث، ج (١٥٥٩، ١٧٠٥، ١٩٢٨، ٤٥٠٤، ٤٥٠٤، ٢٦٢٨)، ك (٣٢٦) [٩٥].

٣٧ـ بشر بن رافع الحارثي (بخ د ت ق): ليس بالقويِّ في الحديث، ج (١٠٠٢، ١٩٦٤) [٢٣٢].

٣٨ـ بقية بن الوليد الحمصي (خت م ٤): له أحاديثُ مناكيرُ، ج (٩٤، ١٩٣٥، ١٦٦٣، ٢٦٧٦، ٢٨٥٩) [٣٢٣].

٣٩ـ بكّار بن عبد العزيز بن أبي بكرة الأسلمي (خت د ت ق): مقارِبُ الحديث، ج (١٥٧٨). ك (٤٢٨) [١٦٣].

٤٠ـ بكر بن خنيس الكوفي (ت ق): تكلَّم فيه ابن المبارك وتركَه آخرَ أمرِه، ج (٢٩١١، ٣٥٤٩) [٢٢٠].

٤١ـ بهز بن حكيم بن معاوية القشيري (خت ٤): ثقةٌ عندَ أهلِ الحديث، ج (٦٥٦، ١٤١٧، ٢١٩٢، ٢٣١٥) [٨٠].

٤٢ـ تليد بن سليمان المحاربي (ت): شيعي. ج (٣٦٨٠) [٤٠٥].

٤٣ـ ثابت بن أبي صفية الثمالي (ت ق): تكلَّم فيه أحمد وهو مقارِبُ الحديث، ج (٤٥، ١٨٤١). ك (١٧، ٣٣٠) [١٦٤].

٤٤ـ ثوير بن أبي فاختة أبو الجهم الكوفي (ت): كانَ ابنُ مهدي يغمزُه قليلاً، ج (٥٠١، ٩٦٩، ١٥٧٦، ٢٥٥٣، ٣٠٣٧) [٢٢١].

٤٥ـ جابر بن يزيد الجعفي (د ت ق): قال أبو حنيفة: ما رأيتُ أكذبَ من جابر الجعفي، ج (٢٠٦، ٣٦٤، ٩٤٥، ١٤٧٢، ١٧٦٩) [٢٧٣].

٤٦ـ الجرّاح بن الضحّاك الكندي (ت): مقارِبُ الحديث، ج (١٨٠٩، ٣٥٨٦)، ك (٣٤٧، ٤٢٨) [١٦٥].

٤٧ـ الجرّاح بن مليح ـ والد وكيع ـ الرؤاسي (م د ت ق): صدوقٌ، ج (١٠١٤، ١٨٠٩)، ك (٤٢٩) مثله، وقال البخاري: مقارِبُ الحديث [١٣٣].

٤٨ـ جرير بن أيوب البجلي «الميزان» (١٤٥٩): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٤٨].

٤٩ـ جرير بن حازم بن زيد الأزدي (ع): ربما يَهِمُ في الشيء، وهو صدوقٌ، ج (٩، ٥١٧، ٨٤٥، ١١٣٠، ١١٧٧)، ك (٨٢، ١٣٢، ١٦٥) [١٣٤].

٥٠ـ الجعد بن عثمان ـ أو ابن دينار ـ أبو عثمان البصري (خ م د ت س): ثقةٌ عندَ أهلِ الحديث، ج (٢٨٣١، ٣٢١٨، ٣٨٢٧) [٨١].

٥١ـ جعفر بن برقان الكلابي الرقي (م ٤): ثقةٌ، ربما يخطىء في الشيء، ج (٢١٧، ٧٥٣، ٢٣٨٨، ٢٣٩٠)، ك (١١٩، ١٦٥) [١٢٩].

٥٢ـ جعفر بن خالد بن سارة المخزومي (٤): ثقةٌ، روىٰ عنه ابن جريج، ج (٩٩٨)، ك (٤٢٨) [٩٦].

٥٣ـ جُنادة بن سَلْم السُّوائي أبو الحكم الكوفي (ت): ج (٣٩١٩): مقارِبٌ، ك (٤٢٣) [١٧٢].

٥٤ـ جنيد أبو عبد الله الحجّام الكوفي (د س): صدوقٌ، ك (٣٨٢) [١٤٤].

٥٥ـ جون بن قتادة الأعور التميمي (د س): لا أدري من هو، له (٣٠٤) [٣٩١].

٥٦ـ الحارث بن عبد الله الخارفي الهمداني الكوفي (٤): ضعَّفَه بعضُ أهل العلم، ج (٢٨٢، ٨١٢، ٢٠٩٥، ٢١٢٢، ٢٩٠٦)، ص(٧٠٨): كذَّبَه الشعبي [٣٧٢].

٥٧ـ الحارث بن نبهان الجرمي (ت ق): ليس عندَهم بالحافظ، ج (١٧٧٥)، ك (٨٣، ٣١٨) [٢٤٣].

٥٨ـ حارثة بن أبي الرجال الأنصاري «ت ق»: تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظه، ج (٢٤٣) [٢٠١].

٥٩ـ حبّان بن هلال أبو حبيب البصري: ثقةٌ جليلٌ، وثَّقَه يحيىٰ القطّان، ج (٨١٥، ١٠٦٢، ١١٣٢، ١٢٥٨، ١٣٨٧)، ك (٣٤٥، ٤٢٤) [٥٨].

٦٠ـ حبيب بن حجر: متروكٌ، ص (٦٩٧) [٤٠١].

٦١ـ حبيب بن الحكم: ص (٦٩٦): تركَه ابنُ المبارك، [٤٠٠].

٦٢ـ حجّاج بن دينار: ثقةٌ مقارِبُ الحديث، ج (٥٢٧، ٦٨٧، ٦٧٩، ٣٥٢٣)، ك (٤٢٨) مقارب الحديث [١٦٦].

٦٣ـ حجَّاج بن أبي عثمان الصوّاف: ثقةٌ حافظٌ عندَ أهل الحديث، ج (٩٤٠، ١١٦٨، ١٩٠٥، ٢٧٩١، ٣٤٤٨)، ك (٨٢، ١٤٢) [٤٨].

٦٤ـ حجَّاج بن نُصَير الفَسَاطِيطِيّ: يضعَّفُ في الحديث، ص (٦٩٧) [٢٥٥].

٦٥ـ الحسن بن أبي جعفر الجفري (ت ق): ضعَّفَه يحيىٰ القطّان، ج (٣٣٤، ١١٩٧) [٢٧٤].

٦٦ـ الحسن بن دينار أبو سعيد التميمي «الميزان» (١٨٤٣): ص (٦٩٧) [٣٩٥].

٦٧ـ الحسن بن علي الهاشمي النوفلي (ت ق)، ك (٣٨٤، ٤٢٨) [٣٢٣].

٦٨ـ الحسن بن عمارة البجلي الكوفي ـ مولاهم ـ (ت ق): ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ضعَّفه شعبةُ وغيرُه، وتركَه ابنُ المبارك، ج (٥٠، ٦٣٨)، ص (٦٩٦) [٢٨٩].

٦٩ـ الحسن بن محمد ابن الحنفية الهاشمي (ع): قال الثوري: كان أرضىٰ من أخيه عبد الله، ج (١٧٩٤) [٣٥].

٧٠ـ الحسن بن علي بن محمد الحلواني الخلّال (خ م د ت ق): كان حافظاً، ج (٢٦، ٦٦، ١٥٦، ٢٦٨، ٢٨٤) [٦٢].

٧١ـ الحسين بن الحسن الأشقر «س»: مقارِبُ الحديث، ك (١٩٣) [١٧٣].

٧٢ـ الحسين بن ذكوان المعلِّم (ع)، ج (٨٧، ٣٧١، ١٠٣٥، ١٢٩٩، ١٥٨٥) ثقةٌ، ك (٤٢٨) [١٣٠].

٧٣ـ الحسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري، المدني «الميزان» (٢٠١٣): ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣١٢].

٧٤ـ الحسين بن قيس الرحبي، لقبه حنش (ت ق): ضعيفٌ، ج (١٨٨، ١٢١٧، ١٩١٧، ٢٤١٦) [٢٩٠].

٧٥ـ الحصين بن عمر الأحمسي (ت): ليس بذلكَ القوي، ج (٣٩٢٨) [٢٣٣].

٧٦ـ حفص بن سليمان الأسدي القارىء (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٢٩٠٥) [٢٥٦].

٧٧ـ الحكم بن ظهير الفزاري (ت): تركَ بعضُ أهل العلم حديثَه، ج (٦٣٨) [٤٠٢].

٧٨ـ الحكم بن عطية العيشي (ت): تكلَّم بعضُهم فيه، ج (٣٦٦٨) [٢٢٢].

٧٩ـ حكيم بن جبير الأسدي (٤): تكلَّم فيه شعبةُ، ج (١٥٥، ٦٥٠، ٢٨٧٨، ٣٥٧١، ٣٧٢). ك (٤٧، ٤٢٨)، قال البخاري: لنا فيه نظر. ولم يعزم فيه على شيء، ص (٧٠٩): ضعّفَه شعبةُ، ولم يَرَ يحيىٰ بحديثه بأساً [١٥٥].

٨٠ـ حماد بن زيد بن درهم البصري (ع): إمامٌ في الحديث، ج (٦، ٢٧، ٣٧، ١٧٧، ٢٧٣)، ك (٦٤، ٧٣، ١٥٢)، ص (٧٠٤) [٣٠].

٨١ـ حمّاد بن سلمة بن دينار البصري (خت م ٤): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، ج (٧٢، ١٣٥، ٣٠٧، ٣٧٧، ٣٨٧)، ك (٤، ١٢، ٢٩)، ص(٧٠٠) [٢٠٢].

٨٢ـ حماد بن واقد العيشي (ت): ليس بالحافظ، وهو عندَنا شيخٌ بصري، ج (٣٥٧١) [٢٤٤].

٨٣ـ حماد ين يحيىٰ الأبح السلمي (ت): كان ابنُ مهدي يُثبِّته، ج (٢٨٦٩) [٦٦].

٨٤ـ حمزة بن أبي حمزة النَّصِيبي (ت): ضعيفٌ، ج (بعد ١٧١٣) [٢٩١].

٨٥ـ حميد بن علي الأعرج الكوفي (ت): منكرُ الحديث، ج (١٧٣٤). [٣٢٥].

٨٦ـ حميد بن قيس الأعرج المكي (ع): ثقةٌ، ج (٩٥٣، ١٧٣٤) [٩٧].

٨٧ـ حنظلة بن أبي سفيان الجمي (ع): ثقةٌ، ج (٣٣٨٦، ٢٦٠٩، ٣٤٤٣) [٧٧].

٨٨ـ خارجة بن عبد الله الأنصاري (ت س): ثقةٌ، ج (٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٩١) [٩٨].

٨٩ـ خارجة بن مصعب السرخسي (ت ق): ليسَ بالقوي، ج (٥٧) [٢٣٤].

٩٠ـ خالد بن إلياس العدوي (ت ق): ضعيفٌ، ج (٢٨٨، ٢٨٩٩) [٢٩٢].

٩١ـ خالد بن أبي بكر بن عبيد الله العدوي «الميزان» (٢٤١٣): له مناكيرُ، ج (٢٥٤٨) [٣٢٦].

٩٢ـ خالد بن الحارث الهُجَيمي (ع): ثقةٌ مأمونٌ، ج (٥٠٦، ٦٠٠، ٧٧٨، ١٠٦٧، ١٢٠٧) ك (٣٤٠، ٣٥٥، ٤١٤) [٥٤].

٩٣ـ خالد بن دينار التميمي أو خَلْدة السعدي (خ د ت س): ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ج (١٨١١، ٣٨٣٣، ٣٨٣٨) [٨٢].

٩٤ـ خالد بن ذكوان المدني ثم البصري (ع): لا بأسَ به، ج (١٠٩٠)، ك (٤٢٨) [١٦١].

٩٥ـ خالد بن سارة ـ ويقال: خلد بن عبيد سارة المخزومي (٤): مقارِبُ الحديث، ك (٤٢٨) [١٧٤].

٩٦ـ خالد بن عبد الله المزنيّ البصري (م س): ثقةٌ حافظٌ، ج (٢٨، ١٢١٧، ١٣٦٩، ١٩٩١، ٢٧٥١) [٤٩].

٩٧ـ خداش بن عيّاش العبدي (ت): لا يعرفُ مَنْ هو، وقد روىٰ عنه سليمان التيمي غيرَ حديث، ج (٢٧٦٦، ٣٨٦٣) [٣٦٤].

٩٨ـ خليد بن جعفر بن طريف الحنفي (م ت س): ثقةٌ، ج (٩٩١، ٩٩٢) [٧٠].

٩٩ـ خليفة بن خياط العُصْفُري (خ): مقارِبُ الحديث، ك (٤٢٨) [١٧٥].

١٠٠ـ الخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي (س): صدوقٌ، ك (١٩٦) [١٤٥].

١٠١ـ الخليل بن مرّة الضبعي (ت): منكرُ الحديث، ج (٢٦٦٦، ٣٤٧٣) [٣٢٧].

١٠٢ـ داود بن الحصين الأموي (ع): يخطىء من قِبلِ حفظِه، ج (١٤٥، ٣٤٦، ١١٤٣، ١٣٠١، ١٤٦٢) [٢٠٣].

١٠٣ـ داود بن أبي عبد الله مولىٰ بني هاشم (ت): مقارِبُ الحديث، ج (٢٨٢٣)، ك (٤٢٨) [١٧٦].

١٠٤ـ داود بن أبي عوف: سويد التميمي (ت س ق): كانَ مَرْضِياً، ج (١١٢، ٣٦٨٠، ٣٨٧٤) [٣٤].

١٠٥ـ داود بن يزيد الأودي (ت ق): مقارِبُ الحديث، ج (١٣٣٥، ٣٠٧٠، ٣١٣٧، ٣٢٥٨، ٣٦٦١)، ك (٢١٤، ٤١٩) [١٧٧].

١٠٦ـ ذرّ بن عبد الله المرهبي (ع): ثقةٌ، (٢٢٥٢، ٢٩٦٩، ٣١٥٨، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢) [٩٩].

١٠٧ـ ربعي بن إبراهيم بن مقسم الأسدي (ت): ثقةٌ، ج (٣٥٤٥) [١٠٠].

١٠٨ـ ربعي بن حراش أبو مريم العبسي (ع): لم يكذب في الإسلام كذبةً، ج (٥٧١، ٢١٤٥، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٦٦٠) [١٩٥].

١٠٩ـ رُبيح بن عبد الرحمٰن الخدري (د ق): منكرُ الحديث، ك (١٢) [٣٤٩].

١١٠ـ الربيع بن حبيب بن الملاّح الكوفي (ق): منكرُ الحديث، ك (١٨٧) [٣٥٠].

١١١ـ الربيع بن صبيح السعدي (خت ت ق): لم يَروِ عنه يحيىٰ لحال حفظه، ج (٦٩٩)، ك (٣٣٥، ٤٢٨): وهو صدوقٌ [١٤٦].

١١٢ـ رِشدين بن سعد المَهْري (ت ق): ضعيفٌ، ج (٥٤، ٥١٣، ١٩٤٩، ٢١٥٣، ٢٢٦٩) [٢٩٣].

١١٣ـ رشدين بن كريب الهاشمي ـ مولاهم ـ المدني (ت ق): هو وأخوه محمدٌ عندَهما مناكيرُ، ج (١٨٨٦، ٣٢٧٥)، ك (٤٢٨): منكرُ الحديث [٣٢٨].

١١٤ـ رَوْح بن مُسافر أبو بشر البصري «الميزان» (٢٨١١): تركَه ابن المبارك، ص (٦٩٦) [٣٩٦].

١١٥ـ زربي بن عبد الله الأزدي (ت ق): له أحاديثُ مناكيرُ، ج (١٩١٩) [١٧٨].

١١٦ـ زكريا بن أبي زائدة (ع): أثبت، ج (١٧، ٨٩١، ١٠٧٨، ١٢٠٥، ١٢٥٣) [٤].

١١٧ـ زَمْعة بن صالح الجَنَدي (م ت س ق): ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث من قِبلِ حفظِه، ج (٣٦١٦، ٣٧٨٤)، ك (١٦٠، ٤٢٨) ذاهبُ الحديث، ص (٨٦١): لا يُدْرىٰ صحيحَ حديثه من سقيمه [٢٧٥].

١١٨ـ زنفل بن عبد الله أبو عبد الله العرفي المكي (ت): ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ج (٣٥١٦) [٢٩٤].

١١٩ـ زهير بن محمد التميمي (ع): منكرُ الحديث، ج (١٢٨، ٢٩٦، ١١١١، ٢٣٧٨، ٣٢٢٩)، ك (٨، ٤٨، ٧١) [٣٣١].

١٢٠ـ زهير بن معاوية الجعفي (ع): ليس بذاك في أبي إسحاق، ج (١٧، ٤٠٩، ٦٦٧، ٩٦٣، ١١٠٢) [٥].

١٢١ـ زياد بن عبد الله البكّائي (خ م ت ق): كثيرُ الغرائبِ والمناكيرِ، قال وكيع: زيادٌ معَ شرفِهِ يكذبُ في الحديث، ج (٨٩٨، ٩٣٢، ١٠٩٧، ١٥٩٠، ٢٣٥١)، ك (١٥٤، ٣٧٦، ٤٢٨) وقال: صدوقٌ [٣٣٢].

١٢٢ـ زيد بن جبير بن حَرْمل الجُشمي الكوفي (ع): أثبتُ من زيد بن جبيرة وأقدمُ، ج (بعد ٣٤٦، ١٣٨٦) [١٤].

١٢٣ـ زيد بن جبيرة أبو جبيرة الأنصاري المدني (ت ق): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظه، ج (٣٤٦) [٢٠٤].

١٢٤ـ زيد أبو أسامة الحجّام الكوفي (س): صدوقٌ، ك (٣٨٢) [١٤٧].

١٢٥ـ سالم بن عبد الأعلىٰ أبو الفيض الكوفي «الميزان» (٣٠٥٤): منكرُ الحديث، ك (٤٢٤) [٣٥١].

١٢٦ـ سالم أبو الغيث المدني (ع): ثقةٌ، ج (١٩٦٩، ٣٣١٠، ٣٩٣٣) [١٠١].

١٢٧ـ سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري (خت م ٤): تكلّم فيه بعضُ أهلِ الحديثِ من جهةِ حفظِه، ج (٤٤٢، ٧٥٩، ٢٣٣٢) [٢٠٥].

١٢٨ـ سعد بن سنان الكندي المصري الهندي (د ت ق): تكلّم فيه أحمدُ، ج (٦٤٦، ٩٨٧، ٢١٩٧، ٢٣٩٦) [٢٢٣].

١٢٩ـ سعد بن طريف الإسكاف الحنظلي (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٨٠١) [٢٥٧].

١٣٠ـ سعيد بن جبير (ع): أثبتُ من، ج (١٨٤، ١٨٧، ٢٨٤، ٢٩٠، ٤٦٢) [٢٢].

١٣١ـ سعيد بن الربيع العامري الحرشي (خ م ت س): ثقةٌ، ج (٣١٨٣، ٣٢٦٨) [١٠٢].

١٣٢ـ سعيد بن مرزبان البقّال العبسي (خ ت ق): مقارِبُ الحديث، ك (٢٣٥) [١٧٩].

١٣٣ـ سعيد بن مسلمة بن هشام الأموي (ت ق): ليس عندَهم بالقوي، ج (٣٦٦٩) [٢٣٤].

١٣٤ـ سعير بن الخِمس التميمي (م ت س): ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ج (٢٠٣٥، ٢٦٠٩) [٨٣].

١٣٥ـ سفيان بن سعيد الثوري (ع): إمامٌ ضابطٌ ما حدَّثَ عن أحدٍ إلاّ كان كما حدّث، ج (٣، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٦٠)، ك (٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٤٦) [١].

١٣٦ـ سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي (ع): سفيانُ أحفظُ من حماد بن زيد، قاله البخاري، ج (٨، ١٥، ٢٨، ٢٩، ٤٧)، ك (١٣، ١٥، ٧٣) [٣١].

١٣٧ـ سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ق): شيخُ الترمذي، ضعّفَه البخاري، له في «الجامع» و«العلل» مواضعُ تنظر في ملحق الشيوخ.

١٣٨ـ سلم بن جعفر البكراوي (د ت): ثقةٌ، ج (٣٢٧٩، ٣٨٩١) [٧١].

١٣٩ـ سليمان بن أرقم البصري (د ت س): ضعيفٌ، ج (٥٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥) ك (٤٢٨): متروكُ الحديث [٢٩٥].

١٤٠ـ سليمان بن داود الشاذكوني البصري «الميزان» (٣٤٥١): لم نَرَ أحفظَ من هؤلاء الثلاثة: ابن المديني والشاذكوني والفلّاس، ج (٣٤٢٣، ٣٩٠٥)، ك (٤٢١) [٢٦].

١٤١ـ سليمان بن سفيان المدني (ت): منكرُ الحديث، ج (٢١٦٧)، ك (٣٥٣) [٣٥٢].

١٤٢ـ سهيل بن أبي حزم القطعي (٤): تكلَّم فيه بعضُ أهلِ الحديث، وليس بالقوي في الحديث، ج (٢٩٥٢، ٣٢٥٠، ٣٣٢٨) [٢٣٦].

١٤٣ـ سهيل بن أبي صالح: ذكوان السمان (ع): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، ج (٢، ٤١، ٧٤، ٧٥، ٢٢٤)، ص (٧٠٠) وقال ابن عيينة: كنا نعدُّه ثبتاً في الحديث [٦٧].

١٤٤ـ سيف بن عمر الضبِّي التميمي الاخباري (ت): مجهولٌ، ج (٣٨٦٦) [٣٦٥].

١٤٥ـ سيف بن محمد الكوفي ابن أخت سفيان الثوري (ت): ذاهبُ الحديث، ج (١٧٢٦، ٣١١٨) [٣٠٧].

١٤٦ـ سيف بن هارون البرجمي الكوفي (ت ق): مقارِبُ الحديث، ج (١٧٢٦) [١٦٧].

١٤٧ـ شبيب بن بشر البجلي (ت ق): ج (١٢٩٥، ٢٤٨٢، ٢٦٧٠): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٥٣].

١٤٨ـ شريك بن عبد الله النخعي القاضي (خت م ٤): كثيرُ الغلط، ج (١٢، ٤٥، ٨٨، ٣٨٦، ٢٨٤٨)، ك (١٧، ٣٣، ١٥٣)، ص(٦٩٩) [٦].

١٤٩ـ شعبة بن الحجاج بن بسطام العتكي الإمام (ع): ما أحدٌ يعدلُ عندِي شعبةَ، قاله القطان، ج (٥، ٦٤، ٢٤٨، ١٩٥٧، ٢٠٩٣)، ك (٣، ٥، ٧٩) [٢].

١٥٠ـ شعيب بن رزيق الشامي (ت): مقارِبُ الحديث، ج (١٦٣٩)، ك (٢٩٢، ٤٢٨) [١٨٠].

١٥١ـ شهر بن حوشب الأشعري (بخ م ٤): تكلَّم فيه ابنُ عون، ج (٣٧، ٩٤، ٢١١٧، ٢٩٣٢، ٣٣٠٧)، ك (١٥٠) [١٥٦].

١٥٢ـ شيبان بن عبد الرحمٰن النحوي أبو معاوية البصري (ع): صاحبُ كتاب، صحيحُ الحديث، ج (٧٤٢، ٢٣٧٠، ٢٣٨١، ٢٦٦٧، ٢٨٢٢)، ك (١١٧، ٢٨٧، ٣٠٠) [٥٩].

١٥٣ـ صالح بن أبي جبير الغفاري (ت): قال محمد: لا أعرفُ اسمَ أبيه، ج (١٢٨٨). ك (٢٠٢) [٢٧٣].

١٥٤ـ صالح بن أبي الأخضر اليماني (٤): يضعَّفُ في الحديث، ج (٧٣٥، ٣١٦٣)، ك (٤٣) [٢٧٦].

١٥٥ـ صالح بن حسّان النَضَري (ت ق): منكرُ الحديث، ج (١٧٨٠) [٣٣٣].

١٥٦ـ صالح بن أبي حسان المدني (ت س): ثقةٌ، ج (١٧٨٠، ٢٧٩٩) [٣٣٤].

١٥٧ـ صالح بن محمد بن زائدة المدني (٤): منكرُ الحديث، ج (١٤٦١)، ك (٢٥٤) [٣٣٥].

١٥٨ـ صالح بن موسىٰ الطلحي (ت ق): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه [٢٠٦].

١٥٩ـ صبيح مولىٰ أم سلمة (ت ق): ليسَ بمعروف، ج (٣٨٧٠) [٣٦٧].

١٦٠ـ صدقة بن عبد الله السمين (ت س ق): ليسَ بالحافظ، ج (٦٢٩)، ك (١٠٠) [٢٤٥].

١٦١ـ صدقة بن موسىٰ أبو محمد صاحبُ الدقيق (بخ د ت): ليس عندَهم بالحافظ، ج (٦٦٣، ١٩٦٢، ٢٧٥٨، ٣٩٧٠) [٢٤٦].

١٦٢ـ صفوان بن صالح الثقفي (د ت س): ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ج (٣١٥٢، ٣٥٠٧) [٨٤].

١٦٣ـ الصلت بن دينار الأزدي الهُنائي (ت ق): تكلّم فيه بعضُ أهلِ العلمِ من قِبلِ حفظِه، ج (٣٧٣٩) [٢٠٧].

١٦٤ـ ضرار بن صُرد التيمي الطحان (عخ): رأيتُ البخاري يضعِّفُه [٢٧٧].

١٦٥ـ طاوس بن كيسان اليماني (ع) ج (٧٠، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٩٠، ٥٦٠) [٢٣].

١٦٦ـ عاصم بن ضمرة السلولي (٤): ثقة عند بعض أهل العلم ج (٥٩٩) [٨٥].

١٦٧ـ طلق بن حبيب (بخ م ٤): تُكلّم فيه، ج (١٧٥٧) [٢٢٤].

١٦٨ـ عاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي (٤): صدوقٌ، ج (٣٤٥، ٧٢٥، ٩٨٩، ١١١٣، ١٥١٤)، ك (٤٢١، ٤٢٨) [١٤٨].

١٦٨ـ عاصم بن عمر العمري (ت ق): ضعيفٌ في الحديث، ج (١٤٢٦، ١٦٧٤، ٣٦٩٢)، ك (٤٢٨) زادَ: لا أروي عنه شيئاً [٢٤٧].

١٦٩ـ عاصم بن محمد بن زيد العدوي (ع): ثقةٌ صدوقٌ، ج (١٦٧٣، ١٦٧٤)، ك (٤٢٨) [١٣٥].

١٧٠ـ عبّاد بن عبّاد المهلبي (ع): قال قتيبةُ: ما رأيتُ مثلَ هؤلاءِ الأربعةِ... وذكر بينهم عبّاداً، ج (١٦٨، ١٠٠٤، ١٥٩٩، ٢٣٥٦، ٢٦١١) [٤١].

١٧١ـ عبّاد بن منصور الناجي (خت ٤): صدوقٌ، ج (٦٦٢، ١٠٤١، ١٧٥٧، ٢٠٤٧، ٢٠٥٨)، ك (٨٠٦، ١٨٢، ٣٠٢، ٣٥٩) [١٤٩].

١٧٢ـ عبد الله بن إدريس الأودي (ع): ما رأيتُ بالكوفة مثلَه، ج (١٨٠، ٢٤٣، ٣٥٥، ٣٧٢)، ك (١٨٠، ٢٤٣، ٣٥٥) [٤٢].

١٧٣ـ عبد الله بن بسر السكسكي (مد ق ت): ضعيفٌ عندَ أهل الحديث، ج (١٧٨٢)، ك (٣٧٧) [٢٩٦].

١٧٤ـ عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي المديني والدُ علي ابن المديني (ت ق): يضعَّفُ، ج (٣٤٤، ٢٩٧، ٣٢٦١، ٣٢٧٠، ٣٣٩١) [٢٧٨].

١٧٥ـ عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمٰن المخرمي، أبو محمد المدني (خت م ٤): ثقةٌ، ج (٣٤٤، ٦٩٧، ٢٥٠٨، ٢٦١٩) [٨٦].

١٧٦ـ عبد الله بن حسين بن عطاء الهلالي (بخ ق): منكرُ الحديث، ك (٩٠) [٣٥٤].

١٧٧ـ عبد الله بن زيد بن أسلم العدوي (بخ ت س): لا بأسَ به، وقال ابن المديني: ثقةٌ، ج (٤٦٦، ٧١٩). ك (٧٦، ٤٢٨): لا بأسَ به [٧٢].

١٧٨ـ عبد الله بن سعيد المقبري (ت ق): ضعَّفَه يحيىٰ القطّان، ج (٢٩٦، ٥٠١)، ص (٦٩٧) [٢٧٩].

١٧٩ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن معمر الأنصاري (ع): ثقةٌ، ج (٣٨٨٧) [١٠٣].

١٨٠ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن نصر الضبي الكوفي (ت ق): مقارِبُ الحديث، ج (١١٦١، ٣٧١٧) [١٨٢].

١٨١ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يعلىٰ الطائفي (م د تم س ق): مقارِبُ الحديث، ك (٨٧) قال البخاري: حديثُه صحيحٌ [١٨١].

١٨٢ـ عبد الله بن عبد القدوس التميمي (خت ت): ج (٢٢١٢، ٣٦٩٤)، ك (٣٥٦): مقارِبُ الحديث [١٨٣].

١٨٣ـ عبد الله بن عُصم الحنفي (د ت ق): مقارِبُ الحديث، قالَه البخاري، ك (٢٠٤) [١٨٤].

١٨٤ـ عبد الله بن عطاء الطائفي (م ٤): ثقةٌ عندَ أهلِ الحديثِ، ج (٦٦٧، ٩٢٩، ٣٨٦)، ك (٤٢٨): ثقةٌ مكي [٨٧].

١٨٥ـ عبد الله بن عمر بن حفص العمري (م ٤): يضعَّفُ، تكلَّم فيه يحيىٰ بن القطان، ج (١١٣، ١٧٠، ١٧٢، ٣٤٦، ٥٩٧)، ك (٨٧، ٤٢٨): قال البخاري: ذاهبٌ لا أروي عنه شيئاً [٢٨٠].

١٨٦ـ عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي (م د ت ق): يضعَّفُ، ج (١٠، ٣٥، ٤٠، ٥٧٨، ١٣٧)، ص (٧٠١): تُكلّم فيه من جهةِ حفظِه، لا يحتجُّ به إذا انفرد [٢٨١].

١٨٧ـ عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله الأنصاري البصري (خ ت ق): ثقةٌ، ج (٥٨٩، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨) [١٠٤].

١٨٨ـ عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي (د ت ق): صدوقٌ تُكلّم فيه من جهةِ حفظِه، ج (٣، ٣٣، ٣٤، ٨٠، ١٢٨)، ك (٢، ٣٩، ١٦٢): قال محمد: مقارِبُ الحديث [١٣٦].

١٨٩ـ عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي (ع): قال ابن عيينة: كانَ أرضىٰ من أخيه الحسن، ج (١٧٩٤) [٣٦].

١٩٠ـ عبد الله بن معاوية بن موسىٰ الجُمحي (د ت ق): عن عباس العنبري قال: اكتبوا عن عبد الله بن معاوية الجمحي فإنه ثقة ج (٣٤٧٩) [٧٣].

١٩١ـ عبد الله بن منير المروزي (خ ت س): رجلٌ صالحٌ، ج (٢٥٤، ٢٦٨، ٤٧٩، ١٠٥٤، ١٢٩٥) [١٩٦].

١٩٢ـ عبد الله بن مؤمّل بن هبة المخزومي (بخ ت ق) ج (٣٨٢٦): مقاربُ الحديث، ك (٤٢٨) [١٨٥].

١٩٣ـ عبد الله بن ميمون القداح (ت): منكرُ الحديث، ج (٢١٤٤) [٣٣٦].

١٩٤ـ عبد الله بن نافع ـ مولىٰ ابن عمر ـ العدوي (ق): يضعَّفُ، (بعد ٢٧٦٤) [٢٥٨].

١٩٥ـ عبد الجبار بن عمر الأيلي (ت ق): يضعّفُ، ج (٢٨٥٤) [٢٥٩].

١٩٦ـ عبد الحميد بن بهرام الفزاري (بخ ت ق): لا بأسَ بحديثِهِ عن شَهر، ج (٢٦٩٧، ٣٢١٥) [١٥٧].

١٩٧ـ عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير (ت ق): صدوقٌ إلاّ أنه ربما يَهِمُ في الشيء، ج (١٠٨٤، ٣٢١٥)، ك (١٥٩) [١٥٠].

١٩٨ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق الكُوفي الواسطي (د ت): تُكلِّم فيه من قبلِ حفظِه، ج (١٩٨٤-٢٥٢٦)، ك (٥٨، ١٨٤، ٤١٢) [٢٠٧].

١٩٩ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق بن الحارث القرشي المدني (م ٤): أثبتُ من الكوفي وأقدمُ ج (٧٤١، ١٩٨٤، ٢٠٥٢، ٢٤٣٢، ٢٥٢٦) [٢٠٨].

٢٠٠ـ عبد الرحمٰن بن أبي بكر المليكي (ت ق): ضعيفٌ، ج (١٠١٨، ٢٨٧٩، ٣٥١٥، ٣٥٥٨)، ك (٤٢٨): ضعيف ذاهب الحديث. [٢٩٧].

٢٠١ـ عبد الرحمٰن بن حرملة بن عمرو الأسلمي (م ٤): كانَ يُلَقَّن، ج (٢٥، ١٦٧٤)، ص (٦٩٩) [٤٠].

٢٠٢ـ عبد الرحمٰن بن أبي الزناد القرشي ـ مولاهم ـ المدني (خت م ٤): ثقةٌ، ج (٣٩، ٨٢، ٩٨، ١٤٩، ٦٧٧): كان مالكٌ يوثقهُ ويأمرُ بالكتابةِ عنه، ك (٤٢٨): كان مالك يشيرُ إليه [٧٨].

٢٠٣ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الأفريقي (بخ د ت ق): يضعَّفُ، ج (٥٤، ٥٩، ٤٩، ٤٩٨، ١٩٨٠)، ك (٢٠، ٤٢٨): كان محمدٌ يثني عليه خيراً ويقوّي أمرَه [٢٨٢].

٢٠٤ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي (ت ق): ضعيفٌ، ج (٤٦٥، ٦٣١، ٧١٩، ٨٥٩)، ك (٧٦، ٤٢٨) [٢٨٣].

٢٠٥ـ عبد الرحمٰن بن زيد بن أبي الموالي (خ ٤): ثقةٌ، ج (٤٨٠، ٢١٥٤) [١٠٥].

٢٠٦ـ عبد الرحمٰن بن مهدي بن حسّان العنبري (ع): لم أرَ أحداً أحفظَ منه، قاله أحمد، ج (٣، ٤٤، ٦٠، ٦١، ١٣٢). ك (٧، ١٨)، ص (٧٠٥) [٣٧].

٢٠٧ـ عبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم السلمي (س ق): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٥٥].

٢٠٨ـ عبد السلام بن حرب النهدي (ع): ثقةٌ حافظٌ، ج (١٤، ٧٧، ٦٢٢، ٨١٩، ٢٧٤٤)، ك (٦، ٢٨، ٣٦) [٥٠].

٢٠٩ـ عبد العزيز بن عمران العوفي الزهري (ت): ضعيفٌ، ج (٨٦٩) [٢٩٨].

٢١٠ـ عبد الكريم بن قيس بن أبي المخارق المعلّم البصري (خ م ت س ق): ضعيفٌ، ج (١٣٧، ٤٧٨، ١٧٩٢، ١٨٨٨، ٣٠٣٢)، ك (٤٢٨): مقارِبُ الحديث، [٢٢٥].

٢١١ـ عبد الكريم بن مالك الجزري (ع) ثقةٌ، ج (١٣٧، ٤٧٨، ٩٥٣، ١٧٩٢، ١٨٨٨) [١٠٦].

٢١٢ـ عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي (خت م ٤): ثقةٌ مأمونٌ، ج (٨٠٧، ٨٣٥، ١٠٨٦، ١٢٠٢، ١٣٦٩)، ك (٢٢٩)، ص (٧٠٩): ضعَّفَه شعبةُ، ص (٧١٠): قال الثوري: كان ميزاناً في العلم [٥٥].

٢١٣ـ عبد الملك بن علّاق (ت): مجهولٌ، ج (١٨٥٦) [٣٦٨].

٢١٤ـ عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي (ت ق): تُكلِّم فيه وضُعِّف من قِبلِ حفظِه، ج (٢٠١٢) [٢٠٩].

٢١٥ـ عبد الوارث الراوي عن أنس بن مالك «الميزان» (٥٣١٠): رجلٌ مجهولٌ، قاله البخاري، ك (٣١٦) [٣٩٢].

٢١٦ـ عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفي (ع): ما رأيتُ مثلَ هؤلاء الأربعة وذكر منهم عبد الوهاب، ج (٢٠، ١٩٣، ٣٩٥، ٥٨٠، ٦٣٠)، ك (٥٥، ١٨٩، ٢١٧) [٤٣].

٢١٧ـ عبيد الله بن أبي حميد الهذلي (ق): ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، قاله البخاري، ك (٣١٦) [٣١٣].

٢١٨ـ عبيد الله بن زحر الضمري ـ مولاهم ـ (بخ ٤) قال محمد: ثقة ج (٢٧٣١) [١٠٧].

٢١٩ـ عبيد بن القاسم الأسدي، ابن أخت سفيان الثوري (ق): منكرٌ ذاهبُ الحديث، قاله البخاري، ك (٤٢٨) [٣٥٦].

٢٢٠ـ عثمان بن سعد الكاتب البصري (ت): تكلَّم فيه القطان من جهة حفظه، ج (١٦٨٣، ٣٠٥٤) [٢١٠].

٢٢١ـ عثمان بن عبد الرحمٰن الوقاصي الزهري (ت): ليس بالقوي عندَ أهلِ الحديث، ج (٢٢٨٨) [٢٣٧].

٢٢٢ـ عثمان بن مقسم البرّي «الميزان» (٥٥٦٨): تركَه ابنُ المبارك، ص (٦٩٦) [٣٩٧].

٢٢٣ـ عطاء بن دينار الهذلي (بخ د ت): لا بأسَ به، ج (١٦٤٤) [١٥٨].

٢٢٤ـ عطاء بن أبي رباح ـ واسمه أسلم ـ القرشي ـ مولاهم ـ (ع): عن يحيىٰ بن سعيد قال: مرسلات مجاهد أحبّ إليّ من مرسلات عطاء بن أبي رباح بكثير ص (٧٠٧) [٢٤].

٢٢٥ـ عطاء بن عجلان الحنفي (ت): ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، ج (١١٩١) [٣٠٨].

٢٢٦ـ عطاء بن أبي مسلم الخراساني (م ٤): يستحقُ أن يُترك، عامةُ أحاديثِه مقلوبةٌ، ج (٦١٣، ١٦٣٩). ك (٢٩٢)، ص (٧٠٧، ٧٠٩) [٢٨٤].

٢٢٧ـ عفير بن معدان الحمصي (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (١٥١٧، ٣٥٨٠) [٢٦٠].

٢٢٨ـ العلاء بن عبد الرحمٰن بن يعقوب الجهني (م ٤): ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ج (٥١، ١٦٠، ٢١٤، ٣٧٠، ٤٨٥) [٨٨].

٢٢٩ـ علي بن زيد بن عبد الله بن زهير القرشي (بخ م ٤): صدوقٌ إلاّ أنه ربما يرفعُ الشيء الذي يوقفهُ غيرُه، ج (١٠٩، ٥٤٥، ٧٦٤، ١١٤٦) [١٣٧].

٢٣٠ـ علي بن عابس الأسدي الكوفي (ت): ج (٣٧٢٨): مقاربُ الحديث، ك (٤٢٢) [١٨٦].

٢٣١ـ علي بن عبد الأعلىٰ الثعلبي (٤): ثقةٌ، قالَه البخاري والترمذي، ج (١٣٩، ٨١٤، ١٠٤٥، ٢٦٣٣، ٣٠٥٥)، ك (٤٢) [١٠٧، ٣٧٤] [١٠٨].

٢٣٢ـ علي بن عبد الله بن جعفر المديني (خ د ت س): لم نَرَ بالبصر أحفظَ من هؤلاء الثلاثة، وذكر بينهم علي ابن المديني، ج (٥٥٣، ١٠٤٧، ٢١٨٧، ٢٨٢٤، ٣٠١٠)، ك (٢٣، ٤٨، ٦٢) [٢٧].

٢٣٣ـ علي بن علي بن نجاد الرفاعي البصري (بخ ٤): كان يحيىٰ بن سعيد يَتكلَّم فيه، ج (٢٤٢، ٢٤٢٥) [٢١١].

٢٣٤ـ علي بن مجاهد بن مسلم القاضي (ت): ثقةٌ، قالَه جرير بن عبد الحميد، ج (٥٤) [٧٤].

٢٣٥ـ علي بن نصر الجهضمي (م د ت س): كان حافظاً صاحبَ حديث، ج (٤١٣، ١١٧٨، ٢٦٥٥، ٣٦١٦)، ك (١٣٣، ١٧٦، ٢٩٢) [٦٠].

٢٣٦ـ علي بن يزيد الألهاني (ت ق): ضعيفٌ، ج (١٢٨٢، ٢٣٤٧، ٢٤٠٦، ٢٧٣١، ٣١٩٥) ك (٢٠٠) [٢٩٩].

٢٣٧ـ عمار بن زريق الضبّي (م د س ق) ج (١٧) أثبتُ من . . . [٧].

٢٣٨ـ عمار بن محمد الكوفي (م ت ق): أثبتُ من أخيه سيف، ج (٢٤٤٩، ٣٥٢١) [٢٠].

٢٣٩ـ عمار بن معاوية الدهني (م ٤): ثقةٌ عندَ أهل الحديث، ج (١٦٧٩) [٨٩].

٢٤٠ـ عمارة بن جوين العبدي (ت ق): ضعَّفَه شعبةُ، ج (١٩٥٠، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٣٧١٧) [٢٨٥].

٢٤١ـ عمر بن إبراهيم العبدي البصري (ت س ق): صدوقٌ مقارِبُ الحديث، ج (٣٠٧٧) ك (١٩٦، ٤٢٨) [١٥١].

٢٤٢ـ عمر بن أبي سلمة (خت ٤): كانَ شعبةُ يضعِّفه، ج (١٠٥٦، ١٠٧٩، ١٣٣٦، ١٧٥٢، ٣٨١٩) [٢٨٦].

٢٤٣ـ عمر بن شاكر البصري (ت): مقارِبُ الحديث، ج (٢٢٦٠)، ك (٣٦٢) [١٨٧].

٢٤٤ـ عمر بن عبد الله بن أبي خثعم (ت ق): منكرُ الحديث، ج (٤٣٥، ٢٨٨٨)، ك (٣٤) [٣٣٧].

٢٤٥ـ عمر بن نافع العدوي ـ مولىٰ ابن عمر ـ (خ م د س ق): ثقةٌ، ج (بعد ٢٧٦٤) [١٠٩].

٢٤٦ـ عمر بن هارون الثقفي (ت ق): مقارِبُ الحديث، ج (٦٧٤، ٢٧٦٤)، ك (٤٢٨) [١٦٨].

٢٤٧ـ عمرو بن ثابت بن أبي المقدام الكوفي (د فق): تركَه ابنُ المبارك، ص (٦٩٦) [٣٩٨].

٢٤٨ـ عمرو بن دينار الأعور البصري (ت ق): ليس بالقوي، ج (٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣١)، ك (٤٢٨) [٢٣٨].

٢٤٩ـ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي (٤): تكلَّم يحيىٰ القطان في حديثِه، ج (٣٢٢، ٦٣٧، ١١٤٢، ٢١١٣)، ك (٨٧، ١٠٧، ١٧٠) [٢٢٦].

٢٥٠ـ عمرو بن عثمان بن عفان الأموي (ع): مشهورٌ، ج (٢١٠٧) [١٩٧].

٢٥١ـ عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الصيرفي الفلّاس البصري «ع»: لم نَرَ أحفظَ من هؤلاء الثلاثة، وذكر بينهم عمرو بن علي، ج (١٤٤، ٤٠٩، ٥٠٥، ٧٤٥، ٢٧٩١) [٢٨].

٢٥٢ـ عمرو بن قيس المُلّائي (بخ م ٤): ثقةٌ حافظٌ، ج (٦٨٦، ٨١٠، ٢٩٢٦، ٣١٢٧، ٣٤١٢) [٥١].

٢٥٣ـ عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنبي (د س): ك (٨٧٣): مقارب [١٨٨].

٢٥٤ـ عمرو بن واقد الدمشقي (ت ق): منكرُ الحديث، ج (٢٣٤٠، ٣٨٤٣) [٣٤٠].

٢٥٥ـ عمرو بن يحيىٰ المازني (ع): ثقةٌ، ج (٢٨، ٣٢، ٤٧، ٣١٧، ٦٢٦) [١١٠].

٢٥٦ـ عمران بن أنس المكي (د ت): منكرُ الحديث، ج (١٠١٩) [٣٣٨].

٢٥٧ـ عمران بن أبي أنس القرشي العامري (بخ م د ت س): أثبتُ من . . . ج (٣٨٥، ٣٠٠٠) [١٥، ٣٣٩].

٢٥٨ـ عمران بن مسلم وليس بالقصير، عن عبد الله بن دينار «الميزان» (٦٣١١): ك (٤٩٨): شيخٌ منكرُ الحديث. . .، وحديثُه منكر، ليس له روايةٌ [٣٥٧].

٢٥٩ـ عنبسة بن عبد الرحمٰن بن عنبسة الأموي (ت ق): ضعيفٌ، ج (١٨٥٦، ٢٦٩٩، ١٧١٤)، ك (٤٢٨): ضعيفٌ ذاهبُ الحديث! [٣٠٩].

٢٦٠ـ عيسىٰ بن إبراهيم الهاشمي (د): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٥٨].

٢٦١ـ عيسىٰ بن ميمون الجرشي (خد): لا بأسَ به، ك (٤٢٨) [٢٥٨].

٢٦٢ـ عيسىٰ ين ميمون المدني الأنصاري (ت ق): يضعَّفُ، ج (١٠٨٩، ٣٦٧٣)، ك (٤٢٠، ٤٢٨): ذاهبُ الحديث [٢٦١].

٢٦٣ـ غطيف بن أَعيُن الشيبان الجزري (ت): ليسَ بمعروف، ج (٢٠٥٤، ٣٠٩٥) [٣٦٩].

٢٦٤ـ فائد بن عبد الرحمٰن أبو الوقاء الكوفي (ت ق): يضعَّفُ، ج (٤٧٩) [٢٦٢].

٢٦٥ـ الفرج بن فُضالة بن النعمان التنوخي الشامي (ت د ق): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، ج (٤٧٩)، ك (٨٧) [٢١٢].

٢٦٦ـ فرقد بن يعقوب السبخي (ت ق): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، ج (٩٦٢، ١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٦٣)، ك (٤٢٨): منكرُ الحديث جداً [٢١٣].

٢٦٧ـ فضاء بن خالد الجهضمي (د ت ق): مجهولٌ، ج (١٨٣٢)، ك (٣٢٩) [٣٩٣].

٢٦٨ـ الفضل بن مبشِّر الأنصاري، أبو بكر المدني (بخ ق): ضعيفٌ، ح (بعد ٧٨٩) [٣٠٠].

٢٦٩ـ فضيل بن مرزوق الرقاشي (ت): مقارِبٌ، ج (٤٧٧، ١٣٢٩، ٢٥٣٤، ٢٥٥٨، ٢٩٣٦) [١٨٩].

٢٧٠ـ القاسم بن عبد الرحمٰن الأموي ـ مولاهم ـ الدمشقي (بخ ٤): ثقةٌ، ج (٤٢٨، ١٢٨٢، ١٦٢٤، ١٦٢٦، ١٦٢٧) [١١١].

٢٧١ـ القاسم بن الفضل بن معدان الحُدائي البصري (بخ م ٤): ثقةٌ مأمونٌ، ج (٢١٨١، ٣٣٥٠) [٥٦].

٢٧٢ـ قطبة بن عبد العزيز بن سياه الأسدي (م ٤): ثقةٌ، ج (١٧٠٨، ٢٥٨٦) [٩٠].

٢٧٣ـ قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي (د ت ق): يضعَّفُ، ج (١٧، ٤٢٦، ١١٠٢، ١٢٦٤، ١٨٤٦)، ك (٨، ٧٠، ١٥٩): قال محمد: لا أكتبُ حديثَه [٨، ٢٨٧].

٢٧٤ـ كثير بن زياد البُرساني (د س ق): ثقةٌ، ج (١٣٩، ٤١١) [٧٥].

٢٧٥ـ كعب أبو عامر المدني (ت ق): ليسَ بمعروف، ج (٣٦١٢) [٣٧٠].

٢٧٦ـ ليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفَهْمي (ع): قالَ قتيبةُ ما رأيتُ مثلَ هؤلاء الأربعة، وذكر بينهم الليث بن سعد، ج (٨٩، ١٢٩، ١٥٧، ١٥٩، ٢٦١١) [٤٤].

٢٧٧ـ ليث بن أبي سليم بن زنيم (خت م ٤): صدوقٌ ربما يَهِمُ في الشيء، ج (٢١٨، ٣١٤، ٨٢٤، ١١٨٦، ١١٩٣)، ك (٥٨، ٦٨، ٧٢) [١٣٨].

٢٧٨ـ مالك بن أنس الأصبحي (ع): قالَ قتيبةُ: ما رأيتُ مثلَ هؤلاء الأشرافِ الأربعةِ، وذكر بينهم مالك بن أنس، ج (٢٨، ٣٢، ٦٩، ٩٢، ٢٦١١)، إمامٌ في الحديث، ك (١، ٧، ٤٥) ص (٧٠٥) [٤٥].

٢٧٩ـ مالك بن سعير بن الخِمس (خ م ت س ق): مقارِبُ الحديث، ج (٢٤٢٨)، ك (٤٢٤) [١٩٠].

٢٨٠ـ مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني (م ٤): ضعَّفَه بعضُ أهل العلم، ج (٦٤٧، ٦٥٣، ١١١٩، ١١٧٢، ١١٨٠): قالَ البخاري: أنا لا أشتغلُ بحديث مجالد ولا أروي عنه [٢٨٨].

٢٨١ـ مجاهد بن جبر أبو الحجّاج المخزومي (م ٤): أثبتُ من . . . ج (٤، ٩، ٧٠، ١٥١، ٢٠٦) [٢٥].

٢٨٢ـ محمد بن إبراهيم التيمي (ع): ثقةٌ، ج (٢٢، ٢٣، ١٤٣، ١٨٩، ٢٧٢)، ك (١٠، ٢٤٥) [١١٢].

٢٨٣ـ محمد بن إسحاق بن يسار المطَّلبي (خت م ٤): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفظِه، ج (٩، ٢٢، ٦٤٥، ١٣٠٠، ١٧٤٢)، ك (٤، ١٠، ٢٠) [٢١٤].

٢٨٤ـ محمد بن إسماعيل البخاري (ت س): لم أرَ بالعراق ولا بخراسانَ في معنىٰ العلل والتاريخ والأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل، وقد روىٰ الترمذي من طريقه قرابةَ ثلاثينَ حديثاً ومواضعَ نقده في «الجامع» تزيدُ عن ستينَ موضعاً تنظر في شيوخ الترمذي [٣٨].

٢٨٥ـ محمد بن جابر بن سيار الحنفي (د ق): ذاهبُ الحديث، ك (٣٠٣) [٢١٩].

٢٨٦ـ محمد جعفر بن أبي كثير الأنصاري (ع): ثقةٌ، ج (٧٩٩) [١١٣].

٢٨٧ـ محمد بن الحارث البصري (ق): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٥٩].

٢٨٨ـ محمد بن حميد بن حيّان الرازي الحافظ (د ت ق): ضعَّفَه البخاري، له مواضعُ في «الجامع» و «العلل» تنظر في ملحق الشيوخ.

٢٨٩ـ محمد بن أبي حميد واسمه إبراهيم، وقيل غيرُ ذلك «ت ق»: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث لا أروي عنه شيئاً، قاله البخاري، ج (٤٨٩، ٢١٥١، ٢٢٦٤، ٣٥٦١، ٣٥٨٥). ك (٢٧٣) [٣٤١].

٢٩٠ـ محمد بن زاذان المدني (ت ق): يضعَّفُ، ج (٢٦٩٩، ٢٧١٤) [٣٤٢].

٢٩١ـ محمد بن زياد الألهاني الحمصي (خ ٤): ثقةٌ، ج (٢٤٣٧، ٣٥٢٩، ٣٧٠٩) [١١٤].

٢٩٢ـ محمد بن زياد الجُمَحي البصري (ع): ثقةٌ، ج (٥٨٢، ١٢٥١، ١٨٥٤، ١٩٥٤) [١١٥].

٢٩٣ـ محمد بن زياد اليشكري، صاحبُ ميمون بن مهران (ت): ضعيفٌ، ج (٣٧٠٩) [٣٠١].

٢٩٤ـ محمد بن السائب بن بشر الكلبي (ت فق): ج (٣٠٥٩)، ص (٦٩٩): اتهمَه الثوري بالكذب [٤٠٣].

٢٩٥ـ محمد بن سعيد بن حسان الحمصي المصلوب (ت ق): قال البخاري: تُركَ حديثُه، ج (٣٥٤٩) [٤٠٤].

٢٩٦ـ محمد بن سليمان الأصبهاني (ت س ق): مقارِبُ الحديث، ج (٣٢٠٥، ٣٧٨٧)، ك (٤٢٨) [١٩١].

٢٩٧ـ محمد بن عبد الله بن الزبيدي أبو أحمد الزبير الكوفي (ع): ما رأيتُ أحسنَ حفظاً منه، ج (٩٠، ١٢٤، ١٩٨، ١١٢٠، ٢١٠٣) [٥٢].

٢٩٨ـ محمد بن عبد الله بن المثنىٰ الأنصاري (ع) ثقةٌ، ج (٣٩٥، ٥٨٩، ٧٧٦، ٩٤٠، ١٧٤٧)، ك (١٥٨) [١١٦].

٢٩٩ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر التيمي الجدعاني (د ق): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٦٠].

٣٠٠ـ محمد بن عبد الرحمٰن ابن البيلماني (د ق): منكرُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣٦١].

٣٠١ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن عبيد القرشي ـ مولىٰ آل طلحة ـ التيمي (بخ م ٤): ثقةٌ، ج (٦٣٨، ١١٧٦، ١١٨٥، ١٦٣٣، ٢٣١١)، ك (٤٢٨) [١١٧].

٣٠٢ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ الأنصاري المدني (٤): تكلَّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظِه، ج (١٤٦، ١٦٤، ٥٥١، ٥٥٢، ١٦٢٩)، ك (٤٢٨): قال محمد: صدوقٌ إلاّ أنه لا يدرىٰ صحيحُ حديثه من سقيمه، وضعَّفَ حديثَه جداً [١٣٩].

٣٠٣ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن أبي ذئب (ع): أثبتُ من . . . ج (٢٣٩، ٢٤٠، ٢٦١، ٥١٦، ٣٧٦) [١٩].

٣٠٤ـ محمد بن عبد الملك الأنصاري المديني الضرير: ك (٤٢٨): منكرُ الحديث [٣٦٢].

٣٠٥ـ محمد بن عبد الوهاب الكوفي (ت س ق): ثقةٌ، ج (١٤٢٠، ٢٢٥٩) [١١٨].

٣٠٦ـ محمد بن عبيد الله بن أبي رافع الهاشمي ـ مولاهم ـ الكوفي (ق): ضعيفٌ ذاهبُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣١٤].

٣٠٧ـ محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزرمي (ت ق): يضعَّفُ في الحديث ج (٣٩٥، ٥٨٩، ٧٧٦، ٩٤٠، ١٤٧٤)، ص (٧٠٩) [٢٦٤].

٣٠٨ـ محمد بن عجلان المدني (خت م ٤): ثقةٌ مأمونٌ، تُكلِّم فيه من جهةِ حفظِه، ج (٣٤، ٣٦، ٤٢، ١٥٤، ٢٧٧). ص (٧٠٠-٧٠١) [٥٧].

٣٠٩ـ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقّاص الليثي (ع)، ج (٢٠، ٢٢، ٧٠، ٣٤٢، ٥٠٠) ص (٦٩٩): ليسَ هو ممن تريدُ، وهو أعلىٰ من فلان. . . [٣٩].

٣١٠ـ محمد بن عيسىٰ العبد ك (٤٢٨): ضعيفٌ ذاهبُ الحديث [٣١٥].

٣١١ـ محمد بن فضاء الأزدي (د ت ق): تكلَّم فيه سليمانُ بن حرب، ج (١٨٣٢) [٢٢٧].

٣١٢ـ محمد بن الفضل بن عطية العبدي (ت ق): ج (٥٠٩)، ك (٤٢٨): ضعيفٌ [٣١٠].

٣١٣ـ محمد بن القاسم الأسدي (ت): تَكلَّم فيه أحمد، ج (٣٥٨، ٢٠٩١)، ك (٤٢٨): كان أحمدُ يرميه بالكذب [٢٤٨].

٣١٤ـ محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي (د ت س): كان أحمدُ يحملُ عليه، وقال البخاري: يروي مناكيرَ ج (٣٦٦٤) [٣٦٣].

٣١٥ـ محمد بن كريب، مولىٰ ابن عباس (ق): أرجحُ من رشدين بن كريب وهما أخوان عندهما مناكيرُ، ج (١٨٨٦)، ك (٤٢٨) [٣٢٩].

٣١٦ـ محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي (ع): ج (١٠، ١٤٩، ١٧٩، ٢٨٣، ٢٩٠)، ص (٧٠٩): ضعَّفه شعبةُ، و (٧١٠): قال عطاء: كان أبو الزبير أحفظنا للحديث [٢٩].

٣١٧ـ محمد بن موسىٰ المخزومي الفطري (م٤): لا بأسَ به، مقارِبُ الحديث، ج (٦٠٤، ٢٧٣٧)، ك (١٢): ثقةٌ [١١٩].

٣١٨ـ محمد بن ميمون السكّري (ع): ثقةٌ، ج (١٣٧، ٢٠٦، ١٣٧١) [١٢٠].

٣١٩ـ محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي (د تم س ق): لم يكن به بأسٌ وأخوه أنيس أثبتُ منه، ج (بعد ٣٢٣) [١٣].

٣٢٠ـ محمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي (د ت ق): مقارِبُ، ج (١٥٢٨)، ك (٨٦٩) [١٩٢].

٣٢١ـ محمد بن يزيد، أبو هشام الرفاعي الكوفي (م د ق): ضعَّفَه البخاري، ك (١٧٧) [١٣].

٣٢٢ـ محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي (عس): ضعيفٌ، ج (بعد ٢٩١٨)، ك (١١٣) [٣٨٣].

٣٢٣ـ محمد بن يوسف بن عبد الله بن يزيد الكندي (خ م ت س): صاحبُ حديث، ج (٩٢٦، ١٨٢٩، ٢١٦١) [٦١].

٣٢٤ـ محمد بن يوسف بن واقد الضبي الفريابي (ع): كان ثبتاً صاحبَ حديث، ج (١٤٠، ١١٠٧، ١٣٤٢، ١٤٥٤، ١٤٦٥)، ك (٢١، ١٣٤) [٦١].

٣٢٥ـ المستمر بن الريان الإيادي الزهراني (م د ت س): ثقةٌ، ج (٩٩٢، ٣٢٦٩) [٧٦].

٣٢٦ـ مسعر بن كدام الهلالي الكوفي (ع): أثبتُ من هشام الدستوائي، ج (٣٠٦، ٤٠٦، ٤٨٣، ٥٣٣، ٧٧٠)، ص (٧٠٣) [٢١].

٣٢٧ـ مسلم بن خالد الزنجي، شيخُ الشافعي (د ق): ذاهبُ الحديث، ج (بعد ١٢٨٦)، ك (٢٠١) [٣١٦].

٣٢٨ـ مسلم بن كيسان الضبي الأعور (ت ق): يضعّفُ، ج (١٠١٠، ٣٧٢٨) [٢٣٩].

٣٢٩ـ معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي (م ٤): ثقةٌ، ج (٥٥، ١٣٣، ٣٥٧، ٤٤٩، ٢٦٥٣) [٩١].

٣٣٠ـ مَعْدي بن سليمان صاحبُ الطعام (ت ق): منكرُ الحديث ذاهبٌ، ج (١٤٠٣، ٢٦٤)، ك (٤٢٨) [٣١٧].

٣٣١ـ معمر بن راشد الأزدي ـ مولاهم (ع): أثبتُ من . . . ج (١٥، ١٧، ٢١، ٦٨، ٧٦) [٩].

٣٣٢ـ معن بن عيسىٰ البجلي «تمييز»: مقارِبُ الحديث، ك (٣٠٦) وليسَ هو القزازُ، كما ذهَب إليه في «العلل الكبير» فذاك ثقةٌ ثبتٌ، بل أثبتُ أصحاب مالك [١٩٣].

٣٣٣ـ مغيرة بن زياد البجلي (٤): تكلّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبلِ حفظِه، ج (٤١٤) [٢١٥].

٣٣٤ـ المفضل بن صالح الأسدي النخّاس (ت): ليسَ عندَ أهل الحديث بذاك الحافظ، ج (٢٥٢٩) [٢٤٨].

٣٣٥ـ مقاتل بن سليمان الأزدي البلخي (ل) ص (٦٩٦): تركَه ابن المبارك [٣٩٩].

٣٣٦ـ ممطور الأسود أبو سلاّم الحبشي (بخ م ٤): ثقةٌ، ج (١٥٦١، ٢٤٤٤، ٢٨٦٣، ٣٢٣٥، ٣٥١٧) [١٢١].

٣٣٧ـ منصور بن المعتمر بن **عبد الله** السلمي (ع): أثبتُ أهل الكوفة، ج (١٣، ٢٧، ٧٠، ٦٧٢، ١١٤٥) [١٦].

٣٣٨ـ موسىٰ بن أبي عائشةَ الهمداني (ع): أثنىٰ عليه الثوري خيراً، ج (٣٣٢٩) [١٩٨].

٣٣٩ـ موسىٰ بن عبيدة الربذي المدني (ت ق): يضعَّفُ، ج (٤٨٢، ١١٢٢، ١١٦٧، ٢٢٦١، ٣٠٣٩)، ك (٩٧، ٢٥٥) [٢٦٤].

٣٤٠ـ موسىٰ بن عثمان الحضرمي: ذاهبُ الحديث، ك (١٧٣) [٣١٨].

٣٤١ـ موسىٰ بن علي بن رباح اللخم (بخ م ٤): ثقةٌ، ج (٧٠٩، ٧٧٢، ١٠٣٠، ٢٠٤٠)، ك (٤٢٨) [١٣١].

٣٤٢ـ موسىٰ بن محمد بن إبراهيم التيمي أبو محمد المدني (ت ق) ج (١٨٢٣) ك (٢: ٧٠٧) [٣٣٦].

٣٤٣ـ موسىٰ بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري (خ ت د ق): ضعيفٌ في الحديث، ج (٢٧٣٥) [٣٠٢].

٣٤٤ـ ميمون الأعور القصاب (ت ق): يضعَّفُ، ج (١٣٧، ٢٠٦، ٣٨١، ٦٥٩، ٦٠٠)، ك (١٩٢) [٢٤٠].

٣٤٥ـ مينا بن أبي مينا ـ مولىٰ عبد الرحمٰن بن عوف ـ (ت): يروي أحاديثَ مناكيرَ، ج (٣٩٣٩) [٣٤٣].

٣٤٦ـ ناصح بن عبد الله ـ ويقال: ابن عبد الرحمٰن ـ التميمي الكوفي الحائك (ت): ليسَ عندَ أهل الحديث بالقوي، ج (١٩٥١): قال الترمذي: ناصحٌ هو أبو العلاء: كوفي. قال المزي: هكذا قالَ في الكلام عليه، ولم ينسبه في وَهِمَ في قوله: هو ابن العلاء، إنما ابن العلاء البصري لا الكوفي. «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٦٤) [٢٤١].

٣٤٧ـ نجيح بن عبد الرحمٰن السندي، أبو معشر الهاشمي ـ مولاهم ـ (٤): قال البخاري: لا أروي عنه شيئاً، وقد روىٰ عنه الناسُ، ج (٣٤٢، ٢١٣٠)، ك (٤٢٨): ضعيفٌ لا أروي عنه شيئاً ولا أكتبُ حديثَه. قاله البخاري [٢١٦].

٣٤٨ـ نافع بن عمر (ع): ج (١٣٤٢، ٢٨٥٣، ٣٢٦٦، ٣٨٤٥): ثقةٌ، ص (١٤١) [١٢٢].

٣٤٩ـ نُبيح بن عبد الله العنزي (٤): ثقةٌ، ج (١٧١٧-٢٧١٢)، ص (١٤٢) [١٢٣].

٣٥٠ـ النضر بن حمّاد الفزاري (ت): مجهولٌ، ج (٣٨٦٦) [٣٦٦].

٣٥١ـ النظر بن عبد الرحمٰن، أبو عمر الخزّاز (ت): تُكلِّم فيه من قِبل حفظِه، وهو يروي المناكيرَ [٣٤٥].

٣٥٢ـ نفيع بن الحارث أبو داود الأعمىٰ الكوفي (ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٢٦٤٨)، ك (٢٠٩) [٢٦٦].

٣٥٣ـ نهّاس بن قهم أبو الخطّاب القيسي البصري (بخ د ت ق): تُكلِّم فيه من قِبلِ حفِظه، ج (٤٢٧، ٧٥٨) [٢١٧].

٣٥٤ـ هارون أبو محمد شيخ الحسن بن صالح بن حي (ت): مجهولٌ، ج (٢٨٨٧) [٣٧١].

٣٥٥ـ هشام بن زياد بن أبي يزيد، أبو المقدام المدني (ت ق): يضعّفُ في الحديث، ج (٢٨٨٩) [٢٦٧].

٣٥٦ـ هشام بن أبي عبد الله ـ سنبر ـ الدّستوائي أبو بكر البصري (ع): حافظٌ، ج (١٨٩، ٣٩١، ٣٩٦، ٦١٠، ٧٠٣)، ك (٣، ٢٥، ١١٧) [٦٣].

٣٥٧ـ هُشيم بن بشير بن القاسم السلمي الواسطي (ع): أحفظُ من رأيتُ ثلاثةً، وذكر بينهم هشيم، قاله يحيىٰ القطان، ج (١١٤، ١٤٥، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٨)، ك (٢٣، ٣٤، ٥٨) [٣٣].

٣٥٨ـ هلال بن عبد الله الباهلي ـ مولاهم ـ البصري (ت): مجهولٌ، ج (٨١٢) [٣٧٢].

٣٥٩ـ هلال بن أبي هلال ـ وهو ابن ميمون ـ القسملي (خت ت): مقارِبُ الحديث، ج (٥٨٦، ٢٤٠٠)، ك (٤٢٦): قال الترمذي: رأيتُ البخاري حسَّنَ الرأيَ فيه، وقال: قليلُ الحديثِ ليسَ كبيرَ شيء [١٦٩].

٣٦٠ـ همّام بن يحيىٰ بن دينار العوذي، أبو بكر البصري (ع): ثقةٌ حافظٌ، ج (٤٣، ١٩٢، ٤١٣، ١٠٠٩، ١٧٢٢)، ك (٦، ٧٩، ١٠٢) [٥٣].

٣٦١ـ وضاح بن عبد الله اليشكري (ع): أثبتُ من . . . ج (١، ١٩، ٤٨، ٩٥، ١٩٥) [١٠].

٣٦٢ـ الوليد بن جميل الفلسطيني (بخ ت ق): مقارِبُ الحديثِ، ج (١٦٢٤، ١٦٢٧، ١٦٦٩، ٢٦٨٥)، ك (٢٩٠) [١٩٤].

٣٦٣ـ الوليد بن رباح المدني (خت د ت ق): مقارِبُ الحديثِ، ج (١٥٧٩، ٣٩١٦)، ك (٢٧٩، ٤٢٨): حسنُ الحديث [١٧٠].

٣٦٤ـ الوليد بن محمد الموقّري (ت ق): يضعَّفُ، ج (٢٠٨٦، ٣٤٧٢، ٣٦٦٥) [٢٦٨].

٣٦٥ـ ياسين بن معاذ، أبو معاذ الزيات الكوفي متروكٌ الحديثِ، ك (٤٢٨).

٣٦٦ـ يحيىٰ بن أيوب الغافقي (ع): صدوقٌ، ج (٣٤٦، ٣٦٣، ٧٣٠، ١١٠٢، ١١٣٠)، ك (١١٨) [١٥٢].

٣٧٧ـ يحيىٰ بن أبي حيّة، أبو جناب الكلبي (د ت ق): ليسَ بالقوي، ج (٤٩٦، ٣٣١٦)، ك (٤٢٨): ذاهبُ الحديثِ [٢٤٢].

٣٧٨ـ يحيىٰ بن سعيد بن حيّان التيمي، أبو حيان الكوفي (ع): ثقةٌ، ج (١٨٣٧، ١٨٧٢، ٢٤٣٤، ٣٧١٤) [١٢٤].

٣٧٩ـ يحيىٰ بن سعيد بن فَرُّوج القطّان، أبو سعيد البصري (ع): قالَ أحمدُ: ما رأيتُ بعيني مثلَ يحيىٰ، ج: (٤٢، ٢٧٧، ٨٨٩، ١١٢٧، ١٣٩٢)، ك (٢١، ٢٣، ٤١) [٤٦].

٣٨٠ـ يحيىٰ بن سلمة بن كُهيل ـ بالتصغير ـ الحضرمي الكوفي (ت): يضعَّفُ، ج (٣٨٠٥) [٢٦٨].

٣٨١ـ يحيىٰ بن عبد الله بن الحارث الكوفي «الجابر» (ت د ق): الترمذي: ثقةٌ، ج (١٠١١): قال الترمذي: يقالُ له يحيىٰ الجابر والمجبِّر، وهو إمامُ مسجد بني تيم الله وهو كوفي [١٢٥، ٣٨٠].

٣٧٢ـ يحيىٰ بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب (ت ق): ضعيفٌ، ج (١٩٢٩، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٠٦١، ٣٩٦٩) [٣٠٣].

٣٧٣ـ يزيد بن أبان الرّقاشي (بخ ت ق): يضعَّفُ في الحديث، ج (٢٤٦٥، ٣٢٥٥، ٣٢٩٦، ٣٥٢٤)، ك (٤٢٨) [٢٧٠].

٣٧٤ـ يزيد بن إبراهيم التستري (ع): ج (١٢٣٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٣٢٨٢): صدوقٌ، ك (٤٢٨) [١٥٣].

٣٧٥ـ يزيد بن زياد الدمشقي (ت ق): ضعيفٌ في الحديث، ج (١٤٢٤، ٢٢٩٨)، ك (٤٢١): منكرُ الحديث [٣٠٤].

٣٧٦ـ يزيد بن أبي زياد الكوفي (خت م ٤): أثبتُ من الدمشقي وأقدمُ، ج (١١٤، ٥٢٨، ٧٧٧، ٨٣٢، ٧٣٨)، ك (٢٧٥، ٤٢٨): صدوقٌ إلاّ أنّه تغيرَ بأخرة [١٧].

٣٧٧ـ يزيد بن سفيان، أبو المُهزِّم البصري (د ت ق): ضعَّفَه شبعةُ، ج (٨٥٠، ١٠٤١، ١٢٨٠). قُلت: ترجموه في الكنىٰ للاختلاف في اسمه [٢٢٨].

٣٧٨ـ يزيد بن سنان الرهاوي (ت ق): مقارِبُ الحديث، ج (١٠٧٧، ١٨٨٥، ٢٤٥٠، ٢٦٩٤، ٢٩١٨)، ك (١١٣) [١٥٩، ٣٨٢].

٣٧٩ـ يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني (ع): ثقةٌ، ج (٢٧٢، ٤٩١، ٥٥٧، ٩٧٨، ١٥٤١) [٩٢].

٣٨٠ـ يزيد بن عبد الله بن قسيط (ع): صدوقٌ، ج (٥٧٦، ٣٧٦٧)، ك (٣٠٤) [١٥٤].

٣٨١ـ يزيد بن عبد الرحمٰن الدّالاني الأسدي، أبو خالد الكوفي، مشهور بكنيته (٤): صدوق ربما يَهِمُ في الشيء، ج (٧٧، ٢٠٨٣، ٢٤١٩، ٢٧٤٤، ٣٦١١)، ك (٤٢٧).

٣٨٢ـ يزيد بن عبد العزيز بن سياه الأسدي الحماني (خ م د س): ثقة ج (٣٧٩٩) [١٢٦].

٣٨٣ـ يزيد بن عبد الملك النوفلي الهاشمي (ق): ذاهبُ الحديث، ك (٤٢٨) [٣١٩].

٣٨٤ـ يزيد بن عياض بن جُعْدُبَة الليثي (ت ق) متروك ج ٦٤٥ ك (٢، ٨٦٣) [٣٠٥].

٣٨٥ـ يزيد بن أبي مريم ـ واسم أبي مريم ثابت ـ الأنصاري (خ٤): ج (١٣٣٢، ١٦٣٢) ثقةٌ، ك (٢١٣، ٢٩١) [١٣٢].

٣٨٦ـ يوسف بن سعد الجمحي ـ مولاهم ـ البصري (ت س): مجهولٌ، ج (٣٣٥٠) قال الحافظ: ثقةٌ [٣٧٣].

٣٨٧ـ يوسف بن السفر، أبو الفيض الدمشقي «ميزان» (٩٨٧١): ذاهبُ الحديث، ك (١٣٦) [٣٢٠].

الكنىٰ

٣٨٨ـ يونس بن أبي إسحاق السبيعي (م ٤): ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق ـ ومنهم يونس ـ عندي أصحّ. . . ج (١١٠٢) [١١].

٣٨٩ـ أبو بكر بن عيّاش بن سالم الأسدي المقرىء الكوفي «ع»: كثيرُ الغلط، ج (١١٨، ٢٥٨، ٦٨٢، ١٤٤٤، ٢١٨٨)، ص (٦٩٩): لم يروِ عنه يحيىٰ القطان لحالِ حفظِه [٣٢].

٣٩٠ـ أبو بكر بن نافع، مولىٰ ابن عمر العدوي المدني (م د ت): ثقةٌ، ج (٢٧٦٤) [١٢٧].

٣٩١ـ أبو بكر المديني، الراوي عن هشام بن عروة (ت ق): ضعيفٌ، ج (٧٨٩) [٣٠٥].

٣٩٢ـ أبو الجارية العبدي البصري (د ت): شيخٌ مجهولٌ، ج (٢٩٣٣) [٣٧٥].

٣٩٣ـ أبو الحسن العسقلاني (د ت): لا نعرفُه، ج (١٧٨٤) [٣٧٧].

أبو حمزة الثمالي = ثابت بن أبي صفية.

أبو خالد الدّالاني = يزيد بن عبد الرحمٰن.

أبو خلدة = خالد بن دينار.

٣٩٤ـ أبو زيد المخزومي، مولىٰ عمرو بن حُريث (د ت ق): مجهولٌ، ج (٨٨) [٣٧٨].

٣٩٥ـ أبو سورة الأنصاري، ابن أخي أبي أيوب الصحابي (د ت ق): يضعَّفُ، ج (٢٥٤٤) [٣٤٦].

٣٩٦ـ أبو عاتكةَ البصري أو الكوفي (ت): يضعَّفُ، ج (٧٢٦) [٢٧١].

٣٩٧ـ أبو عثمان ج (١٩٢٣): لا يعرفُ.

٣٩٨ـ أبو كثير المدني، مولىٰ أم سلمة (ت): قال الترمذي: لا نعرفُه، ج (٣٥٨٩) [٣٩٠].

٣٩٩ـ أبو ماجد، عن ابن مسعود (د ت ق): مجهولٌ، ج (١٠١١) [٣٧٩].

٤٠٠ـ أبو المبارك، عن عطاء (ت ق): مجهولٌ، ج (٢٩١٨) [٣٨١].

٤٠١ـ أبو المخارق، عن ابن عمر (ت): مجهولٌ، ج (٢٥٨٠) [٣٨٤].

٤٠٢ـ أبو النعمان، عن أبي وقاص (د ت): لا يعرفُ مجهولٌ، ج (٢٦٣٣)، ك (٢١) [٣٨٥].

أبو هشام الرفاعي = محمد بن يزيد بن رفاعة.

٤٠٣ـ أبو وقّاص الرواي عن زيد بن أرقم (د ت): لا يعرفُ مجهولٌ، ج (٢٦٣٣) [٣٨٦].

٤٠٤ـ أبو يزيد الخولاني المصري (ت): ج (١٦٤٤) رجلٌ مجهولٌ لم يعرف البخاري اسمَه، ك (٢٩٤) [٣٨٥].

٤٠٥ـ أبو يزيد الضي، ويقال الضنّي (س ق): قال البخاري: لا أعرفُ اسمَه، وهو رجل مجهولٌ ك (١١٧).

ابن ركانة = محمد بن ركانة.

٤٠٦ـ مولىٰ ابن سباع، عن ابن عمر (ت): مجهولٌ، ج (٣٠٣٩) واسم ابن سباع: محمد بن ثابت سباع الخزاعي [٣٨٨].

النساء من المتكلَّم عليهن

٤٠٧ـ حفصة بنت أبي كثير المخزومي ـ مولىٰ أم سلمة ـ «ت»: لا تعرفُ، ج (٣٥٨٩) [٣٨٩].

والحمد لله رب العالمين



الملحق الخامس

أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه «الجامع»

بلغت أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه «الجامع» ستَّة وتسعين لوناً من الإطلاقات، وفي مواضع دراستها في (الباب الثاني) من (القسم الأوّل) قاربت بين المتشابه منها والمتطابق الدلالة، ووعدت بإعداد ملحق لأحكام الترمذي التي شملت عدداً كبيراً من الأحاديث مبتدئاً بالأصح ثم الصحيح، علىٰ طريق التنزُّل، مع لفت النظر إلىٰ أن مصطلح «أصحّ» جعلته آخر مصطلحات التصحيح، لأنه مصطلحُ موازنة بين حديثين، وليس متمحّضاً للحديث الصحيح.

وكان أعلىٰ أحكام الترمذي علىٰ أحاديث كتابه، مصطلح «حسن صحيح»، ثمّ «حسن صحيح غريب»، ثمّ «صحيح»، ثمّ «حسن غريب»، ثم «حسن» ثم تأتي أحكام التضعيف: غريب غير محفوظ، منكر . . . إلخ.

ولمّا كنت درست جميع مصطلحات التضعيف فيما سبق، وكانت قليلة العدد، فقد اقتصرت هنا علىٰ مصطلح «غريب»؛ لأنه الأصل الأكبر في كلّ أحكام الترمذي في جانب التضعيف!

وقد جعلت لكل مصطلح ثبتاً خاصاً به لمن أراد مزيداً من الأدلة، أو رغب القيام ببعض الدراسات الاستقرائية التطبيقية.

ورأيت من المفيد جداً أن أرمز إلىٰ موافقة البخاري ومسلم للترمذي في تخريج بعض أحاديث كل مصطلح، برمزيهما المعروفين (خ ـ م) ليكون بين يدي القارىء الكريم الدليل علىٰ الدعوىٰ قريباً كما رمزت للأحاديث التي انفرد الترمذي بتخريجها دون الأئمة التسعة برمزه (ت).

فحين أقول إنّ مصطلح «حسن صحيح» هو أعلىٰ حكم يحكم به الترمذي علىٰ أحاديث جامعه، وهو في الوقت نفسه شرط البخاري ومسلم، فسوف يجد القارىء أن دليل هذه الدعوىٰ بين يديه في هذا الملحق، وهو كثرة موافقة البخاري ومسلم للترمذي في تخريج هذا الصنف من الأحاديث.

ثبت مصطلح «حسن صحيح»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (١٦٤١) ألف وستمئة وواحد وأربعين حديثاً هي:

٢، ٦خ م، ١١خ م، ١٦م، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤م، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٣٥م، ٣٦، ٣٨، ٤١، ٤٧خ م، ٤٨، ٥١م، ٥٦م، ٦٠خ، ٦١خ، ٦٢، ٦٥، ٦٨خ م، ٦٩، ٧٠ خ م، ٧٢خ م، ٧٤م، ٧٥م، ٧٦خ م، ٧٨م، ٨٢، ٨٩خ م، ٩٠م، ٩١خ م، ٩٢، ٩٣خ م، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠م، ١٠٣خ م، ١٠٤خ م، ١٠٥م، ١٠٧، ١٠٩م، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١١٦م، ١١٧خ م، ١٢١خ م، ١٢٢خ م، ١٢٤، ١٢٥خ م، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢خ م، ١٣٤م، ١٣٨خ م، ١٤٠، ١٤١م، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣خ م، ١٥٤، ١٥٧خ م، ١٥٨خ م، ١٥٩خ م، ١٦٠م، ١٦٤خ م، ١٦٧، ١٦٨خ م، ١٧٣خ م، ١٧٥خ م، ١٧٧، ١٧٨خ م، ١٨٠خ م، ١٨١م، ١٨٣خ م، ١٨٥خ م، ١٨٦خ م، ١٨٩، ١٩٢م، ١٩٣خ م، ١٩٧خ م، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤م، ٢٠٥خ م، ٢٠٨خ م، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤م، ٢١٥خ م، ٢١٦خ م، ٢١٧خ م، ٢١٩، ٢٢١م، ٢٢٢م، ٢٢٤م، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٢خ م، ٢٣٤خ م، ٢٣٥م، ٢٣٧خ م، ٢٤٦خ م، ٢٤٧خ م، ٢٥٠خ م، ٢٥٣، ٢٥٤ خ م، ٢٥٥خ م، ٢٥٨، ٢٦٠خ، ٢٦٢م، ٢٦٤م، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧خ م، ٢٧٠خ، ٢٧٢، ٢٧٣خ م، ٢٧٥، ٢٧٦خ، ٢٧٩خ م، ٢٨١خ م، ٢٨٣م، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٣خ، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨م، ٣٠٠م، ٣٠٣، ٣٠٤خ، ٣٠٦م، ٣٠٧، ٣٠٨خ م، ٣١٠خ م، ٣١٣، ٣١٦خ م، ٣١٨ خ م، ٣٢١خ، ٣٢٣م، ٣٢٥خ م، ٣٢٦خ، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥م، ٣٣٦خ م، ٣٣٧، ٣٣٨م، ٣٣٩خ م، ٣٤٠خ م، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٠خ م، ٣٥١م، ٣٥٢خ م، ٣٥٣خ م، ٣٥٥خ م، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩خ م، ٣٧٠خ م، ٣٧١خ، ٣٧٣م، ٣٧٤خ م، ٣٧٥م، ٣٧٦خ م، ٣٨٠خ م، ٣٨٣خ م، ٣٨٧م، ٣٨٨م، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤خ م، ٣٩٧ خ م، ٣٩٩خ م، ٤٠٠خ م، ٤٠١م، ٤٠٢، ٤٠٥خ، ٤٠٧، ٤٠٩م، ٤١٢خ م، ٤١٥م،

٢٠٧١خ م، ٢٠٧٦م، ٢٠٧٨، ٢٠٨٠م، ٢٠٨٢خ م، ٢٠٨٥خ م، ٢٠٩٠، ٢٠٩٢،
٢٠٩٣خ، ٢٠٩٧خ م، ٢٠٩٩، ٢١٠٣، ٢١٠٧خ م، ٢١١٠، ٢١١٦، ٢١١٨خ م،
٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٣، ٢١٢٤خ م، ٢١٢٥خ م، ٢١٢٦خ م، ٢١٢٧خ م،
٢١٢٨خ م، ٢١٢٩خ م، ٢١٣٢خ م، ٢١٣٥، ٢١٣٦خ م، ٢١٣٧خ م، ٢١٣٨خ م،
٢١٤٢، ٢١٥٧م، ٢١٥٩، ٢١٧٢م، ٢١٧٣خ، ٢١٧٦م، ٢١٧٩، ٢١٨٠،
٢١٨٢م، ٢١٨٣م، ٢١٨٤، ٢١٨٦خ م، ٢١٨٧خ م، ٢١٨٨، ٢١٨٩خ م، ٢١٩٠خ
م، ٢١٩١م، ٢١٩٢، ٢١٩٥م، ٢١٩٦خ، ٢١٩٩م، ٢٢٠٢، ٢٢٠٥خ م،
٢٢٠٦خ، ٢٢١٤خ م، ٢٢١٥خ م، ٢٢١٦خ م، ٢٢١٨خ، ٢٢١٩، ٢٢٢٢خ م،
٢٢٢٣م، ٢٢٢٩م، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٣، ٢٢٣٥خ م، ٢٢٣٦خ م، ٢٢٤٢خ،
٢٢٤٣خ م، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥خ م، ٢٢٤٦م، ٢٢٤٩ خ م، ٢٢٥٢، ٢٢٥٧،
٢٢٦٢خ، ٢٢٦٣، ٢٢٦٥م، ٢٢٦٨خ م، ٢٢٧٠خ م، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧خ م، ٢٢٧٩،
٢٢٨٠خ م، ٢٢٨٣خ، ٢٢٨٧، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤خ م، ٢٣٠١خ م، ٢٣٠٤خ،
٢٣٠٩خ م، ٢٣١١، ٢٣١٩، ٢٣٢٣م، ٢٣٢٤م، ٢٣٢٥، ٢٣٣٠، ٢٣٣٤،
٢٣٣٥، ٢٣٣٩خ م، ٢٣٣٩خ م، ٢٣٤١، ٢٣٤٢م، ٢٣٤٣م، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥،
٢٣٤٨م، ٢٣٤٩، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٦م، ٢٣٥٧م، ٢٣٦٠، ٢٣٦١خ م،
٢٣٦٤خ، ٢٣٦٦خ م، ٢٣٧٢م، ٢٣٧٣م، ٢٣٧٤، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٩خ م،
٢٣٨٠، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨خ م، ٢٣٨٩م، ٢٣٩٠، ٢٣٩١م، ٢٣٩٣خ، ٢٣٩٧،
٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠١، ٢٤١٠م ٢٤١٥، ٢٤١٧، ٢٤١٨م، ٢٤٢٠م، ٢٤٢١،
٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٦خ م، ٢٤٣٤خ م، ٢٤٤٦خ م، ٢٤٥٥خ م،
٢٤٥٧، ٢٤٦١خ م، ٢٤٧٢، ٢٤٧٤خ، ٢٤٧٥خ م، ٢٤٧٧خ، ٢٤٨٣، ٢٤٨٩خ،
٢٤٩٢، ٢٤٩٨خ، ٢٥٠٣، ٢٥١١، ٢٥١٤م، ٢٥١٦، ٢٥١٨، ٢٥٢٧خ م،
٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٤٧خ م، ٢٥٥١خ م، ٢٥٥٥خ م، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧خ م،
٢٥٥٨، ٢٥٦٠، ٢٥٦١خ م، ٢٥٦٩خ م، ٢٥٧١، ٢٥٨٥، ٢٥٨٩خ م، ٢٥٩٣خ،
٢٥٩٥خ م، ٢٥٩٦م، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٦٠٠خ، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤خ م، ٢٦٠٥خ م،

٣٠٢٨، ٣٠٣١خ م. ٣٠٣٣خ، ٣٠٣٤م، ٣٠٤٣خ م، ٣٠٤٥خ م، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣م، ٣٠٥٧، ٣٠٦٢، ٣٠٦٥خ، ٣٠٦٧خ م، ٣٠٦٨خ م، ٣٠٧٢م، ٣٠٧٣خ م، ٣٠٧٦، ٣٠٧٩م، ٣٠٨٠، ٣٠٨٦. ٣٠٨٧، ٣٠٩٢، ٣٠٩٨خ م، ٣١٠٣خ، ٣١٠٤خ، ٣١١٢م، ٣١١٤خ م، ٣١٢٠خ م، ٣١٢١م، ٣١٢٤خ، ٣١٣٠خ م، ٣١٣٣خ م، ٣١٣٤خ، ٣١٣٥خ، ٣١٣٨خ م، ٣١٣٩، ٣١٤١خ م، ٣١٤٤، ٣١٤٥خ م، ٣١٤٦خ م، ٣١٤٧، ٣١٤٩خ م، ٣١٥٦خ م، ٣١٥٧، ٣١٦١خ م، ٤١٦٢خ م، ٣١٦٦خ م، ٣١٦٧خ م، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧٨خ م، ٣١٨٢خ م، ٣١٨٤م، ٣١٨٩م، ٣١٩٧خ م، ٣١٩٨م، ٣٢٠٠م، ٣٢٠١خ، ٣٢٠٤خ م، ٣٢٠٨م، ٣٢٠٩خ م، ٣٢١٢خ، ٣٢١٣خ، ٣٢١٤، ٣٢١٦، ٣٢١٨م، ٣٢٢٠م، ٣٢٢١خ م، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤م، ٣٢٢٧خ م، ٣٢٣٢، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٨خ م، ٣٢٤٢م، ٣٢٤٥خ م، ٣٢٤٨، ٣٢٤٨خ م، ٣٢٤٩، ٣٢٥١خ، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤خ م، ٣٢٥٨م، ٣٢٥٩خ، ٣٢٦٣خ م، ٣٢٦٤م، ٣٢٦٨، ٣٢٧٦م، ٣٢٨٣خ م، ٣٢٨٥خ م، ٣٢٨٦خ م، ٣٢٨٧خ م، ٣٢٨٨م، ٣٢٩٠م، ٣٢٩٢خ م، ٣٢٩٣، ٣٣٠١خ، ٣٣٠٢خ م، ٣٣٠٤خ م، ٣٣٠٥خ م، ٣٣٠٦خ م، ٣٣١١ خ م، ٣٣١٢خ م، ٣٣١٣، ٣٣١٤خ، ٣٣١٥خ م، ٣٣١٧، ٣٣٤٣خ م، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥خ، ٣٣٢٩خ م، ٣٣٣٢، ٣٣٣٤، ٣٣٣٦خ م، ٣٣٣٧خ م، ٣٣٤١، ٣٣٤٣خ م، ٣٣٤٤خ م، ٣٣٤٥خ م، ٣٣٤٦خ م،٣٣٥١، ٣٣٥٢م، ٣٣٥٤م، ٣٣٥٩خ، ٣٣٦٠خ، ٣٣٦١، ٣٣٦٢خ، ٣٣٦٣خ م، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧م، ٣٣٧٢، ٣٣٧٨، ٣٣٨٠، ٣٣٨٧خ م، ٣٣٩٠م ٣٣٩٢، ٣٣٩٨، ٣٤٠٠م، ٣٤١٠، ٣٤١٣، ٣٤١٦م، ٣٤١٧خ، ٣٤١٨خ م، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٥، ٣٤٢٧، ٣٤٣٥خ م، ٣٤٣٩م، ٣٤٤٠، ٣٤٤٦، ٣٤٥٤م، ٣٤٥٦خ، ٣٤٥٩، ٣٤٦١خ م، ٣٤٦٣م، ٣٤٦٦خ م، ٣٤٦٨خ م، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٨٥خ م، ٣٤٨٩م، ٣٤٩٣م، ٣٤٩٥خ م، ٣٤٩٦خ م، ٣٤٩٧خ م، ٣٤٩٨خ م، ٣٥٠٦م، ٣٥٠٨خ م، ٣٥١٣، ٣٥١٧م، ٣٥٣٠خ م، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦، ٣٥٤١خ م، ٣٥٥١، ٣٥٥٥م، ٣٥٦٢، ٣٥٦٤، ٣٥٦٧خ، ٣٥٧٢م، ٣٥٧٤خ م، ٣٥٧٦م، ٣٥٩٣م، ٣٥٩٧م، ٣٦٠٠خ م، ٣٦٠٢خ

م، ٣٦٠٣خ م، ٣٦٠٤، ٣٦٠٥م، ٣٦١٤م، ٣٦١٥، ٣٦٢١خ م، ٣٦٢٣ خ م، ٣٦٢٥، ٣٦٣٠، ٣٦٣١خ م، ٣٦٣٣خ، ٣٦٣٤خ م، ٣٦٣٥خ م، ٣٦٣٦خ، ٣٦٣٧، ٣٦٣٩، ٣٦٤٤م، ٣٦٤٦م، ٣٦٤٧م، ٣٦٥٣م، ٣٦٥٤خ م، ٣٦٥٥م، ٣٦٥٧، ٣٦٦٠خ م، ٣٦٧٢خ م، ٣٦٧٤خ م، ٣٦٧٥، ٣٦٧٧خ م، ٣٦٨٨، ٣٦٩٦خ م، ٣٦٩٧خ، ٣٧٠٤، ٣٧٠٦خ، ٣٧١٠خ م، ٣٧١٦، ٣٧٣١خ م، ٣٧٣٥، ٣٧٣٦م، ٣٧٤٣خ م، ٣٧٤٤، ٣٧٤٥خ م، ٣٧٥٣خ م، ٣٧٥٤خ م، ٣٧٥٦خ م، ٣٧٥٧، ٣٧٥٨، ٣٧٦٠، ٣٧٦٥خ، ٣٧٦٨، ٣٧٧٣خ، ٣٧٧٦خ، ٣٧٧٧خ م، ٣٧٨٠، ٣٧٨٢، ٣٧٨٣خ م، ٣٧٩١، ٣٧٩٢خ م، ٣٧٩٤خ م، ٣٧٩٦خ م، ٣٧٩٨، ٣٨٠٧خ، ٣٨١٠خ م، ٣٨١٦خ م، ٣٨٢٠خ، ٣٨٢١م، ٣٨٢٤خ، ٣٨٢٥م، ٣٨٣٥خ، ٣٨٤١خ، ٣٨٤٧خ م، ٣٨٤٨خ م، ٣٨٥١، ٣٨٥٣خ م، ٣٨٥٩خ م، ٣٨٦٠، ٣٨٦١خ م، ٣٨٦٤م، ٣٨٦٧خ م، ٣٨٦٩، ٣٨٧١، ٣٨٧٦خ م، ٣٨٧٧خ م، ٣٨٨١خ م، ٣٨٨٥خ م، ٣٨٨٧خ م، ٣٨٨٨، ٣٨٨٩، ٣٨٩٨، ٣٩٠١خ م، ٣٩٠٢م، ٣٩٠٣، ٣٩٠٦، ٣٩٠٧خ م، ٣٩١٠م، ٣٩١١خ م، ٣٩١٤، ٣٩١٦،خ م، ٣٩٢٠خ م، ٣٩٢١خ م، ٣٩٢٢، ٣٩٣٥، ٣٩٤٠م، ٣٩٤١خ م، ٣٩٤٨خ م، ٣٩٤٩خ م، ٣٩٥٠، ٣٩٥١، ٣٩٥٢خ م.

ثبت مصطلح «حسن صحيح غريب»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (٣٢١) ثلاثمئة وواحد وعشرين حديثاً هي:

١٤٥، ١٤٩، ١٥٢م، ١٩٠خ م، ٢١٠م، ٢١٣م، ٢٢٨م، ٢٧١م، ٢٩٠م، ٣٦٢، ٣٩٨، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٤٩م، ٥٠٥خ، ٥٠٨خ م، ٥٤٣خ، ٥٤٩خ، ٦٠٧، ٦٧٧خ، ٦٨٠خ م، ٦٩٣م، ٧٥٧خ، ٧٦٥خ م، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨١٠، ٩٢١خ م، ٩٣٧خ م، ٩٤٨، ٩٥٦خ م، ٩٧٦م، ١٠٣٩م، ١١٠٦، ١١٥٨م، ١١٩٩، ١٢٠٧خ م، ١٢١٣، ١٢٥٠، ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٩٠خ م، ١٢٩٦،

٣٤٨٢، ٣٤٨٧خ م، ٣٤٩٤م، ٣٥٣١خ م، ٣٥٣٨م، ٣٥٤٣، ٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٥٧، ٣٥٧٣، ٣٥٧٥، ٣٥٧٨، ٣٥٧٩، ٣٥٨١، ٣٥٩٢م، ٣٦٠٦م، ٣٦٠٩، ٣٦١١، ٣٦١٣، ٣٦٢٧، ٣٦٢٨، ٢٦٣٢خ م، ٣٦٤٠خ، ٣٦٤٣خ م، ٣٦٤٥، ٣٦٤٩م، ٣٦٧٠، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٨٧خ م، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٦٩١، ٣٦٩٩، ٣٧٠٢، ٣٧٠٧خ، ٣٧١١، ٣٧١٥خ م، ٣٧١٩، ٣٧٢٤ خ م، ٣٧٣٨، ٣٧٤٩، ٣٧٥٩، ٣٧٦١م، ٣٧٦٤، ٣٧٧٨خ، ٣٧٧٩، ٣٨٠٠، ٣٨٠٤، ٣٨٠٦خ م، ٣٨١١، ٣٨٢٧خ م، ٣٨٢٨، ٣٨٣٨، ٣٨٤٩، ٣٨٥٢، ٣٨٥٥خ م، ٣٨٥٦خ م، ٣٨٥٧خ م، ٣٨٧٥خ م، ٣٨٨٣، ٣٨٨٤، ٣٨٩٠، ٣٨٩٤، ٣٨٩٥، ٣٩٠٨، ٣٩١٧، ٣٩١٨م، ٣٩٢٥، ٣٩٢٦، ٣٩٣٠م، ٣٩٣٤، ٣٩٣٨، ٣٩٤٢، ٣٩٥٣خ م.

ثبت مصطلح «صحيح»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (٩٠) تسعين حديثاً، هي:

٨٢، ١٥٦، ١٨٢، ١٩١م، ٣٦٨، ٣٨٥، ٤٩٢، ٥٤٥، ٥٦٤خ م، ٥٨٣، ٦٣٩، ٧٥٣خ م، ٧٦٨خ م، ٧٧٥خ م، ٨٢٢م، ٨٩٢خ م، ٩٢٩م، ١٠٤٤م، ١٠٨١خ م، ١٠٨٢، ١١٠٥، ١١٣٥م، ١١٤٤، ١١٦٨خ م، ١٢٠٨، ١٢٤٦خ م، ١٤٣٣خ م، ١٤٧١خ م، ١٥٣٧خ م، ١٥٧٩ت، ١٦٣٨، ١٦٥١خ م، ١٦٥٧، ١٦٨٧خ م، ١٩٠٠، ١٩٠٤خ، ١٩٠٧، ١٩١٢، ٢٠٤٤خ م، ٢٠٦٤خ م، ٢١٤٧ت، ٢١٦٨، ٢٢٠٠خ م، ٢٢٢٥خ م، ٢٢٥١خ م، ٢٢٥٨خ م، ٢٢٧١خ م، ٢٢٨٤خ م، ٢٣١٣، ٢٣٦٨، ٢٣٨٥خ م، ٢٤١٣خ، ٢٤٥٤خ، ٢٤٦٢خ م، ٢٤٦٣خ م، ٢٤٦٧خ م، ٢٤٦٩خ م، ٢٤٧٠، ٢٤٧١خ م، ٢٤٧٩، ٢٧٨٥، ٢٧٩١، ٢٥٠٠خ م، ٢٥٠٩، ٢٥١٣م، ٢٥١٥خ م، ٢٥٢٢خ م، ٢٥٣٧خ م، ٢٥٥٤خ م، ٢٥٦٨، ٢٥٩٢م، ٢٦١٢، ٢٦٣١خ م، ٢٦٦٩خ، ٢٦٩٦خ م، ٢٧٤٧خ م، ٢٧٥٠خ م، ٢٧٦٣خ م، ٢٧٧١، ٢٨١١ خ م، ٢٨٢٤خ م، ٣٥١٤، ٣٦٩٣م، ٣٦٩٦م، ٣٧٥٥خ م، ٣٧٧٠خ، ٣٨١٤خ م، ٣٨٧٨ت، ٣٨٨٢خ م، ٣٩٠٠خ م.

ثبت مصطلح «صحيح غريب»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (١٨) ثمانيةَ عشرَ حديثاً، هي:

٤٨٠خ، ١٨٨١ت، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٢٠١م، ٢٢٥٩، ٢٢٨٩خ م، ٢٢٩٢خ م، ٢٣٢٠، ٢٤٢٨ت، ٢٥٠٤خ م، ٢٥٠٨ت، ٢٥٣٦ت، ٢٩٢٥، ٣٦١٨، ٣٦٤٢، ٣٦٥٦خ، ٣٦٧٦خ م.

ثبت مصطلح «حسن غريب»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (٥٥٧) خمسمئة وسبعة وخمسين حديثاً هي:

٧، ٩، ٢٨خ م، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٥٨خ، ١٣٣، ١٧١، ٢١١خ، ٢٣٣ت، ٢٦٨، ٢٩١، ٢٩٤م، ٣٢٤، ٣٦٠ت، ٣٩٥، ٤١٠، ٤١٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٤٣خ، ٤٤٨ت، ٤٥٥، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٤ت، ٤٨٧ت، ٤٩٠، ٥٤١خ، ٥٤٤خ م، ٥٥٣م، ٥٧٩، ٥٨٦ت، ٥٨٩ت، ٥٩٠خ، ٦٠١، ٦١٤، ٦١٩خ م، ٦٤٤، ٦٥٦، ٦٦٤ت، ٦٧٤، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٢٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٤٧، ٧٦٤خ م، ٧٧٦خ م، ٨١٤، ٨١٦، ٨١٩، ٨٣٠، ٩٠٥، ٩٣٥، ٩٣٩، ٩٤٥، ٩٦٣ت، ٩٦٩، ٩٨٣، ٩٨٤ت، ٩٩٥، ١٠٠٣، ١٠١٦، ١٠٢١، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧ت، ١٠٥٣ت، ١٠٦٢، ١٠٦٤، ١٠٧١ت، ١٠٨٠، ١٠٨٢، ١٠٨٥ت، ١٠٨٩، ١٠٩٥خ، ١١٥٩ت، ١١٦٠ت، ١١٦١، ١١٦٦ت، ١١٦٨خ م، ١١٧٣ت، ١١٧٤، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٩٨، ١٢١٦، ١٢٢١م، ١٢٢٨خ م، ١٢٤٩، ١٢٦٠، ١٢٦٥، ١٢٧٤، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٣٢١م، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦خ م، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٤٣، ١٣٥٤م، ١٣٦٢، ١٣٦٦، ١٣٧٨، ١٣٨٧، ١٤١٤، ١٤٢٣، ١٤٣٧، ١٤٤٧، ١٤٥٧، ١٤٦٣خ م، ١٤٧٨خ م، ١٤٨٠، ١٤٨٥ت، ١٤٩٣، ١٤٩٩، ١٥٠١، ١٥١٨،

٣٨٥٤ت، ٣٨٥٨ت، ٣٨٦٢، ٣٨٦٣م، ٣٨٦٨ت، ٣٨٧٢خ م، ٣٨٧٣ت، ٣٨٧٤ت، ٣٨٧٩خ م، ٣٨٨٠خ م، ٣٨٨٦خ م، ٣٨٩١، ٣٨٩٣ت، ٣٩٠٩م، ٣٩١٥خ م، ٣٩١٩ت، ٣٩٢٤م، ٣٩٢٧ت، ٣٩٤٤ت، ٣٩٤٧، ٣٩٥٤، ٣٩٥٥.

ثبت مصطلح «حسن»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (٣١٢) ثلاثمئة واثني عشرَ حديثاً، هي:

٣٣، ٦٤، ٦٦، ٩٨، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٦م، ١٨٢، ١٨٤، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١١خ م، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٢م، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥١٤، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٩٨، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١خ م، ٦٩٢، ٧٠٦م، ٧١٥، ٧٢٥، ٧٣٤م، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٩، ٧٥١، ٨٣٨، ٨٤١، ٨٥٤خ، ٨٧١، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٣٢م، ٩٤٧م، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٦٦خ م، ٩٨٢، ٩٩٣، ١٠٠١، ١٠٠٥، ١٠٢٨، ١٠٣٣م، ١٠٣٤، ١٠٤٩م، ١٠٥٧، ١٠٧٩، ١٠٨٧، ١١٠٢، ١١٠٥، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢م، ١١٦٤، ١٢٤٧، ١٢٥٩، ١٢٨٩، ١٣٣١، ١٣٥١خ م، ١٣٦٦، ١٣٦٨، ١٣٨١، ١٣٩٠، ١٤١٣، ١٤١٧، ١٤١٩خ م، ١٤٢٧خ م، ١٤٢٨خ م، ١٤٤٢، ١٤٧٩م، ١٤٩٠م، ١٥٠٧، ١٥٣١، ١٥٣٥خ م، ١٥٤٤خ م، ١٥٤٨، ١٥٦١، ١٥٦٥م، ١٥٨٦خ، ١٥٨٩خ م، ١٦٢٥، ١٦٢٩خ م، ١٦٣٤، ١٦٤٢، ١٦٥٠، ١٦٥٥، ١٨٢٦خ م، ١٨٦٢، ١٨٦٤خ م، ١٨٦٦خ م، ١٨٩٧، ١٩١٣خ م، ١٩٢٣، ١٩٣٠م، ١٩٣١، ١٩٣٧م، ١٩٣٩، ١٩٥٩، ١٩٧٣، ١٩٩٣، ٢٠٦٣خ م، ٢٠٦٨، ٢٠٩٨خ م، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٤٠، ٢١٥٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٩٤، ٢٢٠٧م، ٢٢٠٩، ٢٢٢٦، ٢٢٣٢، ٢٢٤٧م، ٢٢٥٠، ٢٢٧٥، ٢٤٠٦، ٢٤٣٠،

٢٤٣١، ٢٤٤٠، ٢٤٥٠، ٢٤٦٤، ٢٤٨١، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٥٤٦، ٢٥٧٩م، ٢٦٤٢، ٢٦٤٦، ٢٦٥٦، ٢٦٧٧، ٢٦٨٠، ٢٦٩٢خ م، ٢٢٩٤، ٢٢٩٧، ٢٧٠٦، ٢٧٢٨، ٢٧٣٦، ٢٧٥٥، ٢٧٥٧، ٢٧٦٩، ٢٧٨٧، ٢٧٩٤، ٢٧٩٦، ٢٨٠٣، ٢٨١٦م، ٢٨١٩، ٢٨٩٦، ٢٩٤١، ٢٩٥١، ٢٩٥٣، ٢٩٧٦، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠١١م، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠خ م، ٣٠٤١خ م، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٨٤، ٣٠٩٤، ٣١٠١، ٣١٠٧، ٣١٠٩، ٣١١٦م، ٣١٣٧، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٨، ٣١٥٩، ٣١٧١، ٣١٩٠، ٣١٩٩، ٣٢١٥، ٣٢٤٣، ٣٣٩١، ٣٤٠١خ م، ٣٤١٢م، ٣٤٤٥، ٣٤٤٨، ٣٤٥٥، ٣٤٧٦، ٣٤٩٩، ٣٥١٩، ٣٥٢٢، ٣٥١٧، ٣٥٣٢، ٣٥٤٣م، ٣٥٦٥، ٣٥٩٣، ٣٥٩٨، ٣٩٦٦، ٣٩٧١، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٣٦٥٨، ٣٦٦٢، ٣٧٠٣، ٣٧٥٧، ٣٧٧٥، ٣٧٩٣، ٣٧٩٥، ٤٠٠١، ٣٧٩٩، ٣٨٠١، ٣٨١٢.

ثبت مصطلح «أصحّ»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (٣١) واحد وثلاثين حديثاً، هي:

١٢، ٤٥، ١٨٤، ١٩٤ت، ٢٠١ت، ٢٠٧، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٧٧ت، ٢٨٩خ م، ٣٩٠، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٦٦، ٤٧٠، ٥٤١خ، ٥٦٨، ٥٩٤، ٦٠٩، ٦٣٢، ٦٣٥خ م، ٦٤٥، ٦٤٧م، ٦٦٦م، ٦٩٤، ٨٣٥، ٨٧٠، ٩٠٧، ١٠١٦، ١٠٤٨م، ١٤٥٥.

ثبت مصطلح «غريب»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (٣٦٢) ثلاثمئة واثنين وستين حديثاً، لم يخرج البخاري ومسلم منها إلا (٨) ثمانية أحاديث لاعتبارات خاصة تقدم الكلام عليها في مصطلح «غريب»، هي الأحاديث (٧٣م، ٦٨٣خ م، ٨٤٥م، ٩٣٦خ م، ١٨٧١م، ٢١٣٠خ م، ٢٨٣٤م، ٣٣١٠خ م)، بينما انفرد الترمذي بتخريج (١٥٩) مئة وتسعة وخمسين حديثاً منها:

٢٧٣٠ت، ٢٧٣٨ت، ٢٧٤٨، ٣٧٦٢ت، ٢٧٩٠ت، ٢٧٩١ت، ٢٧٩٩ت، ٢٨٠٠، ٢٨٢٣ت، ٢٨٣٤م، ٢٨٣٥، ٢٨٤٤ت، ٢٨٥٤ت، ٢٨٧٨ت، ٢٨٧٩، ٢٨٨٣، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨ت، ٢٨٩٣ت، ٢٨٩٤ت، ٢٨٩٨، ٢٩١١، ٢٩١٦، ٢٩٢٢، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨ت، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٥٢، ٢٩٥٧، ٢٠٣٦ت، ٣٠٤٦ت، ٣٠٨٢ت، ٣٠٩٥ت، ٣١٠٠، ٣١٢٣، ٣١٢٦ت، ٣١٢٧ت، ٣١٢٨ت، ٢١٥٢ت، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٨٦ت، ٣١٩٥، ٣٢٩٢، ٣٢٠٥ت، ٣٢٠٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩ت، ٣٢٥٢ت، ٣٢٥٥ت، ٣٢٥٦ت، ٣٢٦٥، ٣٢٧٩ت، ٣٢٧٥ت، ٣٢٩١ت، ٣٢٩٤، ٣٢٩٦ت، ٣٢٩٨، ٣٣٠٨ت، ٣٣١٠خ م، ٣٣٢٢ت، ٣٣٢٦ت، ٣٣٢٧، ٣٣٣٠، ٣٣٣٨ت، ٣٣٤٢، ٣٣٥٠ت، ٣٣٥٥ت، ٣٣٥٨ت، ٣٣٦٩، ٣٣٧١ت، ٣٣٧٦، ٣٣٨٢، ٣٣٨٦ت، ٣٤١٩ت، ٣٤٢٤، ٣٤٢٨، ٣٤٣١ت، ٣٤٣٦ت، ٣٤٤٢ت، ٣٤٥٠، ٣٤٧٣، ٣٤٧٩ت، ٣٥٠٠ت، ٣٥٠١، ٣٥٠٤، ٣٥٠٧، ٣٥١٥، ٣٥١٦ت، ٣٥٢٤ت، ٣٥٣٣ت، ٣٥٤٤، ٣٥٤٨ت، ٣٥٥٢ت، ٣٥٥٤ت، ٣٥٥٩، ٣٥٦٠، ٣٥٦١ت، ٣٥٦٩ت، ٣٥٧٧، ٣٥٨٠ت، ٣٥٨٥ت، ٣٥٨٧ت، ٣٥٨٩، ٣٩٦٧، ٣٩٦٨، ٣٩٧٠، ٣٩٧٣، ٣٦١٦، ٣٦٢٦، ٣٦٤٨ت، ٣٦٦٥، ٣٦٦٧ت، ٣٦٦٨، ٣٦٦٩، ٣٦٧٨ت، ٣٦٧٩ت، ٣٦٨٣ت، ٣٦٩٤ت، ٣٧٠٠، ٣٧٠٩ت، ٣٧١٤ت، ٣٧١٧ت، ٣٧٢١ت، ٣٧٢٨ت، ٣٧٣٢، ٣٧٣٤، ٣٧٣٩، ٣٧٤٠، ٣٧٤١ت، ٣٧٦٣ت، ٣٧٦٦، ٣٧٧١ت، ٣٧٧٢ت، ٣٧٨٧ت، ٣٨٠٣ت، ٣٨٠٨، ٣٨٣٠، ٣٨٤٣ت، ٣٨٤٦ت، ٣٨٦٥ت، ٣٨٧٠، ٣٨٩٦، ٣٩٠٥ت، ٣٩١٢ت، ٣٩١٣ت، ٢٩٢٣ت، ٣٩٢٨، ٣٩٢٩ت، ٣٩٣٢ت، ٣٩٣٧ت، ٣٩٣٩ت، ٣٩٤٣ت.

مصطلح «غريب، وإسناده ليس بالقويّ»

أطلق الترمذي هذا المصطلح حكماً علىٰ (١٤) أربعةَ عشرَ حديثاً، هي:

٥٧، ٦٠٦، ١٠٧٦، ١١٨٦، ٢٤٤٨، ٢٦٣٣، ٢٩٣٠، ٢٩٤٨، ٣٥١٨، ٣٥٢٠، ٣٥٨٦، ٣٦١٢، ٣٨٤٤، ٣٨٩٢.

الملحق السادس

تخريج جامع الترمذي

رأيت من المناسب، أن أُعدّ بعض الأثبات التي تُعين الباحث في التعرّف على درجة أحاديث جامع الترمذي، بالوقوف على من وافقه على تخريجها من المصنفين المشهورين من علماء عصره؛ لأنّ من المعروف لدى العلماء أنّ الحديث الذي يخرّجه عدد أكبر من المصنّفين الكبار في القرن الثالث خاصّة، يكون أصحَّ من الحديث الذي يخرّجه عدد أقلّ منهم. يوضّح ذلك أنّ الأحاديث التي اتفق الأئمّة التسعة على إخراجها كانت أقلّ عدداً من الأحاديث التي اتّفق الأئمة الستّة على تخريجها، فقد اتّفق الأئمّة التسعة: الستّة المعروفون، ومعهم مالك وأحمد والدارمي على تخريج (١٤١) مئة وواحد وأربعين حديثاً من أحاديث جامع الترمذي فقط، بينما بلغت الأحاديث التي وافقه الخمسة على تخريجها (٣٧٨) ثلاثمئة وثمانية وسبعين حديثاً، فيما كانت الأحاديث التي وافقه عليها أصحاب السنن الثلاث (٦٤١) ستمئة وواحداً وأربعين حديثاً.

فإذا انتقلنا إلى الأحاديث التي وافقه عليها واحد من المصنفين، وجدناها كثيرة بالقياس إلى ما تقدّم، إذ بلغت الأحاديث التي وافق البخاريُّ الترمذيَّ عليها (١٢٨٣) ألفاً ومئتين وثلاثة وثمانين حديثاً، والأحاديث التي وافقه مسلم عليها، بلغت (١٥٦٨) ألفاً وخمسمئة وثمانيةً وستين حديثاً. أمّا الأحاديث التي وافقه عليها أحمد ابن حنبل، فكانت (٢٤٦٦) ألفين وأربعمئة وستة وستين حديثاً، وقَصَرتُ ما أودعته هنا على ما اعتقدت وجوده مفيداً في هذا الكتاب علاوةً على معرفة موقفه من أحاديث الصحيحين التي تعدّ في نظر العلماء أصحّ الأحاديث ليتوضّح لنا أنّ علماءنا السابقين، لم يكونوا ينظرون إلى صنيع البخاريّ ومسلم بهذه القداسة وذاك التشنج الذي نراه لدى بعض

النّاس اليوم. وألحقت بهذه ثبتاً للأحاديث التي انفرد بها الترمذي، عن أقرانه من العلماء، حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لحصر إضافاته الحديثيّة على المصنّفين من جهة، ولمعرفة قيمة هذه الاضافات من جهة درجاتها من الصحة، أو الضعف، فكانت علىٰ النحو الآتي:

الثبت الأول : الأحاديث التي اتّفق الأئمّة التسعة مع الإمام الترمذي علىٰ تخريجها.

الثبت الثـاني: الأحاديث التي اتّفق الأئمة الستّة معه علىٰ تخريجها.

الثبت الثـالث: الأحاديث التي وافق البخاريُّ ومسلمٌ الترمذيَّ علىٰ تخريجها.

الثبت الرابـع: الأحاديث التي وافق البخاريُّ الترمذي علىٰ تخريجها.

الثبت الخامس: الأحاديث التي وافق مسلمٌ الترمذي علىٰ تخريجها.

الثبت السادس: الأحاديث التي انفرد الترمذي بتخريجها دون التسعة.

الثبت الأوّل

الأحاديث التي اتّفق الأئمة التسعة مع الإمام الترمذي علىٰ تخريجها

وكانت (١٤١) مئة وواحداً وأربعين حديثاً هي:

٨، ١١، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٤٧، ٧١، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٠٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٨، ١٥٧، ١٨٦، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٩، ٥١٢، ٥٢٢، ٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٤٢، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٣، ٧٦٤، ٧٦٨، ٨٠٤، ٨٠٨، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٤٧، ٨٦٠، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٨٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩٢٨، ٩٤٣، ٩٤٥، ٩٧٤، ٩٧٥، ١٠٩٤، ١١١٤، ١١٢٤، ١١٢٦، ١١٣٣، ١١٩٥، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٣٦، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٦، ١٢٦٢،

١٢٧٦، ١٢٩٢، ١٣٠٠، ١٣٠٢، ١٣٠٨، ١٣٧٧، ١٤١٠، ١٤٣٣، ١٤٤٦، ١٤٦٤، ١٤٧٧، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٦٠، ١٦٩٣، ١٦٩٩، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٥٤، ١٧٩٧، ١٨٦١، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٦، ١٩٣٣، ٢٠٧١، ٢١١١، ٢١١٦، ٢١١٨، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢٧٣٤، ٢٩٥٨، ٣١٧٨، ٣٤١٨، ٣٦٢٣.

الثبت الثاني

الأحاديث التي اتّفق الأئمة الستّة معه علىٰ تخريجها

وكانت جملتها (٣٧٨) ثلاثمئة وثمانية وسبعين حديثاً هي:

٥، ٦، ٨، ١١، ١٥، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٤٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١٢، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٨٤، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٤٢، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٧١١، ٧١٦، ٧٣٨، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٨٣، ٧٨٧، ٧٩٦، ٨٠٤، ٨٠٨، ٨٢١، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٩، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٥٨، ٨٦٠، ٨٦٥، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٨٤، ٨٨٧، ٨٩٢،

الثبت الثالث

الأحاديث التي وافق البخاريُّ ومسلمٌ الترمذيَّ علىٰ تخريجها

وكانت جملتها (١٠٩٦) ألفاً وستة وتسعين حديثاً هي:

٥، ٦، ٨، ١١، ١٣، ١٥، ٢٨، ٣٢، ٤١، ٤٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١٢، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٩٢، ٦٠٢، ٦٠٨، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٨، ٦٤٢، ٦٦١، ٦٦٨، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٩٢، ٦٩٩، ٧٠٣، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٦، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٩٨، ٨٠٤، ٨٠٨، ٨١١، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٣٩، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٤٩، ٨٥٣، ٨٦٠، ٨٦٣، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٩٢، ٩٠١، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١١، ٩١٣، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٨، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٤٣، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٦، ٩٦٤، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٨٨، ٩٩٠، ٩٩٦،

١٧٣٣، ١٧٤٢١، ١٧٤٥، ١٧٤٨، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١،
١٧٦٨، ١٧٧٤، ١٧٧٩، ١٧٨٧، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٧،
١٨٠٦، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢،
١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٣١، ١٨٣٤، ١٨٣٦، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٥٠، ١٨٦١،
١٨٦٣، ١٨٧٦، ١٨٧٨، ١٨٨٢، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩٣، ١٨٩٨، ١٩٠١،
١٩٠٢، ١٩٠٩، ١٩١١، ١٩١٣، ١٩١٥، ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٣٢،
١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤٢، ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٥٨، ١٩٦٠،
١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٨٨، ١٩٩٦، ٢٠١٥، ٢٠١٧، ٢٠٢٤،
٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٦٣،
٢٠٦٤، ٢٠٦٧، ٢٠٧١، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٨٢، ٢٠٨٥، ٢٠٩٠، ٢٠٩٦،
٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢١٠٧، ٢١١١، ٢١١٦، ٢١١٨، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦،
٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٤، ٢١٣٦، ٢١٣٧،
٢١٣٨، ٢١٧٩، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢٢٠٠، ٢٢٠٥، ٢٢١٤،
٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢٢٢، ٢٢٢٥، ٢٢٣٣، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٤١، ٢٢٤٣،
٢٢٤٥، ٢٢٤٩، ٢٢٥١، ٢٢٥٨، ٢٢٦٨، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٧، ٢٢٨٠،
٢٢٨٤، ٢٢٨٩، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٤، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٩، ٢٣١٤،
٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٦١، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٧٩، ٢٣٨٥، ٢٣٨٨،
٢٣٩٧، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٦، ٢٤٣٤، ٢٤٤٢، ٢٤٤٦، ٢٤٥٥، ٢٤٦١،
٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٧، ٢٤٦٩، ٢٤٧١، ٢٤٧٥، ٢٤٩٧، ٢٥٠٠، ٢٥٠٤،
٢٥١٥، ٢٥٢٣، ٢٥٢٧، ٢٥٣٧، ٢٥٤٧، ٢٥٥١، ٢٥٥٥، ٢٥٥٧، ٢٥٦١،
٢٥٦٩، ٢٥٨٩، ٢٥٩٥، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦١١، ٢٦١٤، ٢٦١٥،
٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٨، ٢٦٣٢، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤،
٢٦٥٢، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٩٠، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٦،
٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١١، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧٢٤،
٢٧٣٤، ٢٧٤٢، ٢٧٤٩، ٢٧٥٦، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٧٤، ٢٧٨٠،

٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٩، ٢٨١٥، ٢٨١٨، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٣٠، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٤٠، ٢٨٤٢، ٢٨٤٩، ٢٨٥١، ٢٨٥٥، ٢٨٥٧، ٢٨٦٢، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٧٢، ٢٨٧٤، ٢٨٨١، ٢٨٨٥، ٢٩٠٤، ٢٩٣٧، ٢٩٣٩، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٦، ٢٩٥٦، ٢٩٦٢، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٤، ٢٩٧٦، ٢٩٨٤، ٢٩٨٦، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٥، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٨، ٣٠٤١، ٣٠٤٣، ٣٠٤٥، ٣٠٥٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٧٣، ٣٠٩٦، ٣٠٩٨، ٣١١٠، ٣١١٤، ٣١٢٠، ٣١٣٠، ٣١٣٣، ٣١٣٨، ٣١٤١، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٩، ٣١٥٦، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٧٨، ٣١٨٠، ٣١٨٢، ٣١٨٥، ٣١٩٧، ٣٢٠٤، ٣٢٠٩، ٣٢٢١، ٣٢٢٧، ٣٢٣٨، ٣٢٤٥، ٣٢٤٨، ٣٢٥٤، ٣٢٥٧، ٣٢٦٣، ٣٢٧٢، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٨٣، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٩٢، ٣٣٠٢، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٥، ٣٣١٨، ٣٣٢٣، ٣٣٢٩، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٦٣، ٣٣٧٤، ٣٣٨٧، ٣٣٩٤، ٣٤٠١، ٣٤٠٩، ٣٤١٨، ٣٤٣٥، ٣٤٥٩، ٣٤٦١، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٨٤، ٣٤٨٥، ٣٤٨٧، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٥٠٨، ٣٥٣٠، ٣٥٣١، ٣٥٤١، ٣٥٥٣، ٣٥٧٤، ٣٦٠٠، ٣٦٠٢، ٣٦٠٣، ٣٦٢١، ٣٦٢٣، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٤، ٣٦٣٥، ٣٦٤٣، ٣٦٥٢، ٣٦٥٤، ٣٦٦٠، ٣٦٧٢، ٣٦٧٤، ٣٦٧٦، ٣٦٧٧، ٣٦٨٧، ٣٦٩٥، ٣٧١٠، ٣٧١٥، ٣٧٢٤، ٣٧٣١، ٣٧٤٣، ٣٧٤٥، ٣٧٥٣، ٣٧٥٤، ٣٧٥٥. ٣٧٥٦، ٣٧٧٧، ٣٧٨٣، ٣٧٩٢، ٣٧٩٤، ٣٧٩٦، ٣٨٠٦، ٣٨١٠، ٣٨١٤، ٣٨١٦، ٣٨٢٩، ٣٨٤٧، ٣٨٤٨، ٣٨٥٣، ٣٨٥٥، ٣٨٥٦، ٣٨٥٧، ٣٨٥٩، ٣٨٦١، ٣٨٦٧، ٣٨٧٥، ٣٨٧٦، ٣٨٧٧، ٣٨٨١، ٣٨٨٢، ٣٨٨٥، ٣٨٨٧، ٣٩٠٠، ٣٩٠١، ٣٩٠٧، ٣٩١١، ٣٩١٦، ٣٩٢٠، ٣٩٢١، ٣٩٣٣، ٣٩٤١، ٣٩٤٨، ٣٩٤٩، ٣٩٥٢.

١٤١٨

الثبت الرابع

الأحاديث التي وافق البخاريُّ الترمذيَّ علىٰ تخريجها دون مسلم

وكانت (٢٣٧) مئتين وسبعة وثلاثين حديثاً هي:

١٧، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ١٤٧، ٢١١، ٢١٣، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٧١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٤٣، ٤٨٠، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٩٠، ٦٤٠، ٦٦٩، ٦٧٧، ٦٩٠، ٧٠٧، ٧٣٦، ٧٥٧، ٧٧٥، ٧٩٠، ٨٢٣، ٨٤٢، ٨٥٤، ٨٦٥، ٨٧٥، ٨٨٧، ٨٩٦، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٣٨، ٩٤٢، ٩٧٣، ٩٧٩، ١٠٢٤، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٣٦، ١٠٥٩، ١٠٩٠، ١٠٩٥، ١١٥١، ١١٥٦، ١٢١٥، ١٢٥٤، ١٢٥٨، ١٢٧٣، ١٢٩٨، ١٣٢٠، ١٣٧٠، ١٣٥٩، ١٣٩٢، ١٤١٢، ١٤٢٩، ١٤٣٣، ١٤٥٨، ١٤٩١، ١٥١١، ١٥١٥، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٤٠، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٧١، ١٥٨٦، ١٥٩٨، ١٦٣٢، ١٦٤٣، ١٦٤٩، ١٦٧٣، ١٧٤٠، ١٧٤٧، ١٧٥٤، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٨٨، ١٧٩٨، ١٨٢٥، ١٨٣٠، ١٨٣٧، ١٨٥٣، ١٨٧٠، ١٩٠٤، ١٩٠٨، ١٩١٨، ١٩٥٣، ١٩٦٥، ١٩٦٩، ١٩٧٩، ١٩٨٥، ٢٠١٦، ٢٠٢٠، ٢٠٢٨، ٢٠٦٠، ٢٠٩٣، ٢٠٩٦، ٢١١٩، ٢١٦١، ٢١٧٣، ٢١٩٣، ٢١٩٦، ٢٢٠٦، ٢٢١٨، ٢٢٤٢، ٢٢٥٥، ٢٢٦٢، ٢٢٨٣، ٢٢٩٠، ٢٣٠٤، ٢٣٣٣، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٧، ٢٣٧٥، ٢٤٠٠، ٢٤٠٨، ٢٤١٣، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٥٤، ٢٤٧٤، ٢٤٧٧، ٢٤٨٩، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٥٩٣، ٢٦٠٠، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٧٠٤، ٢٧١٢، ٢٧١٨، ٢٧٢٣، ٢٧٢٩، ٢٧٤٧، ٢٧٨٤، ٢٧٨٩، ٢٧٩٢، ٢٨٤١، ٢٨٦٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٥، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٣٧، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٨، ٣٠٠٥، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٢١، ٣٠٣٣، ٣٠٦٠، ٣٠٦٥، ٣٠٩٧، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٥١، ٣١٥٨، ٣١٧٤، ٣١٨٣،

٣١٨٧، ٣٢٠١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٩، ٣٢٥١، ٣٢٥٩، ٣٢٦٢، ٣٢٦٦، ٣٣٠١، ٣٣١٤، ٣٣٤٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦٢، ٣٣٧٤، ٣٣٩٣، ٣٤١٤، ٣٤١٧، ٣٤٤١، ٣٤٥٣، ٣٤٥٦، ٣٤٥٩، ٣٤٨٤، ٣٥٦٧، ٣٦٣٣، ٣٦٣٦، ٣٦٤٠، ٣٦٥٦، ٣٦٩٧، ٣٧٠٦، ٣٧٠٧، ٣٧٦٥، ٣٧٦٦، ٣٧٦٩، ٣٧٧٠، ٣٧٧٣، ٣٧٧٦، ٣٧٧٨، ٣٨٠٧، ٣٨٢٤، ٣٨٣٥، ٣٨٤١، ٣٨٥٠، ٣٨٧٢، ٣٨٧٩، ٣٩٥٣.

فهذه (٢٣٧) مئتان وسبعة وثلاثون حديثاً، لم يخرّجها مسلم، وخرجها البخاري مع الترمذي، فتضاف إلىٰ جملة ما خرّجه الشيخان مع الترمذي، لمعرفة عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري من روايات الترمذي.

الثبت الخامس

الأحاديث التي وافق مسلمٌ الترمذيَّ علىٰ تخريجها دون البخاري

وكانت جملتها (٥٢٢) خمسمئة واثنين وعشرين حديثاً هي:

٢، ١٦، ١٨، ٢٤، ٣٥، ٤١، ٥١، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١٣٤، ١٤١، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٦، ١٨١، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٨٥، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٧٣، ٥٨١، ٥٨٥، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٩٣، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١٢، ٧١٣، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٩، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٩، ٧٦٣، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٦، ٨٠٩، ٨١٨،

١٤٢٠

٨٢٠، ٨٢٢، ٨٤٠، ٨٤٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٦٢، ٨٨٦، ٨٩٤، ٨٩٧،
٩٠٤، ٩٠٦، ٩١٢، ٩٢١، ٩٢٩، ٩٣٢، ٩٤١، ٩٤٧، ٩٥٢، ٩٦٥، ٩٦٦،
٩٦٧، ٩٧٢، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٩١، ١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٢٣،
١٠٢٥، ١٠٢٩، ١٠٣٣، ١٠٣٩، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥٢،
١٠٥٤، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٨٦، ١٠٩٣، ١١٠٨، ١١٣٢، ١١٣٥، ١١٥٠،
١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٨، ١١٦٩، ١١٨٠، ١٢٠٢، ١٢٠٦، ١٢١١، ١٢٢١،
١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٦، ١٢٣٠، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٥٢، ١٢٥٥، ١٢٦٧،
١٢٧٥، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٩٤، ١٣٠٧، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٥، ١٣١٨،
١٣٢١، ١٣٤٠، ١٣٥٤، ١٣٦٤، ١٣٧٣، ١٣٧٦، ١٣٨٥، ١٣٩٤، ١٤٠٨،
١٤٠٩، ١٤١١، ١٤٢٥، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٤١، ١٤٧٥، ١٤٧٩، ١٤٨٢،
١٤٨٤، ١٤٨٦، ١٤٩٠، ١٥٠٢، ١٥١٠، ١٥٢٠، ١٥٢٨، ١٥٣٠، ١٥٤٢،
١٥٥٣، ١٥٥٦، ١٥٥٨، ١٥٦٥، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٨٢،
١٥٩١، ١٥٩٤، ١٥٩٦، ١٦٠٢، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦٥٣، ١٦٥٩، ١٦٦٥،
١٦٦٦، ١٦٨٤، ١٦٩٨، ١٧٠٣، ١٧٠٦، ١٧١٠، ١٧٢١، ١٧٢٥، ١٧٢٨،
١٧٣١، ١٧٣٥، ١٧٣٧، ١٧٣٩، ١٧٥٠، ١٧٨٦، ١٧٩٠، ١٧٩٥، ١٧٩٩،
١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٣، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨٣٣، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١،
١٨٤٧، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧١، ١٨٧٥، ١٨٧٧، ١٨٧٩، ١٨٨٤،
١٨٩٤، ١٩٠٣، ١٩٠٦، ١٩١٤، ١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٤٨،
١٩٦٦، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٢٣، ٢٠٢٩، ٢٠٤٦، ٢٠٥٦، ٢٠٦٢، ٢٠٧٦،
٢٠٧٧، ٢٠٨٠، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٦٢، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٦، ٢١٨٢،
٢١٨٣، ٢١٩١، ٢١٩٥، ٢١٩٩، ٢٢٠١، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٢٣، ٢٢٢٨،
٢٢٢٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٥٠، ٢٢٥٣، ٢٢٦٥، ٢٢٩٥، ٢٢٩٧،
٢٣١٠، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٨، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨،

٢٣٦٩، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٨٢، ٢٣٨٩، ٢٣٩١، ٢٣٩٣، ٢٤١٠، ٢٤١٨،
٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٤٥، ٢٤٥٢، ٢٤٦٨، ٢٤٩٤، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥٢٢،
٢٥٢٥، ٢٥٥٢، ٢٥٥٤، ٢٥٥٩، ٢٥٧٣، ٢٥٧٥، ٢٥٧٧، ١٥٧٨، ٢٥٧٩،
٢٥٩٢، ٢٥٩٦، ٢٦٠٢، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١٨، ٢٦٢٠، ٢٦٢٣، ٢٦٠٩،
٢٦٣١، ٢٦٣٨، ٢٦٤٦، ٢٦٦٢، ٢٦٦٥، ٢٦٧١، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٩،
٢٦٧٨، ٢٦٨٨، ٢٦٩١، ٢٧٠٠، ٢٧١٦، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٤٣، ٢٧٥٠،
٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٧، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٨٠٨، ٢٨١٣، ٢٨١٧،
٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٣٨٣٦، ٢٨٥٢، ٢٨٥٨، ٢٨٧٧، ٢٨٨٣، ٢٨٨٦، ٢٨٩٩،
٢٩٠٠، ٢٩٢٤، ٢٩٤٥، ٢٩٥٣، ٢٩٥٨، ٢٩٦٧، ٢٩٧٧، ٢٩٨٢، ٢٩٨٥،
٢٩٨٩، ٢٩٩٢، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠١١، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠٣٤، ٣٠٣٨،
٣٠٥٣، ٣٠٧٢، ٣٠٧٩، ٣٠٨١، ٣٠٨٣، ٣٠٩٩، ٣١٠٥، ٣١١٢، ٣١٢١،
٣١٥٠، ٣١٥٥، ٣١٦٣، ٣١٨٤، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٨، ٣٢٠٠، ٣٢٠٧،
٣٢٠٨، ٣٢١٨، ٣٢٢٠، ٣٢٢٤، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٦، ٣٢٥٨، ٣٢٦٤،
٣٢٧٦، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٨، ٣٢٩٠، ٣٣٢٥، ٣٣٤٠،
٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٤، ٣٣٦٧، ٣٣٧٩، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٩٠، ٣٣٩٦،
٣٤٠٠، ٣٤١٢، ٣٤١٦، ٣٤٢٠، ٣٤٣٧، ٣٤٣٩، ٣٤٤٧، ٣٤٤٩ ، ٣٤٥٤،
٣٤٦٣، ٣٤٦٩، ٣٤٨١، ٣٤٨٩، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٥٠٦، ٣٥١٧، ٣٥٣٨،
٣٥٣٩، ٣٥٤٢، ٣٥٥٥، ٣٥٧٢، ٣٥٧٦، ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، ٣٥٩٧، ٣٦٠٥،
٣٦٠٦، ٣٦١٤، ٣٦٢٢، ٣٦٢٤، ٣٦٤٤، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧، ٣٦٤٩، ٣٦٥٠،
٣٦٥١، ٣٦٥٣، ٣٦٥٥، ٣٦٩٣، ٣٦٩٦، ٣٧٣٦، ٣٧٦١، ٣٨٢٠، ٣٨٢١،
٣٨٢٥، ٣٨٢٧، ٣٨٦٣، ٣٨٦٤، ٣٩٠٢، ٣٩٠٩، ٣٩١٠، ٣٩١٨، ٣٩٢٤،
٣٩٣٠، ٣٩٤٠، ٣٩٥٠.

الثبت السادس

الأحاديث التي انفرد بها الترمذي دون التسعة

وكانت جملتها (٥٧٧) خمسمئة وسبعة وسبعين حديثاً هي:

١٠، ٥٣، ٥٤، ١٠٢، ١١٢، ١٤٥، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣١٩، ٣٣٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٣٨، ٤٤٨، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٠٩، ٥٥١، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩١، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٤٩، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٧٤، ٦٨٧، ٧١٩، ٧٢٦، ٧٤٠، ٧٤٦، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨١٢، ٨٦١، ٨٦٦، ٨٧٠، ٨٧١، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦٣، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٤، ١٠٠١، ١٠٠٥، ١٠١٨، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٤٧، ١٠٥٣، ١٠٥٥، ١٠٧١، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٨٥، ١٠٩٧، ١١٠٣، ١١١٧، ١١٢٢، ١١٥٢، ١١٩٥، ١١٦٠، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٧٣، ١١٩١، ١١٩٢، ١٢١٧، ١٣١٩، ١٣٢٢، ١٣٣٥، ١٣٣٨، ١٣٤١، ١٣٤٥، ١٣٦٠، ١٣٧١، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٤، ١٤٢٤، ١٤٣٨، ١٤٦٠، ١٤٧٢، ١٤٨٥، ١٥٣٦، ١٥٤٧، ١٥٥٨، ١٥٦٧، ١٥٧٩، ١٦١٦، ١٦٢٠، ١٦٢٤، ١٦٢٦، ١٦٣٧، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٦٩، ١٦٧٧، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩٢، ١٧٠٤، ١٧٣٤، ١٧٣٦، ١٧٤٣، ١٧٦٦، ١٧٦٩، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٨٠، ١٧٨٢، ١٨١١، ١٨٣٢، ١٨٣٨، ١٨٤٢، ١٨٥٦، ١٨٨١، ١٨٨٥، ١٨٩٩، ١٩١٧، ١٩١٩، ١٩٤١، ١٩٥٠، ١٩٥٦، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٧٢، ١٩٨٤، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٢، ٢٠٣٢، ٢٠٣٥، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٥٠، ٢٠٥٢، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧٢، ٢٠٨٤، ٢٠٨٦، ٢٠٨٩، ٢١٠٨، ٢١١٤، ٢١٣٣، ٢١٣٥، ٢١٣٩، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٧، ٢١٥٠، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٦٤، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٩، ٢١٨٥، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢٢١٠،

٣٤٣٢، ٣٤٣٦، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٦٢، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٧٠، ٣٤٧١،
٣٤٧٢، ٣٤٧٤، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨٣، ٣٤٨٨، ٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٩،
٣٥٠٠، ٣٥٠٢، ٣٥٠٣، ٣٥٠٩، ٣٥١٥، ٣٥١٦، ٣٥١٨، ٣٥٢٠، ٣٥٢١،
٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٢٨، ٣٥٣٢، ٣٥٣٣، ٣٥٣٤، ٣٥٤٠،
٣٥٤٨، ٣٥٤٩، ٣٥٥٢، ٣٥٥٤، ٣٥٥٨، ٣٥٦١، ٣٥٦٩، ٣٥٧٠، ٣٥٧١،
٣٥٨٠، ٣٥٨٢، ٣٥٨٥، ٣٥٨٦، ٣٥٨٧، ٣٥٨٨، ٣٥٩٠، ٣٥٩١، ٣٦٠٤،
٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٣٦٢٠، ٣٦٤٨، ٣٦٦٤، ٣٦٦٧، ٣٦٧٠، ٣٦٧١، ٣٦٧٣،
٣٦٧٨، ٣٦٧٩، ٣٦٨٠، ٣٦٨٣، ٣٦٨٤، ٣٦٨٥، ٣٦٩١، ٣٦٩٢، ٣٦٩٤،
٣٦٩٨، ٣٧٠٢، ٣٧٠٩، ٣٧١٤، ٣٧١٦، ٣٧١٧، ٣٧٢٠، ٣٧٢١، ٣٧٢٢،
٣٧٢٣، ٣٧٢٥، ٣٧٢٦، ٣٧٢٧، ٣٧٢٨، ٣٧٣٧، ٣٧٤١، ٣٧٤٦، ٣٧٥٠،
٣٧٥١، ٣٧٥٢، ٣٧٦٢، ٣٧٦٣، ٣٧٦٧، ٣٧٦٨، ٣٧٧١، ٣٧٧٢، ٣٧٨٠،
٣٧٨٤، ٣٧٨٧، ٣٧٨٩، ٣٧٩٥، ٣٧٩٧، ٣٨٠٠، ٣٨٠٢، ٣٨٠٣، ٣٨٠٥،
٣٨١١، ٣٨١٢، ٣٨١٣، ٣٨١٥، ٣٨١٨، ٣٨١٩، ٣٨٢٢، ٣٨٣١، ٣٨٣٣،
٣٨٣٦، ٣٨٣٧، ٣٨٣٨، ٣٨٤٠، ٣٨٤٣، ٣٨٤٥، ٣٨٤٦، ٣٨٤٩، ٣٨٥٢،
٣٨٥٤، ٣٨٥٨، ٣٨٦٠، ٣٨٦٥، ٣٨٦٦، ٣٨٦٨، ٣٨٦٩، ٣٨٧١، ٣٨٧٣،
٣٨٧٤، ٣٨٧٨، ٣٨٨٣، ٣٨٨٤، ٣٨٨٨، ٣٨٩٠، ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٩٠٣،
٣٩٠٤، ٣٩٠٥، ٣٩١٢، ٣٩١٣، ٣٩١٤، ٣٩١٩، ٣٩٢٣، ٣٩٢٦، ٣٩٢٧،
٣٩٢٩، ٣٩٣٢، ٣٩٣٦، ٣٩٣٧، ٣٩٣٨، ٣٩٣٩، ٣٩٤٢، ٣٩٤٣، ٣٩٤٤.

والحمد لله رب العالمين



ثَبَتُ المصادر

● ابن الأثيـر الجزري: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الموصلي (ت ٦٠٦هـ).

١ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول: تحقيق وتعليق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ط مكتبة الحلواني في دمشق (١٣٨٩هـ).

٢ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق. طاهر الزواوي، ومحموط الطناحي، نشر المكتبة الإسلامية (١٣٨٣هـ).

● ابن الأثير الجزري: عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الموصلي (٦٣٠).

٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: طبع ونشر المكتبة الإسلامية في طهران (١٣٨٤هـ).

● ابن البيّع: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم (ت ٤٠٥ هـ).

٤ ـ المدخل إلىٰ كتاب الإكليل: المطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكماليّة، قسم الحديث الشريف، ط الأولىٰ، مكتبة الكمال بالطائف.

٥ ـ المدخل إلىٰ معرفة الصحيحين: تحقيق الباحث إبراهيم علي الكليب، رسالة ماجستير جامعة محمد بن سعود (١٤٠٣هـ).

٦ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: مصورة دار الفكر ببيروت عن الطبعة الهندية الأولىٰ (١٣٩٨هـ).

٧ ـ معرفة علوم الحديث: تحقيق د. السيّد معظّم حسين، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت، ط الثانية.

● ابن تغري بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي البشبغاوي الأتابكي (ت ٩٧٤هـ).

٨ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: تقديم د. محمد عبد القادر حاتم، ط المؤسسة المصرية العامة للكتاب.

● ابن الجارود: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود العبسي النيسابوري (ت ٣٠٧هـ).

٩ ـ المنتقىٰ من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: مطبعة الفجّالة الجديدة بمصر.

● ابن جُزيّ: أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي (ت هـ).

١٠ـ التسهيل لعلوم التنزيل: ط الدار العربية للكتاب بدون تاريخ.

● **ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي القرشي اليمي (ت ٥٩٧هـ).**

١١ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: تحقيق إرشاد الحق الأثري، ط دار الكتب العلمية الأولىٰ (١٤٠٣هـ).

● **ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ).**

١٢ـ **بيان خطأ البخاري في تاريخه**: تحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المعلّمي، مصورة دار الفكر عن الطبعة الهندي الأولىٰ، بدون تاريخ.

١٣ـ **الجرح والتعديل**: تحقيق الشيخ المعلّمي، مصورة دار الكتب العلمية عن الطبعة الهندية بدون تاريخ.

١٤ـ **علل الحديث**: مصورة عن نشرة محب الدين الخطيب.

١٥ـ **مقدمة الجرح والتعديل**: مطبوع مع الجرح والتعديل السابق.

● **الحازمي: أبو بكر محمد بن موسىٰ (ت ٥٨٤هـ).**

١٦ـ **شروط الأئمة الخمسة**: تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، مصورة ذات الكتب العلمية ببيروت، ط الأولىٰ (١٩٨٤م).

● **ابن حبان:**

١٧ـ **تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار**: تحقيق بوران الضناوي، ط دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٨هـ).

١٨ـ **الثقات من الرواة**: ط دار المعارف العثمانية في الهند.

١٩ـ **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: تحقيق محمود إبراهيم زياد، ط دار الوعي بحلب.

٢٠ـ **المسند الصحيح علىٰ التقاسيم والأنواع، المعروف صحيح ابن حبان**: تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة الأولىٰ (٢٤٠٨هـ).

٢١ـ **مشاهير علماء الأمصار**: تصحيح المستشرق فلا يشهمر: ط دار الكتب العلمية بدون تاريخ.

● **ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ).**

٢٢ـ **الإصابة في معرفة الصحابة**: ط دا ر إحياء التراث العربي بيروت.

٢٣ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة الفقهاء**: نشر دار الكتاب العربي ببيروت، بدون تاريخ.

٢٤ـ **تقريب التهذيب**: تحقيق الشيخ محمد عوّامة، ط الرشيد الأولىٰ.

٢٥ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: تحقيق محب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان القاهرة الطبعة الأولىٰ (١٩٨٧م).

٢٦ـ **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٢٧ـ **تهذيب التهذيب**: ط دار صادر الأولىٰ ببيروت، بدون تاريخ.

٢٨ـ **لسان الميزان**: مصورة مؤسسة الأعلمي عن طبعة الهند (١٣٩٠هـ).

٢٩ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: نشر المكتبة العلمية في المدينة المنورة: ط الثالثة.

٣٠ـ **النكت الظراف علىٰ تحفة الأشراف**: مطبوع مع تحفة الأشراف للمزي.

٣١ـ **النكت علىٰ ابن الصلاح**: تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرىٰ.

٣٢ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري: مطبوع مع فتح الباري المتقدم.

● ابن حنبل: **أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني الإمام (ت ٢٤١هـ)**.

٣٣ـ **العلل ومعرفة الرجال**: رواية عبد الله، تحقيق د. طلعت قوج وزميله، ط المكتبة الإسلامية الأولىٰ بإستانبول تركيا (١٩٨٧م).

٣٤ـ **العلل ومعرفة الرجال**: رواية المرّوذي وغيره، تحقيق د. وصي الله محمد عباس الهندي ط الدار السلفية الأولىٰ بالهند (١٤٠٨هـ).

٣٥ـ **المسند**: رواية عبد الله، ط المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت.

● **الخطّابي**: **أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم البستي (ت ٣٨٨هـ)**.

٣٦ـ **العزلة**: نشرة قصي محبّ الدين الخطيب.

● ابن خلكان: **شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٦٨١هـ)**.

٣٧ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: تحقيق د. إحسان عباس، ط دار صادر بيروت (١٣٩٨هـ).

● ابن رجب: **زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد السلامي البغدادي ثم الدمشقي (ت ٧٩٥هـ)**.

٣٨ـ **شرح علل الترمذي الصغير**: تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، ط المنار الأولىٰ الأردن (١٩٧٨م).

● ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ).

٣٩ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ط دار المعرفة الرابعة (١٣٩٨هـ).

● ابن السبكي: تاج الدين أبو نصر عبد الله بن عبد الوهاب بن تقي الدين المصري (ت ١٧٧هـ).

٤٠ـ طبقات الشافعية الكبرىٰ: ط دار المعرفة بيروت.

● ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت ٢٣٠هـ).

٤١ـ الطبقات الكبرىٰ: ط دار صادر بيروت (١٣٩٨م).

٤٢ـ الطبقات الكبرىٰ جزء «ساقط» من طبقة التابعين: تحقيق د. زياد منصور، ط الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

● ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت ٢٣٥هـ).

٤٣ـ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: تحقيق عامر العمري الأعظمي، ط الدار السلفية في الهند.

● ابن الصلاح: أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمنٰ الشهروزي الدمشقي (ت ٦٤٣هـ).

٤٤ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: تحقيق د. موفق عبد الله العراقي، ط دار الغرب الإسلامي (١٤٠٤هـ).

٤٥ـ علوم الحديث: تحقيق د. نور الدين عتر، ط دمشق الثانية.

● ابن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت ٢٨٧هـ).

٤٦ـ الآحاد والمثاني: تحقيق د. باسم الجوابرة، ط دار الراية بالرياض (١٤١١هـ).

● ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النَمَري القرطبي (٤٣٦هـ).

٤٧ـ الاستغناء بمعرفة المشهورين من حملة العلم بالكنىٰ: تحقيق د. عبد الله مرحول السوالمه، رسالة مقدمة لجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه بفرع الكتاب والسنة (١٤٠٤هـ).

٤٨ـ الاستيعاب بمعرفة الأصحاب: مطبوع على حاشية الإصابة.

● ابن عدي: عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني الحافظ (ت ٣٦٥هـ).

٤٩ـ الكامل في ضعفاء الرجال: ط دار الفكر الأولى (١٤٠٤هـ).

● ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ).

٥٠ـ أحكام القرآن: تحقيق محمد علي البجاوي، ط عيسى البابي الحلبي.

● ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ).

٥١ـ ترتيب أسماء الصحابة الذين خرجَّ أحاديثهم أحمد بن حنبل في المسند: تحقيق عامر حسن صبري، ط أولى دار البشائر الإسلامية (١٤٠٩هـ).

● ابن العماد الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ).
٥٢ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: دار الآفاق الجديدة بيروت.
● ابن فارس: أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ).
٥٣ـ معجم مقاييس اللغة: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط الثانية نشرة مكتبة مصطفى الحلبي (١٣٩٢هـ).
● ابن قدامة: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي (ت ٦٢٠هـ).
٥٤ـ المغني شرح مختصر الخرقي: ط دار الفكر الأولى ببيروت (١٤٠٥هـ).
● ابن قيم الجوزية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت ٧٥١هـ).
٥٥ـ تهذيب سنن أبو داود: مصورة دار الكتاب العربي بلبنان.
٥٦ـ زاد المعاد في هدي خير العباد: تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة عشرة (١٩٩٠م).
● ابن القطان الفاسي: أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك.
٥٧ـ كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: مطبوع دار الكتب المصرية وفي مكتبتي صورة عنها، وطبعة بدراسة وتحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة للنشر (١٩٩٧).
● ابن القيسراني: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني (ت ٥٠٧هـ).
٥٨ـ الجمع بين رجال الصحيحين: مصورة دار الكتب العلمية ببيروت عن الطبعة الهندية.
● ابن كثير الحافظ: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).
٥٩ـ البداية والنهاية: ط مكتبة المعارف الثالثة بيروت (١٩٧٩م).
● ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الحافظ (ت ٢٧٦هـ).
٦٠ـ كتاب السنن: تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: ط عيسىٰ الحلبي بمصر.
● ابن ماكولا: أبو نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي الخزاعي الأمير (ت ٤٧٥هـ).
٦١ـ الإكمال في رفع الإرتياب للمؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والألقاب: نشر محمد أمين دمج ببيروت.
● ابن المديني الحافظ: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي (ت ٢٣٤هـ).
٦٢ـ العلل: تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، ط المكتب الإسلامي بيروت (١٣٩٢م).
● ابن معين: الإمام الناقد أبو زكريا يحيىٰ بن معين بن عون المري (ت ٢٣٣هـ).
٦٣ـ التاريخ لابن معين برواية الدوري: تحقيق أحمد محمد نور سيف، توزيع جامعة أم القرىٰ.

● **ابن منظور: العلامة البارع محمد بن مكرم الأفريقي (ت ٧٣١هـ).**

٦٤ـ **لسان العرب:** ط دار صادر المصورة عن الطبعة الأولىٰ (١٩٥٥م).

● **ابن هشام: أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٣هـ).**

٦٥ـ **سيرة رسول الله ﷺ:** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتب التجارية الكبرىٰ بالقاهرة (١٣٥٦هـ).

● **أبو البصل:** عبد الرزاق موسىٰ «معاصر».

٦٦ـ **الرواية علىٰ الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي في الأحاديث المرفوعة.** رسالة ماجستير من جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة (١٤١٠هـ).

● **أبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن عمرو بن عامر الأزدي (ت ٢٧٥هـ).**

٦٧ـ **السنن:** تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار إحياء التراث العربي بيروت.

● **أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).**

٦٨ـ **كتاب الضعفاء:** تحقيق د. فاروق حمادة، ط دار الثقافة في الدار البيضاء الأولىٰ (١٩٨٤م).

٦٩ـ **معرفة الصحابة:** تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الحرمين الرياض ط الأولىٰ (١٤٠٨هـ).

● **أبو يعلىٰ: القاضي أبو الحسن محمد بن أبي يعلىٰ (ت ٥٢٦هـ).**

٧٠ـ **طبقات الحنابلة:** دار المعرفة بيروت.

● **الأزدي: أبو الفتح محمد بن الحسين (ت ٣٧٤هـ).**

٧١ـ **المخزون في علم الحديث:** تحقيق محمد إقبال إسحاق السلفي، ط الأولىٰ الدار العلمية بدلهي (١٤٠٨هـ).

● **البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ).**

٧٢ـ **الأدب المفرد:** تحقيق فلاح عبد الرحمٰن، ط الأولىٰ مطبعة الحوادث ببغداد (١٤٠٨هـ).

٧٣ـ **التاريخ الصغير:** تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي بحلب (١٣٩٧).

٧٤ـ **التاريخ الكبير في تراجم الرجال:** نشر دار الفكر بيروت (١٤٠٧هـ).

٧٥ـ **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري:** تحقيق د. مصطفىٰ ذيب البغا، ط الرابعة دار ابن كثير دمشق (١٤١٠هـ).

٧٦ـ **الضعفاء الصغير:** تحقيق عبد العزيز السيروان، ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين. ط الأولىٰ دار القلم بيروت (١٤٠٥هـ).

● **البغدادي**: إسماعيل (ت ١٢٢٩هـ).

٧٧ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: ط إستامبول (١٩٥٥).

● **البغوي**: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥١٦هـ).

٧٨ـ **شرح السنة**: تحقيق الشيخين زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، الناشر المكتب الإسلامي.

● **البيهقي**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ).

٧٩ـ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، توزيع الباز.

٨٠ـ **السنن الكبرىٰ، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني**: مصورة عن نشرة دائرة المعارف النظامية بالهند.

● **الترمذي**: محمد بن عيسىٰ بن سورة الإمام الحافظ (ت ٢٧٩هـ).

٨١ـ **الجامع الكبير المختصر**: تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر وزميليه، مصورة بالأوفست في دار الكتب العلمية بيروت (١٤٠٨هـ).

٨٢ـ **العلل الصغير**: بشرح ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، ط مكتبة المنار الأولىٰ (١٤٠٧هـ).

٨٣ـ **العلل الكبير**: بترتيب أبي طالب القاضي (ت ٥٨٥هـ). تحقيق الباحث حمزة ذيب مصطفىٰ، رسالة ماجستير من جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة (١٤٠٢هـ)، وطبعة مكتبة الأقصىٰ بعمّان (١٤٠٤هـ).

● **حاجي خليفة**: مصطفىٰ بن عبد الله كاتب جلبي (ت ١٠٩٧هـ).

٨٤ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: منشورات مكتب المثنىٰ بغداد.

● **الحاكم الكبير**: أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الكرابيسي (ت ٣٧٨هـ).

٨٥ـ **الكنىٰ والأسماء**: مصورة عن نسخة السليمانية بجامعة أم القرىٰ، وفي مكتبتي نسخة عنها.

● **الحصني**: تقي الدين أبو بكر.

٨٦ـ **كفاية الأخيار في حلِّ غاية الاختصار**: تحقيق علي عبد الحميد بلطه جي وزميله، ط دار الخير الأولىٰ بيروت (١٩٩١م).

● **الحكيم**: السيد محمد تقي «معاصر».

٨٧ـ **الأصول العامة للفقه المقارن**: ط دار الأندلس الأولىٰ بيروت (١٩٦٣م).

● **الحمش النعيمي: عداب بن محمود بن إبراهيم.**

٨٨ـ **ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل**: رسالة ماجستير من جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة (١٤٠٦هـ)، تحت الطبع.

٨٩ـ **رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل**: ط الثانية دار حسان بالرياض (١٤٠٧هـ).

٩٠ـ **ضرورة الإقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة في العملية التربوية**: تحت الطبع.

٩١ـ **مناهج المصنيفين في الجرح والتعديل**: تحت الطبع.

٩٢ـ **من الحكم الربانية في اختيار العرب لحمل رسالة الإسلام الخالدة**: تحت الطبع.

٩٣ـ **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في الكتب الستة الأصول**: رسالة دكتوراه غير مجازة، تحت الطبع.

٩٤ـ **طرق تحمل الحديث وأداؤه بين الواقع التاريخي والتحقق التربوي دراسة تطبيقية علىٰ موطأ مالك**: تحت الطبع.

● **حوّىٰ: الشيخ سعيد محمد ذيب الحموي (ت ١٤٠٩هـ).**

٩٥ـ **الأساس في السنة وفقهها**: ط دار السلام بمصر (١٤٠٩هـ).

● **حوىٰ: د. محمد سعيد.**

٩٦ـ **منهج البخاري في الجرح والتعديل**: رسالة دكتوراه، جامعة بغداد (١٩٩٦م).

٩٧ـ **مقولات أبي داود النقدية**: رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية (١٩٩١م).

● **الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ).**

٩٨ـ **تاريخ بغداد**: نشر دار الكتاب العربي بيروت.

٩٩ـ **الرحلة في طلب الحديث**: تحقيق د. نور الدين عتر.

١٠٠ـ **الكفاية في علم الرواية**: مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم، ط الأولىٰ القاهرة.

١٠١ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**: نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

● **الدار قطني: أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي بن النعمان الحافظ (ت ٣٨٥هـ).**

١٠٢ـ **السنن المعللة الواردة عن النبي ﷺ**: وبذيله التعليق المغني علىٰ سنن الدارقطني لأبي الطيب محمد آبادي، نشر عالم الكتب بيروت ط الرابعة (١٤٠٦هـ).

١٠٣ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: تحقيق د. موفق عبد الله عبد القادر ط دار المعارف الرياض.

١٠٤ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: تحقيق د. محفوظ الرحمٰن زين الله الهندي، ط دار طيبة في الرياض.

١٠٥ـ **مسانيد الراشدين الأربعة من علل الدارقطني**: د محفوظ الرحمٰن، رسالة دكتوراه مقدمة إلىٰ الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

١٠٦ـ **النسخة المصورة من العلل في المكتبة المركزية بجامعة أم القرىٰ**: وفي مكتبتي نسخة مصورة عنها.

● **الدارمي**: **الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن (ت ٢٥٥هـ)**.

١٠٧ـ **السنن المسندة**: حققه فواز أحمد زمرلي وزميله، نشر دار الكتاب العرب بيروت، ط الأولىٰ (١٤٠٧هـ).

● **الدرويش**: عبد الباسط خليل محمد.

١٠٨ـ **يحيىٰ بن سعيد القطان ومكانته بين أئمة الجرح والتعديل**: رسالة ماجستير من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد (١٩٨٩م).

● **الذهبي**: **أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الكردي الدمشقي (ت ٧٤٨هـ)**.

١٠٩ـ **تجريد أسماء الصحابة**: ط دار المعرفة ببيروت.

١١٠ـ **تذكرة الحفاظ**: تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، ط دار إحياء التراث ببيروت.

١١١ـ **تلخيص المستدرك**: المطبوع بذيله.

١١٢ـ **سير أعلام النبلاء**: تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وزملائه، ط مؤسسة الرسالة.

١١٣ـ **الكاشف في أسماء الرجال وأنسابهم**: تحقيق محمد علي البجاوي، ط دار إحياء الكتب العربية.

١١٤ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: تحقيق محمد علي البجاوي، ط بيروت.

● **الرازي**: **محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت بعد ٦٦٦هـ)**.

١١٥ـ **مختار الصحاح**: ط مكتبة لبنان ببيروت (١٩٨٨م).

● **الراغب الأصفهاني**: **أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)**.

١١٦ـ **المفردات في غريب القرآن**: تحقيق محمد سيد الكيلاني، ط مصطفىٰ البابي الحلبي الطبعة الأخيرة (١٩٦١م).

● **الزبيدي**: **محمد بن إسماعيل المرتضىٰ (ت ١٢٠٥)**.

١١٧ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: تحـ الأستاذ عبد الستار أحمد فرّاج وزملائه، ط الكويت (١٣٨٥هـ فما بعد).

● **الزركشي**: محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ).

١١٨ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**: تحرير د. عبد القادر عبد الله العاني، ط الكويت الأولىٰ.

● **الزركلي**: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ).

١١٩ـ **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**: ط الثالثة ببيروت (١٣٨٩هـ).

● **الزمخشري**: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ).

١٢٠ـ **أساس البلاغة**: تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت (١٤٠٢هـ).

● **الزيلعي**: جمال الدين أبو محمد بن عبد الله يوسف الحنفي (ت ٧٦٢هـ).

١٢١ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: مصورة عن الطبعة الهندية، ط دار الحديث بالقاهرة.

● **سبط ابن العجمي**: برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي (ت ٨٤١).

١٢٢ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**: تحقيق الشيخ صبحي السامرائي، ط الأوقاف العراقية الأولىٰ، الكتاب الثاني والخمسون بدون تاريخ.

● **السخاوي**: أبو محمد بن عبد الرحمٰن الحافظ (ت٩٠٢هـ).

١٢٣ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**: تحقيق علي حسين علي، نشر دار الإمام الطبري، ط الثانية (١٤١٢هـ).

● **سزكين**: د. محمد فؤاد تركي.

١٢٤ـ **تاريخ التراث العربي**: ترجمة د. فهمي أبو الفضل و د. محمود فهمي حجازي، ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة (١٩٧١م).

● **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ).

١٢٥ـ **تدريب الرواي في شرح تقريب النواوي**: تحـ عبد الوهاب عبد اللطيف، ط المكتبة العلمية الثانية المدينة المنورة (١٣٩٢هـ).

١٢٦ـ **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**: تحقيق الشيخ خليل الميس، ط الدار العربية ببيروت.

١٢٧ـ **زهر الربىٰ علىٰ المجتبىٰ** ـ انظر النسائي.

● **شاكر**: د عبد العزيزي شاكر حمدان الكبيسي.

١٢٨ـ **الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح**: رسالة دكتوراه من جامعة بغداد (١٩٩٦م).

● ابن شاهين: أبو حفص عمر بن عثمان البغدادي (ت ٣٨٥هـ).
١٢٩ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم: ط الأولىٰ دار الكتب العلمية ببيروت (١٩٨٦م).
● الشوكاني: محمد بن علي اليماني (ت ١٢٦٠هـ).
١٣٠ـ تحفة الذاكرين من كلام سيد المرسلين: ط عيسىٰ البابي الحلبي القاهرة.
١٣١ـ نيل الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار: ط الأولىٰ دار الفكر ببيروت (١٩٨٩م).
● الصنعاني: عبد الرزاق بن همّام الحافظ (ت ٢١١هـ).
١٣٢ـ المصنَّف: تحقيق المحدث الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط المكتب الإسلامي ببيروت.
● الصنعاني: الأمير محمد بن إسماعيل الحسني (ت ١١٨٢هـ).
١٣٣ـ توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار: تحقيق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الخانجي الأولىٰ (١٣٦٦هـ).
● الضّباع: الشيخ علي بن محمد المصري، شيخ المقارىء المصرية في وقته.
١٣٤ـ إرشاد المريد إلىٰ مقصود القصيد، شرح الشاطبية: ط محمد علي صبيح (١٩٦١م).
● الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ).
١٣٥ـ المعجم الكبير: تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي، ط الزهراء الحديثة بالموصل.
● الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الحافظ (ت ٣١٠هـ).
١٣٦ـ تاريخ الرسل والملوك: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعارف القاهرة.
١٣٧ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن: ط مصطفىٰ الحلبي الأخيرة (١٩٧٧م).
● الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الحنفي (ت ٣٢١هـ).
١٣٨ـ شرح معاني الآثار: تحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة (١٣٨٦هـ).
● الطيالسي: أبو داود سليمان بن الجارود (ت ٢٠٤هـ).
١٣٩ـ المسند: ط دار الكتاب العربي ببيروت.
● العامري: يحيىٰ بن أبي بكر العامري اليمني (ت ٨٩٣هـ).
١٤٠ـ الرياض المستطابة في جملة من روىٰ في الصحيحين من الصحابة: أشرف علىٰ ضبطه عمر الديراوي، ط الثالثة مكتبة المعارف بيروت (١٩٨٣م).

● **العاني**: عبد الحميد مجيد إسماعيل العراقي.

١٤١ـ **علل الحديث ماهيتها وأنواعها**: رسالة ماجستير من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد (١٩٩٣م).

● **عبد القادر**: أسامة عبد الكريم نمر الأردني «معاصر».

١٤٢ـ **مصطلح «حسن غريب» عندَ الترمذي دراسة استقرائية**: رسالة ماجستير من الجامعة الأردنية (١٩٩٥م).

● **العبيدي**: عمار جاسم محمد الموصلي.

١٤٣ـ **الحديث الغريب، مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي**: رسالة ماجستير من جامعة صدام للعلوم الإسلامية (١٩٩٧م).

● **عتر**: د. نور الدين الحلبي.

١٤٤ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**: ط مؤسسة الرسالة الثانية بيروت (١٤٠٨هـ).

١٤٥ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: ط دار الفكر الثانية (١٣٩٩هـ).

● **العجلي**: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١هـ).

١٤٦ـ **معرفة الثقات من أهل العلم والحديث**: ترتيب الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) والسبكي (ت ٨٥٢هـ) وزيادة الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظمي، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة (١٤٠٥هـ).

● **العراقي**: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الكردي (ت ٨٠٦هـ).

١٤٧ـ **التبصرة والتذكرة شرح ألفيته**: بعناية محمد بن الحسن العراقي، ط دار الكتب العلمية.

١٤٨ـ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**: تحقيق الشيخ أحمد راغب الطباخ الحلبي، مصورة دار الكتب العلمية.

● **العصفري**: أبو عمرو خليفة بن خياط البصري (ت ٢٠٤هـ).

١٤٩ـ **كتاب الطبقات**: رواية أبي عمران موسىٰ بن زكريا بن يحيىٰ التستري لمحمد بن أحمد بن محمد الأزدي، حققه د. سهيل زكّار، ط وزارة الثقافة السورية دمشق (١٩٦٦م).

● **العقيلي**: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ المكي الحافظ (ت ٣٢٢هـ).

١٥٠ـ **الضعفاء الكبير**: تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط دار الكتب العلمية ببيروت (١٤٠٤هـ)، والنسخة المطبوعة على الآلة الطابعة تحقيق د. عبد الله حافظ، رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر (١٣٩٩هـ).

● العمري: د. أكرم ضياء الموصلي.
١٥١ـ بحوث في تاريخ السنّة المشرقة: ط الرابعة (١٩٨٤م).
● العلائي: خليل بن كيكلدي (٧٦١هـ).
١٥٢ـ تحقيق منيف الرتبة فيمن ثبت له شريف الصحبة: تحقيق د. محمد سليمان الأشقر، ط مؤسسة الرسالة (١٤١٢هـ).
١٥٣ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: تحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، ط وزارة الأوقاف العراقية (١٣٩٨هـ).
● الفتوحي الحنبلي: محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ).
١٥٤ـ شرح الكوكب المنير: تحقيق الأستاذين: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حمّاد، طبع وتوزيع جامعة أم القرى.
● الفسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ).
١٥٥ـ المعرفة والتاريخ: تحقيق د. أكرم ضياء العمري مطبعة دار الإرشاد بغداد (١٣٩٤هـ).
● الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت ٨١٧هـ).
١٥٦ـ القاموس المحيط: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، ط الثانية (١٤٠٧هـ).
● الفيومي: أحمد بن محمد علي الفيومي (ت ٧٠٠هـ).
١٥٧ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ط مكتبة لبنان (١٤٠٧هـ).
● القاري: علي بن سلطان محمد الهروي (ت ١٠١٤هـ).
١٥٨ـ شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: دار الكتب العلمية ببيروت.
● لجنة موسوعة الفقه الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية.
١٥٩ـ معجم الفقه الحنبلي: مستخلص من كتاب المغني لابن قدامة، ط الكويت (١٤٠٤هـ).
١٦٠ـ الموسوعة الفقهية: في (٢٤) جزءاً، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨هـ).
● اللكنوي: أبو الحسنات محمد بن عبد الحيّ الهندي (ت ١٣٠٤هـ).
١٦١ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الثالثة (١٩٨٧م).
● مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي الحميري (ت ١٧٩هـ).
١٦٣ـ الموطأ: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي المصورة.

● المباركفوري: أبو العلىٰ محمد بن عبد الرحمٰن الهندي (ت ١٣٥٣هـ).
١٦٤ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي: ط دار الكتاب العربي المصورة عن الهندية ببيروت، بدون تاريخ.
● مخلوف: الشيخ حسنين محمد مخلوف المصري الأزهري، مفتي الديار المصرية الأسبق.
١٦٥ـ صفوة البيان لمعاني القرآن: نشر وزارة الأوقاف الكويتية، ط الثالثة (١٤٠٧هـ).
● المزّي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن زكي الدين عبد الرحمٰن بن يوسف الدمشقي (ت ٧٤٢هـ).
١٦٦ـ تحفة الأشراف في معرفة الأطراف: تحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين، مطبعة القيمة حيدر آباد (١٩٦٥م)، والطبعة الثانية (١٩٨٣م).
١٦٧ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: تحقيق د. بشار عواد معروف، ط الأولىٰ (١٤٠٦هـ).
● مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ).
١٦٨ـ الكنىٰ والأسماء: تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.
١٦٩ـ المسند الصحيح المختصر من السنن المعروف بصحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، ط الأولىٰ (١٣٧٥هـ).
١٧٠ـ المنفردات والوحدان: تحقيق د. عبد الغفار سليمان البغدادي، ط الأولىٰ دار الكتب العلمية ببيروت (١٤٠٨هـ).
● معروف: الأستاذ د. بشار عواد معروف العبيد البغدادي الأعظمي.
١٧١ـ تحرير تقريب التهذيب: ط مؤسسة الرسالة الأولىٰ (١٤١٧هـ).
● المقدسي: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بابن القسيراني الشيباني (ت ٥٠٧هـ).
١٧٢ـ الجمع بين رجال الصحيحين: مصورة عن الطبعة الهندية دار الكتب العلمية ببيروت.
● الملكي: محمد كاظم العراقي.
١٧٣ـ معجم حياة الحيوان الحديث: ط الأولىٰ نشر دار الأندلس بالنجف (١٩٨٩م).
● المعلّمي اليماني: عبد الرحمٰن بن يحيىٰ العتمي (ت ١٣٨٦هـ).
١٧٥ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ط المكتب الإسلامي ببيروت (١٤٠٦هـ).
● النبهاني: يوسف بن محمد اللباني.
١٧٦ـ الفتح الكبير في ضم الزيادة إلىٰ الجامع الصغير: ط الأولىٰ نشر دار الكتب العربية ببيروت.

● **النسائي**: أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر الحافظ (ت ٣٠٣هـ).

١٧٧ـ **خصائص الإمام علي رضي الله عنه**: تحقيق الباحث أحمد ميرين البلوشي، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤٠٢هـ).

١٧٨ـ **السنن الكبرىٰ**: تحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ط (١٣٠٩هـ).

١٧٩ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت (١٤٠٥هـ).

١٨٠ـ **عمل اليوم والليلة**: تحقيق د. فاروق حمادة، ط مكتبة المعارف بالمغرب، توزيع دائرة الإفتاء بالرياض.

١٨١ـ **المجتبىٰ من سنن المصطفىٰ مع شرحه زهر الربىٰ للسيوطي**: ط مصطفىٰ الحلبي الأولىٰ.

● **النووي**: أبو زكريا يحيىٰ بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ).

١٨٢ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة، مطبعة الشعب بالقاهرة.

١٨٣ـ **تهذيب الأسماء واللغات**: ط مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية بدار الكتب العلمية ببيروت.

١٨٤ـ **التقريب مختصر علوم الحديث لابن الصلاح مع المنهل الراوي**: تحقيق محيي الدين مستو، ط دمشق الأولىٰ.

● **الهاشمي**: د. سعد العراقي.

١٨٥ـ **أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية**: ط المجلس العلمي وإحياء التراث الإسلامي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الأولىٰ.

● **الهيثمي**: نور الدين أبو الحسن علي بن ابي بكر بن سليمان (ت ٨٠٧هـ).

١٨٦ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار**: تحقيق المحدث حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط مؤسسة الرسالة الأولىٰ ببيروت (١٣٩٩هـ).

١٨٧ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: ط دار الكتاب العربي ببيروت.

● **الوزير**: محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ).

١٨٨ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**: تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط دار البشير الأولىٰ بعمان (١٤٠٥هـ).

● **ياقوت الحموي**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ).

١٨٩ـ **معجم البلدان**: نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت. دون تاريخ.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تمّ بحمد الله تعالىٰ، وتوفيقه



ملخص الكتاب بالإنجليزية

Imam AL-Tirmithi, Mohammad Bin Isa Bin Sura AL-Sullami's

(210-279 hij.) AL-Jami' is considered the most remarkable compilation of Hadith (Porphetical Traditions) which concerns is the applied critical aspects of Hadith Terminology Sciences. Several studies have been Written before this study of mine.

Yet, the critical aspects in the science fo offence and reconcialation, and interpreting its Hadith terminology in the sciences of the Relaters on the discrepancies of Hadith, and its judgments on the Hadiths categorized in this book, all remained in need of gerneral applied study. Since it is accepted to entitle a study according to its outstanding branches, I have, chosen "The statements of Imam AL-Tirmithi in Criticism of Men - An Applied Study in His Book AL-Jamai" as a title to thisthesis.

I confess that this title forms the greatest part of the dissertation, the rest tackle with applied inductive study "AL-Tirmithi's Hadith terminology in his Al-Jami".

In the theorizing phase, the diddertation has tackled a general description of Al-Tirmithi's AL-Jami, the relaters, sciences, and the procedure of evaluating the relaters' narrations when there is dissimilitude in both attributional and textual phases.

I have earnestly & seriously dealt with phenomenon of interruption in the attributions, and theory of testing which the Compiler innovated out of his several applied studies. The applications on the theory of testing have discussed the impact of isoltion and disagreement to the relaters' narration, exposing the topics of abnormality, atrocities, and disturbance in the field of

inductive application in AL-Jami', and have reached probative conclusions which confirm what the previous Hadith scientists had stated about some of them, the study has also reached some other contradictory conclusions to what had theoretically prevailing in the books of terminology, relying in all that on the books of applied criticism of the relaters books of discrepancies, & books of analyzed less authenticities.

The study has dealt with the interpretation of AL-Tirmithi's terminology in his judgments on the Hadiths in his book. His judgments were divided into three parts:

- Judgments stated on Hadith regarding attribution and text together.

- Judgments stated on the text only, which the apperarance of the attribution does not accept that judgment sometimes.

- Judgments stated only on the attribution.

These judgments were varying and several in both phases: acceptance and unacceptance of Hadiths.

It is clear that the researcher has reached contradictory conclusions to what had been prevailing in the books of terminology in the arrangment of AL-Tirmithi's well-known judgments upon the Hadiths included in his book:

- Authentic, then authentic fine, then fine, then fine queer, in regard to the acceptance phase. The researcher had:

- Fine authentic queer then fine authentic, then fine queer, then authentic, then fine. The researcher has brought collaborative evidences to prove the exactitude of his conclusions which none of the evaluators of this dissection had ever taxkled with criticism. Rather no one had ever mentioned it except with a passing word meaning too much opposing what had been prevalent.

And so had been the conclusions of the study upon the provisions related to the Hadiths that are unacceptable to him. Earnestness had been

infinite in explaining the term (good0 used by AL-Tirmithi. This clarifies that the contemporaries' usage of it is absolutely wrong.

The applied phase of AL-Tirmithi's sayings in the Criticism of Men. I have traced the Biography and Curriculum Vitae of four hundred & three relaters scientifically innovation, according to a critical method I called (Critical Hadith Translation) which I doubt that any of my contemporaries has ever used before, though it is the method of the old relaters with varying commitment ot its principles.

I have come out with hundreds of Hadith with innovative criticism, depending on a method of critical expsition which I have alo innovated by tracing the works of the pioneer memorizers of Hadith during the Relation Era. This is a stenographic method which abstracts the many draft pages in one balanced critical page.

The nature of the study in the applied phase demanded that translation & exposition should be put in two sections.

Section one deals with the authentic relaters and their narrations in AL-Tirmithi's AL-Jami' at both protest & test levels.

Section two tackled the classified relaters and their narrations in AL-Tirmithi's AL-Jami' at both levels consideration & abandonment.

In this side, I made al lot of evidential emphases on what had some of our predecessor scientists studied, and a criticism on many phases of what had the later scientists of terminology stated, with certain additions to phases whether in the semantic aspects of documentation terminology or the semantic aspects of weak authentic terminology.

I have traced some contemporary studies that have handled the followers of AL-Seehah in regard to offene and reconciliation, and have clarified their flaws as far as it concerned their aim at establishing rules through which contestation produced against a lot of relaters of the Two Seehahs, AL-Bookhari and Muslim, and their narrations in them.

It is sufficient to state that some scholars had considered the term trustworthy, and the term not bad, and the term approaching to Hadith among the level of consideration in terminology, while through precise inductive study I have concluded that all the three terms belong to the grade of testing in its second protest level.

Some of them had considered the term weak, the term not so strong. The term not memorizer, and the term atrocious to Hadith among the terms of abandonment, while I have concluded that they are among the level of Considration with recognition to the variety among them at this level.

Thus, I have given guiding scientific answers to objections aganist the works of some AL-Seehah followers, and to this applied phase which has never been abjected to; unlike what some pretend to be achieving victory for AL- Seehah which they actually criticize it.

I hope that this dissertation has given useful answers on AL- Tirmithi's procedure int the criticism of men, and his procedure in the criticism of Hadith.

I also hope it will be a model of brief applied AL- Hadith criticism.

Above all, Blessing of Allah is sought, He is our Guide to the Straight Path, I thank Allah, God of creation.

(Dr.) Adab Mahmood Al-Hamsh

Asociated Professor

من آثار المؤلّف

* المؤلَّفات المطبوعة:

١ ــ ثعلبة بن حاطب، الصحابي المفترىٰ عليه.

٢ ــ رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، بين التوثيق والتجهيل.

٣ ــ دور الشعر في خدمة الكتاب والسنة.

٤ ــ النور المحمدي بين هَدْي الكتاب المبين وغلوّ الغالين.

٥ ــ المهدي المنتظر في روايات أهل السنة والشيعة الإمامية، دراسةٌ حديثيةٌ نقدية.

٦ ــ محاضراتٌ في علم تخريج الحديث ونقده.

٧ ــ الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه (الجامع)، دراسةٌ تطبيقيةٌ نقدية.

* المؤلَّفات المخطوطة أو التي قيد النشر:

٨ ــ الإمام محمد بن حِبّان البُسْتي ومنهجه في الجرح والتعديل.

٩ ــ مناهج المصنّفين في الحديث النبوي الشريف، الجزء الأول: مصنفات أهل السنة، الجزء الثاني: مصنفات الفرق الإسلامية الأخرىٰ.

١٠ ــ مناهج المصنفين في الجرح والتعديل حتىٰ نهاية القرن الرابع الهجري.

١١ ــ الوُحدان من رواة الصحيحَين ومروياتهم في الكتب الستة الأصول.

١٢ ــ ضرورة الاقتصار على الأحاديث الصحيحة في العملية التربوية.

١٣ ــ التحقيق في بعض أوهام الجمع والتفريق عند المحدِّثين.

١٤ ــ منهج التفسير التعليمي للقرآن الكريم، دراسةٌ في التفسير التحليلي.

١٥ ــ منهج القرآن في حوار الأديان، دراسةٌ تطبيقيةٌ في التفسير الموضوعي.

١٦ ــ القراءات القرآنية بين الأحرف السبعة ومصحف عثمان.

١٧ ــ القرآن الكريم ودعاوي النسخ فيه.

١٨ـ مدىٰ إفادة القرطبي من تنوُّع القراءات في التفسير.

١٩ـ مذاهب الفكر الغربي المعاصر وموقف الإسلام منها.

٢٠ـ فقه المرأة، دراسة فقهية حديثية في الأحكام الخاصّة بالنساء.

٢١ـ آداب البيت المسلم.

٢٢ـ من الحكم الربّانية في اختيار العرب لحمل رسالة الإسلام الخالدة.

٢٣ـ البرامج التطبيقية في التعليم وأثرها في تنمية المجتمع المسلم.

٢٤ـ إعداد الطالب الجامعي للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي.

٢٥ـ الصهيونية العالمية، نشأتها وأطماعها ووسائل التصدِّي لها.



صدَرَ للمؤلِّف

المهدي المنتظر

في رواياتِ أهل السنّة والشيعةِ الإمامية

دراسةٌ حديثيةٌ نقدية

دارُ الفتح للدّراسات والنشر
عمّان ـ الأردن

للمؤلِّف قَيدَ الإصدار

بإذنِ اللهِ تعالىٰ

مناهجُ المصنفين

في الجَرْح والتعدِيل

حتىٰ نهايةِ القرنِ الرابع الهِجْريّ

دارُ الفتح للدّراسات والنشر

عمّان ـ الأردن

وله أيضاً :

مناهجُ المصنفين

في الحديث النبوي الشريف

بقسمَيه :

مصنّفاتُ أهل السُّنة

مصنّفاتُ الفِرَقِ الإسلاميةِ الأخرىٰ

دارُ الفتح للدّراساتِ والنشر

عمّان ـ الأردن

وله أيضاً:

دوْر الشعْر

في خدمةِ الكتاب والسُّنة

دراسةٌ تأصيليةٌ تطبيقيّة

دارُ الفتح للدّراساتِ والنشر
عمّان ـ الأردن